

الموسوعة الفقهية المقارنة

التجديد

للإمام أبي الحسين أحمد بن محمد بن جعفر البغدادى القُدورى
(٣٦١ - ٤٢٨ هـ)

دراسة وتحقيق
مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية

أ. د. علي جمعة محمد

أستاذ أصول الفقه والدراسات الإسلامية والفتوى
بالمطبعة العلمية الأزهرية

أ. د. محمد أحمد سراج

أستاذ ورئيس قسم أصول الفقه بجامعة الأزهر

المجلد الرابع

دار السبيل

للطباعة والنشر والتوزيع والدراسة

تنويه

لقد أقرنا الكرج حدث خطأ غير مقصود في اسم الكتاب عند بداية الكتب الفقهية حيث جاء اسم الكتاب : موسوعة القواعد الفقهية للقارئة المسماة التبريد : وصوابه [الموسوعة الفقهية القارئة : التبريد] فلذلك تم تصحيح نسخة ومن جهتنا سنقوم بتصحيح الخطأ في الطبعة القادمة إن شاء الله

كَافَّةُ حَقُوقِ الطَّبْعِ وَالنَّشْرِ وَالرَّجْمَةِ مَحْفُوظَةٌ

لِلنَّاسِ أَشْرَ

دَارُ السَّلَامِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ وَالرَّجْمَةِ

لصاحبها

عبد القادر محمود البكار

الطبعة الأولى

١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

KEP

١٣٨

١٣٨

٢٠٠٤

١٣٨

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية

الإدارة : القاهرة : ١٩ شارع عمر لطفي موزا لشراع عباس القناد خلف مكتب مصر للظنون

عند الحديقة الدولية وأمام مسجد الشهيد عمرو الشريفي - مدينة نصر
هاتف : ٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢) فاكس : ٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢)

المكتبة : فرع الأزهر : ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف : ٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢) +
المكتبة : فرع مدينة نصر : ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع

مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف : ٥٠٥٤٦٦٢ (٢٠٢) +
المكتبة : فرع الإسكندرية : ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر -شاطئ بحوار حديقة الشبان المسلمين

هاتف : ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس : ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٢) +
بريد : القاهرة : ص.ب ١٦٦ القومية - الرمز البريدي ١١٦٢٩

البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com

موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com

دَارُ السَّلَامِ

الطباعة والنشر والتوزيع والرجمة
ص.ب ٢٠٢

أسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت
على جيزة أفضل ناشر فترات ليجون

أعوام متتالية ١٩٩٩م ، ٢٠٠٠م ،
٢٠٠١م هي عام الفائزة بجائزة أفضل

ثالث مضمون في صناعة النشر

مَوْسُوعَةٌ
الْقَوْلُ عَدِ الْفَقْهَيْنِ لِلْمُقَارَنَةِ
السَّنَةِ
الْبَحْرَيْنِ

كتاب الحج (١)

(١) ورد في (ع) : [بسم الله الرحمن الرحيم] قبل قوله [كتاب الحج] .



الزمن المعسر لا يجب عليه الحج ببذل غيره له الطاعة

٧١١٨ - قال أصحابنا : الزمن للمعسر لا يجب عليه الحج ببذل ^(١) غيره له طاعة ^(٢).

٧١١٩ - وقال الشافعي : إذا قدر على من يطيعه إذا أمره ، وجب عليه الحج .
٧١٢٠ - قالوا : ولا يعتبر البذل ^(٣) [وإنما يعتبر علمه أنه يطيعه] ^(٤) وإن لم يبذل ^(٥) .
٧١٢١ - ويعتبر المطيع أن يكون واجداً ^(٦) للزاد والراحلة ، وقد حج عن نفسه وهو على صفة لو ^(٧) لم يحج ، وجب عليه الحج ، وأن يكون ثقة فيما يلتزمه ، ومتى بذل ^(٨) له المال فيه وجهان :

٧١٢٢ - واختلفوا في الباذل هو الآخر فممنهم من قال : يختص الأولاد ، ومنهم من قال : الابن والأجنبي سواء . وللباذل ^(٩) أن يمتنع ، وإذا أحرم لم يجز له الامتناع .
٧١٢٣ - ولا يجزئ الحج حتى يأذن فيه ، فإذا امتنع أحدهم من الإذن ^(١٠) لم يقم السلطان مقامه في الإذن في الصحيح من المذهب .

(١) في (ص) ، (م) : [يبذل] . وبذله أباحه عن طيب نفس . انظر : الصباح للمعسر ببذل (٢٤/١) .

(٢) اختلف الأحناف في هذه المسألة على قولين : فروى الحسن عن أبي حنيفة في الأعمى والمقعد والزمن أن عليهم الحج بأنفسهم . أما أبو يوسف ومحمد فقالا : يجب على الأعمى الحج بنفسه إذا وجد زلفاً وراحلة ومن يكتبه مؤنة سفره في خدمته ، ولا يجب على الزمن والمقعد . انظر تفصيل المسألة في : بدائع الصالح (١٢١/٢ ، ١٢٢) ، مجمع الأنهر مع ملحق الأبهجر كتاب الحج (٢٦٠/١ ، ٢٦١) .

(٣) في (ع) : [فلا يعتبر] ، وفي (ص) ، (م) : [البذل] .

(٤) في (ص) : [وإنما لعلمه] ، وفي (ع) : [وإنما لعلمه أنه] مكان اللبث ، وما بين التوسين ساقط من صلب (ص) ولستدركه المصنف في الهامش .

(٥) في (ص) ، (م) : [لم يبذل] .

(٦) في (ص) ، (م) ، (ع) : [(٨) في (ص) ، (م) : [يبذل]] .

(٧) في (ص) ، (م) ، (ع) : [(٩) زيادة من (م) ، (ع)] .

٧١٢٤ - ومنهم من قال : يقوم إذن السلطان مقام إذنه ^(١) .

٧١٢٥ - لنا قوله تعالى ﴿ وَلَوْ عَلَ الْكَافِرِ جِئْتَ أَلَيْسَ مِنِّي أَسْتَطَاعَ إِلَى سَبِيلٍ ﴾ ^(٢) .

٧١٢٦ - وقال عليه الصلاة والسلام : « الاستطاعة الزاد والراحلة » ^(٣) ، ظاهر الآية يقتضي تعلق الوجوب بذلك .

٧١٢٧ - فإن قيل : إن كان ممن يؤمر قبل له مستطيع ، ألا ترى أن الإنسان يقول : أنا أستطيع أن أبني داراً ^(٤) ، يعني : أنه يبني مثلها .

(١) خلاصة آراء الفقهاء في المسألة أن المستطيع بغيره اثنان (أحدهما) من لا يقدر على الحج بنفسه لزمانة أو كبر ، وله مال يدفعه إلى من يحج عنه فيجب عليه فرض الحج ؛ لأنه يقدر على أداء الحج بغيره كما يقدر على أدائه بنفسه يلزمه فرض الحج . (والثاني) من لا يقدر على الحج بنفسه وليس له مال ولكن له ولد يطعمه إذا أمره بالحج ، فينظر فيه : فإن كان الولد مستطيعاً بالزاد والراحلة وجب على الأب الحج ويلزمه أن يأمر الولد بأدائه عنه لأنه قادر على أداء الحج بولده كما يقدر على أدائه بنفسه . وإن لم يكن للولد مال فبني قولان : (أحدهما) يلزمه لأنه قادر على تحصيل الحج بطاعته . (الثاني) لا يلزمه ؛ لأن الصحيح لا يلزمه فرض الحج من غير زاد ولا راحلة فالمرضى أولى أن لا يلزمه . وإن كان الذي يطعمه غير الولد ففيه وجهان (أحدهما) لا يلزمه الحج بطاعته لأن الولد إنما وجب عليه لأنه بضمة عنه ، بنفسه كنفه وماله كماله في النفقة وغيرها ، وهذا المعنى لا يوجد في غيره فلم يجب الحج بطاعته (الثاني) يلزمه وهو ظاهر النص لأنه واجب من يطعم فأشبه الولد . وإن كان من يجب الحج عليه بطاعته فلم يأذن له ففيه وجهان : (أحدهما) أن الحاكم يتوب عنه في الأذن كما يتوب عنه إذا امتنع من إخراج الزكاة . (الثاني) لا يتوب عنه كما إذا كان له مال ولم يجهز من يحج عنه لم ينب الحاكم عنه في تجهيز من يحج عنه . وإن بذل له الطاعة ثم رجع للبذل ففيه وجهان : (أحدهما) أنه لا يجوز لأنه لا يجوز للسلطان أن يرد لم يجهز للبذل أن يرجع . (الثاني) أنه يجوز وهو الصحيح لأنه مشرع بالبذل فلا يلزمه الوفاء بما بذل . وأما إذا بذل له مالاً يدفعه إلى من يحج عنه ففيه وجهان : (أحدهما) أنه يلزمه بقوله كما يلزمه قبول الطاعة . (الثاني) لا يلزمه وهو الصحيح لأنه لإيجاب كسب لإيجاب الحج فلم يلزمه كالكسب بالتجارة . انظر المسألة في المجموع شرح المذهب (٩٣/٧ ، ١٠٢ ، الأم ١١٣/٢) ، مختصر المزني كتاب الحج (ص ٦٢) ، حلية العلماء كتاب الحج (٢٠٢/٢ ، ٢٠٣) ، المغني كتاب الحج (٢٢٠/٢) ، الكافي لابن قدامة كتاب الحج (٣٨٠/١) . وانظر : المتقى في الحج عن يحج عنه (٢٦٩/٢ - ٢٧٠) ، بداية المجتهد (٣٣١/١) ، الإنصاف (٢٦٥/١) ، المتقى (٢٢٠/٣) ، الكافي لابن قدامة (٣٨٠/١) .

(٢) سورة آل عمران : الآية ٩٧ .

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک في كتاب المناسك ، في باب السبل الزاد والراحلة (٤٤٢/١) ، والشافعي في المسند في كتاب الحج الباب الأول (٢٨٤/١) ، والترمذي في السنن في كتاب الحج (١٦٨/٣) ، والدارقطني في السنن في كتاب الحج (٢١٥/٢ ، ٢١٨) .

(٤) في (م) : [دلر] وهو خطأ .

٧١٢٨ - قلنا : إنا نقول ذلك إذا كان يأمر من يجب عليه أن يفعل ، فأما إذا قدر على أمر من لا يجب عليه العمل ، قيل : إنه مستطيع للأمر لا للبناء ^(١) . وعندهم للأمر أن يرجع بما بذل ما لم يدخل في المأمور ^(٢) ، وكيف يكون الأمر مستطيقاً للحج والمأمور لا يجب عليه فعله ؛ ولأن ما كان الغالب أن الإنسان يفعله بنفسه لا يقال : إنه مستطيع إلا أن يقدر على فعله .

٧١٢٩ - وما كان الغالب فيه ^(٣) الاستنابة ، قيل : إنه مستطيع بمعنى أنه يقدر أن يأمر به ؛ ولأن البذل وجد ممن لا يلزمه أن يحج عنه ، فلم يلزمه الحج ، كما لو بذل الضرورة ^(٤) ؛ ولأنه معنى لا يملك به الزاد والراحلة فلا يجب فيه الحج على الزمن كبذل المال قبل القبول ، أو فلا يصير الزمن به مستطيقاً ؛ ولأنها عبادة تجب ^(٥) بوجود المال ، فلا يجب بالطاعة ، كالعتق في الكفارة والزكاة .

٧١٣٠ - فإن قيل : بطل كالوضوء ^(٦) .

٧١٣١ - قلنا : لا يجب بالطاعة ، وكما يجب عليه طلب الماء من المستطيع ، فإن بذله وجب الوضوء بالبذل .

٧١٣٢ - فإن قيل : العتق وجب بملك الرقبة وبالبذل لا يصير مالاً .

٧١٣٣ - قلنا : وكذلك الزمن يلزمه الحج إذا وجد ما لا يحصل له ثوابه بإتفاقه ^(٧) ، وهذا المعنى لا يوجد إذا بذل للطاعة .

٧١٣٤ - فإن قيل : لا يجب عليه أن يتسبب إلى تحصيل الرقبة ليعتقها بدلالة أنه لا يلزمه أن يستوهب ويستدين .

٧١٣٥ - قلنا : ولا يلزمه أن يكتسب ^(٨) مالاً يحج به ، ويلزمه أن يتسبب إلى تحصيل الرقبة إذا كان له مال بأن يتاعها .

٧١٣٦ - قالوا : المكفر الفقير شرطه الصوم ؛ فلو أوجبنا العتق بالبذل ثقلناه من فرض

(١) في (م) ، (ع) : [للأمر لا للبناء وعندهم للأمر لا للبناء] .

(٢) ساقطة من (م) ، (ع) . (٣) ساقطة من (م) ، (ع) .

(٤) في (م) : [بذل الدورة] . (٥) في (م) : [يجب] .

(٦) في (م) ، (ع) : [إن قيل بطل الوضوء] .

(٧) في (م) : [بإتفاقه] ، وفي (ع) : [بإتفاق] .

(٨) في (م) ، (ع) : [يكسب] .

إلى فرض .

٧١٣٧ - قلنا : إذا جاز أن ينقل بالبدل من حالة عدم الوجوب إلى الوجوب ، فأولى أن يُنقل من الصوم إلى بدله ؛ ولأنه معصوب ^(١) معسر ، فلم يلزمه حجة الإسلام ، كما لو لم يجد من يطعمه ؛ ولأنها أحد العبادات الخمس ، فلا يؤثر فيها بدل الطاعة كالصوم .

٧١٣٨ - فإن قيل : الصوم لا تصح النيابة فيه .

٧١٣٩ - قلنا : الزكاة تصح النيابة فيها ، ولا تجب بالبدل ، والحج عندنا لا تصح النيابة فيه ^(٢) فلا فرق بينهما .

٧١٤٠ - فإن قيل : الصوم لا يجب بوجود مال بسبب يدفعه ^(٣) إلى من يفعله عنه .

٧١٤١ - قلنا : فالحج يجب بوجود مال يستعين به على من يحج ، فيحصل له ثواب ذلك المال ، وهذا المعنى لا يوجد في الطاعة .

٧١٤٢ - احتجوا : بحديث الخثعمية أنها قالت للنبي ﷺ : إن فريضة الله على عباده الحج ، أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع الثبوت على الرحلة أفأحج عنه ؟ ^(٤) ، فذكرت الطاعة ، ففرض الحج يدل أن الوجوب تعلق بالبدل .

٧١٤٣ - والجواب : أن الخثعمية ذكرت فرضاً يسند لها ، فالظاهر : أنه فرض تعلق بالأمر الظاهر في الشرع ، وهو وجود المال ، وبدل ^(٥) الفعل حصل بعد ذلك ، فلم يكن فيه دليل ؛ ولأن الخثعمية لم تعلم أن النيابة في الحج تجوز ^(٦) ، فكيف تعلم ^(٨) أن بدل النيابة يجب الحج ؟

٧١٤٤ - ولا يقال : إن الأصل : عدم المال ؛ لأن الأصل أن وجوب الحج يتعلق بالمال ، وهذا هو الأمر الظاهر فحمل أمرها - عليه الصلاة والسلام - عليه ^(٩) ولأننا لا

(١) في (م) ، (ع) : [مفصوب] وهو تصحيف .

(٢) من قوله : [عندنا] إلى قوله : [فلا فرق] ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٣) في (م) ، (ع) : [تسبب فيه] .

(٤) ساقط من (ص) واستدركه المصنف في الهامش .

(٥) أخرجه البخاري في الصحيح في كتاب الحج باب وجوب الحج وفضله (٢٦٤/١) ، وسلم في الصحيح في كتاب الحج ، باب الحج عن العاجز لزمانه وهم ونحوهما أو للموت (٩٧٣/٢ ، ٩٧٤) .

(٦) في (م) : [بدل] .

(٧) في (م) : [يجوز] .

(٨) وفي (م) ، (ع) : [يعلم] .

(٩) ساقطة من (ع) .

نعلم ببذل الطاعة منها فيما سبق ، وكيف نحمل الأمر على أن الوجوب تعلق بذلك ، وأقل الأحوال أن يكون الأمر محتملاً ، ويجوز أن يكون الفريضة أدركته بالمال ، ويجوز أن يكون بالطاعة فلا يصح التعلق به مع الاحتمال .

٧١٤٥ - فإن قيل : قوله « حجي عن أبيك » يقتضي الوجوب عليها بالبذل .

٧١٤٦ - قلنا : فهي مخيرة عندكم وإن بذلت . فكيف نحمل الأمر على الوجوب ؟ ولأنها سألت عن جواز ^(١) الأداء ، فبين لها ما سألت عنه ، ولو بدا لم يسأل ^(٢) عن مال الأب ، وعن أمره لها بالحج .

٧١٤٧ - قالوا : إذا كان له مال وجب الحج ؛ لأنه يحصل به من يحج عنه ، فإذا حصلت الطاعة حصل المتبقي بالمال فوجب الحج ، ألا ترى : أن الصحيح يجب عليه الحج بوجود المال ، فإذا حصل بمكة لم يحتج إليه ؛ لأنه حصل له ما يطلب به .

٧١٤٨ - قالوا : ولأن وجود الطاعة أبلغ من وجود المال وأبلغ من وجود ثمنه ، ووجود الرقة أبلغ من ثمنها ، فإذا وجب الحج بالمال صار طاعة .

٧١٤٩ - وإن قلنا : لا تسلم أنه يحصل بالطاعة ما يتبقي بالمال ؛ لأن هذه عبادة مالية عندنا ، فإذا بذل له المال حصل له ^(٣) ثوابه ، وإذا لم يحصل لم يوجد ذلك ، فلم نسلم لهم أن المطلوب ^(٤) بالمال يحصل بالطاعة ؛ ولأن يملك المال يحصل من يجب عليه النيابة ، وبالطاعة يحصل له من يجوز له النيابة ، وهو بالخيار إن شاء وفي بها ، وإن شاء انتفع ، فكيف يقال : حصل له بأحد الأمرين ما يحصل بالآخر ؟ فأما المال والرقة فالفرض يتعلق بهما ، فوجودهما أبلغ من وجود ثمنهما ، والفرض ههنا عنده هو دفع المال ليحصل الثواب بإتفاقه في سفر الحج ، وبالطاعة لا يحصل هذا ، فكيف تكون الطاعة أبلغ من المال ؟ ولأن الصحيح يجب عليه الحج بوجود الزاد والراحلة ليتوصل ^(٥) بهما إلى مكة ، فإذا وجد طاعة الجمال ^(٦) لم يجب عليه الحج ، ولم يكن وجود ذلك كوجود الزاد والراحلة ، كذلك ههنا .

(١) في (ص) : [وجوب] ، مكان جواز . (٢) في (م) : [لم سئل] .

(٣) ساقط من (ص) ، واستتركه الناسخ في الهامش .

(٤) في (ص) : [المط] مكان [المطلوب] . (٥) في (م) : [ليتوصل] .

(٦) في (م) ، (ع) : [الجمالي] ، والمثبت هو الصحيح ، والمضى أن طاعة الجمال لا توجب الحج بها لم يتحقق ملك الزاد والراحلة .

٧١٥٠ - قالوا : عبادة يجب بإفسادها الكفارة ، فجاز أن يجب على المضروب المعسر كالصوم .

٧١٥١ - قلنا : نقلب فنقول : فوجود المطيع لا يوجبها عليه ليس له تأثير في أداء الصوم ، والصحيح والمضروب ^(١) سواء ، ولما كان القُضْب يمنع من وجوب الحج مع الفقير ^(٢) لم تؤثر ^(٣) الطاعة لإيجابه كما لا تؤثر في الإيجاب على الشيخ الهرم الفقير .

• • •

(١) في سائر النسخ : [والصحيح المضروب] . (٢) ساقط من (م) ، (ع) .
(٣) في (ص) ، (م) : [لم يؤثر] .



إذا كان المريض لا يقدر على أداء الحج فأحج عن نفسه حاز

٧١٥٢ - قال أصحابنا : إذا كان المريض لا يقدر على أداء الحج فأحج عن نفسه حاز ، فإن صبح لزمه الأداء بنفسه ، وإن مات على حالة المعجز أجزأه ^(١) .

٧١٥٣ - وقال الشافعي إن كان المريض يرجى زواله لم يجز أن يحج عن نفسه ، فإن خالف وأحج ثم مات على تلك الحال فقيه قولان ، الصحيح أنه لا يجزئه ، وقال في قول آخر : إنه يجزئه ^(٢) .

٧١٥٤ - لنا : أنه غير قادر على أداء الحج بنفسه ، فإذا أحج ^(٣) حاز ، كالمرض الذي لا يرجى برؤه ؛ ولأن ما أشبه ^(٤) المرض في تغير صفة وجوبه استوى فيه المرض الذي يرجى زواله والذي لا يرجى كالصلابة ؛ ولأنه عجز يجوز أن يزول ، ويجوز أن لا يزول فصار كالعصب ؛ ولأنه أحج عن نفسه لمعجزه أن يحج بنفسه ، فإذا مات على حال المعجز ^(٥) من غير برء أجزأه كالمعضوب .

٧١٥٥ - احتجوا : بأنه غير ميثوس ^(٦) ، من الحج بنفسه ، فلا يجوز أن يحج عنه

(١) يشترط في صحة الحج عن الغير الموت ، أي موت المصروع عنه أو العجز الدائم إلى الموت ، وإذا كان المعجز يرجى زواله غالباً كالمرض والحبس وغيرها فأحج ؛ فإن استمر المعجز إلى الموت سقط الفرض عنه ، فلو زال عجزه صار ما أدى تطوعاً للأمر وعليه الحج ، وعند أبي يوسف : إن زال العجز بعد فراغ التأمر عن الحج يقع عن الفرض ، وإن زال قبله فنقل النفل كما في المحيط . وإن كان لا يرجى زواله كالعمى والزمانة سقط عنه الفرض ويجب عليه الإحجاج سواء استمر ذلك العذر أو لا . انظر : مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر (٣٠٨ ، ٣٧١/١) ، بذائع الصنائع (٢١٣/٢) ، والمغني لابن قدامة (٢٢٨/٣) .

(٢) يرى الشافعية أن الزمان والزمانة التي لا يرجى البرء منها والهرم في هذا المعنى ، ثم يذهبون للمريض فلا يلزمه أن يموت أصلاً بحج عنه ، ويلزم الهرم والزمن أن يموتا من حج عنهما ؛ فإن بعث المريض من حج عنه ثم لم يبرأ حتى مات فقيه قولان : أحدهما : أن ذلك لا يجزئ عنه لأنه قد بعث في الحال هي ليس له أن يموت فيها وهذا أصح القولين في المذهب . والثاني : أنها مجزئة عنه لأنه قد حج عن سر بالغ وهو لا يطبق ثم لم يصح إلى أن يقوى على الحج بعد أن حج عنه غيره فيحج عن نفسه . انظر : الأم ١٠٤/٢ ، ١٠٥ ، المجموع شرح المهذب ١١٢/٧ - ١١٦ .

(٣) في (م) ، (ع) ، (ج) : [حج] .

(٤) في (م) ، (ع) ، (ج) : [حج] .

(٥) في (م) ، (ع) ، (ج) : [الحج] .

(٦) في سائر النسخ : [ما يوس] وما أئتمناه أصح .

غيره ^(١) كالصحيح .

٧١٥٦ - ومن وجب عليه الحج فلم يحج حتى هلك ماله ، قلنا : الصحيح لزمه الحج بنفسه فلم يجوز له أن يستنيب ^(٢) في أدائه ، والمريض لا يلزمه الحج بنفسه ، فأما من هلك ماله بعد وجوب الحج وهو صحيح البدن ؛ فالقرض متعلق بيده فلا يجوز ^(٣) ، وهي مسألتنا ^(٤) .

٧١٥٧ - وقاسوا على المحبوس وهو غير مسلم ^(٥) ؛ لأنه إن أحج ^(٦) عن نفسه جاز .

• • •

(١) في (ص) ، (م) : [أن يحج غيره عنه] بالتقديم والتأخير .

(٢) في (م) ، (ع) : [بتسبب] .

(٣) في (م) ، (ع) : [يبدله] مكان [بيده] ، ومن قرأه فلا يجوز إلى آخر النقطة ساقط من (م) ، (ع) ،

ومن صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش . (٤) في (م) ، (ع) : [وفي مسألتنا] .

(٥) في (م) ، (ع) : [غير المسلم] . (٦) في (ع) : [حج] .



إذا حج المعضوب عن نفسه أو الصحيح

حجة نافلة أو أوصى بذلك جاز

٧١٥٨ - قال أصحابنا : إذا أحج المعضوب ^(١) عن نفسه ، أو الصحيح حجة نافلة ، أو أوصى بذلك جاز ، ولزم الوصي إخراج ما أوصى به ^(٢) .

٧١٥٩ - وقال الشافعي : لا يجوز للصحيح أن يستيب في حجة التطوع ^(٣) قولاً واحداً ، وأما المعضوب والميت فيه قولان ^(٤) .

٧١٦٠ - لنا : قوله عليه الصلاة والسلام : « حج عن نفسك ثم حج عن شيرمة » ^(٥) ، ولم يفصل ؛ ولأنها عبادة تجوز ^(٦) النيابة في فرضها ، فجاز في نقلها بكل حال كالصدقة والعق .

٧١٦١ - فإن قيل : المعنى فيه أن النيابة تجوز فيه مع القنوة .

٧١٦٢ - قلنا : حكم الحج ^(٧) في حق العاجز في جواز النيابة كحكم الجواز في حق القادر ؛ ولأنها حجة لا يلزمه فعلها بنفسه ، فجاز أن يستيب فيها كالفرض في حق

(١) في (م) ، (ع) : [حج] وفي سائر النسخ : [للمعضوب] والصواب ما أثبتناه .

(٢) الحج التطوع جاز عن الصحيح بمعنى أن صحيح البدن إذا أحج رجلاً بماله على سبيل التطوع عنه فهو جائز لأن هذا اتفاق المال في طريق الحج ولو قمه بنفسه كان طاعة عظيمة . (انظر : المبسوط ١٥٢/٤ ، الهداية ١٤٤/١ ، النية على شرح الهداية ٤٢٨/٤) .

(٣) في (م) ، (ع) : [الوداع] مكان [التطوع] .

(٤) في حج التطوع في مذاهب العلماء قولان : أحدهما : لا يجوز لأنه غير مضطر إلى الاستئابة فيه ، فلم تجز الاستئابة فيه كالصحيح . والثاني : أنه يجوز وهو الصحيح . فأما الصحيح الذي يقدر على الثبوت على الرحلة فلا يجوز النيابة عنه في الحج ، لأن الفرض عليه في بدنه فلا ينتقل الفرض إلى غيره إلا في النوصع الذي وردت فيه الرخصة . انظر تمصيل المسألة في : المجموع شرح المهذب (١١٢/٧) ، الأمل (١٢٦/٢) حلة العلماء (٢٠٥/٣ ، ٢٠٦) . وانظر أيضاً : المنتقى (٢٧١/٢) ، قوانين الأحكام الشرعية (ص ١٢٣) ، المعنى لابن قدامة (٢٣٠/٣) ، الكافي لابن قدامة (٣٨١/١) .

(٥) أخرجه أبو داود في السنن في كتاب المناسك باب الرجل يحج عن غيره (٤٥٨/١) ، وابن ماجة في السنن في كتاب المناسك باب الحج عن الميت (٩٦٩/٢) ، وابن الجارود في المنتقى في باب المناسك (ص ١٣٢) .

(٦) في (م) : [ويجوز] بالمطوف . (٧) في (ص) : [حكم الحكم] .

المعصوب ؛ ولأنه أحد نوعي الحج ، فجاز النيابة فيه كالفرض ؛ ولأنها عبادة يلزمه إخراج فرضها بعد الموت فجاز [أداء نفلها] ^(١) بالوصية كالصدقات .

٧١٦٣ - احتجوا : بأن الحج عبادة بدنية ، وإنما جازت النيابة فيها للحاجة ، بدلالة أن الصحيح لا يستتبع فيها ، ولا حاجة إلى الاستتابة في التطوع ، فلم يحز النيابة فيه .

٧١٦٤ - والجواب : أن النيابة إنما جازت / لأن فعلها بنفسه غير واجب ، فجاز أن ينتقل إلى المال ، وهذا المعنى موجود في النفل ؛ ولأننا لا نسلم أنه لا حاجة إلى النفل ؛ لأن الإنسان به حاجة إلى فعل الطاعات عنه بعد موته ، كما أن به حاجة إلى إسقاط الفرض ؛ ولأن ما قالوه ينكر بصلاة ^(٢) النافلة قائماً ، ومع هذا إذا فعلها جاز .

٧١٦٥ - قالوا : لم يأس من قضاء ^(٣) الحج بنفسه ، فلم يحز أن يحج عن غيره ، ووجهه للتطوع [^(٤)] ، كالصحيح في الواجب .

٧١٦٦ - قلنا : هناك يجب [أن يحج بنفسه] ^(٥) فلم يحز أن يحج عنه غيره ، ووجهه التطوع لا يلزمه بنفسه ، فصارت كفرض المعصوب والميت ^(٦) .

• • •

(١) بي (م) ، (ع) : [إذا نفلها] .

(٢) بي هامش (ص) : [أداء] .

(٣) بي (ع) : [بنفسه أن يحج] .

(٤) ساقطة من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركها النسخ في الهامش .

(٥) في (ص) : [لصلاة] .

(٦) زيادة من (م) ، (ع) .



لا يجب الحج على الأعمى بنفسه

٧١٦٧ - قال أبو حنيفة : لا يجب الحج على الأعمى بنفسه ، وروى الحسن عنه . أنه يجب عليه إذا وجد قائداً ^(١) .

٧١٦٨ - وهو قول أبي يوسف ، ومحمد ، والشافعي ^(٢) .

٧١٦٩ - لنا : أن كل من لا يلزمه أداء الحج بنفسه لوجود الزاد والراحلة بحال ^(٣) لا يلزمه وإن وجد غيرهما ، كالكأزمين ، ولا يلزم المرأة ؛ لأن الحج يلزمها ^(٤) ، بوجود الزاد ^(٥) ، والراحلة بمكة من غير محرر .

٧١٧٠ - ولأنه لا يتوصل إلى أداء الحج بنفسه بوجود الزاد والراحلة إلا بثالث ، كالأزمين .

٧١٧١ - ولأنها عبادة [لا تجب على المعضوب بنفسه ، فلا تجب على الأعمى بنفسه كالجهاد ، وعكسه الصلاة ، ولا يلزمه الهجرة ؛ ولأنها] ^(٦) لا تجب ^(٧) على المعضوب والأعمى .

٧١٧٢ - فإن قيل : المقصود بالجهاد القتال ^(٨) ، وهذا المعنى لا يوجد من الأعمى .

٧١٧٣ - قلنا : والمقصود من الحج أداء المناسك ، وهذا لا يوجد من الأعمى إلا بمشقة ؛ ولأن القتال قد يجب بحضوره على من لا يقاتل ^(٩) ، للقيام بمفعة المقاتلين

(١) ذكر محمد بن الحسن في الأصل عن أبي حنيفة أنه لا حج على الأعمى بنفسه ، وإن وجد زائداً وراحلة وقائداً ، وإنما يجب في ماله إذا كان له مال . وروى الحسن عن أبي حنيفة في الأعمى والمقعد والزبير أن عليهم الحج بأنفسهم ، وقال أبو يوسف ومحمد يجب على الأعمى الحج بنفسه إذا وجد زائداً وراحلة ومن يكتفيه مؤنة سفره ، ولا يجب على الزبير والمقعد والمقنطوع . انظر المسألة في . بدائع الصالحات (١٢١/٢ ، ١٢٢) ، والبسوط (١٥٤/٤) ، مختصر الطحاوي (ص ٥٩) ، تحفة الفقهاء (٣٨٤/١ ، ٣٨٥) .
(٢) وإن كان أعمى لم يجب عليه إلا أن يكون معه قائد ؛ لأن الأعمى من غير قائد كالأزمين ومع القائد كالصغير . انظر المسألة في : المجموع شرح المذهب (٨٥/٧) ، فتح العزيز بنزيل المجموع كتاب الحج (١٧/٧) . وانظر أيضاً : المتنبي (٢٧٠/٢) ، قوانين الأحكام الشرعية (ص ١٢٢) .

(٤) مكرر في (ص) .

(٣) في (م) ، (ع) : [محال] .

(٦) ما بين المكوخين ساقط من (م) ، (ع) .

(٥) في (ص) : [للزاد] .

(٨) في (م) ، (ع) : [القتال] .

(٧) في (م) : [لا يجب] .

(٩) في (م) ، (ع) : [ولا يقال] .

كالنساء^(١) ومع ذلك لا يجب على الأعمى. ولأنه عضو يلحقه لفقدته مشقة في أداء الحج زائدة على المعتاد كمقد الرجلين^(٢).

٧١٧٤ - احتجوا : بقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ عَلَى الْآثَنِ جِئْتَ أَلْبَيْتَ مِنْ أَمْتَلَعٍ إِلَى سَبِيلًا ﴾^(٣).

٧١٧٥ - قال ابن عمر : قام رجل فقال : ما السبيل ، قال : الزاد والراحلة^(٤) ، ولم يفصل .

٧١٧٦ - والجواب : أن الأعمى لم يدخل في هذه الجملة ، بدلالة : أن استطاعته لا تكون لوجود الزاد والراحلة حتى يجد قائداً ، فدل أن الآية لم تتناوله .

٧١٧٧ - قالوا : كل من لا يلحقه مشقة غير محتملة في الكون على الراحلة ، جاز أن يلزمه الحج بنفسه كالبصير .

٧١٧٨ - قلنا : لا نسلم هذا ، فإنه يلحقه^(٥) مشقة زائدة على المعتاد في الركوب والنزول والانتقال ، والمعنى في^(٦) البصير : أن الحج يجب عليه لوجود الزاد والراحلة ، ولما لم يجب على الأعمى الحج بوجود الزاد والراحلة بحال ، لم يجب عليه بوجود ثالث أيضاً .

٧١٧٩ - قالوا : الأعمى لم يفقد^(٧) أكثر من هداية الطريق فصار كالصحيح الضال .

٧١٨٠ - قلنا : الضال يباشر أداء المناسك بنفسه والأعمى لا يتمكن من مباشرة أدايتها بنفسه ، فصار كالزَّيِّن .

٧١٨١ - قالوا : عبادة يجب في إفسادها الكفارة ، فوجب أن يجب على الأعمى كالصائم .

٧١٨٢ - قلنا : لا يفترق في أدائه إلى شرط^(٨) يخالف شرط الصحيح فساوياً ، ولما لم يجب الحج على الأعمى بالشرط الذي يجب على البصير بحال لم يجب عليه بنفسه كالزَّيِّن .

• • •

(١) ساقطة من (ع) .

(٢) سورة آل عمران : الآية ٩٧ .

(٣) في (ع) : [يلزمه] .

(٤) في (م) : [لم يفصل] .

(٥) في (م) ، (ع) : [الرجلين] .

(٦) تقدم تخريجه في المسألة ٤٠٨ .

(٧) في (م) : [من] .

(٨) في (م) ، (ع) : [الشرط] .

الحج يسقط بالموت

٧١٨٣ - قال أصحابنا : الحج يسقط بالموت ، وإن أوصى به لزم الورثة إخراجاً من الثلث ، وإن لم يوص به لم يلزمهم ^(١) .

٧١٨٤ - وقال الشافعي : يجب عليهم إخراج حجة من المقات ، أوصى بها أو نه يوص ^(٢) .

٧١٨٥ - لنا قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ ^(٣) وهذا يمنع سقوط فرض عبادة بغير فعله ولا أمره .

٧١٨٦ - يدل عليه : ما روى في حديث أبي أمامة أن النبي ﷺ قال : « من مات ولم يحج حجة الإسلام لم تمتعه ^(٤) حاجة ظاهرة ، أو مرض حابس أو سلطان جائر ، فليمت على حاله إن شاء يهودياً أو نصرانياً » ^(٥) ، ولو كان الفرض يسقط عنه بعد موته ويستدرك هذا التفريط له ، لم يستحق هذا الوعيد ؛ ولأن تشبيهه باليهودي يمنع من ^(٦) صحة أداء الحج عنه ؛ لأن الكفر يمنع الأداء .

(١) وأما إذا مات الرجل فأوصى بأن يحج عنه فعلى الوصي أن يحج بماله لأن موته تحق المعز عن الأداء بالدين والوصي قائم مقامه ، فكما أنه بعد وقوع الياس يحج بماله في حياته فكذا وصيته تقوم مقامه بعد موته . انظر المسألة في : المبسوط (١٥٤/٤ ، ١٥٥) ، بدائع الصنائع (٢٢١/٢ ، ٢٢٢) ، مختصر الطحاوي (ص ٥٩) ، تحفة العقهاء (٤٢٦/١ ، ٤٢٧) .

(٢) من وجب عليه الحج فلم يحج حتى مات ففيه تفصيل تراها الفقهاء إن مات قبل أن يتمكن من الأداء سقط فرضه ولم يجب القضاء . والدليل على أنه يسقط : أنه هلكت ما تعلق به الفرض قبل التمكن من الأداء سقط الفرض ، كما لو هلكت النصاب قبل أن يتمكن من إخراج الزكاة . وإن مات بعد التمكن من الأداء لم يسقط الفرض ويجب قضاءه من تركه . انظر المسألة في : الأم (١٠٧/٢ ، ١٠٨) ، مختصر الزني (ص ٦٦) ، حلية العلماء (٢٠٥/٣) ، المجموع شرح المهذب (١٠٩/٧ ، ١١٢ ، ٢٢٢) . وانظر أيضاً : المدونة (٣٦٠/١) ، للفتي (٢٧١/٢) ، لكانبي لابن عبد البر (٣٥٧/١) ، قوانين الأحكام الشرعية ص ١٢٣ ، لكانبي لابن قدامة (٣٨٥/١ ، ٣٨٦) ، لمسي (٢٤٢/٣ ، ٢٤٣) .

(٣) في (م) : [لم يمه] .
(٤) سورة الحج : الآية ٣٩ .
(٥) أخرجه الترمذي في السنن في كتاب الحج ، باب ما جاء في التخليط في ترك الحج (١٦٧/٣) ، الحديث (٨١٢) ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الحج في الرجل يموت ولم يحج وهو موسر (٢١٢/٤) .
(٦) ساقطة من صلب (ص) واستدركها بالسبح في الهامش .

٧١٨٧ - وروى أن النبي ﷺ قال ^(١) : «إذا مات المرء المسلم انقطع عمله إلا من ثلاث» ^(٢) ، ولم يذكر الحج ؛ ولأن أداء الحج عنه بغير أمره لا يسقط ما لزمه كحال حياته ؛ ولأن من لا يجوز له النيابة في الحج حال الحياة بغير أمره لا يجوز له أن يؤديه بعده بغير إذنه كالأجنبي ، وعكسه أداء الدين ؛ ولأن كل عبادة وجبت عليه قبل موته لا يلزم الغير أداؤها عنه بعد موته كالصلاة والصوم ، ولا يلزم المعسر ؛ لأنه يسقط بالموت في إحدى الروايتين ، وعلى الرواية الأخرى وجوبه .

٧١٨٨ - ألا ترى : أنه يجب ولا يتعبد ولا يلزم إذا استشهد جنباً ؛ لأن الغسل لا يفعل عنه ، لكن وجبت الصلاة عليه ، ومن شرطها طهارته .

٧١٨٩ - فإن قيل : المعنى في الصلاة : أن النيابة لا تصح فيها حال الحياة .

٧١٩٠ - قلنا : والنيابة في الحج بغير أمر المحجوج عنه لا تصح في حال الحياة ، [ولأن النيابة تصح في مال المكاتب في حال الحياة] ^(٣) ، وإن كان يسقط بالموت عنهم .

٧١٩١ - فإن قيل : المعنى في الصلاة : أنه لو أوصى بها لم تصح .

٧١٩٢ - قلنا : لا نسلم بصحة ^(٤) أن يوصى بالصلاة ويطعم وليه عنه لكل صلاة مسكيناً . ولأنها عبادة بذنية يعتبر في وجوبها المال ، فسقطت بالموت كالجهاد .

٧١٩٣ - فإن قيل : الجهاد لا تصح النيابة فيه .

٧١٩٤ - قلنا : لا فرق بينه وبين الحج ؛ لأن من لا يقدر على الجهاد بنفسه لا يلزمه بجهة النيابة ^(٥) ، أن يجهز بماله ، كما لا يلزم المعضوب الإنفاق على من يجهز .

٧١٩٥ - فإن قيل : [لو بقي] ^(٦) وجوب الجهاد بعد الموت ، وجب بذل المال لكف عادية المشركين ، فإن كانت شوكتهم باقية فعلة الوجوب باقية لم تزل ، فلما سقط الوجوب علم أن المسقط له هو الموت ؛ ولأنه حج عنه بغير أمره فلم يقع عن حجة الإسلام ، كما لو لم يوص فيحج عنه وليه ؛ ولأنها أحد أركان الشريعة فلا يفعل عنه

(١) ماقطة من صلب (ص) واستدرکها السخ في الهامش

(٢) قرنه : [إلا من ثلاث] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدرکها نصف في الهامش .
وراجع تخريج الحديث في مسألة ٢٧١ .

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من (م) ، (ع) . ومن صلب (ص) ، واستدرکها المصنف في الهامش .

(٤) في (ص) ، (م) : [نصحة] . في (م) ، (ع) : [النيابة فيه قلنا] .

(٥) في (م) : [لو نل] .

بعد موته كالصوم والصلاة .

ولأن الحج عبادة بدنية ، وإنما يحتاج إلى المال ليتوصل به إلى عمل البر ، وهذا انمى قد سقط بالموت ، وإنما يجب عند مخالفتنا عبادة مالية ، وهذا عين الواجب الأول فقد ثبت سقوط الحج - الذي كان واجباً عليه - بموته باتفاق .

٧١٩٦ - احتجوا : بحديث الخثعمية ^(١) ولا دليل فيه ؛ لأنه يقتضي جواز الأداء عنه ، وعندنا إذا حج الوارث كان الحج عنه ووصل ثوابه إلى الميت والكلام في الوجوب .

٧١٩٧ - فإن قيل : قوله ^(٢) : « حجني عن أبيك » أمر فيفيد الوجوب .

٧١٩٨ - قلنا : لو أراد الوجوب لسأل عن أمره إن ^(٣) كان حياً ، وعن تركه إن ^(٤) كان ميتاً ، فكيف يكون على الوجوب وليس على الوارث أن يحج بنفسه ؟

٧١٩٩ - قالوا : شبه - عليه الصلاة والسلام - ذلك بالدين ، فقال : أرأيت لو كان عليه دين فقضيته ^(٥) .

٧٢٠٠ - قالوا : ومعلوم أن منفعة الدين براءة الذمة منه ، وزوال الإثم سقوطه ^(٦) .

٧٢٠١ - قلنا : الشبه لا يقتضي ^(٧) تساوي الشئين [من كل وجه ، والحج عنه يشبه الدين من حيث الانتفاع بأدائه ، ألا ترى أنها قالت : « وهل ينفعه ذلك ؟ فقال : نعم » كما لو كان عليه دين ، فهذا يقتضي التساوي في انتفاع الميت ، وليس يقتضي التساوي] ^(٨) في كيفية الانتفاع .

٧٢٠٢ - احتجوا : بحديث ابن عباس رضي الله عنه : « أن امرأة سألته أن يسأل لها رسول الله ﷺ أن أمها ماتت ولم تحج ، أيجزئ أن تحج عنها ؟ فقال عليه الصلاة والسلام : لو كان على أمها دين فقضته ، أما كان يجزئ ، فلتحج عن أمها » ^(٩) .

٧٢٠٣ - قالوا : والمسألة وقعت عن الجواز ، فجوز لها ولم يسأل هل قضت أم لا ،

(١) تقدم تحريجه في المسألة (٤٠٨) .

(٢) ساقط من صلب (ص) ، واستتركه الساج في الهامش

(٣) مي (م) ، (ع) : [وإن] .

(٤) في (م) ، (ع) : [وإلا] .

(٥) في (ص) : [فقضيته] .

(٦) في (م) : [لا يقتضي] .

(٨) ما بين المكوخين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) ، واستتركه المصنف في الهامش .

(٩) أخرجه النسائي في السنن في كتاب مناسك الحج في الحج عن الميت الذي لم يحج (١١٦/٥) .

وشبهه بالدين وأمرها بالفعل .

٧٢٠٤ - قلنا : قوله : إن أمي ماتت ولم تحج أفيجزئ^(١) أن أحج^(٢) عنها ، يقتضي جواز حجها عنها ، ولم يقل : هل يجوز^(٣) عن حجة الإسلام ، والجواز مسلم ، لكنه عما وجب لها غير مسلم ، فأما تشبيهه بالدين وأمرها بالحج فقد أجبنا عنه .

٧٢٠٥ - قالوا : روى في حديث ابن عباس : « أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال : إن^(٤) أختي نذرت أن تحج ، وأنها ماتت ولم تحج ، فقال : لو كان على أختك دين أكتت قاضيها ، قال : نعم ، قال : فاقض^(٥) دين الله ، فهو أحق بالقضاء »^(٦) .

٧٢٠٦ - قالوا : فأمر بالقضاء ، والأمر يدل على الوجوب ، وشبهه بالدين الذي^(٧) يجب قضاؤه .

٧٢٠٧ - وقوله : فهو^(٨) يدل على أنه مقدم في القضاء على الدين .

٧٢٠٨ - قلنا : الوجوب عندهم لا يكون إلا في تركه ، ولم يسأل النبي ﷺ عن تركه ، فعمل أنه أراد الجواز وشبهه بالدين في الجواز ؛ لأن الشبه لا يقتضي^(٩) الاشتراك من كل الصفات .

٧٢٠٩ - وقوله : قاله أحق [أن تقضوه معناه : الله]^(١٠) أحق بقبول ما تقضونه لعفوه وكرمه ، ألا ترى : أنه إذا لم يعلم أن الميت ترك مالا ، فليس الدين أولى من الحج ، ولا الحج أولى من الدين ، بل الدين أولى بالقضاء ؛ لأن الآدمي أشح^(١١) بحقوقه وأحوج إليها ، والله تعالى غني عنها مأمول العفو عن التفریط فيها .

٧٢١٠ - قالوا من طريق المعنى : حتى يدخله النيابة استقر عليه في حال حياته ، [فوجب أن]^(١٢) لا يسقط عنه بوفاته كالدين .

(١) في (ع) : [أفجزئ] .

(٢) في (ع) : [تجزئ] .

(٣) في (م) ، (ع) : [فاقضوا] .

(٤) أخرجه البخاري في الصحيح في كتاب الأيمان والنذور ، باب من مات وعليه نذر (١٥٩/٤) ، وأحمد في المسند (٣٤٥/١) ، وابن الجارود في المتقى في باب المناسك (ص ١٣٣) .

(٥) في (م) ، (ع) : [الذي هو] .

(٦) في (م) ، (ع) : [لا يقتضي] .

(٧) غير واضحة في (م) ، والشح حرص النفس على ما ملكته وبخلها به . انظر مختار الصحاح ص ٣٣١ مادة ش ح ح .

(٨) قوله : [فوجب أن] ساقط من صلب (ص) واستتركه المصنف في الهامش .

٧٢١٦ - قلنا : قولكم : استقر عليه ويدخله النيابة غير مسلم ؛ لأن الحج عندنا يقع عن فاعله ، والحكم لا يصح ؛ لأن الحق الذي استقر عليه كان حق بدنه ^(١) ، يسقط ذلك بالموت بالإجماع .

٧٢١٧ - ثم المعنى في الدين : أنه يجب لحق الآدمي فاجتمع حقان : أحدهما : وجب على وجه المعاوضة ، والآخر وجب بغير المعاوضة ، فكان تقديم ما رجب بالمعاوضة أولى ؛ فالحج يجب لحق الله تعالى / ، فإذا اجتمع في المال مع حق الوارث قدم حق الوارث ؛ لأن حق لله تعالى وحق الآدمي إذا تعلقا بعين واحدة قدم حق الآدمي ، لافتقاره إلى حقه ، كالقتل قصاصاً ، ورد ما في حق شخص واحد فقطع اليد في السرقة والقصاص ؛ ولأن الدين يبقى على الوجه الذي وجب فلم يؤثر الموت فيه ، والحج لو أبقياه بقى على غير الوجه الذي وجب ، ألا ترى أنه وجب عبادة بدنية فصارت عبادة مالية ، فلما تغير عما وجب عليه بالموت وجب أن يسقط ؛ ولأن الدين في حال الحياة يليه عنه غيره يؤذنه ، كالوكيل والضامن والمحال عليه وبغير أمره كالشترع ويسقط عنه ، محاز بعد الموت أيضاً ، كذلك الحج لا يجوز أن يؤدي عنه في حال الحياة بغير إذنه ، ولا يؤديه الكفيل والوكيل والمحال عليه ، وكذلك بعد الموت لا يؤديه الوارث بغير أمره .

٧٢١٨ - قالوا : حق واجب تصح الوصية به ^(٢) ، فوجب أن لا يسقط ^(٣) قضاؤه بموته ، أصله دين الآدمي .

٧٢١٩ - قلنا : الحق الواجب لا تصح الوصية به ، وإنما يوصي بأن يفعل ما كان لا يسقط الفرض في حال الحياة ، وكيف يقال : تصح الوصية به ^(٤) ؟

٧٢٢٠ - وقولهم : لا يسقط قضاؤه بموته ، لا يصح لأن قضاء الواجب يسقط بالموت بالإجماع ، ألا ترى : أن قضاء الواجب كان أن يفعله بنفسه ، وقد تندر ذلك ؟ والمعنى في الدين ^(٥) ما قلناه .

٧٢٢١ - قالوا : القادر على الحج لا يجوز النيابة عنه بأمره ولا بغير أمره ؛ لأنه قادر على الفعل والأمر ، والعاجز عن فعله برده ^(٦) إذا قلر على الأمر ، لا يجوز أن يحج عنه

(١) في (م) ، (ع) : [بدن] .

(٢) ساقط من (ع) .

(٣) في (م) : [أن لا سقط] .

(٤) في (م) ، (ع) : [تصح الوصية به وإنما يوصي] .

(٥) في (س) : [للدين] .

(٦) في (م) ، (ع) : [مردته] .

بغير أمره ؛ لأنه قادر على الأمر غير قادر على الفعل ، والميت عاجز عن الأمر والفعل ، فجازت النيابة عنه بغير أمره .

٧٢١٧ - قلنا : يطل هذا ^(١) بالجهاد ؛ لأنه يفعل بنفسه إن قدر وبحرض الشخص إن عجز ، وإذا مات تعذر ^(٢) الأمر والفعل ، ثم لم يجب واحد من الأمرين . ولأن القادر على الأمر العاجز عن الفعل لا يسقط العبادة عنه ؛ لأن سعيه فيها ممكن ، والفوت يحصل للإنسان بسعيه ، فإذا عجز عن الأمر فلا سعي له ، فلم يجز أن يؤدي العبادة عنه ، كما لا يؤدي الحج عن المجنون وإن عجز عن الأمر به بعد وجوبه عليه .

٧٢١٨ - قالوا : كل مسلم لابد من أن يقدم على فعل الحج بنفسه إن قدر وبغيره إن عجز ، فإذا أدى عنه بعد موته فكأنه أمر به .

٧٢١٩ - قلنا : قد يعتقد المسلم أن لا يحج أبداً مع وجوب الحج ، فلا بأس به اعتماداً على عفو الله ولا يخرج بذلك من الإسلام . ثم لو صح ما قالوا لوجب إذا عجز عنه أجنبي أن يجوز لأنه ينوي أن يحج عن نفسه من ينوب ^(٣) وليس يختص ذلك برأيه ، وكان يجب أن يكون نيابة الأجنبي كأنها ^(٤) وقعت وإذنه .

(١) في (ص) : [يطل] .

(٢) في (م) : [بمن] .

(٣) غير واضح في (م) ، (ع) .

(٤) في (م) ، (ع) : [فكأنها] .



إذا كان البحر بينه وبين مكة والغالب عليه السلامة فعليه الحج

٧٢٢٠ - قال أصحابنا : إذا كان البحر بينه وبين مكة ، والغالب عليه السلامة فعليه الحج ^(١) .

٧٢٢١ - وقال الشافعي : كلاً ما محتملاً اختلف أصحابه ^(٢) في تأويله ، فمنهم من قال : إذا كان الغالب السلامة وجب ، وإلا لم يجب ، ومنهم من قال : إذا كان الغالب السلامة فعلى قولين ^(٣) .

٧٢٢٢ - لنا : قوله عليه الصلاة والسلام : « لا يركب البحر إلا حاج أو معتمر ، أو غاز » ^(٤) .

٧٢٢٣ - ولأنه طريق الغالب عليه السلامة فصار كالبر ؛ ولأنه طريق يجوز سلوكه للتجارة ، فوجب سلوكه للحج كالبر .

٧٢٢٤ - ولأنه أحد الركبتين فجاز وجوب الحج بالقنطرة عليه كالأبل .

٧٢٢٥ - احتجوا ^(٥) : بأن الغالب على البحر الخطر ^(٦) ؛ لأنه لا يخلو من هبوب

(١) وجهاً للسلامة في الطريق هو المعنى الذي يدور عليه الحكم ؛ فلو كان الطريق بهراً لا تؤس السلامة في ركوبه لا يجب الحج ، ولو كان نهراً كسيحون والفرات يجب ، وقال الكرماني إن كان الغالب في البحر السلامة في موضع جرت العادة بركوبه يجب . راجع لمسألة في : مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر كتاب الحج (٢٦٢/١) ، شرح القدير مع الهداية (٤١٨/٢) ، الباية (١٥/٤) .

(٢) في (م) ، (ع) : [أصحابنا] .

(٣) إن لم يكن إلا في البحر فقد قال في الأم : لا يجب عليه ، وقال في الإسلام : إن كان أكثر معاشه في البحر لم . فمن أصحابنا من قال فيه قولان : أحدهما : يجب لأنه طريق مسلك مأثبه البر . واثنى لا يجب لأن فيه تعريضاً بالنفس والمال . راجع لمسألة في : المجموع شرح المهذب (٨٣٧ - ٨٥) ، حاشية العلماء (١٩٩/٣) ، ٢٠٠ ، فتح العزيز بهذا المجموع كتاب الحج (١٧/٧ - ١٩) ، لتفتي (٢٧٠/٢) .

قوانين الأحكام الشرعية (ص ١٢٢) ، المصنف (٢١٩/٣) الكافي لابن فضالة (٢٨٠/١) ، ٣٨١ .

(٤) أخرجه أبو داود في السنن ؛ كتاب الجهاد ؛ باب ركوب البحر في البر (٦/٢) . وشمس في الكبرى ؛ كتاب الحج ؛ باب ركوب البحر لحج أو عمرة أو غزو (٣٣٤/٤) .

(٥) في (م) ، (ع) : [احتجوا] .

(٦) في (م) ، (ع) : [الخطر] .

الرياح والمواضع .

٧٢٢٦ - قلنا : إنما يشترط في الوجوب أن يغلب السلامة ، وما يعرض غير غالب لا يعتد به ، كالبر .

٧٢٢٧ - قالوا : عوارض البر من جهة الأديمي ممكن دفعها ، وأعراض البحر من جهة الله تعالى ، ولهذا قال الله تعالى ، ﴿ فَإِنَّا رَصَدْنَا فِي السَّمَاءِ دَعْوَاهُمْ أَفَّهَ تَحْلِيصِينَ ﴾ ^(١) الآية .

٧٢٢٨ - قلنا : قد يتفق في ^(٢) البر عوارض من جهة الله ، كالعطش والحرق والبرد ^(٣) والشحوم .

(١) سورة المتكوت : الآية ٦٥ .

(٢) في (م) ، (ع) : [من] .

(٣) في (ص) : [البرد والحرق] ، وقوله : [الحر] ساقط من صلب (ص) واستغفره التاسع في الهامش .



الحاج إذا حج عن غيره يقع الحج عن نفسه

- ٧٢٢٩ - قال محمد : الحاج إذا حج عن غيره يقع الحج عن نفسه ، ويلحق المحجوج عنه أجر ^(١) النفقة ، وهو ظاهر الأصل ، والصحيح أن يقع عن المحجوج عنه ^(٢) .
- ٧٢٣٠ - وهو قول الشافعي ^(٣) .
- ٧٢٣١ - والدليل على الطريقة الأولى : أن الحاج يلزمه أداء موجب التحريم . فكانت الحججة له ، كالضرورة ^(٤) إذا حج عن غيره .
- ٧٢٣٢ - [فإن قيل : يلزمه بالأمر ، وإن كان الحج عن غيره] ^(٥) ، كما يلزم الذباح أن يذبح وإن كان الهدي عن غيره .
- ٧٢٣٣ - قلنا : هناك ما وجب عليه أن يفعل ذلك بنفسه ، وإنما غير ^(٦) ، والثائب ^(٧) فعل ما وجب ، وها هنا الوجوب تعلق في الأصل بفعله ، فإذا فعل غيره لم يكن فاعلاً لما وجب وإنما سقط ^(٨) الواجب بفعله ^(٩) . ولأن هذا الدخول لو فعله للضرورة وقع الحج عنه ، فإذا فعله من حج عن نفسه وقع عنه كالدخول بنية مطلقة .

(١) في (م) : [أجزاء] .

(٢) هذه المسألة تدل على أن الصحيح من المذهب فيمن حج عن غيره أن الأصل الحج بكونه عن المحجوج عنه ، وأن إتيان الحاج من مال المحجوج عنه كإتيان المحجوج عنه من مال نفسه أن لو قدر على الخروح بنفسه انظر المسألة في المبسوط (١٤٧/٤ ، ١٤٨) ، فتح العزيز مع الهداية (١٤٤/٣ ، ١٤٦) ، بدائع الصانع (٢١٢/٢) ، البناية مع الهداية وبذيله العناية (١٤٤/٣ - ١٤٦) .

(٣) انظر المسألة في : حلية العلماء كتاب الحج (٢١٠/٣ ، ٢٠٢) ، المعني لابن قدامة كتاب الحج (٣٤٥/٣) ، الكافي لابن قدامة (٣٨٧/١) .

(٤) في (م) ، (ع) : [الضرورة] وهو تصحيح ، وتصويبه بالصاد المهضمة والضرورة الرجل الذي لم يحج قط كما سيأتي . وقال ابن الأثير : قال أبو عبيد : هو في الحديث التبت وترك التكاح والضرورة أيضاً الذي لم يحج قط وأصله من الصبر ، الحبس والمنع . وراجع في النهاية « باب الصاد مع الرأه » (٢٢/٣) ، المغرب ، مادة « الصبر » ص ٢٦٦ ، المصباح المنير مادة « الصبر » (٣١٨/١) .

(٥) ما بين المعكوفتين سقط من (م) ، (ع) . (٦) في (م) ، (ع) : [حر] .

(٧) في (ص) : [التائب] .

(٨) في (ص) ، (م) : [لفعله] .

(٩) في (ص) ، (م) : [لفعله] .

٧٢٣٤ - ولأنها عبادة لو أداها العبد عن غيره وقعت عن نفسه ، كذلك الحبر ؛ أصله : الجهاد وعكسه الزكاة .

٧٢٣٥ - ولأن الكفارات بالطيب وارتكاب المحظورات تجب في ماله فكان الحج^(١) واقفاً عن نفسه ، كالحاج عن نفسه .

٧٢٣٦ - فإن قيل : إنما وجبت عليه ؛ لأنها وجبت بجنابته ، ولهذا نقول إن دم الإحصار يجب في مال المحجوج عنه ؛ لأنه لا جناية للثائب فيه .

٧٢٣٧ - قلنا : لو لم يكن الإحرام عنه لا يلزمه الكفارة وإن كان جانياً ، كالخلل إذا طيب محرماً لم يلزمه الكفارة ؛ ولأن من يلزمه القضاء بإفساد الإحرام ، فكذلك وجب أن يقع الإحرام عنه كالعبد .

٧٢٣٨ - فإن قيل : إذا أفسد بيا^(٢) إن أراد الإحرام وقع عنه ؛ لأنه لم يأمره بإحرام^(٣) فاسد ، فهو كالوكيل إذا خالف لزم العقد .

٧٢٣٩ - قلنا الإحرام في الابتداء وقع بغير مخالفة ، فوقع عن المحجوج عنه عندهم ، فلا يقلب فيصير عن غيره ، وإن خالف . وأما المشتري فإنه ينتقل إلى الوكيل ثم ينتقل إلى الموكل بالأمر ، فإذا خالف يقر على ما يوجب العقد . وعندهم الإحرام وقع عن المحجوج عنه فلا يقلب مخالفة عقد الإحرام كما لا يتعين مخالفة العقد بعد انعقاده .

٧٢٤٠ - ولأن البيع يلزم الوكيل متى خالف العقد . فأما المخالفة بعد الإحرام فلا تغيره عما وقع عليه .

٧٢٤١ - احتجوا : بالأخبار^(٤) التي فيها الأمر بالحج عن المعين ، ولا دلالة فيها .

٧٢٤٢ - لأنه - عليه الصلاة والسلام - أمر بالحج عنه ؛ فالحج في الحقيقة فعل الحاج^(٥) وإنما يكون عنه بمعنى أن ثوابه يلحقه ، وعندنا يلحقه الثواب وأفعال الحاج عن غيره ، فكما يلحقه ثواب الجهاد يدفع المال إلى الشخص وإن كان الجهاد له ، وأمره عليه الصلاة والسلام بالقضاء عنه أمر بإسقاط ما لزمه .

٧٢٤٣ - واللازم عندنا مع العجز أن يأمر بالفعل فيحصل له ثواب الأمر إذا تحصل

(١) قوله : [مكان الحج] ساقط من صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٢) ساقطة من صلب (ص) ، واستدركها الناسخ في الهامش .

(٣) في (م) ، (ح) : [لأجرا] . (٤) في (ص) : [بأن الأخبار] .

(٥) في (م) : [الخارج] .

الحاج إذا حج عن غيره يقع الحج عن نفسه ١٦٥١/٤

ذلك بقصد ^(١) وارثه ، وما صح فيه الاستئابة [صح فيه النيابة ؛ أصله القضاء .
٧٢٤٤ - قالوا : وما صح فيه الاستئابة] ^(٢) ، فإذا فعله المستأب وقع عن المستأب
أصله : ما ذكر .

٧٢٤٥ - والجواب : أن هذا بعد تسليم المسألة منا في الوصف ؛ لأننا إذا قلنا : لم
تصح ^(٣) النيابة : قلنا : لا تصح ^(٤) الاستئابة فكيف طلبوا أنا نقول : جازت ^(٥)
الاستئابة ، ولم تجز ^(٦) النيابة ؟ وإنما يجوز عندنا أن يأمره بالحج بماله يدفعه إليه ، فيكون
مستئباً ^(٧) ، له في الإنفاق في أداء الحج الذي يقع عن الحاج ، ويعود إلى المحجوج عنه
ثواب الأمر والمال ، كما يقول في القاعد يقدر إذا جهز الشخص ، فإذا الاستئابة لا
سلم إلا على هذا التفسير . ثم المعنى في الأصل : أن صفات المؤدى غير معتبرة ؛ ألا
ترى : يجوز ^(٨) أن يستأب في تفرقة ^(٩) الزكاة من ليس من أهلها ، كالعبد ، والكافر ،
والمكاتب ؛ فدل أنها تقع ^(١٠) عن غيره ، والحج ^(١١) يعتبر فيه صفات المؤدى ؛ فسم أن
الحج يقع عنه ، فوجب أن يقع على المنوي كما لو حج عن نفسه .

٧٢٤٦ - قلنا : لو لم ينو عنه لم يستحق ، وإنما يتصرف إليه الثواب بالنية عنه ،
لتكون النفقة من ماله ، ومتى لم ينو عنه وقع مطلق الحج عن الفاعل بكل وجه ، فضمن
النفقة ، ولا يجوز أن يستحق الدافع ثوابها مع وجوب عوضها ^(١٢) .

٧٢٤٧ - قالوا : إذا أمرتموه بأن ينوي عن غيره ويلبي عن غيره والحج عنه ، كان
ذلك ^(١٣) أمراً بالكذب عن غيره ضرورة .

٧٢٤٨ - قلنا : ليس بكذب ؛ لأنه ينوي عنه ويلبي عنه ليستحق ^(١٤) ثواب ما بذل
من المال ، فأما أن يقع الحج عنه فمحال أن يكون فعل الإنسان فعل غيره ، وإنما يستحق
ثوابه عندهم ، وعندنا يستحق ثواب النفقة التي يتوصل بها كما جاز عهدهم أن يلبي عن

(١) في (ص) : [بقصد] .

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) ، واستدركه التلخيص في هامش .

(٣) في (م) ، (ع) : [لم يصح] .

(٤) في (م) ، (ع) : [لا يصح] .

(٥) في (ص) : [جاز] .

(٦) في (ص) : [مستئباً] .

(٧) في (م) : [يقع] .

(٨) في (م) ، (ع) : [فالحج] .

(٩) ساقط من (م) ، (ع) .

(١٠) في (م) ، (ع) : [يستحق] .

(١١) في (م) ، (ع) : [يستحق] .

(١٢) في (م) ، (ع) : [يستحق] .

(١٣) في (م) ، (ع) : [يستحق] .

(١٤) في (م) ، (ع) : [يستحق] .

غيره ، والأفعال أفعاله كذلك ، يلي عن غيره وإن كان أحكام الأفعال له ^(١) .
 ٧٢٤٩ - فإن قيل : لو وقعت الحجة عن الحاج سقط بها فرضه .
 ٧٢٥٠ - قلنا : الفرض لا يسقط عندنا إلا بنية / معينة ، أو ^(٢) بنية مطلقة ، ولم
 يوجد أحد الأمرين .

(١) في (ع) : [وإن كان أفعاله الأحكام له] .
 (٢) ساقطة عن (م) ، (ع) .



يجوز حج الضرورة^(١) عن غيره ومن حج أولاً

- ٧٢٥١ - قال أصحابنا : يجوز حج الضرورة^(٢) عن غيره ، ومن حج أولاً^(٣) .
 ٧٢٥٢ - وقال الشافعي : من عليه فرض الحج أو نذر الحج لا يجوز حجه عن غيره^(٤) .
 ٧٢٥٣ - لنا : ما روى عن أبي رزين^(٥) قال : قلت يا رسول الله إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمرة ولا الظعن^(٦) قال : « حج عن أبيك واعتمر »^(٨) .
 ٧٢٥٤ - وروى عن عبد الله بن الزبير قال : « جاء رجل من عثمة إلى رسول الله ﷺ فقال^(٩) : إن أبي أدرك الإسلام وهو شيخ كبير ، لا يستطيع ركوب الرحل ، والحج مكتوب عليه ، أفأحج عنه ؟ قال : وأنت أكبر ولده ؟ قال نعم ، قال [لو كان

(١) الرجل الضرورة هو الذي لم يحج ، ومثله رجل ضرور ، وضرارة ، وصارورة ، وصارور ، وصروري ، وصاروراه ، بمعنى أنه لم يسبق له الحج . انظر باب الرأه فصل الصاد في القاموس المحيط .

(٢) في (م) ، (ع) : [الضرورة] .

(٣) إذا أراد الرجل أن يحج عن نفسه فقد استحسن جمهور الأحناف أن يحج رجلاً قد حج عن نفسه ؛ لأنه أبعد عن اختلاف العلماء رحمهم الله تعالى ؛ ولأنه أهدى في إقامة أعمال الحج لضرورتها معهودة عنه ، وإن أحج ضرورة عن نفسه يجوز عندنا . انظر : مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر (٣٠٨/١) ، المبسوط (١٥١/٤) ، تحفة الفقهاء (٤٢٩/١) ، بدائع الصنائع (٢١٣/٢) .

(٤) رأى الشافعية لا يحج عن الغير من لم يحج عن نفسه ، ولا يجوز أن يحج عن غيره من لم يحج عن نفسه فباشاً على الحج ، ولا ينتقل بالحج والعمرة وعليه فرضهما ولا يحج ويحج عن الغير وعليه فرض حجة الإسلام . انظر المسألة في : المجموع شرح المذهب (١١٧/٧) ، الأمل (١٠٥/٢) ، مختصر المزني (ص ٦٢) ، فتح العزيز (٣٣/٧) ، حلية العلماء (٢٠٨/٣) . وانظر أيضاً : المدونة (١/٢٦٠) ، الكافي لابن عبد الر (٣٥٧/١) ، بداية المجتهد (٣٣٢/١) ، المنقذ (٢٧١/٢) ، المسائل المفهية (٢٧٣/١) ، (٢٧٤) .

(٥) في (ص) : [ابن رزين] وما أثبتاه من كتب الحديث .

(٦) في (ع) : [أبي] ، مكان [إن أبي] وهو تصحيف .

(٧) في (م) ، (ع) : [ولا الظعن] وهو تصحيف والظعن . السير .

(٨) أخرجه أبو داود في السنن في كتاب المناسك (٤٥٨/١) ، والترمذي في السنن في كتاب المناسك

(٢٦٠/٣) ، (٢٦١) ، والنسائي في السنن في كتاب مناسك الحج (١١١/٥) ، وابن ماجه في السنن

في كتاب المناسك (٩٧٠/٢) ، وأحمد في المسند (١٠/٤ ، ١١ ، ١٢) .

(٩) في (ع) : [قال] .

على أبيك دين فقضيته عنه أكان يجزئ ؟ قال نعم ، قال [: فحج عنه ^(١) .

٧٢٥٥ - ويدل عليه حديث الخثعمية ، رواه الثوري عن عبد الرحمن بن الحارث بن عياش بن أبي ربيعة ، عن زيد بن علي ، عن أبيه ، عن عبد الله بن أبي رافع ، عن علي ، ورواه مالك عن ابن شهاب ، عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عباس ، أنه قال : كان الفضل بن عباس رديف رسول الله ﷺ فجاءته امرأة من خثعم تستفتيه ، فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه ، فجعل رسول الله ﷺ يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر ، فقالت يا رسول الله إن فريضة الله على عباده الحج ، أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الراحلة ، أفأحج عنه ؟ قال : نعم . وذلك في حجة الوداع ^(٢) .

٧٢٥٦ - ووجه الدليل من هذه الأخبار : أن النبي ﷺ أجاز الحج عن الغير ^(٣) .

٧٢٥٧ - والثاني أنه شبه جوار الحج عن الغير بقضاء الدين ، ثم لا فرق أن يكون قاضي الدين عن غيره قضى الدين عن نفسه أو لم يقض .

٧٢٥٨ - فإن قيل : الخثعمية لقيت النبي ﷺ منصرفة من المزدلفة ، والظاهر : أن من حج هناك فقد حج ؛ ولأنها كانت محرمة ^(٤) بدلالة : أنه لوى عنق الفضل [حتى لا ينظر إليها ، ولولا ذلك لأمرها بتغطية وجهها ولم يلو عنق الفضل] ^(٥) .

٧٢٥٩ - والجواب : أن العرب تحضر ^(٦) المزدلفة للحج وتحضر ^(٧) لغيره ؛ لأن ذلك الموضع ^(٨) مساكنها ومياها ، فليس الظاهر من ^(٩) كان منهم هناك أنه حج .

٧٢٦٠ - وأما كشف ^(١٠) الوجه : فقد يكون لإحرام الحج وقد يكون لإحرام العمرة ، وقد يكون لغير إحرام ، ولم يأمرها بتغطية الوجه ؛ لأنه لم يكن معها ما تغطي به وجهها ، ألا ترى أنها لو كانت كشفت وجهها للإحرام لأمرها أن تسدل الثوب على وجهها للإحرام وتجافيه ^(١١) كما كانت عائشة رضي الله عنها تفعل .

(١) ما بين المكوتين ساقط من صلب (ص) واستتركه الناسخ في الهامش . والحديث أخرجه النسائي بمعناه في السنن كتاب مناسك الحج ، في تشبيه قضاء الحج بقضاء الدين (١١٧/٥) ، (١١٨) الدرر في السنن في كتاب المناسك باب الحج عن الميت (٤١/٢) ، أحمد في المسند (٥/٤) .

(٢) تقدم ترجمته في المسألة (٤٠٨) .

(٣) في (ص) : [عن غيره] .

(٤) في (م) ، (ع) : [حرمة] .

(٥) ما بين المكوتين ساقط من (م) ، (ع) .

(٦) في (م) : [يحضر] .

(٧) في (م) ، (ع) : [الموضع] .

(٨) في (م) ، (ع) : [يكشفه] .

(٩) في (م) ، (ع) : [يسافه] .

٧٢٦١ - ولأنه لم يأمرها بتغطية وجهها لأنه ينظر إلى عيها ، ولوى وجهه حتى لا ينظر إلى شيء منها ؛ ولأنها نظرت إليه ونظر ^(١) إليها ، فإذا لوى عنقه انقطعت العنة عنهما ^(٢) ، وإذا سترت وجهها نظرت إليه فلوى عنقه حتى يأمن ^(٣) النظر من الجهتين ، ثم لو ثبت أنها حجبت عن نفسها جاز أن يكون عليها حجة مندورة ، ولا يجوز أن تنح عن أيها ولم يسألها عن ذلك ، ثم لم يشهد قضاء الدين ، فوجب اعتبار ذلك لعموم جزاء ^(٤) قضاء الدين وإن كان السبب خاصاً .

٧٢٦٢ - فإن قيل : شبه قضاء الحج عن أيها بقضاء الدين ، فوجب أن يثبت هذا حتى يشه الدين .

٧٢٦٣ - قلنا : أمرنا بالحج أمراً عائناً ، فعموم الحج يقتضي : أنه في كل أحواله يشبه الدين .

٧٢٦٤ - فإن قالوا : لم يثبت أن هذا قضاء الحج .

٧٢٦٥ - قلنا : ثبت لعموم اللفظ ، ومن جهة المعنى أن ما صحت النية فيه إذا سقط ^(٥) فرضه بنفسه صحت النية وإن بقي عليه ، كالركاة وذبح الهدايا وعكسه الصلاة .

٧٢٦٦ - ولأن من يصح إحرامه ^(٦) ، عن نفسه يصح إحرامه عن غيره ؛ أصله : من حج نفسه .

٧٢٦٧ - ولأنه مسلم مكلف أحرم عن غيره بأمره فصح إحرامه ، أصله ما ذكرناه .

٧٢٦٨ - ولأن ما جاز ^(٧) للحر النية فيه عن غيره ، جاز للعبد النية فيه ، أصله ما ذكرناه وأداء الزكاة .

٧٢٦٩ - فإن قيل : المعنى في الزكاة : أن النية تصح فيها ^(٨) مع القدرة على

(١) في (م) : [ينظر] . (٢) في (م) : [عنها] .

(٣) في (ص) : [يؤمن] . (٤) في (م) ، (ع) : [حزه] .

(٥) في (م) ، (ع) : [وسقطت] مكان [سقط] .

(٦) لفظ [فيه] ساقط من (م) ، (ع) ، [وسقطت] مكان [سقط] .

(٧) ساقطة من (م) ، (ع) .

(٨) في (م) ، (ع) : [ولا جز] بدل من [ولأن ما جاز] .

(٩) في (م) ، (ع) : [يصح ، ولمنظ [فيها] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدرك السامع في الهامش .

أدائها ، فهذا لم يعتبر في أدائها صفة المؤدى عنه ، وليس كذلك في مسألتنا ؛ لأنه لا يجوز النية في أدائها مع القدرة على فعلها ؛ فجار أن يعتبر صفات المؤدى .

٧٢٧٠ - قلنا : لا فرق لنفيها ؛ لأن النية تصح عندنا في الحج ^(١) مع القدرة ، إلا أن الإحرام يعقد فعلاً ، فقد تساوى في جواز النية فيهما مع القدرة ، وإن اختلفا في صفة ما يؤديه بالنية ، وإنما اختلفا لأن الزكاة عبادة مالية ، فالنية فيها مع المحز والقدرة على وجه واحد ، وأما فرض الحج : فهو مع القدرة عبادة بدنية ، وعندنا النية مالية ، فلم يجز فيها ، فإذا عجز صارت العبادة مالية ، فجازت ^(٢) النية فيها ، كالزكاة .

٧٢٧١ - فإن قيل : لما حازت النية في أداء الزكاة إذا بقى عليه بعض فرضها ، جاز مع بقاء جميعه ، ولما لم تجز النية [في الحج] ^(٣) إذا بقى عليه بعض فرضه حاز وهو الطواف كذلك إذا بقى كله .

٧٢٧٢ - قلنا : لو أحرم عن العبد بالحج وعليه طواف الزيارة عن نفسه انعقد إحرام فلنستسلم هذا .

٧٢٧٣ - فإن قلنا ^(٤) : تجوز النية في الزكاة مع بقاء ذلك النقص عليه .

٧٢٧٤ - قلنا ^(٥) : وكذلك الحج ، فإن الضرورة ينعقد إحرامه عن غيره وعليه جميع الحج وأبعاضه ، والطواف واجب عليه كجميع الأركان ، ويجوز أن يؤدي الطواف عن غيره .

٧٢٧٥ - فإن قيل : كيف عللتم جواز النية ، وقد معتم منها .

٧٢٧٦ - قلنا ^(٦) : قد ذكرنا أن ظاهر المذهب جوازها ، وإنما نصرنا ^(٧) ما ذكر محمد .

٧٢٧٧ - احتجوا : بحديث ابن عباس رضي الله عنه « أن النبي ﷺ سمع رجلاً يلبي عن شيرمة ، فقال : من شيرمة ؟ فقال : أخ لي أو قريب ، وفي بعض الأخبار أو نسب ، فقال أحججت عن نفسك ؟ قال : لا . قال : حج عن نفسك ثم حج عن شيرمة ،

(١) في (ع) : [في الحج عندنا] بالتقديم والتأخير .

(٢) في (م) : [فجازة] .

(٣) زيادة من (م) ، (ع) ، () .

(٤) في سائر النسخ : [وما قلنا] ، ولعل الصواب : [فإن قيل] .

(٥) في (م) ، (ع) ، () : [يجوز النية في الزكاة] مكان [قلنا] .

(٦) في (م) ، (ع) : [قلنا إما] . زيادة [إما] .

(٧) في (م) : [لس] ، مكان : [إما نصرنا] .

بحور حج الضرورة عن غيره ومن حج أولاً ١٦٥٧/٤

وفي بعض الأخبار « هذه عنك ثم حج عن شبرمة » ، وفي بعضها : « لب عن نفسك ثم لب عن شبرمة » وفي بعضها : « إن كنت حججت عن نفسك فلب عنه » وفي بعضها : « وإلا فلب عنه » (١) .

٧٢٧٨ - قالوا : فرتب النبي ﷺ حججه حجة العير على حجة نفسه ، وأمره بأن يبدأ بالحج عن نفسه ثم يحج عن غيره .

٧٢٧٩ - والجواب : أن هذا خبر مضطرب عند أصحاب الحديث رواه مسنداً عنه (٢) ابن سليمان الكلاسي ، عن قتادة عن عذرة ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، ورواه ابن وهب ، قال : أخبرني عمرو بن الحارث أن قتادة بن دعامة (٣) حدثه عن سعيد بن جبير ، أنه حدثه أن عبد الله بن عباس مر برجل يهل فقال : لبيك بحجة عن شبرمة ، وذكر الحديث ، رواه حماد بن سلمة ، وحماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة ، أن ابن عباس سمع رجلاً يقول : لبيك عن شبرمة . رواه خالد عن أبي قلابة ، وإذا أوقف الحبر جماعة وأسنده واحد كان الصواب إلى قول الجماعة أقرب .

٧٢٨٠ - وقال يحيى بن معين رفعه عبد الله وحده ، ثم معلوم أنه مستحيل في العادة أن يتفق للنبي (٤) ﷺ رجل يلبى عن رجل اسمه شبرمة ، وهو قريبه أو نسبه ، ولم يحج عن نفسه ، ويتفق لابن عباس فعل (٥) ذلك ، واتفق اسم المحجوج عنه وصفة الحاج ، فدل ذلك أن أحد الأمرين غلط ، وأن الصحيح إما الإسناد أو الوقف ، فإثبات الوقف وهو الاتفاق أولى .

٧٢٨١ - فإن قيل : قد روته عائشة رضي الله عنها مسنداً (٦) ، وذلك جائز .

٧٢٨٢ - قلنا : أما حديث عائشة فرواه ابن أبي ليلى (٧) عن عطاء عن عائشة ، وهو

(١) تقدم ترجمه في مسألة (٤٠٦) .

(٢) في سائر النسخ : [عنده] ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٣) في (ع) : [قتادة بن دعامة] هو تصحيف . هو : أبو الخطاب قتادة بن دعامة السدوسي البصري ثقة ثبت مات سنة بضع وعشرة . راجع تقريب التهذيب ١/٢٢٢ ، الترجمة ٨١ .

(٤) في (م) : [للنبي] .

(٥) لفظ : [فعل] ، وفي (ص) : غير واضح .

(٦) أخرجه الدارقطني في السنن في كتاب باب الواقيت (٢٧٠/٢) الحديث (١٥٦) .

(٧) ابن أبي ليلى هو : محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي ، قال المحلي عنه : صدوق ثقة ، وكان فقيهاً ، صاحب سنة ، قارئاً للقرآن عالماً به ، وقال ابن حبان كان رديء الحفظ كثير الوهم فاحش الخطأ ، مات ■

معروف بفساد الحفظ .

٧٢٨٣ - قال شعبة ما رأيت أسوأ حفظاً منه ، وقد ذكره الدارقطني عن أبي الزبير .
عن جابر ^(١) عن النبي ﷺ بإسناد مجهول ^(٢) ذكر فيه ثمانية بن عبيدة عن أبي الزبير ^(٣)
لا يعرف ^(٤) ثم قد ^(٥) عارض هذا الخبر ما رواه الحسن بن عمار عن عبد الملك بن
ميسرة ، عن طاووس ^(٦) عن ابن عباس أن النبي ﷺ سمع رجلاً يلبي عن نبيشة ^(٧) ،
فقال : أيها الملبى عن نبيشة ، هذه عن نبيشة واحجج عن نفسك ^(٨) ، قال الدارقطني :
تفرد به الحسن بن عمار ، وهو ضعيف ، وهذا غلط ؛ لأن الحسن عدله أصحابا .
٧٢٨٤ - وروى عنه ، إنما قال شعبة : أفادني عن الحكم أحاديث مقلوبة ، ويجوز أن
يغلط فيما رواه عن الحكم ولا يغلط عن غيره ^(٩) .

٧٢٨٥ - ثم ذكر الدارقطني : أن الحسن بن عمار روى حديث شبرمة ، وقال : قد
قيل : إنه وهم ثم رجع إلى الصحيح ، وليس إذا روى الحسن الخبرين دل أنه وهم في
أحدهما .

٧٢٨٦ - ثم لئنا نمنع أن يكون هذا الحديث ليس بالقوي ، وحديث شبرمة من
الوجه الذي بيناه .

= كتاب سنة ثمان وأربعين ومائة . انظر : تاريخ الثقات (ص ٤٠٧ - ٤٠٩) ، المحروحين (٢٤٣/٢ - ٢٤٥) ،
المرجح والتعديل (٣٢٢/٧ ، ٣٢٣) ، ميزان الاعتدال (٦١٣/٣ - ٦١٦) ، تقريب التهذيب (١٨٤/٢) .

(١) قوله : [عن جابر] ساقطة من (م) ، (ع) .

(٢) أخرجه الدارقطني في السنن في كتاب الحج باب المواقيت (٢٦٩/٢ ، ٢٧٠) ، الحديث (١٥٥) .

(٣) في جميع النسخ : [ثمانية بن عبيدة بن الزبير] ، والصواب ما أئتمناه من سنن الدارقطني .

(٤) هو ثمانية بن عبيدة العبدي البصري أبو خليفة ، قال الرازي : روى عن أبي الزبير ، وثابت ، وروى عنه .

زبد بن حباب ، والحسن بن الربيع ، وأحمد بن عتبة ، ومحمد بن سلمة الطورثي ، ضمه علي بن الحسين
ونسبه إلى الكذب ، وهو منكر الحديث . انظر : المرجح والتعديل (٤٦٧/٢) ، المعنى (١٢٢/١) .

(٥) لفظ : [قد] : ساقط من (م) ، (ع) .

(٦) زيادة من سنن الدارقطني ، وسنن البيهقي .

(٧) في (م) ، (ع) : [نفسه] وهو غلط .

(٨) أخرجه الدارقطني في السنن في كتاب الحج باب المواقيت (٢٨٦/٢) ، الأحاديث (١٤٥ - ١٤٧)

والبيهقي في الكبرى في كتاب الحج ، باب من ليس له أن يحج عن غيره (٣٣٧/٤) .

(٩) الحسن بن عمار ، أبو محمد الكوفي مات سنة ثلاث وعشرين ومائة . انظر : الكامل (١٨٣/٢) .

(١٠) المعنى (١٦٥/١) ، تقريب التهذيب (١٦٩/١) .

٧٢٨٧ - ثم إن متن هذا الحديث مختلف ، وإن كان في ^(١) أصل الحديث : « اصل هذه عنك » / فهذا يدل أنها لم تقع عنه لاستحالة أن يأمره بفعل ما قد وقع ، فدل على أن الإحرام انتقد عن شبرمة ، فأمره رسول الله ﷺ بفسخه ؛ لأن ذلك العام كان يجوز فسخ الحج ، فأمره بفسخ ما وقع على وجه مكروه ، وبفعل الحج الذي لا يكره .
٧٢٨٨ - فإن قيل : قوله اجعل ^(٢) هذه : يعني التلبية ؛ لأن الكفاية ترجع إلى المذكور .

٧٢٨٩ - قلنا : هذا غلط ؛ لأن في الخبر : « أنه سمع رجلاً يلبي عن شبرمة ، قال : فهل حججت قط ، قال : لا ، قال : اجعل هذه عنك ، والكفاية ترجع إلى الأقرب ، يبين ذلك : أن قوله : « اجعلها » أمر فيحمل على الوجوب .

٧٢٩٠ - وعندهم التلبية غير واجبة ، وعلى أننا نرد الكفاية إلى جميع ما تقدم ، وقد تقدم ذكر التلبية وذكر الحج .

٧٢٩١ - فإن قيل : لا نسلم لكم جواز الفسخ .

٧٢٩٢ - قال الشافعي : كان القوم قد أحرموا إحراماً مطلقاً ، وانتظر النبي ﷺ ^(٣) القضاء ، فنزل جبريل عليه السلام وهو بين الصفا والمروة ، وأمره بأن من ساق الهدي فليجعله حجاً ، ومن لم يسق الهدي فليجعله عمرة ^(٤) .

٧٢٩٣ - قلنا : هذا غلط ، وروى ربيعة عن [الحارث بن بلال] ^(٥) بن الحارث عن أبيه قال : قلت يا رسول الله فسخ الحج لنا أو لمن بعدنا ؟ قال : بل لنا ^(٦) وعن أبي ذر

(١) ساقط من (م) ، (ع) .

(٢) في (م) ، (ع) : [يفعل] ، مكان : [اجعل] .

(٣) في (م) ، (ع) : [~~الفسخ~~] .

(٤) رواه البيهقي في الكبرى في كتاب الحج باب ما يدل على أن النبي ﷺ أحرماً إحراماً مطلقاً ينتظر القضاء (١/٦٥) ، الشافعي في المسند في كتاب الحج الباب السابع في الإفراد والقران والتمتع (١/٣٧٢) الحديث (٩٦٠) .

(٥) في (ع) : [الحارث بن هلال] . وفي جميع النسخ شعبة يدل ربيعة والتصويب من كتب الحديث .
(٦) أخرجه أبو داود في السنن في كتاب المناسك باب الرجل يهل بالحج ثم يجعلها عمرة (١/٤٥٧) ، والسنن في السنن في كتاب مناسك الحج ، في إباحة فسخ الحج بالعمرة لمن لم يسق الهدي (١/١٧٩) ، وابن ماجه في السنن في كتاب المناسك ، باب من قال كان فسخ الحج لهم خاصة (٢/٩٩٤) والحديث (٢٩٨٤) ، الدارقطني في السنن في كتاب الحج باب المواقيت (٢/٢٤١) ، الحديث (٢٤) ، وأحمد في المسند (٣/٤٦٩) .

قال : « والله ما كانت المتعة إلا لنا خاصة أصحاب محمد ﷺ وليست لسائر الناس إلا المحصر » ^(١) ، وهذا النص في ^(٢) انفسخ ، وكيف يكون الأمر كما قال الشافعي ؟ والنبي ﷺ يقول : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت ^(٣) الهدي وجعلتها عمرة » ^(٤) ، فلو كان أحرم إحراماً مطلقاً لحاز أن يجعلها عمرة بكل حال .

٧٢٩٤ - فإن قيل : إنما أمرهم بفسخ الحج بعمرة ؛ لأن العرب في الجاهلية كانت تعتقد ^(٥) أن العمرة لا تجوز في أشهر الحج ، فأما فسخ حج بحج فلم ينقل .

٧٢٩٥ - قلنا : إذا ثبت جواز فسخ الإحرام بعمرة للتخفيف والتسهيل ، ومخالفة المشركين ، جاز فسخه بحجة أخرى ^(٦) ليفع الفعل مستحقاً عن مكروه .

٧٢٩٦ - ألا ترى : أن فسخ الصلاة [إذا] جاز بنقل جاز بفريضة ^(٧) فهذا من حيث الاستدلال ، وأما ^(٨) من حيث النقل ^(٩) ، فهذا الخبر قد اقتصر على فسخ الحج بحج والخبر الآخر اقتضى فسخه بعمرة ، فبينما ^(١٠) جميعاً بالنقل ^(١١) وكذلك قوله : « حج عن نفسك » كما يقال للمصلي : صل بمعنى اتو على صلاتك .

٧٢٩٧ - قلنا : هذا مجاز ، وحقيقة الكلام يتناول الابتداء ، ويمنع لتناول الأمر بالفعل الموجود .

٧٢٩٨ - فإن قيل : فعلام يحملون ^(١٢) بقية الألفاظ ؟

٧٢٩٩ - قلنا : لم يتكلم عليه الصلاة والسلام بجميعها وإنما تكلم بأحدها ، فإذا لم يكن في بعضها دليل توقفنا ^(١٣) حتى نعلم أصل الخبر ، والظاهر : أن أصل الخبر قوله :

(١) أخرجه مسلم في الصحيح في كتاب الحج ، باب جواز التمتع (٨٩٧/٢) ، الحديث (١٦٠/١٢٢٤) ،

بلفظ : كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد ﷺ خاصة ، والدارقطني في السنن في كتاب الحج ، باب الواقيت (٢٤١/٢) الحديث (٢٣) .

(٢) في (م) ، (ع) : [من] .

(٣) في (م) : [فسخ] .

(٤) أخرجه مسلم في الصحيح في كتاب الحج باب حجة النبي ﷺ (٨٨٨/٢) ، الحديث (١٤٧/١٢١٨) ، وأبو داود في السنن في كتاب المناسك باب صفة حج النبي ﷺ (١٠٢٣/٢) ، والحديث (٣٠٧٤) .

(٥) في (م) : [يعتقد] .

(٦) ساقطة من (ع) .

(٧) ساقط من (م) ، (ع) .

(٨) في (م) ، (ع) : [يفرضه] .

(٩) في (ط) : [النقل] .

(١٠) في (م) ، (ع) ، وفي (م) ، (ع) : [يحملون] .

(١١) ساقطة من (ع) .

(١٢) في (م) : [توقفنا] ، وفي (ع) : [توقفنا] .

يجوز حج الضرورة عن غيره ومن حج أولاً ١٦٩١/٤

« حج عن نفسه » ؛ لأنه لفظ ، فصلح للابتداء حقيقة ، وللمضي ^(١) مجازاً ، والخبر العام قد ينقله الراوي حاصلاً .

٧٣٠٠ - ومن أصحابنا من قال . الإحرام لا ينقصد بالتلبية حتى ينضم إليها الية ، فيحتمل أن يكون الرجل [لى بغيرة ، وعرض] ^(٢) ذلك على رسول الله ﷺ فأمره رسول الله ﷺ بتقديم الحج عن نفسه ؛ ولأن خبر الختمية أصح ^(٣) إسناداً ؛ لأنه لم يختلف في إسناده واتصاله ^(٤) ولا في لفظه ، فالرجوع إليه أولى .

٧٣٠١ - قالوا : الخبر يقتضي وجوب تقديم الحج عن نفسه .

٧٣٠٢ - قلنا ^(٥) كذلك نقول ، إلا إذا أحرم عن غيره انعقد ، وإن ترك واجباً .

٧٣٠٣ - فإن قيل : فإذا ثبت لكم أن الخبر موقوف على ابن عباس فألا قلتموه .

٧٣٠٤ - قلنا : روى عن علي ، وابن مسعود جواز حج الضرورة ^(٦) على ^(٧) أنا قد بينا أن تقليد الصحابة عندنا لا يلزم إذا روى عن النبي ﷺ ما يخالف قوله .

٧٣٠٥ - قالوا : من طريق المعنى لم يحج عن نفسه ، فلم يجوز حجه عن غيره ، كالصبي .

٧٣٠٦ - قلنا : لا فرق في الصبي أن يحج عن نفسه أو لا يحج في امتناع حجه ^(٨)

عن غيره .

٧٣٠٧ - والمعنى في الصبي أنه لا يصح أن يؤدي حجاً واجباً عن نفسه ، فلم يؤد

واجباً عن غيره ، والبالغ بخلافه ، ولا يلزم العبد ؛ لأنه لا يؤدي حجاً واجباً عن نفسه ، أو تقول : إن الصبي ليس من أهل الوجوب ، بدلالة أنه لو نوى الواجب عن نفسه لم يقع ، والبالغ بخلافه .

(١) في (م) : [للموصي] ، وفي (ع) : [للموصي] .

(٢) في (م) ، (ع) : [لى بغيرة بتقديم الحج عن نفسه ؛ ولأن حرم الختمية فرض] وهو سهو .

(٣) في (ع) : [أصبح] . (٤) في (ص) : [لمصالحه] .

(٥) ساقطة من صلب (ص) ، واستدركه التامخ في الهامش .

(٦) في (م) ، (ع) : [الضرورة] وهو خطأ ، والخبر أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الحج .

(٧) في الرجل يحج عن الرجل ولم يحج قط (٢٧٢/٤) ، الأثر (٤) .

(٨) في (ص) : [على بدون المظف] . وهو الأنسب وقد أثبتناه في المتن .

(٩) ساقطة من (ع) .

٧٣٠٨ - فإن قيل : من حج عن نفسه لا يجوز ^(١) أن ينوي واجبا عن غيره .
 ٧٣٠٩ قلنا : الفرق وقع بين حالتي البلوغ وما قبلها ، والبالغ في الجملة ممن يصح أن ينوي الواجب ، ومن حج عن نفسه يجوز أن ينوي الواجب ، بأن يوجهه على نفسه في الحال .

٧٣١٠ - قالوا : ركن من أركان الحج ، فلم يجز أن يفعله عن الغير وعليه فرضه ، كالطواف ، أو نسك لا يتم الحج إلا به .

٧٣١١ - قلنا : لا نسلم الحكم في الأصل ؛ لأن الضرورة عليه فرض جميع الأحكام والأركان ، فإذا حج عن غيره [فهو يكون عن غيره] ^(٢) ، وفرض الطواف عليه ؛ ولأن الطواف بنير فرضه في الوقت حتى لا يجوز تقديمه عليه ولا تأخيرها ، فوقع عن مستحقه ، وهذا المعنى لا يوجد فيما قبل الدخول ؛ ولأنه إذا دخل في الحج ترتب فعل النفل بالتحريم حتى لا يصح أن يقع عن غيره ، ألا ترى : أن طواف القدوم يتعين حتى لو طاف عن غيره وقع عه ، فلما جاز أن يتعين بالدخول نفل العبادة حتى يصير مستحقا ، جاز أن يتعين فرضها ^(٣) ، وقبل الدخول لا يتعين فعل الحج بالحج بالفعل ، وكذلك لا يتعين فرضه ، على أن من أصحابنا من قال : « إن الحاج إذا أخر طواف الزيارة حتى أحرم عن غيره صح إحرامه ، فإن لم يطف حتى وقف للحجة الثانية ثم طاف لها جاز ، وإن كان عليه طواف الحج عن نفسه .

٧٣١٢ - قالوا ^(٤) : عبادة تتعلق بقطع مسافة ، فلم يجز أن يفعلها ^(٥) عن الغير وعليه فرضها ، كالجهاد .

٧٣١٣ - قلنا : الجهاد لما لم يجز أن يفعل عن غيره بعد أداء فرضه ، كذلك لا يجوز قبل الأداء ، وفي مسائلنا بخلافه .

٧٣١٤ - فإن قيل : الجهاد كلما حضر تعين عليه .

(١) في (م) ، (ع) ، (يصح) ولكتبت من (ص) .

(٢) ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) ، واستدركه الناسخ في الهامش .

(٣) في (م) ، (ع) : [فرضا] .

(٤) توجد في (ص) : بعد قوله : [عن نفسه] عبارة مطبوسة ولن نستطيع إثباتها وهي في (م) ، (ع) :

[عن نفسه] ، قلنا : صوابه قالوا : لأنه ذكر الجواب بعده بقوله قلنا : وفيها قلنا مكان قالوا .

(٥) في (م) : [أن يفصلها] .

يجوز حج الضرورة عن غيره ومن حج أولاً ١٦٦٣/٤

٧٣١٥ - قلنا : ليس كذلك ؛ لأن فرض الجهاد على الكفاية ، فإذا حضر الوقعة ، وبالمسلمين عنه غنى لم يتعين^(١) الوجوب عليه ، ولا تجوز^(٢) له النيابة عن غيره ، وإنما تصح^(٣) النيابة إذا دفع^(٤) المال إلى الشخص ليجاهد وهذا يجوز أن يسقط المجاهد فرضه أو لم يسقط ، مثل مسألتنا .

• • •

(١) في (م) ، (ع) : [لم يتعين ليجاهد وهذا يجوز أن يسقط المجاهد فرضه أو لم يسقط] برامة جد لم يتعين .
(٢) في (م) ، (ع) : [لا يجوز] .
(٣) في (م) ، (ع) : [يصح] .
(٤) في (م) : [وقع] .



إذا نوى الحجة النافلة قبل أن يحج حجة الإسلام وقع إحرامه عن النفل

- ٧٣١٦ - قال أصحابنا : إذا نوى الحجة النافلة قبل أن يحج حجة الإسلام ، وقع إحرامه عن النفل .
- ٧٣١٧ - وروى ابن أبي مالك ^(١) ، عن أبي يوسف ، أنه يقع على الفرض ^(٢) .
- ٧٣١٨ - وبه قال الشافعي ^(٣) .
- ٧٣١٩ - لنا : قوله عليه الصلاة والسلام ^(٤) : « ولكل امرئ ما نوى » ^(٥) .
- ٧٣٢٠ - قالوا : معناه أن يصير العمل قرينة بالنية .
- ٧٣٢١ - قلنا : ومعناه العمل متعين [بما نواه] ^(٦) ، بدلالة الصلاة .

(١) هو : الحسن بن أبي مالك ، تفقه على أبي يوسف وبرع ، وتفقه على محمد بن شعاع الثلجي ، قال القرشي : قال الصيمري ثقة في روايته ، غزير العلم ، واسع الرواية ، كان أبو يوسف يشبهه بجميل حمل أكثر مما يطيق ، توفي بكتف في السنة التي مات فيها الحسن بن زياد سنة أربع ومائين . انظر : الجواهر البهية (٩٠/٢ ، ٩١) ، الفوائد البهية (ص ٦٠) .

(٢) قال الكليني : قال أصحابنا : إن الصلوة إذا حج بنية النفل أنه يقع على النفل ؛ لأن الوقت لم يتعين للفرض بل يقبل الفرض والنفل ، فإذا عبه للنفل تمين له انظر : بدائع الصنائع (٢١٣/٢) ، المبسوط (١٥١/٤ ، ١٥٢) تحفة الفقهاء (٤٢٩/١) .

(٣) قال الشافعي بكتف : أحب أن يبوي الرجل الحج والعمره عند دحرله فيها ، كما أحب له في كل واجب عليه غيرهما . فإن أهل الحج ولم يكن حج حجة الإسلام يبوي أن يكون تطوعاً أو يبوي أن يكون عن غيره ، أو أحرم فقال : إحرامه كإحرام فلان ، لرجل غائب عنه ، كان في هذا كله حاججا ، وأجرأ عنه من حجة الإسلام انظر : الأم (١٠٨/٢) ، مختصر المزني (ص ٦٢) ، حلية العلماء (٢٠٩/٣) ، المجموع مع المذهب (١١٧/٧ - ١١٩) . وانظر : الكافي لابن عبد البر (٣٥٧/١) ، الكافي لابن قدامة (٣٨٧/١) ، المعني (٢٤٦/٣ ، ٢٤٧) ، المدة مع العدة (ص ١٦٤) .

(٤) ساقط من (م) .

(٥) أخرجه البخاري في الصحيح باب كيف كان بدء الوحي إلى الرسول ﷺ (٦ ، ٥/١) ، ومسلم في الصحيح في كتاب الإمارة ، باب قوله ﷺ إنما الأعمال بالنيات وأنه يدخل فيه الفرز وغيره من الأعمال (١٥١٦ ، ١٥١٥/٣) .

(٦) في (م) : [بما قوله] .

إذا نوى الحجة الباعلة قبل أن يحج حجة الإسلام .. ١٦٦٥/٤

٧٣٢٢ - ولأن من انعقد إحرامه بعمره ، جاز أن ينعقد إحرامه نفلاً ، كمن حج عن نفسه .

٧٣٢٣ - أو نقول ^(١) : وقت يصلح لإحرام العمرة ، فإذا نوى نفل الحج لم يعقد إحرامه عن فرضه كمن نوى الحج قبل الأشهر .

٧٣٢٤ - ولأن الوقت يصلح للنفل من المكلفين ، ألا ترى : أن غيره ممن حج عن نفسه يحرم فيه النفل ، فجاز أن ينعقد إحرامه نفلاً فيه وفرضاً ، كوقت الصلاة .

٧٣٢٥ - ولأنها عبادة يتنفل بجنسها ، فجاز التنفل بها ^(٢) مع بقاء مرضها في الذمة ، كالصلاة والصوم . ولا يلزم التنفل في رمضان ؛ لأنه فرضه ليس فيه الذمة ، وإنما يصير في الذمة بعد فواته ^(٣) ، ويجوز له أن يتنفل .

٧٣٢٦ - ولأنها عبادة لها تحريم وتعديل ^(٤) ، فإذا نوى به التنفل لم يقع عن الفرض ، كالصلاة .

٧٣٢٧ - احتجوا : بأنه ركن من أركان الحج ، فلم يجوز أن يتنفل ^(٥) به وعليه فرضه كالطواف .

٧٣٢٨ - قلنا : يبطل بمن طاف قبل الإحرام ، وأنه متنفل بالطواف وعليه فرضه ؛ لأن من عليه الحج فعليه فرض أركانه ، وكذلك من أحرم بالحج صح طواف القدوم فيه ^(٦) ، وهو نفل وطواف الفرض عليه ، وأما إذا وقف فالتحرمة اقتضت تقديم طوافها على غيره ، فوقع طوافه عما اقتضت التحريم لا لوجوبه ، بدلالة أن بعد الإحرام لو تنفل بالطواف لم يجوز وقوعه عن طواف القدوم ؛ لأن التحريم اقتضت ترتيبه وتقديمه على غيره .

٧٣٢٩ - يبين ذلك : أنه لو افتتح صلاة التطوع في وقت الفرض جاز ، ولو افتتح الفرض فأراد أن يأتي بركوع نافلة وقع عما اقتضت التحريم ، كذا ^(٧) ههنا .

٧٣٣٠ - قالوا : عبادة تجب بإفسادها الكفارة ، فلم يجوز أن يتنفل بها في وقت

(١) في (م) : [يقول] . (٢) في (م) ، (ع) : [] .

(٣) في (م) ، (ع) : [وفاته] .

(٤) في (م) ، (ع) : [لها تحليل وتحريم] بالتقدم والتأخير .

(٥) في (م) : [أن يتنفل] . (٦) ساقط من (م) ، (ع) .

(٧) ساقطة من (م) ، (ع) .

فرضها كالصوم .

٧٣٣١ - قلنا : وقت الصلاة مع وجوب الصوم لا يحتمل ما أحرم ، فلم ينقذ عن النفل ووقت الحج لنسك من جنس الحج وهو العمرة ، فلذلك جاز أن ينقذ فيه النفل .
٧٣٣٢ - قالوا : الصوم وقته محصور ^(١) لا يتسع لفعل صومين ، كما أن وقت الحج لا يتسع لنسكين ، فلما ثبت أنه لا يجوز أن يتنفل ^(٢) بالصوم في وقت الصوم وعليه فرضه كذلك في الحج مثله .

٧٣٣٣ - قلنا : سائر أيام السنة لا يتسع لصومين ، ثم كل يوم ينقذ فيه / صوم النفل ، كذلك وقت الإحرام وإن لم يتسع لنسكين جاز أن يحرم فيه بالنفل ؛ ولأن وقت الصوم في حق كلِّه لم يصح لصوم آخر ، فلم يصح للنفل ، ووقت الحج يصلح لنفل آخر وهو العمرة فصلح أيضاً للنفل ، كوقت الصلاة .

٧٣٣٤ - قالوا : الأصول مبنية على أن ^(٣) الدخول في العبادة بنية [التنفل تجزي مجرى الدخول فيها] ^(٤) بنية مطلقة ، فوجب أن يكون الدخول في الحج بنية النفل ، كالدخول فيها بنية مطلقة فيقع عن الفرض ويجزيه ، فإن من كان عليه فرض الحج فنوى نافلة فقد أحرم بالحج وعليه فرضه فانصرف إحرامه إلى الواجب ، كما لو أحرم بنية مطلقة .

٧٣٣٥ - قلنا : روى الحسن عن أبي حنيفة : أنه إذا نوى بنية مطلقة وأطلق النية ، وقع عن النفل ، فعلى هذه الرواية يسقط ^(٥) كلامهم .

٧٣٣٦ - وأما على رواية الأصل وهو الاستحسان : فإنه يحمل مطلق الإحرام على الفرض بالعبادة ؛ لأنه لم يحز العبادة بأن ينفق الإنسان ماله ويتكلف السفر ويتنفل بالحج ويترك الفرض في ذمته ، فإذا عين الفعل حمل على ما عينه ، كمن سعى في العقد غير نقد البلد فزنا ^(٦) نحمل إطلاق الثمن على نقد البلد تصحيحاً للعقد ، وإذا عين ما حمل على ما عينه ، كذلك هذا .

(١) في (م) ، (ع) : [الصوم وقت محظور] ، وفي (ص) : [الصوم وقت] والكلية الثانية عمر واضحة لعل الصواب ما أثبتناه .
(٢) في (م) : [أن يتنفل] .

(٣) ساقط من صلب (ص) ، واستدركه الساسخ في الهامش .

(٤) ما بين المتكوفين ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستدركه الساسخ في الهامش .

(٥) في (ع) : [سقط] .
(٦) في (م) ، (ع) : [إن] .

إذا نوى الحجة المأفلة قبل أن يحج حجة الإسلام .. ١٦٦٧/٤

٧٣٣٧ - فإن قيل : لم تجز^(١) العادة بأن يتطوع الإنسان قبل الغروب ، ومع ذلك لو صلى قبلها بنية مطلقة لم يحمل على الواجب .

٧٣٣٨ - قلنا : قد اختلف الناس في ذلك ، فمنهم من قال : يستحب التفل قبلها ، فلم يحمل ما يفعله على الفرض ؛ لجواز أن يكون^(٢) اعتقد ذلك المذهب ؛ ولأنه لم يتكلف الفرض مشقة حتى يحمل مطلقه على الفرض لحسن ظنه ؛ ولأن الصلاة يصح أن تعتد ابتداء نفلاً ، ويجوز أن تعتد قرضاً وتنقلب نفلاً ، فيغلب حكم النقل فيها ، فانصرف مطلقها إلى الغالب ، والحج يصح^(٣) [فيه] ابتداء الإحرام للفرض والنفل ولا ينقلب فرضه نفلاً^(٤) فلم ينقل النفل فيه على الفرض .

• • •

(٢) في (م) : [أن تكون] .

(٤) ساقطة من (م) ، (ع) .

(١) في (م) : [لم تجز] .

(٣) زهدة من (م) ، (ع) .

الحج يجب على الفور

٧٣٣٩ - روى عن أبي يوسف ما يدل على وجوب الحج على الفور^(١).

٧٣٤ - وعلى ظاهر قول أبي حنيفة وقول الشافعي : إن شاء قدم ، وإن شاء أخر ، والتقديم أفضل ، وإن مات قبل أن يحج أُمّ . ومتى يأتهم ؟ من أصحابه ^(١) من قال : يتأخيره عن السنة الأولى ، ومنهم من قال بتأخيره عن السنة الأخيرة ^(٢) .

٧٣٤١ - لنا : قوله عليه الصلاة والسلام : « من كُفِّرَ أو عَزَّجَ فقد حلَّ وعليه الحج من قِبَالِي » (١) .

٧٣٤٢ - وقال - عليه الصلاة والسلام - للمجامع في الحج : « اقضيا نسككما ، واحججا من قابل » ^(٥) ، فأوجب القضاء في الحريين على الفور .

(١) ذكر أبو سهل الرجاسي الخلاف في المسألة بين أبي يوسف، ومحمد فقال: في قول أبي يوسف: يجب على الورع، وفي قول محمد: على التراخي، وروى عن أبي حنيفة مثل قول أبي يوسف، وروى عنه مثل قول محمد، قال العمري في البداية: إن أصح الراويين عن أبي حنيفة: أنه على الورع. انظر: المبسوط (١١٣/٢ - ١٦٥)، بدائع الصالحات (١١٩/٢، ١٢٠)، البداية (٦/٤ - ٨)، فتح القدير مع الهداية (٤١٤/٢، ٤١٤/٣)، مجمع الأنهر مع مفتاح الأبحر (٢٥٩/١، ٢٦٠)، حاشية ابن عابدين (١٤٤/٢ - ١٤٤/٣) (في ح: [أصحابنا]).

(٢١) (م)، (ع) : [الأخيرة] . قال الووي : والمستحب لي وجب عليه الحج - بنفسه ، أو بغيره - أن : **يَتَقَبَّلَ** ، **يَتَقَبَّلَ** **الْمُحَرِّمُ** ؛ ولأن إذا أخره عرضه للموت بحوادث الزمان ، وبحزن أو بغيره من سنة إلى سنة ؛ لأن فريضة الحج زلت سنة ست وأربع السبع **هـ** الحج إلى سنة عشر من غير قدر ، فو لم يجوز التأخير لما أخره . انظر : المجموع شرح المذهب (١٠٢٧-١٠٩١) ، الأم (١٠٠/٢) ، فتح العزيز بذي الحجوم (٣١٢٣/٧) . وانظر : المتفتي (٢٨٦/٢) ، الكافي لابن عبد البر (٣٥٨/١) ، المقدمات للمصنفات للمصنفات (٣٨٧٢٣٨/١) ، بداية المجتهد (٣٣٤٢٣٣/١) ، قوانين الأحكام الشرعية (ص ١٢٢) ، الكافي لابن قدامة (٣٨٧٢٣٨/١) ، المتن (١٢٢٣٣/١) .

(٤) أخرجه أبو داود في السنن كتاب المساك ، باب الإحصاء (١/٤٦٩) ، والترمذي في السنن كتاب المنكح باب ما جاء في الذي يهل بالمع فيكسر أو يرح (٣/٢٨٦) ، وابن ماجه في السنن كتاب المنكح ، باب المحصر (٢/١٠٢٨) .

(٥) رواه أبو داود بلفظ قريب في باب ما جاء في الحج ص ١٨ ، والبيهقي في الكبرى في كتاب الحج ، باب ما يفسد الحج (١٦٧/٥) .

٧٣٤٣ - كل عبادة لا يضيق أداؤها لا يتضيق قضاؤها ^(١) ، فلما تعين القضاء دل على أن الأداء أسبق ^(٢) .

٧٣٤٤ - وروى أنه - عليه الصلاة والسلام - قال : « من وجد زائداً وراحلة تبلفه إلى بيت الله تعالى ولا يحج : فلا عليه أن يموت يهودياً أو نصرانياً » .

٧٣٤٥ - وذلك أن الله تعالى يقول في كتابه ﴿ وَلَقَدْ عَلَى النَّبِيِّ حُجُّ الْبَيْتِ مِمَّنِ اسْتَبْلَغَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(٣) ، وكذا رواه الترمذي من حديث علي عليه السلام ^(٤) .

٧٣٤٦ - فإن قيل : إذا أخره حتى مات أثم بالانفاق .

٧٣٤٧ - قلنا : لو كان له التأخير لم يَأْثُم بالموت إذا جاءه من غير أمارة ولا غلبة ظن والخبر يقتضي أنه أثم بكل حال .

٧٣٤٨ - ويدل عليه حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال : « من أراد الحج فليتعجل » ^(٥) .

٧٣٤٩ - فإن قيل : علقه بإرادته .

٧٣٥٠ - قلنا : هذه الإرادة هي التي تخرجه من حيز الساهي إلى حيز ^(٦) القاصد ، فأما إرادة التخير : فلا يتعلق الأمر بها ، وهذا كقوله - عليه الصلاة والسلام - : « من أراد الجمعة فليغتسل » ^(٧) ، وكقولنا : من أراد الصلاة فليتوضأ ؛ ولأنها عبادة بدنية مؤداة ، فيضيق فعلها بوقت وجوبها ، كالصلاة ؛ ولأنها عبادة تجب ^(٨) بإفسادها الكفارة ، فكان وجوبها بابتداء الشرع على الفور .

٧٣٥١ - دليله : الصوم ، أو لأنها عبادة بدنية لا تفعل في الحول إلا مرة ، ودليله ما يشاهد .

(١) قاعدة : كل عبادة لا يضيق أداؤها لا يتضيق قضاؤها .

(٢) في (ع) : [سبق] .

(٣) سورة آل عمران : الآية ٩٧ .

(٤) أخرجه الترمذي في السنن ، في كتاب المناسك ، باب ما جاء في التخليط في ترك الحج (١٦٧/٣) ، الحديث ٨١٢ . وانظر : تحريجه في مسألة ٤١٢ .

(٥) أخرجه أبو داود في السنن كتاب المناسك ، باب بعد باب التجارة في الحج (٢٣٨/١) ، زين ماجه في السنن في كتاب المناسك ، باب الخروج إلى الحج (٩٦٢/٢) .

(٦) في (م) : [يخرجه من غير الساهي إلى غير] وليس صحيحاً .

(٧) أخرجه البخاري في الصحيح في كتاب الجمعة ، باب فضل الفسل يوم الجمعة (١٥٧/١) ، وفي باب

هل على من لم يشهد الجمعة غسل (١٦٠/١) ، ومسلم في الصحيح في كتاب الجمعة (٥٧٩/٢ ، ٥٨٠) ،

الحديث (١ ، ٢ ، ٨٤٤) .

(٨) في (م) : [يجب] .

٧٣٥٢ - فإن قيل : المعنى في الصوم أنه لا يجوز تأخير الدخول فيه عن حال الإمكان ، فلم يجز تأخير جوازه ، والحج وقت الدخول فيه موسع يجوز تقديمه وتأخيره ، فجاز تأخير ^(١) جماعته .

٧٣٥٣ - قلنا : الصوم لا يجوز تأخيره عن أول أحوال الإمكان إذا وحب ، بدلالة أن المسافرين والمريض يجوز لهما التأخير ، والحج عندنا بأول الأشهر لم يجب ، فجاز تأخيره فإذا وجب فهو كالصوم لا يجوز تأخير الدخول فيه ، وعلة الفرع تبطل بالنية التي يخاف الفوات فيها ؛ فإن الدخول فيه موسع ^(٢) ، ولا يجوز تأخيره عن جميع الوقت .

٧٣٥٤ - ولأنه فرض لا يجب في العمر إلا مرة واحدة ، فلم يجز تأخيره عن وقت وجوبه ، كالإيمان .

٧٣٥٥ - واحتج أبو الحسن الكرخي ، فقال : لا يخلو إما أن يجب تقديم الحج ^(٣) ، أو تأخيره ، ليس لأحد أن يقول : يجب تقديمه ، ولا يجوز أن يكون مخيراً ؛ لأنه ^(٤) إن أخره حتى مات : لم يخل من أن يأثم أو لا يأثم ، فإن لم يأثم خرج من أن يكون واجباً ، ولئن أثم دل على أنه ليس له التأخير .

٧٣٥٦ - فإن قيل : يجوز التأخير [إذا غلب على ظنه] ^(٥) أنه لا يعجز ، كما يجوز ضرب الزوجة والأبن ضرباً يغلب على الظن أنه لا يموت .

٧٣٥٧ - قلنا : إذا مات من لا أمانة لموته ولا هرم ، إن قلت : إنه يأثم بطل [اعتبار أمانة] ^(٦) العجز ، وإن قلت : لا يأثم ، خرج الحج من الوجوب ، فأما ^(٧) الضرب : فيضربها عندنا بالآلة [لا تقتل] ^(٨) في الغالب على غير مقاتلها فيباح ذلك ولا يعتبر غالب الظن فيه .

٧٣٥٨ - وقد قالوا : إنه يأثم إذا مات بتأخير الحج عن السنة الأولى ، وكيف يأثم بالتأخير عنها ؟ وقد أباح الله - تعالى - له ^(٩) التأخير .

(١) في (ص) : [تقدم] ، مكان [تأخير] .

(٢) في (م) : [فإن الدخول فيه وعلة الفرع موسع] ، وفي (ع) : [فإن علة الدخول فيه وعلة الفرع موسع] .

(٣) ساقطة من (ع) .

(٤) في (ع) : [لا] بدل [لأنه] .

(٥) في (ص) : [أمانة اعتبار] .

(٦) في (ع) : [أما] .

(٧) ساقطة من (ع) .

(٨) في (م) : [لا يقتل] .

٧٣٥٩ - ومنهم من قال : يأثم تأخيرها ، وهذا يؤدي إلى أن يأثم تأخيرها إعادة عن وقت مجهول لم يطلعه الله - تعالى - عليه ، وهذا تكليف بما لا يطاق .

٧٣٦٠ - وقد التزم أبو الحسن على هذه الطريقة ^(١) أن الزكاة ، والتذوق ، والكفارات وقضاء رمضان مؤقت ، ولزوم الوصية في ابتداء الإسلام .

٧٣٦١ - والجواب عنها : أن وجوبها كان على الفور ، وكان على ^(٢) الإنسان أن يوصي عاجلاً ، كما يوجبها عند حضور الموت ، [فأما أن تقف الوصية على حضور الموت] ^(٣) فلا ، ولهذا قال - عليه الصلاة والسلام - : « لا يحل لرجل أن يبيت ليلتين إلا ووصيته عند رأسه » ^(٤) .

٧٣٦٢ - وقيل : إن قوله تعالى : ﴿ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ ^(٥) ، يعني بسبب الموت الذي هو المرض ، وهذا تعليق العبادة ^(٦) بشرط معلوم .

٧٣٦٣ - احتجوا : بما روى أن فريضة الحج نزلت سنة ست من الهجرة ، فأخر النبي ﷺ وأزواجه ، ومياسير أصحابه الحج إلى سنة عشر ^(٧) من الهجرة ^(٨) ولو كان على الفور ما أخره بعد ^(٩) وجوبه ، ولا أقر على التأخير .

٧٣٦٤ - قالوا : والوجوب نزل سنة ^(١٠) ست ؛ لأن النبي ﷺ خرج معتمراً ، فصد ^(١١) ، فنزلت الآية .

(١) ساقطة من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستدركها الناسخ في الهامش .

(٢) ساقطة من صلب (ص) ، واستدركها الناسخ في الهامش .

(٣) ما بين المكوثرين ساقطة من (ع) ، (م) ومن صلب (ص) واستدركها الناسخ في الهامش .

(٤) أخرجه البخاري في الصحيح في كتاب الوصايا ، باب الوصايا (١٢٤/٢) ، وأبو داود في السنن في أول كتاب الوصايا ، باب ما جاء فيما يؤمر به من الوصية (١١١/٢) ، وأحمد في المسند (٨٠/٢) .

(٥) سورة البقرة : الآية ١٨٠ . (٦) في (م) ، (ع) : [العبادات] .

(٧) ساقطة من صلب (ص) واستدركها الناسخ في الهامش . وفي (م) ، (ع) : [ست] .

(٨) أجمع العلماء على أن النبي ﷺ حج في السنة العاشرة من الهجرة ، واختلفوا في وقت فريضة الحج : قبل : سنة خمس ، وقيل : سنة سبع ، وقيل : سنة تسع . انظر : تفسير القرطبي (١٢٤/٤) ، كتاب المعاري للواقدي حجة الوداع (١٠٨٨/٣ ، ١٠٨٩) ، البداية والنهاية (١٠٩/٥ ، ١١٢) ، شمرات الذهب (١١/١ ، ١٣ ، ١٤) .

(٩) في (ع) : [عدد] .

(١٠) ساقطة من صلب (ص) ، واستدركها الناسخ في الهامش .

(١١) في (م) : [قصد] .

٧٣٦٥ - والجواب عنه : أن وجوب الحج نزل ^(١) بقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ جُنُودٌ أَلْبَيْتٍ ﴾ ^(٢) ، وهذه الآية قيل : إنها نزلت في ^(٣) سنة تسع ، فيجوز أن يكون نزولها في وقت ^(٤) جاز فيه القصد والتوجه .

٧٣٦٦ - وإن كان نزولها في سنة عشر ، فلم يؤخر النبي ^(ص) ^(٥) ^(٦) الأداء .

٧٣٦٧ - فأما قوله تعالى : ﴿ وَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَالْمَوْتَ يَلَهُ ﴾ ^(٧) ، فحقيقة الإتمام فعل بقية شيء تلبس به ، وليس ^(٨) إذا وجب المعنى وجب ^(٩) الابتداء فلم تدل ^(١٠) الآية على ابتداء الوجوب .

٧٣٦٨ - فإن قيل : القوم كانوا محرمين ، فأمرهم بإتمام الحج على الابتداء .

٧٣٦٩ - قلنا : الأمر بإتمام العبادة يدل ^(١١) على وجوب الماضي فيها إذا ^(١٢) فعلها الإنسان ، وإن لم يكن تلبس بها كما تقول : إذا دخلت في حجة التطوع فتمها .

٧٣٧٠ - فإن قيل : روى عن عمر ، وعليّ أنهما قالاً : إتمامهما أن يحرم بهما من دويرة أهله ^(١٣) ، فهذا يدل على أن المراد بالآية الابتداء وحقيقتها لا تدل ^(١٤) على ذلك ، وعلي ما قالوه لا يجوز أن يعدلوا عن الحقيقة إلا بتوقيف .

٧٣٧١ - قلنا : الإحرام من دويرة ^(١٥) الأهل مستحب ، فكأنهما حملا الأمر على الاستحباب دون الوجوب ، وهذا ترك الظاهر فلم يعلم إلا بتوقيف ، فصار هذا دليلا على مخالفنا .

(١) في (ص) : [دخل] . (٢) سورة آل عمران : الآية ٩٧ .

(٣) زيادة من (م) ، (ع) .

(٤) ساقطة من (ص) ، واستدركها الناسخ في الهامش .

(٥) في (م) ، (ع) : [رسول الله] . (٦) في (ع) : [فأتوا] .

(٧) البقرة : ١٩٦ . (٨) غير واضح في (ص) .

(٩) ساقطة من (ع) ، (م) . (١٠) في (ص) : [تدل] ، وفي (ع) : [تحب] .

(١١) ساقطة من (م) ، (ع) .

(١٢) في (ص) : [فإذا] ، وفي (م) ، (ع) : [إذا] . وهو الأصل وقد أثبتاه في المتن .

(١٣) في (م) ، (ع) : [دويرة أهله] . أخرجه الحاكم في المستدرك في كتاب التفسير (٢٧٦/٢) .

والبيهقي في الكبرى في كتاب الحج ، باب من استحب الإحرام من دويرة أهله (٣٠/٥) ، ابن أبي شيبة ،

في المصنف كتاب الحج ، في تصحيل الإحرام من رحى أن يحرم من الموضع المعبد (١٩٥/٤) .

(١٤) في (م) ، (ع) : [لا يدل] . (١٥) في (ع) : [دويرة] .

٧٣٧٢ - فإن قيل : روى أن ضمام بن ثعلبة قال : يا رسول الله هل فرص علينا أن نحج هذا البيت ؟ قال : نعم ^(١) ، وهذا في سنة ست .

٧٣٧٣ - قلنا : ذكر ابن جريج أن ضمامًا وفد على رسول الله ﷺ في سنة سبع ، فقال ذلك ، ووثبت ما قالوه : احتمل أن يكون النبي ﷺ مأمورًا بشريعة إبراهيم ^(٢) .

٧٣٧٤ - فإن قيل : فقد أخره .

٧٣٧٥ - قلنا : لا تعلم أنه وجب في شريعة إبراهيم عليه السلام على الفور .

٧٣٧٦ - على أنه - عليه الصلاة والسلام - حج قبل الهجرة حجتين ، فلم يوحج ذلك ، ولو ثبت أنه أخر فعل الحج : احتمل أن يكون أخره لعذر ؛ لأنه لا يترك الأفضل إلا لعذر ، ولستنا نحتاج إلى تعيين العذر ، بل عليهم أن يثبتوا ^(٣) عدم الأعذار .

٧٣٧٧ - فإن قيل : أخره عندنا لبيان ^(٤) جواز التأخير .

٧٣٧٨ - قلنا : كان يكفي أن يؤخره سنة واحدة ، ليحصل البيان .

٧٣٧٩ - قالوا : في قراءة ابن مسعود وأقيموا الحج والعمرة .

٧٣٨٠ - قلنا : / الإقامة تحتمل ^(٥) الابتداء ، وتحتمل الأمر بعد الدخول ، وترتب على ما لا تحتمل من القراءة الأخرى ، ثم إذا وجب في سنة ست فلو جوبه شرائط لا تعلم أنها حصلت له ، ألا ترى : أن الحج يحتاج في وجوبه إلى الزاد والراحلة وتفقة الأهل وأمن الطريق ويحتاج إلى أصحاب يكفونه عن الطريق ، فيجوز أن تكون هذه الشرائط التي بها ^(٦) يحصل الاستطاعة لم تكمل ^(٧) في سنة ست ولا بد ^(٨) أن تكون له الشرائط التي ذكرتم وكان معه عام الحديبية سبعون بدنة ، وفي سنة ثمان أو تسع من سبى هوازن حتى قال صفوان بن أمية حين أعطاه : هذا عطاء من لا يخاف الفقر ، وفي سنة ثمان فتح مكة وفرغ من هوازن والطائف ، ولم يبق له مانع يجوز أن يكون هنا .

٧٣٨١ - فإن قالوا : إذا كان من شرط الوجوب عليه حصول ^(٩) الاستطاعة لمن

(١) أخرجه البخاري مطولاً في الصحيح في كتاب العلم باب ما جاء في العلم (٢٢/١) ، وأحمد في مسند (٢٦٤/١) .

(٢) في (ص) : [أن يسوا] .

(٣) في (م) : [ليس] ، وفي (ع) : [لبيان] .

(٤) زيادة في (م) : (ع) .

(٥) في (م) : [يحتمل] .

(٦) في (م) : (ع) ، (٧) في (م) : (ع) : [لا يدل] .

(٨) في (م) : [لم يكمل] .

(٩) ساقطة من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركها النسخ في الهامش .

يسير معه لم يكن دعوى ذلك .

٧٣٨٢ - قلنا : يجوز أن تكون الاستطاعة تحصل ^(١) له في وقت العمرة ، وتزول في وقت الحج ؛ لأن ^(٢) قريشاً صالحوه في عمرة القضاء على العمرة ، ولنا نعلم أنهم مكثوه ^(٣) من الحج وقد كانوا صالحوه على ثلاثة أيام فأراد أن يقيم بها ... ^(٤) ، لهم منعه ، فيجوز أن تكون شرائط الاستطاعة لم توجد ^(٥) بعد ذلك .

٧٣٨٣ - فإن قيل : فقد كان في أصحابه أغنياء .

٧٣٨٤ - قلنا : شرط الاستطاعة ليس هو مجرد الغناء ، بل يحتاج إلى ما ذكرنا من الشروط .

٧٣٨٥ - وقد قيل : إنما أخر ^(٦) بعد الوجوب لأنهم كانوا يؤخرون الحج تارة ، ويقدمونه تارة أخرى ، فيقع في غير وقته ، فأراد - عليه الصلاة والسلام - أن يحج في وقت الحج ، قال رسول الله ﷺ : « ألا إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله ^(٧) السموات والأرض » ^(٨) ، ولهذا فعل العمرة دون الحج ^(٩) ؛ لأن وقتها لا يتخصص .

٧٣٨٦ - فإن قيل : أمر أبا بكر بالحج في سنة ^(١٠) تسع .

٧٣٨٧ - قلنا : من حج على ما كانوا عليه كان يسقط فرضه إلا أن النبي ﷺ أراد أن يحج ^(١١) على وجه يقع في الآخر ، أو يكون في المستقبل إماماً في الاقتداء .

٧٣٨٨ - وقد قيل : إنهم كانوا يطوفون بالبيت عراة ، ويظهرون الكفر في التلبية ، فيقولون : « لبيك لا شريك لك إلا شريك هو لك تملكه وما ملك » ^(١٢) . فلما بعث النبي ﷺ أبا بكر في سنة تسع ونهذ إلى المشركين عهدهم ، ونادى : « ألا لا يطوف

(١) في (م) : [يحصل] .

(٢) في (ع) : [أنها مكتوبة] .

(٣) في سائر النسخ بياض مكان النقط ، والعبارة ناقصة .

(٤) في (م) : [لم يوجد] .

(٥) في (م) : [ساقط من (م) ، (ع)] .

(٦) أخرجه البخاري مطولاً في كتاب التفسير في سورة براءة (١٣٥/٣) ، ومسلم في الصحيح في كتاب النسامة ، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال (٣٠٥/٣) .

(٧) في صلب (س) : [فعل الحج دون العمرة] .

(٨) في (م) : [ست] .

(٩) في (١١) : [في (م) ، (ع) : [أن الحج] .

(١٢) أخرجه مسلم في الصحيح في كتاب الحج ، باب التلبية وصنعها وروقتها (٨٤٣/٢) .

- بالبيت مشرك ولا عريان^(١) ، وحج من قابل^(٢) .
 ٧٣٨٩ - فإن قيل : كيف بأمر أبا بكر بالحج ؟
 ٧٣٩٠ - قلنا : لأن حرمة لا تضاهي^(٣) حرمة رسول الله ﷺ فلم يتساووا في هذا المعنى .
 ٧٣٩١ - وقد قيل : أخر حتى أمن^(٤) كيد الأعداء .
 ٧٣٩٢ - فإن قيل : كيف اعتمر ؟
 ٧٣٩٣ - قلنا : لما اعتمر أدخلوا له مكة .
 ٧٣٩٤ - احتجوا : بما روى أن النبي ﷺ أمر من الصحابة من لا هدى معه أن يتحلل^(٥) من الحج بعمره^(٦) ، فلو كان على الفور : لم يجوز التحلل منه .
 ٧٣٩٥ - قالوا : روى أنه قال : من « أراد الحج فليقم معنا » وروى أنه قال : « ومن شاء فليصرف » .
 ٧٣٩٦ - قلنا : إنه أمرهم بالحج قبل التروية ، فإذا ثبت ما قالوه : احتمل أن يكون قاله لمن حج .
 ٧٣٩٧ - قالوا : كل عبادة كان وقت الدخول فيها موسماً : كان يفعل فيها موسماً كالصلاة .

- ٧٣٩٨ - قلنا : ينتقض بالحج في السنة التي يغلب على ظنه العجز بعدها ، وتقبله فنقول : فيتضيق فعلها بوقت وجوبها ، كالصلاة ، أو : فلا يجوز تأخيرها عن آخر وقتها ، كالصلاة ؛ ولأن الصلاة تجب بأول الوقت وجوباً موسماً على قول ابن شجاع ، ويتضيق بأخره ويتضيق فعل وقتها ما لم يتضيق فالحج مثله .
 ٧٣٩٩ - قالوا : لو أخر الحج إلى السنة الثانية لم يكن قاضياً ولم يضيق وجوبه ،

(١) أخرجه البخاري في الصحيح في كتاب الصلاة ، باب ما يستر العورة ، في كتاب الحج . باب لا يحج مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان ويأمن يوم الحج الأكبر (٩٨٢/٢) ، وأحمد في المسند (٣/١) .
 (٢) في (٢) ، (٤) : [حج من قابل] . (٣) في (٢) : [لا يضاهي] .
 (٣) في (٢) ، (٤) : [أخر] . (٥) في (٢) : [أن يحلل] .
 (٦) أخرجه البخاري في الصحيح كتاب الحج ، باب قول الله تعالى ﴿ لَمَّا أَتَاهُمْ نُفِخَ فِي الصُّورِ ﴾ (٢٧١/١) ، (٢٧٢) ، وباب تنتفع بالإقراء والإفراد بالحج (٧٢٢/١) ، وسلم في الصحيح : كتاب الحج ، باب وجوه الإحرام (٢٧٢/٢) ، (٨٨١ ، ٨٨٢) ، وأبو داود في السنن في كتاب المناسك ، باب صفة حجة النبي ﷺ (٤٧٩/١) ، وابن ماجه في السنن في كتاب المناسك ، باب فسح الحج (٩٩٢/٢)

فالسنة الأولى كان بتأخيرها عن وقته قاضيا ، وتحريمه : كل من أدى حثا كان مؤثما ،
وجب أن يكون بتأخيرها إلى وقت أدائه ، كالعام الأول .

٧٤٠٠ - قلنا : هذا يطل بمن غلب على ظنه أن يعجزه ؛ فإنه بالتأخير عنه لا يصير
قاضيا ، ويأثم بالتأخير ولأنه إذا أخر سقط ما اقتضاء الأمر الأول ، وفعله في السنة الثانية
يقضي أمرا آخر .

٧٤٠١ - فقد قلنا بمعنى القضاء ، وأثنا لا نسميه قضاء ؛ لأن هذه تسمية شرعية ،
فتستعمل حيث أطلقت الشريعة .

٧٤٠٢ - ولأن الزكاة عند مخالفتها مضيقية الوجوب ، وإن أخرها أثم ، ولم يسم
قاضيا إلا أن يهلك المال ، وقد سمي ما يفعل بعد الوقت أداء ، وإن كان قضاء . قال
النبي ﷺ : « فليصلها إذا ذكرها » ، « فليؤدها إذا ذكرها » ^(١) وسمى ما يفعل في
الوقت قضاء ، كقوله « ما فاتكم فاقضوا » ^(٢) .

٧٤٠٣ - فدل على أن تسمية الأداء والقضاء لا يستدل بها على الوقت ؛ فإن القضاء
إنما يقال في عبادة مؤقته يشترك في وجوبها عند وقتها غلبة الناس ، فإذا أخر الفعل عنها
سمى قاضيا ، أثم بالتأخير أو لم يأثم ، ألا ترى : أن تأخير المريض والمسافر الصوم لا يأثم
فيه ويسمى المفعول قضاء ، والحائض لا يصح لها فعل الصوم ، ولا تكون عاصية ^(٣) ،
وما تفعله في الثاني يكون قضاء ، فأما الحج فوجوبه في هذا الوقت يختلف فيه الناس
باختلاف حصول الشرط ، فالسنة الثانية وقت الأداء في حق من وجد شرطه فيه ، فلذلك
لم يسم ما يفعله قضاء كالزكاة ، لما كان وجوبها يقف على وجود الحول كالقضاء ^(٤)
وبذلك يختلف فيه الناس ثم بتأخير الأداء إلى وقت ثان يكون قاضيا ^(٥) .

٧٤٠٤ - قالوا : لو وجب على الفور لأدى إلى خراب البلاد ، وهلاك الحرث .
٧٤٠٥ - قلنا : لا يؤدي إلى ذلك ؛ لأن شرائط الوجوب لا تحمل لجميع الناس في سنة
واحدة ، ومن يتفق له شرائط الوجوب قد يعتبر من ذوى الأعذار ، وإنما يحج من وجب
عليه مع وجود الشرائط ، ولا عذر له دون غيره ، ويقوم بمصالح الدنيا من لا يحج .

(١) تقدم تخريجه في مسألة (١٣٢) .
(٢) تقدم تخريج الحديث في مسألة (١٤٢) .
(٣) في (ص) : [غير واضحة] .
(٤) في (ص) : [غير واضحة] .
(٥) في (ص) : [يأتي قاضيا] .



إذا أحرم بالحج قبل أشهر الحج انعقد إحرامه حجة

٧٤٠٦ - قال أصحابنا : إذا أحرم بالحج قبل أشهر الحج انعقد إحرامه حجة ، وإن أمّن واقعة المحظورات لم يكره ^(١) .

٧٤٠٧ - وقال الشافعي : ينعقد إحرامه عمرة ^(٢) .

٧٤٠٨ - لنا : قوله تعالى : ﴿ يَسْتَلُوْكَ عَنِ الْاَوَّلَةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ النَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾ ^(٣) فجعل جنس الفعل لأمرين ^(٤) ، ومتى يضاف إلى الزمان لا يتضيق عنه ، كأنه كله يكون وقتا له ، كما لو قست : أصله ^(٥) أجّل الديون كان جميعا أجلا لكل دين على الانفراد .

٧٤٠٩ - فإن قالوا : إضافة الأمرين إلى الأشهر تقتضي انقسامًا بينهما .

٧٤١٠ - قلنا : هذا يكون فيما يتضابق كقولنا : جاء زيد وعمر فأما ^(٦) ما لا يتضابق : فكل واحد يضاف إلى الجميع ، ولو اقتضى الانقسام لتساويا في الإضافة ،

(١) قال المرغباني : فإن قدم الإحرام بالحج على أشهر الحج جار إحرامه وانعقد حجا . انظر : فتح القدير على الهداية (١٩/٣) ، الميسوط (٦٠/٤ ، ٦١) ، مجمع الأنهر كتاب الحج (٢٦٤/١ ، ٢٦٥) .

(٢) قال النووي : إذا أحرم بالحج في غير أشهر الحج لم ينعقد حجا بلا خلاف ، وفي انعقده عمرة ثلاثة طرق الصحيح : أنه ينعقد عمرة مجزئة عن عمرة الإسلام ، وهو نص الشافعي في القديم ، والثاني : أنه يتحلل بأصناف عمرة ، ولا يحسب عمرة كمن فاته الحج ، والثالث : أنه ينعقد إحرامه بها ، فإن صرعه إلى عمرة كان عمرة صحيحة ولا تحلل بعمل عمرة ، ولا يحسب عمرة . انظر : المجموع شرح المذهب كتاب الحج (١٤٠/٧) - (١٧٣) ، الأم كتاب الحج ، باب الوقت الذي يجوز فيه الحج والعمرة (١١٥/٢ ، ١١٦) ، مختصر الرمي كتاب الحج ص ٦٣ ، حلية العلماء كتاب الحج ص ٩٧ . وانظر : المدونة (٢٩٩/١) ، الكافي لأبي عبد الله (٣٥٧/١ ، ٣٥٨) ، بداية المجتهد (٣٣٨/١) ، شرح الرقائي (٢٤٩/٢) ، مسائل الإمام أحمد بن حنبل (٧٨٢/٢) ، المعني (٢٧١/٣) ، الكافي لأبي قتيبة (٣٩١/١) .

(٣) سورة البقرة : الآية ١٨٩ .

(٤) في (ص) : [فجعله جنس الفعل لأمرين] .

(٥) في (ص) : [ومتى يضيف إلى الزمان لا تطلق عنه كأنه كله وقتا له كما لو قلت أمه] ، وهو غير واضح ، ولعل تصويبه كما أثبتناه .

(٦) أثبت من هامش نسخة (ص) .

- فصار لكل واحد منهما نصف الشهور ، فدل على جواز الإحرام قبل الوقت .
- ٧٤١١ - فإن قيل : بين ذلك بقوله تعالى : ﴿ اَلَمَعَ أَشْهُرٌ مَّمْلُوءَةٌ ﴾ ^(١) .
- ٧٤١٢ - قلنا : هنا نتكلم عليه في دلالاتكم .
- ٧٤١٣ - قالوا : الله تعالى جعل الأهلة للحج وهو الأفعال ، وأنتم تجعلونها وقتاً للأفعال وليس للحج .
- ٧٤١٤ - قلنا : إذا قلنا جميع الأشهر لا تصلح للأفعال : لم يبق إلا أن نحمل ^(٢) الآية على الإحرام بالحج ، أو نقول : ظاهر الآية يقتضي الأفعال ، والإحرام الذي لا تتم الأفعال إلا به ، فنحملها على جميع [الأفعال] ^(٣) .
- ٧٤١٥ - فإن قيل : حمله على الإحرام مجاز ، ونحن نحمله على العمرة ، وهي الحجة الصغرى ، فماذا حملها على المجاز وحمله على الطواف وهو ركن منه .
- ٧٤١٦ - قلنا : نحن نحمل الآية على أفعال الحج ، وإحرامه ، والعمرة ، وجميع ذلك يتناول اسم الحج ، ومن حمل على جميع ما يتناول الاسم كان أولى من حمله على بعضها ^(٤) .
- ٧٤١٧ - قالوا : إذا شرع الله تعالى التوقيت : اقتضى الجواز ، أو الإباحة ، فأما الكراهة : فلا ، وعندكم يكره الإحرام في غير أشهر الحج ... ^(٥) .
- ٧٤١٨ - قلنا : لا يكره عدنا إذا أمن موقعة المحظور ، [فإن لم يأمن كره له ذلك ، كما يكره الإحرام في أول الشهر إذا لم يؤمن موقعة المحظور] ^(٦) .
- ٧٤١٩ - فيدل عليه قوله - عليه الصلاة والسلام - : « من أراد الحج فليتعجل » ^(٧) .
- ٧٤٢٠ - روى عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما أنهما قالَا : « إتمامهما أن تحرم بهما » ^(٨) .

(١) سورة البقرة : الآية ١٩٧ .

(٢) في (ص) : [قلت] ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٣) غير واضحة في (ص) ولعل ما أثبتناه صحيح .

(٤) من قوله [على جميع] ، إلى قوله [على بعضها] غير واضحة في (ص) .

(٥) في (ص) : [وعندكم الإحرام يكره في غير الأشهر حج إليه] ، وس قوله : [قلنا : أنه أمرهم] في المسألة

السابقة إلى قوله : [حج إليه] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه النسخ في الهامش .

(٦) ما بين المكونين ساقطة من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركها النسخ في الهامش .

(٧) تقدم تخريجه في المسألة (٤١٧) .

(٨) في (م) ، (ع) : [يحرم] ، وللفظ [بهما] ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستدركه

النسخ في الهامش .

إذا أحرم بالبح قبل أشهر الحج انتقد إحرامه حجة ١٦٧٩/٤

من ديرة ^(١) أهلك ، ، وس يتخذ عن مكة لم يحكه الإحرام ^(٢) من أهله إلا قبل الأشهر ، وقال للخنعية : « حجي عن أبيك » ^(٣) ، ولم يقل في الأشهر ، وقال : « هن لأهلهم ولن مر بهن من غير أهلهم ممن أراد الحج والعمرة » ^(٤) .

٧٤٢١ - ولأنها أحد نسكي [القرآن : فجاز] ^(٥) الإحرام به قبل الأشهر كالعمرة .

٧٤٢٢ - ولأنه أحد نوعي الإحرام : فجاز أن يتعقد قبل الأشهر كالعمرة .

٧٤٢٣ - قالوا : المعنى في العمرة : أن أركانها لا تتأقت ^(٦) فلم يتأقت إحرامها ، ولما تأقت أركان الحج تأقت إحرامه .

٧٤٢٤ - قلنا : في أركان الحج ما يتأقت منها ^(٧) ، ولم يعتبر من المؤقت .

٧٤٢٥ - ولأننا لا نسلم أن أركان العمرة لا تتوقت ^(٨) ؛ لأن عندنا يمنع من فعلها في خمسة أيام من السنة ^(٩) .

٧٤٢٦ - ولأنه وقت لركن ^(١٠) يقع في الحج [فكان وقتا لإحرامه ، كأشهر الحج .

٧٤٢٧ - ولأنه ركن لأحد طرفي الحج] ^(١١) فجاز في غير الأشهر كالطواف .

٧٤٢٨ - ولا يلزم الوقوف ؛ لأنه يجوز عندنا في يوم النحر عند الاشتباه ، ويوم النحر ليس من الأشهر عندنا ^(١٢) على ما روى عن أبي يوسف .

٧٤٢٩ - ولأن كل وقت يصح الإحرام فيه بالعمرة يصح الإحرام فيه ^(١٣) ، بالحج ، كأشهر الحج .

(١) في (م) ، (ع) : [دورة] ، مكان [ديرة] . تقدم تخريجه في المسألة (٤١٧) .

(٢) في (م) ، (ع) : [لم يله الإحرام] . (٣) تقدم تخريجه في مسألة (٤٠٨) .

(٤) تقدم تخريجه في المسألة (٥١٢) .

(٥) ساقطة من صلب (ص) واستدركها الناسخ في الهامش .

(٦) في (م) : [لا يتأقت] .

(٧) في سائر النسخ : [ما يتأقت منها] ولعل الصواب : [في أركان الحج يعتبر ما يتأقت منها] . وقد أثبتناه في المتن .

(٨) في (م) : [لا تتوقت] .

(٩) يعني : يحرم الإحرام في خمسة أيام وهي : يوم عرفة ، ويوم النحر ، وأيام التشريق ، راجع المسألة (٤٢٠) .

(١٠) في (ع) : [ولأنه ركن] .

(١١) ما بين المكونتين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركها الناسخ في الهامش .

(١٢) ساقط من (م) ، (ع) .

(١٣) في (م) ، (ع) : [يصح فيه الإحرام] .

٧٤٣٠ - فإن قيل : المعنى في أشهر الحج : أنه زمان للتمتع ^(١) فلذلك انعقد الإحرام فيه بالحج وليس كذلك غيرها ؛ لأنه ليس بزمان للتمتع قبل الأشهر ثم يصير به متنعاً ، وهذا لا تعلق له بإحرام الحج .

٧٤٣١ - ولأن التمتع هو الجمع بين العبادتين ، وليس إذا لم يصحب الوقت للجمع لم يصلح للإفراد كوقت الصلاة ؛ لأن الإحرام يختص ^(٢) بمكان وزمان ، فإذا جاز تقديمه على المكان المؤقت كذلك يجوز تقديمه على الزمان المؤقت له .

٧٤٣٢ - فإن قيل : لما جاز تقديم الإحرام على المكان لم يجز تأخيرها ، ولما جاز تأخير الإحرام [على المكان ^(٣)] لم يجز تأخيرها ، ولما جاز تأخير الإحرام [^(٤)] ، عن أول الشهر لم يحز تقديمه .

٧٤٣٣ - قلنا : لا فرق بينهما ، أنه يجوز تقديم الإحرام على الميقات وتأخيرها عن أول حدود الميقات إلى آخره ، ولا يجوز تأخيرها عن جميع ^(٥) حدوده ، وكذلك يجوز تقديمه على الأشهر وتأخيرها عن أولها ، ولا يجوز أن يتأخر لهذه السنة عن أولها ؛ ولأن الأعمال يجوز أن تؤدى ^(٦) متراحية عنه ، فجاز أن تتقدم ^(٧) على وقتها كالطهارة لما جاز أن تؤدى ^(٨) بها الصلاة متراحية جاز تقديم الطهارة على الوقت .

٧٤٣٤ - والدليل على أن الصلاة مؤداة بالطهارة : لا بد من ^(٩) بقاء الطهارة إلى وقت أداء الصلاة كما لا بد من ^(١٠) بقاء الإحرام إلى حين الأداء .

٧٤٣٥ - ويفارق طهارة خطبة الجمعة ؛ لأنها ^(١١) شرط فيها وليست مؤداة بها ، بدلالة أنه ^(١٢) لا يعتبر بقاؤها إلى حين أداء الجمعة .

٧٤٣٦ - قالوا : والدليل على أن إحرامه لا ينعقد عمرة : قوله عليه الصلاة والسلام : « وإنما لكل امرئ ما نوى » ^(١٣) ، فهذا لم ينو العمرة .

(١) في (م) : (ع) : [للتمتع] . (٢) في (ع) : [لا يختص] .

(٣) ساقطة من صلب (ص) ، واستلركها الناسخ في الهامش .

(٤) ما بين المكونين ساقط من (ع) . (٥) في (م) : [جمع] .

(٦) في (م) : [يؤدى] . (٧) في (م) ، (ع) : [يقدم] وفي (ص) بدون نقط .

(٨) في (م) : [يؤدى] . (٩) في سائر النسخ [في] .

(١٠) في (م) ، (ع) : [في] . (١١) في سائر النسخ : [لأنه] .

(١٢) في سائر النسخ : [أنه] وصوابها : [أنها] .

(١٣) تقدم تخريجه في مسألة (١٣) .

إذا أحرم بالحب قل أشهر الحج انعقد إحرامه حجة ١٦٨١/٤

٧٤٣٧ - ولأنه إحرام ^(١) بنية الحج انعقد ، فلم يكن عمرة ، كما لو انعقد في الأشهر ؛ ولأنه أحد نوعي الإحرام ، فإذا دخل فيه لم ينقذ كالعمرة .

٧٤٣٨ - احتجوا : بقوله تعالى : ﴿ الْحَجَّ أَشْهَرُ مَقْلُومَتٍ ﴾ ^(١) ، والحج أفعال ، والزمان لا يكون تبعا للأفعال فلا بد من إضمار ، قال الفراء ^(٢) : الحج من أشهره ، وقال غيره : وقت الحج أشهر معلومات ^(٣) . فعلى قول الفراء معناه : أفعال الحج في أشهر ، ومعلوم ^(٤) أن الأفعال تقع من جهة الأيام ، يعني ^(٥) أن من يريد الإحرام في أشهرتين أنه أراد به الإحرام .

٧٤٣٩ - وقوله : ﴿ مَن قَرَضَ فِيهِكَ لِحَجٍّ فَلَا رَفَثَ وَلَا شَوَاكٍ وَلَا حِيَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ ^(٦) .

٧٤٤٠ - وعلى قول من قال : وقت أشهر ، قال : فالوقت [المحدود للعبادة وقت لإحرامها ، كوقت الصلاة ، فمن زعم أنه يقع قبلها ، أخرج الوقت] ^(٨) من أن يكون وقتا .

٧٤٤١ - والجواب : أنه متروك بالإجماع ، على ما يرى أن الزمان لا يكون وقتا للأفعال . فقال الفراء : « الحج أشهر » معناه : أن الوقت معتبر لا يدور كما كانت العرب تفعل ^(٩) من السر ، وليس إذا كانت الأفعال تقع ^(١٠) في بعضها لم يجز أن تضاف إلى جميعها لما كان من الأفعال ما يفعل في جميعها ، وهو السعي عقيب طواف القدوم ، فإذا كان جميع ^(١١) الأشهر تصلح لهذا الفعل ، فلذلك أضاف الحج إلى جميعها .

٧٤٤٢ - وقيل : معنى الآية : ﴿ الْحَجَّ أَشْهَرُ ﴾ معناه : أن الحج المقصود المأمور به هو ما يقع في هذه الأشهر كما يقال : القتال قتال العرب ، ولا ينفي ذلك وجوب القتال في غيرهم .

(١) في (م) ، (ع) : [أحرم] .

(٢) سورة البقرة : الآية ١٩٧ .

(٣) هو : العلامة أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسدي ، الكوفي ، التحوي ، صاحب التكملة مات بمكة سنة سبع ومائتين عن ثلاث وستين سنة . انظر : الأنساب (٣٥٢/٤) ، سير أعلام النبلاء ١١٨/١٠ - ١٢١) .

(٤) ساقطة من (م) ، (ع) .

(٥) في (م) ، (ع) : [ومعناه] .

(٦) في (م) ، (ع) : [من جهة أيام بني] . وفي (ص) ، بدون نقط .

(٨) ما بين المصحفين ساقط من (م) ، (ع) .

(٩) سورة البقرة : الآية ١٩٧ .

(١٠) في (م) : [يفعل] .

(١١) في (ع) : [جمع] .

٧٤٤٣ - ويمكن أن تستعمل الآية من غير حذف ، ويكون قوله : « الحج أشهر ، كقولهم : الشعر زهير ، معناه : أنه ^(١) أفضل الشعر وأحسنه ، ولا يعني ذلك شعر غيره ، [ومن استعمل الآية من غير تقدير حذف أولى] ^(٢) .

٧٤٤٤ - ومن أصحابنا من قال ^(٣) : إن المراد بالآية وقت الحج أشهر ، إلا أن الحج هو الأفعال فقد جعل الله تعالى جميع الأشهر وقتاً للأفعال ، ولا تصح الأفعال إلا بتقدير الإحرام عليها ، فاقترض الآية جواز تقديره على الأشهر حتى يكون جميعها وقتاً للأفعال ، وإلا صار بعضها وقتاً له ، وهذا خلاف الظاهر .

٧٤٤٥ - ومن أصحابنا من قال : إن الله ذكر التمتع بقوله تعالى ﴿ فَمَنْ تَعَجَّلَ الْفَتْرَةَ ﴾ ثم قال بعد ذلك : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ ﴾ يعني الحج الذي يكون به التمتع ، وعدنا أن إحرام الحج لا يكون به متمتاً ما وقع في الأشهر ، وإنما وقع بعده .
٧٤٤٦ - فإن قيل : قوله تعالى ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ ﴾ مستقل بنفسه ، فلم يحمل على ما تقدمه .

٧٤٤٧ - قلنا : ذَكَرَ الحج المعروف ، والواجب صرفه إلى ما تقدم ذكره حتى يصح التعريف .

٧٤٤٨ - قالوا : روي عن ابن عباس أنه قال : « لا يُحرم بالحج إلا في أشهر الحج ، فإن من سنة الحج أن تحرم بالحج » ^(٤) في أشهر الحج ^(٥) .

٧٤٤٩ - وقول الصحابة : / السنة كذا يقتضي سنة النبي ﷺ .

٧٤٥٠ - قلنا : ليس كذلك ؛ لأنهم يذكرون السنة ويريدون بها سنة الأئمة ، أو سنة بعضهم ممن يقتدون به .

(١) يعني : أن شعر زهير أفضل الشعر وأحسنه بلاغة وفصاحة .

(٢) قوله : [ومن استعمل الآية من غير تقدير حذف أولى] هذه العبارة ناقصة .

(٣) في (ص) : [من قال لكم] . (٤) سورة البقرة : الآية ١٩٦ .

(٥) في سائر النسخ : [به] وللمثبت من كتب الحديث .

(٦) أخرجه البحاري مطلقاً في الصحيح كتاب الحج ، باب قول الله تعالى الحج أشهر معلومات (٢٧١/١) ، ابن حزيمة في صحيحه كتاب المناسك ، باب النهي عن الإحرام بالحج في غير أشهر الحج (١٦٢/٤) ، والبيهقي في الكبرى كتاب الحج ، باب لا يهل بالحج في غير أشهر الحج (٣٤٣/٤) ، والحاكم في المستدرک کتاب المناسک في لا يهرم بالحج إلا في أشهر الحج (٤٤٨/١) ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الحج في كره أن يهل بالحج في غير أشهر الحج (٤٤١/٤) .

إذا أحرم بالحج قبل أشهر الحج انعقد إحرامه حجة ١٦٨٣/٤

٧٤٥١ - قالوا : روى هذا عن ابن عباس . وعن جابر عليه السلام أنه سئل : أبهل بالحج قبل أشهر الحج ^(١) ؟ قال : لا .

٧٤٥٢ - قلنا : روى علي ، وابن مسعود رضي الله عنهما أنهما قالا : إتمامهما أن تحرم بهما من ديرة أمهلك ^(٢) ، ومن يئذ عن مكة لا يحرم من ديرة ^(٣) أهله في الأشهر .

٧٤٥٣ - قالوا : روي عن عثمان أنه أنكر على عبد الله بن عامر تجريد الإحرام من مسكنه ^(٤) .

٧٤٥٤ - قلنا : إنما كان لأنه أحرم بالعمرة ، وهذه القصة ^(٥) مشهورة ، فلا تقلب القصة إلى الحج .

٧٤٥٥ - قالوا : عبادة يلحقها القوات ، فوجب أن يكون وقت الإحرام بها كالجمعة .

٧٤٥٦ - قلنا : نقلب فنقول : فجاز أن تؤدي بشرط يختصها فيقدم على وقتها كالجمعة ولأن تحريم الجمعة يفصل أفعالها بها ، ولا يتراخى عنها ، فلم يجز أن يتقدم على وقت الأفعال ، وأفعال الحج موضوعها أن يتأخر عن الإحرام فجاز أن تُفعل متقدمة على الوقت كالطهارة .

٧٤٥٧ - فإن قيل : أفعال الحج سبعة منها ^(٦) الإحرام ، وهو وجوب تجنب المحظورات .

٧٤٥٨ - قلنا : معنى قولنا : أفعال الإحرام ليس هو ^(٧) ما يتجنبه ويجب تجنبه ^(٨) ، وإنما هو ما يسقط الوجوب بإيقاعه ، وفرض الحج لا يسقط بتجنب المحظورات .

(١) أخرجه الدارقطني في السنن كتاب الحج الأثر (٧٨) ، والبيهقي في الكبرى كتاب الحج باب لا يهل بالحج في غير أشهر الحج (٣٤٣/٤) ، وابن أبي شيبة في المصنف كتاب الحج في من كره أن يهل بالحج في غير أشهر الحج الأثر (٣٤٢) .

(٢) تقدم تخريجه في المسألة (٤١٧) .

(٣) في (ع) : [في المكانين دورة] .

(٤) في (م) ، (ع) : [قصة] .

(٥) لم نثر على هذه القصة .

(٦) أثبتنا الرابدة لمقتضى السياق ، لعل مراد المصنف أفعال الحج السبعة هي : الإحرام ، البية ، فريضة ، الطواف ، والسعي ، ورمي الجمار ، والخلق فصد الشافعية : الخمس الأول أركانه ، والأحيرة واجبات ، بماجملة تكون هذه السبعة من أفعال الحج . انظر : الأم للإمام الشافعي ، في باب الوقت الذي يجوز به الحج والعمرة (١٥٠/٢ ، ١٥١ ، ١٥٢) .

(٧) ساقطة من (م) ، (ع) .

(٨) في (م) ، (ع) : [منجنه] .

- ٧٤٥٩ - فإن قيل : أفعال الصلاة تتراخي أيضًا ؛ لأنه إذا كبر لم يجز أن يسجد .
- ٧٤٦٠ - قلنا : لا بد أن يتعقب ^(١) الإحرام فعل يسقط الفرض ، والإحرام بالحج يقع فلا يتعقبه فعل الفرض .
- ٧٤٦١ - قالوا : يوم النحر وقت لفوات العبادة ، فلم يتعذر فيه كالجمعة في وقت العصر .
- ٧٤٦٢ - قلنا : لأن الجمعة لا يجوز أن تبقى ببقاء ^(٢) أركانها إلى وقت العصر ، فلم يتعذر إحرامها فيه ، والحج موضوع ركنه أن يفعل يوم النحر ، فكذلك انعقد الإحرام فيه .
- ٧٤٦٣ - قالوا : نسك لا يتم الحج إلا به ، وكان وقته محدودًا ، كالوقوف والطواف .
- ٧٤٦٤ - قلنا : الوقوف لما اختص بمكان لا يجوز التقدم عليه [كذلك يختص بوقت لا يجوز التقدم عليه] ^(٣) ، وإنما شرع الإحرام في مكان يجوز التقدم عليه : جاز أن يتقدم على وقته أيضًا .
- ٧٤٦٥ - قالوا : لو أنه أحرم بالعمرة وفرغ منها قبل الأشهر : لم يلزمه دم التمتع .
- فلو كان جميع السنة وقتًا للحج جاز أن يتمتع في جميعها .
- ٧٤٦٦ - قلنا : التمتع هو الجمع بين العبادتين في زمان أحدهما ، ووقت أفعال الحج الأشهر خاصة ، فلم يصح التمتع قبلها ؛ لأنه ليس بوقت لأفعال الحج .
- ٧٤٦٧ - قالوا : عبادة لا يتأقت أركانها : فوجب أن يتأقت إحرامها كالصلاة ، وعكسه العمرة .
- ٧٤٦٨ - قلنا : نقول : فجاز إحرامها في وقت جواز ركنها كالصلاة ^(٤) ؛ ولأن الصلاة يراد إحرامها لإيقاع إحرامها ^(٥) متصلة به : فلم يتأقت بوقت الأفعال فيه ، والإحرام يراد لإيجاب ^(٦) الأفعال وتصحيحها دون إيقاعها فيه : فلم يتأقت بوقت الأفعال كالنذر .

(١) في (ص) ، (م) : [يتعقبه] .

(٢) في (ص) : [لا يجوز أن تبقى] مكان المبيت والزيادة من (م) ، (ع) .

(٣) ما بين المكونتين ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستدركه النسخ في هاشم .

(٤) ساقطة من (م) ، (ع) .

(٥) ساقطة من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركها النسخ في هاشم .

(٦) في سائر النسخ : [وللإحرام] وفي (ع) : [الإيجاب] .

إذا أحرم بالحج قبل أشهر الحج انعقد إحرامه حجة ١٦٨٥/٤

٧٤٦٩ - قالوا : عبادة لا تفعل ^(١) في السنة إلا مرة واحدة : فكان وقت التلبس بها محدودًا كالصوم .

٧٤٧٠ - قلنا : فجاز أن ينعقد قضاؤها في وقت فواتها كالصوم ؛ ولأن الصوم لا يترأخى أفعاله عن وقت الدخول ، فلم يجز التلبس به إلا في وقت فعله .
٧٤٧١ - والإحرام يتأخر أفعاله عن الدخول فيه ، فلم يختص بوقت فعله ، وصار كمية الصوم .

٧٤٧٢ - قلنا : إنه لما لم يقارن ^(٢) التلبس به : جازت في غير وقت الفعل ، وكذلك الإحرام مثله .

٧٤٧٣ - قالوا : الأشهر جعلت وقتًا للحج ، والتوقيت يضرب حتى لا يتقدم عليه ، وحتى لا يتأخر عنه ، فلما جاز أن يتأخر الإحرام عن أول الشهر : لم يجز التقدم ، ولا لم يكن للتوقيت فائدة .

٧٤٧٤ - قلنا : وهذا وقت حُدُّ لأفعال ؛ لأنها لا تتعقبه ، فيصير كثيثة الصوم ، والوضوء للصلاة ، والنذر للعبادات ؛ ولأن الإحرام يتقدم على الأشهر ، ولا يجوز أن يتأخر عنها لهذه السنة فهذا فائدة التوقيت ، وهذا كميات المكان يجوز التقدم عليه والتأخر عن أوله ولا يجوز التأخير عن جميعه .

٧٤٧٥ - فإن قيل : لو أحرم وأُخِّر أفعاله لم يجز أن يؤدي بهذا الإحرام الحج في السنة الثانية ، وما ذاك إلا أنه قدمه على الأشهر فيها .

٧٤٧٦ - قلنا : لأنه أوجب أركانًا تؤدي في هذه السنة ، فلو أدى به أركانًا في سنة ثانية : كان قاضيًا للأركان ، وما لا يصح التنفل بجنسه لا يقضي ^(٣) كالجمعة ، ولهذا جاز قضاء الحج ؛ لأن التنفل به جائز ؛ ويصح قضاء الطواف ؛ لأنه يتنفل .

(١) في (ع) : [لا تفعل] ، وهو الصواب وقد أثبتاه في المتن وهي في (ص) : [تفعل] .

(٢) في (م) ، (ع) : [لما] وفي (ع) : [لم يقارن] .

(٣) في (م) : [لا يقضي] .



أشهر الحج شوال وذو القعدة والعشر الأول من ذي الحجة

٧٤٧٧ - ذكر الطحاوي في مختصره أن أشهر الحج : شوال ، وذو القعدة ، والعشر الأول من ذي الحجة .

٧٤٧٨ - وأوماً أبو بكر الرازي في أحكام القرآن إلى أن ^(١) يوم النحر منها ، وكذلك كان يقول الشيخ أبو عبد الله الجرجاني .

٧٤٧٩ - وقال أبو يوسف في الجوامع : عشر ليال وتسعة أيام من ذي الحجة ^(٢) .

٧٤٨٠ - وقال الشافعي رحمه الله : يوم النحر ليس من الأشهر ^(٣) .

٧٤٨١ - لنا : قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ ﴾ ^(٤) قال ابن عباس : يوم النحر ^(٥) ، فدل أنه من الأشهر .

٧٤٨٢ - وروى عن العبادلة ^(٦) : أنهم قالوا في أشهر الحج : عشر ليال من ذي

(١) ساقطة من (م) ، (ع) : ومن صلب (ص) واستدركها الناسخ في الهامش .

(٢) وأشهر أي أشهر الحج التي لا يصح شيء من أفعالها إلا فيها شوال وذو القعدة ، والعشر الأول من ذي الحجة وهو المراد من قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ ﴾ وهو مروي عن العبادلة وعبد الله بن زبير .
انظر : مجمع الأنهر كتاب الحج (٢٦٤/١) ، المسوط باب الخروج إلى منى (٦٠/٤ ، ٦١) ، فتح القدير مع الهامدة (١٧/٣ ، ١٨) ، مختصر الطحاوي باب ذكر الحج والعمره (ص ٦١) ، أحكام القرآن للجهيضي في ذكر اختلاف الفقهاء فيمن دخل في صوم النحر ثم وجد الهدي (٢٩٩/١) .

(٣) أشهر الحج عند الشافعية هي شوال وذو القعدة وتسع من ذي الحجة وهو يوم عرفة فمن لم يذكره في المنبر من يوم النحر فقد مات الحج . انظر : مختصر المرنى باب وقت الحج والعمره (٤٦/٢) ، المجموع شرح المذهب (١٤٠/٧ - ١٤٦) ، حلية العلماء (٢١١/٣) . وانظر : المنتقى فيما جاء في الصنع (٣٥٧/١) ، المقدمات المهملات كتاب الحج (٣٨٤/١) ، بداية التجهيز في القول في ميقات الزمان (٣٣٨/١) ، أحكام القرآن لابن العربي (١٣١/١ ، ١٣٢) ، تفسير القرطبي (٢١٣/٢) ، الكافي لابن قدامة باب لو طيفت (٣٩٠/١ ، ٣٩١) ، المغني لابن قدامة باب ذكر الإحرام (٢٩٥/٣) ، المحلى كتاب الحج (٥١/٥) .

(٤) سورة التوبة : الآية ٣ .

(٥) أسرجه الدارقطني في السنن في كتاب الحج ، باب المواقيت (٢٨٥/٢) ، والبيهقي في الكبرى في كتاب الحج ، باب من قال بوجوب العمره (٣٥٢/٤) ، ابن أبي شيبه في المصنف كتاب الحج في يوم الحج الأكبر (٤٧٠/٤) ، الأثر (١٠) .

(٦) العبادلة قال الهيثمي : العبادلة عدد الفقهاء ثلاثة : عبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن

أشهر الحج شوال وذو القعدة والعشر الأول من ذي الحجة ١٦٨٧/٤ الحجة ٤ .

٧٤٨٣ - وذكر أحد العددين على الجميع يفيد دخول ما يارائه من العدد بدلالة قول الله تعالى : ﴿ تَلَكَّتْ كَيْسَالٌ سَوِيًّا ﴾ ^(١) .

٧٤٨٤ - ولأنه يوم ليلته من الشهر فكان منها كما قلته ؛ ولأنه أول وقت وركن من أركان الحج ، كيوم عرفة .

٧٤٨٥ - ولأن أركان العبادة لا يتوقف بما بعد وقتها ، كأول الصلاة فلما توقت ابتداء الطواف بيوم النحر ، دل على أنه من وقت العبادة ولا يتوقف إلا بخروج الوقت .

٧٤٨٦ - قلنا ؛ إنه يفوت الوقت بفوات العبادة ؛ لأنها لم تصح به ، وأما [أن يفوت بخروج] ^(٢) الوقت فلا .

= عباس رحمهم الله ، وفي اصطلاح المحدثين أربعة : فأخرجوا عبد الله بن مسعود وأدخلوا عبد الله بن عمرو بن العاص وزادوا عبد الله بن الزبير ، قاله الإمام أحمد وغيره : وعطاه المجوهري إذ أدخل ابن مسعود وأخرج ابن العاص . انظر : النهاية في شرح الهداية (٢٣٠٩٢٢٩/٤) . وحديث ابن مسعود أخرجه : الدارقطني في السنن في كتاب الحج (٢٢٦/٢) ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الحج ، في قوله تعالى ﴿ التَّحَجُّجُ أَتَمُّ مِمَّا تُؤْتُونَ ﴾ (٣٠٣/٤) . وحديث ابن عمر أخرجه : الحاكم في المستدرک كتاب تفسير في الحج أشهر معلومات (٢٧٦/٢) ، الدارقطني في السنن (٤٦ ، ٤٥/٢) ، وابن أبي شيبة (٣٠٢/٤) (١) سورة مريم : الآية ١٠ .
(٢) ما بين المعكوفين ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستلركه التامخ في الفهائم .



يكره الإحرام بالعمرة يوم عرفة ويوم النحر ، وأيام التشريق

- ٧٤٨٧ - قال أصحابنا : يكره الإحرام بالعمرة يوم عرفة ، ويوم النحر ، وأيام التشريق ^(١) .
- ٧٤٨٨ - وقال الشافعي ^(٢) : لا يكره .
- ٧٤٨٩ - واختلف أصحابه في إدخال ^(٣) العمرة على الحج في هذه ^(٤) الأيام . فمنهم : من كره ذلك ، ومنهم من قال : لا يكره ما لم يأخذ في الرمي ^(٥) .
- ٧٤٩٠ - لنا قوله تعالى ﴿ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ ﴾ ^(٦) قال ابن عباس : يوم النحر ^(٧) .
- ٧٤٩١ - وقيل : يوم عرفة ^(٨) ، ولو كان لا يكره غير الحج من جنسه فيه : لم يكن لتخصيصه بالحج معنى .
- ٧٤٩٢ - وروى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : « تتم العمرة في السنة كلها إلا

(١) للمبصّر عليه عند الأحناف أن جميع السنة وقت عمرة عدنا ، ولكن يكره أدائها في خمسة أيام : يوم عرفة ، ويوم النحر ، وأيام التشريق . انظر : الميسوط (١٧٨/٤) ، بدائع الصنائع (٢٢٧/٢) ، فتح القدير مع الهداية (١٣٩ ، ١٣٦/٢) .

(٢) زيادة من (ع) .

(٣) في (م) ، (ع) : [وأما] .

(٤) قال الشافعي رحمه الله : « يجوز أن يهل الرجل بعمرة في السنة كلها ، ويوم عرفة وأيام عنى وغيرها من السنة ، إذا لم يكن حاجباً ولم يقطع بإدراك الحج ، وإن طمع بإدراك الحج أحببت له أن يكون إتمامه بجمع دون عمرة ، أو جمع مع عمرة ، وإن لم يفعل واعتذر بجزأت العمرة وأجزأت عمرة الإسلام . انظر : الأم باب هل تجب العمرة وجوب الحج (١١٥/٢) ، المجموع شرح المهذب كتاب الحج (١٤٩٢١٤٧/٧) مختصر الزني ص ٦٣ ، حلية العلماء (٢١٢/٣ ، ٢١٣) . وانظر : للدونة في رمع اليدين عند استلام الحجر الأسود (٣٠٥/١) ، المتشقي في قطع التلبية (٢١٨/٢) ، الكافي لابن عبد البر باب العمرة (١٣٦) ، شرح الرقاعي (٢٥٠/٢) ، المنجد (٣٣٨/١) ، قوانين الأحكام الشرعية الباب التاسع في العمرة (١٣٦) ، شرح الرقاعي (٢٥٠/٢) ، الإصباح باب العمرة (٢٧٤/١ ، ٢٧٥) ، الكافي لابن فضالة (٣٩١/١) ، المحلى كتاب الحج (٤٥/٥) ، ٤٨ ، ٥٠ . مسألة (٨١٩) .

(٦) سورة التوبة : الآية ٣ .

(٧) تقدم تفريغ الأثر في المسألة ٤١٩ .

(٨) انظر : أحكام القرآن للجصاص (٨٠/٣) ، وأحكام القرآن لابن العربي (٨٩٨/٢) وتفسير القرطبي

(٧٠ ، ٦٩/٨) .

يكره الإحرام بالعمرة يوم عرفة ويوم النحر ، وأيام التشريق ===== ١٦٨٩/٤

خمسـة أيام : يوم عرفة ، ويوم النحر ، وأيام التشريق ^(١) وتخصيص العادات بوقت لا يعلم إلا من جهة التوقيف .

٧٤٩٣ - وروى هذا الخبر بإسناد عن الأوزاعي ، عن عطاء ، عن عائشة رضي الله عنها وذكر عن قتادة ، عن معاذة العدوية ، عن عائشة ، وذكرت فيه ثلاثة أيام : يوم النحر ، ويومان بعده ^(٢) .

٧٤٩٤ - فإن قيل : نحمله ^(٣) على الحاج .

٧٤٩٥ - قلنا : ظاهر النهي أنه يعود إلى الوقت ، وهذا التأويل يجعل النهي آخر الوقت ولأنه تخصيص بغير دليل .

٧٤٩٦ - فإن قيل : معناه إن فعل الحج فيها أفضل .

٧٤٩٧ - قلنا : ظاهر الخبر يقتضي المنع منهما ، وكون غيرها أفضل منها لا يوجب النهي عنها .

٧٤٩٨ - قالوا : فظاهر الخبر يقتضي المنع بكل حال ، وعندكم يكره ، فقد تركم الظاهر .

٧٤٩٩ - قلنا : الخبر اقتضى النهي عن فعلها ، وكذلك ^(٤) نحن ، إلا أن مقارنة النهي للإحرام لا يمنع انعقاده .

٧٥٠٠ - ولأنها عبادة لها تحريم وتحليل ، فكان لها وقت يكره فعلها فيه في حق الكافة كالصلاة فنقلب فنقول : فاستوى فعلها في هذه الأيام ، وفي غيرها كالصلاة .

٧٥٠١ - قلنا : تبطل بصلاة العيد ، وبالحج ، وأنه يجوز الإحرام به يوم عرفة ، ولا يجوز في غيرها .

٧٥٠٢ - قالوا : الصلاة يختص ببعض أفعالها بوقت ، وكذلك ^(٥) الشروع فيها .

٧٥٠٣ - قلنا : الطواف بعض أفعال الحج ، وهو غير مخصوص بوقت ، وإذا كان الدخول فيه يختص بوقت ؛ ولأنه أحد نوعي النسك ، وأحد نوعي القران ، فكان له وقت يمنع الكافة عن الإحرام به .

(١) انظر : الميهدي في الكبرى كتاب الحج باب العمرة في أشهر الحج (٣٤٦/٤) .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الحج ، في العمرة من قال في كل شهر ومن قال من شئت .

(٣) (١٩٩/٤) ، الأثر (١) .

(٤) في (٢) : [محمله]

(٥) في (٥) : [ولذلك] .

٧٥٠٤ - أصله : الحج ، ولأنها عبادة مقصودة ^(١) ينتفل بها ، فكان لها وقت يجمع الكفاة فعلها منه كالصوم والصلاة ، ولا يلزم الركاة ؛ لأنها مالية ، ولا الطهارة ؛ لأنها ليست بمقصودة ، ولا الإيمان ؛ لأنه لا ينتفل بها .

٧٥٠٥ - احتجوا : بقوله تعالى : ﴿ وَأَيُّهَا لُحُجَّ وَالْمُرَّةَ يَلُحُّ ﴾ ^(٢) .

٧٥٠٦ - قلنا : هذا يقتضي ما بعد الدخول ، وعندنا إذا دخل فيها جاز إتمامها ، والكلام في الابتداء .

٧٥٠٧ - وأما قراءة ابن مسعود : « وأقيموا الحج » ، فقد بينا أنه محمول على الإتمام ، حتى يوافق القراءة الأخرى ؛ ولأن الحج والعمرة اسم للأفعال دون الإحرام ، والخلاف في أفعالها .

٧٥٠٨ - وقول علي : « العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما » ^(٣) ، بيان لفعل العمرة ^(٤) .

٧٥٠٩ - قلنا : الطواف ركن من هذه العبادة ، وقد يصلح الوقت لركن ، ولا يصلح للإحرام ^(٥) ، كيوم النحر عندهم لا يحوز الإحرام بالحج فيه ، وعندنا يكره ؛ لأن سائر الأوقات لا يخص بأفعال الحج ، ولا يكره العمرة فيها ، وفي مسائلنا بخلافها .

٧٥١٠ - قالوا : كل وقت صلح لجميع العبادة ، صلح للإحرام بها قياساً على آخر وقت الصلاة .

٧٥١١ - قلنا : لا نسلم الوصف ؛ لأن عندنا القارن ممنوع من الطواف والسعي إذا زالت الشمس يوم عرفة .

٧٥١٢ - قالوا : زمان لا يكره الإحرام بالحج فيه ، فلا يكره الإحرام بالعمرة فيه ، قياساً على ما سوى هذه الأيام .

٧٥١٣ - قلنا : إذا لم يكره الإحرام بالعبادة في وقتها المختص بأفعالها فليس ينتفى ألا يكره ^(٦) الإحرام بالعبادة في غير وقتها المختص بأفعالها ^(٧) .

(١) في (٢) : [مقصود] . (٢) سورة البقرة : الآية ١٩٦ .

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح في كتاب الحج ، باب العمرة ، الحديث (٤٣٧ / ١٣٤٩) ، ومسلم في الصحيح في كتاب الحج باب في فضل الحج والعمرة ويوم عرفة (٩٨٣ / ٢) ، الحديث (٢٦٢٣ / ٣) ، والسائي في كتاب مسالك الحج في فضل الحج للبرور (١١٢ / ٥) ، وفي فضل العمرة (١١٥ / ٥) ، وابن ماجه في كتاب للمساكن باب فضل الحج والعمرة (٩٦٤ / ٢) . (٤) في (٤) ، (٤) ، (٤) : [بيان الفعل والعمرة] .

(٥) في (٥) ، (٤) ، (٤) : [الإحرام] . (٦) في (٤) ، (٤) ، (٤) : [يعني أن يكره] .

(٧) في سائر النسخ جميعها جريان العبادة على هذا النحو : قلنا : ليس إذا لم يكره الإحرام بالعبادة في وقتها المختص بأفعالها ينتفي ألا يكره الإحرام بالعبادة في وقتها المختص بأفعالها يعني ألا يكره فعل غيرها فيه . وهو اضطراب واضح ولعل الأقرب للصواب هو ما أئتمناه في المتن .

**يجوز إدخال العمرة على الحج ويكره**

- ٧٥١٤ - قال أصحابنا : يجوز إدخال العمرة على الحج ، ويكره ^(١) .
- ٧٥١٥ - وهو قول الشافعي في / القديم ، وقال في الجديد : لا يجوز ^(٢) .
- ٧٥١٦ - لنا : أنه أحد الإحرامين فجاز إدخاله على الآخر ^(٣) ، كما يجوز إدخال الحج على العمرة ؛ ولأن ما جاز إدخال الحج عليه جاز إدخاله على الحج كالاعتكاف .
- ٧٥١٧ - وهذه المسألة مبنية على أن القارن يطوف طوافه ، فهو يستقل بالعمرة وعمل نسك لم يكن ، فصار كإدخال الحج على العمرة .
- ٧٥١٨ - احتجوا : بأن الحج أقوى من العمرة ، بدلالة اعتقاده إلى الوقوف والرمي ، والأقوى يدخل على الأضعف كتنكاح الحرة على الأمة . ولا يدخل الأضعف على الأقوى ، كما لا يدخل نكاح الأمة على الحرة .
- ٧٥١٩ - قلنا : نكاح الأمة والحرة لو جمع بينهما لم يصح ، فإذا أدخل الأضعف على الأقوى لم يصح ، والعمرة والحج يصح أن يجمعهما في الدخول ، فجاز أن يدخل كل واحد منهما على الآخر .

* * *

- (١) من أضاف العمرة إلى الحج كان فعله مخالفاً للمسألة فكان مسيقاً من هذا الوجه ، ولكن مع هذا هو قارن ، فإن القارن هو الجمع بين العمرة والحج ، وهو جامع بينهما على كل حال . انظر : المبسوط باب الجمع بين الإحرامين (١٨٠/٤) ، مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر (٣٠٤/١) ، فتح القدير مع الهداية (١٢٠/٣) ، مختصر الطحاوي (١٦٥) ، بدائع الصنائع كتاب الحج فصل وأما بيان ما يحرّم به (٤١١/١) .
- (٢) لا وجه لأن ينهي أحد أن يحتر يوم عرفة ولا ليأتي متى إلا أن يكون حاجاً فلا يُدْجَل العمرة على الحج ولا يحتر حتى يكمل عمل الحج كله ، فإن اعتصر وهو في بقية من إحرام حجه أو خارجه من إحرام حجه وهو مقیم على عمل من عمل حجه فلا عمرة له ، ولا فدية عليه . انظر : الأئم (١١٥/٢) ، المجموع شرح للمذهب كتاب الحج (١٢٠/٧ ، ١٧١) ، حلية العلماء كتاب الحج (٢١٩/٣) . وانظر : المدونة (٢٩٩/١ - ٣٠٢) ، المتقى في إيراد الحج (٢١٢/٢) ، الكافي لابن عبد البر باب الإفراد والتمتع والقران (٣٨٤/١) ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣٧٥/٢) ، المغني باب صفة الحج (٤٨٤/٣) ، الكافي لابن قدامة باب الإحرام (٣٩٥/١) ، العدة مع العدة باب الإحرام (ص ١٦٩) .
- (٣) في (م) ، (ع) : [الإحرام] .



العمرة سنة

٧٥٢٠ - قال أصحابنا : العمرة سنة ^(١) .

٧٥٢١ - وقال الشافعي : واجبة بوجود الزاد والراحلة ، كالحج ^(٢) .

٧٥٢٢ - لنا : أن العمرة لو وجبت كوجوب الحج : كان بيان النبي ﷺ لأحدهما كيبانه ^(٣) للآخر ، لتساويهما ^(٤) في الوجوب ، وفي الحاجة إليهما .

٧٥٢٣ - فلما بين النبي ﷺ وجوب الحج حتى العلم به ، ولم ينقل في وجوب العمرة ما يقارنه ، دل على اختلاف حكمها .

٧٥٢٤ - ويدل عليه : حديث ثابت عن أنس قال : جاء رجل ، فقال : يا محمد أتانا رسولك فزعم أنك تزعم ^(٥) أن الله تعالى أرسلك ؟ قال ^(٦) : صدق ، قال : وزعم أن علينا خمس صلوات في يومنا وليلتنا ، قال : صدق ، قال : وزعم رسولك أن علينا زكاة أموالنا ، قال : صدق ، قال : وزعم أن علينا صوم رمضان في سبنا ؟ قال :

(١) اختلف فيها ، فقال الأحناف : إنها واجبة كصدقة الفطر والأضحية والوتر ، ومنهم من أطلق اسم السنة وهذا الإطلاق لا ينافي الوجوب . انظر : بدائع الصائغ فصل وأما العمرة (٢٢٦/٢) ، فتح القدير مع الهناية (١٣٩/٣ - ١٤١) ، مجمع الأهر شرح ملتقى الأبحر كتاب الحج (٢٦٥/١) ، مختصر الطحاوي باب وجوب الحج ص ٥٩ أحكام القرآن للجصاص باب العمرة ، فرض أم تطوع (٢٦٤/١ - ٢٦٨) ، تحفة الفقهاء كتاب التماسك (٣٩١/١ ، ٣٩٢) ، البناية باب الفوات (٤١٧/٤ ، ٤٢١) ، حاشية ابن عابدس مطلب أحكام العمرة (١٥٥/٢٢) .

(٢) في العمرة قولان من الشافعي : قال في الحديث . هي فرض ، ثم في القديم : ليست بفرض . انظر : الأم (١١٣/٢) . قال النووي في المجموع : إن الصحيح من مذهبه أنها فرض . انظر : المجموع شرح المهذب (٣/٧) . (٧ ، ٤) ، الأم باب هل تجب العمرة وجوب الحج (١١٣/٢) ، للمهذب (٣/٧ ، ٤ ، ٧) . وانظر : الوطائي جامع ما جاء في العمرة (٢٥٢/١ ، ٢٥٣) ، المنتقى في جامع ما جاء في العمرة (٢٣٥/٢) الرسالة الفقهية باب لمع مع العمرة من ١٨٢ ، الكافي لابن عبد البر باب العمرة (٤١٦/١) ، بداية المجتهد كتاب الحج في المجلس الأول (٣٣٥ ، ٣٣٤/١) ، أحكام القرآن لابن العربي (١١٨/١ ، ١١٩) ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٧٤/٢ ، ٣٤٧) ، فوائن الأحكام الشرعية ص ١٣٦ ، شرح الزرقاني (٢٣٠/٢) ، الإصباح (٢٧٤/١) ، المنتقى لابن قدامة كتاب الحج (٢٢٣/٣ ، ٢٢٤) ، والمجل بالآثار كتاب الحج (٢٣٠-٢٣٥) .

(٣) في (ع) : [كيبان] .

(٤) في (م) : [لتساويهما] .

(٥) في (م) : [تزعم أنك تزعم] .

(٦) ساقطة من (م) .

صدق ، قال ^(١) : وزعم أن علينا حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ٢ قال : صدق ، قال : فوالذي بعثك بالحق لا أزيد عليهن ^(٢) شيئاً ، ولا أنقص منهن شيئاً ، فقال ^(٣) رسول الله ﷺ : والله لئن صدق ليدخلن الجنة ٤ ^(٤) ، وهذا ينفي وجوب العمرة . ٧٥٢٥ - وروى طلحة بن عبيد الله ، وعبد الله بن عباس أن النبي ﷺ قال : «الحج جهاد ، والعمرة تطوع ٥ ، ورواه أبو صالح عن النبي ﷺ مرسلًا ، ورواه أبو صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ^(٦) .

٧٥٢٦ - قالوا : كيف يشبه الحج بالجهاد ، والحج من فرائض الأعيان والجهاد من فرائض الكفاية ، فعلم مع التشبيه أن الحج شاق ^(٧) كالجهاد ، والعمرة سهلة ^(٨) كالتطوع .

٧٥٢٧ - قلنا : قد يكون أشق من الفريضة ، وقد يكون مثلها ، فكيف يكون أنه ^(٩) أخف من الفرض ؟ .

٧٥٢٨ - قلنا : قوله : «الحج جهاد» معناه ^(١٠) : أنه واجب ، فأجراه مجرى الجهاد في الوجوب ، وإن ^(١١) اختلفا في كيفية الوجوب ، [كما سمي النبي ﷺ المصلي مجاهدًا وإن فارقت الصلاة الجهاد في كيفية الوجوب] ^(١٢) .

(١) ساقطة من (م) .

(٢) في جميع النسخ : [عليهم] والثبت من صحيح مسلم .

(٣) في (م) ، (ع) : [وقال] .

(٤) أخرجه مسلم في الصحيح في كتاب الإيمان ، باب السؤال عن أركان الإسلام (٤١/١ ، ٤٦) ، والترمذي في كتاب الزكاة باب ما جاء إذا أدبت الزكاة فقد قضيت ما عليك (٥/٣ ، ٦) ، والنسائي في كتاب الصيام باب وجوب الصيام (١٢١/٤ ، ١٢٢) .

(٥) في (م) ، (ع) : [أن] .

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الحج (٣٠/٤) ، وحديث ابن عباس أخرجه الطبراني في المعجم (٣٥٠/١١) ، ابن ماجه في كتاب المناسك ، باب العمرة (٩٩٥/٢) ، إحصاء في أحكام القرآن (٢٦٦/١) والمسند كتاب الحج ، الباب الأول فيما جاء في شرط الحج ووجوبه (٢٨١/١) ، والشامي في الأم (١٣٧/١) .

(٧) في (ص) : [ميثاق] ، وفي (م) : [مشاق] .

(٨) في (ص) : [مستهتلة] ، وفي (م) : [مسهتلة] .

(٩) ساقطة من (م) ، (ع) وس صلب (ص) واستدركه المسخ في الهامش .

(١٠) في (م) ، (ع) : [فمعناه] . (١١) في (م) ، (ع) : [ولما] .

(١٢) ما بين المكوثرين ساقطة من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستدركه المسخ في الهامش .

٧٥٢٩ - وروى محمد بن المنكدر عن جابر ، قال : « سأل رجل رسول الله ﷺ عن الصلاة ، والزكاة ، والحج أواجب هو ، قال : نعم ، فسأله عن العمرة أواجبة هي ؟ قال : لا ، وإن اعتمر خير له » ^(١) .

٧٥٣٠ - قالوا : رواه الحجاج بن أرطاة ، عن محمد بن المنكدر عن جابر .

٧٥٣١ - قلنا : الحجاج ثقة ، وروى عنه أبو يوسف ، واحتج بقوله ، وأكره ^(٢) ما قيل فيه : إنه مدلس ^(٣) ، والتدليس ليس ^(٤) بكذب ، ولا يجرح ^(٥) الراوي .

٧٥٣٢ - وقد رواه يحيى بن أيوب ، عن عبيد الله بن المغيرة ^(٦) ، عن ابن الزبير عن جابر قال : قلت يا رسول الله العمرة واجبة ، فريضتها كفريضة الحج ؟ قال : لا ، وأن تعتمر ^(٧) خير لك ^(٨) .

٧٥٣٣ - فإن قيل : السائل سأله عن حكم نفسه ، فيجوز أن يكون النبي ﷺ غلن ^(٩) أنه اعتمر ، فقال : لا ، ثم بين له حكم نفسه فقال : « وأن تعتمر خير لك » .

٧٥٣٤ - قلنا : السؤال وقع عن جنس العبادة وحكمها ، لا ^(١٠) عن حال السائل ، واللفظ الآخر : قال جابر : قلت : العمرة واجبة في وقتها كفريضة الحج ؟ قال : لا ، وهذه مسألة عن حال العمرة ، وعن نفسها ، وعن وجوبها بأصل الشرع .

٧٥٣٥ - ويدل عليه : ما روى عمرو بن حزم أن النبي عليه الصلاة والسلام كتب

(١) أخرجه أحمد في المسند (٣١٦/٣) ، والترمذي في السنن كتاب الحج ، باب ما جاء في العمرة أواجبة هي أم لا ؟ (٢٦١/٣) ، وابن خزيمة في كتاب المناسك ، باب ذكر البيان أن العمرة فرض (٣٥٧ ، ٣٥٦/٤) ، والدارقطني في السنن في كتاب الحج ، باب المواقيت (٢٨٥/٢ ، ٢٨٦) ، والبيهقي في الكبرى (١٢٩/٤) .
(٢) في (٢) ، (ع) : [أكبر] .

(٣) هو : الحجاج بن أرطاة بن ثور النخعي ، المتوفى سنة خمس وأربعين قال أبو زرعة : صدوق مدلس ، وقال عنه ابن معين صدوق ليس بالقوي . انظر : تاريخ الفتاوى ص ١٠٧ ، ١٠٨ ، المرجح والتصديق (١٥٤/٣ ، ١٥٦) ، تقريب التهذيب (١٥٢/١) .
(٤) ساقطة من (٢) ، (ع) .

(٥) في (٢) : [لا يخرج] .

(٦) في سائر نسخ : [عبيد الله بن العمرة] اشقت من سنن الدارقطني ، والسنن الكبرى للبيهقي .

(٧) في (٢) : [أن يحضر] .

(٨) أخرجه الدارقطني في السنن في كتاب الحج باب المواقيت (٢٨٦/٢) ، والبيهقي في الكبرى (٤٣٩/٤) .

(٩) ساقطة من (٢) ، (ع) ، ومن صلب (ص) ، واستدركه الناسخ في الهامش .

(١٠) في (٢) : [إلا] .

معه كتاباً في أهل اليمن وفيه : « أن العمرة الحج الأصغر ، ولا يحس القرآن إلا طاهر »^(١) ، وإذا ثبت أنها تسمى الحج الأصغر : ثبت ما قلناه .

٧٥٣٦ - وقد ذكر أبو داود عن ابن عباس : « أن الأقرع بن حابس أتى رسول الله ﷺ ، فقال : الحج في كل سنة^(٢) ، أو مرة واحدة ؟ ، فقال : بل مرة واحدة فمن زاد فخطوع »^(٣) فانتقي بذلك وجوب العمرة [لأنها لا تسمى حجاً]^(٤) .

٧٥٣٧ - ولا يقال : إن الاسم يتناولها مقيداً ، إلا أن النفي يتناول المطلق والمقيد ؛ لأنه إذا ثبت أن النبي ﷺ سماها الحجة الصغرى ، دل على أنها ليست بواجبة ، ألا ترى : أنها لو ساوت [الحج في]^(٥) [الوقوف] لم تسم [صغرى] ، لنقصان أفعالها ، كما لا يقال للفجر : صلاة المغرب ، وإن كانت أقل عدداً من الظهر والعصر .

٧٥٣٨ - ولأنه نسك غير مؤقت مفرد بنفسه : فلم يكن واجباً بأصل الشرع كالطواف .

٧٥٣٩ - ولا يلزم طواف الصدر ؛ لأنه لا ينفرد بنفسه ، وإنما هو من توابع الحج .

٧٥٤٠ - قالوا : المعنى في الطواف أن مثله على صورته واجب بأصل الشرع وهو طواف الزيارة ، ولهذا لم يكن واجباً في نفسه منفرداً ، والعمرة نسك ليس مثلها على صورتها ما هو واجب بأصل الشرع [وهو طواف الحج]^(٦) ، فلهذا كانت واجبة في نفسها .

٧٥٤١ - قلنا : ويمثل العمرة على صورتها واجب بأصل الشرع [^(٧)] ، وهو طواف الحج والسعي وقد تقدمه إحرام ، فإن جاز أن يقال : إن طواف الحج لما وجب الحج ، منع

(١) أخرجه الدارقطني في السنن (٢٨٥/٢) ، والبيهقي في السنن الكبرى في كتاب الحج ، باب من قال بوجوب العمرة (٣٥٢/٤) .
(٢) في (ع) : كل مرة سنة [.]
(٣) في (م) ، (ع) : كل مرة سنة [.]
(٤) أخرجه أبو داود في السنن في كتاب المناسك ، باب فرض الحج (٤٣٦/١) ، وابن ماجه في كتاب المناسك ، باب فرض الحج (٩٦٣/٢) الحديث (٢٨٨٦) ، وأحمد في المسند (٣٥٢/١) ، والحاكم في المستدرک ، في أول كتاب المناسك ، والدارقطني في السنن في كتاب الحج والوقت (٢٧٩/٢ - ٢٨٠) الحديث (١٩٨ - ٢٠٠) .

(٥) في (م) ، (ع) : [لأنها تسمى حجاً] ، بزيادة [لأنها] وحذف [لا] .

(٦) لفظ : [أن] ساقط من (م) .

(٧) ساقط من صلب (م) واستدركه المصنف في الهامش .

(٨) قوله : [الحج في] ساقط من صلب (م) واستدركه المصنف في الهامش وفي (م) : (م) : لم تسمى [وهو خطأ] .
(٩) الزيادة من (م) .

(١٠) ما بين المعكوفين ساقط من (ع) .

من وجوب طواف ، كذلك طواف الحج وسعيه وقد تقدمه إحرام واحب بأصل الشرع ،
فمنع من وجوب مثله مثل وجوب الشيء لا يدل على إسقاط وجوب طواف الصدر إن
كان مثله وعلى صفته ، كذلك وجوب طواف الزيارة لا يمنع من وجوب طواف معرد .
٧٥٤٢ - ولأن ما شرع تقدمه على الفرض في وقته من جنسه فهو سنة كنافلة الصلاة .
٧٥٤٣ - ولأن بعض أفعال الحج لا يفرد بأصل حج ^(١) أوجبه الشرع مفرداً عن
الوقوف في الزمن .

٧٥٤٤ - ولأن السعي والطواف يتحلل بهما من الإحرام .
٧٥٤٥ - قال : وما وقع ^(٢) به التحلل من الإحرام ، لم يكن فرضاً بنفسه بأصل
الشرع وإن انضم إليه إحرام ، كالرمي عندهم ، والذي عندنا وعندهم في المحصر .
٧٥٤٦ - ولأنها عادة بدينية يصح أدائها بنية غيرها مع اتساع الوقت ، كالصلاة
النافلة .

٧٥٤٧ - ومعنى هذا : إن فاتت الحج يتحلل عنها بالطواف والسعي ، كما أن من
فعل صلاته يظن أنه عليه كانت نفلاً مؤداة بنية الفرض .
٧٥٤٨ - قالوا : عندكم لا يتحلل بعمره ، وإنما هو عمل غيره .
٧٥٤٩ - قلنا : تعليلاً للطواف والسعي مع الإحرام .

٧٥٥٠ - فإن قيل : الصلاة عندنا لا تؤدي بنية غيرها ، وإنما تؤدي بنية ؛ لأنه نوى
صلاة الفرض ، وإن لُغى ذكر الفرض ، وصار مؤدياً بنية صلاة أدى بعضها ، وإنما تؤدي
تلك البنية بعض ما اقتضته من طريق الحكم ، وهذا معنى قولنا : إنما تؤدي بنية ^(٣) ،
يبين هذا : أن من سلم في ركعتي الظهر عامداً كان ما فعل ^(٤) نفلاً .
٧٥٥١ - ولا يصح أن يقال إنه أداه بنية الصلاة خاصة ، بل أداه بنية الفرض ، ولهذا
لو تم كان فرضاً .

٧٥٥٢ - ولأن ما وجب بأصل الشرع ، لم يجر أن يضم إلى واجب آخر ،
فيؤديان ^(٥) بتحريمه ، كالظهر والمصر .

(١) ساقط من (م) ، (ع) .

(٢) في (م) ، (ع) : [تؤدي لغيريهما] . (٤) في (ص) ، (م) : [ما فعل] .

(٥) في (م) ، (ع) : [يؤديان] .

٧٥٥٣ - قلنا لما صح ضم (١) العمرة إلى الحج في الإحرام ، علم أن أحدهما غير واجب .

٧٥٥٤ - ولأنها عبادة يجب بإفسادها الكفارة ، فلم يجب بأصل الشرع بعضها مضافاً إليها كصوم رمضان .

٧٥٥٥ - ولأن الحج يجب بوجود الزاد والراحلة ، والعبادة إذا شرط في وجوبها المال لم يجب بوجوده عبادتان من جنس واحد ، كالنصاب في الزكاة ، ومعلوم أن الحج وجب بوجود الزاد والراحلة ، فلا يجب بوجودهما العمرة (٢) .

٧٥٥٦ - احتجوا (٣) بقوله تعالى : ﴿ وَأَيُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ يَقُ ﴾ (٤) .

٧٥٥٧ - قلنا : فدينا أن حقيقة الإتمام (٥) يتناول ما بعد الدخول ، وهذا لا يدل على وجوب الابتداء .

٧٥٥٨ - وقول علي عليه السلام (٦) : « إتمامهما أن تحرم بهما من ديرة أهلك » (٧) ، لا يدل على ما قالوا ؛ لأن هذا المعنى إذا لم يكن واجباً ، فكأنه قال : الإتمام المراد بالآية هو استحباب فعل الإحرام على وجه كنا ، والإتمام قد يكون بصفة مستحبة ، فكيف يحمل هذا على وجوب الابتداء ؟

٧٥٥٩ - فإن قيل : في قراءة ابن مسعود : ﴿ وَأَيُّوا الْحَجَّ ﴾ .

٧٥٦٠ - قلنا : قرأ الشعبي فيها : ﴿ وَالْفُتْرَةَ يَقُ ﴾ بالرفع فالج مفعول ، والعمرة مبتدأ ، وخبر المبتدأ لا تعلق له بالأمر الأول .

٧٥٦١ - قالوا : روى ابن سيرين عن عمران بن حطان (٨) ، عن عائشة قالت : « قلت يا رسول الله : هل على النساء جهاد ؟ قال نعم ، جهاد لا قتال فيه ، الحج ،

(١) أثبتا الزيادة لقتضى السياق ؛ لأن المعنى لا يستقيم بدون هذه الزيادة .

(٢) في (م) ، (ع) [بوجود العمرة] ، وهو خطأ . (٣) في (م) ، (ع) : [واحتجوا] بالمطاف .

(٤) سورة البقرة : الآية ١٩٦ . (٥) في (م) ، (ع) : [أن الإتمام] .

(٦) زيادة من (م) ، (ع) . (٧) تقدم تفريجه في مسألة (١١٧) .

(٨) في (م) ، (ع) : [غطل] ، مكان . [حطان] ، وهو تصحيف . وهو عمران بن حطان - بكسر الحاء

وتشديد الطاء المهملتين - السدوسي ، صدوق ، أنه كان على مذهب الخوارج ، يقال : وجع عن ذلك ، مات سنة

أربع وثمانين . سمع عائشة ، وابن عباس ، وروى عنه محمد بن سيرين ، ويحيى بن كثير ، وصالح بن سرح .

أظهر ترجمته في المرح والتمديد (٢٩٦/٦) ، الترجمة (١٦٤٣) ، تقريب التهذيب (٨٢٢/٢) ، (٨٢) ،

الترجمة (٢٢٢) .

والعمرة ^(١) .

٧٥٦٢ - قلنا : ذكره ^(٢) الدارقطني في رسالة تكلم فيها على من أخرجه البخاري في الصحيح ، وكان يجب أن لا يخرج عمران بن حِطَّان ^(٣) وقال : لا يجوز إخراجهم في الصحيح ، لسبه ^(٤) السلف .

٧٥٦٣ - وعند مخالفنا قول الدارقطني حجة معتمدة.

٧٥٦٤ - ولأن عليهن الحج والعمرة عندنا ، إلا أننا اختلفنا في العمرة المعروفة ، فعندهم أنها عمرة الإسلام ، وعندنا في الشريعة عمرة معروفة ، إلا أن العمرة التي تكون على المحصر فاحتاجوا أن يبينوا ^(٥) أن ههنا / عمرة أخرى معروفة ^(٦) ينصرف اللفظ إليها .

٧٥٦٥ - قالوا : روى ابن سيرين عن زيد بن ثابت « أن النبي ﷺ قال : « الحج والعمرة فريضتان لا يضررك بأيهما بدأت » ^(٧) .

٧٥٦٦ - قالوا : هذا الخبر رواه إسماعيل بن مسلم ، عن محمد بن مسلم ، عن محمد بن سيرين ^(٨) ، ورواه هشام بن حسان عن ابن سيرين ، عن زيد بن ثابت سئل عن العمرة قبل الحج قال : هي صلاتان لا يضررك بأيهما بدأت ^(٩) وهشام بن حسان ^(١٠) أوثق وأضبط . والصحيح ما رواه ، والعجب أن مخالفنا يرد في هذه المسألة رواية الحجاج ويعتمد رواية إسماعيل بن مسلم ، والحجاج أوثق منه ، ولو ثبت لاقتضى وجوب عمرة معروفة ، وقد بينا أن العمرة المعروفة ^(١١) عندنا هي عمرة المحصر دون غيرها .

(١) أخرجه البخاري في كتاب جهاد النساء (١٤٩/٢) ، وابن ماجه في كتاب المناسك باب الدليل على جهاد النساء (٩٦٨/٢) ، وابن خزيمة في صحيحه في كتاب المناسك باب الدليل على أن جهاد النساء الحج والعمرة (٣٥٩/٤) والدارقطني في السنن في كتاب الحج باب المواقيت (٢٨٤/٢) .

(٢) في (ع) : [روى] . (٣) في (م) ، (ع) : [عمر بن خطل] وليس صحيحاً . (٤) في (م) ، (ع) : [لسنة] . (٥) في (م) ، (ع) : [يثبتوا] .

(٦) ساقطة من (م) ، (ع) ، وفي (ح) : [معرفة] .

(٧) أخرجه الحاكم في المستدرک في كتاب المناسك في الحج والعمرة فريضة (٤٧١/١) ، الدارقطني في السنن (٢٨٤/٢) ، الحديث (٢١٧) ، والبيهقي في الكبرى (٣٥٠/٤) .

(٨) تقدم تخريجه .

(٩) أخرجه الدارقطني (٢٨٥/٢) ، الحاكم (٤٧١/١) .

(١٠) هو : هشام بن حسان أبو عبد الله القردوسي البصري ثقة ، ذكر أنه من أثبت الناس في ابن سيرين ، ومي روايته عن الحسن وعطاء مقال ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومائة . انظر : تقريب التهذيب (٣١٨/٢)

(١١) في (م) : [معرفة] .

٧٥٦٧ - قالوا : روى ابن (١) عمر ، عن عثمان ، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه (٢) أن أعرجاً أتى النبي ﷺ ، فسأله عن الإسلام ، فقال : « أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله ، وأن تقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتحج وتعمّر وتكمل الرضوء ، وتصوم رمضان ، قال (٣) : فإذا فعلت هذا فأنا مسلم ، قال : نعم (٤) » .

٧٥٦٨ - قلنا : للمشهور من هذا الخبر ذكر الحج دون العمرة وهو الصحيح ؛ لأنه يوافق الخبر المشهور ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « بني الإسلام على الفرائض والسنن » (٥) كما قال عليه الصلاة والسلام : « الإيمان بضع وسبعون خصلة أذناها إمالة الأذى عن الطريق » (٦) يبين ذلك : أنه ذكر فيها كمال الرضوء ، وليس ذلك بفرض ، وليس إذا قرنها بالفرائض اقتضى أن يكون مثلها ؛ لأن الله تعالى قد قرن بين شيئين مختلفين فقال : ﴿ وَلَا رَيْبَ لَكَ ﴾ (٧) وَلَا تُسْوَكَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴿ (٨) فسوى بين هذه الأشياء ومنها : ما بعد الحج ، ومنها : ما لا يأتي بعده ، وقال النبي ﷺ في خير ولا يستام (٩) الرجل على سوم أخيه ، ولا يخطب على خطبته ، ولا يكبح المرأة على عمتها ولا على خالتها ، ولا تاجشوا ولا تدابروا (١٠) وكونوا عباد الله إخواناً (١١) ، وهذه أمور مختلفة ، منها (١٢) واجبة ، ومنها محرمة ، ومنها : نذ ، وأن الحج اسم

(١) ساقطة من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) .

(٢) زيادة من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) .

(٣) ساقطة من (م) .

(٤) أخرجه البخاري تعليقاً في الصحيح كتاب الإيمان (١٠/١) وابن عزيمة في صحيحه في كتاب الوصود باب ذكر الخبر الثابت عن النبي ﷺ بأن إتمام الرضوء من الإسلام (٤ ، ٣/١) ، والدارقطني (٢٨٢/٢ ، ٢٨٣) ، والبيهقي في الكبرى (٣٤٩/٤ ، ٣٥٠) .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الإيمان والرؤيا (٢٢٩/٧) ، وذكره البخاري تعليقاً في الصحيح كتاب الإيمان (١٠/١) .

(٦) تقدم تخريجه في المسألة (٢٦٦) .

(٧) سورة البقرة : الآية ١٩٧ .

(٨) في (ص) : [وث] .

(٩) في (ع) : [لا يستام] .

(١٠) في (ع) : [ولا تفاعشوا] ، مكان : [ولا تاجشوا] ، وفي سائر النسخ [ولا دانسوا] ولعل الصواب ما أثبتناه .

(١١) أخرجه مسلم في الصحيح كتاب النكاح ، باب تحريم الخطبة على حطية أمية حتى يأذن أو يترك (١٠٣٣/٢) باللفظ : لا يمس الرجل على سوم أمية ولا يخطب على خطبته ، والنسائي في السنن (٢٥٧/٧) ، وأحمد في المسند (٤٨٩/٢) .

(١٢) ساقطة من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستعملوها الناس في الهامش .

للوقوف قال النبي ﷺ : « الحج عرفة » ^(١) ، والعمره اسم للزيادة فقوله : « وأن تحج » ^(٢) وتتم . معناه : يقف ويطوف ويسعى .

٧٥٦٩ - فان قيل : [هذا فهم من قوله : وتحج] ^(٣) .

٧٥٧٠ - قلنا : لا يمتنع ^(٤) أن يذكره في جملة الحج ، ثم يفرد ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَلَأْنَاهُ كِتَابَهُ وَرَسُولَهُ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾ ^(٥) ، وكقوله تعالى : ﴿ حَنِيفًا عَلَى الْأَسْكَرَاتِ وَالْأَسْكَرَاتِ الْأَوَّلَى ﴾ ^(٦) .

٧٥٧١ - قالوا : روى جابر بن عبد الله ، عن سراقه بن مالك ، قال : « قلت : [يا رسول الله] ^(٧) عمرتنا هذه لعائنا [هذا] ^(٨) أم للأبد ، قال : بل للأبد ، دخلت العمرة في الحج إلى القيامة » ^(٩) .

٧٥٧٢ - قالوا : وهذا يفيد الوجوب ؛ لأن الاستصحاب لا يختص بذلك العام .

٧٥٧٣ - قلنا : إنما أراد بهذه العمرة التي فسخوا بها الحج ، والمشهور : « أعتتنا هذه

(١) أخرجه أبو داود في السنن في كتاب المناسك ، باب من لا يدرك عرفة (٤١/١) ، والترمذي في كتاب الحج ، باب ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع (٢٢٨/٣) ، والنسائي في كتاب مناسك الحج في فرض الوقوف بعرفة (٢٥٦/٥) ، وابن ماجه في كتاب المناسك ، باب من أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع (١٠٠٣/٢) .

(٢) ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستدركها الناسخ في الهامش .

(٣) في (م) ، (ع) : [هذا قد فهم بقوله ويحج] .

(٤) في (م) ، (ع) : [لا يمتنع] .

(٥) لا توجد آية قرآنية بهذا اللفظ ، لعل الناسخ قد اشتبه عليه لفظ الآيتين ، فجمع في آية واحدة ، الآية الصحيحة : قوله تعالى ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِّكَ وَنَحْبِيٍّ وَنَحْبِيٍّ وَنَحْبِيٍّ وَنَحْبِيٍّ فَكَانَ اللَّهُ عَدُوًّا لِّلْكَافِرِينَ ﴾ . (سورة البقرة : ٩٨) . وللفظ : [كنه] ، اشتبه عليه من آيات أخرى ، منها قوله تعالى : ﴿ مَا تَنْزِيلُ الْكِتَابِ بِإِذْنِ رَبِّكَ الْوَحِيدِ عَلَى مَائِدَةٍ يَرْوَاهُ وَمَنْ يَحْكُمِ وَيُفِيهِمْ وَيُفِيهِمْ وَيُفِيهِمْ لَا تَعْرِفُ بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ (سورة البقرة : ٢٨٥) .

(٦) سورة البقرة : الآية ٢٣٨ .

(٧) ساقط من (ع) .

(٨) الزيادة من (ع) .

(٩) أخرجه مسلم في الصحيح كتاب الحج ، باب بيان وجه الإحرام (٨٨٢/٢) ، والبيهقي في كتاب مناسك الحج ، في إباحة فسخ الحج بممرة لمن لم يسق الإهدي (١٧٩/٥) ، وابن ماجه في كتاب المناسك ، باب التمتع بالعمرة إلى الحج (٩٩١/٢) الحديث (٢٩٧٧) ، والدارقطني (٦٨٣/٢) الحديث (٢٠٨) ، والطحاوي في المسند في ما أسند جابر بن عبد الله الأنصاري (٢٣٢ ، ٢٣٣) الحديث (١٦٦٨) ، وأحمد في المسند (٣٢٠/٣) ، والطحاوي في المعاني في كتاب مناسك الحج ، باب من أحرم بحجة فطاف لها قبل أن يقف بعرفة (١٩٠/٢ ، ١٩١) .

لعامنا أم للأبد ؟ ^(١) يبين هذا سياق الخبر .

٧٥٧٤ - قال جابر : « أهلكنا مع رسول الله ﷺ بالحج خائفين ، لا يخالطه شيء ، فقدمنا مكة لأربع ليال خلون ^(٢) من ذي الحجة ، فطفنا وسحبنا ، ثم أمرنا رسول الله ﷺ أن نحل ، قال : نولا هدي لأحللت ، فقام سراقه ، وقال : يا رسول الله أرأيت تمتعنا ^(٣) هذه لعامنا أم للأبد ؟ فقال : بل للأبد ^(٤) .

٧٥٧٥ - هكذا ذكره أبو داود وقوله : « دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » ، معناه : دخل ^(٥) وجوبها في وجوب الحج ، ويحتمل أن يكون دخل وقتها في وقت الحج ، لأن قربتها كانت تمتد ^(٦) أن العمرة لا تجوز ^(٧) في أشهر الحج .

٧٥٧٦ - قالوا : روى عن أبي رزين : أنه سأل النبي ﷺ فقال : « إن أبي شيخ كبير ، أدرك ^(٨) الإسلام لا يستطيع الحج والعمرة ولا الظعن قال : حج عن أبيك واعتمر ^(٩) .

٧٥٧٧ - قالوا : والأمر يقتضي الوجوب .

٧٥٧٨ - قلنا : بين ^(١٠) له النبي ﷺ ما يستحب ^(١١) له فعله عن أبيه ، وتجوز ^(١٢) النيابة فيه ، ولم يبين ^(١٣) له الوجوب ، ألا ترى : أنه لم يدرك استطاعة أبيه ، ولا أمره له بالحج ، ولا تدل ^(١٤) الطاعة على قولهم : إن الخبر ورد يفيد بيان ^(١٥) ما يجوز [أن يوب فيه عن أبيه لا ما لا يجب عليه] ^(١٦) .

٧٥٧٩ - قالوا : من طريق المعنى أخذ نسك القرآن ، فكان واجبا بأصل الشرع ، أو

(١) في (م) : [امتعنا] . (٢) الزيادة عن سنن أبي داود ، وسنن ابن ماجه .

(٣) في (م) : [تمتعنا] .

(٤) أخرجه مسلم بمناه في (٨٨٣/٢ ، ٨٨٤) ، الحديث (١٢١٦/١٤١) ، أبو داود بهذا اللفظ ، في السنن ، في كتاب المناسك ، باب في إفراذ الحج (٤٥٢/١) ، وابن ماجه بالفاظ متقاربة ، في كتاب المناسك ، باب فسح الحج (٩٩٢/٢) ، الحديث (٢٩٨٠) ، وعزاه الشوكاني إلى البخاري ، في نيل الأوطار (٣٢٤/٤) .

(٥) في (م) ، (ع) : وحل . (٦) في (م) : [كان يستعد] .

(٧) في (م) : [لا يجوز] . (٨) في (م) : [فأنذرك] .

(٩) تقدم تخرجه في مسألة (٤١٥) . (١٠) في (م) : [تين] ، وفي (ع) : [تين] .

(١١) في (ع) : [استحب] ، وهو غير واضح في (م) .

(١٢) في (م) ، (ع) : [يجوز] . (١٣) في (م) : [لم يبين] .

(١٤) في (م) ، (ع) : [لا يدل] . (١٥) ساقط من (م) ، (ع) .

(١٦) في (م) ، (ع) : [أن يوب عن أبيه مالا يجب عليه] .

نوع عبادة من شرطها الطواف ، فكان منها ما وجب بأصل الشرع ، كالحج .
 ٧٥٨٠ - قلنا : الحج دلالة لنا ، لأنه لما كان نسكًا مؤقتًا ، وجب من حسنه
 بالشرع ، ولما كانت العمرة نسكًا غير مؤقت حل محل الطواف .
 ٧٥٨١ - ولأن الحج نسك يتضمن الوقوف ، والعمرة نسك على البدن لا يتضمن
 الوقوف فلم يجب بأصل الشرع .
 ٧٥٨٢ - ولأن المعنى في الحج : أنه أدى بنية غيره : فكان فرضًا ، كالظهر والعصر .
 ولما جاز أن تؤدى ^(١) العمرة بنية غيرها مع اتساع الوقت وعدم تعلقها بغير دليل دلّ على
 أنها ليست بواجبة .
 ٧٥٨٣ - ولأن ^(٢) الحج عبادة بدنية تختص ^(٣) بوقت ، فكان فيها ما هو واجب .
 كالصوم والصلاة .
 ٧٥٨٤ - ولما كانت العمرة عبادة شرعية بدنية يصح أداؤها في عموم الأوقات لم
 تكن ^(٤) واجبة ، كصلاة التطوع .
 ٧٥٨٥ - قالوا : عبادة تجب بإفسادها الكفارة ، فوجب أن تتنوع ^(٥) نفلًا وفرضًا ،
 دليله : الصوم والصلاة ، والحج .
 ٧٥٨٦ - قلنا : نحن نقول بموجبه ، لأن من جنس العمرة ما هو فرض ، وهو العمرة
 التي يجب على المحصر .

٧٥٨٧ - والمعنى في الصوم والصلاة : أن كل واحدة منهما لا يجوز أداؤها بنية غيرها
 مع اتساع وقتها ، أو أنها عبادة بدنية اختصت بوقت بعينه ، وفي مسائلنا بخلافه .
 ٧٥٨٨ - قالوا : موضوع الأصول ، أن كل من نذر نذرًا مطلق فرض ^(٦) نذره بأقل
 ما وجب بأصل الشرع من حسنه ، بدلالة الصيام ، والصلاة ، والصدقة ، فلما ثبت أنه
 نذر نسكًا سقط فرض نذره بالعمرة ، ثبت أنها أصل ما وجب بالشرع من حسنه .
 ٧٥٨٩ - قلنا ^(٧) : الواجب على الإنسان بالنذر المطلق أقل ما يصح التقرب به من
 ذلك الجنس ، والعمرة أقل ما يتقرب بها من النسك ؛ فخرج بها من مطلق النذر كما

(١) في (م) ، (ع) : يؤدى .

(٢) في (م) : لم يكن .

(٣) في (م) ، (ع) : عن فرض .

(٤) في (م) : يختص .

(٥) ساقط من (م) ، (ع) .

(٦) في (م) ، (ع) : قالوا .

يخرج من نذر الصوم يوم واحد ، وكذلك لو نذر الاعتكاف خرج من النذر بأقل ما
يصح أن يأتي به من الاعتكاف ، وإن لم يكن الاعتكاف واجباً بأصل الشرع ، وكذلك
من نذر صدقة خرج من نذره بأقل ما يتناولها الاسم ، ولم يشرع ما يتناولها الاسم .

• • •



القرآن أفضل من التمتع والإفراد

- ٧٥٩٠ - قال أصحابنا : القرآن أفضل من التمتع والإفراد ، وذكر الطحاوي : أن التمتع أفضل من الإفراد . وأصحابنا يقولون : هذا مذهبه خاصة ^(١) .
- ٧٥٩١ - وقال الشافعي : الإفراد والتمتع ، فقال في عامة كتبه : الإفراد أفضل ، وقال في اختلاف الحديث : التمتع أفضل .
- ٧٥٩٢ - والقرآن أفضل من حجة مفردة ، وأما إفراد الحج أو العمرة : بأن يأتي بالحج ثم يعتمر بعد الأشهر فذلك أفضل من القرآن ^(٢) . والكلام في هذا ^(٣) يقع في فصول :
- ٧٥٩٣ - أولها : أن القرآن أفضل .
- ٧٥٩٤ - والثاني : أن النبي ﷺ حج حجة الإسلام التمام ^(٤) قارئاً .
- ٧٥٩٥ - والثالث : أن دم القرآن دم التسك .
- ٧٥٩٦ - فأما الدليل في نفس المسألة : فما روى الأزاعي ، وعلي بن المبارك ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن عكرمة ، عن ابن عباس عن عمر قال : سمعت رسول الله ^(٥) ﷺ وهو بالعقيق يقول : « أتاني الليلة أت من ربي ، فقال : صل في هذا الوادي المبارك ، وقال : قل : لبیک بعمرة في حجة » ^(٦) فأقل أحوال الأمر : أنه ^(٧) يحمل على الفضيلة .
- (١) أما بيان أفضل أنواع ما يحرم به . فظاهر الرواية في المذهب الحنفي أن القرآن أفضل ثم التمتع ثم الإفراد . وروى عن أبي حنيفة أن الأفراد أفضل من التمتع . راجع المسألة في : بدائع الصنائع فصل (١٧٠٢١٧٤/٢) ، فتح القدير مع الهدية وبذله العناية باب القرآن (٥١٨-٥٢٥) ، المبسوط باب القرآن (٢٧-٢٥٤) .
- (٢) أما الأفضل من هذه الأنواع الثلاثة الأولى فيه طرق وأقوال منتشرة (الصحيح) منها الإفراد ثم التمتع ثم القرآن هذا هو مخصوص للشافعي ^(٨) تعالى في عامة كتبه والمشهور من مذهبه . راجع المسألة في : المجموع شرح المذهب كتاب الحج (١٥٠/٧ - ١٦٠) ، مختصر المزني باب إفراد الحج عن العمرة وغير ذلك بهامش الأم (٥٢/٢) .
- (٣) في (م) : في هنا . (٤) : التمام ساقط من (م) - (ع) .
- (٥) في (م) ، (ع) : النبي ، مكان : رسول الله .
- (٦) أخرجه البحاري ، في كتاب الحج ، باب قول النبي ﷺ بالعقيق واد مبارك (٢٦٧/١) ، وأبو داود في السنن كتاب المناسك ، باب في القرآن (٤٥٥/١) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب المناسك ، باب التمتع بالعمرة إلى الحج (٩٩١/٢) ، الحديث (٢٩٢٦) .
- (٧) في (م) : [أن] .

- ٧٥٩٧ - فإن قيل : ذكر هذا البخاري في الصحيح وفيه : قال : «مرة في حجة» (١)
- ٧٥٩٨ - قلنا : ذكر أبو داود اللبظون جميعاً ، وذكرهما الطحاوي من المرفوض للذين (٢) ذكرناهما ، وفيه قل (٣)
- ٧٥٩٩ - ولأن قوله : « وقال » (٤) اختصار الحديث ، وإلا فالملك لا يهي ، وهي يعلم التلبية فأصل الخبر فقال : « قل » .
- ٧٦٠٠ - ولأنه زائد ، والزائد من الخبر أولى .
- ٧٦٠١ - وروى أم سلمة ، قالت (٥) : « سمعت رسول الله ﷺ يقول : أجعلوا بأآل محمد بمصره في حجة » (٦) وهذا أمر .
- ٧٦٠٢ - ويدل عليه : قول علي عليه : « إقامتهما أن تحرم بهما من ديرة أهلك » (٧) ، والإحرام بهما هو القرآن ، وقد جعل ذلك من صفة التمام ، فهي أفضل من غيرها .
- ٧٦٠٣ - ولأن كل عبادتين أبيح الجمع بينهما ، فأفراد كل واحد منهما لا يكون أفضل من جمعهما ، كالصوم ، والاعتكاف ، والحرس في سبيل الله مع الصلاة ، ودفع الصدقة في الصلاة .
- ٧٦٠٤ - ولأن كل من أبيح له القرآن ، فالأصل له القرآن ، أصله : من أحرم بشيء ثم نسيه .
- ٧٦٠٥ - ولأن من نذر القرآن لم يسقط نذره بالإفراد ، ولو كان أفضل ، سقط به فرض النذر ، كمن نذر أن يصلي قاعدًا فصلى قائمًا ، فإن أوجب نوع نسل ، فلا يسقط (٨) فرضه بما لا يتناول اسم ، كمن نذر حجة فأتى بمصره .
- ٧٦٠٦ - ولا يلزم على هذا : من نذر حجة وعمره فأتى بالقرآن ؛ لأن القرآن حج وعمره ؛ ولأنه إذا ثبت القرآن ، فقد أوجب الحج والعمره والدم ، فإذا أفرد فعل الحج والعمره دون الدم لم يحرم .

(١) تقدم تخريجه من صحيح البخاري بلفظ قل .

(٢) في (م) ، (ع) : [الذي] .

(٣) في (م) ، (ع) : [قال] .

(٤) في (م) ، (ع) : [قال] .

(٥) في (م) ، (ع) : [قال] .

(٦) أخرجه أحمد في المسند (٢٩٧/٦ ، ٢٩٨) ، وابن أبي شبة ، في المصنف في كتاب الحج ، فسر من هذا الحج والعمره (٣٧٥/٤) الحديث (٦) ، والطحاوي في المعاني (١٥٤/٢) .

(٧) تقدم تخريجه في مسألة (٤١٧) .

(٨) في (ع) : [فلم يسقط] .

٧٦٠٧ - فأما الدليل على أن النبي ﷺ كان في حجة التمام قارئاً : فما روى حميد عن أنس ، عن النبي ﷺ « أنه أتى بعمره وحجته ، وقال : لبيك بعمره وحجة » ^(١) .
٧٦٠٨ - وروى أبو قلابة عن أنس : « أن النبي ﷺ لما استوت به واحتله على البيداء جمع بينهما » ^(٢) .

٧٦٠٩ - وروى أبو قلابة وحديد بن هلال عن أنس قال : « كنت ردف أبي طلحة ^(٣) ، وكانت ركبتني تمس ^(٤) ركة النبي ﷺ فلم يزالوا يصرخون بهما جميعاً بالحج والعمره » ^(٥) .

٧٦١٠ - قالوا : ذكر قول أنس لابن عمر ، فقال ابن عمر : « إن أنسا كان ^(٦) يلح على النساء وهن مكشفات ، وكنت تحت ناقة رسول الله ﷺ يسيل غني لعابها » ^(٧) .

(١) أخرجه البخاري في الصحيح في كتاب المغازي ، فبعث علي بن أبي طالب ﷺ وخالد بن الوليد ﷺ إلى من قبل حجة الوداع (٧٤/٣) ، وسلم في الصحيح في كتاب الحج ، باب الإفراد والقران والحج والعمره (٩٠٥/٢) ، الحديث (١٢٣٢/١٨٥) ، وأبو داود في السنن كتاب المناسك ، باب في الإقران (٤٥٤/١) ، والنسائي في السنن في كتاب مناسك الحج ، في القرآن (١٥٠/٥) ، والترمذي في السنن كتاب الحج ، باب ما جاء في الجمع بين الحج والعمره (١٧٥/٣) ، الحديث (٨٢١) ، وابن ماجه في السنن في كتاب المناسك ، باب من قرن الحج والعمره (٩٨٩/٢) ، الحديث (٢٩٦٨ ، ٢٩٦٩) ، وأحمد في المسند (٩٩/٣) ، والبيهقي في الكبرى (٩/٥) ، والطحاوي (١٥٢/٢ ، ١٥٣) ، وابن أبي شبة في المصنف ، في كتاب الحج ، في من قرن بين الحج والعمره (٢٧٥/٤ ، ٢٧٦) .

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح في كتاب الحج ، باب التحميد والتسبيح والتكبير قبل الإحلال عند الركوب على الدابة (٢٩٩/١ ، ٢٧٠) ، وأبو داود في السنن كتاب المناسك ، باب في الإقران (٤٥٤/١) ، كما أخرجه النسائي في السنن ، في كتاب مناسك الحج ، في البيداء ، وفي كيف يفعل من أهل الحج والعمره ولم يسق الهدي (١٢٧/٥ ، ٢٢٥) ، الطحاوي بهذا اللفظ في للماني (١٥٣/٢) .

(٣) في (م) ، (ع) : [ابن طلحة] . (٤) في (م) ، (ع) : [أنس] ، وهو خطأ ، والزائدة من (ع) .
(٥) أخرجه البخاري في الصحيح كتاب الجهاد ، باب الارتداد في العرو والحج (١٦٧/٢) ، ولفظ سمعته يصرخون بهما جميعاً ، في كتاب الحج ، باب رفع الصوت بالإحلال (٢٦٩/١) ، وفي الجهاد ، باب الخروج بعد الظهور (١٦٧/٢) ، والطحاوي في للماني في كتاب مناسك الحج ، باب ما كان النبي ﷺ به محرماً في حجة الوداع (١٥٣/٢) .

(٦) في (م) ، (ع) : [أنس] ، وهو خطأ ، والزائدة من (ع) .
(٧) أخرجه البيهقي بلفظ أن رجلاً أتى ابن عمر ﷺ ، فقال : يا أبا عبد الله ﷺ ، قال ابن عمر : أهل بالحج فأتصرف ثم أتاه من العام المقبل ، فقال : يا أبا عبد الله ﷺ ، قال : ألم تأتني عام أول ؟ قال : بلى ، ولكن أنس بن مالك يزعم : أنه قرن . قال ابن عمر : إن أنس بن مالك كان يدخل على النساء ، وهن مكشفات الرؤس ، وأني كنت تحت ناقة رسول الله ﷺ يمسي لعابها ، اسمعه يلهي بالحج . في الكبرى كتاب الحج ، باب من احتار القرآن (٩/٥) .

- ٧٦١١ - قلنا : قد ذكر لأنس قول ابن عمر فقال : ما يعدوننا إلا صبياناً ^(١) ، بل سمعت النبي ﷺ يقول : لبيك بحجة وعمرة معا ^(٢) .
- ٧٦١٢ - وعن علي ^(٣) : أن سن أنس وابن عمر ^(٤) يختلفون حتى يقدم في روايته لصره وإنما بينهما ثلاث سنين ، وقد دخل النبي ﷺ المدينة ^(٥) ولأنس عشر سنين ، فكيف يكون في حجة الوداع بلج على النساء ؟ .
- ٧٦١٣ - وذكر أبو الحسن بأسانيده عن أبي بكر ، وعمر ، وأبي طلحة ^(٦) ، وابن عباس ، وعائشة ، والهرماس بن رباد ، وأم سلمة ، وعبد الله بن أبي أوفى ^(٧) ، وذكر أبو داود حديث أنس وعمران بن الحصين ، أن النبي ﷺ كان قارناً ^(٨) .
- ٧٦١٤ - وذكر الطحاوي القرآن عن سراقه بن مالك ^(٩) .

- (١) في (م) ، (ع) : [صنيا] .
- (٢) أخرجه مسلم في الصحيح في كتاب الحج ، باب في الأفراد والقرآن بالحج والعمرة (٩٠٥/٢) ، الحديث (١٢٣٢/١٨٥) ، بلغني : سمعت النبي ﷺ يلبي بالحج والعمرة جميعاً . قال بكر : حدثت بذلك ابن عمر ، قال : لبي بالحج وحده ، فقلت أنا ، فحدثني يقول ابن عمر ، فقال أنس : ما تعدوننا إلا صبياناً ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : لبيك عمرة وحجاً ، والسائي في السن في كتاب مناسك الحج ، في القرآن (١٥٠/٥) ، والطحاوي (١٥٢/٢) .
- (٣) في (ع) : [على] بدون العطف . وما أئتمته في المتن ؛ لأنه الأنسب .
- (٤) ساقط من صلب (ص) ، واستدركه المصنف في الهامش .
- (٥) في (ص) ، (م) : [بالمدينة] . وأضافنا ﷺ للتوفير .
- (٦) في (م) ، (ع) : [وابن طلحة] ، وهو خطأ .
- (٧) أخرجه ابن ساجه في السنن ، في كتاب المناسك ، باب من قرن الحج والعمرة (٩٩٠/٢) ، الحديث (٢٩٧١) أحمد في المسند (٢٨/٤) ، بلغني : أن رسول الله ﷺ جمع بين الحج والعمرة ، والطبراني في الكبير (٩٤/٥) ، الحديث (٤٦٩٤٤٦٩٣) ، والطحاوي (١٥٤/٢) ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الحج ، في من قرن بين الحج والعمرة (٣٧٤/٤) . وحدثني الهرماس أخرجه الطبراني في الكبير والأوسط ، في مجمع الزوائد (٢٣٥/٣) .
- (٨) سبق تخريج حديث أس ﷺ من هذه المسألة . وحدثني عمران بن الحصين : قد أخرجه مسلم بعطف : إن رسول الله ﷺ جمع بين حجة وعمرة ثم لم يمه حتى مات في الصحيح في كتاب الحج ، باب جوار التمتع (٨٩٩/٢) ، الحديث (١٢٢٦/١٦٩-١٧٧) وأحمد في المسند (٤٢٧/٤ ، ٤٢٨) ، وابن أبي شيبة (٣٧٥/٤) ، والطبراني في الكبير (١١٧/١٨ ، ١١٩ ، ١٢٣) ، الحديث (٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ٢٤٤) ، والدارقطني في كتاب الحج ، باب المواقيت (٢٦٤/٢ ، ٢٦٥) ، الحديث (١٣٣ ، ١٣٤) ، (٢٤٨) ، وأحمد في المسند (١٧٥/٤) ، والطحاوي في المعاني (١٥٤/٢) .

٧٦١٥ - وذكر الدارقطني عن ابن مسعود وأبي سعيد وابن عمر ، وأبي قتادة ، وقال أبو قتادة : « إنما جمع رسول الله ﷺ بين الحج والعمرة ، لأنه علم أنه ليس بحاج بعدها » ^(١) .

٧٦١٦ - ويدل عليه : حديث البراء بن عازب ، قال : « كنت مع علي [عليه السلام] حين أقره رسول الله ﷺ » ^(٢) ، فأصبحت معه أواقى ، فلما قدم على رسول الله ﷺ قال : وجدت فاطمة [عليها السلام] قد لبست ثياباً صبيحاً ^(٣) ، وقد نضحت البيت بضوح . قال : فقالت ^(٤) : مالك ، فإن رسول الله ﷺ أمر أصحابه فأحلوا ، قال ^(٥) : قلت لها : إني أهملت لإهلال النبي ﷺ فأنتيت النبي ﷺ فقال لي : كيف صنعت ؟ قلت : أهملت لإهلال النبي ﷺ قال : فإني سقت الهدى وقرنت ^(٦) ، فقال لي : انحر من البدين تسعاً وستين ، أو ستاً وستين ، وأمسك لنفسك ثلاثاً وثلاثين ، أو أربعاً وثلاثين » ^(٧) .

٧٦١٧ - فإن قيل : روى ابن خزيمة في هذا الحديث « أما [أنا فسقت] » ^(٨) الهدى وأفردت ^(٩) .

٧٦١٨ - قلنا : الصحيح من الخبر ما ذكرناه ، وهو مذهب علي [عليه السلام] ، وهكذا رواه أبو داود وغيره ، ولعل ما ذكره تصحيح ^(١٠) على القارئ من كتاب ابن خزيمة .
٧٦١٩ - ولو كان لهذا ^(١١) أصل صحيح ، أو فاسد ، لم يتركه الدارقطني مع تنبيه

(١) في (م) ، (ع) : [بخارج] ، مكان [بحاج] . والحديث أخرجه الدارقطني (٢٦١/٢) ، الحديث (١١٩) . وأما حديث ابن عمر : فأخرجه النسائي في السنن في كتاب مناسك الحج ، في طواف القارن (٢٢٦ ، ٢٢٥/٥) ، والدارقطني (٢٦١/٢) ، الحديث (١١٥) .

(٢) زيادة من (م) ، (ع) . (٣) الزيادة الأولى من كتب الحديث .

(٤) زيادة من (م) ، (ع) . (٥) في (م) ، (ع) : [صنما] .

(٦) في سائر النسخ : [فقال] ، الصواب ما أثبتنا من كتب الحديث .

(٧) في (ص) : [فقال] . (٨) في (م) ، (ع) : [قرنت] .

(٩) أخرجه أبو داود بهذا اللفظ في السنن في كتاب المناسك ، باب في الإقراء (٤٥٤/١) ، والنسائي مختصراً في السنن في كتاب مناسك الحج ، في القارن (١٤٩/٥) ، وفي الحج بغزوة يقصده الحرم (١٥٧/٥ ، ١٥٨) ، والبيهقي في الكبرى ، في كتاب الحج ، باب من اختار القارن (١٥/٥) .

(١٠) في (م) : [إني سقت] ، مكان : [أنا فسقت] .

(١١) الزيادة من (م) ، (ع) . (١٢) في (م) ، (ع) : [تصحيف] .

(١٣) في (م) ، (ع) : [هذا] .

لما يقوي مذهب مخالفنا صحيحها أو فاسداً ، مرفوعاً أو شاذاً .

٧٦٢٠ - ويدل عليه : ما روى ابن عباس قال : « اعتمر رسول الله ﷺ أربع عمر : عمرة الجحفة ^(١) ، وعمرته من العام المقبل ، وعمرته بالجرانة ، وعمرته مع حخته ، وحج حجة واحدة » ^(٢) . ذكره الطحاوي ^(٣) .

٧٦٢١ - وذكر أبو داود عن عائشة رضي الله عنها ^(٤) قالت : « اعتمر رسول الله ﷺ ثلاث عمر سوى عمرته التي قرنها بحجة الوداع » ^(٥) .

٧٦٢٢ - ويدل عليه ما روى : أن حفصة قالت للنبي ﷺ « ما شأن الناس حلوا ولم تحمل أنت من عمرتك ؟ » فقال : « إني قللت ^(٦) هديي ^(٧) ، ولئدث ^(٨) رأسي ، فلا أحل حتى أنحر » ^(٩) .

(١) الجحفة . موضع بين مكة والمدينة ، وهي ميفات أهل الشام ، وكان اسمها (غنيفة) فأجحف السيل بأهلها فسببت جحفة . مختار الصحاح ص ٩٣ .

(٢) أخرجه البخاري ، في الصحيح في كتاب المغاري ، باب غزوة الحديبية (٤٢/٣) ، ومسلم في الصحيح كتاب الحج ، باب بيان عدد عمر النبي ﷺ ورماتهم (٩١٦/٢) الحديث (١٢٥٣/٢١٧) (تحقيق عبد الباقي) ، وأبو داود بإلفظ : اعتمر رسول الله ﷺ أربعة عمر : عمرة الحديبية ، والثانية حين توافط على عمرة من قابل ، والثالثة : من الجمرات ، والرابعة : التي قرن مع حخته . في السنن في كتاب المناسك باب العمرة (٥٠٠/١) ، والترمذي في السنن في كتاب الحج ، باب ما جاءكم اعتمر النبي ﷺ (١٧١/٣) ، الحديث (٨١٦) ، وابن ماجه في السنن في كتاب المناسك ، باب كم اعتمر النبي ﷺ (٩٩٩/٢) ، الحديث (٣٠٠٣) ، وأخرجه الطحاوي في المعاني في كتاب مناسك الحج ، باب ما كان النبي ﷺ به محرماً في حجة الوداع (١٥٠/٢) .

(٣) في (م) ، (ع) : [وذكر الطحاوي] . (٤) زيادة من (م) ، (ع) .

(٥) ساقط من (م) ، (ع) . وحديث عائشة هذا : أخرجه أبو داود في السنن كتاب المناسك ، باب العمرة (٤٩٩/١) ، وأحمد في المسند ، في مسند عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه (٧٠/٢) .

(٦) قال الرازي في مختار الصحاح ص ٤٥٨ : تقليد البدنة أن يثقل في عقها شيء ، لئلا يثقل بها هدي .

(٧) في (م) : [هدي] .

(٨) التليد : أن يجعل الخمر في رأسه شيئاً من شئخ ، لينسد شعره بقرها عليه لئلا يتشعث في الإحرام . مختار الصحاح ص ٥٨٩ .

(٩) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في الصحيح في كتاب الحج ، باب التمتع والإفراد بالهـج (٢٧٣/١) ، وفي باب من ليد رأسه عند الإحرام وحلق (٢٩٨/١) ، ومسلم في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب بيان أن الفارار لا يجزئ إلا في وقت تحلل الحاج المفرد (٩٠٣ ، ٩٠٢/٢) ، الحديث (١٢٢٩/١٧٩) ، وأبو داود في السنن في كتاب المناسك ، باب في الإفراد (٤٥٧/١) ، وابن ماجه ، في كتاب المناسك ، باب من ليد رأسه (١٠١٢/٢ ، ١٠١٣) ، الحديث (٣٠٤٦) .

٧٦٢٣ - وروى عنه ^(١) : أنه قال : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت ، لما سقت الهدي ولجملتها عمرة وحللت كما حلوا » ^(٢) .

٧٦٢٤ - ومعلوم أنه إذا كان مفرداً ، فهديه ^(٣) تطوع ، وذلك لا يمنع التحلل عند أحد ، وهدي الشعة والقران عندنا يمنع التحلل ، وحمل خبر النبي ﷺ على وجه قال به أهل العلم أولى من حمله على ما يخالف إجماعهم ، وإذا ثبت أنه كان قارناً وهو لا يختار من القرب إلا أفضلها إذا لم يكن له ^(٤) عذر ، ولا عذر له في ترك الإفراد ، لا سيما وقد حج معه مائة ألف .

٧٦٢٥ - وقال : « خذوا عني مناسككم » ^(٥) وعلم أنها حجة حجها ، وكيف يترك ^(٦) الأفضل ، ويعدل إلى الأنقص من غير عذر ؟ .

٧٦٢٦ - وأما الدليل على أن دم القران دم نسك : فإنه دم وجب لا ^(٧) لارتكاب محظور ، كالأضحية المنذورة ولا يلزم الدم الذي يجب بحلق الرأس من أدنى ؛ لأن الحلق في الجملة محظور ، وإن رخص فيه للعذر . ولأنه دم يراد لا لارتكاب محظور ، ولا لفعل حظره للإحرام ، كدم الأضحية .

٧٦٢٧ - ولأنه مؤقت ، بدلالة أنه لا يجوز إلا بعد دخول أشهر الحج ووجود الإحرامين ، فكان ^(٨) دم نسك ، كالأضحية .

٧٦٢٨ - ولأن سبب ^(٩) هذا الدم أبيع لغير عذر ، كدم النذر ، وعكسه سائر الدماء في الحج ، وإذا ثبت أنه دم نسك ، ثبت أن القران أفضل ؛ لأن أحداً لم يفصل بينهما .

٧٦٢٩ - ولأنه يأتي بالإحرامين مع دم نسك ، وزيادة النسك أولى .

(١) لفظ : [عنه] ساقط من (م) ، (ع) . (٢) تقدم تخريج هذا الحديث في مسألة (٤١٥) .

(٣) في (م) ، (ع) : [فهديته] .

(٤) ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٥) أخرجه مسلم ، في الصحيح في كتاب الحج ، باب استحباب جمره العقبة يوم الحرة (٩٤٣/٢) ، الحديث (١٢٩٧) ، أبو فارد في كتاب المناسك ، باب في رمي الجمار (٢٩٥/١) .

(٦) في (م) ، (ع) : [ترك] .

(٧) في سائر النسخ : [وإنه] ، الصواب ما أثبتناه ، وحرف : [لا] ساقط من (م) ، (ع) .

(٨) في (م) ، (ع) : [وكان] .

(٩) في (م) ، (ع) : [ولا سبب] .

- ٧٦٣٠ - ولأن النبي ﷺ قال : « أفضل الحج المصح والنسج » (١) .
- ٧٦٣١ - عدل على أن الإحرام الذي ينضم إليه لراقة الدم أفضل وأولى بالفعل .
- ٧٦٣٢ - احتجوا بما روى عبد الرحمن بن القاسم (٢) ، عن أبيه القاسم بن محمد ، عن عائشة رضي الله عنها : « أن رسول الله ﷺ أفرد الحج » (٣) .
- ٧٦٣٣ - قلنا : قد روى ابن شهاب ، قال : أخبره ابن عروة ، عن عائشة ، أخبرته : « أنها كانت مع رسول الله ﷺ - في تمتعه بالحج إلى العمرة ، وتمعن الناس معه » (٤) .

(١) هذا الحديث أخرجه ابن أبي شيبة من حديث ابن عمر بهذا اللفظ ، في المصنف ، في كتاب الحج ، في من كان يرفع صوته بالتلبية (٤٦٤/٤) ، الحديث (١٦) ، وأخرجه الترمذي ، في كتاب الحج ، باب ما جاء في صل التلبية والسر (١٨٠/٣) من حديث أبي بكر الصديق ، بلفظ : أن النبي ﷺ سئل أي الحج أفضل ، قال : الحج والنسج ، وأخرجه ابن ماجه بلفظ : أي الأعمال أفضل ؟ قال : الحج والنسج في السنن ، في كتاب المساك ، باب رفع الصوت بالتلبية (٩٧٥/٢) ، الحديث (٢٩٢٤) ، وابن عزيمة ، في الصحيح . في كتاب المساك (١٧٥/٣) الحديث (٢٦٣١) ، الحاكم في المستدرج كتاب المساك (٤٥١/١) ، قال الترمذي بعد أن أخرجه : « حديث أبي بكر حديث غريب » ، وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه اهـ . انظر : التلخيص الحبير (٢٣٩/٢ ، ٢٤٠) ، الحديث (١٠٠٣) ، نصب الرأية (٣٣/٢ - ٣٥) ، مصابيح السنة (٢٢٩/٢ ، ٢٣٠) الحديث (١٨٢٢) .

(٢) في سائر النسخ : عبد الله بن القاسم ، الصواب ما أثبتناه من كتب الحديث . وعبد الرحمن بن القاسم : هو عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ، روى عن أبيه ، ونافع . روى عنه سمالك بن حرب ، وهشام بن عروة والثوري ، وشعبة ، ومالك بن أنس . انظر ترجمته في : المحرر والمعدل (٢٧٨/٥ ، ٢٧٩) ، الترجمة رقم (١٣٢٤) .

(٣) حديث عائشة رضي الله عنها : « روى البجلي ، في الصحيح ، كتاب الحج ، باب التمتع والإفراد بالحج (٢٧٢/١) مطولا ، وفيه : خرجنا مع النبي ﷺ ولا نرى إلا أنه الحج ، وفي رواية : وأفعل رسول الله ﷺ بالحج ، مسلم في الصحيح في كتاب الحج ، باب بيان وجوه الإحرام (٨٧٥/٢) الحديث (١٢١١/٢٢) ، وأبو داود في السنن ، كتاب المساك ، باب في إفراد الحج (٤٤٨/١) ، والترمذي في كتاب الحج ، باب ما جاء في إفراد الحج (١٧٤/٣) ، الحديث (٨٢٠) ، والنسائي في كتاب مساك الحج ، في إفراد الحج (١٤٥/٥) ، وابن ماجه في كتاب المساك ، باب الإفراد بالحج (٩٨٨/٢) ، الحديث (٢٩٦٤) ، والشافعي في المسند في كتاب الحج ، الباب السابع في الإفراد وإقران والتمتع (٣٧٦/١) ، الحديث (٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩) ، والدارمي في السنن كتاب المساك ، باب في إفراد الحج (٣٥/٢) ، والبيهقي في الكبرى في كتاب الحج ، باب من اختار الإفراد وركه أفضل (٣/٥) .

(٤) حديث عروة ، عن عائشة رضي الله عنها : أخرجه البخاري تعليقا ، في الصحيح ، كتاب الحج ، باب من ساق البدن معه (٢٩٤/١) ، وأخرجه مسلم في الصحيح ، كتاب الحج ، باب وجوب الدم على التمتع (٩٠٢/٢) الحديث (١٢٢٨/١٧٥) ، تحقيق عبد الباقي ، والبيهقي في الكبرى ، كتاب الحج ، باب من اختار التمتع بالعمرة إلى الحج (١٧/٥ ، ١٨) ، وأحمد في المسند ، في مسند عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه (١٤٠/٢) .

٦٦٣٤ - وهذا يدل على أنه كان متمتقا بخلاف ما روى عنها القاسم بن محمد .
وروى مجاهد ، قال : سئل ابن عمر : كم اعتمر رسول الله ﷺ ؟ قال : مرتين ،
فقلت عائشة : لقد علم ابن عمر أن رسول الله ﷺ اعتمر ثلاثا سوى عمرته التي فُرِ
بها حجه ^(١) .

٦٦٣٥ - وقد ^(٢) اختلفت الرواية عن عائشة ، فروى عنها الأفراد والتمتع والقران ،
وعبر أنس ومن رويها عنه لم يتعارض ، فكان أولى .

٦٦٣٦ - قالوا : ذكر أبو داود عن جابر : أنه قال : أهللنا مع رسول الله ﷺ بالحج
خالصا لا يخالطه شيء ^(٣) .

٦٦٣٧ - قلنا : ذكر الثوري ، عن جعفر بن محمد ، حكايته عن جابر ، « أن النبي
ﷺ حج حجتين قل أن يهاجر ، وحج بعد الهجرة حجة ، قرن بها عمرة » ^(٤) .

٦٦٣٨ - وروى أبو نضرة ^(٥) عن جابر ، قال : « متعتان فعلناهما على عهد رسول
الله ﷺ فنهانا عنهما عمر ، فلم نعد إليهما » ^(٦) .

٦٦٣٩ - قالوا : روي عن ابن عمر أنه قال : « أهللنا مع رسول الله ﷺ ^(٧) بالحج

= والطحاوي (١٤٢/٢) ، كلهم بنحو لفظ حديث سالم بن عبد الله ، عن عبد الله بن عمر ، الذي سيأتي
تخرجه في من هذه المسألة .

(١) تقدم تخرجه في هذه المسألة .

(٢) الزيادة من (م) ، (ع) .

(٣) تقدم تخرجه في مسألة (٤٢٢) .

(٤) في (م) ، (ع) : عمرة قرن بها عمرة . حديث جابر ﷺ : أخرجه الترمذي ، في كتاب الحج ، باب ما

جاءكم حج النبي ﷺ ؟ (١٦٩/٣ ، ١٧٠) ، الحديث (٨١٥) ، وابن ماجه ، في كتاب المناسك ، باب

حجة رسول الله ﷺ (١٠٧٢/٢) ، الحديث (٣٠٧٦) . وابن حزم ، في صحيحه ، في كتاب المناسك ،

باب ذكر عدد حجج النبي ﷺ (٣٥٢/٤) ، والدارقطني في السنن ، في كتاب الحج ، باب المواقب (١/

٢٧٨) ، الحديث (١٩٥) ، والحاكم في المستدرک ، كتاب المناسك (٤٧٠/١) ، والبيهقي في الكبرى

كتاب الحج ، باب من اختار القران (١٢/٥) . قال الترمذي بعد أن أخرجه : هذا حديث غريب ، ثم قال

وسألت مسندا أي الإمام البخاري عن هذا ، فلم يعرفه من حديث الثوري ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن جابر ،

عن النبي ﷺ ورأيت لم يعد هذا الحديث محفوظا وقال : إنما يروى عن الثوري . عن أبي إسحق عن مجاهد

مرسلا ، وقال الحاكم هنا حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ووافقه الذهبي .

(٥) في جميع النسخ : أبو النضرة بالصاد المهملة ، لعل الصواب ما أثبتناه بالصاد المعجمة ، من معاني الآثار .

(٦) أخرجه الطحاوي في المعاني في كتاب مناسك الحج ، باب ما كان النبي ﷺ به محررا في حجة الوداع

(١٤٤/٢) .

(٧) في (ص) : [انسي] ، مكان : [رسول الله] .

٧٦٤٠ - قننا : روى الزهري ، عن سالم ، قال : « إني لجالس مع ابن عمر في المسجد ، إذ جاءه رجل من أهل الشام ، فسأله (٢) عن التمتع بالعمرة إلى الحج ، فقال ابن عمر : حسن جميل ، فقال : إن أنك ينهى عن ذلك ، فقال : وبلت ! فإن كان أبي (٣) نهى عن ذلك ، وقد فعله رسول الله ﷺ ، وأمر به (٤) ، فقال : بأبي نأخذ أم بأمر رسول الله ﷺ ، قال : بأمر رسول الله ﷺ ، قال : فقم عني (٥) .

٧٦٤١ - وروى ابن شهاب ، عن سالم بن عبد الله : أن عبد الله بن عمر قال : « تمتع رسول الله ﷺ من حجة الوداع بالعمرة إلى الحج وأهدى ، فساق معه الهدى من ذي الحليفة ، وسار رسول الله ﷺ وأهل بالعمرة ، ثم أهل بالحج ، وتمتع الناس مع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج (٦) .

٧٦٤٢ - وروى سفيان عن صدقة بن يسار « أنه سمع ابن عمر يقول : عمرة (٧) في العشر الأول من ذي الحجة أحب إلي من عمرة في العشر الباقية (٨) .

(١) حديث ابن عمر رضيهما الله : أخرجه مسلم ، في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب في الأفراد والقرآن بالحج والعمرة (٩٠٤/٢ ، ٩٠٥) ، الحديث (١٨٤ ، ١٢٣١) ، (تحقيق عبد الباقي) ، بهذا اللفظ ، وبلفظ : أن رسول الله ﷺ أهل بالحج معرًا وأخرجه الترمذي ، في السنن كتاب الحج ، باب ما جاء في أفراد الحج (١٧٤/٣) ، ضمن الحديث (٨٢٠) بلفظ : أن النبي ﷺ أفرد الحج ، وأفرد أبو بكر وعمر ، وعثمان وعزه الزبلي في مصب الراية أيضًا إلى البخاري ، والبيهقي في الكبرى ، في كتاب الحج ، باب من احتار الأفراد ورآه أفضل (٤/٥) ، والدارقطني في السنن ، في كتاب الحج ، باب المواقيت (٢٣٨/٢) ، الحديث (١٣) وأحمد بلفظه ، في المستد ، في مسند عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه (٩٧/٢) .

(٢) في (٢) ، (ع) : [في المجلس إذ جاءه رجل من الشام يسأله] ، مكان المثبت ، وقوله : [إذ جاءه] : ساقط من صلب (ص) واستدركه المنصف في الهامش .

(٣) في (ص) : [إن كان ولفظ : [أبي] ساقط من صلب (ص) واستدركه النسخ في الهامش ، وفي (٢) ، (ع) ، مكانه : [أي] .

(٤) الزبينة من معاني الآثار .

(٥) هذا الحديث أخرجه الترمذي في سننه بمعناه ، في كتاب الحج ، باب ما جاء في التمتع (١٧٦/٣ ، ١٧٧) ، الحديث (٨٢٤) ، البيهقي في الكبرى كتاب الحج ، باب كراهية التران والتمتع ، الطحاوي من هذا الوجه بهذا اللفظ ، في المعاني في كتاب مناسك الحج ، باب ما كان النبي ﷺ به محررًا في حجة الوداع (١٤٢/٢) .

(٦) أخرجه البخاري ، في الصحيح فيكتاب الحج ، باب من ساق البدن معه (٢٩٢/١) .

(٧) لفظ : [عمرة] ساقط من صلب (ص) ، واستدركه النسخ في الهامش .

(٨) حديث ابن عمر رضي الله عنهما : أخرجه الطحاوي فيكتاب مناسك الحج ، باب ما كان النبي ﷺ به محررًا في حجة الوداع (١٤٨/٢) ، وأخرجه محمد ، في كتاب الحج . باب القرآن بين الحج والعمرة (٣٧/٢ ، ٣٧) من

٧٦٤٣ - وروى عطاء بن السائب ، عن كثير بن جهمان ، قال : « ححنا وفي رجل أعجمي ^(١) يلبي بالعمرة والحج ، فعينا ^(٢) ذلك عليه ، فأسأنا ابن عمر ، فقنا : إن رجلا يلبي بالعمرة والحج ، فما كفارته ؟ قال : يرجع بأجرين ، وترجعون أنتم بأجر واحد » ^(٣) .

٧٦٤٤ - فهذا ابن عمر يروى عن النبي ﷺ ويقي بفضل القرآن .

٧٦٤٥ - قالوا : روى نافع ، عن ابن عمر : « أن النبي ﷺ استعمل عتاب بن أبيب ^(١) على الحج ، فأمره ، ثم استعمل أبا بكر سنة تسع وأفرد ، ثم حج النبي ﷺ سنة عشر ، فأفرد الحج ، ثم توفي ^(٢) رسول الله ﷺ ، واستخلف أبو بكر ، فبعث عمر وأفرد الحج ، ثم أنه حج فأفرد الحج ، وتوفي أبو بكر ، واستخلف عمر ، فبعث عبد الرحمن بن عوف فأفرد الحج ، ثم حج عمر سنه كلها ^(٣) وأفرد الحج ثم توفي عمر ، واستخلف عثمان ، فأفرد الحج ، ثم حصر ^(٤) عثمان ، فأقام عبد الله بن عباس بالناس ، فأفرد بالحج ^(٥) .

٧٦٤٦ - قلنا : روى عن ابن عباس أنه قال ^(١) تمتع رسول الله ﷺ حتى مات ،

= طريق سفيان ، بلفظ عمرة في الحج أبحث إلى من عمرة في المشركين البواقي ، ومن طريق مالك بنحو لفظ

الطحاوي ، في موطنه ، باب الرجل يمتنع في أشهر الحج الحديث (٤٤٨) .

(١) في سائر النسخ : [أعمى] ، والمثبت من معاني الآثار .

(٢) في (م) ، (ع) : [ميتا] .

(٣) حديث كثير بن جهمان : أخرجه ابن أبي شيبة بمعناه في المصنف ، في كتاب الحج ، فيمن قرن بين الحج والعمرة (٣٧٦/٤) ، الحديث (١٣) ، والطحاوي من طريق عطاء بن السائب ، بهذا اللفظ في المعاني (١٤٨/٢) .

(٤) في (م) : [أسد] ، مكان : [أسيد] وهو تصحيف .

(٥) في سائر النسخ : [جمع] ، مكان : [حج] ، الصواب ما أثبتناه .

(٦) في (م) ، (ع) : [سنة له كلها] .

(٧) في (م) ، (ع) : [حضر] ، بالضاد المعجمة ، وهو تصحيف .

(٨) الزيادة من سنن الدارقطني . وقد أثبتناه عبارة قلنا : روى عن ابن عباس أنه ليستقيم المعنى . هذا الحديث : أخرجه الترمذي ، في السنن ، باب ما جاء في أفراد الحج (١٧٤/٣) بلفظ : أن النبي ﷺ أفرد الحج ، وأفرد أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، والدارقطني في السنن ، في كتاب الحج ، باب المواقيت (٢٣٩/٢) ، الحديث (١٤) ، من طريق عبد الله بن نافع ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، بهذا اللفظ .

(٩) واضح أن العبارة هنا ناقصة ، سقطت من سائر النسخ مع الزيادة التي أثبتناها في حديث ابن عمر ، عبارة أخرى ، لمعناها : قلنا : روى عن ابن عباس أنه : لأن العبارة لا تستقيم بدون هذه الزيادة ، كما أن قوله : تمتع رسول الله ﷺ إلى آخره ، ليس جزءا من حديث ابن عمر ، بل هو جزء من حديث ابن عباس .

- وأبو بكر حتى مات ، وعمر حتى مات ^(١) ، وأول ما نهي عنها معاوية ^(٢) .
 ٧٦٤٧ - قالوا : روى جابر قال : خرج رسول الله ﷺ لم يسم حجًا ولا عمرة ، حتى كان بين الصفا والمروة ، ونزل عليه عبد الرحمن ، فأهل بالحج ^(٣) .
 ٧٦٤٨ - قلنا : روي عن عائشة ، أنها قالت : إنه أفرد بالحج ^(٤) .
 ٧٦٤٩ - وروي عن ابن عمر : أنه أفرد بالحج ^(٥) .
 ٧٦٥٠ - وروينا عن علي ، وأنس ، والجماعة : أنه قرن ^(٦) ، فعارض ^(٧) هذا ما رواه جابر .

- ٧٦٥١ - قالوا : روى جابر أن النبي ﷺ قال : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت ، لما سقت الهدي ، ولجعلتها عمرة » ^(٨) ، ثبت أنه كان محرّمًا بالحج ، إذ لو كان محرّمًا بالحج والعمرة لقال : ولجعلتها عمرة .
 ٧٦٥٢ - قالوا : دخل مكة ففرض العمرة ، ثم قال : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت لجعلت الحجة عمرة » بالفسخ ، وأما العمرة فقد قضاه ، فلذلك ^(٩) لم يكرهها . وإذ قد تعارضت / الأخبار فأخبارنا أولى ؛ لأن روايتها أكثر ؛ ولأننا روينا عن جماعة لم تختلف ^(١٠) الرواية عنهم ، [فكان من روى ولم تختلف الرواية عنهم] ^(١١) أولى .

- ٧٦٥٣ - ولأننا نجتمع بين الأخبار ونستعمل جميعها ، فنقول : يجوز أن يكون النبي ﷺ أحرم ابتداءً بالعمرة ، فسمعه قوم ^(١٢) يحرم بها ، ثم أدخل الحج عليها ، فمن قال : أفرد الحج ، سمعه يحرم بالحج ، ولم يكن عرف تقدم إحرامه بالعمرة ، ومن قال :

- (١) قوله : وأبو بكر حتى مات ، وعمر حتى مات ساقط من (م) ، (ع) .
 (٢) هذا الحديث : أخرجه الطحاوي في المعاني ، في كتاب مناسك الحج ، باب ما كان النبي ﷺ به محرّمًا في حجة الوداع (١٤١/٢) من طريق ليث ، عن طاووس ، عن ابن عباس ؓ بهذا اللفظ وراد فيه : وعثمان حتى مات .
 (٣) لم نثر على هذا الحديث من وجه جابر ؓ ، وقد تقدم تحريجه من حديث طاووس سريلا ، بلقط نسر في مسألة (٤١٥) .
 (٤) تقدم تحريجه .
 (٥) في (م) ، (ع) ، (خ) ، [يعارض] .
 (٦) في (م) ، (ع) ، [كذلك] .
 (٧) تقدم تحريجه في مسألة (٤١٥) .
 (٨) في (م) : [لم يختلف] .
 (٩) ما بين المعكوفين ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستدركه السامع في الهاشم .
 (١٠) في (م) : [يوم] ، مكان : [قوم] .

تمتع ، سمع إحرامه ابتداء بالعمرة ، ثم رآه يُلبّي بالحج ، فقال : تمتع ، ومن قال : قرن ، عرف أنه أدخل لإحرام الحج على إحرام العمرة قبل الطواف ، فقال : قرن .

فتحمل رواية الجماعة على وجه صحيح ، ولهذا روت عائشة رضي الله عنها : أنه أفرد الحج ، وروت : أنه قرن ؛ بمعنى : أفرد الحج حين أحرم بهما وقولها ^(١) : قرن لأن من أهل بعمرة ^(٢) ، ثم أدخل الحج على عمرته قبل الطواف كان قارناً .

٧٦٥٤ - وتأويل آخر : وهو الإحرام يستدل عليه بالتلبية ، والقارن يجوز أن يلبي بهما ، ويجوز أن يقول : لبيك بحجة ويسكت ^(٣) عن العمرة ، ويجوز أن يقول : لبيك بعمرة ويسكت ^(٤) عن الحجة ، كما يجوز ^(٥) أن يقول : لبيك ويسكت ^(٦) عنهما .

٧٦٥٥ - فمن روى : أنه أفرد الحج ، سمع رسول الله ﷺ يقول : لبيك بحجة ، [ومن روى القرآن سمعه يقول : لبيك بهما] ومن روى التمتع سمعه يقول : لبيك بعمرة ، ثم سمعه يقول : لبيك بحجة [^(٧) فقد تأولنا جميع الروايات ، ولا يمكنهم تأويل رواية من روى ، ومن قال : سمعه يقول : لبيك بعمرة في حجة ، فكان من أمكنه تأويل جميع الأخبار أولى .

٧٦٥٦ - قالوا : قال الشافعي : تأويل رواية عائشة أولى ، لحفظها وعلمها وقربها من رسول الله ﷺ ، وابن عباس من الأهل ، وابن عمر أنكروا على أنس ، وجابر نقل الحج من أوله إلى آخره ، وساق القصة ، فكان أولى .

٧٦٥٧ - قلنا : فهؤلاء رويوا تمتعاً وقرأنا وإفراداً ^(٨) ، فقد بينا تعارض الروايات عنهم ، وقد روينا عن من لم تعارض الرواية عنه . فأمّا إنكار ابن عمر رواية أنس فقد أنكروا

(١) في (م) ، (ع) : [قولهما] .

(٢) زيادة [ثم أهل بعمرة] ، وفي (ع) وهامش (م) ولا وجه لها .

(٣) في (٤ ، ٣) : [سكنت] .

(٤) في (م) ، (ع) : [نقول] ، مكان : [يجوز] .

(٥) في (م) : [نسكت] .

(٦) ما بين المكروحين ساقط من (م) ، (ع) .

(٨) في (ص) : [تمتعنا] بدون نقطة في أوله وفي (م) ، (ع) : [تمتعنا] ، كلمة : [فهؤلاء] سقطت كما سقطت كلمة : [تمتعنا] لعل تصويب العيار يكون هكذا [فهؤلاء] . رويوا تمتعاً ، وقرأنا ، [بإفراداً] لأن المعنى لا يستقيم بدون هذه الزيادة بدلالة السياق . وقد أثبتناها في المتن ليستقيم السياق .

رد ابن عمر ، وأقام على روايته إلى أن مات ، وقال : « من باهلي باهنته » .

٧٦٥٨ - قالوا : فقد تساوتنا في ثقل الفعل ، وانفردنا بالقول . وهذا ما روت عائشة ^(١) قالت : « كان رسول الله ﷺ يدي الخليفة ، قال : من أحب أن يهل بالبحج فليهل ^(٢) ، ومن أحب أن يهل بهما ، فليهل بهما ، وإنما أهل بالبحج » ^(٣) .

٧٦٥٩ - قلنا : قوله : إنما أهل بالبحج « يجوز أن يكون قبل أن يؤمر من جهة الله تعالى بالقرآن ، ثم القول معنا ؛ لأن في الحديث : أن النبي ﷺ قال : « أما أني سقت الهدي وقرنت » ^(٤) ، وهذا أولى ؛ لأنه إخبار عما فعل ، وذلك إخبار عما سيقول ويجوز أن يشير الله تعالى .

٧٦٦٠ - قالوا : لم يُنقل عن أحد من السلف كراهة الإفراد ، وقد نقل عنهم كراهة التمتع والقرآن .

٧٦٦١ - وأما التمتع فأنكره عمر ، وقال : « متحان كانتا على عهد رسول الله ﷺ أنا أنهي عنهما » ^(٥) ، وأنكر ذلك عثمان ^(٦) .

٧٦٦٢ - وأما القرآن : فأنكره سلمان بن ربعة ، وزيد بن صوحان ^(٧) ؛ قال

(١) لفظ : [عائشة] ساقط من صل (ص) واستدركه النسخ في الهامش .

(٢) الزيادة من (م) ، (ع) .

(٣) حديث عائشة رضي الله عنها : متفق عليه . أخرجه البخاري في الصحيح في كتاب الحج ، باب التمتع والإفراد ، والإفراد بالحج (٢٧٢/١) من طريق مالك ، عن أبي الأسود ، عن عروة ، عن عائشة ، بلفظ : خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع ، فمنا من أهل بمسرة ، ومنا من أهل بالحج ، وأهل رسول الله ﷺ بالحج ، ومسلم في الصحيح في كتاب الحج ، باب بيان وجوه الإحرام (٨٧١/٢٢ ، ٨٧٢) الحديث (١١٤) ، ١١٨ ، ١٢١١) ، من طريق مالك ، بنحو لفظ البخاري ، ومن طريق شيبان ، عن الزهري ، عن عروة عن عائشة ، بلفظ : خرجنا مع رسول الله ﷺ فقال : من أراد منكم أن يهل بحج وعمره ، فليهل . ومن أراد أن يهل بحج ، فليهل . ومن أراد أن يهل بمسرة فليهل ، فأهل رسول الله ﷺ بحج (تحقيق عبد لائق) . تنظر تخرجه أيضاً في الهداية ، في تخرجه أحاديث البداية (٣٢٧/٥) ، الحديث (٩١٠) .

(٤) في (ع) : [قرنت] . هذا جزء من حديث البراء بن عازب ، الذي تقدم تخرجه في هذه المسألة . (٥) أثر عمر رضي الله عنه : أخرجه الطحاوي ، في المعاني (١٤٦/٢) ، من طريق مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، بهذا اللفظ ، وزاد فيه : وأعاقب عليهما متعة النساء ، ومتعة الحج ، وعراه الصلوات في الهداية في تخرجه البداية (٣٣٤/٥ - ٣٣٦) إلى سعيد بن منصور في مسنه ، من طريق آخر .

(٦) سيأتي تخرجه حديث عثمان في هذه المسألة .

(٧) في (م) ، (ع) . (سالم بن ربعة وزيد بن صوحان [

الصبي^(١) بن معبد : « كنت رجلاً أعرابيا نصرانيا فأسلمت ، فأثيت رجلا من عشيرتي ، يقال له : هذيم^(٢) بن عبد الله ، فقلت : يا هذيم^(٣) ! إني حريص على الجهاد ، وإني وجدت الحج والعمرة مكتوبين علي ، فكيف لي أن أجمعهما ؟ فقال اجمعهما واذبح ما استيسر من الهدى فأهللت^(٤) بهما ، فلما أثيت العذيب^(٥) لنبي سلمان بن ربيعة ، وزيد بن صوحان ، وأنا أهل^(٦) بهما ، فقال أحدهما للآخر : ما هذا بأفقه من بعيره .

٧٦٦٣ - قال : فكأنما ألقى علي جبل ، حتى أثيت عمر بن الخطاب عليه السلام فقصصت عليه القصة ، فقال عمر^(٧) حديث لسنة نبيك صلى الله عليه وسلم »^(٨) .

٧٦٦٤ - قلنا : القرآن عندنا وعندكم جائز غير مكروه ، وإنكار من أنكر خطأ ، وكيف ترجحون بما لا يصح بالاتفاق .

٧٦٦٥ - فأما إنكار غير المجتمع : فإنما نهى عن المتعة التي فسخ بها الحجة وحجة الوداع ، فأما أن تظن به أنه نهى عن متعة دل القرآن عليها ، وفعلها وجوه أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ! فلا .

(١) وهو صبي بن معبد التغلبي الكوفي روى عن : عمر بن الخطاب في الجمع بين الحج والعمرة ، وروى عنه : إبراهيم النخعي ، وغيره . ذكره ابن حبان في كتاب الثقات . انظر : تهذيب الكمال (١١٤/١٣) .

(٢) في سائر النسخ : مريم ، مكان : هذيم ، وهو تصحيف ، وما أثبتناه من سنن أبي داود ، والسنن الكبرى للبيهقي ، وتقريب التهذيب ، وفي سنن السائي . هريم . قال ابن حجر : هو هذيم بن عبد الله التغلبي . ويقال : أبوه ثرملة ، بضم الثالثة والميم بينهما راء ساكنة ، وربما قيل له : أذيم ، تبدل الهاء همزة ، محضرم ، مقول .


(٣) في (م) ، (ع) : [يا أنبي] . (٤) في (م) ، (ع) : [وأهللت] .


(٥) الزيادة من كتب الحديث .

(٦) في (م) ، (ع) : [سليمان بن ربيعة ، وزيد بن صوحان ، وأنا أهلل] .

(٧) لفظ : [عمر] ساقط من (ع) .

(٨) الزيادة من سنن أبي داود . حديث الصبي بن معبد : أخرجه أبو داود بهذا اللفظ ، في السنن كتاب المسك ، باب في الإقراء (٤٥٥/١) والبيهقي في الكبرى كتاب الحج ، باب القارن بهريق دما (٣٥٤/٤) وأخرجه السائي بهذا اللفظ باختلاف يسير في السنن كتاب مناسك الحج ، في القرائن (١٤٦/٥ - ١٤٨) وابن ماجه في السنن كتاب المسك ، باب من قرأ الحج والصبر (٩٨٩/٢ ، ٩٩٠) ، الحديث (٢٩٧٠) وابن عزيمة في صحيحه كتاب المناسك ، باب ذكر البيان : أن العمرة فرض (٣٥٧/٤) ، الحديث (٣٠٦٩) والطحاوي في المعاني كتاب مناسك الحج ، باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم به محرما في حجة الوداع (١٤٥/٢) ، وأخرجه ابن أبي شيبة مختصرا في المصنف كتاب الحج ، فمن قرن بين الحج والعمرة (٣٧٥/٤) .

٧٩٦٦ - وقد روى طائوس ، عن ابن عباس قال : يقولون ^(١) : إن عمر بن الخطاب ، قال عمر : لو اعتمدت في عام مرتين ، ثم حججت لبعثتهما مع حجتي ^(٢) .
٧٩٦٧ - وأما إنكار سلمان بن ربيعة ، وزيد بن صرحان - صحابيين ^(٣) - فقد رد عليهما عمر بن الخطاب [] ^(٤) .

٧٩٦٨ - ذكر الطحاوي بإسناده عن الصبي بن معبد ، قال : قدمت على عمر فقصصت عليه ، فقال : إنهما لم يقولوا شيئاً ، هذيت لسنة نيك [] ^(٥) .

٧٩٦٩ - والذي روى عن عمر ، أنه قال : « فأفردوا الحج » ^(٦) ، فإما أراد أن يكر قصة الناسي الموسم في أشهر الحج ، وغيرها فحلوا مكة من قاصد ^(٧) ، وليس هذا المعنى يعود إلى النسك .

٧٩٧٠ - والذي روى عن ^(٨) عثمان ، أنه نهى عن التمتع ، فقد روى عن مروان بن الحكم ، قال : « كنا نسير مع عثمان ، فإذا رجل يلي بالحج والعمره ، فقال عثمان : من



= ومحمد في كتاب الحجة ، كتاب الماسك ، باب القرآن بين الحج والعمره (١٧/٢ - ١٩ ، ٢٢ ، ٢٣) ، والمخصص في أحكام القرآن ، في باب التمتع بالعمره إلى الحج (٢٨٦/١) . قال الزبيدي خلا عن الدارقطني : وحديث الصبي بن معبد هذا حديث صحيح ، وأصححه إسناداً حديث منصور ، عن الأعشى ، عن أبي وائل ، عن الصبي ، عن عمر . في نصب الرابة ، باب القرآن (١٠٩/٣ - ١١٠) .

(١) في سائر النسخ : [يقول] ، المثبت من معاني الآثار .

(٢) في سائر النسخ : [مع عمره] ، المثبت من المتن من معاني الآثار . أخرجه الطحاوي في المعاني ، الباب السابق (١٤٧/٢) .

(٣) في (م) ، (ع) : [سليمان بن ربيعة] ، وزيد بن صرحان قلنا : [صحابيين] ، والصواب [وهم صحابيان] .

(٤) الزيادة من معاني الآثار . قال الطحاوي بعد أن أخرجه بهذا اللفظ : فدل قوله . هذيت لسنة نيك بعد قوله : أيهما يتقولا شيئاً ، أن ذلك كان منه على التصويب منه لا على الدعاء ، في المصدر السابق (١٤٦/٢) .

(٥) أثر ابن عمر  أخرجه الطحاوي عن طريق إبراهيم بن عبد الأعلى ، عن سويد ، بلفظ : سمعت عمر  يقول أفردوا بالحج ، في المصدر السابق (١٤٧/٢) .

(٦) هذه العبارة عامصة ، وقد قال الطحاوي بعد أن أخرج أثر عمر : ليس ذلك عبداً على كراهته ، ما سوى الأفراد من التمتع والقرآن ، ولكنه لإرادته معنى آخر سوى الأفراد ، قد بينه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، ثم أخرج حديث ابن عمر عن أبيه ، بلفظ : انفصلوا بين حجكم وعمرتكم ، فإنه أتم طبع أحدكم ، وأتم لعمرته أن يحترق في غير أشهر الحج ، في نفس المصدر (١٤٧/٢) .

(٨) حرف : [من] ساكنة من (م) .

هذا ؟ ، فقالوا : علي ، فأناه ، فقال : ألم تعلم أنني نهيت عن هذا ، فقال : بلى ، ولكنني لم أَدع قول النبي ﷺ بقولك ^(١) ، فهذا علي قد رد ذلك ^(٢) ، وروى خلافه . علي أن نهى عثمان محمول على ما قدمناه من قصد تكرار دخول مكة .

٧٦٧١ - فإن قيل : يحمل قول من روى « أن النبي ﷺ قرن » : على قرآن من تراءف ومتابعة ، وهو واحد بعد الآخر ، ولم يُرد قرآن الضم . كما روى : « أن النبي ﷺ جمع بين الصلاتين » ^(٣) .

٧٦٧٢ - قلنا : إقرآن شمع ^(٤) في الشرع قد استقر لنسك ^(٥) معلوم ، وفعل الحج بعد العمرة لا يتناولها هذا الاسم ، فلا يجوز العدول عن الاسم الشرعي إلى غيره .

٧٦٧٣ - على أنه لم ينقل أحد أن النبي ﷺ اعتمر بعد التحلل من الحج ، فكيف يتأول ذلك على أمر لم يثبت وجوبه ؟

٧٦٧٤ - وعلى أن هذا التأويل لا يصح ، وقد روى أنس : أنه عليه الصلاة والسلام كان يقول : « لييك بعمرة في حجة » ^(٦) .

٧٦٧٥ - فإن قيل : يحتمل أن يكون « قرن » بمعنى : أنه أمر بذلك ، كما روى : أنه رجم ماعزًا .

٧٦٧٦ - قلنا : حقيقة الإضافة تقتضي فعله الشيء بنفسه ، فمس حمله على الأمر ،

(١) حديث مروان بن الحكم أخرجه البخاري ، في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب التمتع والإفراد بالحج (١٧٢٠/١ ، ٢٧٣) ، بلفظ : شهدت عثمان وعلي رضيهما الله عن لثمة ، وأن يجس بينهما فلما رأى علياً ، أهل بهما ليك بعمرة وحجة ، قال : ما كنت لأدع سنة النبي ﷺ لقول أحد ، والسائي بحول لفظ الحارثي ، في كتاب مسالك الحج ، في القرآن (١٤٨/٥) ، وابن أبي شبة نحوه في المصنف في كتاب الحج ، فيمن قرن بين الحج والعمرة (٣٧٤/٤ ، ٣٧٥) ، الحديث (٢) ، والبيهقي في المنكرى ، كتاب الحج ، باب كراهية من كره القرآن والتمتع (٢٢/٥) ، الطحاوي بهذا اللفظ ، في المصدر السابق (١٤٩/٢) ، وأحمد في المسند ، في مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه (١٣٦/١) ، والفيثلي في المسند ، في أحاديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه ص ٦ .

(٢) في (م) ، (ع) : [فله] .

(٣) حديث الجمع بين الصلاتين : أخرجه البخاري ، في الصحيح ، في التفسير ، باب الجمع في السفر به المغرب والعشاء (١٩٤/١) ، وسلم في الصحيح ، في كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر (٤٨٨/٢) ، (تحقيق عبد الباقى) . انظر تخرجه أيضاً في نصب الرتبة ، باب صلاة المسافرين (١٩٢/١ ، ١٩٣) .

(٤) في (م) ، (ع) : [اسج] .

(٥) في (م) ، (ع) : [كسك] . (٦) تقدم تخرجه هذا الحديث في هذه المسألة

مقد عدل عن الحقيقة إلى المجاز .

٧٦٧٧ - وهذا لا يصح مع قول الراوي : « أنه أتى بهما » ، ولأن مثل هذا التأويل يمكن فيما روى : « أنه أفرد » بمعنى : أنه أمر بذلك .

٧٦٧٨ - فإن قيل : قول أنس : « سمعه يلي ويقول : عمرة في حجة » يحتمل أنه سئل عن القرآن ، فعلم السائل كيف التلية ، فظن أنس : أنه يلي بذلك لنفسه .

٧٦٧٩ - قالوا : ويحتمل أن يكون سمعه مرة ^(١) يلي بالحج ، ومرة يلي بالعمرة .

٧٦٨٠ - قلنا : هذا غلط ؛ لأن أنسا قال : « فلما استوى النبي ﷺ على البداء جمع بينهما » ^(٢) .

٧٦٨١ - وروى في حديثه ، قال : « كنت رديف أبي طلحة وركبتي تمس ركة النبي ﷺ فما زالوا يصرخون بهما » ^(٣) ، يعني : النبي ﷺ وأبا طلحة ^(٤) ، وهذا يقتضي المداومة ، وإجماع التلية لهما في وقت واحد .

٧٦٨٢ - احتجوا في نفس المسألة : بأن المفرد يأتي بإحرامين وتليتين ، وقطع مساهة ^(٥) وخلفين ، فإذا قرن : اقتصر ^(٦) من كل واحد من هذا على واحد ، وكان ما كثر ^(٧) عمله ، أكثر ثوابا وأعظم ^(٨) أجرا .

٧٦٨٣ - قلنا : إذا اعتبر ^(٩) الإحرامين والتليتين : أنه إذا أحرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج ^(١٠) . وقد أتى بإحرامين وتليتين ، ومع هذا الإفراد عندهم أفضل منه ^(١١) .

٧٦٨٤ - وأما السفرين ^(١٢) : فلا يعتبرونه ؛ لأن عندهم إذا فرغ من الحج واعتصر ، فهو أفضل من القرآن ، والسفر واحد .

٧٦٨٥ - وأما الخلق : فعندهم ليس بنسك ، فلا معنى للتفريق به .

(١) لفظ : [مرة] ساقط من (م) ، (ع) . (٢) تقدم تخريج هذا الحديث في هذه المسألة .

(٣) تقدم تخريجه في هذه المسألة . (٤) في (٢) ، (ع) : [وأبي طلحة] .

(٥) في (م) ، (ع) : [مساهة] . (٦) في (٢) ، (ع) : [اقتضى] .

(٧) في (م) ، (ع) : [بأكثر] ، مكان : [ما أكثر] .

(٨) في (م) : [وعظم] . (٩) لفظ : [اعتبار] ساقط من (م) ، (ع) .

(١٠) في (م) : [الحاج] .

(١١) لفظ : [منه] ساقط من صلب (م) واستفركه الناسخ في الهامش .

(١٢) لفظ : [السفرين] ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستفركه الناسخ في الهامش .

٧٦٨٦ - وعلى أصلنا : وإن كان نسكا ^(١) ، فليس بمقصود لنفسه ، وإنما يراد ليخرج من العبادة ، ويصح أن يخرج من العبادتين بمعنى واحد ، كما يخرج من الاعتكاف والصوم بالجماع .

٧٦٨٧ - وقالوا : إذا أفرد ، أتى بكل واحد من السككين في وقته ، فإذا أفرد بالعمرة في أشهر الحج وهو لها وقت رخصة ، والقوم ما كانوا يمتنعون في أشهر الحج حتى رخص النبي ﷺ في ذلك ، والعزيمه أولى من الرخصة .

٧٦٨٨ - قلنا : هذا غلط ؛ لأن فعل العمرة في أشهر الحج [ليس برخصة ، وإنما أمرهم مخالفة للمشركين .

٧٦٨٩ - قال ابن عباس : « كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من » ^(٢) أفجر الفجور ، وكانوا يسمون المَحْرَمَ صَفْرًا ^(٣) ويقولون : « إذا برأ ^(٤) الدبر ، وعفى الأثر ، وانسلخ صفر ، حلت العمرة لمن اعتمر » ، وقال ابن عباس ^(٥) : « فقدم رسول الله ﷺ وأصحابه صبيحة رابعة ، وهم مُثْبُوثُونَ ^(٦) بالحج ، فأمرهم أن يجعلوها عمرة » ^(٧) .

فهذا يدل : أن النبي صلى الله تعالى عليه ^(٨) وسلم أمر بذلك مخالفة للمشركين ، وكلما فعله في المناسك مخالفة لهم : فهو واجب أو فضيلة ؛ لأنه خصه بدليل الدفع من

(١) في (م) : [نسلك] .

(٢) ما بين المكونين ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٣) في (م) ، (ع) : [صفر] .

(٤) في (م) ، (ع) : [إذا برأ] .

(٥) في (ص) : [قال] بدون العطف ، قوله : [وقال ابن عباس] زيادة من المصنف .

(٦) في (ص) ، (م) : [قدم] وفي (ع) : [وقدم] وفي سائر النسخ [، النبي] ، مكان : [رسول الله] ، المبتى من معاني الآثار .

(٧) في سائر النسخ : [يقولون] ، مكان : [ملبون] ، المبتى من معاني الآثار .

(٨) هذا الحديث : أخرجه البخاري باختلاف يسير في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب جواز العمرة في أشهر الحج (٩٠/٩ ، ٩١٠) ، الحج (٢٧٣/١) ، وسلم في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب جواز العمرة في أشهر الحج (٩٠/٩ ، ٩١٠) ، الحديث (١٩٨/١٢٤) ، وإسناده في السنن ، في كتاب مسالك الحج ، في بابة فسخ الحج بعمرة لمن لم يستطع الهدى (١٨٠/٥ ، ١٨١) ، والبيهقي في الكبرى ، في باب العمرة في أشهر الحج (٣٤٥/٤) ، وأحمد في المسند ، في مسند عبد الله بن عباس ؓ (٢٥٢/١) ، الطحاوي في المصدر السابق (١٥٨/٢) بهذا اللفظ ، وزاد فيه : [قالوا : يا رسول الله أي حل نحل ، قال : الحل كله] . انظر تخريجه أيضًا في نصب الراية ، باب القرآن (١٠٣/٣) .

(٩) الزيادة من (م) ، (ع) ، وما بين المكونين : ساقط من صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

عرفة بعد غروب الشمس ، والدفع من مزدلفة قبل طلوعها ، والوقوف بعرفة خارج الحرم ، وكانت قريش ^(١) تف في الحرم وتنزل المحصب ^(٢) . ولو سلمنا أنه رخصة : لم يمنع أن يكون أفضل ، كما أن جمع الصلوتين أفضل من فعلهما في وقتها .

٧٦٩٠ - وقال الشافعي : القضاء رخصة ، وهو أفضل من الإتمام ، وأكل البنية عند / الضرورة رخصة ، حتى إن من لم يأكل حتى مات كان آثماً .

٧٦٩١ - قالوا : لإفراد الحج عن العمرة أفضل من الجمع بينهما ، أصله : المكى إذا أحرم بكل واحد منهما من الكوفة .

٧٦٩٢ - قلنا : ينتقض بمن أحرم بشيء ونسبه ، فإن القرآن أفضل من الأفراد مع وجود أوصافهم .

٧٦٩٣ - فأما الحجة الكوفية ، والعمرة الكوفية ^(٣) : فالقرآن أفضل منهما ، وإنما ذلك قول محمد .

٧٦٩٤ - وأما المكى فميقاته بالحج ^(٤) ، والعمرة يختلف ، يحرم بالحج ^(٥) من مكة ، فلو أحرم بها من الحرم : لزمه دم ، وموضوع ^(٦) القرآن أنه يفتن الدخول ، فإذا تعدل لاختلاف الميقات لم يصح .

٧٦٩٥ - وأما الآفاقي فإثما من حقه ميقات واحد معين شرعاً ، فأمكنه الجمع من ذلك الميقات ، فكان أفضل .

٧٦٩٦ - فإن قيل : من كان أهله بين ^(٧) الميقات ومكة فلا تمتع ^(٨) له ولا قرآن عندكم ، وميقات حجه ^(٩) وعمرته واحد .

٧٦٩٧ - قلنا : كما يمنع ^(١٠) ذلك من أهل مكة ، وهؤلاء في حكمهم أجري عليهم الحكم المتعلق بهم ، وإن أمكنهم الإحرام بهما من ميقات واحد . ألا ترى : أن

(١) في (ص) : [قريش] . (٢) في (م) : ' يق في الحرم وتنزل المحصب ' .

(٣) قوله : [والعمرة الكوفية] ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) ، واستدركه الناسخ في الهامش .

(٤) في (م) ، (ع) : [الحج] بدون الباء . (٥) في (م) ، (ع) : [استع] ، مكان : [يجمع] .

(٦) في (م) ، (ع) : [يخرج بالحج] ، وقوله : [بالحج] ساقط من صلب (ص) ، واستدركه الناسخ في الهامش .

(٧) في (م) ، (ع) : [ومن صرع] .

(٨) في (م) ، (ع) : [من] ، مكان : [بين] .

(٩) في (م) ، (ع) : [فلا يمتنع] . (١٠) في (م) ، (ع) : [حجه] .

المكي إذا خرج للاحتطاب وغيره ثم عاد : لم يلزمه إحرام ؛ لأنه لم يكن حرمه عليه لكونه من أهله ، وأجري ^(١) من بعد المواقيت في ذلك مجراهم ، وإن حصل لهم بالدخول التحريم بحرمه الحرم ، كما يحصل لأهل آفاق .

٧٦٩٨ - فإن قيل : فالمكي عندهم لا تمتنع ^(٢) له ، وإن كان يأتي بالعمرة من الحِلِّ والحج من الحرم .

٧٦٩٩ - قلنا : إذا لم يصح قرأه لِمَا قدمنا لم يصح تمتعه ؛ لأن حكم أحد الأمرين حكم الآخر ^(٣) .

٧٧٠٠ - ورفق آخر وهو : أن القران والتمتع سقط بكل واحد منهما أحد الميقاتين ؛ لأن التمتع يُحرم بالحج من مكة ، والقران يجوز له ذلك أيضا قبل الطواف ، فلو صح تمتع المكي وقرأه : لم يسقط بذلك حكم أحد الوقتين في حقه ، بل يلزمه في حكم الوقتين ، فلم يلزمه ^(٤) حال الأفراد ، فكذلك لم يصح لهم التمتع والقران ، وكذلك من بعد المواقيت لا يسقط ^(٥) حكم الوقت في ضمهم بالقران ؛ لأنهم لو أfordوا بالحج للمفرد من مكة : جاز ، فصاروا في ذلك ^(٦) كأهل مكة .

٧٧٠١ - قالوا : الدليل على أن دم ^(٧) التمتع دم جبران : أنه دم له بدل هو الصوم ^(٨) : فكان دم جبران ، كالدم الواجب بالحلق والطيب .

٧٧٠٢ - قلنا : لا نسلم الحكم في الأصل ؛ لأنه إن حلق بغير عذر : فلا بدل للهدي ، وإن حلق بعذر : فالصوم ليس يبذل ، وإنما يخير بينه وبين الصوم .

٧٧٠٣ - والمعنى ^(٩) فيه : أنه تعلق سنة لا يباح من غير عذر ، ودم القران بخلافه .

٧٧٠٤ - قالوا : [دم له تعلق بالإحرام ، فكان نقصا بالغدية إلا دين .

٧٧٠٥ - قلنا] ^(١٠) : تعلق الشيء بالإحرام لا يخرج أنه يكون نسكا ؛ لأن

(١) في (م) ، (واحرين) ، وفي (ع) : [واحرسي] .

(٢) في (م) ، (ع) : [عديم لا يمنع] . (٣) في (م) ، (ع) : [حكم آخر] .

(٤) لفظ : [ظم] ، غير واضح في (م) ، وفي (ع) : [فلم يلزم] بدون الهاء .

(٥) في (ع) : [لم يسقط] . (٦) في (م) ، (ع) : [هنا] ، مكان : [ذلك] .

(٧) لفظ : [دم] : ساقط من (م) ، (ع) . (٨) في (م) ، (ع) : [هو صوم] .

(٩) في (م) ، (ع) : [المعنى] بدون السلف .

(١٠) ما بين المكونين ساقط من (م) ، (ع) .

موضوع المناسك أن يتعلق بالإحرام ، والمعنى في كفارة الأذى ما قدمناه
٧٧٠٦ - قالوا : لا خلاف أن المتمتع إذا أحرم بالحج من جوف مكة : يلزمه دم

التمتع .

٧٧٠٧ - فإن حمل على نفسه وأتى الميقات ^(١) ، فأحرم بالحج من الميقات : فهو
متمتع وعليه دم للجمع بين التمسكين في الأشهر .

(١) في (م) ، (ع) : [بالميقات] بزيادة [ثباء] .



إذا جمع بين أكثر طواف العمرة وإحرام الحج في أشهر الحج من غير إلام بأهله ، فهو متمتع

٧٧٠٨ - قال أصحابنا : إذا جمع بين أكثر طواف العمرة وإحرام الحج في أشهر الحج من غير إلام بأهله : فهو متمتع ^(١) .

٧٧٠٩ - وقال الشافعي في القديم ، والإمام : إذا أحرم قبل الأشهر ، وطاف في الأشهر : فهو متمتع ، وعليه دم .

٧٧١٠ - وقال في الجديد : إذا أحرم بالعمرة قبل الأشهر : فليس بمتمتع ^(٢) .

٧٧١١ - لنا : أنه جمع بين أكثر طواف العمرة ، وإحرام الحج في أشهر الحج من غير إلام بأهله : فصار كما لو أحرم بها فيها ، ولا يلزم إذا رجع إلى أهله ؛ لأننا التسوية ، ولأنه ركن في أحد طرفي التمتع ، ولا يختص بالأشهر كطواف الحج .

٧٧١٢ - فإن قيل : للمعنى فيه : أنه لا يصح في الأشهر ، لم نسلم ؛ لأنه يصح في يوم النحر ، ومن هو في الأشهر عندنا .

٧٧١٣ - وأما الكلام على قوله القديم ؛ لأنه لا يتعين فعل جميع ^(٣) الطواف في الأشهر ، فهو مبني على : أن الركن أكثر أشواط الطواف ، فإذا حصل الركن في الأشهر ، فكأنه طاف جميعه .

٧٧١٤ - ولأنه أحد طوافي التمتع ، فلم يكن من شرطه التمتع وفرع جميعه في الأشهر ، أصله : طواف الحج .

٧٧١٥ - احتجوا : بأنه نسك لا يتم العمرة إلا به ، فوجب أن يكون فعله في

(١) [صورة التمتع وهو أن يعتمر في أشهر الحج ويحج من عامه ذلك من غير أن يلم بأهله بين التسكين وإلانا صحيحاً] . راجع المسألة في البسوط (٣٠/٤ ، ٣١) ، بدائع الصنائع (١٦٨/٢) ، مجمع الأنهر مع ملقى الأبحر (٢٩٠/١ ، ٢٩١) .

(٢) [وإذا أحرم بالعمرة في غير أشهر الحج وصل أمثالها في أشهره فالأصح عندنا : أنه ليس عليه دم تمع] . راجع المسألة في المجموع مع المذهب (١٤٧/٧ ، ١٧٦ ، ١٨٢) .

(٣) [لفظ : [فعل] ساقط من صلب (ص) واستدركه القاسم في الهامش وفي (م) ، (ع) : [جمع] . مكان : [جميع] .

إذا جمع بين أكثر طواف العمرة وإحرام الحج ..===== ١٧٢٧/٤

الأشهر شرطًا في وجوب التمتع ؛ أصله : الطواف والسعي .

٧٧١٦ - قلنا : المعنى في الطواف : أنه إذا تقدم صحت العمرة في غير وقت الحج .

ومعنى التمتع : الجمع بينهما في وقت أحدهما .

٧٧١٧ - وإذا صحت في غير الوقت ، لم يكن جامعًا ، وليس كذلك الإحرام ؛ لأن

بفعله لا تصح العمرة ، وإنما تصح ^(١) في أشهر الحج ، وكان بهما جامعًا بين القران .

بيانهما أن مخالفنا لو أحرم بالعمرة ولم يطف ^(٢) حتى بلغ وأعق : أجزأت عن

الواجب ، ولو طاف ثم بلغ : لم يجزئه عن الواجب ، فدل على الفرق بين الموضعين .

• • •

(١) في (م) ، (ع) : [يصح] .

(٢) في (ع) : [ولم يطف قط] بزيادة : [قط] .



إذا فرغ من العمرة ثم خرج ، فأهل من الميقات بالحج كان متمتعا

٧٧١٨ - قال أصحابنا : إذا فرغ من العمرة ، ثم خرج فأهل من الميقات بالحج : كان متمتعا ، ولم يذكر في الأصل خلافاً .

٧٧١٩ - ومن أصحابنا من قال : هذا قول أبي حنيفة ، فأما على قولهما : فمضى رجوع إلى موضع إلهاله التمتع أو القرآن : لم يكن متمتعا ^(١) .

٧٧٢٠ - وقال الشافعي : يسقط عنه دم التمتع ^(٢) .

٧٧٢١ - لنا : ما روي عن يزيد العقبة قال : « دخلنا مكة عشرا ، ثم زرنا قبر النبي ﷺ وحججنا من عامنا ، فسألنا ابن عباس ، فقال : أنتم متمتون » ^(٣) ، ولا مخالف له .

٧٧٢٢ - ولأنه جمع بين أكثر طواف العمرة ، وإحرام الحج في أشهر الحج من غير إلام ، فصار كما لو أحرم بالحج من الحرم .

٧٧٢٣ - ولأنه لم ينقض سفره بالعود إلى الميقات ، فصار كما لو أحرم (بالحج) من الحرم ^(٤) .

٧٧٢٤ - احتجوا : بأن ميقاته ما بين بلده والميقات ، فإذا حصل في الميقات محرقا ، فكأنه عاد إلى بلده .

٧٧٢٥ - قلنا : إذا عاد إلى بلده قطع سفره الإحرام ، وحصل له التفرقة ، وعوده إلى

(١) إذا جاوز الميقات بعد الفراغ من العمرة فأتى بلدة أخرى غير بلدته بأن يكون كوفيا فأتى البصرة ثم عاد وحج من عامه ذلك كان متمتعا في قول أبي حنيفة ^{نظف} ولم يكن متمتعا في قولهما . راجع المسألة في المبسوط (٣١/٤) ، بدائع الصنائع (١٧١/٢) ، مجمع الأنهر مع ملحق الأهر (٦٩١/١) .

(٢) إذا رجع لإحرام الحج إلى الميقات وأحرم فلا يلزمه دم في مذهب الشافعية . راجع المسألة في المنهاج مع المجموع ، كتاب الحج (١٧٤/٧ ، ١٨٢) .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ، في المصنف ، في من قال : هو متمتع وإن رجع (٢٣١/٤) ، الحديث (٢) من طريق سفيان ، عن حماد بن أبي سليمان ، عن عبد الكريم ، عن يزيد العفيري ، بنصف . أو فوما من أهل المكوفة تمتعوا ، ثم خرجوا إلى المدينة ، فأقبلوا منها بحج ، فسألوا ابن عباس ، فقال : إهم متمتون .

(٤) البرادة من (م) ، (خ) وفيهما بعد قوله : [من الحرم] هذه العبارة : [ولأنه لم ينقض سفره من الحرم]

إذا فرغ من العمرة لم يخرج ، فأهل من الميقات بالحج كان متمتعاً ١٧٢٩/٤
غير بلده لا يقطع سفره ، ولا يحصل له التفرقة .

٧٧٢٩ - قالوا : بلده موضع لا يستحق منه الإحرام بالشرع ، فلم يسقط دم التمتع بالعود إليه ، أصله : سائر البلاد .

٧٧٢٧ - قلنا : هذا الكلام في غير المسألة ؛ لأن الخلاف أن في عوده إلى الميقات ، ثم بلده ^(١) لا يستحق الإحرام [والميقات لا يستحق الإحرام] ^(٢) منه ، وإنما يستحق الإحرام من الميقات إذا لم يحرم قبله ، كما يستحق الإحرام من بلده إذا لم يرد أن يحرم مما بعده ، والمعنى في سائر البلاد : أن سفره لا ينقطع بالعود إليها ، وفي بلده بخلافه .
٧٧٢٨ - قالوا : المتمتع إنما يلزمه الدم ؛ لأنه ترك ^(٣) ميقات الحج ، فإذا عاد إلى الوقت فأحرم بالحج لم يجب الدم .

٧٧٢٩ - قلنا : القارن يجب عليه الدم ، فلم يترك ^(٤) وقتا آخر لإحرامين . ولأن المستحق لحزمة الميقات إحرام واحد ، وقد أتى به ، فصار بدئوله مكة في حكم أهلها ، فلما أحرم بالحج منها لم يزل الوقت .

٧٧٣٠ - قالوا : لما حصل في الميقات في أشهر الحج التي حصلت وقتا للحج ، ثم عدل عن الإحرام المتعلق ^(٥) بالوقت إلى غيره : لزمه الدم ، كذلك ههنا .
٧٧٣١ - قلنا : من حج حجة الإسلام يتعين عليه بحضور الأشهر لإحرام الحج ، ومع هذا عليه دم التمتع .

٧٧٣٢ - ولأن حرمة الشرع توجب ^(٦) إحرام الحج بحسب حال المحرم ، فإذا كان هذا في حال الإحرام في حكم أهل مكة ؛ لأنه لم يترك حرمة الوقت ، فقد فعل المستحق عليه في الأشهر ، فلا يجوز أن يلزمه دم لترك وقت لم يستحق عليه .

(١) في (م) ، (ع) : [بلد] بدون الضمير .

(٢) ما بين المكوفين ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستلزمه التاسع في الهامش .

(٣) في (م) : [نزل] ، مكان : [ترك] .

(٤) في (م) ، (ع) : [يزل] ، مكان : [يترك] .

(٥) في (م) ، (ع) : [التعلق] ، مكان : [المتعلق] .

(٦) في هامش (ص) : [الأشهر] ، مكان : [الشرع] وفي (م) ، (ع) : [فوجب] .



حاضرو المسجد الحرام أهل المواقيت

٧٧٣٣ - قال أصحابنا : حاضرو المسجد الحرام أهل المواقيت ، وتَمَنُّ وراءها إلى مكة ^(١) .

٧٧٣٤ - وقال الشافعي : أهل مكة ومن حولها ، على مسافة لا تقصر ^(٢) فيها الصلاة ^(٣) .

٧٧٣٥ - لنا : أنه من أهل أحد المواقيت ، فصار كالليقات الذي بينه وبين مكة أقل من ليلتين وهم أهل قرن .

٧٧٣٦ - ولأن كل من له دخول مكة بغير ^(٤) إحرام ، كان من حاضري المسجد الحرام ^(٥) ، كأهل السيارة .

٧٧٣٧ - ولأن من بينه وبين مكة إحدى المواقيت ليس من حاضري المسجد ، كأهل المدينة .

٧٧٣٨ - ولأنه لو أراد الحج ، لم يجز له الدخول إلا بإحرام ، كأهل الكوفة .

٧٧٣٩ - احتجوا : بأنه من الحرم على مسافة تقصر فيها الصلاة ، فصار كمن يقيم ، وفي الليقات القريب ^(٦) ؛ لأن بينه وبين مكة مسافة لا تقصر فيها الصلاة ، كمن في المواقيت .

٧٧٤٠ - قلنا : اعتبرنا جواز دخول مكة بغير إحرام ، واعتبرتم حكم القصر ، وأحكام الإحرام متعلقة بالمناسك ، والقصر والإتمام لا تعلق له بالمناسك : فكان ما اعتبرناه أولى .

(١) « حاضرو المسجد الحرام هم أهل مكة ، وأهل الحل الذين منازلهم داخل المواقيت الخمسة » . راجع المسألة في بدائع الصنائع (١٦٩/٢) ، المسوط ، باب المواقيت (١٦٩/٤) ، الصاية بنزيل فتح القدير ، باب التمتع (١٣/٣) .

(٢) في (م) ، (ع) : [لا يقضي] ، بمكان : [لا تقصر] ، وهو تصحيف .

(٣) « حاضرو المسجد الحرام أهل الحرم ومن بينه وبينه مسافة لا تقصر فيها الصلاة » . راجع المسألة في المجموع مع المذهب ، كتاب الحج (١٧٤/٧ ، ١٨٢) .

(٤) في (ع) : [من غير] . (٥) الزيادة من (ع) .

(٦) في (م) ، (ع) : [القربة] ، مكان : [القريب] .

٧٧٤١ - فإن قيل : قال الله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ لِئَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾^(١) والحاضر ضد المسافر .

٧٧٤٢ - قلنا : الحاضر ضد الغائب ، فحقيقة الآية تقتضي^(٢) سكن الحرام ، وقد أجمعنا أن الظاهر متروك ، فليس ما يقولونه من بعد بأولى من قول مخالفهم^(٣) .

(٢) في (م) : [يقتضي] .

(١) سورة البقرة : الآية ١٩٦ .

(٣) في (ص) : [مخالفنا] .



ليس لأهل مكة وأهل المواقيت تمتع ولا قران

٧٧٤٣ - قال أصحابنا : ليس لأهل مكة ، ومن بينها وبين مكة في ^(١) المواقيت تمتع ولا قران ^(٢) .

٧٧٤٤ - وقال الشافعي : لهم ذلك ؛ لأنه لا دم عليه ^(٣) .

٧٧٤٥ - لنا : قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ﴾ ^(٤) إلى قوله : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا حِكْمِيًّا فَتَسْتَجِدَّ الْمَرْأَى ﴾ ^(٥) .

٧٧٤٦ - وقوله : « ذلك » إشارة ، فيرجع إلى جميع ما تقدم ؛ لأن الإشارة بذلك تصلح لما بعد .

٧٧٤٧ - قال المفضل بن سلمة ^(٦) في « ضياء القلوب » : تقديره : ذلك التمتع ^(٧) لمن لم يكن ، وقد دل على المصدر ^(٨) الفعل في قوله : « فمن تمتع » .

٧٧٤٨ - وقيل : إن ذلك عبارة إلى المشار إليه ، والمشار إليه إما أن يكون حاضرا ، أو مذكورا في حكم الحاضر ، والمذكور هو التمتع وأحكامه فذلك عبارة عنه .

٧٧٤٩ - قالوا : قيل : قوله : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ ﴾ شرط ، وقوله : ﴿ فَإِنْ أَتَيْتَ مِنْ ثَمَرَةٍ ﴾

(١) حرف الجر ساقط من (م) ، (ع) .

(٢) « ولا تمتع ولا قران لأهل مكة » لقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا حِكْمِيًّا فَتَسْتَجِدَّ الْمَرْأَى ﴾ . راجع المسألة في مجمع الأنهر مع مفتي الأبحر (٢٩٠/١) الميسر (١٦٩/٤) ، بدائع الصنائع (١٦٩/٢) ، فتح القدير مع الهداية وبذيله العناية (١٠/٢ - ١٤) .

(٣) مذهب الشافعية أن المكي لا يكره له التمتع والقران ، وإن تمتع لم يبرمه دم . راجع المسألة في المجموع ، كتاب الحج (١٦٩/٧ ، ١٧٠) ، الحواشي الكبير (٧٩/٥) .

(٤) حرف الجر : ساقط من صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٥) سورة البقرة : الآية ١٩٦ .

(٦) في (م) ، (ع) : [وقال ابن سلمة] ، وهو خطأ . هو الأدهب اللعوي ، أبو طالب ، النضل بن سلمة من عاصم قال المنهي : له تصانيف في معاني القرآن والآداب ، أخذ عن ابن الأعرابي ، وغيره من مشاهير العلماء . أئده عنه الصولي وغيره ، ومات بعد التسعين ومائتين . سير أعلام النبلاء (٣٦٢/١٤) ، الترجمة (٢١٢)

(٧) في (م) : [التمتع] ولفظ : [ذلك] ساقط من صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٨) في (ص) : [المصدر على] بالتقديم والتأخير .

ليس لأهل مكة وأهل المواقيت تمتع ولا قران ١٧٣٣/٤

جزاء، وقوله : ﴿ ذَٰلِكَ لَيْتَ ﴾ استثناء ، فيرجع إلى الجزاء دون الشرط ، كقوله : من دخل داري عليه كذا ، إلا بني ^(١) فلان / .

٧٧٥٠ - قلنا : « ذلك » إشارة وليس باستثناء ، وقوله : « فمن تمتع » إباحة للمتمتع فوزائه ^(٢) أن يقول : أبحت دخول ^(٣) داري ، فمن دخلها ضل به درهم ، ذلك لمن لم يكن من أهل مكة . فينصرف ذلك إلى إباحة الدخول . يبين ^(٤) ذلك : أنه لو رجع إلى الهدي حاضرا ، لقال ذلك على من لم يكن .

٧٧٥١ - وقولهم : إن هذه مقام بعضها ، فيقام لبعض ، لقوله تعالى : « لمن لا يجوز أن يكون خيرا ؛ لقوله ^(٥) : ﴿ قَدْ أَتَيْنَا مِنَ الْمُنْذِرِ ﴾ ، فإنما جمع بينهما كل خير بجنس أن يكون خيرا له عند الأفراد .

٧٧٥٢ - قلنا : قوله تعالى : ﴿ مَنْ تَمَتَّعَ بِالْمَسْكَنِ إِلَى الْكَلْبِ ﴾ شرط ، فما لم يوجد الجزاء لا يتم ^(٦) الكلام ، فلا يصح أن يأتي بالخبر ، فإذا صح وتم الكلام ^(٧) من الجزاء وأول الشرط ^(٨) انصرفت الإشارة إليهما .

٧٧٥٣ - ويدل عليه ^(٩) : ما روي عن عمر أنه قال ^(١٠) : « ليس لأهل مكة تمتع ولا قران ^(١١) » ، وتخصيص العبادات بقبيل الناس لا يعلم إلا من طريق التوقيف .

٧٧٥٤ - ولأنه لا يلزمه دم المتمتع : فلم يكن ^(١٢) متمتعا ، كالصبي والمجنون .

٧٧٥٥ - فإن قيل : المعنى فيه : أنه لا يصح منهما الأفراد .

٧٧٥٦ - قلنا : إنما لا يصح إفراده ؛ لأن موجهه لا يلزمه ، فوزائه ^(١٣) المكّي إذا صح

(١) في (م) : [لا بني] ، مكان [إلا بني] . (٢) في (م) : [لو أنه] وهو تصحيف .

(٣) الرخصة من (م) ، (ع) . (٤) في (م) ، (ع) : [تبين] .

(٥) في (م) ، (م) : [كقوله] . (٦) في (م) : [الجزاء إلا يتم] .

(٧) في (م) ، (ع) : [فإذا تم الكلام] ، مكان المثبت .

(٨) في (ص) : [الجزاء أول الشرط] وفي (م) : [الجزاء] ، مكان [الجزاء] .

(٩) لفظ : [عليه] ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستدركه النصف في الهامش .

(١٠) لفظ : [قال] ساقط من (م) ، (ع) .

(١١) لم تهتد إلى أثر عمر عليه السلام في كتب الحديث بعد ، وقد ذكره الكسائي في بدائع الصنائع ، الفصل

السابق (١٦٩/٢) ، وابن الهمام في فتح القدير ، الباب السابق (١١/٣) .

(١٢) في (م) ، (ع) : [فكان] ، مكان : [فلم يكن] .

(١٣) في (م) ، (ع) : [إنما التمتع بورائه] ، مكان : [إنما لا يصح فوزائه] ، وما بين المكوفين ساقط =

منه الأفراد صح ذلك منه ، ولما لم يصح منه موجب التمتع : لم يصح منه التمتع
٧٧٥٧ - ولأنه حصل له إتمام صحيح بأهله بين الإحرامين : فلم يكن متمتعاً ، كما
لو أحرم بعمره قبل الأشهر وطاف يوماً ثلاثة أشواط ثم تممها في الأشهر ورجع من عامه
ذلك .

٧٧٥٨ - ولا يلزمه ^(١) إذا ساق الهدي ^(٢) ، ثم أتم بأهله ؛ لأن إتمامه لا لم يصح ^(٣)
بدلالة أنه يجب العود عليه ؛ ولأن ^(٤) ميقات المكي في الحج والعمره مختلف ، فإن
أحرم فقد ترك أحد الميقاتين ، فلزمه دم الحبران ، كما لو أحرم بعمره لله .

٧٧٥٩ - قلنا : لم يتناول أهل مكة ؛ لأنه قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْلِفُوا رُؤُوسَكُمْ ﴾ ^(١)
﴿ تَبِعَ الْكَلْبُ حَيْلَهُ ﴾ ^(٢) فدل : أن الآية تناولت ^(٣) من ليس هو في محل الهدي .
٧٧٦٠ - قالوا : كل نسك جاز لأهل الآفاق جاز لأهل مكة ، أصله : الأفراد .

٧٧٦١ - قلنا : طواف الصلوة نسك يجوز لأهل الآفاق ، ولا يجوز للمكي ؛ لأنه لا
يتصور منه .

٧٧٦٢ - والمعنى في الأفراد : أنهم يساوون أهل الآفاق في موجهه ، فساووه في
صحته . ولما خالفوا أهل الآفاق في موجب المتعة والقران ، كذلك في الموجب لهم أيضاً .

٧٧٦٣ - قالوا : من جاز أن يفرد : جاز أن يتمتع ويقرن دليله غير ^(١) أهل مكة .

٧٧٦٤ - قلنا : إن كان التعليل للشخص : فيجوز عندنا للمكي إذا استوطن بلداً
آخر ، وإن كان التعليل للفقهاء : لم يجوز ؛ لأن المسافر يجوز له القران من بلده ، والمكي
لا يجوز له ذلك ؛ لأنه يترك أحد الميقاتين .

٧٧٦٥ - قالوا : ما لا يكره لغير أهل مكة ، لا يكره لأهل مكة ، كسائر الطاعات .

٧٧٦٦ - قلنا : لا فرق بينهما ؛ لأنه يكره الوقت ؛ ولأنه لا يكره لغير أهل مكة

^(١) من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش . ويقصد بوازته المكي ، أي يحاذيه .

(٢) في (م) ، (ع) [لا يلزمه] بدون العطف . (٣) لفظ : [الهدي] ساقط من (م) ، (ع) .

(٤) في (م) ، (ع) : [ما لم يصح] . (٥) في (م) ، (ع) [ولا] ، مكان : [ولأن] .

(٥) لفظ : [رؤوسكم] ساقط من (م) ، (ع) .

(٦) سورة البقرة : الآية ١٩٦ . (٧) في (م) ، (ع) : [تناول] .

(٨) قوله : [ويقرن] ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستدركه في الهامش وفي (م) ، (ع)

[عن] ، مكان : [غير] .

ليس لأهل مكة وأهل المواقيت تمتع ولا قران ١٧٣٥/٤

اصطياد صيدهم ، واحتشاش حشيشهم ، ويكره ذلك لأهل مكة ، وقد يكره لغير المكّي ما لا يكره للمكّي ، كترك طواف الصدر .

٧٧٦٧ - قالوا : ما كان طاعة لأهل الآفاق ينالون به رضا الله تعالى ويستحقون ثوابه ، فهو لأهل مكة أولى ؛ لأنهم سكان حرم الله تعالى وحاضرو مسجده .

٧٧٦٨ - قلنا : إنما يكون التمتع لأهل الآفاق طاعة إذا لم يتخلل بينهما إلام صحيح ، وإذا أُلوا بطل معنى التمتع منهم ، وهذا المعنى يحصل لأهل مكة لجمعهم التمتع .

٧٧٦٩ - وأما القران : فهو قرينة لجميع الناس ؛ لأنهم لا يتركون به الوقت ، والمكّي يترك [بالقران] ^(١) حرمة أحد الميقاتين ، فإن خرج إلى موضع لأهله ^(٢) التمتع والقران : فقد صح قرانه ؛ لأنه لم يترك الوقت .

٧٧٧٠ - قالوا : اعتبار الإلام لم يدل عليه نص ولا قياس .

٧٧٧١ - قلنا : غلط ؛ لأن الجمع بين الإحرامين يجوز لأهل الآفاق ؛ ليستتركوا فضيلة الحج والعمرة ، ويسقط عنهم سفر أحدهما ، فإذا أُلوا إلاماً صحيحاً بينهما ، فقد زال المعنى الذي به جاز الجمع .

٧٧٧٢ - وأهل مكة يستدركون المعنى إلى أي وقت ^(٣) شاءوا ، فلم يفتقروا إلى الجمع ، فلم يثبت حكمه في حقهم مع تخلف معناه .

(١) الريادة ص (م) ، (ع) .

(٢) مي (م) ، (ع) : [فإن خرج أحد الميقاتين لأهله] ، مكان المبيت .

(٣) في (ع) : [المعنى إلى وقت] .



لا يجوز ذبح دم هدي المتعة والقران قبل يوم النحر

- ٧٧٧٣ - قال أصحابنا : لا يجزئ ذبح دم هدي المتعة والقران قبل يوم النحر ^(١) .
- ٧٧٧٤ - وقال الشافعي : إذا أحرِمَ بالحج : جاز الذبح قولاً واحداً ، وقبل الفراغ من العمرة : لا يجوز قولاً واحداً ، وإذا فرغ من العمرة ولم يحرم بالحج : فيه قولان ^(٢) .
- ٧٧٧٥ - بنا : قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّا وَجَدْتُ جُنُوبَهُمْ فَكَلَّمُوا بَنِي ﴾ ^(٣) . ﴿ وَلَسْمِعُوا أَلْسِنَتَهُمْ ﴾ ، ﴿ ثُمَّ لَيَقْعُنَّ عَنْ مَفَاقِهِمْ ﴾ ^(٤) . فرتب الحلق على الذبح ، قبل على أن وقت النحر ^(٥) وقت الحلق .
- ٧٧٧٦ - ويدل عليه : حديث حذيفة رضي الله عنه : « أن النبي ﷺ ، قال : إني لبدت رأسي وقلدت الهدي ، فلا أحل حتى أنحر ^(٦) » ، وقال : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت ، لما سقت الهدي ، ولجعلتها عمرة ^(٧) » .
- ٧٧٧٧ - ولو كان يجوز ذبح الهدي قبل يوم النحر لذبحه ، وصار كمن لا هدي معه .

- (١) [لا يجوز ذبح هدي التطوع والمتعة والقران إلا في يوم النحر] . جاء في الأصل : يجوز ذبح دم التطوع قبل يوم النحر ، ودمه يوم النحر أفضل وهذا هو الصحيح راجع للمسألة في شرح فتح القدير (١٦٢/٣) ، مجمع الأنهر شرح مفتي الأبحر (٣١٠/١) .
- (٢) إذا ساق للمضجع الهدي معه أو القارن لثبته أو قرأه فلو تركه حتى ينحصر يوم النحر فهو الأفضل في المذهب الشافعي ، وإن قدم فحرمه في الحرم أجراً عنه . راجع المسألة في : الأم (١٨٣/٢) ، المجموع شرح المهلب (١٨٣/٧ ، ١٨٤) . وقال مالك وأحمد وأصحابهما : مثل قول الحنفية ، لا يجوز ذبح هدي المتعة والقران قبل يوم النحر . قال ابن قدامة في المنهاج : وقال أبو طالب : سمعت أحمد قال في الرجل يدخل مكة في شوال ومعه هدي ، قال : ينحر بمكة ، وإن قدم قبل العشر نحره : لا يصح أو يموت أو يسرق . راجع المسألة في المنهاج ، العنوان السابق (٢٢٩/٢ ، ٢٣٠) ، بداية المجتهد ، في القول في الهدي (٣٩٤/١) ، المنهاج ، الباب السابق (٤٧٥/٣ ، ٤٧٦) ، الكافي لابن قدامة ، باب الإحرام (٣٩٨/١) . وقال ابن حزم مثل قول الشافعي : يجوز الهدي إذا أحرِمَ ، الحلي بالآثار ، كتاب الحج (١٥٨/٥ ، ١٥٩) .
- (٣) في (ص) : [منها] ، وهو خطأ . سورة الحج ، الآية (٣٦) .
- (٤) سورة الحج : الآية ٢٨ ، ٢٩ .
- (٥) قوله : وقت النحر سكر في (م) .
- (٦) تقدم تفريغ حديث سفينة في مسألة (٤٢٣) .
- (٧) تقدم تفريغه في مسألة (٤١١) .

لا يحرره دم هدي التمتع والقران قبل يوم النحر ----- ١٧٣٧/٤

٧٧٧٨ - فإن قيل : النبي ﷺ كان مفردًا ، والهدي تطوع ، فلا يحوز ذبحه قبل يوم النحر .

٧٧٧٩ - قلنا : هذا تطوع ، لا تأثير ^(١) له في المنع من التحلل بالانماق .

٧٧٨٠ - فإن قيل : عندكم كان قارنًا ، فكيف يتحلل من العمرة بالذبح ؟

٧٧٨١ - قلنا : كان الفسخ في تلك السنة جائزًا ، ولو جار ذبح الهدي فسخ الحج وتحلل ، وإن كان وقت لا يجوز فيه طواف الزيارة .

٧٧٨٢ - ولا يجوز ذبح الهدي للمتعة . أصله : قبل الفراغ من العمرة يحوز الذبح فيه عندنا لمن فرغ من العمرة .

٧٧٨٣ - قلنا : قياسًا على الذبح في حق من لم يفرغ ؛ ولأنه وقت لا يحوز تقديم ذبح الأضحية عليه : فلم يجز ذبح هدي التمتع فيه ، كما قبل الفراغ من الفراغ .

٧٧٨٤ - قالوا : المعنى فيه أنه بقي ^(٢) لوجوبه أكثر من سبب واحد ، وهو التحلل من العمرة ، وإحرام الحج بعد الفراغ بقي سبب واحد ، فجاز تقديمه عليه ، كما يجوز تقديم الزكاة على الحول ، وكفارة القتل على الموت .

٧٧٨٥ - قلنا : لا نسلم أن التحلل من العمرة بسببه ؛ لأنه لو لم يتحلل من العمرة حتى أحرم بالحج ، وجب الهدي .

٧٧٨٦ - ففي الموضعين لم يبق إلا سبب واحد ، وأن الزكاة صدقة والكفارة عتق أو صوم ^(٣) ، وجميع ذلك يكون قرية في جميع الأوقات ، فإذا وجد سبه ، جاز تقديمه .

٧٧٨٧ - وأما الهدي : فهو إراقة دم ، وذلك موضوعه يختص بأوقات لا [يجوز] ^(٤) تقديمه عليها ، كالأضحية .

٧٧٨٨ - وعليه الذبح يبطل ^(٥) بمن قال : إن شفى الله مريضى فله عليّ أد أضحي ، فوجد الشرط ، فقد نفى الوجوب سبب واحد لا يُجوزُ الذبح .

٧٧٨٩ - ولأنه دم ليس حصر ولا جنابة ، ولا أوجبه بنفاره ، فلم يجز ذبحه قبل يوم

(١) في (م) ، (ع) : [ما لا تأثير] بزيادة : [ما]

(٢) في (ع) [بقي] .

(٣) في (م) ، (ع) : [وصوم] ، مكان : [أو صوم] .

(٤) الرادة من (م) ، (ع) .

(٥) في (م) ، (ع) : [وعليه الذبح يبطل] . وهو الأسب وقد أثبتاه في المتن .

النحر ، كالأضحية .

٧٧٩٠ - فإن قيل : المعنى فيه : أنه لا يجوز تأخيرها : فلم يجوز تقديمها ، وهدي النحر يجوز ^(١) تأخيرها عن الأيام : فجاز أن تقدم عليه .

٧٧٩١ - قلنا : يطل بالرمي ، وأنه يجوز تأخيرها عن الأيام الثلاثة ، ولا يجوز تقديمها عليها ، وكذلك ^(٢) الطواف .

٧٧٩٢ - ولأن الهدي سبب على الرمي ، فإذا جاز تأخير الرمي جاز ^(٣) تأخير ما ترتب عليه ، والأضحية لا يترتب عليها ما لا يجوز تأخيرها ، فلذلك لم يجوز [تأخيرها] .

٧٧٩٣ - فإن قيل : الرمي لا يفعل بعد أيامه ويجوز فعل الهدي .

٧٧٩٤ - قلنا : الرمي يقوت [^(٤) بمضي الأيام ، فيقوم الدم مقامه ، فلو اعتبر الهدي ففات ، فقام ^(٥) الهدي مقامه ، فلا معنى لمقام هدي ، فكذلك ^(٦) فارق الرمي .

٧٧٩٥ - ولأن هدي التطوع يختص بيوم النحر ، فالواجب من جنس ما يقع به التحلل ، بدلالة المحصر .

٧٧٩٦ - فإذا تعلق وجوبه بمقد الإحرام : لم يجوز أن يتقدم على يوم النحر ، كالرمي ، والطواف والحلق .

٧٧٩٧ - ولا يتعلق بلزوم دم الجنائيات ؛ لأن وجوبه لا يتعلق بالإحرام ما لم يوجد فعل منه .

٧٧٩٨ - فأما دم القران : فتعلق بنفس الإحرام من غير أن ينضم إليه معنى آخر .

٧٧٩٩ - ولأنه حكم يتعلق ^(٧) بالتمتع ، فإذا صح بعد يوم النحر ، لم يجوز قبله ، كصوم السبعة .

٧٨٠٠ - احتجوا : بقوله تعالى : ﴿ تَنْ مَتَعْنَا بِالْمَرْءِ إِلَى الْفَجْرِ مَا نَشَاءُ أَنْ يَكُونِ رَكَبًا مُرْتَفِعًا ﴾ ^(٨) .

٧٨٠١ - قالوا : وقد قيل في تقديرها : « فعليكم ما استيسر » وهذا نص في حواز الذبح .

(١) في (م) : [يجوز] . (٢) في (ص) : [ولذلك] .

(٣) لفظ : [جاز] ساقط من صلب (ص) ، واستدركه التاسع في الهامش .

(٤) ما بين المكونين ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستدركه التاسع في الهامش .

(٥) في (ع) : [مقام] بدل : [مقام] . (٦) في (ص) : [فلفلك] .

(٧) في (م) ، (ع) : [تعلق] . (٨) سورة البقرة : الآية ١٩٦ .

لا يحرمه دم هدي المتعة والقران قبل يوم النحر ١٧٣٩/٤

٧٨٠٢ - قلنا : الحج عبارة عن الأفعال ، فقد جعل الغاية ^(١) وجود أفعال الحج ، وذلك لا يكون قبل الوقوف والرمي .

٧٨٠٣ - ولأن الآية تحتمل ، فعلية ما استيسر ، وتحتمل ^(٢) : [وليذبح ما استيسر ، ويحتمله] ^(٣) وليعتد ما استيسر .

٧٨٠٤ - وعندنا : إذا عين : جاز التحين ، وتعلق به حكم التمتع ، ويحتمل : فليتحلل بما استيسر من الهدي ، فيقف على وقت التحلل .

٧٨٠٥ - ولأن قوله : ﴿ قَا اسْتَيْسَرَ ﴾ إذا كان المراد به الوجب والأفعال المختصة بالإحرام يقف على أوقات مخصوصة ، مثل ^(٤) : الوقوف ، والطواف : لم يندل وجوب هذا على حواز الفعل ، ولم يمنع أن يختص بوقت بين ^(٥) ذلك إلا أن الآية يذكر فيها الزمان ولا يذكر فيها ^(٦) المكان ، ثم وقف على مكان مخصوص ، كذلك يحوز أن يقف على زمان مخصوص .

٧٨٠٦ - قالوا : روى في حديث ابن عمر رضي الله عنه قال : تمتع الناس على عهد رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ : « من كان معه هدي فليصم ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة إذا رجع إلى أهله » ^(٧) .

٧٨٠٧ - قلنا : إن ثبت هذا اللفظ ، فمعناه : من كان معه هدي ، فإذا أهل فليعين الهدي بوجه . يبين ^(٨) ذلك قوله ، فليس معناه : فليذبح ، وإنما معناه : السوق والحمل .

٧٨٠٨ - قالوا : عبادتان مؤدتان ، فوجب أن يتأخر وقت جواز فعلها عن وقت البذل ، أصله : الحق في كفارة القتل ؛ ولأنه حيوان له بدل صوم ، فجاز إخراجها في وقت جواز فعل الصوم والوقت في الطهارة / .

٧٨٠٩ - قلنا : وقت البذل والمبدل قد يتفقا وقد يختلفان ، بدلالة أن الصوم

(١) في (م) (ع) : [فقد حصل الفات] ، مكان المكتب .

(٢) في (م) : [يحتمل فعلية استيسر ويحتمل] .

(٣) ما بين المكونين : ساقط من (م) (ع) ومن صلب (ص) واستدركه التامخ في الهامش .

(٤) في (م) ، (ع) : [قبل] ، مكان : [مثل] .

(٥) في (م) ، (ع) : [تبين] . (٦) لفظ : [فيها] ساقط من (م) .

(٧) وهذا جزم من حديث ابن عمر رضي الله عنه ، أخرجه البخاري ، وسلم ، وأبو داود مطولا ، تقدم ترجمته في مسألة (٤٢٣) .

(٨) في (م) (ع) [تبين] .

يختص بالنهار^(١) ، ويجوز العتق ليلاً ، فعلم أن وقت أحدهما يجوز أن يفارق وقت الآخر .

٧٨٩٠ - وقولهم : إنما لا يجوز الصوم بالليل ؛ لأنه لا يحتمل الصوم ، مكيدان نقول^(٢) . وما قبل يوم النحر [وقت]^(٣) لا يحتمل الذبيح الذي هو نسك .

٧٨٩١ - ولأن العتق والصوم يرادان^(٤) للتحلل يوم النحر ، والصوم لا يصح الذي هو المقصود فقدم عليه ، والذبيح يصح فيه ، فلم يتقدم عليه .

٧٨٩٢ - قالوا : كل وقت صلح لجنس البذل ، والمبدل وصح فيه البذل يصح فيه المبدل ، أصله : الرضوء والتميم .

٧٨٩٣ - قلنا : لا نسلم أن ما^(٥) قبل يوم النحر وقت الهدي الذي هو نسك ، وهذا جنس غير الهدي عندنا .

٧٨٩٤ - والمعنى في الرضوء ، والعتق : أن فعل^(٦) كل واحد منهما لا يختص^(٧) بوقت [وواجهما لا يختص بوقت ، ونقل^(٨) الهدي يختص بوقت ، فالواجب منه يجوز أن^(٩) يختص بوقت .

• • •

(١) في (م) ، (ع) : [يتخصص النهار] مكان المقت .

(٢) في (ص) : [فذلك] ولفظ : [نقول] ساقط من (ع) .

(٣) الزيادة من (م) ، (ع) .

(٤) في (م) ، (ع) : [يرادان] وهو تصحيح .

(٥) حرف : [ما] ساقطة من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستلزمه الناسخ في الهاش .

(٦) في (ص) : [نعل] ، مكان : [فعل] .

(٧) في (ص) : [لا تخصص] .

(٨) ما بين المتكرفين ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستلزمه الناسخ في الهاش .

(٩) قوله : [يجوز أن] ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستلزمه الناسخ في الهاش .



إذا أحرم بالعمرة ، جاز أن يصوم للمتنعة وإن لم يحرم بالحج

٧٨١٥ - قال أصحابنا : إذا أحرم بالعمرة ، جاز أن يصوم للمتنعة وإن لم يحرم بالحج ^(١) .

٧٨١٦ - وقال الشافعي : لا يجوز ما لم يحرم بالحج ^(٢) .

٧٨١٧ - لنا : أن النبي ﷺ أمر أصحابه أن يحرموا بالحج يوم التروية ، وقد كانوا نسخوا الحج بعمرة ^(٣) .

٧٨١٨ - ولا يخلو أن يكون فيهم من لا هدي له ، فلا بد أن يكون صام من لا هدي معه قبل إحرام الحج .

٧٨١٩ - ولا يقال : لا تعلم فيهم من لا هدي معه ؛ لأننا نقطع أن العدد العظيم لا بد فيهم من لا يجد ومن يقدر على الثمن ولا يتمكن من الاتباع .

٧٨٢٠ - فإن قيل : يجوز أن يصوموا بعد يوم النحر .

٧٨٢١ - قلنا : ذلك قضاء عندكم ، فكان يجب أن يبين حواز فعله ؛ لأنه يشبه ويختلف فيه . ولأنه أحد وكفي التمتع ، فجاز أداء الصوم عقيب الثلاثة ، كإحرام الحج .

٧٨٢٢ - ولا يلزم على هذا إذا أحرم بالعمرة قبل الأشهر ؛ لأن التعليل للجواز .

٧٨٢٣ - ولا يلزم إذا قدم إحرام الحج ، ومن يلزمه أن يتنع ؛ لأنه روي عن أبي

(١) هل يجوز له بعد ما أحرم بالعمرة في لشهر الحج قبل أن يحرم بالحج ؟ قال الأخاف : يجوز سواء طاف لعمرة أو لم يطلب بعد أن أحرم بالعمرة . راجع المسألة في : بدائع الصنائع (١٧٣/٢) ، المبسوط (١٨١/٤) ، صح الفقير مع الهداية (٦/٣ ، ٧) ، مجمع الأبرار مع مفتي الأبرار (٢٨٩/١) .

(٢) المتن مع العادم للهدي يلزمه صوم عشرة أيام بصح القرآن ويكملها تسعين ثلاثة وسبعة ، أما الثلاثة يصومها في الحج ولا يجوز تقديمها على الإحرام . راجع المسألة في : صح العزيز بذيل الخموص (١٧١/٧) ،

١٧٢) ، المجموع شرح المهذب (١٨٥/٧ - ١٩٣) .

(٣) أخرجه البخاري ، في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب التمتع والإقراء والحج (٢٧٢/١ ، ٢٧٤) بهذا المعنى مطولا ، وسلم في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب وجوه الإحرام (٨٨١/٢) . الحديث (١٢٦٦/١٤٣) ، (تحقيق عبد الباقي) .

يوسف : أنه يجوز الصوم ؛ ولأن كل صوم ^(١) جاز في إحرام الحج : حار في إحرام العمرة وحده ، أصله : سائر أنواع الصيام .

٧٨٢٤ - ولأن الإحرام ركن من أركان الحج ، فلا يجوز صوم الثلاثة ^(٢) فيه ، كالوقوف .

٧٨٢٥ - ولأنه عبادة تتعلق بشيئين ^(٣) لا يتنافيان ، وكل وقت لو وجد البهائم ، حار أدائها ، فإذا وجد أحد الشيئين ، وجب أن يجوز أدائها قياساً على التكفير ^(٤) بعد الجرح ^(٥) قبل الموت .

٧٨٢٦ - احتجوا : بقوله تعالى : ﴿ قَدْ تَمَلَّعَ الْإِنْسَانُ إِلَى الْحُجِّ ﴾ إلى قوله : ﴿ حَيْثُمْ تَلْتَمِذُ الْآيَةَ فِي الْحُجِّ ﴾ ^(٦) .

٧٨٢٧ - فأمر بالصوم بشرطين : التمتع ^(٧) ، ووجوب الحج .

٧٨٢٨ - قلنا : من أصحابنا من أحاب عن الآية بأن المراد منها : فمن أراد التمتع بالعمرة إلى الحج ؛ فعين ما استمر من الهدي ، فمن لم يجد : فصيام ثلاثة أيام في الحج ، بمعنى وقت الحج ؛ لأن الحج هو ^(٨) الأعمال ، وذلك لا يكون ^(٩) طرئاً للصوم ، فلم يبق إلا أن يحمل على الوقت .

٧٨٢٩ - فإن قالوا : نحمله على حال الحج .

٧٨٣٠ - قلنا : هذا عبارة عن وقت بصفة ، وإضمار الوقت أولى من إضماره وزيادة عليه .

٧٨٣١ - قالوا : إذا ^(١٠) أضرم وقت الحج احتجتم إلى تخصيصه بما بعد إحرام العمرة ، وإذا حملت الآية على حال الحج لم يحتج إلى التخصيص .

٧٨٣٢ - قلنا : الذي هو ^(١١) يريد التمتع بالعمرة ، هو الذي فعلها نائلاً بضم الحج

(١) في (م) : (ع) ولا كل من صوم مكان . [ولأن كل صوم] .

(٢) في (م) : (ع) : [التلبية] . (٣) في (س) : [بسبب] .

(٤) في (م) : (ع) : [التكتلين] . (٥) في (م) : [الجرح] .

(٦) سورة البقرة : الآية ١٩٦ . (٧) في (س) : [تمتع] .

(٨) في (م) : (ع) : [بعض] مكان : [هو] . (٩) في (م) : (ع) : [لا يجوز] .

(١٠) لفظ : [إذا] ساقط من (م) : (ع) وس سلب (س) واستفركه الناصب في التامض

(١١) لفظ : [هو] ساقط من (م) : (ع) .

إذا أحرم بالعمرة ، جاز أن يصوم للمسعة وإن لم يحرم بالحج ١٧٤٣/٤

إليها ، فلا يحتاج في إضمارها إلى تخصيص . ومن أصحابنا من قال : الآية تنفي وجوب الصوم والكلام في الخواص .

٧٨٣٣ - ومنهم من أجاب فقال : التمتع هو أن يسقط سفر الحج ، وهذا انمى يحصل بإحرامها ، فقد صار متمتعاً بالعمرة إلى الحج بنفس الإحرام ، فيجوز له الصوم في الأشهر .

٧٨٣٤ - قالوا : الهدي عبادات بدل ، فلا يبقى ^(١) وقت البدل وقت اميدل ^(٢) . أصله : الكفارات .

٧٨٣٥ - قلنا : الصوم ليس يبدل عن الذبيح ، ألا ترى أن عندنا وقت الذبيح يوم النحر ، فإن تعذر فلا طريق إلى الصوم ، فكيف يجوز بدلا عنه ؟ وإنما هو بدل عن الهدي ، وذلك يجوز عندنا إذا ^(٣) أحرم بالعمرة ، وذلك بدلالة .

٧٨٣٦ - بين ^(٤) ذلك : أنه يهدي ، فيكون مراعى إلى حين الذبيح ، وبصوم فيكون صومه مراعى إلى حين النحر ، فدل : أن الإهداء والصوم حكمهما ^(٥) واحد .

٧٨٣٧ - ولأن الصوم والذبيح يختلفان في الوقت ، ألا ترى : أن عندهم على أحد القولين : يجوز الذبيح قبل إحرام الحج ، ولا يجوز الصوم . وعندنا : يجوز الصوم قبل يوم النحر ، ولا يجوز الذبيح قبله .

٧٨٣٨ - وبالاتفاق : يستحب تقديم الصوم ، ويستحب ^(٦) تأخير الذبيح ، فإن بهذا اختلافهما في الوقت .

٧٨٣٩ - فأما الصوم في الكفارة : فهو بدل العتق ، فلا يسبق وقت العتق . وفي مسائلنا : بدل ^(٧) الإهداء ، فلا يسبق وقت الإهداء .

٧٨٤٠ - قالوا : جبران التمتع ، فلا يجوز الإتيان به قبل الإحرام بالحج ، كالهدي .

٧٨٤١ - قلنا : الوصف غير مسلم ، لأنه ليس بجبران ، والمعنى في الذبيح : أنه يقع التحلل ، فأحصر وقت التحلل ، والصوم لا يفعل للتحلل ، فجاز فرعه وقت التحلل .

(١) في سائر النسخ : [عبادات] تصويبه [عبادة] وفي (م) ، (ع) : [ولا يبق] .

(٢) قوله : [وقت المبدل] ساقط من (م) ، (ع) .

(٣) في (ص) : [وإذا] بالمطف . (٤) في (م) ، (ع) : [مستحب] .

(٥) في (م) ، (ع) : [حكمهما] . (٦) في (م) : [مستحب] .

(٧) في (م) ، (ع) : [نقل] بدون نقطه ، مكان : [بدل] .

- ٧٨٤٧ - قالوا: صوم واجب ، فلا يجوز تقديمه على وقت وجوبه ، أصله : صوم رمضان .
- ٧٨٤٨ - قلنا : للمعنى في صوم رمضان : أن لا يوجد سببه قبل وقته ، فلم يحز تقديمه عليه ، وليس كذلك في مسألتنا ؛ لأن سببه يوجد ، فجاء تقديمه عند سببه .
- ٧٨٤٩ - قالوا : وقد احتج الطحاوي في المنع من تقديم الصوم بما روي ^(١) عن عائشة وابن عمر رضي الله عنهما : « أن الصيام لمن تمتع ^(٢) بالعمرة إلى الحج إن لم يجد هدياً ^(٣) ، ما بين أن يهل بالحج إلى يوم عرفة ^(٤) .
- ٧٨٥٠ - قلنا : قد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : « ما بين الهلال إلى يوم عرفة ^(٥) فإن أراد هلال شوال ، وهلال ذي الحجة ، اقتضى ذلك جوازها وإن لم يكن محرماً .
- ٧٨٥١ - وعن علي رضي الله عنه أنه قال : « يصوم قبل يوم التروية يوم ، ويوم التروية ، ويوم عرفة ^(٦) . ولم يشترط إحرام الحج فيه ^(٧) .
- ٧٨٥٢ - وقال عطاء : وقد قيل له : لم جعل الصوم من عشر ^(٨) ذي الحجة ؟ قال : ربما يتيسر له الهدي ، فقيل له : أبصومهن ^(٩) حراماً أحب إليك أم يصومهن ^(١٠) حلالاً بعدما اعتصر ^(١١) ، وهذا يدل : أن تأخير الصوم استحباب ^(١٢) .

- (١) في (م) ، (ع) : [صوم لما روي] . (٢) في (م) ، (ع) : [لم يصح] .
- (٣) في (م) ، (ع) : [لم يوجد هدياً] .
- (٤) أخرجه مالك في الموطأ ، في كتاب الحج في صيام التمتع (٢٩٤/١) بهذا اللفظ ، وزاد فيه : [فإن لم يصم ، صام أيام منى] .
- (٥) لم نثر على أثر ابن عباس رضي الله عنهما .
- (٦) أثر علي رضي الله عنه : أخرجه البيهقي في الكبرى ، في كتاب الحج ، باب الإعراف من هدي لنسمة ووقت الصوم (٢٥/٥) من طريق جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن علي ، بهذا اللفظ ، وابن أبي شبة ، في المصنف ، في كتاب الحج ، في قوله تعالى : فصيام ثلاثة أيام في الحج (٤٧٥/٤) .
- (٧) لفظ : [فيه] ، [عشر] ساقطان من (م) ، (ع) .
- (٨) لفظ : [فيه] ، [عشر] ساقطان من (م) ، (ع) .
- (٩) في (م) ، (ع) : [تصومهن] مكان [يصومهن] .
- (١٠) في (م) ، (ع) : [تصومهن] مكان [يصومهن] .
- (١١) قوله عطاء : ذكره الجصاص في أحكام القرآن ، في باب صوم التمتع (٢٩٣/١) .
- (١٢) في سائر النسخ : [استحباباً] بالنصب وهو خطأ الصواب : رضىه ، كما أثبتنا ، لأنه وقع خبر [قد] .

٧٨٤٨ - قال شيخنا أبو عبد الله الحرجاني ^(١) : صوم ^(٢) السبعة ليس يدل على الهدى ، والثلاثة هي البدل ، ووجه السبعة ليكمل بها التواب .
٧٨٤٩ - وذكر الشيخ أبو بكر الرازي ^(٣) في أحكام القرآن أنها بدل ^(٤) .
٧٨٥٠ - وقال الشافعي : صوم السبعة بدل ^(٥) .
٧٨٥١ - لنا : أن الله تعالى فرق بين الصومين في وقتها ، إذا كانا بدلاً لمدل واحد : لم يختلف وقته ، كالبذل ^(٦) في سائر الكفارات .
٧٨٥٢ - ولأنه صوم لا يبطل بوجود الهدى : فلم يكن بدلاً عنه ، كصوم النذر وكفارة الأذى .

٧٨٥٢ - ولأنه صوم يجوز فعله بعد التحلل ، كالصوم في فدية الأدي .

٧٨٥٤ - ولأن وجوب الهدي لا يمنع ابتلاؤه ، فلم يكن بدلا عنه ، أصله : ما ذكرنا ، وعكسه : صوم الثلاثة .

٧٨٥٥ - اجتنبوا : بقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَمْ يَكُنْ فِيمَا تَلَفَعُوا لِيْ يَوْمَ لَوْنًا وَرُبَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولَٰئِكَ ﴾ (٧) فشرط عدم الهدى بينهما ، وعطف أحدهما على الآخر ، وحكم العطف حكم المعطوف عليه ، ثم قال تعالى : ﴿ يَذَكَّرُ أُولَٰئِكَ ﴾ فجعلهما شيئا واحداً .

(١) تقدمت ترجمته في مسأله (٤١٩) .

(٧) في (م)، (ع) : [يوم صام] مكان : [صوم] وهو تصحيح وفي (ص) : [صوم يوم] بزيادة : [يوم] ، إلا أن لعل : [يوم] ساقط من صلب (ص) واستقره النسخ في الهامش ، انصواب كما أتيته بحذف [يوم] ، أنه يتبدله بالأيام فكانت العبارة : [صوم الأيام السبعة] .

(٣) تقدمت ترجمته في مسألة (٢٠٦) .

(٤) [وأما صوم السمة لـ. يدل فيها هو المقصود وهو التحلل] راجع المسألة في المبسوط (١٨١/٤) .

(١٨٢) بدائع الصنائع (١٧٤/٢) .

(١٠٠) : *ديلم الصنائع* (١٧٤/٢) .
 (١٠١) : *لماذا هرع من طوافه وسعيه فليخلق أو يفصر ثم يرجع إلى أهله* فإن أدرك الجمع قبل أن يفيحج إن استطاع وليهدئ في حجة فإن لم يجد هدنيا فليصم ثلاثة أيام في الجمع وسبعة إذا رجع إلى أهله] . *راجع المسألة*
 م : الأ : ١١٤/٣ . *المجموع* : ٤ - *المصنف* : ١٨٥/٧ - (١٩٠ -) .

م: الأم (١٤١/٢) ، والمحمد ع شرع المذهب (١٨٥/٧ - ١٩٠) .

(٦) في (م)، (ع)، [كالمبدل] . (٧) سورة البقرة : الآية ١٩٦

٧٨٥٦ - قلنا : قد شرط في صحة الشرط ، أو في وجوبه عدم ^(١) غيره ، ولا يكون بدلاً عنه ، كما شرط عدة ^(٢) الأمة في جواز نكاح الحرة ، وكما شرط مخالفتنا عدم الطول ، فقصص أحدهما على الآخر ، فقد دل على وجوبهما وعلى تعلقهما بشرط واحد ، وليس من شرط العطف أن يكون مثل المعطوف في كل حال ، يبين ^(٣) ذلك : أنهما اختلفا في وقت فعلهما ، وإن عطف أحدهما على الآخر .

٧٨٥٧ - فأما قوله : ﴿ يَلِكْ عَشْرٌ كَامِلَةٌ ﴾ فيدل على أن بالسبعة يكمل ثواب الصوم ، لأن البدل يقضي عن ثواب المبدل ، فكمثل الله الثواب بضم صوم السبعة إلى الثلاثة .

(١) في (ص) : [عند عدم] بزيادة : [عند] .

(٢) في (ص) : [عدد] وفي (م) : (ع) : [عدة] ، لعل للصواب ما أوردناه .

(٣) في (م) : (ع) : [تبين] .



سقوط صوم الثلاثة إذا وجد الهدي ولزوم الهدي متى وجده

- ٧٨٥٨ - قال أصحابنا : إذا وجد الهدي في صوم الثلاثة : لزمه الهدي ، وسقط عنه الصوم .
- ٧٨٥٩ - وإن وجد الهدي بعد الفراغ من الثلاثة قبل يوم النحر : لزمه الهدي ^(١) .
- ٧٨٦٠ - وقال الشافعي : يجوز الصوم ، فإن أهدى : فحسن ، وإن وجد الهدي قبل الدخول فيه : ففيه قولان ^(٢) .
- ٧٨٦١ - لنا : قوله تعالى ^(٣) : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴾ ^(٤) ، وهذا يدل على أنه لا يجوز الصوم ابتداء مع وجود الهدي .
- ٧٨٦٢ - ولأن ما شرط فرعه الصوم في اليوم الأول ، كان شرطاً في الثاني ^(٥) ، أصله : النية وترك ^(٦) الأكل .
- ٧٨٦٣ - فإن قيل : لا نسلم ذلك في اليوم الأول .
- ٧٨٦٤ - قلنا : إذا أحرم بالحج قبل طلوع الفجر ، ونوى الصوم ، من شرطه عدم الهدي فلا خلاف ؛ لأنها حالة الوجوب .
- ٧٨٦٥ - ولأن المقصود من الصوم والهدي التحلل بهما ، بدلالة حديث حفصة ^(٧) أنها قالت : « ما بال الناس قد حلوا وأنت لم تحل ؟ » فقال رسول الله ﷺ : « إني قلدت
-
- (١) عند الأخاف أنه لو وجد الهدي بعد صوم يومين من الثلاثة كان عليه الهدي . راجع المسألة في المبوط (١٨١/٤) ، شرح فتح القدير (٥٣٠/٢) ، بدائع الصنائع (١٧٤/٢) .
- (٢) عند الشافعية إنه دُخِلَ في الصوم ثم وجد الهدي فلا يفضل أن يهدي ولا يلزمه . راجع المسألة في المجموع شرح المذهب (١٩٠/٧) ، فتح العزيز بذي الحجة (١٧٢/٧ ، ١٧٤) .
- (٣) الزيادة من (م) ، (ع) .
- (٤) سورة البقرة : الآية ١٩٦ .
- (٥) قوله : [في الثاني] ساقط من صلب (ص) واستلزمه التساقط في الهاش .
- (٦) في (ص) : [يدل] مكان : [ترك] .
- (٧) في (م) : [صفة] وفي (ع) : [صفة] مكان : [صفة] .

هدي ولدت رأسي ، فلا أحل حتى أنحر وأحل منهما جميعاً » ^(١) ؛ فدل [على أن الهدي للإحلال . وإذا ثبت هذا ، قلنا : قدر] ^(٢) المبدل قبل حصول المقصود بالبديل ، فصار كالتيمم إذا وجد الماء قبل الدخول في الصلاة .

٧٨٦٦ - احتجوا : بأنه صوم تلبس به لعدم الهدي ، فوجب أن لا يطل بوجوهه ، أصله : صوم السبعة الأيام .

٧٨٦٧ - قلنا : الحكم ضد الوصف ؛ لأن ما تلبس به لعدم يدل على تأثير الوجود فيه ، فلم تصح هذه العلة .

٧٨٦٨ - ولأن صوم السبعة تقدر فيه على الهدي ، والمقصود بالبديل قد حصل / فصار كوجود الماء [بعد الفراغ من الصلاة ، وفي مسألتنا : قد وجدته قبل حصول المقصود فصار كوجود الماء] ^(٣) قبل فعل الصلاة .

٧٨٦٩ - فإن قيل : التيمم ليس بمقصود في نفسه .

٧٨٧٠ - قلنا : وصوم التمتع ليس مقصوداً لنفسه ، وإنما يقصد به غيره وهو التحلل على ما بيناه .

٧٨٧١ قالوا : ينقل إلى الصوم ، للعجز عن أصله . فإذا وجدته بعد الفراغ من الصوم : لم يطل الصوم ، كالصوم في كفارة القتل والظهار إذا وجد الرقية بعد الفراغ منه .

٧٨٧٢ - قلنا : صوم الكفارة يفعل لمعنى تقدمه ، فإذا فرغ منه تم المعنى بالصوم ، فوجود الدل لا يؤثر فيه ، وفي مسألتنا : الصوم يراد لمعنى يتأخر عنه وهو التحلل ، فوجب اعتبار الحالة المقصودة دون ما تقدمها .

٧٨٧٣ - ولأن هذا لا يصح على أصلهم ؛ لأن صوم العشرة كلها بدل ، فإذا وجد الهدي بعد الثلاثة ^(٤) ، فقد وجد قبل الفراغ من الصوم .

• • •

(١) تقدم ترجمته في سلكه (٤٢٣) .

(٢) ما بين المتكرفين مكرر في (م) ، (ع) ولفظ : [قلنا] ساقط سهما وكذلك من صلب (م) واستفركه في الهامش .

(٣) ما بين المتكرفين ساقط من صلب (م) واستفركه الناسخ في الهامش .

(٤) في (م) • (ع) : [فله] .



إذا لم يصم حتى حضره يوم النحر ، عاد فرضه إلى الهدي

- ٧٨٧٤ - قال أصحابنا : إذا لم يصم حتى حضره ^(١) يوم النحر : عاد فرضه إلى الهدي ، وثبت في ذمته إلى حين القدرة ^(٢) .
- ٧٨٧٥ - وقال الشافعي : إذا فات وقت الصوم : لم يسقط ، فيصومه في أيام التشريق ، على أحد القولين ، ويصومها بعد ذلك قولاً واحداً ^(٣) .
- ٧٨٧٦ - لنا : قوله تعالى : ﴿ قَدْ أَتَيْتَكُمْ مِنْ اللَّهِ نَذِيرٌ ﴾ ^(٤) ، وهذا يقتضي وجوب الهدي ، ثم تقلنا عنه إلى الصوم في وقت الحج ، فإذا فات : عاد إلى فرض الأصل .
- ٧٨٧٧ - ولأن الله تعالى ^(٥) أوجب هذا الصوم ابتداء مع السفر ، وأسقط صوم رمضان عن المسافر إلى القضاء ، فلو جاز القضاء في هذا الصوم : لم يوجب ابتداء مع مشقة السفر .
- ٧٨٧٨ - وروي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال : « للمتمتع يصوم قبل يوم النحر ، فإذا لم يصم ^(٦) إلى يوم النحر فعليه الهدي » ^(٧) .
- ٧٨٧٩ - وعن ابن عمر رضي الله عنه : « أن رجلاً أتاه وهو متمتع يوم النحر ، ولم يصم ^(٨) ،
-
- (١) ي (ص) [لم تصح] وبي (م) ، (ع) : [لم يصم] و [حصره] بالصاد المهملة ، الصواب ما أثبتناه .
- (٢) مذهب الأحاف أنه إن لم يصم حتى جاء يوم النحر تعين عليه الهدي عندنا . راجع المسألة في المسوط (١٨١/٤) ، فتح القدير مع الهداية (٥٣٠/٢ - ٥٣٢) مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر (٢٨٨/١ ، ٢٨٩) .
- (٣) مذهب الشافعية أنه إذا فات صوم الثلاثة في الحج لزمه قضاؤها ولا دم عليه . وخرج ابن سريج وأبو إسحاق المروري قولاً : أنه يسقط الصوم ويستقر الهدي في ذمته . حكاه الشيخ أبو حامد والماوردي وآخرون عن أبي إسحاق ، وحكاه الخليلي وابن الصباغ وآخرون عن ابن سريج ، وحكاه صاحب البيان وآخرون عنهم والذهب الأول . راجع المسألة في : المجموع شرح المهذب (١٨٦/٧ - ١٨٩) .
- (٤) سورة البقرة : الآية ١٩٦ .
- (٥) قوله : « ولأن الله تعالى [غير واضح في (ص)] .
- (٦) في سائر النسخ : [لم يصم] ، والصواب ما أثبتناه .
- (٧) لم حذر على أثر ابن عباس رضي الله عنه بهذا اللفظ . وقد أشرجه ابن أبي شبة ، في المصنف ، في كتاب الحج ، في المتن إذا فات الصوم (٢٨٨/٤) . من طريق إسحاق بن علية ، عن أيوب ، عن ابن عباس قال : إذا لم يصم المتمتع فعليه الهدي .
- (٨) في سائر النسخ : [لم يصم] .

فقال : له ابن عمر : اذبح شاة ، فقال : ^(١) لا أجذ ، فقال : سل قومك ، فقال : نيس مهنا أحد ^(٢) من قومي ، فأعطاه ابن عمر شاة ^(٣) ، ولو جاز انصوم لبيته .

٧٨٨٠ - وذكر أبو الحسن عن ابن عمر ، وابن جعفر - محمد بن علي - مثل قولنا ، وهذا التخصص إنما يعلم من طريق التوقيف ، فكانهم روه عن النبي ﷺ ^(٤) .

٧٨٨١ - ولأنه وقت يصح فيه ذبح هدي التمتع : فلا يجوز صوم الثلاثة ، أصله : يوم النحر ورمضان .

٧٨٨٢ - ولأنه ^(٥) صوم هو بدل : فلا يقضى كالبديل في الكفارات .

٧٨٨٣ - ولأنه وقت لأحد صومي التمتع : فلا يجوز صومه لآخر فيه ، كما لا يجوز صوم السبعة قبل يوم النحر .

٧٨٨٤ - احتجوا بحديث ابن عمر ، قال : « رخص رسول الله ﷺ للتمتع إذا لم يجد الهندي أن يصوم أيام التشريق » ^(٦) .

٧٨٨٥ - هذا الخبر رواه ^(٧) عبد الغفار ، عن الزهري وغلط في إسناده ، والصحيح وقوفه على ابن عمر ، وقد روينا عنه خلاف ذلك .

٧٨٨٦ - قالوا : صوم يختص بوقت : فجاز أن يؤدي ويقضى ، كصوم رمضان ، فصوم رمضان موضوع على القضاء ، بدلالة أنه يجب ^(٨) على المسافر ابتداء ، وثما أسقط إلى القضاء ، وهذا الصوم لما أوجب مع وجود السعي ولم يوجد إلى القضاء : دل على أنه موضوع على الأداء دون القضاء .

(١) لفظ : [فقال] ساقط من صلب (ص) واستدركه الساج في الهامش .

(٢) في (ص) : [أحدا] .

(٣) لم يند إلى هذا الأثر من وجه ابن عمر رحمه الله ، وقد أخرجه محمد في الحجة ، الباب السابق (٢٩٠/١) ، وابن أبي شيبة نحوه ، في المصدر السابق (٢٢٨/٤) .

(٤) قال الكاساني بعد أن ذكر أثر ابن عمر رحمه الله : وانظر أنه قال ذلك سمعا من رسول الله ﷺ ، لأن من دلت لا يعرف رأيا واجتهادا .

(٥) في (م) ، (ع) . [لأنه] بدون المطلب .

(٦) هذا الحديث : أخرجه البخاري في الصحيح ، كتاب الصوم ، باب صيام أيام التشريق (٣٤١/١) ، واندانطلي في السنن ، في كتاب الصيام ، باب القبلة للصائم (١٨٦/٢) ، الحديث (٢٩ ، ٣١) .

(٧) في (م) ، (ع) : [برواه] .

(٨) في (م) ، (ع) : [لم يجب] بزيادة : [لم] .

إذا لم يصم حتى حضره يوم البحر ، عاد فرسه إلى الهدي ١٧٥١/٤

٧٨٨٧ - ولأن صوم رمضان موضوع ^(١) بنفسه في وقت ، فإذا فات جاز أن يتضي ، وهذا الصوم أقيم مقام فرض آخر ، وجعل له وقت ، فإذا فات عاد إلى الأصل ، ولم يصح فيه القضاء كالجمعة .

٧٨٨٨ - قالوا : صوم تعلق بشرط فجاز فعله بعد وجود الشرط ، كصوم الظهر ، وإذا وطئ ^(٢) قبله .

٧٨٨٩ - قلنا : عدم اللمس شرط في الأصل والبدل ، فإذا مسها فقد الشرط المأمور به فيهما .

٧٨٩٠ - فلو قلنا : يعود إلى العتق . ولو أداه مع فقد الشرط في الصوم عاد إلى الهدي ، فلم يفت شرطه ، فلذلك لزمه العود إليه ؛ ولأنه شرط في كفارة الظهر أن يتقدم الشرط على المسيس ولا يتحلله مسيس ، فإذا قرنها قدر على الإتيان بأحد الشرطين ، وهو صوم لا مسيس فيه ، وفي مسألتنا : شرط للتوقف بالحج ، فإذا فات لم يقدر على إتيانه بشرط فيه ولذلك ^(٣) سقط .

٧٨٩١ - قالوا : صوم لزمه بإعواز الهدي : فجاز فعله بعد البحر ، كصوم السبعة .

٧٨٩٢ - قلنا : فنقول : فلا يجوز ^(٤) فعله في وقت القسم الآخر منه ، كصوم السبعة .

(١) في (م) ، (ع) : [فرسه] ، مكان : [موضوع] .

(٢) في (م) ، (ع) : [وصي] ، مكان : [وطئ] .

(٣) في (م) ، (ع) : [إتيان لشرط فيه ، وكذلك] .

(٤) في (ع) : [لا يجوز] بدون القاء .



إذا فرغ من أفعال الحج ، كان له صوم السبعة بمكة

٧٨٩٣ - قال أصحابنا : إذا فرغ من أفعال الحج ، كان له صوم السبعة بمكة ، وفي الطريق ، وإذا رجع إلى وطنه ^(١) .

٧٨٩٤ - وقال الشافعي في أحد قوله : لا يجوز حتى يرجع إلى وطنه ، أو ينوي الإقامة بمكة .

٧٨٩٥ - وفي القول الآخر : يجوز إذا خرج من مكة متوجها إلى وطنه ^(٢) .

٧٨٩٦ - لنا : قوله تعالى ^(٣) : ﴿ وَسَبِّحْ إِذَا رَجَعْتَ إِلَىٰ ظَهْرِكَ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ﴾ ^(٤) ، يحصل .

(١) راجع المسألة في الميسر ، الباب السابق (١٨١/٤ ، ١٨٢) ، مجلة الفقهاء ، باب الإحرام (٤١٢/١) .
 بدفع الضائع (١٧٤/٢) ، أحكام القرآن للجصاص ، في ذكر اختلاف الفقهاء فيس دخل في صوم التمتع
 ثم وجد الهدي (٢٩٨/١ ، ٢٩٩) ، فتح القدير مع الهداية (٥٣٠/٢) ، النباة مع الهداية (٢٠٠/٣) ،
 مجمع الأنهر مع ملتقى الأبحر (٢٨٨/١) .

(٢) قال الفقهاء في الحلية : وأما صوم السبعة ففي وقت قولان ، أحدهما : أن وقته إذا رجع إلى أهله ، وهو قول سفيان وأحمد . والثاني : نص عليه في الإجماع أنه يجوز فعله قبل الرجوع إلى أهله ، فعلى هذا في وقت جواز وجهان ، أحدهما : يجوز إذا أخذ في السير خارجا من مكة ، فعلى هذا لا يجوز صوم السبعة ، وهو محتمل ، وهو قول مالك . والثاني : يجوز إذا فرغ من الحج سواء كان مقيما ، أو أخذ في السير . راجع المسألة في حلية العلماء ، كتاب الحج (٢٢٥/٣) ، المجموع مع الملهذب ، كتاب الحج (١٨٥/٧ ، ١٨٧ ، ١٨٨) . وقال المالكية : مثل الحنفية ، يجوز صوم السبعة قبل الرجوع إلى أهله ، محتمل أو في الطريق . وفي المدرسة : قال مالك : قال الله تبارك وتعالى : ﴿ وَسَبِّحْ إِذَا رَجَعْتَ ﴾ ، فإذا رجع من منى ، فلا بأس أن يصوم . قال ابن القاسم : يريد أقام بمكة أو لم يقم . راجع المسألة في المدونة ، في القراءة وإنشاء الشعر والحديث في الطواف (٣٢٢/١) ، المنتقى ، في ما جاء في التمتع (٢٣٠/٢٢ ، ٢٣١) ، الكافي لابن عبد البر (٣٨٣/١) ، بداية المجتهد (٣٨٥/١) ، أحكام القرآن لابن العربي (١٣١/١) ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣٧٨/٢ ، ٣٧٩) قال ابن قدامة في اللغوي بعد أن بين وقت اختيار الصوم السبعة . وأما وقت الجواز : فمنذ أيام التشريق ، قال الأوزم . سئل أحمد هل يصوم في الطريق أو بمكة ، قال كيف شاء . وقال بهاء الدين في المدة : وأما وقت الجواز : فظاهر كلام أحمد : أنه إذا رجع من مكة ، ويكون معنى الآية : إذا رجعتم من الحج . راجع المسألة في الكافي لابن قدامة ، الباب السابق (٢٩٨/١) للنسفي ، الباب السابق (٤٧٧/٣ ، ٤٧٨) ، العدة ، باب ما يفعله بعد الحبل ص ٢٠٢ .

(٣) قوله : [تعالى] ساقط من صلب (ص) واستدركه السامع في الهامش .

(٤) سورة البقرة : الآية ١٩٦ .

إذا فرغ من أعمال الحج ، كان له صوم السبعة بمكة ١٧٥٣/٤

إن فرغتم ^(١) من أفعال الحج ، ويحتمل : رجعتكم إلى الوطن ولا يجوز أن يكون المراد به : الرجوع إلى وطنه ؛ لأن الوطن لم يهجر له ذكر ، والحج تقدم له ذكر ، فحُفِّلَ على ما جرى له ذكر الرجوع أولى .

٧٨٩٧ - فإن قيل : لا يقال للصائم : إذا غربت الشمس رجع عن الصوم .

٧٨٩٨ - قلنا : يقال لمن أفطر : رجع إلى الفطر ؛ ولأن الصوم ، والزكاة لا يخصص ^(٢) بمكان ، فلا يقال لمن فعلهما : رجع ، والحج يفعل في أماكن مخصوصة ، فيجوز أن يقال لمن فرغ منه وانتقل عنها : رجع .

٧٨٩٩ - ولا يصح أن يقال لمن فرغ من الحج : رجع إلى الإحلال ، وكل متبسط قام إذا فرغ منه إلى ما كان عليه قبل التلبس .

٧٩٠٠ - بين ^(٣) ذلك : أن أفعال الحج تقدم ذكرها ، والسفر والخروج من الوطن لم يجر له ذكر حتى يحمل الرجوع عليه ^(٤) .

٧٩٠١ - فإن قيل : كيف يقال : رجع إلى حالته الأولى من الإحلال ، وإن كان في مكان السلك ، فإذا ثبت أن الإحلال رجوع ، والعود إلى الأصل رجوع ، تعلق جواز الصوم بأولهما ^(٥) .

٧٩٠٢ - ولأن الرجوع إلى الإحلال مراد بالاتفاق ؛ ولأنه لو رجع إلى وطنه ولم يعطف ^(٦) : لم يجز الصوم ، ولابد من اعتبار الرجوع الذي نقوله ، ويضمون إليه الرجوع إلى أهل ، فما ذكرناه متفق على ^(٧) اعتباره ، فحمل الآية عليه ، والعود إلى أهله كقضاء رمضان .

٧٩٠٣ - ولأنه أحد صومي التمتع ، فحاز بمكة قبل العودة والإقامة ، كصوم الثلاثة .

٧٩٠٤ - احتجوا : بحديث جابر أن النبي ﷺ قال : « لو استقبلت من أمري ما

(١) في سائر النسخ : [أن يحتر] ، لعل الصواب ما أثبتناه .

(٢) في سائر النسخ : [لا يخص] ، الصواب ما أثبتناه .

(٣) في (م) ، (ع) : [التلبس حين] . (٤) في (ع) : [إليه] .

(٥) في (م) : [الصوم بأولهما] وفي (ع) : [الصلاة بأولها] .

(٦) في سائر النسخ : [لم يعطف] ، والصواب ما أثبتناه .

(٧) في (م) ، (ع) : [عليه] ، مكان : [على] ، وهو تصحيف .

استدبرت ، ما سقت ^(١) الهدى ولجملتها عمرة ، فمن ساق الهدى فليذبح ، ومن لم يسق فليصم ثلاثة أيام ^(٢) ، وسبعة إذا رجع إلى أهله ^(٣) .

٧٩٠٥ - قلنا : النبي ﷺ في حجة الوداع منع أن يقيموا بمكة أكثر من ثلاثة أيام ^(٤) .

٧٩٠٦ - وكيف يأمرهم بصوم سبعة أيام بهذا ^(٥) الصوم ، ولم يأمرهم بفعله في الطريق ؛ لأن المسافر يخفف عنه الصوم ، وقد اختار لهم في تلك السنة الأسهل دون الأثقل ، والأشق .

٧٩٠٧ - قالوا : فليس الصوم للسيمة قد خصوا له موضع استيطانه ^(٦) فلم يصح ، كما لو تلبس بها ^(٧) قبل الفراغ من أفعال الحج .

٧٩٠٨ - قلنا : ما قبل الفراغ لو استوطن أو رجع إلى الوطن لم يجز الصوم ، فكذلك قبل أن يستوطن .

٧٩٠٩ - قالوا : جعل الله السفر عدتها في تأخير صوم واجب محتوم ، فلم يحزم أن يجعله سبباً في ابتداء لإيجاب صوم .

٧٩١٠ - قلنا : ليس السفر هو السبب ، وإنما السبب يوجد فيه ، وهذا غير مجتمع ، كصوم الثلاثة .

(١) في (م) : [ما سقت] بزيادة الباء ، وهو تصحيف .

(٢) قوله : [أيام] ساقط من (ع) .

(٣) أخرجه الشيخان في صحيحيهما الجزء الأول ، من حديث جابر ، وقد سبق تخريجه في مسألة (٤١١) ، وتكرر ذكره في مسألة (٤٢٣) . والجزء الثاني : أخرجه الشيخان أيضاً من حديث ابن عمر مطولاً ، وفيه هذا اللفظ . راجع الحديث بطوله في المراجع التي نقلت في مسألة (٤٢٣) .

(٤) والدليل على ذلك : ما أخرجه الشيخان من حديث العلاء بن الحضرمي ، بلفظ : سمعت رسول الله ﷺ يقول : للمهاجر إقامة ثلاث بعد الصلوة بمكة . أخرجه البخاري في الصحيح ، في مناقب الأنصار ، في باب إقامة المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه (٣٣٩/٢) ، ومسلم في الصحيح ، في كتاب الحج باب حوز الإقامة بمكة (٩٨٥/٣ ، ٩٨٦) ، الحديث (٤٤١ - ١٣٥٢/٤٤٤) ، والترمذي في السنن ، في كتاب الحج ، باب ما جاء أن يمكث المهاجر بمكة بعد الصلوة ثلاثاً (٢٧٥/٣) ، الحديث (٩٤٩) .

(٥) في (م) ، (ع) : [فلهنا] .

(٦) في (ص) ، (م) : [استطاية] .

(٧) من قوله : [طيس يصوم] ، أو [فليس يصوم] ، بالياء بدل الياء إلى قوله : [كما لو تلبس بها] ، ليس بمفهوم لعل المراد من هذه العبارة هو : لا يصح أن يصوم السبعة قبل أن يرجع إلى وطنه ، كما لا يصح أن يصوم بها قبل الفراغ من أفعال الحج .



الأفضل للمتمتع تقديم الإحرام على يوم التروية

- ٧٩١١ - قال أصحابنا : الأفضل للمتمتع تقديم الإحرام على يوم التروية ^(١) .
- ٧٩١٢ - وقال الشافعي : لمن كان معه هدي ، فالمستحب أن يحرم يوم التروية بعد الزوال .
- ٧٩١٣ - فإن لم يجد الهدي ، فالمستحب أن يحرم ليلة السادس من ذي الحجة ، والمستحب للمكي أن يحرم إذا توجه ^(٢) .
- ٧٩١٤ - لنا : ما روي أن عمر [رضي الله عنه] ^(٣) ، قال : « يا أهل مكة إذا أهل ذو الحجة فأهلوا ^(٤) بالحج ، فلا يحسن أن نجد الناس ^(٥) يلبون وأنتم سكوت » ^(٦) .
- ٧٩١٥ - وقال عليه الصلاة والسلام : « من أراد الحج فليتمجل » ^(٧) .
- ٧٩١٦ - ولأنه إحرام بالحج في وقته : فكل ما قدم كان أفضل ، كغير المتمتع .

(١) راجع المبسوط ، باب القرآن (٣٢/٤) ، تحفة الفقهاء (٤١١/١) ، بدائع الصنائع ، فصل : وأما بيان سن الحج إلخ (١٥٠/٢) ، فتح القدير مع النهاية ، باب التمتع (٩/٣ ، ١٠) ، البداية مع النهاية ، باب التمتع (٢٢٤ ، ٢٢٤/٤) ، مجمع الأنهر مع ملتقى الأبحر (٢٨٩/١) .

(٢) راجع تفصيل المسألة في المجموع ، كتاب الحج (١٨١/٧ ، ١٨٢ ، ١٨٦) وقال مالك : الأفضل للمتمتع أن يحرم بالحج من أول ذي الحجة . راجع المسألة في المدونة ، في رفع اليدين عند استلام الحجر الأسود (٣٠٦/١) . وقال أحمد وأصحابه : الأفضل أن يحرم يوم التروية حين يتوجه إلى منى . وهو قول ابن حزم . راجع المسألة في الإفضاح ، باب العمرة (٢٨١/١) ، المغني (٤٠٤/١ ، ٤٠٥) ، العدة ، باب صفة الحج ص ١٨٩ . انظر رأي الظاهرية و آراء الفقهاء ، في إغلي الآثار ، كتاب الحج (١١٩/٥ ، ١٢٠) .

(٣) الزيادة من (م) ، (ع) .

(٤) في (م) : [الإحرام] وفي (م) : [أن نحر الرأس وفي (ع)] : كما أجتهد ، ولا يستقيم المعنى بآيات لفظ : الحر ، أو نحر أو نحر ولعل الصواب (نجد) أن الناس يلبون بإسقاط اللفظ الذي بعد أن أو لا يثبت لفظ آخر مكانه .

(٥) لم نثر على هذا الأثر بهذا اللفظ بعد . وقد أخرجه ابن أبي شيبة ، من طريق عبد الرحمن ابن القاسم ، عن أبيه ، بلفظ : قال عمر : يا أهل مكة ما لي أراكم مدمين ، والحاج شفا عيرا ، إذا رأيتهم حلال ذي الحجة ، فأهلوا . في المصنف ، في كتاب الحج ، في الرجل للمقيم بمكة متى يهل (٤٥٩/٤) ، الأثر (٣) . ومالك ، في الموطأ ، كتاب الحج ، باب إهلال أهل مكة ومن بها من غيرهم (٣٣٩/١) ، الأثر (٤٩) .

(٦) تقدم تنزيحه في مسألة (٤١٧) .

- ٧٩١٧ - ولأنه وقت يستحب لغير المتمتع تقديم الإحرام عليه ، فيستحب للمتمتع ذلك ، أصله : غروب الشمس .
- ٧٩١٨ - أو لأنه وقت يستحب تقديم الإحرام عليه لمن لا يجد الهدي ، فيستحب لمن وجدته . احتجوا بحديث جابر رضي الله عنه : أن النبي ﷺ قال : « إذا توجهتم إلى منى رابحين ، فأهلوا بالحج »^(١) .
- ٧٩١٩ - قلنا لهم^(٢) : اختار لهم في تلك السنة الأخف والأسهل ، ولهذا أمرهم بالتحلل ، والأسهل أن يؤخر وقت الإحرام ، وجواز التعجيل قد بينه لهم بقوله : « من أراد الحج فليتعجل » .
- ٧٩٢٠ - قالوا : إذا أهل رابحا فليس بإعمال الأعمال عقيب إحرامه : فكان أفضل ، ولهذا يستحب لغير المتمتع التقديم ؛ لأنه يطوف عقيب الإحرام .
- ٧٩٢١ - قلنا : إذا أحرم من دورة أهله ، كان^(٣) أفضل ، ولا يتعقد إحرامه .
- ٧٩٢٢ - فإن قيل : يتممه التوجه .
- ٧٩٢٣ - قلنا : التوجه لا يسقط به موجبات الإحرام ، فلا يقال : إنه من أعماله ، ومثل هذا عندنا يتعقب الإحرام ، وهو اجتناب المحرمات .

• • •

(١) أخرجه مسلم في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب وجوه الإحرام (٨٨٢/٢) ، الحديث (١٣٩ / ١٢١٤) ، بلطف : أمرنا النبي ﷺ لما أسلنا ، أن نحرم إذا توجهنا إلى منى ، وابن عزيمة في صحيحه ، كتاب المناسك ، باب إغلال للمتمتع بالحج يوم القروية من مكة (٢٤٥/٤) ، وأحمد في المسند ، في مسند جابر بن عبد الله رضي الله عنه (٣١٨/٣ ، ٣٧٨) ، الشافعي في المسند ، في كتاب الحج باب الثاني في موافقت نفع والصرة الزمانية والمكانية (٢٩٤/١) ، الحديث (٧٩٨) . انظر تخريجه أيضا في تلخيص الحبير باب وجوه الإحرام وأدابه وسننه (٢٣٤/٢) .

(٢) في (ص) : [قلناهم] .

(٣) في (م) ، (ع) : [فهو] ، مكاد : [كان] ، وكذا في هامش (ص)

يستحب للممتع أن يصوم قبل التوبة يوم

٧٩٢٤ - قال أصحابنا : يستحب للمتعمق أن يصوم قبل التروية يوم ويوم التروية

٧٩٢٥ - وقال الشافعي : المستحب أن يكون آخر الصيام يوم التروية (٢).

٧٩٢٦ - لنا : أن يوم عرفة لا يكره للحاج صيامه ، بدلالة حديث قتادة أن النبي ﷺ قال : « صيام يوم عرفة كفارة السنة التي تليها » (١).

(١) راجع المسألة في المتوسط ، في باب الجمع بين الإبراهيمين (١٨١/٤) ، أحكام القرآن ، باب صوم المتنع (٢٩٣/١) ، تحفة الفقهاء ، الباب السابق (٤١٣/١) ، بدائع الصنائع فصل : وأما إن ما يجب على شخص وتلقاها (١٧٣/٢) ، الهداية باب القرآن (١٢٠/١) ، مجمع الأنهر مع ملتقى الأبحر ، الباب السابق (٢٨٨/١) .

(٢) راجع المسألة في المجموع مع المذهب ، كتاب الحج (١٨٥/٧ ، ١٨٦) . احتار مالك تقديم الصيام في أول الإحرام بالحج . قال الباجي في المتن : ووقت هذا الصوم من حين يحرم بالحلج إلى آخر أيام التشريق . ولا الأخير تنقيده في أول الأحرام ، وراه الشيخ أبو القاسم . راجع المتن (٢٣٠/٢) . لكننا لأن عبد البر (٢٨٣/١) ، أحكام القرآن لابن العربي (١٣٠/١) ، الجامع لأحكام القرآن لقرطبي (٢٧٧/١ ، ٢٧٧/٢) . مثل قول الحنفية : الأفضل أن يكون آخر الصيام يوم عرفة . قال بهاء الدين المقدسي في المنة : فأما وقت الصيام : فالاختيار في الثلاثة : أن يصومها في ثامن الإحرام بالحج ويوم النحر ، لقوله سبحانه : ﴿ تَعْمَلُونَ مِمَّا قَبْلَهُ كَلَيْفٌ ﴾ . وكان ابن عمر وعائشة وأحمد يقولون : يصومهم ما بين إعلانه بالحج ويوم عرفة ، فإن لم يحرم إلا يوم التروية صام ثلاثة أيام ، آخرها يوم عرفة ، ثم قال : وذكر القاضي في المجموع : أنه يكون آخرها يوم التروية ، والمنصوص عن أحمد فيما وقع عليه من نصحوه . أنه يكون آخرها يوم عرفة ، ولا خلاف في جواز ذلك ، وإنما الخلاف في استحبابه . راجع المسألة في المتن ، (باب السابق (٤٧٦/٣) ، (٤٧٧) ، لكننا لا نقاد . فلو كانت المسألة ثابتة ، لربما ما يفعله بعد الحل من ٢٠١ ، ٢٠٢ .

(٣) في (م) : [يلهيا] . وحديث قتادة أخرجه مسلم في الصحيح ، في كتاب الصيام ، باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر وصوم يوم عرفة والاثني عشر والاثني والعشرين والحسين (١٨١/٢ ، ٨١٩) ، الحديث (١١٦٢/١٩٦) ، وأبو داود في السنن ، كتاب الصوم ، باب في صوم الدهر تطوعا (١١٦٣/١) ، وأخرجه ترمذي في السنن ، في كتاب الصوم ، باب ما جاء في فضل صوم عرفة (١١٥٠/٣) ، الحديث (١٦٩) ، وأبو داود في السنن ، في كتاب الصوم ، باب صيام يوم عرفة (٥٥١/١) ، الحديث (١٧٣٠ ، ١٧٣١) .

٧٩٢٧ - ولأنه زمان لا يكره لغير الحاج الصوم فيه ، فلم يكره للحاج ، كيوم التروية^(١) ، وإذا ثبت هذا فيوم عرفة أفضل ، ولم ينه عن الصوم فيه ، فكان أدؤه فيه أولى .

٧٩٢٨ - ولأن يوم السادس لايسن الخروج إلى منى فيما يليه ، فلم يستحب فيه ابتداء الصوم الثلاثة ؛ أصله : ما قبله .

• • •



المتتع إذا ساق الهدى ، لم يتحلل من العمرة إلى يوم النحر

٧٩٢٩ - قال أصحابنا : المتتع إذا ساق الهدى ، لم يتحلل من العمرة إلى يوم النحر^(١) .

٧٩٣٠ - وقال الشافعي : إذا فرغ من العمرة ، تحلل^(٢) .

٧٩٣١ - لنا : ما روي في حديث أبي موسى رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « من ساق منك الهدى ، فليتحلل معنا يوم النحر »^(٣) .

(١) لفظ : [يوم] ساقط من (م) ، (ع) . راجع المسألة في مختصر الطحاوي ، باب حكم المتنع في سباق الهدى عند إحرامه وفي ترك سياقه ص ٧٤ ، تحفة الفقهاء ، الباب السابق (٤٩١/١) ، بدائع الصنائع ، فصل : وأما بيان ما يحرم به (١٦٨/٢) ، فتح القدر مع الهداية ، باب المتنع (٩٣/٣) ، (١٠) ، الثانية مع الهداية باب المتنع (٢٢٢/٤ ، ٢٢٣) ، الاختيار باب المتنع (١٥٩/١) ، مجمع الأهر مع ملقى الأبحر ، الباب السابق (٢٩٠/١) .

(٢) راجع المسألة في النكح ، العنوان السابق ، ورقة (١٠٣ ، أ ، ب) ، حلبة العلماء ، كتاب الحج (٣/٢٦٦ ، ٢٢٧) ، المجموع ، كتاب الحج (١٨٠/٧ ، ١٨١) . وقال مالك : مثل قول الشافعي ، إذا فرغ للمتتع من أعمال العمرة تحلل ، ساق الهدى أو لم يسق . راجع للمدونة ، العنوان السابق (٣٠٦/١) ، المتقى ، عنوان السابق (٢٢٩/٢) . وعن أحمد في ذلك ثلاث روايات : إحداها : مثل قول الخفي ، المتنع الذي ساق الهدى لايحل قبل يوم النحر . والثانية : يحل بقدر التقصير فقط . والثالثة : إن قدم قبل العشر حل ، وإن قدم في العشر لم يحل . قال ابن قدامة في المغني والرواية الأولى أولى ، لما فيها من الحديث الصحيح الصريح ، وهو أولى بالألزام . راجع تفصيل المسألة في المسائل الفقهية ، كتاب الحج (٣٠٦ ، ٣٠٥/١) ، مسألة (٥١) ، المغني ، باب ذكر الحج ودخول مكة (٣٩١/٣ ، ٣٩٢) ، الكافي لابن قدامة ، باب دخول مكة وصفة العمرة (٤٣٩/١) ، المعتمد مع الصلوة ، باب دخول مكة ١٨٧ .

(٣) لم نثر على حديث أبي موسى رضي الله عنه ، وله شواهد : منها : ما أخرجه مسلم ، في الصحيح في كتاب الحج ، باب ما يلزم ، من طواف بالبيت وسمى ، من البقاء على الإحرام وترك التحلل (٩٠٧/٢) ، الحديث (١٢٣٦/١٩١) وحديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها ، باللفظ : قالت : خرجنا محررين ، فقال رسول الله ﷺ : من كان معه هدي ، فليقيم على إحرامه ، ومن لم يكن معه هدي فليحلل ، فلم يكن معي هدي فحللت ، وكان مع الزبير هدي فلم يحل ، ومنها : ما أخرجه ابن خزيمة في صحيحه كتاب المناكح ، باب مقام القارن والمفرد بالحلج والإحرام إلى يوم النحر (٢٤٤ ، ٢٤٣/٤) عن عائشة رضي الله عنها ، باللفظ : قال رسول الله ﷺ : من كان معه هدي ، فليحل بالحلج مع العمرة ، ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعا ، في صحيحه ، كتاب المناكح ، باب مقام القارن والمفرد بالحلج والإحرام إلى يوم النحر (٢٤٤ ، ٢٤٣/٤) ، الحديث (٢٧٨٩)

٧٩٣٦ - وفي حديث حفصة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال : « إني قندت هديي »^(١) ولبدت رأسي ، فلا أحل حتى أنحر »^(٢) .

٧٩٣٧ - وهذا يدل على أن الهدي يمنع التحلل ، وقولهم : إن النبي ﷺ كان إحرامه إحراماً مبهما فجعله حجة لا يصح ؛ لأننا روينا : أنه كان قارناً ، وروي : أنه كان متمتعاً^(٣) .

٧٩٣٨ - ولأن المفرد لا يمتعه الهدي من^(٤) التحلل بالإجماع .

٧٩٣٩ - ولأنه أحد نوعي الجمع بين الإحرامين ، فجاز أن يقف التحلل منه على يوم النحر ، كالقران .

٧٩٤٠ - فإن قيل : ذكر الجواز في الأقل لا معنى له .

٧٩٤١ - قلنا : بل له معنى ؛ لأنه يجوز أن يتحلل قبل يوم البحر بالإحصار .

٧٩٤٢ - ولأنه تحلل من عمرته قبل فوات وقت الوقوف مع القدرة على المضى ، فلم يجز ذلك مع سوف الهدي ، كما لو طاف لها أكثر الطواف .

٧٩٤٣ - [احتجوا : بأنه مفرد بالعمرة ، وإذا فرغ من أعمالها ، جاز له التحلل ، كمن ليس له هدي]^(٥) .

٧٩٤٤ - قلنا : إذا لم يكن له هدي ، لم يوجد الجمع .

٧٩٤٥ - ولأنه موجب الجمع فإذا لم يبق له عمل تحلل ، وفي مسألتنا : قد وجد موجب الجمع ، فصار وجوده كوجود الجمع . فإذا لم يبق له تحلل فيمنع التحلل مع الموجب .

٧٩٤٦ - فإن قيل : هذا يطل به إذا صام للعمرة بعد إحرامها ، وكان له التحلل إذا فرغ منها وإن كان وجد الصوم الموجب للجمع .

٧٩٤٧ - قلنا : الصوم بعض موجب الجمع ويصير وجوده كوجود الجمع ؛ ولأنه إذا ساق الهدي فقد بقى عليه تسك يجب فعله في إحرام الحج .

• • •

(١) في (٢) : [هدي] . (٢) تقدم تخريجه في مسألة (٤٢٣) .

(٣) تقدم تخريج الروايات التي تدل على صفة حج النبي ﷺ في مسألة (٤٢٣) .

(٤) في (٢) : (ع) : [مع] ، مكان : [من] .

(٥) ما بين المتكوفتين ساقط من صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .



إذا قدم الإحرام على الميقات كان أفضل

٧٩٤٤ - قال أصحابنا : إذا قَدَّم الإحرام على الميقات ، كان أفضل ^(١) .

٧٩٤٥ - وهو قول الشافعي : في الإملاء ، وفي مختصر الحج الكبير : استحب أن لا يحرم إلا من الميقات ^(٢) .

٧٩٤٦ - لنا : حديث أم سلمة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال : « من أحرم من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام بجمع أو عمرة : غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، ووجبت له الجنة » ^(٣) .

(١) قال الكاساني في بدائع الصائغ : وروي عن أبي حنيفة ، أن ذلك أفضل إذا كان يملك نفسه أن يجمعها ما يجمع منه الإحرام . راجع المسألة في كتاب الآثار ، باب الإحرام والنبية ص ٦٧ ، حديث (٣٢٨) ، كتاب الحجة باب الفراق بين الحج والعمرة (١/٢ ، ٢ ، ٩-١٤) ، المبسوط ، باب المواقيت (١٦٦/٤ ، ١٦٧) ، بدائع الصائغ ، فصل : وأما بيان مكان الإحرام (١٦٤/٢) ، فتح التقدير مع الهداية ، كتاب الحج (٤٢٧/٢ ، ٤٢٨) ، النهاية مع الهداية ، كتاب الحج (٣٣/٤ ، ٣٤) .

(٢) قال النووي في المجموع : واختلف أصحابنا في الأصح من هذين القولين ، فصحت طائفة : الإحرام من دورة أمه ، ومن صرح بتصحيحه القاضي أبو الطيب في كتابه المجرد ، والرويان في البحر ، والفرافي والراقي في كتابيهما . وصحح الأكثرون والمحققون : تفضيل الإحرام من الميقات ، ثم قال : والأصح على الجملة : أن الإحرام من الميقات أفضل . راجع المسألة في : النكت ، في مسائل الإحرام ، ورقة (١٠٣ ب) اختلاف العلماء ، باب الحج ص ٨٣ ، ٨٤ ، حلية العلماء ، باب المواقيت (٦٣٠/٣) ، المجموع مع المذهب باب المواقيت (١٩٩/٧-٢٠٢) ، فتح العزيز مع الرجز ، كتاب الحج ، بذيل المجموع (٨٩/٧) ، ٩٢-٩٦ . وقال مالك وأحمد وهو أحد قولي الشافعي : الأفضل أن يحرم من الميقات . قال ابن عبد البر في الكافي : ولا يحب مالك لأحد أن يحرم قبل ميقاته ، فإن فعل لزمه ، وكره ذلك له ، وغيره من أهل العلم بالمدينة وغيرها لا يكرهه . راجع المسألة في المنذورة ، في ما يجوز للمحرم لبسه (٢٩٦/١) ، للتنقي ، في مواقيت الإحلال (٢٢٠/٢) ، الكافي لابن عبد البر باب المواقيت في الحج وحكمها (٣٨٠/١) ، بداية المجتهد ، في القول في شروط لإحرام (٣٣٧/١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣٤٣/٢ ، ٣٤٤) . والإنصاف ، كتاب الحج (٢٦٨/١) ، الكافي لابن قدامة ، باب المواقيت (٣٩٠/١) ، المعنى ، باب ذكر المواقيت (٢٦٤-٢٦٦) ، العدة مع العدة ، باب المواقيت ص ١٦٦ . وقال ابن حزم : لا يحل لأحد أن يحرم قبل الميقات . راجع المحلى ، كتاب الحج (٥٢/٥ ، ٥٨ - ٦٣) ، مسألة (٨٢٢) .

(٣) أخرجه أبو داود في السنن ، كتاب المناسك ، باب في المواقيت (٤٤٠/١) ، ابن ماجه في كتاب المناسك باب من أمّل بعمره من بيت القدس (٩٩٩/٢) ، الحديث (٣٠٠١ ، ٣٠٠٢) ، الدررطني في

٧٩٤٧ - فإن قيل : هذا لا يدل على أنه أفضل من غيره ، كما لم يدل على أن إحرامه منه أفضل مما تقدم .

٧٩٤٨ - قلنا : إذا أحرم مما تقدم ، فقد حصل الإحرام منه وزيادة ، وقولهم : لا يدل على الفضيلة ، غلط ؛ لأن هذه المبالغة هي غاية ، وإنما يذكر المبالغة على طريق ما هو أولى من غيره للحث عليه .

٧٩٤٩ - ويدل عليه : ما روي عن علي ، وعمر ، وابن مسعود رضي الله عنهم في تأويل قول الله تعالى : ﴿ وَأَيُّهَا النَّبِيُّ وَالْمَسْكِينُ ﴾ ^(١) .

٧٩٥٠ - قالوا : إتمامهما « أن تحرم بهما » ^(٢) من ديرة أهلك ^(٣) ، ويستحيل أن يكلف زيادة المشقة ؛ ليكون ^(٤) أنقص من غيره .

٧٩٥١ - فإن قيل : فعل النبي صلى الله عليه وسلم أولى من قول الصحابي .

٧٩٥٢ - قلنا : هذا القول لا يعلمونه إلا توقيفا ، فصار كما لو قاله النبي صلى الله عليه وسلم ، وقوله صلى الله عليه وسلم أولى من فعله ^(٥) .

٧٩٥٣ - وقد روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تمام الحج والعمرة أن تحرم ^(٦) بهما من ديرة أهلك ^(٧) » .

٧٩٥٤ - ولأن ما [لا] ^(٨) يجوز تأخير الإحرام عنه كان الإحرام عليه أفضل ، أصله : ليلة النحر .

٧٩٥٥ - احتجوا : بأن النبي صلى الله عليه وسلم أحرم بحجة الوداع من الميقات ^(٩) . وهو لا يفعل إلا ما ^(١٠)

= السن ، في كتاب الحج باب المواقيت (٢٨٤ ، ٢٨٣/٢) ، الحديث (٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢) .

(١) سورة البقرة : الآية ١٩٦ .

(٢) في (ع) : [بها] .

(٣) تقدم تفسيره في مسألة (٤١٧) .

(٤) لفظ : [ليكون] مكرر في (م) .

(٥) في (م) ، (ع) : [وقوله عليه السلام أولى من غيره] .

(٦) الزيادة : من (م) ، (ع) وفي (م) : [أن يحرم] .

(٧) سبق تفسيره في مسألة (٤١٧) . (٨) الزيادة من (م) ، (ع) .

(٩) قال ابن حجر في تلخيص المحير (٢٢٩/٢) ، الحديث (٩٧٣) بعد أن ذكر هذا الحديث بنحو لفظ

المصنف : هنا لم أجده مرويّا هكذا عند أحد ، وكأنه أخط بالاستقراء من حجته ، ومن عمراته ، وبه نظر كبير .

(١٠) في (م) : [من] ، [مكان] : [ما] .

إذا قدم الإحرام على الميقات ، كان أفضل ١٧٩٣/٤

هو الأفضل ، وكذلك : « أحرم بالعمرة ^(١) من ذي الحليفة ^(٢) » .

٧٩٥٦ - قلنا : أراد أن يبين عامة الميقات ، وبيانه بالفعل أقوى من بيانه بالقول .

٧٩٥٧ - ولأنه اختار في حجة الوداع الأسهل ، ولهذا أمرهم بالفسخ .

٧٩٥٨ - فإن قيل : إنما يفعل غير ^(٣) الأفضل مرة ، ويداوم على الأفضل .

٧٩٥٩ - قالوا ^(٤) : لم يفعله إلا مرة ، فلا يترك الفضيلة فيه .

٧٩٦٠ - قلنا : الإحرام من الميقات لا نقص فيه ، وإنما غيره أفضل بشرط أن يؤمن

مواقفة المخطور ، فيجوز أن يكون لم يأمن عليهم .

٧٩٦١ - قالوا : تقديم العبادة على الوقت تقرير بها من مواقفة المخطور ، والمالبس أن

من يحرم من بلده لا يسلم من محظوراتها .

٧٩٦٢ - قلنا : إذا لم يأمن ، فالأفضل ^(٥) ترك التقديم ، وكلامنا فيمن يأمن من ^(٦)

ذلك ، ثم هذا يقتضي أن يكون الإحرام بالحج من يوم عرفة أفضل ، لأن ما قبله ^(٧) لا يأمن من مواقفة المخطورات .

• • •

(١) في (م) : [ولذلك إحرام بالعمرة] . وقوله : [بالعمرة] صاقط من صلب (ص) ، واستدركه الساج في الهامش .

(٢) الدليل على ذلك : ما أخرجه البخاري ، في الصحيح كتاب الحج ، باب من أشعر وقلد بذي الحليفة ثم أحرم (٢٩٤/١) ، من حديث المسور بن مخرمة ، ومروان ، بلفظ : قال : حرح المي ﷺ من اللحية في سبع عشرة مائة من أصحابه حتى إذا كانوا بذي الحليفة ، قلد النبي ﷺ الهدى ، وأشعر ، وأحرم بالعمرة . في الصحيح ، كتاب الحج ، باب من أشعر وقلد بذي الحليفة ثم أحرم (٢٩٤/١) .

(٣) في (م) ، (ع) : [عن] ، مكان : [غير] .

(٤) في (م) ، (ع) : [قلنا] ، مكان : [قالوا] .

(٥) في (م) ، (ع) : [فالأصل] ، مكان : [فالأفضل] .

(٦) في (م) : [فيها] ، مكان : [فيمن] ، وحرف الجر : ساقط من (م) ، (ع) .

(٧) في (ع) : [لأن قبله] يحذف : [ما] .



الأفضل أن يلي عقيب الصلاة

٧٩٦٣ - قال أصحابنا : الأفضل أن يلي عقيب الصلاة ^(١) ، وهو قول الشافعي في القديم .

٧٩٦٤ - وقال في الأم والإملاء : الأفضل أن يلي إذا انبثت به مائة إن كان راكباً ، وإن أخذ ^(٢) في السير إن كان راجلاً ^(٣) .

٧٩٦٥ - لنا : حديث عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « أتاني آت من ربي ، وأنا بالعقيق ، فقال : صل في هذا الوادي المبارك ركعتين ، وقل : لبيك بعمره وحجة » ^(٤) ، ولم يجعل بين الصلاة والتلبية أمراً فاصلاً .

٧٩٦٦ - ويدل عليه : حديث سعيد بن جبير ، قال : قيل لابن عباس رضي الله عنه : كيف اختلف الناس في إهلال رسول الله ﷺ ؟ فقالت طائفة : أهل في مصلاه ، وقالت

(١) راجع المتوسط ، كتاب المساك (٥/٤) ، بدائع الصالح ، فصل : وأما بيان سنن الحج الخ (١٤٥/٢) ، فتح القدير مع الهدية ، باب الإحرام (٤٣٢/٢ - ٤٣٤) ، البناءة مع الهدية ، باب الإحرام (٤٤/٤) ، الاختيار ، كتاب الحج (١٤٣/١) ، مجمع الأنهر مع ملقى الأبحر ، كتاب الحج (٢٦٧/١ - ٢٦٨) .
(٢) في (م) ، (ع) [إذا نبث به ناقته إذا كان راكباً وإذا وجد] ، وهو تصحيف .

(٣) قال النووي في المجموع في فرع مذاهب العلماء : إن الأصح عندنا أنه يستحب إحرامه عند ابتداء السير وابتعاًت الراحلة . راجع المسألة في مختصر المزني ، في باب الإحرام والتلبية ص ٦٥ ، النكت ، العنوان السابق ورقة ١٠٣ ب ، ١٠٤ أ ، حلية العلماء ، في باب الإحرام وما يحرم فيه (٢٣٥/٣ ، ٢٣٦) ، المجموع مع لهذب باب الإحرام وما يحرم فيه (٢١٤/٧ ، ٢١٥ ، ٢٢١ ، ٢٢٣) ، فتح العزيز مع الوجيز ، الفصل الثاني في سنن الإحرام بذيل المجموع (٢٥٧/٧ - ٢٥٩) . وقال مالك : المستحب أن يهل إذا استوت به راحلته قائماً إن كان راكباً ، وإذا أهد في المشي إن كان ماشياً . راجع المدونة ، في ما جاء في التلبية ، وفي تفسير ما يبدأ به الرجل إذا دخل في الطواف (٢٩٥/١ ، ٣١٥) للنتقي ، في العمل في الإهلال (٢٠٨/٢) ، الكافي لابن عبد البر ، باب العمل في الحج (٣٦٤/١) . وقال أحمد في رواية : مثل قول الحنفية والشافعي في القديم ، المستحب أن يحرم عقيب الصلاة ، وقال في رواية أخرى : إن الإحرام عقيب الصلاة ، إذا استوت به راحلته ، وإذا بدأ بالسير سواء . وقال ابن قدامة في الكافي : ويستحب البدأة بالتلبية إذا ركب راحلته . راجع المسألة في المغني ، باب ذكر الإحرام (٢٧٥/٣) ، الكافي لابن قدامة ، باب الإحرام (٤٠١/١) ، المعتمد مع الصمد ، باب الإحرام ص ١٦٧ ، ١٦٨ .
(٤) تقدم تخريجها في مسألة (٤٢٣) .

طائفة : [حين استوت به راحته ، وقالت طائفة ^(١)] : حين علا على البيداء ، فقال : سأخبركم عن ذلك : إن رسول الله ﷺ أهل في مصلاه ، فشاهده قوم فأخبروا ^(٢) بذلك ، فلما استوت به راحته أهل ، فشاهده قوم ^(٣) لم يشهدوه في المرة الأولى فقالوا : أهل رسول الله ﷺ [الساعة] ^(٤) وأخبروا بذلك ، فلما علا على البيداء أهل ، فشاهده قوم لم يشهدوه في المرتين الأوليين ، فقالوا : أهل رسول الله ﷺ [الساعة] ^(٥) فأخبروا بذلك ، وإنما كان إهلال النبي ﷺ في مصلاه ^(٦) ؛ فروي عن ابن عباس ؓ الثانية ، وبين ^(٧) اشتباه الأمر على الرواة ما لم يعرفه غيره ، وهو تقدم تلبية رسول الله ﷺ التي شاهدها غيره ، فكان الرجوع إلى روايته أولى . ولأنه روي عن ابن عباس ؓ أنه قال : « أهل رسول الله ﷺ في مسجد ذي الخليفة ، وأنا معه ، وناقة رسول الله ﷺ عند باب المسجد وابن عمر معها ، ثم خرج وركب وأهل ، فظن ابن عمر أنه أهل في ذلك الوقت » ^(٨) .

٧٩٦٧ - ولأنه ذكر بتقديم الصلاة عليه ، فكان فعله عقيها أفضل من تأخيرها ^(٩) عنها ، كتكبيرات التشريق ، وخطبة العيد .

٧٩٦٨ - احتجوا : بما روي عن أنس ؓ : أن النبي ﷺ أهل لما استوت به راحته في البيداء ^(١٠) .

(١) ما بين المعكوتين ساقط من صلب (م) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٢) في (م) : [فأخبروه] .

(٣) في (م) : [فشهدت قوما] ، وفي (ع) : [فشهدت قوم] .

(٤) ، (٥) : الزيادة من معاني الآثار للطحاوي .

(٦) في (م) : [مصلا] بدون الهاء . والحديث أخرجه أبو داود في السنن ، في كتاب المناسك ، باب في وقت الإحرام (٤٤٦/١ ، ٤٤٧) . وإحكام في المستدرک في كتاب المناسك (٤٥١/١) ، وأحمد في المسند ، في مسند عبد الله بن عباس ؓ (٢٦٠/١) ، والبيهقي في الكبرى ، كتاب الحج ، باب من قال بول خلف الصلاة (٣٧/٥) ، الطحاوي في المعاني ، في كتاب مناسك الحج ، باب الإهلال من أين ينهي أن يكون (١٢٣/٢) .

(٧) في (م) ، (ع) : [وابن] ، مكان : [وبين] .

(٨) لم نطر على حديث ابن عباس ؓ بعد . (٩) في (ص) : [بتقدم] .

(١٠) في (م) ، (ع) : [تأخرة] .

(١١) تقدم تخريجها في مسألة (٤٢٣) . كما أخرجه البخاري في الصحيح ، في كتاب الحج باب من بات بأي الخليفة حتى أصبح (٢٦٩/١) ، وأبو داود ، في المصدر السابق (٤٤٨/١) .

٧٩٦٩ - وروث عائشة بنت سعد ، قالت : قال سعد : كان نبي الله ﷺ إذا أخذ طريق الفرع أهل إذا استوت به راحلته ، وإذا ^(١) أخذ في طريق آخر ، أهل إذا استقر ^(٢) على جبل البدياء ^(٣) .

٧٩٧٠ - وروى جابر بن عبد الله ، أن النبي ﷺ لما أتى البدياء أحرم ^(٤) .

٧٩٧١ - وروى نافع ^(٥) عن ابن عمر ^(٦) ، قال : « كان رسول الله ﷺ إذا وضع رجله في العرز ^(٧) وانعشت به راحلته ، أو ناقته قائمة ، أهل من ذي الحليفة » ^(٨) .

٧٩٧٢ - قلنا : هذا لا يعارض خبرنا ؛ لأن الجماعة روي الإهلال في وقت عرفوه عن ابن عباس فسأواهم ، وانفرد هو ^(٩) بمعرفة الإهلال في وقت لم يعرفوه ، فخبيره زائد ، فهو أولى .

٧٩٧٣ - وقولهم : إنهم جماعة وهو وحده لا يصح ؛ لأن المكث أولى من النافي ، [وإن] كان التفريق روته ^(١٠) الجماعة .

٧٩٧٤ - وقولهم : إننا روينا عن الرجال وابن عباس ممن غلط ؛ لأن أحدًا لم يقدح في خبر غيره ^(١١) بهذه العلة ، وما أقيح مناقضتهم ، وأنهم رجحوا خبره في مسألة القرآن ، فقالوا : لأنه من الأهل ، والآن أسقطوا هذا الترجيح وطعنوا في روايته لصغر سنه .

٧٩٧٥ - قالوا : قد تعارضت الرواية عن ابن عباس ، فإن قتادة روى عن ابن

(١) قوله [وإذا] ساقط من صلب (ص) واستتركه الناسخ في الهامش .

(٢) في (م) ، (ع) : [أسفر] .

(٣) أخرجه أبو داود في السنن ، في الباب السابق (٤٤٨/١) ، وأخرجه الحاكم في المستدرک ، في كتاب المسالك (١١٣/١) ، والبيهقي في الكبرى في الباب السابق (٣٩/٥) .

(٤) أخرجه الترمذي في كتاب الحج ، باب ما جاء من أي موضع أحرم النبي ﷺ (١٧٢/٣) الحديث (٨١٧) .

(٥) لفظ : [نافع] ساقط من صلب (ص) واستتركه المصنف في الهامش .

(٦) في (م) ، (ع) : [وقع رجله في الفرز] ، مكان : [وضع رجله في الفرز] . الفرز : هو ركاب الرجل ، وكل ما كان مساكًا للرجلين في المركب غرز . انظر : لسان العرب مادة غرز .

(٧) أخرجه مسلم في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب الإهلال من حيث تبيحت الرحلة (٨٤٥/٢) .

(٨) الحديث (١١٨٧/٢٧) ، ابن ماجه بألفاظ متقاربة ، في كتاب المسالك ، باب الإحرام (٩٧٢/٢) .

(٩) الحديث (٢٩١٦) ، وابن أبي شبة في المصنف ، في كتاب الحج ، في من كان يقول يأي إذا انعشت راحلته (٤٩٣/٤) ، الحديث (٨) .

(١٠) لفظ : [هو] ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستتركه الناسخ في الهامش .

(١١) الزيادة من (م) ، (ع) وفي (ص) : [رواية] .

(١٢) في (م) ، (ع) : [لأن أحدهم لم يقدح بخبر غيره] ، مكان المكث .

حسان، عن ابن عباس رضي الله عنه : أن النبي ﷺ (١) صلى بذي الحليفة ، ثم أتى براحتة (٢) فركبها ، فلما استوت به على البيداء أهل (٣) .

٧٩٧٦ - قلنا : هذا ليس بمعارضه ، وإنما هو بعض خبر سعيد بن جبير ؛ لأنه بين في ذلك الخبر : أنه أهل عقب الصلاة ، وحين (٤) استوت على البيداء ، فهما بعض ذلك الخبر .

٧٩٧٧ - قالوا : روى الشافعي عن مسلم بن خالد ، عن ابن جرير ، عن أبي ثوير ، عن جابر رضي الله عنه : أن النبي ﷺ قال لهم : إذا رستم إلى منى متوجهين فأهلوا بالحج (٥) . وهذا بعد إهلاله بذي الحليفة ، فيكون نسجاً .

٧٩٧٨ - قلنا : معناه : إذا أردتم الرواح ، بدلالة : أنه لم يذكر الصلاة ، ولا خلاف أن الصلاة تقدم على الإحرام ، فعلم أنه قصد بها وقت الدخول ، وما ذكرناه أولى ؛ لأن الملبى عقب الصلاة ، وليس فيها ذكر يتعلق بالتوجه ، وإنما الإشراف على البيداء ، فكان إثبات ماله نظير أولى .

• • •

(١) في (م) ، (ع) : [رسول الله] ، مكان : [النبي] .

(٢) في (م) ، (ع) : [راحلته] .

(٣) أخرج البخاري نحوه في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب ما لا يلبس الحرم من الثياب (٢٦٨/١) ،

(٢٦٩) ، ومسلم في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب تقليد الهدي وإشعاره عند الإحرام (٩١٢/٢) ، الحديث (١٦٤٣/٢٠٥) ، وأبو داود في كتاب المناسك ، باب في الإشعار (١٤٣/١) ، والنسائي في كتاب مناسك الحج ، في باب سلت الدم عن البدن (١٧٠/٥) ، (١٧١) .

(٤) في (م) ، (ع) : [حتى] ، مكان : [وحين] .

(٥) تقدم ترجمته في مسألة (١٣٤) .



لا ينعقد الإحرام بمجرد النية حتى ينضم إليها التلبية أو سوق الهدى

٧٩٧٩ - قال أصحابنا : لا ينعقد الإحرام بمجرد النية حتى ينضم إليها التلبية أو سوق الهدى ^(١) .

٧٩٨٠ - وقال الشافعي : ينعقد [الإحرام بمجرد النية] ^(٢) .

٧٩٨١ - لنا : قوله عليه الصلاة والسلام : « أناني أت من ربي بالعقيق ، فقال : صل ^(٣) في هذا الوادي / المبارك ركعتين ، وقل ^(٤) : لبیک بعمره في حجة » ^(٥) .

(١) قال الكاساني في بدائع الصنائع وروى عن أبي يوسف ، أنه يصير محرماً بمجرد نية ، وقال العيني في السنية : وروى أبو عروبة الصري عنه : أن قوله كعذيبا . راجع تفصيل المسألة في المبسوط ، باب النذر (١٣٨/٤ ، ١٣٩) ، تحفة الفقهاء ، الباب السابق (٣٩٩/١) ، بدائع الصنائع ، فصل : وأما بيان ما يصير به محرماً (١٦١/٢ ، ١٦٣) ، فتح القدير مع الهداية ، الباب السابق (٤٣٧/٢ ، ٤٣٨) ، البتية مع الهداية ، الباب السابق (٤٩/٤ ، ٥٠) ، الاختيار ، كتاب الحج (١٤٤/١) ، مجمع الأنهر مع ملقى الأنهر ، كتاب الحج (٢٦٨/١) .

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من (م) ، (ع) . قال النووي في المجموع : فإن نوى ولم يلب فيه أربعة أوجه أو أقوال . الصحيح المشهور منصوص الشافعي به قطع جمهور أصحابنا المتقدمين والمتأخرين : ينعقد إحرامه ، والثاني : لا ينعقد ، وهو قول أبي عبد الله الزبير وأبي علي بن خيران ، وأبي علي بن أبي هريرة ، وأبي العباس بن القاسم ، وحكاية إمام الحرمين وغيره قولاً قديماً ، والثالث : يحكمه الشيخ أبو محمد الجويني وغيره قولاً للشافعي : أنه لا ينعقد إلا بالتلبية ، أو سوق الهدى وتقليده والتبرجه معه ، والرابع : يحكمه الحنطلي قولاً للشافعي : أن التلبية واجبة ، وليست بشرط للاعتماد ، فإن نوى ولم يلب انمقد وأثم ولزمه دم ، والمذهب الأول . راجع لمسألة : في مختصر المزني ، الباب السابق ص ٦٥ ، حلية العلماء ، الباب السابق (٢٣٦/٣) ، المجموع مع المذهب ، الباب السابق (٢٢٣/٧ - ٢٢٥) ، فتح العزيز مع الوجيز ، بذيل المجموع ، كتاب الحج (٢٠٠ - ٢٠٢) ، وقال مالك وأحمد : مثل قول الشافعي ، ينعقد الإحرام بمجرد النية وقال ابن حبيب من أصحاب مالك : لا ينعقد بمجرد نية حتى تضاعف إليها التلبية . راجع للمسألة في المدونة ، في تفسير ما يبدأ به الرجل إذا دخل في الطواف (٣١٥/١) ، بداية الجتهد في القول في الإحرام (٣٥٠/١) أحكام القرآن لابن العربي (١٣٣/١) ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣٨٣/٢) ، قوانين الأحكام الشرعية ، الباب الرابع في أعمال الحج ص ١٢٥ ، المغني ، الباب السابق (٢٨١/٣ ، ٢٨٢) ، الكافي لابن قدامة ، الباب السابق (٣٩٢/١) .

(٣) في (ص) : [صلى] .

(٤) في (م) : [قل] ، مكان : [قل] .

(٥) تقدم تنزيهه في مسألة (٤٢٣) .

لا يتعد الإحرام بمجرد النية حتى ينضم إليها .. ١٧٦٩/٤

٧٩٨٢ - فإن قيل : النبي ﷺ [كان ^(١) قد ساق الهدي ، والتلبية ليست واجبة .
٧٩٨٣ - قلنا : ليس معناه ^(٢) : أنه نوى الإحرام مع السوق ، وإذا لم ينو ، فالتلبية واجبة .
٧٩٨٤ - قالوا : العمرة عندكم ^(٣) ليست بواجبة ، فكيف تجب ^(٤) التلبية ؟ .
٧٩٨٥ - قلنا : إذا أراد العمرة وجب أن يلي ، كما أنه ^(٥) إذا أراد صلاة النافلة كبر .
٧٩٨٦ - وروى أم سلمة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال : يا آل محمد أهلوا بحجة وعمره ^(٦) ، والإهلال يكون باللسان ؛ لأنه مأخوذ من الظهور ؛ وروى عن ابن مسعود ، وابن عباس ، وابن عمر ، وعائشة رضي الله عنهن أنهم قالوا : « لا حج إلا ^(٧) لمن أهل رلي ^(٨) .

٧٩٨٧ - ولأنها عبادة لها تحليل وتحريم ، [فوجب الذُّكْر في ابتدائها كالصلاة ، كما أن الصوم له تحليل وتحريم] ^(٩) ؛ لأنه يدخل فيه ، فيحرم عليه أشياء فإذا خرج منه حلت ومع هذا لا يجب في ابتدائه ذكر .

٧٩٨٨ - قلنا : معنى قولنا : « تحليل وتحريم » : أن محرمات العبادة تقف على فعل ^(١٠) يأتي به محرم ^(١١) بمحرماتها عقبيه ، وهذا موجود في تكبير الصلاة ، وما يدخل في الحج ^(١٢) من التلبية عندنا ، والنية عندهم .

(١) الزيادة من (م) ، (ع) . (٢) في (م) ، (ع) : [معنى] بدون الهاء .

(٣) قوله : [عندكم] ساقط من صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٤) في (م) : [يجب] .

(٥) لفظ : [أنه] ساقط من صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٦) تقدم ترجمته في مسألة (٤٢٣) .

(٧) لفظ : [إلا] ساقط من (م) ، (ع) .

(٨) لم يند إلى أثر ابن مسعود ، وابن عباس ، وابن عمر رضي الله عنهم بهذا اللفظ بعد . وقد روى ابن أبي شيبة ، عن شريك ، عن أبي إسحاق ، عن ابن عباس ، بلفظ : فمن فرض فيها الحج قال : فلتية في المصنف ، كتاب الحج ، في قوله تعالى : ﴿ مَن رَزَقَ يَهِتَكَ لِحَجٍّ ﴾ (٣٠٣/٤) . الأثر (١) . وأثر عائشة رضي الله عنها : أخرجه مالك في الموطأ ، في كتاب الحج ، في ما لا يوجب الإحرام من تقليد الهدي (٢٤٩/١) وابن أبي شيبة في المصنف ، في كتاب الحج ، في الرجل يمض بهديه ويقيم ، هل يجب عليه الإحرام أم لا ؟ (١٩٨/٤) ، الأثر (٥) .

(٩) ما بين المكونين ساقط من (م) ، (ع) .

(١٠) لفظ : [فعل] ساقط من (م) وفي (ع) : [ما] ، مكان : [فعل] .

(١١) لفظ : [فعل] ساقط من (م) وفي (ع) : [الحج] ساقط من (ع) .

(١٢) في (ص) ، (م) : [يحرم] .

٧٩٨٩ - والحلل معناه : أن محرمات العبادة ^(١) ؛ لأنه لا يفعل بوجه ^(٢) في جهته كالسليم ^(٣) عندهم والطواف .

٧٩٩٠ - فأما الصوم : فحرماته تُحرم بطلوع الفجر ، وليس ذلك من فعله ، ويرتفع بغروب ^(٤) الشمس ، فلا يقال : لها تحليل وتحريم .

٧٩٩١ - ولأنه ذكّر شُرْع في ابتداء عبادة يتكرر في انتهائها ^(٥) فكان شرطاً في ابتدائها ^(٦) ، كالصلاة والتكبير فيهما ، ولا يكره التكبير في ابتداء الأذان ؛ لأنه شرط في صحة الأذان .

٧٩٩٢ - ولأنه ذكّر في ابتداء الفريضة ^(٧) شُرْ تكراره في انتهائها [ذكر واجب ؛ لأن السلام عندنا] ^(٨) كتكبير الصلاة .

٧٩٩٣ - فإن قيل : المعنى في الصلاة : أن في ابتدائها ^(٩) ذكّر واجب ، وفي آخرها ذكر واجب .

٧٩٩٤ - قلنا : لا نسلم أنه في آخرها ذكّر واجب ؛ لأن السلام ^(١٠) عندنا ليس بواجب في ابتدائها ^(١١) ؛ لأننا جعلنا كون الذكر في ابتدائها ^(١٢) العلة .

٧٩٩٥ - فإذا قالوا : العلة فيه كونه واجباً ، فقد عارضونا بوصفنا وزيادة وصف معه .

٧٩٩٦ - ولأنه ذكر شرع في ابتدائه الوضوء ؛ لأن من نوعها ما يجب على الذبيحة .

٧٩٩٧ - احتجوا بقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ عَلَّ الْفَارِسُ جِجَّ الْيَمِّ مَنِ اسْتَقْلَعَ إِلَهُ سَيْلًا ﴾ ^(١٣) ، والحج المقصد .

(١) هكذا في سائر النسخ ، والسياق يدل على أن عبارة ما سقطت من هذا المكان .

(٢) في (ص) ، (م) : [يوجد] . (٣) في (م) ، (ع) : [كالسلام] .

(٤) في (م) ، (ع) : [بعد غروب] .

(٥) قوله : [انتهائها] غير واضح في (ص) ، وفي (ع) بدون نقط .

(٦) قوله : [ابتدائها] ساقط من صلب (ص) واستتركه الناسخ في الهامش .

(٧) في (م) ، (ع) : [فريضة] بدون [ال] .

(٨) الزيادة من (م) ، (ع) . (٩) في (م) ، (ع) : [انتهائها] .

(١٠) في (ص) : [السلم] .

(١١) في (ص) : [قولهم في ابتدائها] بزيادة [قولهم] ، في (م) ، (ع) : [انتهائها] ، مكان : [ابتدائها] .

(١٢) في (م) ، (ع) : [انتهائها] .

(١٣) سورة آل عمران : الآية ٩٧ .

لا يتعد الإحرام بمجرد النية حتى ينضم إليها .. ١٧٧١/٤

٧٩٩٨ - قلنا : الآية محتملة ، بدلالة أنه ليس فيها بيان الأركان والشرائط ، وإن يرجع في إبانها إلى فعل رسول الله ﷺ وقد أحرم كما قلنا ، فكان ذلك بيانا له .

٧٩٩٩ - قالوا : روي عن النبي ﷺ أنه قال : « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » (١) .

٨٠٠٠ - قلنا : لا دلالة فيه ، لأنه جعل العمل عملاً بالنية (٢) ، فيقتضي أن ينضم إلى نية الحج عمل حتى يكون نية له .

٨٠٠١ - وقوله : « وإنما لكل امرئ ما نوى » معناه : وإنما له من الأعمال ما نوى ، فإذا نوى الإحرام ، ولم تصح (٣) النية فعلاً ، لم يوجد من العمل ما يكون له بالية .

٨٠٠٢ - ولا يقال : قد وجد تجنب (٤) المحرمات ، لأن ذلك ليس بعمل ينضم إليه النية ، بدلالة أنه لا يسقط به الفرض .

٨٠٠٣ - ولأنه لو (٥) نوى الإحرام عندهم وهو مرتكب لجميع محظورات الحج انعقد إحرامه بالنية ، فبطل أن يكون الانعقاد بالنية وبترك المحرمات .

٨٠٠٤ - قالوا : روى جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « إذا توجهتم إلى منى فأهلوا بالحج » (٦) .

٨٠٠٥ - قلنا : الإهلال قد بينا أنه عبارة عن الظهور ، ولذلك سمي الهلال هلالاً لظهوره ، وصراخ المولود استهلالاً ، والظهور إنما يكون بالتلبية (٧) .

٨٠٠٦ - قالوا : عبادة ليس في أثنائها نطق (٨) واجب ، فوجب أن لا يكون في أولها نطق (٩) واجب ، كالصوم وعكسه الصلاة .

(١) في (ص) : [ولكل امرئ ما نوى] وفي (م) : [ولا مرئ ما نوى] ، والمثبت من (ع) - تقدم تخريج هذا الحديث مفصلاً في مسألة (١٣) .

(٢) قوله : [بالنية] ساقط من صلب (م) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٣) لفظ : [لكل] ساقط من (م) . (٤) في (م) : [ولم يصح] .

(٥) لفظ : [قد] ساقط من صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش ، وفي (م) : [بحيث] ، مكان [تجنب] .

(٦) لفظ : [لو] ساقط من صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش ، وفي (ع) : [إذا] ، مكان : [لو] .

(٧) تقدم تخريجه في مسألة (٤٣٤) . (٨) في (م) : [بالصفة] .

(٩) في (م) ، (ع) : [وطف] ، مكان : [نطق] .

(١٠) لفظ : [نطق] غير واضح في (ص) ، وفي (م) : [لطف] ، وفي (ع) : [وطف] .

٨٠٠٧ - قلنا : سجود التلاوة على أحد الوجهين ، ويلبي ... (١) الضعيف .
ويقولون : يجب في السجدة التشهد ، وربما قالوا : عبادة لا يجب النطق في آخرها .
فوجب أن لا يجب في أولها (٢) ، قياساً على الصوم ، أو عبادة لا يفترق آخرها إلى
النطق ، فلا يفترق أولها إلى النطق ، كالصوم .

٨٠٠٨ - قلنا : الصوم يرتفع الخروج منه بمضي النهار ، والوقت (٣) لا يفصله ،
فالدخول فيه لا يقف على فعل ، والحج يقف الخروج منه على فعله بالاتفاق وإن اختلفا
في ذلك الفعل . فالدخول يقع بفعل ينضم إلى النية ، كالصلاة .

٨٠٠٩ - ولأن الصوم فعل واحد ، فالدخول فيه لا يقف على ذكر ، والاعتكاف
كالحج يقف على أركان مختلفة ، فالدخول فيه يجوز أن يقف على ذكر ، كالصلاة .

٨٠١٠ - ولأن الصوم دليلًا أنه لا يصح الشروع فيه حتى ينضم إليه فعل من
خصائصه ، وهو الإمساك مع الذكر ، وكذلك لا يصح الشروع في الحج بمجرد النية
حتى ينضم إليه فعل من خصائص الحج . وهو التلبية ، أو سوق (٤) الهدي .

٨٠١١ - فإن قيل : يصح الدخول في الصوم ، وهو أكل - إذا كان ناسيًا - (٥) ،
وكذلك الإمساك المختير في الصوم ، هو الإمساك مع الذكر ، وهذا الإمساك شرط في
الأول .

٨٠١٢ - قالوا : لو كان النطق شرطاً في الإحرام ، لم يسقط بغيره مع القدرة عليه .
٨٠١٣ - قلنا : يطل بالقراءة ، فإنها شرط يسقط بالنطق بمتابعة غيره ، وهو الإمام
إذا أدركه في الركوع .

٨٠١٤ - ولأن فرائض الصلاة لا يقوم مقامها ما ليس من جنسها ، فلذلك اختلفا .

(١) مكان القطع بياض في سائر النسخ . (٢) في (م) ، (ع) : [آخرها] .

(٣) في (م) ، (ع) : [الوقت] بدون العطف .

(٤) في (م) ، (ع) : [وسوق] .

(٥) هكذا في سائر النسخ ، يظهر أن عبارة ما سقطت بعد قوله : [في الصوم] ؛ لأن الصابة لا تقيم معنى
بدون إساقفة ولعلها [أكل] بدلاً من [أكل] .



لا تكره الزيادة على تلبية رسول الله ﷺ

٨٠١٥ - قال أصحابنا : لا تكره ^(١) الزيادة على تلبية رسول الله ﷺ ^(٢) فإن زاد فحسن ^(٣).

٨٠١٦ - وقال الشافعي : إن زاد فلا بأس به ، فجعل الزيادة مباحة .

٨٠١٧ - ومن أصحابه من قال : يكره ^(٤) .

٨٠١٨ - لنا ^(٥) : ما روي في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : لبيك إله الخلق ^(٦).

٨٠١٩ - وقد روي عن ^(٧) عمر رضي الله عنه أنه زاد : لبيك ومعديك والخير بيدك

(١) في (م) : [لا يكره] .

(٢) في (م) ، (ع) : [السي] ، مكان : [رسول الله] .

(٣) راجع المسألة في الأصل ، باب التلبية (٥٤٣/٢ - ٥٤٥) ، كتاب الآثار ، الباب السابق ص ٦٦ ، الحديث (٣٢٣) ، الموسط ، باب التلبية (١٨٧/٤) ، بدائع الصنائع ، فصل : وأما بيان سنن الحج (١٢٥/٢) ، فتح القدير مع النهاية ، الباب السابق (٤٣٧ ، ٤٣٦/٢) ، البناء مع النهاية ، الباب السابق (٤٧/٤ - ٤٩) ، مجمع الأنهر مع ملتقى الأنهر ، كتاب الحج (٢٦٨/١) .

(٤) راجع للمسألة في : الآم ، باب كيف التلبية (١٥٥/٢ ، ١٥٦) ، مختصر المزني ، الباب السابق ص ٦٥ ، مختصر الخلافات ، العنوان السابق ، ورقة (١٨٣ ب ، ١٨٤ أ) ، المجموع مع المذهب ، الباب السابق (٢٤١/٧ ، ٢٤٥) ، فتح العزيز ، بذيل المجموع (٢٦٣/٧ ، ٢٦٤) . وقال المالكية والشافعية . مثل قول الشافعي ، تجوز الزيادة على تلبية رسول الله ﷺ ، ولا تستحسن . قال ابن عبد البر في الكافي : وإن زاد ، فقال : لبيك إله الحق ، أو زاد ما كان ابن عمر يزيده في التلبية ، وهو قوله : لبيك لبيك ، ومعديك ، والخير بيدك ، والربيع ، ولا يترك . والعسل ، فلا بأس . قال ابن قدامة في المغني : ولا تستحب الزيادة على تلبية رسول الله ﷺ ولا تكره . وقال ابن هرة في الإنصاف : إن أحمد كان يكره الزيادة . راجع المسألة في المنتقى ، العنوان السابق (٢٠٧/٢) ، الكافي لابن عبد البر ، الباب السابق (٣٦٤/١) ، والإيضاح ، كتاب الحج (٢٦٨/١) ، المغني ، الباب السابق (٢٩٠/٣) ، الكافي لابن قدامة ، الباب السابق (٤٠٠/١) .

(٥) في (م) : [ولنا] بزيادة الواو .

(٦) أخرجه النسائي ، في كتاب مسالك الحج ، في كيف التلبية ، (١٦١/٥) ، وابن عزيمة في صحيحه ، في كتاب المناسك ، باب ذكر البيان أن الزيادة في التلبية على ما حفظ ابن عمر عن النبي ﷺ جائز (١٧٢/٤) ، والدارقطني في كتاب الحج (٢٢٥/٢) ، الحديث (٣٨) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب المناسك باب التلبية (٩٧٤/٢) ، الحديث (٢٩٢٠) .

(٧) حرف : [الجر] ساقط من (م) ، (ع) .

والرغباء إليك ^(١) .

٨٠٢٠ - وروي عن عمر رضي الله عنه ^(٢) : « لبيك مرهوباً منك مرغوباً إليك » ^(٣) . وعن

ابن مسعود رضي الله عنه : لبيك عدد التراب لبيك ^(٤) .

٨٠٢١ - ولأن التلبية يستحب فيها نفي الشريك ، فيستحب فيها نفي التشبيه . وإتيان ^(٥) الشاء كالخطبة .

٨٠٢٢ - ولأنه زاد على التلبية المشهورة ، فصار كما لو قال : لبيك إن العيش عيش الآخرة .

٨٠٢٣ - ولأنه ذكر يقصد به تحميد الله والثناء عليه ، فلا يكره الزيادة عليه بعد استيفائه ، كالشاهد .

٨٠٢٤ - ولأنه ذكر شرع تكراره بعد تمامه ، فإذا أبيع بعده الذكر المباح ، كان الذكر من جنسه أولى .

٨٠٢٥ - احتجوا : بما روي : أن ^(٦) ابن عمر رضي الله عنه روى تلبية رسول الله ﷺ المشهورة ^(٧) ، وكذلك جابر رضي الله عنه ^(٨) .

(١) في (ع) : [الرب إلىك] . أخرج مسلم حديث التلبية المشهورة بهذه الزيادة من قول عمر ، وعبد الله ابن عمر رضي الله عنه في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب التلبية ، وصفتها ، ووجتها (٨٤١/٢ - ٨٤٢) ، الحديث (١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ١١٨٤/٢١) ، وأبو داود ، من قول ابن عمر رضي الله عنه ، في السنن ، في كتاب المناسك ، باب كيف التلبية ، (٤٥٨/١) ، والترمذي ، في السنن كتاب الحج ، باب ما جاء في التلبية (١٧٩/٣) ، الحديث (٨٢٦) والنسائي في السنن ، في كتاب مناسك الحج ، في كيفية التلبية (١٦٠/٥ ، ١٦١) . (٢) في (ص) : [ومن حديث عمر] ، وفي (م) ، (ع) : [وعن ابن مسعود حديث عمر] ، وتصويبه كما أتته . (٣) أخرجه ابن أبي شبة في المصنف ، في العنوان السابق (٢٨٣/٤) ، الحديث (١١) . (٤) أخرجه البيهقي في الكبرى ، في كتاب الحج ، باب من فصل بين الصلاتين بتطوع (١٢١/٥) ، والطحاوي في كتاب مناسك الحج ، باب التلبية متى يقطعها الحاج (٢٢٧/٢) . (٥) في (م) ، (ع) : [السنة رواهان] ، مكان : [التشبيه وإتيان] . (٦) لفظ : [أن] ساقط من (م) ، (ع) .

(٧) رواية ابن عمر رضي الله عنه : متفق عليها ، أخرجهما البخاري في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب التلبية (٢٦٩/١) ، ومسلم في الصحيح ، في الباب السابق (٨٤١/٢) ، الحديث (١١٨٤/١٩) . وكذلك أخرجهما أصحاب السنن الأربعة وغيرهم .

(٨) رواية جابر رضي الله عنه : أخرجهما أبو داود في كتاب المناسك ، باب كيف التلبية ، (٤٥٨/١ ، ٤٥٩) ، وابن أبي شبة ، في المصنف ، في العنوان السابق (٢٨٢/٤) ، الحديث (٣) ، الشافعي في السنن ، في باب السابق (٣٠٤/١) ، الحديث (٧٩٠) .

لا يكره الريادة على تلبية رسول الله ﷺ ١٧٧٥/٤

٨٠٢٦ - ولأنه ﷺ قال : « خذوا عني مناسككم » (١) .

٨٠٢٧ - قلنا : هذا يدل على وجوب أخذ المذكور ، ولا ينفي غيره ، ولهذا زاد ابن عمر على ذلك ، على ما روينا .

٨٠٢٨ - قالوا : روى « أن سعد بن أبي وقاص ﷺ سمع بعض بني أخيه وهو يلبي : عليك ذا المارح » ، فقال سعد : إنه لذو المارح ، وما هكنا كنا نلبي على عهد رسول الله ﷺ » (٢) .

٨٠٢٩ - قلنا : يحتمل أنه اقتصر على ذلك ، وعندنا يكره ترك التلبية المشهورة ، وإنما يأتي بالزيادة بعد أن يستوفيه (٣) .

٨٠٣٠ - قالوا : التكرار (٤) شعار لهذه العبادة ، كالأذان وتكبيرة الصلاة .

٨٠٣١ - قلنا : الأذان والتكبير لا يسن تكرارها بعد تمامها ، فلم تجز الزيادة عليها ولا القصان ، ولما شُرِع تكرار التلبية بعد تمامها جاز الزيادة عليها .

٨٠٣٢ - فإن ألزم على هذا تكبيرات الجنائزة والعيد .

٨٠٣٣ - قلنا : هناك (٥) لم يشرع تكرارها بعد تمامها ، فلذلك (٦) لم يزد عليها .

• • •

(١) تقدم تخريجه في مسألة (٤٢٣) .

(٢) أخرجه البيهقي في الكبرى ، في كتاب الحج ، باب من استحب الاقتصار (٤٥/٥) ، وأحمد في المسند ، في مسند أبي إسحق سعد بن أبي وقاص ﷺ (١٧٢/١) ، وابن أبي شيبة ، في المصدر السابق (٢٨٢/٤) .

الحديث (٦) ، الشافعي في المصدر السابق (٣٠٥/١) ، الحديث (٧٩٣) .

(٣) في (٢) ، (ع) : « أن يستوفيه ذلك » زيادة : [ذلك] .

(٤) في (٢) ، (ع) : [الركن] ، مكان : [التكرار] ، وكذلك في هامش (ص) ، من نسخة أخرى .

(٥) في (٢) : [هناك] . (٦) في (٢) : [فذلك] .

يحوز للمحرمة لبس القفازين ١٧٧٧/٤

٨٠٣٧ - ولأنه عضو يجوز أن تستره ^(١) ببعض الخيط ، فجاز أن تستره ^(٢) بكل الخيط ، أصله : سائر أعضائها ، وعكسه الوجه .

٨٠٣٨ - ولأنها حالة يجوز لها لبس الخفين ، فجاز لها لبس ^(٣) القفازين ، كما بعد الرمي .

٨٠٣٩ - ولأنها مخيط ، فجاز أن تغطي ^(٤) به يدها ، كيديها .

٨٠٤٠ - احتجوا : بما روى الليث بن سعد ^(٥) ، [عن نافع ، عن ابن عمر] ^(٦) ، عن النبي ﷺ أنه نهى النساء في إحرامهن عن القفازين والقاب وما مسه الوزر ^(٧) من الثياب ^(٨) .

٨٠٤١ - قلنا : ذكر ابن المنذر هذا الخبر في كتابه ، وقال فيه : قد قيل : [إن] ^(٩) هذا من قول ابن عمر ، [وهذا يدل على الشك في إسناده . وقول ابن عمر] ^(١٠) ليس بحجة ، لأن ابن المنذر ذكر عن سعد بن أبي وقاص ^(١١) أنه يلبسه بناته ^(١٢) . وهن محرمات القفازين ^(١٣) .

٨٠٤٢ - ورخصت فيه عائشة [كالرجل] ^(١٤) فيعارض ^(١٥) قولها قول ابن عمر .

* كتاب الحج ، باب المرأة لا تنتقب في إحرامها ولا تلبس القفازين (٤٧/٥) ، وابن عدي في الكامل ، في ترجمة أيوب بن محمد (٣٥٧/١) ، الفرجة (١٨٧/١٨٧) .

(١) في (م) ، (ع) : [أن يستره] . (٢) في (م) ، (ع) : [أن يستره] .

(٣) لفظ : [لبس] ساقط من (م) ، (ع) . (٤) في (م) ، (ع) : [أن يغطي] .

(٥) في (م) : [الليث بن سعد] . (٦) الزيادة من كتب الحديث .

(٧) الوزر : نبت أصفر يكون باليمن تغطي به المرأة وجهها ليصفو لونها . انظر : مختار الصحاح ص ٧١٦ .

(٨) أخرجه البخاري في الصحيح كتاب الحج باب ما يهيى من الطيب للمحرم والمحرمه (٣١٦/١) ، وأبو

داود في السنن ، كتاب المناسك ، باب ما يلبس المحرم (٤٦١/١) ، والترمذي في السنن ، كتاب الحج ، باب

ما جاء فيما لا يجوز للمحرم لبسه (١٨٥/٣) ، الحديث (٨٣٣) ، والنسائي ، في السنن كتاب

مناسك الحج في النهي عن أن تنتقب المرأة الحرام (١٣٣/٥) .

(٩) الزيادة من (م) ، (ع) .

(١٠) ما بين المسكوفين ساقط من صلب (م) واستدركه الناسخ في الهامش .

(١١) في (م) ، (ع) : [يلبسه ثيابه] .

(١٢) هكذا ذكره الكاساني في بدائع الصنائع ، في الفصل السابق (١٨٦/٢) ، والعيبي في البناء ، في

الباب السابق (١٧٣/٤) ، (١٧٤) .

(١٣) هكذا ذكره ابن الأثير في النهاية ، في باب القاف مع الداء (٩٠/٤) ، ولمعني في المصدر السابق (١٧٤/٤) .

(١٤) في (م) ، (ع) : [قلنا الرجل فعارض] ، بزيادة : [قلنا الرجل] .

٨٠٤٣ - ولأن ابن عمر رضي الله عنه كان يرى أن الحرمة لا تلبس الخف حتى تقطعه ^(١) ،
فعل هذا القول / منعها من القفازين . ورخصت فيه عائشة رضي الله عنها ، كالرجل .

٨٠٤٤ - قلنا : الرجل لا يجب تغطية سائر بدنه بالخيط ، فكذلك لا يغطي
يديه ^(٢) ، والمرأة يجوز لها تغطية سائر بدننها بالخيط ، فكذلك تغطي يديها ^(٣)
بالقفازين .

٨٠٤٥ - أو نقول : المرأة يجوز لها لبس الخف ، فلا يجوز لبس القفازين ^(٤) .

٨٠٤٦ - قالوا : عضو ليس نمهده منها ^(٥) ، فوجب أن يتعلق به الإحرام في باب
التلبس ، كالوجه .

٨٠٤٧ - قلنا : الوجه لم يجز أن تغطيه ^(٦) بما لا يختص بتغطيته ، وهو النقاب و ^(٧)
البرقع ، ولما جاز أن تغطي هي يديها ^(٨) بالخيط الذي يعد لها مختصاً بها ، وهو طرف
كمها ، جاز لها أن تغطيه بما اتخذ لليد واختص ^(٩) لها ، وهو القفازان .

• • •

(١) في (م) ، (ع) : [يقطعه] بدون نقط . وهذا الأثر : أخرجه الشافعي في المسند ، في كتاب الحج ،
الباب الرابع فيما يلزم الحرام عند تلبسه بالإحرام (٣٠٢/١) ، الحديث (٧٨٧) .
(٢) في (ص) ، (م) : [بدنه] . (٣) في (م) : [بدننها] .
(٤) في سائر النسخ : [فلا يجوز لبس القفازين] ، لعل الصواب : [فيحوز لبس القفازين] .
(٥) في سائر النسخ : [نمهده] ، وبما الصواب : [نمده] وفي (ع) : [ما] ، مكان : [مها] .
(٦) في (م) : [أن يقطعه] .
(٧) قوله : [النقاب و] ساقط من صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .
(٨) في (م) ، (ع) : [بدننها] ، بالهاء والون .
(٩) في (م) : [واختصر] ، مكان : [واختص] ، وهو تصحيف .



إذا لم يجد المحرم إزاراً ، وأمكنه فتح السراويل وأن يتزر به وجب فتحه

٨٠٤٨ - قال أصحابنا : إذا لم يجد المحرم إزاراً وأمكنه فتح السراويل وأن يتزر به : وجب فتحه ، ولم يجز لبسه كما هو ، [وإن كان إذا فتح لم يستر عورته : لبسه كما هو] ، وأفندي ^(١) .

٨٠٤٩ - وقال الشافعي : لا يلزمه فتحه ، بل يلبسه كما هو ، ولا شيء عليه ^(٢) .

٨٠٥٠ - والكلام في هذه المسألة يقع في فصول ثلاثة .

٨٠٥١ - أولها : أنه لا يجب فتحه إذا أمكنه أن يتزر به بعد الفتح .

٨٠٥٢ - والدليل عليه : حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال في المحرم لا يجد

(١) ما بين المكوّنين سائط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) ، واستدركه التاسخ في الهامش . راجع المسألة في : مختصر الطحاوي ، باب ما تجنبه المحرم ص ٦٩ ، المبسوط ، الباب السابق (١٢٦/٤) ، تحفة الفقهاء ، كتاب المفاسك ، باب آخر (٤٢١/١) ، بدائع الصنائع ، الفصل السابق (١٨٤/٢ ، ١٨٨) .

(٢) راجع المسألة في : الأم ، باب ما يلبس المحرم من الثياب (١٤٧/٢) ، النكت ، العنوان السابق ، ورقة (١٠٦) ، مختصر الخلافيات ، العنوان السابق ، ورقة (١٨٤ ب ، ١٨٥ أ) ، حلية العلماء ، الباب السابق (٢٤٣/٢) ، المجموع مع المذهب ، الباب السابق (٢٤٩/٧ - ٢٥٧) ، فتح العزيز مع الوجيز ، الباب السابق ، بذيل المجموع (٤٥١/٧ - ٤٥٣) . وقال مالك : لا يجوز لبس السراويل لمن لم يجد إزاراً ، فإن لبسها اتعدى . وفي الموصأ : سئل مالك عما ذكر عن النبي ﷺ أنه قال : ومن لم يجد إزاراً فليلبس سراويل ، قال : لم أسمع بهذا ، ولا أرى أن يلبس المحرم سراويل ؛ لأن النبي ﷺ نهى عن لبس سراويل فيما نهى عنه من لبس الثياب التي لا يبغي للمحرم أن يلبسها . راجع المسألة في الموطأ ، في ما ينهى عنه من لبس الثياب في الإحرام (٢٣٩/١) للفتي ، في ما ينهى عنه من لبس الثياب في الإحرام (١٩٦/٢ ، ١٩٧) ، بدية المجتهد ، في العنوان السابق ، وفي القول في الكمارات المسكوت عنها (٣٢٩/١ ، ٣٨٩) . وقال أحمد : مثل قول الشافعي إن لم يجد إزاراً لبس السراويل كما هي ولا فداء عليه . راجع المسألة في : للنهي ، الباب السابق (٣٠١ ، ٣٠٠/٣) ، العدة مع العمدة ، باب محظورات الإحرام ص ١٧٢ ، ١٧٣ ، إكافي لأبي ضافة ، الباب السابق (٤٠٤/١) .

التعنين : « إنه ^(١) يقطع الحفيس أسفل الكعبين » ^(٢) ، والضرر ^(٣) يقطع الحف أشد من الضرر يقطع السراويل ؛ لأن إعادة السراويل أسهل ، فإذا وجب قطع الحف حتى لا يلبس ما حظره الإحرام ، فلأن يجب قطع السراويل أولى وأحرى .

٨٠٥٣ - ولأنه عادم ^(٤) لما جاز لبسه ، قادر على التوصل إليه بالفتق ، فوجب أن يلزمه فتقه إذا لم يجد غيره ، أصله : من خاط الإزار سراويل من غير قطع .

٨٠٥٤ - والفصل الثاني : أنه إذا تمكن من فتقه حتى يصير إزاراً : لم يجز لبسه ، لحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : « لا يلبس الحرم قميصاً ولا سراويل » ^(٥) .

٨٠٥٥ - ولا يقال : هذا محمول على من يجد الإزار ؛ لأن ههنا يقدر على الإزار بالفتق .

٨٠٥٦ - ولأنه ، لبس ^(٦) مخيطاً يمكنه أن يتزر به ، فوجب أن يمنع منه ^(٧) حال إحرامه ، أصله : القميص .

٨٠٥٧ - ولأنها حالة لا تجوز لبس الحففين ، فلا يجوز في مثلها لبس السراويل ، أصله : من وجد النعل والإزار .

٨٠٥٨ - والفصل الثالث ^(٨) : وجوب الكفارة إذا لبسه وقد أمكنه فتقه أو لم يمكنه ^(٩) .

٨٠٥٩ - ولأن كل لبس يتعلق به الفدية مع القدرة على غيره : تعلق به وإن لم يجد غيره ، كالخف .

٨٠٦٠ - ولأنه لبس ^(١٠) لأجل العذر وجبت الفدية ، كلبس العمامة والقميص .

٨٠٦١ - ولأن محظورات الإحرام إذا أبيحت للعذر ، وجبت فيها الفدية ، أصله :

(١) في (م) ، (ع) : [أن] ، مكان : [إنه] .

(٢) متفق عليه ، أخرجه البخاري في الصحيح ، في باب ما لا يلبس المحرم من الثياب (٢٦٨/١) ، ومسلم في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب ما يباح للمحرم به حج أو عمره ، وما لا يباح ، وبين تحريم الطيب عليه (٨٣٤/٢) ، (٨٣٥) ، الحديث (١١٧٧/٣ ، ٢ ، ١) . كما رواه مالك في الموطأ ، وأصحاب السنن الأربعة في كتبهم .

(٣) في (م) ، (ع) : [الضرورة] .

(٤) في (م) ، (ع) : [أنه عادم] ، مكان : [ولأنه عادم] .

(٥) في سائر النسخ : [ولا سراويل] ، الصواب ما أتتاه . وهذا جزء من حديث ابن عمر الذي سبق ترجمته آنفاً في المسألة وفي المسألة السابقة . (٦) في (م) ، (ع) : [لبس] بالياء .

(٧) في (ع) : [من] ، مكان : [منه] .

(٨) في (ص) : [الفصل الثالث] بدون العطف ، وفي (م) : [الفصل الثالث] .

(٩) في (م) ، (ع) : [لو لم يمكنه] . (١٠) في (م) ، (ع) : [لبس] بالياء .

خلق الرأس من أذى .

٨٠٦٢ - ولا يلزمه ^(١) إذا صال الصيد عليه ؛ لأن الضمان لا يُسقط العذر ؛ لأن الضمان بدل عنه ^(٢) ، فإذا أذن مالكه في إتيانفه ، سقط وجوب البدل لحفه .

٨٠٦٣ - احتجوا بحديث ابن عباس رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يحلّ يقول : وإذا لم يجد الحرّم تعلين لبس الخفين ، فإذا لم يجد إزاراً لبس السراويل ^(٣) ، وكذلك روله ابن الزبير ، عن جابر رضي الله عنه ^(٤) ، وأباح لبس السراويل عند عدم الإزار .

٨٠٦٤ - قلنا : إن كان يقدر أن يفتقه فيتر به ، فهو واجد للإزار ، فلا يجوز لبسه بهذا الخبر ، ولهذا توافقنا : أنه إن ^(٥) كان كبيراً يمكن أن يتزر به من غير فتح لم يجوز لبسهما ؛ لأنه واحد للإزار .

٨٠٦٥ - وكذلك من محاط إزاره سراويل ^(٦) ، وهو قطعة واحدة لا يجوز لبسه ، وإن لم يجد غيره ؛ لأنه إزار في نفسه إذا فتقه [كذلك في مسألتنا ، وإذا لم يقدر على الإزار به إذا فتقه] ^(٧) فالخير يقتضي إباحة لبسه ^(٨) .

٨٠٦٦ - قالوا : النبي ﷺ قصد البيان في لباس الحرّم ، ومعلوم أن من جهل لباس السراويل كما يحكم الواجب بلبسه أنه يعتبر جهلاً ^(٩) ، وكانت حاجته إلى معرفة

(١) في (ص) : [ولا يلزم عليه] وفي (م) : [ولا يلزمه عليه] ، مكان : [ولا يلزمه] .

(٢) في (م) ، (ع) : [لكن لأن ضمانه يدل عليه] ، مكان المثبت .

(٣) أخرجه مسلم في الصحيح ، في الباب السابق كتاب الحج ، باب ما يباح للمحرّم بفتح أو عمرة ، وما لا يباح وبأن تحرم الطيب عليه (٨٣٥/٢) ، الحديث (١١٧٨/٤) ، وأبو داود في كتاب المناسك ، باب ما يلبس الحرّم (٤٦٢/١) ، والسنائي في كتاب مناسك الحج ، في الرخصة في لبس السراويل لمن لا يجد الإزار (١٣٢/٥ ، ١٣٣) .

(٤) هذا الحديث : أخرجه مسلم في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب ما يباح للمحرّم بفتح أو عمرة ، وما لا يباح وبأن تحرم الطيب عليه (٨٣٦/٢) ، والطحاوي في المصنوع السابق (١٣٤/٢) .

(٥) في (م) ، (ع) : [يوافقنا أنه لو] ، مكان المثبت .

(٦) في (م) ، (ع) : [إزار] ، مكان : [للإزار] وفي (م) : [عاظه] ، مكان : [حاط] وفي (م) .

(٧) [سراويل] بزيادة : [الألف] ، الصواب ما أثبتناه .

(٨) ما بين للمكوفين مكرر في (م) .

(٩) في (م) ، (ع) : [ليس كذلك] بزيادة : [لذلك] .

(١٠) في (م) ، (ع) : [يلبس أنه بد جهلاً] وفي (ص) : [يلبس أنه جهلاً] بدون نقطة الأولى ، لمصراب : [كما يحكم الواجب بلبسه أنه يعتبر جهلاً] ، بزيادة : [يعتبر] . وقد أثبتنا في المتن وكلمة [يعتبر] ساقطة من جميع النسخ وقد أثبتناها ليعتد الساق .

حكمه أشد من حاجته إلى جواز لباسه ، فلا يجوز^(١) أن يترك البياض وقت الحاجة . فلما لم يبين^(٢) ما يجب به ، دل على سقوط الواجب .

٨٠٦٧ - قلنا : الحاجة إلى جواز لبسه أهم من الحاجة إلى بيان الواجب ؛ ولأن الإباحة سبق^(٣) الحاجة إليها أقل ، فكيف يقال : الحاجة إلى معرفة الأصل ، وإذا لم يكن بد من الكفارة ؛ لأنه استقر في الشرع : أن محظورات الإحرام إذا لم يكن على طريق البذل ، لا تسقط^(٤) الكفارة فيها بالإذن والإباحة ، فلم يبين ذلك ؛ لأن القرآن نطق بفدية^(٥) في كماره الأذى وبين ما لم يسبق^(٦) دليل على إباحته في الشرع .

٨٠٦٨ - قالوا : فالتبني ﷺ نص على اللباس في حديث ابن عمر رضي الله عنهما^(٧) ، فسمع القميص والعمامة والبرنس والسراريل ، ثم استثناء في حديث ابن عمر ؛ فلا يخلو أن يريد بتخصيصه : جواز اللبس ، أو خصه بسقوط الفدية ، فبطل أن يكون يريد به جواز اللبس ؛ لأنه [ما]^(٨) من لباس إلا وله لبسه عند العنبر ثبت أنه خصه بالذكر لفائدة يختص به وهو سقوط الفدية .

٨٠٦٩ - قلنا : إنما خص هذا لأن سائر الملابس يدعو إلى لبسها وجوب الشر^(٩) ، فأراد النبي ﷺ أن يبين العنبر من حيث العنبر الذي هو الضرر .

٨٠٧٠ - قالوا : رخص في لباسه عند عدم غيره ، فوجب أن لا يجب^(١٠) فيه الفدية ، أصله : الخف إذا قطعه أسفل الكعب .

٨٠٧١ - قلنا : لا نسلم أن ذلك أبيح عند عدم النعل ، بل يجوز لبسه مع وجودها ، وإنما أمر عند عدم النعل بالقطع ليصير في حكم^(١١) ما يجوز لبسه ، ثم المعنى فيه : أن الخيط لا يستعمل على عضو كامل ، فهو كما لبس الخف .

(١) في (م) ، (ع) : [ولا يجوز] . (٢) في (م) ، (ع) : [فماتين] .

(٣) في (ص) : [تسبق] وفي (م) ، (ع) : [سبق] وهو الصواب .

(٤) في (م) ، (ع) : [لا يسقط] .

(٥) في (م) ، (ع) : [تقدمه] ، مكان : [بفدية] .

(٦) في (م) ، (ع) : [يسبق] ، مكان : [يسبق] .

(٧) يعني الحديث الذي سبق ترجمته في هذه المسألة ، وفي المسألة السابقة .

(٨) الزيادة من (ع) . (٩) في (م) ، (ع) : [الحسن] ، مكان : [الشر] .

(١٠) في (م) ، (ع) : [أن يجب] ، مكان : [أن لا يجب] .

(١١) قوله : [ليصير في حكم] مكرر في (ع) .

إذا لم يجد المحرم إزارًا ، وأمكنه فتح السراويل ... ١٧٨٣/٤

٨٠٧٢ - قالوا : ستر عورته بما لا يمكنه سترها ^(١) إلا به ، فلم يلزمه الفدية ، كالإزار .

٨٠٧٣ - قلنا : إن كان يمكنه إذا فتحه لبسه ، فلا نسلم أنه لا يقدر على الستر إلا به .

٨٠٧٤ - ثم المعنى في الإزار ليس من المحظورات ، فلم يتعلق بلبسه فدية ، والسراويل من المحظورات ، فإذا ستر عورته به وجب الجزاء ، وإن لم يقدر على غيره كالقميص الضيق الذي لا يقدر أن يتر به .

٨٠٧٥ - قالوا : ثبت أحابه ^(٢) الشرع مطلقًا ، فلم يجب به الفدية كالإزار .

٨٠٧٦ - قلنا : ما يبيحه الشرع ^(٣) قطعًا ، كذلك يبيحه استدلالًا في أحكام لاسيما

إذا كان طريقهما الظن ، فلم يكن لهذا الوصف معنى ، فإذا انتقض بمن ^(٤) احتاج إلى اللبس لدفع الحر والبرد .

٨٠٧٧ - والمعنى في الإزار : أنه لو لبسه مع وجود غيره لم يوجب ^(٥) الجزاء ، وليس كذلك في السراويل ؛ لأنه لو لبسه مع وجود غيره أوجب الجزاء ، كذلك إذا لبسه مع عدمه ، كالقميص .

٨٠٧٨ - قالوا : ليس أبيض ندبًا لا توقفًا ، فأشبه ليس الإزار .

٨٠٧٩ - قلنا : إذا خاف على نفسه الحر والبرد فاللبس مرتب ، ومع هذا لا يسقط الجزاء .

٨٠٨٠ - وكذلك من لم يجد إلا ثوبًا مصبوغًا بزعفران ، فقد أبيض لنفسه ندبًا لا توقفًا ، ومع ذلك يجب الجزاء .

٨٠٨١ - قالوا : ليس السراويل واجب كستر العورة ، وكل أمر ألجأه الشرع إليه ، وجب أن لا يتعلق به الفدية ، أصله : بدل الحائض لطواف الصدر .

٨٠٨٢ - قلنا : الحائض ما ألجأها الشرع إلى ترك الطواف ؛ لأنها تقدر أن تقيم حتى

تطهر وتطوف ، وإنما خفف الشرع عنها ذلك .

٨٠٨٣ - والفرق بينهما : أن مناسك الحج إذا أبيض تركها للعذر ، لم يجب بتركها شيء ، وفي مسائلنا : أبيض المحظور للعذر ، فلذلك لا تسقط ^(٦) الفدية كمن حلق رأسه في الأذى .

• • •

(١) في (م) ، (ع) : [لا يمكن سترها] . (٢) في (م) ، (ع) : [ليس بإباحة] .

(٣) في (ص) : [لشرع] ، مكان . [الشرع] . (٤) في (ص) : [من] ، مكان : [بمن] .

(٥) في (م) ، (ع) : [ثم يوجب] ، مكان : [لم يوجب] .

(٦) في (م) : [لا يسقط] .



حكم دخول المنكبين في القباء دون الكمين

٨٠٨٤ - قال أصحابنا : إذا أدخل منكيه في القباء ، ولم يدخل في كمينه : جاز ، ولا فدية عليه ^(١) .

٨٠٨٥ - وقال الشافعي : عليه الفدية ^(٢) .

٨٠٨٦ - لنا : أنه ليس يحتاج في حفظه إلى تكلف ، كما إذا ارتدى بالقميص .

٨٠٨٧ - ولأنه ليس ^(٣) لو كان ناسياً ، لم تجب ^(٤) به الفدية ، كذلك إذا كان عامداً ، أصله : إذا طرحه على كتفه طرخاً .

٨٠٨٨ - احتجوا : بحديث ابن عمر رضي الله عنهما : « أن رجلاً سأل النبي ﷺ ما الذي يلبس الحرم ؟ فقال : لا يلبس القميص ولا الأقبية » ^(٥) .

(١) في (ص) : إذا لم يدخل ، مكان : إذا أدخل .

(٢) قال الكاساني في بدائع الصنائع : ولو أدخل منكيه في القباء ، ولم يدخل يديه في كمينه جاز ذلك في قول أصحابنا الثلاثة ، وقال زفر : لا يجوز . راجع المسألة في : المسوط ، الباب السابق (١٢٥/٤) ، تحفة المقهاء ، الباب السابق (٤٢١/٤٢٠/١) ، بدائع الصنائع ، الفصل السابق (١٨٤/٢) ، فتح القدير مع الهداية ، وبذيله العناية ، باب الجنائيات (٣٠/٣) ، البناءة مع الهداية ، باب الجنائيات (٢٤٩/٤) ، الاختيار ، كتاب الحج (١٤٤/١) ، حاشية ابن عابدين ، الفصل السابق (١٦٧/٢) .

(٣) راجع المسألة في الكتب ، العنوان السابق ، ورقة (١٠٥ ب) ، حلية العلماء ، الباب السابق (٢٤٣/٣) ، المجموع الباب السابق (٢٦٦/٢٥٤/٧) ، فتح العزيز مع الوجيز ، الباب السابق ، بذيل المجموع (٤٤١/٤٤٠/٧) . وقد مالك وأصحابه : مثل قول زفر والشافعي ، يس له أن يدخل منكيه داخل القباء ، فإن فعل ذلك لفتدى . راجع المدونة ، كتاب الحج الثاني (٣٤٣/١) ، نلتقي ، العنوان السابق (١٩٦/٢) . وقال أكثر الحاشية : مثل قول الحنفية ، يجوز لبس القباء ما لم يدخل يديه في كمينه . قال ابن قدامة : وقال القاضي : إذا أدخل كمينه في القباء ، عليه الفدية وإن لم يدخل يديه في كمينه . راجع المسألة في : الكافي لابن قدامة ، الباب السابق (٤٠٤/١) ، المنها ، الباب السابق (٣٠٧/٣) .

(٤) لفظ : [ليس] ساقط من صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٥) في (م) : [لم يجب] .

(٦) لم نشر علي هذا الحديث بهذا اللفظ ، وقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه في كتاب الماسك ، باب الزجر عن لبس الأقبية في الإحرام (١٦٣٢١٦٢/٤) الحديث (٢٥٩٨) من طريق حصن بن عيث ، عن عبد الله ، عن نافع عن ابن عمر مطلقاً ، بلفظ : نهى رسول الله ﷺ أن يلبس الحرم القص أو الأقبية ، أو =

حكم دخول السكين في القباء دون الكمين ١٧٨٥/٤

٨٠٨٩ - قلنا : أراد به اللبس المعتاد ، وذلك ^(١) بإدخال اليد في الكم . يرس ^(٢) ذلك : أنه جمع بينهما ^(٣) وبين القميص ، وإنما يمنع القميص اللبس المعتاد دون غيره .
٨٠٩٠ - قالوا . ليس المخيط على الوجه ^(٤) الذي يلبس عليه في العادة ، فجاز أن تجب ^(٥) به الكفارة ، أصله : إذا أدخل يديه في كمي .
٨٠٩١ - قلنا : لا نسلم أن هنا هو اللبس المعتاد ؛ ولأنه إذا أدخل يديه في كمي ركف حفظه وإمساكه ، فصار كالسلاح له والقميص .

« الخس إلا أن يجد نعلين ، أو السراويلات ، أو يلبس شيئا منه زؤس أو زعفران . في صحيحه ، في كتاب التماسك باب الرجوع عن لبس الأقيّة في الإحرام (١٦٣/١٦٢/٤) ، الحديث (٢٥٩٨) ، والشارع في السنن ، في كتاب الحج (٢٣٢/٢) ، الحديث (٦٨) ، وأخرجه البيهقي في الكبرى ، في كتاب الحج ، باب ما يلبس المحرم من الثياب (٥٠/٤٩/٥) .
(١) في (ج) : [وكذلك] . مكان : [وذلك] .
(٢) في (م) ، (ع) : [تين] .
(٣) في (م) ، (ع) : [وجه] . مكان : [الوجه] .
(٤) في (م) : [أن يجيب] .



إذا اختضبت المحرمة أو المحرم بالحناء فعليهما الفدية

- ٨٠٩٢ - قال أصحابنا : إذا اختضبت ^(١) المحرمة أو المحرم بالحناء : فعليهما الفدية ^(٢)
- ٨٠٩٣ - وقال الشافعي : لا شيء فيه إلا أن تشد على يديها ^(٣) خرقه ، فيجب الجزء في أحد القولين ، كالقفازين ^(٤) .
- ٨٠٩٤ - لنا : ما روي / في حديث ^(٥) أم سلمة « أن النبي ﷺ نهى للمحلاة أن تخضب الحناء ، وقال : الحناء طيب » ^(٦) . ولأن له ^(٧) رائحة ملتذة ويصنع التوب ، فنصار كالنؤوس .
- ٨٠٩٥ - احتجوا : بما روى عكرمة رضي الله عنه : « أن عائشة وأزواج النبي ﷺ كنَّ يختضبن بالحناء وهن مشحرات » ^(٨) .

(١) في سائر النسخ : [اختضب] .

- (٢) راجع للمسألة في : الأصل ، باب الدهن والطيب (٤٨٠/٤٧٩/٢) ، الجامع الصغير ، باب المحرم إذا ظم أطايره أو حلق شعره ص ١٥٦ ، المبسوط ، باب الدهن والطيب (١٢٥/٤) ، بدائع الصنائع ، فصل : وأما الذي يرجع إلى الطيب (١٩٢/١٩١/٢) ، فتح القدير مع الهداية ، الباب السابق (٢٦/٣) ، البناية مع الهداية ، الباب السابق (٢٤٤/٢٤٣/٤) ، مجمع الأنهر مع ملتقى الأنهر ، باب الجنائيات (٢٩٢/١) ، حاشية ابن عابدين ، باب الجنائيات (٢٠٧/٢) .
- (٣) راجع للمسألة في : الأم ، باب ما تلبس المرأة من الثياب (١٥٠/٢) ، التكت ، عنوان السابق ، ورقة (١٠٦ أ ب) ، المجموع ، الباب السابق (٢٨٢/٢٧٨/٢٢٠/٢١٩/٧) ، حلية العلماء ، الباب السابق (٢٤٥/٣) ، فتح العزيز ، باب السابق ، بذيل المجموع (٤٥٥/٧) . وقال مالك : مثل قول الحصه ، إذا اختضبت المحرمة بالحناء ، صطبها الفدية . راجع المدونة ، العنوان السابق (٣٤٣/١) . وقال أكثر المحابلة : لا تجب عليها فدية ، قال ابن قدامة في المنعي : ولا بأس بالحناء في حال إحرامها ، وقال القاضي - بكراهه - لكونه من الزينة ، فأشبهه الكحل بالإثمد ، فإن فعلته ولم تشد يديها بالخرق ، فلا فدية . راجع المغني ، الباب السابق (٣٣١/٣) .
- (٤) في (م) : [حدث] ، ولفظ : [حديث] ساقط من (ع) .
- (٥) لم نعهد إلى حديث أم سلمة بعد ، وقد قال عنه الزيلعي في نصب الرأية (١٢٤/٣) - عزاه السروجي في النهاية إلى السائي ، ولفظه : نهى المحلاة عن التكميل ، والدهن ، والحناء بالحناء ، وقال : الحناء طيب .
- (٦) في (م) ، (ع) : [لها] .
- (٧) لم نعهد إلى هذا الأثر ، وقد عراه الهيثمي إلى الطبراني في مجمع الروائد ، في كتاب الحج ، باب ما للنساء لبسه وما ليس لهن (٢١٩/٣)

بأن اختضب المحرمة أو المحرم بالحناء فعليهما العدة ١٧٨٧/٤

٨٠٩٦ - قلنا : يحتمل أن يكون ذلك لعذر ، وقد روي « أنهم كن إذا أردن الإحرام ، اختضبن » ^(١) ، فيعارض ذلك .

٨٠٩٧ - قالوا : الحناء يقصد لونه دون رائحته ، فأشبهه الخضاب الأسود .

٨٠٩٨ - قلنا : ذلك ليس في معنى الطيب ، ولهذا لا يمنع المختلة منه ، ولما كان الخضاب في مسألتنا مما ينعى لما فيه من معنى الطيب ، منعه الإحرام .

٨٠٩٩ - قالوا : لو حلف أن لا يطيب ، فاختضب لم يحتث .

٨١٠٠ - قلنا : لأن الحناء ليس بطيب ^(٢) وإنما فيه معناه ، واليمين يقتضي نفس

الطيب دون معناه .

• • •

(١) لم نقف على هذه الرواية بعد .

(٢) في (م) : [لأن الحناء بطيب] بحذف [ليس] وفي (ع) : [الحناء ليس تطيب] بحذف [لأن] ،
الصلابة ما أتتاه .

**وإذا ليس المبخّر ، لا يلزمه الفدية**

- ٨٩٠٩ - [قال أصحابنا ^(١) : وإذا ليس المبخّر ، لا يلزمه الفدية ^(٢) .
- ٨٩٠٢ - وقال الشافعي : عليه الفدية ^(٣) .
- ٨٩٠٣ - لنا : أن الثوب ليس عليه عين الطيب ، وإنما فيه ^(٤) رائحته ، ومجرد الرائحة لا يمنعه الإحرام ، كما لو جلس في سوق العطارين ، فشم روائح الطيب ، وكما لو شم طيب الكعبة .
- ٨٩٠٤ - ولأنه إذا تطيب قبل الإحرام وبقي الطيب عليه لا يمنع منه ، وتعلق الاستمتاع برائحته لا يوجب الفدية ، فإذا تجردت الرائحة ^(٥) من غير تجرد ^(٦) الطيب أولى وأحرى أن لا يجب .
- ٨٩٠٥ - احتجوا : ^(٧) بما روي « أن النبي ﷺ نهى المحرم عن الثوب الذي منه الوزر والزعفران ^(٨) » .
- ٨٩٠٦ - قلنا : هناك عين الرائحة ^(٩) تابعة له ، فنظيره : أن يصيغ الثوب بالمسك أو الكافور فيمنع منه .
- ٨٩٠٧ - قالوا : نوع طيب في العادة ، فوجب أن يمنع الإحرام منه من غير عذر ،
- (١) ما بين المكونين ساقط من سائر النسخ ، أثبتناه تمثيلاً بمنهج المصنف .
- (٢) لم نهد إلى هذه المسألة في كتب الحنفية والمالكية بعد .
- (٣) لفظ : [الفدية] ساقط من (م) ، (ع) . راجع المسألة في : النكت ، العنوان السابق ، ورقة (١٠٦ ب) ، حلية العلماء ، الباب السابق (٢٤٦٢٤٥/٣) ، المجموع مع المذهب ، الباب السابق (٢٨١/٢٦٩/٧) ، فتح العزيز ، الباب السابق (٤٦٠/٧) . وقال الحنبلة : مثل قولنا شامي : لا يجوز للمسحوم لبس ثوب مبرح بالطيب . راجع الكافي لآب قدامة ، الباب السابق (٤٠٧/١) .
- (٤) لفظ : [فيه] ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) ، واستدركه المصنف في الهامش .
- (٥) لفظ : [الرائحة] ساقط من (م) ، (ع) .
- (٦) في (م) ، (ع) : [نحر] ، وهو غير واضح في (ص) ، ولعل الصواب ما أثبتناه .
- (٧) في (م) ، (ع) : واحتجوا بالمطاف .
- (٨) تقدم تخرجه في مسألة (٤٤١) ، وفي مسألة (٤٤٢) ، وفي مسألة (٤٤٣) .
- (٩) في (م) ، (ع) : غير الرائحة .

كاستعمال الكافور والغالية .

٨١٠٨ - قلنا : العادة هو أن يبخر الإنسان ثيابه ، تطيباً ^(١) . والمعنى فيما ذكره ^(٢) : أنه عين استعمال الطيب ^(٣) ، لا ينتفي بها إلا الرائحة ، ألا ترى : أن ما يقطع منها لا يمنع منه .

٨١٠٩ - قلنا : هناك خرج عن أن يكون طيباً ، فأما إذا شئت الرائحة ، فالمقصود العين الذي يتصوع ^(٤) الرائحة منها ، وليس المقصود مجرد الرائحة ، كما أن رائحة النجاسة لو علقت بالثوب ^(٥) لم تمنع لصلاة وإن كانت العين تجمع ^(٦) .

• • •

(١) في سائر النسخ : [وأما هذا تطيباً] وليس في هذه الريادة مائدة .

(٢) في (ص) : [ذكره] .

(٣) في (م) ، (ع) : [أنه استعمال عن التطيب] ، مكان المبت .

(٤) في (م) : [يتصوع] .

(٥) قوله : [بالثوب] ساقط من (ع) .

(٦) في (م) : [في] ، المكانين : [يمنع] بالياء .



يجب على الرجل كشف وجهه

٨٩١١ - قال أصحابنا : يجب على الرجل كشف وجهه ^(١) .

٨٩١٢ - وقال الشافعي : لا يجب ^(٢) .

٨٩١٣ - لنا : ما روى ابن عمر رضي الله عنه : « أن النبي ﷺ قال في الحرم : لا يغطي الوجه فإنها من الوجه » ^(٣) .

٨٩١٤ - وروي « أن عثمان رضي الله عنه اشتكى عينه ، فرخص له النبي ﷺ في ضمادها » ^(٤) ، ولو جاز له تغطية وجهه لم يحتج إلى رخصة في ضماد العين .

(١) في (م) يجب الرجل بحذف علي ، وفي (ع) : يجب للرجل ، مكان المشت . قال في الأصل : إن غطي الحرم ربع رأسه أو وجهه يوما ، فعليه دم أو إن كان أقل من ذلك ، فعليه صدقة . راجع المسألة في الأصل باب اللبس (١٤٢/٢) ، المسوط ، كتاب الماسك وباب ما يلبسه الحرم من الثياب (٧/٤ ، ١٢٧) ، تحفة الفقهاء ، الباب السابق (٤٢٠/١) ، بدائع الصالح ، فصل : وأما يان ما يحظره الإحرام (١٨٥/٢) ، صح الصغير الهداية ، وبذيله العتابة ، باب الإحرام (٤٤١/٢ ، ٤٤٢) ، البنابة مع الهداية ، باب الإحرام (٥٧/٤ - ٥٩) . مجمع الأنهر مع مفتي الأبحر ، كتاب الحج (٢٦٩/١) ، حاشية ابن عابدين ، فصل في الإحرام (١٦٦/٢) . (٢) راجع المسألة في الأم ، الباب السابق (١٤٨/٢ ، ١٤٩) ، مختصر المزني ، باب فيما يتبع على الحرم من اللبس ص ٦٦ ، حلية العلماء ، الباب السابق (٢٤٤/٣) ، المجموع مع المذهب ، الباب السابق (٢٥٠/٧) ، ٢٦٨) ، فتح العزيز مع الوجيز ، الباب السابق ، بذيل المجموع (٤٣٩/٧ ، ٤٤٦) . وقال مالك : مثل قول الحنفية ، لا يجوز للمحرم تغطية وجهه . وقال ابن القاسم في المدونة : وكره مالك للمحرم أن يغطي ما فوق الذقن واختلف أصحاب مالك في ذلك على قولين : فقال بعضهم : بأنه مكروه ، وقال البعض الآخر : هو حرام . قال الباجي في المنتقى : قال القاضي أبو الحسن : إما ذلك مكروه ، وليس بحرام ، وحكي القاضي أبو محمد : أن شافعي أصحابنا في ذلك قولين : الكراهية والتحريم . راجع المسألة في المدونة ، في ما يجوز للمحرم لبسه وفي كتاب الحج الثاني (٢٩٦/١ ، ٣٤٤) ، المنتقى ، في تخيير الحرم وجهه وفي ما يحذر للمحرم أكله من الصيد (٢٤٨٩/٩٩/٢) ، بداية المجتهد ، في القول في التروك (٣٤٠/١) . وقال أحمد في رواية : مثل قول الشافعي ، يجوز للمحرم ستر وجهه . وقال في رواية أخرى : مثل قول الحنفية لا يجوز . راجع في المني الباب السابق (٣٢٥/٣) ، الكافي لآب قلعة ، الباب السابق (٤٠٦/١) .

(٣) لم نعتد إلى هنا الحديث .

(٤) أخرجه مسلم في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب جوار مفلاة الحرم عيه (٨٦٣/٢) ، سنن أبي داود (١٢٠٤/٩٠) ، وأبو داود نحوه ، في كتاب الماسك ، باب يكتحل الحرم (٤١٤/١) ، وخرجه في كتاب الحج ، باب ما جاء في الحرم يشتكي عينه فيضمدها بالصر (٢٧٨/٣) ، الحديث (٩٥٢) .



٨١١٤ - ولأنه عضو يتعلق بمفروض الطهارة أو مسنونها عن التكرار ، فصار كالرأس ، ولا يلزم البدان والرحلان ، لأنه لا يتعلق بها سنة إلا التكرار .

٨١١٥ - ولأنه ممنوع من الطيب لأجل الإحرام ، فمنع من تغطية وجهه كالمرأة ، ولأن المرأة أضعف في أحكام التغطية من الرجل ، بدلالة جواز تغطية بدنهما بالخيط ، فإذا وجب كشف وجهها ، فلا بد أن يلزم ذلك على الرجل أولى . ولا يقال : إن المرأة لا يلزمها كشف عضو آخر ، فلزمها كشف هذا العضو ، لأننا بينا أن المرأة أضعف في حال الكشف ، فهذا احتص بعضو واحد ، وخالفها الرجل فيه ... (١) .

٨١١٦ - قلنا : يبطل بالمرأة ، فإنه يلزمها كشف وجهها وإن لم يتعلق بالنسك أخذ (٢) شره ، والمعنى في اليد : أنه يجوز للمرأة كشفها . وإذا لم يجب على المرأة كشفه في الإحرام ، وجب على الرجل أيضًا .

٨١١٧ - قالوا : وجب كشفه ، لأنه أحد الجنسين ، فلم يجب كشفه (٣) في الجنس الآخر كالرأس .

٨١١٨ - قلنا : الرأس يصح من المرأة كشفه ؛ لأنه غيره ، والوجوب فرع على الجواز .

٨١١٩ - ولأن (٤) موضوع هذا القياس فاسد .

٨١٢٠ - ولأن [حكم الجنسين يتساوى في الإحرام إلى ما عاد إلى الستر أو المثلة (٥)] ، وإذا وجب كشفه على المرأة مع تأكيد (٦) حكمها في الستر ، فوجبه في الرجل أولى .

٨١٢١ - ولأن المناسك كلها على قسمين ، منها : ما يتساوى الرجل والمرأة في حكمها ، ومنها ما يختلفان فيه ، وكل حكم اختلفا فيه عُلِّقَ (٧) حكم الرجل وخُفِّفَ حكمها في التساوي ، فوجب أن يلزم الرجل كشفه ، كما يلزمها ، وإن كان من قبيل الاختلاف ، فيجب أن يتغلظ حكمه فيه ، فأما أن يخفف (٨) عنها ، فهذا مخالف للأصول .

^١ والسائي ، في كتاب مناسك الحج ، في الكحل للمحرم (١٤٣/٥) ، وأحمد في المسند (٥٩/١ ، ٦٠ ، ٦٨ ، ٦٩) .

(١) زيادة [وأن الطهارة] في (ص) دون (م) ، (ع) .

(٢) في (م) ، (ع) : [بأخذ] بزيادة الباء .

(٣) في (م) ، (ع) : [لإحدى الجنسين] ، وفي (ص) ، (م) : [لم يجب] ، ولغظ كشفه ساقط (ع) .

(٤) في (م) ، (ع) : [ولأنه] . (٥) في (ص) : [الله] بدون نقط .

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من صلب (م) ، واستدركه الناسج في الهامش .

(٧) في (ص) : [قلطط] ، وهو تصحيف . (٨) في (ص) ، (م) : [أن يحف] .



إذا كرر الجنابة من جنس واحد في مجلس واحد فعليه كفارة واحدة إلا في قتل الصيد

٨١٢٢ - قال أبو حنيفة ، وأبو يوسف : إذا كرر الجنابة من جنس واحد في مجلس واحد مثل : الطيب أو اللس أو القبلة ^(١) ، أو قص الأظفار ^(٢) ، أو حلق مواضع من البدن : فعليه كفارة واحدة ، إلا في قتل الصيد ، وإن كان في مجلسين من بدنه رمى الإحرام ففيه كفارة ^(٣) .

٨١٢٣ - وقال الشافعي في قتل الصيد : عليه بكل صيد قيمة ، [وأما الحلق] ^(٤) وتقليم الأظفار ، فعليه لكل مرة كفارة ، [وإن فرق الحلق وتقليم الأظفار : فعليه لكل مرة كفارة] ^(٥) .

٨١٢٤ - وأما اللبس والطيب والقبلة : فإن كرر جنسها فيها في حالة واحدة : فعليه كفارة واحدة ، وإن فرقها في أوقات متفرقة ، فإن كان الثاني بعد أن كفر عن ^(٦) الأول : فعليه بالثاني كفارة قولاً واحداً . وإن كرره ولم يتخلله تكفير ففيه ^(٧) قولان ، قال في القديم بتداحل ، وقال في الأم والإملاء : عليه بكل فعل كفارة ^(٨) .

(١) في (م) : [واللبس أو القبلة] ، وفي (ص) : [أو اللبس أو القبلة] وما أثبتناه من (ع) .
(٢) في (م) ، (ع) : [الأظفار] .

(٣) راجع تفصيل المسألة في : الأصل ، باب كفارة قص الأظفار ، و باب جزاء الصيد (٤٣٦/٢ ، ٤٥٦) المبسوط باب كفارة قص الأظفار (٧٨/٤ ، ٧٩) ، بدائع الصنائع ، فصل : وأما الكلام في عدد الجمار ، ومصل . وأما بيان ما يحظره الإحرام وفصل : وأما ما يجري مجرى الطيب (١٣٩/٢ ، ١٩٠ ، ١٩٤ ، ١٩٥) ، فتح القدير مع الهداية ، باب الجنائيات (٣٧/٣ - ٣٩) ، الباية مع الهداية ، باب الجنائيات (٢٦١/٤ - ٢٦٣) ، مجمع الأنهر مع ملتقى الأنهر ، باب الجنائيات (٢٩٢/١) .

(٤) لفظ : [عليه] ساقط من (م) ، (ع) و [قيمته] ، مكان : [قيمة] ، وما بين المكوفين زيادة من (م) ، (ع) .

(٥) ما بين المكوفين ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستتركه التاسع في الهامش .

(٦) في (ع) : [من] ، مكان : [عن] .

(٧) في (ص) : [خفيه] وفي (م) : [فعليه] ، مكان : [فيه] .

(٨) راجع تفصيل المسألة في : حلية الطعام ، باب ما يجب بمحظورات الإحرام من كفارة وغيرها (٢١٢/٣ -

٢٦٥) ، المجموع مع المذهب ، باب ما يجب في محظورات الإحرام من كفارة وغيرها (٣٧٦/٧ ، ٣٧٧ ، =

إذا كرر الجلاء من جنس واحد في مجلس واحد .. ١٧٩٣/٤

٨١٢٥ - ومن أصحابه ^(١) من قال : اعترض اتفاق السبب ، فإن ^(٢) ليس وتطليح لمرض واحد .

٨١٢٦ - قالوا : ^(٣) وهذا ليس بمنهض ، وأما إذا قصد به الرفض فلأنه فعل ^(٤) ما يحظره الإحرام على جهة واحدة ، فصار كمن حلق الرأس والبدن في حالة واحدة .
٨١٢٧ - ولأنه قصد الرفض بفعل ما يحظره الإحرام [فلزمه كفارة واحدة ، كما لو جامع .

٨١٢٨ - وأما تكرار اللبس أو الطيب في مجالس فلأن كفارة الإحرام [^(٥) لا تسقط بالشبهة ، فإذا تكررت : لم يكن اجتماع في أسبابها ^(٦) شبهة في تدخلها ، كفارة اليمين ، فلا يلزم المجلس الواحد لأن الاجتماع ليس بشبهة ، ولكن وقع على وجه واحد ، ولأنه يشبه ^(٧) كفارة الإحرام ، وإذا تكرر استوى بين أن يكون كفر عن

= (٣٧٨ - ٣٨٢) ، فتح العزيز ، الباب السابق ، بتميل المحمود (٤٨١/٧ - ٤٨٥) . قال في المدونة : وقال مالك في رجل لبس الثياب ، وتطليح ، وحلق شعر رأسه ، وقلم أظفاره في فور واحد : لم يكن عليه إلا فدية واحدة لذلك كله ، فإن فعل شيئاً بعد شيء ، كان عليه في كل شيء فله من ذلك كفارة . وقال في الجماع : ليس عليه في الجماع إلا دم واحد ، وإن أصاب النساء مرة بعد مرة ، امرأة واحدة كانت أو عدداً من النساء فليس عليه في جماعه إيمان إلا كفارة واحدة دم واحد . راجع تفصيل المسألة في : المدونة ، في رفع البدن عند اسلام الحر الأسود ، وفي كتاب الحج الثاني (٣٠٤/١ ، ٣٠٥ ، ٣٢٩) . قال ابن قدامة في الكافي : وإن كرر محظوراً واحداً وليس ثم لبس ، أو تطليح ثم تطليح ، أو حلق ثم حلق ، فدية واحدة ، ما لم يكفر عن الأول قبل فعل الثاني . وعنه : إن فله لأسباب ، مثل من لبس أول النهار للمرد ، ووسطه للحر ، وآخره للعرض ، فديات . ولما قل الصيد : فقد قال ابن قدامة في المغني : في هذه المسألة عن أحمد ثلاث روايات . [إحداً : أنه يجب في كل صيد جزاء ، وهو ظاهر المذهب ، ثم قال : والثانية : لا يجب إلا في المرة الأولى ، ثم قال : والثالثة : إن كفر عن الأول فله كفارة ، وإلا فلا شيء عليه للثاني . راجع تفصيل المسألة في المسائل الفقهية ، كتاب الحج (٢٧٥/١ - ٢٧٧ ، ٢٩٤ - ٢٩٥) ، الإنصاح ، باب العمرة (٢٨٥/١) ، الكافي لابن قدامة ، باب النسيئة (٤١٧/١) ، للمغني ، باب الفدية وجزاء الصيد (٤٩٥/٣ ، ٤٩٦ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣) ، العدة مع الصلوة : باب العدة ص ١٨٠ .

(١) في سائر النسخ : أصحابها ، والصواب ما أئتمناه من كتب الشافعية .

(٢) في جميع النسخ : فإن ، لعل الصواب : كان .

(٣) في (ص) : [قالوا] ، مكان : [قلنا] . (٤) في (ع) : [بتميل] ، مكان : [فله فعل] .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستتركه النسخ في الهامش .

(٦) في (م) : [اجتماع في أسفلها] ، وفي (ع) : [اجتماع في أسفلتها] .

(٧) في (م) ، (ع) : [شبه] .

الأول أو لم يكفر ، كالحلوة ^(١) .

٨١٢٩ - احتجوا : بأنه تكرار ^(٢) استمتاع لم يتخلله تكفير : فلم يجب فيه إلا كفارة واحدة ، كما لو فعله دفعة واحدة ، أنه لو كان ذلك في الحلق وجبت كفارة واحدة ، كذلك في اللبس وجبت كفارتان .

٨١٣٠ - قالوا : الكفارات تجري مجرى الحد ، ولأن النبي ﷺ قال : « الحدود كفارات لأهلها » ^(٣) ، والحدود إذا ترادفت تداخلت .

٨١٣١ - قلنا : الحدود تسقط بالشبهة ، واجتماعها يوجب الشبهة ، وكفارات الإحرام لا تسقط ^(٤) بالشبهة بدلالة وجوبها على المعذور ، واجتماعها لا يكون شبهة في التداخل .

• • •

(١) في (م) ، (ع) : [كالحلق] ، مكان : [كالحلوة] .

(٢) في (ص) : [تكرار] ، مكان : [تكرار] .

(٣) أخرجه مسلم ، من حديث عبادة بن الصامت ، عن النبي ﷺ مطرلاً ، وفيه : ومن أتى منكم حنًا ، فأنتم عليه ، فهو كفارته . في الصحيح ، في كتاب الحدود ، باب الحدود كفارات لأهلها (١٣٣٣/٣) ، الحديث (١٧٠٩/٤٣) ، وابن ماجه في كتاب الحدود ، باب الحد كفارة (٨٦٨/٢) ، الحديث (٢٦٠٣) .

(٤) في (م) : (لا تسقط) .



إذا تطيب ناسيا أو جاهلا أو لس ، فعليه العدية

- ٨١٣٢ - قال أصحابنا : إذا تطيب ناسيا أو جاهلا أو لس فعليه العدية ^(١) .
- ٨١٣٣ - وقال الشافعي : إذا لبس ناسيا أو جاهلا بالتحريم فلا شيء عليه ، ونص ^(٢) في الحلق والصيد : أن فيه الجزاء .
- ٨١٣٤ - قالوا : إلا أنه قال في وطء الناسي قولان ، وإن تذكر فترع في الحال ، وأزال الطيب فلا شيء عليه ، وإن بقي كما هو : ففيه الجزاء ^(٣) .
- ٨١٣٥ - لنا : أنه لبس في إحرامه ما يحظره الإحرام عليه : فلزمته ^(٤) العدية كالصامد .
- ٨١٣٦ - [ولأنه استمتع بالطيب يجب العدية بالبقاء عليه : فوجب بابتدائه ،
- (١) راجع تفصيل المسألة في بدائع الصنائع ، فصل : وأما بيان ما يحظره الإحرام وفصل : وأما الذي يرجع إلي الطيب (١٩٢٢/١٨٨/٢) ، مجمع الأنهر مع مفتي الأبحر ، الباب السابق (٢٩٢/٢) .
- (٢) في (م) ، (ع) : [يصير] ، مكان : [نص] .
- (٣) راجع المسألة في : الأم ، باب لس المحرم وطيه جاهلا (١٥٤/٢) ، مختصر المرني ، الباب السابق ص ٦٦ ، مختصر الخلافات ، الصوان السابق ، ورقة (١٨٥ أ) ، حلية العلماء ، باب الإحرام وما يجري فيه (٢٥٧ ، ٢٥٦/٣) ، المجموع مع المذهب ، باب الإحرام وما يجري فيه (٣٣٨/٧ - ٣٤٣) ، اختلاف العلماء ، باب الحج ص ٩٤ ، ٩٥ ، فتح العريز مع الوجيز ، الباب السابق ، بذل المجموع (٤٦١/٧) . وقال مالك : مثل قول الحنيفة ، إذا تطيب المحرم ، أو لبس ناسيا أو جاهلا ، لزمته العدية . قال ابن عبد البر في الكافي بعد أن بين ما يجب على المحرم اجتنابه : فإن فعل ذلك كله أو شيئا منه ناسيا أو جاهلا أو مضطرا في فور واحد فعليه في جميعه فدية واحدة ، وإن فرقه في مواطن كثيرة : فعليه لكل شيء فدية ، إلا أن يكون في مرض واحد . راجع الكافي لابن عبد البر ، باب حنمة ما على المحرم اجتنابه عما لا يفسد حجه وإحكامه في ذلك (٣٨٩/١) . وقال أحمد في رواية : مثل قول الشافعي : من تطيب أو لبس ناسيا أو جاهلا ، فلا فدية عليه . وقال في رواية أخرى : مثل قول الحنفية ومالك ، عليه العدية . قال القاضي أبو بلى في المسائل الفقهية : واختلف إذا تطيب أو لبس ناسيا أو جاهلا بتحريمه ، هل تجب عليه الكفارة ، فتدل ابن منصور : عليه الكفارة ، ثم قال : وتنقل أبو طالب وابن القاسم : لا كفارة عليه . وهو اختيار الحارثي ، وهو أصح . راجع المسألة في المسائل الفقهية ، كتاب الحج (٢٧٨/١) ، مسألة (٧) ، الكافي لابي قدامة ، باب محظورات الإحرام (٤١٤/١ ، ٤١٥) ، المحي الباب السابق (٥٠١/٣ ، ٥٠٢) .
- (٤) في (ص) ، (م) : [فلزمه] .

كالعائد [^(١) العالم ، وعكسه : إذا تطيب قبل الإحرام ونعني بالإبقاء إذا تذكر
٨١٣٧ - ولأن كل معنى إذا فعله ^(٢) عالماً بتحريمه ذاكرة واجب الدم ، إذا قدم
جاهلاً أو ناسياً أوجبه ، كمن جاوز المقات فأحرم ولم يعد .

٨١٣٨ - ولأن ما يوجب الدم يستوي ^(٣) فيه النسيان والعمد ، كمن جاوز المقات .
٨١٣٩ - فإن قيل : هذا من المأمور به فيستوي عمده وسهوه ، وذلك من النهي
فيختلف عمده وسهوه .

٨١٤٠ - قلنا : إن المأمور به فرض عليه ، كما أن تجنب المحظورات فرض عليه .
فحكم أحدهما حكم الآخر .

٨١٤١ - ولأن الجهل بأحكام الشرع مع التمكن من العلم بها لا يسقط أحكامها
عن الجاهل ، كمن جهل تحريم الزنا ووجوب العبادات .

٨١٤٢ - احتجوا : بقوله ﷺ « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ^(٤) .

٨١٤٣ - قالوا : ومعلوم أنه لم يرد به رفع القلم ، لأنه إذا وقع لم يمكن رفعه ،
ثبت : أنه أراد به حكم ^(٥) الخطأ ، وإذا ارتفع حكمه لم يجب ^(٦) شيء .

٨١٤٤ - قلنا : المراد به مأثم الخطأ ، بدلالة أن حكم الخطأ ثابت بالإجماع في
عامل ^(٧) الخطأ ، فلم يجب إضمار ما اتفقوا على خلافه .

٨١٤٥ - فإن قيل : إضمار الحكم يدخل فيه .

٨١٤٦ - قلنا : الإضمار لو استقل اللفظ دونه : لم يحتج إليه ، فإذا استقل
بالأخص : لم يصر إلى الأعم منه ، لأن الزيادة استغنى اللفظ في الفائدة عنها ، كما لو
استعنى عن الإضمار كله .

٨١٤٧ - احتجوا : بحديث صفوان بن يحيى بن أمية ، عن أبيه قال : « كنا عند رسول

(١) ما بين المكرجين ساقط من (م) ، (ع) وكذلك من صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٢) لفظ : [فعله] ساقط من صلب (ص) واستدركه في الهامش .

(٣) في (ص) : [استوى] - .

(٤) تقدم تخريجه في مسألة (٣٨٢) ، وفي مسألة (٣٨٥) .

(٥) لفظ : [حكم] ، و [يجب] ساقطان من صلب (ص) واستدركهما الناسخ في الهامش .

(٦) لفظ : [حكم] ، ويجب ساقطان من صلب (ص) واستدركهما الناسخ في الهامش .

(٧) في (م) ، (ع) : [الخطايا بالإجماع في قاتل] ، مكان ثبت .

إذا طبت ناستاً أو جاهلاً أو ليس ، فعليه القدية ١٧٩٧/٤

١/ اب الله ﷺ بالجمرة ، فأناه رجل وعليه مقطعة يعني جبهته ، وهو متضمن^(١) بالخلق /^(٢) ، وقال : يا رسول الله أحرمت بالعمرة ، وهذه على ، فقال عليه الصلاة والسلام : ما كنت تصنع في حجك ؟ قال : كنت أنزع هذه المقطعة وأغسل هذا الخلق^(٣) ، فقال : رسول الله ﷺ^(٤) : ما كنت صانقاً في حجك فاصنعه في عمرتك^(٥) .
٨١٤٨ - قالوا : ومعلوم أن من جهل جواز اللبس : كان لوحوب القدية أجهل .
٨١٤٩ - قالوا : أفناه بالنزع ، ولم يذكر القدية : فدل أنها لا تجب ، لأنه لا يؤخر الليان عن وقت الحاجة .

٨١٥٠ - قلنا : هذه الحالة كانت ابتداء تحريم اللبس [في العمرة]^(٦) ، بـدلالة : ما روى همام ، عن عطاء ، عن صفوان ، [عن أبيه]^(٧) قال : قال له : كيف تأمرني أن أصنع في عمرتي ؟ قال : فأنزل على النبي ﷺ الوحي ، فستر بثوب ، فنظرت^(٨) إليه ، فإذا له غطيط كغطيط^(٩) التكر^(١٠) ، فلما سري عنه قال : أين السائل عن العمرة ، اخلع عنك الجبة واغسل عنك أثر الصفرة ، واصنع في عمرتك ما صنعت في حجك^(١١) .

- (١) يقال : [تضعف الطيب] ، أي : [تلتطخ به] . انظر : مختار الصحاح ص ٣٨٣ .
(٢) [الخلق] : يمتح الخاء ضرب من الطيب . انظر : مختار الصحاح ص ١٨٧ .
(٣) في (م) ، (ع) : [حجك] .
(٤) في (م) ، (ع) : [اغتسل] ، مكان : [اغسل] وفي (ص) ، (ع) : [اخلق] وفي (م) : [الخلق] ، وما أثبتاه من كتب السنة .
(٥) قوله [ﷺ] ساقط من (م) .
(٦) أخرجه مسلم في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة ، وما لا يباح ، وبيان تحريم الطيب عليه (٨٣٦/٢ ، ٨٣٧) ، الحديث (١١٨٠/٧) ، والشافعي في المسند ، في كتاب الحج ، في الباب الخامس فيما يباح للمحرم وما يترتب عليه من ارتكابه من المحرمات من الجنائيات (٣١٢/١) ، الحديث (٨١٢) .
(٧) الزيادة من (م) ، (ع) .
(٨) الزيادة من صحيح مسلم ، وسنن أبي داود . (٩) في (م) ، (ع) : فطر .
(٩) في (م) : [غطيط كغطيط] بالفاء المعجمة ، وهو تصحيف . الفطيط . الصوت الذي يجرع مع نفس التام ، وغط يغط غطاً وغطيطاً : تردد نفسه صاعداً إلى حلقه حتى يسعه من حوله . راجع : النهاية باب الفين مع الطاء (٣٧٢/٣) ، المصباح المنير ، مادة : غطو (٤٢٥/٢) .
(١١) البكر : [يفتح] الباء ، الفتح من الإبل ، والأشئ بكرة . انظر : مختار الصحاح ص ٦٦ .
(١٢) أخرجه البحري من هذا الوجه بلفظ آخر ، في الصحيح ، في فضائل القرآن ، باب دل القرآن بلسان قرين (٢٢٥/٣) ، مسلم في الصحيح ، في الباب السابق (٨٣٦/٢) ، الحديث (١١٨٠/٦) ، وأبو داود ، في كتاب المناسك ، باب الرجل يحرم في ثيابه (٤٦٠/١) .

- ٨١٥١ - فلولاً أن الحكم ابتدئ في ذلك الوقت لم يكن لتأخير الجواب إلى حيي الوحي معنى .
- ٨١٥٢ - فإن ^(١) قيل : أخره لأن تحريم التعزير لم يكن نزل ^(٢) .
- ٨١٥٣ - قلنا : كان ذلك ليبين ^(٣) له تحريم اللبس المختص بالإحرام ، وأما ^(٤) التعزير : فلا يختص بتحريمه بالإحرام ، لأنه لو استعمله قبل الإحرام لا يمنع من البقاء عليه لأجل الإحرام ، وإنما منع من التعزير لمعنى فيه .
- ٨١٥٤ - قلنا لما لم يبين حكم اللبس : دل على ابتداء التحريم في ذلك الوقت ^(٥) فلهذا لم يوجب عليه الفدية فيما مضى ؛ لأنه ^(٦) لم يكن محرماً .
- ٨١٥٥ - فإن قيل : هذه القصة كانت بالجمعة في سنة ثمان ، وتحريم اللباس نزل في عام الحديبية بقوله تعالى : ﴿ هَلْ كَانَ مِنْكُمْ نَبِيٌّ أَوْ بَرُّهُ أَدْنَىٰ بَيْنَ تَأْتِيهِ ﴾ ^(٧) .
- ٨١٥٦ - قلنا : هنا دل على تحريم الخلق والطيب ، وليس فيه اللباس .
- ٨١٥٧ - فإن قيل : قد عرف السائل تحريم اللبس في الحج .
- ٨١٥٨ - قلنا : يجوز أن يكون أحرم في الحج ولم يحرم بالعمرة إلى هذه الحالة .
- ٨١٥٩ - قالوا : روي أن الرجل قال : « أحرمت عليّ وهذه الناس يسخرون مني » ^(٨) ، فدل على أن تحريم اللبس كان مستقراً عندهم .
- ٨١٦٠ - قلنا : هذا الخبر ذكره الأئمة ، وليس فيه هذه الزيادة ، ويجوز أن يكونوا ^(٩) اعتقدوا أن العمرة محمولة على الحج قياساً ، والنص إنما علم بالوحي ، وما ظنوه قبل ذلك لا حكم له ، ولو ثبت أن تحريم اللبس في العمرة ؛ وقد استقر عنه في الشرع أن محظورات الإحرام يتعلق بها الفدية .
- ٨١٦١ - فلما عرفه رسول الله ^(١٠) ﷺ حظر اللبس ، فقد عرف وجوب الجزاء ،

(١) في (م) ، (ع) : [وإن] .

(٢) في (م) : [ترك] ، مكان : [نزل] ، وهو تصحيح .

(٣) في (ع) : [بين] بدون اللام . (٤) في (م) ، (ع) : [فأما] .

(٥) لفظ : [الوقت] ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستتركه الناس في الهامش .

(٦) في (ص) : [فإنه] ، مكان : [لأنه] . (٧) سورة البقرة : الآية ١٩٦ .

(٨) أخرجه الطبرسي في كتاب مناسك الحج ، باب النصب عند الإحرام (١٢٧/٢) ، والبيهقي في الكبرى ،

في الباب السابق (٥٦/٥) . (٩) في (ص) : [أن يكون] .

(١٠) قوله : [رسول الله] ساقط من (ع) .

ولو كان للجهل تأثير لبينه ، فلما لم يبينه ، كان حكمه حكم سائر المحظورات.

٨١٦٢ - ولأن قوله عليه الصلاة والسلام : « ما كنت صائقا في حجتك فاصنع في عمرتك » لا يجوز أن يكون عموما في كل عمل ؛ لاختلاف العبادتين في أعمالهما ، ولا يجوز أن يكون ذلك لاجتناب المحظورات ؛ لأن ذلك ليس بعمل : فيقر^(١) أن ينصرف إلى النوع والعدية ؛ لأنه يعلم حكم ذلك في الحج ، ولم يكن جاهلا به ، فلا بد أن تجب به العدية ، وقد أمره أن يصنع مثل ذلك ، فقد أمره بالعدية .

٨١٦٣ - ولأن حكم الخبر على قولهم يفيد حكم الجاهل ، فلم يجب حكم الناسي عليه ؟ ، وحكمهما^(٢) مختلف في الأصول ، بدلالة : أن الأكل ناسيا لا يفسد الصوم ، ولو جهل طلوع الشمس أو غروبها أو جهل تحريم الأكل^(٣) فسد صومه ، وإذا اختلف حكمهما^(٤) في الأصل لم يكن ثبوت حكم أحدهما^(٥) دلالة على الآخر .

٨١٦٤ - قالوا : فقل محرما ناسيا إذا ذكره أمكنه في المستقبل تلافيه : فوجب أن لا يجب العدية . أصله : إذا ليس أقل من يوم .

٨١٦٥ - قلنا : الأصل غير مسلم ؛ لأن عندنا عليه العدية .

٨١٦٦ - قالوا : تعليل لنفي وجوب الدم .

٨١٦٧ - قلنا : ليس كل ما لا يتعلق به الدم لا يتعلق به الكفارة ، كقص ظفر واحد ، وشعرة واحدة .

٨١٦٨ - ولأن المعنى في لبس أقل من يوم : أنه استمتاع ناقص ، فلم يكمل فيه الكفارة وليس كذلك إذا لبس يوما تائما ؛ لأن الاستمتاع كامل ، فعلق به الكفارة .

٨١٦٩ - قالوا : عبادة تجب بإفسادها الكفارة ، فوجب أن يكون من المنهي عنه فيها ما يفرق بين عمدته وسهوّه في غير المأثم ، كالصوم .

٨١٧٠ - قلنا : المعنى في الصوم : أنه ليس للصائم أمانة تدل على كونه صائما^(٦) ، وهو التجرد والتلبية وأعمال النسك ، فلم يعذر بالسيان ، فلذلك استوى حكم الناسي والعامد فيها ؛ ولأن النسيان لما لم يكن عذرا في بعض المحظورات للحج ، وهو قتل

(١) لفظ : [غير واضح] ، في (ص) . (٢) في (م) ، (ع) : [حكما] .

(٣) في (م) ، (ع) : [تحريم الصوم الأكل] ، بزيادة : [الصوم] .

(٤) في (م) ، (ع) : [حكما] . (٥) في (م) ، (ع) : [وأحدهما] بالمعطف .

(٦) في (م) ، (ع) ، وهماشي (ص) من نسخة أخرى : [محرما] ، مكان : [صائما] .

١٨٠٠/٤ كتاب الحج

الصيد والخلق ، كذلك بقية محظوراته .

٨١٧١ - قالوا : عبادة لها تحليل وتحريم ، فوجب أن يكون بين المنهي عنه فرق بين عمله وسهره ، كالصلاة .

٨١٧٢ - قلنا : لا نسلم الحكم في الصلاة ؛ لأن العلم يستوي فيه العمل والسهر ، ولا يقصد السهر الصلاة بهما ، وإنما يقصد إذا قصدنا بالخروج السلام ، فأما إذا لم يقصد الخروج لم تبطل ^(١) صلاته .

٨١٧٣ - قالوا : تطيب ناسياً لإحرامه ، فأشبهه إذا تبخر .

٨١٧٤ - قلنا : إذا تبخر فعليه الكفارة ، وإنما قالوا : إذا لبس ثوباً مبخرًا ، فلا كفارة عليه .

• • •

(١) في (م) : [لم يبطل] .



إذا لبس المخيط يوماً أو ليلة فعليه دم

٨١٧٥ - قال أصحابنا : إذا لبس المخيط يوماً أو ليلة ^(١) : فعليه دم ، وإن لبس أقل من ليلة : فعليه صدقة ^(٢) .

٨١٧٦ - وقال الشافعي : إذا لبس ونزع في الحال : لزمه دم ^(٣) ، لنا : ما روي عن أبي بن كعب : أنه قال : « إذا لبس المحرم المخيط يوماً تأملاً : فعليه دم » ، ولا يعرف له مخالف .

٨١٧٧ - ولأنه لبس بعض أحد الزمانين ، فلم يجب عليه دم ^(٤) ، كما لو لبسه ناسياً .

٨١٧٨ - ولأنه لبس لو فعله ^(٥) ناسياً ، لم يتعلق به دم ، فإذا فعله ذاكراً لم يتعلق به الدم ، كلبس السراويل لمن لا يجد الإزار .

(١) في (م) ، (ع) : [يوماً وليلة] .

(٢) قال الكاساني في بدائع الصنائع : كان أبو حنيفة يقول أولاً : إن لبس أكثر اليوم فعليه دم ، وكذا روي عن أبي يوسف ، ثم رجع وقال : لا دم عليه حتى يلبس يوماً كاملاً ، وروي عن محمد : أنه إذا لبس أقل من يوم ، يحكم عليه بمقدار ما لبس من قيمة الشاة راجع تفصيل المسألة في : الأصل ، باب اللباس (٤٨١/٢) ، البسوط باب ما يلبسه المحرم من الثياب (١٢٥/٤ ، ١٢٦) ، تحفة الفقهاء ، الباب السابق (٤١٩/١) ، بدائع الصنائع ، فصل : وأما بيان ما يحظره الإحرام (١٨٦/٢ ، ١٨٧) ، فتح القدیر مع الهداية ، الباب السابق (٣٠٩٢٨/٣) ، البداية مع الهداية ، الباب السابق (٢٤٧/٤ ، ٢٤٩) ، مجمع الأنهر مع ملتنى الأبحر ، الباب السابق (٢٩٢/١) ، حاشية ابن عابدين ، الباب السابق (٢٠٨/٢) ، متن القدوري ، باب الجنايات ص ٣٠ ، الاختيار ، باب الجنائيات (١٦١/١ ، ١٦٢) .

(٣) راجع المسألة في : التكت ، العنوان السابق ، ورقة (١١٠٦) ، المجموع مع المذهب ، باب ما يجب في معطورات الإحرام من كفارة وغيرها (٣٧٦/٧ - ٣٧٨ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤) ، فتح العزيز مع الوحي ، الباب السابق ، بهذا المجموع (٤٣٩/٧ - ٤٤١) . قال الهاجي في المتن : ومقدار ما يجب فيه القدية في لبس المخيط أن ينتفع بذلك فأما أن يحرمه ثم يزيله فلا شيء عليه . المتن ، في ما يهي عنه من لبس الثياب في الإحرام (١٩٦/٢) ، الكافي لابن عبد البر ، الباب السابق (٣٨٨/١) . وقال أحمد وأصحابه : مثل قول الشافعي ، إذ لبس المحرم محيطاً ، لزمه القدية ، سواء لبس قليلاً أو كثيراً . راجع المتن ، الباب السابق (٤٩٩/٣ ، ٥٠٠) .

(٤) في (م) : [ذمًا] .

(٥) في (م) ، (ع) : [لبسه] ، مكان : [فعله] .

- ٨١٧٩ - ولأن ما يبيحه التحلل الأول يجوز أن يوجب جنسه غير موجب إدم ، كالحلق وقص الأظفار ، وعكسه : الوطء .
- ٨١٨٠ - ولأن ما يتجزأ من المحظورات ينقسم ، منه : ما يوجب الدم ، ومنه : ما يوجب الصدقة ، كالحلق ، ولا يلزم الوطء ^(١) ، لأنه لا يقبل التجزئة ^(٢) .
- ٨١٨١ - احتجوا : بقوله تعالى : ﴿ قَدْ كَانَ يَنْتَكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَذِيئَةٌ ﴾ ^(٣) ، تقديره : فليس فدية ^(٤) ، ولم يفصل بين اللبس القليل والكثير .
- ٨١٨٢ - قلنا : ذكر اللبس الذي ^(٥) يرفع الأذى ، إما من مرض أو حر أو برد ، وذلك ^(٦) اللبس لا يكون ^(٧) أقل من يوم ، فيخرج الكلام على المعتاد .
- ٨١٨٣ - قالوا : كل ما أوجب الفدية أوجب مجرد فعله ، أصله : الطيب .
- ٨١٨٤ - قلنا : كمال ^(٨) الاستمتاع بالطيب متى طيب عضوًا أو أكثر منه ، ومتى وجد المقصود من الاستمتاع ، لم يعتبر بما عنده ، وأما اللبس فلا يحصل الاستمتاع المقصود منه بوضعه ، فهو كما لو طيب أقل من عضو .
- ٨١٨٥ - قالوا : الاستمتاع يتعلق بمجرد الدم ، فصار كالثقبه .
- ٨١٨٦ - قلنا : القبلة توجب ^(٩) الدم متى كمل بها الاستمتاع ، وإن نقص لم يجب ، كما لو قبلها وراء الثوب .
- ٨١٨٧ - قالوا : فعل حرمة الإحرام ، فوجب أن لا يتقدر فديته بالزمان ، أصله : سائر المحظورات .

٨١٨٨ - قلنا : لا يتقدر عندنا بالزمان ، وإنما يتقدر بكمال الاستمتاع ، وكذلك ^(١٠) يتقدر عندنا بسائر المحظورات ، يبين ^(١١) ذلك : أنه لو ^(١٢) ليس مقدار يوم من أيام مختلفة لم يجب الدم وإن كان مقدار الزمان قد وجد . وإذا لم

(١) في (م) ، (ع) : [الحلق] ، مكان : [الوطء] .

(٢) في (م) ، (ع) : [التحريم] ، مكان : [التجزئة] .

(٣) سورة البقرة : الآية ١٩٦ .

(٤) في (م) ، (ع) : [ليس فدية] .

(٥) لفظ : [الذي] ساقط من (م) ، (ع) .

(٦) في (م) ، (ع) : [وكذلك] .

(٧) الزيادة من (م) ، (ع) : [كما] ، مكان : [كمال] .

(٨) في (م) ، (ع) : [موجب] .

(٩) في (م) ، (ع) : [تدين] .

(١٠) لفظ : [لو] ساقط من صلب (ص) واستدركه الباسخ في الهامش .

(١١) لفظ : [لو] ساقط من صلب (ص) واستدركه الباسخ في الهامش .

يقدر (١) بالزمان ، استوى الاجتماع والتفريق .

٨١٨٩ - قالوا : ما حرم من (٢) جهة الاستمتاع استوى حكم (٣) قليلة وكثيرة ، كالأوطء .

٨١٩٠ - قلنا : الوطء لا يتجزأ ، فالحكم المتعلق بجميعه يوجد بالجزء منه . يدل (٤) عليه : الأحكام المتعلقة به ، كالحل ، والتحليل للزوج الأول ، وتحريم الأمهات ، واليات .

٨١٩١ - وأما اللبس : فهو أمر يتجزأ ويتعض (٥) ، فانقسم ، فمنه (٦) : ما يوجب الدم ، ومنه : ما لا يوجب الدم (٧) كالحلق ، وقص الأظفار .

٨١٩٢ - قالوا : ما يقولونه يؤدي إلى أن تجب (٨) الكفارة في اللبس بالزمان النقيض ، ولا يجب بأكثر منه ، بدلالة : أنه لو لبس نهار الشتاء [وجب الدم ، ولو لبس نهار الصيف لم يجب الدم وإن كان أكثر من مقدار نهار الشتاء] (٩) .

٨١٩٣ - قلنا : قد ثبت : أنه لا يقدره بالزمان لمعنى يرجع إليه ، وأن يعتبر كمال الاستمتاع في وجوب الدم ، وذلك موجود في نهار الشتاء وإن قل ، ولا يوجد في أكثر نهار الصيف وإن كثر .

٨١٩٤ - فإن قالوا : الإنسان قد يلبس طرفي النهار ويكون استمتاعاً كاملاً .

٨١٩٥ - قلنا : فلا يتعدى فيما بين ذلك ، وإنما يعتبر ملبوساً بلبوس ، فيصير لا يشاء في جميع اليوم وإن اختلف ما لبسه .

٨١٩٦ - قالوا : ليس المعتبر بالعادة ، لأنه لو لبس الجورين في اليمين (١٠) وغطى رأسه بما لا يغطي به في العادة ، وجب الدم .

٨١٩٧ - قلنا : هناك هو استمتاع كامل من حيث التغطية وإن كان (١١) غيره أكمل منه ، ألا ترى : أن القُبلة يجب فيها الدم للاستمتاع ، ثم يجب بقبلة المعجوز التي لا يشتهيها ولا يستمتع بها (١٢) ، كذلك اللبس /

١١٠/١

(١) في (م) ، (ع) : ولم يقدر بحذف : [إذا] . (٢) في (ص) ، (م) : [ص] .

(٣) لفظ : [حكم] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه السامع في الهامش .

(٤) في (م) ، (ع) : [بدل] بالياء ، وهو تصحيف . (٥) في (م) ، (ع) : [ويتعض] ، مكان : [ويتعض] .

(٦) في (م) ، (ع) : [فيه] ، مكان : [فمنه] .

(٧) الزيادة من (م) ، (ع) . (٨) في (م) : [يجب] .

(٩) ما بين المكونين ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستدركه السامع في الهامش .

(١٠) في (ع) : [اليد] ، مكان : [اليمين] . (١١) لفظ : [كان] ساقط من (م) ، (ع) .

(١٢) في (ص) : [لا تشتهى] وفي (م) : [لا تشتهى] ، ولفظ : [بها] ساقط من صلب (ص) واستدركه السامع في الهامش .



إذا طيب عضوًا كاملاً ، فعليه دم

٨١٩٨ - قال أصحابنا : إذا طيب عضوًا كاملاً ، فعليه دم ، وإن طيب أقل من عضو : فعليه صدقة .

٨١٩٩ - قال في المنتقى : مثل بعض الشارب ^(١) ، أو يقدره من اللحية والرأس . وذكر أبو الحسن عن محمد : مثل العنبر ^(٢) ، والساق ، أو الرأس ^(٣) .
٨٢٠٠ - وقال الشافعي : في قليله وكثيره دم ^(٤) .

٨٢٠١ - لنا : أن ما يتعلق به الفدية من محظورات الإحرام كان فيه كفارة أعلى وأدنى ، كالحلق ، ولا يلزم وطء ؛ لأنه تارة يوجب بدنة ، وتارة يوجب الشاة ، ولأنه لو فعله ناسيًا لم يجب به دم ، كذلك إذا فعله عامدًا ، كاستعمال المعصر ^(٥) .

(١) في (م) ، (ع) : [بقص الشارب] .

(٢) في (م) ، (ع) : [العنبر] ، وهو تحريف . والعنبر : من الرجل والمرأة ، ما بين الوركين .

(٣) قال الكاساني في بدائع الصنائع : وقال محمد : يقوم ما يجب فيه الدم ، فيتصدق بذلك القدر ، حتى لو طيب ربع عضو فعليه من الصدقة قدر قيمة ربع شاة ، وإن طيب نصف عضو تصدق بقدر قيمة نصف شاة هكذا . وذكر الحاكم في المتقى في موضع : إذا طيب مثل الشارب ، أو يقدره من اللحية ، فعليه صدقة ، وفي موضع : إذا طيب مقدار ربع الرأس ، فعليه دم . راجع المسألة في : المبسوط ، باب الدهن والطيب (١٢٢/٤) ، بدائع الصنائع ، فصل : وأما الذي يرجع إلى الطيب (١٨٩/٢ ، ١٩٠) ، فتح القدير مع الهداية ، الباب السابق (٢٥/٣) ، الباية مع الهداية ، الباب السابق (٢٤٠/٤-٢٤٢) ، مجمع الأنهر مع ملقى الأبحر ، الباب السابق (٢٩٢/١) حاشية ابن عابدين ، باب الجنائيات (٢٠٦/٢) ، متن القدوري ، الباب السابق ص ٣٠ ، الاختيار ، الباب السابق (١٦١/١) .

(٤) قال الشافعي في الأم باب الطيب للإحرام (١٥١/٢) : إذا أحرم فمس من الطيب شيئاً ، قل أو كثر بيده ، أو أسه جسده ، وهو ذاك حرمة غير جاهل بأنه لا ينبغي له ، اقتدى . راجع : الأم ، باب الطيب للإحرام (١٥١/٢) المجموع مع للهدب ، الباب السابق (٢٧٦/٧-٢٧٨ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤) ، فتح العزيز مع الوحيز ، الباب السابق ، بدیل المجموع (٤٦٠/٧) . قال مالك وأحمد وأصحابهما : مثل قول الشافعي ، إننا تطيب المحرم ، فعليه الفدية ، سواء طيب عضوًا كاملاً أو بعضه . قال مالك في المدونة : إذا مس الطيب فطبعه الفدية . راجع المسألة في : المدونة ، كتاب الحج الثاني (٣٤٢/١) ، ولفظي ، الباب السابق (٤٩٩/٣ ، ٥٠٠) .
(٥) التصفير بضم الميم والفاء ، صبتغ ، وقد عطف الثوب ، تَصَفَّرَ . انظر . مختار الصحاح ص ٤٢٧ ، لسان العرب (٢٩٧٣/٤) ، للمصباح المنير (٣٩١/٢) .

إذا طيب عضوًا كاملاً ، فعليه دم
٨٢٠٢ - قالوا : تطيب ذاكراً لإحرامه : فلهذه فدية [كاملة] ^(١) قياساً على العضو

الكامل .

٨٢٠٣ - قلنا : إذا طيب عضوًا كاملاً فقد استمتع بالطيب استمتاعاً مقصوداً
كاملاً ، فكملت الكفارة ، وإذا طيب اليسير ، فلم يوجد هذا المعنى .

٨٢٠٤ - قالوا : لو طيب عضوًا كاملاً ثم غسله في الحال : وجب الدم وإن كان
الاستمتاع لم يكمل .

٨٢٠٥ - قلنا : غلط ، بل كمل الاستمتاع إلا أنه لم يستدم الكمال ، وليس المعتبر
استدامة الاستمتاع بعد وجوده .

• • •



يكره للمحرم شم الرياح والخيري والورد

٨٢٠٦ - قال أصحابنا : يكره للمحرم شم الرياح ، والخيري ^(١) ، والورد ، فإن فعل ذلك فلا فدية عليه ^(٢) . وقال الشافعي : إذا شم الورد ، والتيلوفر ^(٣) ، والياسمين والخيري ^(٤) : فعليه الجزاء .

٨٢٠٧ - واختلف قوله في الرياح والبنفسج ^(٥) قولان ^(٦) .

(١) في (ص) ، (م) : [الخبيرين] وفي (ع) : [الخبيرين] ، والصواب ما أثبتناه . الخيري : هو نبات معروف ، وله رهر مختلف ، وهو نوعان : أسود ، وأصفر والأصفر منه ذكي الرائحة إذا شم ينفع من بروفه الدماغ وتقلبه انظر : المصداق لابن رسول ص ١٤٤ . قال الفيومي : الخيري : هو أدكي نبات البادية ربحا . المصباح المير (١٧٥/١) .

(٢) راجع المسألة في الأصل ، باب الدهن والطيب (٤٧٦/٢) ، المبسوط ، الباب السابق (١٢٣/٤) ، بدائع الصنائع ، الفصل السابق (١٩١/٢) .

(٣) التيلوفر : قال الفيومي : التيلوفر - بكسر النون وضم اللام - : نبات معروف ، كلمة عصمية ، قيل مركبة من نيل الذي يصنع به ، اسم الجناح ، فكأنه قيل : مجنح بنيل ، لأن الورقة كأنها مصبوغة الجناحين ، ومنهم من يفتح النون مع ضم اللام ، في المصباح المير ، مادة : نيل (٦٠٣/٢) .

(٤) في (م) ، (ع) : [الخبيرين] .

(٥) البنفسج : نبات من ذوات الفلقين ، كثير التويجات ، له زهر مستحوي اللون ، طيب الرائحة . راجع المعجم الوسيط (٧١/١) .

(٦) قال الشيرازي في المهذب : وفي الرياحان الفارسي والمرغوش والتيلوفر والرجس قولان : أحدهما : يحوز شمها ، ثم قال : والثاني : لا يحوز . قال النووي في المجموع في فرع مذاهب العلماء : إن في تحريم الرياحين قولين : الأصح : تحريمه ، وجوب الفدية . وقال القفال في الحلية : وأما البنفسج : فقد قال الشافعي : ليس بطيب ، فمن أصحابنا من قال : هو طيب قولاً واحداً ، ومنهم من قال : ليس بطيب قولاً واحداً . ومنهم من قال : فيه قولان كالرجس . قال النووي : الأصح أنه طيب . راجع المسألة في - الأم ، الباب السابق (١٥٢/٢) ، المكت ، العنوان السابق ، ورقة (١٠٦ ب) ، حلية العلماء ، الباب السابق (٢٤٧/٣) ، المجموع مع المهذب ، باب الإحرام وما يحرم فيه (٢٧٤/٧ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٨٣) ، فتح العزيز مع الوجيز ، الباب السابق ، بذي المجروح (٤٥٧ ، ٤٥٦/٧) . وقال مالك : مثل قول الحنفية يكره للمحرم شم الرياح والياسمين والورد والخيري والبنفسج ، وما أشبه هذا ، فإن فعل ذلك ، فلا شيء عليه . وفي المدونة : كان مالك يكره للمحرم شم الرياحين ، وهذا كله من الرياحين ، ويقول : من فعله فلا فدية عليه فيه ، وفي موضع آخر قال مالك في المحرم بشم الرياح : أكره ذلك له ، ولا أرى فيه فدية إن فعل . راجع المدونة ، العنوان السابق (٣٤١/١ ، ٣٤٣) . وقال ابن قدامة في المغني - بعد أن قسم النبات الذي تستطاب وبحث على -

يكره للمحرم شم الريحان والحيري والورد = ١٨٠٧/٤

٨٢٠٨ - لآ : أن النبي ﷺ تطيب عند إحرامه ، وبقي عليه الطيب ^(١) . ومعلوم أنه كان يحذر ^(٢) ريحه إلا أنه لما لم يوجد عينه ، لم يتعلق به حكم بمجرد الرائحة ، وليس ^(٣) في مسألتنا أكثر من ريحه .

٨٢٠٩ - ولأنه لو شمه ناسيًا لم يجب الجزاء ، كذلك إذا نعد ، كشم الأنثى ^(٤) والتأريخ ^(٥) ووردهما .

٨٢١٠ - ولأنه شم الرائحة المجردة ^(٦) من غير أن يلمس بيده شيء من الطيب ، فصار كما لو جلس عند العطار ، أو عند الكعبة وهي تبخر ^(٧) .

٨٢١١ - قالوا : الشم تطيب ^(٨) في العادة ، فجاز أن تجب ^(٩) به الفدية ، أصله : استعمال الغالية ^(١٠) ، والكافور ^(١١) في جسمه .

٨٢١٢ - قلنا : الشم لا يقصد به التطيب ؛ لأن التطيب يوجد فيه أمران : استعمال العين في

= ثلاثة أمور - : الثالث : ما ينبت للطيب ويتخذ منه طيب ، كالورد والبنفسج والياسمين والحيري ، فهذا إذا استعمله وشمه : ففيه الفدية ، لأن الفدية تجب فيما يتخذ منه ، فكذلك في أصله . وعن أحمد رواية أخرى في الورد : لا فدية عليه في شمه ، لأنه زهر شمه على جهته ، أشبه زهر سائر الشجر . وذكر أبو الخطاب في هذا والذي قبله روايتين ، والأولى : تحريمه . وقال في الكافي : وفي الريحان الفارسي روايتان . إحداهما : ليس بطيب ، ثم قال : والثانية : هو طيب . راجع للمسألة في : المسائل الفقهية ، كتاب الحج (٢٧٨/١) ، مسألة (٨) ، الكافي لابن قدامة ، الباب السابق (٤٠٨٢٤٠٧/١) ، المغني ، باب ما يتوقى المحرم وما أبيح له (٣١٦ ، ٣١٥/٣) .

(١) يدل على ذلك حديث عائشة رضي الله عنها الذي أخرجه البخاري في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب الطيب عند الإحرام (٢٦٨/١) بلفظ : كأي أنظر ويض الطيب في مفارق رسول الله ﷺ وهو محرم ، وسلم في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب الطيب للمحرم عند الإحرام (٨٤٩-٨٤٧/٢) ، الحديث (١١٩٠/٤٦-٣٩) .

(٢) في (م) ، (ع) : [يوجد] .

(٣) لفظ : [ليس] ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٤) الأخرج : شجر يملو ، ناعم الأعضاء والورق والثمر ، وثمره كالثيمون الكبار ، وهو ذهبي اللون ، ذكي الرائحة ، حامض الماء . راجع للمعجم الوسيط (٤/١) .

(٥) النزاع : شجرة عثمة من القصيلة البرقالية ، دائمة الخضرة ، لها رائحة عطرية ، وأزهارها بيض عتقة الرائحة تظهر في الربيع ، تستعمل أزهارها في صنع ماء الزهر . انظر للمعجم الوسيط (٩٧٠/٢) .

(٦) في (ص) : [مجردة] . (٧) في (م) ، (ع) : [وهو يحرم] .

(٨) في (ص) : [بطيب] . (٩) في (م) : [أن يجب] .

(١٠) نوع من الطيب ، قيل : أول من سله بذلك سليمان بن عبد الملك . انظر : مختار الصحاح ص ٤٨٠ .

(١١) الكافور : نوع من الطيب . انظر : مختار الصحاح ص ٥٧٤ .

البدن ، وهو معنى مقصود ، والرائحة بمجرد الشم لا تكون ^(١) تطيباً ؛ ألا ترى : أنه موجود في الجالس عند العطار ، وفي مباح ^(٢) الطيب وإن اشتدت الرائحة وقصدها ولا يلزمه شيء .

٨٢١٣ - قالوا : قال الشافعي : الرائحة عادة الطيب .

٨٢١٤ - قلنا : ليس كذلك ، لأن عادته الاستعمال ، ألا ترى : أن المجالس في صف العطارين لا يحصل له من ذلك الاستمتاع ما يحصل عند الاستعمال ، وكيف يظن ذلك واستعماله بالبدن يحصل به الرائحة ، ومعنى آخر من إصلاح الجنس ومنعته ، ثم هذا لا يوجد في شم الريحان ؛ لأن ذلك ليس بطيب وإن التذ برائحته ، وكما أنه يندد بشم ورد الأترج والتارنج ولا يكون طيباً .

٨٢١٥ - وقولهم : إن هذا لا يتخذ منه طيب غلط ؛ لأن دهن الأترج كدهن الجيري والياسمين يتخذ من أحدهما كالأخر ، وورد التارنج يتخذ منه الدهن ، كما يتخذ من الزئبق ^(٣) ، فلا فرق بينهما .

٨٢١٦ - فإن قيل : روى عن جابر أنه سئل عن المحرم أيشم الريحان ، قال : لا ^(٤) . وعن ابن عمر رضي الله عنه : « أنه كان يكره شم الريحان للمحرم » ^(٥) .

٨٢١٧ - قلنا : لا دلالة فيه ، لأنه يقتضي كراهة الشم ، ونحن كذلك نقول ، والخلاف في القدية ولم يرد عنهما .

٨٢١٨ - ولأن هذه مسألة خلافية ^(٦) معروفة ، وروى أبان بن عثمان : « أن عثمان رضي الله عنه سئل عن المحرم يدخل البستان ، قال : نعم ، ويشم الريحان » ^(٧) .

(١) في (م) : [لا يكون] . (٢) في (م) ، (ع) : [محتاج] .

(٣) في (م) : [منه] ، مكان : [من] . الزئبق نبات له زهر ، طيب الرائحة طويل ، كالخرقة ، يعلب عليه اللون الخمرى ، ويطلق على دهن الياسمين . راجع المصنم الوسيط (٤٠٤/١) .

(٤) أخرجه الشافعي في المسند ، في : كتاب المح ، الباب الخامس فيما يباح للمحرم وما يحرم وما يترتب على ارتكابه من المحرمات من الجائزات (٣١٢/١) ، الحديث (٨١١) ، والبيهقي في الكبرى ، في كتاب المح ، باب من كره شمه للمحرم (٥٧/٥) ، وابن أبي شبة في المصنف ، في كتاب المح ، في من كره للمحرم أن يشم الريحان (٤١٠/٤) .

(٥) أخرجه ابن أبي شبة في المصدر السابق (٤١٠/٤) ، والبيهقي في الكبرى ، الباب السابق (٥٧/٥) .

(٦) في (م) ، (ع) : [خلاف] .

(٧) لم نهند إلى هذا الأثر بعد ، وقد عراه الهشبي إلى الطبرتي في الصغير ، في مجمع الزوائد ، في كتاب المح باب في المحرم يربط الهيمان ويدخل البستان ويشم الريحان (٢٢٢/٣) .

حكم دهن المحرم

٨٢١٩ - قال أبو حنيفة : إذا دهن المحرم بالزيت أو الخل : لزمه دم ^(١) .
 ٨٢٢٠ - وقال الشافعي : إذا دهن رأسه ولحيته فعليه دم ، وإن دهن بقية بدنه : فلا شيء عليه ^(٢) .

٨٢٢١ - لنا : حديث أم حبيبة رضي الله عنها أنها دهنت من دهن ^(٣) الزيت ، وقالت : ما

(١) قال السرخسي في الميسوط : فأما إذا دهن بزيت ، وبخل غير مطبوخ : فعليه الدم عند أبي حنيفة رضي الله عنه تعالى ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى : عليه الصدقة . راجع المسألة في : الأصل ، الباب السابق (٤٧٦/٢) ، الجامع الصغير ، باب المحرم إذا قلم أظفاره أو حلق شعره ص ١٥٤ ، مختصر الطحاوي ، باب ما يحته المحرم ص ٧٠ ، الميسوط ، الباب السابق (١٢٢/٤) ، بدائع الصائغ ، الفصل السابق (١٩٠/٢) ، فتح القدير مع انهادية ، الباب السابق (٢٦/٣ ، ٢٧) ، البناية مع الهداية ، الباب السابق (٢٤٥/٤ - ٢٤٧) ، مجمع الأنهر مع ملتقى الأبحر ، الباب السابق (٢٩٢/١) ، حاشية ابن عابدين ، الباب السابق (٢٠٧/٢) .
 (٢) قال الشيرازي في المهذب : فإن استعمله في رأسه وهو أصليع : حاز ، وإن استعمله في رأسه وهو مخلوق : لم يجر ، لأنه يحسن الشعر إذا نبت . راجع المسألة في : الأم ، الباب السابق (١٥٢/٢) ، مختصر المزني ، الباب السابق ص ٦٦ ، مختصر الخلافيات ، العنوان السابق ، ورقة (١٨٥ أ) ، حلية العلماء ، الباب السابق (٢٤٩/٣) ، المجموع مع المهذب ، الباب السابق (٢٧٤/٧ ، ٢٧٥ ، ٢٧٩ ، ٢٨٢) ، فتح العزيز مع الوجيز ، الباب السابق ، بهذا المجموع (٤٦٢/٧ ، ٤٦٣) . قال الهادي في المنتقى : إن استعمال الدهن الذي ليس بمطبوخ يكون في ثلاثة مواضع ، أحدها : أن يستعمله في باطن جسده بأن لا يظهر منه ، كتفطيره في الأذن ، والاستسماط به والمضمضة ، فإن هذا كله جائز للمحرم أن يفعله ، ولا شيء عليه فيه ، لأنه بمنزلة أكله إياه ، وهو الذي ذكره مالك . الثاني : أن يستعمله في ظاهر جسده ، غير باطن يديه وقدميه ، فإن فعل هذا فممنوع ، فعليه الفدية عند مالك ، وجميع أصحابه . قال ابن حبيب : وقد روي بإسناد ذلك ، وبه أحد البث . راجع تفصيل المسألة في : المدونة ، العنوان السابق (٣٤١/١ ، ٣٤٢) ، المنتقى ، في ما جاء في الطب في الحج وفي ما يجوز للمحرم أن يفعله (٢٠٤/٢ ، ٢٦٧) . وقال القاضي أبو يعلى : واختلف ، هل يجوز للمحرم أن يدهن بدنه ورأسه بما لا طيب فيه ، كالزيت والشرح والسمن والزبد ، فتقل الأثر وأبو داود : جواز ذلك . ثم قال : وقال الحارثي : ولا يدهن بما فيه طيب ، وما لا طيب فيه . فظاهر هذا المنع يقتضي وحرم انفضة . راجع تفصيل المسألة في : المسائل المقتضية ، كتاب الحج (٢٧٨/١ ، ٢٧٩) ، مسأله (٩) ، المنى ، الباب السابق (٣٢٢/٣) .

(٣) في (ص) : دية ، وهو تصحيف . والثبوت : بتشديد الدال المهملة والياء ، وفتحهما ، قارورة الزيت وما أشبهها . قال ابن منظور عن سيويه : التي يجمل فيها الزيت والبرد والدهن ، واللمح : دباب . راجع في لسان العرب ، مادة دب (١٣١٦/٢) ، للمجم الوسيط (٢٦٨/١) .

لي من طيب ، ولكنني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد [على ميت أكثر من ثلاثة أيام إلا امرأة] ^(١) على زوجها ^(٢) » ، فسنت ذلك طيباً .

٨٢٢٢ - ولأن كل دهن إذا استعمله في شعر رأسه ولحيته : وجبت به الفدية ، كما إذا استعمله في سائر بدنه ، أصله : الدهن المطيب ^(٣) . ولأنه استعمل الزيت في ظاهر بدنه ، فصار كما لو دهن لحيته .

٨٢٢٣ - ولأنه أصل الطيب ، وإنما يكسبه الرائحة ، ومجرد الرائحة : قد يتنا أن الفدية لا تجب بها ، فعلم أن الحكم متعلق بالعين .

٨٢٢٤ - قالوا : استعمله ^(٤) في رأسه ولحيته : فوجبت ^(٥) الفدية ، كترجيل الشعر ، وذلك لا يوجد في بقية البدن .

٨٢٢٥ - قلنا : تحسين الشعر يوجد بدخول الحمام ، ولا فدية فيه ، ودهن البدن يزول به الشعر عنه وتحسين بدنه فيهما .

٨٢٢٦ - احتجوا : بما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ « أدهن بزيت غير مفتت ^(٦) وهو محرم ^(٧) » .

٨٢٢٧ - قلنا : هذا الخبر ذكره أبو عبيد عن محمد بن كثير ، عن حماد بن سلمة ، عن فرقد السبخي ^(٨) عن الحسن ، أو سعيد بن جبير ، عن ابن عمر ، وفرقد السبخي

(١) ما بين المعكوفين مكرر في (م) .

(٢) لم نخر على حديث أم حبيبة رضي الله عنها بهذا اللفظ بعد ، وقد أخرجه البخاري بلفظ قريب منه ، في الصحيح ، في الجنائز ، باب حد المرأة على غير زوجها (٢٢٢/١) ، وأبو داود في كتاب الطلاق ، باب إحداد المتوفى عنها زوجها (٥٨٠/١ ، ٥٨١) . (٣) في (م) ، (ع) : [الطيب] .

(٤) في (ع) : [لو استعمله] بزيادة : [لو] .

(٥) في (م) ، (ع) : [وجبت] .

(٦) ترجيل الشعر : تجديده - أيضاً - إرمائه بمسحطه . انظر : مختار الصحاح ص ٢٣٦ .

(٧) في (م) ، (ع) : [معقب] .

(٨) أخرجه الترمذي باختلاف يسير ، في كتاب الحج ، باب بعد باب ما جاء في الحجر الأسود (٢٨١/٣) الحديث (٩٦٢) ، وابن ماجه في كتاب المناقب ، باب ما يدهن به الحرم (١٠٣٠/٢) ، الحديث (٣٠٨٣) ، وابن أبي شيبة في المصنف ، في كتاب الحج ، في من كان يدهن بالزيت (٤٣٩/٤) .

(٩) في (م) ، (ع) : [فرقد الشجي] ، وهو تصحيف . وفرقد السبخي : هو فرقد بن بقوب السبي ، =

ضعيف^(١)، وشك فيه بين الحسن وسعيد، والحسن لم يسمع من ابن عمر، ولو ثبت احتمال أن يكون بعد ما تحلل التحلل^(٢) الأول، فحل الطيب، وهو محرم على النساء.

٨٢٢٨ - فإن قيل هناك : لو تطيب بالطيب الخالص يجوز ، فلا معنى للريت .

٨٢٢٩ - قلنا : اتفق أنه فعل أدنى الجائر ، ولأنه يعلم^(٣) أنه لم يستعمله في كل بدنه ، فبقي أن يكون في بعضه ، فيجوز أن يكون دهن به شقوق رجله أو قرعها به ، وذلك لا فدية فيه عندنا .

٨٢٣٠ - قالوا : ليس له رائحة مستطابة ، فوجب أن لا يكون^(٤) من الطيب ، أصله : السمن .

٨٢٣١ - قلنا : عندنا ليس هو نفس الطيب ، ولكنه في حكمه ، ثم المعنى في السمن : أنه ليس بطيب ، ولا هو^(٥) أصل الطيب ، والزيت بخلافه .

٨٢٣٢ - قالوا : لو حلف لا يتطيب فادهن بزيت : لم يحنت .

٨٢٣٣ - قلنا : فهذا يدل على أنه في حكمه ، والكفارة تجب بما هو في حكم الطيب وإن لم يطلق عليه اسم الطيب ، كالزُوس والمُضْمَر عندنا ، والريحان عندهم .

٨٢٣٤ - وأنه إذا شمه واستعمله في بدنه وجبت الفدية ، ولو حلف لا يشتري طيباً ، فاشترى^(٦) ريحاناً أو خيراً أو ياسميناً ، لم يحنت ، فسقط هذا .

• • •

= البصري ، من الخامسة ، قال عنه أبو حاتم : ليس بقوي ، وقال ابن معين : ثقة ، وقال البخاري : في حديثه متاكير ، وقال النسائي : ليس بثقة . مات سنة إحدى وثلاثين ومائة . انظر ترجمته في : مران الاعتدال (٣/٢٤٥) ،

(٣٤٦) ، الترجمة (٦٦٩٩) تقريب التهذيب (١٠٨/٢) ، الترجمة (١٦) .

(١) في (م) ، (ع) : [فرقد الشحي] ، وهو تصحيف .

(٢) لفظ : [التحلل] ساقط من (م) ، (ع) .

(٣) في (ص) : [ولا يعلم] . (٤) في (ع) : [أن يكون] بحذف [لا] .

(٥) لفظ : [هو] ، ساقط من صلب (ص) واستتركه المصنف في الهاش .

(٦) لفظ : [فاشترى] ساقط من صلب (ص) واستتركه الناسخ في الهاش .



لا يجوز للمحرم أن يلبس ثوباً مصبوغاً بعصفر

٨٢٣٥ - قال أصحابنا : لا يجوز للمحرم أن يلبس ثوباً مصبوغاً بعصفر^(١) إذا كان ينفذ^(٢) ، وإن لبسه : فعليه الفدية^(٣) .

٨٢٣٦ - وقال الشافعي : يجوز للمحرم لبس المعصفر^(٤) ؛ لنا : ما روي عن أبي هريرة : أن عثمان رضي الله عنه خرج حاجاً ومعه علي ، وجاء محمد بن جعفر وقد كان دخل بأهله في تلك الليلة ، فلقحهم وعليه معصفر ، فلما رآه عثمان ، انتهره وأقف به^(٥) . وقال : « أَوْ مَا عَلِمْتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ لِبْسِ الْمَعْصِفِرِ »^(٦) ، وهذا عام في الحلال والأحرم ، وكل لباس منع المحرم منه تعلق به الفدية .

٨٢٣٧ - وفي حديث أم سلمة رضي الله عنها : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى الْمُعْتَدَةَ أَنْ تَخْتَصِبَ »^(٧)

(١) قوله : [بعصفر] ساقط من (م) ، (ع) .

(٢) في (م) ، (ع) : [يقص] بالقاف ، والمصاد المهمة ، وهو تصحيف .

(٣) راجع المسألة في : الأصل ، كتاب الماسك (٣٤٧/٢) ، مختصر الطحاوي ، الباب السابق ص ٦٧ ، ٦٨ المبسوط ، باب ما يلبسه المحرم من الثياب (١٢٦/٤) ، بدائع الصنائع ، فصل : وأما بيان ما يحظره الإحرام (١٨٥/٢) ، فتح القدير مع الهداية ، باب الإحرام (٤٤٢/٢ ، ٤٤٣) ، الباية مع الهداية ، باب الإحرام (٦١/٤ - ٣٦) ، مجمع الأنهر مع ملتقى الأبحر ، كتاب الحج (٢٦٩/١) ، مفق القفوري ، كتاب الحج ص ٢٦ ، وموطأ مالك ، كتاب الحج ، باب ما يكره للمحرم أن يلبس من الثياب ص ١٤٦ . (٤) راجع المسألة في : الأم ، باب ما يلبس المرأة من الثياب (١٤٨/٢ ، ١٥٠) ، مختصر المزني ، الباب السابق ص ٦٦ ، السكت ، العنوان السابق ، ورقة (١٠٦) ، حلية العلماء ، الباب السابق (٢٤٧/٣ ، ٢٤٨) ، المجموع ، باب الإحرام وما يحرم فيه (٢٧٨/٧ ، ٢٨٢) ، شرح السنة للبغوي ، كتاب الحج ، باب ما يجنب المحرم من اللباس (٢٤٥ ، ٢٤٤/٧) . قال مالك في المدونة : أكره الثوب المذموم بالمعصفر للرجال والنساء أن يحرموا في ذلك ، لأنه ينفذ . وقال ابن رشد القرطبي . واختلفوا في المعصفر ، فقال مالك : ليس به بأس ، وإنه ليس بطيب راجع تفصيل المسألة في : المدونة ، في ما يكره من اللباس لمحرم وفي كتاب الحج الثاني (٢٩٥/١ ، ٢٩٦ ، ٢٤٣) ، لملتقى ، في لبس الثياب المصفة في الإحرام (١٩٧/٢) ، بداية المجتهد ، في القول في الثوب (٣٤٠/١) وقال أسعد وأصحابه : مثل قول الشافعي ، إذا لبس المحرم ثوباً مصبوغاً ، فلا شيء عليه ، والمعصفر ليس بطيب راجع : المغني ، الباب السابق (٣١٨/٣) ، الكافي لابن قدامة ، الباب السابق (٤٠٨/١) .

(٥) في (م) ، (ع) : أنهره واقف به .

(٦) أخرجه البيهقي في الكبرى ، في كتاب الحج ، باب كراهية لبس المعصفر للرجال وإن كانوا غير محرمين

(٦١/٥) . (٧) في (م) : [أن يختصب] .

لا يجوز للمحرم أن يلبس ثوباً مصبوغاً بمصفر ١٨١٣/٤

بالحناء ، وقال : إن الحناء طيب ^(١) .

٨٢٣٨ - ومعلوم : أن رائحة المصفر أطيب من رائحة الحناء ، فلأن يكون في حكم الطيب أولى .

٨٢٣٩ - ولأنه صيغ له رائحة مستلذة ، فلا يجوز للمحرم لبس ما صيغ به إذا نفى ^(٢) ، كالزوس والزعفران ، أو صيغ له رائحة مستلذة ^(٣) ، فجاز أن تحب فيه العذبة على المحرم لأجله .

٨٢٤٠ - احتجوا بحديث ابن عمر رضي الله عنهما : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى النساء في إحرامهن عن القفازين والقفاب وما منه ^(٤) الورس من الثياب ، وللبس بعد ذلك ما أحببت من ألبان الثياب من مصفر أو خبز ^(٥) أو سراويل أو قميص أو خف ^(٦) .

٨٢٤١ - قلنا : هذا الخبر ذكره أبو داود ، عن ابن إسحاق ، عن نافع ، وقد ضعف الدارقطني في كتابه ابن إسحاق ^(٧) ، وقد رواه مالك .

٨٢٤٢ - وصحت الرواية عن ابن عمر : أنه كان يأمر بناته بقطع الخفاف حتى حدثته عائشة ^(٨) ، فكيف يكون عنده من رسول الله صلى الله عليه وسلم إباحة لبس الخف ، وينهي بناته عن

(١) تقدم ترجمته في مسألة (٤٤٠) .

(٢) في (م) ، (ع) : [قصر] بالصاد المهملة .

(٣) في (م) ، (ع) : [برائحة] ، ولفظ : [مستلذة] ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (م) واستفركه الناسخ في الهامش .

(٤) في (م) ، (ع) : [أو حر] بالحاء والراء المهملتين ، وهو تصحيف .

(٥) أخرجه أبو داود في السنن ، في كتاب الماسك ، باب ما يلبس المحرم (٤٦٢/١) ، والحاكم في المستدرک في كتاب الماسك ، في منهيات النساء في الإحرام (٤٨٦/١) ، والبيهقي في الكبرى ، في كتاب الحج ، باب ما نكس المرأة المحرمة من الثياب (١٣/٥) ، وأحمد في المسند مختصراً ، في مسند عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما (٢٢/٢) .

(٦) ابن إسحاق هو : محمد بن إسحاق ، أبو بكر بن يسار ، المدني ، زيل العراق ، إمام لمطاري . قال الإمام أحمد : هو حسن الحديث . وقال يحيى بن معين : ثقة ، وليس بحجة . وقال ابن الدني : حديثه عدي صحيح . وقال النسائي : ليس بالقوي . وقال الدارقطني : لا يفتح به . مات سنة خمس مائة ، وقيل : بعدها سنة . انظر ترجمته في : التاريخ الصغير (١٠٤/٢) ، تاريخ الثقات ص ٤٠٠ ، الترجمة (١٤٣٣) ، المرجع والمبدل (١٩١/٧ - ١٩٤) ، الترجمة (١٠٨٧) ، ميراث الاعتدال (٢٦٨/٣ - ٧٥٤) ، الترجمة (٧١٩٧) ، تقريب التهذيب (١٤٤/٢) ، الترجمة (٤٠) .

(٨) لم نزل على هذه الرواية بهذا اللفظ بعد ، وقد روى الشافعي عن ابن عينة ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه عن ابن عمر : بلغف : أنه كان يفتي النساء إذا أحرمن أن يغطن الخمين حتى أحررنه صفة عن عائشة : أنها كانت تفتي النساء ألا يغطن ، فانتهى . في المسند ، في كتاب الحج ، الباب الرابع فيما يلزم المحرم عند تلبسه بالإحرام (٣٠٢/١) ، الحديث (٧٨٧) ، والبيهقي في الكبرى ، في الباب السابق (٥/٥) .

دلك ٢ ، ولو ثبت ذلك حملناه على ما غسل حتى لا ينفض ^(١) ، أو على المصبوغ بالمر .
 ٨٢٤٣ - قالوا : روى عكرمة : أن عائشة ، وأزواج النبي ﷺ كن يحججن في المعصرات ^(٢) .

٨٢٤٤ - وروى القاسم بن محمد : أن عائشة كانت تلبس الأحمر من الذهب والمصفر ، وهي مشحمة ^(٣) ، وروى هشام بن عروة ، عن أبيه : أن أسماء كانت تلبس المعصرات المصبغات [ليس فيها زعفران ، وهي محمرة ^(٤) ، وروى نافع : أن ابن عمر كان يلبس نسائه المعصرات ^(٥)] والإبريسم والحلل ، وهن محرمات ^(٦) .
 وروى أبو الزبير ، عن / جابر ، قال : لا تلبس المرأة ثياب الطيب ، وتلبس الثياب المعصرة ، لا أرى للمصفر طيباً ^(٧) .

٨٢٤٥ - قلنا : قد روى الأسود ، عن عائشة رضي الله عنها قالت ^(٨) : لا تلبس المحرمة ما شاعت من الثياب إلا المتورد بالزعفران ^(٩) .

- (١) في (ح) : [على ما إذا غسل حتى لا ينفض] زيادة : [إذا] .
 (٢) في (م) : [تحجن] ، مكان : [يحججن] . ولم نعهد إلى هذه الرواية من هذا الوجه بعد وقد أخرجهما البحاري معقفاً في الصحيح ، في كتاب الحج ، في باب ما يلبس المحرم من الثياب (٢٦٨/١) ، وذكر البيهقي من حديث ابن عباس ؓ بلفظ : كان أزواج النبي ﷺ يحتضن بالحناء وهن محرمات ، ويلبسن المصفر وهن محرمات في جميع الروائد ، في كتاب الحج ، باب ما يلبس المحرم (٢١٩/٣ ، ٢٢٠) .
 (٣) لم نعر على هذه الرواية . وقد أخرج البيهقي من طريق أبي عامر الخزاز ، عن ابن أبي مليكة أن عائشة رضي الله عنها كانت تلبس الثياب الموردة بالمصفر الخفيف ، وهي محرمة . في الكبرى ، في كتاب الحج ، باب المصفر ليس بطيب (٥٩/٥) .
 (٤) هذا الأثر أخرجه مالك ، في الموطأ ، كتاب الحج ، في لبس الثياب المصبغة في الإحرام (٢٤٠/١) ، بهذا الإسناد باختلاف يسير في اللفظ ، والبيهقي في المصدر السابق (٥٩/٥) ، وابن أبي شيبة في المصنف ، في كتاب الحج ، في من رخص في المصفر للمحرمة (٢١٦/٤) .
 (٥) ما بين المكروهين ساقط من (م) ، (ع) .
 (٦) أخرجه ابن أبي شيبة في نفس المصدر السابق (٢١٦/٤) والبيهقي في الكبرى ، في الباب السابق (٥٩/٥) .
 (٧) أثر جابر ؓ : أخرجه البخاري في الصحيح ، كتاب الحج ، باب ما يلبس المحرم من الثياب (٢٦٨/١) ، والبيهقي في نفس المصدر السابق (٥٩/٥) ، الشافعي في المسند ، في كتاب الحج ، الباب الخامس فيما يباح للمحرم (٣١٠/١) ، الحديث (٨٠٤) . (٨) في سائر النسخ : [قال] ، الصواب ما أثبتناه .
 (٩) أثر عائشة رضي الله عنها : أخرجه البيهقي في الكبرى ، في كتاب الحج ، باب المرأة لا تنقب في إحرامها ولا تلبس اتقافير (٤٧/٥) ، ابن أبي شيبة في المصنف ، في كتاب الحج ، في من رخص في المصفر للمحرمة (٢١٦/٤) .

لا يجوز للمحرم أن يلبس ثوباً مصبوغاً بعصفر ١٨١٥/٤

٨٢٤٦ - وقد روينا عن عثمان رضي الله عنه كراهته ^(١) . وروي عن عمر رضي الله عنه ^(٢) : أنه رأى على عبد الله بن جعفر ثوبين مصبوغين بعصفر فأكره ^(٣) .

٨٢٤٧ - وروي : أنه رأى على عقيل ثوبين ورديين ، فقال : ما هذا ؟ ^(٤) .

٨٢٤٨ - فصارث مسألة خلاف ، وقد روي كراهة ذلك عن عطاء ، وإبراهيم ، وعمر بن عبد العزيز ، والحسن ^(٥) .

٨٢٤٩ - فإن قيل : إنما كره عمر الثوب الملون مخافة أن يراه الجاهل فيطش أن جميع الصبغ واحد ؛ ولهذا روي : أنه أنكر على عقيل ، فقال علي : « ليس لأحد أن يعلما السنة [فسكت عنه . ولو كان ^(٦) عنده لا يجوز ، لم يحسبك عن تعليم السنة] ^(٧) .

٨٢٥٠ - وقد روى أسلم مولى عمر ^(٨) ، عن عبد الله بن عمر ^(٩) : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى على طلحة بن عبيد الله ثوباً مصبوغاً بالمشقي ^(١٠) وهو محرم ^(١١) فقال عمر : ما هذا المصبوغ يا طلحة ، فقال : يا أمير المؤمنين : إنما هو مدر ، فقال عمر : إنكم أيها الرهط أئمة يقتدي بكم الناس ^(١٢) .

(١) تقدم تخريجه في هامش (٦) .

(٢) هذا الأثر : رواه الشافعي في المسند ، في الباب السابق (٣٠٩/١ ، ٣١٠) ، الحديث (٨٠٣) ، والبيهقي في الكبرى ، في كتاب الحج ، باب العصفري ليس بطيب (٥٩/٥) .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ، في كتاب الحج ، في الغرم يلبس المود (٢١٤/٤) .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة عن هؤلاء كراهية المصبوغ للسحرم ، في المصنف ، في كتاب الحج ، في من كره المصبوغ للسحرم وفي من رخص في المصفر للمحرمة (٢١٥/٤ ، ٢١٦) .

(٥) في (م) ، (ع) : عنده وإن كان ، مكان : عنه ولو كان .

(٦) في (م) ، (ع) : [لم يحسبك السنة] ، وما بين المكونين : ساقط من صلب (ص) واستفركه لنسخ في الهامش .

(٨) في سائر النسخ : [مولى ابن عمر] ، الصواب ما أثبتناه من موطأ مالك . أسلم المدوي مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه مدني من كبار التابعين ، ثقة . راجع ترجمته في تاريخ الثقات ص ٦٣ ، الترجمة (٧٨) ، تقريب التهذيب (٦٤/١) ، الترجمة (٤٦٥) ، أسد الغابة (٧٧/١ ، ٧٨) .

(٩) في (ص) : [عبيد الله بن عمر] . (١٠) لَكَيْشُ : وهو المقرئ : وهو صبغ أسمر

(١١) في (م) ، (ع) : [بالمشقي وهو يحرم] ، مكان المثبت .

(١٢) في سائر النسخ : [أنهاكم أيها الرهط أنه لا يقتدي بكم الناس] ، وفي (م) : [أنها] ، مكان : [أيها] ، والصواب ما أثبتناه من موطأ مالك . وهذا الأثر : رواه مالك في لموسا في كتاب الحج ، في لبس الثياب المصبغة في الإحرام (٢٣٩/١ ، ٢٤٠) البيهقي في الكبرى ، في كتاب الحج ، باب من كره لبس المصبوغ بحر طيب في الإحرام (٦٠/٥) ، ومحمد في موطئه ، في كتاب الحج ، باب ما يكره للمحرم أن يلبس من الثياب ص ١٤٦ .

- ٨٢٥١ - قلنا : إنما أنكر عمر المَعْتَق حتى لا يطرأ عليه المصفر ، لأنه يشبهه .
- ٨٢٥٢ - فأما سكوته ^(١) عن علي : فقد روي أنه بان له أنه ممشق ، ويجوز أن يكون من روى عنه لبس المصبوغ ؛ ليين منه ما لا ينقض ^(٢) ، وعندنا أن ما لا يَنْقُضُ ^(٣) لا يمنع منه .
- ٨٢٥٣ - قالوا : ثوب يجوز للمحرم لبسه إذا لم ينقض عليه ، فجاز ^(٤) لبسه وإن نقض ^(٥) عليه ، أصله : الممشق ، والمصبوغ بالصيغ الأسود .
- ٨٢٥٤ - قلنا : هذا يطلن بالزعران ، فإن المصبوغ به إذا كان غسلا لا يفرض ^(٦) . جاز . وإن كان مما لم ينقض ^(٧) . لم يجز ، وقد دل على ذلك حديث نافع ، عن ابن عمر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تلبسوا في الإحرام ثوبا ممه ورس أو زعفران إلا أن يكون غسلا » ^(٨) .
- ٨٢٥٥ - وروى عكرمة ، عن ابن عباس رضي الله عنه ، أن النبي ﷺ رخص للمحرم في الثوب المصبوغ ما لم يكن له نقض ولا رَدَع ^(٩) .
- ٨٢٥٦ - قالوا : لو منع منه إذا نقض ^(١٠) ، منع إذا لم ينقض منه في كونه ^(١١) كالنجاسة ، ولأن الطيب ممنوع منه في الثوب والبدن جميعا .
- ٨٢٥٧ - قلنا : اعتراض على رسول الله ﷺ وهو غلط ، لأن النجاسة إذا غسلت ^(١٢) بقي في الثوب أثرها لم يمنع ، فالصبيغ مثله .

- (١) في (م) : [شكوت] ، وفي (ع) : [سكوت] .
- (٢) في (م) ، (ع) : [لا ينقض] ، وقوله : وعندنا أن ما لا يفرض ساقط من صلب (م) واستدركه المصنف في الهامش ، و [ينقض] : أي يتغير لونه أو يزول أكثر جزئيه .
- (٣) في (م) ، (ع) : [لا ينقض] ، وقوله : وعندنا أن ما لا ينقض ساقط من صلب (م) واستدركه السامع في الهامش .
- (٤) في (م) ، (ع) : [لم ينقض] ، وفي (ع) : [جاز] ، مكان : [فجاز] .
- (٥) في (م) ، (ع) : [وإن نقض] بالصاعد المهمة . (٦) في (م) ، (ع) : [غسلا لا ينقض] .
- (٧) في (ص) : [وإن كان مما لم ينقض] ، وفي (م) ، (ع) : [مما لا ينقض] ، ولعل الصواب : [مما ينقض] .
- (٨) أخرجه الطحاوي في المعاني ، في كتاب مناسك الحج ، باب لبس الثوب الذي قد ممه ورس أو زعفران في الإحرام (١٣٦/٢ ، ١٣٧) .
- (٩) في (م) ، (ع) : [نقض] ، مكان : [نقض] . وهذا الحديث : أخرجه ابن أبي شبة في المصنف ، في كتاب الحج في المحرم بلبس المورد (١٤/٤) . و (ردع) معطوف على (نقض) للمنفى والتقدير : ما لم يكن له نقض ولا رَدَع فلا يرخص للمحرم . (١٠) في (م) ، (ع) : [إذا لم ينقض منه في لونه] .
- (١١) في (م) ، (ع) : [إذا خلطت صلت] بزيادة : [خلطت] .

إذا حلق أقل من ربع الرأس لم يجب عليه دم

٨٢٥٨ - قال أصحابنا : إذا حلق أقل من ربع الرأس : لم يجب عليه دم ^(١) .
 ٨٢٥٩ - وقال الشافعي : إن حلق ثلاث شعرات من بدنه أو رأسه : لزمه دم ،
 واختلف قوله فيما دون ذلك ، فقال : في كل شعرة ثلاث شاة ، وفي قول آخر : في كل
 شعرة مد .

٨٢٦٠ - قالوا : ونحن نقول بقول ثالث ^(٢) : إن فيها درهم ^(٣) . لنا : أنه حلق أقل

(١) قال الكسائي في بدائع الصنائع : وإن حلق ثلثه أو ربعه فعليه دم ، وإن حلق دون الربع فعليه صدقة ، كما
 ذكر في ظاهر الرواية ، ولم يذكر الاختلاف . وحكى الطحاوي في مختصره الاختلاف ، فقال : إذا حلق ربع
 رأس يجب عليه الدم في قول أبي حنيفة ، وفي قول أبي يوسف ومحمد : لا يجب ما لم يحلق أكثر رأسه ،
 وذكر القدوري في شرحه مختصر الحاكم : إذا حلق ربع رأسه يجب عليه دم في قول أبي حنيفة ، وعده أبي
 يوسف : إذا حلق أكثره يجب ، وعنده محمد : إذا حلق شعرة يجب ، قال ابن عابدين فيما ذهب إليه أبو حنيفة
 هذا هو الصحيح المختار الذي عليه جمهور أصحاب المذهب . راجع المسألة في : الجامع الصغير ، الباب السابق
 ص ١٥٥ ، المبسوط ، باب الحلق (٧٣/٤) ، مختصر الطحاوي الباب السابق ص ٦٩ ، تحفة العقباء ، الباب
 السابق (٤٣١/١) ، بدائع الصنائع ، فصل : وأما الذي يجري مجرى الطيب (١٩٢/٢) ، ١٩٣ ، صح
 القدر مع الهداية ، باب الجنائيات (٣١/٣ ، ٣٢) ، الباهة مع الهداية ، باب الجنائيات (٢٥٠/٤ - ٢٥٢) ،
 مجمع الأنهر مع مفتي الأبحر ، باب الجنائيات (٢٩٢/١) ، حاشية ابن عابدين ، الباب السابق (٢٠٩/٢) ،
 من القدوري ، الباب السابق ص ٣٠ ، الاختيار ، الباب السابق (١٦٢/١) .

(٢) في (م) ، (ع) : [بقول آخر ثالث] بزيادة : [آخر] .

(٣) في سائر النسخ : [درهم] . قال النووي في المجموع : أما إذا حلق شعرة واحدة أو شعرتين ، هب أربعة
 أقوال : أصحها : وهو نصح في أكثر كتبه : يجب في شعرة مد ، وفي شعرنا مدان . والثاني : يجب في شعرة
 درهم ، وفي شعرتين درهما . والثالث : في شعرة ثلاث دم ، وفي شعرتين ثنتاه . والرابع : في الشعرة الواحدة
 دم كامل . راجع تفصيل المسألة في : الأم ، في ما ليس للمحرم أن يفعله (٢٠٦/٢) ، محصر نظري ،
 الباب السابق ص ٦٦ ، النكت ، العنوان السابق ، ورقة (١٠٧ ، ب) ، حلية العلماء ، باب ما يجب
 بمحظورات الإحرام من كفارة وغيرها (٢٦٢/٣ ، ٢٦٣) ، المجموع مع المذهب ، باب ما يجب في
 محظورات الإحرام من كفارة وغيرها (٣٦٤/٧ - ٣٧١ ، ٣٧٤) ، فتح العزيز مع الوجيز ، الباب الثالث في
 محظورات الحج والعمرة ، وهي سبعة أنواع ، بذيل المجموع (٤٦٦/٧ ، ٤٦٧) . قال مالك في المدونة :
 من دس شعرة أو شعرات يسيرة ، عليه أن يطعم شاة من طعام ، ناسيا كان أو حاضرا ، وإن دس من شعرة
 ما أطأ به عتة الأذى ، فعليه الفدية . راجع : المدونة ، كتاب الحج الثاني (٣٢٩/١) ، بداية المجتهد في =

من ربع رأسه : فلا يلزمه دم ، كما لو حلق شعرة واحدة ، ولأنه مقدار لا يستمتع به .
كالشعرة الواحدة .

٨٢٦١ - ولأن كل حكم لا يتعلق بثلاثة إلا كمشح الرأس ، وتقدير الموضحة ،
وعكسه : وجوب الضمان بالخلق .

٨٢٦٢ - ولأنه قُدِّرَ من الشعر ، لواحدة أخذه الناسي لم يجب عليه دم ،
فكذلك ^(١) العامد ، كالشعر إذا نبت في العين .

٨٢٦٣ - احتجوا : بقوله تعالى : ﴿ قَدْ كَانَ يَتَكَلَّمُ مَرْثِيًّا أَوْ يَوْمَ أَدَّىٰ يَمِينَهُ قَدِيذًا ﴾ ^(٢)
[معناه : فحلق ففدية] ^(٣) .

٨٢٦٤ - قلنا : لا بد من إضمار ، فإذا أضمرنا « فحلق ففدية » ، فإطلاق الحلق لا
نسلم أنه يتناول ثلاث شعرات ، وإن أضمر : « فاستمتع ففدية » ، فهذا القول لا يحصل
به الاستمتاع ، ولا يتناول الظاهر .

٨٢٦٥ - قالوا : أخذ من شعره الممنوع منه بحرمة الإحرام دفعة بما يقع عليه اسم
الجمع المطلق ، فوجب عليه الفدية ، أصله : حلق ربع الرأس .

٨٢٦٦ - وقولهم : « من شعره » احتراز من شعر الصيد ، « الممنوع منه » احتراز من
شعر العين و « بحرمة الإحرام » احتراز منه إذا دخل في العشر ^(٤) وأراد أن يضحي

القول في فدية الأذى وحكم الحلق رأسه قبل محل الحلق (٣٨٢/١) ، الكافي لابن عبد البر ، الجلب
السابق (٣٨٩/١) . وعن أحمد في القدر الذي يجب به الدم روايتان . إسناعها : لربع شعرات . وفاتية .
مثل قول الشافعي ، ثلاث شعرات . قال ابن قدامة في الكافي : وفي حلق أربع شعرات ما في حلق
الرأس كله ؛ لأنها كثيرة ، ضلقت بها الفدية كالكل ، وفي الثلاث روايتان . إسناعها : هي كالكل .
قال القاضي : هو المذهب ؛ لأنها يقع عليها اسم الجمع المطلق فهي كالأربع ، والثانية : لا يجب بها
ذلك . وهي إخبار الحرابي ، ثم قال : وفيما دون ذلك ثلاث روايات ، إحداهن : في كل شعرة مد من
طعام ، والثانية : قبضة من طعام ، والثالثة : درهم . راجع تفصيل المسألة في : للسائل الفقهاء كتاب
الحج (٢٧٩/١ ، ٢٨٠) ، مسألة (١٠) ، الإصباح باب المصرة (٢٨٥/١ ، ٢٨٦) ، الكافي
لابن قدامة ، باب الفدية (٤١٦/١) ، للنسي ، باب الفدية وجزاء الصيد (٤٩٣/٣ ، ٤٩٤) ،
العدة مع المفصلة ، باب محظورات الإحرام ص ١٧١ ، ١٧٢ .

(١) في (م) ، (ع) : [وكذلك] . (٢) سورة البقرة : الآية ١٩٦ .

(٣) ما بين المسكوفين سابقه من (م) ، (ع) .

(٤) في (م) ، (ع) : [بالمشر] .

إذا حلق أقل من ربع الرأس لم يجب عليه دم ١٨١٩/٤

وللمستحب أن لا يأخذ من شعره . دفعة « احتراز من دفعة بعد دفعة » اسم الجمع المطلق « احتراز من الشعرة والشعرتين .

٨٢٦٧ - ومنهم من قال : إنه شعر آدمي يقع عليه اسم ^(١) الجمع المطلق ، فجاز أن يتعلق بحلقه ، أصله : إذا حلق به رأسه .

٨٢٦٨ - قلنا : المعنى في الربع : أنه مقدار يقع عليه بحلقه الاستمتاع بحال ، لأن من الناس من يقتصر على حلق هذا المقدار ^(٢) من رأسه محتاذاً ، والثلاث شعرات بخلافه .

٨٢٦٩ - فإن قيل : حلق بعض الرأس دون بعض مثله .

٨٢٧٠ - قلنا : إذا كان استمتاعاً لبعض الناس وجب به الفدية وإن كان في ^(٣) الآخرين مثله ، كما أن حلق الرأس جميعه مثله لبعض الناس ، ومع ذلك ^(٤) يتعلق به الدم ، لأنه استمتاع لبعضهم .

٨٢٧١ - قالوا : فالشعرات ^(٥) قد يكون استمتاعاً إذا طالت ونزلت على عين الإنسان .

٨٢٧٢ - قلنا : هذا إزالة ضرر ، ولا يختص بثلاث ^(٦) ، لأنه موجود في الشعرتين .

٨٢٧٣ - قالوا : فالتقدير بالربع لا دليل عليه ، ولأنه يتعلق به حكم في الشرع ، والثلاث تتعلق بها حكم ، وفي مدة الخيار ^(٧) ، ومدة المسح ، وصوم كفارة اليمين ، وصوم التمتع في الحج ، وقال تعالى : ﴿ تَمَتُّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ﴾ ^(٨) .

٨٢٧٤ - قلنا : والربع قد يتعلق به جزء الزوج ^(٩) في الموارث ، ومسح النبي ﷺ ^(١٠) على ناصيته ، وبقي أحد جوانب الرأس الأربعة .

٨٢٧٥ - فأما ما ذكره ^(١١) من التقدير بالثلاث ، فلم يجب أن يقدر بثلاث شعرات ، ولا يقدر بحلق مقدار ثلاثة أصابع ، والشعرات أدنى ما يقدر به ، ومعلوم أن

(١) في (م) ، (ع) : [الاسم] .

(٢) حرف [الجر] ساقطة من (م) ، (ع) . (٤) في (م) : [ومنع ذلك] .

(٥) في (م) ، (ع) : [بالشعرات] . (٦) في (م) ، (ع) : [بثلاث] .

(٧) في (م) ، (ع) : [ضده الخيار] . (٨) سورة هود : الآية ٦٥ .

(٩) في (ع) : [حق الزوج] . (١٠) الزيادة : من عندنا .

(١١) في (م) ، (ع) : [ذكره] .

للمواضع التي استشهدوا بها لم يتقدر شيء منها بثلاث ساعات ، ولا بثلاث لحظات التي ^(١) هي أدنى مقادير الزمان ! فسقط بهذا ما قالوه .

٨٢٧٦ - وقد ذكر أصحابنا : أن الربع يجري مجرى الجميع ، لأن من رأى أحد جوانب الشخص الأربعة قال : رأيت .

٨٢٧٧ - واعترض بعضهم على هذا ، وقال : الآدمي مسطح ، فليس له جوانب أربعة ، وهذا سهو ، وإن كل جسم ذاهب في أربع جهات ، فإن أشكل على هذا القائل الآدمي ، فالجسم المربع إذا استقبل الإنسان جهته ، قال : إني رأيت ، فيصح .

٨٢٧٨ - قالوا ^(٢) : هذا القائل إنما يقول : رأيت إذا عرفه ، ألا ترى : أنه لو رأى وجهه خاصة قد أطلقه ^(٣) من حائل جدار ، قال : رأيت .

٨٢٧٩ - قلنا : المعرفة هي إدراك القلب ، والرؤية إدراك ^(٤) البصر ، فليس أحدهما من الآخر في شيء .

٨٢٨٠ - فأما إذا رأى ^(٥) وجه الإنسان ، فقال : رأيت ، فيدل على ^(٦) أن الوجه أجري مجرى الجميع ، ولهذا لا يمنع أن يكون الربع أقيم مقام الجميع فسقط هذا .

(١) في سائر النسخ : [الذي] والصواب ما أبتناه .

(٢) في (م) ، (ع) : [قال] . (٣) قوله : [أطلقه] غير واضح في (م) .

(٤) في (م) ، (ع) : [إذ ذاك] .

(٥) في (م) ، (ع) : [أراي] ، مكان : [رأى] .

(٦) لفظ : [على] ساقط من (م) ، (ع) .

إذا قص ثلاثة أظافر لم يجب عليه بها دم

٨٢٨١ - قال أصحابنا : إذا قص ثلاثة أظافر لم يجب عليه بها دم ، فإن قص خمسة أظافر مجتعة في يد واحدة : فعليه دم ^(١) .

٨٢٨٢ - وقال الشافعي : إن قص ثلاثة أظافر من يد واحدة ، أو من يدين ورحل : فعليه دم .

٨٢٨٣ - واختلف قوله في الظفر الواحد ^(٢) ، كما اختلف قوله ^(٣) في الشعرة الواحدة ^(٤) .

(١) في الأصل : وإن قص ثلاثة أظافر ، فعليه دم استحسانا في قول أبي حنيفة الأول ، ثم رجع عنه وقال : لا أرى فيه دما حتى يقص أظافر يد كاملة ، أو رجل كاملة ، وهو قول أبي يوسف ومحمد ، إلا أن محمدا قال : إذا قص خمسة أظافر متفرقة من يدين أو رجلين ، أو يد ورجل : فعليه دم . قال الكاساني في بدائع الصالح : وقال زفر : إذا قلم ثلاثة أظافر : فعليه دم . راجع تفصيل المسألة في : الأصل باب كفارة قص الأظفار (٤٣٥/٢ ، ٤٣٦) ، الجامع الصغير ، لباب السابق ص ١٥٤ ، ١٥٥ ، مختصر الطحاوي لباب السابق ص ٦٩ ، المسوط ، باب كفارة قص الأظفار (٧٧/٤ ، ٧٨) ، تحفة الفقهاء ، الباب السابق (٤٢١/١) بدائع الصالح ، الفصل السابق (١٩٤/٢) ، فتح القدير مع الهداية ، الباب السابق (٣٩/٣ ، ٤٠) ، الناية مع الهداية لباب السابق (٢٦٣/٤ - ٢٦٥) ، مجمع الأنهر مع مفتي الأبحر ، الباب السابق (٢٩٣/١) ، متن القدوري ، لباب السابق ص ٣٠ ، الاختيار ، الباب السابق (١٦٢/١) .

(٢) في (س) : [الظفر الواحدة] ، وفي (م) : [الظفر الواحد] .

(٣) في (م) ، (ع) : [في قوله] زيادة : [في] .

(٤) راجع تفصيل المسألة في المصادر السابقة ، والأهم (٢٠٦/٢) ، مختصر المرني ص ٦٦ ، والنكت ، ورقة (١٠٧ ب) ، المجموع مع المذهب (٣٦٩/٧ ، ٣٧١) ، فتح العزيز ، بذيل المجموع (٤٦٦/٧ ، ٤٦٧) . قال الباجي في المشتقى : ومن قلم ظفر يديه اقتدى . قال القاضي أبو الوليد : وذلك عند من قلم أظفار رجله . قال ابن القاسم : ومن قلم ظفر يد واحدة فعليه الفدية ، وكذلك قال مالك حين قص ظفري ، فإن قص ظفرا من كل يد اقتدى . قال أشهب ، وإن قلم ظفرا واحدا ففي المدونة : إن أمأط به عه الأذى فليشد ، وإلا فليعلم شيئا من طعام . راجع تفصيل المسألة في : المدونة ، العنوان السابق (٣٢٩/١) ، المشتقى ، في ما يجوز للمحرم أن يفعله (٢٦٦/٢ ، ٢٦٧) الكافي لابن عبد البر ، الباب السابق (٣٨٩/١) ، ٣٩٠ ، بداية المجتهد ، العنوان السابق (٣٨٢/١) . وقال ابن قدامة في المحلى : واحكم في عذبة الأظفار كالحكم في عذبة الشعر ، سواء في أربعة منها دم ، وعه : في ثلاثة : دم ، وفي الظفر الواحد : مد من طعام ، وفي الطفرين : مدان . راجع المسألة في المصادر السابقة ، المحلى (٤٩٨/٣ ، ٤٩٩) ، الكافي لابن قدامة

٨٢٨٤ - لنا : أنه لم يستكمل بقص الأطراف الثلاثة استمتاعاً تأثماً ولا زمة^(١) .
فصار كالظفر الواحد وكالكثرة ، وبين^(٢) ذلك : أن الإنسان لا يتجمل^(٣) بتقليم بعض
يده دون بعض ولا ينتفع بذلك ، فإن الظفر يقوى بتساوي الأصابع ، ويصفى
باختلافها^(٤) .

٨٢٨٥ - ولأنه لم يستكمل أحد الأطراف الأربعة ، فصار كقص الظفر الواحد .
٨٢٨٦ - ولأنه لم يترقه بقص أطراف عضو : فلا يلزمه دم ، كما لو قص ظفرين .
٨٢٨٧ - ولأنه حتى يجب بإيقاع فعل من خمس أصابع ، فلم يجب بإيقاعه في
ثلاث منها ؛ أصله : ضمان نصف الدية بقطعها .

٨٢٨٨ - احتجوا : بأنه قدر ظفر لآدمي يقع عليه اسم الجمع المطلق : فجاز أن يتعلق
بتقليمه الدم ، كأصابع^(٥) الكف والقدم .

٨٢٨٩ - قلنا : المعنى هناك : أن الاستمتاع والمنفعة كملت في طرف واحد ، وهذا
إنما قص بعضه على ما قرنا .

٨٢٩٠ - قالوا : وكيف توجبون^(٦) الدم بتقليم خمسة أصابع ، ولا توجبون^(٧)
سنة عشر متفرقة في الأطراف .

٨٢٩١ - قلنا : لأن المنفعة تكمل في المجتمع ، وتعدم في المنفرد ، وليس يمنع أن
يختلف الحكم في الأعداد في باب الفدية ، كما أن الدم يجب بترك رمي جمرة العقبة
في اليوم الأول ، ولا يتعلق بتركها وترك أكثر منها في بقية أيام الرمي ، فيجب في تسع
حصيات دم ، ثم لا يجب في ضعفها إذا كان متفرقاً^(٨) في الأيام .

٨٢٩٢ - قالوا : مقتضى الأصول يقتضي ضم بعض الأصابع إلى بعض ، كما ضم
في الحلق ، وكما ضم في النجاسة وخرق^(٩) الخفين .

= (٤١٦/١) ، العدد ص ١٧١ ، ١٧٢ . وقال ابن حزم : يجوز للمحرم قلم أطفاره كلها ، ولا فدية عليه .
راجع الخلى ، كتاب الحج (٢٧٨/٥ - ٢٨١) ، مسألة (٨٩١) .

(١) في (٢) ، (ع) : [ولا رية] .
(٢) في (٢) ، (ع) : [ولا رية] .
(٣) في (٢) ، (ع) : [لا يحتمل] .
(٤) في (٢) ، (ع) : [لا يحتمل] .
(٥) في (٢) ، (ع) : [لا يحتمل] .
(٦) في (٢) ، (ع) : [لا يحتمل] .
(٧) في (٢) ، (ع) : [لا يحتمل] .
(٨) في (٢) ، (ع) : [لا يحتمل] .
(٩) في (٢) ، (ع) : [لا يحتمل] .



لا يجوز للمحرم حلق رأس حلال ، وإن فعل فعلية صدقة

٨٢٩٨ - قال أصحابنا : لا يجوز للمحرم حلق رأس حلال ، وإن فعل فعية صدقة^(١) .

٨٢٩٩ - وقال الشافعي : يحوز له ذلك ، وإن فعل فلا شيء عليه^(٢) .

٨٣٠٠ - لنا : أنه محرم أزال شعر آدمي قبل إباحة التحليل فلزمه الكفارة ، كما لو أزال شعر رأسه ؛ ولأنه استمتع حظر لأجل الإحرام من جميع الوجوه ، فإذا فعله المحرم بالحلل لزمه الكفارة ، كالوطء .

٨٣٠١ - ولا يلزم على اللبس لأنه يباح للمرأة ، ولا للطيب ؛ لأنه يجوز البقاء على ما استعمله عند الإحرام .

٨٣٠٢ - ولأنه حلق رأس آدمي^(٣) حال إحرامه قبل إباحة التحليل ، فلزمه الكفارة كما لو حلق رأس محرم مكرهاً . فإن قيل : المعنى في شعر المحرم : أن منبته تعلق به الإحرام ، والحلال بخلافه .

٨٣٠٣ - قلنا : شعر الصيد يجب بإزالته الكفارة ، ولم يتعلق بمنبته حرمة الإحرام .

٨٣٠٤ - احتجوا : بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ ﴾^(٤) ، وهذا خطاب

(١) راجع المسألة في : الأصل ، باب الحلق (٤٣٢/٢) ، المبسوط ، باب الحلق (٧٢/٤ ، ٧٣) ، بدائع الصنائع ، الفصل السابق (١٩٣/٢) ، فتح القدير مع الهداية ، الباب السابق (٣٧/٣) ، النباهة مع الهداية ، الباب السابق (٢٥٩/٤ ، ٢٦٠) ، حاشية ابن عابدين ، الباب السابق (٢١٥/٢) .

(٢) راجع المسألة في : الأثر ، الباب السابق (٢٠٦/٢) ، مختصر الزمعي ، الباب السابق ص ٦٦ ، التكت ، العنوان السابق ، ورقة (١٠٧ ، ١٠٨) ، حلية العلماء ، باب الإحرام وما يحرم فيه (٢٥٩/٣) ، المجموع مع المنهاج ، باب الإحرام وما يحرم فيه (٢٤٧/٧ ، ٢٤٨ ، ٣٥٠) ، فتح العزيز ، بذيل المجموع ، الباب السابق (٤٦٩/٧) . وقال مالك : لا يحلق المحرم رأس الحلال ، فإن فعل ذلك اقتضى . وقد ابن القاسم في المدونة : وأنا أنا فأرى أن يتصدق بشيء من طعام . راجع المدونة ، كتاب الحج الثاني (٣٢٨/١) ، الكافي لابن عبد البر ، الباب السابق (٣٨٨/١) . وقال أحمد وأصحابه . مثل قول الشافعي ، لو حلق المحرم رأس الحلال جاز ، ولا ضرة عليه . راجع المغني ، الباب السابق (٤٩٦/٣) ، الكافي لابن قدامة ، باب محظورات الإحرام (١٠٣/١) .

(٣) ورد في (م) بعد قوله : [حلق رأس آدمي] . حال رأس آدمي ، وهو سحر .

(٤) سورة البقرة : الآية ١٩٦ .

لا يجوز للمحرم حلق رأسه حلال ، وإن فعل فعليه صدقة ١٨٢٥/٤
للمُحْرَمِينَ ، فدليله إن لم ^(١) يحلقوا رءوس المحلّين .

٨٣٠٥ - قلنا : دل الخطاب أن الحكم المتعلق بوصف لا يدل على أن ^(٢) ما عداه بخلافه ، وفي مسألتنا : لم يتعلق حكمان بوصف ، فكيف يعتبر دليله ، ولو اعتبر خرج منه أن غير المحرم يجوز لهم الحلق ، فأما أن يدل على أن المحرم يجوز له حلق حلال ^(٣) فلا .
٨٣٠٦ - قالوا : حلق شعر مُحَلٍّ : فلم يلزمه فدية ، أصله : إذا كان الحائق حلالا .

٨٣٠٧ - قلنا ^(٤) : إذا كان الحائق مُحَلًّا ، فحرمة الإحرام لم تثبت لمحاق ولا للمحلق ، فلم يتعلق بالحلق ، وفي مسألتنا : حرمة الإحرام تثبت لأحدهما ^(٥) ، فلم يحل الحلق ، كما لو حلق رأس محرم بأمره .

٨٣٠٨ - ولأن الحائق الحلال لم يمنع ما يختص به من إزالة الشعر ، فلم يمنع مما لا يختص به إذا ثبت له حرمة ، وفي مسألتنا : منع مما يختص ^(٦) به ، فمنع مما لا يختص به ، كما يمنع من إزالة شعر الصيد .

٨٣٠٩ - قالوا : شعر لا يتعلق بمنته حرمة الإحرام ، فلا يجب على المحرم بحلقه فدية ، أصله : شعر البهائم .

٨٣١٠ - قلنا : يبطل بشعر ^(٧) الصيد .

٨٣١١ - قالوا : حرمة الإحرام تتعلق بمنته ؛ لأنه لا يجوز إيقاع الفعل فيه .

٨٣١٢ - قلنا : غلط ؛ لأن حرمة الإحرام تعلقت بالمحرم لا بالصيد ، بدلالة أن لغير المحرم إتلافه .

٨٣١٣ - ولأن شعر البهائم لا يمنع من إتلافه في ملكه ، فلم يمنع من ملك غيره ، وفي شعر آدمي بخلافه ، فصار كشعر الصيد .

٨٣١٤ - قالوا : لو رَفَعَ المحل باللباس والطيب لم يلزمه شيء ، كذلك إذا رفعه بإزالة الشعر .

(١) لفظ : [لم] ساقط من صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٢) في (م) ، (ع) : [على نفى] ، مكان : [على أن] .

(٣) لفظ : [حلال] ساقط من (م) ، (ع) .

(٤) قوله : [حلالا قلنا] غير واضح في (ص) .

(٥) في (م) ، (ع) : [بأحدهما] . (٦) في (م) : [ما يحص] .

(٧) في (م) ، (ع) : [شعر] بدون الباء .

٨٣١٥ - قلنا : اللباس والطيب لم يمنع منهما جميع الجهات على ما قدما ، وإذا حاز أن يستمتع بهما مع حرمة الإحرام ، فلأن ^(١) لا يجب إذا فعلهما في غيرها أوى وأخرى ، وإزالة الشعر لما منع المحرم منها بكل حال ، صار كالوطء .
٨٣١٦ - قالوا : غير ^(٢) على المحل حرمة المحرمين ، أو هيئة المحرمين فلا يلزمه العبة . أصله : إذا ألبسه المحيط أو عممه .

٨٣١٧ - قلنا : إذا ذبح الصيد يعني صيده فقد غير عليه هيئة المحرمين ، فكذلك إذا جامع المرأة المحلّة ، ومع ذلك عليه الجزاء ، والمعنى فيه : أن القدية تجب بالاستمتاع . متى فعله في غيره ، ولا استمتاع له فيه ، وأما الشعر : فإنه تجب القدية فيه تارة بالاستمتاع ، وتارة بالإتلاف وإن لم يستمتع به ، كتشف الأشفار ^(٣) والحجاب ، والإتلاف موجود في حق غيره وشعر غيره .

٨٣١٨ - وأما قولهم : لو وجبت القدية لوجب الدم ليس بصحيح ؛ لأن الدم يجب بكمال الاستمتاع ، ولا يجب بالتناقص ولا استمتاع في أخذ شعرة العين .

• • •

(١) في (م) ، (ع) : [ولأن] .
(٢) في (م) ، (ع) : [لم يستمتع به كشف الأسفار] ، وهو تصحيف . والأشفر : جمع شفر - جمع الشين وسكون الفاء - ، وهو حرف كل شيء ، والمراد بالأشفر هنا : حروف أبجدان المبرون التي يبت عليها الشعر ، وهو الهدب . راجع : مختار الصحاح ص ٣٤١ ، الصباح المنير (٢٩٨/١ ، ٢٩٩) ، لمجم الوسيط (٤٨٩/١) .



إذا حلق شعر محرم مكرهاً أو نائماً ، فعلى المكره الجزاء

٨٣١٩ - قال أصحابنا : إذا حلق شعر محرم مكرهاً أو نائماً : فعلى المكره الجزاء^(١).

٨٣٢٠ - وقال الشافعي : الشعر كالودعة ، فيجب ضمانه على منقلبه في أحد قوله ، وفي القول الآخر : كالعارية ، فيجب الضمان على المحرم ، وأما^(٢) إذا حلق وهو ساكت : فمنهم من قال : فيه ، قول واحد^(٣).

٨٣٢١ - لنا : أن الترفه بالخلق حصل له حال إحرامه : فلزمه القدية ، كما لو حلق بإذنه .

٨٣٢٢ - ولا يلزم على هذا إذا تعط^(٤) بالمرض ، أو احترق بالنار ؛ لأن ذلك ليس باستمتاع ولا ترفه .

٨٣٢٣ - ولأنه حلق يتعلق به دم : فوجب على من وقع له الترفه ، كما لو حلق بأمره ، ولأن إزالة الثفت حصل على وجه هو معذور فيه ، كما لو حلق من آدمي .

(١) راجع المسألة في المصادر السابقة ، الأصل (٤٣٢/٢) ، المبسوط (٧٣/٤) ، بدائع الصنائع (١٩٣/٢) ، فتح القدير مع الهداية (٣٥/٣ ، ٣٦) ، البناء مع الهداية (٢٥٨ ، ٢٥٧/٤) .

(٢) ي (ع) : [فأمّا] .

(٣) قال النووي في المجموع عن الجزء الأول من المسألة : اتفق الأصحاب في الأصح من القولين : أن القدية تجب على الخالق ، ولا يطالب المخلوق أبداً ، وقال الشيرازي في المهذب عن الجزء الثاني : وإن حلق رأسه وهو ساكت فله طريقتان . أحدهما : أنه كاللحم والمكره ، والثاني : أنه بمنزلة ما هو أذن فيه . راجع المسألة في المصادر السابقة ، الأم (٢٠٦/٢) ، مختصر المزني ص ٦٦ ، النكت ، ورقة (١٠٨) ، حلية العلماء (٣/٢٥٧ ، ٢٥٨) ، المجموع مع المهذب (٣٤٤/٧ - ٣٤٨ ، ٣٥٠) ، فتح العزيز مع الوجيز ، بذي المجموع (٤٧٠ ، ٤٦٩/٧) . وقال المالكية والمخالفة : مثل قول الشافعي في الأصح ، إن حلق رأس محرم مكرهاً أو نائماً ، فالقدية على الخالق . راجع المسألة في : المدونة ، في ليس المحرم الجورين والتعليل والحقق وحمله على رأسه وتعلية رأسه وهو نائم (٣٤٦/١) ، والكنافي لابن قدامة ، الباب السابق (٤١٥/١) ، المنها ، الباب السابق (٤٩٦/٣ ، ٤٩٧) .

(٤) في (ع) : [سقط] ، وتعط : أي تساقط ، يقال : إذا سقط الشعر من داء . راجع في لسان العرب ، مادة : معط (٤٣٣/٦) ، للمصباح المنير (٥٤٨/٢) .

٨٣٢٤ - احتجوا : بقوله عليه الصلاة والسلام : « رفع عن أمتي الخطأ والسيان وما استكروها عليه » ^(١) ، وقد ثبت ^(٢) أن معناه : رفع المأثم دون الحكم .

٨٣٢٥ - قالوا : شعر زال عنه بغير ^(٣) اختياره ، فصار كما لو ذهب بالنار أو تنقط بالمرض .

٨٣٢٦ - قلنا : هناك لم يثله ولم يحصل به استمتاع ، وفي مسائلنا بخلافه .

(١) تقدم تفريع هذا الحديث في مسألة (٢٨٢) وتكرر ذكره في مسألة (٣٨٥)

(٢) قوله : [وقد ثبت] ساقط من (ع) .

(٣) في (ع) : [بدون] ، مكان : [بغير] .



إذا وجبت الفدية على المحرم المكروه على الحلق

لم يرجع بها على المكروه

٨٣٢٧ - قال أصحابنا : إذا وجبت الفدية على المحرم المكروه على الحلق ، لم يرجع بها على المكروه ^(١) .

٨٣٢٨ - وقال الشافعي في أحد قوليهِ : إن كفر بالدم والإطعام رجوع عليه ^(٢) ، لنا : أن الاستمتاع حصل للمحرم ، فلا يرجع به على غيره كما لو حلق بأمره ؛ ولأنه حلق رأس محرم ، فلم يجب عليه شيء ، كما لو غره إنسان فقال : هذا حلال ، فحلق رأسه .
٨٣٢٩ - احتجوا : بأن المكروه لا يلزمه حكم الفعل ، وإنما يلزم المكروه ، فإذا أخرج ما على غيره رجوع عليه .

٨٣٣٠ - قلنا : لو كان كذلك لوجب أن لا يلزم المحرم الإخراج ، حاضراً كان الحلق أو غائباً ، وإذا أخرج ما على غيره بغير أمره : لم يرجع عليه به ، كمن قضى دين غيره .

(١) راجع المسألة في المصادر السابقة ، المبسوط (٧٣/٤) ، بدائع الصنائع (١٩٣/٢) ، فتح القدير مع الهداية (٣٥/٣ - ٣٧) ، البناية مع الهداية (٢٥٧/٤ - ٢٥٩) .

(٢) قال الرافعي في فتح العزيز : وإن فدى بالصوم فهل يرجع ، فيه وجهان : أظهرهما : لا ، وعلى الثاني بما يرجع فيه وجهان : أظهرهما : بثلاثة أمدة من طعام ؛ لأن صوم كل يوم مقابل بمد ، والثاني : بما يرجع به لو فدى بالهدي أو الطعام . راجع للمسألة في المصادر السابقة ، الأم (٢٠٦/٢) ، مختصر الزني ص ٦٦ ، الكت ، ورقة (١٠٨/١) ، حلية العلماء (٢٥٧/٣ - ٢٥٩) ، المجموع مع نهذب (٣٤٤/٧ ، ٣٤٥ ، ٣٤٨) ، فتح العزيز في ذيل المجموع (٤٧٠/٧) . وقال المالكية والحنابلة : لا تجب العدة على المحرم المكروه ، فلا يترتب عليهم هذه المسألة . راجع المصادر السابقة للمدعيين .



إذا حلق المحرم رأس محرم ، فعلى الحالق صدقة

- ٨٣٣١ - قال أصحابنا : إذا حلق المحرم رأس محرم : فعلى الحالق صدقة ^(١) .
- ٨٣٣٢ - وقال الشافعي : إذا كان المحرم : لزمه الفدية ، كشعر الصيد ؛ ولأنه أراد شعر آدمي : فلزمه الدم أو الفدية ، كما لو أزاله بغير إذنه .
- ٨٣٣٣ - ولأنه لو حلق نفسه لزمه الفدية ، فإذا حلق شعر غيره : لزمه الفدية ، كما لو أكرهه ^(٢) .
- ٨٣٣٤ - احتجوا : بأنه شعر زال عنه بإذنه ، فوجب أن لا يجب على مزيله شيء . أصله : إذا كانا محلين .
- ٨٣٣٥ - قلنا : هناك لم يزل ما حرمة الإحرام : فلم تلزمه الفدية ، وههنا بخلاه .
- ٨٣٣٦ - قالوا : معنى زفه المحرم بإذنه ، فوجب أن لا يكون على الفاعل شيء ، أصله : إذا طيبه وألبسه .
- ٨٣٣٧ - قلنا : الطيب واللبس لا يجب الكفارة بهما إلا باستمتاع ، والفاعل بغيره ما استمتع ، وفي مسألتنا يجب بالإتلاف على ما بيناه ، وقد أتلف فلزمه الفدية .

• • •

(١) راجع المسألة في الأصل ، الباب السابق (٤٣٢/٢) ، المبسوط ، الباب السابق (٧٣/٤) ، بدع الصنعة ، المعصل السابق (١٩٣/٢) ، فتح القدير مع الهداية ، وبذيله العناية (٣٥/٣) ، حاشية أبي عابدين ، الباب السابق (٢١٥/٢) .

(٢) قال النووي في المجموع بعد أن قسم أحوال الحالق والمخروط إلى أربعة أقسام : الثالث : أن يكونا حرمين الرابع : أن يكون المخروط محرماً دون الحالق ، وفي هذين الحالتين يلزم الحالق ، ثم إن كان الحلق بإذن المخروط ثم أيضاً ، ووجه الفدية على المخروط ، ولا شيء على الحالق بلا خلاف عندنا . راجع المجموع ، الباب السابق (٣٤٥/٧) ، فتح العزيز ، بذيل المجموع (٤٦٩/٧) . قال ابن عبد البر في الكافي : ولا يخلق نظرم رأسه ولا رأس غيره من محرم أو حلال ، ثم قال : فإن فعل شيئاً مما ذكر في هذا الباب انتهى . راجع : للمكافئ لآمن عمه البر ، الباب السابق (٣٨٨/١) .



إذا غسل المحرم رأسه بالخطمي : فعلية الفدية

- ٨٣٣٨ - قال أبو حنيفة : إذا غسل المحرم رأسه بالخطمي : فعلية الفدية ^(١) .
- ٨٣٣٩ - وقال الشافعي : لا شيء عليه ^(٢) ، لنا : أن هذا يزول النثث ويقتل الدواب ، كالحلق .
- ٨٣٤٠ - ولأنه مما يعتاد استعماله ^(٣) في الشعر وله رائحة ملذذة ، كالدهن .
- ٨٣٤١ - ولأن الشعر تارة يستصلح بما يغسل به ^(٤) ، وتارة بما يدهن به ، فإذا وجبت الفدية بأحدهما : جاز أن يجب بالآخر .
- ٨٣٤٢ - احتجوا : بما روي أن النبي ﷺ قال في المحرم الذي وقصت به ناقته :

(١) الخطمي : يفتح الحاء وسكون الطاء وكسر الميم وتشديد الياء : ضرب من الثبات ، يغسل به الرأس . انظر في لسان العرب ، مادة خطم (١٢٠٤/٢ ، ١٢٠٥) ، في الأصل : فإن غسل رأسه ولحيته بالخطمي ، قال : عليه دم في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : عليه صدقة ، وفي مجمع الأنهر : وعن أبي يوسف روايتان أحريان ، إحداهما : أنه لا شيء عليه . والآخرى : أنه يجب عليه دمان . راجع تفصيل المسألة في : لأصل ، باب الدهن والطيب (٤٧٩/٢) ، المبسوط ، باب الدهن والطيب (١٢٤/٤ ، ١٢٥) ، بتأليف الصنائع ، فصل : وأما الذي يرجع إلى الطيب (١٩١/٢) ، فتح اقتدير ، باب الجنائيات (٢٨/٣) ، مجمع لأهر ، كتاب الحج (٢٦٩/١) ، حاشية ابن عابدين ، فصل في الإحرام (١٦٧/٢) .

(٢) قال الشافعي في الأم : ولا يغسل رأسه بسدر ولا خطمي ؛ لأن ذلك يبرجه ، وإن فعل أحببت لو اقتضى ، ولا أعلم ذلك واجباً راجع المسألة في : الأم ، باب الفصل بعد الإحرام (١٤٦/٢) ، منصر الخلافيات ، العنوان السابق ، ورقة (١٨٥) ، حلية العلماء ، الباب السابق (٢٦٠/٣) ، المجموع ، الباب السابق (٣٥٥/٧) . وقال مالك وأصحابه : مثل قول أبي حنيفة ، إذا غسل المحرم رأسه بالخطمي فعليه الفدية . وفي المدونة : قلت لأبي القاسم : رأيت من غسل رأسه بالخطمي وهو محرم أعليه الفدية في قول مالك ، قال : نعم . راجع المسألة في المدونة ، في تفسير فدية الأذى والمتداوي ومن لبس الثياب ، وفي كتاب الحج الثاني (٣٠٩/١) ، (٢٤٣) ، المتشفي في غسل المحرم (١٩٤/٢) ، بداية الجتهيد ، في القول في التروك ، وفي القول في الكفارات للمسكوت عنها (٣٨٩ ، ٣٤٢/١) . وقال أحمد في رواية : مثل قول الشافعي ، لا فدية عليه . وقال في رواية أخرى : عليه فدية . قال ابن قدامة في الكافي : والأول أصح . راجع المسألة في : الكافي لابن قدامة ، الباب السابق (٤١٣/١ ، ٤١٤) ، المتشفي ، باب ما يتروى المحرم وما أبيح له (٢٩٩/٣ ، ٣٠٠) .

(٣) في (ص) : [واستعماله] بزيادة الواو .

(٤) في (م) : [له] ، مكان [به] .

« اغسلوه بماء وسدر » ^(١) .

٨٣٤٣ - قلنا : حكم ^(٢) الإحرام بعد الموت أخف من حكمه حال الحياة ، فلدائن جار استعماله ؛ ولأن الحاجة تدعو إليه في الميت ؛ لأنه لا ينقيه ^(٣) غيره فجاز للحاجة .

٨٣٤٤ - وهذا المعى غير موجود في الحي ؛ لأنه يزول الدرن عن غيره قبل التحلل ^(٤) ، فلم يحتج إليه حال الإحرام .

• • •

(١) في (م) : [وقصب] ، مكان : [ونصت] ، هنا جزء من حديث ابن عباس رضي الله عنه ، أخرجه البخاري في الصحيح ، في الجنائز ، باب كيف يكفن المهرم (٢٢٠/١) ، وفي المختصر ، باب سنة المهرم إذا مات (٣١٨/١) ، وسلم ، في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب ما يفعل بالمهرم إذا مات (٩٢/٢ ، ٩٤ ، ٩٦ ، ٩٨ ، ١٢٠٦/٩٩) .

(٢) لفظ : [حكم] ساقط من (م) ، (ع) .

(٣) في (م) ، (ع) : [ينقيه] ، مكان : [لا ينقيه] .

(٤) في (م) : [التحليل] .



يجوز للمحرم أن يزوج ، ويتزوج

- ٨٣٤٥ - قال أصحابنا : يجوز للمحرم أن يزوج ، ويتزوج ^(١) .
- ٨٣٤٦ - وقال الشافعي : لا يجوز أن يتزوج ، ولا يزوج ولته ^(٢) ، ولا يكون وكيلًا للولي ولا للزوج ، ولا يوكل بالتزويج .
- ٨٣٤٧ - وإذا زوج الإمام بالإمامة ^(٣) ، فله فيه وجهان ، الصحيح من المذهب : أنه يجوز أن يكون شاهدًا .
- ٨٣٤٨ - ومن أصحابه من قال : لا تنعقد شهادته .
- ٨٣٤٩ - ويجوز أن يراجع قولًا واحدًا .
- ٨٣٥٠ - ولو وكل المحرم من يزوجه فزوجه بعد ما تحلل جاز ^(٤) . لنا : قوله تعالى :

(١) راجع المسألة في كتاب : الآثار ، باب تزويج المحرم ص ٧٦ ، حديث (٢٧٠) ، مختصر الطحاوي ، باب ما يحتمل المحرم ص ٦٨ ، المتوسط ، باب الصيد في الحرم (١٩٢ ، ١٩١/٤) ، فتح القدير مع الهداية ، وبذيله العتبة كتاب النكاح ، فصل في بيان المحرمات (٢٣٢/٣ - ٢٣٤) ، الثبابة مع الهداية كتاب النكاح ، فصل في بيان المحرمات (٥٤٩ - ٥٤٥/٤) .

(٢) للثب من (ص) ، (م) .

(٣) في (م) ، (ع) : [بالإنابة] .

(٤) راجع تفصيل المسألة في : الأم ، باب حج المرأة والعبد ، و كتاب الشغار في نكاح المحرم (١٢٠/٢) (٧٨/٥) ، مختصر المزني ، الباب السابق ، ص ٦٦ ، التكت ، العنوان السابق ، ورقة (١٠٨ ، ب) ، مختصر الخلافات العنوان السابق ، ورقة (١٨٥ ، ب ، ١٨٦) ، حلية العلماء ، الباب السابق (٢٤٩/٣ ، ٢٥١) ، المجموع مع المذهب الباب السابق (٢٨٣/٧ ، ٢٨٧ - ٢٨٩) ، فتح العزيز مع الوجيز ، بذيل المجموع ، الباب السابق (٤٨٠/٧ ، ٤٨١) ، شرح السنة للبغوي ، كتاب الحج ، باب نكاح المحرم (٢٥٠/٧ ، ٢٥١) . وقال مالك وأحمد : مثل قول الشافعي ، لا يصح تزوج المحرم ولا تزويجه ، وبه قال ابن حزم . قال ابن قدامة في الكافي : عقد النكاح : لا يجوز للمحرم أن يعقله نفسه ولا لغيره . وقال القاضي أبو يعلى : واختلف في المحرم هل يصح أن يكون وكيلًا في عقد النكاح ، فنقل عبد الله : لا يتزوج ولا يزوج ، ونقل الميوني : إن نكح فالنكاح باطل ، وإن روج لم أنسخه ، فظاهر هنا : أن النكاح في حقه باطل رواية واحدة ، وفي حق غيره على روايتين : أحسنهما : تنطل ، وهو أصح ، ثم قال : والثانية : جواز العقد . راجع المسألة في : المتنى ، نكاح المحرم (٢٣٨/٢) ، الكافي لا يحد البر ، الباب السابق (٣٩٠/١) ، بداية المجتهد ، في القول في التروك (٣٤٤/١) ، والمسائل الفقهية ، كتاب الحج (٢٨١/١) ، مسألة (١٢) ، الإفصاح ، باب العمرة (٢٨٤/١) ، للمني ، الباب السابق (٣٣٢/٣ ، ٣٣٣) الكافي لابن قدامة (٤٠٢/١) ، العدة مع الصلوة ، =

﴿وَأَكْبَرُوا الْأَيُّمَ وَيَتَذَكَّرُوا﴾^(١) وَالْمُحْسِنِينَ بَيْنَ يَدَاكَ ﴿^(٢) . وقال تعالى : ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَلََبَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(٣) . / وروى مسروق ، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : « تزوج رسول الله ﷺ بعض نسائه ، وهو محرم »^(٤) . روى سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر بن زيد ، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « أن النبي ﷺ تزوج ميمونة بنت الحارث ، وهو محرم »^(٥) .

٨٣٥١ - فإن قيل : روى سليمان بن يسار ، عن أبي رافع ، قال : « تزوج رسول الله ﷺ ميمونة وهو حلال ، وبني بها وهو حلال وكنت أنا الرسول بينهما »^(٦) .

٨٣٥٢ - وروى يزيد بن الأصم^(٧) ابن أخت ميمونة عنها قالت : « تزوجني رسول الله ﷺ بِشَرَفٍ »^(٨) ، ونحن حلالان »^(٩) .

٨٣٥٣ - قالوا : وروى ميمون بن مهران ، عن صفية بنت شيبة : « أن النبي ﷺ

= باب محظورات الإحرام ص ١٧٤ ، وأهمل بالآثار ، كتاب الحج (٢١١/٥ - ٢١٦) ، المسألة (٨٦٩) .

(١) في (ع) : [والأيام منكم] زيادة الواو ، ولفظ : [منكم] ساقط من (م) .

(٢) سورة النور : الآية ٣٢ . (٣) سورة النساء : الآية ٣ .

(٤) أخرجه الطحاوي في المعاني ، في كتاب مساكك الحج ، باب نكاح المحرم (٢٦٩/٢) . وعزاه ابن الهمم في فتح القدير ، في الفصل السابق (٢٣٣/٣) إلى الزوار .

(٥) متفق عليه ، أخرجه البخاري في الصحيح ، في المحصر ، باب تزويج المحرم (٣١٦/١) ، مسلم في الصحيح في كتاب النكاح ، باب تحريم نكاح المحرم (١٠٣١/٢) ، الحديث (٤٦ ، ٤٧ - ١٤١) ، والأربعة في السنن .

(٦) في (م) ، (ع) : [فيما بينهم] ، مكان : [بينهما] . هذا الحديث : أخرجه الترمذي في سنن ، كتاب الحج ، باب ما جاء في كراهية تزويج المحرم (١٩١/٣) ، الحديث (٨٤١) ، وأحمد في المسند (٣٩٢/٦ ، ٣٩٣) ، والدارقطني في السنن ، في كتاب النكاح ، باب المهر (٢٦٢/٣ ، ٢٦٣) ، الحديث (٦٧ ، ٦٨) ، البيهقي في الكبرى ، في كتاب الحج ، باب المحرم لا يتكح (٦٦/٥) ، والترمذي في السنن ، في كتاب المساكك ، باب في تزويج المحرم (٣٨/٢) والطحاوي في المعاني ، كتاب مساكك الحج ، باب نكاح المحرم (٢٧٠/٢) .

(٧) في (م) ، (ع) : [زيد بن الأصم] ، وهو خطأ .

(٨) في (ص) : [بشرف] ، ومكانه يياض في (ع) .

(٩) أخرجه مسلم في الصحيح ، في كتاب النكاح ، باب تحريم نكاح المحرم (١٠٣٢/٢) ، الحديث (١٤١١/٨) أبو داود في السنن ، في كتاب المساكك ، باب المحرم يتزوج (٤٦٥/١) ، الترمذي في السنن ، في كتاب الحج ، باب ما جاء في الرخصة في ذلك (١٩٤/٣) الحديث (٨٤٥) ، وابن ماجه في السنن ، في كتاب النكاح ، باب المحرم يتزوج (٦٣٢/١) ، الحديث (١٩٦٤) .

ملك ميمونة وهو حلال ، وخطبها وهي حلال (١) .

٨٣٥٤ - قلنا : حديث عائشة ، وأبي هريرة (٢) ، ليس فيه ذكر (٣) ميمونة يعارضه ما يقولونه (٤) ، وإنما هذا من حديث ابن عباس ، وحديثه أثبت من حديث يزيد بن الأصم ، وأبي رافع ؛ لأن سليمان بن يسار لم يلق أبا رافع ، مات أبو رافع في خلافة عثمان ، وسن سليمان (٥) لا يحتمل أن يشاهده .

٨٣٥٥ - وروى مالك ابن أنس ، عن سليمان بن يسار : أن رسول الله ﷺ بعث أبا رافع مولاه ، ورجلا من الأنصار ، فزوجه ميمونة ، وهو بالمدينة قبل أن يخرج (٦) ، فهذا مالك يرويه موقوفاً ، ويرويه مرفوعاً مطر الوراق (٧) ، وليس هو في منزله في الضبط والإتقان (٨) .

٨٣٥٦ - وأما (٩) حديث يزيد بن الأصم ، عن ميمونة ، فأصله : عن يزيد بن الأصم : أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال (١٠) ، وليس فيه : عن ميمون بن

(١) لم نغ على هذا الحديث ، وقد عراه الريلي إلى الطبراني في معجمه في : نصب الراية ، الفصل السابق (١٧٣/٢) ، رابن حجر ، في الدراية في كتاب النكاح ، فصل في بيان الحرمان (٥٧/٢) ، ضمن الحديث (٥٣٧) .

(٢) حديث عائشة رضي الله عنها : تقدم تخريجه في هذه المسألة . أما حديث أبي هريرة : فقد أخرجه الدارقطني في السنن ، في كتاب النكاح ، باب المهر (٢٦٣/٣) ، الحديث (٧١) ، والطحاوي في المعاني ، في كتاب مناسك الحج ، باب نكاح الحرم (٢٧٠/٢) . (٣) الريادة من (م) ، (ع) .

(٤) في سائر النسخ : [ما يقوله] يحلف نون الجمع ، والصواب إثباتها كما فيناها .

(٥) في (م) ، (ع) : [وسن سليمان] .

(٦) رواه مالك في الموطأ ، في كتاب الحج ، في نكاح الحرم (٢٥٣/١) ، والشافعي في المسند ، في كتاب النكاح ، الباب الخامس فيما يباح للمحرم وما يحرم (٣١٧/١) ، الحديث (٨٢٦) ، والطحاوي في المعاني ، في الباب السابق (٢٧٠/٣) . (٧) تقدم تخريجه في هذه المسألة .

(٨) مطر الوراق : هو مطر بن طهمان الوراق ، أبو رجاء الخراساني ، سكن الصرة . قال ابن سعد : فيه ضعف في الحديث ، وقال السائي : ليس بالقوي ، وقال الصجلي : صدوق ، وقال مرة : لا بأس به ، مات سنة خمس وعشرين ومائة . وقيل : سنة تسع وعشرين ومائة . انظر ترجمته في : تاريخ الثقات ص ٤٣٠ ، الترجمة (١٥٨٤) المرح والتعديل (٢٨٧/٨ ، ٢٨٨) ، الترجمة (١٣١٩) ، ميزان الاعتدال (١٢٦/٣ ، ١٢٧) ، الترجمة (٨٥٨٧) ، تقريب التهذيب (٢٥٢/٢) ، الترجمة (١١٦٤) .

(٩) في (م) ، (ع) : [فأما] .

(١٠) أخرجه الدارقطني في السنن ، في الباب السابق (٢٦٢/٣) ، الحديث (٦٤) ، وابن أبي شيبة في المصنف ، في كتاب الحج في من كره أن يتزوج الحرم (٢٦٦/٤) ، الحديث (٤ ، ٣) ، الشافعي في المسند ، في الباب السابق (٣١٨/١) ، الحديث (٨٣١) .

مهران ، وهو أعلم الناس بالحديث ، يعني : بحدیثه .

٨٣٥٧ - وروی عمرو بن دینار ، عن جابر بن زید ، عن ابن عباس رضی اللہ عنہ : « أن النبي ﷺ تزوج ميمونة ، وهو محرم ، قال عمرو : فحدثني ابن شهاب عن يزيد بن الأصم : « أن النبي ﷺ نكح ميمونة ، وهي خالته ^(١) ، وهو حلال » ، قال ^(٢) عمرو : فقلت للزهري وما يدرى يزيد بن الأصم ؟ أعرابي يؤال على عقبه ، أتجمعه ^(٣) مثل ابن عباس ؟ ^(٤) ، فلم ينكر الزهري ذلك ، ولا رفعه عنه ، فكيف يجوز أن يقابل بهذه ^(٥) الأحاديث حديث ابن عباس وعائشة ؟ .

٨٣٥٨ - أما حديث صفية بنت شيبة : فلا يعرف ، ولا يرويه ميمون بن مهران عنها ، وإنما يرويه عن يزيد .

٨٣٥٩ - قالوا : وقد روى مطر الوراق ^(٦) ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، وعائشة رضی اللہ عنہ : « أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال » ^(٧) .

٨٣٦٠ - قلنا : رواه سلام أبو المنذر ^(٨) ، عن مطر الوراق وسلام ^(٩) متروك الحديث .

٨٣٦١ - قالوا : ذكر أبو داود عن سعيد بن المسيب : أن ابن عباس وهم في الحديث ^(١٠) .

٨٣٦٢ - قلنا : لا يقبل هذا من ابن المسيب ، فإن ^(١١) رتبة ابن عباس فوق هذا ^(١٢) .

(١) في (ع) : [تزوج ميمونة وهي حالة] ، مكان المثبت .

(٢) في (ع) : [فقال] بزيادة الفاء . (٣) في (م) : [أتجمعه] ، وفي (ع) : [أتجمعه] .

(٤) أخرجه الطحاوي في المصنف ، في كتاب مناسك الحج ، باب نكاح المحرم (٢٦٩/٢) .

(٥) في (م) ، (ع) : [هذه] .

(٦) لفظ : [الوراق] ساقط من صلب (م) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٧) أخرجه الدارقطني في السنن ، في كتاب النكاح ، باب المهر (٢٦٣/٣) ، الحديث (٧٠) .

(٨) في سائر النسخ : سليمان بن النضر ، وما أثبتناه من سنن الدارقطني . وأبو المنذر : هو سلام بن سليمان أبو المنذر المزني ، البصري . قال ابن معين : ليس بذلك ، وقال البستي : لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد . وقال ابن عدي : وهو عدي متروك الحديث . انظر ترجمته في كتاب : من كلام أبي زكريا يحيى بن معين ص ١١٧ ، الترجمة (٣٧٩) ، الجرح والتعديل (٢٥٩/٤) ، الترجمة (١١١٩) ، المحروحين (٣٣٨/١) ، الكامل (٣٠٩/٢) ، الترجمة (٧٧٢/٤٠) ، المغني (٢٧٠/١) ، الترجمة (٢٤٩٧) ، تقريب التهذيب (٣٤٢/١) ، الترجمة (٦١٤) .

(٩) أخرجه أبو داود في السنن ، في كتاب المناسك ، باب المحرم يتزوج (٤٦٥/١) .

(١٠) في (ع) : [لأن] ، مكان : [فإن] .

(١١) في (م) ، (ع) : [ذلك] ، مكان : [هذا] .

٨٣٩٣ - وكيف هذا وهو لما رد على ^(١) ابن عمر قوله : « إن المحرم لا يزوج » ^(٢) ، روى هذا الخبر محتجاً به عليه ، وقد وافقته ^(٣) عليه عائشة ، ووافقها أبو هريرة ^(٤) .

٨٣٩٤ - وقد روى هذا الحديث سعيد بن جبير ، وطاووس ، وجابر بن زيد ، وهم فقهاء يحنح بقولهم ، ورواه عن هؤلاء أئمة ، مثل : عمرو بن دينار ، وأبو أيوب السجستاني ، وعبد الله بن أبي نجيح ، وأبان بن صالح ، ثم لو تساوت الروايات كان ما ذكرناه أولى ؛ لأن ابن عباس ، وعائشة أضبط من يزيد بن الأصم ، وحديث أبي رافع غير متصل ، والحديث عن ميمونة لا يصح ، وإنما هو عن يزيد ، وقد بينا كلام عمرو بن دينار عليه .

٨٣٩٥ - فإن قيل : ابن عباس كان في ذلك الوقت صبيًا ، والرجوع إلى رواية الرجال أولى .

٨٣٩٦ - قلنا : لم يرجح أحد رواية الكبير على رواية الصغير ؛ لأنه يضبط ما يشاهده ^(٥) ، وما لكم تقولون إذا احتجتم ^(٦) بحديثه في التشهد وفي تفسير القرآن ؟ كيف وقد انضم إليه رواية عائشة وأبي هريرة ؟ .

٨٣٩٧ - قالوا : أبو رافع كان السفير ^(٧) بينهما .

٨٣٩٨ - قلنا : الرسول يكون أعلم بالرسالة من غيره ، فأما بصفات المرسل فلا ، وأبو رافع يجوز أن يكون فارق النبي ﷺ وهو حلال ، فأحرم بعده ، فمن كان معه وقد فارق أعلم بحاله .

٨٣٩٩ - قالوا : فميمونة أعرف ؛ لأنها هي المعقود عليها .

٨٤٠٠ - قلنا : قد بينا أن الحديث لا يصح عنها ، وبين ^(٨) ذلك : ما روي أن عمر ابن عبد العزيز كتب إلى ميمون بن مهران ، يأمره أن يسأل يزيد بن الأصم عن ذلك ،

(١) في (م) ، (خ) : [عن] ، مكان : [على] .

(٢) أثر ابن عمر رضي الله عنه : أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ، في كتاب الحج ، في من كره أن يزوج المحرم

(٣) (٢٢٧/٤) ، الأثر (٨) .

(٤) في (م) : [رافعه] بالراء والعين المهملتين ، وهو تصحيف .

(٥) في (م) ، (خ) : [شاهده] .

(٦) في (م) : [احتجتم] ، والصواب ما أثبتناه .

(٧) في (م) ، (خ) : [كان في السفر] . (٨) في (م) : [تين] .

فقال يزيد : « تزوجها وهو حلال » ، فقال عطاء : « ما كنا نأخذ هذا إلا عن ميمونة . وكما نسمع أن النبي ﷺ تزوجها وهو محرم » ^(١) ، فلو كان الحديث عند يزيد بن الأصم عن ميمونة ، لذكره عطاء ^(٢) حين قال : « ما كنا نأخذ إلا عنها » ^(٣) .

٨٣٧١ - قالوا : وقد روى مالك بن أنس ^(٤) ، عن سليمان بن يسار : « أن النبي ﷺ بعث أبا رافع ورجلا من الأنصار ، فزوجه ميمونة قبل أن يخرج من المدينة » ^(٥) ، ومعلوم : أن النبي ﷺ ما أحرم قط إلا من المقات بذي الحليفة ، فلم أنه خفي على ابن عباس ؓ وقت العقد .

٨٣٧٢ - قلنا : ففي حديث يزيد بن الأصم الذي رجعتم إليه عن ميمونة : أن النبي ﷺ تزوج بها بغير ^(٦) ، وهو بقرب مكة ، وهو كان لا يؤخر الإحرام عن المقات . فلم : أنه كان محرما ، فيجوز أن يكون إيفاد النبي ﷺ من المدينة ، والعقد وقع بعد مسيرة منها ، وحصوله بغير ^(٧) ، ثم إن خبرنا أولى ؛ [لأن راويتا عرف الإحرام عند العقد ، ولم يعرف ذلك راويهم ، فالتثبت أولى] ^(٨) ، ويجوز أن يكون عقد عليها عقدين ، أحدهما بعد الآخر ، صادف أحد العقدين : الإحرام ^(٩) ، والآخر : الإحلال ^(١٠) ؛ ولأن هذا : من أثبت الإحرام عند العقد استفيد بروايته ، حكم شيء محرم ^(١١) ، لا يستفاد بالخبر الآخر حكمه ، وما استفيد به حكم أولى .

٨٣٧٣ - قال مخالفتونا : ما نقلتموه محمول على اعتقاد الراوي ، أنه كان محرما ،

(١) أخرجه الطحاوي في المعاني ، في الباب السابق (٢٧٠ / ٢ ، ٢٧١) .

(٢) في (م) ، (ع) : [لفظا] ، مكان [عطاء] .

(٣) في (ص) : [منها] .

(٤) في سائر النسخ : [مالك بن سعيد] ، والصواب ما أثبتناه .

(٥) في (ص) : [فزوج له] ، وفي (م) ، (ع) : [فزوج له] ، والصواب ما أثبتناه من كتب الحديث .

(٦) تقدم تخريجه في هذه المسألة .

(٧) لفظ : [بسرف] ساقط من (ع) ، ومكانه فراغ في المكاتين . حديث يزيد بن الأصم هذا ، تقدم تخريجه في هذه المسألة .

(٨) لفظ : [بسرف] ساقط من (ع) ، ومكانه فراغ في المكاتين . حديث يزيد بن الأصم هذا ، تقدم تخريجه في هذه المسألة .

(٩) ما بين المتكوتين ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستدركه النسخ في الهامش .

(١٠) في (م) ، (ع) : [للإحرام] . (١١) في (ع) : [الحلال] .

(١٢) في (م) ، (ع) : [محرم] .

يجوز للمحرّم أن يزوّج ، ويتزوّج ١٨٣٩/٤

فإن ابن عباس ذهب إلى : أن ^(١) من قلد الهدي صار محرّمًا ^(٢) ، ورسول الله ﷺ قلد الهدي بالمدينة ، واعتقد : أنه كان محرّمًا بالتقليد .

٨٣٧٤ - قلنا : ابن عباس اعتقد : أن من قلد اجتنب ما يجتنبه المحرم ، فأما أن يقول : إنه محرّم فلا .

٨٣٧٥ - ثم قد علم أن ابن عباس ما خالف غيره في هذه المسألة ، وإنما هي مسألة اجتهاد ، فكيف يقطع بأن رسول الله ﷺ يعتقد ما يعتقد هو ، ثم هو ^(٣) احتج على ابن عمر بهذا الحديث مع علمه أن ^(٤) ابن عمر يخالفه في التقليد .

٨٣٧٦ - قالوا : رويتم : أنه فعل ، وروينا : أنه نهى ، فإذا ثبت لكم الفعل ^(٥) ، فيكون هو مختصًا به .

٨٣٧٧ - قلنا : الصحابة رجعوا في هذا الحكم إلى قوله وفعله هل كان حلالاً أو حراماً ؟ ^(٦) ، فدل : أنهم اعتقدوا أن حكم غيره وحكمه سواء في ذلك .

٨٣٧٨ - ولأننا لا نعلم أن نهيه بعد فعله ، فيجوز أن يكون فعل بعد ما ^(٧) نهى عنه ، فيكون ناسخاً لما قالوا ^(٨) في استقبال القبلة : إنه لما حول مقعده بعد ما نهى ، كان ذلك نسخاً للتوجه في البيوت ^(٩) .

٨٣٧٩ - قالوا : من روى أنه كان حلالاً أولى ؛ لأنه يفيد أنه تحلل من إحرامه .

٨٣٨٠ - قلنا : هذا غلط ؛ لأن النبي ﷺ لما فرغ من العمرة بمكة ، أراد أن يؤم لترويج ميمونة ، فمنعته ^(١٠) قريش من ذلك ، فكيف يحمل الخبر على التحلل من الإحرام عند العقد ؟ .

(١) في (ص) : [يذهب إلى أن] ، ولفظ : [أن] ساقط من (م) ، (ع) .

(٢) والدليل على ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة ، بإسناد عن ابن عباس رضي الله عنه ، أنه قال : [إذا قلد الهدي وصاحبه يريد لمرة أو الحج ، فقد أحرم ، في المصنف ، في كتاب الحج ، في الرجل يقلد أو يجلل أو يشمر وهو يريد الإحرام (١٩٦/٤ ، ١٩٧) ، الأثر (١ ، ٨ ، ٧)] .

(٣) لفظ : [هو] ساقط من صلب (ص) ، واستتركة الناسخ في الهامش .

(٤) لفظ : [أن] ساقط من صلب (ص) ، واستتركة الناسخ في الهامش .

(٥) في (م) ، (ع) : [البطل] .

(٦) في (م) : [حرماً أو حلالاً] بالتقديم والتأخير .

(٧) في (ص) : [ما بعد] .

(٨) في (م) ، (ع) : [كما قالوا] بزيادة : [لو] .

(٩) في (م) ، (ع) : [الثبوت] .

(١٠) في (م) ، (ع) : [فيمنعه] .

٨٣٨١ - قالوا : من نقل أنه كان حللاً لنقل العقد وسببه ، لأن صحة العقد تتعلق ^(١) بالإحلال .

٨٣٨٢ - ومن روى : أنه كان محرماً ، لم ينقل سبب العقد ؛ لأن جواره لم يكن محرماً .

٨٣٨٣ - قلنا : لا نسلم أن الإحلال سبب لجواز العقد ، وهو جائز عندنا في حائتي الإحرام والإحلال .

٨٣٨٤ - قلوا : من روى : أنه كان محرماً ، وكيف كان يحتج ابن عباس به على ابن عمر ويقابله بمثله ؟ ، فيقول من روى : أنه كان حللاً ، أي أنه كان في الحل .

٨٣٨٥ - ومن روى : أنه كان محرماً ، يعني : أنه كان عقد الإحرام فقط هذا ، ومن ^(٢) طريق المعنى هو : أن هذه عبادة لا تمتنع ^(٣) الرجعة ، فلا تمتنع ^(٤) ابتداء التزويج ، كالصوم والاعتكاف .

٨٣٨٦ - قالوا : المعنى في الصوم : أنه ^(٥) لا يمنع دواعي الجماع .

٨٣٨٧ - قلنا : الاعتكاف يمنع دواعي الجماع ، ولا يمنع العقد ، والصلاة تمتنع ونعزم دواعي الجماع ، ولا تمتنع النكاح ؛ ولأن كل حالة جاز أن يعقد فيها البيع ، جاز أن يعقد فيها النكاح ، كحال ^(٦) الإحلال .

٨٣٨٨ - ولا يلزم من له أربع نسوة حال العقد ؛ لأنه يعقد في هذه الحالة لغيره .

٨٣٨٩ - ولأنه يجوز له شراء ^(٧) الجارية للوطء : فجاز أن يتزوج ، / كالحلل أو . سبب يتوصل به إلى استباحة الوطء ، كشراء ^(٨) الجارية ، واستيرائها ، ومساها .

٨٣٩٠ - فإن قيل : الشراء يقصد به ملك الرقبة والإحرام لا يمنع منه ، والنكاح يقصد منه تملك ^(٩) الاستباحة والإحرام يمنع منها .

٨٣٩١ - قلنا : لا فرق بينهما ، فإن البيع يملك ^(١٠) به الرقبة ويستبيحها بالملك ،

(١) في (م) : [سحت] ، مكان [صحة] ، وفي (م) ، (ع) : [يتعلق] ، بدل : [يتعلق] .

(٢) في (م) ، (ع) : [هذا من] بحذف الواو . (٣) في (م) ، (ع) : [لا يمنع] .

(٤) في (م) ، (ع) : [فلا يمنع] . (٥) في (م) : [لأنه] .

(٦) في (م) ، (ع) : [بحال] . (٧) في (م) ، (ع) : [شري] .

(٨) في (ع) : [كشرى] .

(٩) في (م) : [يقصد به يملك] ، وفي (ع) : [يقصد به تملك] .

(١٠) في (م) : [يملك] بالياء .

يحرم للمحرم أن يزوح ، ويتزوج ١٨٤١/٤

والنكاح يملك ^(١) به الاستباحة ، ويستوفى بالملك ^(٢) ، والإحرام لا ينافي ملكه الرقية ، ولا يملك ^(٣) الاستباحة ، ويمنع من الاستمتاع بهما فاستوبا.

٨٣٩٢ - ولأنه نوع عقد ، فلم يمنع الإحرام ، كعقد البيع ، ولا يلزم شراء الصيد ؛ لأنه بعض ^(٤) النوع .

٨٣٩٣ - قالوا : المعنى في البيع : أن الإحرام لا يمنع ^(٥) من استيفاء مقاصده ؛ لأن المقصود منه التملك ، بدلالة : أن يشتري ممن لا يحل له ، والنكاح يمنع الإحرام استيفاء مقاصده .

٨٣٩٤ - قلنا : ^(٦) المقصود بالنكاح استيفاء الاستباحة ^(٧) ؛ بدلالة أنه يتزوج الطفلة ، والإحرام ينفي أحدهما دون الآخر ، كما أن المقصود بالشراء الملك والانتفاع بالملوك ، والإحرام يمنع أحدهما فلا يمنع الآخر .

٨٣٩٥ - وعلة الفرع تبطل ^(٨) بالرجعة ؛ لأن الإحرام ينافي مقاصدها ، ولا يمنع نفسها .

٨٣٩٦ - قالوا : البيوع لا يقع فيها ^(٩) التحريم ؛ بدلالة أنه يشتري من لا يحل له وطؤها ، فلها لم يمنع الآخر ^(١٠) ، وليس كذلك في مسألتنا ؛ لأن النكاح يمنع ^(١١) منه التحريم ، بدليل : أنه لا يتزوج من لا تحل ^(١٢) له ، فلهاذا يمنع الإحرام .

٨٣٩٧ - قلنا : البيع قد يؤثر فيه التحريم ؛ بدلالة الخمر والخنزير ، والنكاح لا يمنع التحريم ، بدلالة تزويج الحائض والصائم والمعتكف .

٨٣٩٨ - ولأن الولاية شرط من شرائط النكاح : فلا ينفيه الإحرام ، كالتشادة ، وهذا أصل مجمع عليه ، وإنما خالف فيه الاصطخري ^(١٣) ، وخلافه لا يعتد به على الإجماع .

(١) في (م) : [ويملك] بزيادة الواو .

(٢) في (ع) : [تملك] .

(٣) قوله : [لا يمنع] ساقط من (ع) .

(٤) في (ع) : [الإباحة] .

(٥) في (م) : (ع) : [منها] .

(٦) في حاشي (ص) : [الإحرام] ، مكان : [الآخر] ، من نسخة أخرى .

(٧) في (ص) : [منع] .

(٨) في (١٢) : (م) ، (ع) : [لا يحل] .

(٩) الاصطخري : هو أبو سعيد الحسن بن أحمد بن يزيد الاصطخري ، كان شيخ الشافعية بالعراق ، توفي سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة . رابع ترجمته في : الأنساب (١٧٦/١ ، ١٧٧) ، تهذيب =

٨٣٩٩ - قالوا : الشاهد ليس له فعل في العقد في حال إحرامه ، ومع ذلك وله يجوز ، والصغيرة ^(١) المحرمة لا يجوز ^(٢) تزويجها ، وليس لها ^(٣) في العقد فعل ، وإن من جاز أن ينعقد النكاح بشهادته : جاز ^(٤) أن ينعقد النكاح ، كالإحلال .

٨٤٠٠ - احتجوا بما روى مالك ^(٥) ، عن نافع ، عن نبيه بن وهب عن أبيان بن عثمان ، عن عثمان بن عفان [رحمه] ^(٦) عن النبي ﷺ أنه قال : لا ينكح المحرم ولا ينكح فيها أن ينكح أو ينكح غيره ^(٧) .

٨٤٠١ - قلنا : نبيه بن وهب ^(٨) لا يجري مجرى الفقهاء الذين رفعوا عن رسول الله ﷺ ، وعن ابن عباس رحمه ، فلا يعارض ^(٩) برواية مثله رواياتهم ، ولا له موضع في العلم ، ولا أخرجه أحد في الصحيح ، وكان الرجوع إلى ما قاله الفقهاء وأئمة الحديث أولى .

٨٤٠٢ - على أن حقيقة النكاح الوطء لكنه يقضى ، كأنه قال : لا يطأ المحرم ، ولا تمكس ^(١٠) المحرمة من نفسها لتوطأ ، والتسكين في الوطء النكاح ، وقال الشاعر :

الأسماء واللفات (٢٣٧/٢ - ٢٣٩) ، الترجمة (٢٥٦) ، سير أعلام النبلاء (٢٥٠/١٥ - ٢٥٢) ، الترجمة (١٠٤) ، طبقات الشافعية (٣٤/١) ، الترجمة (٢٧) ، شذرات الذهب (٢١٢/٢) .
(١) في (م) ، (ع) : [الصغيرة] بدون الواو . (٢) في (م) ، (ع) : [ولا يجوز] بزيادة الواو . (٣) لفظ : [لها] ساقط من صلب (ص) ، واستدركه الناسخ في الهامش .

(٤) في (ع) : [وجاز] بزيادة الواو . (٥) في (م) ، (ع) : [عن مالك] بزيادة : [عن] .
(٦) الزيادة من (م) ، (ع) .

(٧) لم نثر على هذا الحديث بهذا اللفظ بعد . وقد أخرجه مسلم في الصحيح ، في كتاب النكاح ، باب تحريم نكاح المحرم (١٠٣٠/٢) ، الحديث (١٤٠٩/٤١) ، وأبو داود في السنن ، في كتاب المناسك ، باب المحرم يتزوج (٤٦٥/١) ، كما أخرجه النسائي في السنن ، في كتاب مناسك الحج ، في النهي عن ذلك (١٩٢/٥) . وابن ماجه في السنن ، في كتاب النكاح ، باب المحرم يتزوج (٦٣٢/١) ، الحديث (١٩٦٦) ، مالك في الموطأ ، في كتاب الحج في نكاح المحرم (٢٥٤/١ ، ٢٥٤) بلفظ : أن عمر بن عبد الله أرسل إلى أبيان بن عثمان وأبان يوطئ أمير الحاج وهما محرمان إني قد أردت أن أتبع طلبة بن عمر بنت شيبه بن جبير وأردت أن تحضر ، فأذكر ذلك عليه أبيان وقالت : سمعت عثمان بن عفان يقول : قال رسول الله ﷺ : لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا ينكح .

(٨) هو نبيه بن وهب بن عثمان بن أبي طلحة ، العبدي ، المدني ، ثقة ، مات سنة ست وخمسين ومائة هجرية . راجع ترجمته في : الجرح والتعديل (٤٩١/٨) ، الترجمة (٢٢٥٠) ، تقريب التهذيب (٢٩٧/٢) ، الترجمة (٤٢) .

(٩) في (ص) : [فلا يمارض] وما أثبتاه من (م) ، (ع) وهو الصواب .

(١٠) في (م) : [ولا يمكن] .

ومن أم قد أنكحتها (١) رماحنا

٨٤٠٣ - فإن قيل : ففي الخبر : « ولا يخطب » (٢) .

٨٤٠٤ - قلنا : لا يلمس الوطء ولا يراجع يذكره ، فسمى فعله (٣) خطبة ، كما سمي المراجعة في ذكر العقد خطبة .

٨٤٠٥ - فإن قيل : النكاح في الشرع : هو العقد ؛ قال الله تعالى : ﴿ فَأَنْكِحُوا مَا كَتَبَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ (٤) .

٨٤٠٦ - قلنا : وقد عبر بالنكاح (٥) عن الوطء ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَالزَّيْرَةُ لَا يَكُونُ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُتْرِكٌ ﴾ (٦) .

٨٤٠٧ - فإن قيل : الاسم يتناولها ، فيجب أن يحمل عليها .

٨٤٠٨ - قلنا : لا يجوز أن يحمل على العقد ، وقد عقد (٧) رسول الله ﷺ في حال الإحرام ، فلم يبق إلا أن يحمل على الوطء .

٨٤٠٩ - قالوا : فقد روى أنس : أن النبي ﷺ قال : « لا يزوج المحرم ، ولا زوج » (٨) .

٨٤١٠ - قلنا : رواه أبان بن أبي عياش (٩) ، عن أنس رضي الله عنه ، وقال شعبة : لأن

(١) في (م) : [أنكحها] ، بحثنا عن قائل هذا البيت فلم نهتد إليه .

(٢) في (ع) : [ولا تخطب] .

(٣) قوله : [فعله] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) ، واستدركه الناسخ في الهامش .

(٤) سورة النساء : الآية ٣ .

(٥) في (ص) ، (م) : [النكاح] بدون الباء .

(٦) سورة النور ، الآية (٣) .

(٧) في (م) ، (ع) ، (ص) ، واستدركه الناسخ في الهامش .

(٨) أخرجه الدارقطني مرفوعا ، في السنن ، في كتاب النكاح ، باب المهر (٢٦١/٣) ، الحديث (٦١) .

(٩) في (م) ، (ع) : [أبان ابن عباس] ، ولفظ : [أبي] ساقط من صلب (ص) ، واستدركه الناسخ

في الهامش ، أبان بن أبي عياش : هو ابن فيروز ، أبو إسماعيل البغدادي ، تابعي صغير ، وهو أحد الضعفاء ،

قال أحمد والشافعي : هو متروك الحديث . انظر ترجمته في : الضعفاء الصغير ، باب ما اسمه أبان ص ٢٠ ،

الترجمة (٣٢) ، الضعفاء والمتروكين ص ٤٥ ، الترجمة (٢١) ، المرح والتعليل (٢٩٥/٢) ، (٢٩٦) ،

الترجمة (١٠٨٢) ، المجموع (٩٧ ، ٩٦/١) ، الكامل (٣٨١/١ - ٣٨٢) ، الترجمة (٢٠٣) ، المعني

ص ١٠٨٢ ، تقريب التهذيب (٣١/١) ، الترجمة (١٦٤) .

أزني^(١) سبعين مرة^(٢) أحب إلي من أن^(٣) أروي عن أبان^(٤) .

٨٤٩١ - ومن أصحابنا من قال : الحبر محمول على العقد إذا لم تدعه نفسه إلى الرطه ولا يحل له ، كما أن القيلة في حال الصوم محرمة على من لا يأمن على نفسه ؛ ولهذا عقد رسول الله ﷺ ؛ لأنه آمن على نفسه ، وهذا كما قالت عائشة : « وأبكم^(٥) ، أملك لإزتيه من رسول الله ﷺ »^(٦) .

٨٤٩٢ - ومنهم من قال : إن الحبر أن الحُرْم يجب أن يكون تشاغله^(٧) بالعبادة بمنه^(٨) من تشاغله^(٩) بالكساح . وهو كقوله عليه الصلاة والسلام : « المحرم الأشعث الأغبر »^(١٠) .

٨٤٩٣ - ومعلوم : أنه لا يحرم الغسل عليه وإن أزال ذلك شعثه ، [لكن تشاغله بالعبادة بمنه من إزالة شعثه]^(١١) .

٨٤٩٤ - وقد ذكر الدارقطني أخبارًا لا يتشغل بمثلها ، لكن ذكرناها لنعلم^(١٢) صورتها ، فمنها : حديث عكرمة بن خالد ، قال : « سألت عبد الله بن عمر عن امرأة أراد أن يتزوجها^(١٣) رجل ، وهو خارج من مكة^(١٤) وأراد أن يتمر أو يحج ، فقال :

(١) في (ع) : [أربي] .

(٢) في (ص) : [زني] ، وفي (م) ، (ع) : [رتيه] ، المثبت من الكامل لابن عدي .

(٣) الزيادة من (م) ، (ع) .

(٤) قول شعبة : أخرجه البستي في الجرحين (٩٧/١) ، وابن عدي في الكامل (٣٨١/١) . في ترجمته أبان بن أبي عياش .

(٥) في (م) : [أنكم] .

(٦) متفق عليه أخرجه البخاري في الصحيح ، في كتاب الصوم ، باب المباشرة للصائم (٣٢٩/١ ، ٣٣٠) ومسلم في الصحيح ، في كتاب الصيام ، باب بيان أن القيلة في الصوم ليست محرمة (٧٧٧/٢ ، ٧٧٨) ، الحديث (٦٤ ، ٦٥ ، ١١٠٦/٦٨) .

(٧) في (م) ، (ع) : [شاغله] .

(٨) في (ص) : [تشعه] .

(٩) في (م) : [يشاغله] .

(١٠) لم نثر على هذا الحديث بهذا اللفظ . وقد أخرجه الترمذي في السنن ، في كتاب تفسير القرآن ، باب ومن سورة آل عمران (٢٢٥/٥) ، الحديث (٢٩٩٨) مطولا بمناه ، وفيه : فقال : من الحاج يا رسول الله ؟ قال : الشعث الثقل ، وابن ماجه في السنن ، في كتاب المناسك ، باب ما يوجب الحج (٩٦٧/٢) ، الحديث (٢٨٩٦) .

(١١) في (م) : [شعبة] ، وما بين المكونتين : مكرر في (م) .

(١٢) في (م) : [لتعلم] .

(١٣) في (م) ، (ع) : [أن يزوجها] .

(١٤) في سائر النسخ : [وهي خارجة مكة] ، والمثبت من سنن الدارقطني .

يحدو للمحرم أن يزوح ، ويتزوج ١٨٤٥/٤

لا تترجها^(١) وأنت محرم ، نهى رسول الله ﷺ عن ذلك^(٢) ، رواه ابن عتبة^(٣) ، قاضي البصرة ، وهو ضعيف .

٨٤١٥ - وذكر حديث نافع ، عن ابن عمر رضي الله عنهما ، عن النبي ﷺ قال : « المحرم لا يكتح [ولا يكتح ولا يخطب]^(٤) ، ولا يخطب على غيره^(٥) » رواه الصحاك بن عثمان الخزامي^(٦) ، عن نافع ، وهو ضعيف ، وقد شك في إسناده .

٨٤١٦ - والعجب من الدارقطني وهو أعلم بهذه الأحاديث ، وأن هذه الأحاديث لا يلتصق إليها ، ولا يخرج مثلها ، يرويها^(٧) ويمسك عن الطعن فيها تلبسا على من يعنى بقوله ، ولا يكشف ما مورده .

٨٤١٧ - قالوا : روى مثل قولنا عن عمر ، وعلي ، وابن عمر ، ويزيد بن ثابت^(٨) ،

(١) في (م) ، (ع) : [لا تترجها] .

(٢) أخرجه الدارقطني في السنن ، في كتاب النكاح ، باب المهر (٢٦٠/٣) ، الحديث (٥٨) .

(٣) في (م) ، (ع) : [ابن عيسى] ، وهو تصحيف . ابن عتبة : هو أيوب بن عتبة أبو يحيى ، قاضي البصرة . ضعف أحمد ، وابن معين ، وأبو زرعة ، وغيرهم ، وقال البخاري : هو عندهم لين ، وقال النسائي : مضطرب الحديث ، وقال ابن عدي : مع ضعفه يكتب حديثه . انظر ترجمته في . الضعفاء الصغير ص ١٨ ، الترجمة (٢٥) ، الضعفاء والمتروكين ص ٤٦ ، الترجمة (٢٤) ، المرح والتمثيل (٢٥٣/٢) ، الترجمة (٩٠٧) ، المبروجين (١٦٩/١) ، الكامل (٣٥١/١ - ٣٥٣) ، تقريب التهذيب (٩٠/١) ، الترجمة (٧٠٣) .

(٤) ما بين المكونتين ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) ، واستدركه الناسخ في الهامش .

(٥) أخرجه مالك في الموطأ ، في كتاب الحج ، في نكاح المحرم (٢٥٤/١) ، الدارقطني في المصدر السابق (٢٦١/٣) ، الحديث (٥٩ ، ٦٠) ، الشافعي في المسند ، في كتاب الحج ، الباب الخامس فيما يباح

للمحرم وما يحرم (٣١٦/١) ، الحديث (٨٢٣) .

(٦) في سائر النسخ : الصحاك بن عمرو الخزامي ، والصواب ما أثبتناه من سنن الدارقطني . الصحاك بن عثمان بن عبد الله بن خالد بن حزام ، الأسدي الخزامي ، أبو عثمان المدني . روى عن نافع وغيره ، وروى عنه الثوري ويحيى القطان ، وغيرهما . وثقه أحمد ، ويحيى بن معين . وقال المعجلي : حائر الحديث . وقال ياقوت بن شيبه : صدوق ، في حديثه ضعف ، لينة القطان . وفي التقريب : صدوق بهم ، من السابعة . راجع ترجمته في : تاريخ الثقات ص ٢٣١ ، الترجمة (٧٠٩) ، تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي ص ١٣٥ ، الترجمة (٤٤٢) ، المرح والتمثيل (٤٦٠/٤) ، المغني ص ٣١٢ ، الترجمة (٢٩١١) ، تقريب التهذيب (٣٣٣/١) ، الترجمة (١١) .

(٧) في (م) ، (ع) : [مروىها] .

(٨) تخريج آثار هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم في عدم جواز نكاح المحرم : أثر عمر : أخرجه مالك في الموطأ ، في الفرائض السابق (٢٥٤/١) ، والدارقطني ، في السنن ، في الباب السابق (٢٦٠/٣) ، الآخر (٥٦) ، والبيهقي في الكبرى ، في كتاب الحج ، باب المحرم لا يكتح ولا يخطب (٦٦/٥) . وأثر علي : أخرجه ابن

ولا مخالف لهم .

٨٤١٨ - قلنا : روى جرير بن حازم ، عن سليمان الأعمش ، عن إبراهيم ^(١) ، عن ابن مسعود كان لا يرى بأشأ أن يتزوج المحرم ^(٢) .

٨٤١٩ - [وروى عطاء ، عن ابن عباس رضي الله عنه : « أنه كان لا يرى بأشأ أن يتزوج المحرمان »] ^(٣) ، وروى ابن أبي فديك ، عن عبد الله بن محمد بن أبي بكر ، قال سألت أنس بن مالك عن نكاح المحرم ، فقال : « وما بأس به ، وهل هو إلا كالبيع » ^(٤) .

٨٤٢٠ - قالوا : ^(٥) معنى ثبت به تحريم المصاهرة : فوجب أن يمنع منه الإحرام . كالوطء بملك اليمين ، أو بالشبهة ، أو بنكاح قاسد .

٨٤٢١ - قلنا : ذلك الفعل ، فلا يعتبر أحدهما بالآخر ؛ فإن وطء الجارية محرم . ولا يحرم العقد عليها ، وإيقاع الفعل في الطيب والمحيط ممنوع منه ، ولا يحرم العقد عليهما ^(٦) ، كذلك في مسائلنا .

٨٤٢٢ - ولأن الوطء بجنسه ^(٧) في إفساد العبادة ، فلذلك منع منه فيها ، والنكاح نوع عقد ليس له مدخل في إفساد ما دخل عليه ، فصار كمقد البيع والإجارة .

٨٤٢٣ - قالوا : عبادة تُحرم الوطء والطيب : فوجب أن تمتع النكاح ^(٨) ، كالعدة .

٨٤٢٤ - قلنا : الوصف غير مؤثر في الأصل ، فإن العدة التي تحرم الطيب والتي لا تحرمه ، هي وعدة الرجعة سواء في تحريم النكاح .

= أي شية ، واليهيقي في نفس المصدرين السابقين . وأثر ابن عمر : سبق تخريجه آخفا في هذه المسألة ، وأما أثر زيد بن ثابت : فأخرجه البيهقي في المصدر السابق (٦٦/٥) ، وابن أبي شية ، في المصنف ، في كتاب الحج ، في من كره أن يتزوج المحرم (٢٢٦/٤) ، الأثر (٦) .

(١) في (م) : [ابن إبراهيم] ، بزيادة : [ابن] .

(٢) أثر ابن مسعود رضي الله عنه : أخرجه ابن أبي شية في المصنف ، في كتاب الحج ، في المحرم يزوج من رخص في ذلك (٢٢٥/٤) ، الأثر (٣) ، الطحاوي في المعاني ، في كتاب مناسك الحج ، باب نكاح المحرم (٢٢٣/٢) .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (م) ، (ع) . وأثر ابن عباس رضي الله عنه : أخرجه الطحاوي في المصدر السابق (٢٧٣/٢) ، وابن أبي شية ، بمعناه ، في المصدر السابق (٢٢٦/٤) ، الأثر (٨) .

(٤) أثر أنس رضي الله عنه : أخرجه الطحاوي ، بهذا الاسناد ، واللفظ ، في نفس المصدر السابق (٢٧٣/٢) .

(٥) في (م) ، (ع) : [وقالوا] بزيادة الواو . (٦) في (م) ، (ع) : [عليها] .

(٧) في (م) ، (ع) : [لجنسه] .

(٨) في (م) : [أن يمنع الوطء] ، مكان المثبت ، وفي (ع) : [الوطء] ، بدل : [فتكاح]

٨٤٢٥ - وقد عدل ^(١) بعضهم عن هذا الوصف ، فقالوا : محرمة الوطء والقبلة ، فوجب أن لا يحل عقد النكاح عليها ، أصله : المعتدة .

٨٤٢٦ - وهذا يبطل بالمصلية ، والمعتكفة . ثم المعنى في المعتدة : أن المعتود ^(٢) عليها على حكم ملك غيرها ، فلم يجوز عقده عليها ، كما لا يجوز بيع ^(٣) الرهن ، وفي مسائلنا : لم يتعلق بالمعتود عليها حق غير العاقد ، فصارت قبل الإحرام كهي ^(٤) بعده .

٨٤٢٧ - قالوا : العقد من دواعي الجماع : فوجب أن يمنع الإحرام منه ، كاللمس للشهوة ^(٥) والقبلة .

٨٤٢٨ - قلنا : يبطل بشراء الجارية ؛ ولأنّ اللبس والقبلة استمتاع والإحرام بحرم الاستمتاع ، والمقد ليس باستمتاع ، وإنما هو تملك ^(٦) لما دونه يستمتع ^(٧) به ، فصار كشراء الطبيب .

٨٤٢٩ - فإن ^(٨) قالوا : المقصود بالنكاح الاستمتاع ، والنكاح مقصوده هذا ، والإحرام يمنع الاستباحة والاستمتاع : فوجب أن يمنع العقد ؛ أصله : الصيد .

٨٤٣٠ - قلنا : يبطل بشراء الطبيب والجارية .

٨٤٣١ - فإن قالوا : للمقصود من شراء الطبيب الملك .

٨٤٣٢ - قلنا : والمقصود من النكاح الملك ، بدلالة أنه يعقد على من لا يصح الاستمتاع بها ، وهي الصغيرة . ثم المعنى في الصيد : أن عقد البيع لا يتم إلا بالقبض ، والصيد لا يصح قبضه عقيب العقد ، فلم يصح العقد عليه ، والنكاح لا يقف صحته على القبض ، ولا الاستمتاع عقيب العقد ، بدلالة نكاح الصغيرة .

٨٤٣٣ - ولأنّ الصيد منع من إيقاع الفعل في حال الإحرام من جميع الجهات ، فمنع من العقد عليه ، والمرأة لم يمنع من إيقاع الفعل ^(٩) فيها بكل وجه ، بدلالة : أنه يجوز أن يقبلها ويلبسها بغير شهوة ويسافر بها / ويرفعها إلى الراحلة ويحطها ، فصارت كالطبيب الذي لا يمنع ^(١٠) من إيقاع الفعل فيه من كل وجه ، فيجوز العقد عليها .

(١) في (م) ، (ع) : [علل] .

(٢) في (م) ، (ع) : [منع] .

(٣) في (م) ، (ع) : [والشهوة] .

(٤) في (ع) : [يمتنع] .

(٥) لفظ : [الفعل] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٦) في (ص) ، (م) : [لم يمنع] .

(٧) في (م) : [المعتود] .

(٨) في (م) ، (ع) : [يكفي] .

(٩) في (م) : [بملك] .

(١٠) لفظ : [فإن] ساقط من (م) ، (ع) .



حكم استلام الركن اليماني

٨٤٣٤ - قال أبو يوسف : قلت لأبي حنيفة : أرأيت الركن اليماني ، أترى للمس أن يستلمه ؟ قال : إن فعل : فحسن ، وإن ترك : لم يضره . وروى الحسن عن أبي حنيفة : أنه يستلمه ولا يقبله ولا يقبل يده .

٨٤٣٥ - وروى هشام عن محمد قال : يقبله ^(١) وإن شاء مسح يده ، ثم نى يده ^(٢) .

٨٤٣٦ - وقال الشافعي : يستلمه ، ويضع يده على فيه ويقبّلها ، ولا يقبله ^(٣) .

(١) في (م) : [تقبله] . وهشام : هو هشام بن عبيد الله الرازي نفعه على أبي يوسف ، وسعد ، وروى عن مالك ، وابن أبي ذئب وغيرهما وأخذ عنه أبو حاتم وجماعة . قال أبو حاتم : صلوق . وقال ابن حبان كان يهم في الروايات وينطلي إذا روى عن الأثبات ، ولينه الصميري في الرواية . راجع ترجمته في : الخرج والتعديل (٦٧/٩) ، الترجمة (٢٥٦) ، المخروحين (٩٠/٣) ، أخبار أبي حنيفة وأصحابه ، في ذكر أصحاب أبي يوسف وزفر ، ومحمد بن الحسن ص ١٦٢ ، ميزان الاعتدال (٣٠٠/٤ ، ٣٠١) ، الترجمة (٩٢٢٠) ، الجواهر النضية (٥٦٩/٣ ، ٥٧٠) ، الترجمة (١٧٧٥) ، الفوائد البهية ص ٢٢٢ .
(٢) راجع المسألة في الأصل ، باب الطواف (٤٠٥/٢) ، مختصر الطحاوي ، باب ذكر ما يعمل عند البقيت ص ٦٣ ، البسوط ، باب الطواف (٤٩/٤) ، بدائع الصانع ، فصل : وأما بيان سنن الحج (١٤٧/٢ ، ١٤٨) .
مجمع الأنهر مع مفتي الأبحر ، كتاب الحج (٢٧٣/١) ، الاختيار ، كتاب الحج (١٤٧/١) ، تحفة الفقهاء ، باب الإحرام (٤٠٢/١) .

(٣) راجع المسألة في : الأم ، باب ما يفتح به الطواف وما يستلم من الأركان (١٧٠/٢) ، التكت ، في مسائل الطواف ، ورقة (١١٠٩) ، مختصر الخلافات ، العنوان السابق ، ورقة (١٨٩ ، ب) ، حلية العلماء ، باب صفة الحج والمعرة (٢٨٣/٣) ، المجموع مع المذهب باب صفة الحج (٣٤/٨ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٥٨) .
فتح العرير مع الوجيز ، الفصل الرابع في الطواف ، بذيل المجموع (٣١٦/٧ ، ٣١٩ ، ٣٢٠) . وقال مالك في المدونة : يستلم الركن اليماني باليد ، ويضع اليد التي استلم بها على الفم من غير أن يقبل يده ولا يقبل الركن اليماني بيده ، وقال الباجي في المتقى : وروى في كتاب ابن المواز عن مالك : أنه كان يرى تقبل اليد بعد مسح الركن اليماني . راجع المسألة في : المدونة ، في ما يجوز للمحرم لبسه (٢٩٩/١) ، للمتقى ص ١٠ .
تقبيل الركن الأسود في الطواف (٢٨٧/٢ ، ٢٨٨) . وقال الحرفي : ولا يستلم ، ولا يقبل من الأركان إلا الأسود واليماني . قال ابن قدامة : والصحيح عن أحمد : أنه لا يقبله . راجع المسألة في : الإصحاح ، باب المعرة (٢٧٨/١) ، الفهي باب ذكر الحج ودخول مكة (٣٧٩/٣) ، الكافي لابن قدامة ، باب دخول مكة وصفة العمرة (٤٣٥/١) .

٨٤٣٧ - فإذا دللنا على رواية الأصل^(١) ، فلا نرى ركن لا يتبدى منه الطواف ، فلا يس استلامه ، كالثامي . ولأن تقبيله^(٢) ليس بمس ، واستلامه لا يكون سنة ، كالركن الآخرين . ولأنه فارق الحجر بانفاق ، بدلالة : أنه لا يعود إليه إذا ختم الطواف ولا يقبله ، وإن تساوبا في الاستلام لا يستويان في سائر الأحكام .

٨٤٣٨ - فإن قيل : المعنى في الركنين : أنهما ليسا على قواعد إبراهيم عليه السلام فلا يس استلامهما ، والركن اليماني على قواعد إبراهيم عليه السلام ^(٣) يس استلامه .

٨٤٣٩ - قلنا : هذا أكثر أحواله أن يكون فضله لليقعة^(٤) ، وهذا لا يقتضي الاستلام ، كسائر بقاع البيت .

٨٤٤٠ - والدليل على أنه لا يقبل يده : ما روى عن ابن عباس رضي الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم استلم الركن اليماني ولم يقبله^(٥) ، فبهذا قد اتفقنا على ترك^(٦) تقبيل اليد .

٨٤٤١ - ولأنه أحد أركان البيت ، فلا يس تقبيل اليد عنده ، كركن الحجر .

٨٤٤٢ - احتجوا بما روي في حديث ابن عمر رضي الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستلم الركن اليماني^(٧) والأسود في كل طوافه^(٨) .

(١) لفظ : [الأصل] ساقط من صلب (ص) ، واستدركه المصنف في الهامش .

(٢) أي كالركن الشامي ، وفي (م) ، (ع) : [تقبله] .

(٣) في (م) ، (ع) : [أنها ليست من] ، مكان : [أنهما ليسا عن] .

(٤) ما بين المكويين ساقط من (م) ، (ع) .

(٥) في (م) : [لليقعة] ، وفي (ع) : [أن تكون فضله لليقعة] ، مكان المثلث .

(٦) في (م) ، (ع) : [رسول الله] ، مكان : [النبي] .

(٧) لفظ : [اليماني] ساقط من (ع) . لم نثر على حديث ابن عباس رضي الله عنه بعد . وقد ذكره الكاساني ، س

حديث جابر رضي الله عنه ، بهذا اللفظ ، في بدائع الصنائع ، في الفصل السابق (١٤٨/٢) .

(٨) في (م) ، (ع) : [اتفقنا] ، مكان : [اتفقنا] ، والزيادة : منها .

(٩) لفظ : [اليماني] ساقط من (ع) .

(١٠) لفظ : [كل] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) ، واستدركه المصنف في الهامش .

حديث ابن عمر رضي الله عنه متفق عليه . أخرجه البخاري في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب من لم يستلم إلا الركن اليماني (٢٨٠/١) ، وسلم في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب استحباب استلام الركنين اليمانيين في الطواف (٩٢٤/٢) ، الحديث (٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ١٢٦٧/٢٤٤) ، وأخرجه أبو داود في السنن ، في كتاب المناسك ، باب استلام الأركان (٤٧١/١) ، والسائي في السنن ، في كتاب مناسك الحج ، في استلام الركنين في كل طواف (٢٣١/٥) .

٨٤٤٣ - قلنا : عندنا يستلم الركن ، والكلام في أنه سنة ^(١) لا يترك ، السنة استلام الحجر ، وليس في الفعل ما يدل على التساوي .

٨٤٤٤ - قالوا : روي عن ابن عمر ، وجابر ، وأبي هريرة ، وأبي سعيد الخدري ، وعبد الله بن عباس رضي الله عنه : « أنهم استلموا الركن اليماني وقبلوا أيديهم » ^(٢) ، ولا يعرف لهم مخالف .

٨٤٤٥ - قلنا : إن استدللتم بهذا على الاستلام ، فعندنا يستحب ، وفعلهم يدل على هذا ، فأما مساواته للحجر : فلا ، وإن استدللتم به في تقبيل اليد : فقد روى ابن عباس رضي الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قبَّله ، فوضع خده عليه » ^(٣) .

٨٤٤٦ - وهذا خلاف قولكم ، والرجوع إلى فعل رسول الله عليه الصلاة والسلام أولى .

٨٤٤٧ - قالوا : ركن مني على قواعد إبراهيم عليه السلام ، فوجب أن يكون استلامه مستنونا ؛ قياسا على ركن الحجر .

٨٤٤٨ - قلنا : تقبيل المواضع الشريفة خلاف القياس ، ولهذا ^(٤) قال عمر رضي الله عنه : « أما إنك لا تضر ولا تنفع » ^(٥) ، فلم يحز القياس في نفس القياس ؛ ولأن الحجر

(١) في (م) : [في أنه يليه ، وفي (ع) : في أن يليه بدون نقط ، لعل الصواب ما أتيته ، أو أن عبارة ما سقطت من ها ؛ لأن المعنى غير مستقيم .

(٢) روى الثنافي عن سعيد ، عن ابن جريج ، قال : قلت لعطاء : هل رأيت أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استلموا قبلوا أيديهم ، فقال : نعم ، رأيت جابر بن عبد الله ، وابن عمر : وأبا سعيد الخدري ، وأبا هريرة رضي الله عنه إذا استلموا قبلوا أيديهم ، قلت : وابن عباس قال : نعم . وحسبت كثيرا ؛ قلت هل تدع أنت إذا استلمت أن تقبيل يدك ؟ قال : فلم استلمه إذا ، في المستند ، في كتاب الحج ، الباب السادس فيما يلزم الحاج بعد دخول مكة (٣٣٨/١) ، الحديث (٨٨٦) ، وعبد الرزاق في كتاب الحج ، باب تقبيل اليد إذا استلم (٤٠/٥) ، الحديث (٨٩٢٣) ، والدارقطني في السنن ، في كتاب الحج ، باب المواقيت (٢٩٠/٢) .

الحديث (٢٤١) ، والبيهقي في الكبرى ، في كتاب الحج ، باب تقبيل اليد بعد الاستلام (٧٥/٥) . (٣) أخرجه الدارقطني في المصدر السابق (٢٩٠/٢) ، الحديث (٢٤٢) ، الحاكم في المستدرک ، في كتاب المناسك ، في تقبيل الركن اليماني ووصع الحد عليه (٤٥٦/١) ، والبيهقي في الكبرى ، في كتب الحج ، باب استلام الركن اليماني بيده (٧٦/٥) . (٤) في (م) ، (ع) : [هذا] ، مكان : [ولهذا] .

(٥) في (م) ، (ع) : [لا يضر ولا ينفع] . متفق عليه أخرجه البحاري في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب ما ذكر في الحجر الأسود وفي باب الزم في الحج والعمرة (٢٧٩ ، ٢٧٨/١) ، ومسلم في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف (٩٢٥/٢) ، الحديث (١٢٧٠/٢٥) . وأبو داود في السنن ، في كتاب المناسك ، باب في تقبيل الحجر (٤٧١/١) .

اعتصم بأحكام ، منها : التقبيل ، ووجوب الانتحاح به ، والعود^(١) إليه ، وهذه الأحكام لا توجد في الركن اليماني ، فلذلك يجوز أن يخالفه في سنة الاستلام .

• • •

(١) في (م) : [والمدد] ، مكان : [والعود] .



إذا طاف جنباً ، أو على غير وضوء ، أو عليه نجاسة أو عرياناً ، أجزأه

٨٤٤٩ - قال أصحابنا : إذا طاف جنباً ، أو على غير وضوء ، أو عليه نجاسة ، ثم عرياناً أجزأه .

٨٤٥٠ - وذكر ابن شجاع ^(١) : أن الطهارة من سنة الطواف .

٨٤٥١ - وكان أبو بكر الرززي يقول : إنها واجبة . ولا يجرئ إلا بها لكنها ليست بشرط ^(٢) . لنا : حديث جابر : « أن النبي ﷺ قال : طوافك باليت بكفئك لمحك

- (١) تقدمت ترجمة ابن شجاع ، في مسألة (٧٩) وتكرر ذكره في أماكن أخرى من هذا الكتاب .
(٢) في (م) ، (ع) : [لكنه] ، مكان : [لكنها] . وقد أشار إلى اختلاف في مذهب الشافعي بالإشارة إلى ما رجحه ابن شجاع في اعتبار الطهارة من سنن الطواف . وقد رجح أبو بكر الرززي الحكم بوجوب الطهارة في الصواب ، وهو مذهب الشافعي الذي كان يرى أن الطواف سقط بعد قوله : [ليست بشرط] قول الشافعي من سائر النسخ ، وقال الشافعي : إنها واجبة لا يجرئ إلا بها . وراجع تفصيل المسألة في : أحكام القرآن للجصاص ، باب طواف الزيادة (٢٤٠/٣) ، مختصر الطحاوي الباب السابق ص ٦٤ ، لمبسوط ، الباب السابق (٣٨٤-٤٠) ، متن القدوري ، باب الجنائيات ص ٣٠ ، تحفة الفقهاء كتب المسالك (٣٩١/١) ، بدائع الصنائع ، فصل في شرط المحل ووجباته (١٢٩/٢ ، ١٣٠) ، فتح القدوم مع الهداية وبذيله الحاشية ، باب الجنائيات (٤٩/٣) وما بعدها ، البنية مع الهداية ، باب الجنائيات (٢٧٩/٤-٢٨٥) . للاختصار باب الجنائيات (١٦٢/١) ، مجمع الأنهر مع مفتي الأبحر ، باب الجنائيات (٢٩٤/١) . وقال الشافعي في مختصر المزني : ولا يجرئ الطواف إلا بما تجزئ به الصلاة من الطهارة من الحدث وغسل النجس ، قال القفال في الحلية : ومن شرط الطواف : الطهارة ، وسنن العورة . وراجع المسألة في : الأم ، باب الخلاف في الطواف على غير طهارة وباب الطواف في لزوم النجس والرعاف والحدث والساء على النوف (١٧٨/٢ ، ١٧٩) ، مختصر المرئي ، باب ما يلزم عند الإحرام وبين الطواف والسعي وغير ذلك ص ٦٧ ، التلكت ، العنوان السابق ، ورقة (١٠٩) ، ب ، مختصر الخلافيات ، العنوان السابق ، ورقة (١٨٩-١٩٠) حلية العلماء ، الباب السابق (٢٨٠/٣ ، ٢٨١) ، المجموع مع المهذب ، الباب السابق (١٤٨-١٤٩) ١٧ - ١٩) تنح العزيم مع الوجيز ، الفصل السابق ، بذيل المجموع (٢٨٧-٢٨٥/٧) . وقال مالك : وأحمد في أصح الروايتين عنه : مثل قول الشافعي : إن من شرائط صحة الطواف : الطهارة ، وسنن العورة فلا يجرئ الطواف بهرهما . وعن أحمد رواية أخرى : مثل قول الرززي ، الطهارة ليست بشرط وإنما هي واجبة . وراجع المسألة في : التلكت في ركعتي الطواف بداية المجهد (٢٩٠/٢) ، وهي أقول في الطواف باليت والكلام في الطواف (٣٥٦/١) ، قولان الأحكام الشرعية ، الباب الرابع في أعمال الحج ص ١٢٦ .

إيا حاب لحنا ، أو على غير وضوء ، أو عليه نجاسة أو عريانة ، أمزؤه ١٨٥٣/٤

وعزتك (١) .

٨٤٥٢ - وروي : أنه عليه الصلاة والسلام صلى صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالأبطح ، ثم جمع هجمة (٢) ، ثم دخل مكة فطاف بالبيت (٣) . ولم يذكر الطهارة .
٨٤٥٣ - ولأنه ركن من أركان الحج ، فلم تكن (٤) الطهارة من شرطه ، كالإحرام والوقوف .

٨٤٥٤ - قالوا : المعنى فيه : أن الطهارة معتبرة ، ولما اعتبرت الطهارة : وجبت .
٨٤٥٥ - قلنا : إن أردتم به أنها معتبرة في الكمال والفضيلة ، فذلك هي في الإحرام والوقوف ، وإن أردتم في الجواز ، فهو موضع الخلاف .
٨٤٥٦ - ولأنها عادة لا يطلها حدث العمد ، فلم تكن (٥) الطهارة من شرطها ، كالاعتكاف ، وعكسه الصلاة .

٨٤٥٧ - فإن قيل : ينتقض بالصلاة ، في بدء الإسلام كان الكلام سائحا فيها والطهارة شرط .

٨٤٥٨ - قلنا : النقض لا يكون بناسخ في الأحكام ، وإنما يقع التعليل للأحكام المستقرة ، والنقض يقع بها .

٨٤٥٩ - ولأن ما شرط في ركن واحد من أركان الحج فتركه لا يوجب فساد ، كترك الخيط وترك الطيب إذا فارق الإحرام .

٨٤٦٠ - فإن قيل : هذا شرط في جميع الأركان .

= شرح الرقائي ، باب فرض الحج (٢٦٢/٢) ، والمسائل الفقهية ، كتاب الحج (٢٨٢/١ ، ٢٨٣) ، مسألة (١٥) ، الإنصاف ، الباب السابق (٢٧٧/١) المعني ، الباب السابق (٣٧٧/٣) ، الكافي لابن قدامة ، الباب السابق (٤٣٣/١ ، ٤٣٤) .

(١) لم ننف على هذا الحديث من وجه جابر رضي الله عنه بعد ، وسأبني تخريجه من جهة عائشة رضي الله عنها في مسألة (٤٧٤) .
(٢) في سائر النسخ : يجمع بحمه بدون نقط ، وهو تصحيف . هجج : أي نام بالليل . قال ابن الأثير : الجمع ، والهجمة ، والهجوم : طائفة من الليل ، الهجوع النوم ليلا ، وقال ابن منظور : ويقال : أثبت فلانا عد هجمة ، أي : بعد نومة خفيفة من أول الليل . راجع في النهاية الباب الهاء مع الجيم (٢٤٧/٥) ، لسان العرب ، مادة : هجج (٤٦٢١/٦) ، المصباح المنير (٦٥٥/٢) .

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب طواف الرضاع (٣٠٢/١) ، والدارمي في السنن ، في كتاب المسالك (٥٥/٢) ، أحمد في المسند ، في مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنه (١١٠/٢) .

(٤) في (م) : [فلم يكن] . (٥) في (م) : [فلم يكن] .

٨٤٦١ - قلنا : هو شرط في الإحرام خاصة ، بدلالة : أنه إذا وقف بعرفة لاستأذن متطعياً ؛ لم يجب عليه إلا دم واحد .

٨٤٦٢ - ولأنها عبادة تختص ^(١) بالمسجد ، فلم تفسد ^(٢) بترك الطهارة . كالاعتكاف .

٨٤٦٣ - احتجوا : بحديث ابن عباس رضي الله عنه : أن النبي ﷺ قال : « الطواف بالبيت صلاة ، إلا أن الله تعالى أباح فيه النطق ، فمن نطق فلا ينطق إلا بخير » ^(٣) .

٨٤٦٤ - قالوا : والصلاة في اللغة دعاء ؛ لأن ^(٤) الطواف صلاة شرعية ، فيحس تحت قوله عليه الصلاة والسلام : « لا صلاة إلا بطهور » ^(٥) .

٨٤٦٥ - والثاني : أنه قال : « إن الله تعالى أحل فيه النطق » ، وظاهره يقتضي : أنه كالصلاة بكل حال إلا فيما استثناء .

٨٤٦٦ - قلنا : هذا خير لا يصح الاحتجاج به على طريق أصحاب الحديث ؛ لأنه لم يروه إلا الفضيل بن عياض ^(٦) ، عن عطاء بن السائب ، عن طاووس ، عن ابن عباس ، وسماع الفضيل بن عياض ^(٧) وأمثاله من عطاء بن السائب ضعيف [لا يحتج به ، وإنما يحتج من حديث عطاء بن السائب ^(٨)] بما رواه المتقدمون عنه ، كالثوري ، وشعبة ، وحمام بن سلمة .

(١) في (م) : [يختص] . (٢) في (م) ، (ع) : [لم يفسد] .

(٣) أخرجه الدارمي في السنن ، في باب الكلام في الطواف (٤٤/٢) ، وأخرجه الترمذي في السنن ، في كتاب الحج ، باب ما جاء في الكلام في الطواف (٢٨٤/٣) ، الحديث (٩٦٠) ، وابن خزيمة في صحيحه ، في كتاب المناصك ، باب الرخصة في التكلم بالخير في الطواف (٢٢٢/٤) ، الحديث (٢٢٣٩) ، وإلحاقه في المستدرک ، في كتاب المناصك ، في أن الطواف مثل الصلاة (٤٥٩/١) . (٤) في (م) ، (ع) : [الكمية] ، مكان : [اللغة ، وأن] ، مكان : [لأن] .

(٥) لم نقف على هذا الحديث بهذا اللفظ بعد . وقد أخرجه مسلم في الصحيح ، في كتاب الطهارة ، في باب وجوب الطهارة للصلاة (٢٠٤/١) ، الحديث (٢٢٤/١) بلفظ : لا تقبل صلاة بغير طهور ، وأبو داود في السنن ، في كتاب الطهارة ، باب فرض الوضوء (٢٣/١) ، والترمذي ، في السنن ، في أبواب الطهارة ، باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور (٥/١) ، الحديث (١) ، وابن ماجه ، في السنن ، في كتاب الطهارة وستنها ، باب لا يقبل لله صلاة بغير طهور (١٠٠/١) ، الحديث (٢٧١ ، ٢٧٢) .

(٦) في (م) ، (ع) : [انفصل بن عياض] .

(٧) في (م) ، (ع) : [الفصل بن عياض] .

(٨) ما بين المكونين ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) ، واستدرکه التاسع في الهامش

إذ طاف بجنا ، أو على غير وضوء ، أو حله نجاسة أو عريانا ، أجزاء = ١٨٥٥/٤

٨٤٦٧ - وأصل هذا الحديث إنما رواه ابن مالك ، عن ابن جريج ، عن الحسن بن مسلم ، عن طاووس ، عن رجل أدرك النبي ﷺ من قول ذلك الرجل ، لا عن النبي ﷺ (١) .
٨٤٦٨ - ولو ثبت فقوله : « الطواف بالبيت صلاة » لا يجوز أن يكون بيانا للاسم ، لأن الطواف لا يسمى صلاة ، لا لغة (٢) ، ولا شرعا .

٨٤٦٩ - أما اللغة : فالصلاة فيها الدعاء ، وأما الشرع : فلا يقول أحد من أهله : إن الطواف صلاة ، ولهذا لو نذر أن يصلي فطاف لم يجزئه .

٨٤٧٠ - ولا يقال : صلاة الخنازة صلاة ، ولو أطلق نذر الصلاة ، لم يسقط نذره صلاة الخنازة ، ولأن صلاة الخنازة يتعبد فيها ما لا يسقط بها النذر المطلق . وإذا بطل أن يكون هذا بيانا للاسم : لم يدخل في قوله عليه الصلاة والسلام : « لا صلاة إلا بطهر » ، فبقي (٣) أن يكون بيانا للحكم ، فكأنه قال : حكم الطواف حكم الصلاة ، ونحن نعلم : أنهما لا يتفقان في كل الأحكام . لأن الصلاة يبطلها المشي والانحراف عن القبلة مع القدرة ، والكلام وحديث العمد ، ولا يبطل ذلك الطواف ، فبقي أن يكون شبيها (٤) بها في حكم واحد ، فاحتمل أن يكون تعلقه بالبيت ثواب الصلاة .
٨٤٧١ - فإن قيل : قوله : « الطواف بالبيت صلاة » معناه : مثل الصلاة ، وحذف (مثل) .

٨٤٧٢ - قولنا : الماثلة ، لا تقتضي التماثل في كل الصلاة ، فليس ما تقولونه بأولى مما نقوله .

٨٤٧٣ - فأما قوله : « إلا أنه أصح فيه الكلام » فليس المقصود منه بيان ما استثنى من التشابه ، وأما الغرض : فكان الكلام ، وإذا صح فيه فيجب أن يتعقد جواز الكلام كله ، وإنما يتكلم بما فيه (٥) القرية والثواب خاصة .

٨٤٧٤ - قالوا : روت عائشة رضِيَ اللهُ عَنْهَا (٦) : « أن النبي ﷺ لما أن كان يطوف

(١) أخرجه السائي في السنن ، في كتاب مناسك الحج ، في إباحة الكلام في الطواف (٢٢٢/٥) .
وأخرجه أحمد في المسند ، في حديث رجل لله (٣٧٧/٥) .

(٢) في (ع) : [لغة] يحذف : [لا] . (٣) في (م) ، (ع) : [فلي] .

(٤) في (م) ، (ع) : [فيبقى أن يكون شبيها] .

(٥) في (م) ، (ع) : [في] ، مكان : [فيه] .

(٦) الزيادة من (م) ، (ع) .

توضأاً^(١) ، وفعله بيان ، وقال : « خذوا عني مناسككم »^(٢) .

٨٤٧٥ - قلنا : قوله تعالى ﴿ وَلَسْتَ وَفَوْقَهَا ﴾^(٣) ليس بمجمل حتى يكون فعله على الصلاة والسلام بياناً ، أنه طاف بعد ما حج ، ولم ينقل : أنه توضأ .

٨٤٧٦ - قالوا : روي أنه عليه الصلاة والسلام قال لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : « اصنعي ما يصنع الحاج ، غير أنك لا تطوفي بالبيت »^(٤) .

٨٤٧٧ - قلنا : يجوز أن يكون النهي للطواف ، ويجوز أن يكون للمنع من دخول المسجد مع الحيض ؛ ولأنها عبادة [منهن مُتَشَبِّهَةٌ]^(٥) إلا أن ما نهى عنه في ركن من الحج لا يوجب فساده ، كما ذكرنا .

٨٤٧٨ - قالوا : روي عن النبي ﷺ : أنه قال : « لا يطوفن بالبيت بعد اليوم مشرك ولا عريان »^(٦) .

٨٤٧٩ - قلنا : نهى عن الطواف ، وقد بينا : أن أركان النهي إذا اختص بركن لا يمنع وقوعه ، كالإحرام مع اللبس .

٨٤٨٠ - ولأن من المنهيات في الحج الطوء ؛ لأنه يفسده ، ومعلوم : أنه إذا^(٧) صادف الطوء ، لم يجعل وجوده وعدمه سواء ، حتى يصير كأنه لم يفعل ، بل لا يمنع

(١) لم نقف على هذا الحديث ، بهذا اللفظ بعد . وقد أخرجه البخاري في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب من طاف بالبيت ، وفي باب الطواف على وضوء (٢٨٠/١ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥) ، بلفظ إن أول شيء بدأ به حين قدم مكة أنه توضأ ، ثم طاف ، وسلم في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب ما يترجم من طاف بالبيت وسمى (٩٠٦/٢ ، ٩٠٧) ، الحديث (١٢٣٥/١٩٠) .

(٢) تقدم تخريج هذا الحديث في مسألة (٤٢٣) . (٣) سورة الحج : من الآية ٢٩ .

(٤) هذا جزء من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا المتفق عليه ، أخرجه البخاري في الصحيح ، في كتاب الحيض ، باب كيف كان بدء الحيض ، وفي باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت (٦٥ ، ٦٣/١) ، وسلم في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب بيان وجوه الإحرام (٨٧٤ ، ٨٧٣/٢) ، الحديث (١١٩ ، ١٢٠/١٢١) ، وأبو داود في السنن ، في كتاب المناسك ، باب في إفراغ الحج (٤٥١/١ ، ٤٥٢) . والترمذي بمعه في السنن ، في كتاب الحج باب ما جاء ما تقضي الحائض من المناسك (٢٧٢/٣) ، الحديث (٩٤٥) ، والنسائي في السنن ، في كتاب الحيض باب بدء الحيض (١٨٠/١) ، وابن ماجه في السنن ، في كتاب المناسك ، باب الحائض تقضي المناسك إلا الطواف (٩٨٨/٢) ، الحديث (٢٩٦٣) .

(٥) في (ص) . [منهم منه] ، بدون نقطة الأول ، ونحوه في (ع) بدون نقط ، و (م) و (د) [منهم منه] ولعل الصواب ما أدرجناه . (٦) تقدم تخريج هذا الحديث في مسألة (٤١٧) .

(٧) لفظ : [إذا] صاقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) ، واستفركه النسخ في الهامش

إذا طاف جنباً ، أو على غير وضوء ، أو عليه نجاسة أو عرياناً ، أجره = ١٨٥٧/٤

اعتداد بالقلع ، وإذا ^(١) أفسد فما دونه مما لا يفسد الإحرام أولى أن لا يوحد بحصل وجود المفعول / وعدمه سواء .

٨٤٨١ - قالوا : كل ما اعتبرت فيه الطهارة ، [لا يقوم غيرها مقامها ، كالصلاة .

٨٤٨٢ - قلنا : عندنا لا يقوم مقام الطهارة] ^(٢) غيرها ، وإنما يدخل ، فقدها ^(٣) ،

يقصر في الطواف ، ويقوم الدم مقام ذلك البعض ، فأما أن يقوم مقام الطهارة ، فلا .

٨٤٨٣ - ومن أصحابنا من قال : يجب بقصد الطهارة الإعادة ، فإن لم يعد قام الدم

مقام الطواف ^(٤) الواجب ، كما يقوم مقام العذر ^(٥) .

٨٤٨٤ - ولأن الصلاة مؤداة بتحريم ، والطهارة شرط فيها ، فكانت شرطاً فيما

تؤدى فيه ^(٦) الأركان بها ، وأفعال الحج مؤداة بها .

٨٤٨٥ - قالوا : عبادة تجب الطهارة لها ، فكانت شرطاً فيها ، كالصلاة .

٨٤٨٦ - قلنا : الوصف غير مسلم على ما بيناه ، ولو سلمناه لم تصح ^(٧) العلة ،

لأن الطهارة من شرط الاعتداد بالطواف ، كما أنها شرط في الاعتداد بصلاة النافلة ،

فإذا عدت لم يعتد بالصلاة ، كذلك عندنا لا يعتد بالطواف ، بمعنى : أنه لا يقع موقع

الواجب عليه حتى ينضم إليه غيره .

٨٤٨٧ - ولأن الطهارة لما شرطت في الصلاة أبطلها حدث العمد ، ولما لم يبطل ^(٨)

حدث العمد الطواف لم تكن ^(٩) الطهارة شرطاً فيه .

٨٤٨٨ - قالوا : كل عبادة وجب بترك الطهارة فيها معنى ، كان ذلك المعنى

لإعادة ، كالصلاة ^(١٠) .

٨٤٨٩ - قلنا : تجب الإعادة عندنا ويقوم الدم مقام الواجب ، وينتقض هذا بمن قرأ

القرآن مع الجنابة ، فقراءة القرآن ^(١١) عبادة ، وجب عليه بترك الغسل فيها معنى ، وهو

(١) في (م) ، (ع) : [وإن] .

(٢) ما بين المكوفين ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستدركه النسخ في الهامش .

(٣) في (ص) ، (م) : [فقدها] .

(٤) في (م) ، (ع) : [عاد الدم مقام الواطئ] ، مكان المكتب .

(٥) في (م) ، (ع) : [مقام القدر] . (٦) في (ص) : [في] ، مكان : [فيه] .

(٧) في (م) : [لم يصح] . (٨) في (م) . [لم تبطل] .

(٩) في (م) : [لم يكن] . (١٠) في (م) ، (ع) : [الصلاة] ، مكان : [كالصلاة] .

(١١) في سائر النسخ : [فالقرآن] ، وما أثبتناه زيادة لاقتضاء السياق ذلك .

الإثم ، وليس هو الإعادة . قالوا : وما افتقر إلى البيت ، بدلالة : أن صلاة الخائف والمتنفل على الراحلة لا يشترط فيها التوجه إلى البيت ، فالطهارة شرط فيها .
 ٨٤٩٠ - ولأن الصلاة منهياتها تفسدها ^(١) ، وترك الطهارة منهي فأنسدها ، ومنهيات الإحرام كلها لا تفسده ^(٢) إلا الجماع ، والنهي بترك الطهارة لا يفسد الطواف .
 ٨٤٩١ - قالوا : طواف على غير طهارة ، فلم لا يكره ؟ كما لو كان بمكة .
 ٨٤٩٢ - قلنا : هذا غير مسلم ، فإنه إذا كان بمكة . قلنا : بإعادة الطواف ^(٣) فإن لم يعد ^(٤) ، قامت التقدية مقامه ، كما تقوم ^(٥) فيمن خرج من مكة .

(١) في (م) : [يفسدها] .

(٢) في (ص) : [لا تصد] ، بدون ضمير للمفعول ، وفي (م) : [لا يفسده] .

(٣) في (ص) : [موانئ الطواف] . وما أثبتناه هو الصواب .

(٤) في (ص) : [فإن لم يأت به] بدل : [فإن لم يعد] .

(٥) في (م) : [كما يقوم] .



إذا سلك في الطواف الحجر ، فالأولى أن يستأنف الطواف

٨٤٩٣ - قال أصحابنا : إذا سلك ^(١) في الطواف الحجر ^(٢) : فالأولى أن يستأنف الطواف ، ويمر خارج الحجر ، فإن لم يفعل وطاف على الحجر خاصة : أجزأه ، ولزمه دم ^(٣) .

٨٤٩٤ - وقال الشافعي : لا يجزئه إلا أن يستأنف الطواف ، فينبى على الموضع الذي دخل منه الحجر ^(٤) .

٨٤٩٥ - وهذه مبنية على ^(٥) أن الدم يقرم مقام أقل الطواف ، ومبنية على أن ^(٦) الترتيب في الطواف ليس بشرط ^(٧) ، وفي طواف المنكوس ، وسبئي الكلام فيها .

(١) في (م) : [سلك] ، وهو تصحيف .

(٢) الحجر ، بكسر الحاء المهملة ومكون الجيم : هو ما حواه الحطيم المدار بالبيت الحرام ، بجانب الشمال مما يلي اليراب . وقال ابن الأثير : الحجر بالكسر : اسم الحائط المستدير إلى جانب الكعبة الغربي . راجع في المغرب ، مادة : الحجر ص ١٠٣ ، النهاية (٣٤١/١) ، لسان العرب (٧٨٥/٢) ، المصباح للمير (١١٧/١) .

(٣) فإن في الأصل : وإذا طاف الطواف الواجب في الحج أو العمرة في جوف الحطيم ، قضى ما تركه من إن كان مكة ، وإن كان قد رجع إلى أهله ، فعليه دم . راجع للمسألة في : الأصل ، الباب السابق (٤٠٠/٢) ، الجامع الصغير ، باب في الطواف والسعي ص ١٦ ، الميسوط ، الباب السابق (٤٦/٤) ، بدائع لستانع ، فصل : وأما مكان الطواف (١٣٢/٢) ، البناء مع الهداية ، الباب السابق (٢٨٧ ، ٢٨٩/٤) ، الاختيار ، كتاب الحج (١٤٧/١) .

(٤) راجع للمسألة في الأم ، باب كمال الطواف (١٧٦/٢) ، مختصر الرزني ، الباب السابق ص ٦٧ ، مختصر الخلافات ، العنوان السابق ، ورقة (١٨٩ ، ١٨٧) ، حلية العلماء ، الباب السابق (٢٨٦/٣) ، المجموع مع المذهب ، الباب السابق (٢٢٧-٢٢٨) . وقال مالك وأحمد وأصحابهما : مثل قول الشافعي ، إن سلك الحجر في طوافه ، لم يجزه . راجع للمسألة في : المتقى ، في ما جاء في بناء الكعبة (٢٨٣/٢) ، بداية المجتهد ، العنوان السابق (٣٥٥/١ ، ٣٥٦) ، قوانين الأحكام الشرعية ، الباب السابق ص ١٢٦ ، شرح الرقاعي ، الباب السابق (٢٦٣/٢) ، والكافي لابن قدامة ، الباب السابق (٤٣١/١) ، المقني ، الباب السابق (٣٨٢/١) .

(٥) لفظ : [على] ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستتركة الساج في الهمش .

(٦) في (م) ، (ع) : [وسنته على] ، مكان : [ومبنية على] ، ولفظ : [أن] ساقط من (م) ، (ع) .

ومن صلب (ص) واستتركة الناسخ في الهمش .

(٧) في (م) ، (ع) : [وليس شرط] بدل : [ليس بشرط] .

٨٤٩٦ - ويدل في نفس المسألة : أنه مكان لا يقطع عن كونه من البيت ، فالطواف عليه ليس بشرط ^(١) ، أصله : سائر البقاع . ولأن فرض الصلاة لا يسقط بالتوجه إليه ، كسائر بقاع المسجد .

٨٤٩٧ - ولأنه ركن يتعلق بمكان ، فلا يكون من شرطه استغراق جميع المكان بالكون ^(٢) فيه ، كالوقوف بعرفة ، والذي روى : « أنه عليه الصلاة والسلام طاف من وراء الباب » ^(٣) .

٨٤٩٨ - وكذلك نقول . والكلام في صفة فعله هل كان لأنه شرط ، أو لأنه الأولي ؟ . ولأنه لو ثبت أنه ^(٤) من البيت ، لم يكن تركه للأقل مما يمنع الاعتداد بالأكثر عندنا ^(٥) .

• • •

(١) في (م) ، (ع) : [علة ليس شرط] .

(٢) في (م) : [باللون] .

(٣) لم نشر على هذه الرواية بهذا اللفظ بعد . وقد أخرجها الشافعي بلفظ : أنه قال : الحجر من البيت . وقال الله ﷻ : ﴿ وَبَيِّنُوا لِلنَّاسِ آيَاتِنَا الَّتِي يُبَيِّنُ ﴾ ، وقد طاف رسول الله ﷺ من وراء الحجر ، في المسجد ، في كتاب الحج ، الباب السادس فيما يأتزم الحج (٣٤٩/١) ، الحديث (٩٠٢) ، والمحاكم نحوه في المستدرک ، في كتاب الحج ، في الحجر من البيت (٤٦٠/١) ، والبيهقي في الكبرى ، في كتاب الحج ، باب موضع الطواف (٩٠/٥) .

(٤) لفظ : [أنه] ساقط من (م) ، (ع) .

(٥) قوله : [عندنا] ساقط من صلب (م) واستدرکه الناسخ في الهامش .



إذا طاف منكوشا ، جاز وعليه دم

٨٤٩٩ - قال أصحابنا : إذا طاف منكوشا ^(١) : جاز وعليه دم ، وإن ابتدأ بالطواف من غير ركن الحجر .

٨٥٠٠ - وذكر محمد في الرقيات : أنه [لا يعتد بطوافه حتى ينتهي إلى الركن .

٨٥٠١ - ومن أصحابنا من قال : يجوز ^(٢) .

٨٥٠٢ - وقال الشافعي [^(٣) : لا يعتد بطواف المنكوس ^(٤) .

٨٥٠٣ - دليلنا : أنه حصل في أماكن الطواف مع النية ، كما لو رتبته ؛ ولأنه سبب ^(٥) للطواف فلا يمنع الاعتداد به ، كما لو طاف راكباً أو ترك الزنل .

٨٥٠٤ - فإن قيل : المعنى فيه : أنه ترك هيئة تسقط ^(٦) الركبتين ، وإذا ترك المشي أنه يسقط الركبتين إلى غير بدل ؛ لأنه إذا ترك المشي من غير عذر ^(٧) لزمه دم .

٨٥٠٥ - وعلّة الفرع باطلة ؛ لأنه ليس إذا كان الستر لا يسقط الركبتين إلى بدل ^(٨)

(١) في (ع) : [منكوشا] . قال للطبري : الطواف المنكوس : أن يستلم الحجر الأسود ثم يأخذ عن يساره ، سمي بذلك ؛ لأنه نكس ، أي قلب عما هو السة في المغرب ص ٤٦٥ .

(٢) راجع المسألة في : الأصل ، الباب السابق (٣٩٨/٢ ، ٣٩٩) ، الميسوط ، الباب السابق (٤٤/٤) ، بدائع الصنائع ، فصل : وأما شرطه وواجباته (١٣٠/٢ ، ١٣١) ، فتح القدير ، باب الإحرام (٤٩٥/٢) ، الاحتيار ، كتاب الحج (١٥٤/١) ، مجمع الأنهر ، كتاب الحج (٢٧١/١) .

(٣) ما بين المتكفين ساقط من (م) (ع) .

(٤) راجع المسألة في : الأم ، باب كمال الطواف و باب في الطواف متى يجزئه ومتى لا يجزئه (١٧٦/٢ ، ١٧٧) ، مختصر الربيع ، الباب السابق ص ٦٧ ، التكت ، المصان السابق ، ورقة (١٠٩ ب) ، المهذب مع المجموع ، الباب السابق (٣٠/٨ ، ٣٢ ، ٣٣) . وقال مالك وأحمد وأصحابهما : مثل قول الشافعي ، إذا طاف منكوشا لم يعتد به . راجع المسألة في : المدونة ، في تفسير ما يبدأ به الرجل إذا دخل في الطواف (٣١٧/١) ، للنتقي ، في الرمل في الطواف (٢٨٤ ، ٢٨٣/٢) ، بداية المجتهد ، في القول في الكمارات للمنكوش عنها (٣٨٩/١ ، ٣٩٠) ، والمعنى ، الباب السابق (٣٨٣/٣) .

(٥) في سائر النسخ : [سببا] ، والصواب ما أثبتناه .

(٦) في (م) : [حنة يسقط] . في (٧) في (ع) : [بغير عذر] .

(٨) في (ع) : [يدل] .

لم يقيم غيره مقامه ، كطواف [الإفاضة] ^(١) ، ورمي الجمار ؛ ولأنه أحد أركان مع البيت ، فجاز أن يندئ منه ، أصله : ركن الحج .

٨٥٠٦ - ولأنها عبادة شرط فيها التيامن ، فلا تبطل [بتكس] التيامن ^(٢) . كالوضوء .

٨٥٠٧ - احتجوا : بأنه عليه الصلاة والسلام « طاف مرتباً » ^(٣) ، وفعله يان . ولأنه قال : « خذوا عني مناسككم » ^(٤) .

٨٥٠٨ - قلنا : هذا ليس ببيان ^(٥) ؛ لأن الآية ^(٦) ليست بمجملة .

٨٥٠٩ - وقوله : « خذوا عني مناسككم » يدل ^(٧) على وجوب الأخذ ، وقد يان أن ذلك لا يدل على وجوب المأخوذ .

٨٥١٠ - ومن أصحابنا من قال : الترتيب واجب ، وإذا تركه عندنا قام مقامه الدم .

٨٥١١ - فإن قيل : إذا ثبت أنه واجب ، لم يسقط الفرض إلا بفعله .

٨٥١٢ - قلنا ^(٨) : هذا لا يكون فيما ينفرد بنفسه ، فأما الصفة التي تنفرد ^(٩) بنفسها : [فلا يصح أن تقضي حتى تبقي في ذمته .

٨٥١٣ - قالوا : عبادة تقتضي إلى البيت ^(١٠) ، فكان الترتيب فيها شرطاً ، كالصلاة .

٨٥١٤ - قلنا : الصلاة أفعال مختلفة ، فالترتيب يجوز أن يكون شرطاً فيها ، والطواف فعل واحد ، والفعل الواحد لا يشترط فيه ، كالأخذ بغسل اليد من

(١) في سائر النسخ ، مكان [الإفاضة] : بياض .

(٢) في سائر النسخ : [بالتيامن] ، لعل الصواب : [بالتياسر] .

(٣) لم يشر على هذه الرواية بهذا اللفظ ، وقد أخرجه مسلم ، في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب ما جاء أن عرفه كلها مرفوع (٨٩٣/٢) ، الحديث (١٢١٨/١٥٠) ، بلفظ : أن رسول الله ﷺ لما قدم مكة أتى الحبر فاستلمه ، ثم مشى على يمينه ، فرمل ثلاثاً ومشى أربعاً . والبيهقي في الكبرى ، في كتاب الحج ، باب الدليل على أنه يمضي في الطواف بعد الاستلام على يمينه (٩٠/٥) .

(٤) تقدم تخريجه في مسألة (٤٢٣) . (٥) في (ع) : [يان] ، مكان : [بيان] .

(٦) أي قوله تعالى ﴿ وَلْيَسْطُورُوا وَالْيَسِيرَ الْقَرِيبَ ﴾ .

(٧) في (ص) : [لا يدل] زيادة : [لا] . (٨) في (ص) : [قالوا] ، بدل : [قلنا]

(٩) في (م) : [ينفرد] .

(١٠) في (م) : [يفتقر إلى البيت] ، وما بين المكونين ساقط من صلب (ص) واستفركه النسخ في الهامش .

إذا طاف منكوشا ، حار وعليه دم ١٨٦٣/٤

المرفق^(١) ، أو من الأصابع ، أو كفلس اليدين ، لما أجريا مجرى العضو الواحد^(٢) ، أو كجميع الأعضاء في الجنابة .

٨٥١٥ - ولأن الصلاة تجب^(٣) ابتداء ، ويؤمر بالفعل ابتداء ، ثم لا يعتد به ؛ لأنه يجب ترتيبه على غيره ، كما يقال في المدرك للإمام في الركوع والسجود ، وفي الثقة ، فعلم أن الترتيب فيها شرط ، والطواف لا يؤمر أن يتدئ بشيء^(٤) منه لا يعتد به ترك ترتيبه على غيره ، فدل : أن الترتيب فيه ليس بشرط .

٨٥١٦ - ولأن الصلاة لا تشتمل على فروض يقوم^(٥) غيرها مقامها ، والحج يشتمل على واجبات يقوم الدم مقامها ، فجاز أن يقوم مقامه هيئة أركانه^(٦) .

٨٥١٧ - قالوا : ترك في الطواف ما لا يسقط إلى غير بدل^(٧) ، فصار كمن ترك أربعة أشواط .

٨٥١٨ - قلنا : هناك ترك أكثر العبادة فيها ، وههنا ترك هيئة فيها^(٨) فصار كترك غسل اليدين المانع من صحة الطهارة ، ولو ترك الترتيب فيها لم يمنع صحة الطهارة .

٨٥١٩ - ولأن كونه لا يسقط إلى غير بدل لا يمنع من مقام الدم مقامه ، كما ذكرنا في الرمي .

٨٥٢٠ - قالوا : ما وجب^(٩) عليه إعادة طواف الزيارة إذا كان بمكة أوجب ، وإن رجع ، كما لو طاف منكشا^(١٠) قبل طلوع الفجر .

٨٥٢١ - قلنا : لا نسلم وجوب إعادة إذا كان بمكة ، وإنما الأولى عندنا أن يعيد^(١١) ، وإن أقيم الدم مقامه جاز .

٨٥٢٢ - ولا يجوز في القياس على من افتتح الطواف من غير الركن ؛ لأن من أصحائنا من جوز ، وإن سلمنا ذلك على ما روي عن محمد ، فلأن تنفس هذه العبادة من الركن ، فإذا لم يأت بافتتاحها^(١٢) لم يعتد به [كما لو لم يفعله . وإن قاسوا على

(١) في (م) ، (ع) : [المرفق] .

(٢) في (م) ، (ع) : [يجب] .

(٣) في (م) : [يقدم] .

(٤) لفظ : [بدل] ساقط من (ع) .

(٥) الركعة من (م) ، (ع) .

(٦) هكذا في جميع النسخ ، نعل الصواب : [لما أوجب] .

(٧) في (م) : [مكسا] .

(٨) في (م) : [باشاحها] .

(٩) في (م) ، (ع) : [العقد الواحد] .

(١٠) في (م) ، (ع) : [شيء] .

(١١) في (م) : [أركانها] .

(١٢) في (م) ، (ع) : [أن يعتد] .

من ابتدأ السعي من المروة لم نسلم أن ذلك لا يعتد به [(١)] ، ورواه ابن شجاع عن أبي حنيفة .

٨٥٢٣ . وإن سلمنا لم يكن المانع ترك الترتيب ، لكن لأنه لا يتفسخ (٢) السعي ؛ لأن افتتاحه من الصفا أولى به ، إنما لا يجوز لأنه يقضي في الفعل (٣) ؛ لأنه إذا بدأ من الصفا وقف (٤) أربع وقفات على الصفا ، وإذا بدأ من (٥) المروة وقف ثلاث وقفات (٦) ، فنقصان الفعل هو المانع ، وفي مسألتنا : لم ينقص من أفعال الطواف شيء إنما (٧) ترك هيئة .

• • •

(١) ما بين المكوفتين ساقط من (م) ، (ع) .

(٢) في (م) ، (ع) : [يفسخ] .

(٣) قوله : [لأنه يقضي في الفعل] ساقط من (م) ، (ع) .

(٤) في (م) : [وقت] .

(٥) في (ع) : [وقف على] ، مكان : [بدأ من] .

(٦) الزيادة من (ع) .

(٧) في (ع) : [وإنما] بالسلف .

إذا طاف أربعة أشواط وتحمل ، وقع التحلل ، ويقوم الدم مقام الشافي

٨٥٢٤ - قال أصحابنا : إذا طاف أربعة أشواط وتحمل : وقع التحلل ، ويقوم اندم مقام الشافي ، وحكى ابن الحسن : أنه لو طاف ثلاثة أشواط وأكثر الرابع : حاز التحلل^(١) .

٨٥٢٥ - وقال الشافعي : إن ترك خطوة من الطواف : لم يتحلل من إحرامه^(٢) .

٨٥٢٦ - والكلام يقع في مواضع :

٨٥٢٧ - أولها : أن الركن هو الأكثر ، والدليل عليه : أنه ركن من أركان الحج ، والمداومة إلى آخره لا يكون ركنًا ، كالوقوف .

٨٥٢٨ - ولأنه مفعول بعد أكثر الطواف : فلم يكن ركنًا ، كالوقوف ، وركعتي

الطواف .

٨٥٢٩ - ولأنه يأتي بأكثر الأشواط ، فصار كما لو طاف وسعى وترك برمل .

٨٥٣٠ - والدليل على جواز التحلل بعد أكثر الطواف : أن الجماع معنى يحظره الإحرام ، فصار استباحته قبل استيفاء [طواف الحج من غير عمر ، كالطيب ،

(١) قوله : وأكثر الرابع ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستلزمه المصنف في الهامش رابع المسألة في : المبسوط ، الباب السابق (٤٢/٤ ، ٤٣) ، بدائع الصنائع ، فصل : وأما مقداره (١٣٢/٢) ، متن القنوري ، باب الجنبات ص ٣٠ ، فتح الباقية مع الهداية ، باب الجنبات (٥٤/٣ - ٥٦) ، الباقية مع الهداية ، الباب السابق (٢٨٥/٤ ، ٢٨٦) .

(٢) رجع المسألة في : الأم ، باب كمال عمل الطواف (١٧٨/٢) ، التكت ، العنوان السابق ، ورقة (١٠٩) ، مختصر الخلافات ، العنوان السابق ورقة (١٨٦ ، ١٨٧) ، المجموع مع ملهذب ، الباب السابق (٢١/٨ ، ٢٢) ، فتح العرم مع الوجيز ، بذيل المجموع ، الفصل السابق (٣٠٤ ، ٣٠٣/٧) . وقال مالك وأحمد وأصحابهما : مثل قول الشافعي ، إذا بقي شيء من الأشرطة السبعة ، لم يصح طوفه ، سواء قلّت البقية أو كثرت . رجع المسألة في : المفتى ، في ركنات الطواف (٢٨٩/٢) ، فكاك لابن عبد البر ، باب ما لا يجزئ بالدم دون الإتيان به (٢٠٧/١) ، والمغني ، باب صفة الحج (٤٦٤/٣ ، ٤٦٥) ، إكمال لابن قدامة ، الباب السابق (٤٣٤/١) .

واللمس، والخلق . ولأنه أحد التحللين ، فجاز أن يقع قبل استيفاء [(١) الطواف ، كالأول .

٨٥٣١ - ولأنه أتى (٢) بأكثر الطواف : فجاز له التحلل ، كما لو طاف رابعا (٣) .

٨٥٣٢ - ولأنه لو خالف في وقت الإحرام صبح لإحرامه ، فإذا خالف في وقت التحلل جاز أن يصبح ؛ لأن كل واحد منهما ركن في أحد طرفي الحج .

٨٥٣٣ - ولأن ما يقع به التحلل يجوز أن يقوم الأكثر مقام جميعه في حوار التحلل ، كدخول الإحصار إذا قطع أكثر العروق .

٨٥٣٤ - فإن قيل : الواجب هناك هو (٤) الجميع ، وما راد على الواجب لا يجوز قطعه .

٨٥٣٥ - والفصل الثالث / أن الدم يقرم مقام بعض الأشواط ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام : « من ترك نسكا فعليه دم » (٥) . ولا نسك ذو عدد (٦) فجاز أن يقوم الدم مقام بعض أفعاله ، كالرمي وطواف الصدر .

٨٥٣٦ - ولأنه ركن من أركان الحج : فجاز أن يقوم الدم مقام الجزء منه ، كطواف الصدر .

٨٥٣٧ - ولأنه ركن من أركان الحج (٧) ، فجاز أن يكون لجبرانه يغير جسمه مدخل فيه ، كالإحرام والوقوف .

٨٥٣٨ - احتجوا : بقوله تعالى : ﴿ وَلْيَكُونُوا بِالْبَيْتِ الْحَتِيفِ ﴾ (٨) وهذا مبهم ، وقد بيده رسول الله ﷺ بفعله ، فطاف سبعا ، فصار ذلك بيانا للآية ، فصار كأنه قال :

(١) ما بين المعكوفين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) ، واستدركه الناسخ في الهامش .

(٢) في (ص) : [يأتي] .

(٣) لفظ : [هو] ساقط من صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٤) لم شق على هذا الحديث مرفوعا بعد . وقد أخرج مالك من حديث ابن عباس رضي الله عنهما موقوما عليه في النوازل ،

في كتاب الحج ، باب ما يفعل من نسي من نسكه شيئا (٤١٩/١) ، الحديث (٢٤٠) بلفظ : من نسي من

نسكه شيئا ، أو تركه فلهرق دما ، والدارقطني في السنن ، كتاب الحج ، باب المواقف (٢٤٤/٢) ، الحديث

(٣٧) ، والبيهقي في الكبرى ، كتاب الحج ، باب من ترك شيئا من الرمي حتى يذهب بأهام من (١٥٢/٥) .

انظر تخريجه أيضا في الهداية في ترجيح أحاديث البداية (٤١٦/٥ ، ٤١٧) ، الحديث (٢٧١) .

(٦) في (م) : [دوا عدد] ، وفي (ع) : [لا نسك ذو عدد] بدون العطف .

(٧) لفظ : [الحج] ساقط من (ع) . (٨) سورة الحج : الآية ٢٩ .

إذا طاف ثمانية أشواط وتحمل ، وقع التحلل ، ويقوم الدم مقام الباقي ===== ١٨٦٧/٤
وليطوفوا بالبيت سبعة أشواط .

٨٥٣٩ - وهذا كقوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ ^(١) ، وبه عليه الصلاة والسلام
بعد الركعات ، وهذا وقد قال : « خذوا عني مناسككم » ^(٢) .

٨٥٤٠ - قلنا : أما الآية فتقتضي وجوب شوط ^(٣) أو جنبه بالإجماع ، فلم نسلم أن
فعله بيان ، ولو سلمنا ذلك اقتضى وجوب الأشواط السبعة ، وكذلك تقول ^(٤) .

٨٥٤١ - وليس في الوجوب ما يدل على أنها ركن ، وكذلك الجواب عن قوله .
« خذوا عني مناسككم » ، فأكثر ^(٥) الأحوال أن يدل على وجوب الأشواط ، وليس ما
كان واحداً كان ركناً ^(٦) على أننا : أن وجوب الأخذ لا يقتضي وجوب المأخوذ ^(٧) .
٨٥٤٢ - فإن قيل : إذا ثبت وجوب الأشواط لم يسقط إلا بفعلها .

٨٥٤٣ - قلنا : واجبات الحج منقسمة ، منها : ما لا يسقط الفرض إلا بفعلها ،
ومنها : ما يسقط فرضها بفعل ما يقوم مقامها ، مثل : رمي الجمار ، والإحرام من
الميقات ^(٨) ، والمداومة على الوقوف ، والوقوف بالمزدلفة ، وطواف الصدر .

٨٥٤٤ - قالوا : إنها عبادة تقتصر إلى النية فإذا أحل ^(٩) بعدهما : لم يقيم غيرها
مقامها ، كالصلاة .

٨٥٤٥ - قلنا : هذا يبطل بمسألتين ، أحدهما : إذا صلى المسافر ركعتين ، قامت ^(١٠)
نية القصص مقام ما أحل به من الظهر ، والجمعة عندهم ظهر تقوم الخطبة مقام ما أحل به
منها .

٨٥٤٦ - ويبطل بطواف الصدر .

٨٥٤٧ - والمعنى في الصلاة : أنه إذا أتى ببعض ركعاتها وتراخى الباقي عن المفعول :
بطل ، فاستحال أن يقوم غيره مقامه ، فلم يجوز أن يقوم عن بعض واجباتها غيرها ،

(١) ورد قوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ في سورة البقرة ، الآية (٤٣ ، ٨٣ ، ١١٠) ، وسورة النساء ،
الآية (٧٧) ، وسورة الروم ، الآية (٣١) ، وسورة النور ، الآية (٥٦) ، وسورة المزمل ، الآية (٢٠) .

(٢) تقدم تخريجه في مسألة (٤٢٣) .

(٣) في (م) : يقول [.

(٤) في (م) : يقول [.

(٥) في (م) : يقول [.

(٦) في (م) : يقول [.

(٧) قاعدة : وجوب الأخذ لا يقتضي وجوب المأخوذ .

(٨) قوله : [من الميقات] ساقط من صلب (م) واستدركه السامع في الهامش .

(٩) في (م) ، (ع) : [فإذا دخل] . (١٠) لفظ : [قامت] ساقط من (ع) .

وجنس الماسك فيها ما يقوم الدم مقام جميعها ، كالرمي والوقوف بالمزدلفة ، فجاز أن يقوم مقام بعض الواجب ^(١) منها .

٨٥٤٨ - قالوا : ترك من الطواف ما لا يسقط إلى غير بدل ، كما لو ترك أربعة أشواط . ولأنه لم يستوف عدد طوافه ، فوجب أن لا يخرج منه ؛ أصله : إذا طاف ثلاثاً .

٨٥٤٩ - قلنا : الأقل ^(٢) لا يقوم مقام الجميع في الأصول ، والأكثر يقوم مقامه ، بدلالة استصحاب النية في أكثر نهار الصوم يقوم مقام استصحابها في الجميع في النافلة عندنا وعندهم ، وفي رمضان عندنا ، والصوم في أكثر الحول كالصوم في جميعه ، والمدرَك في كل الركعة ولأكثر الرابعة ^(٣) وأفعالها سواء ^(٤) ، وقطع أكثر العروق في الزكاة ^(٥) يقوم مقام جميعها ، والأول يقوم مقام الجميع . وكذلك يجوز أن يكون أكثر فعل الأشواط في وقوع التحلل يقوم مقام الجميع ، وإن كان فعل الأكثر لا يقوم مقام الجميع ، بين ^(٦) ذلك : أن من أحرم ووقف ورعى [لم يلحقه فساد فعل الركن الواحد ، كفعل الركنين والرمي] ^(٧) في منع الفساد ، واختلف في ذلك حكم القلة والكثرة ، كذلك في مسائلنا .

٨٥٥٠ - فإن قيل : قيام الأكثر مقام [الجميع نادر ^(٨)] ، وأكثر الأصل على خلاف ذلك وإن كثر عدد الركعات لا يقوم مقام [الجميع ^(٩)] ، وكذلك أكثر أعضاء الوضوء ، وأكثر غسل البدن من الجنابة ^(١٠) ، وأكثر الأذان والإقامة ، وأكثر صيام ^(١١) رمضان ، وسائر صيام الكفارات ، وأكثر النصاب ، وأكثر الزكاة .

٨٥٥١ - قلنا : نحن لا نستدل بأصول على جواز قيام الأكثر مقام الجميع ، وإنما دللنا بما ذكرنا على أن حكم الإتيان بالأقل مخالف للإتيان بالأكثر في الأصول ^(١٢) ،

(١) في (م) ، (ع) : [الواجب] . (٢) في (م) ، (ع) : [الأقل] .

(٣) في (م) ، (ع) : [الركعة] . (٤) في (م) : [سواد] .

(٥) في (ع) : [المذكاة] . (٦) في (م) ، (ع) : [ضيق] .

(٧) ما بين المصكوفين : ساقط من صلب (م) ، واستدركه التاسع في الهامش .

(٨) في (ص) : [نادر] بالبدال المعجمة ، قاعدة : قيام الأكثر مقام الجميع نادر .

(٩) ما بين المصكوفين ساقط من صلب (م) واستدركه التاسع في الهامش .

(١٠) قوله : [من الجنابة] ساقط من صلب (ص) واستدركه التاسع في الهامش .

(١١) في (م) ، (ع) : [قيام] ، سكان : [صيام] .

(١٢) قاعدة : حكم الإتيان بالأقل مخالف للإتيان بالأكثر في الأصول .

إذا طاف أربعة أشواط وتحلل ، وقع التحلل ، ويقوم الدم مقام الباقي ١٨٦٩/٤

فلذا بين أصولاً أخر لا يقوم الأكثر فيها ^(١) مقام الجميع ؛ لم يمنع ذلك فساد ما اعتبروه وذكروه من الاعتبار .

٨٥٥٢ - ثم الأصول إذا انقسمت : كان اعتبار مسألتنا بما ذكرنا أولى ^(٢) ، لأننا بينا : أن في جنسها ما يقوم البديل عنه مقام جميعه ^(٣) ، فأولى في مثله الخلاف أن يقوم مقام بعضه .

٨٥٥٣ - فإن قيل : لو قام الأكثر مقام الجميع ، لم يحتج إلى الجبران .

٨٥٥٤ - قلنا : إنما يقوم مقام الجميع في وقوع التحلل ، ويقوم الدم مقام ما بقي من الأشواط .

• • •

(١) في (م) ، (ع) : [منها] ، مكان : [فيها] .

(٢) لفظ : [أولى] ساقط من (ع) .

(٣) في (ع) : [جميعها] .



إذا طاف طواف الفرض راكباً من غير عذر

لزمه الإعادة

٨٥٥٥ - قال أصحابنا : إذا طاف طواف الفرض راكباً من غير عذر : لزمه الإعادة .

فإن لم يعد : فعليه دم ^(١) .

٨٥٥٦ - وقال الشافعي : الأفضل أن يطوف ماشياً ، فإن طاف راكباً من غير عذر :

فلا شيء عليه ، وإن نذر أن يحج ماشياً فطاف راكباً ؛ فمنهم من قال : يجب عليه [الدم ، ومنهم ^(٢) من قال : يجب] ^(٣) بمعنى الاستحباب ^(٤) .

٨٥٥٧ - لنا : أنه قد ترك المشي في الطواف من غير عذر : فكان تاركاً لواجب ،

كما لو طاف زحفاً .

٨٥٥٨ - ولأنه فرض يجب بالطهارة ، فلا يجوز أداؤه راكباً من غير عذر ، كالصلاة .

(١) راجع المسألة في : الأصل ، الباب السابق (٣٩٨/٢ ، ٣٩٩) ، أحكام القرآن للجصاص ، باب طواف الرائب (٩٩/١) ، المبسوط ، الباب السابق (٤٤/٤ ، ٤٥) ، بدائع الصنائع ، فصل : وأما شروطه وواجباته (١٣٠/٢) ، فتح القدير مع الهداية ، باب الإحرام (٤٩٥/٢) ، الاختيار ، كتاب الحج (١٥٤/١) .
(٢) قوله : [ومنهم] ساقط من صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش .
(٣) ما بين المكوثرين : ساقط من (م) ، (ع) .

(٤) في (م) ، (ع) : [لمضى الاستحباب] . راجع المسألة في : الأم ، في : الطواف راكباً (١٧٣/٢ ، ١٧٤) ، السكت العترة السابق ، ورقة (١١٠) ، مختصر الخلاصات ، العنوان السابق ، ورقة (١٨٧) ، حلية العلماء ، الباب السابق (٢٨٢/٣) ، المجموع مع المهدب ، الباب السابق (٢٦٨ ، ٢٧) . قال ابني في التتمی : وأما من طاف راكباً أو محمولاً لغير عذر : فقد قال القاضي أبو محمد في إشرافه : لا يكره له ذلك ، وقال محمد بن مالك : لا يجرئه ، وإنما يريد بذلك نحو ما ذهب إليه أبو محمد ؛ لأنه روى عن مالك : أنه قال : يعيد طوافه ، فإن لم يشمل فليبحث بهدي . راجع المسألة في : المدونة ، العنوان السابق (٣١٧/١) ، المشتق ، في جامع الطواف (٢٩٥/٢) ، بداية المجتهد ، العنوان السابق (٣٩٠/١) ، قوانين الأحكام الشرعية ، الباب السابق ص ١٢٦ ، الجامع لأحكام القرآن لمقرطبي (١٦٨/٢ ، ١٦٩) . وقال ابن قدامة في لمضي أما الطواف راكباً أو محمولاً لغير عذر : فمفهوم كلام الحرقى : أنه لا يجرئه ، ولا شيء عليه ، احتارها أبو بكر . راجع تمصيل قال : والثانية : يجرئه ويجره بدم ، ثم قال : والثالثة : يجرئه ، ولا شيء عليه ، احتارها أبو بكر . راجع تمصيل المسألة في : المسائل الفقهية ، كتاب الحج (٢٨٣/١) ، مسألة (١٧) ، المفني باب ذكر الحج ودخول مكة (٣٩٧/٣ ، ٣٩٨) ، الكافي لابن قدامة ، الباب السابق (٤٣٥/١ ، ٤٣٦) .

إذا طاف طواف العرس راكباً من غير عذر لزمه الإعادة ١٨٧١/٤

٨٥٥٩ - أو نقول : فلزمه بأدائه راكناً مع القدرة ما يلزمه بأدائه قاعداً ، كالصلاة .
٨٥٦٠ - وإذا ثبت أنه لا يجوز فعلها قاعداً من غير عذر ، [فلا يجوز راكباً على الرحلة من غير عذر] ^(١) ، كالصلاة المكتوبة .
٨٥٦١ - ولأنها عبادة مفروضة معلقة ^(٢) باليت ، كالصلاة .
٨٥٦٢ - وإذا ثبت أنه لا يجوز فعلها راكباً : ثبت وجوب الدم ؛ لأن أحداً لا يفصل بينهما .

٨٥٦٣ - فإن قيل : حكم الطواف مفارقاً للصلاة ، بدلالة أن صلاة الراكب في الفرض لا يعتد بها من غير عذر .

٨٥٦٤ - قلنا : لا فرق بينهما عندنا ؛ لأن الإعادة واجبة عندنا ، إلا أنه إذا ترك القضاء في الصلاة لم يقيم غيرها مقامها ، وإذا ترك الإعادة في الطواف قام الدم مقامه .
٨٥٦٥ - وهذا الاختلاف يعود إلى أن المناسك لها بدل ، والصلاة لا بدل لها .

٨٥٦٦ - فإن قيل : فلم لم يقيم ^(٣) الدم مقام الطواف في الأصل ؟

٨٥٦٧ - قلنا : لو قام مقامه : لوقع التحلل به ، والدم لا يتحلل به في غير الإحصار ، وإذا طاف على وجه منهي عنه : وقع التحلل ، وبقي ^(٤) طواف واجب بعد التحلل ، فيقوم الدم مقامه ، كما يقوم الدم مقام طواف الصدر

٨٥٦٨ - احتجوا : بما روى جابر رضي الله عنه قال : « طاف رسول الله ﷺ في حجة الوداع على راحلته بالبيت ، وبين الصفا والمروة ، كي يراه الناس وليشرف عليهم ، ويسألوه ، فإن الناس عَشَوْهُ » ^(٥) .

(١) ما بين للمكوفين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش.

(٢) في (م) ، (ع) : [مكتوبة مفروضة] ، مكان : [مفروضة معلقة] .

(٣) في (م) ، (ع) : [فلم لا يقيم] .

(٤) في (م) ، (ع) : [وهو] ، مكان : [وبقي] .

(٥) في (ص) : [عشيرة] ، وفي (م) ، (ع) : [عشيرته] ، مكان : [عشوه] ، والثبت من كتب السنة . أخرجه مسلم في الصحيح ، في كتاب الحج ، في باب جواز الطواف على بعير وغيره (٩٢٦/٢ ، ٩٢٧) ، الحديث (٢٥٤ ، ١٢٧٣/٢٥٥) ، وأبو داود في السنن ، في كتاب المناسك ، باب الطواف الواسع (٤٢٢/١) ، والسائي في المجتبى ، في كتاب مناسك الحج ، في الطواف بين الصفا والمروة على الرحلة (٢٤١/٥) .

٨٥٦٩ - قلنا : قد بين جابر العذر الذي لأجله فعل ذلك ، وهو حاجته إلى البيان لعشيرته ^(١) وعندنا لو فعله لعذر جاز ، وقد روى عكرمة ، عن ابن عباس رضي الله عنه : « أن رسول الله ﷺ قدم مكة وهو يشتكي ، فطاف على راحلته » ^(٢) ، فدل : أنه فعل ذلك لعذر .
٨٥٧٠ - قالوا : قال ^(٣) الشافعي : لا يُعزف هذا .

٨٥٧١ - قلنا : يجب أن يعرف فإن أبا داود ذكره بإسناد صحيح ، وذكر عن ثم سلمة : أنها قالت : « شكوت إلى رسول الله ﷺ أنني أشتكي ، فقال : طوئي من وراء الناس ، وأنت راكبة » ^(٤) ، فذكرت الحكم والسبب .
٨٥٧٢ - قالوا : فجابر رضي الله عنه نقل سبنا آخر .

٨٥٧٣ - قلنا : لا يمتنع أن يجتمع السببان ^(٥) .
٨٥٧٤ - قالوا : فقد طاف راكبا حين اعتمر من الجعرانة ، وفي حجة الوداع ، فلا بد أن يكون أحدهما لغير عذر .

٨٥٧٥ - قلنا : ما الذي يمنع من اتفاق العذر في الحالتين ، ويكفي تجويز العذر وإن لم ينقل .

٨٥٧٦ - قالوا : ركن من أركان الحج ، فجاز راكبا وماشيا ^(٦) ، كالوقوف .
٨٥٧٧ - قلنا : نقبل ، فنقول ^(٧) : فكان حكم المؤدى له [راكبا حكم المؤدى له] ^(٨) قاعداً .

٨٥٧٨ - ولأن الوقوف لما جاز قاعداً من غير عذر ، جاز راكبا ، والطواف بخلافه .

- (١) في (ص) ، (م) : [عشرة] ، بدل : [لعشيرته] .
- (٢) هذا جزء من حديث ابن عباس رضي الله عنه ، أخرجه أبو داود في نفس المصدر السابق (٤٧٢/١) ، البيهقي في الكبرى ، في الباب السابق (٩٩/٥ ، ١٠٠) ، وأحمد في المسند في مسند عبد الله بن عباس رضي الله عنه (٣٠٤/١) .
- (٣) لفظ : [قال] ساقط من (م) ، (ع) .
- (٤) متفق عليه أخرجه البخاري في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب المريض يطوف راكبا (٢٨٣/١) ، ومسلم في المصدر السابق (٩٢٧/٢) ، الحديث (١٢٧٥/٢٥٧) ، وأبو داود في نفس المصدر السابق (٤٧٢/١) ، والنسائي في السنن ، في كتاب مناسك الحج ، في كيف طواف المريض (٢٢٢/٥) .
- (٥) قاعدة : لا يمتنع أن يجتمع السببان .
- (٦) في (م) ، (ع) : [ماشيا] بدون المطف .
- (٧) قوله . [فنقول] ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستتركه السبع في الهمش .
- (٨) ماور للمعرفتين ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستتركه الناسخ في الهمش .

إذا طاف طواف الفرض راكباً من غير عذر لزمه الإعادة = ١٨٧٣/٤

ولأن حكم الركنين ^(١) مختلف ؛ لأنه يستحب للإمام الوقوف على راحلته في الوقوف ، ويستحب للطائف أن لا يفعل ذلك .

٨٥٧٩ - قالوا : ركن لو أتى به المريض ^(٢) على صفته لم يجبره بدم ، فكذلك الصحيح ، كما لو ترك الرمل والاضطباع .

٨٥٨٠ - قلنا : حكم النسك إذا ترك لعذر مخالف لحكمه إذا ترك لعذر ^(٣) ، بدلالة طواف الصدر .

٨٥٨١ - ولأن الرمل عند الركن والمشى نفس الفعل ^(٤) ، بدلالة أن الناذر للرمل إذا تركه لم يجب به شيء ، والناذر للمشي إذا تركه وجب عليه الدم ، فدل على افتراقهما .

* * *

(١) في (ع) : [الركن] . (٢) في (م) ، (ع) : [للمرض] .

(٣) قاعدة : حكم النسك إذا ترك لعذر مخالف لحكمه إذا ترك لعذر .

(٤) لفظ : [الفعل] ساقط من (م) ، (ع) .



إذا طاف حاملاً لغيره ونوى كل واحد منهما الطواف ، أجزأهما

٨٥٨٢ - قال أصحابنا : إذا طاف حاملاً لغيره ونوى كل واحد منهما الطواف : أجزأهما ^(١) .

٨٥٨٣ - وقال الشافعي : الطواف للحامل دون المحمول ، وقال في قول آخر : الطواف للمحمول دون الحامل ^(٢) .

٨٥٨٤ - لنا : أنه ركن من أركان الحج فإذا قلعه حاملاً لغيره : سقط فرضه ، كالوقوف ؛ ولأن كل واحد منهما كائن في مواضع الطواف مع النية ، فكأنه طاف بنفسه .

٨٥٨٥ - ولأن الحامل فاعل للطواف ، وحمله لغيره كحمله لمتاع ، فلا يمنع ذلك من صحة طوافه ، والمحمول حاصل في أماكن الطواف ، كالراكب .

٨٥٨٦ - احتجوا : بأن الفعل للحامل ، فلا يجوز أن يتأدى بفعل واحد طوافان ، وقد جاز فعله عن طواف نفسه ، فلم يجز عن طواف المحمول .

٨٥٨٧ - قلنا : هذا يطل بمن وقف بعرفة وهو حامل لغيره .

٨٥٨٨ - ولأن هذه دعوى لا دلالة عليها ؛ لأن الفعل الواحد يجوز أن يسقط به ^(٣)

(١) راجع المسألة في : مختصر الطحاوي ، باب وجوب الحج ص ٦٠ ، بدائع الصنائع ، نص : وأما ركه (١٢٨/٢) .

(٢) قال النووي في المجموع : قال القاضي أبو النطيف في كتابه التعليل : نص الشافعي في الإيلاء : أن الطواف للحامل ، ونص في مختصر الحج : أنه للمحمول ، والأصح : أنه للحامل . راجع المسألة في : الأذم ، م من الركن بطواف بالرجل يحمله (٢١١/٢) ، النكت ، العنوان السابق ، ورقة (١١٠) ، حلية العلماء ، الباب السابق (٢٨٢/٣) ، المجموع مع المذهب ، الباب السابق (٢٨/٨ ، ٢٩) ، فتح العزيز مع الوجيز ، الفصل السابق ، بتدليل المجموع (٣٣٩/٧ - ٣٤١) . قال الباجي في المتن : وأما إن كان محمولاً فيجب أن يكون الطائف به لا طواف عليه ؛ لأن الطواف صلاة ، فلا يصلى عن نفسه وعن غيره . راجع المتن ، العنوان السابق (٢٩٥/٢) . وقال الحنبلي : من يلبث به محمولاً ، كان الطواف له دون غيره . راجع المتن ، كتاب الحج (٢٥٦/٣) . (٣) لفظ : [هـ] ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستفركه السرخ في الهامش .

إذا طاف حاملًا لغيره ونوى كل واحد منهما الطواف ، أجزأهما ===== ١٨٧٥/٤

فرضان ^(١) ، كمن وقف وهو يصلي يسقط فرض الصلاة والوقوف ، كذلك يسقط بالفعل فرضه وفرض غيره .

٨٥٨٩ - ولأن الراكب يجوز طوافه لحصوله في أماكن الطواف ، لا لأن فعل الدابة قائم مقام فعله ، ألا ترى : أن فعل البهائم لا تسقط ^(٢) به العادة ، فإذا لم يعتبر فعل الحامل في إسقاط فرض المحمول ، فالحامل أسقط فرضه بفعله ، والمحمول أيضًا ، لحصوله في أماكن الطواف ، فبطل ما قالوه .

(١) قاعدة : الفعل الواحد يجوز أن يسقط به فرضان .

(٢) في (م) : [لا يسقط] .



ركعتا الطواف واجبتان

٨٥٩٠ - قال أصحابنا : ركعتا الطواف واجبتان ^(١) . وهو ^(٢) أحد قولي الشافعي رحمهما ، وقال في قول آخر : إنهما نافلتان ^(٣) .

٨٥٩١ - لنا : حديث جابر قال لما طاف رسول الله ﷺ بالبيت قرأ : ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ زِيَارَتِهِ مِصْلًا ﴾ ^(٤) ، فصرى ركعتين خلف المقام ^(٥) ، وهذا يدل : أنها مؤداة بالآية ، وهو أمر بها ، فاقضت الوجوب .

٨٥٩٢ - قالوا : هذا أمر باتخاذ البقعة مصلى .

٨٥٩٣ - قلنا : البقعة متخذة مصلى قبل شريعتنا ، وهو أمر لنا ، فلا يجوز أن يحمل

(١) راجع المسألة في : تحفة الفقهاء ، باب الإحرام (٤٠٢/١) ، بدائع الصنائع ، فصل : وأما بيان من ائتمن (١٤٨/٢) ، فتح القدير مع الهداية ، الباب السابق (٤٥٦/٢) ، البناءة مع الهداية ، باب الإحرام (٢٨/٤) - (٨٠) الاختيار ، كتاب الحج (١٤٨/١) ، مجمع الأنهر مع ملتقى الأبحر ، كتاب الحج (٢٧٣/١) .
(٢) في (م) ، (ع) : [وهذا] .

(٣) قال النووي في المجموع : اتفق الجمهور على أن الأصح من القولين : أن ركعتي الطواف ستان ، راجع المسألة في : الكت ، العنوان السابق ، ورقة (١١٠ أ) ، حلية العلماء ، الباب السابق (٢٨٧/٣) ، المجموع مع المذهب الباب السابق (٤٩/٨ ، ٥١) ، فتح العزيز مع الوجيز ، بذيل المجموع ، (٣٠٨-٣٠٥/٧) .
اختلف أصحاب مالك في حكم ركعتي الطواف ، قال اليابسي في المتقى : قال القاضي أبو محمد : إنها ستة ، ويجب بفواتها الدم ، قال القاضي أبو الوليد : والأظهر عندي أنها واجبة في الطواف الوجه وجب بالدحور في التطوع . راجع المسألة في : المتقى ، في إهلاك أهل مكة ومن بها من غيرهم . وفي ركعتي الطواف (٢٢١/٢ ، ٢٨٨) ، بداية المجتهد ، في القول في الطواف بالبيت والكلام في الطواف (٣٥٥/١) ، قوانين الأحكام الشرعية ، الباب السابق من ١٢٦ . وقال أحمد وأصحابه : ركعتا الطواف ستة مؤكدة ، هم واجبة . راجع المسألة في : الإنصاح ، كتاب الحج (٢٧٣ ، ٢٧٢/١) ، المنها ، باب ذكر الحج ودخول مكة (٢٨٤/٣) ، الكافي لابن قدامة الباب السابق (٤٣٥/١) .

(٤) سورة البقرة : الآية ١٢٥ .

(٥) هذا جزء من حديث جابر رضي الله عنه ، أخرجه مسلم بطوله ، في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب حجة النبي ﷺ (٨٨٧/٢ ، ٨٨٨) ، الحديث (١٢١٨/١٤٧) ، وأبو داود في السنن ، في كتاب التماسك ، باب صفة حجة النبي ﷺ (٤٧٩/١) ، والترمذي مختصراً ، في السنن ، في كتاب الحج ، باب ما جاء أنه مضى بالصفا قبل المروة (٢٠٧/٣) ، الحديث (٨٦٢) ، والنسائي مختصراً ، وموطأ ، في الحج ، في كتاب مناسك الحج ، القول بعد ركعتي الطواف (٢٣٦ ، ٢٣٥/٥) .

إلا على فعل الصلاة .

٨٥٩٤ - ولأنه ركن من أركان الحج يعني الطواف ، فكان من توابعه ما هو واجب ، كالوقوف .

٨٥٩٥ - فإن قيل : المعنى في الرمي : أنه يختص بوقت ، فلذلك كان واجبا ، فالصلاة في سألنا ليس لها وقت راتب .

٨٥٩٦ - قلنا : واجبات الحج منها : (١) ما له وقت راتب ، ومنها : ما يتقدم فعله (٢) عليه ، ولا يختص بنفسه في وقت ، كالسعي .

٨٥٩٧ - ولأنها قريبة لا يجوز تقديمها على فعل الطواف ، كالسعي ؛ ولأنها عبادة .

٨٥٩٨ - ولا يلزم صلاة الجازة ؛ لأن الصلاة المعهودة من جنسها ما يجب في الحج والعمره ؛ كالطواف ، وقد أوجبناها .

٨٥٩٩ - احتجوا : بحديث طلحة بن عبيد الله ، أن النبي ﷺ قال للأعرابي : خمس صلوات في اليوم والليلة ، فقال : هل علي غيرها ؟ قال (٣) : لا ، إلا أن تطوع (٤) .

٨٦٠٠ - قلنا : خمس كبهن الله تعالى ، فقال : هل على غيرها مكتوبة ؟ فركمنا الطواف واجبة (٥) غير مكتوبة .

٨٦٠١ - ولأنها وجبت عندنا بالآية ، فيحوز أن يكون قبل نزول الآية .

٨٦٠٢ - قالوا : صلاة ذات ركوع ليس لها وقت راتب : فلم تكن واجبة بأصل الشرع ، كصلاة الكسوف .

٨٦٠٣ - قلنا : إن كان التعليل للجملة : فلا نسلم الوصف ؛ لأن طواف الحج عندنا موقت (٦) بأيام النحر ، والركعتان تتبعها ، فهي مؤقتة بتوقيته (٧) .

٨٦٠٤ - ولأن المعنى في صلاة الكسوف : أنها لا ترتب على فعل هو (٨) [نسك] فلم تكن واجبة بحكم النسك ، ولما كانت هذه الصلاة مرتبة على نسك وترتب عليها ،

(١) لفظ : [منها] ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش .

(٢) في (م) ، (ع) : [صل] بدون الهاء .

(٣) في (م) ، (ع) : [فقال] . (٤) تقدم تخريجه في مسألة (١٤٩) .

(٥) لفظ : [واجبة] ساقط صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش .

(٦) في (م) ، (ع) : [بوقت] . (٧) في (م) ، (ع) : [بوقت] .

(٨) لفظ : [هو] ساقط من (ع) .

جاز أن يجب ^(١) بحكم النسك .

٨٦٥ - قالوا : الصلاة الواجبة بأصل الشرع ما كانت أصلاً بنفسها ^(٢) غير تبع لغيرها ، كالصلاة الرابعة ، فلما كانت هذه تبعاً لغيرها ثبت أنها غير واجبة بأصل الشرع .

٨٦٦ - قلنا : سائر التوابع لما كان تبعاً لغيرها ولا ترتب عليها واجب لم يجب ^(٣) ، ولما كان هاهنا يترتب عليها ، كانت الركعتان واجبتين ^(٤) وتبعها واجب ؛ دل أن ^(٥) التفرقة بينهما ومقارنتهما لتوابع الصلوات ^(٦) .

• • •

(١) في (م) ، (ع) : [أن يحكم] ، مكان : [أن يجب] .

(٢) في (م) ، (ع) : [في نفسها] .

(٣) قاعدة : ما كان تبعاً لغيره ولا يترتب عليه واجب لا يكون واجباً .

(٤) في سائر النسخ : [واجبتان] ، والصواب ما أثبتناه .

(٥) لفظ : [أن] ساقط من (م) ، (ع) .

(٦) في (م) ، (ع) : [الصلاة] .



السعي بين الصفا والمروة ليس بركن بل هو واجب

٨٦٠٧ - قال أصحابنا : السعي بين الصفا والمروة ليس بركن ، بل هو واجب ، فإن تركه ، فعليه دم ^(١) .

٨٦٠٨ - وقال الشافعي : هو ركن ، وإن ترك شوطاً ^(٢) منه لم يتحلل أبداً ^(٣) .

٨٦٠٩ - لنا : قوله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ ^(٤) . وهذا اللفظ يقتضي الإباحة .

(١) راجع المسألة في : الأصل ، باب السعي بين الصفا والمروة (٤٠٧/٢ ، ٤٠٩ ، ٤٠٩) ، أحكام القرآن لمصالح باب السعي الخ (٩٦/١ - ٩٨) ، المبسوط ، باب السعي الخ (٤٠٤ ، ٥١) ، بدائع الصالح ، فصل : وأما واجبات الحج (١٣٣/٢ ، ١٣٤) ، فتح الغدير مع الهداية ، الباب السابق ، وباب الجنائيات (٤٦٠/٢ - ٤٦٢) ، (٥٩/٣) ، البناية مع الهداية ، الباب السابق وباب الجنائيات (٨٧/٤ - ٨٩ ، ٩٠) ، مجمع الأنهر مع منتقى الأبحر ، باب الجنائيات (٢٩٤/١) .

(٢) في (م) ، (ع) : [شرطاً] ، مكان : [شوطاً] .

(٣) لفظ : [أبداً] ساقط من (ع) . راجع تفصيل المسألة في : التكت ، الباب السابق ، ورقة (٩١١) ، مختصر الخلافيات ، العنوان السابق ، ورقة (١٨٧) ، ب ، حلية العلماء ، الباب السابق (٢٨٨/٣) ، المجموع مع المهذب ، الباب السابق (٦٣/٨ ، ٧٧ ، ٧٨) ، فتح العزيز بذي الجيوش ، الفصل الخامس في السعي (٣٤٨/٧) ، معالم السنن ، في ومن باب الطواف بين الصفا والمروة (١٩٥/٢ ، ١٩٦) ، شرح السنة لنبيري كتاب الحج ، السعي بين الصفا والمروة (١٤٠/٧) . وقال مالك وأصحابه : مثل قول الشافعي ، إن السعي بين الصفا والمروة ركن من أركان الحج ، لا ينوب عنه دم ، راجع المنتقى ، في جامع السعي (٣٠١/٢) ، الكافي لابن عبد البر ، باب فرض الحج ومن يجب عليه ... الخ (٣٥٩/١) ، بداية المجهد ، في القول في السعي بين الصفا والمروة (٣٥٨/١) ، شرح الزرقاني (٢٦٦/٢) ، أحكام القرآن لابن العربي (٤٨/١) ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٦٧/٢ ، ١٦٨) . قل أحمد في أشهر روايته ، مثل قول الشافعي ومالك : إنه ركن لا يشم الحج إلا به ، وقال في الثانية : إنه سنة ، لا شيء على تاركه . قال ابن قدامة : قال القاضي : الصحيح أنه واجب ، ويجبره الدم . راجع المسألة في : المسائل الفقهية ، كتاب الحج (٣٨٩/٣ ، ٣٩٠) ، مسألة (١٨) ، الإفصاح ، كتاب الحج (٢٦٩/١) ، للفتي ، الباب السابق (٣٨٩/٣ ، ٣٩٠) ، الكافي لابن قدامة ، الباب السابق (٤٣٩/١ ، ٤٤٠) ، العدة ، باب أركان الحج والعسرة من ٣٠٦ ، ٢٠٧ .

(٤) سورة البقرة : الآية ١٥٨ .

٨٦١٠ - وفي قراءة ابن مسعود ، وابن عباس عليه : « فلا جناح عليه أن لا يعوق بهما » ^(١) ، وهذا ^(٢) ينفي الوجوب .

٨٦١١ - فإن قيل : الآية خرجت على سبب ، وهو أنه كان عليه أصنام إساف ، وثائلة ^(٣) ، وكانت الجاهلية تطوف ^(٤) بكل واحد منهما ، فلما جاء الإسلام خرج ^(٥) الناس عن الطواف ، فنزل القرآن بإباحة ذلك .

٨٦١٢ - قلنا : خروجه على هذا السبب لا يمنع الاستدلال بالظاهر على نفي الوجوب ؛ لأن السعي لو كان واجبا لم يذكر لفظ الإباحة ، بل يذكر الوجوب ، فينبغي الإباحة بمضمونه .

٨٦١٣ - فإن قيل : قد اتفقنا على ترك ظاهرها ؛ إذ السعي عندهم واجب ، وليس بمباح .

٨٦١٤ - قلنا : قد دلت الآية على نفي الوجوب ومنعه من كونه ركنا ، فإن الدليل على غير الوجوب نفي للمعنى الآخر ، وهو الركن على ظاهره .

٨٦١٥ - قالوا : قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ ﴾ ^(٦) . كلام تام دل على جواز الأفراد والتمتع ، وقوله : ﴿ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ ابتداء كلام . كأنه قال : عليه أن يطوف بهما .

٨٦١٦ - قلنا : هذا غلط ؛ لأن قوله : ﴿ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ ﴾ جواب الشرط في قوله : ﴿ إِنَّ الْأَشْيَاقَ وَالْكَثْرَةَ ﴾ ، فلا يجوز أن يحمل على إباحة الأفراد ، والتمتع ؛ لأنه ينقطع عن الشرط .

٨٦١٧ - ثم قوله : ﴿ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ لا يصح الابتداء به ، فلا بد أن تعلق بقوله : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ ﴾ حتى يستقل .

٨٦١٨ - قالوا : فالآية نزلت في الطواف بهما ، والخلاف في الطواف بينهما .

٨٦١٩ - قلنا : لم يثبت في الإسلام طواف يتعلق بالصفاء والمروة ، إلا الطواف بينهما ، يبين ذلك ما روى ابن شهاب ، عن عروة ، قال : سألت عائشة

(١) ذكرها القرطبي ، في الجامع لأحكام القرآن ، في سورة البقرة (١٦٧/٢) .

(٢) قوله : [ومنا] ساقط من صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٣) في (ع) : [ناهلة] . (٤) في (م) : [بطوف] .

(٥) في (م) ، (ع) : [يخرج] . (٦) سورة البقرة : الآية ١٥٨ .

[بَيْتُهُمَا] ^(١)، فقلت : أ رأيت قول الله ﷻ : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ ؟ قال : فقلت لعائشة : والله ما على أحد جناح أن لا يطوف بين الصفا والمروة ، فقلت عائشة : يس ما قلت يا ابن أخي ، لو كان ^(٢) كذا ، لكانت الآية : فلا جناح عليه ^(٣) أن لا يطوف ^(٤) بهما إلى أن قالت : ثم قد بين رسول الله ﷺ الطواف بهما ، فليس لأحد أن يترك الطواف بهما ^(٥) ، فقد بهمت عائشة ، وعروة أن المراد بالآية : الطواف بينهما ، وجعلت عائشة ذلك يائسا ^(٦) .

٨٦٦ - فإن قيل : قوله تعالى : - ﴿ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ ، ثم قال : ﴿ لَا تَجْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ ﴾ ^(٧) يدل ^(٨) على الوجوب ؛ قلنا : الشعائر العلامات ، ومنه : الشعائر في الحرب ، فجعلها ^(٩) من علامات الدين بقوله : ﴿ لَا تَجْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ ﴾ ، معناه : لا تتجاوزوا حدوده ، ولا تضيعوها ، وهذا يدل على الوجوب ، لا على ما اختلفنا فيه .

٨٦٦١ - وقد روى الفريابي ، عن سفيان ، عن عاصم ، قال : سألت أنس بن مالك عن الصفا والمروة ، فقال : كانا ^(١٠) من مشاعر الجاهلية ، فلما جاء الإسلام أسكنا عههما ، فأنزل الله ﷻ : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾ ^(١١) .

(١) الزيادة من (م) ، (ع) .

(٢) لفظ : [كان] ساقط من صلب (ص) ، واستدركه المصنف في الهامش .

(٣) الزيادة من (م) ، (ع) .

(٤) في (م) ، (ع) : [أن يطوف] ، بدون : [لا] .

(٥) متن علي صحته ، أخرجه البخاري في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب وجوب الصفا والمروة وشيئ من شعائر الله (٢٨٥/١) ، وفي كتاب التفسير ، في سورة البقرة (١٠١/٣) / وسلم ، في الصحيح ، في كتاب الحج باب بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن (٩٢٨/٢ - ٩٣٠) ، الحديث (٢٥٩ - ١٢٧٧/٢٦٦) ، وأبو دود ، في السنن ، في كتاب المناسك ، باب أمر الصفا والمروة (٤٧٧/١) .

(٦) في (م) ، (ع) : [سئة] ، مكان : [يائسا] .

(٧) سورة المائدة : الآية ٢ .

(٨) لفظ : [يدل] ساقط من صلب (م) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٩) في (م) ، (ع) : [يجعلها] . (١٠) في (ص) ، (م) : [كان] .

(١١) أخرجه البخاري في الصحيح ، في كتاب التفسير ، في سورة البقرة (١٠١/٣) ، وأخرجه مسلم في الصحيح ، في الباب السابق (٩٣٠/٢) ، الحديث (١٢٧٨/٢٦٤) ، والترمذي ، في السنن ، في كتاب تفسير القرآن (٢٠٩/٥) .

- ٨٦٢٢ - ولأنها قربة لا يجوز تقديمها على الطواف : فلم يكن ركناً ، كالركعتين .
- ٨٦٢٣ - ولأنه نسك ذو عدد ^(١) لا يتعلق بالبيت كالرمي .
- ٨٦٢٤ - ولأنه نسك لا يتكرر في الإحرام ، فلم يكن ركناً فيه ، كالحلق .
- ٨٦٢٥ - ولأنه لو كان ركناً ، لتكرر من جنسه ما هو واجب ليس بركن ، كالوقوف بعرفة والطواف ، فلما لم يتكرر في الإحرام ، لم يكن ركناً .
- ٨٦٢٦ - ولا يلزم ^(٢) على هذا الإحرام ؛ لأننا قلنا : ركن في الإحرام .
- ٨٦٢٧ - ولأنه يقع عندنا بالتلبية ، وهي تتكرر ^(٣) .
- ٨٦٢٨ - ولأنه نسك يفعل بعد طواف الزيارة وقيله ، فلم يكن ركناً ، كالرمي .
- ٨٦٢٩ - ولأنهما نسكان اتفقا في الاسم واختلفا في المكان ، فكان أحدهما ركناً ، والآخر ليس بركن ، كالوقوف بعرفة والمزدلفة .
- ٨٦٣٠ - قالوا : المعنى في الوقوف والرمي : أنه من توابع الوقوف ^(٤) بعرفة ، بدلالة أنه يسقط بسقوطه ، فرمي به الحج ^(٥) ، وليس كذلك / السعي ، فإنه أصل في نفسه غير تابع لغيره ، ألا ترى : أنه يصح بعد طواف القدوم وبعد طواف الزيارة .
- ٨٦٣١ - قلنا : والسعي إنما هو ^(٦) تابع ، بدلالة : أنه لا يفعل إلا بعد تقدم طواف [عليه ، إما طواف] ^(٧) القدوم ، أو طواف الزيارة ، وإذا كان تبعاً : لم يكن ركناً ، بين ^(٨) ذلك : أنه لا يصح فعله إلا بعد تقدم طواف ^(٩) ، فلما انفرد الطواف عنه لم يصح إلا بتقدمه ، ويجوز أن يكون الطواف المتقدم عليه فرضاً ^(١٠) ، ويجوز أن يكون نفلاً ، فلو كان نفلاً ، لم يقف على تقدم ما ليس بفرض عليه .

(١) في (م) : [ذو عدد] .

(٢) في (م) ، (ع) : [فلا يلزم] .

(٣) في (م) : [يتكرر] .

(٤) في (م) ، (ع) : [الوقوف والرمي] زيادة : [الرمي] .

(٥) لفظ : [الحج] ساقط من صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٦) لفظ : [هو] ساقط من (م) ، (ع) .

(٧) ما بين المعكوفتين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٨) في (م) ، (ع) : [بين] .

(٩) في (م) ، (ع) : [طواف القدوم] زيادة : [القدوم] .

(١٠) لفظ : [فرضاً] ساقط من (ع) .

السعي بين الصفا والمروة ليس بركن بل هو واجب = ١٨٨٣/٤

٨٦٣٢ - فإن قيل : [الطواف لا يصح بتقدم الوقوف وإن كان ركناً .

٨٦٣٣ - قلنا : تقدم الوقوف يفسد التحريم التي بها يصح الطواف ، فيسقط الطواف لذلك .

٨٦٣٤ - فإن قيل [^(١) : السجود لا يصح إلا بعد تقدم الركوع ، وهو ركن .

٨٦٣٥ - قلنا : صحة كل واحد منهما تتعلق ^(٢) بصحة الآخر ، فجريا مجرى واحداً ، وصحة الطواف لا تقف ^(٣) على السعي .

٨٦٣٦ - ولأن عدم كل واحد من الركوع والسجود بعد التحريم التي بها يصح الآخر ، فلذلك لا يصح ، وهذا لا يوجد في الطواف والسعي .

٨٦٣٧ - وأما الدليل علي أن الدم يقوم مقام السعي ؛ لأنه نسك ذو عدد لا يتعلق بالبيت ، فجاء أن يقوم الدم مقامه ، [كالرمي .

٨٦٣٨ - ولأنه نسك يختص بالحرم لا يجب فيه ^(٤) الطهارة ؛ فجاز أن يقوم الدم مقامه [^(٥) ، كالوقوف بالمزدلفة .

٨٦٣٩ - ولأنه نسك في الإحرام ، وكان من جنسه ما يقوم مقامه ، كالوقوف ^(٦) والطواف .

٨٦٤٠ - احتجوا : بحديث عطاء بن أبي رباح ، عن صفية بنت شيبة ، عن حبيبة بنت أبي جحزة ^(٧) ، إحدى نساء بني عبد الدار ، قالت : « دخلت مع نسوة من قريش دار آل أبي حسين فنظر ^(٨) إلى رسول الله ﷺ وهو يسعى بين الصفا والمروة ، فرأيته يسعى ، وإن مئزره ليدور من شدة السعي ، حتى لأقول : إني لا أرى ^(٩) ركبته وسمعته يقول : « اسعوا ، فإن الله كتب عليكم السعي » ^(١٠) .

(١) ما بين المكوئين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٢) في (م) ، (ع) : [يتعلق] . (٣) في (م) : [وصحة الطواف لا تقف] .

(٤) في (م) ، (ع) : [فيها] .

(٥) ما بين المكوئين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٦) في (م) : [كالوقوف] .

(٧) قال في المنتع بكسر المشدة وسكون الجيم بعدها راء ثم ألف ساكنة ثم هاء !

(٨) في (ص) : [آل بني حسن] ، وفي (م) ، (ع) : [فلا زال بني حسن ينظر] ، مكان اثبت ، والتصحيح من كتب الحديث .

(٩) في (ص) : [لا أدري] ، وفي (م) ، (ع) : [لا أرى] .

(١٠) رواه الحاكم في المستدرک ، في كتاب معرفة الصحابة (٧٠/٤) ، والدارقطني في السنن ، في كتاب =

٨٦٤٩ - قلنا : مدار هذا الحديث على عبد الله بن المؤمل ، قال ابن المنذر : وقد رُكِبَ فيه ^(١) ، فرواه عن صفية ^(٢) بنت شيبه مرة ، ومرة يرويه عن امرأة أدركت النبي ﷺ ، ومرة عن نسوة من بني عبد الدار ، ومرة عن صفية بنت أبي تجرة ، وفي بعض الأخبار حبيبة بنت أبي تجرة ، فهذا اضطراب في إسناده ، وفي متنه أيضا ، لأنها مرة تقول : دخلت دار آل أبي حسين ^(٣) ومرة تقول : كنت في خوخة ، وعامة الأخبار فيها : أن النبي ﷺ لما انتهي إلى السعي قال : « اسعوا ، فإن الله كتب عليكم السعي » .

٨٦٤٢ - وفي بعض ^(٤) الأخبار عن عطاء بن أبي رباح ، قال : حدثني صفية بنت شيبه عن امرأة ، يقال لها حبيبة بنت أبي تجرة ، قالت : دخلت دار آل أبي حسين ^(٥) ومعني نسوة من قريش ، والنبي ﷺ يطوف بالبيت ، حتى إن ثوبه ليدير به ، وهو يقول لأصحابه : « اسعوا ، فإن الله كتب عليكم السعي » ، وهذا يقتضي السعي الذي في الطواف ، فهذا اضطراب في ^(٦) المتن ، ثم هذه المرأة مجهولة لا تُعرف ، وكيف يقول ^(٧) رسول الله ﷺ ذلك لأصحابه : « اسعوا ، فإن الله كتب عليكم السعي » ، ولا ينقله أحد منهم حتى تنقله امرأة لا تعرف ، ولا ينقله عنها إلا امرأة ، ثم لو ثبت اقتضى [وجوب السعي في بطن الوادي الذي أشار عليه الصلاة والسلام إليه ، وذلك

= الخرج باب المواقيت (٢٥٥/٢ ، ٢٥٦) ، الحديث (٨٤-٨٩) والبيهقي في الكبرى ، الباب السابق (٩٧/٥) ، ٩٨ ، أحمد في المسند ، في حديث حبيبة بنت أبي تجرة ﷺ (٤٢١/٦ ، ٤٢٢) ، وابن عدي في الكامل ، في ترجمة عبد الله بن المؤمل (١٣٧/٤ ، ١٣٨) الترجمة (٩٧٤/١) ، الشافعي في المسند ، في كتاب الحج ، الباب السادس فيما يلزم الحاج بعد دخول مكة إلى فراغه من مناسكه (٣٥١/١ ، ٣٥٢) الحديث (٩٠٧) . (١) هو : عبد الله بن المؤمل الخزومي المكي ، صنفه يحيى بن معين ، والنسائي والدارقطني وغيرهم . وقال يحيى مرة : ليس به بأس ، عامة حديثه منكر ، ومرة ، صالح الحديث . وقال أحمد : أحاديثه منكر . وقال ابن عدي : وعامة ما يرويه الضعيف عنه بين . وراجع ترجمته في : تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي ص ١١٢ ، الترجمة (٤٧٦) ، كتاب الضعفاء والمترولين ص ١٤٨ ، الترجمة (٣٤٧) ، والخروحين (٩٧/٢ ، ٩٨) ، الكامل (١٣٥-١٣٨) ، الترجمة (٩٧٤/٧) ، للمني ص (٣٥٩) ، الترجمة (٢٣٩٠) ، تزيين الشهاب (٤٥٤/١) ، الترجمة (٦٧٣) . (٢) لفظ : صفية ساقط من (م) ، (ع) . (٣) في سائر النسخ : [آل بني حسين] ، ولعل الصواب ما أثبتناه ، كما ورد في كتب الحديث التي تقدم تخرجه منها آنفاً .

(٤) لفظ : [بعض] ساقط من صلب (ص) واستدركه التاسخ في الهامش .

(٥) في (ص) : [آل بني حسين] . (٦) الزيادة من (ع) .

(٧) في (م) : [تقول] .

سعي بين الصفا والمروة ليس بركن بل هو واجب ١٨٨٥/٤

السعي ليس بواجب بالاتفاق ، فإذا سقط وجوب النظر سقط ^(١) [وجوب ما دل عليه .
٨٦٤٣ - ولأن أكثر ما فيه أنه يدل على الوجوب ، وقد بينا : أن واجبات الحج
تنقسم ^(٢) ، فمسا : ما يقوم الدم مقامه ، ومنها : ما لا يقوم الدم مقامه ، فليس في
ثبوت الحج ووجوبه ما يدل على أن الدم لا يقوم مقامه .
٨٦٤٤ - قالوا : مشي ذو عدد ، أو مشي ^(٣) متكرر في مكان واحد ، فكان ركنا
في الحج ، كالطواف .

٨٦٤٥ - قلنا : المعنى في الطواف : أنه متعلق بالبيت ، أو يجب له الطهارة ، [فلما
كان السعي نسكاً متكرراً ، أو لا يتعلق بالبيت ، أو نسكاً متكرراً لم تجب له
الطهارة] ^(٤) ، لم يكن ركناً ، كالرمي .

٨٦٤٦ - أو نقول ^(٥) : المعنى في الطواف : أن صحته لا تقف ^(٦) على تقدم ما
يس بواجب عليه ، فجاز أن يكون ركناً ^(٧) ، ولما كان صحة السعي موقوفة على تقدم
نسك تامة يكون ركناً وتارة يكون عند ركن لم يكن في نفسه ركناً .

٨٦٤٧ - ولأن السعي لو كان ركناً كالطواف ، صار أفعال العمرة كلها أركاناً ،
وكل عبادة لها تحليل وتحريم ، فإنها تشتمل : على بعضها ركن وبعضها ليس بركن ،
كاصلاة وغيرها . ولأن الطواف لما كان ركناً في الحج يكون من جنسه ما هو واجب
ليس بركن ، ولما لم يتكرر في الحج سعي ليس بركن ، [دل : أنه ليس بركن] ^(٨)
٨٦٤٨ - قالوا : نسك في الحج والعمرة على صفة واحدة ، فوجب أن لا يتوب عنه ،
[الدم ، كالإحرام .

٨٦٤٩ - وربما قالوا : نسك يدخل في الحج والعمرة ، فوجب أن لا يتوب عنه] ^(٩) ؟

(١) في (ص) : [وسقط] بالمطف ، وما بين المكوفين ساقط من صلب (م) واستدركه النسخ في الهامش .
(٢) لفظ : [الحج] ساقط من صلب (ص) واستدركه النسخ في الهامش ، وفي (م) ، (ع) : [ينقسم]
مكان الثبت .

(٣) في (م) : [ذو عدد ومشى] وفي (ع) : [ذو عدد ومشى] .

(٤) ما بين المكوفين ساقط من (م) ، (ع) .

(٥) في (م) ، (ع) : [أو يقول] . (٦) في (م) ، (ع) : [لا يقف] .

(٧) في (م) ، (ع) : [وكذا كالرمي] بزيادة : [كالرمي] .

(٨) ما بين المكوفين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه النسخ في الهامش .

(٩) ما بين المكوفين ساقط من (م) ، (ع) .

أصله : الطواف .

٨٦٥٠ - قالوا : ولا يلزم الحلق ؛ لأنه ليس بنسك على أحد القولين ، وعلى القول الآخر : لا يقوم مقامه الدم ، ولا يتحلل إلا بالحلق أو التقصير ^(١) .

٨٦٥١ - قلنا : الإحرام والطواف كل واحد منهما نوع لا يفعل على طريق الجمع لغيره ، وليس كذلك السعي ؛ لأننا نبيها : أنه تابع للطواف ، فلم يجز أن يسوي بين التابع والمتبوع ؛ ولأن استلام الركن نسك في الحج والعمرة على هيئة واحدة ثم سقط من غير أن يقوم مقامه شيء آخر ، فلا يجمع أن يكون هذا سكا يدخل في الإحرامين ويقوم مقامه الدم .

...

(١) في (٢) ، (ع) : [بالحلق والتقصير] .

الحلق نُسك يقع به التحلل

٨٦٥٢ - قال أصحابنا : الحلق نُسك يقع به التحلل من الإحرام ^(١) .

٨٦٥٣ - وهو أحد قولَي الشافعي ، وقال في قول آخر : الحلق محظور ^(٢) ، وليس بنسك ^(٣) .

٨٦٥٤ - لنا : قوله تعالى : ﴿ لَتَذْكُرَنَّ الْمَسِيحَ الْحَرَامَ إِذْ شَاةَ اللَّهُ مَكِيدٌ ﴾ ^(٤) يُخَيِّفُ مُؤَسَّكَكُمْ وَمُتَّعِيكُمْ ^(٥) ، فعبّر عن الإحرام بالحلق والتقصير ، ولا يعبر ^(٦) عن العبادة إلا بما هو من أفعالها ومقصوده فيها ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَرَّبَنَا الْفَجْرَ ﴾ ^(٧) .

٨٦٥٥ - وروى مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر : « أن النبي ﷺ قال : اللَّهُم ارحم الخلقين ، قالوا : يا رسول الله والمقصيرين ؟ » قال : اللَّهُم ارحم الخلقين ، قالوا : يا رسول الله والمقصيرين ؟ ^(٨) قال :

(١) راجع للمسألة في أحكام القرآن للجصاص ، في سورة الفتح ، باب رمي المشركين مع العلم بأن فيهم أنفقال المسلمين وأسراهم (٣٩٦/٣ ، ٣٩٧) .

(٢) الرياسة من (م) ، (ع) وقوله [الحلق] محظور يعني استحبابه محظور .

(٣) قال الشيرازي في المهذب : هل الحلق نُسك أو استحبابه محظور ، فيه قولان : أحدهما : أنه ليس بنسك ، لأنه محرم في الإحرام ، فلم يكن نسكا ، كالطيب ، والثاني : أنه نسك ، وهو الصحيح . راجع المسألة في النكت ، في مسائل التحلل ، ورقة (١٢٢ ، ب) ، المجموع مع المهذب ، الباب السابق (١٩٤/٨ ، ٢٠٥ ، ٢٠٨) ، فتح العزيز مع الوجيز ، بديل المجموع ، الفصل السابع في أسباب التحلل (٣٧٥-٣٧٣/٧) . وقال مالك وأصحابه : مثل قول الحنفية ، إن الحلق نُسك . راجع المسألة في : المنقى ، في الحلق ، الباب السادس من هو نسك أو تحلل (٣١/٣) ، الكافي لا بن عبد البر ، باب فيمن فاته الحج بحصر مرض أو عدو أو حفا في عدة أيام المشر (٤٠٠/١) ، بداية المجتهد ، في القول في عدية الأذى ، وحكم الحلق رأسه قبل سحل الحلق (٣٨٣/١) . وعن أحمد مثل قول الشافعي : روايتان : إحداها : أنه نسك ، والثانية : ليس بنسك ، وإنما هو إطلاص محظور . قال ابن قدامة في المنى : والرواية الأولى . أصح . راجع المسألة في : المسائل الفقهية ، كتاب الطبع (٢٨٨/١) ، مسأله (٣٢) ، الإنصاف ، باب العمرة (٢٧٩/١ ، ٢٨٠) ، الكافي لابن قدامة ، باب صفة الحج (٤٤٨/١) ، المغني ، باب صفة الحج (٤٣٥/٣ ، ٤٣٦) .

(٤) لفظ : [آمين] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه الساجع في الهامش .

(٥) سورة الفتح : الآية ٢٧ .

(٦) سورة الإسراء : الآية ٧٨ .

(٨) ما بين المكوهين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه الساجع في الهامش .

اللَّهُم ارحم المقصرين^(١) ، والدعاء لا يستحب إلا بفعل مباح .
 ٨٦٥٦ - فإن قيل : إنما دعا ، لأن الحلق ترقة ، وهو بطانة^(٢) الطوف .
 ٨٦٥٧ - قلنا : هذا المعنى لا يوجد في المقصرين ، وقد دعا لهم .
 ٨٦٥٨ - ولأنها عبادة لها تحليل وتحريم ، فوجب أن يقع التحليل منها بمعنى محظور عليه فيها ، كالصلاة .

٨٦٥٩ - ولأن الإحرام أحد نوعي النسك : فوجب أن يكون فيها واجب ليس بركن لإحرام^(٣) . ولأن العمرة والحج^(٤) يتساويان فيما يقع به التحريم : فوجب أن يتساويا فيما وقع به التحليل^(٥) . كالصلاة . ولو قلنا : إن الحج يقع التحليل^(٦) به بالرمي ، اختلفا فيما يقع به التحليل^(٧) .

٨٦٦٠ - احتجوا : بأن الحلق فعل حرمه الإحرام ويجب به الفدية ، فإذا استباح وجب أن لا يكون نسكاً ، أصله : الطيب ، واللباس ، والاستمتاع .

٨٦٦١ - قلنا : ليس إذا تم يشرع بعض محظورات العبادة التحلل^(٨) منها لم يشرع جميعها ، كما أن الصلاة وضع للتحليل^(٩) منها السلام ، وهو محظور قبل موضوعه ، - ثم لم [يدل ذلك على أن جميع محظوراتها مشروعة للتحلل] .

٨٦٦٢ - والمعنى فيما ذكره : أن الشرع لم [يرد باستحقاق الثواب عليه^(١٠)] : فلم يكن نسكاً ، ولما ورد الشرع باستحقاق الثواب على الحلق والنقصير :

(١) حديث ابن عمر (رضي الله عنهما) : متفق على صحته أخرجه البخاري ، نحوه في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب الحلق والنقصير عند الإحلال (٢٩٨/١) ، ومسلم في الصحيح ، كتاب الحج ، باب تفصيل الحلق على النقصير وجواز النقصير (٩٤٥/٢) ، الحديث (١٣٠١/٣١٧) .

(٢) في (ع) : [بطن] ، الطائفة : السرية ، قال الزجاج في تفسير قوله تعالى : ﴿ لَا تَنْفِلُوا بَطَانَةً تَرْوِيكُمْ ﴾ : ببطانة الدخلاء الذين تبسط إليهم ويستبطون ، أي يؤنسونه . راجع في لسان العرب ، مادة بطن (٣٠٥ ، ٣٠٤/١) .

(٣) في (م) ، (ع) : [لإحرام أو العمرة] بزيادة [أو العمرة] .

(٤) في (م) ، (ع) : [الحج و العمرة] ، بالتقديم والتأخير .

(٥ - ٧) في (م) ، (ع) : [التحلل] .

(٨) في (س) : [التحليل] وما أنشأه من (م) ، (ع) . وهو الصواب .

(٩) في (م) ، (ع) : [للتحلل] .

(١٠) ما بين المعكوفتين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (س) واستدركه السامع في الهامش .

(١١) قوله : [عليه] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (س) واستدركه السامع في الهامش .

دل على أنه نسك .

٨٦٩٣ - قالوا . لو كان الخلق نسكاً ، كان ^(١) إذا فعله قبل وقته : لا يوجب الفدية ، ولكن لا يعتد به كسائر المناسك ، وكنسك أفعال الصلاة إذا قدمها على موضعها ، إما أن يفسدها ، أو لا يجب الجبران .

٨٦٩٤ - قلنا : سائر المناسك الحظر ^(٢) فيها قبل وقتها ، فأما الخلق فهو محظور قبل وقته ، فإذا فعله ^(٣) : [تعلق به الجبران ، وأما الصلاة] ^(٤) فقد حظرت [فيها فعل ما ليس منها ، أو فعل ما هو منها قبل وقته] ^(٥) ، فإذا فعله : وجب الجبران .

(١) في (م) ، (ع) : [كما] ، مكان : [كان] .

(٢) في (م) ، (ع) : [بالحظر] .

(٣) في (م) ، (ع) : [فإذا فعله قبل وقته] بزيادة [قبل وقته] .

(٤) ، (٥) ما بين المكونتين ساقط من (م) .



مقدار الحلق الذي يقع به التحليل

- ٨٦٦٥ - قال أصحابنا : لا يقع التحليل ^(١) بحلق أقل من ربع الرأس ^(٢) .
- ٨٦٦٦ - وقال الشافعي على القول الذي يقول : إن الحلق نسك ، إذا حلق ثلاث شعرات ، أجزأه ^(٣) .
- ٨٦٦٧ - لنا : قوله عليه الصلاة والسلام : « أول نسكنا ^(٤) في هذا اليوم الرمي ، ثم الذبيح ، ثم الحلق ^(٥) » .
- ٨٦٦٨ - وقد ^(٦) روي : أنه قال لأصحابه : « اذهبوا واحلقوا ^(٧) » ، وإطلاق اسم الحلق لا يتناول ثلاث شعرات .

(١) في (م) ، (ع) : [التحلل] .

(٢) راجع المسألة في : بدائع الصنائع ، فصل : وأما مقدار الواجب (١٤١/٢) ، فتح التقدير مع الهداية ، باب الإحرام (٤٩٠/٢ ، ٤٩١) ، البتة مع الهداية ، باب الإحرام (١٣٨/٤ ، ١٣٩) ، الاختيار ، كتاب الحج (١٥٣/١) .

(٣) راجع المسألة في : الأم ، في ما يعمل لمره بعد الصفا والمروة (٢١١/٢) ، حلية العلماء ، الباب السابع (٢٩٦/٣) ، المجموع مع المذهب ، الباب السابق (١٩٣/٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠) ، فتح العزيز مع الوحي ، بذيل المجموع ، الفصل السابق (٣٧٨ ، ٣٧٣/٧) . قال الباغي في المنتقى : لا يجوز حلق الرأس دون استيعابه ، حكاه أبو بكر وغيره عن مالك . راجع المسألة في : المنتقى ، في الحلاق ، الباب الثاني في سعة الحلق والتقصير (٢٩/٣) ، الكافي لابن عبد البر ، باب العمل في الحج (٣٧٥/١) . قال ابن قدامة في الكافي : إن قلنا : هو . أي الحلق . نسك ، فعليه الحلق ، أو التقصير من جميع رأسه ، ثم قال : وعنه : يحرم بعضه ، كالنسخ . راجع المسألة في الكافي لابن قدامة ، الباب السابق (٤٤٨/١) ، المغني ، باب ذكر الحج ودخول مكة (٣٩٣/٣) .

(٤) في سائر النسخ : [نسكاً] ، ولعل الصواب ما أثبتناه ، ولفظ : [أول] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه الساجع في الهامش .

(٥) لم نثر علي هذا الحديث بعد ، وقد قال الزيلعي بعد أن ذكره ، بلفظ : إن أول نسكنا هذا أن نرمي ثم نذبح ثم نحلق أو نقصر : غريب ، في نصب الرأية ، باب الإحرام (٧٩/٣) ، الحديث الثاني والستون .

(٦) لفظ : [قد] ساقط من (م) ، (ع) .

(٧) في (ع) : [اسلقوا واذبحوا] ، بالتقديم والتأخير . هذا جزء من حديث المسور بن حمزة ، ومروا ، أخرجه البحاري بطلوه ، وفيه : قال رسول الله ﷺ لأصحابه : قوموا فانحروا ، ثم اسلقوا ، في الصحيح ، في كتاب الشروط ، باب الشروط في الجهاد والمصالحة (١٢٢/٢) .

مقدار الحلق الذي يقع به التحليل = ١٨٩١/٤

٨٦٦٩ - ولأنه قدّر لو غطاه المسلم ^(١) من رأسه : لم يجب به الدم ، فلا يقع التحليل ^(٢) بحلقه ، أصله : الشعران .

٨٦٧٠ - ولأنه حكم بتعلق بالرأس : فلا يتعلق بثلاث شعرات ، أصله [المؤمضة ، والمسخ .

٨٦٧١ - ولأن كل حكم لا يتعلق بحلق الرأس ، لا يتعلق بثلاث شعرات ؛ أصله [^(٣) : وجوب اللّتين .

٨٦٧٢ - ولا يقال : المعنى فيه : أنه لا تعلق بحلق الربع ؛ لأن عندنا يجب على القارن بحلق ربع رأسه دمان .

٨٦٧٣ - ولم يذكروا في هذه المسألة ما يجوز ؛ لأنه أصلية ^(٤) ؛ لأنهم قالوا : إن اسم الحلق يقع على هذا ، وهذا موضع لا نسلّمه ، ألهم إلا أن يقولوا قوله تعالى : ﴿ تَحْلِقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمَقَائِرَكُمْ ﴾ ^(٥) المراد به : شعر رؤوسكم ، فيجب أن يحلق ما هو جميع .

٨٦٧٤ - قلنا : إذا أضيف النكرة ، تُعرّفت ^(٦) بالإضافة ، وكأنه قال : جميع شعر رؤوسكم ، فيقتضي ذلك وجوب الجميع إلا ما منع منه مانع .

• • •

(١) في (م) ، (ع) : [لو أعطاه المسلم] ، ولزاد بالمسلم : [المحرم] .

(٢) في (م) ، (ع) : [التحلل] .

(٣) ما بين المنكوفين ساقط من صلب (ص) واستدركه السبع في الهامش .

(٤) في (ص) : [لأن أصلية] ، وهو ساقط من (ع) ، ولعل الصواب : [لأنها أصلية] .

(٥) سورة الفتح : الآية ٢٧ .

(٦) في (ص) : [تعرف] ، وما ألبته هو الصواب .



٨٦٧٥ - قال أصحابنا : من لم يكن على رأسه شعر ، له أن يحري موسى على رأسه / (١) .

٨٦٧٦ - وقال الشافعي : إن كان على رأسه ولو شعرة لزمه حلقها أو تنفها ، وإن لم يكن فليس عليه (٢) إمرار موسى (٣) .

٨٦٧٧ - لنا : ما روى ابن عمر رضي الله عنه : أن النبي ﷺ قال في الحرم : إذا حضروه وجوب الحلق أو التقصير وليس على رأسه شعر ، أجرى موسى على رأسه (٤) .

٨٦٧٨ - وقولهم : إنه موقوف على ابن عمر : فقد رواه الدارقطني مسنداً ، ولو ثبت أنه موقوف : فلا يعرف لابن عمر في ذلك مخالف (٥) .

٨٦٧٩ - فإن قيل : نحمله على من بقي على (٦) رأسه شعرات ؛ لأن في العادة لا بد (٧) أن يبقى .

(١) راجع المسألة في : الأصل ، باب الحلق (٤٣٠/٢) ، البسوط ، باب الحلق (٧٠/٤) ، بدائع الصنائع ، فصل : وأما الحلق أو التقصير (١٤٠/٢) ، فتح القدير ، الباب السابق (٤٨٩/٢) ، البناية ، الباب السابق (١٣٨/٤) ، الاختيار ، كتاب الحج (١٥٣/١) ، مجمع الأنهر ، كتاب الحج (٢٨٠/١) .

(٢) في (ع) : [له] .

(٣) قال الشافعي في الأم : [وإن كان الرجل أصلع ، ولا شعر على رأسه أو مخلوقاً ، أمّر موسى على رأسه ، وأحب إلّ أن لو أخذ من لحية وشاربته حتى يضع من شعره شيئاً لله ، وإن لم يفعل ، فلا شيء عليه . قال الشيرازي في المهذب : [إن كان أصلع ، فالمستحب أن يمر موسى على رأسه] . قال النووي في المجموع : [وتقول ابن المنذر : إجماع العلماء على أن الأصلع يمر موسى على رأسه] . راجع للمسألة في : الأم ، العنوان السابق (٢١١/٢) ، السكت ، العنوان السابق ، ورقة (١١٢ ب) ، حلية العلماء ، الباب السابق (٢٩٦/٣) ، المجموع مع المهذب ، الباب السابق (١٩٢/٨ ، ١٩٤ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢١٢ ، ٢١٣) ، فتح العزيز مع الوجيز ، في بدليل المجموع ، الفصل السابق (٣٧٧/٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩) . وقال مالك وأحمد وأصحابهما : مثل قول الشافعي : يستحب للأصلع أن يمر موسى على رأسه . في المدونة : قال مالك في الأقرع الذي ليس على رأسه شعر يمر موسى على رأسه . راجع للمسألة في المدونة ، كتاب الحج الدني (٣٢٧/١) ، والكافي لابن قدامة ، الباب السابق (١٤١/١) ، المنهاج ، باب صفة الحج (٤٣٧/٣) ، العدة مع العمدة ، باب ما يفعله بعد الإحرام ص ٢٠٠ .

(٤) أخرجه الدارقطني في السنن ، في كتاب الحج ، باب المواقف (٢٥٦/٢) ، الحديث (١٩٠) . (٥) ، والبيهقي في الكبرى ، في كتاب الحج ، باب الأصلع أو المخلوق يمر بموسى على رأسه (١٠٣/٥) . (٦) لفظ : [مخالف] ساقط من (م) ، (ع) ، (٦) في (ع) : [في] ، مكان : [على] . (٧) في (م) ، (ع) ، (ع) : [ولابد] بالنطف .

- ٨٩٨٠ - قلنا : ذلك حلق وإجراء ^(١) والحلق يقتضي وجوب الإجراء ^(٢) .
- ٨٩٨١ - ولأن كل قرية تتعلق ^(٣) بشعر الرأس عند وجوده ، تتعلق ^(٤) بالشرة حال عدمه كالمسح .
- ٨٩٨٢ - فإن قيل : المسح يتعلق بالبشرة ^(٥) لا بالشعر ، بدلالة : أنه لو أجرى على موضع الحلق وهناك شعر عدل عنه ، لم يجز .
- ٨٩٨٣ - قلنا : الحكم الذي ^(٦) يؤيده في الأصل الجواز ، وهو حكم يتعلق ^(٧) بالشعر عند وجوده ، بدلالة : [أنه لو مسح على الشعر] ^(٨) وبعض رأسه أصلع ، جاز .
- ٨٩٨٤ - وهذا الحكم الذي هو الجواز يتعلق بالبشرة إذا عدم الشعر ، ويؤيد ^(٩) الحكم في الفرع الوجوب ، وهو حكم متعلق بالشعر ، فوجب أن يتعلق بالبشرة إذا عدم الشعر .
- ٨٩٨٥ - ولأنه محرم ، فلا يتحلل إلا بالخلق ، أو ما يقوم مقامه ، كمن على رأسه شعر .
- ٨٩٨٦ - ولأنها عبادة يجب إفسادها الكفارة ، فجاز أن يؤمر بالسنة ببعض أفعالها ، كالصوم
- ٨٩٨٧ - احتجوا : بأنه فرض يتعلق بجزء من بدنه ، فإذا عدم الجزء : وجب أن يسقط الفرض ، [أصله : إذا قُطِعَ عضوٌ من أعضاء الطهارة] .
- ٨٩٨٨ - قلنا : هناك زال ما يتعلق به الفرض ^(١٠) : فلم يبق له محل ، أما هنا ما يتعلق به الفرض باق : فتعلق ^(١١) الفرض بالمحل ، كمن ستر جلده في موضع الطهارة ،
-
- (١) في (م) ، (ع) : [وإجزأه] .
- (٢) في (م) ، (ع) : [يتعلق] .
- (٣) في (م) ، (ع) : [يتعلق بالبشرة عند وجوده بدلالة] ، مكان : [يتعلق بالبشرة] .
- (٤) لفظ : [الذي] ساقط من (ع) .
- (٥) في (ص) : [حكمه متعلق] ، وفي (م) : [حكمه يتعلق] .
- (٦) ما بين المعكوفين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .
- (٧) في (ص) : [يريد] .
- (٨) ما بين المعكوفين ساقط من صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .
- (٩) في (م) : [متعلق] .

فإنه يتعلق الفرض بحل الجلد .

٨٦٨٩ - قالوا : الشعر محرم ^(١) أخذه في أثناء الإحرام ، ويجب أخذه في آخره ^(٢) ، فإذا حرمناه ، لم يقم إمرار المولى من غير حلق مقامه في [التحريم ، وكذلك إذا أوجبناه ، وجب أن لا يلزم إمرار المولى من يأمر حلق مقامه في] ^(٣) الوجوب .
٨٦٩٠ - قلنا : لا نسلم أن المحرم أبيض له إجراء ^(٤) للمولى في حال الإحرام إذا كان أصلقا بل يحرم ذلك عليه .

٨٦٩١ - فإن قيل : لا يلزمه به فدية .

٨٦٩٢ - قلنا : لأنها تتعلق ^(٥) بالفرقة الذي يحصل بالخلق أو يتعلق بإتلاف الشعر ، وهذا لا يوجد في إمرار المولى .

• • •

(١) في (م) ، (ع) : [محرم] .

(٢) في (ع) : [أخرى] .

(٣) ما بين المكونين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (م) واستلزمه التامع في الهامش .

(٤) في (م) : [إجراء] .

(٥) في (م) : [يتعلق] .



طواف القارن وسعيه

- ٨٦٩٣ - قال أصحابنا : القارن يطوف طوافين ويسمى سعيين ^(١) .
- ٨٦٩٤ - وقال الشافعي : طوافًا واحدًا ، وسعيًا واحدًا ^(٢) .
- ٨٦٩٥ - لنا : قوله تعالى : ﴿ وَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّخِذُوا الصَّلَاةَ لِلَّهِ ﴾ ^(٣) ، والحج يشتمل على أفعال معروفة ، والعمره كذلك فإتمامهما أن يستوفي أفعالهما ^(٤) والأمر على الجواب .
- (١) راجع المسألة في كتاب الحجة ، باب القارن بين الحج والعمره (١/٢ - ٧) ، كتاب الآثار ، باب القارن وفضل الإحرام ص ٦٧ ، حديث (٣٢٥) ، مختصر الطحاوي ، باب ذكر الحج ص ٦٦ ، الميسر ، باب القارن (٢٧/٤ ، ٢٨) ، تحفة الفقهاء ، الباب السابق (٤١٣/١) ، بدائع الصنائع ، فصل : ولما يان سنن الحج (١٤٩/٢ ، ١٥٠) ، الهداية ، باب القارن (١١٩/١) ، البناية مع الهداية ، باب القارن (١٨٨/٤ ، ١٨٩) ، فتح القدير مع الهداية ، باب القارن (٥٢٥/٢) .
- (٢) قوله : [وسعيًا واحدًا] ساقط من (م) ، (ع) . قال الووي في المجموع : قال أصحابنا : ويستحب أن يطوف القارن للإفاضة طوافين ، ويسمى سعيين ليخرج من خلاف العلماء . راجع المسألة في مختصر المزني ، باب ما يلزم عدد الإحرام وبيان الطواف والسعي وغير ذلك ص ٦٧ ، اختلاف العلماء ، باب الحج ص ٨٦ ، ٨٧ ، انكسرت ، في مسائل الطواف ، ورقة (١١٠ ، ب) ، مختصر الخلاقيات ، العنوان السابق ، ورقة (١٨٧ ب - ١٨٨) ، المجموع مع المذهب ، الباب السابق (٦١/٨ ، ٦٢ ، ٢٦٢ - ٢٦٤) ، شرح السنة للبخاري ، كتاب الحج ، باب القارن (٨٤ ، ٨٣/٧) ، ضمن الحديث (١٨٨٨) . وقال مالك وأصحابه : مثل قول الشافعي ، بجزء القارن طوافًا واحدًا وسعيًا واحدًا ، وبه قال ابن حزم . راجع المسألة في المدونة ، في تفسير ما يبدأ به الرجز إذا دخل في الطواف (٣١٤/١) ، للشافعي ، في ما جاء فيمن أحصر بحدود (٢٧٦/٢) ، الكافي لابن عبد البر ، باب الإفراد والتسعة والقارن (٣٨٥/١) ، بداية المجتهد ، في القول في الطواف بالبيت والكلام في الطواف (٣٥٧/١ ، ٣٥٨) ، والخطي بالآثار ، كتاب الحج (١١٣/٥ ، ١٧٤ ، ١٨٠ - ١٨٧) . المسألة (٨٣٥ ، ٨٣٦) . وقال أحمد في رواية : مثل قول الشافعي ومالك ، القارن يطوف طوافًا واحدًا ، ويسمى سعيًا واحدًا . قال القاضي أبو يعلى : وهو اختيار الخريزي ، وهو أصح ، وقال في رواية أخرى : مثل قول الحنفية ، عليه أن يطوف طوافين وسعيين ، قال ابن هبيرة في الإفصاح : والفرق بين هذه الرواية عن أحمد ومذهب أبي حنيفة المذكور : أن أبا حنيفة قال : يحزبه ذلك لإحرام واحد ، وقال أحمد [في هذه الرواية الثانية] : لا يحزبه حتى يفرد للعمره إسرارًا . راجع المسألة في : لمسائل الفقهاء ، كتاب الحج (٢٨٤/١ ، ٢٨٥) ، مسألة (١٩) ، الإفصاح ، كتاب الحج (٢٧/١) ، للمضي ، الباب السابق (٤٦٧ - ٤٦٥/١) ، الكافي لابن قدامة ، الباب السابق (٤٥٦/١) .
- (٣) سورة البقرة : الآية ١٩٦ .
- (٤) (م) ، (م) ، (ع) : [أن يستوفي في أفعالهما] مرادة : [في] .

٨٦٩٦ - فإن قيل : روى عن عمر ، وعلي : « إتمامهما أن تحرم بهما من ديرة أهلك » ^(١) .

٨٦٩٧ - قلنا : ذكرنا ما لا يدل ظاهر ^(٢) الآية عليه ، وسكتنا عما يدل عليه الظاهر من الإتمام ، ويدل عليه : ما روى عمر ، وعلي ، وابن مسعود ، وعمران بن الحصين . « أن النبي ﷺ قرن بين الحج والعمرة ، فطاف لهما طوافين وسعى سعين » ^(٣) .

٨٦٩٨ - قالوا : ذكر الدارقطني أن حديث علي ، يرويه حفص بن أبي داود ، وهو ضعيف ، وابن أبي ليلى رديء الحفظ .

٨٦٩٩ - قلنا : حفص بن أبي داود ، وهو حفص بن سليمان المقرئ ، إمام القراء ^(٤) ، قال يحيى بن معين : ثقة ^(٥) ؛ فلا يلتفت إلى طعن الدارقطني ^(٦) معه ، فأد ابن أبي ليلى : فهو فقيه ثقة ^(٧) ، يروي أصحاحنا عنه .

(١) تقدم تخريجه في مسألة (٤١٣) .

(٢) في (٢) ، (ع) : [على ظاهر] ، زيادة : [على] .

(٣) حديث علي عليه السلام أخرجه الدارقطني في السنن ، في كتاب الحج ، باب المواقيت (٢٦٦٣/٢) ، الحديث (١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١) . أما حديث ابن مسعود عليه السلام فأخرجه الدارقطني أيضا في المصدر السابق (٢٦٦٤/٢) ، الحديث (١٣٢) . وأما حديث عمران بن الحصين عليه السلام أخرجه أيضا الدارقطني في المصدر السابق (٢٦٦٤/٢) ، الحديث (١٣٣) ، وأما حديث عمر عليه السلام : فلم نشر عليه بعد . وقد أخرج الدارقطني عن ابن عمر عليه السلام ، أنه جمع بين حجه وعمرته ممّا ، وقال : سيبلهما واحد ، قال : نطاف لهما طوافين ، وسعى لهما سعين . وقال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ صنع كما صنعت ، في المصدر السابق (٢٥٨/٢) ، الحديث (٩٩) .

(٤) في (٢) ، (ع) : [المقرئ] .

(٥) قال الدارمي عن يحيى بن معين : حفص بن سليمان ليس بثقة . وقال البخاري : تركوه . وقال البيهقي : كان يغلب الأسانيد ووقع المراسيل ، وكان يأخذ كتب الناس فينسخها ويرويها من غير سماع . وفي المعجم : وقد رفته وكيع وأحمد في قول . انظر ترجمته في : الضعفاء الصغير ص ٣٢ ، الترجمة (٧٣) ، تاريخ الدارمي ص ٩٨ ، الترجمة (٢٦٩) ، الضعفاء والمتروكين ص ٨٢ ، الترجمة (١٣٦) ، الجرح والتعديل (١٧٣/٣) ، (١٧٤) ، الترجمة (٧٤٤) ، المعجمين (٢٥٥/١) ، الكامل لابن عدي (٣٨٠/٢) ، الترجمة (٥٠٠/١٣٦) ، المعجمي ص (١٧٩) ، الترجمة (١٦١٥) ، تقريب التهذيب (١٨٦/١) ، الترجمة (٤٤٢) .

(٦) في (٢) ، (ع) : [فلا يلتفت إلى طعن الدارقطني في حديث عمران بن الحصين] ، مكان المثبت (٧) هو : محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، مات سنة ثمان وأربعين ومائة ، تكلم الناس في خطئه ، وقال الصنعبي صدوق ثقة ، وقال أيضا وكان ابن أبي ليلى صدوقا جالرا الحديث ، وقال أبو زرعة : هو صالح ، ليس بأثوري ما يكود راجع ترجمته في : تاريخ الثقات ص ٤٠٧-٤٠٩ ، الترجمة (١٤٧٦) ، الجرح والتعديل (٣٢٢/٧) ، (٣٢٣) ، الترجمة (١٧٣٩) ، سير أعلام النبلاء (٣١٠-٣١٦) ، تقريب التهذيب (١٨٤/٢) ، الترجمة (٤٦٠)

٨٧٠٠ - قال الدارقطني في حديث عمران بن الحصين : رواه محمد بن يحيى الأُردي من ^(١) حفظه ، فوهم فيه ، والصواب بهذا الإسناد : أن النبي ﷺ قرن الحج والعمرة ، وقد حدث به محمد بن يحيى الأُردي على الصواب ^(٢) .

٨٧٠١ - قلنا : هذا حديث صحيح ، فلما لم يجد ^(٣) طريقاً يطلعن به في رجاله جاء بشئ من عنده ليس بطلن ، فإنه ذكر : أنه رواه مرة بهذه الزيادة ، وسكت عنها مرة .

٨٧٠٢ - وهذه رواية بعض الحديث تارة ، وتامة أخرى ، والحديث إسناده أحسن إسناد روي في هذا الباب ؛ لأنه يرويه شعبة ، عن حميد بن هلال ^(٤) ، عن مطرف ، عن عمران بن الحصين ، وهذا إسناد لا مزيد عليه .

٨٧٠٣ - فإن قيل : فعله عليه ^(٥) الصلاة والسلام لا يدل على الوجوب .

٨٧٠٤ - قلنا : فعله ورد مورد البيان ؛ لأن القرآن مجمل .

٨٧٠٥ - ولأنه إنما يصح هذا السؤال لو كان عندهم مخيراً بين الأمرين ، فأما الطواف والسعي ، فلا يجوز أن ينتقل به ، فمن فعله لم يقع فعله إلا واجبا .

٨٧٠٦ - قالوا : قرن بمعنى : أتى بأحد الإحرامين بعد الآخر ^(٦) .

٨٧٠٧ - قلنا : اسم القرآن في الشرع موضوع للجمع بين الإحرامين ، فلم يجوز حمل الاسم على ما لم يوضع له في الشرع .

٨٧٠٨ - ولأنه محرم بالحج والعمرة ، فوجب أن يلزمه لكل واحد منهما طواف وسعي مفرد ، كالتمتع .

٨٧٠٩ - ولأنه أحد نوعي ^(٧) التمتع ، فكان فيه طوافان ركنان ، كالتمتع الآخر .

(١) في صلب (ص) ، (م) ، (ع) : [يحيى بن محمد] ، وما أثناه من هامش (ص) وهو الصواب والزيادة : [من سنن الدارقطني] .

(٢) تقدم قول الدارقطني عند تخريج حديث عمران بن الحصين من هذه المسألة .

(٣) في (ص) : [فما يجد] ، بحذف : [لم] .

(٤) في (م) ، (ع) : [محمد بن هلال] ، مكان الملبت .

(٥) قوله : [عليه] ساقط من (م) .

(٦) في (م) ، (ع) : [أن تأخذ] ، مكان : [أتى بأحد] ، وفي سائر النسخ : [الاخرى] ، مكان :

[الآخر] ، ولعل الصواب ما أثناه . (٧) في (م) ، (ع) : [نوع] .

٨٧١٠ - واحتج محمد بن الحسن ، فقال : هذا ^(١) القول يوجب أن يحرم الإسنان بصادة ، ولا يعمل لها عملاً حتى يتحلل منها ، ثم يأتي بأفعالها ، وهذا لا يصح كسائر العبادات ، يبين ذلك : أنه يحرم بالعمرة ثم يتحلل منها ، ويقع في أعمالها بعد التحلل . وهذا الطواف والسعي .

٨٧١١ - ولأن بقاء طواف العمرة يمنع التحلل ، [وبقاء طواف الحج لا يمنع التحلل . فلو قام طواف الحج مقام طواف العمرة : لم يصح التحلل] ^(٢) من الطيب والمخيط .
٨٧١٢ - ولأن الوطء متى حصل في العمرة قبل الطواف أفسدها ، والوطء في طواف الحج لا يفسده ، فلما اختلف وقت الطوافين وحكمهما : لم يرق أحدهما مقام الآخر .

٨٧١٣ - فإن قيل : هذه الأحكام تثبت للعمرة إذا انفردت ، فإذا أتى ^(٣) الحج ، صارت تبعاً ، فتعين ترتيبها ^(٤) الذي ثبت لها في حال الانفراد ، وصار الحكم لترتيب ^(٥) المتبوع ، كما يقول في الوضوء والغسل ، إذا اجتماعاً ، تداخلاً ، وسقط ترتيب الوضوء .
٨٧١٤ - قلنا : عندكم لا يتبع أحد الإحرامين ، فلم يقع الطواف والسعي للعمرة كما يقع للحج ، وإذا لم يتبع أحدهما ، لم يجوز أن يتعين ترتيبهما .

٨٧١٥ - وأما الوضوء فيسقط مع الغسل ، وتسقط أحكامه لسقوطه .
٨٧١٦ - ولأن القرآن جمع الحج إلى العمرة ، فإذا لم يتعين ترتيب أفعال أحدهما بالجمع ، كذلك ^(٦) لا يتعين ترتيب أفعال الآخر .

٨٧١٧ - ولأن كل ما أسقط به وجوب الحج والعمرة ، كان الركن ^(٧) فيها طوافين ، أصله : الإفراد .

٨٧١٨ - وهذه المسألة مبنية على : أن القارن إذا وقف بعرفات قبل أن يطوف : صار رافضياً للعمرة ، فلا يجوز أن يقوم طواف الحج مقام العمرة التي قد بطلت .

(١) في (م) ، (ع) : [غلبنا] .

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٣) هي (ص) : [إلى] .

(٤) في (ص) : [لترتيب] .

(٥) في (م) ، (ع) : [فالجمع كذلك] ، وفي (ص) : [لذلك] . ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٦) في (م) ، (ع) : [كالركن] ، مكان : [كان الركن] .

٨٧١٩ - احتجوا : بما روى سفيان بن عيينة ، عن ابن (١) أبي نجيح ، عن عطاء ، عن عائشة [رضى الله عنها] (٢) « أن النبي ﷺ قال لها : طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة يكتفيك لحججك وعمرتك » (٣) .

٨٧٢٠ - قلنا : عائشة رضى الله عنها كانت مفردة بالحج ؛ بدلالة : أنها لما حاضت « أمرها رسول الله ﷺ أن تنفض رأسها ، وتغتسل ، وترفض العمرة ، وتقصر الرأس » ، والامتناع يمنع منه الإحرام ، وأنه لا يخبر (٤) من قطع الشعر ، بين ذلك : أنه لو لم يكن الرفض ، لم يكن للأمر معنى .

٨٧٢١ - ولا يقال : قوله : « ارفض عنتك العمرة » بمعنى أخرى أفعالها ؛ لأن هذا ليس [برفض ولا يقال : قد قال النشاعى : لا يعرف في الشرع رفض العمرة بالحليض] (٥) .

٨٧٢٢ - قلنا : ما رفضت بالحليض ، لكن أفعالها تعددت وأرادت الإحرام بالحج ، وكانت تصير رافضة بالوقوف (٦) ، وأمرها بتعجيل الرفض ، حتى لا تدخل (٧) في الوقوف لوقوع الرفض .

٨٧٢٣ - فإن قيل : لو كان كذلك ، لأمرها بالقضاء من الميقات ، وأمرها بالدم .

٨٧٢٤ - قلنا : لا يجب القضاء عندنا من الميقات ، وأما الذبح : « فقد ذبح النبي ﷺ عن نسائه في ذلك العام » (٨) ؛ فإذا قد ذبح عنها .

(١) في سائر النسخ : [سعيد بن عيينة] ، وما أثبتناه من سنن أبي داود ، ولفظ : [ابن] ساقط من (م) ، (ع) ، وس صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٢) الزيادة من (م) ، (ع) .

(٣) في (م) ، (ع) : [بحججك وعمرتك] . وحديث عائشة رضى الله عنها : أخرجه أبو داود في السنن ، في كتاب المناسك ، باب طواف القارن (٤٧٦/١) ، والدارقطني في السنن ، في كتاب الحج ، باب المواقيت (٢٦٢/٢) ، الحديث (١٢٦) ، والبيهقي في الكبرى ، في كتاب الحج ، باب المفرد والقارن يكسبهما طواف واحد (١٠٦/٥) ، والطحاوي في المعاني ، في كتاب مناسك الحج ، باب القارن كم عليه من الطواف لعمرة ولحجته (٢٠٠/٢) .

(٤) في (م) ، (ع) : [فلا يخلوا] ، مكان المثبت ، وقوله : [وأنه] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) ، واستدركه النسخ في الهامش .

(٥) ما بين المكتوفين ساقط من صلب (ص) واستدركه النسخ في الهامش .

(٦) في (م) : [بالوقوف] . (٧) في (م) : [لا يدخل] .

(٨) في (م) ، (ع) : [عن عائشة] ، مكان : [عن نسائه] . والدليل على ذلك : ما أخرجه مسلم بلفظ : « رسول الله ﷺ عن نسائه بقرة في ححته ، في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب الاشتراك في »

٨٧٢٥ - فإن قيل : روى الليث ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، القصة بطولها ، وذكر فيها : أن النبي ﷺ دخل على عائشة يوم التروية ، فوجدها تبكي ، فقال : ما شأنك ؟ فقالت : شأنني أبي قد حضت ، وقد حل الناس ولم أحل ، ولم أطف ^(١) بالبيت . والناس يذهبون إلي البيت الآن وإلي الحج . فقال عليه الصلاة والسلام : فإن هذا أمر كبه الله تعالى ^(٢) على بنات آدم فاعتسلي ، ثم أبغلي بالحج ، ففعلت ، ووقفت الموقف حتى إذا ظهرت طافت بالكعبة وبالصفا والمروة ، ثم قال : « قد حللت من حجك » وعمرتك جميعاً ، فقالت : يا رسول الله إني أجد من نفسي أنني لم أطف بالبيت حتى حججت ، قال : فاذهب بها يا عبد الرحمن فأعمرها من التعميم وذلك ليلة الحصة ^(٣) ، فتم يذكر هذا الحديث للرفض ، وذكر التحليل بالطواف منهما ^(٤) .

٨٧٢٦ - قلنا : قد روى هذا الحديث عطاء بن أبي رباح ، عن جابر ، وخالف ^(٥) أبا الزبير فيه ، فقال : « لما طهرت وأفاضت » ^(٦) ، قالت : يا رسول الله أنتطلقون ^(٧) بحجة وعمرة ، وأنتطلق بالحج ، فأمر عبد الرحمن بن أبي بكر : أن يخرج معها إلى التعميم ، فاعتمرت بعد الحج في ذي الحجة ^(٨) ، وهذا يدل على رفضها لعمرتها ، حتى قالت : « أرجع بحجة واحدة ، فإذا ثبت أنها رفضت عمرتها ، فقلوه عليه الصلاة والسلام » طوافك ^(٩) بالبيت يكفيك بحجك وعمرتك ، يعني : لعمرتك المرفوضة ، فإنه لا

١ - الهدي (٩٥٦/٢) ، الحديث (٣٥٦ ، ١٣١٩/٣٥٧) .

(١) في سائر النسخ : [انشاء] ، مكان : [الماس] ، وما أشبه ، والزيادة : من كتب الحديث ، وفي

(ص) : [وإني لم أطف] ، مكان : [ولم أطف] .

(٢) الزيادة من (م) ، (ع) . (٣) في (م) ، (ع) : [حججت] .

(٤) أخرجه مسلم في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب بيان رجوع الإحرام (٨٨١/٢) ، الحديث (١٣٦/١٣٦) ، وأبو داود ، في السنن في كتاب المناسك ، باب في إفراد الحج (٤٥١/١) .

(٥) في (م) ، (ع) : [للتحلل بالطواف منها] .

(٦) في (ص) ، (م) : [حلف] .

(٧) في (م) ، (ع) : [وأفاضت فيه] ، زيادة : [فيه] ، وهو مشطوب في (ص) .

(٨) في (م) ، (ع) : [أبطلقون] .

(٩) في (ص) . [بالحج في ذي الحجة] . وحديث عطاء عن جابر : أخرجه البخاري في الصحيح .

في كتاب الحج ، باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف (٢٨٦/١ ، ٢٨٧) ، وأخرجه مسلم في

الصحيح ، في الباب السابق (٨٧٣/٢ ، ٨٧٤ ، ٨٧٧) ، الحديث (١٢٠ ، ١٢١/١٢٨) .

(١٠) في (م) ، (ع) : [طواف] ، مكان : [طوافك] .

يحب للرفض طواف .

٨٧٢٧ - ويحتمل : طوافك بحجك وعمرتك في الثواب ، فجعل ثواب هذا الطواف / والسعي كطواف الحج وثواب طواف العمرة ؛ لأنها قصدت التسكين ، وإنما رفضت بغير ^(١) اختيارها .

٨٧٢٨ - فإن قيل : قولها « أكل نسائك يرجعن بسكين » ، يعني تسكين ^(٢) مفردين : لم يصح ؛ لأننا قد رويناه : أنها أحرقت بحجة وعمرة وإنما أرجع بهج .

٨٧٢٩ - قالوا : روى مالك عن ابن عمر رضي الله عنهما : « أن رسول الله ﷺ قال : « من أحرم بالحج والعمرة أجزاء طواف ، وسعي واحد ، ولا يحل من واحد منهما حتى يحل منهما جميعاً » ^(٣) .

٨٧٣٠ - قلنا : هذا الحديث رواه عبد العزيز بن محمد ^(٤) الدراوردي ، عن عبيد الله بن عمر ^(٥) ، عن نافع ، عن ابن عمر .

٨٧٣١ - وقد أجمع أهل العلم بالحديث ، على أن حديث الدراوردي ^(٦) مضطرب ، ولا يحتاج به ، ولا يلتفت إليه .

٨٧٣٢ - وقد روي هذا الحديث من لا طعن في روايته من أصحاب عبيد الله بن

(١) في (م) ، (ع) : [لغير] .

(٢) ما بين المكوفين ساقط من صلب (م) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٣) أخرجه الترمذي في السنن ، في كتاب الحج ، باب ما جاء أن القارن بطواف طوفاً واحداً (٢٧٥/٣) ، أحدث (٩٤٨) ، وابن ماجه في كتاب للناسك ، باب طواف القارن (٩٩٠/٢) ، الحديث (٢٩٧٥) ، الدارقطني في المصدر السابق (٢٥٧/٢) ، الحديث (٩٥) ، والبيهقي في الكبرى ، كتاب الحج ، باب لمرد والقارن بكليهما طواف واحد وسعي واحد (١٠٧/٥) الطحاوي في المعاني ، في كتاب مناسك السبع ، باب القارن كم عليه من الطواف لعمرة ولحجته (١٩٧/٢) .

(٤) قوله : [ابن محمد] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٥) في (م) ، (ع) : [الدراوي ، عن عبد الله بن عمر] ، مكان المكتب .

(٦) في (م) ، (ع) : [للدراوي] ، وقوله : [على أن حديث] مكرر في (م) . والدراوردي : هو عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي ، أبو محمد ، المدني . قال ابن معين . لا بأس به . وقال أبو زرعة : سئ لم يظف ، قريباً حدث من حفظه الشيء ، فيخطئ ، وقال المجلي : ثقة ، وفي التفرغيب - صدوق ، كان يحدث من كتب غيره ، فيخطئ ، قال السائي : حديثه عن عبد الله العمري منكر . انظر ترجمته في : تاريخ الثقات ص ٣٠٦ ، الترجمة (١٠١٦) ، تاريخ الدارمي ص ١٧٥ ، الترجمة (٦٢٩) ، المعجم والنسب ص ٣٩٦ ، ٣٩٥/٥ ، الترجمة (١٨٣٣) ، تقريب التهذيب (٥١٢/١) ، الترجمة (١٢٤٨) .

هشيم ، وأوقفه على ابن عمر .

٨٧٣٣ - وقول ابن عمر ليس بحجة ؛ لأنه ^(١) خالفه علي ، وابن مسعود ، وعمر بن ابن الحصين ، ثم لو ثبت ، احتمال أن يكون طوافاً على صفة واحدة ، وسبعا على صفة واحدة ، كما تقول ^(٢) : « أكرمتكما إكراماً واحداً ، وخلع الأمير على فلان حلقة واحدة ، معناه : أنها واحدة في الصفة والمقدار » ^(٣) وإن كانت أكثر من واحدة في العدد ٨٧٣٤ - ولأن طواف القارن يتأخر عن التحلل ، والنبي ﷺ ذكر طوافاً وسبعا يتقدم على التحلل ، وذلك طواف القدوم ، وعندنا لا يجب على القارن إلا واحد ^(٤) للقدوم .

٨٧٣٥ - فإن قيل : ذلك الطواف للحج ، والنبي ﷺ ذكر طوافاً لهما .

٨٧٣٦ - قلنا : يجوز أن يقول لهما ويريد أحدهما ، كقوله تعالى ﴿ يَمْحُجَّ بِهِمَا لَلزُّورِ وَاللَّيْمَاتِ ﴾ ^(٥) .

٨٧٣٧ - احتجوا : بقوله عليه الصلاة والسلام : « أدخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » ^(٦) .

٨٧٣٨ - قلنا : يحتمل أنه أراد : أنه ^(٧) دخل وجوبها في وجوب الحج ، ويحتمل : دخل وقت العمرة في وقت ^(٨) الحج ؛ لأن المشركين كانوا لا يرون العمرة في أشهر الحج .

٨٧٣٩ - ويجوز أن يذكر العمرة والحج ويريد وقتهما ، كما قال تعالى : ﴿ أَلَمْ نَجْعَلْ أَشْهُم مِّمَّنْ عَمَلُوا ﴾ ^(٩) ، معناه : وقت الحج أشهر ، فلا يجوز أن يكون المراد به : دخل

(١) في (م) ، (ع) : [ولأنه] بالنطف . (٢) في (م) : [يقول] .

(٣) في (م) ، (ع) : [المقدرات] .

(٤) في (م) ، (ع) : [عليه السلام] ، مكان انشئت .

(٥) في (ص) : [واحداً] . (٦) سورة الرحمن ، الآية (٢٢) .

(٧) أخرجه مسلم في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب جواز العمرة في أشهر الحج (٩١١/٢) . الحديث

(١٢٤١/٢٠٣) ، وأبو داود في السنن ، في كتاب المناسك ، باب في أفراد الحج (٤٥٣/١) ، وأحمد في

في السنن ، في كتاب الحج ، باب ما جاء في العمرة الواحدة هي أم لا ، (٢٦٢/٣) ، الحديث (٩٣٢) .

(٨) لفظ : [أنه] ساقط من (ع) .

(٩) قوله : [العمرة في وقت] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستلزمه الساقط في الهامش .

(١٠) سورة البقرة : الآية ١٩٧ .

أعمال العمرة في أفعال الحج ؛ لأن الطواف يقع لهما ، وليس بأن يقال : دخلت العمرة في الحج بأولى من أن يقال : دخلت الحجة ^(١) والعمرة .

٨٧٤ - قالوا : يكفي حلق واحد ، فوجب أن يكفي طواف واحد وسعي واحد ، كالفرد للحج والعمرة .

٨٧٤١ - قلنا : الممتنع إذا ساق الهدي لا يجوز عندنا أن يتحلل إلى يوم النحر ، وعندهم إن أحرم بالحج ولم يتحلل ، كفاه ^(٢) حلق واحد ، ولم يكفي ^(٣) طواف واحد .

٨٧٤٢ - ولأن الحلق إنما تداخل للضرورة ؛ بدلالة : أنه إذا حلق عند فراغه من العمرة صار جنساً في إحرام الحج ، فلم يكن بد من ^(٤) ، تأخر الحلق ، حتى يصح التحلل منهما ، وإذا حلق تحلل من كل واحدة من العبادتين ، فالحلق الثاني لا يقع به التحلل ، فلذلك لم يؤمر به .

٨٧٤٣ - وأما ^(٥) الطواف : فإنه إذا طاف للعمرة لم يصر جانباً في إحرام الحج ، فلم يكن بضرورة إلى التداخل .

٨٧٤٤ - والمعنى في المفرد : أنه يكفي بيئة واحدة ، فكفاه طواف واحد ، والقارن يلزمه نيتان ، فلزمه طوافان ، كالمتنع .

٨٧٤٥ - قالوا : نسك من كل واحد من النسكين ، فوجب أن يكفي القارن بواحد منهما ، كالحلق .

٨٧٤٦ - قلنا : المعنى في الحلق : أن وقت الإحرامين وقت واحد ، فلذلك ^(٦) جاز أن يقع فيه التداخل ، ووقت طواف العمرة [غير طواف الحج ، ووقت طواف الحج] ^(٧) غير وقت طواف العمرة ، بدلالة ما قدمنا ، فلما اختلف وقتها لم يتداخل .

٨٧٤٧ - ولأن الحلق خروج من العبادتين بفعل واحد ، كما يخرج بالأقل من الصلاة والصوم ، ولم يوجب ذلك تداخل أفعالهما .

(١) في (م) ، (ع) : [الحج] .

(٢) في (م) ، (ع) : [بالحج لم يتحلل كفارة] ، مكان المثبت .

(٣) في (م) ، (ع) : [ولم يكفي] . (٤) في (م) : [تدمن] .

(٥) لفظ : [أما] ساقط من (م) ، (ع) ، وقوله : [وأما] ، ساقط من صلب (م) واستدركه الناسخ في الهامش . (٦) في (م) : [مكذلك] .

(٧) ما بين المكَوْفَيْن ساقط من (م) ، (ع) .

٨٧٤٨ - ولأن الحلق اختلف في كونه نسكًا ، فضعف حكمه ، فتداخل ، والطواف أجمع على كونه ركناً ، فقوي حكمه ، فلم يتداخل .

٨٧٤٩ - قالوا : القارن يكتفي بقطع مسافة واحدة لهما ، وإذا أفرد افتقر إلى قطع مسافتين ، ويقتصر على إحرام واحد [وحلق واحد] ^(١) ، فثبت أنه على التداخل .

٨٧٥٠ - قلنا : لو أفرد لم يحتاج إلى قطع مسافتين ؛ لأنه يحرم بالعمرة من الميقات ، وبالحج من مكة ، فإذا اجتمع قدم إحرام الحج ، فلم يتداخل بالمسافة .

٨٧٥١ - وأما الإحرام : فعندنا لا يتداخل ، وإنما يحرم بإحرامين ؛ لأن قوله : « ليك بحجة وعمرة » اختصار ، وتقديره : ليك بعمرة وليك بحجة ، فهو كقوله : رأيت الزبدتين معناه : رأيت زيدًا ، ورأيت زيدًا ، وإنما اختصرت كذلك التلبية .

٨٧٥٢ - ولأن التلبية ^(٢) إجابة دعوة إبراهيم عليه السلام ، ويصح أن يجيب الجماعة بلفظ واحد عن شيئين استدعاهما منه .

٨٧٥٣ - على : أن ^(٣) القارن قد يأتي بإحرامين بالانفاق ، وإن أحرم بالعمرة ثم أدخل الحج عليها . ومع هذا لم يلزمه عندهم إلا طواف واحد ؛ فلو كان التداخل كما ذكروه ، لاحتاج ههنا إلى طوافين .

٨٧٥٤ - وأما الحلق فقد بينا : أن تداخله ضرورة ، وهذه الضرورة لا توجد ^(٤) في الطواف .

٨٧٥٥ - قالوا : ولو لم يكن على التداخل ، لما صح أن يتلبس ^(٥) بهما ، ألا ترى : أن الصلاتين لما لم تتداخل ^(٦) ، لم يصح أن يتلبس بهما معاً ، كذلك الصوم والصلاة معاً ، فلما ثبت أنه يتلبس ^(٧) بهما ، دل على أنهما يتداخلان ، كما قلنا في الوضوء والغسل .

٨٧٥٦ - قلنا : هذا دليل العكس ، ومخالفتنا لا يقول به ، ثم هذا هو الدليل عليه ؛ لأن الأمة اجتمعت على أن المضى ^(٨) في حجتين أو عمرتين لا يصح ، وإن اختلفوا في

(١) الزيادة من (م) ، (ع) .

(٢) لفظ : [أن] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستلزمه السابغ في الهامش .

(٣) في (م) : [لا يوجد] .

(٤) في (م) ، (ع) : [لم تتداخل] .

(٥) في (ص) : [يتلبس] .

(٦) الزيادة من (م) ، (ع) ، و [للمضى] ، مكان : [المضى] بهما .

انقادهما .

٨٧٥٧ - وإنما لم يصح المضي ^(١) ؛ لأنه لو صح : تداخلت الأفعال ، فوقع الوقوف عن الحجتين ، والظواف عن العمرتين ، ثم لا يصح ذلك ، على أن موجب الجمع أن لا يتدخل بخلاف ما نحن فيه . ولهذه العلة نقول : إنه لا يصح الدخول في ظهر وعصر ، وفرض ونفل ؛ لأنه لو صح الدخول فيهما : تداخلت أفعالهما ؛ لأن القيام والقراءة لكل واحد من الصلاتين يتعقد بالتحريم ، فركوعهما ^(٢) يتمقب القيام ، ولهذا نقول لو أتى بنوي ^(٣) الصلاة والحج ، دخل بالتلبية فيهما جميعا ؛ لأن أفعالهما لا تتداخل ^(٤) .

(٢) في (م) ، (ع) : [مركوعها] .

(٤) في (م) ، (ع) : [لا يتداخل] .

(١) في (م) ، (ع) : [المعنى] .

(٣) في (م) ، (ع) : [لو أنا بنوي] .



لا يجوز الجمع بين الظهر والعصر بعرفة إلا مع الإمام

٨٧٥٨ - قال أبو حنيفة : لا يجوز الجمع بين الظهر والعصر بعرفة ، إلا مع الإمام . ويجوز للمقيم والمسافر مع الإمام ^(١) .

٨٧٥٩ - وقال الشافعي : يُجمع بينهما مع الإمام ومفردًا ، فأما إذا لم يكن مسافرًا ^(٢) مسافرًا صحيحًا ؛ ففيه قولان ^(٣) .

٨٧٦٠ - لنا : أن فرض العصر ثبت في وقتها بالإجماع ، ولا يجوز إسقاطها أو إسقاط فرضها إلا بمثله .

٨٧٦١ - وقد أجمعوا : أنه إذا جمع مع الإمام حاز ، واختلفوا فيه إذا انفرد ، فم يجز إسقاط فرض الوقت إلا باليقين .

٨٧٦٢ - ولأنها ^(٤) صلاة يدخل وقتها بالزوال ؛ فجاز أن يشترط فيه الإمام ، كالجمعة .

٨٧٦٣ - ولأن الظهر والعصر كل واحد منهما فرض نهار مقصود ، فجاز أن يشترط

(١) وقال أبو يوسف ومحمد : الإمام ليس بشرط أصلاً ، وبه أخذ الطحاوي . وقال زفر : الإمام شرط في العصر خاصة . قال الكاساني في بدائع الصنائع : الصحيح قول أبي حنيفة . راجع تفصيل المسألة في : كتاب الآثار ، باب الصلاة بعرفة وجمع ص ٧٠ ، الحديث (٢٤٣) ، مختصر الطحاوي ، الباب السابق ص ٦٤ ، الميسر ، كتاب التماسك (١٥/٤) ، ١٦ ، بدائع الصنائع ، الفصل السابق (١٥٣/٢) ، صح التصريح بالهداية ، وبذيله العناية ، باب الإحرام (٤٧٠/٦ - ٤٧٢) ، البناء مع الهداية ، باب الإحرام (١٠١/٤) ، ١٠٢ ، الاختيار ، كتاب الحج (١٥٠/١) ، مجمع الأنهر مع ملتقى الأبحر ، كتاب الحج (٢٧٦/١) . (٢) في (ع) : [مسافر] ، بالرفع ، وهو خطأ .

(٣) المراد بالسفر الصحيح : هو السفر الذي تقصر فيه الصلاة ، وأما السفر غير الصحيح : فهو السفر القصير الذي لا تقصر فيه الصلاة . وقد اختلف الشافعية في جواز الجمع للمقيم بين هاتين الصلاتين بعرفة على القولين ، بناء على اختلافهم في السفر القصير : أحدهما : يجوز له الجمع . والثاني : لا يجوز . قال الشيرازي : وقطرب الثاني هو الصحيح . راجع المسألة في : التكت ، في مسائل الوقوف ورقة (١١١) ، حلية العلماء ، الباب السابق (٢٩٠/٣) ، المجموع مع المذهب ، باب صلاة المسافر ، و باب صفة الحج (٣٧٠/٤) ، (٩٢/٨) وقال مالك وأحمد : مثل قول الشافعي ، يجوز الجمع بعرفة من غير إمام . راجع المسألة في : المعنى ، باب صفة الحج (٤٠٧/٣ ، ٤٠٨) ، الكافي ، الباب السابق (٤٤١/١) .

(٤) في (م) ، (ع) : (ولأنه) .

في الإمام ، كالجمعة .

٨٧٩٤ - ولأنه جمع بين صلاتي عرفة بغير إذن الإمام ، كما لو صلاهما بنية مطلقة .

٨٧٩٥ - ولأن الصلاة على هذه الصفة اختصت بمكان وزمان في الشرع ، فكان الإجماع شرطاً فيها ^(١) ، كالجمعة .

٨٧٩٦ - والدليل على أن الإمام يجمع للمسافر والمقيم : « أن النبي ﷺ جمع بينهما ، ولم يأمر أهل مكة أن يصلوا كل واحدة في وقتها » ، ولو خالف حالهم فيها حاله لبين لهم ^(٢) ، كما بين لهم وجوب الإتمام ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « أتوموا صلاتكم ، فإنما قوم شفر » ^(٣) .

٨٧٩٧ - ولأن كل جمع لا يجوز للمقيم لا يجوز للمسافر ، كالجمع بين الفجر والظهر .

٨٧٩٨ - ولأنه يحرم بالجمع ^(٤) ، فجاز له الجمع ، كالمسافر .

٨٧٩٩ - احتجوا : بما روي عن ابن عمر رضي الله عنه : « أنه جمع بينهما مع الإمام على الانفراد » ^(٥) ، ولا مخالف له .

٨٧٩٠ - قلنا : يجوز أن يكون لأهل السفر ، وخلافاً للجمع ^(٦) المتعلق بإحرام الحج دون السفر .

٨٧٩١ - قالوا : كل صلاتين جاز الجمع بينهما بإمام ، جاز بغير إمام ^(٧) ، كالمردلفة .

٨٧٩٢ - قلنا : هذا لا يسقط فرضاً من فروضها ؛ لأن المغرب قد مضى وقتها

(١) في (م) ، (ع) : [منها] .

(٢) في (م) : [لتبين لهم] ، وقوله : [لبين لهم] ساقط من (ع) .

(٣) أخرجه أبو داود ، بلفظ : صلوا أربعاً ، فإنما قوم سفر ، في السنن ، في كتاب الصلاة ، باب متى يتم المسافر (٣٠٧/١) ، مالك في الموطأ ، في كتاب قصر الصلاة في السفر ، باب صلاة للمسافر إذا كان إماماً أو كان وراء الإمام (١٤٩/١) وأحمد في المسند في المعاني ، في كتاب الصلاة ، في باب صلاة المسافر (٤١٧/١) ، وابن أبي شيبة في المصنف ، في كتاب الصلاة ، في المقيم يدخل في صلاة المسافر (٢١٩/١) ، الحديث (١) .

(٤) قوله : [بالجمع] ساقط من (ع) .

(٥) لم نثر على أثر ابن عمر رضي الله عنه بهذا اللفظ بعد . وقد أخرجه ابن أبي شيبة بلفظ : أنه كان إذا فاتته الصلاة مع الإمام بعرفة ، جمع بين الظهر والعصر في رحله ، في المصنف ، في كتاب الحج ، في الرجل يصلي بعرفة في رحله (٣٤٦/٤) ، الأثر (١) .

(٦) في (م) ، (ع) : [أن يكون لأهل السفر] ، وخلافاً في الجمع ، سكان مكة .

(٧) قاعدة : كل صلاتين جاز الجمع بينهما بإمام جاز الجمع بينهما بغير إمام .

والعشاء في وقتها ، فلما لم يُسقط فرضًا من فروضها ؛ لم يفتقر إلى الإمام ، وفي
مسألتنا : سقط فرض من فروضها ، وهو الوقت ، فافتقر إلى الإمام ، كالجمعة .

٨٧٧٣ - قالوا : كل صلاتين جازتا مع الإمام على صفة ، جازتا مفردتين على تلك
الصفة ، كالمفرد ^(١) .

٨٧٧٤ - قلنا : لا يمنع أن يجوز مع الإمام من الصلاة ما لا يجوز مع ^(٢) الانفراد ،
كالجمعة ، والمعنى في الصلاة المفردة : أنه لم يسقط فرض من فروضها ، فلم يفتقر إلى
الإمام ، وفي مسألتنا بخلافه .

• • •

(١) في (م) ، (ع) : [كالانفراد] ، ولعل الصواب : [كالمفردة] ، أي الصلاة المفردة .
(٢) الزيادة من (ع) .



لا يجوز الجمع إلا لحرم بالحق

- ٨٧٧٥ - قال أصحابنا : لا يجوز الجمع إلا لحرم بالحج ^(١) .
- ٨٧٧٦ - وقال الشافعي : يجوز للمحرم ، والمحل بالعمرة إذا كان مسافراً ^(٢) .
- ٨٧٧٧ - وهذه المسألة ^(٣) مبنية على : أن الجمع بين الصلاتين لأجل السفر لا يجوز .
- ٨٧٧٨ - ولأنهما صلاتا فرض ، فلا يجوز الجمع بينهما في وقت أحدهما لغير الحاج ، كالعشاء والفجر .
- ٨٧٧٩ - ولأن كل جمع لا يجوز للمقيم لا يجوز للمسافر ، كالفجر والظهر .
- ٨٧٨٠ - قالوا : كل مسافر جاز له القصر ، جاز له الجمع ، كالحرم ^(٤) .
- ٨٧٨١ - قلنا : المحرم يجوز له الجمع ليتصل الوقوف والدعاء من غير فصل ، وهذا لا يوجد في المحرم بالعمرة .

• • •

(١) راجع تفصيل لمسألة في : بدائع الصنائع ، الفصل السابق (١٥٣/٢) ، فتح القدير ، وبذيله العاية ، الباب السابق (٤٧٢/٢ ، ٤٧٣) ، البناية مع الهداية ، الباب السابق (١٠٢/٤ ، ١٠٣) ، مجمع الأنهر مع منقى الأنهر ، كتاب الحج (٢٧٦/١) .

(٢) راجع المسألة في نفس المصادر السابقة في مسألة (٢٢٢) ، للمناصب الثلاثة ، الشافعي ، والمالكي ، والحنفلي .

(٣) لفظ : [المسألة] ساقط من (م) ، (ع) .

(٤) قاعدة : كل مسافر جاز له القصر جاز له الجمع .



إذا أقاض من عرفة قبل غروب الشمس فعليه دم

- ٨٧٨٢ - قال أصحابنا : إذا أقاض من عرفة قبل غروب الشمس : فعليه دم . وإن عاد والإمام واقف فوقف معه : سقط عنه الدم . وإن عاد بعد مجاوزة الإمام عرفة : يسقط عنه الدم في إحدى ^(١) الروايتين .
- ٨٧٨٣ - وذكر ^(٢) ابن شجاع عن أصحابنا : أنه يسقط ^(٣) . فمن أصحابنا من قال : إن الركن هو جزء من وقوف ، نهائراً أو ليلاً ^(٤) ، فإن عينه بالنهار فجزء من المير واجب ^(٥) .
- ٨٧٨٤ - ومن أصحابنا من قال : استدامة الوقوف إلى الليل أحب ^(٦) .
- ٨٧٨٥ - وقال الشافعي في القديم ، والأم ^(٧) : إذا دفع قبل غروب الشمس : فنيه دم .
- ٨٧٨٦ - وقال في الإملاء ^(٨) : يستحب له الهدي ، ولا يجب عليه ^(٩) .

(١) في (ص) ، (م) : [أحد] .

(٢) في (م) ، (ع) : [ذكره] .

(٣) في (م) ، (ع) : [سقط] .

(٤) في (م) ، (ع) : [هو الوقوف نهائراً وليلاً] ، مكان المثبت .

(٥) لفظ : [واجب] ساقط من (ع) .

(٦) راجع تفصيل المسألة في . مختصر الطحاوي ، باب القدية وجزاء الصيد ص ٧٠ ، المبسوط ، باب الخروج إلى

منى (٤/٥٥٤) ، أحكام القرآن للحصص ، باب الوقوف بعرفة (١/٣١١ ، ٣١٢) ، تحفة المفاتيح . باب

الإحرام (١/٤٠٥ ، ٤٠٦) ، بدائع الصنائع ، فصل : وأما ركن الحج (٢/١٢٧) ، فتح القدیر مع الهناية ،

وبذله العناية ، باب الجنبات (٣/٥٩ ، ٦٠) ، البناء مع الهناية ، باب الجنابات (٤/٢٩٠-٢٩٢) ، مجمع

الأنهر مع مفتي الأبحر ، باب الجنابات (١/٢٩٤) .

(٧) في (م) ، (ع) : [الإمام] .

(٨) في سائر النسخ : الأم ، ولعل الصواب ما أثبتناه ، وبذل عليه نص الرافعي التالي .

(٩) قال القفال في حلية العلماء : فإن دفع قبل غروب الشمس وعاد قبل طلوع الفجر إلى الوقوف ملاحظاً

عليه ، وإن عاد بعد طلوع الفجر ، جره بدم ، وقال الرافعي في فتح العزيز : وهل هو أي الدم واجب و

مستحب ؟ أشار في المختصر والأم إلى وجوبه ، وبص في الإملاء على الاستحباب ، وللأصحاب ثلاثة فرق .

راجع تفصيل المسألة في : الأم ، في ما يفعل الحاج والقارن (٢/٢١٢) ، المكت ، في مسائل الوقوف ، ورقة

(١١١) ، حلية العلماء ، باب صفة الحج والصمرة (٣/٢٩٢) ، المجموع مع المذهب ، باب صفة الحج "

إذا أنفاس من عرفة قبل غروب الشمس عليه دم ١٩١١/٤

٨٧٨٧ - والدليل على وجوب الوقوف في جزء من الليل : ما روي في حديث محمد بن قيس بن مخزومة : « أن رسول الله ﷺ قال وهو بعرفة : أيها الناس ، إن هذا يوم الحج الأكبر ، وإن أهل الجاهلية كانوا يفيضون من عرفات قبل أن تغيب الشمس حتى تعمم ^(١) عبي رؤوس الجبال ، كأنها عمائم الرجال في ^(٢) وجوههم ، فلا تمحلوا ، بما ندفع بعد غيوبها ، هدينا يخالف هدي أهل الشرك والأوثان » ^(٣) .

٨٧٨٨ - ولأن « النبي ﷺ وقف إلى غروب الشمس ثم دفع » ^(٤) ، وفعله بيان .

= (١٠٢ ، ٩٥ ، ٩٤/٨) ، فتح العزيز مع الوجيز في ذيل المجموع ، الفصل السادس في الوقوف بعرفة (٣٦١/٧) ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، معالم السنن ، في باب من لم يدرك عرفة (٢٠٨/٢) . وقال الباجي في المنقذ : إن دفع قبل الغروب إلا أنه لم يخرج من عرفة إلا بعد الغروب ، ففي كتاب ابن المولاي عن مالك : عليه الهدي ، وإن خرج من عرفة قبل الغروب ، ثم رجع إلى عرفة قبل طلوع الفجر ، فقد أدرك الحج . وإن لم يرجع فقد فاته الحج ، وعليه حج من قابل والهدي . راجع تفصيل المسألة في : المدونة ، في تفسير ما يبدأ به الرجل إذا دخل في الطواف ، وفي القرآن وإنشاء الشعر والحديث في الطواف (٣١٥/١ ، ٣٢١) ، المنقذ ، في وقوف من فاته الحج بعرفة (٢٠/٣) ، الكافي لابن عبد البر ، باب العمل في الحج (٣٧٢/١ ، ٣٧٣) ، بداية الجهد في الوقوف بعرفة وفي القول في الكفارات المسكوت عنها (٣٦٢/١ ، ٣٦٣ ، ٣٩٠) ، قوانين الأحكام الشرعية ، الباب الرابع في أعمال الحج ص ١٢٧ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، سورة البقرة (٣٩٣/٢) . وقال أحمد : مثل قول الحنفية ، إن دفع من عرفة قبل الغروب ، ولم يعد حتى غربت الشمس ، ضلعه دم . راجع المسألة في الإصباح ، كتاب الحج (٢٧١/١) ، المغني ، باب صفة الحج ، و باب الفدية وجزاء الصيد (٤١٤/٣ ، ٤١٥ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣) .

(١) في سائر النسخ : [حتى يعلم] ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٢) الزيادة من كتب الحديث .

(٣) في (ص) ، (م) : [والأديان] ، وهو ساقط من (ع) والمثبت من كتب الحديث . حديث محمد بن قيس بن مخزومة أخرجه أبو داود في المراسيل ، في باب ما جاء في الحج ص ١٨ ، ١٩ ، والبيهقي في الكبرى في كتاب الحج ، باب الدفع من المردافة قبل طلوع الشمس (١٢٥/٥) ، وابن أبي شبة ، في المصنف ، في كتاب الحج في وقت الإفاضة من عرفة (٤٧٩/٤) ، الحديث (٤) ، الشافعي في المسند ، في كتاب أمع ه باب فيما يلزم الحاج (٣٥٥/١) ، الحديث (٩١٦ ، ٩١٧) .

(٤) فيه أحاديث ، منها : حديث جابر في صفة حجة النبي ﷺ ، أخرجه مسلم في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب حجة النبي ﷺ (٨٨٦/٢ - ٨٩٢) ، الحديث (١٢١٨/١٤٧) ، وأبو داود ، في السنن ، في كتاب الحج ، باب حجة النبي ﷺ (٤٨١/١) ، وابن ماجه في السنن ، في كتاب المناسك ، باب حجة رسول الله ﷺ (١٠٢٥/٢ ، ١٠٢٦) ، الحديث (٣٠٤) ، الحديث (٢٢٤ ، ٢٢٣/٣) ، الحديث (٨٨٥) ، السنن ، في كتاب الحج ، باب ما جاء أن عرفة كلها موقف (٢٢٤ ، ٢٢٣/٣) ، الحديث (٤٨٦/١) . وحديث أسامة ، أخرجه أبو داود في السنن ، في كتاب المناسك ، باب الدفع من عرفة (٤٨٦/١) .

٨٧٨٩ - ولأن الحج يشتمل على أركان وغير أركان ، فإذا كان في غير الأركان .
كما يختص الليل وهي البيوتة ليلة المزدلفة وليالي منى ، وجب أن يكون في الأركان .
كما يختص الليل أيضًا .

٨٧٩٠ - ولأنه أحد الزمانين ، فوجب فيه الوقوف ، كالأخر .

٨٧٩١ - والدليل على الطريقة الأخرى : وهو أن المداومة واحدة ، أن (١) ما ترتب
على ركن في الحج كان واجبًا ، كالسعي .

٨٧٩٢ - ولأنه ركن في الإحرام ، فوجب امتداده ، كالطواف .

٨٧٩٣ - وإذا ثبت وجوب الوقوف ليلاً ، أو وجوب المداومة إلى الليل ، فإذا ترك
ذلك : لزمه دم ؛ لحديث ابن عباس ؓ : « أن النبي ﷺ قال : من ترك سكا معبه
دم » (٢) .

٨٧٩٤ - ولأنه ركن من أركان الحج ، فجاز أن يجب الدم متى أخل به في الشك
المأمور به فيه (٣) ، كالإحرام إذا تجاوز به الوقت .

٨٧٩٥ - ولأنه دم مأمور بإراقته لترك فعل في الإحرام ، فكان واجبًا ، كدم المأمور به
لترك الإحرام في الوقت ، وترك (٤) الرمي .

٨٧٩٦ - احتجوا : بأن الوقوف شرع نهارًا ، والليل تابع ، فإذا كان من وقف ليلاً
لم يدرك النهار ، لم يزمه شيء ، فإذا ترك الليل ووقف النهار أولى أن لا يجب .

٨٧٩٧ - قلنا : الركن إما أن يقف بالنهار أو الليل ، والواجب جزء من الليل ، فإذا
وقف نهارًا ، فقد فعل الركن وترك الواجب ، وإذا وقف ليلاً ، فالجزء الأول هو الركن ،
والثاني هو الواجب ، فقد أتى بالأمرين .

٨٧٩٨ - تبين الفرق (٥) بينهما : أنه يُستحب الدم عندهم في مسألتنا ، فلا
يُستحب عندهم إذا وقف ليلاً ، فكل فرق يفرقون في معنى الاستحباب ، فهو فرقنا في
الوجوب .

(١) لفظ : [أد] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٢) تقدم تحريح هذا الحديث في مسألة (٤٦٢) .

(٣) قوله : [فيه] ساقط من صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٤) في (م) : (ع) ؛ [وكترك] بزيادة الكاف .

(٥) في (ص) : [فرق] بحذف الألف واللام .

إِذَا أَفَاضَ مِنْ عَرَفَةَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ فَعَلِيهِ دَمٌ ۖ ١٩١٣/٤

٨٧٩٩ - قالوا : دفع من موقف قبل الإمام ، كما لو دفع من مزدلفة قبل الإمام .
٨٨٠٠ - قلنا : لا فرق بينهما ؛ لأنه لو دفع من عرفة قبل الإمام وقد وقف حتى غربت الشمس ، لم يجب عليه شيء ؛ لأنه فعل الوقوف الواجب ، وكذلك ^(١) إذا وقف بمزدلفة بعد الفجر ثم دفع قبل الإمام ، فقد دفع بعد الوقوف فالواجب لا يلزمه شيء ، وإن أفاض قبل غروب الشمس ، فعليه دم ؛ لأنه ترك وقوفًا واجبًا ، فهو كما لو دفع من المزدلفة قبل وقت الوقوف بالمزدلفة ، يقوم الدم مقام جميعه ، فلا يجوز أن يقوم مقامه شيء ^(٢) الدم منه ، والوقوف بعرفة لا يقوم الدم مقامه ، فجاز أن يقوم مقامه شيء الدفع منه ^(٣) .

(٢) في (م) ، (ع) : [سنة] .

(١) في (ص) : [ولذلك] .

(٣) قوله : [منه] ساقط من (م) ، (ع) .



يجمع بين المغرب والعشاء بأذان وإقامة

- ٨٨٠٩ - قال أصحابنا : يجمع بين المغرب والعشاء بأذان وإقامة ^(١) .
- ٨٨٠٧ - وقال الشافعي في القديم : بأذان وإقامتين ، وقال في الجديد : يجمع بينهما بإقامتين من غير أذان ^(٢) .
- ٨٨٠٣ - لنا : ما روى الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر رضي الله عنهما : « أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بينهما بإقامة واحدة » ^(٣) ، وهذا خلاف قرانه ^(٤) ، ذكر هذا أبو داود عن مسدد ^(٥) .

(١) وقال زر من الحنفية : مثل قول الشافعي في القديم : يجمع بينهما بأذان وإقامتين ، وبه قال الطحاوي . راجع المسألة في : كتاب الأمل ، باب الخروج إلى متى (٤٢٠/٢) ، مختصر الطحاوي ، باب ذكر الجمع ص ٦٥ ، الميسوط ، كتاب المساك ، وفي باب الخروج إلى متى (١٩٤/٦٢) ، متن القدوري ، كتاب الجمع ص ٢٧ ، تحفة الفقهاء ، الباب السابق (٤٠٧/١) ، بدائع الصنائع ، فصل : وأما بيان سنن الجمع (١٥٤٢/١٥٥) ، مع القدير مع الهداية ، باب الإحرام (٤٧٨/٢ ، ٤٧٩) ، البداية مع الهداية ، باب الإحرام (١١٥٤/١١٦) ، الاختيار ، كتاب الجمع (١٥١/١) ، مجمع الأثر مع ملحق الأثر ، كتاب الجمع (٢٧٨/١) .

(٢) قال النووي في المجموع : إن الأصح : أن يؤذن للأولى ، ويقسم لكل واحدة . راجع المسألة في : الأم ، باب ما يفعل من دفع من عرفة (٢١٢/٢) ، مختصر للمزني ، باب ما يلزم عند الإحرام وبيان الطواف والسعي وغير ذلك ص ٩٨ ، مختصر الخلافات ، العنوان السابق ، ورقة (١٨٩/١) ، حلية العلماء ، الباب السابق (٢٩٢/٣) ، المذهب مع المجموع ، باب الأذان وباب صفة الجمع (٨٦/٣ ، ٨٧) ، معالم السنن ، في ومن باب الصلاة بجمع (٢٠٤/٢ ، ٢٠٥) ، شرح الستة للبغوي في كتاب الجمع ، باب الجمع بين المغرب والعشاء بالزدلفة (١٦٨/٧ ، ١٦٩) ، ضمن الحديث (١٩٣٨) . وقال مالك : يعلىهما بأذنين وإقامتين . راجع المسألة في المدونة ، في القرآن وإنشاد الشعر والحديث في الطواف (٣٢٠/١) ، الكافي لأبي عبد الله ، الباب السابق (٣٧٣/١) ، للجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، في سورة البقرة (٢٩٩/٢ - ٤٠١) . قال سحرني في مختصره : يصلي مع الإمام المغرب وعشاء الأضرة بإقامة لكل صلاة ، فإن جمع بينهما بإقامة واحدة ، غلايا . وقال ابن قدامة : وإن أذن للأولى ، وأقام ، ثم أقام للثانية ، فحسن ، ثم قال : والذي اختار الحنفية : إقامة لكل صلاة من غير أذان ، قال ابن المنذر : وهو آخر قول أحمد . راجع تفصيل المسألة في المغني ، باب صفة الجمع (٤١٨/٣ ، ٤١٩) .

(٣) لفظ : [واحدة] ساقط من (م) ، (ح) ، ومن صلب (ص) ، واستدركه المصنف في العاشم . وحديث ابن عمر رضي الله عنهما : أخرجه السنائي في السنن ، في كتاب مناسك الجمع ، في الجمع بين الصلاتين بالزدلفة (٢٦٠/٥) ، وأخرجه مسلم في الصحيح ، في كتاب الجمع ، باب الإنصاف من عرادات إلى المزدلفة (٩٣٨/٢) ، الحديث (٢٩٠/١٢٨٨) ، والطحاوي في المعاني ، في باب الجمع بين الصلاتين بجمع كيف هو ؟ (٢١٢/٢) ، وأخرجه الترمذي في السنن ، في كتاب الجمع ، باب ما جاء في إجماع بين المغرب والعشاء بالزدلفة (٢٢٦/٣) ، الحديث (٨٨٧ ، ٨٨٨) . (٤) في (م) ، (ح) : [قرآن] بدون الهاء ، والثبت (ص) ، ولعل الصواب : [قوله] ، أي قول الشافعي المذكور . (٥) أخرجه أبو داود في السنن ، في كتاب المساك ، باب الصلاة بجمع (٤٨٧/١) .

٨٨٠٤ - وذكر أبو الأحوص قال : حدثنا أشعث بن سليم ^(١) ، عن أبيه ، قال : أقبلت مع ابن عمر من عرفات إلى المزدلفة ، فلم يكن يفتر ^(٢) من التكبير والتهليل ^(٣) ، حتى أتيت المزدلفة ، فأذن وأقام ، فصلى ^(٤) بنا المغرب ثلاث ركعات ، ثم التفت إلينا ، فقال : الصلاة ، فصلى بنا العشاء ركعتين ، قال : وأخبرني علاج بن عمرو ^(٥) بمثل هذا الحديث أي حديث ابن عمر ، فقيل لابن عمر في ذلك ، فقال : « صليت مع النبي ﷺ هكذا » ^(٦) .

٨٨٠٥ - وروى أبو أيوب : « أن النبي ﷺ صلى بنا المغرب والعشاء بالمزدلفة بأذان وإقامة » ^(٧) .

٨٨٠٦ - وروى سعيد بن جبيرة قال : « أفضنا مع عبد الله بن عمر من عرفات ، فصلى بنا المغرب والعشاء بإقامة واحدة ، والتفت إلينا ، فقال : هكذا صلى بنا رسول الله ﷺ » ^(٨) .

٨٨٠٧ - ولأنه جمع بين الصلاتين في وقت إحداهما ، فوجب أن يؤديهما كصلاتي عرفة .

٨٨٠٨ - ولأنه وقت يجمع صلاتين : شفع ووتر ؛ فوجب أن يؤذن فيه ، كالعشاء والوتر .

٨٨٠٩ - ولأن الثانية مقعولة في وقتها ، فإذا لم تفرّد بالأذان لم تفرّد ^(٩) بالإقامة ، كالوتر ^(١٠) .

(١) في سائر المسح . [شعبة بن سليم] ، والمثبت من سنن أبي داود .

(٢) في (م) ، (ع) : [يغير] .

(٣) في (ع) : [التهليل والتكبير] ، بالتقديم والتأخير .

(٤) في سائر المسح : [قام] ، مكان : [أقام] ، والصواب ما أثبتنا من كتب الحديث ، وفي (ع) : [ثم صلى] بدل : [فصلى] .

(٥) في (ص) ، (م) : [ابن فلاح بن عمرو] ، وفي (ع) : [ابن فلاح بن عمر] ، والمثبت من سنن أبي داود .

(٦) أخرجه أبو داود في المصنوع السابق (٤٨٧/١ ، ٤٨٨) .

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ، في كتاب الحج ، في من قال : لا يجزيه الأذان بجمع وحده ، أو يؤذن أو يقيم (٣٤٧/٤) ، الحديث (٢) ، الطحاوي في الباب السابق (١٣/٢) .

(٨) أخرجه مسلم في الصحيح ، في الباب السابق (٩٣٨/٢) ، الحديث (١٦٨٨/٢٩١) ، وأبو داود في السنن ، في الباب السابق (٤٨٧/١) ، وابن أبي شيبة في المصنف ، في العنوان السابق (٣٤٤٨ ، ٣٤٧/٤) ، الحديث (٤٠٣) .

(٩) في (م) ، (ع) : [فإذا لم يفرّد بالأذان لم يفرّد] ، مكان للمثبت .

(١٠) قوله : [كالوتر] ساقط من صلب (م) واستتركه النسخ في الهامش .

٨٨١٠ - احتجاجوا : بحديث ابن عمر رضي الله عنه : « أن النبي ﷺ جمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة بإقامتين » ^(١) .

٨٨١١ - قلنا : قد ^(٢) ذكر أبو داود عنه إقامة واحدة ، ورواه عن النبي ﷺ في رواية ومفعلاً مفرداً ^(٣) ، فإن ثبت ما قالوه عنه فيريد ^(٤) به أذاناً وإقامة ، ويكون قد سمي الأذان إقامة ، كما يسمى الإقامة أذاناً ؛ قال عليه الصلاة والسلام : « بين كل أذانين صلاة » ^(٥) ، أي : بين كل أذان وإقامة .

٨٨١٢ - قالوا : روى جابر رضي الله عنه : « أن النبي ﷺ جمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة بأذان وإقامتين لم يسبح بينهما » ^(٦) .

٨٨١٣ - قلنا : قد عارضه حديث أبي أيوب ، وابن عمر ، ورواية الأئمة الأولى ، وقد وافق حديث ابن عمر عمل الصحابة . روى أبو الأحوص ، عن أبي إسحاق ، عن أبي جعفر ، قال : « اتفق عبي وعبد الله بن ^(٧) مسعود : أن صلاة الجمع بأذان وإقامة » ^(٨) ، وروي الأسود ، عن عمر بن الخطاب مثله ^(٩) ، وقد يشأ ذلك من ^(١٠) فصل

(١) أخرجه البخاري في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب من جمع بينهما ولم يتطوع (٢٩٠/١) ، وأبو داود ، في المصدر السابق (٤٨٧/١) .

(٢) الزيادة من (م) ، (ع) .

(٣) في هامش (ص) : [مفسراً] ، مكان : [مفرداً] الثاني ، من نسخة أخرى ، وهو ساقط من (م) .

(٤) في (م) : [فيريد] بالراء للمعجمة .

(٥) هذا جزء من حديث عبد الله بن المغفل ، المتفق عليه أخرجه البخاري في الصحيح ، في كتاب الأذان ، باب بين كل أذانين صلاة (١١٧/١) ، ومسلم ، نحوه في الصحيح ، في كتاب صلاة المسافرين ، باب بين كل أذانين صلاة (٥٧٣/١) ، الحديث (٣٠٤ ، ٨٣٨) .

(٦) في (م) ، (ع) . [يسبح بينهما] بخلاف [لم] . وهذا جزء من حديث جابر الطويل أخرجه مسلم مطولاً ، في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب حجة النبي ﷺ (٨٩١/٢) ، الحديث (١٢١٨/١٤٧) ، وأبو داود في السنن ، في كتاب المناسك ، باب صفة حجة النبي ﷺ (٤٨١/١) ، وابن ماجه في السنن . في كتاب المناسك ، باب حجة رسول الله ﷺ (١٠٢٦/٢) ، الحديث (٣٠٧٤) .

(٧) قوله : [عبد الله بن] مكرر في (م) ، (ع) .

(٨) أخرجه ابن أبي شيبة في المصدر السابق (٣٤٨/٤) ، الحديث (٥) .

(٩) أثر عمر بن الخطاب أخرجه الطحاوي في المعاني ، في الباب السابق (٢١١/٢) . وهذا الأثر بخلاف حديث أبي جعفر السابق ، وليس كما قال المصنف بأنه مثله .

(١٠) في (م) ، (ع) : [عن] .

يجمع بين المغرب والعشاء بأذان وإقامة ١٩١٧/٤

ابن عمر ، ومضى ^(١) تعارض عن النبي ﷺ خبران ، كان الذي وافقه عمل الصحابة
لي ^(٢) ، أو عمل السلف منهما أولى .

٨٨١٤ - قالوا : صلاتان مفعولتان في وقت إحداهما ؛ فوجب أن يكون بأذان
واقعتين ، كصلاتي عرفة .

٨٨١٥ - قلنا : الثانية هناك مقدمة علي وقتها ، فاحتاجت إلى إعلام نية بها على
تقديمها ، وفي مسائلنا : الثانية مفعولة في وقتها ؛ فلم يحتج إلى تحديد إعلام لها ،
والحال حال التخفيف ، فما كان أقرب إليه ، كان أولى .

٨٨١٦ - وفرق آخر : وهو أن الظهر بعرفة يصليها وهو مسافر ، ثم ركعتين يقدم إلى
العصر بعدها ، فلو لم يتم ^(٣) ، لظن الناس أنه يتم الظهر ، واختلطت صلاتهم ، وهذا
الشي لا يوجد في مسائلنا ؛ لأنه يصلي المغرب صلاة الإقامة ^(٤) ، فإذا قام بعدها إلى
الصلاة ^(٥) لم يشكل أنه يصلي الصلاة ^(٦) الثانية ، فلم يحتج إلى الإقامة .

(١) في (م) ، (ع) : [وهو] ، مكان : [ومضى] .

(٢) قاعدة : متى تعارض عن النبي ﷺ خبران كان الذي وافقه عمل الصحابة أولى .

(٣) في (ص) : [لم يقل] .

(٤) في (م) ، (ع) : [للإقامة] أي أنها لا تنقص .

(٥) في (ع) : [للصلاة] ، مكان : [إلى الصلاة] .

(٦) في (م) ، (ع) : [أنه صلى الصلوات] .



إذا صلى المغرب بعرفة أو في طريق المزدلفة لم يجز

٨٨١٧ - قال أبو حنيفة : إذا صلى المغرب بعرفة أو في طريق المزدلفة ، لم يحر ، إلا أن يخاف طلوع ^(١) الفجر ، فيصلها قبل المزدلفة ، ولا يلزمه الإعادة ، فإن صلى بعرفة فعليه الإعادة ، وإن طلع الفجر أجزأ عنه في رواية الأصل .

٨٨١٨ - وذكر أبو الحسن في الجامع : أنه لا يجزيه ، وإن طلع الفجر . قال في الأصل : إن صلاها بعد نصف الليل ، أجزأه ^(٢) .

٨٨١٩ - وقال الشافعي : يجوز أن يصلي بعرفة ، وفي الطريق ^(٣) .

٨٨٢٠ - والدليل على اختصاص هذه الصلاة بالمزدلفة : ما روى أسامة بن زيد : وأنه عليه الصلاة والسلام دفع من عرفات ، وكنت رديفه ، فلما أتى الشعب فنزل فبال وتوضأ

(١) في (م) ، (ع) : [لطلوع] ، مكان : [طلوع] .

(٢) قال السرخسي في المبسوط : إن صلى المغرب بعرفات بعد غروب الشمس أو صلاها في طريق لمزدلفة قبل غيوبة الشفق أو بعده ، فعليه أن يعيدها بمزدلفة في قول أبي حنيفة ومحمد ، وقال أبو يوسف : يكرهه صنع ، ولا يلزمه الإعادة . راجع تفصيل المسألة في : الأصل ، الباب السابق (٤٢١/٢) ، المبسوط ، باب الخروج إلى منى (٦٢/٤ ، ٦٣) ، أحكام القرآن للجصاص ، باب الوقوف بجمع (٢١٣/١) ، من القدوري ، كتاب الحج ص ٢٧ ، بدائع الصنائع ، الفصل السابق (١٥٥/٢) ، فتح القدير مع الهداية ، وبذلة العناية ، الباب السابق (٤٧٩/٢ - ٤٨١) ، البناية مع الهداية ، الباب السابق (١١٨ - ١٢١) ، الاختيار ، كتاب الحج (١٥٢/١) ، مجمع الأنهر مع ملتقى الأنهر ، كتاب الحج (٢٧٨/١) .

(٣) راجع المسألة في : النكت ، الصران السابق ، ورقة (١١١ ، ١١٢) ، المجموع مع المذهب ، باب صفة الحج (١٢٣/٨ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٤٨) ، فتح العزيز بذي الجموع ، الفصل السابق (٣٦٠/٧) قال مالك في المدونة - أما من لم تكن به علة ولا بناه ، وهو يسير بسير الناس ، فلا يصلي إلا بالمزدلفة . قال ابن قاسم : فإن صلى قبل ذلك ، فعليه أن يعيد إذا أتى المزدلفة . وقال الباجي في المنتقى : فمن صلى قبل أن يأتي للمزدلفة دون عذر ، فقد قال ابن حبيب : يعيد ، ثم قال : وقال أشهب : بئس ما صنع ، ولا إعادة عليه ، إلا أن يصليهما قبل مغيب الشفق ، فيعيد العشاء وحدها أبدا . راجع تفصيل المسألة في : المدونة ، العنوان السابق (٣٢٢/١) ، المنتقى ، في صلاة المزدلفة (٣٩/٣) ، الكافي لابن عبد البر ، الباب السابق (٣٧٣/١) ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، سورة البقرة (٣٩٨/٢) . وقال أحمد وأصحابه : إن صلى المغرب قبل أن يأتي بمزدلفة فقد ترك السنة ، وصحت صلاته . راجع لمي ، الباب السابق (٤٢٠/٣) ، الكافي لابن قدامة ، باب صفة الحج (٤٤٣/١) .

إذا صلى المغرب بعرة أو في طريق المردلفة لم يجز ١٩١٩/٤

ولم يسبح الوضوء ، قلقت : يا رسول الله ، الصلاة ، فقال : « الصلاة أمامك » ^(١) . وفي حديث موسى بن عتبة : « للمصلي أمامك » ^(٢) . ومعلوم : أن هذه اللفظة صورة ^(٣) الخبر ، والمراد به : الأمر ، لاستحالة أن يوجد خبره بخلاف ما أخبر به ، ولو حملناه على الخبر لاقضى أن الصلاة لا يعتد بها في ذلك المكان .

٨٨٢٦ - ولا يحمل على استحباب الصلاة ؛ / لأن اللفظ إن كان خبراً ، اقضى أن الصلاة لا توجد قبل المردلفة ، وإن كان أمراً ؛ فهو على الوجوب .

٨٨٢٧ - فقد قيل : إن قوله : « الصلاة أمامك » يحتمل وقت الصلاة ؛ لأن ^(٤) الصلاة يجز بها عن وقت ، ويحتمل مكان الصلاة ؛ لأن ذلك يسمى صلاة ، قال الله تعالى : ﴿ وَصَلَّوْا وَنَسُوا ﴾ ^(٥) .

٨٨٢٨ - ولأنها عبادة أمر بتأخيرها ^(٦) إلى مكان بعد دخول وقتها ؛ فكان فعلها فيه واجباً ، كرمي الجمار .

٨٨٢٩ - ولأنها عبادة لها تحليل وتحريم ؛ فكان فيها ما يختص بمكان ، كاللحج .

٨٨٣٠ - ولأنها قرية مشروع ^(٧) فعلها في مكان بينه في حال النكس ؛ فصار كسائر المناسك .

٨٨٣١ - ولأنها صلاة أمر بأدائها بعد السفر ، فلم يجز قبله ؛ أصله العشاء و ^(٨) الغصة .

٨٨٣٢ - احتجوا : بأن كل ما كان وقتاً لفعل صلاة الفريضة في غير النكس ، كان وقتاً لفعلها في النكس ، أصله سائر الأوقات للصلاة .

(١) قوله : [قتال الصلاة] ساقط من (م) ، (ع) . وحديث أسامة متفق عليه أخرجه البخاري في الصحيح ، في كتاب الوضوء ، باب إسباغ الوضوء (٣٩/١) ، وسلم في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب إضافة من عرفات إلى المردلفة (٩٤/٢) ، الحديث (١٢٨٠/٢٧٦) .

(٢) متفق عليه ، أخرجه البخاري في الصحيح ، في كتاب الوضوء ، باب الرجل يوضئ صاحبه (٩٦/١) ، وسلم في المصدر السابق (٩٤/٢) ، الحديث (١٢٨٠/٢٧٧) .

(٣) أي (م) ، (ع) : [صورته] ، مكان : [صورة] .

(٤) أي (م) ، (ع) : [ولأن] بالعطف . (٥) سورة الحج : الآية ٤٠ .

(٦) أي (م) : [بتأخير] ، مكان : [بتأخيرها] .

(٧) أي (م) : [مشروع] .

(٨) نكس : [العشاء] ساقط من (م) ، وقوله : [العشاء] ساقط من (ع) .

٨٨٢٨ - قلنا : هو وقت لها ؛ بدلالة : أن من وصل إلى مزدلفة قبل غيوبة الشفق فصلى المغرب : جاز ، ولكن من شروطها : المكان ، فإذا صلاها في وقتها من غير كمال شيء أبطلها لم يجز .

٨٨٢٩ - قالوا : صلاتي جمع ، فجاز فعلها في وقتها ، أصله صلاة عرفة .

٨٨٣٠ - قلنا : بموجبها ؛ لأن عندنا يجوز صلاة المغرب في وقتها ، وهو إذا وصل إلى المزدلفة ^(١) .

٨٨٣١ - قالوا : كل مكان يجوز أن يصلي فيه المغرب في نصف الليل أو بعد نصف الليل ، جاز قبله . أصله : سائر الأماكن .

٨٨٣٢ - قلنا : لا نسلم هذا على إحدى ^(٢) الروایتين ، وإن سلمنا فلأن التأخير وقت الجمع عن كراهة ، فجاز فعلها .

٨٨٣٣ - ولأنه مأمور بترك هذه الصلاة بفعل صلاة يختص بمكان هو أولى منها .

٨٨٣٤ - وإذا فعل المأمور بتأخيرها ، كان مأموراً ببعضها بفعل الأولى ، فإن لم يفعل حتى يجاوز ^(٣) الوقت ؛ أجزأت الأولى ، كما في وقت الظهر ^(٤) والجمعة ، فإذا تقرر هذا ، فمتى يجاوز نصف الليل ، فقد ذهب الأولى ، فلم يمنع من فعل الصلاة ، فجاز .

• • •

(١) في (م) ، (ع) : [مزدلفة] بدون الألف واللام .

(٢) في سائر النسخ : [أحد] ، والصواب ما أثبتناه .

(٣) في (ع) : [جاوز] .

(٤) في (م) ، (ع) : [كالوقت كالظهر] ، مكان : [كما في وقت الظهر] .

الوقوف بالمزدلفة واجب

٨٨٣٥ - قال أصحابنا : الوقوف بالمزدلفة واجب ، ووقته بعد طلوع الفجر من يوم النحر ما لم تطلع الشمس ^(١) .

٨٨٣٦ - وقال الشافعي : الوقوف مستحب ^(٢) بعد طلوع الفجر ، فإذا ^(٣) دفع من المزدلفة في النصف الأول من الليل ، ففيه قولان ، أحدهما : لا دم عليه ، والآخر : عليه دم .

٨٨٣٧ - فإن دفع في النصف الأخير قبل الفجر ، أجزأه قولاً واحداً ^(٤) .

(١) في (م) : [لم يطلع] ، مكان : [لم تطلع] . راجع المسألة في : أحكام القرآن للمصالح ، الباب السابق (٣١٣/١ - ٣١٥) ، المبسوط ، الباب السابق (٦٣/٤) ، عمدة الفقهاء ، الباب السابق (٤٠٧/١) ، بدائع الصالح ، في فصل : وأما الوقوف بمزدلفة وفي فصل : وأما زمانه (١٣٥/٢ ، ١٣٦) ، فتح القدير مع الهداية وبذيله النهاية ، الباب السابق (٤٨٢/٢ - ٤٨٤) ، النباهة مع الهداية ، الباب السابق (١٢٣/٤ - ١٢٦) ، جميع الأنهر مع ملتقى الأنهر ، كتاب الحج (٢٦٣/١) .

(٢) في سائر النسخ : [المستحب] ، الصواب ما أثبتناه .

(٣) في (م) ، (ع) : [فإن] .

(٤) راجع تفصيل لمسألة في : الأم ، الباب السابق (٢١٢/٢) ، الكت ، العنوان السابق ، ورقة (١١٢) ، المجموع مع المنهوب ، الباب السابق (١٢٤/٨ ، ١٢٥ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٥٠ ، ١٥١) ، فتح العزيز مع الرميز ، بذيل المجموع ، الفصل السابع في أسباب التحلل (٣٦٧/٧ - ٣٦٩) ، شرح السنة (١٧٥/٧ ، ١٧٦) . وقال مالك وأصحابه : المبيت بالمزدلفة سنة مؤكدة . قال مالك في المدونة . من مر بالمزدلفة ماثراً ، ولم ينزل بها ، فله الدم ، ومن نزل بها ، ثم دفع منها بعد ما نزل بها وإن كان دفعه منها في وسط الليل أو في آخره وترك الوقوف مع الإجماع ، فقد أجره ، ولا دم عليه . قال الباجي في المنتقى : ولا بدع أحد قبل الفجر ، قاله مالك . رجع تعميل المسألة في . للمدونة ، العنوان السابق (٣٢٢/١ ، ٣٢٣) ، المنتقى ، في تقديم النساء والعصيان ، وفي السير في السفعة (٢١/٣ ، ٢٣) ، الكافي لابن عبد البر ، الباب السابق (٣٧٣/١) ، بداية المجتهد في القول في أفعال المزدلفة (٣٦٢/١ ، ٣٦٤) ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، سورة البقرة (٤٠١/٢ - ٤٠٣) . وقال أحمد في رواية : لمبيت بمزدلفة واجب ، يجب بتركه دم ، ويحوز الدفع منها بعد نصف الليل ، ولا يحوز قبله . وقال في رواية أخرى : لمبيت بمزدلفة غير واجب . قال ابن قدامة : والأول للذهب . رجع مسألة في : الإفضاح باب العمرة (٢٧٥/١) ، للمعني ، الباب السابق ، و باب اقتدية حرره الصيد (٤٢١/٣ - ٤٢٣ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤) ، الكافي لابن قدامة ، الباب السابق (٤٤٤/١ ، ٤٤٥) ، السنة ، باب أركان الحج والعمرة ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

٨٨٣٨ - لنا : حديث عروة بن مضر بن الطائي : « أن النبي ﷺ قال : من شهد معنا هذه الصلاة ، ووقف معنا حتى نفيض ، وقد كان ^(١) وقف قبل ذلك بعرفة ساعة من ليل أو نهار فقد تم حجه » ^(٢) ، فعلق بذلك تمام الحج .

٨٨٣٩ - ولأنه وقت للوقوف بعرفة ، فلم يكن وقتاً للوقوف بالمزدلفة ، أصله . ما قبل العشاء والهاجر .

٨٨٤٠ - ولأنه ليس بوقت لصلاة الفجر ، فلم يكن وقتاً للوقوف بالمزدلفة ، أصله : ما بعد طلوع الشمس .

٨٨٤١ - احتجوا : بما روى عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : قالت : « كانت سوداء امرأة ^(٣) ثبطة استأذنت رسول الله ﷺ أن تفيض من المزدلفة بليل ، فأذن لها » ^(٤) .

٨٨٤٢ - وروى ^(٥) عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : « أن النبي ﷺ أرسل أم سلمة ليلة النحر ،

- (١) الرواية من (م) ، (ع) ، وفي (م) : [يفيض] ، مكان : [تفيض] .
- (٢) حديث عروة بن مضر بن الطائي : أخرجه أبو داود ، بلفظ : من أدرك معنا هذه الصلاة ، وأتى عرفات قبل ذلك ليلاً أو نهاراً ، فقد تم حجه ، وقضى نفقه ، في السنن ، في كتاب المناسك ، باب من لم يدرك عرفة (٤٩١/١) ، أحمد مطولاً ، باختلاف يسير في اللفظ ، في المسند ، في حديث عروة بن مضر بن الطائي (١٥/٤) ، والطحاوي في المعاني ، في كتاب مناسك الحج ، باب حكم الوقوف بالمزدلفة (٢٠٨/٢) ، وأخرجه الترمذي بالفاظ متقاربة ، في السنن ، في كتاب الحج ، باب ما جاء في من أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج (٢٢٩/٣) ، الحديث (٨٩١) ، والنسائي في السنن ، في كتاب مناسك الحج ، فيمن لم يدرك صلاة الصبح مع الإمام بالمزدلفة (٢٦٤ ، ٢٦٣/٥) ، والحاكم في المستدرک ، في كتاب المناسك ، في من أتى عرفات ولم يدرك الإمام (٤٦٣/١) ، والدارمي في السنن ، كتاب المناسك ، باب بما يتم الحج (٥٩/٢) ، وابن ماجه في كتاب المناسك في باب من أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع (١٠٠٤/٢) ، الحديث (٣٠١٦) ، بلفظ : من شهد معنا الصلاة ، وأفاض من عرفات ، ليلاً أو نهاراً ، فقد قضى نفقه وتم حجه ، وأخرجه الدارقطني في السنن ، والبيهقي في الكبرى ، وابن حبان في صحيحه . قال الترمذي بعد أن أخرجه : هذا حديث حسن صحيح ، وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط كافي ثقة الحديث ، وهي قاعدة من قواعد الإسلام ، وقد أسسك عن إخراج الشيخان . انظر تخريجه أيضاً ، في : نصب الرأية ، باب الإحرام (٧٣/٣) ، الحديث الخامس والخمسون ، الهداية في تخريج أحاديث البداية (٣٩٨/٥ ، ٣٩٩) ، الحديث (٩٦٢) .
- (٣) نطق : [امرأة] ساقط من (ع) أي : امرأة ثبطة بطيئة . راجع في النهاية مادة : [ثبط] (٢٠٧/١) .
- لسان العرب (٤٧٠/١) .

- (٤) متفق عليه أخرجه البخاري في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب من قدم ضعفة أهله بليل (٢٩١/١) .
- وسلم في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب استحباب تقديم دفع الضعة من النساء وغيرهن (٩٣٩/٢) .
- أحدث (٢٩٣ ، ١٢٩٠/٢٩٤) .
- (٥) في (م) ، (ع) : روت بدون المطف

ورمت الجمرة قبل الفجر ، ثم مضت فأفاضت ، وكان ذلك اليوم الذي يكون رسول الله ﷺ عندها (١) .

٨٨٤٣ - و قال ابن عباس ؓ : قدمنا رسول الله ﷺ أغيلمة من بني عبد المطلب (٢) .

٨٨٤٤ - قلنا : هذه كلها أعذار ، وترك الوقوف بها ليس بعذر في ترك الوقوف برفة علط ؛ لأن الأركان لا تُترك (٣) بالأعذار ، والتوابع تُترك (٤) .

٨٨٤٥ - وقولهم : إن الزحام في الطواف أشد ، ولم يرخص فيه : غلط ؛ لأن الطواف والسعي لا يتفق في وقت واحد .

٨٨٤٦ - والكلام في كيفية الأعذار ، لا يصح ؛ لأنها تختلف (٥) باختلاف الأحوال وأحوال الناس ، ومن جاز له ترك نسلك لعذر ، لم يدل على جواز تركه لغير عذر .

(١) أخرجه أبو داود في السنن ، في كتاب المناسك ، باب التعجيل من جمع (٤٨٩/١) ، والدارقطني في السنن ، في كتاب الحج ، باب المواقيت (٢٧٦/٢) ، والحاكم في المستدرک ، في كتاب المناسك (٤٦٩/١) .
(٢) أخرجه أبو داود في نفس المصدر السابق (٤٨٩/١) ، والنسائي في المجتبى ، في كتاب مناسك الحج ، في النهي عن رمي جمرة العقبة قبل طلوع الشمس (٢٧٠/٥ ، ٢٧٢) ، وابن ماجه ، في كتاب المناسك ، باب من تقدم من جمع إلى متى لرمي الجمار (١٠٠٧/٢) ، الحديث (٣٠٢٥) ، كما أخرجه أحمد في اسد ، في مسند عبد الله بن العباس ؓ (٢٣٤/١) ، وابن أبي شبة في المصنف ، في كتاب الحج ، في الإفاضة من جمع متى هي (٣١٥/٤) ، الحديث (٣) .

(٣) في (م) : [لا يترك] .

(٤) في (م) : [يترك] ، قاعدة : الأركان لا تترك بالأعذار والتوابع تترك .

(٥) في (م) : [يختلف] .



يجوز الرمي بما كان من جنس الأرض

- ٨٨٤٧ - قال أصحابنا : يجوز الرمي بما كان من جنس الأرض ^(١) .
- ٨٨٤٨ - وقال الشافعي : لا يجوز إلا بالحجر ^(٢) .
- ٨٨٤٩ - لنا : حديث عائشة رضي الله عنها ^(٣) : أن النبي ﷺ قال : « إذا رميت وحلقته . فقد حل لكم كل شيء إلا النساء » ^(٤) ، ولم يفرق .
- ٨٨٥٠ - ولأنه من جنس الأرض ؛ فجاز الرمي به ، كالحجر .
- ٨٨٥١ - ولأن كل حكم تعلق بالحجر ؛ جاز أن يتعلق بالدر ^(٥) ، كسقوط الخمس ، وجواز الاستنجاء .

- (١) راجع المسألة في الميسر ، باب رمي الحمار (٦٦/٤) ، تحفة الفقهاء ، الباب السابق (٤٠٨/١) ، بدائع الصنائع ، فصل : وأما بيان سنن الحج (١٥٧/٢ ، ١٥٨) ، فتح القدير مع الهداية ، وبذله العناية ، الباب السابق (٤٨٨/٢ ، ٤٨٩) ، البناء مع الهداية ، الباب السابق (١٣٥/٤ ، ١٣٦) ، الاختيار ، كتاب الحج (١٥٣/١) ، مجمع الأنهر ، كتاب الحج (٢٨٠/١) .
- (٢) راجع المسألة في : الأم ، في دخول متى (٢١٣/٢) ، مختصر المزني ، باب فيما يجتمع على المحرم من اللبس ص ٦٨ ، النكت ، في مسائل التحلل ، ورقة (١١١٣) ، مختصر الخلافيات ، العنوان السابق ، ورقة (١٨٩) ، حلية العلماء ، الباب السابق (٢٩٣/٣) ، المجموع مع المذهب ، الباب السابق (١٥٤/٨ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٨٦) ، فتح العزيز مع الوجيز ، في ذيل المجموع ، الفصل التاسع في الرمي (٣٩٧/٧ ، ٣٩٨) . وقال مالك وأحمد وأصحابهما : مثل قول الشافعي ، لا يجوز الرمي بغير الحجارة . راجع المسألة في : الكافي لابن عبد البر ، الباب السابق (٣٧٧/١) ، الكافي لابن قدامة ، الباب السابق (٤٤٦/١) ، لمغني ، باب صفة الحج (٤٢٥/٣ ، ٤٢٦) .
- (٣) الزيادة من (م) ، (ح) .

- (٤) أخرجه أبو داود في السنن ، في كتاب المناسك ، باب في رمي الحمار (٤٩٦/١) ، والطحاوي في المعاني ، في كتاب مناسك الحج ، باب اللباس والطيب متى يحلان للمحرم (٢٢٨/٢) ، وأحمد في المسند ، في حديث السيدة عائشة رضي الله عنها (١٤٣/٦) ، والبيهقي في الكبرى ، في كتاب الحج باب ما يحل بالتحلل الأول من محظورات الإحرام (١٣٦/٥) ، وابن أبي شبة في المصنف ، في كتاب الحج ، في الرحل إذا رمي الجمرة ما يحل له (٣٢٠/٤) ، الحديث (٣) .
- (٥) المدر : جمع مدرة ، وهو الثراب المتبدد ، وقال الأزهري : المدر قطع الطين ، وقيل : الطين الملك الذي لا يحاطه رمل . راجع في لسان العرب ، مادة مدر (٤١٥٩/٥) ، المصباح المير (٥٣٩/٢) .

بحوز الرمي بما كان من حصى الأرض = ١٩٢٥/٤

٨٨٥٢ - ولأنها عبادة ورد بها الشرع بالحجر ، فعازت بالمر ، والحذف ^(١) ، كالرمي .

٨٨٥٣ - احتجوا : بقوله عليه الصلاة والسلام : « عليكم بحصى الحذف » ^(٢) .

٨٨٥٤ - قلنا : لأن ذلك الموضوع الغالب عليه الحصى ، فلم يأمرهم بما يميز وجوده .

٨٨٥٥ - ولأن الحكم لا يقف على الحصى بالاتفاق ، بدلالة : جوازه من أنواع الحجارة مما لا يسمى حصى .

٨٨٥٦ - قالوا : روي ، أنه عليه الصلاة والسلام قال لابن عباس : « اثني بسبع حصيات ، ثم قال : بمثلهن » ^(٣) ، وهذا يقتضي الجنس والصفة ^(٤) .

٨٨٥٧ - قلنا : أراد بمثل قدرهن ؛ لأن المثل لا يقتضي التشابه في كل الصفات ، بين ^(٥) ذلك : أنه قال : « بمثل حصى الحذف » ، ولو أراد الماثلة من كل وجه ^(٦) ، لقال : عليكم بحصى الحذف .

٨٨٥٨ - قالوا : رمى بغير حجر ، فصار كما لو رمى بالذهب والفضة .

٨٨٥٩ - قلنا : من أصحابنا من قال : يجوز ، ومنهم من منع ذلك ؛ لأنه ليس من جنس الأرض ، وفي مسائلنا : من جنسها ، فصار كالحجر .

٨٨٦٠ - قالوا : الرمي عبادة لا يعرف معناها ؛ لأنه إن كان المقصود التعظيم ؛

(١) في (ع) : الحرف بالراي المعجمة ، وهو تصحيف . الحذف : حصى الرمي . قال الأزهري : الحذف بالخاء ، فإنه الرمي بالحصى الصغار بأطراف الأصابع ، يقال : حذفت بالحصى حذفاً ، رمى به . راجع في المغرب : مادة حذف ص ١٤٩ ، لسان العرب (١١١٧/٢ ، ١١١٨) ، الفصيح الكبير (١٥٧/١)
(٢) أخرجه مسلم في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب استحباب إدانة الحاج التلبية (٩٣٢/٢ ، ٩٣٢) ، الحديث (١٢٨٦/٢٦٨) ، وأبو داود (٤٩٤/١ ، ٤٩٥) ، وابن ماجه في كتاب المناسك ، باب قسر حصى الرمي (١٠٠٨/٢) ، الحديث (٣٠٢٨) .

(٣) لم يثر على هذا الحديث بهذا اللفظ بعد . وقد أخرجه السائي بإلفظ : قال لي رسول الله ﷺ عبادة الفقة ، وهو على راحلته ، هات ، القف لي ، فلفقت له حصيات ، هي حصى الحذف ، فلما وضعتهن في يده ، قال : بأمتال هؤلاء . الحديث في السنن ، في كتاب مناسك الحج ، في التقاط الحصى (٢٦٨/٥) ، وابن ماجه ، نحوه ، في القصد السابق (١٠٠٨/٢) ، الحديث (٣٠٢٩) ، وأحمد في المسند ، في مسند عبد الله بن عباس عليه السلام (٣٤٧/١) .
(٤) في (م) : « (٢) » ، (ع) : [الصعات] .

(٥) في (م) : « [تبيين] » .

(٦) في هامش (ص) : « [من جميع الجهات] مكان التبيت ، من نسخة أخرى .

فيجب أن يكون بالذهب والفضة ، وإن كان المقصود الرهب ^(١) : فيجب أن يكون بالسلاح .

٨٨٦١ - قلنا : يجوز على قول بعض أصحابنا بالذهب والفضة .

٨٨٦٢ - وإن قلنا : إنه لا يجوز ، خصصناها بجنس الأرض ، فالمعنى فيه : أنه متى بما جرت العادة أن يرمي الناس به ^(٢) ، ولم يكن عادتهم أن يتراموا بالذهب ، والفضة ^(٣) ، ولا بالسكر ، وإنما يترامون بالحجر ، والحذف ، والطين .

(١) في (ص) : [الوهن] ، وفي (م) : [الرهن] ، سكان : [الرهب] .

(٢) لفظ : [به] ساقط من (م) ، (ع) .

(٣) قوله : [والفضة] مشطوب في (ص) ، وهو ساقط من (م) .



وقت الرمي من طلوع الفجر إلى غروب الشمس

- ٨٨٦٣ - قال أصحابنا : وقت الرمي من طلوع الفجر إلى غروب الشمس ^(١) .
 ٨٨٦٤ - وقال الشافعي : أول وقت الجواز إذا انتصف الليل ، وأول وقت الوجوب إذا طلعت الشمس ^(٢) .
 ٨٨٦٥ - لنا : حديث مقسم ، عن ابن عباس رضي الله عنه : أن النبي ﷺ قال : لا ترموا ^(٣) جيرة العقبة حتى تطلع الشمس ^(٤) .

(١) راجع المسألة في المبسوط ، في كتاب المناسك (٢١/٤) ، تحفة الفقهاء ، الباب السابق (٤٠٨/١) ، بدائع الصالح ، ص ١ : وأما وقت الرمي (١٣٧/٢) ، فتح التقدير مع الهداية ، وبذيله العاية ، فباب السابق (٥٠١-٤٩٩/٢) ، البداية مع الهداية ، الباب السابق (١٥٦-١٥٣/٤) ، مجمع الأنهر ، كتاب الحج (٢٨٠/١) .

(٢) قال الشافعي في الأم : أحب أن لا يرمي أحد حتى تطلع الشمس ، ولا بأس عليه أن يرمي قبل طلوع الشمس وقبل الفجر إذا رمي بعد نصف الليل . راجع المسألة في : الأم ، العنوان السابق (٢١٣/٢) ، مختصر الرمي ، الباب السابق ص ٦٨ ، النكت ، العنوان السابق ، ورقة (١١٢) ، مختصر الخلافات ، العنوان السابق ، ورقة (١٨٩ ، ب) ، حلية العلماء ، الباب السابق (٢٩٤/٣ ، ٢٩٥) ، المجموع مع الذهب ، الباب السابق (١٥٣/٨ ، ١٨٠ ، ١٨١) ، فتح العزيز ، بذيل المجموع ، الفصل السابع في أسباب التحلل (٣٨١/٧) . معالم السنن ، في ومن باب يتصل من جمع (٢٠٦/٢) ، شرح السنة للبغوي ، باب تقديم الضمعة من جمع بيل (١٧٦/٧) ، ضمن الحديث (١٩٤٣) . وقال مالك وأصحابه : مثل قول اسقية ، لا يجوز الرمي إلا بعد طلوع الفجر من يوم الحر ، وفي المدونة : قال مالك : وإن رمي قبل أن يطلع المعجر ، أعاد الرمي . راجع المسألة في : المدونة ، العنوان السابق (٣٢٢/١) ، المنتهى ، في تقديم النساء والعباس (٢١/٣ ، ٢٢) ، الكافي لأمن عبد الله ، الباب السابق (٣٧٤/١) ، بداية التجهيد ، في القول في رمي الجمار (٣٦٥ ، ٣٦٤/١) . وقال أحمد في رواية : مثل قول الشافعي ، المستحب : أن يرمي بعد طلوع الشمس . فإن رمي قبل طلوع المعجر وبعد نصف الليل ، أجزأه ، وقال في رواية : أنه يجزئ بعد الفجر قبل طلوع الشمس . راجع المسألة في : الإصباح ، في كتاب الحج (٢٧٢/١) ، المنتهى ، الباب السابق (٤٢٨/٣ ، ٤٢٩) ، الكافي لأمن قدامة ، الباب السابق (٤٤٥/١) .

(٣) في (ص) : [لا ترجموا] .

(٤) أخرجه الترمذي في المعجم ، في كتاب الحج ، باب ما جاء في تقديم الضمعة من جمع بيل (٢٢١/٣) ، زائده في الكبرى في كتاب الحج ، باب الوقت اختار الرمي جيرة العقبة (١٣٢/٥) ، وابن أبي شيبة ، في المصنف ، في كتاب الحج ، في الإفاضة من جمع متى هي ، (٣١٥/٤) ، الحديث (٥) ، والطحاوي في

٨٨٦٦ - وروي أنه قال : مر بنا رسول الله ﷺ ليلة النحر ، وعلينا سواد من الليل . فجعل يضرب ^(١) أفخاذنا ، ويقول : أبني ^(٢) أفيضوا ، ولا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس ^(٣) .

٨٨٦٧ - وروي كريب عن ابن عباس ؓ : أن النبي ﷺ كان يأمر ساءه والثقة صبيحة جمع ^(٤) : أن يفيضوا مع أول الفجر بسواد ، ولا يرموا ^(٥) الجمرة إلا مصبحين ^(٦) ، ذكره الطحاوي .

٨٨٦٨ - ولأنه وقت يصح فيه الوقوف بعرفة ، فلم يصح فيه رمي الجمار يوم عرفة .

٨٨٦٩ - ولأنها قريبة لا يجوز أدائها في النصف الأول من الليل ؛ فم يجز أدائها في النصف الثاني منها ، كالإقامة لصلاة الفجر ، وعكسه : العشاء .

٨٨٧٠ - ولأنه نسك أمر به في يوم النحر ، فلا يحوز قبله ، كالأضحية ، والخلق ، وصلاة العيد .

٨٨٧١ - احتجوا : بحديث هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة رضيها ^(٧) أنها قالت : أرسل رسول الله ﷺ بأمر سلمة ليلة النحر ، فرمت الجمرة قبل الفجر ، ثم مضت فأفاضت ، وكان ذلك اليوم الذي يكون رسول الله ﷺ ، قال أبو داود : يعني عندها ^(٨) .

٨٨٧٢ قلنا : هذا خبر مضطرب ، فمرة يرويه هشام ، عن أبيه : أن يوم أم سلمة دار إلى يوم النحر ^(٩) ، ومرة يرويه عروة ، عن أم سلمة : أن النبي ﷺ أمرها أن

= للمعاني ، في كتاب مناسك الحج ، باب وقت رمي جمرة العقبة (٢١٧/٢) .

(١) لفظ : (يضرب) ساقط من صلب (ص) واستدركه الناصح في الهامش .

(٢) في (م) ، (ع) : [اثنتي] ، وهو خطأ .

(٣) أخرجه أحمد في المسند في [مسند عبد الله بن عباس ؓ] (٣٢٦/١) .

(٤) الزيادة : من المعاني للطحاوي ، والسنن الكبرى للبيهقي .

(٥) في (م) ، (ع) : [من أول الفجر سواد ولا ترموا] ، مكان المثبت .

(٦) أخرجه الطحاوي في المعاني ، في الباب السابق (٢١٦/٢) ، والبيهقي في نفس المصدر السابق (١٣٢/٥) .

(٧) الزيادة من (م) ، (ع) . (٨) تقدم تخريج هذا الحديث في مسألة (١٨٠) .

(٩) حديث هشام بن عروة ، عن أبيه : أخرجه البيهقي ، في الكبرى ، في كتاب الحج ، باب ما أجاز رميها بعد نصف الليل (١٣٢/٥) بلفظ : دار رسول الله ﷺ إلى أم سلمة يوم النحر ، فأمرها أن تحمل الإفاضة من جمع ، حتى تأتي مكة ، ففصل بها الصبح ، وكان يومها فأحب أن توافقه ، الطحاوي ، بهذا اللفظ ، وزاد : فأمرها رسول الله ﷺ ليلة جمع أن تفيض ، فرمت جمرة العقبة ، وصلت العجر بمكة ، المعاني في الباب السابق (٢١٨/٢) .

وقت الرمي من طلوع العجر إلى غروب الشمس
نوافي معه صلاة الصبح بمكة ^(١) .

٨٨٧٣ - وهذا يدل على أنه يوم من أيام النحر ، يجوز أن يكون النبي ﷺ يصلي صلاة الصبح بمكة .

٨٨٧٤ - وقد ^(٢) روى سعيد بن منصور ، عن الأوزاعي ، عن هشام بن عروة ، عن عائشة رضي الله عنها : « أن النبي ﷺ أمر أم سلمة أن تصلي الصبح يوم النحر بمكة » ^(٣) ، وهذا خبر مضطرب معترض ، فكيف يجوز أن يترك خبر ابن عباس وليس فيه تعارض ؟ ، وهنا نص على وقت الرمي ، ويعدل إلى هذا الخبر . على أن فيه : أن النبي ﷺ قدمها ، يجوز أن يكون جاز لها ترك الرمي للعذر فرمته هي ، وليس في الخبر أن النبي ﷺ أمرها بالرمي قبل الفجر .

٨٨٧٥ - فإن قيل : كيف يجوز أن يأمرها بالدفع على وجه لا يفعل ^(٤) شيئاً ؟ فلم يبين لها ، ولو كان يجب عليها رمي ، لبيته لها .

٨٨٧٦ - ولا يجوز أن يقال : كان يوم النبي ﷺ ، فأبي عذر في هذا ؟ .

٨٨٧٧ - قلنا : القيام بخدمة ^(٥) النبي ﷺ والاستعداد له واجب ، فجاز أن يترك التابع لأجل ذلك .

٨٨٧٨ - قالوا : ما كان وقتاً للدفع من مزدلفة ، كان وقتاً / للرمي كما بعد الفجر .

٨٨٧٩ - قلنا : لا نسلم أن الدفع لا يجوز إلا في حال العذر ، والمعنى فيما بعد الفجر : أنه خرج وقت الوقوف ^(٦) بعرفة ، فدخل وقت الرمي .

• • •

(١) أخرجه أحمد في المسند (٢٩١/٦) ، والطحاوي المصنف السابق (٢١٩/٢ ، ٢٢١) ، والبيهقي في

نفس المصنف السابق (١٣٣/٥) . (٢) الزيادة من (م) ، (ع) .

(٣) لم يشر على هذا الحديث من هذا الطريق بعد .

(٤) في (م) ، (ع) : [لا يقتل] . (٥) في (م) ، (ع) : [بحمرة] .

(٦) في (م) ، (ع) وصلب (ص) : [الخروج] ، مكان : [اتوقف] ، وما أتياه من هاشم (ص) ، من نسخة أخرى .



لا يجوز للقارن والمتمتع أن يحلق حتى يذبح

٨٨٨٠ - قال أصحابنا : لا يجوز للقارن والمتمتع أن يحلق حتى يذبح ، فإن قدم الحلق على الذبح : فعليه دم ^(١) .

٨٨٨١ - وقال الشافعي : يستحب تقديم الذبح وليس بواجب ، فإن حلق قبله : لم يلزمه شيء .

٨٨٨٢ - وأما إذا حلق قبل الرمي ، فعلى القول الذي قالوا - الحلق نسل - لا شيء عليه ، وعلى القول الذي قالوا : الحلق من حظر ^(٢) ، عليه دم ، وعلى المحصر ، فعلى القول الذي قالوا : حلاق ^(٣) من حظر : لا يجوز تقديمه على الذبح ، وإن قالوا : به نسل : فإن التحلل يقع بالهدي والحلق ، وله تقديم أيهما شاء على الآخر ^(٤) .

(١) في الجامع الصغير : قارن حلق قبل أن يذبح ، فعليه دمان ، وقال أبو يوسف ومحمد : دم واحد . وقال الكاساني في بدائع الصنائع : وإن كان قارناً أو متمتعاً يجب عليه أن يذبح ويحلق ، ويقدم الذبح على الحلق ، ثم قل : فإن حلق قبل الذبح من غير إحصار ، فعليه حلقه قبل الذبح دم في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد وجماعة من أهل العلم : إنه لا شيء عليه . راجع المسألة : في الجامع الصغير ، باب في الحلق والتقصير ص ١٦٥ ، تحفة الفقهاء ، الباب السابق (٤٠٨/١) ، بدائع الصنائع ، فصل : وأما بيان سنن إحصار (١٥٨/٢٢) ، فتح القدير مع الهداية ، وبذيله العناية ، باب الخنايات (٦٥/٣ ، ٦٦) ، البداية مع الهداية ، باب الجماعات (٣٠١ ، ٣٠٠/٤) .

(٢) في سائر النسخ : الخلاف من حصر ، مكان : الحلق من حظر ، و خلاف بإلغاء المحصنة وإلغاء مكان : حلاق كل ذلك تصحيح ، والصواب ما أثبتناه .

(٣) في سائر النسخ : الخلاف من حصر ، مكان : الحلق من حظر ، و خلاف بإلغاء المحصنة وإلغاء مكان : حلاق كل ذلك تصحيح ، والصواب ما أثبتناه .

(٤) راجع المسألة : في الأم ، في ما يفعل المرأة بعد الصفا والمروة (٢١١/٢) ، الكتب ، الصواب السابق (١١٢) ، مختصر الخلافات ، العنوان السابق ، ورقة (١٨٩/١ ، ١٩٠/١) ، حلية العلماء ، الباب السابق (٢٩٥/٣ ، ٢٩٦) ، المجموع ، الباب السابق (٢٠٧/٨ ، ٢١٦) ، فتح العزيز ، بذيل المجموع ، الفصل السابق (٣٨٠/٧ ، ٣٨١) ، معالم السنن ، في ومن باب من قدم شيئاً قبل شيء في حجه (٢١٧/٢) ، شرح السنة ، باب من ترك ترتيب أعمال يوم النحر (٢١٣/٧ ، ٢١٤) ، قال مالك في : المدونة في حلق قبل أن يذبح : لا شيء عليه ، وهو يجوز ، وقس حلق قبل أن يرسي الحجر : عليه الفدية . وقال في الموطأ : لا يجوز لأحد أن يحلق رأسه حتى ينحر هديه . قال الباقون في المنتقى : فمن خالف هذا ، فقدم الحلق قبل النحر ، فلا يخلو أن يقدم الحلق خطأ وجهلاً أو قصداً ، فإن كان ذلك خطأ وجهلاً ، فلا شيء عليه ، رواه ابن

لا يجوز للفران ولتسمع أن يحلق حتى يذبح ١٩٣١/٤

٨٨٨٣ - لا . قوله تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَمْرَ الْفَقِيرِ ﴾ (١) ثُمَّ يَقَعُوا فَعَنَّهُمْ (٢) ، (٣) ، فرتب التفت على الذبح ، وليس ههنا دم يجب ترتيب الحلق عليه إلا دم المتعة ، فاقضت الآية وجوبه وتقديمه (٤) .

٨٨٨٤ - ولأنه يجوز عن الذبح .

٨٨٨٥ - فإن قيل : الظاهر متروك ؛ لأنه يقال : رتب قضاء (١) التفت على الأكل .

٨٨٨٦ - قلنا : الظاهر يقتضي وجوب تقديم الذبح والأكل ، دلت الأدلة على إسقاط أحدهما ، ويدل عليه : قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبِغَ الْبَيْعُ الْحِلَّ ﴾ (١) ظاهره أسقط (٢) ما يقولونه : إن شاء قدم الذبح ، وإن شاء الحلق . ويدل عليه : قوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى يَنْتَهِ عَنْ رَأْسِهِ فَيَنْدِفْ ﴾ (٣) ظاهره يقتضي : أنه إذا حلق قبل الذبح من أذى ، فعليه الفدية . وروي عن ابن عباس رضي الله عنه : أنه قال : « من قدم على نسكه شيئاً أو أخره ، فليهرق دماً » (٤) .

« حبيب عن ابن القيسم ، وهو المشهور من مذهب مالك ، وقال ابن الماجشون : عليه الفدي . ثم قال : وأما إن كان على وجه العمل : فقد روى القاضي أبو الحسن أنه يجوز تقديم الحلق على النحر ، قال : وبه قال الشافعي ، والظاهر من المذهب : المنع ، والترتيب مشروع مستحب . راجع المسألة في : الموطأ ، في العمل في النحر (٢٨٢/٣) ، الكافي لابن عبد البر ، الباب السابق (٣٧٤/١) ، بداية المجتهد ، العنوان السابق (٣٦٦/١) ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، سورة البقرة (٣٥٩/٢ ، ٣٦٠) . وقال أحمد وأصحابه : إن قدم الحلق على الذبح لو الرمي جاهلاً أو ناسياً ، فلا شيء عليه ، وإن كان عامداً ، ففي وجوب الدم عنه روايتان : إحداهما : لا دم عليه . والثانية : عليه دم . راجع المسألة في : المسائل الفقهية ، كتاب الحج (٢٨٥/١ - ٢٨٨) ، المنى ، الباب السابق (٤٤٦/٣ - ٤٤٨) .

(١) قال الرازي في مختار الصحاح : التَّغْت : في المناسك ما كان من نحو قص الأظفار والشارب ، وحلق الرأس ، والعانة ، ورمي الجمار ، ونحر البدن ، وأشبه ذلك . انظر : مختار الصحاح ص ٧٨ .

(٢) سورة الحج : الآية ٢٨ ، ٢٩ .

(٣) في (م) : [وجوبه تقديمه] ، وفي (ع) : [وجوب تقديمه] ، مكان : وجوبه وتقديمه .

(٤) في (م) ، (ع) : [فصار] . (٥) سورة البقرة : الآية ١٩٦ .

(٦) في (م) ، (ع) : [سقط] . (٧) نفس الآية السابقة .

(٨) أثر ابن عباس رضي الله عنه : أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ، في كتاب الحج ، في الرجل يحلق قبل أن يذبح (٤٥٢/٤) ، الأثر (٢) ، والطحاوي في المباني ، في كتاب ماصك الحج ، باب من قدم من حجه نسكا قبل سلك (٢٣٨/٢٢) ، وابن حزم في المحلى بالآثار ، كتاب الحج (١٩٣/٥) ، المسألة (٨٤٥) .

٨٨٨٧ - [وذكر محمد في النوادر ، عن سعيد بن جبير مثله ^(١) ، ولا مخالف لهم ، أو نقول : هذا لا يعلم إلا من طريق التوقيف ، فكأنهم روه عن رسول الله ﷺ] ^(٢) . و « عن ابن مورك ، قال : سألت ابن عمر : حلق قبل الذبح ، فقال : إن لم يذبح ، فليهرق دماً » ^(٣) .

٨٨٨٨ - ولأنه قدم الحلق على ^(٤) الذبح ، فصار كما لو حلق في النصف الأول من الليل .

٨٨٨٩ - ولأنه أزال الثمت قبل الرمي ، فصار كما لو قلم أظفاره .

٨٨٩٠ - ولأنه نسك شرع تقديمه على الحلق ، فإذا قدم الحلق عليه ، لزمه دم ، كالوقوف بالزدلفة ، والوقوف بعرفة .

٨٨٩١ - احتجوا ^(٥) : بحديث عبد الله بن عمر ^(٦) ، قال : رأيت النبي ﷺ بمنى ^(٧) ، وهو على ناقته ، فحاه رجل ، وقال : يا رسول الله إني كنت أظن الحلق قبل النحر فحلفت قبل أن أنحر ، فقال : انحر ، ولا تستل يومئذ عن شيء ، فقدم ولا أنحر إلا قال : « افعل ولا حرج » ^(٨) .

٨٨٩٢ - قلنا : السائل كان جاهلاً ، لأنه لم يبلغه وجوب الترتيب ، فلذلك لم يجب عليه بتركه شيء .

٨٨٩٣ - ولا يقال : إن الحكم لا يسقط بالجهل ، لأن أحكام الشرع لا تجب إلا

(١) أثر سعيد بن جبير : أخرجه ابن أبي شيبة ، في المصادر السابق (٤٥٣/٤) ، الأثر (٣) ، وابن حزم في نفس المصدر السابق (١٩٣/٥) .

(٢) ما بين المكونين مكرر في (٢) .

(٣) لم نثر على هذا الأثر بهذا اللفظ ، وقد أخرجه ابن حزم بلفظ : قلت لابن عمر : رجل حلق قبل أن يذبح ، قال : خالف السنة ، قلت : ماذا عليه ، قال : إنك لضخم اللحية ، ولم يجعل عليه شيئاً ، في المثل بالآثار ، في كتاب الحج (١٩٢/٥) ، المسألة (١٩٢) .

(٤) في (٢) ، (٤) : [عن] ، مكان : [على] .

(٥) في (٢) ، (٤) : [ع] : [واحتجوا] بالمطف .

(٦) في (٢) ، (٤) : [ابن عمر] ، بحذف : [عبد الله] .

(٧) في (٢) : [منى] بحذف الباء .

(٨) لم نثر على هذا الحديث من رواية عبد الله بن عمر رضي الله عنهما . وقد أخرجه جماعة غير السائي ، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أخرجه البخاري نحوه ، في الصحيح ، في كتاب الحج ، في باب الفتيا على الدابة عند الجمرة (٢٩٩/١) ، ومسلم في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب من حلق قبل النحر (٩٤٨/٢) ، الحديث (١٣٠٦/٣٧٧) . وأبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه في سننهم .

لا يجوز للقارن والتمتع أن يحلق حتى يذبح ١٩٣٣/٤

بالسماع ، ولم يكن بلغه ^(١) وجوب الترتيب ، فلذلك لم يجب عليه ، ولا يمكن ^(٢) منه ، ويجوز أن يكون علم من حال السائل : أنه كان مفردًا بالحج ، والمفرد بالحج إذا قدم الحلق على الذبح ، لم يلزمه شيء .

٨٨٩٤ - قالوا : ذبح يجوز الحلق عقيه ، فجاز قبله ، أصله : دم الطيب .

٨٨٩٥ - قلنا . تلك الدم ما لم يذبح سببها ^(٣) من غير عذر ، فلم يجب تقديمها على الحلق ، وفي مسألتنا سبب هذا الدم أبيع من غير عذر ، فإذا اجتمع مع الحلق في وقت واحد ؛ جاز أن يجب تقديمه عليه .

٨٨٩٦ - قالوا : كل حالة جاز للمفرد أن يحلق رأسه فيها ؛ جاز لنقارن . أصله : بعد الذبح .

٨٨٩٧ - قلنا : المفرد بالعمرة إذا طاف لها جاز له الحلق ، والقارن إذا طاف وسعى للعمرة ، لم يجز له الحلق ، يدل على اختلاف حالهما في التحلل .

(١) في (ع) : [إنما تجب بالسماع ولم يكن يبلغه] ، وكذلك في (م) ، غير أن فيها : [يجب] ، مكان : [تجب] .

(٢) في (ع) . [ولا يمكن] ، وقوله : [فلذلك لم يجب عليه] ساقط من (م) ، (ع) .

(٣) في (ع) : [بسببها] بزيادة الباء .



إذا حلق المفرد حل له كل شيء إلا النساء

- ٨٨٩٨ - قال أصحابنا : إذا حلق المفرد حل له كل شيء إلا النساء ، وكذلك إذا ذبح المتمتع والقارن وحلقاً ^(١) .
- ٨٨٩٩ - وقال الشافعي : في اللباس وترجيل الشعر والحلق والتقليم ^(٢) قولاً واحداً .
- ٨٩٠٠ - وأما عقد النكاح واللمس والوطء فيما دون الفرج والاصطياد وقتل الصيد ، فعلى قولين : أحدهما : لا يحل له ذلك . والثاني : يحل له ذلك .
- ٨٩٠١ - واختلف أصحابه في الطيب على طريقتين : منهم من قال : على قولين ، ومنهم من ^(٣) قال : يحل قولاً واحداً ^(٤) .

(١) راجع المسألة في : الأصل ، باب السمي بين الصفا والبروة (٤٠٩/٢) ، كتاب الآثار ، باب من نحر فقد حل ص ٧٢ ، حديث (٣٥٠) ، مختصر الطحاوي ، الباب السابق ص ٦٥ ، من القدوري ، كتاب الحج ص ٢٧ ، البسوط ، كتاب المناكح (٢٢/٤) ، تحفة الفقهاء (١٠٨/١) ، بدائع الصنائع ، فصل : وأما حكم الحلق (١٤٢/٢) ، فتح القدير مع الهداية ، وبذيله العناية ، باب الإحرام (٤٩٠/٢ - ٤٩٢) ، البناءة مع الهداية ، باب الإحرام (١٤٠/٤ ، ١٤١) ، الاختيار ، كتاب الحج (١٥٣/١) ، مجمع الأنهر ، كتاب الحج (٢٨٠/١ ، ٢٨١) .

(٢) في (م) ، (ع) : ورجل الشعر والحلق وتقليم الأظفار ، مكان الميت .
(٣) الزيادة من (م) ، (ع) .

(٤) في (م) ، (ع) : [لا يحل قولاً واحداً] ، زيادة : [لا] . راجع تفصيل المسألة في : حلية العلماء ، الباب السابق (٢٩٧/٣ - ٢٩٩) ، المجموع مع المذهب ، الباب السابق (٢٢٤/٨ - ٢٢٦) ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، شرح السنة للبغوي كتاب الحج ، باب الحلق والتقصير (٢٠٩/٧ ، ٢١٠) . قال الباجي في المتن : وإذا حلق فقد حل له كل شيء حرم عليه من إلقاء النفض ، وجاز له أن يدهن ويغص شاربه ويلبس المحيط ، وقد تقدم من قول مالك : أن ذلك كله حل له بالرعي قبل الحلاق ، وأنه إذا حلق فقد حل له كل شيء إلا النساء والطيب حتى يمرض من متى إلى مكة . قال ابن حبيب : وفي الطيب اختلاف . راجع تفصيل المسألة في : المتن ، في الخلائق (٣٠/٣) ، الكافي لابن عبد البر ، الباب السابق (٣٧٤/١) ، بداية المجتهد ، في القول في كفاية المتمتع (٢٨٦/١) . قال ابن قدامة في المتن : إن الحرم إذا رمى جمرة العقبة ثم حلق ، حل له كل ما كان محظوراً بالإحرام إلا النساء ، هذا الصحيح من مذهب أحمد ، ثم قال : وعص أحمد : أنه يحل له كل شيء إلا الوطء في الفرج . راجع تفصيل المسألة في : الإصباح ، باب العمرة (٢٩٧/١) ، المتن ، الباب السابق (٤٣٨/٣ ، ٤٣٩) ، الكافي لابن قدامة ، الباب السابق (٤٤٨/١) ، العدة مع العمدة ، باب صفة الحج ص ١٩٥ .

إد حق الفرد حلُّ له كل شيء إلا النساء ١٩٣٥/٤

٨٩٠٢ - لما : ما روت عائشة رضي الله عنها : « أن رسول الله ﷺ قال : إذا رمى أحدكم وحلق : فقد ^(١) حل له كل شيء إلا النساء » ^(٢) .

٨٩٠٣ - ولأن الاصطيد ليس من جنس ما يفسد الإحرام والحج ، ولا من توابعه ، فلا يقف ^(٣) استباحته على التحلل الثاني ، كاللبس .

٨٩٠٤ - ولا يلزم على هذا القبلة ^(٤) ؛ لأنها من توابع ما يفسد الإحرام .

٨٩٠٥ - ولأن كل حالة تحل ^(٥) للمحرم في اللبس ، تحل له ^(٦) في الصيد ، كما بعد الطواف .

٨٩٠٦ - وأما الطيب فروى مالك ، وشعبة ، وسفيان بن عيينة ، عن عبد الرحمن ابن القاسم ، عن أبيه ، عن ^(٧) عائشة رضي الله عنها ^(٨) ، قالت : « طيب رسول الله ﷺ طلحة حين حل قبل أن يطوف بالبيت » ^(٩) .

٨٩٠٧ - ولأنه محظور يستباح بعد ، فلا يقف استباحته على التحلل الثاني ، كاللبس .

٨٩٠٨ - وأما القبلة والممس بشهوة ، [فلا يحل له ، لحديث عائشة : « حلُّ لكم كل شيء إلا النساء » .

٨٩٠٩ - ولأنه استمتاع بالنساء] ^(١٠) ، فوقف استباحته على التحلل الثاني ، أصله : الجماع في الفرج .

٨٩١٠ - ولأنها حالة تمتنع ^(١١) الحاج من الوطء في الفرج ، فتمنع من القبلة

(١) لفظ : [فقد] ساقط من (م) ، (ع) . (٢) تقدم تخريجه في مسألة (٤٧٧) .

(٣) في (م) ، (ع) : [لا يقف] بدون الفاء .

(٤) في علمش (ص) : [الصيد] ، مكان : [القبلة] ، من نسخة أخرى .

(٥) في (م) : [يحلل] . (٦) في (م) : [يحلل] .

(٧) قوله : [أبيه عن] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه السامع في الهامش .

(٨) فريادة من (م) ، (ع) .

(٩) لم نقف على حديث عائشة رضي الله عنها بهذا اللفظ ، وقد أخرج البحاري نحوه ، في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب الطيب عند الإحرام (٢٦٨/١) ، وسلم في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب الطيب للمحرم عند الإحرام (٨٤٦/٢) ، الحديث (١١٨٩/٣) .

(١٠) ما بين المكوفين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) ، واستدركه السامع في الهامش .

(١١) في (م) : [تمتع] .

واللمس ، كما قبل الرمي .

٨٩١١ - احتحوا : بقوله تعالى : ﴿ لَا تَقْتُلُوا ^(١) النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ ^(٢) ﴾ .

٨٩١٢ - قلنا : إطلاق المحرم : من حظر عليه ^(٣) جميع المحظورات ، وهذا لا نسله بعد التحلل . ولأن من أصلهم : أن بالتحلل الأول يخرج من الإحرام . وكيف يصح حد الاستدلال ؟

٨٩١٣ - قالوا : روي ابن عمر رضي الله عنه : أنه خطب فقال : « إذا ذبحتم فقد حل لكم كل شيء ، إلا النساء والطيب » ^(٤) ، ولم ينكر ذلك أحد عليه .

٨٩١٤ - قلنا : لم ينكروه ؛ لأنهم لم يعرفوا خبر عائشة ، وقد روي عن ابن عمر : أنه ذكر هذا عن عمر ، ثم ذكر مذهب عائشة ، وقالت : سنة رسول الله ﷺ أحق أن يؤخذ ^(٥) بها من سنة عمر ^(٦) .

٨٩١٥ - قالوا : الطيب من توابع الوطء ودواعيه ، كالقيلة ، فلو كان ذلك يحرم في الاعتكاف كما يحرم دواعي الجماع .

(١) في سائر النسخ : [ولا تقتلوا] ، زيادة الواو ، وهو خطأ ، الصواب حذفه .

(٢) سورة المائدة : الآية ٩٥ . (٣) قوله : [عليه] ساقط من (ع) .

(٤) عراه الحافظ في التخصيص ، في كتاب الحج ، باب دخول مكة (٢٦٠/٢) إلى النسائي بلفظ : قال : إذا رمى وحلق : حل له كل شيء إلا النساء والطيب ، وأخرج الطحاوي عن ابن عمر : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : إذا حلقتهم ورميتهم ، فقد حل لكم كل شيء إلا النساء والطيب في المعاني ، في كتاب مناسك الحج ، باب اللباس والطيب متى يحللتن للمسحوم (٢٣١/٢) .

(٥) في (ع) : [أن نأخذ] .

(٦) أخرجه الطحاوي في نفس المصدر السابق (٢٣١/٢) والشافعي في المسند ، في كتاب الحج ، الباب الرابع فهما يلزم المحرم بعد ثلبه بالإحرام (٢٩٩/١) ، الحديث (٧٧٩) ، وابن حزم في المغنى بالآثار ، كتاب الحج (١٣٨/٥) .



ليس في يوم النحر خطبة تختص بالحج

٨٩١٦ - قال أصحابنا : ليس في يوم النحر خطبة تختص بالحج ^(١) .

٨٩١٧ - وقال الشافعي : يخطب الإمام يوم النحر بمنى ^(٢) .

٨٩١٨ - لنا : أنه خطب في اليوم الذي قبله ؛ فلم يخطب فيه ، كيوم التروية .

٨٩١٩ - ولأن خطب ^(٣) الحج موضوعة لتعليم الناس ، وأن حكمه : أن يعلم الناس ما يفعلونه بعد يوم الخطبة ، ليتدارسوه ^(٤) ، وليبلغ الشاهد الغائب ، ولهذا يخطب ابتداء قبل يوم التروية ، ليعلمهم حكم يوم التروية ، وقد أعلمهم ^(٥) أحكام يوم النحر في

(١) في (م) : [يحسن] . قال السرخسي في المسوط : إن في الحج عندنا ثلاث خطب إحداها : قبل التروية يوم ، والثانية : يوم عرفة برفات ، والثالثة : في العيد يوم النحر بمنى . قال السرخسي في تحفة الفقهاء : وقال زفر : يحطب في الحج ثلاث خطب متواليات : يوم التروية ، ويوم عرفة ، ويوم النحر . راجع المسألة في : المسوط ، باب الخروج إلى مي (٥٣/٤) ، تحفة الفقهاء ، باب آخر (٤٣٢/١) ، فتح القدير مع الهداية ، الباب السابق (١٦٦/٢) ، البناء مع الهداية ، الباب السابق (٩٢-٩٢/٤) ، مجمع الأنهر مع ملتقى الأبحر ، كتاب الحج (٢٧٤/١-٢٧٥) .
(٢) قال النووي في المجموع : الخطب المشروعة في الحج أربعة ، إحداها : يوم السابع من ذي الحجة بمكة عند الكعبة ، ثم قال : الثانية : يوم عرفة بقرب عرفات ، الثالثة : بمنى . الرابعة : يوم النفر الأول بمنى أيضاً ، وهو الثاني من أيام التشريق . راجع المسألة في : مختصر المزني ، الباب السابق ٦٨ ، النكت ، العنوان السابق ، ورقة (١١٢ ، ١١٣) ، مختصر الخلافيات ، الصوان السابق ، ورقة (١٩٠ ، ب) ، المجموع مع المذهب ، الباب السابق (٧٩/٨ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٧٩-٩١) ، فتح العزيز ، في الفصل السادس في الوقوف بعرفة ، بذيل المجموع (٣٥٦/٧) . قال مالك وأصحابه : مثل قول الحنفية : خطب الحج ثلاث : أولها قبل يوم التروية يوم ، والثانية : بعرفة يوم عرفة ، والثالثة : بمنى ثاني أيام النحر . قال ابن عبد البر في الكافي : ولا حيلة بعد مالك وأصحابه يوم النحر . راجع تفصيل المسألة في : المتقي ، في الصلاة في البيت وقصر الصلاة وتجميل الحصة بعرفة (٣٦/٣) ، الكافي لابن عبد البر ، باب خطب الحج (٤١٥/١ ، ٤١٦) ، قوانین الأحكام الشرعية ، الباب الرابع في أعمال الحج ص ١٢٧ . وقال ابن قدامة في المصنف : ومن أن يحطب الإمام في يوم النحر خطبة ، يعلم الناس فيها ما حكمهم من النحر والإقامة والرمي ، نص عليه أحمد ، وهو مذهب الشافعي وابن المنذر ، وذكر بعض أصحابنا : أنه يخطب يومئذ . راجع المسألة في : الإصحاح ، الباب السابق (٢٧٦/١) ، المعني ، الباب السابق (٤٤٥/٣ ، ٤٤٦) ، الكافي لابن قدامة ، الباب السابق (٤٤٩/١) .

(٣) في (م) ، (ع) : [ولا خطب] .

(٤) في سائر النسخ : [ما يفعلونه بعد يوم الخطبة ليتدارسون] ، والصواب ما أثبتناه .

(٥) في (م) ، (ع) : [علمهم] .

يوم عرفة ، وأحكام النفر بذكرها في يوم النفر الأول ، فلا معنى لخطبة يوم الحر .
 ٨٩٢٠ - ولأنه يوم شرع موضوعه خطبة بعد الصلاة ، فلا يشرع فيه حنفة
 تتعلق^(١) بالحج ، أصله : يوم الفطر .
 ٨٩٢١ - ولأن يوم عرفة سن فيه خطبة ، ولا يسن في اليوم الذي يليه ، أصله : يوم
 السابع .

٨٩٢٢ - احتجوا بحديث الهرماس بن زياد الباهلي : أنه قال : « رأيت رسول الله
 ﷺ يخطب الناس على ناقته العضباء يوم النحر بمنى »^(٢) . وعن أبي أمامة^(٣) الباهلي
 قال : « سمعت خطبة رسول الله ﷺ بمنى يوم النحر »^(٤) .

٨٩٢٣ - قلنا : يجوز أن يكون خطب ليان حكم شرعي ليس له تعلق بالنسك ،
 وأتبع ذلك بذكر النسك ، وكان النبي ﷺ يخطب ليان الأحكام إذا^(٥) ، وقد عليه
 الوفود ، بين ذلك : أنه لم يبين في هذه الخطبة أحكام الحج ، وإنما قال : « أتدرون أي
 يومكم هذا ؟ قالوا^(٦) : يوم النحر الأكبر ، قال : صدقتم ، قال : أي شهركم هذا ؟
 قالوا : ذو الحجة ، قال : صدقتم ، شهر الله الأصم ، قال : أتدرون أي بلد هذا ؟ قالوا :
 نعم ، المشعر الحرام ، أو البلد الحرام ، قال : صدقتم ، فإن دماءكم وأموالكم عليكم
 حرام ، كحرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا ، ألا وإنني فرطكم على
 الحوض ، وإنني مكاثركم بكم^(٧) الأمم والناس ، فلا تسودوا وجهي ، ألا وقد رأيتموني ،
 وسمعت مني ، وستسألون عني ، فمن كذب علي^(٨) ، فليتبوأ مقعده من النار ، ألا

(١) في (م) ، (ع) : [يتعلق] .

(٢) في (م) ، (ع) : [الغضا] ، مكان : [العضباء] . وحديث الهرماس بن زياد : أخرجه أبو
 داود في السنن ، في كتاب المناسك ، باب أي يوم يخطب بمنى ، (٤٩٢/١) ، والبيهقي في الكبرى ،
 في كتاب الحج ، باب الخطبة يوم النحر (١٢٠/٥) ، أحمد في المسند ، في حديث الهرماس بن زياد
 (٤٨٥/٣) .

(٣) في (م) ، (ع) : [أبي أمامة] ، وهو خطأ .

(٤) أخرجه أبو داود والبيهقي بهذا اللفظ في نفس مصدرهما السابقين .

(٥) في (م) ، (ع) : [وإذا] بالعطف .

(٦) لفظ : [قالوا] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستمره الشيخ في الهامش .

(٧) في (م) ، (ع) : [مكاثركم] .

(٨) في صلب : [وسكنذرون علي] ، وفي (م) ، (ع) وهامش (ص) من نسخة أخرى وسكون صي
 مكان : [وستسألون عني] ، وما أثبتنا من سند أحمد ، وفي (م) ، (ع) : [علي مصمتاً] بزيادة مصمتاً

يس في يوم النحر خطبة تختص بالحج ١٩٣٩/٤

لاني مستقذ رجالاً ونساءً ، ومستنقذ مني آخرون ، فأقول : أصحابي ، فيقال : إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك ^(١) ، وليس في هذه الخطبة كلمات ^(٢) تتعلق بالإحرام .

٨٩٢٤ - فإن قيل : هذا يلزم في بقية خطب الحج .

٨٩٢٥ - قلنا : هذا الاحتمال موجود فيها لولا الإجماع .

٨٩٢٦ - قالوا : يوم معين شرع فيه ركن من أركان الحج ؛ فوجب أن يسن فيه الخطبة ، أصله : يوم عرفة .

٨٩٢٧ - قلنا : المعنى فيه : أنه يوم من أيام الحج لم يخطب ^(٣) في اليوم الذي قبله ، وليس كذلك في مسألتنا .

٨٩٢٨ - ولأنه يوم من أيام الحج خطب قبله خطبة تختص ^(٤) بالحج ، فلم يخطب فيه .

٨٩٢٩ - ولأن ^(٥) يوم عرفة / يختص الركن به ، ويوم النحر لا يختص الركن به ، بل يتعلق بحملة الأيام ، فضعف عمله في باب الركن ، فلم يخطب فيه .

٨٩٣٠ - قالوا : يوم النحر يخطب فيه في سائر الأمصار ، بل يخطب في الحج أولى .

٨٩٣١ - قلنا : يخطب في سائر الأمصار ليعلم ما يفعل فيه ، وفيما بعده من الأضحية ، وهذا اليوم قد علمتم ما فعل فيه ، فلم يحتج إلى إعادة الخطبة فيه .

(١) أخرجه ابن ماجه في السنن ، في كتاب المساك ، باب الخطبة يوم النحر (١٠١٦/٢) ، الحديث (٣٠٥٧) ، أخرجه أحمد في المسند ، في حديث رجل لله (٢١٢/٥) .

(٢) في (ص) ، (م) : [كلما] ، مكان : [كلمات] ، وهو تصحيف .

(٣) في (ع) : [يخطب] ، مكان : [لم يخطب] ، وهو خطأ .

(٤) في (م) ، (ع) : [مثله حطية يختص] ، مكان اللثيث .

(٥) في (ع) : [ولأنه] .



آخر وقت الطواف آخر أيام النحر

- ٨٩٣٧ - قال أبو حنيفة : آخر وقت الطواف آخر أيام النحر ، فإن أخره عن ذلك . طاف ولزمه دم .
- ٨٩٣٨ - وقال أبو يوسف ومحمد : لا شيء عليه بالتأخير ^(١) .
- ٨٩٣٩ - وقال الشافعي : آخره ليس بمؤقت ^(٢) .
- ٨٩٤٠ - لنا : أنه ذكر يجب فعله بعد إحرام الحج ؛ فوجب أن يتوقت بوقت لا يؤخر عنه ، كالرمي والوقوف بالمزدلفة ^(٣) .
- ٨٩٤١ - ولأنه نسك من مقتضى الإحرام يتوقت أول وقته ؛ فيتوقت آخر وقته ، كالوقوف ، والرمي .

(١) يعني الطواف المفروض في الحج ، يسميه أهل الحجاز : طواف الإفاضة ؛ وأهل العراق : طواف الزيارة . ويسمى أيضاً : طواف الركن ؛ لأنه ركن من أركان الحج ، كما يسمى : طواف النحر ؛ لأن وقته أيام النحر ، وهي ثلاثة أيام ، اليوم العاشر ، والحادي عشر ، والثاني عشر . راجع تفصيل المسألة في : من القُدوري كتاب الحج ص ٢٨ ، البسوط ، باب الطواف (٤١/٤ ، ٤٢) ، بدائع الصنائع ، فصل : وأما زمان هذا الطواف (١٣٢/٢) ، فتح القدير مع الهداية ، وبذيله العناية ، باب الإحرام و باب الجنائيات (٤٩٦/٢ ، ٤٩٧ - ٦١/٣ - ٦٣) . فنية مع الهداية باب الإحرام ، و باب الجنائيات (١٤٥/٤ ، ١٤٦ ، ٢٩٤ - ٢٩٧) ، الاختيار ، كتاب نحر (١٥٤/١) ، مجمع الأنهر مع ملتقى الأبحر ، كتاب الحج ، وفي باب الجنائيات (٢٨١/١ ، ٢٨٦) .

(٢) قال النووي في المجموع : قال أصحابنا : ويكره تأخير الطواف عن يوم النحر ، وتأخيره عن أيام التشريق أشد كراهة ، وخروجه من مكة بلا طواف أشد كراهة ، ومن لم يطف لا يحل له النساء وإن مضت عليه سون راجع المسألة في : التكت ، العنوان السابق ، ورقة (١١٢) ، حلية العلماء ، الباب السابق (٩٧/٣) .

المجموع مع المذهب ، الباب السابق (٢٢٠/٨ ، ٢٢٤ ، ٢٨٢) ، فتح العزيز ، في ذيل المجموع ، فمصر السامع في أسباب التحلل (٣٨١/٢ ، ٣٨٢) ، شرح السنة ، باب الخلق والتقصير (٢٠٨/٧ ، ٢٠٩) .

ضمن الحديث (١٩٦٢) . قال مالك في المدونة فيمن أخر طواف الزيارة حتى مضت أيام التشريق : لا عجله فهو أفضل ، وإن أخره ، فلا شيء عليه . وقال ابن عبد البر في الكافي : ولا بأس بتأخير الإفاضة إلى آخر أيام التشريق ، والفصل في تسجيلها ، فإن أخرها حتى ينسلخ ذو الحجة ، عليه دم . راجع المدونة . في تفسير ما يبدأ به الرجل إذا دخل في الطواف (٣١٧/١) ، الكافي لابن عبد البر ، باب العمل في نسك (٣٧٦/١) .

(٣) في (ع) : [والمزدلفة] ، سكان : [بالمزدلفة] .

٨٩٣٧ - ولا يلزم طواف الصدر على غير أهل الآفاق ^(١) ؛ لأنه لا يجب حكم الإحرام ، ولهذا لا يلزم أهل مكة .

٨٩٣٨ - فإن قيل : المعنى فيما ذكرتموه : أنه لما توقت آخره ؛ لم يجب فعله بعد مضي وقته ، ولما جاز فعل الطواف دل : أنه غير موقت .

٨٩٣٩ - قلنا : العبادات المؤقتة ، منها : ما يفعل بعد فوات وقتها ، كالصلوات الخمس ، والصوم . ومنها : ما يسقط ^(٢) بمضي الوقت ، كالجمعة بافتراق الوقت ، والطواف في فعل أحدهما بعد وقته ، وسقوط فعل الآخر لا يمنع ، لتساويهما ^(٣) في الوقت ، وإذا ثبت أنه مؤقت ، فإذا أخره عن وقته ، دخله ^(٤) نقص ، فافتقر إلى الجبران .
٨٩٤٠ - ولأنه نسك عدد ؛ فيجب فعله مع بقاء ما حطره الإحرام ، فإذا أخره عن أيام التشريق ؛ جاز أن يلزمه فدية ، كرمي الجمار .

٨٩٤١ - ولا يلزم عليه السعي ؛ لأنه لا يلزمه فعله مع بقاء المحظورات .

٨٩٤٢ - ولأنه ركن من أركان العمرة ؛ فجاز ^(٥) أن يجب الجبران بتأخيرها ، كالإحرام إذا أخره ^(٦) عن الميقات .

٨٩٤٣ - ولأنه نسك مؤقت بأيام التشريق ، فإذا أخره عنها ، وجب الجبران ، كالرمي .

٨٩٤٤ - والدليل على أنه مؤقت بها : أن الله تعالى أباح أن يتمجل النفر ، ولا يجوز أن يتمجل إلا بعد الطواف ، فدل أن وقته يتقدم على النفر .

٨٩٤٥ - احتجوا : بقوله تعالى : ﴿ وَلَبَّطُوا فِى الْبَيْتِ آلَ مُحَمَّدٍ ﴾ ^(٧) ، ولم يخصه بوقت .

٨٩٤٦ - قلنا : قد أريد به متعين بلا خلاف ، والوقت مجمل ، فبينه رسول الله

(١) لفظ : الصدر ساقط من (م) ، (ع) ، وفي سائر النسخ : على الملبين ، ومعناها أهل الآفاق ، وقد أنشأها معاصها لأنه الأبعد استعمالاً ، فيكون المراد : الصالحين ، أو القوالين ، وطواف الصدر : هو طواف الزناح ، ويسمى أيضاً : طواف آخر العهد بالبيت ، وهو واجب عند الحنفية والحنابلة للفرءاء . راجع حكمه بالتفصيل في مسألة (٤٩٥) .
(٢) في (م) ، (ع) : [تساويهما] بحذف اللام .
(٣) في (م) : [دخل] ، مكان : [دخله] .
(٤) في (م) ، (ع) : [فجاز] ، مكان : [فجاز] ، وكلنا في صلب (م) والصواب ما استشهد من عائش (م) من نسخته أخرى .
(٥) قوله : [إذا أخره] ساقط من (م) ، (ع) .
(٦) سورة الحج : الآية ٢٩ .

بفعله ، فاقترضى ذلك الوجوب .

٨٩٤٧ - قالوا : نسك أخره عن وقت الفضيلة إلى وقت الجواز ، فوجب أن يجب بتأخيرته دم ، أصله : إذا أخر الوقوف إلى الليل .

٨٩٤٨ - قلنا : الإحرام إذا أخره عن الميقات ، فقد أخره عن وقت الفضيلة إلى وقت الجواز ، فيلزمه ^(١) دم ، والتوقيت يدخل في الزمان والمكان .

٨٩٤٩ - ولأنه إذا وقف بالليل ، فقد فعل الركن في زمان لو فعله قبله واقتصر عليه ، لكن ناقصاً ، ألا ترى : أن عند مالك : لا يجوز الوقوف بالنهار .

٨٩٥٠ - وعدنا : إذا اقتصر عليه : يلزمه دم ^(٢) ، وهو أحد قولي الشافعي ، وفي القول الآخر : يستحب الدم ، فإذا كان كذلك : لم يجز أن يجب بالتأخير إلى حال بها ^(٣) يكمل الركن جبران ^(٤) .

٨٩٥١ - وأما الطواف : فإن أخره ^(٥) عن وقت كمانه إلى حالة ليست حال الكمال ، أوجب ذلك نقصاً ، كما لو أخر الإحرام عن موضعه .

٨٩٥٢ - قالوا : وقتاً صح فيه الطواف ، فلا يجب ^(٦) الدم بتأخيرته إلى أخره إلى اليوم الثاني .

٨٩٥٣ - قلنا : المعنى فيه : أنه أخره إلى وقت لم يبح فيه النحر ، فلم يلزمه شيء ، وفي مسألتنا : أخره إلى وقت أبيح فيه النحر قبله ، ولذلك ^(٧) لزمه .

(١) في (م) ، (ع) : [ويلزمه] .

(٢) في (م) ، (ع) : [لزمه] ، مكان : [يلزمه دم] .

(٣) لفظ : [بها] ساقط من صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٤) قوله : [إلى حال بها يكمل الركن جبران] مكرر في (م) .

(٥) في (م) ، (ع) : [أخر] ، مكان : [أخره] ، ولفظ : [فإن] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب

(ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٦) في (م) ، (ع) : [فلا يجوز] .

(٧) في (م) ، (ع) : [وكذلك] .



حكم رمي الجمار يوم الرابع قبل الزوال

٨٩٥٤ - قال : أبو حنيفة : إذا رمى الجمار يوم الرابع قبل الزوال : جاز ، وقال (١) : إذا رمى في اليوم الرابع : لا يجوز (٢) . وبه قال الشافعي (٣) .

٨٩٥٥ - لنا : ما رواه هشام بن عبد الله في نوادره بإسناده ، عن ابن عباس رضي الله عنه : قال : إذا انفتح النهار من آخر أيام الرمي ، فارم (٤) ، ولا يُعرف له مخالف .

٨٩٥٦ - ولأن هذا اليوم حكمه (٥) الرمي فيه ؛ بدلالة : أنه [يجوز تركه ، كما أن يوم النحر حكمه الرمي فيه ، بدلالة : أنه] (٦) لا يرمى إلا جمرة واحدة ، فإذا جاز الرمي في أحدهما قبل الزوال كذلك الآخر .

٨٩٥٧ - ولأنه يوم من أيام الرمي ؛ فكان وقت الرمي فيه أكثر من نصف يوم ، أصله : سائر الأيام . يبين (٧) ذلك : أن يوم النحر يجوز قبل الزوال ، وبقيّة الأيام يجوز

(١) صاحب أبي حنيفة .

(٢) أي لا يجوز عددهما الرمي في اليوم الرابع قبل الزوال . راجع تفصيل المسألة في الأصل ، باب رمي الجمار (٤٢٩/٢) ، المبسوط ، باب رمي الجمار (٦٨/٤ ، ٦٩) ، متن القدوري ، كتاب الحج ص ٢٨ ، بدائع الصنائع ، فصل : وأما وقت الرمي (١٣٨/٢) ، فتح القدير مع الهامية ، باب الإحرام (٤٩٩/٢) ، البناء مع الهداية ، باب الإحرام (١٥١/٤ - ١٥٣) ، الاحتيار ، كتاب الحج (١٥٥/١) ، مجمع الأنهر مع مفتي الأبحر ، كتاب الحج (٢٨٢/١) .

(٣) راجع المسألة في : الأم ، في دخول منى (٢١٣/٢) ، النكت ، العنوان السابق ، ورقة (١١٣) ، ب) ، مختصر الخلافات ، العنوان السابق ، ورقة (١٩٠) ، فتح العزيز مع الوجيز ، بذيل المجموع ، الفصل التاسع في الرمي (٣٩٥/٧ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧) . وقال مالك ، وأحمد في رواية ، مثل قول الصحاح والشافعي : لا يجوز الرمي في اليوم الرابع إلا بعد الزوال ، وقال أحمد في رواية أخرى : مثل قول أبي حنيفة ، يجوز ذلك . راجع المسألة في المدونة ، في القراءة وإنشاد الشعر والحديث في الطواف (٣٢٥/١) ، الكافي لأن عبد الله ، الباب السابق (٣٧٦/١) ، بداية التمهيد ، في القول في رمي الجمار (٣٦٧/١) وأنشئ ، الباب السابق (٤٥٢/٣) .

(٤) أثر ابن عباس رضي الله عنه : أخرجه البيهقي في الكبرى ، في كتاب الحج ، باب من غربت له الشمس يوم النحر الأول حتى (١٥٢/٥) .

(٥) ما بين للمكوفين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستفركه الساج في الهامش .

(٦) في (م) ، (ع) : [تبين] .

بعد الزوال والليل ، وهذا اليوم لا يجوز الرمي في الليلة التي تليه ، فلو لم يجر في الزوال ، لكان وقته أقل من نصف يوم ، وهذا مخالف لسائر الأيام ؛ لأنه يوم شرع في الرمي ، فجاوز ^(١) يوماً لا رمي فيه ، فصار كيوم النحر .

٨٩٥٨ - ولأنه وقت يجوز فيه الرمي في الأول ؛ فجاز في اليوم الرابع ، أصله : بعد الزوال . ولأنه أحد طرفي أيام الرمي ، كيوم النحر . ولأنه بعد طلوع الفجر قد رحل الرمي ، بدلالة : أنه لا يجوز له النفر ، وما كان وقتاً لوجوب العادة ، كان وقتاً لجوارها .

٨٩٥٩ - فإن قيل : عندنا وقت الوجوب ليلة اليوم الرابع ؛ لأنه لا يحل النفر فيها ، فإذا قد سلمتم : أن الوقوف حاصل بعد الفجر ، وادعيت حصوله فيما قبل ، وهذا لا يضرنا مع تسليم موضع الاستدلال .

٨٩٦٠ - احتجوا بحديث جابر رضي الله عنه : « أن النبي ﷺ رمى الجمرة يوم النحر ضحى ، وبقية ^(٢) الأيام بعد الزوال » ^(٣) .

٨٩٦١ - وبحديث عائشة رضي الله تعالى عنها ^(٤) : « أن النبي ﷺ رمى الجملار في أيام التشريق بعد الزوال » ^(٥) ، قالوا : وفعله ^(٦) بيان .

٨٩٦٢ - قلنا : الرمي يقع بعد التحلل ، فلا يشتمل على قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا عَلَ الْنَّاسِ حِجُّ أَبْنَيْتَ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ^(٧) ، فلم يكن فعله ﷺ بياناً .

(١) في (ع) : [فجاز] .

(٢) في (م) ، (ع) : [وضحي بقية] بتقديم الواو .

(٣) أخرجه مسلم في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب بيان وقت استحباب الرمي (٩٤٥/٢) ، الحديث (١٢٩٩/٣١٤) ، وأبو داود نحوه ، (٤٩٥/١) ، والترمذي في السنن ، في كتاب الحج ، باب ما جاء في رمي يوم النحر ضحى (٢٣٢/٣) ، الحديث (٨٩٤) ، وابن ماجه في السنن ، في كتاب المناسك ، باب رمي الجملار أيام التشريق (١٠١٤/٢) ، الحديث (٣٠٥٣) .

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من صلب (م) ، واستلزمه الناسخ في الهامش ، وفيه : [والحديث] ، مكان : [وبحديث] ، والزيادة من (م) ، (ع) .

(٥) أخرجه أبو داود في السنن ، في كتاب المناسك ، باب في رمي الجملار (٤٩٦/١) ، أحمد في المسند ، في حديث عائشة رضي الله عنها (٩٠/٦) ، بلطف : قالت : أقاض رسول الله ﷺ من آخر يوم حين صلى الظهر ، ثم رجع إلى منى ، فمكث بها ليالي أيام التشريق ، يرمي الجمرة إذا زالت الشمس ، كل جمرة بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ، ويقف عند الأولى ، وعند الثانية ، يطيل القيام ، ويتضرع ، ويرمي الثلاثة لا يقف عدداً (٦) في (ع) : [وقالوا فعله] بتقديم الواو .

(٧) للزيادة من (م) ، (ع) ، سورة آل عمران : الآية ٩٧ .

حكم رمي الجمار يوم الرابع قبل الزوال ١٩٤٥/٤

٨٩٩٣ - ولأن فعله قد دل على وقت الفضيلة عندنا .

٨٩٩٤ - قالوا : رمي لا يجوز تقديمه على طلوع الفجر ، فلا يجوز تقديمه على زوال الشمس ، كاليومين الأولين .

٨٩٩٥ - قلنا : المعنى فيهما : أنه يؤخر حكم الرمي فيهما ، ويوم الرابع خف حكم الرمي فيه ، فصار كيوم النحر .

٨٩٩٦ - قالوا : رمي يشتمل على رمي الجمار الثلاثة ، أو رمي يوم من أيام التشريق ، فصار كاليومين .

٨٩٩٧ - قلنا : نقلب فنقول : فكان وقت جوازه أكثر من نصف يوم ، كاليومين .

٨٩٩٨ - قالوا : اعتبار هذا اليوم بما ^(١) قبله أولى من اعتباره يوم البحر ، لأنه يتعلق بالجمار الثلاث ، ويقع خارج الإحرام ، ولا يقع به التحلل ، واعتبار الشيء بنظيره أولى ^(٢) .

٨٩٩٩ - قلنا : اعتباره بما خف الرمي فيه أولى من اعتباره بما تأكد حكم الرمي فيه ^(٣) ؛ لأن الخلاف في حكم التخفيف ، فردّه إلى ما خف حكمه أولى .

(٢) قاعدة : اعتبار الشيء بنظيره أولى .

(١) في (م) ، (ع) : [كما] .

(٣) قوله : [به] ساقط من (م) ، (ع) .



حكم تقديم الجمرة الأخيرة على الأولى

- ٨٩٧٠ - قال أصحابنا : إذا قَدِمَ الجمرة الأخيرة على الأولى ، أعاد الرمي على ترتيبه ، فإن لم يفعل : أجزأه ^(١) .
- ٨٩٧١ - وقال الشافعي : لا يجوز ، والترتيب مستحق ، ولو ترك حصاة من الأولى ، لم يكن الثانية والثالثة ^(٢) .
- ٨٩٧٢ - لنا : أن الجمرة الأخيرة تنفرد ^(٣) بنفسها عما قبلها ، وتكون قوة ، وترتيبها ^(٤) عليها لا يكون واجبا ، كالطواف ، والرمي .
- ٨٩٧٣ - ولا يلزم عليه الرمي ؛ لأنه لا ينفرد قرينة الطواف ؛ ولأنه يوم من أيام الرمي ^(٥) ؛ فجاز أن يبتدئ فيه بجمرة العقبة ، كاليوم الأول .
- ٨٩٧٤ - ولأنها مناسك جمعها وقت واحد تعلق ^(٦) بأمكنة بعينها ، ينفرد أحدها عما قبله ، فلم يستحق الترتيب ، كالطواف والرمي .
- ٨٩٧٥ - ولا يلزم الرمي والوقوف ؛ لأن الرمي لا ينفرد عن الوقوف .

(١) راجع تفصيل المسألة في : الجامع الصغير ، في مسائل لم تدخل في الأبواب ص ١٦٨ ، بدائع الصانع ، فصل : وأما بيان حكمه إذا تأخر عن وقته (١٣٩/٢) ، فتح القدير مع الهداية ، وبذيله العناية ، في مسائل متنوعة (١٧٠/٣ ، ١٧١) ، البناية مع الهداية ، في مسائل متنوعة (٤٦٤ ، ٤٦٣/٤) ، صحيح الأنهر مع ملفئ الأهر ، في مسائل متنوعة (٣١٢/١) .

(٢) راجع المسألة في : اللكت ، العنوان السابق ، ورقة (١١٣ب) ، حلية العلماء ، الباب السابق (٣٠٠/٣) ، المجموع مع المذهب ، الباب السابق (٢٣٥/٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٨٢) ، فتح العزيز في المصل التاسع في الرمي ، وبذيل المجموع ، (٤٠٤/٧ ، ٤٠٥) . قال ابن عبد البر في الكافي : ومن نكس الجمار قرى ، الأخيرة ثم الوسطى ثم الأولى ، أعاد الوسطى ثم الأخيرة ، ثم قل وقد قيل : إن الترتيب في رمي الجمار مستحب ، يجب واجب عند مالك . راجع الكافي لابن عبد البر ، الباب السابق (٣٧٧/١ ، ٣٧٨) . وقال أحمد مثل قول الشافعي : الترتيب واجب في رمي الجمار . قال ابن قدامة في المنى : فإن نكس قيدا بجمرة العقبة ثم التاب ثم الأولى ، أو بدأ بالوسطى ورمى الثلاث لم يجزه إلا الأولى ، وأعاد الوسطى والقصى . نص عليه أحمد . رجع للمنفى ، الباب السابق (٤٥٣ ، ٤٥٢/٣) .

(٣) في (م) : [ينفرد] .

(٤) في (م) ، (ع) . [ويكون قرينة ترتيبها] .

(٥) الزيادة من (م) ، (ع) .

(٦) قوله : [واحد تعلق] ساقط من سلب (م) واستدركه الناصح في الهامش

حكم تقدم الجمرة الأخيرة على الأولى = ١٩٤٧/٤

٨٩٧٦ - ولأن الجمرة التي تلي المسجد ليست بركن ، فلا يترتب عليها (١) ، كالذبح والحلق .

٨٩٧٧ - ولأنها إحدى الجمار ، فجاز أن يندئ بها ، كالأولى ، وكجمرة العقبة .

٨٩٧٨ - احتجوا : بما روي : « أن النبي ﷺ بدأ بالجمرة الأولى ، ثم بالثانية ثم بجمرة العقبة » (٢) .

٨٩٧٩ - والجواب : أن فعله بمجرد لا يدل على الوحوب ، فإنهم قالوا : إنه خرج مخرج البيان ، فلما (٣) وفي الجمار الثلاث يقع بعد التحلل ، فلم يكن ذلك من نفس الحج حتى يقع فعله بيانا .

٨٩٨٠ - قالوا : معنى هذه العبادة لا يعقل (٤) ، فجاز أن يقتصر على ما ورد به الشرع .

٨٩٨١ - قلنا : قد عقلنا معناها ؛ لأنها (٥) مناسك المقصود منها فعلها ، فإذا جاز أن ينفرد الآخر منها بنفسه لم يترتب على ما قلناه .

٨٩٨٢ - قالوا : بل (٦) ميني على التكرار ؛ فوجب أن يكون موضع البداية به مستحقا معينا (٧) ، أصله : الطواف .

٨٩٨٣ - قلنا : لا نسلم الأصل على ما قدمنا ، ولو سلمنا على ظاهر الرواية .

(١) في (م) ، (ع) : [فلا يترتب عليها الرمي] ، بزيادة : [الرمي] .

(٢) في (م) ، (ع) : [ثم بالثانية] ، ثم بالثالثة ، ثم بجمرة العقبة ، بزيادة : ثم بالثالثة ، وهي مشطوبة في (ص) .

واحدت أخرجه البحاري في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب الدعاء عند الجمرتين (٣٠٢/١) ،

بلفظ : أن رسول الله ﷺ كان إذا رمى الجمرة التي تلي مسجد منى يرميها بسبع حصيات يكبر كلما رمى

بجمعة ، ثم تقدم أمامها ، فوقف مستقبل القبلة رافعا يديه يدعو ، وكان يطيل الوقوف ، ثم يأتي الجمرة

الثانية ، فيرميها بسبع حصيات ، يكبر كلما رمى بجمعة ، ثم يحجر ذات اليسار ، بما يلي الوادي ، فيقف

مستقبل القبلة رافعا يديه يدعو ، ثم يأتي الجمرة التي عند العقبة فيرميها بسبع حصيات ، يكبر عد كل

حصاة ، ثم ينصرف ولا يقف عندها . قال الزهري : سمعت سالم بن عبد الله يحدث مثل هذا عن أبيه ، عن

الشيخ ﷺ وكان ابن عمر يفعله ، والنسائي ، في السنن ، في كتاب مناسك الحج ، في الدعاء بعد رمي الجمر

(٢٧٧/٥ ، ٢٧٧/٦) ، وأحمد في المسند ، في مستند عبد الله بن عمر (١٥٢/٢) .

(٣) في (ع) : [فأما] . (٤) في (م) ، (ع) : [لا يفعل] .

(٥) في (م) ، (ع) : [لأنه] ، ولفظ : [معناها] ساقط من صلب (م) واستتركة النسخ في الهامش .

(٦) لفظ [بل] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستتركة النسخ في الهامش .

(٧) في (م) ، (ع) : [معناه] ، مكان : [معينا] .

٨٩٨٤ - ولأن الطواف عبادة واحدة ، لجعل لها استفتاح ^(١) ، فما لم يأت باصحابها وهو البداية ، فالركن لم يعد به ^(٢) والرمي في الجمار عادات ، والثانية منها نسك يفرد عما قبله ، فلم يترتب ^(٣) عليها فرضاً .

٨٩٨٥ - ولأن الترتيب دلالة لنا : أن موضع الابتداء فيه لما تعين ، لم يوجد الطواف ^(٤) فيه إلا على هذه النصف ، ولما جاز أن يوجد الرمي يوم النحر لا يقع الابتداء بما قبله ، دل أن يكون الترتيب للمشروع شرطاً ^(٥) في صحته قياساً على ترتيب السعي على الصفا وعلى الطواف .

٨٩٨٦ - ولما أن قلتم : نسك واحد ، لم نسلّمه ^(٦) في الفرع ولا في الأصل ، وإن قلتم : انتقض بالطواف / والرمي ... ^(٧) .

٨٩٨٧ - ولأن المعنى في السعي : أنه لا يفرد [عن الطواف بحال ، فلهذا وجب أن يترتب عليه ، ولما جاز أن تنفرد [الجمرة ^(٨) الأخيرة عما قبلها ، لم يجب ترتيبها .

٨٩٨٨ - قالوا : وجوب الرمي ثبت ^(٩) باسم يقتضي الترتيب ؛ لأنه قبل الأولى والوسطى .

٨٩٨٩ - قلنا : وجوب الصلاة بلفظ يقتضي الترتيب ^(١٠) ؛ لأن الظهور يعن بالظهور ، والمغرب بغروب الشمس ، ثم إذا جمعها وقت واحد ، لم يجب الترتيب فيها عندهم .

• • •

(١) في (م) ، (ع) : [حصل له افتتاح] مكان الميث ، وفي (ع) : [واحد] ، مكان : [واحدة] .

(٢) في (م) ، (ع) : [لا يعد بها] . (٣) في (م) ، (ع) : [فلم يترتب] .

(٤) في (م) ، (ع) : [للطواف] .

(٥) في (م) ، (ع) : [فيه شرطاً] بزيادة : [فيه] .

(٦) في (م) ، (ع) : [لم يسكه] ، وفي سائر النسخ : [ولما أن قلتم : بزيادة] ، والصواب بحذفها ؛ لأن المعنى لا يستقيم بها .

(٧) هكذا في سائر النسخ ، ويدعو أن عبارة ما سقطت من هنا ؛ لأن المعنى غير مستقيم .

(٨) في (م) ، (ع) : [بالجمرة] ، وما بين المكوفتين ساقط من (م) ، (ع) ، و« صلب (م) واستدركه التاسع في الهامش .

(٩) لفظ : [ثبت] ساقط من (م) ، (ع) .

(١٠) في (م) ، (ع) : [يقتضي الترتيب لأنه قبل الأولى] ، بزيادة الجزء الثاني ، وهو سهو .



حكم تأخير رمي يوم إلى الليل

٨٩٩٠ - قال أبو حنيفة : إذا أخر رمي يوم إلى الليل : رماه ولا شيء عليه ، وإن أخره إلى الغد رماه وعليه دم ^(١) .

٨٩٩١ - وقال الشافعي في أحد قوليه : إذا غربت الشمس حرج وقت الرمي ، وما الذي يلزمه ؟ فيه ثلاثة أقوال ، أحدها : يرمي ولا شيء عليه ، والثاني : لا يرمي وعليه دم ، والثالث : يرمي ويهرق دمًا ^(٢) .

٨٩٩٢ - والفقول في أصل الرمي : أن الأيام الثلاثة كالأيوم الواحد ، لا يفوت الرمي تأخره من يوم إلى يوم ، ولا يلزمه شيء إذا ما أخر رمي يوم [من الثلاثة إلى اليوم الذي بعده ^(٣)] ، فلا شيء عليه في قول أصحابنا جميعًا ؛ لأن النبي ﷺ رخص للرعاء أن يرموها ليلاً ^(٤) ، فدل : أنه وقت الرمي .

(١) قال الكاساني في بدائع الصنائع : فإن أخر الرمي حتى طلع الفجر من اليوم الثاني ، رمي ، وعليه دم للتأخير في قول أبي حنيفة ، وفي قول أبي يوسف ومحمد : لا شيء عليه . راجع تفصيل المسألة في المبسوط (٦٤/٤) ، (٦٥) ، بدائع الصنائع ، فصل : وأما وقت الرمي (١٣٧/٢) ، الهداية ، باب الإحرام (١١٦/١) ، البناء مع الهداية ، باب الإحرام (١٥٦/٤) .

(٢) راجع تفصيل المسألة في : حلية العلماء (٣٠١/٣) ، المجموع مع المذهب (٢٣٥/٨ ، ٢٣٦ ، ٢٤٠) ، فتح العزيز مع الوجيز ، بذيل المجموع (٤٠٢/٧ - ٤٠٤) . قال ابن عبد البر في الكافي : ومن نسي رمي يوم من أيام منى ، أو أخره إلى الليل رمي ليلاً ، ولا شيء عليه ، هذا قوله في موطنه . وقد روي عنه : أن عليه دمًا . قال ابن القاسم في المدونة : قد اختلف قول مالك ، مرة يقول : من نسي رمي الحمار حتى تغيب الشمس ، طرسم ولا شيء عليه ، ومرة قال لي : وعليه دم . راجع تفصيل المسألة في المدونة (٣٧٣/١) ، (٣٢٤) ، المنتقى ، في الرخصة في رمي الحمار (٥٥-٥٢/٣) ، الكافي لابن عبد البر ، باب رمي الحمار (٤١٠/١) ، بداية المجتهد (٣٦٥/١) . وقال ابن قدامة في المعنى : إذا أخر رمي يوم إلى ما بعده ، أو أخر رمي كله إلى آخر أيام التشريق ، ترك السنة ، ولا شيء عليه إلا أن يقدم بالنية رمي اليوم الأول ثم الثاني ثم الثالث . راجع المعنى (٤٥٥/٣ ، ٤٥٦) ، الكافي لابن قدامة (٤٥٣/١) .

(٣) الموجود في النسخ جميعها : [كل يوم إلى الثلاثة التي قبلها] والأقرب إلى مقصود المؤلف ما أثبتناه فيما سبب على الظن .

(٤) روى هذا من حديث ابن عمر ، ومن حديث عمرو بن العاص ، ومن حديث ابن عباس ؓ حديث من عمر : أخرجه البيهقي في الكبرى ، في كتاب الحج ، باب الرخصة في أن يدعوا نهارة ويوموا ليلاً إن شاءوا -

٨٩٩٣ - ولأنه نسل ، فإذا فعله بالليل ؛ جاز أن يقع موقعه من غير دم . كالوقوف ، والطواف ، والتعليل لرمي يوم الثاني والثالث .

٨٩٩٤ - ولأن رمي كل يوم مؤقت يوم ، فإذا أخره إلى الليل ^(١) ، لم يلزمه شيء ، كالوقوف

٨٩٩٥ - ولا يلزم إذا أخر الطواف عن آخر أيام التشريق إلى الليل ^(٢) ؛ لأن الطواف مؤقت بأيام .

٨٩٩٦ - ولأنه بالتأخير في أيام الرمي لم يبلغ إلى وقت مثله ، فصار كما لو رمي قبل الغروب .

٨٩٩٧ - وأما إذا أخر الرمي إلى الغد ؛ فوجه قول أبي حنيفة أنه أخر رمي يوم كامل عن يوم وليلة ؛ فوجب أن يلزمه دم ، أصله : إذا أخره عن أيام التشريق .

٨٩٩٨ - ولأن كل يوم وجب فيه الرمي تعلق بتأخيره إلى غده ^(٣) ، دم ، أصله : اليوم الرابع .

٨٩٩٩ - احتجوا : بحديث ابن الدراج ^(٤) ، عن أبيه عاصم بن عدي رضي الله عنه : « أن النبي ﷺ رخص للرعاة أن يرموا يوماً ^(٥) ، ويدعوا يوماً ^(٦) . »

٩٠٠٠ - وفي لفظ آخر : « أن يرموا يوم النحر ، ثم يرموا يوم النفر » ^(٧) . قلنا ^(٨) :

= (١٥١/٥) ، وحديث عمرو : أخرجه الدارقطني ، في السنن ، في كتاب الحج ، باب المواقف (٢٧٦/٢) ،

الحديث (١٨٤) . وأما حديث ابن عباس : فأخرجه البيهقي نفس المصدر السابق (١٥١/٥)

(١) في (ص) ، (م) : [الليلة] . (٢) في (م) ، (ع) : [الليلة] .

(٣) في (م) ، (ع) : [عدوه] . (٤) في (م) ، (ع) : [أبي الدراج] .

(٥) في (ص) ، (ع) : ليل ، وفي (م) : البلاد ، مكان : يوماً ، والصواب ما أتيته من كتب الحديث .

(٦) أخرجه أبو داود ، في كتاب المناسك ، باب في رمي الجمار (٤٩٦/١) ، والترمذي في كتاب الحج ،

باب ما جاء في الرخصة للرعاة أن يرموا يوماً ويدعوا يوماً (٢٨٠/٣) ، الحديث (٩٥٤) ، والشافعي في

كتاب مناسك الحج ، في رمي الرعاة (٢٧٣/٥) ، وابن ماجه ، في كتاب المناسك ، باب تأخير رمي الجمار

من عذر (١٠١٠/٢) ، الحديث (٣٠٣٦) أخرجه أصحاب السنن الأربعة ، في كتبهم .

(٧) هذا جزء من حديث عاصم ، أخرجه أبو داود في السنن في كتاب المناسك ، باب في رمي الجمار (٤٩٦/١) ،

الترمذي (٢٨٠/٣) ، الحديث (٩٥٥) ، أخرجه مالك ، في الموطأ ، في كتاب الحج ، باب الرخصة في

رمي الجمار (٤٠٨/١) ، الحديث (٢١٨) ، يلفظ : أن رسول الله ﷺ أَرخَصَ لِرُعَاةِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتَةِ ، حَارِجِينَ

عَنْ مَنَى ، يَوْمَ يَوْمِ الْحَرِّ ، ثُمَّ يَوْمُونَ الْغَدَ ، وَمَنْ بَعْدَ الْغَدَ لِيَوْمَيْنِ ، ثُمَّ يَوْمُونَ يَوْمَ النَّفَرِ ، وَإِنْ مَجَا ، فِي الْبَدْيِ فِي

كتاب المناسك ، باب تأخير رمي الجمار من عذر (١٠١٠/٢) .

(٨) في سائر النسخ : [قلنا] ، العبارة التالية تدل على أن الصواب : [قالوا] .

هذا قاله في الرعاء الذين لا يتمكنون ^(١) من الحضور ، فجعل ذلك عذراً لهم ، وأسقط الوقت في حقهم العذر ، كما قدم ضعفه أهله ، فتركوا الوقوف بالمزدلفة ، والمناسك إذا تركت لعذر لا شيء فيها عندنا ، أصله : إذا أخر الوقوف من النهار إلى الليل . قلنا : لا نسلم الوصف ؛ لأنه أخر الرمي عن وقت الوقوف ، والمعنى في تأخير الوقوف إلى الليل : أنه أخره إلى وقت يكمل النسك بفعله فيه . وفي مسألتنا خلاف .

٩٠٠٩ - فإن قاسوا على تأخير الرمي إلى الليل ، قلنا : النسك المؤقت بيوم فالليلة التي تليه وقته ^(٢) ، وما بعد ذلك ليس بوقت له ، كالوقوف .

٩٠٠٢ - قالوا : لو كان ما بعد اليوم الأول ليس بوقت ، وجب أن لا يفعل ، كسائر الأيام .

٩٠٠٣ - قلنا : هو وقت لئله وإن لم يكن وقتاً له ، فيجب عليه فعله لهذا المعنى ، كما أن تكبير التشريق إذا فاتت صلاة فيذكرها في الأيام كبر وإن كانت فاتتة ، إلا أن الوقت وقت مثلها ، أعنى من صلوات التكبير فيكثر ، ولو فاتت حتى خرجت الأيام : قضاها ، ولم يكبر عقيبها .

• • •

(١) لفظ : [لا] يتمكنون صانط من (ع) .

(٢) في (م) ، (ع) : [وفيه] ، مكان : [وقته] .



إذا ترك حصة واحدة فعليه إطعام مسكين ، نصف صاع من حنطة

٩٠٠٤ - قال أصحابنا : إذا ترك حصة واحدة : فعليه إطعام مسكين ، نصف صاع من حنطة ، وفي خصّاتين : صاع ، وفي ثلاثة : صاع و نصف .

٩٠٠٥ - فإن بلغ ذلك دماً ، كان بالخيار ، ولا يجب الدم عندنا حتى يترك رمي يوم كامل والأكثر من كل جمرة ^(١) .

٩٠٠٦ - وقال الشافعي : إذا ترك ثلاثاً ، ففيها دم ، واختلف فيما دون الثلاث ، كما اختلف في الأطفال والشعر ، فقال في أحد أقاويله : في حصة واحدة : ^(٢) مد ، وفي قول آخر : في ^(٣) ثلاث دم ، وفي قول : درهم ^(٤) .

٩٠٠٧ - ويتصور الخلاف في المسألة : إذا ترك حصة من جمرة العقبة في اليوم الآخر ، لزمه ^(٥) في أحد الأيام على القولين .

٩٠٠٨ - أما الكلام في الحصة الواحدة ، فلاؤه إطعام مقدر تعلق بالحج ، فلا يتفر بأقل من نصف صاع ، ككفارة الأذى ؛ ولأن ما يتقدر به صدقة الفطر لا يتقدر به

(١) راجع تفصيل المسألة في : من القلديري ، باب الجبايات ص ٣٠-٣١ ، فتح القدير مع الهداية ، باب الجبايات (٦١/٣) ، البداية مع الهداية ، باب الجبايات (٢٩٤/٤ ، ٢٩٤) ، الاختيار ، باب القرآن (١٦٣/١) ، مجمع الأمل ، باب الجبايات (٢٩٤/١ ، ٢٩٥) . (٢) لفظ : [واحدة] ساقط من (ع) . (٣) الزيادة أثبتناها لمقتضى السياق .

(٤) راجع تفصيل المسألة : في الأم (٢١٤/٢) ، مختصر المزني ص ٦٩ ، حلية العلماء (٣٠١/٣) ، المجموع مع المذهب (٢٣٦/٨ ، ٢٤١ ، ٣٨٣) ، فتح العزيز وبذيل المجموع (٤١٠-٤٠٨/٧) ، شرح السنة ، كتاب الحج ، باب رمي أيام التشريق والبيطرة بمنى لياليها (٢٢٦/٧ ، ٢٢٧) . قال مالك في المدونة : إن ترك حصة من الجمار أو جمرة فصاعداً ، أو الجمار كلها حتى تقضي أيام منى ، قل أما في حصة : فليهرق دماً ، وأما في جمرة أو الجمار كلها : فبدنة ، فإن لم يجد فبقرة . راجع تفصيل المسألة في المدونة (٣٢٤/١) ، الكافي لابن عبد البر (٤١٠/١) ، بداية الجتهد (٣٦٧/١ ، ٣٦٨) . وقال أحمد في رواية : من ترك رمي حصة من حصى الجمار فعليه مد ، وفي رواية أخرى : قبضة من طعام . وفي الثالثة : لا شيء عليه . راجع الإصباح ، باب العمرة (٢٨٦/١) . (٥) في (ص) : [لزمها] .

١٩٥٣/٤ ترك حصاة واحدة فعليه إطعام مسكين ..

الإطعام الواجب بترك حصاة ، كنصف المد . ولأن الدم لا يتعض ، فلا يجوز إيجاب بعضه ، كالعتق ^(١) . ولأنها كفارة ، فلا يجب فيها الدراهم ، [كسائر الكفارات ، أو كفارة لحمة عبادة] ^(٢) فلا يتقدر بالدراهم ، ككفارة رمضان .

٩٠٠٩ - وإذا بطل تبعض الدم وإيجاب الدرهم ، لم يبق إلا وجوب الإطعام ، ومن أضنا : أن الإطعام في الكفارة يتقدر لكل مسكين بنصف صاع على كليته في موضعه .

٩٠١٠ - احتج المخالف : بأنها كفارة تتعلق بترك ^(٣) فعل ما يؤمر به ، فوجب أن يكون حق المسكين الواحد مقدراً بمد ، قياساً على ما ثبت بالشرع في كفارة اليمين .

٩٠١١ - قلنا : الأصل غير مسلم ؛ لأن عندنا كفارة الجماع مقدرة لكل مسكين بنصف ^(٤) صاع ، ثم إنهم احترزوا بهذا الوصف عن كفارة الأذى ^(٥) .

٩٠١٢ - قالوا : لأنها وجبت كما وجبت به كفارة الصوم ؛ لأنه أمر في كل واحد من العبادتين بتجنب ^(٦) المحظورات ، ففي الصوم بفعل ما حظر فيه ، وفي الحج بفعل الحلق المحظور بترك كل واحد منهما ما أمر به من تجنب المحظورات .

٩٠١٣ - وهذا الاحتراز الذي ذكره - مع أنه لم يدفع النقص - فاسد ؛ لأن سبب كفارة الأذى ^(٧) أُلحِق في الشرع ، وسبب كفارة الصوم لا يبيح ، وكذلك ^(٨) ما يجب بترك الرمي ، فإذا تقدر أخف الأمرين بنصف الصاع ، فأعظمها شيئاً ^(٩) أولى .

٩٠١٤ - وهذا مقدار المد واجب بالإجماع ، وما زاد عليه مختلف فيه فمن ادعى وجوبه فعليه الدلالة .

٩٠١٥ - قلنا : هذا استصحاب الحال ، ونحن لا نقول به ، ونقابله بمثله فنقول : أجمعنا أن فرض الدم لم يسقط ، فمن زعم أنه سقط عنه بالحد ، فعليه الدليل .

(١) قوله : [كاعتق] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٢) ما بين المكتوفين مكرر في (م) .

(٣) في (م) : [يتعلق كل بترك] ، وإلفظ : [تعلق] ساقط من (ع) ، ولعل الصواب : [بأنها كفارة تعلق بترك] ، بحذف : [كل] ؛ لأن المعنى لا يستقيم به .

(٤) في (ص) : [نصف] بدون الباء .

(٥) في (م) ، (ع) : [الأذى] ، وكذلك في صلب (ص) ، والمثبت من هامش (ص) من نسخة أخرى .

(٦) في (م) ، (ع) : [يجب] .

(٧) في (ص) : [ولذلك] .

(٨) قوله : [تعلق] ساقط من (م) ، (ع) .

- ٩٠١٦ - وأما الدليل على أن الثلاث حصيات لا دم فيها : أنه أتى بأكثر الرمي ، فدم يجب عليه بأقله دم ، كما لو ترك حصاتين .
- ٩٠١٧ - ولأنه نسلك ذو عدد لا يتعلق بالثلاث ، فلم يجب بترك أقله دم ، كالسعي .
- ٩٠١٨ - احتجوا : بأنه ترك من عدد الحصيات ما يقع عليه اسم الجمع المطلق ، فوجب أن يكون فيه دم ، أصله : إذا كانت قيمة الطعام أكثر من قيمة الشاة .
- ٩٠١٩ - قلنا : لا نسلم ؛ لأن الواجب الإطعام ، فإذا اختار إخراج الشاة ، وجبت باختياره ليسقط به الزيادة عن نفسه ، فأما أن يؤخر ما عليه : فلا .

خطبة الإمام ثاني (أيام) النحر

٩٠٢ - قال أصحابنا : يخطب الإمام ثاني أيام (١) النحر خطبة ، يعلمهم فيها النحر ، وطواف الصلوة (٢) .

٩٠٢١ - وقال الشافعي : يخطب يوم النحر الأول (٣) .

٩٠٢٢ - لنا : أنه يوم نحر أبيح فيه النحر ، فلا يخطب فيه للحج ، كالיום الآخر .

٩٠٢٣ - ولأن الخطبة لتعليم المناسك ، وإنما يفعل قبل يوم النسك ، ليبلغ الناس بعضهم بعضاً ، وهذه الخطبة لتعليم جواز النحر ، فيجب أن يتقدم عليهم .

٩٠٢٤ - احتجوا : بما روى ابن أبي نجيح عن أبيه ، عن رجلين (٤) من بني بكر ، قال : « رأينا رسول الله ﷺ يخطب بنى أوسط أيام التشريق » (٥) ، وكذلك سرء بنت نهان .

(١) الزيادة : [أثبتنا] لمقتضى السياق .

(٢) النحر : [هو الدفع] . نحر بنفراً : فر ، ودعب . ويوم النحر : هو اليوم الذي يفر الحجاج فيه من منى . قال الطبري : ويوم النحر : الثالث من يوم النحر ، لأنهم ينفرون من منى ، وقال الفيومي : نحر الحجاج من منى دفنوا ، وللحجاج نهران . فالأول : هو اليوم الثاني من أيام التشريق ، والنحر الثاني : هو اليوم الثالث منها . راجع : للمغرب ص ٤٦٠ ، النهاية (٩٢/٥) ، لسان العرب (٤٤٩٨/٦) ، مختار الصحاح ص ٦٧٢ ، المصباح المنير (٥٨٨/٢) . وطواف الصلوة : هو طواف الوداع ، سيأتي تعريفه وحكمه ، في مسألة (٤٩٥) . راجع نفس المصادر التي سبقت في مسألة (٤٨٥) ، هامش (١) .

(٣) في سائر النسخ : [يجب] ، مكان : [يخطب] ، وهو تحريف ، والصواب ما أثبتناه ، ولفظ الأول ساقط من (ع) . راجع المسألة في : مختصر المرئي ص ٦٩ ، المجموع مع المذهب ، الباب السابق (٨٢/٨) ، ٨٩ - ٩١ ، ٢٤٩ ، فتح العزيز ، في الفصل السادس في الوقوف بعرفة ، بهذا المجموع (٣٥٦/٧) . وقال مالك وأصحابه : مثل قول الحنفية ، يخطب الإمام بنى ثاني أيام الحر ، ولا خطبة يوم النحر الأول . راجع نفس المصادر التي سبقت للمالكية في مسألة (٤٨٥) ، هامش (٢) . وقال أحمد وأصحابه : مثل قول الشافعي . يستحب أن يخطب الإمام يوم النحر الأول . راجع المسألة في المعنى ، (٤٥٦/٣) ، الكافي لأين قدامة ، الباب السابق (٤٥٤/١) .

(٤) في سائر النسخ : [رجل] ، والمثبت من صف أبي داود ، والسنن الكبرى للبيهقي .

(٥) أخرجه أبو داود في السنن ، في كتاب المناسك ، باب أي يوم يخطب بنى (٩٢/١) ، والبيهقي في الكبرى ، في كتاب الحج ، باب خطبة الإمام بنى أوسط أيام التشريق (١٥١/٥) .

- ٩٠٢٥ - قلنا : يجوز أن تكون هذه الخطبة لبيان أحكام المناسك ، ويجوز أن تكون لغيرها ، كما بينا في خطبة يوم النحر ، والخلاف في خطبة تختص ^(١) الحج .
- ٩٠٢٦ - قالوا : يوم فيه نسك ، ويحتاج إلى تعليم الناس تعجيل ^(٢) النفر وتأخيرها .
- ٩٠٢٧ - قلنا : إنما يعلمهم جواز النفر قبل يومه ليتأهبوا له ، فأما إذا خطب بعد الظهر ليعلمهم النفر وهم يرمون لم يقع ذلك موقعه .

• • •

(١) في (م) : [يختص] .

(٢) في (م) ، (ع) : [تعجيل] .



حكم من ترك المبيت بمنى من غير عذر

٩٠٢٨ - قال أصحابنا : إذا ترك المبيت بمنى من غير عذر فقد أساء : ولا شيء عليه ^(١) .

٩٠٢٩ - وقال الشافعي في أحد قوله : إذا ترك الليالي الثلاث : فعله دم ، وفي القول الآخر : الدم عليه استحباباً .

٩٠٣٠ - وأما إذا ترك ليلة واحدة : ففيها مد في أحد أقواله ، وفي قول آخر : ثلث درهم ^(٢) ، وفي قول آخر : درهم ^(٣) .

(١) في (م) ، (ع) : فلا شيء عليه . راجع المسألة في : الأصل ، باب رمي الجمار (٤٢٨/٢) ، مختصر الطحاوي ، باب الغدفة وجزاء الصيد ص ٧٠ ، المبسوط ، كتاب للناسك و باب رمي الجمار (٢٤٤/٤) ، ٢٥ ، ٦٧ ، ٦٨ ، فتح القدر ، باب الإحرام (٤٠٨/١) ، بدائع الصالح ، فصل : وأما بيان سن الحج (١٥٩/٢) ، فتح القدر مع الهداية وفي ذيله العناية ، باب الإحرام (٥٠١/٢) ، ٥٠٢ ، النهاية ، باب الإحرام (١٥٧/٤) ، ١٥٨ ، مجمع الأنهر مع ملتقى الأبحر ، كتاب الحج (٢٨٢/١) (٢) في (م) ، (ع) : [وفي آخر ثلث] ، مكان : [وفي قول آخر :] ثلث درهم .

(٣) راجع تفصيل المسألة في : الأم ، في ما يكون بمنى غير الرمي (٢١٥/٢) ، مختصر المزني ص ٦٩ ، حلية العلماء (٣٠٢/٣) ، معالم السنن ، في ومن باب بيت بمكة ليالي منى (٢٠٩/٢) ، المجموع مع المهذب (٢٤٥/٨ - ٢٤٨) ، فتح العزيز مع الوجيز ، في الفصل الثامن في المبيت ، بذيل المجموع (٣٨٧/٧ - ٣٩١) ، شرح السنة للنووي (٢٢٦/٧) . قال مالك في المدونة : إن بات ليلة كاملة في غير منى ، أو جعلها في ليالي منى ، فعله دم ، وإن كان بعض ليلة ، فلا يرى عليه شيئاً . راجع تفصيل المسألة في : المدونة ، في القراءة وإشاد الشعر والحديث في الطواف (٣٢٠/١) ، المنتقى ، في البيوت بمكة ليالي منى (٤٥/٣) ، لكافي لاس عبد البر ، باب العمل في الحج (٣٧٥/١) ، ٣٧٦ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، سورة البقرة (٧/٣) . - ونقل عن أحمد بن حنبل فيمن ترك المبيت بمنى روايات مختلفة . قال ابن هبيرة في الإفصاح : احتلها : عليه دم مع الإساءة ، وعه رواية أخرى : لا شيء عليه ، وأخرى : عليه لكل يوم صدقة ، قدرها درهم ونصف درهم . قال ابن قدامة في الكافي : وعه : في ليلة مد ، وفي ليلتين : مدان ، وعه : في ليلة درهم ، وفي ليلتين : درهماً . ثم قال : وعه : في ليلة : نصف درهم ، فأما الليلة الثالثة : فلا شيء في تركها ؛ لأنها لا تجب إلا على من أدركه الليل بها ، فإن تركها في هذه الحال مع الليلتين الأولتين ، ضلعي في الثلاث مد في إحدى الروايتين . راجع تفصيل المسألة في المسائل الفقهية ، كتاب الحج (٢٨٥/١) ، الإفصاح (٢٧٨/١) ، ٢٧٩ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، المضي (٤٤٩/٣) ، ٤٥٠ ، الكافي لاس قدامة (٤٥١/١) ، العنة مع العلة ، باب ما يفعله بعد الحلق ص ٩٧ ، ٩٨ .

٩٠٣١ - لنا : أن منى ليست مقصودة في نفسها ، بدلالة المقام في غير هذه الآية . وإنما يقيم للسك المفعول في العدد ، فنصار كما لو بات ليلة عرفة بمكة .

٩٠٣٢ - ولأن المقام بها في الأيام هو المقصود ، والثاني : تبع ، بدلالة : أن منى تعالى نص على الأيام بقوله : ﴿ وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَقْدُودَاتٍ ﴾^(١) . فإن كان منه بها ، أو ترك المقام بها نهائياً ، أو جاء^(٢) وقت الرمي فرمى : لم يلزمه شيء ، فإذا ترك الليالي الذي هو تبع : أولى وأحرى .

٩٠٣٣ - ولأنه ترك البيوتة في مكان النسك ، فلم يلزمه دم . أصله : إذا ترك البيوتة بعرفة .

٩٠٣٤ - ولا يلزمه إذا ترك البيوتة بالمزدلفة ؛ لأنه مثله . ولأنه نسك لو ترك للتشغل بالسقاية ، لم يلزمه دم ، فإذا تركه من غير عذر ، لم يلزمه دم ، أصله : طرف القدوم / .

٩٠٣٥ - احتجوا : بحديث ابن عمر رضي الله عنه : « أن العباس بن عبد^(٣) المطلب استأذن رسول الله ﷺ أن يبيت بمكة ليالي منى من أجل سقايته ، فأذن له^(٤) ، فدل : أن هذا لا يجوز تركه لغير عذر .

٩٠٣٦ - قلنا : التشاغل بالسقاية هو ترك للمبيت بالحاجة ، والمناسك الواجبة لا يجوز تركها للحاجة .

٩٠٣٧ - ولأنه يجوز تركها للضرورة والمشقة . يبين ذلك : أن العباس لا يمتني بنفسه ، وإنما يأمر به ، وهذا يمكنه وإن لم يحضر .

٩٠٣٨ - وليس هذا كترك الوقوف بالمزدلفة ؛ لأن النبي ﷺ قدّم صَفَةَ أهله^(٥) ،

(١) سورة البقرة : الآية ٢٠٣ . (٢) في (م) ، (ع) : [أو جاز] .

(٣) الزيادة من (م) ، (ع) .

(٤) لعل : [له] سائط من (م) . والحديث متفق عليه أخرجه البخاري في الصحيح ، في كتاب اشبع . باب

سقاية الحج (٢٨٣/١) ، ومسلم في كتاب الحج ، باب وجوب المبيت بمنى ليالي أيام التشريق (٩٠٣/٢) .

الحديث (١٣١٥/٣٤٦) ، وأبو داود في السنن ، في كتاب المناسك ، باب يبيت بمكة ليال منى (٤٩٣/١) .

وابن ماجه ، في السنن ، في كتاب المناسك ، باب البيوتة بمكة ليالي منى (١٠٩٩/٢) .

(٥) روي هذا الحديث من وجوه ، منها : حديث ابن عباس رضي الله عنه ، أخرجه البخاري في الصحيح ، في كتاب

الحج ، باب ما قدم صَفَةَ أهله ليالي (٢٩١/١) ، ومسلم ، نحوه ، في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب

استحباب تقديم دفعة الضعفة من النساء وغيرهن (٩٤١/٢) ، الحديث (٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٩٢٣/٣) ، وأخرجه

حكم من ترك البيت بمضى من غير عذر ١٩٥٩/٤

نحوًا عليهم من الزحام ، وهذه مشقة ، وليست بحاجة .

٩٠٣٩ - وكذلك الحائض في طواف الصدر إنما يجوز لها ترك الطواف للضرورة ؛ لأنها لا تقدر أن تطوف من الحيض ، ولا يمكنها المقام ، والانقطاع عن الرفقة .

٩٠٤٠ - قالوا : بسك مشروع بعد كمال التحلل ؛ فوجب أن يكون واجبًا يتعلق بتركه دم ، كالرمي ^(١) .

٩٠٤١ - قلنا : لا نسلم أنه نسك ، وإنما يفعل على طريق التبع للنسك ، ويطل هذا على قولهم من ترك المقام بمضى ^(٢) نهائًا .

• • •

^١ = الرملي في السنن ، في كتاب الحج ، باب ما جاء في تقديم الضمقة من جمع بابل (٢٣١/٣) ، الحديث (٨٩٣) . وحديث أم حبيبة رضي الله عنها أخرجه مسلم (٩٤٠/٢) ، الحديث (١٢٩٢/٢٩٩١/٢٩٨) .
وحديث ابن عمر رضي الله عنهما أخرجه أحمد في المسند في مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنهما (٣٣/٢) .
(١) (٢) لفظ : [كالرمي] ، ويبنى ساقطان من صلب (ص) واستدركهما السبع في هامش .



حكم تعجيل النفر حتى غروب اليوم الثالث

٩٠٤٢ - قال أصحابنا : إذا لم يتعجل النفر حتى غربت الشمس من اليوم الثالث ، فالأولى أن يقيم حتى يرمي اليوم الرابع ، فإن نفر قبل طلوع الفجر : حاز ^(١) .

٩٠٤٣ - وقال الشافعي : إذا غربت الشمس : لم يحز النفر ^(٢) .

٩٠٤٤ - لنا : أنه نفر قبل دخول وقت الرمي في اليوم الرابع وقد رمى قبله ، مصر كما لو نفر قبل غروب الشمس .

٩٠٤٥ - ولأنه يوم يجوز النفر من نهاره ، فحاز في الليلة التي تليه ، كالיום الرابع .

٩٠٤٦ - احتجوا : بقوله تعالى : ﴿ وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي آيَاتِهِ تَقُودُونَ مِمَّنْ ضَلَّ فِي يَوْمٍ ذِكْرًا يَوْمَ تَقُودُونَ مِمَّنْ ضَلَّ فِي يَوْمٍ ذِكْرًا ﴾ ^(٣) ، واليوم عبارة عن بياض النهار ، فدل : أن التعجيل يختص النهار .

٩٠٤٧ - وروي : « أن النبي ﷺ أمر رجلاً ، فنادى ^(٤) أيام منى ثلاثة : ﴿ مَن ضَلَّ فِي يَوْمٍ ذِكْرًا يَوْمَ تَقُودُونَ مِمَّنْ ضَلَّ فِي يَوْمٍ ذِكْرًا ﴾ » ^(٥) .

(١) راجع تفصيل المسألة في : مختصر الطحاوي ، باب ذكر الحج ص ٦٥ ، ليسوط ، باب رمي الجمار (٦٨/٤) ، أحكام القرآن للجصاص ، باب أيام منى والنفر فيها (٣١٦/١ ، ٣١٧) ، تحفة الفقهاء (٤٠٩/١) ، بدائع الصنيع (٩٢/٢) ، فتح القدير مع الهداية ، وبذيله الضحية (٤٩٨/٢ ، ٤٩٩) ، البناء مع الهداية (١٥٠/٤ ، ١٥١) ، مجمع الأنهر مع مفتي الأبحر ، كتاب الحج (٢٨٢/١) .

(٢) راجع المسألة في : الأم (٢١٥/٢) ، حلية العلماء (٣٠٣/٣) ، المجموع مع المهذب (٢٤٩/٨ ، ٢٥٠ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤) ، فتح العزيز مع الوجيز ، في الفصل التاسع في الرمي ، ببذل المجموع (٣٩٥/٧ ، ٣٩٦) ، شرح السنة للبخاري ، باب رمي أيام التشريق والبيتوتة بمنى لياليها (٢٢٦/٧) . وقال مالك في الخالبة : مثل قول الشافعي ، إن غربت الشمس من اليوم الثالث وهو منى ، لرسته البيتوتة بها ، والرمي من القد . راجع تفصيل المسألة في المفتي ، في رمي الجمار (٤٧/٣ ، ٤٨) ، والمفتي (٤٥٤/٣ ، ٤٥٥) . الكافي لابن قدامة (٤٥٤/١) ، العدد ص ١٩٩ .

(٣) سورة البقرة : الآية ٢٠٣ .

(٤) الزيادة من كتب الحديث .

(٥) هذا جزم من حديث عبد الرحمن بن عمر النبلي . أخرجه أبو داود بطوله ، في كتاب السنن ، باب من لم يدرك عرفة (٤٩١/١) ، والترمذي ، في كتاب الحج ، باب ما جاء فيمن أدرك الإمام بمجموع (٣/٢٢٨) ، الحديث (٨٨٩ ، ٨٩٠) ، وابن ماجه في كتاب السنن ، باب من أتى عرفة قبل العصر ليلة جمع (١٠٠٣/٢) ، الحديث (٣٠١٥) .

حكم تعجيل النحر حتى عروب اليوم الثالث = ١٩٦١/٤

٩٠٤٨ - قلنا : الظاهر متروك بالاتفاق ؛ لأن التعجيل في يومين ، وإنما يجوز في آخر اليوم الثاني منهما .

٩٠٤٩ - وعندنا تقديره : فمن تعجل برمي يومين فلا إثم عليه ، وهذه الحروف يقوم بعضها مقام بعض .

٩٠٥٠ - على أنه روى عن ابن مسعود رضي الله عنه في تأويل الآية : ﴿ فَلَا إِثْمَ عَلَيْكَ ﴾ بمعنى ^(١) : غفرت أيامه بالحج المنذور ^(٢) ، وهذا لا تعلق له بمسألتنا .

٩٠٥١ - قالوا : روى عن ابن ^(٣) عمر رضي الله عنه : أنه قال : « من أدركه المساء في اليوم الثاني بمعنى ، فليقم حتى ينفر مع الناس » ^(٤) ، ولا يعرف له مخالف .

٩٠٥٢ - قلنا : هذا محمول عندنا على بيان الأولى والأفضل ؛ بدلالة ما بينا .

٩٠٥٣ - قالوا : لم يتعجل في يومين ، فلزمه المقام حتى يرمي قياساً على من لم يرم حتى طلع الفجر .

٩٠٥٤ - قلنا : حكم الثلاثة التي تتوسط ^(٥) أيام الرمي حكم اليوم الذي قبلها ، بدلالة : أنها وقت لذلك ، كرمي ذلك اليوم . واليوم الثاني ليس حكمه حكم اليوم الذي قبله ، بدلالة : أنه يجب فيه رمي آخر ، وإذا فعل في ^(٦) الليل ، فعحكم الليلة حكم النهار ، وإذا طلع الفجر ، فقد زال حكم ذلك اليوم ، ويجدد حكم الرمي في اليوم الآخر ، فلذلك ^(٧) اختلفا .

• • •

(١) في (ع) : [بمعنى أنه] ، بزيادة : [أنه] .

(٢) رواه ابن أبي شيبة في قوله : فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه فقال : مغفور له . ومن تأخر فلا إثم عليه . قال : مغفور له ، في المصنف ، في كتاب الحج ، في قوله تعالى : ﴿ مَنْ تَسَبَّحَ بِهِ يَوْمَ تَبَيَّنَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ (٥١٤/٤) .

(٣) الزيادة من (م) ، (ع) .

(٤) أخر ابن عباس رضي الله عنه رواه مالك في الموطأ ، في كتاب الحج ، باب رمي الجمار (٤٠٧/١) ، الأثر (٢١٤) ، والبيهقي في الكبرى ، في كتاب الحج ، باب من عربت له الشمس يوم النحر الأول بمعنى (١٥٦/٥) وابن أبي شيبة في المصنف ، في كتاب الحج ، في الرجل يلزمه المساء في اليوم الثاني (٢٠٨/٣) ، الأثر (٥) .

(٥) في (م) : [بتوسط] .
(٦) الزيادة أبتناها لمقتضى السياق .

(٧) في (م) ، (ع) : [مكذلك] .



حكم نزول المحصب

٩٠٥٥ - قال أصحابنا ^(١) : نزول المحصب سنة ^(٢) .

٩٠٥٦ - وقال الشافعي : إن شاء نزل ^(٣) فيه ، وإن شاء لم ينزل فيه ^(٤) .

(١) قوله : [قال أصحابنا] ساقط من (م) ، (ع) .

(٢) الشخصيب : موضع بين مكة ومنى . قال النووي : وهو اسم لمكان متسع بين مكة ومنى . قال صاحب المطالع وغيره : وهو إلى مي أقرب ، وهو اسم لما بين الجبلين إلى المقبرة ، ويقال له : الأبطح ، والبطحاء ، وسير بني كلفة ، وقال ابن منظور : المحصب : موضع رمي الجمار بمنى ، وقيل : هو الشعب الذي مخرجه إلى الأبطح ، بين مكة ومنى ، ينام فيه ساعة من الليل ، ثم يخرج إلى مكة ، سميا بذلك للحصبي الذي فيها ... قال الأزهري : التحصيب اليوم بالشعب الذي مخرجه إلى الأبطح ساعة من الليل ، ثم يخرج إلى مكة ، وكان موضعاً نزل به رسول الله ﷺ من غير أن يستن للناس ، فمن شاء حصب ، ومن شاء لم يحصب . راجع في المغرب للحاء مع الصاد للمهمل ص ١١٧ ، المجموع (٢٥٣/٨) ، النهاية (٣٩٣/١) ، لسان العرب ، مادة . حصب (٨٩٣/٢) ، المصباح المنير (١٣٢/١) . راجع للمسألة في : تحفة الفقهاء (٤١٠/١) ، بدائع الصنائع (١٦٠/٢) ، فتح القدير مع الهداية ، وبذيل العناية (٥٠٢/٢ ، ٥٠٣) ، الاختيار ، كتاب الحج (١٥٥/١) ، النباية مع الهداية (١٥٨/٤ - ١٦٠) مجمع الأنهر مع ملتقى الأبحر ، كتاب الحج (٢٨٢/١) .

(٣) في (م) : (ترك مكان [، نزل ، وهو تصحيف .

(٤) في (م) : [لم يترك فيه] . قال النووي بعد أن عرف المحصب : أما الأحكام : فقال أصحابنا : إذا فرغ الحاج من الرمي ونفر من منى استحبه له أن يأتي المحصب وينزل به ، ويصلي به الظهر ، والمصر ، والمغرب والعشاء ، ويبيت به ليلة الرابع عشر ، ولو ترك النزول به فلا شيء عليه ، ولا يؤثر في نسكه ؛ لأنه سنة مستقلة ليست من مناسك الحج ، ثم قال : قال القاضي عياض : النزول بالمحصب مستحب عند جميع العلماء ، قال : وهو عند الحجازيين أؤكد منه عند الكوفيين . قال : وأجمعوا على أنه ليس بواجب راجع المسألة في . حلية العلماء (٣٠٦/٣) ، المجموع مع المهذب (٢٥٢/٨ ، ٢٥٣) . وقال مالك ، وبعض الخنابلة : مثل قول الشافعي ، يستحب النزول بالمحصب . قال البيهقي في المنقذ : وقد روى ابن الموزان عن مالك : أنه قال : أتى لأستحب للنزول بالمحصب إذا فرغ الإمام من أيام الرمي وصدروا ، وإن لم يفعل ، فلا بأس . وروى ابن وهب عن مالك : أن ذلك حسن للرجال والنساء ، وليس ذلك بواجب ، ثم قال : وقد قال مالك : استحبه للأمة ولن يفتدي به لا يوازيه حتى ينزلوا به . راجع تفصيل المسألة في المدونة ، في تفسير ما يبدأ به الرجل إذا دخل في الطواف (٣١٤/١) ، المنقذ ، في صلاة المهرس والمحصب (٤٤/٣) ، الكافي لابن عبد البر ، باب جامع الحج (٤١٥/١) . قال ابن قدامة في المفتي : قال بعض أصحابنا : يستحب لمن نفر أن يأتي المحصب وهو الأبطح ، وحده : ما بين الجبلين إلى المقبرة يصلي به الظهر ، والمصر ، والعشاء ، ثم يضطجع يسيراً ، ثم يدخل مكة . راجع المسألة في : الكافي لابن قدامة ، الباب السابق (٤٥٤/١) ، المعنى (٤٥٧/٣) .

٩٠٥٧ - لنا : ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما « أنه صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالطحاء ، ثم هجع بها ^(١) هجعة ، ثم دخل مكة ، وزعم أن رسول الله ﷺ كان يقول ذلك » ^(٢) .

٩٠٥٨ - وروى ابن شهاب ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ لما أراد أن ينفر من مكي ، قال : نحن نازلون غداً إن شاء الله بكثيف ^(٣) بني كنانة حيث ^(٤) تقاسموا على الكفر ^(٥) ، ومعنى ذلك : أن بني كنانة وقرشاً اجتمعوا بالمحصب ، فتحالفوا أن لا يخالطوا بني هاشم ، ولا يزوجهم حتى يسلموا ^(٦) رسول الله ﷺ ، وما أخبره عليه الصلاة والسلام ، أنه يفعل في حال النسك مخالفة للكفار ، فهو نسك ، كدفعه من عرفة بعد غروب الشمس .

٩٠٥٩ - احتجوا : بما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما : أنه قال : إنما هو منزل ^(٧) . وقالت عائشة رضي الله عنها : « إنما نزل رسول الله ﷺ المحصب ؛ ليكون أسمح لروحه وليس بسنة ، من شاء نزل ، ومن شاء لم ينزل » ^(٨) . وروى سليمان بن يسار قال : قال أبو رافع : « لم

(١) في سائر النسخ : [فيها] ، ولثبت من سنن أبي داود ، وهو الصواب .

(٢) تقدم تخريجه من حديث أنس بن مالك في مسألة (٤٦٣) ، وأخرجه أبو داود في السنن ، في كتاب المناسك ، في آخر باب التحصيب (٥٠٤/١) .

(٣) في (م) : [بحفت] ، وفي (ع) [بحث] .

(٤) في (م) ، (ع) : [حين] .

(٥) أخرجه البخاري باختلاف يسير في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب نزول النبي ﷺ مكة (٢٧٧/١) ، وسلم بمكة ، في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب استحباب النزول بالمحصب يوم النحر والصلاة (٩٥٢/٢) ، الحديث (١٣١٤/٣٤٤) ، وأبو داود مختصراً (٥٠٤/١) .

(٦) في سائر النسخ : [ولا يرجوهم] ، وفي (م) ، (ع) : [حين سلموا] ، والصواب ما أثبتناه .

(٧) لفظ : [إنما] ساقط من (م) ، (ع) . وهذا جزء من أثر ابن عباس رضي الله عنهما . أخرجه البخاري بلفظه ، في الصحيح ، في باب المحصب (٣٠٣/١) ، وسلم الصحيح في كتاب الحج ، باب استحباب النزول بالمحصب يوم النحر والصلاة (٩٥٢/٢) ، الحديث (١٣١٢ - ٣٤١) .

(٨) أخرجه البخاري في الصحيح كتاب الحج باب المحصب (٣٠٣/١) ، بلفظ : إنما كان سرل برله النبي ﷺ ليكون أسمح لخروجه ، يعني بالأبطح ، وسلم ، بلفظ : نزول الأبطح ليس بسنة . إنما نزل رسول الله ﷺ لأنه كان أسمح لخروجه في الصحيح كتاب الحج ، باب استحباب النزول بالمحصب يوم النحر والصلاة (٩٥٢/٢) ، الحديث (١٣١١/٣٣٩) ، وابن ماجه بنحو لفظ مسلم في السنن ، باب نزول المحصب (١٠١٩/٢) ، الحديث (٣٠٦٧) .

يأمرني رسول الله ﷺ أن أنزله ، ولكن ضربت قننه ^(١) ، فنزله ، يعني : بالأبطلح ^(٢) .
 ٩٠٦٠ - قلنا : أما قول ابن عباس وعائشة رضي الله عنهما ، فمعارض ^(٣) بقول ابن عمر ؛
 ولأنها ظنت ذلك وكذلك أبو رافع ، وقد بينا أن النبي ﷺ قصد النزول فيه وأحرأته
 يفعل ذلك مخالفة لأهل الشرك .

• • •

(١) في (م) ، (ع) : [فيه فيه] ، بزيادة : [فيه] .

(٢) أخرجه أبو داود من هذا الوجه ، بهذا اللفظ ، في السنن في كتاب الماسك في أحزاب الصحابة (٢٠٥/١)
 ومسلم ، بلفظ قريب : في (٩٥٢/٢) ، للحديث (١٣١٣/٣٤٢) .

(٣) في (م) ، (ع) : [معارض بدون الفاء] .



حكم طواف الصدر

٩٠٦٦ - قال أصحابنا : طواف الصدر ^(١) واجب على الغرباء ، فمن تركه غير عذر ، فعليه دم ^(٢) .

٩٠٦٢ - وقال الشافعي في الأم والقديم : مثل قولنا . وقال في الإملاء : لا دم عليه ^(٣) .

(١) الصدر : يفتح ، الرجوع . يقال : صَدَرَ القومُ عن المكان ، أي : رجعوا عنه . قال ابن منظور : الصدر ، بالتحريك : رجوع المسافر من مقصده ، والشارية من الورد ، وقال عن البليث : الصدر : الانصراف عن الورد ، وعن كل أمر ، كما قال : الصدر : اليوم الرابع من أيام النحر ؛ لأن الناس يصعدون فيه عن مكة إلى أماتهم ، وطواف الصدر : هو طواف الرجوع ؛ لأن الحاجاج يرجعون بهذا الطواف إلى أوطانهم . وقال صاحب الهداية : ويسمى طواف الوداع ، وطواف آخر عهد بالبيت ؛ لأنه يودع البيت ويصدر به عنه ، وهو واجب عندنا ، خلافاً للشافعي . راجع في لسان العرب : مادة : صدر (٢٤١٣/٤) ، والهداية مع البداية (١٦١/٤) .

(٢) في (م) ، (ع) : لعذر ، مكان : لعذر عذر ، وهو خطأ وتحريف . راجع للمسألة في مختصر الطحاوي ص ٦٦ ، من القدوري ، كتاب الحج ص ٢٨ ، المتوسط ، باب الطواف (٣٥ ، ٣٤/٤) ، تحفة الفقهاء (٤١٠/١ ، ٤١١) ، بدائع الصائغ : فصل : وأما حكم تأخير (١٤٢/٢) ، فتح القدير مع الهداية ، وبذيله العناية (٥٠٣/٢ ، ٥٠٤) ، الناية مع الهداية (١٦٠/٤ - ١٦٢) ، مجمع الأنهر مع ملتقى الأبحر ، كتاب الحج (٢٨٢/١) .

(٣) ذكر الشافعية في طواف الوداع قولين مشهورين . قال النووي : أصحهما . أنه واجب ، والثاني . سنة . وحكي طريق آخر ، أنه سنة قولاً واحداً حكاه الرامعي ، وهو ضعيف قريب ، والذهب أنه واجب . قال المعاضي أبو الطيب والبنديجي وغيرهما : هنا نصه في الأم والقديم ، والاستحباب هو نصه في الإملاء ، فإن تركه أراق دمًا ، وقال : فإن قلنا : هو واجب ، فالدّم واجب ، وإن قلنا : سنة ، فالدم سنة . راجع تفصيل المسألة في : الأم ، باب الطواف بعد عرفة (١٧٩/٢ ، ١٨٠) ، مختصر للرني ص ٦٩ ، المجموع مع المنهذب (٢٥٣/٨ - ٢٥٦) ، فتح العزيز ، في الفصل العاشر في طواف الوداع (٤١١/٧ - ٤١٢) . وقد مالئك : طواف الصدر مستحب ، وليس بواجب ولا مستون . قال ابن عبد البر في الكافي : ولا ينصرف أحد إلى بلد حتى يودع البيت بالطواف سيما ، فإن ذلك سنة وتسلك ، لا يفسق إلا عن الخالص وحدها ، وهو عند مالك مستحب ، لا يرى فيه دمًا ، وعند غيره سنة ، يجزئ بالدم . راجع تفصيل المسألة في : لنفوة ، في باب في الوصية بالحج (٣١٥/١ ، ٣٦٥) ، للتنقي ، في وداع البيت (٢٩٢/٢ ، ٢٩٣) ، الكافي لأن عيه البر ، باب العمل في الحج و باب ما لا يجزئ بالدم دون الإتيان به (٣٧٨/١ ، ٤٠٦) ، قوانين الأحكام الشرعية ، الباب الرابع في أعمال الحج ص ١٢٩ . وقال أحمد وأصحابه : مثل قول المعصية ، طواف الصدر واجب ، إذا تركه لعذر عذر ، لزمه الدم . راجع المسألة في : الإفصاح (٢٧٦/١) ، المني (٤٤٤/٣ ، ٤٥٨) ، العدة مع العدة باب أركان الحج والصرة ص ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

٩٠٦٣ - لنا : ما ^(١) روى سفيا ، عن سليمان بن يسار ، عن طلوس ، عن ابن عباس رضي الله عنه قال : « كان الناس يفرقون في ^(٢) كل وجه ، فقال النبي ﷺ : لا يفرق أحد حتى يكون آخر عهده الطواف بالبيت » ^(٣) .

٩٠٦٤ - ولأنه طواف شرع بعد الوقوف ، فكان ^(٤) واجبا كطواف الزيارة .

٩٠٦٥ - ولأنه نسك يتكرر بفعل بعد الإحلال ، كرمي الجمار . الدليل على وجوب الدم بتركه : حديث ابن عباس رضي الله عنه « أن النبي ﷺ قال : من ترك نسكا فعليه دم » ^(٥) .

٩٠٦٦ - ولأنه نسك ذو عدد ، فجاز أن يجب بسببه ^(٦) دم ، أصله : الرمي .

٩٠٦٧ - ولا يلزم على هذا طواف القدوم ^(٧) ؛ لأن التعليل لجنس الطواف ^(٨) ؛ ولأن المناسك على ضربين ، منها : ما يتعلق بالبيت ، ومنها : ما لا يتعلق بالبيت ، فإذا كان في أحدهما ما يجب به الدم ، وجب أن يكون في الآخر مثله ^(٩) .

٩٠٦٨ - احتجوا : بأنه إختلال لطواف ^(١٠) ؛ فلم يجب به دم ، كطواف القدوم .

٩٠٦٩ - قلنا : طواف القدوم مقدم على الوقوف ، كطواف النفل ، وهذا الطواف

(١) في (م) : [بما] .

(٢) في سائر النسخ : [من] ، الملبت من صحيح مسلم ، وصن أبي داود .

(٣) في (م) ، (ع) ، وفاعل (ص) : [رسول الله] ، مكان : [النبي] .

(٤) أخرجه مسلم بمعناه ، في الصحيح ، في باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن المائض (٩٦٣/٢) .

الحديث (١٣٢٧/٣٧٩) ، وأخرجه أبو داود في السنن في باب الوداع (٥٠٢/١) ، وابن ماجة في

السنن ، في باب طواف الوداع (١٠٢٠/٢) ، الحديث (٣٠٧٠) .

(٥) في (م) ، (ع) : [وكان] . (٦) تقدم تخريجه في مسألة (٤٦٢) .

(٧) في (م) : [سبه] .

(٨) طواف القدوم : هو طواف التحية ، قال العيني : ويسمى أيضا طواف اللقاء ، وطواف إحداث العهد

بالبيت ، وقال النووي بعد أن ذكر طواف الحج الثلاثة : فأما طواف القدوم فله خمسة أسماء : طواف القدوم ،

والقادم ، والورود ، والوارد ، وطواف التحية ، وحكم طواف القدوم : سنة عند الأئمة الثلاثة ، قال مالك هو

واجب ، لقوله عليه الصلاة والسلام : من أتى البيت فليحبه بالطواف ، قال الزيلعي عن هذا الحديث : عرب

جدا ، في نصب الراية (٥١/٣) ، وقال ابن حجر : لم أجده ، في الدرر (١٧/٢) ، الحديث (٤٢٥) .

راجع في المجموع باب صفة الحج (٩١/٨ ، ١٢) ، البناء مع الهياة ، باب الإحرام (٨١/٤)

(٩) في (م) ، (ع) : [بجنس الطواف] .

(١٠) لفظ : مثله ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) ، واستفركه الناسخ في الباش .

(١١) في (م) : [الطواف] ، وفي (ع) : [إحلال الطواف] .

يتأخر عن الوقوف بمقتضى الإحرام ، فصار كطواف الزيارة .

٩٠٧٠ - قالوا : كل ما ^(١) لم يكن نسكاً في حق المبكر ^(٢) ؛ لم يكن نسكاً في حق غيره ، كالتحصيب .

٩٠٧١ - قلنا : هو نسك في حق المبكر ^(٣) بالإجماع ، والخلاف في الوجوب .

٩٠٧٢ - ولأن أهل مكة وغيرهم يختلفون في واجبات الإحرام ، بدلالة دم التمتع .

٩٠٧٣ - ولأنه يجب لتوديع البيت ، والمبكر ^(٤) غير مفارق للبيت ، فلذلك لم يجب عليه توديعه ، والغريب ^(٥) يفارق البيت ، فجاز أن يجب توديعه .

٩٠٧٤ - قالوا : لو كان نسكاً يجب على تاركه الدم ؛ لوجب على تاركه بالعذر ، ترك اللباس .

٩٠٧٥ - قلنا : الماسك التي ليست بأركان إذا تركها من غير عذر : وجب عليه

دم ، والمخطورات إذا فعلها لعذر : وجب بها الفدية ، فلذلك افترقا .

• • •

(١) في (م) ، (ع) : [من] ، مكان : [ما] .

(٢) في (م) ، (ع) : [المبكر] .

(٣) في (ص) : [الغرب] ، وفي (م) : [الغرب] ، مكان : [الغريب] .



حكم من طاف بعد الإفاضة

٩٠٧٦ - قال أصحابنا : إذا طاف بعد الإفاضة : وقع عن طواف الصدر ، وإن نوى بعد ذلك حاجة ثم خرج : لم يجب عليه طواف ، والمستحب أن يطوف حتى يخرج من الخلاف ^(١) .

٩٠٧٧ - وقال الشافعي : يعيد الطواف ^(٢) .

٩٠٧٨ - لنا : أنه طواف يجب بعد الوقوف ، ولا يتكرر ، كطواف الزيارة .

٩٠٧٩ - ولأن الطواف وقع موقعه ، بدلالة : أنه لو خرج في الحال جاز ، وكرر طواف وقع عن المستحق ، لم يتعين حكمه بالإفاضة ، كطواف الزيارة .

٩٠٨٠ - ولأنه فعل النسك في وقته بكماله ، فلم يلزم إعادته . أصله : سائر المناسك .

٩٠٨١ - ولأنها إقامة لغير طواف الصدر ، فإذا عزم بعدها على الانتقال ، لم يجب عليه طواف من غير تجديد لإحرام ، أصله : إذا طاف ثم جعل مكة داراً ، ثم أراد الخروج منها لبعض حاجاته .

٩٠٨٢ - احتجوا : بحديث ابن عباس رضي الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا ينفرد ^(٣) أحدكم حتى يكون آخر عهده بالبيت الطواف » ^(٤) .

(١) راجع لمسألة في : الأصل ، باب القران (٣٧٨/٢ ، ٣٧٩) ، الميسوط ، باب القران (٢٩/٤) ، بدعي الصنائع ، فصل : وأما وقته (١٤٣/٢) ، فتح القدير (٥٠٣/٢) ، مجمع الأنهر ، كتاب الحج (٢٨٢/١) .

(٢) راجع المسألة ، المجموع مع المذهب (٢٥٣/٨ ، ٢٥٥ ، ٢٨٥) ، فتح العزيز ، بديل المجموع (٤١٢/٧) ، ٤١٣ . قال الباجي في استي : حكم طواف الوداع اتصاله بالخروج : لأن حكم الوداع أن يكون متصلاً بفراق من يودع ، وليس شرائه أو بيعه جهازاً أو طعاماً ساعة من نهار فاصلاً بين وداعه وسفره ، وإنما يفصل بينهما

مقام يوم وليلة بحكمة على ما في المدونة . راجع تفصيل لمسألة في : المدونة ، باب في الوصية بالحج (٣٦٥/١) ، المنقذ (٢٩٣/٢) ، الكافي لابن عبد البر ، باب الصل في الحج (٣٧٨/١) . وقال أحمد : مثل قول الشافعي

إن طاف للوداع ثم اشتغل بنجارة أو إقامة ، فعليه إعادته . راجع : الإفصاح (٢٧٦/١) ، المنقذ (٤٥٩/٣) ، ٤٦٠ ، الكافي لابن قدامة (٤٥٥/١) ، الصفة مع الصفة ، باب ما يفعله بعد الحن من ٢٠٣ .

(٣) م (م) ، (ج) : [لا ينفرد] ، بدون نون التوكيد .

(٤) تقدم تخريجه في مسألة (٤٩٠) .

٩٠٨٣ - قلنا : معناه : حتى يكون آخر مناسكه الطواف ؛ بدلالة : أنه لو طاف ثم أقام منهجاً^(١) للخروج ، لم يزمه طواف آخر ، وإن لم يكن ما أورد^(٢) آخر عهده باليت .

٩٠٨٤ - قالوا : هذا الطواف يسمى طواف الصدر وطواف الوداع ، فإذا أقام بعده ولم يصدر : زال عنه الاسم ؛ لأن الأفضل أن يفعله عند التوديع .

٩٠٨٥ - قلنا : زوال هذا الاسم لا يمنع وقوعه موقع الوجوب . ألا ترى : أن طواف الزيارة سمي طواف الإفاضة والزيارة ، ثم لو^(٣) أفاض ولم يطف حتى مضى عليه وهو بمكة شهر أو أكثر ، ثم طاف وقع موقع الواجب ، وإن زال الاسم عنه ، وكذلك طواف القدوم لو أخره بعد قدومه شهراً أو أكثر ، ثم طاف وقع موقعه وإن كان الاسم زال عنه .

(١) في (م) ، (ع) : [متاحبا] ، وكذلك في هامش (ص) من نسخة أخرى .

(٢) في (م) ، (ع) : [ابدر] ، وما أكتناه من (ص) يبدو أنه مصحف .

(٣) لفظ : [لو] ساقط من (م) ، (ع) .



إذا أحرَمَ الصبي أو أحرَمَ عنه وليه

٩٠٨٦ - قال أصحابنا : إذا أحرَمَ الصبي ، أو أحرَمَ عنه وليه : لم يكن ذلك الإحرَامَ فرضًا ولا نفلًا .

٩٠٨٧ - ثم اختلف أصحابنا / المتأخرون ، فمنهم من قال : لا ينقُذ أصلًا ، ومنهم من قال : ينقُذ ، ولكنه لا يكون نفلًا ولا فرضًا بل يكون حج اعتبار ، وتميز ، وتعلم .

٩٠٨٨ - وقال أبو حنيفة : يجتنب ما يجتنب البالغ من المحظورات ، فإن فعلها : فلا شيء عليه .

٩٠٨٩ - وروى ابن شجاع عن أبي مالك ، عن أبي يوسف ، عن أبي حنيفة : أنه ^(١) قال : يجتنب الطيب ، ولا يجتنب النبس ^(٢) [وقد ^(٣) أبيح لبعض المحرمين ^(٤)] .

٩٠٩٠ - وقال الشافعي : إن لم يكن مميزًا : صح إحرامه بإحرَامِ وليه عنه ، وإن كان مميزًا : صح إحرامه بإذن وليه ، وإن أحرَمَ بغير إذن الولي ، ففيه وجهان .

٩٠٩١ - والولي الذي يصح بإذنه إحرامه ^(٥) من أولي العصبه إذا كان وصيًا ، وأما الأخ ، والعم إذا لم يكونا وصيين ، ففيه : وجهان .

٩٠٩٢ - وأما الإحرَامُ : فالصحيح أنه لا يلبي في الإحرَامِ ^(٦) .

(١) لفظ : [أنه] ساقط من (م) ، (ع) . - (٢) في (ع) : [ليس] بحذف الألف واللام .
(٣) [وقد] إدراج اقتضاه البيان .

(٤) راجع تفصيل المسألة في كتاب : الحجة ، باب الصبي الصغير يحج به (٤١١/٢ - ٤١٤) ، مختصر الطحاوي ، باب وجوب الحج ص ٦٠ ، شرح معاني الآثار ، باب حج الصغير (٢٥٦/٢ - ٢٥٨) ، المبسوط ، باب رمي الجمار ، باب ما يلبسه المحرم من الثياب (٦٩/٤ ، ١٣٠) ، حاشية ابن عابدين ، كتاب الحج (١٥٠/٢ ، ١٥١) .

(٥) في (ص) : [إذنه وإحرَامه] ، وفي (م) : [بإذنه وإحرَامه] ، مكان اللين .

(٦) راجع تفصيل المسألة في : الأم ، باب تفريع حج الصبي والمملوك (١١٠/٢ ، ١١١) ، حلية العلماء ، كتاب الحج (١٩٥/٣ ، ١٩٦) ، المجموع مع المذهب ، كتاب الحج (٢١٧ - ٣٧ ، ٣٩ - ٤٢) ، فتح العزيز مع الوجيز ، في العصل الحادي عشر في حكم الصبي ، بذيل المجموع (٤١٨/٧ - ٤٢١) . وقال مالك وأحمد . مثل قول الشافعي ، يصح حج الصبي ، فإن كان مميزًا ، أحرَمَ بإذن وليه ، وإن كان غير مميز ، أحرَمَ عنه وليه . راجع تفصيل المسألة في : المدونة ، في رفع اليدين عنه استلام الحجر الأسود (٢٩٨/١) ، للشافعي ^(١) .

إذا أحرم الصبي أو أحرم عنه وليه ١٩٧١/٤

٩٠٩٣ - ومن أصحابنا من قال في مال الصبي : وما أمكنه فعله من الماسك : فعلمنا بنفسه ، وما لم يمكنه : فعلمه الولي عنه ، وإن زوجه وليه : لم ينقذ الكاح^(١) ، وإن نطب ، أو لبس ، أو قبل بشهوة ، أو وطئ^(٢) فيما دون الفرج : ففي وجوب الفدية وجهان .

٩٠٩٤ - وأما حلن الشعر ، وتقليم الأظفار ، وقتل الصيد ، فقيه الفدية على المذهب الصحيح .

٩٠٩٥ - ومنهم من قال : فيه قولان ، ثم إذا وجبت الفدية نص الشافعي على : أنها تجب^(٣) على الولي . قالوا : ففيها قول آخر : أن الفدية في مال الصبي ، وإذا جامع عامدا ، فقد أسد الحج . إذا قالوا : إن عمد الصبي عمد ، وعليه بدنة .

٩٠٩٦ - وفي وجوب القضاء بالإفساد قولان ، فعلى القول الأول^(٤) الذي قال : يجب القضاء فهل يصح منه وهو صغير ؟ المنصوص : أنه يصح منه ، ومن أصحابه^(٥) من قال : لا يصح منه حتى يبلغ .

٩٠٩٧ - لنا : قوله ﷺ : « رفع القلم عن الصبي حتى يحتلم »^(٦) .

٩٠٩٨ - فإن قالوا : الخير يجمع وجوب العبادات عليه ، وعندنا الحج له وليس عليه .

٩٠٩٩ - قلنا : وعندكم إذا دخل فيه ، كان عليه المضي في جميع أحكامه ، وهذا ينفي الخير .

٩١٠٠ - ولأن الإحرام سبب يجب الحج به ؛ فلا ينقذ للصبي وإن أذن وليه فيه ، كالنذر .

= في جامع الحج (٧٨/٣) ، الكافي لابن عبد البر ، باب حج الصبيان (٤١١/١ ، ٤١٢) ، بداية المجتهد ، كتاب الحج في الجنس الأول (٣٣٠/١ ، ٣٣١) ، قوانين الأحكام الشرعية ، الباب الأول في المقدمات ص ١٢٢ ، شرح الزرقاني (٢٣١/٢) ، الإصباح ، كتاب الحج (١٦٦/١) ، المغني ، كتاب الحج (٢٥٢/٣ ، ٢٥٣) ، الكافي لابن قدامة ، كتاب الحج (٣٨٢/١ ، ٣٨٣) .

(١) في (ع) : [نكاحا] . (٢) في (ص) : [لا تجب] بزيادة : [لا] .

(٣) الزيادة من (م) ، (ع) . (٤) في (م) ، (ع) : [أصحابنا] .

(٥) هذا جزء من حديث طويل أخرجه النسائي مطولا في السنن ، في كتاب الطلاق ، باب من لا يقع طلاقه من الأرواح (١٥٦/٦) وابن ماجه في السنن ، في كتاب الطلاق ، باب طلاق المتور والصغير والدائم (٦٥٨/١) ، الحديث (٢٠٤١) ، والحاكم في المستدرک ، في كتاب الصلاة (٢٥٨/١) .
نظر تخريجه أيضا في مسألة (٣١٣) .

- ٩١٠١ - ولأن النذر تأكد في الإيجاب ، بدلالة : أن العبادات تجب ^(١) على البالغ بنية .
- ٩١٠٢ - واختلقوا في الدخول ، فإذا لم يجب بنذر الصبي فلا يجب بدخوله أرى .
- ٩١٠٣ - فإن قيل : الدخول قد يجب بما لا يجب عليه بالنذر ، يدل عليه : أن من حج حجة الإسلام ونسيها فنذر حجة الإسلام : لم يتعلق بنذره حكم ، ولو دخل فيها ينوي حجة الإسلام : وجبت عليه .
- ٩١٠٤ - قلنا : لأن نذر ما أوجبه الله تعالى [لا يصح ، والنذر لا يجب به غير الموجب ، وأما الدخول فيصح أن يقع المعنى من غير ما دخل فيه ؛ بدلالة : أن] ^(٢) من افتتح الظهر ، فأقام الإمام لها ، قطع على شفع ، وصارت نافلة ، ودخل في الفرض .
- ٩١٠٥ - ولأنه غير مكلف ؛ فلم يصح عقده الإحرام ، كالمجنون .
- ٩١٠٦ - ولأن من لا يلزمه الحج بالنذر لا ينعقد إحرامه ، كالمجنون .
- ٩١٠٧ - ولا يلزم المغمى عليه ؛ لأن إحرامه لا يتعدى لعقله ، وإنما يعقد له .
- ٩١٠٨ - فإن قيل : المعنى في المجنون : أنه لا يجتنب ما يجتنبه المحرم ، ولا يقبل قوله في الإذن ^(٣) والهدية .
- ٩١٠٩ - قلنا : لما تبقه فيما يُتَنَحَّ منه المحرم لا تُسَلِّفُه ؛ لأنه إن ^(٤) عُدَّ الإحرام ؛ جاز ، ويجب .
- ٩١١٠ - وأما قبول قوله في الهدية فيدل على أن المعنى قول صحيح ، وهذا المعنى لا يدل على وجوب الحج بقوله الذي هو النذر ، فالأولى أن لا يدل على وجوبه لفعله ونية حجة الإسلام ، أو لا يسقط بمجرد أو بمطلق إحرامه حجة الإسلام قبل أدائها ، فلا ينعقد إحرامه عن الحج أو بالصبي ، كالصبي إذا أحرم بالحج قبل أشهر الحج ، وعكسه البالغ الفقير . والدليل عليه : أنه لا يصير محرماً بإحرام الولي لأن إحرام وليه يتضمن لإيجاب الحج عليه ، فصار كنفه .
- ٩١١١ - ولا يلزم المغمى عليه بهل عنه أصحابه ^(٥) ؛ لأنه لا يصير مُحَرِّماً بفعلهم ، بدلالة أنه لو أفاق ، وقال : ما قصدت الحج ، أو ما نويت ، أو منعت أن يحرم عني

(١) في (م) : [يجب] .

(٢) ما بين المكونين سقط من صلب (م) واستتركه السامع في الهامش .

(٣) في (م) ، (ع) : [الأذان] . (٤) في (م) ، (ع) : [إذا] .

(٥) في (م) ، (ع) : [أصحابه] بالهمزة مكان الباء .

إذا أحرمت الصبي أو أحرمت عنه وليه ١٩٧٣/٤

غیري ، لم یکن محرمًا .

٩١١٢ - ولأن الصبي لم يوجد منه قصد الحج ، فلم يصير محرماً بإحرام غيره ، كالبالغ . ولأنه يلي عليه ، فلم يصير محرماً بإحرامه عنه ، كالولي إذا أحرم عنه .

٩١١٣ - احتجوا : بقوله تعالى : ﴿ لَا تَقْنَلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مِثْقَلًا ذَرَّةً مِنْ مُشْرِكٍ مَضَىٰ بِهِ جُنُودًا وَمِثْقَلًا ذَرَّةً مِنْ حُرُمٍ لَقَدْ ضَلَسَ بَعْضُهُمْ أَمْرًا ظَاهِرًا ۚ فَمَنْ فَهِمَ بِمَا ضَلَسُوا مِنْهُ لَا يَخَفُ لَعْنَةَ اللَّهِ ۚ وَاللَّهُ يَخَذُ الْقِسْمَاتِ أَعْيُنًا ۚ وَمَنْ ضَلَسَ مِنْهُ شَيْئًا يَبْعَثْهُ اللَّهُ ذَلِيلًا ۚ إِنَّ اللَّهَ يُعَذِّبُ الْمُذِلَّةَ ۚ ﴾ (١) .

٩٩٩ - قلنا : هذا خطاب المكلفين ؛ بدلالة : أنه خيرهم بين المثل والإطعام ، والصبي^(١) لا يدخل في الصوم بالاتفاق .

٩١١٥ - وقال تعالى: ﴿لِيَذُوقْ﴾ ^(٢) وَبَالَ أَمْرِهِ ﴿، وَمَنْ عَادَ يَتَسَوَّمْ اللَّهُ مِنْهُ﴾ ^(١) ،
هَذَا لَا يَتَنَاوَلُ الْعَصِي .

٩١٦ - فإن قيل : الآية تناولت العبد وإن كان لا يصح منه المثل والإطعام .

٩١١٧ - قلنا : ما تناولته الآية ، وإنما أوجناه عليه ^(٥) بدليل آخر.

٩١٨ - احتجاجوا بحديث ابن عباس رضي الله عنه : « أنه قال : مر رسول الله ﷺ بامرأة ، وهي في محبتها ، فقبل لها : هذا رسول الله ﷺ فأخذت بعضد صبي ، فقالت : ألهذا حج ؟ قال : نعم ، ولك أجر » ^(١) . وروى : « فرفعت صبيا من محبتها » ^(٢) .

٩٩٩ - قلنا : عندنا له حج اعتبار وتمرين وتعليم ؛ فقد قلنا بظاهر الخبر ، والخلاف في حج الفرض والفعل ، وليس في الخبر دلالة على ذلك .

٩١٢٠ - فإن قيل : هذا لا يخفى حتى تسأل عنه .

(١) سورة المائدة . الآية ٩٥ .

(٢) في (م) ، (ع) وهامش (ص) : [والصيام] ، مكان والعبي .

(٢) في سائر النسخ : [ولينوق] بالعطف ، وهو خطأ .

(٤) سورة المائدة : الآية ٩٥ .

(هـ) لقط [عليه] ساقط من صلب (ص) ، واستدركه التامخ في الهامش ، وفي (م) ، (ع) : [أحياه عليه] .

(٦) أخرجه مسلم بماء، في الصحيح، في باب صيغة جمع العنق وأجر من حج ٤ (٩٧٤/٢)، الحديث

(١٣٣٦/١٠٩) ، وأبو داود بإسقاط متقابلة ، فر السنين ، فر باب في الصبي بحج (٤٣٩/١) ، والطحاوي

٩١٢١ - قلنا : جواز هذا لا نعلمه إلا من طريق الشرع ، فلائنه إلحاق لصبي عارٍ عن التكليف ^(١) ، فلو لا الشرع ، لم يجب أن نعرضه ^(٢) لذلك . يبين ذلك ^(٣) : أنه أضاف الأجر ^(٤) إليها ، ولو كان نفلاً لكان أجره له ، وإنما يجوز أن يحصل لغيره على طريق التبع ، فلما أضاف الأجر ^(٥) إليها وسكت عن الصبي ، دل على ما قلناه .

٩١٢٢ - ومن أصحابنا من قال : يحتمل أن يكون ^(٦) هو بلغ أو لم يبلغ ، فقال رسول الله ^(٧) : له حج ، فإنه حكم ببلوغه .

٩١٢٣ - فإن قيل : في الخبر : « إنها رفعت صبيّاً » .

٩١٢٤ - قلنا : إذا أشكلت ^(٨) حاله ، فهو صبي حتى يُعْلَم حاله ، وقولهم : إنها رفعت بعضده ^(٩) ، وهذا لا يكون إلا في الطفل .

٩١٢٥ - قلنا : رفعت يدًا منه ، كما يقال : رفعت ^(١٠) فلانا إلى الحاكم .

٩١٢٦ - ولا يقال : في الخبر : إنها رفعت من محفة لها ، ومحفة العرب لا تسع اثنين ^(١١) .

٩١٢٧ - قلنا : رفعت من محفّتها لا يقتضي : أنها كانت هي في ^(١٢) المحفة ، فجاز أن يكون هو فيها دونها فرفعت إليه .

٩١٢٨ - قالوا : فكيف يشكل في ^(١٣) البالغ أنه يجوز حجه ؟

٩١٢٩ - قلنا : لا يشكل في البالغ ، وإنما أشكل الشك في بلوغه .

٩١٣٠ - قالوا : روي عن ابن عباس رضي الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وآله قال : أيما صبي حج

(١) في (م) ، (ع) : [التكلف] . (٢) في (ع) : [أن نعرضه] .

(٣) قوله : [يبين ذلك] ساقط من (م) ، (ع) .

(٤) (٥) مي (م) : [الآخر] . (٦) لفظ : [يكون] ساقط من (ع) .

(٧) قوله : [رسول الله] ساقط من (م) ، (ع) .

(٨) في (ص) : [استكملت] . (٩) في (م) ، (ع) : [ببدنه] .

(١٠) في (م) ، (ع) : [بدنه كما تقول رفعت ببدنه وهذا لا يكون إلا في الطفل قلنا ، وهو سهو ، وفي (ص) : [يد] ، مكان [يدا] ، وهو خطأ .

(١١) [المحفة] : بكسر الميم ، مركب ، كالهودج ، تركيب فيه الساء ، إلا أن الهودج يغيب ، والمحفة : لا تغيب . راجع في لسان العرب ، مادة حفف (٩٣٠/٢) ، المصالح للثير (١٣٦/١) .

(١٢) حرف : [الجر] ساقطة من (م) ، (ع) .

(١٣) في (م) ، (ع) : [كيف] ، وفي (ع) : [على] ، مكان : [في] .

إذا أحرم الصبي أو أحرم عنه وليه ===== ١٩٧٥/٤

عشر (١) حجج ، ثم بلغ ، فعليه حجة الإسلام (٢) .

٩١٣١ - قلنا : هذا يدل على : أنه يحج ، وعندما : الحج على (٣) ثلاثة أضرب : فرض ، وتفل ، وحج اعتبار (٤) وتمرين ، فإضافة (٥) الحج إليه صحيحة .

٩١٣٢ - قالوا : روى ابن عباس (رضي الله عنه) أنه قال : حججنا مع رسول الله ﷺ ومعا النساء والصبيان (٦) . وعن السائب بن يزيد : قال : حج بي أبي مع رسول الله ﷺ وأنا ابن سبع سنين (٧) ، فكان من فغل رسول الله ﷺ .

٩١٣٣ - قلنا : الحج بالصبي لا يمنع منه ، فليس من فعل ذلك دلالة . وقول (٨) ابن عباس : « أحرمنا عن الصبيان » ، ليس معناه (٩) : أن النبي ﷺ عرفه ، فأقر عليه ، وقد قال : « أحرمنا عن النساء » ، وذلك لا يجوز بالإجماع .

٩١٣٤ - قالوا : يجتنب ما يجتنبه المحرم على الإطلاق (١٠) ، فكان محرماً ، كالقمي عليه إذا أهل عنه (١١) .

٩١٣٥ - قلنا : لا نسلم ، بل إنه يجتنب ما يحظره الإحرام على الإطلاق ، ولا

(١) في صائر النسخ : [حج عنه] ، ولعل الصواب ما أثبتناه ، أو : [حج به أهله] .

(٢) أخرجه الحاكم ، في المستدرک ، في كتاب للناسك ، في حج الصبي والأعرابي (٤٨١/١) من حديث ابن عباس مرفوعاً بلفظ : إذا حج الصبي فهي له حجة حتى يمقل ، وإذا عقل فعليه حجة أخرى ، وإذا حج الأعرابي فهي له حجة ، فإذا هاجر فعليه حجة أخرى ، واليهي في الكبرى ، في كتاب الحج ، باب إثبات فرض الحج (٣٢٥/٤) وابن عدي في الكامل ، في ترجمة الحارث بن سريح النقال (١٩٧/٢) ، أخرجه (٣٨٤/١٥) .

(٣) في (م) ، (ع) : [اعتقاد] .

(٤) في (ع) : [إضافة] .

(٥) أخرجه ابن ماجه في السنن في باب الرمي عن الصبيان (١٠٩٠/٢) ، الحديث (٣٠٣٨) ، والترمذي في السنن ، باب ما جاء في حج الصبي (٢٥٧/٣) ، الحديث (٩٢٧) بلفظ : كنا إذا حججنا مع الصبي ﷺ ، فكان نلجأ عن النساء ونرمي عن الصبيان .

(٦) أخرجه البخاري في الصحيح ، كتاب الحج ، باب حج الصبيان (٣١٩/١) ، والترمذي في السنن ، في باب ما جاء في حج الصبي (٢٥٦/٣) ، الحديث (٩٢٥) .

(٧) في (م) ، (ع) : [وقال] .

(٨) في (م) ، (ع) : [وقال] .

(٩) الزيادة من (م) ، (ع) .

(١٠) قوله : [كالقمي عليه إذا أهل عنه] ساقط من صلب (ص) واستدركه السامع في الهامش ، وس

قوله : [فكان محرماً] إلى قوله : [أهل عنه] ساقط من (م) ، (ع) .

يجتنب الخيط ، فلا يجتنب ما يشق عليه اجتنابه .

٩١٣٦ - ولأنا قلنا : إنه محرم إلا أنه إحرام لا يلزم المضي فيه ^(١) ، فقد تدبر جميعها ، وأصلهم : المضي عليه ، وهو ممن يلزمه العبادات ، فجاز أن يتقدم بفعل غيره إذا انضم إليه قصده وثبته ، وهذا لا يوجد في الصبي .

٩١٣٧ - ولأن المضي عليه أنه متفق على وجوب الكفارة عليه بجنابته . فلو اختلف في وجوب الكفارة على الصبي بجنابته ^(٢) ، دل على أنه ^(٣) ليس بمحرم .

٩١٣٨ - قالوا : قرية لله ! بل لها ^(٤) ، فأنعقدت للصبي ، كالطهارة .

٩١٣٩ - قلنا : قد بينا أنه يعقد ، والخلاف ^(٥) فيما بعد الانعقاد ؛ لأن الطهارة لا يقال لها : انعقدت ؛ لأن العقد يقال فيما يشتمل على جملة تتعلق بعينها في الصحة بعض ، وهذا لا يوجد في الطهارة .

٩١٤٠ - ولأن الطهارة لما صحت منه ، لم يكن لوليه فيها مدخل ، ولما لم يصح دخوله في الإحرام بنفسه دون الولي ، دل على : أنها عبادة لا تنعقد له .

٩١٤١ - قالوا : من صحت طهارته ، انعقد إحرامه ، كالبالغ .

٩١٤٢ - قلنا : انعقاد صلاته كانعقاد إحرامه ؛ لأن من أصحابنا من يقول : لا يعقد كل واحد منهما ، ومنهم من يقول : ينعقد انعقاد تمرين ^(٦) واعتبار ، انعقادا لا يحب المضي فيه ^(٧) ، ولا القضاء بإفساده . والمعنى في البالغ : أنه ممن يلزمه الحج بنزوه ^(٨) ، فلزمه بعقده ، والصبي بخلافه .

٩١٤٣ - فإن قيل : إذا قلتم : إحرامه قد انعقد ، فكيف لا توجبون ^(٩) الكفارات عليه ؟ .

٩١٤٤ - قلنا : إحرامه قد انعقد على وجه لا يلزمه إتمامه ولا المضي فيه . والكفارات تجب لمجران ^(١٠) معنى آخر من العبادة ومن الإحرام / ومن كان ذلك ^(١١) لا يجب عليه

(١) في جميع النسخ : [فيها] ، والصواب ما أثبتناه ، وفي (م) ، (ع) : [المضي] ، مكان : [المضي]

(٢) في (م) ، (ع) : [بجنابة] بحذف الضمير .

(٣) في (م) ، (ع) : [أنها] . (٤) [أي] : أم الصبي .

(٥) في (م) ، (ع) : [الخلاف] بدون العطف .

(٦) في (م) ، (ع) : [يعقد مرتين] ، مكان : [ينعقد انعقاد تمرين] .

(٧) لفظ : [فيه] ساقط من (م) ، (ع) . (٨) قوله : [بنزوه] ساقط من (ع) .

(٩) لفظ : [لا توجبون] ساقط من (م) . (١٠) في (م) ، (ع) : [كمجران]

(١١) في (م) ، (ع) : [ذلك الحد] بزيادة : [الحد] .

حكم غير الذي هو في حكمه ^(١) !

٩١٤٥ - فإن قيل : إذا افتتح الصلاة لزمه جبرانها بسجود السهو ، وكذلك ^(٢) يجب عليه جبران الإحرام .

٩١٤٦ - قلنا : حبران الصلاة من جنسها ، ويجوز أن نكلفه أعمال البدن تمريناً واعتباراً [وجبران الحج مال ، والصبي لا يجوز أن تكلفه حقوق المال تمريناً واعتباراً] ^(٣) ، يدل على الفرق بينهما : أن جبران الصلاة عمل بدن ، وهو مأمور به ، وجبران الحج من [غل] ^(٤) كان عمل به ، والصوم لم يؤمر به ، فالmaal أولى وأحرى أن لا يؤمر به .

(١) في النسخ جميعها : « فحكم حتى أنه هو الذي في حكمه » وليس له معنى ، والأقرب إلى مقصود المؤلف ما اقتناه .

(٢) في (ص) : [ولذلك] .

(٣) ما بين المكونتين سابق من (م) ، (ع) ، وكذلك من صلب (ص) ، واستفركه النسخ في الهامش .

(٤) [غل] مرادة لستقيم المعنى ، وحذفت كلمة هو قبل الصوم في العبارة .



حكم المضي عليه في الميقات

٩١٤٧ - قال أبو حنيفة : إذا خرج الرجل حاجاً فأغمي عليه في الميقات ، فإن أفر رفقته يحرمون عنه ، [ويصير بفعلهم محرماً ، وكان أصحابنا يقولون : وليس في غير أهل رفقته رواية ^(١)] .

٩١٤٨ - قياس قوله يقتضي جواز ذلك لهم ، وإن أمر الصحيح رجلاً يلبي عنه ، فليس فيه نص ، لكنهم قالوا : لو اشترى تسعة نفر بدنة ، فقلدها أحدهم بأمرهم وهم نوا ، صاروا محرمين ، والتقليد مع النية ، كالتلبية مع النية ^(٢) .

٩١٤٩ - وقال الشافعي رحمه الله : لا يصير بفعل الغير محرماً ^(٣) .

٩١٥٠ - لنا : أنه ركن من أركان الحج ، فجاز أن يتعلق بفعل الغير حال الإغفال . أصله : إذا طافوا به ، ودفعوا ^(٤) عن عرفة ، فإن يقل هنا هو الطواف والوقوف .

٩١٥١ - قلنا : بل هم الفاعلون ذلك فيه ، بدليل : أنه لو أعر به ^(٥) إنسان فبات ، ضمنوا دون المضي عليه ، ولو صلم إنساناً ، لزمهم الضمان .

(١) ما بين المكوفين ساقط من (م) ، (خ) ، ومن صلب (ص) واستلركه الناسخ في الهنتر (٢) قوله : [كالتلبية مع النية] ساقط من صلب (م) ، واستلركه الناسخ في الهنتر . قال السرخسي في الميسوط : وإذا لم الرجل البيت ، فأضي عليه ، فأهل عنه أصحابه بالحج ، ووقفوا في المواقف وقصروا له نسك كله ، قال : يجزيه ذلك من حجة الإسلام في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : لا يحرم والقياس قولهما . راجع تفصيل المسألة في : الأصل ، باب الحج عن الميت وغيره (٥١١/٢) ، انفع الصغير ، كتاب الحج ص ١٤٤ ، الميسوط ، كتاب الحج (١٦٠/٤ ، ١٦١) ، بدائع الصنائع ، فصل : ومجان ما يصير به محرماً (١٦١/٢) ، فتح القدير مع الهناية ، وبذله الناية (٥١٠/٢ - ٥١٣) ، الهداية (١٦٩/٤ - ١٧١) ، مجمع الأنهر مع ملتقى الأبحر ، كتاب الحج (٢٨٥/١) .

(٣) في (م) : [الجبر] ، مكان : [البحر] . راجع للمسألة في : حلية العلماء ، كتاب الحج (١٩٧/٣) . المجموع ، كتاب الحج (٣٨/٧) ، فتح العزيز ، وبذله المجموع (٤٢١/٧) . وقال مالك في ندوة مصر أغمي عليه عند الميقات فأمره عنه أصحابه : إذا أمك المضي عليه فأمره قبل أن يقف بمرمات ، أخرجه عنه ، وإن لم يقف حتى وقفوا به بمرمات وأصبحتوا من ليهم ، لم يحرمه . راجع تفصيل للمسألة في : الندوة ، والقرابة وإرشاد الضرر والحدث في الطواف (٣٢١/١) . وقال الحاملي : مثل قول الصاحبين والشمسي والمضي عليه لا يصح إحرام رفقته عنه . راجع للمسألة في المضي ، كتاب الحج (٢٥٠/٣ ، ٢٥١) .

(٤) في (م) : [ورفضوا] .

(٥) في (م) : [أصر] .

حكم المسمى عليه في الميقاب ١٩٧٩/٤

٩١٥٢ - ولأنهم لو وضعوا الحمل في يده وألقوها فأنزلت مائلاً ، ضمنوه ^(١) دونه ، يدل على ^(٢) : أنهم الفاعلون لذلك .

٩١٥٣ - ولأنه لو أمرهم بذلك الأغني ^(٣) ، صح إحرامهم [له] ^(٤) . يدل عليه : أن كل ما ملك الأب على ^(٥) ابنه بالولاية ملك الأجنبية على الأجنبية ^(٦) [بالإذن والأمر] ^(٧) ، كسائر العقود ، وإذن ثبت : أنه يملك الإحرام عنه بالأمر ، ومعلوم : أن من خرج حاججاً وأنفق ماله وبلغ الميقات فهو لا يختار أن يضيع قصده بل يؤثر أن يحرز ^(٨) له نفقته بفعل الإحرام عنه ، والأمر بالعادة ^(٩) كالأمر بالنطق ، بدلالة من ذبح أضحية غيره .

٩١٥٤ - احتجوا : بأنه بالغ ؛ فوجب أن لا يصير محرماً بعقد غيره عليه ، أصله .
الثام .

٩١٥٥ - قلنا : النائم لا يعتقد إحرامه بنفسه ؛ لأنه يوقظ فيحرم ، والمغشى عليه يتعذر ^(١٠) عليه ذلك ، فيقوم الركن مع قصده ، فصار كما لو خافوا أن يفوته الوقوف .

٩١٥٦ - قالوا : عقد للإحرام على المغشى عليه ؛ فوجب أن لا يجوز ، أصله : إذا كان في بلده .

٩١٥٧ - قلنا : ليس لهم إخراجهم وحمله إلى مكة ، فجاز لهم الإحرام عنه إذا تقدم القصد إلى الإحرام .

• • •

(١) في (ع) : [ضمنوها] .
(٢) في (ص) : [الأغني] بالعين المعجمة . وفي (م) ، و (ن) ، و (ع) : [الاغني] ولعل الصواب ما أنشأه ؛ لأنه لا مانع للأغني أن يحرم بنفسه والشاهد هنا هو أمر المغني عليه لهم دون الآخر الذي هو ساطع السائد . والأغني من غيبت فهو أغني (أقبل) وهو المنسوب للإغناء فهو مشهور بذلك وحرف بكثرة طروقه عليه .
(٣) في (م) ، و (ع) : [ص] ، مكان : [على] .
(٤) قوله : [على الأجنبية] ساقط من (م) ، و (ع) ، وقد زدنا بالإذن والأمر لاقضاء دقة المني .
(٥) قاعدة : كل ما ملك الأب على ابنه بالولاية ملك الأجنبي على الأجنبي بالإذن والأمر .
(٦) في (ص) : [يؤثر] ، مكان : [يؤثر] ، وفي (ع) : [أن يجوز] ، مكان : [أن يحرز] .
(٧) في (ص) : [بالعادة] .
(٨) في (م) ، و (ع) : [يوقظ] ، وفي (ن) ، و (ع) : [يتعذر] .



إذا جامع امرأته قبل الوقوف بعرفة

٩١٥٨ - قال أصحابنا : إذا جامع امرأته قبل الوقوف بعرفة ، فسد حجّه ، وعليه شاة^(١) .

٩١٥٩ - وقال الشافعي : عليه بدنة^(٢) .

٩١٦٠ - لنا : أنه سبب لوجوب القضاء^(٣) ، فلا يجب به بدنة ، أصله : الفوات^(٤) ، والإحصار .

٩١٦١ - فإن قيل : الفوات أحف ؛ لأنه يحصر^(٥) بسبب فيه تفریط .

٩١٦٢ - قالوا : ولأن من فاته^(٦) الحج لا دم عليه عندكم !؟ والمقصود يجب عليه هدي بالإجماع ، ومفسد الصوم يجب عليه الكفارة ، ونفوته عن وقته لا كفارة عليه !

(١) راجع تفصيل المسألة في : الأصل ، باب الخروج إلى منى ، و باب الجماع (٤١٧/٢ ، ٤١٨ ، ٤١٩) ، مستنصر الطحاوي ، باب ذكر الحج ص ٦٧ ، من القدوري ، باب الجنائيات ص ٣٠ ، المسوط ، باب الخروج إلى منى ، و باب الجماع (٥٧/٤ ، ١١٨) ، بدائع الصنائع ، فصل : وأما بيان ما يفسد الحج (٢١٧/٢) ، فتح القدير مع الهدية ، وبذيله العناية ، باب الجنائيات (٤٦٠ - ٤٦٣) ، البداية مع الهدية ، باب الجنائيات (٢٧١/٤ - ٢٧٣) ، الاختيار ، باب الجنائيات (١٦٤/١) ، مجمع الأنهر مع ملتقى الأبحر ، باب الجنائيات (٢٩٥/١) .

(٢) راجع لمسألة في : مستنصر الزني ٦٩ ، حلية العلماء ، باب ما يجب بمحظورات الإحرام من كفارة وغيرها (٢٦٦/٣) ، المجموع مع للذهب ، باب ما يجب في محظورات الإحرام من كفارة وغيرها (٣٨٤/٧) ، و غيرها (٤١٤) ، صحح التعزيز مع الوجيز ، في الباب الثالث في محظورات الحج والعمرة (٤٧١/٧ ، ٤٧٢) . وقال مالك وأحمد : مثل قول الشافعي ، إذا جامع قبل الوقوف ، وجبت عليه بدنة . ونقل ابن رشد في البداية عن مالك : مثل قول الخنعية ، بحجبه شاة . راجع تفصيل المسألة في : المتقى ، في هدي الحرم إذا أصاب لعله (٤٠٣/٣) ، بداية المجتهد ، في القول في كفارة المشتمع (٣٨٥/١ ، ٣٨٧) ، الإقصاص ، باب العمرة (٢٨٧/١ ، ٢٨٨) ، المعنى ، باب ما تجزئ الحرم وما أبيض له و باب صفة الحج (٣٣٤/٣ ، ٣٣٥ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦) ، الكافي لابن قدامة ، باب محظورات الإحرام (٤١٤/١) ، العدة مع الصعدة ، باب محظورات الإحرام ص ١٧٤ ، ١٧٥ .

(٣) في (م) ، (ح) : [أن سبب الوجوب للقضاء] .

(٤) في (م) ، (ح) : [الوقوف] .

(٥) في (م) ، (ح) : [يحصره] .

(٦) في م و رسائل النسخ [ولأن] ولعل الصواب [ولأن] ويجوز أن يكون الأسلوب على طريقة الاستعمال التفريعي ١ وهو ما وجدناه إثباتاً للأصل .

إن جامع امرأته قبل الوقوف برفة ١٩٨٩/٤

٩٩٣ - قلنا : لا فرق بين الفساد والقوات ؛ لأن كل واحد منهما يجوز أن يحصل بسبب لا تبرير فيه ، كالمراة إذا أكرهت على الوطء .

٩٩٤ - فأما الدم فلا يجب على من فاته الحج ؛ لأنه لزمه طواف وسعي تقام مقام الدم .

٩٩٥ - وأما الصوم فخالف الحج في الكفارة ؛ لأن الكفارة تجب في الحج من غير إفساد ، ولا تجب كفارة الصوم إلا بالإفساد ، فلذلك اختلف [القوات والإفساد فيه . ولأنه وطء] ^(١) في حال لا يؤمن فيها القوات ، فلم يلزمه بدنة ، كما لو ^(٢) وطئ ناسيا .
٩٩٦ - ولأنه من محظورات الإحرام ، فلم يجب فيه القضاء مع القدية ، أصله : قتل النعامة ^(٣) ، وسائر محظورات الإحرام .

٩٩٧ - احتجوا : بما روى عبد العزيز بن رافع ، قال : « سأل رجل ابن عباس عن محرم جامع امرأته ؟ » فقال : يمضيان في حجتهما وينحر بدنة ، وعليهما الحج من قابل ^(٤) .
٩٩٨ - قلنا : هذا الخبر ذكره الطحاوي بإسناده عن حماد بن سلمة ، عن جعفر بن أبي وحشية ^(٥) ، عن سعيد بن جبيرة « أن رجلا سأل ابن عباس عن رجل وقع بامرأته ، وهما محرمان ؟ » فقال : يقضيان نسكهما ، فإذا كان علما قايلا حنجا وعليهما هدي ^(٦) .
وكذلك رواه شعبة ، عن أبي بشير ، عن رجل من بني عبد الدار ^(٧) ، وكذلك رواه هشيم عن أبي بشير .

(١) ما بين المكونين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه الساجي في الهاشم .

(٢) لفظ : [لو] ساقط من (م) ، (ع) .

(٣) في (م) ، (ع) : [قبل العامة] .

(٤) أخرجه مالك بلفظ : أنه مثل عن رجل وقع بأهله وهي بمنى قبل أن يفرض ، فأمره أن يحرم بدنة ، في الرضا ، في باب من أصاب أهله قبل أن يفرض (٣٨٤/١) ، الأثر (١٥٥) ، ومحمد بن سوطه ، في باب لرجل بجامع برفة قبل أن يفرض ١٧٢ ، الأثر (٥١٣) .

(٥) في (م) ، (ع) : [وحشية] .

(٦) أخرجه البيهقي في الكبرى ، في كتاب الحج ، باب ما يفسد الحج (١٦٨ ، ١٦٧/٥) عن ابن عباس رضي الله عنه عن رجل وقع على امرأته وهو محرم ، قال : اقتضيا نسككما وأرجعا إلى بلدكما ، فإذا كان علم فاقبل ما رجعا حلين ، وإذا أحرمكما فتمرقا ولا تلتقيا حتى تقضيا نسككما وأهديا هدبا ، كما أخرجه مالك في الرضا ، في كتاب الحج ، باب هدي الحرم إذا أصاب أهله (٣٨٢ ، ٣٨١/١) ، الأثر (١٥١) .

(٧) أخرجه البيهقي في الكبرى ، في كتاب الحج ، باب ما يفسد الحج (١٦٨/٥)

٩١٦٦ - كل هذه الأخبار لإيجاب الهدي ، ولذلك ^(١) يتناول شاة ، والمعروف من قول ابن عباس : أنه قال : لا يجب البذل في الحج إلا في موضعين : من وصل بعد الوقوف ، ومن طاف طواف الزيارة جنباً ، فأقل الأحوال أن تتعارض الرواية .

٩١٧٠ - قالوا : وطء عمد صادف إحراماً لم يتحلل منه شيء ، أو إحراماً تاماً ، فوجب به بدنة ، كما لو كان بعد الوقوف ؛ لأنه قبل الوقوف ^(٢) أجمعوا على أنه يفسد ^(٣) حجه ، واختلفوا بعده ، فإذا وجبت البدنة ، في أحسن حالاته ، فلأن تجب ^(٤) في أسوأ حالاته أولى .

٩١٧١ - قلنا : لا نسلم أن الوقوف للإحرام تام - لم يتم بعد - وإنما يتم ويتكفل بانضمام الوقوف إليه بذلك . على أن هذا ^(٥) قبل الوقوف إذا كان الإحرام منهما يجوز أن يصير حجة ، ويجوز أن يصير عمره ، فإذا وقف لم تصر ^(٦) أبداً ، وقبل الوقوف يجوز أن يسقط أفعاله ، ويتحلل منه بطواف وسعي ، وبعد الوقوف لا يجوز أن يتحلل منه إلا بجميع أفعاله . وعلى أصلهم : إذا بلغ الصبي قبل الوقوف انقلب إحرامه فرضاً ، وبعد الوقوف لا يجزئ عن الفرض ، وعلى هذا : عقد البيع يقوى بانضمام القبض له ، وهو ضعيف قبله ، ولهذا يفسده قبل القبض مالا يفسده بعده ، وتحريم الصلاة كذا بانضمام الأفعال إليها ، فهي ضعيفة قبل ذلك ، بدلالة : أن الإمام إذا افتتح الجمعة عدداً ثم نفر الناس عنه ، بطلت صلاته ، ولو نفرأ بعد انضمام الأركان إليها لم يقدر عند مخالفتنا ، المدرك للإمام إذا أدرك مقدار التحريم أن يني عليها الجمعة . وإن أدرك معه الأركان بني ، فدل هذا كله على : أن الإحرام يتأكد بعد الوقوف غير تام قبله ، فإذا صادف الوطء إحراماً تاماً ^(٧) تأكدت الكفارة ، وإن صادف إحراماً لم يتم ولم يكمل : ضعف حكمه ، كما لو حصل الوطء بعد التحلل .

٩١٧٢ - ولأن الوطء قبل الوقوف يجب به القضاء ، فلما تأكد حكمه في إيجاب القضاء لم يتغلط بالكفارة ، والوطء بعد الرمي لما لم يتغلط حكمه في إيجاب اشماء جاز أن يتغلط بإيجاب الكفارة .

(١) قوله : [ولذلك] ساقط من (م) ، (ع) .

(٢) قوله : [لأنه قبل الوقوف] ساقط من صلب (م) واستدركه السامع في الهامش .

(٣) في (م) ، (ع) : [مسد] .

(٤) في (م) ، (ع) : [يجب] .

(٥) في (م) ، (ع) : [أن هذا] بزيادة [هذا] ، وهو مشطوب في (ص) .

(٦) في (ع) : [لم يصح] .

(٧) في (م) ، (ع) : [تاماً بنام] ، بزيادة : [م] .

٩١٧٣ - قالوا : كل ما أوجب بدنة إذا فعله بعد الوقوف ، فإذا فعله قبل الوقوف ، وحسب تلك الغنية ، كاللباس ، والطيب ، وقتل الصيد .

٩١٧٤ - وربما قالوا : فعل حرم بالإجماع ، فوجب ^(١) أن يكون حكمه قبل الوقوف بعده سواء قياساً على سائر المحظورات .

٩١٧٥ - قلنا : هذه المعاني التي ذكروها تجب بها كفارة الصغرى ، فيستوي حكمها في الحالتين ، فهذا الفعل يوجب الكفارة الكبرى فيجوز أن يختلف أحواله .

٩١٧٦ - ولأن سائر المحظورات لم تنغلظ ^(٢) قبل الوقوف وبعده بمعنى غير الدم ، فلم تختلف صفة الدم ، والوطء يتغلظ في إحدى الحالتين ، فوجب القضاء . ويخفف في باب القضاء إذا حصل بعد الرمي بالإجماع ؛ فجاز أن يغلف إذا خف حكمه في معنى القضاء .

٩١٧٧ - قالوا : كفارة وجبت بإفساد عبادة ، فكانت العظمى ، كالتي يجب إنساؤها الصغرى .

٩١٧٨ - قلنا : الصوم يجب جبرانه بجنسه ، والكفارة لا تجب لجبرانه ^(٣) ، بدلالة : أنها لا تجب ^(٤) مع الفساد ، وليس كذلك الحج ؛ لأن جبرانه تارة يقع بجنسه ، مثل : مجارة المقات ، فأحرم ثم عاد إليه وأحرم ، ومن دفع من عرفات عاد إليه ، ويقع جناة مير جنسه أيضاً ، فمعي وجب الجبران بجنسه خف جبرانه بالمعنى الآخر حتى لا يتغلظ جبرانه من وجهين . وهذا المعنى لا يوجد في الصوم ؛ لأن الكفارة لا تكون جبراناً ، بدلالة : أنها لا تنفرد ^(٥) عن القضاء ، فلم يكن التغليب بالقضاء مؤثراً في قضائها .

(١) قوله : [فوجب] ساقط من (م) ، (ع) .

(٢) في (م) ، (ع) : [لا يجب بعرفته] .

(٣) في (م) : [لم تغلف] .

(٤) في (م) : [لا ينفرد] .

(٥) في (م) : [لا يجب] .



حكم من وطئ بعد الوقوف بعرفة

٩١٧٩ - قال أصحابنا : إذا وطئ بعد الوقوف بعرفة ، لم يفسد حجه ، وعليه بدنة ^(١).

٩١٨٠ - وقال الشافعي : يفسد حجه إذا وطئ قبل الرمي ^(٢).

٩١٨١ - لنا : قوله عليه الصلاة والسلام : « الحج عرفة ، فمن أدرك عرفة ، قد أدرك الحج » ^(٣) ، ظاهره يقتضي أنه لم يبق وإن جامع .

٩١٨٢ - وقال عليه الصلاة والسلام : « الحج عرفة ، فمن أدرك عرفة ، قد تم حجه ، وقضى تقته » ^(٤) ، ووصفه بالتمام يقتضي : أنه لم يبق عليه فرض من فروضه ،

(١) راجع تفصيل المسألة في : كتاب الآثار ، باب من واقع أهله وهو محرم ص ٧١ ، حديث (٣٤٧ ، ٣٤٨) ، مختصر الطحاوي ص ٦٧ ، متن المقدوري ص ٣٠ ، المبسوط ، باب الفروج إلى متى (٥٧/٤ ، ٥٨) ، بئان الصالح (٢١٧/٢) ، فتح القدير مع الهداية ، وبذيله العاية (٤٦/٣ ، ٤٧) ، الباية مع الهداية (٢٧٥/٤ ، ٢٧٦) ، الاختيار (١٦٤/١ ، ١٦٥) ، مجمع الأهر مع ملتقى الأهر (٢٩٦/١) (٢) راجع تفصيل المسألة في المصادر السابقة ، مختصر لازني ص ٦٩ ، حلية العلماء (٢٦٦/٣) ، المجموع مع للذهب (٣٨٤/٧ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٤١٤) ، فتح العزيز مع الوجيز (٤٧١/٧ ، ٤٧٢) . وقال مالك في المشهور عنه ، وأحمد : مثل قول الشافعي ، من وطئ قبل رمي جمره العقبة ، فقد فسد حجه ، وعليه بدنة . قال الباقي في شئني : ولم ينص على من وطئ بعد الوقوف وقبل الرمي ، وقد روى القاضي أبو محمد عنه في ذلك رواية . إحسانها وهي المشهورة : أنه قد أفسد حجه ، وبها قال الشافعي ، والثانية : أنه لا يفسد حجه . راجع تفصيل المسألة في : للمدونة ، كتاب الحج الثاني (٣٤٠/١) ، المنتقى (٤/٣) ، الكافي لأمين عبد البر ، باب ذكر ما يفسد الحج والصمرة والحكم في ذلك (٣٩٦/١) ، بداية المجتهد (٣٨٥/١) ، قوانين الأحكام الشرعية ، الباب السادس في القعدة والنسك والهدي ص ١٣٧ ، ١٣٣ ، الإنصاف (٢٨٨/١) ، المغني (٣٣٤/٣ ، ٣٣٥ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦) (٣) ما بين المكوئين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه التاسع في الهاشم . وأخرج السائي في السنن ، في فرض الوقوف بعرفة (٢٥٦/٥) ، وابن ماجه في السنن ، باب من أتى عرفة فو الفجر ليلة جمع (١٠٠٣/٢) .

(٤) في (ع) : [نعت] ، وهو تصحيف . ولعل تصحيف جمع روايتين في حديث واحد . الجزء الأول قوله عليه الصلاة والسلام الحج عرفة ، فمن أدرك عرفة تقدم تخريجه أنه ، في مسألة (٤١٨) ، والجزء الثاني : قوله عليه الصلاة والسلام فقد تم حجه وقضى تقته ، وأخرجه أبو داود في باب من لم يبرك عرفة (٤٩١/١) ، والترمذي في باب ما جاء من أدرك الإمام جميع فقد أدرك الحج (٢٣٠/٣) ، الحديث (٨٩١) ، وفتاوي في السنن ، كتاب الناسك في فرض الوقوف بعرفة (٢٥٦/٥) ، وابن ماجه في باب من أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع (١٠٠٣/٢) ، الحديث (١٢٠١٥)

وأن الفوات لا يلحقه .

٩١٨٣ - ولا يقال : المراد به : مقاربة ^(١) ؛ لأنه قال هذا بعد ما بين أفعال الحج ،
وقدرة ^(٢) التمام لم عرف المناسك معلومة بالمشاهدة .

٩١٨٤ - ولأن ذلك محار لا يصار إليه إلا بدليل . ولا يقال : نحمله ^(٣) على أنه أمر
الفوات ؛ لأن الظاهر يقتضي أنه أمر الأمرين جميعاً ^(٤) ، فحمله على أحدهما تخصيص .
٩١٨٥ - فإن قيل : قد قال عليه الصلاة والسلام : « إذا رفعت رأسك من آخر
السجدة / وقعدت ، فقد تمت صلاتك » ^(٥) ، ولم يمنع ذلك ورود الفساد .

٩١٨٦ - قلنا : التمام أراد به هناك ؛ أنه لم يبق عليه فرض من فروضها ، ولا يجوز
أن يكون هذا هو المراد به ههنا ؛ لأنه بقي عليه فرض ، فعلم أنه أراد به الأمن من
نساها ، كما تقول : تم هذا الشيء إذا استقر وتأكد .

٩١٨٧ - ولأنه وطئ بعد الوقوف ، فلا يفسد الحج ، كوطء المكرة .

٩١٨٨ - ولأن ما تعلق به وجوب الفدية ، لم يفسد الحج ، كقتل النعامة .

٩١٨٩ - ولأنه معنى بوجوب القضاء ؛ فلا يثبت ^(٦) بعد الوقوف ، كالفوات .

٩١٩٠ - ولا يلزم الوؤدة ؛ لأنها [لا] توجب ^(٧) القضاء وإنما توجب الأداء .

٩١٩١ - ولأنه أمن من فوات الحج ؛ فوجب أن يأمن من فساده ، كما بعد الرمي .

٩١٩٢ - فإن قالوا : فعل العمرة قد أمن فواتها ولا يأمن فسادها .

٩١٩٣ - قلنا : الفساد يعتبر بالفوات فيما يلحقه الفوات ، فأما ما لا يلحقه الفوات ،

لهو يعتبر بأصل آخر ^(٨) .

٩١٩٤ - قالوا : إذا نوى ^(٩) الصوم فقد أمن فواته ، ولا يأمن فساده .

٩١٩٥ - قلنا : الصوم لا يحق فوات بعد الدخول فيه ، وإنما يلحقه الفوات [قبل

(١) في (م) ، (ع) [مقاربة] . (٢) في (ص) [حمله] ، سكاك : [صحه]

(٣) في (م) ، (ع) : [جمعا] ، سكاك : [جميعا] .

(٤) أخرجه أبو داود بإسناد . أن رسول الله ﷺ قال : إذا نوى الإمام الصلاة وقعد ، فأحدث قبل أن يتكلم ،
فقد تمت صلاته ، ومن كان يخفه من أتم الصلاة ، في الستن ، في كتاب الصلاة ، باب : إمام يحدث بعد ما
يرفع رأسه من آخر الركعة (١٦٢/١) . (٥) في (م) : [فلا يثبت] .

(٦) في (ص) ، (م) ، (ع) [توجب] وقد ادرجنا [لا] اقتضاء لدلالة التركيب النووي والدلالة الشرعية ! .

(٧) في سائر النسخ : أخره ، والصواب ما أثبتناه . (٨) في (م) ، (ع) : [يهوي] .

الدخول فيه قصداً منه ، وهو بحيث لا يلحقه القوات ^(١) ، ولا يعتبر الفساد به .
 ٩١٩٦ - ولأنه جامع في إحرام تأكد بفعل معظم أركانه ، فصار كالوطء بعد الرمي ، يبين ^(٢) ذلك : بمن قدم السعي حتى سلم أكثر الأفعال للأركان .
 ٩١٩٧ - ولأن الجماع يمنع ما بقي من العبادة على ما تقدم ، ومعلوم : أن ترك الرمي لا يمنع من صحة ما تقدم ، وتعلق حكم الجواز به إفساده بالوطء مثله .
 ٩١٩٨ - ولأنه بقي عليه بعد الوقوف ركن ، وهو الطواف والرمي ^(٣) ، فإذا كان الوطء مع بقاء الركن لا يفسد ، فمع بقاء المنع أولى أن لا يفسد .
 ٩١٩٩ - احتجوا : بقوله تعالى : ﴿ وَلَا رَفْعَ وَلَا سُوءَ وَلَا جِهَادَ فِي السَّجَةِ ﴾ ^(٤) ، والنهي ^(٥) يفيده الفساد .

٩٢٠٠ - قلنا : قد قيل : المراد بالرفث : الكلام الفاحش ، وهذا هو الظاهر ؛ لأنه قرنه بالجلال ، ولو ثبت أن المراد به : الجماع ، حملناه على ما قبل الوقوف بدليل .
 ٩٢٠١ - قالوا : ووطء عمد صادق لإحراما لم يحل فيه شيء ؛ فوجب أن يفسد الحج ، كما لو كان قبل الوقوف ^(٦) .

٩٢٠٢ - قلنا : للمعنى في الوطء قبل الوقوف : أن الوقوف لا يمكن أدائه بما يوجب الإحرام على الوجه الذي اقتضاه ^(٧) التحريم ، وعدم فعل الوقوف يمنع تمام الحج ، وبعد الوقوف لا يجوز أن يفسد الإحرام لنقل فعل الطواف على الوجه الذي أوجبه الإحرام ^(٨) ؛ لأن بقاء الطواف لا يوجب الفساد ، فلم يبق من الأفعال إلا الرمي ، وتعذر فعله على الوجه الذي أوجبه التحريم ^(٩) يحري محرى تركه ، وذلك ^(١٠) لا يمنع من صحة الحج .

٩٢٠٣ - ولأن ما قبل الوقوف حالة يجوز أن يجب فيها الحج بقواته ، فجاز أن يجب

-
- (١) ما بين المكوفين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .
 (٢) في (م) ، (ع) : وبين [بالمعطف .
 (٣) في (م) ، (ع) : وهو الرمي [بزيادة : هو [.
 (٤) سورة البقرة : الآية ١٩٧ .
 (٥) قوله : والنهي [ساقط من (م) ، (ع) .
 (٦) ما بين المكوفين ساقط من (م) ، (ع) . - (٧) في (م) ، (ع) : نصاً [.
 (٨) في (م) ، (ع) : التحريم [.
 (٩) ما بين المكوفين ساقط من صلب (م) واستدركه الناسخ في الهامش .
 (١٠) في (م) : ذلك [بدون المعطف .

بفساده ، [وبعده لا يجوز أن يجب القضاء بفواته ، فلا يجوز أن يجب بفساده] ^(١) .
٩٢٠٤ - ولأن قبل الوقوف الإحرام ضعيف [بدلالة : أنه لم يتأكد بانضمام
معظم الأركان إليه ، وإذا صادف الوطء إحراماً ضعيفاً] ^(٢) لم يتأكد فسد ، وبعد
الوقوف يصادف إحراماً متأكداً بانضمام أكثر الأركان إليه ، فتأكد منع من طرآن
الفساد عليه .

٩٢٠٥ - قالوا : الحج عبادة يلحقها ^(٣) الفساد بغير حق ، فجاز أن يلحقها ما لم
يخرج منها ، كالصيام .

٩٢٠٦ - قلنا : الصوم يلحقه الفساد متى بقي منه جزء لا يجوز أن يفرد ما تقدم
عنه ، فإذا فسد الجزء فسد ^(٤) بما مضى . وليس كذلك الحج ؛ لأن ما مضى منه مفرد
بالصحة عما بقي ، ففساد ^(٥) ما بقي بالوطء لا يوجب ^(٦) فساد ما يضاف إليه .

٩٢٠٧ - قالوا : عبادة لها تحليل وتحريم يلحقها الفساد بما بينهما ^(٧) ، كالصلاة .
٩٢٠٨ - قلنا : الصلاة لا يجوز أن يبقى ركن من أركانها ، ثم لا تقسد بالمعاني
الفسدة . ولما كان الحج لا يقسد بالوطء مع بقاء ركن من أركانها ؛ جاز أن لا يلحقه
فساد مع بقاء تابع من توابعه .

٩٢٠٩ - قالوا : أحد محظورات الإحرام ؛ فوجب أن يكون حكم ما بعد الوقوف
وقبله سواء ، كالتلباس ، والطيب ، وحلق الشعر .

٩٢١٠ - قلنا : هذه المحظورات لا تقسد ^(٨) بالإحرام ، وإنما ترجع ^(٩) الجبران ،
والعبادة إذا وجب جبرائها قبل تأكدها ، فعند تأكدها أولى ، والوطء يوجب ^(١٠)
الفساد ، ولا يجوز أن يقال : إذا فسدت العبادة قبل تأكدها ، يجب أن تقسد ^(١١) بعد
تأكدها .

(١) ما بين المكروفين ساقط من صلب (م) واستتركه الناسخ في الهامش

(٢) ما بين المكروفين ساقط من (ع) . (٣) في (ع) : [يلزمها] .

(٤) قوله : [الجزء فسد] ساقط من (م) ، (ع) .

(٥) في (٢) ، (ع) : [بالوطء بفساد] بزيادة : [بالوطء] .

(٦) في (ع) : [ولا يوجب] بالمعطف . (٧) في (م) ، (ع) : [بأسها] .

(٨) في (م) : [لا يفسد] . (٩) في (م) : [يوجب] .

(١٠) في (م) ، (ع) : [موجب] . (١١) في (م) : [أن يفسد] .

٩٢١١ - قالوا : العبادات كلها تفسد ما لم يخرج منها ، وكذلك هذه العبادة تفسد ^(١) ما لم يخرج منها يلحقها الفساد ، والدليل على أنه إذا رمى خرج منها : أنه يقطع ^(٢) التلبية ، وهي من ^(٣) شعارها .

٩٢١٢ - قلنا : هذه العبادة قد فارقت سائر العبادات ، بدلالة أن سائر العبادات يلحقها الفساد ما بقي فرض من فروضها ، وهذه العبادة يبقى أحد أركانها ، فلا يفسده ، وذلك يجوز أن لا يفسد وإن لم يخرج منها .

٩٢١٣ - وعلى أنا لا نسلم أنه بالرمي خرج من العبادة ، بل هو فيها إلى أن يتحلل بالخلق عندنا ، ثم يتحلل بالطواف .

٩٢١٤ - فأما استدلالهم بقطع التلبية ؛ فلا يدل على ما قالوه .

٩٢١٥ - ولأنه يقطع التلبية مع أول حصاة يرميها ، ثم يلحقها الفساد عندهم ما لم يتم ^(٤) الرمي ؛ فسقط هذا .

• • •

(١) في (م) : [يفسد] .

(٢) لفظ : [من] سائط من (م) ، (ع) .

(٣) في (م) ، (ع) : [ما لم يتم] .

(٤) في (م) ، (ع) : [أن يقطع] .



حكم تعدد الوطء ، بعد الوقوف بعرة

- ٩٢١٦ - قال أصحابنا : إذا وطئ ثم وطئ : فعليه في الثاني شاة ^(١) .
- ٩٢١٧ - وقال الشافعي : إذا لم يكفر عن الأول ، ففيه قولان ، أحدهما : شاة ، والآخر : بدنة ^(٢) .
- ٩٢١٨ - لنا : أنه وطء ، صادف إحراماً ، نقصت حرمة بالوطء ، فصار ^(٣) كالوطء بعد التحلل .
- ٩٢١٩ - ولأن الوطء معنى ^(٤) يوجب القضاء ، فإذا وحد بعد الوطء لم يتعلق به فدية ، كالفوات .

(١) قال الكسائي في بدائع الصنائع : ولو جامع بعد الوقوف بعرة ثم جامع ، إن كان في مجلس واحد لا يجب عليه إلا بدنة واحدة ، وإن كان في مجلسين يجب عليه بدنة للأول ، ولثاني شاة على قول أبي حنيفة وأبي يوسف . وعلى قول محمد : إن كان ذبح للأول بدنة يجب للثاني شاة ، ولا فلا يجب . وقال الطحاوي : ومن جامع في حجه مرارا قبل وقوفه بعرة ، فإن أبا حنيفة وأبا يوسف قالا : إن كان ذلك في موطن واحد ، كان عليه دم واحد ، وإن كان في موطنين ، كان عليه لكل موطن دم ، وقال محمد : عليه دم واحد ما لم يهد ، ثم يجامع بعد ذلك ، فإنه إن أهدى ثم جامع بعد ذلك كان عليه دم آخر . راجع تفصيل المسألة في : الأصل ، باب الجماع (٤٧٢/٢) ، مختصر الطحاوي ص ٦٧ ، المبسوط ، باب كفاة قصر الأظفار ، و باب الجماع (٧٩/٤ ، ١١٩) ، بدائع الصنائع (٢١٧/٢ ، ٢١٨) ، الاختيار (١٦٥/١) ، مسجع الأنهر (٢٩٦/١) .

(٢) قال الشيرازي في المهذب : وإن وطئ ، ثم وطئ ، ولم يكفر عن الأول ، ففيه قولان ، قال في القديم : يجب عليه بدنة واحدة ، كما لو زنى ثم زنى ، كفاه لهما حد واحد ، وقال في الجديد : يجب عليه الثاني كفارة أخرى ، وفي الكفاة الثانية قولان ، أحدهما : شاة والثاني : يهرمه بدنة . راجع تفصيل المسألة في : حلية العلماء (٢٦٨/٣ ، ٢٦٩) ، المجموع مع المهذب (٤٠٥/٧ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧) ، فتح العزيز مع الرجز ، بذيل المجموع (٤٧٢/٧ ، ٤٧٣) . وقال مالك : إذا وطئ انظر مرارا ، وليس عليه إلا هدي واحد . رجع المسألة في الكافي لأبي عبد الله (٣٩٩/١) ، بداية المجتهد (٣٨٦/١) . قال أبو قتادة في الشئ : إذا تكرر الجماع ، فإن كفر عن الأول ، فعليه للثاني كفارة ثانية ، كالأول ، وإن لم يكن كفر عن الأول ، فكفارة واحدة . وعنه : إن لكل وطء كفارة ، لأنه سبب لكفارة ما زوجها كأول ، والمذهب الأول . راجع تفصيل المسألة في المني ، باب ما يتوقى الحرام وما يباح له (٣٣٧ ، ٣٣٨) .

(٣) قوله : [بالوطء عصار] ساقط من (م) ، (ع) ، وس صلب (ص) ، واستدركه الشافعي في الهامش .

(٤) أي (ص) : [معناه] .

٩٢٢٠ - ولأنها عبادة تجب بالوطء فيها الكفارة العظمى ، ولا تتكرر بالوطء .
أصله : الصوم .

٩٢٢١ - ولأنه هدي لا تجب في الطيب واللباس ، ولم تجب في الوطء الثاني .
كالنذر .

٩٢٢٢ - ولأن الوطء الثاني لو حصل قبل الوقوف لم يفسد به الحج .
٩٢٢٣ - قالوا : وطء ^(١) حصل بعد الوقوف لم يجب به بدنة ، كالوطء فيما دون
الفرج .

٩٢٢٤ - احتجوا : بأنه وطء عمد ، صادف إحراماً لم يتحلل منه ، فوجبت ^(٢) به
الكفارة ، كالأول .

٩٢٢٥ - قلنا : اعتبار الوطء الثاني بالأول لا يصح ؛ لأن الأول صادف إحراماً لم
يهتك ^(٣) ، والثاني صادف إحراماً قد نقض بالوطء ، وحكم الأمرين مختلف بالاتفق ،
ألا ترى : أن اللبس الثاني والطيب لا يتعلق به الكفارة عندهم إذا لم يكفر ، وكذا ^(٤)
الجماع على أحد القولين ، وكذلك ^(٥) يجوز أن يختلف عندنا في مقدوره .

٩٢٢٦ - قالوا : كل ما لم تقدم ^(٦) فيه الكفارة فإذا كرره ^(٧) بعد التكفير عن
الأول : فيه الكفارة ، كاللباس ، والطيب .

٩٢٢٧ - قلنا : نقول بموجبه ؛ لأن عندنا فيه الكفارة ، وإنما الخلاف في قدرها -
وإن عللوا القدر - والطيب .

٩٢٢٨ - قلنا : اللباس والطيب لا يختلف قدر الكفارة فيهما ^(٨) ، والأول والثاني
سواء ، والوطء مختلف مقدار الكفارة فيه ، تارة تجب بدنة ، وتارة تجب شاة ،
فكذلك ^(٩) جاز أن يختلف الأول والثاني .

• • •

(١) لفظ : [وطء] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستتركه الناسخ في فهاش .

(٢) في (ص) : [فوجب] . (٣) في (م) ، (ع) : [لم يهتك] .

(٤) في (م) ، (ع) : [وكذلك] . (٥) في (ص) : [ولذلك] .

(٦) في (ص) ، (م) : [ما لم يدي] بدون نقط .

(٧) في (م) ، (ع) : [كرر] بحذف الضمير .

(٨) في (م) ، (ع) : [سها] . (٩) في (ص) : [فذلك] .



إذا جامع امرأته ففسد حجها

٩٢٢٩ - قال أصحابنا : إذا جامع امرأته ففسد حجها : وجب ^(١) عليهما القضاء ، ولا يلزمهما الافتراق ^(٢) .

٩٢٣٠ - وقال الشافعي : إذا بلغا إلى الموضع الذي جامعها فيه : فرق بينهما .

٩٢٣١ - ومن أصحابنا ^(٣) من قال : التفرقة بينهما واجبة ، ومنهم من قال : مستحبة ^(٤) .

٩٢٣٢ - لنا : أن التفرق ليس ينسك في الابتداء ، فلا يكون ^(٥) نسكاً في القضاء ، كالافتراق في دفعتين . ولأنها عبادة تجب في إفسادها ^(٦) الكفارة بالوطء ، فلم يؤمر بمفارقتها في القضاء ، كالصوم ، لأنه من محظورات الإحرام ، فإذا فعله لم يلزمه مفارقتها ، كاللوب الخيط ^(٧) .

٩٢٣٣ - ولأنه قضاء عبادة أفسدها بالجماع ، فلا يؤمر بالافتراق فيها ، أصله :

(١) في (م) ، (ع) : [يفسد حجها ووجب] ، مكان اللين .

(٢) راجع للمسألة في : الأصل (٤٧١/٢ ، ٤٧٢) ، الجامع الصغير ، باب الحزم إذا قلم أظفاره أو حلق شعره من ١٥٦ ، مختصر الطحاوي من ٦٧ ، متن القلوري ، باب الجنائيات من ٣٠ ، البسوط ، باب الجماع (١١٨/٤ ، ١١٩) ، بدائع الصنائع (٢١٨/٢ ، ٢١٩) ، فتح القدير مع الهداية ، وبذيله العناية (٤٦/٣ ، ٤٦) ، النهاية مع الهداية (٢٧٣/٤ - ٢٧٥) ، الاختيار (١٦٤/١) ، مجمع الأنهر مع ملتقى الأنهر (٢٩٦/١) .

(٣) في (م) ، (ع) : [أصحابنا] .

(٤) الزيادة أثبتناها لمتنص السياق . اتفق الشافعية ، والمالكية ، والحنابلة ، وزفر من الحنفية في التصرف بهما ، واحتفظوا في موضع الافتراق ، قال الروي في المجموع : وهل التفرق واجب أم مستحب ، فيه قولان ، أو وجهان عدداً : أحدهما : مستحب . راجع تفصيل للمسألة في : حلية العلماء (٢٦٧/٣) ، المصوح مع المنبذ (٣٨٤/٧ ، ٣٨٥ ، ٣٩٩ ، ٤١٥) . وقال مالك في المدونة : إذا حجا فلا افتراقاً من حيث يحرمان حتى يحلا . راجع للمسألة في : المدونة ، كتاب الحج الثاني (٣٤٠/١) ، المتفتي (٣/٣) ، الكافي لأن عبد الر (٣٩٨/١) ، بداية المجتهد (٣٨٧/١) . قال ابن قدامة في المنهاج : وإذا نصب نفرة من موضع الجماع حتى يغتصبا حجها ، ثم قال : وروي عن أحمد : أنهما يمتنعان من حيث يحرمان متى يحلا . راجع تفصيل للمسألة في المنهاج (٣١٦/٣ ، ٣١٧) ، الكافي لأن قدامة ، باب ما يفسد الحج ويحكم القوات بالإحصار (٤٥٨/١ ، ٤٥٩) .

(٥) في (م) ، (ع) : [ولا يكون] .

(٦) في (س) ، (م) : [إفسادها] .

(٧) في (م) ، (ع) : [والخيط] ، بالصب .

الصوم ، والاعتكاف .

٩٢٣٤ - احتجوا : بما روي عن عمر ، وابن عباس رضي الله عنهما : أنهما يفترقان ^(١) ، ولا يخالف لهما في الصحابة .

٩٢٣٥ - قلنا : هذا إما قالاه على طريق الاستحباب مخافة أن يواقعها ، فيفسد حجه ثانيا ، لا أن ^(٢) ذلك واجب ، وهذا كما منع النبي صلى الله عليه وسلم الرجل أن يخلو بامرأة ^(٣) ، مخافة أن يواقعها وإن لم تكن الخلوة محرمة .

٩٢٣٦ - قالوا : إذا وصل إلى ذلك المكان تذكر ما كان مهما ، فلم تؤمن المعاودة .

٩٢٣٧ - قلنا : لو كان كذلك لكان الافتراق عقيب الوطء في السنة الأولى ، وكان يجب مثل ذلك في أيام الصوم ، ويجب على المظاهر إذا جامع امرأته أن يفارقتها مخافة أن يتذكر فيعاود وطئها .

(١) أخر عمر رضي الله عنه : أخرجه البيهقي في الكبرى ، في كتاب الحج ، باب ما يمسد الحج (١٦٧/٥) ، وأبو داود في كتاب الحج ، باب ما يمسد الحج (١٦٧/٥) ، كما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٣٩/٤) ، الأثر (٢) وابن أبي شيبة في المصنف ، في كتاب الحج ، في الرجل يواقع أهله وهو محرم (٢٣٩، ٢٣٨/٤) ، الأثر (١) (٢) في (٢) ، (ع) : [لأن] ، مكان : [لا لأن] .

(٣) أخرجه البخاري من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا ، بلفظ : لا يخلون رجل بامرأة إلا مع ذي محرم مختصرا ، في الصحيح ، في كتاب الحج ، في باب لا يخلون رجل بامرأة (٢٩٦/٣) ، وصلى حمزه في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره (٩٧٨/٢) ، الحديث (١٢٤١/٤٢٤) .

وطء الناسي والجاهل والمكره

٩٢٣٨ - قال أصحابنا : وطء الناسي والجاهل والمكره يفسد الحج ^(١) .
 ٩٢٣٩ - وهو أحد قولي ^(٢) الشافعي ، وقال في قول آخر : لا يفسد ، قالوا : وهو الصحيح ^(٣) .

٩٢٤٠ - لنا : ما روي أن ^(٤) ابن عباس رضي الله عنه سأل رجل ، فقال : واقمت أُملي ؟ فقال : يقضيان ما بقي ^(٥) من نسكهما ، فإذا كان عامًا مقبلًا فإذا أتيا على المكان الذي أصابيا فيه تفرقا في وقتين ، ولا يجتمعا حتى يقضيا نسكهما وعليهما أب هدي ^(٦) ، وكان هذا الجواب بمشهد من / ابن عمر ، وجبير بن مطعم ، ولم يستفسر ، فلو كان الحكم يختلف لسأل عنه .

٩٢٤١ - ولأنه وطء قبل الوقوف ؛ فوجب أن يفسد الحج ، كالعمد .
 ٩٢٤٢ - ولأنه معنى يوجب قضاء الحج ؛ فاستوى سهوه وعمده ^(٧) ، كالقوات .

(١) راجع المسألة في : الأصل (٤٧٣/٢) ، متن القلوري ص ٣٠ ، البسوط (١٢١/٤) ، بدع الصنائع (٢١٧/٢) ، فتح القدير مع الهداية ، وبذيله العناية (٤٨/٣) ، (٤٩) ، البناء مع الهداية (٢٧٧/٤) ، (٢٧٨) ، الاختيار (١٦٥/١) ، مجمع الأنهر مع منتقى الأبحر (٢٩٥/١) .

(٢) في (م) ، (ع) : [قول] ، مكان : [قول] .
 (٣) في (م) ، (ع) : [قننا] ، مكان : [قالوا] . راجع تفصيل المسألة في : حلية العلماء ، باب الإحرام وما يحرم فيه (٢٥٧/٣) ، المجموع مع المذهب ، باب الإحرام وما يحرم فيه (٣٤١-٣٤٣) ، فتح العزيز مع الوجيز ، بذيل المجموع (٤٧٨/٧) . وقال مالك وأحمد : مثل قول الحنفية ، والشافعي في القديم ، والعمد والسليمان في اللوطء سواء . قال ابن قدامة في المغني : واجعل بالنحر والكره في حكم الناس ؛ لأنه منذور . راجع المسألة في المغني (٣/٣٠٥) ، للكاتبي لابن عبد البر (٣٩٦/١) ، بداية المجتهد (٣٨٦/١) ، السائل الفقهاء ، كتاب الحج (٢٩٠/١ ، ٢٩١) ، الإفضاح (٢٨٨/١) ، لنفسي (٣٤٠/٣) ، الكافي لابن قدامة ، باب محظورات الإحرام (٤١٤/١ ، ٤٥٨) ، العدة ، باب الفدية ص ١٨١ .

(٤) لفظ : [أن] ساقط من صلب (ص) واستدركه الساسع في الهامش .
 (٥) قوله : [ما بقي] ساقط من صلب (ص) واستدركه الساسع في الهامش ، وفي (ع) ، (٢) : [يقضيان] .

(٦) تقدم تخريجه بالناظر متقاربة في مسألة (٤٩٩) ، وفي مسألة (٥٠٢) .
 (٧) في (ع) : [عمده وسهوه] ، بالنقد والتأخير .

٩٢٤٣ - وقالوا : المعنى في الفوات : أنه ترك المأمور به في العبادة ، فاستوى سهوه وعمره ، وفي مسائلنا فعل المهي عنه ، فصار كالمجامع في الصوم ، والأول كمن ترك النية .
٩٢٤٤ - قلنا : إن كان النسيان عذراً ؛ فوجب أن يؤثر في الأمرين ، وإن لم يكن عذراً ؛ لم يؤثر فيهما .

٩٢٤٥ - ولأن الاحتراز من فعل المنهي عنه يمكن ما لا يمكن من ترك المأمور به ، فإن استوى عمد الترك وسهوه ، فعمد الفعل وسهوه أولى ، فأما الصوم فلم يحتل ما قالوه ، وإنما اختلف لأنه ليس للصائم أمانة تدل^(١) على كونه صائماً ، فعذر في فعل ما نهى عنه ناسياً ؛ ولأنه معنى يوجب الهدي فاستوى سهوه وعمره ، كمجازاة الميثاق .
٩٢٤٦ - احتجوا : بقوله عليه الصلاة والسلام : « رفع عن أمتي الخطأ ، والنسيان ، وما استكرهوا عليه »^(٢) ، وقد تكرر جوابها عنه .

٩٢٤٧ - قالوا : عبادة يفسدها الرطوء ، فلم يفسدها على وجه السهو ، كالصيام .
٩٢٤٨ - قلنا : الصوم يصح الدخول فيه بغير قصد منه ، فما يفسده^(٣) يجوز أن يختلف بالقصد وعمره ، والحج لا يجوز الدخول فيه بغير قصد ، فما يفسده لا يختلف .

٩٢٤٩ - ولا يلزم المفعى عليه^(٤) ؛ لأنه لا يدخل في الإحرام ، ولكنه يدخل فيه .
٩٢٥٠ - ولأنه ليس للصوم أمانة^(٥) تدل عليه ؛ فكان معذوراً في النسيان ، والحج له أمانة تدل عليه ، وهو التجرد ، والتلبية ، فلم يكن معذوراً فيه .
٩٢٥١ - قالوا : استمتاع لا يفسد الصوم ، فلا يفسد الإحرام ، كالرطوء فيما دون الفرج .

٩٢٥٢ - قلنا : المعنى في الأصل : أن عمره لا يفسد الحج ، فخطؤه مثله ، وما كان عمد الرطوء مؤثراً في الحج كذلك خطؤه ، كقتل الصيد ، ومجازاة الميثاق .
٩٢٥٣ - قالوا : لو أزمناه القضاء لم يأمن ذلك في القضاء .
٩٢٥٤ - قلنا : يعطل بالفوات ويوجب الكفارة في قتل الصيد ومجازاة الميثاق .

(١) في (م) [بدل] . (٢) تقدم تخريجه في سلكه (١٤٠) .

(٣) في (م) ، (ع) : [ما يفسد] بحذف الضمير .

(٤) في (م) ، (ع) : [المعنى عليه] .

(٥) في (م) : [ولأن الصوم ليس أمانة] ، وفي (ع) : [ولأن الصوم ليس له أمانة] .



إذا وطئ في العمرة فأنفسها

- ٩٢٥٥ - قال أصحابنا : إذا وطئ في العمرة فأنفسها : فعليه شاة ^(١) .
- ٩٢٥٦ - وقال الشافعي : إذا أنفسها : فعليه بدنة ^(٢) .
- ٩٢٥٧ - لنا : أنها عبادة يجب بإفسادها الكفارة العظمى ، فلم يجب ^(٣) الكفارة بإفساد جميع نوعها ، كالصوم .
- ٩٢٥٨ - ولأن حرمة العمرة أنقص من حرمة الحج ؛ بدلالة : نقصان تركها ، ونقصان حرمة الإحرام يمنع من كمال الكفارة ، أصله : الوطء بعد التحلل الأول ؛ لأنه وطء أنفسه به العمرة ، فلم يجب لأجلها بدنة ، كالقارن .
- ٩٢٥٩ - احتجوا : بأنها كفارة ^(٤) وجبت لإفساد عبادة ، فوجب أن تكون ^(٥) الكفارة العظمى ، كالصوم .

(١) قال الطحاوي في مختصره : ومن جامع في عمرته ولم يطغ لها أربعة أشراط من طوائفها ، فقد أنفسها ، وعليه دم لإفساده إياها ، وعليه عمرة مكانها . فإن كان ذلك منه بعد ما طاف لها أربعة أشراط ، كان عليه دم ، وجزئته منه شاة ، وأجزأته عمرته ، ولم يجب عليه لها قضاء . راجع تفصيل المسألة في : مختصر الطحاوي ص ٦٧ ، متن القدوري ص ٣٠ ، المبسوط ، باب الخروج إلى منى (٥٨/٤) ، بذائع الصنائع ، فصل : وأما العمرة (٢٢٨/٢) ، البناءة مع الهداية (٢٧٦/٤ ، ٢٧٧) ، الاختيار (١٦٥/١) ، مجمع الأنهر مع ملقى الأبحر (٢٩٦/١) .

(٢) قال القفال في حلية العلماء : ه إن وطئ المحصر قبل تحلله صدت عمرته وعليه القضاء وبدنة ه . راجع تفصيل المسألة في : حلية العلماء ، باب ما يجب بمحظورات الإحرام من كفارة وغيرها (٢٧٠/٣ ، ٢٧١) ، المجموع مع لمذهب ، باب ما يجب في محظورات الإحرام من كفارة وغيرها (٣٨٥ ، ٣٨٤/٧ ، ٣٨٩) ، فتح العزيز ، بذيل المجموع (٤٧١/٧ ، ٤٧٢) . قال ابن عبد البر في الكافي : ه وإن جامع للمحصر قبل تحله الطواف والسعي ، فقد أنفس عمرته ، وإن جامع بعد تمام السعي وقبل الحلق ، فعليه دم وعمرته تامة ، ومن أنفس عمرته معنى فيها حتى يتبها ثم يبدلها ويهدى هنيئا ه . راجع تفصيل المسألة في : المنى ، في جامع ما جاء في العمرة (٢٣٦/٢) ، الكافي لابن عبد البر (٣٩٨/١ ، ٣٩٩) . وقال أحمد وأصحابه : من وطئ قبل التحلل من العمرة ، صدت عمرته ، وعليه شاة مع القضاء . راجع المسألة في : الإصباح (٢٩٠/١) ، لنهي . باب صفة الحج (٤٨٦/٣) ، الكافي لابن قدامة ، باب الفدية (١١٨/١) .

(٤) في (ع) : [عبادة] .

(٥) في (م) : [فلم يجب] .

(٥) في (م) : [أن يكون] .

- ٩٢٦ - قلنا : الصوم دلالة لنا ؛ لأن الكفارة العظمى ^(١) [كلما ^(٢) وجبت بإفساده ^(٣)] يختص من بين نوعه بها ، ولما وجبت الكفارة العظمى [^(٤) بالوطء في الحج ، وجب ^(٥) أن يختص من بين نوع الإحرام به ، ونقلب فنقول : فلا تجب الكفارة العظمى بإفساد ما هو أنقص منه ، كالصوم .
- ٩٢٧ - قلنا : العمرة تشبه الحج ؛ بدلالة : أنه يحرم لكل واحد منهما من البقاع ويلزم الدخول ، ويجب المضي في فاسدها ويؤدى بها مطلق النذر
- ٩٢٨ - قلنا : فعلى ^(٦) أصولنا : الوطء الذي يفسد به الحج لا تجب به بدنة ، وقد دللنا على ذلك ؛ لأن العمرة وإن ساوت الحج فيما ذكرناه ، فقد نقصت حرمتها عنه ؛ بدلالة : نقصان أركانها ، فإنها تجمع ^(٧) معه في إحرامه ، وتدخل ^(٨) أفعالها في أفعاله عند مخالفتها . وعندنا يقوم الدم مقام جميعها في المحصر ، وإذا نقصت عن الحج في هذه الأحكام نقصت في باب الكفارة .

• • •

(١) لفظ : [العظمى] ساقط من (ع) .
 (٢) في (م) ، (ع) : [قد] ، مكان : [كلما] .
 (٣) في (ع) : [بإفساد ما] ، مكان : [بإفساده] .
 (٤) لفظ : [العظمى] ساقط من (ع) ، وما بين المتكوفين ساقط من صلب (م) واستدركه الناسخ في الهاشم .
 (٥) لفظ : [وجب] ساقط من صلب (م) واستدركه الناسخ في الهاشم .
 (٦) في (م) : [فعل] .
 (٧) في (م) : [يجمع] .
 (٨) في (م) : [يدخل] .



إذا وطئ الحاح في الموضع المكروه أو ذكرًا أو بهيمة

- ٩٢٦٣ - قال أبو حنيفة : إذا وطئ الحاح في الموضع المكروه أو ذكرًا ، أو بهيمة ^(١) : لم يفسد حجه في إحدى الروايتين ^(٢) .
- ٩٢٦٤ - وقال الشافعي : يفسد حجه ، وعليه بدنة ^(٣) .
- ٩٢٦٥ - لنا : أنه وطئ في موضع لا يجب بالوطء فيه مهر يحلل ، كالوطء فيما دون الفرج .
- ٩٢٦٦ - ولأن جنسه لا يستباح ^(٤) بعقد النكاح ، فلا يفسد الحج مع الحرمة ، كالوطء الذي يحصل في الذكر فيما دون الفرج .
- ٩٢٦٧ - ولأنه حكم لا يتعلق بالإنزال مع المباشرة ، فلا يتعلق بالوطء في الموضع المكروه لوجود المهر ، والإباحة ^(٥) للزوج الأول ، والإحصان .
- ٩٢٦٨ - احتجوا : بأنه وطئ في الفرج ، أو وطئ يوجب الغسل ؛ فجاز أن يفسد الحج قياسًا على الوطء في الفرج .
- ٩٢٦٩ - قالوا : ولأنه أغلظ ؛ لأنه لا يستباح بحال .
- ٩٢٧٠ - قلنا : المعنى في الرطء في الفرج : أن أحكام الوطء تتعلق ^(٦) به من المهر ، والتحليل ، والإحصان ، وهذه المعاني لا توجد ^(٧) في مسائلنا .
- ٩٢٧١ - وقولهم : إنه أغلظ ؛ لأنه لا يستباح ولا يتعلق به الإفساد ؛ ولأن كونه لا

(١) في (م) ، (ع) : [أو بهيمة وطئًا] ، زيادة : [وطئًا] .

(٢) راجع تفصيل المسألة في : بدائع الصنائع ، فصل : وأما بيان ما يفسد الحج (٢١٦/٢ ، ٢١٧) ، البية مع الهداية ، (٢٧٣/٤) ، الاختيار (١٦٥/١) ، مجمع الأنهر مع ملقى الأبحر (٢٩٥/١) .

(٣) راجع تفصيل المسألة في : حلية العلماء (٢٧٠/٣) ، المجموع مع المنهاج (٤٠٩/٧ ، ٤٢١) ، فتح العزيز ، بنيل المجمع (٤٧١/٧) . قال ابن قدامة في المصني : ولا فرق بين الوطء في القبل والدمر ، س ندمي أو بهيمة ، وبه قال الشافعي وأبو ثور ، وبخروج في وطء البهيمة أن الحج لا يفسد به ، وهو قول مالك . راجع في المصني (٢٣٦/٣) ، الكافي لابن قدامة ، وباب ما يفسد الحج وحكم الفوات والإحصان (٤١٨/١ ، ٤٥٨) .

(٤) في (م) ، (ع) : [لا يستباح] . (٥) في (م) : [الإباحة] زيادة الهاء .

(٦) في (م) ، (ع) : [متعلق] . (٧) في (م) : [لا يوجد] .

يستباح بعقد على أنه غير مقصود في البيوع ؛ لأن المعقود ^(١) يتعلق به مهر ، فإن
صحت هذه الممانعة من وطء المرأة ، لم يمكن المنع إذا فرضنا الدلالة في وطء اليهمة
والذكر ، وقد سلموا أن الوطاء في الموضع المكروه لا يتعلق به إحصان ، ولا يوجب
للزواج الأول ، ولا يقع بها ، ولا يبطل خيار العنة ، ولا يغير ^(٢) إذن السكر

• • •

(١) في (م) ، (ع) : [المعقود] .

(٢) في (م) ، (ع) : [ولا يغير] .



إذا وطئ القارن وجب عليه دمان

٩٢٧٢ - قال أصحابنا : إذا وطئ القارن : وجب عليه دمان ، فإن كان قبل الوقوف سقط دم القارن عنه ^(١) .

٩٢٧٣ - وقال الشافعي : عليه دم واحد ، ولا يسقط دم القارن عنه ^(٢) .

٩٢٧٤ - لنا : أنهما عبادتان ؛ لموافقة كل واحد منهما بالوطء ، فلزمه كمارتان كالصائم في رمضان إذا كان محرماً بممرة فوطئ .

٩٢٧٥ - ولأن وطأه صادف ما يسقط به الحج والعمره ، فوجب أن يلزمه دمان ^(٣) ، كالتمتع إذا وطئ في العمره ثم في الحج .

٩٢٧٦ - ولأنه صادف العمره ، فلزمه دم لأجلها ، كالمفرد .

٩٢٧٧ - والدليل على سقوط دم القارن : أنه لم يجمع بين الإحرامين على وجه القرية ، فلم يلزمه ، كالمكره إذا جامع .

٩٢٧٨ - احتجوا : بأنه يقتصر على خلاف واحد ، فلزمه بالوطء دم واحد ، كالمفرد .

٩٢٧٩ - قلنا : المفرد صادف وطؤه عبادة واحدة ، وفي مسألتنا صادف عبادتين ، كل واحدة منهما توجب كفارة على الأنفراد .

٩٢٨٠ - قالوا : كل ما وجب فعله من القرآن الصحيح ، كذلك في الفاسد ، كالوقوف والطواف موجب ^(٤) للإحرام ، وإنما يجب الجمع بين الفريقين فإذا أقسدها لم يحصل الجمع على وجه القرية ، فصار كالمكره إذا جامع .

(١) راجع تفصيل المسألة في : الأصل ، باب الخروج إلى منى و باب الجماع (٤١٧/٢ ، ٤٢٢) ، نبسط .
باب الخروج إلى منى و باب الجماع (٥٩/٤ ، ١١٩) ، بدائع الصالح (٢١٩/٢) ، الاختصار (١٦٥/١)
(٢) في (م) ، (ع) : فلا يسقط ، مكان : ولا يسقط . راجع المسألة في الملهذ مع المجموع (٤٠٥/٧) ، صح
العزيز مع الوجيز ، بفعل المجموع (٤٧٦/٢ ، ٤٧٧) . وقال مالك ، وأحمد في أظهر الروايتين عنه : مثل قول الشافعي ،
إذا أقسدت القارن تنبكه بالوطء ، فعليه قضاء واحد ، ولا يسقط عنه دم القارن ، وقال أحمد في رواية أخرى : يسقط عنه
دم القارن . راجع تفصيل المسألة في : المدونة ، في القرآن وأشد الشعر والحديث في الطواف (٣٩١/١) ، الكافي
لأبي عبد البر (٣٩٨/١) ، الإصباح (٢٩٠/١) ، المنى ، باب صفة الحج (٤١٧/٣ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧)
(٣) في سائر النسخ : [دما] والصواب ما أثبتناه . (٤) في (م) ، (ع) : [بوج]



حكم الكفارة إن كانت لعدم عذر

٩٢٨٩ - قال أصحابنا : الكفارة التي تجب ^(١) بالحلقة ، واللبس ، والطيب ، إن كانت لعدم عذر : وجب فيها الدم ولا يُخَيَّر فيه ، وإن كانت بعذر : خُيِّر بين الدم والإطعام والصوم ^(٢) .

٩٢٨٢ - وقال الشافعي : خُيِّر في الوجهين ، وكذلك يخير عنده فيما يجب بالقبلة بشهوة ، وتقليم الأظفار ، والوطء فيما دون الفرج . وأما في الدماء كلها : أبدال مرتبة ^(٣) .

٩٢٨٣ - لنا : أنها كفارة وجبت بجناية في الإحرام لا على طريق العوض ^(٤) . فوجب أن لا يخير فيها بين الدم ، والصوم ، والإطعام ، أصله : الكفارة التي تجب ^(٥) بالوطء .

٩٢٨٤ - ولا يلزم جزاء الصيد ؛ لأنه عوض ، ولا الحلقة من أذى ؛ لأنه ليس بجناية .

(١) في (م) : [يجب] .

(٢) قال محمد في الأصل . وكذلك كل ما اضطر إليه ما لو طهله غير مضطر كان عليه دم ، وإذا فطه مضطرا ، ففعله أي هذه الكفارات شاء . راجع تفصيل المسألة في : الأصل ، باب الحلقة وباب الدهن والطيب وباب اللبس (٤٢٣/٢ ، ٤٧٨ ، ٤٨٣) ، الميسوط ، باب الحلقة ، و باب الدهن والطيب ، و باب ما يلبسه المحرم من الثياب (٧٤/٤ ، ٧٥ ، ١٢٤ ، ١٢٨) ، متن التذوي ص ٣٠ ، بدائع الصنائع ، فصل : وأما ما يجري مجرى الطيب (١٩٢/٢) ، فتح اقتدر مع الهداية (٤٠/٣) ، البداية مع الهداية (٢٦٦/٤) ، (٢٦٧) ، مجمع الأنهر مع ملتقى الأبحر (٢٩٣/١) ، حاشية ابن عابدين ، باب الجلبات (٢١٥/٢) . (٣) قال الرافعي في فتح العزيز : دم التطيب ولندن واللباس ، ومقدمات الجساع دم ترتيب أو تخيير ، به قولان ، أو وجهان : أحدهما : أنه دم ترتيب ، ثم قال : وأظهرهما وبه قال أبو إسحاق أنه دم تخيير تشبيها بعدة الأدى . راجع تفصيل المسألة في : حية السماء (٢٦٢/٣) ، المجموع مع المذهب (٣٦٤/٧) ، ٣٦٧-٣٦٩ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨) ، فتح العزيز مع الوحي ، في الباب الثاني في الدماء ، بذيل المجموع (٣٦٩-٣٧٦) . وقال مالك وأحمد في رواية : مثل قول الشافعي في المشهور ، فدية الحق واللبس والطيب على التخيير ، ولا فرق في ذلك بين المذنب وغيره ، وقال أحمد في رواية أخرى . مثل قول الحنفية ، إذا حلق لغير عذر فعليه الدم من غير تخيير . راجع تفصيل المسألة في : قوانين الأحكام الشريعة الباب السابع في الفدية والنسك والهدي ص ١٣٢ ، والفني ، باب الفدية وجزاء الصيد (٤٩٣/٣) ، الكافي لابن قدامة ، باب الفدية (٤١٥/١ ، ٤١٦) ، العدة مع المعدة ، باب الفدية ص ١٧٦ ، ١٧٧ . (٤) في (م) ، (ع) : [العرض] . (٥) في (م) : [يجب] .

حكم الكفارة إن كانت لعدم عذر ٢٠٠٩/٤

٩٢٨٥ - ولأن الوطء فيما دون الفرج والقبلة استمتاع يفسد جنسه الحج ، كالوطء في الفرج .

٩٢٨٦ - ولأنه دم يتعلق بمحظور يختص بالإحرام ، فلا يخير بينه وبين الصوم . أصله - الدم الذي ^(١) يجب بترك الرمي ، ومجازة الميقات .

٩٢٨٧ - ولا يلزم جزاء الصيد ؛ لأنه لا يختص بالإحرام ، بدلالة : أنه محظور في الحرم .

٩٢٨٨ - احتجوا : بأنها كفارة يثبت ^(٢) فيها التخيير إذا كان سببها مباحا ؛ فوجب أن يثبت فيها التخيير إذا كان سببها محظورا ، كما ^(٣) في جزاء الصيد .

٩٢٨٩ - قلنا : تلك الكفارة وجبت على سبيل العوض ، وكيفية العوض يستوي فيها المحظور والإباحة ، وهذه الكفارة تجب ، لا ^(٤) على طريق العوض ، فإذا خف سببها بالإباحة خف ^(٥) حكمها ، وإذا تغلظ سببها بالمحظور ، تغلظ ^(٦) حكمها ؛ لأن الله تعالى نص على التخيير ، وقتل الصيد في أغلظ الأحوال [عمد ؛ فلما أوجب الكفارة على الحرم ^(٧) في أغلظ أحوال] ^(٨) قتل الصيد كان ذلك تنبيها على تخفيف حكمها فيما لم يتغلظ ، وهو الخطأ ، والقتل بعذر ^(٩) .

٩٢٩٠ - وأما كعارة اللبس والخلع : فنص الله تعالى على حكمها مخففة عند أخف أسبابها ، فلم يجوز أن يستدل بذلك على ثبوت حكم التخفيف في أغلظ أحوالها .

(١) لفظ : [الذي] ساقط من (ع) . (٢) في (م) ، (ع) : [ثبت] .

(٣) في (م) ، (ع) : [أما] ، مكان : [كما] .

(٤) حرف : [لا] ساقط من (م) ، (ع) . (٥) لفظ : [خف] ساقط من (م) ، (ع) .

(٦) في (م) : [يفسط] .

(٧) في سائر النسخ : [الفقيه يدرن فقط] ، ولعل الصواب ما كتبه ، أو يكون مكانها : [التخيير] .

(٨) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) ، وس صلب (ص) واستدركه النسخ في الهامش

(٩) في (م) : [القتل بعذره] ، مكان : [القتل بعذره] ، وفي (ع) : [بعذره] ، مكان : [بعذره] .



يجوز تفريق لحم الهدايا على غير فقراء الحرم

٩٢٩١ - قال أصحابنا : يجوز تفريق لحم الهدايا على غير فقراء الحرم ، وكذلك الإطعام في الجزء والغدية ^(١) .

٩٢٩٢ - وقال الشافعي : لا يجوز إلا في دم الإحصار ، والإطعام غير دم الإحصار ^(٢) .

٩٢٩٣ - لنا : قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَفَّرُوا كَفْراً طَعَاماً مَسْكِينٍ ﴾ ^(٣) .

٩٢٩٤ - ولا يقال : إنه عطفه على : بالغ الكعبة ؛ لأنه عطف على قوله : « فجزأ » مثل « ، ولهدا كان مرفوعاً ، فكأنه » ^(٤) عطف أولي ، ولو كان عطفاً على ما قالوه ،

(١) راجع تفصيل المسألة في : كتاب الأصل ، باب الذر (٤٩٠/٢٢) ، أحكام القرآن للجصاص ، باب الحرم يعصيه أذى من رأسه أو مرض (٢٨٣ ، ٢٨٢/١) ، المبسوط ، باب الحلق ، وباب النذر (٧٥/٤ ، ١٢٦) ، بدائع الصنائع ، فصل : وأما بيان حكم ما يحرم على الحرم ، وفصل : ثم الحج كما هو واجب (٢٠٠/٢) ، فتح القدير مع الهداية ، وباب الهدى (٧٨/٣ ، ١٦٣ ، ١٦٤) ، البناء مع الهداية ، وباب الهدى (٣٢١/٤ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠) ، مجمع الأنهر مع ملتقى الأبحر ، باب الهدى (٣١٠/١) .

(٢) راجع تفصيل المسألة في : الأم ، باب الصيد للمحرم (٢٠٧/٢) ، مختصر المزني ، وباب كيفية الجراء ص ٦٩ ، ٧١ ، حلية العلماء (٢٧٧/٣ ، ٢٧٨) ، المجموع مع المذهب ، وباب الفوات والإحصار (٤٩٨/٧) - ٥٠٠ ، ٣٠٣/٨) . وقال مالك : مثل قول الحنفية ، يجوز أن يفرق لحم الهدايا على غير مساكين الحرم ، وكذلك الحكم في الإطعام . قال اليابسي في المنتقى بعد أن بين موضع بحر الهدى : فإن سحره مبنى أو بمكة فأراد أن يطعم منه مساكين الحل بأن ينقل ذلك إليهم جاز ذلك فيما حكاه القاضى أبو الحسن عن مالك ، ثم قال : وأما الإطعام : فقد قال مالك في الموطأ وغيره : إن ذلك يكون بغير مكة حيث شاء صاحبه . راجع تفصيل المسألة في : المدونة ، كتاب الحج الثاني (٣٢٩/١) ، المنتقى ، في جامع الهدى (١٤/٣ ، ١٥) ، بداية المجتهد ، في القول في غلبة الأذى وحكم الحلق رأسه قبل محل الحلق (٣٨٢/١ ، ٣٨٣) . قال الخرفي : وكل هدى أو إطعام فهو لمساكين الحرم ، إن قدر على إيصاله إليهم ، إلا من أصابه أذى من رأسه ، فيفرقه على المساكين في الموضع الذي خلق فيه . قال ابن قدامة : وقال القاضي : في الدعاء الواجبة بعل محظور كاللباس والطيب هي كدم الحلق ، وفي الجميع روايتان . إحداهما : يهدي حيث وجد سبه ، والثانية : محل الجميع الحرم ، وأما جراه الصيد : فهو لمساكين الحرم ، نص عليه أحمد ، فقال : أما إذا كان بمكة ، أو كان من الصيد مكل بمكة . راجع تفصيل المسألة في : الإنصاف ، باب العمرة (٢٩١/١) . المص ٥٤٥/٣ ، ٥٤٦) ، الكافي لابن قدامة ، باب جراه الصيد (٤٢٨/١ ، ٤٢٩) ، العدة مع الصدة ص ١٨١ .

(٣) سورة المائدة : الآية ٩٥ .

(٤) في (ص) : « فكأنه » .

لَكَانَ مَنصُوبًا ، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ [ف] كَانَ مَعطُوفًا عَلَى قَوْلِهِ : هَذَا بِالْمِ لَكُمَا ؛
لأن الموصوف / يعطف على الموصوف ، ويدل عليه : قوله تعالى : ﴿ قِيدَنِي مِّنْ مَّيَا أَوْ
مَدَنِي أَوْ شَرْبِي ﴾^(١) ، وهذا عام .

٩٢٩٥ - ولا يقال : إن السلك يخص الحرم ، كذلك الصدقة ؛ لأن هذه دعوى ،
ألا ترى : أن أحد المذكورين إذا اختص بحكم لا يدل اللفظ عليه لم يجز أن يكون
لآخر مثله بغير دليل . ويدل عليه : قوله عليه الصلاة والسلام لكعب بن عجرة^(٢) :
« تصدق على ستة مساكين بثلاثة أصعب من طعام »^(٣) ، ولم يفصل .

٩٢٩٦ - ولأن كل موضع يجوز أن يجب فيه الهدي ؛ يجوز أن يفرق فيه الهدي ،
أصله : الحرم .

٩٢٩٧ - فإن قيل : المعنى فيه ، أنه موضع الذبح .

٩٢٩٨ - قلنا : تعليله بما ذكرنا ؛ لأنه يثبت^(٤) حكما عامًا .

٩٢٩٩ - ولأن الواجب إذا تغير^(٥) ، فإن وجوب الشيء دلالة على جوازهِ ، وليس
الذبح علما للإحرام ؛ لأنه قد يجب ذبح ما لا يلزم إخراجه ، وهو الأضحية ، ويخرج ما
لا يذبح ، وهو الإطعام .

٩٣٠٠ - ولأنه هدي يجوز تفريق لحمه في الحرم ، فجاز في غير الحرم ، أصله : دم
الإحصار .

٩٣٠١ - فإن قالوا : المعنى فيه ، أنه يجوز ذبحه في غير الحرم ، لم نسلم ؛ لأنه أحد
ما يقع به التكفير ، فلا يختص فعله بالحرم ، أصله : الصوم .

٩٣٠٢ - ولا يلزم ؛ لأن التكفير لا يقع به ، وإنما يقع بالإحرام به .

٩٣٠٣ - فإن قيل : المعنى في الصوم : أنه لا منفعة لمساكين^(٦) الحرم فيه ، فلها لم

(١) سورة البقرة : الآية ١٩٦ .

(٢) وهو كعب بن عجرة الأنصاري ، صاحب النبي ﷺ من بني سالم بن عوف ، قيل . وهو كعب بن
عجرة الأنصاري ، صاحب النبي ﷺ من بني سالم بن عوف ، قيل : إنه شهد بيعة الرضوا ، توفي سنة
١٠٠ هـ وخمسين . انظر : تهذيب الكمال (١ / ٢٤) .

(٣) تقدم تحريجه في مسألة (٣٦٣) . (٤) في (م) : [ثبت] .

(٥) في (م) ، (ع) : [إذا لا يفرقان] ، مكان : [إذا تغير] .

(٦) في (ع) : [مساكين] يحذف اللام .

يختص به .

٩٣٠٤ - قلنا : يبطل بالطواف ، والرمي ، والسعي ؛ ولأنها صدقة في كفارة ، ولا يختص بمكان ككفارة الظهر ، واليمين .

٩٣٠٥ - قالوا : روى الشافعي عن عبد الله بن عباس (رضي الله عنه) : أنه قال : « الهدي والإطعام بمكة والصوم حيث شاء » .

٩٣٠٦ - قلنا : عند الشافعي القياس مقدم على قول الصحابي ، وعندنا لا يجب تقليده إذا خالف عموم القرآن ، وعموم قوله عليه الصلاة والسلام .

٩٣٠٧ - قالوا : قال الله تعالى : ﴿ هَذَا بَيْعٌ الْكَفَى ﴾ ^(١) .

٩٣٠٨ - وأجمعوا أن ظاهرها ليس عماد ؛ لأنه لو بلغ من غير ذبح لم يجزئه ، فلا يخلو إما أن يريد به النحر ، أو تفرقة اللحم ، أو هما ، فبطل أن يكون ^(٢) التفرقة دون النحر ؛ لأنه لو اشترى لحماً وقرقه : لم يجز ، وبطل أن يكون المقصد [النحر] ^(٣) ؛ لأن الحرم بقعة شريفة ، والباقع الشريف تنزه عن القاذورات ، فثبت أن المراد : النحر ، والتفرقة معاً ^(٤) .

٩٣٠٩ - قلنا : ظاهر الآية يقتضي أن الواجب بلوغ ^(٥) الهدي . دلّت الدلالة على إيجاب الذبح هناك ، فأوجبناه ، ولم تذكر ^(٦) دلالة على تخصيص التفرقة بذلك الأبقعة ، فأما قولهم : إن الحرم بقعة شريفة ، فكان يجب أن تنزه عن القاذورات غلط ؛ لأن شرفها لم يوجب أن تنزه عما هو نجس ^(٧) من الدم ، والعائط والبول والجماع ودخول الجنب والحائض ، وكذلك ^(٨) لا تنزه عن إراقة الدماء .

٩٣١٠ - ولأن تخصيص الذبح لو كان لتفرقة اللحم طرياً على ما يقوله الشافعي ، لجاز أن يذبح في أول الحل ، ويفرق في طرف الحرم .

٩٣١١ - قالوا : أحد مقصودين ^(٩) ، فاختص بالحرم ، كالذبح .

٩٣١٢ - قلنا : التعيين ، والتقليد ، والسوق مقصود أيضاً ، ولا يختص الحرم .

(١) سورة المائدة : الآية ٩٥ .

(٢) زيادة اتصالها السياق .

(٣) في (ع) : [بلاغ] .

(٤) في (م) : (ع) : [جنس] .

(٥) في (م) : (ع) : [مقصودي] .

(٦) في (م) : [أن يكون] .

(٧) في (م) : [معاً] .

(٨) في (م) : [ولم يذكر] .

(٩) في (ص) : [ولذلك] .

٩٣١٣ - ولأن الدم عبادة^(١) بدنية ، وعبادات الأبدان تختص^(٢) ، [يمكن ، وتفرقة اللحم من حقوق المال ، ولذلك لا يختص بمكان ؛ ولأن الذبيح إنما يختص^(٣) بزمان ، لا يختص بتفريق اللحم به ، كذلك ما اختص بمكان لا يختص بتفريق اللحم به .

٩٣١٤ - قالوا : ما تعلق بالإحرام ؛ اختص بعضه بالحرم ، أصله : الطواف ، والسعي ، والرمي . وربما قالوا : كل ما لم يكن من شرطه الجمع بين الحل والحرم^(٤) ، فإذا اختص بعضه ، اختص كله به^(٥) ، كالطواف ، والسعي ، وإن اختص بالحل اختص كله ، كالوقوف .

٩٣١٥ - قلنا : ليست بعض الهدى ، بل الذبيح عبادة ، والصدقة عادة^(٦) ، فنخصيص إحدى^(٧) العبادتين الحرم ، والأخرى كالوقوف بعرفة ، والوقوف بالزدلفة ، وكلما جاز أن يختص الذبيح بزمان ولا تختص التفرقة به ، [كذلك لا يجوز أن يختص بمكان ولا تختص التفرقة به^(٨) .

٩٣١٦ - قالوا : الحقوق التي تتعلق بالقرب من ضررين : ضرب من المال ، وضرب على التبدل ، فالذي على التبدل فيه ما يختص بمكان دون مكان ، فيجب أن يكون الذي في المال ما يختص بمكان دون مكان .

٩٣١٧ - قلنا : موضوع العبادات المالية أن لا تتعلق بمكان ، وإذا كانت العبادة^(٩) البدنية - وهي الصوم في القدية - لا تختص ، فالمالية أولى أن لا تختص^(١٠) .

• • •

(١) في (ص) : [عبارة] .

(٢) ما بين المكوفين ساقط من (م) ، (ع) .

(٣) في (ع) : [والحرام] .

(٤) لفظ : [عبادة] ساقط من صلب (ص) واستدركه السامع في الهامش .

(٥) لفظ : [عبادة] ساقط من صلب (ص) واستدركه السامع في الهامش .

(٦) في (ع) : [أن لا تتعلق بمكان وإذا كانت العبادات] ، مكان التثبيت .

(٧) في (ع) : [لا يختص بالمالية أولى أن لا يختص] .

(٨) في (م) : [يختص] .

(٩) لفظ : [به] ساقط من (ع) .

(١٠) في (ع) : [لا يختص بالمالية أولى أن لا يختص] .



ما يعرض للهدى بعد ذبحه

٩٣١٨ - قال أصحابنا : إذا ذبح الهدي ثم شُرق أو هلك : سقط الوجوب ^(١) .

٩٣١٩ - وقال الشافعي : يجب عليه ذبح آخر ^(٢) .

٩٣٢٠ - لنا : أن القرْبة ^(٣) تعين فيه بالذبح ، ووجب أن يتصدق بعينه ، والصدقة إذا وُحِث في عين ، سقطت بهلاكها ^(٤) ، كمن قال : لله علي أن أتصدق بهذا المال ثم هلك .

٩٣٢١ - قالوا : المعنى فيه : أنه لم يتعين عما في الذمة ، وإنما وجب في عين ، وفي مسائلنا . وجبت في الذمة ، فإذا عيه فيها فهلكت قبل الأداء عاد ^(٥) الحق إلى الذمة .

٩٣٢٢ - قلنا : لا نسلم أنه كان في ذمته صدقة ، وإنما كان في ذمته هدي ، وقد تعين الواجب بالذبح .

٩٣٢٣ - وأما الصدقة : فلم تكن ^(٦) في الذمة ، وإنما تعين ابتداء بعد الذبح ، فصار كما لو ^(٧) تعين بالذبح .

٩٣٢٤ - ولأن الذبح قد سقط فرضه ، فإذا هلك اللحم ^(٨) ؛ تعذرَت الصدقة ، فلا معنى لإيجاب الذبح .

(١) راجع المسألة في : الأصل ، باب الحلق (٤٣٤/٢) ، المبسوط ، باب الحلق (٧٥/٤) ، بدائع الصنائع ، فصل : وأما بيان حكم ما يحرم على الحرم (٢٠٠/٢) ، فتح القدير ، باب الجنابيات (٧٨/٣) ، حاشية ابن حابدين ، (٢١٥/٢) .

(٢) راجع المسألة في : حلية الطهارة ، (٢٧٧/٣) ، (٢٧٨) ، المجموع ، باب ما يجب في محظورات الإحرام من كفارة وغيرها (٥٠١/٧) . وقال مالك : مثل قول الحنفية ، إن ذبح الهدي ، فسرَق ، وأجزأه ، ولا إعادة عليه . راجع الفتاوى ، كتاب الحج الثاني (٣٣٦/١) ، (٣٣٧) .

(٣) في (م) ، (ع) : [القدية] ، مكان : [القرية] .

(٤) قوله : [بهلاكها] ساقط من (م) ، (ع) .

(٥) في (م) : [وعاد] بالمعطف .

(٦) لفظ : [لو] ساقط من (م) ، (ع) .

(٨) لفظ : [اللحم] ساقط من (ع) .

ما يمرض بالهدى بعد ذبحه ٢٠٠٧/٤

٩٣٢٥ - ولأنهما فرضان مختلفان ، أحدهما على البدن ، والآخر في المال ، مردا أدى فرض البدن ؛ لم يلزمه الإعادة بتمنر فرض المال .

٩٣٢٦ - احتجوا : بأنه معين عشا في الذمة ^(١) ، فإذا لم يسلم سقط المدم وعاد الخلق إلى الذمة ، كما لو ^(٢) كان في ذمة رجل دين ، فاشترى به ثوبا ، وتلف في يد البائع قبل التسليم .

٩٣٢٧ - قلنا : لا فرق بينهما ؛ لأنه لما ذبح الهدى تصرف بعد تعيينه فيه بأمر الله تعالى ، فصار كما لو باع ثوبا بدين عليه وأمره صاحب الدين بقطعه أيضا ، ثم تلف قبل قبضه من يده ، فلم يلزم الدين .

• • •

(١) في (٢) ، (ج) : [في ذمته] .

(٢) لفظ : [لو] ساقط من صلب (ص) واستدركه المسخ في الهامش .



حكم من أفسد حجته أو عمرته

٩٣٢٨ - قال أصحابنا : إذا أفسد حجة أو عمرة : لزمه القضاء من ميقاته الذي يحرم منه لو أراد أن يتدعى الإحرام عند القضاء ، سواء كان ذلك أبعد من الميقات الأول أو أقرب . ذكر الطحاوي ذلك ^(١) في الاختلاف عن أبي حنيفة ^(٢) .

٩٣٢٩ - وقال الشافعي : عليه أن يقضي أغلظ الأمرين ، فإن كان أحرم بها [من الميقات أو دونه ، فعليه القضاء من الميقات ، وإن كان أحرم بها] ^(٣) قبل الميقات . مثل : أن أحرم بها من الكوفة ؛ فعليه أن يقضي من الكوفة ^(٤) .

٩٣٣٠ - لنا : ما روى مالك عن ابن شهاب ، عن عروة ، عن عائشة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) ، قالت : « خرجنا مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع ، فأهللنا بعمره ، فقدمت مكة وأنا حائض ، فشكوت ذلك إلى رسول الله ﷺ ، فقال : انتقضي رأسك ، امتشطِي وأهلي بالحج ، ودعي العمرة ^(٥) ، فلما قضيت الحج أرسلني رسول الله ﷺ مع عبد الرحمن

(١) للبيت بدون حرف العطف من (م) ، (ع) .

(٢) قال أبو يوسف في اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى : إذا أهل الرجل بعمره فأفسدها ، فقدم مكة قضاه ، فإن أبا حنيفة كان يقول : يحزبه أن يقضيهما من النعم ، وبه نأخذ . كان ابن أبي ليلى يقول : لا يحزبه أنه يقضيهما إلا من ميقات بلاده . راجع اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ص ١٣٦ ، ١٣٧ ، مطبعة الوفاء

(٣) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه الساج في الهامش .

(٤) راجع تفصيل المسألة في : مختصر المزني ، باب ما يلزم عند الإحرام وبيان الطواف والسعي وغير ذلك ص ٦٩ ، حلية العلماء ، (٢٦٦/٣) ، المجموع مع المذهب ، (٣٨٤/٧ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٤١٥ ، ٤١٦) ، فتح العزيز ، الباب الثالث في محظورات الحج والعمرة ، ببذل المجموع (٤٧٥ ، ٤٧٤/٧) . وقال مالك في المدونة فيس أفسد حجه أو عمرته . يحرم في القضاء من حيث أحرم بهما إلا أن يكون إحرامه الأول من أبعد من الميقات فليس عليه أن يحرم الثانية إلا من الميقات . راجع تفصيل المسألة في : للمدونة ، في تفسير من أفسد حجه من أين يقضيه والعمرة كذلك (٣١١/١) ، المتن ، في جامع ما جاء في العمرة وفي هدي الحرم وما أصاب أهلها (٢٣٧ ، ٢٣٦/٢) ، (٢/٣) ، الكافي لابن عبد البر ، (٣٩٨/١) . وقال أحمد : مثل قوله الشافعي : يجب الإحرام في القضاء من أبعد الموضعين : الميقات أو موضع إحرامه الأول . راجع المسألة في : المغني ، باب ما يترقى الحرم وما أبيح له (٣٦٦/٣) ، الكافي لابن قدامة ، باب ما يفسد الحج وحكم القوات والإحصار (٤٥٨/١) .

(٥) لفظ : [العمرة] ساقط من صلب (م) واستدركه الساج في الهامش .

حكم من أفسد حجته أو عمرته ٢٠٠٩/٤

ابن أبي بكر إلى التميم ، فاعتمرت ، فقال : هذه مكان عمرتك ^(١) ، ومعلوم : « أن عائشة رضي الله عنها أحرمت ^(٢) من ذي الحليفة ، وقد أمرها رسول الله ﷺ أن تقضي من أدنى الحل ^(٣) » .

٩٣٣١ - وإن قيل : روى ابن أبي نجيح عن عطاء ، عن عائشة : أن النبي ﷺ قال لها : « طوافك بالبيت يكفيك لحجتك وعمرتك » ^(٤) .

٩٣٣٢ - قلنا : قد خالفه في ذلك عروة ، والقاسم ، والأسود ، فرووا عن عائشة مثل الذي ^(٥) ذكرناه ، وما دل عليه في تحللها من العمرة والتلبية أولى من الواحد .

٩٣٣٣ - وقد خالف ابن أبي نجيح في ذلك عبد الملك بن أبي سليمان ، فروى عن عطاء ، عن عائشة رضي الله عنها ، أنها قالت : قلت : يا رسول الله ، أكل أهلك يرجع بحج وعمرة غيري ؟ قال : انصري ، فإنه يكفيك ^(٦) ، وهذا يدل على رفضها لعمرتها .

٩٣٣٤ - ولأنه قضاء عبادة ، فوجب أن يكون الإحرام بها من كل موضع يجوز الإحرام ^(٧) لأدائها ، أصله : الصلاة .

٩٣٣٥ - ولأنه موضع يصلح لابتداء إحرامه ، فصلح لقضاء الإحرام ما أفسده منه من غير دم ، كالمكان الذي أحرم منه .

٩٣٣٦ - وكذلك لو أحرم من الموضع الأبعد ، ولأنه أحرم من ميقات ، فإذا أراد قضاءه جاز أن يحرم من ميقات أقرب منه ، أصله : إذا أحصر من حجة النفل ، وقد

(١) متفق عليه . أخرجه البخاري في الصحيح ، كتاب الحج ، باب كيف تهل الحائض والفساء (٢٧٠/١) ، ومسلم ، في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب بيان وجوه الإحرام (٨٧٠/٢) ، الحديث (١٦١١/١١١) ، وأبو داود في السنن ، في كتاب المناسك ، باب في أفراد الحج (٤٥٠/١) ، والنسائي في السنن ، في كتاب مناسك الحج ، في الملهة بالعمرة تحيض وتخاف فوات الحج (١٦٧/٥) ، (١٦٧) .

(٢) الزيادة (من) ، (م) ، (ع) ، (ع) ، (ع) : [اعتمرت] ، مكان : [أحرمت] .

(٣) في (م) ، (م) ، (ع) : [الجبل] ، مكان : [الحل] .

(٤) في (ص) : [ملجك] مكان [لحجتك] . وتقدم تخريج هذا الحديث في مسألة (٤٧٤) .

(٥) في (ع) : [مثل ما ذكرناه] .

(٦) في سائر النسخ : [يرجع] ، مكان : [يرجع والذي] أثبتاه من معاني الآثار ، وفي (م) ، (ع) : [أو عمرة] ، مكان : [وعمرة] ، وما بين المكوثرين أثبتاه من معاني الآثار . هذا الحديث - أخرجه الطحاوي بعضه ، في النعماني ، في كتاب مناسك الحج ، باب القارن كم عليه من الطواف لعمرته وحجته (٢٠١/٢) .

(٧) نط : [الإحرام] ساقط من (م) ، (ع) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه النحاس في الهاش .

أحرم من ديرة أهله .

٩٣٣٧ - احتجوا : بأن كل ما لزمه المضي فيه محرماً ، فإذا أفسده ، لزمه قضاءه .
أصله : حجة التطوع ^(١) يلزمه بإفسادها ما لو أراد [الإحرام ابتداء ؛ لزمه ذلك وقضاه .
فعلى هذا الميقات يلزمه منه ما لو أراد] ^(٢) ابتداء الإحرام لزمه ، وما زاد على ذلك ؟
يلزمه . ألا ترى أنه لو طاف للقدوم ثم ^(٣) أفسد لم يلزمه ذلك القضاء . ولو أحرم في
ابتداء الأشهر ثم أفسد ، لم يلزمه / القضاء من أول الأشهر ؛ لأن ذلك إذا أراد ابتداء
الإحرام ، كذلك هذا .

٩٣٣٨ - قالوا : ما لزمه فيه الحج إذا لزم المضي فيه قضى ، أصله : إذا أحرم من الميقات .
٩٣٣٩ - قلنا : الأصل غير مسلم ؛ لأنه لو أحرم من الميقات ثم أفسد ، جاز له أن
يقضي من ميقات أهل مكة ؛ لأنه يجوز أن يبتدئ الإحرام منه .

٩٣٤٠ - قالوا : الشروع في الحج والعمرة سبب لوجوبه ؛ فجاز أن يتعين به موضع
الإيجاب ، أصله : النذر .

٩٣٤١ - قلنا : لا نسلم ، فإن من أوجب حجة من ديرة أهله جاز أن يحرم بها من
الميقات ؛ لأن النذر ^(٤) عندنا فرض للفروض ، فإذا لم يجب على الإنسان حجة من قبل
الميقات لم يصح لإيجابها .

٩٣٤٢ - فإن قالوا : لم يلزمه الحج ماشياً ؛ وإن لم يجب بأصل الشرع .

٩٣٤٣ - قلنا : إنما وجب بنذره ؛ لأنه يصح أن يجب بالشرع في حق المكّي ، ولو
سلمنا فالفرق بينهما ؛ أن النذر يجب الدخول فيه أدنى ما يصح أن يتقرب من ذلك
النوع ، ولهذا لا يجب بالإحرام إلا عمرة ، ولا يجب بالتكبير أكثر ^(٥) من ركعتين .
ولهذا قال أبو حنيفة رحمته الله : لو افتتح الصلاة قائماً لم يجب ^(٦) عليه القيام ، وجاز له أن
يقعد ؛ لأن صلاة القاعد أقل ما يصح أن يتنقل به .

(١) في (م) ، (ع) : [الوطاع] ، مكان : [التطوع] .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) .

(٣) لفظ : [ثم] ساقط من (م) ، (ع) .

(٤) في (م) ، (ع) : [النذور] ، مكان : [النذر] .

(٥) في (ص) : [بالتكبير وأكثر] بزيادة [الواو] .

(٦) في (م) ، (ع) : [فلم يجب] ، مكان المبحث .



حكم من يفوته الحج بعد الشروع

٩٣٤٤ - قال أصحابنا : فائت الحج يتحلل بطواف وسعي ، ولا هدي عليه^(١).

٩٣٤٥ - وقال الشافعي : عليه شاة .

٩٣٤٦ - واختلف قوله ، فقال في أحد القولين : يجوز إخراجها في سنته ، وفي القول الآخر : لا يجوز إلا مع القضاء للسنة الثانية .

٩٣٤٧ - وقال في القارن : إذا فاتته الحج فانت المعرة بفواته ، وعليه دم القارن ودم العوات ، ويقضي قارناً ، وعليه دم القارن للسنة الثانية . فإن قضى^(٢) مفرداً أجزأه ، ولا يسقط عنه دم القارن والقضاء^(٣) .

٩٣٤٨ - لنا : ما روى ابن أبي ليلى عن عطاء ، ونافع ، عن ابن عمر رضي الله عنهما : « أن رسول الله ﷺ قال : من وقف بعرفات بليل ، فقد أدرك الحج ، ومن فاتته عرفات بليل ،

(١) راجع تفصيل المسألة في : كتاب الحج ، باب الذي يفوته الحج (٣٣٥-٣٣٠/٢) ، محصر لطحاوي ، باب النفدية وجزاء الصيد ص ٧٢ ، بدائع الصنائع ، فصل : ولما بيان ما يفوت الحج بعد الشروع (٢٢٠/٢ ، ٢٢١) ، حش القدير مع الهداية ، وبذله العناية ، باب الفوات (١٣٥/٣-١٣٧) ، البناء مع الهداية ، باب العوات (٤١٣/٤) ، مجمع الأنهر مع ملتقى الأبحر ، كتاب الحج (٢٨٤/١ ، ٢٨٥) .
(٢) في (م) ، (ع) : [معنى] ، مكان : [قضى] .

(٣) راجع تفصيل المسألة في : الأم ، باب فوت الحج بلا حصر عدو ولا مرض وغلة على المقل (١٦٦/٢) ، مختصر المزني ، باب من لم يدرك عرفة ص ٧٠ ، حية الطماء ، باب الفوات والإحصار (٣٠٥/٣ ، ٣٠٦) ، انحصار مع المذهب ، باب الفوات والإحصار (٢٨٥-٢٨٧ ، ٢٩٠ ، ٢٩١) . وقال مالك ، وأحمد في أصح الروايتين عنه : مثل قول الشافعي ، إن الهدي يلزم من فاتته الحج ، وقال أحمد في رواية أخرى : مثل قول الحنفية ، لا هدي عليه . راجع تفصيل المسألة في : المدونة ، باب في الوصية بالحج (٣٦٤/١) ، الكافي لآل عبد البر ، باب जिस فاتته الحج بمحصر مرض أو عدو أو خطأ في عدة أيام العشر (٤٠١/١) ، بدلية المجتهد ، في القول في الإحصار ، وفي القول في كفارة التمتع (٣٧١/١ ، ٣٨٥ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨) ، قوانين الأحكام الشرعية ، الباب الثامن موانع الحج ص ١٣٥ ، المسائل الفقهية ، كتاب الحج (٢٩٥/١ ، ٢٩٦) ، مسألة (٣٦) ، المعني ، باب النفدية وجزاء الصيد (٥٢٦/٣-٥٢٩) ، الكافي ص ٤٦٠ ، العدة مع العدة ، باب أركان الحج والمعرة ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

فقد فاته الحج ، فليتحلل ^(١) بعمره ، وعليه الحج من قابل ^(٢) ، ذكره ^(٣) الدارقطني .
 وظاهره يقتضي : أنه جمع الحكم المتعلق بالفوات . ويدل عليه : ما روي « أن النبي
 ﷺ أمر من لم يكن معه هدي ، يفسخ الحج بعمره » ^(٤) ، ولم يأمرهم بالهدي ، فدل
 ذلك على : أن من تحلل بطواف وسعي : لم يلزمه هدي ؛ ولأنه سبب للتحلل قبل
 استيفاء واجبات الإحرام ، فإذا تحلل بشيء ^(٥) وجب أن لا يلزمه معه شيء آخر ،
 كالخصر . ولا يقال : فوجب أن يلزمه ^(٦) دم ؛ لأنه يطل بمن شرط التحلل إذا حيس .
 ٩٣٤٩ - ولأنهم لا يحتاجون إلى قولهم قبل استيفاء موجب الإحرام .

٩٣٥٠ - ولأنها عبادة ؛ فوجب أن لا تجب بقواتها مع قضائها كفارة ؛ أصله :
 الصوم إذا [أخره عن رمضان .

٩٣٥١ - ولا يلزم إذا [أخر الطواف عن أيام النحر ؛ لأن الكفارة لا تجب ^(٧)
 بالفوات ، وإنما تجب ^(٨) لبعض الطواف المفعول .

٩٣٥٢ - ولا يلزم رمي الجمار ؛ لأنه ^(٩) من العبادة .

٩٣٥٣ - ولأن الدم لا يخلو إما أن يجب عليه للتحلل أو لنقص ^(١٠) دخل في
 العبادة ، أو لفواتها .

٩٣٥٤ - ولا يجوز أن يجب للتحلل أن ^(١١) ذلك يقع بالطواف ، ولا يجوز أن
 يكون [لنقص ؛ لأن القرآن ليس بجناية منه على الإحرام ، ولا يجوز أن يكون ^(١٢)
 للفوات ؛ لأنه ليس بجناية ، ولا يجوز أن يكون لترك الأفعال ؛ لأن ^(١٣) [القضاء قام

(١) في (ص) ، (م) : [فيتحلل] .

(٢) أخرجه الدارقطني بهذا اللفظ في السنن ، في كتاب الحج ، باب المواقيت (٢٤١/٢) ، الحديث (٢١)
 وابن هدي في الكامل ، في ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى (١٨٦/٦) ، الترجمة (١٦٦٣/٤٢) .
 انظر تخريجه أيضا في نصب الراية ، كتاب الحج ، باب الإحرام (٩٢/٣) .

(٣) في (ص) ، (م) : [ذكرهما] . (٤) تقدم تخريجه في سائده (٤١٧) .

(٥) في (م) ، (ع) : [شيء] يدون الباء . (٦) في (ع) : [أن لا يلزمه] بزيادة : [لا] .

(٧) ما بين المكوفين ساقط من (م) ، (ع) ، وكذلك من صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش

(٨) في (م) : [لا يجب] . (٩) في (ع) : [يجب] .

(١٠) في (م) ، (ع) : [ولأنه] بالمطلف . (١١) في (م) ، (ع) : [لبعض] .

(١٢) في سائر النسخ : [أن] ولعل الصواب : [لأن] .

(١٣) ما بين المكوفين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

(١٤) في (ع) : [ولأن] بالمطلف .

مع ترك الأفعال .

٩٣٥٥ - ولأن [^(١) فوات الحج مع السنة التي أحرم فيها ، وجب ^(٢) به على المحصر دمان : دم التحلل ، ودم الفوات .

٩٣٥٦ - فإن قيل : [لم يتحلل حتى فاته الحج ؛ كذلك نقول وإن تحلل قبل الفوات لم يفت حجه .

٩٣٥٧ - قلنا [^(٣) : إذا تحلل قبل الفوات ، ثم لم يؤد الحج من هذه السنة ، لم يجب عليه الدم بالاتفاق . ومعنى الفوات قد حصل ، وهو تأخير الأفعال عن السنة التي أحرم فيها ؛ لأنه بحال من الإحرام بأحد موجبيته ، فصار كما لو أتى بأفعاله . بيان ذلك : أن الإحرام المطلق إما حجة ، أو عمرة .

٩٣٥٨ - احتجوا : بما روى مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن سليمان بن يسار ، أن أبا أيوب خرج حاجاً ^(٤) حتى إذا كان بالبادية من طريق مكة ^(٥) أضل راحله ، فقدم على عمر بن الخطاب يوم النحر ، فذكر ذلك له ، فقال له : اصنع كما يصنع المعتمر ، ثم احلل ، فإذا أدركت الحج قابلاً ^(٦) ، حج واحد ما استيسر من الهدي ^(٧) .

٩٣٥٩ - وروى مالك ، عن ^(٨) نافع ، عن سليمان بن يسار : أن هبار ^(٩) بن الأسود جاء يوم النحر ، وعمر بن الخطاب ينحر هديه ، فقال : يا أمير المؤمنين ، إنا ^(١٠) أخطأنا العدة ، وكنا نرى أن ^(١١) اليوم يوم عرفة ، فقال عمر : اذهب إلى مكة ، وطف بالبيت أنت ومن معك ، وانحروا هدياً ^(١٢) إن كان معكم ، ثم احلقوا ، أو

(١) ما بين المعكوتين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٢) في (م) ، (ع) : [لو وجب] . (٣) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) .

(٤) الزيادة : [من موطأ مالك] ، ولمط : [أيوب] ساقط من (م) ، (ع) ، وكذلك من صلب (ص)

واستدركه الناسخ في الهامش . (٥) قوله : [من طريق مكة] ساقط من (ع) .

(٦) في (ص) ، (م) : [فإذا أدرك قايلاً] ، وفي (ع) : [فإذا أدركت قايلاً] ، والمبت من موطأ .

(٧) هذا الأثر : أخرجه البيهقي في الكبرى ، في كتاب الحج ، باب ما يفعل من فاته الحج (١٧٤/٥) ،

مالك في الموطأ ، في كتاب الحج ، باب هدي من فاته الحج (٣٨٣/١) ، الأثر (١٥٣) ، وفي السنة ، في

كتاب الحج ، الباب التاسع في أحكام المحصر ومن فاته الحج (٢٨٤/١) ، الأثر (٩٩٠) ، والشامي ، في

الأم (١٦٦/٢) . (٨) حرف : [الجر] مكرر في (ص) .

(٩) في (م) ، (ع) وصلب (ص) : هشام ، مكان : هبار ، والصواب ما كتبته من هامس (ص) من نسخة أخرى .

(١٠) في (ص) ، (م) : [إذا] ، مكان : [إنا] .

(١١) الزيادة من (م) ، (ع) . (١٢) في (م) : [هدنا] .

فصروا ولرجعوا ، فإن كان عام قابل فحججوا وأهدوا ^(١) ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع ^(٢) .

٩٣٦٠ - وروى نافع عن ابن عمر مثله ^(٣) .

٩٣٦١ - قلنا ^(٤) : هذا الحديث مقطوع عن عمر ؛ لأن سليمان بن يسار لم يسمع من عمر . وقد روي عنه متصلاً بخلاف ذلك . فروى مغيرة ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عمر في ^(٥) رجل فاته الحج ، وقال : « بهل بعمره ، وعليه الحج من قابل ، ولا هدي عليه » . وقال الأسود : « فمكثت ^(٦) بعد ذلك عشرين سنة ، ثم سألت زيد بن ثابت ، فقال : مثل ذلك ^(٧) » ، فهذا حديث ^(٨) متصل عن عمر ، بخلاف ما روي عن زيد بن ثابت أبشاً بخلافه ، فلو ثبت ما نقلوه لأراضه قول زيد ، ولم يكن لهم فيه حجة ، وقد وافق الأسود على ^(٩) ذلك سعيد بن جبير ، فروى عن عمر ^(١٠) مثل قولنا ^(١١) .

٩٣٦٢ - قالوا : سبب يجب فيه قضاء النسك ؛ فجاز أن يلزمه هدي ، كالإفساد .

٩٣٦٣ - قلنا : المعنى في الإفساد : أنه أدخل بالجنابة نقصاً في إحرامه ؛ فزومه الدم لغيرها ^(١٢) ، وإلا كان في مسألتنا لم يدخل نقصاً فيه ، ولا وقف التحلل على الدم ؛ [ف] لم يجب .

(١) في (م) : [أو أهدوا] ، مكان : [وأهدوا] .

(٢) هذا الأثر : أخرجه مالك في الموطأ (٣٨٣/١) ، أثر (١٥٤) ، ومحمد ، في موطئه ، في كتاب الحج ، باب الرجل أحرم بفوته الحج ص ١٤٧ ، الأثر (٤٣١) ، والبيهقي (١٧٤/٥) ، والشافعي مختصراً ، في الأم (١٦٦/٢) .

(٣) أخرجه البيهقي في الكبرى (١٧٤/٥) ، الشافعي في الأم (١٦٦/٢) .

(٤) في (م) ، (ع) : [قلت] ، مكان : [قلنا] .

(٥) في (م) ، (ع) : [عن] ، مكان : [في] .

(٦) في (م) ، (ع) : [فمكث] . (٧) أخرجه البيهقي في الكبرى (١٧٥/٥) .

(٨) لفظ : [حديث] وعلى ساقطان من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركهما التاسع في الهامش ، وفي (ع) : [ذلك الأسود] ، مكان قوله : [الأسود على ذلك] .

(٩) لفظ : [حديث] وعلى ساقطان من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركهما التاسع في الهامش ، وفي (ع) : [ذلك الأسود] ، مكان قوله : [الأسود على ذلك] .

(١٠) أخرجه البيهقي ، في الكبرى (١٧٥/٥) من طريق سعيد بن جبير ، عن الحارث بن عبد الله عن أبي ربيعة ، قال : سمعت عمر ^(١) وجماعة رجل في وسط أيام التشريق ، وقد فاته الحج ، فقال له عمر : هف بالبيت وبين الصفا والمروة ، وعليك الحج من قابل ، ولم يذكر هفها .

(١١) في (م) ، (ع) : [بعمرها] .

من أراد دخول مكة لم يجز أن يجاوز الميقات إلا بالإحرام

٩٣٦٤ - قال أصحابنا : من أراد دخول مكة ؛ لم يجز أن يجاوز الميقات ، إلا بالإحرام ^(١) .

٩٣٦٥ - وقال الشافعي : إذا أراد دخولها بنسك لم يجز مجاوزة الميقات ، إلا بالإحرام . وإن دخلها لقتال ، جاز دخولها حللاً . وأما إذا دخلها لحاجة لا يتكرر ، كالجارة ، والزيارة ، والرسالة ، أو كان مكياً ، فخرج في تجارة ، ثم عاد إلى وطنه أو دخلها للمقام بها ، فعلى قولين : قال في عامة كتبه : مستحب [وليس به] واجب ^(٢) ، وأومئ في الأم ^(٣) إلى قول آخر : أن لا يدخلها إلا محرماً .

٩٣٦٦ - فأما من يتكرر ^(٤) دخوله ، كالرعاة ، والحطائين ، ومن ينقل الميرة ^(٥) ، فالذهب : أن لا يلزم أحداً منهم الإحرام بالدخول ، قالوا : وله قول آخر : يلزمه في المرة واحدة ^(٦) .

(١) راجع تفصيل المسألة في : الأصل ، باب المواقيت (٥١٨/٢) ، للمسوط ، باب المواقيت (١٦٧/٤) ، تحفة الفقهاء ، باب الإحرام (٣٩٤/١) ، بدائع الصنائع ، فصل : وأما بيان مكان الإحرام (١٦٤/٢) ، فتح القدير مع الهداية ، وبذلك العناية ، كتاب الحج (٤٢٤/٢ - ٤٢٧) ، البناية مع الهداية ، كتاب الحج (٢٦/٤ - ٣٢) ، الاختصار ، كتاب الحج (١٤١/١) .

(٢) الزيادة من كتب الشافعية ، وبذلك هذه الزيادة لا يستقيم المعنى .

(٣) في (م) ، (ع) : [الإمام] . (٤) في (م) ، (ع) : [أن يتكرر] .

(٥) الميرة : جلب الطعام للبيع . راجع في لسان العرب ، مادة . مير (٤٣٠/٦) ، المعجم الوسيط (٨٩٣/٢)

(٦) قل في الوجيز : وكل من دخل مكة غير مرید نسكاً ، لم يلزمه الإحرام على أظهر القولين ، ولكنه

مستحب ، كتبه المسجد . وراجع تفصيل المسألة في : الأم ، باب دخول مكة لمرئزة حج ولا عمرة (١٤١/٢) ،

١٤٢) ، مستصر المزني ، باب ما يلزم عند الإحرام وبيان الطواف والسعي ومير ذلك ص ٦٩ ، حية العلماء ،

كتاب الحج ، وباب المواقيت (١٩٤/٣ ، ١٩٥ ، ٢٣١ ، ٢٣٢) ، المجموع مع المذهب ، كتاب الحج (١٠/٧ -

١٦) ، فتح العزيز مع الوجيز ، في الفصل الثالث في صف دخول مكة ، بذلل المجموع (٢٨٠ - ٢٨٧/٧) .

قال مالك في المدونة : لا أحب لأحد من الناس أن يقدم من بلده إلى مكة ، فيدخلها من غير إحرام ، قال الباجي في

الفتى بعد أن نبه على عدم جواز تأخير الإحرام عن الميقات لمن يريد النسك : وأما من لم يرد به وأراد دخول مكة فوه على

صريح : أحدهما : أن يكون دخوله مكة يتكرر ، كالأكرباء والحطائين ، فهو لا بأس بدخولها مكة بغير إحرام .

٩٣٦٧ - وأما إذا دخلها ^(١) للقتال ، فالدليل على أنه لا يجوز إلا بالإحرام : ما روي في حديث أبي ^(٢) شريح الكعبي : « أن النبي ﷺ قال : إن مكة حرمها الله تعالى ، ولم يحرمها الناس ، ولا يحل لأمرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك فيها دماً ، ولا يعضد بها شجراً ، فإن أخذ ترخص بقتال رسول الله ﷺ فقولوا : إن الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم ، وإنما أذن لي ساعة من نهار ، وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس ، فليبلغ ^(٣) الشاهد الغائب ^(٤) » . ومعلوم : أنه لم يرد الرخصة في القتال ؛ وإن هذا مباح أبداً إذا كان الحال تلك ، فلم يبق إلا أن يكون المراد الدخول بغير إحرام .

٩٣٦٨ - ولأنه مكلف يريد دخول مكة ؛ فلا يجوز له مجاوزة الميقات بغير إحرام . كالمرید لسج . ولا يلزم الكافر ؛ لأنه ممنوع من مجاوزة الميقات بغير إحرام ، كالسليم .

٩٣٦٩ - ولأن كل من صح إحرامه لا يجوز له ^(٥) مجاوزة الميقات لدخول مكة إلا بإحرام ، أصله : المرید للنسك .

٩٣٧٠ - [ولأن القتال عبادة ، فإن أراد دخول مكة ، لم يجز أن يتجاوز إلا بإحرام ، كما لو ^(٦) أراد الدخول للنسك] ^(٨) .

= ثم قال : والضرب الثاني : أن يندر دخوله مكة ، فهذا قد اختلف الناس فيه ، فقال مالك : لا يجوز في دخول مكة بغير إحرام . راجع تفصيل المسألة في : المدونة ، في رفع اليدين عند استلام الحجر الأسود (٣٠٣/١) ، المغني . في مواقيت الإحلال (٢٠٥/٢) ، الكافي لابن عبد البر ، باب المواقيت في الحج وحكمها (٣٨١/١) ، قوانين الأسكفة الشرعية ، الباب الثالث في المواقيت ص ١٢٥ . وقال ابن قدامة في العدة : ولا يجوز لمن أراد دخول مكة تجاوز الميقات بغير سحر (إلا لقتال مباح وحاجة تكرر ، كالحطاب ونحوه واحتلقت الرواية عن أحمد فيمن يدخل مكة لحاجة لا تكرر ، فقال في رواية : يجوز له الدخول بغير إحرام ، وفي الأخرى : لا يجوز إلا بإحرام . راجع تفصيل المسألة في : المسائل الفقهية ، كتاب الحج (٢٩٨/١ ، ٢٩٩) ، مسألة (٤٠) ، المغني ، باب ذكر المواقيت (٢٦٨/٣ ، ٢٦٩) ، الكافي ، كتاب الحج (٢٧٧/١) ، العدة مع العدة ، باب المواقيت ص ١٦٥ (١) في (ص) : [دخل] بدون الهاء .

(٢) الزيادة من كتب الحديث ، وهي ساقطة من (ص) ، (م) ، (ع) : [ابن] مكان لثبت ، وهو خطأ (٣) لفظ : [تعالى] ساقط من (م) ، (ع) . (٤) في (م) : [فتبع] .

(٥) أخرجه مسلم في الصحيح : في كتاب الحج ، باب تحريم مكة وصيدها وخلها وشجرها وتلقها ؛ لشدة على النول (٩٨٧/٢ ، ٩٨٨) ، الحديث (١٣٥٤/٤٤٦) ، والترمذي في السنن ، في كتاب الحج . باب ما جاء في حرمة مكة (١٦٤/٣ ، ١٦٥) ، الحديث (٨٠٩) ، وبنسائي في السنن ، في كتاب مناسك الحج ، (٢٠٥/٥ ، ٢٠٦) .

(٦) في (م) ، (ع) : [يجاوز] مكان : [يتجاوز] ، ولفظ : [لو] ساقط من (م) ، (ع) .

(٨) ما بين المتكوتين ساقط من صلب (ص) واستلزمه التامش في الهامش .

س. ترد دخول مكة لم يحز أن يجاوز الميقات إلا بالإحرام ٢٠١٧/٤

٩٣٧١ - فأما الكلام فيمن دخلها لحاجة ، فلما روي [عن] ^(١) ابن عباس رضي الله عنه : أنه قال : لا يحل دخول مكة لأحد بغير إحرام ، وخصص للحطائين ^(٢) ، والمخطئ والرحصة لا يملكها إلا صاحب الشرع ^(٣) ، فكأنه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم . وذكر أبو الحسن ، عن علي رضي الله عنه ^(٤) ، قال : لا يدخل أحد منكم إلا بإحرام ^(٥) ، ولا مخالف لهما .

٩٣٧٢ - قالوا : روي عن ابن عمر رضي الله عنه : أنه دخل مكة بغير إحرام ^(٦) .
٩٣٧٣ - قلنا : يجوز أن يكون قصّد ما قبل الحرم ، فلما حصل هناك دخل مكة .
٩٣٧٤ - وقد روى خصيف عن معبد بن جبيرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يجاوز أحد الميقات إلا وهو محرم ، إلا من كان أهله دون الميقات ^(٧) ، ذكره أبو طاهر الدباس ^(٨) في شرح الجامع بإسناده .

(١) الزيادة أثبتته لملغنى السياق .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ، في كتاب الحج ، في من كره أن يدخل مكة بغير إحرام (٢٨٨/٤) ، الأثر (١) .

(٣) في (م) ، (ع) : [صلى الله عليه وسلم] .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٨٩/٤) ، الأثر (٢) .

(٥) أخرجه مالك في الموطأ ، في كتاب الحج ، باب جامع الحج (٤٢٣/١) ، الأثر (٢٤٨) ، والبيهقي في الكبرى ، في كتاب الحج ، باب من رخص في دخولها بغير إحرام وإن لم يكن محارباً (١٧٨/٥) ، وابن أبي شيبة في المصنف ، في كتاب الحج ، في من رخص أن يدخل مكة بغير إحرام (٢٨٩/٤) ، الأثر (١) ، والطحاوي في المعاني ، في كتاب مسائل الحج ، باب دخول الحرم ، هل يصلح بغير إحرام ، (٢٦٣/٢) ، ومعه في موطئه ، في كتاب الحج ، باب دخول مكة بغير إحرام ص ١٥٥ ، الأثر (٤٦٠) .

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة بلفظ : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يجاوز أحد الوقت إلا المحرم ، في المصنف ، في كتاب الحج ، في من قال لا يجاوز أحد الوقت إلا محرم (٥٠٩/٤) ، الحديث (١) .

(٨) في (م) ، (ع) : [ابن طاهر الدباس] ، أبو طاهر الدباس : هو الفقيه محمد بن محمد بن سفيان ، وقال الصيرفي : إنه كان من أقرب أبي الحسن الكرشي ، وكان أكثر أخذنه عن القاضي أبي عازم ، ويوصف بالملغط وسعة الروايات ، بخلاف بطله ، ضيق به ، وولي القضاء بالشام ، وخرج إلى هناك فمات بها ، وقال القرشي قال ابن الحارث : وذكر بعض العلماء أنه ترك التدريس في آخر عمره ، وسافر إلى الحجاز ، وحاور بمكة ، ورمع عنه لمادة إلى أن أتاه أهله ، وذكر ابن نجيم وغيره حكاية المشهورة مع أبي سعيد الهروي الشعبي ، وقال به : وكان أبو طاهر ضريراً . راجع : أخبار أبي حنيفة وأصحابه ص ١٦٨ ، المواهب اللدنية (٣٢٢/٣) ، الترجمة (١٤٨٩) ، الأضياع والظائر لابن نجيم ، مقفنة ص ١٥ ، ١٦ ، المعوائد البهية ص ١٨٧ .

٩٣٧٥ - ولأن كل معنى إذا فعله المرید للنسك ، أوجب دماً ^(١) ، جاز أن يوجهه ^(٢) لم يرد ^(٣) ، أصله : قتل صيد الحرم .

٩٣٧٦ - ولأنه مسلم مكلف جاز الميقات لدخول مكة غير محرم ، فجاز أن يلزمه إذا نسيه ^(٤) دم ، أصله : للمرید للحج .

٩٣٧٧ احتجوا : بحديث ابن عباس رضي الله عنهما : « أن النبي ﷺ / قال : هذه المواقيت لأهلها ، ولكل أت أتى عليها من غير أهلها ممن أراد حجاً أو عمرة » ^(٥) .

٩٣٧٨ - [و] قالوا : فمن لم [يرد] ^(٦) [حجاً ولا عمرة] فليست بميقات له .

٩٣٧٩ - قلنا : يعلم أنه ميقات لمن أراد النسك ، ومن لم [يرد] موقوف على اللبيل .

٩٣٨٠ - وقائلة التخصيص : أن المرید للنسك يلزمه الإحرام بكل حال ، ومن لا يرد النسك تارة يلزمه الإحرام إذا أراد مجاوزة الميقات إلى البستان وما قبله ، فهذه قائلة التخصيص .

٩٣٨١ - ولأن قوله : « ممن أراد الحج أو العمرة » معناه : من أراد مكان الحج والعمرة ، وقد سمي مكان العبادة باسمها ، كقوله ^(٧) تعالى ﴿ وَصَلَّوْا وَسَلِّمُوا ﴾ ^(٨) .

٩٣٨٢ - فإن قيل : هذا مجاز ^(٩) لا يحمل اللفظ عليه .

٩٣٨٣ - قلنا : قوله : « ممن أراد الحج والعمرة » يقتضي شرط إرادتهما ، وذلك غير معتبر بالاتفاق ، فكل منا قد ترك الظاهر من وجه .

٩٣٨٤ - قالوا : روى الأقرع بن حابس ، قال : قلت : يا رسول الله الحج مرة أو أكثر ؟ ، قال : بل ^(١٠) مرة ، وما زاد فهو تطوع ^(١١) .

(١) في (ع) : [وما] ، مكان : [دماً] .

(٢) قاعدة : كل معنى إذا فعله المرید للنسك أوجب دماً جاز أن يوجهه إذا لم يرد .

(٣) في (م) ، (ع) : « أن يلزم إذا بسة » .

(٤) أخرجه البحاري في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب مهل أهل مكة للحج والعمرة (١ / ٢٦٥ ، ٢٦٦) ، وسلم نحوه ، في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب موقيت الحج والعمرة (٢ / ٨٣٨ ، ٨٣٩) ، الحديث (١١ / ١٢ ، ١١) .

(٥) الزيادة الأولى من (م) ، (ع) والثانية : لمقتضى السياق .

(٦) ما بين للمكوفين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش ، إلا أنه قوله : [يعلمه غير واضح فيها] ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٧) في (ص) : [لقوله] .

(٨) سورة الحج : الآية ٤٠ .

(٩) في (م) ، (ع) : [مجاوز] .

(١٠) لفظ : [بل] ساقط من (م) ، (ع) .

(١١) تقدم تخريجه في مسألة (٤٢٢) .

من أراد دخول مكة لم يحرم أن يجاوز الميقات إلا بالإحرام ٢٠١٩/٤
 ٩٣٨٥ - قلنا : لا نوجب ^(١) الحج ، وإنما يجب إحرام ، فإن أدى به عمرة جاز ،
 وإن أدى حجاً جاز .

٩٣٨٦ - ولأن السؤال وقع عما وجب بإيجاب الله تعالى ، وكلامنا وقع فيما
 وجب بسبب من جهة المكلف ، والخبر لا يفيد نفي ذلك ، ولهذا لم يفهم سقوط
 وجوب الحج المنذور .

٩٣٨٧ - قالوا : روى سراقه بن مالك قال : قال : يا رسول الله : عمرتنا هذه
 لعائنا هذا أم ^(٢) للأبد ؟ فقال : بل للأبد ^(٣) .

٩٣٨٨ - قلنا : هذا ^(٤) إشارة إلى العمرة التي فسخوا الحج بها ، وذلك للأبد ،
 بمعنى ^(٥) : أنه لا يجوز الفسخ لأحد سواهم .

٩٣٨٩ - قالوا : تحية مشروعة لدخول بقعة شريفة ، فوجب أن تكون مستحبة
 تحية المسجد .

٩٣٩٠ - قلنا : يبطل بمن أراد دخولها للنسك ، والمعنى في تحية المسجد : أنه لو أراد
 دخول المسجد لعمرانه لم تجب التحية ^(٦) كذلك إذا دخله لحاجة ، وفي مسائلنا : لو
 أراد دخولها للنسك وجب الإحرام ، كذلك إذا دخلها للحاجة .

٩٣٩١ - قالوا : دخول الحرم بغير نسك ؟ فوجب أن لا يلزمه الإحرام للدخول ،
 أصله : إذا كان داره في المواقيت ووراءها .

٩٣٩٢ - قلنا : وجوب الإحرام من الميقات لو كان للنسك لوجب على أهل مكة
 إذا أرادوا الإحرام أن يخرجوا إلى الوقت ، فلما لم يلزمهم علم أن ذلك ليس هو لحرمه
 النسك ، فلم يبق إلا أن يكون لحرمه الميقات في حق قاصد دخول الحرم .

٩٣٩٣ - والمعنى في أهل المواقيت ومن بعدهما : أنه يتكرر دخولهم الحرم ؛ لأن
 مصالح أهل مكة تتعق بهم ، ومصالحهم تتعلق ^(٧) بالدخول ، فلو كلفناهم الإحرام
 لشق ذلك عليهم ، واستضر أهل الحرم بذلك ، وهذا لا يوجد في حق من بعد .

(١) في (م) ، (ع) : [يوجب] .

(٢) تقدم تحريمه في مسألة (٤٢٢) .

(٣) في (م) : [ويمتنع] بالمطف .

(٤) ما بين المكوفين ساقط من (م) ، (ع) ، (ص) واستدركه في الهامش ، إلا أن قوله : لعمرانه

غير مقروء لسوء التصوير ، ربما الصواب ما أثبتناه . (٧) في (م) : [يتعلق] .



حكم من جاوز الميقات دون إحرام

٩٣٩٤ - قال أصحابنا ^(١) : إذا جاوز الميقات غير محرم : لزمه إحرام . فإن أدى .
حجة الإسلام في سنته ^(٢) : سقط عنه . وإن أخره إلى السنة الثانية : لم تجزه ^(٣) حجة
الإسلام ، ولزمه حجة أو عمرة ^(٤) .

٩٣٩٥ - وقال الشافعي على القول الذي قال : إن الإحرام من الميقات واجب : لا
يلزمه شيء ، إذا تجاوزه ودخل مكة ^(٥) .

٩٣٩٦ - لنا : أنه سبب لوجوب إحرام ، فإذا وجد : لزمه إحرام ، ولم يسقط محضي
الوقت ، كوجوب الزاد ، والراحلة ، والنذر .

٩٣٩٧ - فإن قيل : المعنى في الأصل : أن الوجوب لا يسقط بحجة الإسلام .

٩٣٩٨ - قلنا : إن كان الأصل وجود الزاد والراحلة : فهذه المعارضة لا تصح ^(٦) .

وإن كان الأصل النذر ، قلنا : ليس إذا سقط الوجوب بفعل واجب آخر ما يدل على
سقوط الوجوب ، كما أن الطهارة واجبة لصلاة الفرض ، فلو توضعاً لصلاة الجيزة سقط
بذلك ما وجب عليه ، ولم يدل على أن الطهارة لم تكن ^(٧) واجبة .

(١) قوله : [قال أصحابنا] ساقط من (م) ، (ع) .

(٢) قوله : [في سنته] ساقط من صلب (ص) واستتركه الناسخ في الهامش .

(٣) في (م) ، (ع) : [لم يجزه] .

(٤) راجع تفصيل المسألة في : الجامع الصغير ، باب فمن جاوز الميقات أو دخل مكة بغير إحرام ص ١٤٧ .

(٥) تحفة الفقهاء (٣٩٦/١) ، مجمع الأثر مع ملقى الأثر ، باب مجاورة الميقات بلا إحرام (٣٠١/١) .

(٦) حاشية ابن عابدين ، باب الجاهليات (٢٣٤/٢) .

(٧) راجع تفصيل المسألة في : مختصر المرني ص ٦٩ ، حلية العلماء ، باب المواقيت (٢٣٩/٣) ، انبوع

مع الذهب ، كتاب الحج (١٠/٧ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٦-١٨) . وقال مالك وأحمد وأصحابهما : من نذر

الشافعي ، من دخل مكة بغير إحرام لم يجب عليه الإحرام ، لم يلزمه القضاء ، وهي الفتوى : قال مالك لا

يكون عليه شيء ولكنه رجل عصى ، وفل ما لم يكن بمكة له . راجع تفصيل المسألة في : نذره ، في

القرائة وإنشاد الشعر والمحدث في الطواف (٣٠٤/١ ، ٣٢٢) ، المشق (٢٠٥/٢) ، الإصحاح (٢٦٩/٣) .

(٨) ، الكافي لأن قدامة ، كتاب الحج (٣٧٨/١) .

(٩) في (م) : [لا يصح] . (٧) في (م) : [لم يكن] .

حكم من جازز للنفقات دون إحرام ===== ٢٠٢٩/٤

٩٣٩٩ - ولأنه إحرام واجب ؛ فجاز أن يلزمه فعله بعد مضي وقته ، كإحرام حجة الإسلام .

٩٤٠٠ - ولأن كل من وجب عليه إحرام لم يسقط عنه مع بقاء الحياة والإسلام إلا بفعله ، أصله : من وجد (١) الزاد والراحلة ، أو نذر .

٩٤٠١ - احتجوا : بالخبرين .

٩٤٠٢ - قلنا : أما حديث الأفرع بن حابس (٢) : فنفى وحوب أكثر من حجة واحدة ، وقد بينا : أنه لا يوجب حجة .

٩٤٠٣ - وأما الخبر الآخر (٣) : فهو محمول على عمرة الفسخ ، فلو أقترنه بفعله لمرة (٤) المكان ؛ فوجب أن لا يقضي . أصله (٥) : تحية المسجد ليست بواجبة ، فلم يجب قضاؤها ، والإحرام في مسائلنا قد وجب (٦) ، فإذا لم يفعله لم يسقط وجوبه .

٩٤٠٤ - فإن قيل : النوافل التي في خلال الفرض كالاستفتاح تقضي وإن لم تكن (٨) واجبة ؛ فانتقضت علة الأصل .

٩٤٠٥ - قلنا : غلط ؛ لأن (٩) تحية المسجد لما لم تكن (١٠) واجبة ، لم يجب قضاؤها ، وما في خلال الفرض (١١) من السنن لا يجب أن يقضى ، كما لم يجب في الأصل ، وإنما يجوز أن يقضي ، وكلامنا وتعليلنا للوجوب ، فما ذكروه طرد الحلة .

٩٤٠٦ - قالوا : دخل الحرم على صفة لو حج من سنته لم يبق عليه القضاء ، فكذلك (١٢) وإن لم يحج من سنته ، أصله : من كان من أهل المواقيت .

٩٤٠٧ - قلنا : يبطل بمن دخل مهلاً بحجته ؛ ولأنه إذا حج فقد فعل للمأمور به ، وليس إذا لم يكن القضاء من أداء الفعل وجب أن لا يلزم من لم يفعل شيئاً .

(١) في (م) ، (ع) : [وجود] .

(٢) وقد تقدم تخريج حديث الأفرع بن حابس في مسألة (٤٢٦) .

(٣) وهو حديث ابن عباس رضي الله عنه ، الذي تقدم تخريجه في مسألة (٥١٢) .

(٤) قوله : [لمرة] ساقط من (م) ، (ع) . (٥) في (ع) : [أصلاً]

(٦) في (م) ، (ع) : [وجبت] .

(٧) حرف : [لم] ساقط من صلب (ص) واستمركة السامع في الهمش .

(٨) في (م) : [يقضى وإن لم يكن] . (٩) في (م) ، (ع) : [قلنا] ، مكان : [لأن] .

(١٠) في (م) : [لم يكن] . (١١) في (م) ، (ع) : [قلنا] ، مكان : [لأن] .

(١٢) في (م) : [لم يكن] . (١٣) في (م) ، (ع) : [قلنا] ، مكان : [لأن] .

(١٤) في (م) : [قلنا] ، مكان : [لأن] .

٩٤٠٨ - ولأن أهل المواقيت ومن دونها : فقدما أن مصالحهم متعلقة بدخول مكة ، وكذلك مصالح أهل مكة بهم ، ففي إيجاب الإحرام عليهم إلحاق مشقة ، وهذا النجس لا يوجد فيمن بعد .

٩٤٠٩ - قالوا : كل من لا يستقر علمه بدخول الحرم مهلا إذا كان من أهل المواقيت ، فكذا ذلك ^(١) إذا كان من غير أهلها . أصله : إذا حج من سنته .

٩٤١٠ - قلنا : إذا حج من سنته فيه فعل ما اقتضاه الأمر ، وإذا أخر الحج فلم يفعل ما يقتضيه الأمر . وفرق بين الأمرين في إيجاب القضاء ، بدلالة : من أحرم بحجة الإسلام فأداها : سقط عنه مقتضى الأمر ، ولو أفسدها لم يفعل مقتضى الأمر ، واستقر عليه القضاء .

٩٤١١ - قالوا : الإحرام لا يجب عليه بالدخول ، بدليل : أنه لو ورد ليدخل فقام في مكانه أو انصرف إلى بلده : لم يجب عليه الإحرام ، فثبت أنه يلزمه إذا أراد الدخول ، [فصار كالطهارة لصلاة النافلة .

٩٤١٢ - قلنا : وجوب الإحرام يتعلق بإرادة ^(٢) الدخول ، فإذا تم وجب عليه بالدخول [^(٣) حتى إذا فسد وجب عليه القضاء . ولا فرق بين هذا وبين الطهارة لصلاة ^(٤) النافلة عندنا ، فإنها تتعلق ^(٥) بالإرادة ، فإذا دخل في الصلاة بطهارة وجبت ^(٦) ، فإن أفسدها ، لزمه القضاء بطهارة ، وليس هذا كما إذا دخل في النافلة بغير الطهارة ؛ لأن ذلك ليس بدخول ، فلا يجب به شيء ، ودخول الحرم قد صح ، جوار به ، كأن ^(٧) يدخل في الصلاة بطهارة .

٩٤١٣ - قالوا : لو وجب القضاء بترك الإحرام أدى إلى ^(٨) إيجاب الإحرام بغير نهاية ؛ لأنه كلما حضر الميقات لزمه إحرام به ، فوقع ما يفعله عن الحال دون الماضي ، وهذا كمن نذر أن يصوم أبداً ، ثم أفطر لم يلزمه القضاء ؛ لأن كل يوم مشغول بما

(١) في (ع) : [كذلك] . (٢) في (م) ، (ع) : [إرادة] بدون الباء .

(٣) ما بين القوسين سقط من صلب (م) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٤) في (م) ، (ع) : [كصلاة] . (٥) في (م) : [يتعلق] .

(٦) في (م) : [وجب] .

(٧) في (ص) : [صح جواره] ، وفي (م) : [صح جوزه] ، مكان : [صح وجوزه] ، ولقط : [كأن] ساقط من صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٨) لقط : [إلى] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

وجب عليه من النذر عن القضاء .

٩٤٩٤ - قلنا : له سبيل إلى القضاء من غير ما ذكره ، فإنه يأتي بإحرام من مكة فيسقط عن نفسه فوجب ما لزمه . ثم هذا ليس بصحيح ؛ لأن عندنا إذا عاد إلى الميقات سنة أخرى فالذي يجب عليه به حرمة الميقات أن يتجاوز^(١) إلى مكة محرماً ، ليس عليه أن يأتي بالإحرام للميقات ، فإذا حضره^(٢) وأحرم بما عليه . لم يلزمه بمجاوزة الميقات معى آخر ، وهذا كما لو أحرم منه بحجة الإسلام وبالمنذورة صح .
٩٤٩٥ - ولا يقال : قد لزمه بالدخول إحرام ، وحجة الإسلام لازمة بالشرع ، فيؤدي إلى إيجاب ما [لا]^(٣) نهاية له .

٩٤٩٦ - قالوا : فإذا كان يجري من حرمة الميقات حجة الإسلام ، دل على أنه لا يوجب الإحرام .

٩٤٩٧ - قلنا : هذا مغالطة ؛ لأننا لا نتكلم في هذه المسألة إلا بعد تسليم وجوب الإحرام بالميقات ، فإذا الوجوب ثابت بالاتفاق بما^(٤) زعمتم ، والقضاء يجب بأمر آخر ، فموجه يحتاج إلى دليل .

٩٤٩٨ - قلنا : إذا اتفقنا على أن مجاوزة الميقات توجب^(٥) إحراماً ، فهو كمن قال : لله على الحج في هذه السنة ؛ لأن الإيجاب تعلق بسبب من جهته ، فقد اتفقا على أن النذر للمؤقت لا يسقط بفوات الوقت ، وكذلك هذه المسألة^(٦) .



حكم مجاوزة النصراني للميقات ثم أسلم

٩٤١٩ - قال أصحابنا : إذا جاوز النصراني الميقات ثم أسلم وأحرم : لم يلزمه دم لترك الميقات ^(١) .

٩٤٢٠ - وقال الشافعي : إذا جاوز مريدا ^(٢) للنسك وأحرم : وجب عليه دم ، وإن أخر ^(٣) الإحرام عن سنته : فلا شيء عليه ^(٤) .

٩٤٢١ - لنا : أن ما جعل سبب وحوب حال الكفر من العبادات لم يخاطب به بعد الإسلام ، كمضي وقت الصلاة ، دخول ^(٥) الحول على المال ، وقد دل على ذلك : قوله عليه الصلاة والسلام : « الإسلام يُجِبُّ ما قبله » ^(٦) .

٩٤٢٢ - ولأنه أسلم بعد مجاوزة الميقات ، فصار كما لو دخل مكة ولم يحج [في] ^(٧) تلك السنة .

٩٤٢٣ - احتجوا : بأنه جاوز الميقات مريداً للنسك ، وأحرم دونه من سنته / ومضى [فيه] ^(٨) قبل رجوعه إلى الميقات فلزمه الدم ، قياشاً على المسلم .

(١) راجع المسألة في : الأصل ، (٥٢٢/٢) ، المسوط ، (١٧٣/٤) .

(٢) في (م) : [مريداً] .

(٣) في (م) ، (ع) : [أحرم] .

(٤) راجع تفصيل المسألة في : الأم ، باب حج الصبي يبلغ والمملوك يعق والذي يسلّم (١٣٠/٢) ، مختصر التزني ، باب الصبي إذا بلغ والعمد إذا عتق والذي إذا أسلم وقد أحرموا ص ٧٠ ، المجموع مع المذهب ، كتاب الحج ، باب المواقيت (٦٠/٧ ، ٦١ ، ٢٠٨) ، حلية العلماء ، (٢٣٢/٣ ، ٢٣٣) . وقال مالك ، وأحمد في إحدى الروايتين عنه : مثل قول الخليفة ، إذا أسلم النصراني بعد مجاوزة الميقات ثم أحرم بالحج ، فلا شيء عليه لترك الميقات . قال ابن القاسم في المدونة : قال مالك في النصراني يسلّم عشية عرفة ، فيحرم بالحج : إنه يجزئه من حجة الإسلام ، ولا دم عليه لتركه الوقت . وقال أحمد في رواية أخرى : عليه دم . قال القاضي أبو يعلى : وهو اختيار أبي بكر ، وهو أصح . راجع تفصيل المسألة في : المدونة ، في دفع البهين عند استلام الحجر الأسود (٢٠٤/١) ، المسائل الفقهية ، كتاب الحج (٢٩٩/١ - ٣٠٠) ، مسألة (٤٢) ، اللعي ، (٢٦٨/٣ ، ٢٦٩) .

(٥) في (ص) : حوّل وفي (م) ، (ع) : [دخول] ، مكان : [حوّل] .

(٦) تقدم تخريج هذا الحديث في مسألة (١٦١) .

(٧) (٨) ، الزيادة من (م) ، (ع) .

محکم مجاوزة النصراني للمیقات ثم أسلم ٢٠٢٥/٤

٩٤٧٤ - قلنا : إرادة النسك مع الكفر لا يتعلق بها حكم لا يتعلق بالنذر وبفعل العبادة .

٩٤٧٥ - ولأن المعنى في المسلم : أنه ممن يجب عليه الإحرام بإيجابه ، فجاز أن يلزمه بمجاوزة الوقت ، والنصراني ممن لا يلزمه بإيجابه ، فلم يلزمه بمجاوزة الوقت .

• • •



حكم بلوغ الصبي وإحرامه بعد مجاوزة الميقات

- ٩٤٢٦ - قال أصحابنا : إذا جاوز الصبي الميقات ^(١) ، ثم أحرم بعد بلوغه : لم يلزمه دم لترك الوقت ^(٢) .
- ٩٤٢٧ - وقال الشافعي في أحد قوله : يلزمه ^(٣) .
- ٩٤٢٨ - لنا : أن سبب وجوب العبادة يصل فيه قبل البلوغ ، فلم يلزمه ترك الفعل شيء ، كما لو وجد الزاد والراحلة .
- ٩٤٢٩ - ولأن الحج وجب عليه بمكة ، فصار كأهلها .
- ٩٤٣٠ - ولأنه إحرام وجد قبل البلوغ ؛ فلم يلزمه بترك الوقت دم ، أصله : إذا بلغ بعد الوقوف .
- ٩٤٣١ - وهم بنوا على أصلهم : أن إحرامه يتعقد ، فصار كالبالغ .
- ٩٤٣٢ - قلنا : يتعقد إحرامه إلا أنه ليس من أهل الوجوب ، فلم يلزمه بترك فعله شيء .

• • •

(١) في (٢) ، (ع) : [الوقت] ، وكنا في هامش (ص) من نسخة أخرى .

(٢) راجع المسألة في : الأصل (٥٢٢/٢) ، البسوط (١٧٣/٤) .

(٣) راجع المسألة في : الأم (١٣٠/٢) ، مختصر المربي ص ٧٠ ، حلية العلماء (٢٣٣/٣) ، المجموع مع المنهوب (٥٧-٥٩ ، ٢٠٨) . وقال الخاتمة : مثل قول الخليفة ، الصبي إذا جاوز الميقات ثم أحرم بعد بلوغه ، فلا يجب عليه الدم . راجع تفصيل المسألة في : المعنى (٢٦٨ ، ٢٦٩) ، الكافي لأبي فائدة باب المواقيت (٣٨٩/١) .



حكم إحرام الصبي ثم يبلغ

٩٤٣٣ - قال أصحابنا : إذا أحرم الصبي ثم بلغ ، فإن جدد الإحرام ووقف بعرفة : أجزأه عن حجة الإسلام ، وإن لم يجدد الإحرام : لم يجزئه .

٩٤٣٤ - وأما العبد إذا عتق : فإنه لا يجزئه ذلك الإحرام عن حجة الإسلام ، جدد إحرامه ، أو لم يجدد ^(١) .

٩٤٣٥ - وقال الشافعي : إن عتق أو بلغ قبل الوقوف ، أو في حال الوقوف ، أجزأه الحج عن حجة الإسلام ، وإن دفعاً من عرفة ، ثم بلغ الصبي وأعتق العبد ، فإن رجعا فرفقا ليلاً : أجزأهما ، وإن لم يرجعا : لم يجزئهما عن حجة الإسلام ، وهذا هو المذهب .

٩٤٣٦ - قال : وحكي عن ابن سريج ^(٢) : أنه قال : يجزئه عن حجة الإسلام ^(٣) .

(١) راجع تفصيل المسألة في : الأصل ، (٥٢٣/٢) ، الجامع الصغير ، كتاب الحج ص ١٤٤ ، المسوط ، (١٧٣/٤) ، (١٧٤) ، تحفة الفقهاء ، كتاب المناسك (٣٨٣/١) ، بدائع الصنائع ، فصل : وأما شرائط فرضه (١٢١/٢) ، فتح القدير مع الهداية ، وبذيله العناية ، كتاب الحج (٤٢٣/٢) ، الباب مع الهداية ، كتاب الحج (٢٤/٤ ، ٢٥) ، مجمع الأهرار مع ملتقى الأبحر ، كتاب الحج (٢٦٣/١) .

(٢) لفظ : [عن] ساقط من سلب (ح) واستدركه التاسع في الهامش ، وفي (م) ، (ع) : [بشرح] مكان : [سريج] ، وهو تصحيح . وسأني ترجمة ابن سريج في مسألة (٧٢٩) .

(٣) راجع تفصيل المسألة في : الأم ، (١٣٠/٢) ، مختصر الزني ، ص ٧٠ ، حلية العلماء ، باب الفوات والإحصار (٣١١/٣) ، المجموع مع المذهب ، كتاب الحج (٥٦٧-٥٩ ، ٦١ ، ٦٢) ، فتح العزيز مع الوجيز ، الباب الثاني في أعمال الحج ، الفصل الحادي عشر في حكم الصبي ، بدليل المجموع (٤٢٩/٧) . وفي المدونة : قال مالك : والبلد ينتقه سيده عشية عرفة أنه إن كان غير محرم فأحرم بعرفة ، أجزأه ذلك عن حجة الإسلام ، ولا شيء عليه لترك الوقت ، وإن كان قد أحرم قبل أن ينتقه سيده ، فأعتقه عشية عرفة ، فإنه على حجة الذي كان ، وليس له أن يجدد إحراماً سواه ، وعليه حجة الإسلام ، وقال في الصبي الذي أحرم بحجة ثم بلغ : لا يجزئه عن حجة الإسلام ، إلا أن يكون لم يحرم قبل أن يحل ، ثم أحرم عشية عرفة بعد احتلامه ، أو احتلم قبل ذلك ، فأحرم بعد ما احتلم ، فإن ذلك يجزئه عن حجة الإسلام ، ولا يجوز له أن يجدد إحراماً ، ولكن يمضي على إحرامه الذي احتلم فيه ولا يجزئه عن حجة الإسلام . راجع تفصيل المسألة في : المدونة ، (٣٠٤ ، ٣٠٤/١) ، الكافي لابن عبد البر ، باب في حج العبد ودوات الزوج (٤١٣/١) ، التلخيص ، في وقوف من قاته الحج بعرفة (٢٠/٣) . وقال الحاملي : مثل قول الشافعي . قال ابن فغامة في ■

٩٤٣٧ - لنا : قوله عليه الصلاة والسلام : « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى » ^(١) ، ولم ينو الفرض في مسائلنا ، فلا يكون له ذلك .

٩٤٣٨ - ولأن الصبي صار مكلفاً بعد الإحرام ؛ فلم يجزئه عن حجة الإسلام . أصله : إذا بلغ بعد طلوع الفجر من يوم النحر .

٩٤٣٩ - ولأنه لو نوى حجة الإسلام ، كالكافر ^(٢) يحرم ثم يسلم ويقف ^(٣) .

٩٤٤٠ - ولأن الصبي لم يتقدم إحرامه اعتقاد الإيمان ، فصار كالكافر .

٩٤٤١ - ولأن سبب وجوب ^(٤) الحج طراً على إحرامه ، فلم ينمقد عن الفرض ، فلا يجزئ عنه ، كما لو تنفل بالإحرام ، ثم نذر الحج ووقف .

٩٤٤٢ - ولأنه أحرم قبل البلوغ ؛ فلم يُجزئ ذلك عن حجة الإسلام ، كما لو أحرم قبل أشهر الحج .

٩٤٤٣ - وأما العبد فنقول : إن الإحرام ركن من أركان الحج ، فإذا فعله في حال الرق ، فلا يؤدي به عن حجة الإسلام ، أصله : إذا عتق بعد فوات وقت الوقوف .

٩٤٤٤ - ولأنه إحرام انعقد بنية الفرض لم يجزئه عن حجة الإسلام حال وقوعه ؛ فلا يجزئ عنها في الثاني ، أصله : إذا أحرم قبل الأشهر .

٩٤٤٥ - احتجوا : بما روى عبد الرحمن بن معمر الديلمي ، قال : « أتيت رسول الله ﷺ بعرفة ، وأتاه ناس من نجد ، فقالوا : يا رسول الله كيف الحج ؟ ، فقال : الحج عرفة ، فمن جاء قبل طلوع الفجر من ليلة جمع فقد تم حجه » ^(٥) .

٩٤٤٦ - قالوا : والألف واللام للعهد ، فهذا يدل أنه أدرك حجة الإسلام .

٩٤٤٧ - قلنا : هذا البيان لجنس ^(٦) الحج ، بدلالة : أن هذا الحكم الذي ينه لا يختص بحجة الإسلام ، فكأنه قال : من وقف بعرفة قبل الفجر فهو حاج ، وكذلك نقول ، والكلام في أنه حج نفل أو فرض ، وليس هذا في الخبر . يبين ذلك : أن السؤال

= الكافي : وإن وجد البلوغ أو العتق في الوقوف بعرفة أو قبله ، أجزأهما عن حجة الإسلام ، ثم قال : وإن وجد بعد الوقوف في وقت فريضة فوقها في الوقت ، أجزأهما أيضاً . راجع تفصيل المسألة في : المختار ، كتاب الحج (٢٤٨/٣ ، ٢٤٩) ، الكافي لابن قدامة كتاب الحج (٣٧٨/١) .

(١) تقدم تخريجه في مسألة (١٣) .
(٢) في (م) ، (ع) : [فالكافر] .
(٣) في (ع) : [ثم يقف] .
(٤) في (م) : [وجوه] .
(٥) تقدم تخريجه في مسألة (٤٢٢) .
(٦) في (م) ، (ع) : [بجس] .

لم يقع عن كيفية الحج ؛ لأنه لو كان كذلك لبين جميع الأفعال ، ولم يقتصر على وقت الإدراك ، ولا وقع السؤال أيضا عن حجة الإسلام ؛ لأن الحكم الذي ذكره عام ، فلم يبق إلا أن يكون السؤال وقع عما يقع به الإدراك ، وعدنا : أنه مدرَك للحج بهذا الوقوف ، فقد قلنا بموجب الخبر .

٩٤٤٨ - قالوا : وقف بعرفة في إحرام صحيح وهو كامل ، فوجب أن يدرك به حجة الإسلام ، أصله : إذا أحرم وهو حر .

٩٤٤٩ - قلنا : المعنى فيه أن إحرامه لم ينقصد بحج عن حجة الإسلام ، فلذلك ^(١) أجزأ الوقوف . وفي مسائلنا : انعقد حجه بحج عن حجة الفرض ، فلم يجزه عنه ، كما لو أحرم بنفل ثم نذر الحج .

٩٤٥٠ - فإن قيل : يجوز أن ينقصد الإحرام مراعى ثم يقع عن الفرض ، كمن أحرم بشيء مبهم فأحرامه يقع لإحدى عبادتين ^(٢) ، وكمن صلى عندكم في أول الوقت .

٩٤٥١ - قلنا : إذا أحرم بشيء مبهم فأحرامه يقع لإحدى عبادتين ، فإذا تعينت للحج لم تعين إلا للفرض ، فعلم ما صار الإحرام حجًا غير الفرض فلم يُجزئ عنه .

٩٤٥٢ - وأما الصلاة في أول الوقت فالصحيح : أنها تقع واجبة على أحد أقوال أبي الحسن ، ثم إن الشيء إنما يصح أن ينقصد مراعى إذا تقدمه سبب الوجوب . ومعلوم : أن الصبي والعبد لم يحصل سبب الوجوب في حقهما ، فصورتهما صورة من عقد الصلاة قبل الوقت وعجل الزكاة قبل ملك النصاب .

٩٤٥٣ - قالوا : أتى بالأعمال الموجبة للإحرام في حال الكمال ، فوجب أن يجزئ عن حجة الإسلام ، قياسًا على الحر البالغ .

٩٤٥٤ - قلنا : الكمال إن كان شرطًا في صحة الأركان التي هي الوقوف والطواف ، فكذلك ^(٣) يجب أن يكون شرطًا في صحة الركن الذي هو الإحرام . بين ذلك : أن الأفعال تؤدي ^(٤) بمقتضى الإحرام وتترتب عليه ، فإذا كان الكمال يعتبر في الأفعال فأولى أن يعتبر في الإحرام .

٩٤٥٥ - والمعنى في الحر البالغ : أن أفعاله [تقع] ^(٥) عما انعقد إحرامه به ، فلذلك

(١) في (م) ، (ع) : [فكذلك] .

(٢) في (ص) : [العبادتين] .

(٣) في (م) : [يؤدي] .

(٤) في (م) : [يقع] .

(٥) في (ص) : [العبادتين] .

العبد والصبي يجب أن يقع أفعالهما عما ^(١) انعقد إحرامهما ^(٢) به ، كما بعد البلوغ والعتق . أو نقول : المعنى فيه أنه لو أحرم فرضاً وقع إحرامهما ^(٣) عنه ، فإذا أبهم لم يقع عنه ، والعبد إذا عقد الفرض لم يقع عنه ، [فإذا أبهم لم يقع عنه ^(٤)] .

٩٤٥٦ - وربما بنوا هذه المسألة على أصلهم ممن عليه فرضها ، كذلك لا يقع الوقوف عن النفل ممن عليه ، وهذا أصل تخالفهم فيه ^(٥) .

• • •

(١) ما بين القوسين ساقط من صلب (ح) واستدركه الناسخ في الهامش ، ومن قوله : [انعقد إحرامه] إلى قوله : [أفعالهما عما] ساقط من (م) ، (ع) .

(٢) في (م) ، (ع) : [إحرامها] . (٣) في (م) ، (ع) : [إحرامها] .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (م) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٥) في (م) : [يخالفهم فيه] .



إذا أحرم العيد بإذن سيده

٩٤٥٧ - قال أصحابنا : إذا أحرم العيد بإذن سيده : كره للمولى أن يحلله ، فإن حلله : تحلل ^(١) .

٩٤٥٨ - وقال الشافعي : لا يجوز أن يحلله ^(٢) ، فإن نهاه قبل الإحرام ، فلم بالنهي وأحرم : فله أن يحلله ، وإن لم يعلم بالنهي حتى أحرم : ففيه وجهان ^(٣) .

٩٤٥٩ - لا : أنه إحرام عقده في حال الرق ، فكان للمولى فسخه ، كما لو أحرم بنير إذن المولى .

٩٤٦٠ - ولأنه أذن لعبده في الإحرام ، فجاز له الرجوع ، كما لو رجع قبل أن يحرم .

٩٤٦١ - ولأنه مالك لمنافعه ؛ فيملك ^(٤) أن يمنعه من فعل ^(٥) الحج ، كالابتداء .

٩٤٦٢ - احتجوا : بأن الإحرام عقد لازم ، فإذا عقد العيد بإذن سيده : لم يملك فسخه عليه ، كالنكاح .

٩٤٦٣ - قلنا : منافع البضع يملكها العبد ، فإذا أذن له في العقد ملئت المنافع ، فلم يحز للمولى فسخه ، وليس كذلك منافع نفسه ؛ لأن العبد لا يملكها وإن ملكه المولى ،

(١) قال الكاساني في بدائع الصنائع : وروى عن أبي يوسف ، وزفر أن المولى إذا أذن للعبد في الحج ، ليس له أن يحلله . راجع المسألة في : الأصل ، باب الحج عن الميت وغيره (٥١٥/٢) ، المبسوط ، باب الحج عن الميت وغيره (١٦٥/٤) ، تحفة الفقهاء ، باب آخر (٤١٦/١) ، بدائع الصنائع ، فصل : وأما حكم الإحصار (١٨١/٢) .

(٢) قوله : [لا يجوز أن يحلله] ساقط من (ع) .

(٣) في (ع) : [فله فيه وجهان] ، مكان : [ففيه وجهان] . راجع تفصيل المسألة في : الأم ، في الإذن للعبد (١٢٢/٢) ، حلية العلماء ، (٣٠٩/٣ ، ٣١٠) ، المجموع ، كتاب الحج (٤٩-٤٣/٧) ، فتح العزيز ، في القسم الثالث من كتاب الحج في الواحق ، بأذن المجموع (٢٢٨-٢٤) . وقال مالك وأحمد وأصحابهما : مثل قول الشافعي ، إن أحرم العيد بإذن سيده فليس له تحلله . راجع تفصيل المسألة في : للموطة ، في ما سحر قبل العصر (٣٦٠/١) ، الكافي لابن عبد البر ، (٤١٣/١) ، الضمي ، كتاب الحج (٢٥٠/٣ ، ٢٥١) ، الكافي

لابن فدامة ، فصل في حج العبد (٣٨٤ ، ٣٨٣/١) .

(٤) في (م) : [مهلك] ، وفي (ع) : [ملك] .

(٥) لفظ : [فعل] ساقط من صلب (ص) ولست أدركه الناسخ في الهامش .

فبقيت على ملك المولى بعد الإذن ، فجاز له الرجوع . يبين ذلك : أن أجنبيا لو أظاره شيئا فملكه المولى ، فإذا أباحه منافع بقيت على ملكه كما كانت .

٩٤٦٤ - قالوا : من جاز له فسخ الإحرام إذا عقده ^(١) بغير إذنه ، لم يجز له نفسه إذا عقده ^(٢) بإذنه ، أصله : الزوج إذا أذن لزوجه .

٩٤٦٥ - قلنا : الزوج إذا أذن لزوجه [^(٣)] ، فقد سقط حقه بالإذن ، فملك المنافع ، فلا يجوز الرجوع فيها ، والعبد لا يملك منافع نفسه ، فبقيت على حكم المولى ، فجاز له الرجوع فيها ، كالمعير .

٩٤٦٦ - قالوا : لما كان للمولى أن يفسخ الإذن ؛ لأنه في حكم المعير ، جاز للعبد أن يفسخ ؛ لأنه في حكم المستعير .

٩٤٦٧ - قلنا : العبد أوجب ^(٤) الإحرام بهذه المنافع ، فلا يجوز فسخه مع القدرة على المضى فيه ، وما لم يمنعه المولى فهو قادر على المضى فيه . يبين ذلك : أنه لو أحرم بغير إذن مولاه فلم يحلله المولى ؛ لم يجز له التحليل ^(٥) وإن كانت المنافع على ملك المولى ولم يسقط حقه عنها ، كذلك بعد الإذن ، ولا يملك التحلل وإن ملك المولى ذلك .

(١) في (م) ، (ع) : [عقد [بدون] الهاء] .

(٢) في (م) ، (ع) : [عقد [بدون] الهاء] .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) .

(٤) في (م) ، (ع) : [إذا أوجب] بزيادة : [إذا] .

(٥) في (م) ، (ع) : [التحلل] .



إذا دخل العبد مكة بغير إحرام ثم أعتق فأحرم

- ٩٤٦٨ - قال أصحابنا : إذا دخل العبد مكة بغير إحرام ، ثم أعتق فأحرم : لزمه دم بترك الوقت ^(١) ، وإن لم يعتق فأحرم : لزمه دم إذا أعتق ^(٢) .
- ٩٤٦٩ - وقال الشافعي في أحد قولي : لا يلزمه دم ^(٣) .
- ٩٤٧٠ - لما : أنه ^(٤) جاوز الميقات غير محرم ، وهو على صفة يصح إحرامه ، موجب أن يلزمه دم ، كالحر الذي يريد النسك .
- ٩٤٧١ - ولأنه مكلف أحرم دون ميقاته ، فلزمه ^(٥) ترك الوقت دم ، كالحر .
- ٩٤٧٢ - ولا يلزم الكافر ؛ لأن الدم يلزمه ويسقط بالإسلام .

- (١) الوقت : يعني : الميقات . والميقات : الوقت المصروب للفعل ، والموضع الذي يحرم منه ، قال النووي :
- والميقات : الوقت ، والجمع : مواقيت ، وقد استعبر الوقت للسكان ، ومنه : مواقيت الحج لوضع الإحرام . راجع في المغرب الراو مع القاف ص ٤٩٠ ، وفي لسان العرب ، مادة : وقت (٤٨٨٧/٦) ، الصباح المير (٦٣٨/٢) .
- (٢) راجع تفصيل المسألة ، في : الأصل ، باب المواقيت (٥٢٢/٢) ، البسوط ، باب المواقيت (١٧٣/٤) .
- (٣) راجع تفصيل المسألة في مسألة (٥١٠) . وقال المالكية والحنابلة : مثل أحد موطن الشامي ، لا شيء على العبد لتركه الوقت . رجع المسألة في : للنوبة ، في دفع الدين عند استلام الحجر الأسود (٣٠٤/١) .
- والنسي ، باب ذكر المواقيت (٢٦٨/٣ ، ٢٦٩) ، الكافي لأبي قدامة ، باب المواقيت (٣٨٩/١) .
- (٤) لفظ . [لما] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) وسدركه النسخ في المباحث ، وفي (م) .
- (ع) : [لأنه] مكان : [أنه] .
- (٥) : في (ص) : [لزمه] بدون أحد .



إذا أحرم بحجتين أو عمرتين

٩٤٧٣ - قال أبو حنيفة : إذا أحرم بحجتين أو عمرتين : لزمنه جميعاً ، ومتى يصير رافضاً لإحداهما ؟ إذا سار من مكانه .

٩٤٧٤ - وروى عنه : أنه لا يصير / رافضاً [^(١)] حتى يتدأ بالطواف ^(٢) .

٩٤٧٥ - وقال الشافعي : يعتقد إحرامه بإحداهما ^(٣) .

٩٤٧٦ - لنا : قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَرَكِ الْهَجْرَ فَلْيَسِّرْ لِنَفْسِهِ ﴾ ^(٤) ، وليس هاهنا عهد ينصرف إليه اللفظ ، لأنه لم يُرد باللفظ حجة الإسلام خاصة ؛ لأن الحكم المذكور يتناول كل إحرام ، فعلم أن المراد به : الجنس ، فظاهره ^(٥) يقتضي : أنه لو أحرم بأكثر من حجة جائز .

٩٤٧٧ - فإن قالوا : المذكور فيها تحريم المحظورات ، وهي عندنا محرمة إذا أحرم .

٩٤٧٨ - قلنا : المقصود بها بيان الانعقاد والتحريم جميعاً ؛ ولأنهما سكان لو انفرد كل واحد منهما صح ، فإذا اجتمع بينهما : انعقد ، أصله : الحج والعمرة .

(١) ما بين المكوئين ساقط من (م) ، (ع) .

(٢) ورد في (م) بعد قوله : حتى يتدأ بالطواف : وقال الشافعي : يعتقد إحرامه بحجتين أو عمرتين مما أو بعمرتين ؛ ومتى يصير رافضاً ، وهو سهو ، قال الكاساني في بدائع الصائغ : إذا أحرم بحجتين مما أو بعمرتين ، قال أبو حنيفة وأبو يوسف : لزمنه جميعاً ، وقال محمد : لا يلزمه إلا إحداهما وقال : ثم احلف أبو حنيفة وأبو يوسف في وقت ارتعاض إحداهما . عبد أبي يوسف : يرتقض عقيب الإحرام بلا فصل ، وعن أبي حنيفة وروايتان ، في الرواية المشهورة عنه : يرتقض إذا قصد سكة . راجع تفصيل المسألة في : لبسوط ، باب المحصر (١١٥/٤ ، ١١٦) ، بدائع الصائغ ، فصل : وأما بيان ما يحرم به (١٢٠/٢) .

(٣) راجع تفصيل المسألة في : الأم ، باب من أهل بحجتين أو عمرتين ، وباب الخلاف فيما أهل بحجتين أو عمرتين (١٣٦/٢ ، ١٣٧) ، مختصر الرزني ، باب هل له أن يحرم بحجتين أو عمرتين وما يتعلق بذلك من ٧٠ . حية العلماء ، باب الإحرام وما يحرم فيه (٢٣٧/٣ ، ٢٣٨) ، المجموع مع المذهب ، كتاب الحج ، وباب الإحرام وما يحرم فيه (١٤٣/٧ ، ٢٣١) ، فتح العزيز ، في الباب الثاني في أعمال الحج ، بذيل المجموع (٢٠٣/٧) . وقال المالكية والخمالة . لو أحرم بحجتين أو عمرتين ، لم يلزمه إلا واحدة . راجع تفصيل المسألة في : المتنبي ، في إفراد الحج (٢١٣/٢) ، الكافي لابن عبد البر ، باب الإنراد والتشيع والقران (٢٨١/١) ، المغني ، باب ذكر الإحرام (٢٨٧/٣ ، ٢٨٨) ، الكافي لابن قدامة ، باب الإحرام (٣٩٤/١) .

(٤) سورة البقرة : الآية ١٩٧ .

(٥) في (س) : [فظاهره] بحذف الضمة .

٩٤٧٩ - قالوا : للمعنى فيهما أن الزمان يتسع لفعلهما ^(١) شرعاً ، فلذلك انعقد إحرامه بهما ، والحجتان لا يتسع الوقت لفعلهما شرعاً ، فلم ينعقد إحرامه .

٩٤٨٠ - قلنا : لو كان هذا المعنى هو المانع من انعقادهما ، [وهما يتساويان في النسخ ^(٢)] من انقضاء كل واحد منهما ؛ لأن المعنى المانع [^(٣)] إذا وجد في شيئين متساويين ، أثر فيهما جميعاً ^(٤) ، فلما انعقد أحد الإحرامين ، دل على أن الآخر أيضاً انعقد ؛ لأن ^(٥) الدخول سبب الوجوب ، كالنذر .

٩٤٨١ - ولا يلزم الزاد والراحلة ؛ لأنه ^(٦) لا يوجب حجاً ولا عمرة .

٩٤٨٢ - ولا يلزم الإحصار ؛ لأن الحج يجب بالدخول لا بالإحصار ^(٧) .

٩٤٨٣ - فإن قيل : النذر يجوز أن يجب به صلاتان ^(٨) ، ولا يصح الدخول فيهما ؛ ولأنه يثبت المنذور في الذمة ، والذمة تنسخ لحجتين ^(٩) ، والدخول يعلق الوجوب بالوقت ، وهو لا يتسع لهما .

٩٤٨٤ - قلنا : الدخول في الحج إنما يراد للإيجاب ، بدلالة : أن أفعاله لا يجب أن تبطل بالتحريم ، كما لا يجب أن تتصل ^(١٠) بالنذر فيهما سواء .

٩٤٨٥ - ولأن من دخل في حجتين لا يجوز أن يكون دخل ليفعل ؛ لأنهما لا يجتمعان في الفعل ، وإنما دخل للإيجاب خاصة .

٩٤٨٦ - فأما الصلاتان ^(١١) : فمن شرط أفعال الصلاة أن يتصل تحريمتهما ^(١٢) ، وإنما دخل في صلاتين ، فلم يجز ^(١٣) أن يكون الدخول للإيجاب ؛ لأن أفعالهما لا

(١) في سائر النسخ : [لفعلهما] والصواب ما أثبتناه .

(٢) في (م) ، (ع) : [منع] بدون الألف وللام .

(٣) ما بين للمكوفتين ساقط من صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٤) قاعدة : للمعنى للمانع إذا وجد في شيئين متساويين أثر فيهما جميعاً .

(٥) لفظ [أيضاً] ساقط من صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش ، وفي (م) ، (ع) : [ولأن] بالمعطف .

(٦) قوله : [لأنه] ساقط من (م) ، (ع) .

(٧) في (ص) ، (م) : [لإحصار] بدون الألف وللام .

(٨) في (م) ، (ع) : [صلاتين] .

(٩) في (م) ، (ع) : [يتسع] ، وفي (م) ، (ص) : [بحجتين] ، مكان المثبت .

(١٠) في (م) ، (ع) : [أن يتصل] . (١١) في سائر النسخ : [الصلاتين] ، والصواب ما أثبتناه .

(١٢) في (م) ، (ع) : [لم بحر] بدون العاء . (١٣) في (م) ، (ع) : [لم بحر] بدون العاء .

يصح أن تتأخر ^(١) عن إحرامهما ، وأنه أتى بإحرام الحجة الثانية مع النية عن ^(٢) يصح منه الإحرام ، فصارت كالأولى .

٩٤٨٧ - ولأنهما عقدان متفقان في الحكم والصفة ، فلم ينقذ أحدهما ، كنزج ^(٣) الأختين ، وكالظهر مع العصر ، وطرده يمنع ^(٤) العيدين .

٩٤٨٨ - احتجوا : بحديث الأقرع بن حابس : « قال : قلت : يا رسول الله الحج مرة أو أكثر ؟ » فقال : بل مرة ، وما زاد فهو تطوع ^(٥) .

٩٤٨٩ - قلنا : قد بينا أن المراد : الحج الواجب بالشرع ، وكلامنا وقع فيما يجب عمله وإيجابه ، والخبر لم يتناول نفي ذلك ، بدلالة النذر .

٩٤٩٠ - قالوا : عبادتان لا يتسع الزمان لفعلهما معا شرعا ، فوجب أن لا ينقذ إحرامه بهما ، كالظهر والعصر .

٩٤٩١ - قلنا : ضيق الوقت منهما إنما يمنع من إيقاع فعلهما ، وهذا المعنى لا يمنع ^(٦) من انعقاد الإحرام ، كما لو أحرم يوم عرفة من الكوفة .

٩٤٩٢ - ولا معنى لقولهم : إن هناك يتسع الوقت شرعا ، وإنما ينقذ مع بعد المسافة ؛ لأن الفعل إذا تعذر لبعد المسافة لم يمنع الانعقاد ، كذلك إذا تعذر بالشرع لا يمنع الانعقاد .

٩٤٩٣ - والمعنى في الصلاتين : أنهما لو تساويا وكان تعذر المضي فيهما يؤثر منع كل واحد منهما من انعقاده ، فلو كان هذا المعنى مانعا من انعقاد الإحرام في مسائلنا مع تساويهما منع من كل واحد منهما .

٩٤٩٤ - ولا يلزم على هذا : إذا نوى صوم رمضان ، وصوما آخر ؛ لأنه لا ينقذ بهما وينقذ بأحدهما ؛ لأن الصومين لم يتساويا ، بدلالة : أن أحدهما مستحق في الزمان والآخر غير مستحق في الزمان ، فلما لم يجتمعا صح أحدهما ، كما لو جمع بين أمة وحررة في عقد ، صح نكاح الحررة ؛ لأنه لم يتناولوه نكاح الأمة ومثله لو جمع بين الأختين لم يصح واحد من النكاحين .

٩٤٩٥ - قالوا : عبادتان لا يصح المضي فيهما ، ولا يصح الإحرام بهما ، أصله :

- (١) في (م) : [أن يتأخر] .
 (٢) في (م) ، (ع) : [فخرج] .
 (٣) في (م) ، (ع) : [فخرج] .
 (٤) في (م) ، (ع) : [فخرج] بدون نقط .
 (٥) تقدم ترجمته في مسألة (٤٢٢) .
 (٦) في (م) ، (ع) : [لا يمنع] .

الصلاطين^(١) .

٩٤٩٦ - قلنا : إن أردتم أن الماضي لا يصح حكماً : بطل بالحد^(٢) بحرم بغير دن مولاة . وإن أردتم بالماضي من طريق المشاهدة : يبطل بمن أحرم ليلة الحر من الكوفة .

٩٤٩٧ - قالوا : هناك يمكنه أن يمضي ؛ لأنه يصير فائت الحج ، ويمضي يطوف ويسعى .

٩٤٩٨ - قلنا : معنى قوله : يمضي^(٣) في العبادة : إما هو أن يأتي بمقاصدها . والمغرم بالحج لا يقصد بإحرامه أن يطوف ويسعى ويتحلل ، فلا يكون هذا مضيّاً^(٤) فيما أوجب . والمعنى في الصلاطين : أن إحرامهما إما يراد ليتصل إحرامهما بالتحريم ، فإذا تمذر ذلك لم يتعقد . والحج يراد بتحريمه لإيجاب الأفعال لا لانصاهما بالتحريم ، فلذلك جاز أن لا يصح قبله بعد الماضي فيه^(٥) .

٩٤٩٩ - قالوا : الإحرام شرط من شرائط الحج ، فوجب أن لا يصح فعله عن حجتين مقاً ، كالوقوف والطواف^(٦) والسعي .

٩٥٠٠ - قلنا : لسنا نقول : إن الإحرام الواحد يقع لهما ، بل هو محرم بإحرامين كل واحد منهما لحجة ، كما نقول في القرآن^(٧) ، وكذلك الوقوف لا يجزئ وقوف واحد عنهما ، بل يحتاج كل إحرام إلى^(٨) وقوف وطواف .

٩٥٠١ - ولأن الإحرام يوجب الأفعال ، وليس^(٩) إذا كان الفعل الواحد يوجب عبادتين كانت الأفعال الموجبة تتداخل^(١٠) ، كما أن النذر الواحد^(١١) يوجب إحرامين ، والأركان لا تتداخل^(١٢) .

(١) في سائر النسخ : [الصلاطين] ، والصواب ما أثبتناه .

(٢) في (ع) : [بالحد] . (٣) في (م) : [يمضي] ، مكان : [يمضي] .

(٤) في (م) : [نصبا] ، وفي (ع) : [نصا] ، مكان : [مضياً] .

(٥) في هامش (ص) : فيقد مع تملز الماضي فيه ، مكان قوله : [لا يصح قبله] بعد الماضي فيه ، من نسخة أخرى . (٦) قوله . [والطواف] ساقط من (م) ، (ع) .

(٧) في (ع) : [بحجة] ، مكان : [لحجة] ، وفي (م) ، (ع) : [القرآن] ، بدل : [القرآن] .

(٨) قوله : [إحرام إلى] ساقط من صلب (ص) واستتركه السامع في الهامش .

(٩) قوله : [وليس] ساقط من (ع) . (١٠) في (م) ، (ع) : [يتداخل] .

(١١) في (ص) : [الواجب] ، مكان : [الواحد] .

(١٢) في (م) ، (ع) : [لا يتداخل] .

٩٥٠٢ - قالوا : حكم الإحرام يقتضي انعقاد النسك والمضي فيه ، ثم قد ثبت : أنه إذا أحرم بحجتين سقط أحد ما اقتضياه وهو ^(١) المضي فيهما ، ووجب أن يسقط ^(٢) المقتضى الآخر ، وهو الانعقاد .

٩٥٠٣ - قلنا : قد يحرم العبد بغير إذن ^(٣) المولى ، فيسقط المضي ، ولا يسقط الانعقاد ، وكذلك إذا أحرمت المرأة بغير إذن زوجها .

٩٥٠٤ - ولأن سقوط المضي بمعنى حادث بعد الانعقاد ، ولا يؤثر فيه بدالة الإحصار.

٩٥٠٥ - قالوا : لو كانت الحجة الثانية قد انعقدت ، لم يجوز أن يتحلل منها إلا لسبب حادث ، ولم يحدث في مسألتنا ما يوجب الفسخ.

٩٥٠٦ - قلنا : إنما يصير رافضاً لها في إحدى الروايتين : بالسير ، وفي الرواية ^(١) الأخرى : بالطواف ؛ لأنها لو بقيت صارت الأفعال واقعة عن الإحرامين ، إذ ليس أحدهما بأولى من الآخر ، فلما لم يجوز أن يقع عمل واحد لحجتين ، ولا لعمرتين أن يتعين ^(٢) أحدهما ليقع العمل للأخرى .

• • •

(١) في (م) ، (ع) : [ما اقتضاه] ، وفي (ص) ، (م) : [وهي] ، مكان : [وهو] .

(٢) في (م) ، (ع) : [أن سقط] .

(٣) في (ص) : [بإذن] ، مكان : [بغير إذن] .

(٤) في (ص) : [بالسير] ، مكان : [السير] ، ولفظ : [الرواية] ساقط من (م) ، (ع) .

(٥) في (م) ، (ع) : [بحجتين ولا لعمرتين] ، مكان : [لحجتين ولا لعمرتين] ، وفي (ص) : [في]

بمعناه [من غير نقط ، وفي (م) ، (ع) : [أن يتبعه] ، مكان : [أن يتعين] ، ولعل الصواب ما أثبتناه .



من أحرم بحجة فأدخل عليها عمرة

٩٥٠٧ - قال أصحابنا : فمن أحرم بحجة فأدخل عليها عمرة : جاز ، ويكره له ذلك .

٩٥٠٨ - وهو قول الشافعي في القديم ، وقال في الجديد : لا يجوز ^(١) .

٩٥٠٩ - لنا : أنه أحد الإحرامين ، فجاء إدخاله على الآخر ، كما يجوز إدخال الحجة على العمرة .

٩٥١٠ - وقال الشافعي : إنه إذا كان أحرم بحجة قبل أن يدخل [في] ^(٢) طواف العمرة : جاز ذلك قولاً واحداً .

٩٥١١ - ولأن كل ما جاز إدخال ^(٣) الحج عليه جاز إدخاله على الحج ، كالصيام .

٩٥١٢ - ولأنه يستفيد بإحرامها عملاً ، وهو النسك ^(٤) ، وهو الطواف والسمي ودم القران ، فصار كإدخال الحج على ^(٥) العمرة .

٩٥١٣ - احتجوا ^(٦) : بأن القارن يطوف طوافاً واحداً ، ولا يستفيد بالإحرام إلا ما أوجبه ^(٧) الحج من العمل . وهذا أصل تخالفهم ^(٨) فيه ؛ لأن عندنا يستفيد به الطواف والسمي ودم القران ، ثم هذا يغلط بالجمع بينهما ابتداء ، فإنه يصح بالإجماع ، ولا يستفيد بذلك ^(٩) عملاً على قوله .

٩٥١٤ - فإن قيل : يقع الطواف والسمي للإحرامين .

(١) هذه نفس المسألة التي تقدمت برقم (٤١٧) .

(٢) الريادة من (م) ، (ع) .

(٣) في (ص) : [إدخاله] .

(٤) في (م) ، (ع) : [نسك] بدون الألف واللام .

(٥) حرف [الجر] ساقط من صلب (ص) واستتركة السخ في الهامش .

(٦) في (م) ، (ع) : [واحتجوا] بالمعطف .

(٧) في (م) ، (ع) : [لا أوجبه] بخلف [ما] ، وهو سهر .

(٨) في (م) : [يخالفهم] ، وفي (م) ، (ع) : [زيادة] نحن [أي] نفس مخالفهم .

(٩) في (م) ، (ع) : [ذلك] .

٩٥١٥ - قلنا : لو انضمت العمرة إلى الحج : وجب الطواف والسعي ، فلا فائدة في الضم . ثم إذا أدخل العمرة على الحجة فما الذي يمنع من أن يكون الطواف لهما ؟

٩٥١٦ - فإن قالوا : لأنه وجب للحج .

٩٥١٧ - قلنا : وكذلك إذا جمعهما ابتداء قد وجب الضم .

• • •

**حكم الاستنجار على الحج**

٩٥١٨ - قال أصحابنا : لا يجوز الاستنجار على الحج ، وعلى سائر الطاعات ، مثل : الأذان ، والإمامة ، وتعليم القرآن ^(١) .

٩٥١٩ - وقال الشافعي : يجوز الاستنجار على الحج ، والأذان .

٩٥٢٠ - قالوا : ويجوز استنجار ^(٢) الشاهد على أداء الشهادة إذا لم يتعين عليه ، وإن تمتعت عليه وكان فقيراً يقطع عن كسبه جاز أن يأخذ على الشهادة عوضاً ^(٣) .

٩٥٢١ - لنا : قوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَتْ بُرْيْدُ حَرَّتِ الْأَجْرَةُ نَزْدَ لَمْ فِي حَرْمَتِهِ وَمَنْ كَانَتْ بُرْيْدُ حَرَّتِ الدُّنْيَا نَزْدَ وَمَا لَمْ / فِي الْأَجْرَةِ مِنْ نَصِيبٍ ﴾ ^(٤) ، والأجير ^(٥) ، إنما أراد حرث الدنيا ، فتبطل ^(٦) تلك القرية بفعله .

٩٥٢٢ - ولأنه يأخذ العوض تبطل القرية المقصودة بالعمل ؛ بدلالة : العتق على مال لا يحزى عن الكفارة .

٩٥٢٣ - ولأن ^(٨) كل فعل لا يجوز أن يستأجر عليه من يفعله ، لا يجوز الاستنجار

(١) راجع تفصيل المسألة في : الأصل ، باب الحج عن الميت وغيره (٥٠٨/٢) ، مختصر الطحاوي ، باب وجوب الحج ص ٥٩ ، ليسوط ، باب الحج عن الميت وغيره (١٥٨/٤ ، ١٥٩) ، حاشية ابن عابدين ، باب الحج عن الغير (٢٤٥/٢ ، ٢٤٦) .

(٢) في (م) ، (ع) : [أن يستأجر] ، وكذا في هامش (ص) من نسخة أخرى .

(٣) راجع تفصيل المسألة في : الأم ، باب الإجارة على الحج و باب الحج بغير نية (١٢٤/٢ ، ١٢٨) ، مختصر المرئي ، باب الإجارة على الحج والوصية به ص ٧١ ، المجموع مع المذهب ، فصل في الاستنجار للحج (١٢٠/٧ ، ١٣٩) . وقال مالك : مثل قول الشافعي ، الاستنجار على الحج جائز . راجع تفصيل المسألة في : المنفى ، في الحج عن من يبيع عنه (٢٧١/٢) ، الكافي لابن عبد البر ، باب الإجارة على الحج والعمره والوصية بذلك (٤٠٨/١ ، ٤٠٩) ، بداية المجتهد ، في المجلس الأول (٢٣٢/١ ، ٢٣٣) . وقال ابن قدامة في المنفى : وفي الاستنجار على الحج والأذان وتعليم القرآن والعقود ونحوه مما يندى بفعله ولا يخص بانه إذا كان قاعله من أهل القرية ، وروايتان : إحداهما : لا يجوز ، وهو مذهب أبي حنيفة ، وإسحاق . والأخرى : يجوز ، وهو مذهب مالك والشافعي وابن المنذر . راجع تفصيل المسألة في المنفى ، كتاب الحج (٢٣١/٢) .

(٤) في (ص) : [فمن] ، وهو خطأ . (٥) سورة الشورى : الآية ٢٠ .

(٦) في (م) : [والأجير] بالخاء المعجمة . (٧) في (م) : (ع) : [لأن] بدون المصنف .

(٨) في (م) ، (ع) : [عن الكفارة] ، مكان : [عنه الكفارة] ، وفي (ص) : [لأن] بدون المصنف .

عليه كسائر العبادات .

٩٥٢٤ - فإن قيل : المعنى في الصلاة والصوم : أنه لا تصح النية فيهما .

٩٥٢٥ - قلنا : وكذلك نقول في الحج : ليس إذا جاز أن ينوب في الحج جزر الاستحجار .

٩٥٢٦ - ولأن الإمام يستنبط القاضي في الأحكام ولا يجوز أن يستأجره . والأعمال المجهولة تصح النية فيها ، ولا يصح ^(١) الاستحجار عليه ، ويستحلف لإدائه في الصلاة إذا أحدث ، ولا يجوز أن يستأجر عليه .

٩٥٢٧ - ولأن كل ما لا يجوز استحجار العبد عليه لا يجوز استحجار امر [عليه] ^(٢) ، كالجهاد ، أو عبادة تنفقر إلى قطع مسافة ، كالجهاد .

٩٥٢٨ - فإن قيل : المعنى في الجهاد : أنه لا تصح النية فيه ، ولا يصح أن يضفيه إلى غيره .

٩٥٢٩ - قلنا : ليس كذلك ؛ لأنه يصح أن ينوب فيه بنفسه والشاخص إلى القاعد .

٩٥٣٠ - فإن قيل : الجهاد من فروض الكفاية ، فمن حضر الواقعة ^(٣) يلزمه فعل الجهاد عن نفسه ، فلم يجز أن ينوب عن غيره .

٩٥٣١ - قلنا : فكذلك ^(٤) المستناب في الحج يلزم عليه المضي فيه ^(٥) بالدخول ، فيصير واجبا عليه ، فلا يصح أن يأخذ الأجرة عنه من غيره .

٩٥٣٢ - وإن من شرط الحج أن يكون قرينة لفاعله ، فلا يجوز الاستحجار عليه ، كصلاة الجنائزة .

٩٥٣٣ - ولأنها عبادة تحب بإفسادها الكفارة ؛ فلا يجوز الاستحجار على فعلها ، كالصوم .

٩٥٣٤ - ولأنه يسقط بإحرامه ما لزمه بمجاوزة الميقات ^(٦) ، وما أسقط به الإنسان فرض نفسه ، لم يجز أن يأخذ الأجرة عليه ، كالجهاد .

(١) في (م) ، (ع) : [فلا يصح] .

(٢) في (ع) : [الواقعة] .

(٣) في (م) ، (ع) : [عليه] .

(٤) في (م) ، (ع) : [الوقت] .

(٥) في (م) ، (ع) : [الوقت] .

(٦) في (م) ، (ع) : [الوقت] .

٩٥٣٥ - احتجوا : بأن كل ما جاز أن يفعله الغير عن الغير تطوعاً وتبرعاً ، حاز أن يفعله عنه بمقد الإحارة ^(١) ، كالبناء .

٩٥٣٦ - قلنا : يجوز أن يتطوع به بالأعمال المجهولة ، ولا يجوز أن يستأجر عليها .
والمرس في النيابة : أنه يجوز أن يستأجر الكافر عليه ، فحاز استجار الحر المسلم عليه ^(٢) .

٩٥٣٧ - قالوا : لأنه من فرائض الأعيان يجب بوجود ^(٣) مال ، فجاز أن يدخه النيابة ، [أصله : الزكاة .

٩٥٣٨ - قلنا : الزكاة لما حاز أن ينوب فيها شرع عليه فرضها ، جاز أن ينوب في أداء فرضها ، وفي مسائلنا بخلافه .

٩٥٣٩ - قالوا : عمل تدخله النيابة [^(٤) ؛ فجاز عقد الإجارة عليه ، كبناء المساجد .
٩٥٤٠ - قلنا : الوصف غير مسلم ؛ لأن النيابة لا تدخله ^(٥) عندنا ، ولو سلطنا ذلك انتقض بنية الشاخص عن القاعدة في الجهاد .

٩٥٤١ - ولأن ^(٦) بناء المساجد قرية ، ليس من شرطها : أن تكون ^(٧) في نسبة لفاعلها ، ولهذا يجوز أن يتولاها ^(٨) الكافر ، وفي مسائلنا : من شرط الحج : أن يكون قرية لفاعلها ، فلم يجوز الاستجار عليه .

٩٥٤٢ - قالوا : يجوز أن يفعله عن غيره بنفقة يأخذها منه ، فجاز أن ينوب عنه بالإجارة ، كسائر ^(٩) الأعمال .

٩٥٤٣ - قلنا : إنما جاز أخذ النفقة ؛ لأن الإنسان يجب عليه [بوجود المال أن يحس بنفسه وينفق المال ، فإذا عجز عن أداء الحج بنفسه ، وجب عليه [^(١٠) دفع المال إلى

(١) في (م) ، (ع) : [إجارة] بدون الألف واللام .

(٢) لفظ : [عليه] ساقط من (م) ، (ع) . (٣) في (م) : [موجود] .

(٤) ما بين المكروفين مكرر في (م) . (٥) في (م) : [لا يدخله] .

(٦) في (م) ، (ع) : [ولا] ، مكان : [ولأن] .

(٧) في (م) : [أن يكون] .

(٨) في (م) ، (ع) : [أن لا يتولاها] بزيادة : [لا] .

(٩) في (م) ، (ع) : [وكسائر] بالمطف .

(١٠) ما بين المكروفين ساقط من صلب (ص) واستتركه الناسخ في الهامش .

غيره ليصرفه ^(١) في عمل الحج ليسقط عن المحجوج عنه ^(٢) ما وجب من الحج ويحصل له ثواب الفقة . وإذا استأجره بمال ملكه الأجير بعقد الإجارة ، فصار منفقاً لمال نفسه في عمل الحج ، فلا يسقط به فرض المحجوج عنه ، ولا يحصل له ثواب الإنفاق ، ولهذا نقول : إن تطوع الحج عنه لم يسقط به فرضه .

• • •

(١) في (م) : [ليصرفه] .

(٢) في (م) و (ع) : [عنه] وفي باقي النسخ [عليه] .

**حكم المحرم إذا قتل صيداً**

٩٥٤٤ - قال أبو حيفة وأبو يوسف : إذا قتل المحرم صيداً : وحب بقتله القيمة ، يحكم بها ذوا عدل ، والقائل بالخيار ، إن شاء صرفها إلى الهدي ، وإن شاء إلى الإطعام ، وإن شاء إلى الصيام .

٩٥٤٥ - وقال ^(١) محمد : يلزمه مثله من جهة الخلقة إن كان له مثل ، وإن لم يكن له مثل : فقولته مثل قولهما ^(٢) .

٩٥٤٦ - وقال الشافعي : الواجب مما له نظير : النظر ، ومما لا نظير له : القيمة ، فإن أراد إخراج الطعام يخرج الطعام بقيمة النظر ^(٣) .

٩٥٤٧ - لنا : قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾ ^(٤) . وهذا عالم فيما له نظير وفيما لا نظير له ، ثم قال تعالى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مِثْمَدًا ﴾ ^(٥) .

(١) في (ص) : [قال] بدون المطب .

(٢) راجع تفصيل المسألة في : الأصل ، باب جزاء الصيد (٤٣٨/٢ - ٤٤١) ، مختصر الطحاوي ، باب القنينة وجزاء الصيد ص ٧٠ ، ٧١ ، متن القدوري ، باب الجبايات ص ٣١ ، المسوط ، باب جزاء الصيد (٨٢/٤ - ٨٤) ، تحفة الفقهاء ، باب آخر (٤٢٢/١ - ٤٢٤) ، بدائع الصالحات فصل : وأما بيان حكم ما يحرم على المحرم اصطلاحه (١٩٨/٢ ، ١٩٩) ، فمع تقدير مع الهداية ، وبذيله الصاية ، باب الجبايات (٧٣/٣ - ٧٧) ، البناء مع الهداية ، باب الجبايات (٣١٠/٤ - ٣١٩) ، مجمع الأنهر ، باب الجبايات (٢٩٧/١ ، ٢٩٨) ، حاشية ابن عابدين ، باب الجبايات (٢٢٠/٢) .

(٣) قوله : [يحرر الطعام] ساقط من (م) ، (ع) . راجع تفصيل المسألة في : الأم ، باب الصيد للمحرم (٢٠٦/٢ - ٢٠٧) ، مختصر المزني ، باب كيفية الجزاء ص ٧١ ، اختلاف العلماء باب الحج ص ٩٧ ، ٩٨ ، حلية العلماء ، باب ما يجب بمحظورات الإحرام من كفارة وغيرها (٢٧١/٣) ، المجموع مع المذهب ، باب ما يجب في محظورات الإحرام من كفارة وغيرها (٤٢٣/٧ ، ٤٢٤ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٣٨) . وقال الملكية والمخالفة : مثل قول الشافعي ، الواجب إخراج المثل فيما له مثل من النعم ، والقيمة فيما لا مثل له راجع تفصيل المسألة في : للنفق ، في الحكم في الصيد (٢٥٣/٢ - ٢٥٤) ، الكافي لابن عبد البر ، باب الحكم في جزاء الصيد (٣٩٣/١ ، ٣٩٤) ، بداية المجتهد ، في القول في أحكام جزاء الصيد (٣٧٢/١) ، الإفصاح ، باب العمرة (٢٨٧/١) ، المغني ، باب القنينة وجزاء الصيد (٥٠٩/١ - ٥١٢) ، الكافي لابن قدامة ، باب جزاء الصيد (٤١٩/١ ، ٤٢٢) .

(٤ ، ٥) سورة المائدة : الآية ٩٥ .

والهاء في قوله : ﴿ قُلْ ﴾ كناية عن الصيد التي يتناولها العموم ؛ فوجب أن يحمل المثل على ما يعم الجميع ، وذلك هو القيمة التي تعم الجميع .

٩٥٤٨ - ولأن الله تعالى أوجب المثل ، وذلك في الشرع عبارة عن مثل من حسه أو مثله من قيمته ^(١) ، فوجب حمل المثل في مسائلنا على المثل المستقر في الشرع .

٩٥٤٩ - ولأنه تعالى قال : ﴿ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ ^(٢) ، إن العدل إنما شرط فيما طريقه الخبر حتى لا يخر من ليس بعدل بالكذب ، والمثل من طريقة الحلقة يعلم بالمشاهدة ؛ فلا معنى لشرط العدالة فيه ، فدل أن المثل هو القيمة التي لا تدل عليها المشاهدة حتى يوثق بقول العدل فيها ، كما يوثق بقوله في الشهادات وقسم الخلفاء .

٩٥٥٠ - ولأنه تعالى قال : ﴿ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَذَا يَتَّبِعُ الْكُفْرَ أَوْ كَثْرَةً مَّعَهُ مَنَّكَ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ مِثْلًا ﴾ ^(٣) ، والتخيير إذا حصل بين أشياء ، فكل واحد منها يتعلق بما ^(٤) يتعلق به الآخر ، فكأنه قال : هو هدي أو مثل أهو صيام ، وهذا لا يكون إلا على ^(٥) قول من وجب القيمة ، قال : فأى ^(٦) الأصناف الثلاثة صرفها كانت هي المثل .

٩٥٥١ - ولأن قوله تعالى : ﴿ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ ظاهره يقتضي : أنه حكم غير باق أبداً ، وهذا لا يكون إلا في القيمة التي تختلف ^(٧) باختلاف الأزمان ، فأما المثل من طريق الحلقة : فإنهما إذا حكما به مرة ، كان ذلك ثابتاً أبداً ، فلا يحتاج إلى الحكمين فيه أبداً ^(٨) .

٩٥٥٢ - فإن قيل : العلم بالمثل من طريق الحلقة أخفى من القيمة ، فلذلك شرط العدالة فيهما .

٩٥٥٣ - قلنا : لكنهما إذا أثبتا مثل الظني والضيع ^(٩) : حكم بمثله أبداً ، ألا ترى : أنه ليس فيها عندهم ما يختلف ، فتارة يكون اجتهاذاً حتى يوجب في السمين سميتاً

(١) في (ص) : [قيمة] بدون الهاء . (٢) (٣) تكلمة الآية السابقة .

(٤) في (ص) ، (م) : [منها] ، مكان [منها] ، قوله : [يتعلق بما] ساقط من (م) ، (ع) .

(٥) لفظ : [على] ساقط من (ع) . (٦) في (م) ، (ع) : [أي] بدون الهاء .

(٧) في (م) : [يختلف] .

(٨) قوله : [فيه] ساقط من صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش ، ولفظ : [أبداً] ساقط من (م) .

(ع) .

(٩) في (م) ، (ع) : [الضمي والصنع] .

وفي الكبير كثيرا^(١) . قلنا : هذا يعلم بالمشاهدة أيضا ، فلا يحتاج فيه إلى العدالة .

٩٥٥٤ - قال^(٢) مخالفونا : هذه الآية حجة بنا ؛ لأن قوله تعالى : ﴿ فَمَنْزَرَهُمْ نَحْنُ قَاتِلٌ مِنَ النَّفْسِ ﴾^(٣) ، لو اقتصر عليه لاقضى مثله من جنسه ، فلما قال : ﴿ مِنْ النَّفْسِ ﴾ علم : أنه أراد مثله من النعم ، فيكون تقدير الآية : فجزاء مثل ما قتل من النعم عن^(٤) للمقتول .

٩٥٥٥ - قلنا : هذه الآية قرئت بقراءتين ، فقراءة^(٥) أهل الكوفة بضم المثل ، تقديرها : فعليه جزاء مثل الذي قتله من النعم ، ويكون قوله : ﴿ مِنْ النَّفْسِ ﴾ [بياناً]^(٦) لِلنَّفْسِ^(٧) المحذوفة الراجعة من الصلة إلى الموصول ، وهذا مرجع على كل تأويل في الآية ؛ لأن الجار والمجرور في قوله ، ﴿ مِنْ النَّفْسِ ﴾ في موضع نصب ، فعلى هذا التقدير هو معمول قوله جزاء . ومثل : هذا معمول^(٨) يليه لا فصل بينهما .

٩٥٥٦ - وعلى قولهم : قوله : ﴿ مِنْ النَّفْسِ ﴾ صفة للمثل ، والعامل فيه المبتدأ ، وهو قوله : ﴿ فَمَنْزَرَهُمْ ﴾ لم يفصل بين العامل والمعمول بشيء^(٩) .

٩٥٥٧ - ومن تأول الآية فلم يفصل بين العامل والمعمول بشيء ، فقله أولى ، بين ذلك : أن ما وصلها لإمكان نحره^(١٠) إلا وبمعناها مفسر لها حتى إنه قد جاء بعدها مفسر لها هو أعم منها .

٩٥٥٨ - قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَدْعُونَكَ مِنْ دُونِهِ وَشَيْءٍ ﴾^(١١) ، وما يدعون لا بد أن يكون شيئاً ، إلا أنه لم يحلها فيما يليها ، فلما قال الله تعالى :

(١) في (م) : [الكثير كثيرا] .

(٢) نفس الآية السابقة .

(٣) في (م) : [من] ، مكان : [عن] ، وهو ساقط من (ع) .

(٤) قوله : [فقراءة] ساقط من صلب (م) واستلزمه الناسخ في الهامش .

(٥) في (ص) : (م) : [تبييناً للبناء] وقد تكون (تبييناً) بمعنى لنفي أي بياناً وتوضيحاً أو بمعنى اصطلاحى حكوم (تبييناً) أي عطف بيان وهو قسم البدل . أو معاً وهو ما ترجع عما يحتمل وانظر للقطب : للمبرد (٢٠٩/٤)

نفس الشيخ : محمد عبد الحائق عضيد طبعه المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية .

(٦) لبي : أي الكلمات أو الألفاظ والنحاة العرب يقولون لا حذف إلا بدليل .

(٧) في (م) ، (ع) : [عامل] ، مكان : [معمول] .

(٨) في (م) ، (ع) : [متصل] ، مكان : [يفصل] ، وقوله : [بشيء] ساقط من (م) ، (ع) .

(٩) في (ص) : [أن ما وصلها لا مكان نحره] وهو تحريف . وفي سائر النسخ نحو ذلك .

(١٠) في (ع) : [ما تدعون] ، مكان : [ما يدعون] ، وهو خطأ . راجع سورة التكموت ، الآية

(٤٢) .

﴿فَجَزَاءٌ مِّمَّا يَفْعَلُ﴾ ، فقتل ^(١) صلة ، فالظاهر : أن قوله : ﴿مِنْ أَلْتَمِمْ﴾ بيان لها ^(٢) .
فحمله على ذلك أولى من حمله على صفة المبتدأ .

٩٥٥٩ - وأما قراءة أهل الحرمين والشام ، وهو قوله : « فجزاء مثل » إضافة ^(٣) الجزاء إلى المثل ، وفيه وجهان : إن شئت جعلت ^(٤) مثل على حقيقة إضافة ؛ لأن جزاء مثل الشيء هو جزء الشيء ، ومثل هذا في القرآن ، قال الله تعالى : ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُ بِهِ فَقَدْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنُ بِهِ﴾ ، وذلك لأهم ^(٥) ، وإذا آمنوا بمثل ما آمن به ، فقد آمنوا بما آمن ^(٦) .

٩٥٦٠ - والوجه الثاني : أن المثل إضافة لفظية ، والمراد بها : نفس الشيء ، من ذلك قولهم : لا يحسن بمثلك أن يفعل كذا ، وأن يصنع كذا وكذا ^(٧) ، أي : أنت .

٩٥٦١ - وقوله : أنا أكرم مثلك ، أي أنا أكرمك ^(٨) ، ومثله قوله تعالى : ﴿أَوْ مِنْ كَانَ مِثْلًا فَأَجَبْتَهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّارِ كَمَنْ مَثَلُ فِي الظُّلُمَاتِ﴾ ^(٩) .
وللمثل [والمثل] ^(١٠) والشئ والشئ واحد ، قال الشاعر :

مِثْلِي لَا يُخْسِرُ قَوْلًا يَفْقَهُ ^(١١)

أي : أنا لا أحسن ، مكانه .

٩٥٦٢ - قال : فعلية جزاء مثل ما قتل من النعم ، فهذا الذي تبناه على القراءتين ، يقتضي أن النعم صفة للمقتول لا للمثل ، فسقط استدلالهم من الآية .

٩٥٦٣ - فإن قيل : النعم لا يتناول الوحش / .

٩٥٦٤ - قلنا : غلط ، قال أبو عبيدة ^(١٢) : النعم ، يتناول الوحش ، قال الله تعالى :

(١) في (ص) : [قتل] .

(٢) في (ص) : [بها] .

(٣) لفظ [مثل] ساقط من (م) ، (ع) وفي (ص) : [وإضاف] ، وفي (م) : [وأصل] ، وفي

(ع) : [فأضاف] ، مكان : [بإضافة] ، والصواب ما أئتناه .

(٤) في (ع) : [جعل] . (٥) سورة البقرة : الآية ١٣٧ .

(٦) في (م) ، (ع) : [ولأنهم قالوا] ، مكان : [وذلك لأهم] .

(٧) في (م) ، (ع) : [مثل ما آمن] ، مكان : [بما آمن] .

(٨) في (م) : [كذي وأن يصنع كذي وكذي] .

(٩) في جميع النسخ : [منك] ، مكان : [مثلك] ، ولعل الصواب ما أئتناه ، وفي (ص) : [قومك] .

مكان [أكرمك] . (١٠) سورة الأعراف : الآية ١٢٢ .

(١١) الزيادة من (م) ، (ع) . (١٢) في (م) ، (ع) : [معنى] .

(١٣) هو عمر بن الخطي ، أبو عبيدة التيمي البصري ، النحوي ، اللغوي ، صاحب التصانيف حدث به

﴿ أُجِئْتُ لَكُمْ بِحَسَنَةِ الْأَنْتَمِيرِ ﴾^(١) ، فلولا أن النعم بهائم غيرها^(٢) لم يكن لإضافة الهمزة إلى الأنعام معنى ، وإنما أباح ﷺ من جملة الأنعام البهائم ، ولم يبح السباع ، لأنها لا تسمى بهائم ، وإنما تسمى كواسر . وأكثر ما يُلمزنا مخالفتنا : أن سلم له أن نوله : ﴿ مِنْ أَنْتَمِيرِ ﴾ صفة المثل ، فعند أبي حنيفة : يجب من النعم مثل المقتول في قيمته ، وعندهم : في خلقته .

٩٥٦٥ - والمماثل لا يقتضي أكثر من مائة في وجه واحد ، فإذا تساوى في اعتباره سقط استدلالهم .

٩٥٦٦ - قالوا : فقد قال الله تعالى : ﴿ يَخْتَكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ ، والكناية عدكم ترجع إلى أقرب^(٣) مذكور ، وعندنا إلى الكل ، فأي الأمرين كان فليس في الكلام فيه مذكور ترجع الكناية إليه .

٩٥٦٧ - قلنا : الكناية^(٤) ترجع إلى المثل ، وقد تازعا المراد به ، فعندهم المراد به : المثل خلقه ، والكناية ترجع إليه .

٩٥٦٨ - قالوا : قال الله تعالى : ﴿ يَخْتَكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا ﴾ ثبت أن المراد به : يحكمان بالجزاء هديًا .

٩٥٦٩ - قلنا : قال الله تعالى : [هديا^(٥) بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين] فكأنه قال : جزاء هديًا ، وجزاء طعامًا ، فاقضى : أن الطعام هو الجزاء ، وعندهم : أنه بدل الجزاء .

٩٥٧٠ - قالوا : خير الله القاتل بين ثلاثة أشياء ، وأنتم تبتلون^(٦) معنى رابعا ، وهو

^(١) يحيى بن المديني ، وأبو عبيد صاحب كتاب الأموال ، وقال ابن المديني عنه : كان لا يحكي عن العرب إلا الشيء الصحيح . ولد سنة ٢٢٥ في الليلة التي توفي فيها الحسن البصري ، سنة عشر ومائة ، ومات سنة تسع ومائتين . وقيل : سنة تسع ، وقيل : سنة عشر ومائتين . ترجمته في : سير أعلام النبلاء (٤٤٥/٩ - ٤٤٧) ، الترجمة (١٦٨) ، ميزان الاعتدال (١٥٥/٤) ، الترجمة (٨٦٩٠) ، تقريب التهذيب (٢٦٦/٢) ، الترجمة (١٢٨٨) ، النجوم الزاهرة (١٨٤/٢) ، شذرات الذهب (٢٤/٦ ، ٢٥) .

(١) سورة المائدة : الآية ١ .

(٢) في (م) ، (ع) : [بها ثم غير بها] ، مكان : [بهائم غيرها] .

(٣) في (م) ، (ع) : [المثل قرب] ، مكان : [أقرب] .

(٤) أي : الضمير ، وهو مصطلح كوفي .

(٥) ما بين للمكوفين ساقط من صلب (ص) واستفركه السامع في الهامش .

(٦) في (ص) : [يبتلون] ، وفي (م) : [تنسبون] .

أن يتصدق بالقيمة نفسها ، فيكون ذلك وجهًا رابعًا .

٩٥٧١ - قلنا : قد دللنا على أن ^(١) المراد بالآية : القيمة ، فكأنه قال : فجزاء قيمة [ما قتل يحكم به ذوا عدل يصرفه إلى الهدي أو الإطعام أو الصوم ، فإذا دلت الآية على إخراج الإطعام بدلًا عن القيمة] ^(٢) ، دل على إخراجها في نفسها .

٩٥٧٢ - قالوا : قراءة الإضافة وإن كان له إضافة الجزاء إلى المثل ، فالجزاء هو المثل ، والمثل هو الجزاء ، وإن أضيف أحدهما إلى الآخر ، كما قال ^(٣) في الآية : ﴿ أَوْ كَفَّرَ طَعَامًا مَسْكِينًا ﴾ ، فإضاف الكفارة في هذه القراءة إلى الطعام ، ثم كانت الكفارة هي الطعام ، والطعام هو الكفارة ، وكما يقال خاتم حديد ، وباب حديد . قلنا ^(٤) الإضافة على ضربين : إضافة الجزء إلى الجملة ، كقوله : باب حديد ، وإضافة الاحتصاص ، كقوله : غلام زيد ، فقوله : « جزء مثل » قد علمنا أن الجزاء ليس بعض المثل ، فلم يبق إلا أن يكون إضافة اختصاص ، فلا يكون الجزاء هو المثل .

٩٥٧٣ - وأما قراءة نافع ﴿ أَوْ كَفَّرَ طَعَامًا مَسْكِينًا ﴾ . المراد بالإضافة ^(٥) : إضافة اختصاص ؛ لأن الكفارة تارة تكون طعامًا ، وتارة تكون غيره ، فأضافها إلى الطعام لبيان ^(٦) تخصيصها به إذا أخرجت .

٩٥٧٤ - ولأنه متلف ، فلا يضمن بالمثل من طريق الصورة من غير جنسه ، كسائر المتلفات .

٩٥٧٥ - ولأنه مضمون يضمن بغير جنسه ؛ فضمن بالقيمة ، كالصيد في حق الآدمي .

٩٥٧٦ - ولأنها جناية على الصيد ؛ فوجب فيها القيمة ، أصله : ما لا نظير له ، وضمان جنس الصيد .

٩٥٧٧ - ولأن ما يضمن بالقيمة في حق الآدمي يضمن ^(٧) بها حق الله تعالى ،

(١) لفظ : [أن] ساقط من صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من صلب (م) واستدركه الناسخ في الهامش ، وفي (ع) : [الطعام عن القيمة] ، مكان المثلث .

(٣) لفظ : [قال] ساقط من (م) ، (ع) .

(٤) في (م) ، (ع) : [ثبت] .

(٥) في (م) ، (ع) : [والمراد به الإضافة] ، مكان المثلث .

(٦) في (م) : [لبيان] ، وفي (ع) : [لبيان] .

(٧) في (م) ، (ع) : [فضمن] .

أصله : ما نقول فيمن أئلف ^(١) ما لا مثل له على آدمي ، أو أئلفه من مال بيت المال ؛ لأن ما يضمن ^(٢) بالمثل في حق الآدمي يضمن ^(٣) بذلك في حق الله تعالى ، أصله : من أئلف طعاقماً قد أخذ المصدق من العشر .

٩٥٧٨ - ولا يلزم الكفارة في قتل الصيد ، أنه ^(٤) يضمن في حق الآدمي بالقيمة ، وفي حق الله تعالى بالكفارة التي هي المثل ؛ لأن العبد يضمن بالقيمة أيضاً إذا أئلف عبداً من بيت المال ، فأما الكفارة : فلا يضمن العبد بها ، بدلالة : أنها لو وجبت ضماناً عنه لاختلفت ^(٥) باختلاف صفاته .

٩٥٧٩ - احتجوا بحديث جابر رضي الله عنه : أن النبي ﷺ قال : الضبع صيد يؤكل ، فيه كيش إذا أصابه الحرم ^(٦) .

٩٥٨٠ - قالوا : أوجب فيه كيشاً ، وعدكم تحب ^(٧) قيمته ، وهو أوجب كيشاً ، وظاهره يقتضي جواز كيش ينقص عن قيمته ؛ لأنه اعتبر الاسم ، وعندكم لا يجوز قدره بالكيش ، فلو كان الواجب القيمة ، كانت تختلف ^(٨) باختلاف الأزمان والبلدان .

٩٥٨١ - قلنا : هذا قاله على طريق التقويم ؛ بدلالة : أن عندهم تمييز صفة ^(٩) الكيش بصفة الضبع ، فلو كان تقديرًا شرعاً ^(١٠) ، لبين صفته ، فلما لم يبين علم أنه أراد القيمة ، وفي الغالب أن قيمة الضبع في اللحم لا تزيد ^(١١) على شاة ، فبين عليه الصلاة والسلام ما يجب بقتل الضبع .

٩٥٨٢ - قالوا : أفتت الصحابة في النعامة بدنة ، وفي حمار الوحش بقرة ، وفي

(١) في (م) : [أئلفه] .

(٢) في (ص) : [ما لا يضمن] بزيادة : [لا] .

(٣) لفظ : [حق] ساقط من (م) ، (ع) ؛ وفي (م) ، (ع) [يضمن] ، مكان : [يضمن]

(٤) في (ع) : [أن] بدون الباء . (٥) في (م) ، (ع) : [غاصت] .

(٦) أخرجه أبو داود ، باللفظ متقاربة ، في السنن ، في كتاب الأطعمة ، باب في أكل الضبع (٣٤٨/٢) ، الحديث

(٣٠٨٥) ، وابن أبي شيبة في المصنف ، في كتاب الحبع ، في الضبع يصيبه الحرم (١٠٣٠/٢) ، الحديث

(٣٣٧/٤) ، الحديث (١) ، والعلحاري في المعاني ، في كتاب مناسك الحبع ، باب ما يقتل الحرم من الدواب (١٦٤/٢)

(٧) في (م) : [يجب] . (٨) في (م) : [يختلف] .

(٩) في جميع النسخ : [تميز] ، ولعل الصواب : [تميز] ، وفي (م) ، (ع) : [صعات] .

(١٠) في (م) ، (ع) : [شرعياً] . (١١) في (م) : [لا يزيد] .

الضبيح بكبش ، وفي الغزال بعز ، وفي الأرنب عناق ، وفي اليربوع جفرة . روي هذا متفرقا عن علي ، وعثمان ^(١) ، وابن عمر ، وابن عباس ، وابن الزبير ، وعبد الرحمن بن عوف ، وجابر ، ومعاوية ^(٢) . قضوا بذلك في أزمان مختلفة وبلدان مختلفة ^(٣) ، وأسفار مختلفة ، فلو كان بالقيمة ما اتفقوا على ذلك . قلنا : إنما قضوا بذلك على طريق التقويم ، بدلالة : أنهم لم يعتبروا الصفات ، وما يجب بإتلافه امثل يعتبر صفاته ، كالحنطة ، فلما لم يعتبروا الشتن والهزال والنصر والكبر ؛ دل أنهم أوجبوا ذلك فيه . بين ذلك : أنهم أوجبوا في الحمار بقرة ، ولا تشابه في الحلقة بين الحمار والبقرة . ٩٥٨٣ - وقولهم : إنه لم ينقل أحد ^(٤) منهم اعتبار القيمة ، غلط ؛ لأن غالب أموالهم الحيوان ، وهذه الأشياء لا تزيد على ^(٥) ما أوجبوه في الغالب .

٩٥٨٤ - وقولهم : إن البدينة خير من النعامة ، والشاة خير من الضبيح : ليس بصحيح ؛ لأن قيمة هذه الأشياء قد تبلغ البدينة ^(٦) والشاة في الغالب .

٩٥٨٥ - قالوا أوجبت الصحابة عناقا وجفرة ، وعندكم لا يجزئ ذلك .

٩٥٨٦ - قلنا : لا يجب هذا ، ويجزئ صدقة وإطعام ، فالحيوان ^(٧) إنما كان على هذا الوجه ، ثم قد روي عن ابن عباس ^(٨) ، وهذا بيان لما حكمت به الصحابة .

٩٥٨٧ - قالوا : حيوان مخرج في الكفارة ، فوجب أن لا يكون بالقيمة ، كالمخرج في فدية اللباس والطيب .

٩٥٨٨ - قلنا : المخرج في هذه الكفارات ^(٩) لا على سبيل البذل ، ألا ترى : أنه

(١) في (م) : [عن علي وعثمان وعلي] زيادة : [وعلي] .

(٢) انظر آثار هؤلاء الصحابة في : السنن الكبرى ، في كتاب الحج ، باب فدية النعام وبقرة الوحش وحمار الوحش وباب فدية الضبيح ، وباب فدية الأرنب (١٨٢/٥ ، ١٨٣ ، ١٨٤) ، والجلد بالأثار ، في كتاب الحج (٢٥١/٥) ، مسألة (٨٧٩) ، والمصنف لميد الرزاق ، في كتاب المناسك ، باب النعامة يقتلها المحرم ، وباب العزال واليربوع ، وباب الضب والضبيح (٣٩٨/٤ ، ٣٩٩ ، ٤٠١ ، ٤٠٣) .

(٣) قوله : [وبلدان مختلفة] ساقط من (م) ، (ع) .

(٤) في (م) ، (ع) : [واحد] .

(٥) في (م) ، (ع) : [وهذه لا تزيد] ، سكان قوله : [وهذه الأشياء لا تزيد على] .

(٦) في (م) ، (ع) : [يبلغ] ، وفي (م) : [البذ] ، بدل : [البدينة] .

(٧) في (ص) : [وإطعاما فالحنابة] ، وفي (م) : [وإطعاما فالحيوة] .

(٨) في (م) ، (ع) : [الكفارة] .

ليس فيها معنى يقوم به ، فلهذا لم يكن المخرج قيمة ، ولما كان الواجب في مسائلنا عوضاً عن المثل ، جاز أن يعتبر بقيمة .

٩٥٨٩ - ولأن كفارة اللبس والطيب إذا عدل عن الهدى إلى غيره وجب بنفسه ، لا على طريق القيمة كذلك الهدى . فلما كان في كفارة الصيد إذا عدل عن الهدى إخراج الإطعام بالقيمة عندنا بقيمة المقتول ، وعندهم بقيمة النطر ، كذلك الهدى نفسه يحوز أن يجب بالقيمة .

٩٥٩٠ - قالوا : حيوان مخرج في حق الله تعالى ، فلم يكن للقيمة معنى ، كعتق الرقة بقتل آدمي .

٩٥٩١ - قلنا : إنما يجب إن لم تختلف الرقة باختلاف صفة المقتول في صغره وكبره ، وسائر صفاته ، فدل [على] ^(١) أنها ليست بقيمة . ولما اختلف ما يجب في مسائلنا بصغر الصيد وكبره ، وصفاته دل على أنه بدل عنه ، وبذل المتلفات قد يكون بالقيمة .

٩٥٩٢ - قالوا : الأعيان المضمونة ثلاثة [أصناف] ^(٢) : آدميون ، وأموال ، وصيد . فالآدميون على ضربين : الحر يضمن بمثله ، والعبد بقيمة ، والأموال على ضربين : فائثل فيما له مثل ، والقيمة ^(٣) فيما لا مثل له ؛ فوجب أن يكون الصيود على ضربين : ما يضمن بمثله ، و [ما] ^(٤) يضمن بقيمة .

٩٥٩٣ - وتحريره : أنه أحد المتلفات ؛ فوجب أن ينقسم ضمانها قسمين : بالقيمة ، وغير القيمة . دليله : الأموال ، والآدميون .

٩٥٩٤ - قلنا : هذه الأنواع كلها لا يضمن بمثلها من غير جسمها ، كذلك الصيد أيضا لا يضمن بمثله من غير جنسه ، وعلى أننا لا نسلم أن آدمي يضمن بمثله ؛ لأن الكفارات ليست بضمان عنه ، ألا ترى : أنها لا تختلف باختلاف صفاته ، ولو كان ذلك على وجه الضمان لاحتلف .

• • •

(١) الزيادة من (م) ، (ع) .

(٢) في (م) ، (م) : (م) ، (م) : وبالقيمة .

(٣) زيادة وإدراج واجب وإلا فسد المراد وهو ساقط من (م) وسائر النسخ .



إذا اختار إخراج الإطعام أو اختار الصيد

٩٥٩٥ - قال أصحابنا : إذا اختار إخراج الإطعام ، أو اختار الصيد : فإنه يطعمه بقيمة المقتول ^(١) .

٩٥٩٦ - وقال الشافعي : بقيمة النظر ^(٢) .

٩٥٩٧ - لنا : قوله تعالى ^(٣) : ﴿ ذَا عَدُوٍّ لَّكُمْ هَذَا بَيْنَ الْكُتَيْبَةِ أَوْ كَثْرَةُ طَمَازٍ مَسْكِينٍ ﴾ ^(٤) . [فكانه] ^(٥) قال : يحكم به ذوا عدل منكم هدياً أو جزءاً ^(٦) ، هو إطعام .

٩٥٩٨ - ولأنه حير بين ^(٧) الأشياء الثلاثة ، فلا يكون أحدها بدلاً عن الآخر ، كالعتق ^(٨) ، والإطعام ، والكسوة في كفارة اليمين .

٩٥٩٩ - ولأنه طعام أخرجه في جزاء الصيد ؛ فوجب أن يكون بدلاً عن المقتول ،

(١) راجع تفصيل المسألة في أحكام القرآن للجصاص ، باب ما يقتله المحرم (٤٧٥/٢) ، للسيوط (٨٤/٤ ، ٨٥) ، بدائع الصنائع (١٩٩/٢ ، ٢٠٠) ، فتح القدير مع الهداية ، وبذيله الخاتمة (٧٩/٣) ، الباية مع الهداية (٣٢٤ ، ٣٢٣/٤) .

(٢) قال الشافعي في الأم : وإذا قتل المحرم الصيد الذي عليه جزاؤه ، جزاءه إن شاء بئله ، وإن لم يرد أن يحزبه بئله قوم المثل دراهم ، ثم الدرهم طعاماً ، ثم تصدق بالطعام . راجع المسألة في الأم (٢٠٧/٢) ، مختصر الرزني ص ٧١ ، المجموع مع المذهب (٤٦٤/٧ ، ٤٦٧) ، حلية العلماء (٢٧٤/٣) . وقال مالك وأصحابه : مثل قول الحنفية ، إذا اختار الإطعام ، فإنه يقرض الصيد ، لا المثل . وفي المسونة : قال مالك للصواب من ذلك أن يقرض طعاماً ، ولا يقرض دراهم ، ولو قرض الصيد دراهم ، ثم اشترى بها طعاماً ، لرجوت أن يكون واسعاً ، ولكن الصواب من ذلك : أن يحكم عليه بالطعام . راجع تفصيل المسألة في المسونة ، كتاب الحج الثاني (٣٣٠/١) ، الشنقي (٢٥٦/٢ ، ٢٥٧) ، الكافي لابن عبد البر (٣٩٤/١ ، ٣٩٥) ، بداية المجتهد (٣٧٣/١) . وقال الحنابلة : مثل قول الشافعي : يقرض المثل بدراهم ، والدرهم طعام ، ينصده به . راجع تفصيل المسألة في : المعني (٥٢٠/٣) ، الكافي لابن قدامة (٤٢٢/١) .

(٣) قوله : [قوله تعالى] ساقط من صلب (ع) واستدركه السابغ في الهامش .

(٤) سورة المائدة : الآية ٩٥ . (٥) الزيادة من (م) ، (ع) .

(٦) في (م) ، (ع) : [أو حراً] . (٧) في (م) ، (ع) : [من] . مكان : [بين] .

(٨) في (ع) : [من] ، مكان : [من] ، ولفظ : [الآخر] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه السابغ في الهامش ، وفي (م) ، (ع) : [العتق] ، مكان : [كالعتق] .

كالإطعام فيما لا نظير له .

٩٦٠ - ولأنها كفارة خير فيها بين الهدى والإطعام ؛ فلا يكون الإطعام بدلاً [عن الموتى ، كفارة الآدمي ، وهم بنوا على أصلهم : أن الواجب هو النظر ، فإذا أخرج غيره كان بدلاً عن [النظر ؟] وقد ^(١) تكلمنا على هذا الأصل .

(١) ما بين المكونتين صالط س (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهاشم ، وقوله : [غير مكان] لا يبدل المسمى ، وبعل تصريه [غير ذلك] ، وفي (م) ، (ع) : [قد] ، مكان : [وقد] .



جزاء الصيد من الهدي

٩٦٠١ - قال أبو حنيفة: لا يحزئ في جزاء الصيد من الهدي إلا ما يحزئ / في الأضحية ^(١).

٩٦٠٢ - وقال الشافعي: يحزئ العنق ^(٢)، والجفرة ^(٣)، والحمل ^(٤).

٩٦٠٣ - لنا قوله تعالى: ﴿ هَذَا يَنْبَغُ آلَكَمَ ﴾ ^(٥)، فسمى ذلك هدبا.

٩٦٠٤ - وقال النبي ﷺ في الهدي: «أدناه شاة» ^(٦).

(١) قال الجصاص في أحكام القرآن وقال أبو يوسف ومحمد: يحزئ الجفرة والعنق على قدر الصيد. راجع تفصيل المسألة في أحكام القرآن للجصاص (١٧٤/٢)، المبسوط (٩٣/٤)، تحفة الفقهاء (٤٢٣/١)، بدائع الصنائع (٢٠٠/٢)، فتح القدير مع الهداية، وبذيله العناية (٧٨/٣، ٧٩)، النهاية مع الهداية (٣٢٢/٤، ٣٢٣).

(٢) العنق: بفتح العين، الأثنى من ولد المعز. انظر: مختار الصحاح ص ٤٥٨.

(٣) الجفرة: الأثنى من أولاد المعز والتي بلغت أربعة أشهر. انظر: مختار الصحاح ص ١٠٥.

(٤) في (م) [الحاق]، بالتاء وهو تصحيح. العنق: الأثنى من ولد المعز قبل استكمالها الحول، والجمع أعنق وعنوق. الجفرة: من أولاد المعز ما بلغ أربعة أشهر، والأثنى جفرة، والجمع جفار. الحمل يقتضين: ولد الضأن في السنة الأولى. راجع في لسان العرب، مادة: عنق (٣١٣٥/٤)، ومادة: جفر (٦٤٠/١)، وفي المغرب ص ٨٥، ١٢٩، والمصباح المنير (٩٩/١، ١٤٥-١٤٩/٢). راجع المسألة في الأم (٢٠٧، ٢٠٦/٢)، مختصر المزني ص ٧١، المجموع مع المذهب (٤٢٣/٧، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٩). قال مالك: مثل قول أبي حنيفة، إنما يحزئ من الهدي ما يحزئ في الأضحية. وقال في المسونة: لا يحكم في جزاء الصيد من النعم والابل ولقير إلا بما يجوز في الضحايا والهدايا من النسي فصاعدا، إلا من الضأن فإنه يجوز الجذع، وما أسابه الحرم مما لم يبلغ أن يكون مما يجوز في الضحايا والهدى من الابل والبقر والغنم، فعليه في الطعام والعيام. راجع تفصيل المسألة في: المدونة، كتاب الحج الثاني (٣٣١/١)، المتنبي، في فدية ما أسبب من الطير والوحوش (٣٥٦/٢)، (٦٤، ٦٢/٣)، الكافي لابن عبد البر، الباب السابق (٣٩٣/١)، بناء المجتهد، العرفان السابق (٣٧٧/١). وقال الحنابلة: مثل قول الشافعي. قال ابن قدامة في المصلي قال أصحابنا: في كبير الصيد مثله من النعم، وفي الصغير: صغير، وفي الذكر: ذكر، وفي الأنثى: أنثى، وفي الصحيح: صحيح، وفي الميب: ميب. راجع تفصيل المسألة في: المعني (٥١٢/٣، ٥١٣، ٤٤٢) الكافي لابن قدامة (٤٢١/١).

(٥) سورة المائدة: الآية ٩٥.

(٦) قال الربيعي بعد أن ذكره بهذا اللفظ: قلت غريب، ولم أجده إلا من قول عطاء، ورواه البيهقي في المعرفة ^(٧).

٩٦٠٥ - ولأنه ذبيح واجب ، فلا يجزئ فيه دون (١) الجذع ، كالأضحية ، ودم النمتع ، والإحصار .

٩٦٠٦ - ولأنه دم تعلق بحرمة الإحرام ، كسائر الدماء.

٩٦٠٧ - احتجوا : بما روي أن الصحابة رضوا عن الأرنب بمنأى ، وفي اليربوع بجفرة (٢) .

٩٦٠٨ - قلنا : هذا كان على طريق القيمة ؛ لأن غالب ما لهم كان الحيوان (٣) ، فأوجبوا ذلك ليتصدق (٤) به أو بلحمه ، لا على أنه هدي ذبيحة (٥) ، وليس في الأخبار ما يدل على ذلك .

^١ من طريق الشافعي ، حدثنا مسلم بن خالد الزنجي ، عن ابن جريج : أن عطاء قال : أدى ما يهراق من الدماء في الحج وغيره شاة مختصر ، في نصب الرابة ، في كتاب الحج ، باب الهدي (١٦٠/٣) ، الحديث الأول .

(١) في (م) ، (ع) : [ذوي] ، مكان : [دون] .

(٢) تقدم آثار الصحابة في هذا ، في مسألة (٥٢٢) ، كما روى مالك ، عن أبي الزبير . أن عمر بن الخطاب قضى في الضبيح بكيش ، وفي الغزال بمنأى ، وفي الأرنب بمنأى ، وفي اليربوع بجفرة . في الموطأ ، في كتاب الحج ، باب غنمة ما أصيب من الطير والوحش (٤١٤/١) ، الأكثر (٢٣٠) ، والشافعي من طريق مالك ، في الأم ، في كتاب الحج ، باب الصيد للمحرم (٢٠٦/٢) .

(٣) في (م) ، (ع) : [كالحَيوان] ، مكان : [كان الحيوان] .

(٤) في (م) : [لتصدق] ، وفي (ع) : [التصديق] .

(٥) في (م) ، (ع) : [بلحم ذبيحة] .



حكم عدل الصيام بالطعام

٩٦٠٩ - قال أصحابنا : إذا اختار الصيام ، صام عن كل ^(١) نصف صاع من الطعام يوماً ^(٢) .

٩٦١٠ - وقال الشافعي : عن كل مد ^(٣) .

٩٦١١ - لنا : ما روى الحكم ، عن مقسم ، عن ابن عباس رضي الله عنه قال : « إذا أصاب الحرم ^(٤) الصيد حكم عليه بجزائه ^(٥) من النعم ، فإن لم يجد ^(٦) نظر كم قيمته ؟ » ثم قرأ ثمة [^(٧) علماً ، فصام ^(٨) عن كل نصف صاع يوماً ^(٩)] . ولا يعرف له

(١) لفظ : [كل] ساقط من (م) ، (ع) .

(٢) في (م) : [صوما] . راجع تفصيل المسألة في : الأصل (٤٥٤/٢) ، كتاب الحجة ، باب الحرم يقتل الصيد فيحكم عليه (١٧٩/٢ ، ١٨٠) ، مختصر الطحاوي ص ٧١ ، أحكام القرآن للحصص (١٧٥/٢) ، مع القدوري ص ٣١ ، المبسوط (٨٥/٤) ، بدائع الصنائع (٢٠١/٢) ، البناء مع الهداية (٣٢٥ ، ٣٢٤/٤) . راجع تفصيل المسألة في : الأم ، باب كيف يعدل الصيام ، و باب الخلاف في عدل الصيام والطعام (١٨٥/٢ ، ١٨٦ ، ٢٠٧) ، مختصر المزني ص ٧١ ، المجموع مع المذهب (٤٢٤/٧ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٣٩) . وقال مالك ، وأحمد في إحدى الروايتين عنه : مثل قول الشافعي ، يصوم عن كل مد يوماً ، وعن أحمد رواية أخرى : مثل قول الحنفية ، يصوم عن كل نصف صاع يوماً . راجع تفصيل المسألة في : المدونة ، كتاب الحج الثاني (٢٣٠/١) ، المتقى ، في الحكم في الصيد (٢٥٨/٢ ، ٢٥٩) ، الكافي لابن عبد البر (٣٩٤/١ ، ٣٩٥) ، بداية المجتهد (٣٧٣/١) ، المسائل الفقهية ، كتاب الحج (٢٩٣/١ ، ٢٩٤) مسألة (٢٣) ، للحنفي (٥٢٠/٣ ، ٥٢١) ، الكافي لابن قدامة (٤٢٢/١) .

(٤) في جميع النسخ : [الرجل] ، الصواب ما أثبتناه من مصنف ابن أبي شيبة .

(٥) في جميع النسخ : [جزاؤه] ، المثبت من مصنف ابن أبي شيبة .

(٦) قوله : [لم يجد] ساقط من صلب (م) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٧) في مصنف ابن أبي شيبة : [ثمة] ، مكان [: قيمته] ، وزيادة أثبتناها من مصنف ابن أبي شيبة ، وبدونها لا يستقيم المعنى .

(٨) في سائر النسخ : [كمام] ، وما أثبتناه من مصنف ابن أبي شيبة ، وفي (م) ، (ع) : [فصار] . مكان [: فصام] ، وهو تصحيف .

(٩) في مصنف ابن أبي شيبة : مكان كل نصف صاع يوماً ، مكان المثبت . وهذا الأثر أخرجه البيهقي بإسقاط متقاربة ، في الكبرى ، في كتاب الحج ، باب من عدل صيام يوم بمدين من طعام (١٨٦/٥) ، ابن أبي شيبة ، وبهذا اللفظ ، في المصنف ، في كتاب الحج ، في قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كُنَّا مِنْهُ لَحْمًا مَدًّا فَقَدْ لَاحِقَ الْأُتْرَاقَ ﴾ (٢٧٠/٤) .

مخالف ، ذكر ^(١) هذا أبو الحسن ، والطحاوي ^(٢) .

٩٦١٢ - ولأنه تكفير خير فيه بين الصوم والإطعام ، فوجب أن لا يجب عن كل مد يوم ، ككفارة ^(٣) الآدمي .

٩٦١٣ - فإن قالوا : نقلب فقول : فلا يجب عن نصف صاع يوم ^(٤) ؛ لأنه يجب عن نصف ^(٥) صاع عددهم في الفرع أكثر من صوم يوم .

٩٦١٤ - ولأن ما لا يكفر عن فطرة شخص لا يعدل صوم يوم ، أصله : نصف مد .

٩٦١٥ - ولأنه تكفير يدخله الصوم ؛ فلا يجب عن كل مد يوم ، أصله : كفارة اليمين .

٩٦١٦ - وهذه المسألة مبنية على : أن الإطعام في الكفارات مقدر بنصف صاع ، فإذا جعل الصيام عدله ، فإن صوم كل يوم [يقوم] ^(٦) مقام سد جوعه ، وعندهم : أن الإطعام مقدر بمد ، يصوم كل يوم مقام ما سد جوعه ، وهو مد .

٩٦١٧ - فإن أئروا علينا كفارة الأذى وكفارة اليمين ؛ قلنا : إن الإطعام فيها ليس يعدل ^(٧) للصوم .

(١) في (ص) : [ذكره] ، بزيادة الهاء .

(٢) أبو الحسن : هو عبيد الله بن الحسين ، أبو الحسن الكرخي ، المتوفى سنة أربعين وثلاثمائة . تقدمت ترجمته في مسأله (١٠٠) ، وتكرر ذكره في أماكن عديدة . والطحاوي : هو أحمد بن محمد بن سلامة ، أبو جعفر الطحاوي ، صاحب معاني الآثار ، وشيكل الآثار ، المتوفى سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة ، وقد ترجم له خلق كثير . انظر ترجمته في : أخبار أبي حنيفة وأصحابه ، في ذكر أصحاب أبي يوسف ، وزمر ، ومحمد بن الحسن ص ١٦٨ ، الأنساب (٥٢/٤ ، ٥٣) ، الجواهر المصيبة (٢٧١/١ - ٢٧٧) ، الترجمة (٢٠٤) ، الفوائد البهية ص ٣١ ، ٣٤ .

(٣) في (م) ، (ع) : [يمين] .

(٤) لفظ : [نصف] ساقط من سلب (ص) واستدركه السامع في الهاش .

(٥) الريانة من (ع) وفي (م) : [يقام] مكانها .

(٦) في (م) : [يعدل] ، وما أشتبه من (ص) ، (ع) . وهو الصواب .



حكم ذبيحة المحرم للصيود

- ٩٦١٨ - قال أصحابنا : ذبيحة المحرم للصيود ميتة لا يحل ^(١) له ، ولا لغیره أكلها . وكذلك ما يذبحه الحلال في الحرم هو ميتة ، ذكره محمد في أصل الصيد ^(٢) .
- ٩٦١٩ - وقال الشافعي : لا يحل للذابيح قولاً واحداً .
- ٩٦٢٠ - وهل يحل لغیره ؟ قال في الأم : ذكاته كذكاة المجوسي ميتة في حق كل أحد . وقال في الأمالي : يحرم عليه الأكل منه ، ويستحب لغیره أن لا يأكل منه ^(٣) .
- ٩٦٢١ - لنا : أن منع ذبح الحرم ^(٤) لمعنى في الذابيح من جهة الدين ، أو من جهة الله تعالى أو لحق ^(٥) الله تعالى خالصاً ؛ فلا يحل أكله كذبيحة المجوسي والموتد .
- ٩٦٢٢ - ولا يلزم الشاة المخصوصة ؛ لأن المنع في مالهها .
- ٩٦٢٣ - ولا يلزم ^(٦) إذا ذبح شاة من قفاها ؛ لأن المنع إنما ^(٧) حصل من تعذيب الحيوان .

(١) في (ع) : [الصيود للمحرم] ، مكان : [المحرم للصيود] ، وفي (م) : [لا يحل] .
 (٢) راجع للمسألة في الأصل (٤٤١/٢) ، كتاب الحجة ، باب المحرم يقتل الصيد أو يذبل عليه ... الخ (١٧٤/٢) ، الميسوط (٨٥/٤ ، ٨٦) ، بدائع الصنائع (٢٠٤/٢) ، فتح القدير مع الهداية ، وبذيله الصلابة (٩٠/٣) ، ٩١ ، البناء مع الهداية (٣٤٢/٤ ، ٣٤٣) ، مجمع الأنهر ، باب الحمامات (٣٠٠/١) .
 (٣) راجع المسألة في : حلية العلماء ، باب الإحرام وما يحرم فيه ، والباب السابق (٢٥٣/٣ ، ٢٥٤ ، ٢٧٥) ، المجموع مع المذهب ، باب الإحرام وما يحرم فيه (٣٠٤/٧ ، ٣٠٥ ، ٤٤١) . وقال المالكية والحابلة : مثل قول الخفيع ، والشافعي في الجديد ، إن ما ذبحه المحرم من الصيد ، فإنه لا يحل أكله لحلال ، ولا لحرام . راجع تفصيل المسألة في : المتنونة ، كتاب الحج الثاني (٣٣١/١) ، للمتنى ، في ما لا يحل للمحرم أكله من الصيد (٢٥٠/٢) ، الكافي لابن عبد البر ، باب ما يهني عنه المحرم من الصيد (٣٩١/١) ، الإصحاح (٢٩٢/١) ، المتنى ، باب ما يتوقى المحرم وما أهيح له (٣١٤/٣ ، ٣١٥) ، الكافي لابن قدامة ، باب محظورات الإحرام (٤١٠/١) .

(٤) في سائر النسخ : [الحرم] ، ولعل الصواب : [محرم] بتشديد الراء المهملة .
 (٥) لفظ : [تعالى] ساقط من (م) ، (ع) ، وفيهما [بحق] ، مكان : [لحق] .
 (٦) في (م) ، (ع) : [فلا يلزم] .
 (٧) في (م) ، (ع) : [إذا] ، مكان : [إنما] .

حكم ذبيحة الحرم للصود ٢٠٦١/٤

٩٦٢٤ - قالوا : قولكم لمعنى في الذابيح ، لا تأثير له ؛ لأن ولد المجوسين لا يحل ما ذبحه ، لا لمعنى فيه لكن في أبويه .

٩٦٢٥ - قلنا : غلط ؛ لأننا حكمنا بكونه مجوسياً بأبويه ، فصار المعنى المانع لمعنى فيه ، وهو الحكم بالمجوسية .

٩٦٢٦ - قالوا : الحلال إذا رمى صبيحاً في الحرم لم يؤكل ولم يمنع لمعنى فيه .

٩٦٢٧ - قلنا : وجود الحكم لغیر العلة لا يبطال ^(١) تأثيرها ^(٢) ؛ لأن العلل لا يلزمه أن يضع علة تعم ^(٣) سائر أسبابه .

٩٦٢٨ - ولأنه ليس للذابيح أكله من غير ضرورة ، فلا يجوز لغيره ، أصله : ذبيحة المجوسي .

٩٦٢٩ - قالوا : [من أصحابنا من قال : يحل للمحرم أكله إذا تحلل من إحرامه .

٩٦٣٠ - قلنا : يكفي في الوصف تحريره عليه في الحال .

٩٦٣١ - قالوا : [ينتقض بهدي التطوع إذا عطب ^(٤) قبل محله ، فإنه يذبحه ، ولا يحل له ، ولا لرفقته ويحل لغيرهم .

٩٦٣٢ - قلنا : ذلك الهدى لا يحل للأغنياء ؛ لأن الواجب أن يتصدق به ، فالذابيح إن كان فقيراً حل له كما يحل لغيره من الفقراء ، وإن كان غنياً حرم عليه وعلى كل غني مثله ؛ فإذا حكم الذابيح وغير الذابيح في ذلك سواء .

٩٦٣٣ - قالوا : ينتقض بالحلال إذا ذبح صبيحاً في الحرم .

٩٦٣٤ - قلنا : هو ميتة لا يحل له ولا لغيره .

٩٦٣٥ - قالوا : لا يمنع أن يحرم أكل الصيد على واحد لوحد معنى فيه ، ولا يحرم على غيره .

(١) في (م) : [لا يبطال] .

(٢) قاعدة : وجود الحكم لغير العلة لا يبطال تأثيرها .

(٣) في (م) ، (ع) : [أن يضع] ، وفي (م) : [يعم] ، مكان ائت .

(٤) ما بين المكوئين : ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) ، واستدركه المصنف في الهامش .
عطب : يبتلع العين والطاء المهملتين ، أي : هلك ، قال ابن منظور : العطب . الهلاك ، يكثر في الناس ، وغيرهم ، وقال ابن الأثير : وقد يبر به عن آفة تعثره وتمتعه عن السير فينحر . راجع في النهاية ، باب تعين مع الطاء (٢٥٦/٣) ، لسان العرب ، مادة : عطب (٢٩٩٣/٤) ، لمصباح السير (٣٩٢/٢) .

٩٦٣٦ - قلنا : هذا الصيد حل للذبايح ولغيره ، وحرم على الدال أكله ، وهذا غير ممنوع ، كما أن المذبوح يحرم على غير مالكه ، ولا يحرم على سائر الناس لما حل للذبايح .
٩٦٣٧ - فإن قيل : المعنى في المجوسي ، أنه ليس من أهل الذكاة ، لكن ما منع من ذكاته ، والمحرم ممنوع من ذكاة الصيد ، فسأوى المجوسي فيه ، وغير ممنوع من ذكاة الصيد ، فخالفت حكمه في غير الصيد حكم المجوسي .

٩٦٣٨ - ولأن جرح الصيد المباح يفيد الملك والإباحة ، فإذا كان المحرم لا يستفيد بحرقه أحد الحكمين ، كذلك الآخر .

٩٦٣٩ - ولأن سبب الملك في الصيد أوسع من سبب الإباحة ؛ لأن الملك في الصيد يثبت للمجوسي والمرتد ^(١) ، ولا يثبت لهما الإباحة ، فإذا كان جرح المحرم لا يفيد الملك ، فلأن لا يفيد الإباحة أولى [وأخرى] ^(٢) .

٩٦٤٠ - احتجوا بقوله تعالى : ﴿ وَلَا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ ^(٣) .

٩٦٤١ - قلنا : الذكاة اسم شرعي يثبت ^(٤) حيث دلت الشريعة على ذكاته ، ونحن لا نسلم : أن فعل المحرم ذكاة .

٩٦٤٢ - قالوا : روي عن علي عليه السلام ^(٥) : أنه قال : الذكاة في الحلق واللبة ^(٦) .

٩٦٤٣ - قلنا : بين موضع الذكاة ^(٧) ونحن نقول كذلك ، والخلاف ^(٨) في أصل الذكاة ، وقد ثبت : أن أصل هذا الفعل ليس بذكاة ^(٩) وإن وقع في محلها .

٩٦٤٤ - قالوا : من أباحت ذكاته عين الصيد أباحت ذكاته ^(١٠) ، الصيد ، كالحلال .

(١) لفظ : [المرتد] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه التاسع في الهامش .

(٢) الزيادة من (م) ، (ع) . (٣) سورة المائدة : الآية ٣ .

(٤) في (م) : [ثبت] . (٥) الزيادة من (م) ، (ع) .

(٦) أخرجه البخاري مملفاً من قول ابن عباس ، بهذا اللفظ ، في الصحيح ، في كتاب الذبايح والصيد ، باب البحر والديح (٣١١/٣) ، وعبد الرزاق في المصنف ، في كتاب الماشك ، باب ما يقطع من الذبيحة (١٩٥/٤) ، الأثر (٨٦١٤ ، ٨٦١٥) ، وابن حزم في المحلى ، في كتاب التذكية ، مسألة (١٠٤٧) ، كما تقدم تخريجه مرفوعاً بهذا اللفظ ، في مسألة (٦) . (٧) في (م) : [الركة] .

(٨) في (م) ، (ع) : [الخلاف] بدون العطف .

(٩) في (ع) : [بركة] .

(١٠) في (ص) ، (م) : [حق] ، مكان : [عين] ، وفي (م) ، (ع) : [إباحة ذكاة] ، مكان : [أباحت ذكاة] .

٩٦٤٥ - قلنا : المعنى في المحل أن ذبحه أباح له الأكل ، فحل لغيره ، وفي مسألتنا بخلافه .

٩٦٤٦ - قالوا : ما لا يصير ميتة بذبح المحرم ؛ يحل أكله لغيره ، كالثعم .

٩٦٤٧ - قلنا : المعنى في الثعم : أن ذبحها أباحها لذبايح ، وفي الصيد بخلافه .

٩٦٤٨ - قالوا : أباح الممنوع إذا اختص بحيوان دون حيوان لم يعم التحريم ، ألا ترى : أن المحل ممنوع من ذبح ملك غيره ، إلا أن التحريم لما اختص لم يعم .

٩٦٤٩ - قلنا : الحلال ^(١) لا يمنع من ذبح جميع الحيوان ، وإنما لا يحل التصرف له لحق ماله ، فأما أن يقال : إنه ممنوع من ذبح بعض الحيوان ، فلا .

٩٦٥٠ - قالوا : مسلم ، فجاز أن يصح ذكاته للصيد ، أصله : المحل .

٩٦٥١ - قلنا : نقول بموجبه ، فإنه إذا اضطر إليه ، لم يحز أكله إلا بعد الذكاة ، والمعنى في المحل : أنه لم يمنع من الذبح ، ولما كان المحرم ممنوعاً من الذبح لمعنى فيه من جهة الدين لم يحل أكل ذبيحته .

٩٦٥٢ - قالوا : مسلم ، ذبيحته : ما يؤكل لحمه بألة الذبح في محله ، فوجب أن يحل أكله ؛ أصله : المحل .

٩٦٥٣ - قلنا : المحل غير ممنوع من الذبح شرعاً ، وليس كذلك في مسألتنا ؛ لأنه ممنوع من الذبح بمعنى فيه من جهة الدين .

(١) في (م) ، (ع) : [الخلاف] ، مكان : [الحلال] .



حكم الحلال إذا ذبح صيداً

٩٦٥٤ - ذكر الطحاوي في مختصره : أن الحلال إذا ذبح صيداً ، جاز للمحرم أكله وإن كان ^(١) صاده لأجله ، إذا كان اصطاده لأجله في الحل ^(٢) بغير أمره وإشارته ، أنشأ إلى ذلك في اختلاف الفقهاء .

٩٦٥٥ - وذكر أبو يوسف في الهارونيات ^(٣) ما يدل على ذلك أيضاً .

٩٦٥٦ - وذكر شيخنا أبو عبد الله ^(٤) : أنه إذا اصطاده له بأمره ^(٥) ؛ جاز له أكله ، وهو غلط ^(٦) .

٩٦٥٧ - وقال الشافعي : لا يجوز للمحرم أكل ما اصطاده الحلال إذا كان له فيه أثر وصنع من دلالة ظاهرة ، أو حفر ^(٧) أو إعاره سكين ومعه غيرها ، أو اصطاد لأجله بعلمه ، أو بغير علمه ^(٨) .

(١) لفظ : [كان] ساقط من صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٢) قوله : [في الحل] ساقط من صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش ، وفي (م) ، (ع) : [في الحل] ، مكان : [لأجله في الحل] يحذف : [لأجله] .

(٣) في سائر النسخ : [الهاروني] ، ولعل الصواب ما أثبتناه . والهارونيات هي مسائل جمعها محمد بن الحسن في زمن هارون الرشيد . قال طائش كبرى زاده في مفتاح السعادة : والهارونيات : مسائل جمعها لرحل سمي بهارون ، وله أيضاً : الجرجانيات ، والكيسانيات ، والرقبات ، وهي مسائل غير ظاهر الرواية . راجع في مفتاح السعادة (٢٦٣/٢) ، مقدمة الهداية ، لعيد الحلي اللكوي ص ٥ ، طبع البوسني الهند ، الموائد البهية ص ١٦٣ .

(٤) تقدمت ترجمته في مسألة (٤١٩) ، كما تقدمت مفصلاً ، في مشايخ المصنف .

(٥) في (م) ، (ع) : [إذا اصطاده في الحل بغير أمره] ، مكان المثلث .

(٦) راجع تفصيل المسألة في : كتاب الأصل (٤٢٢/٢) ، كتاب الحجة ، باب ما يأكل المحرم من الصيد وما هو يشتره وهو محرم (١٥٠/٢ - ١٧٣) ، مختصر الطحاوي ، باب ما يحتميه المحرم ص ٧٠ ، المبسوط (٨٧/٤) ، أحكام القرآن للخصاص ، باب أكل المحرم لحم صيد الحلال (٤٨٠/٢ ، ٤٨١) ، بدائع الصنائع (٢٠٥/٢) ، وضع القدير مع الهداية ، وبذله العناية (٩٦-٩٧/٣) ، البداية مع الهداية (٣٤٥/٤ - ٣٤٧) ، مجمع الأهدى (٣٠٠/١) .

(٧) في (ع) : [حفر] بالضاد المعجمة

(٨) راجع تفصيل المسألة في : الأم ، في طائر الصيد (٢٠٨/٢) ، اختلاف العلماء ، باب ائبح ص ١٠١ ،

٩٢ ، حلية العلماء ، باب الإحرام وما يحرم فيه (٢٥٣/٣) ، المجموع مع المنهذب ، باب الإحرام وما يحرم

فيه (٣٠١/٧ - ٣٠٣ ، ٣٢٤ - ٣٢٧) . قال الباقي في المتن بعد أن بين حكم ما صيد من أجل محل " .

٩٦٥٨ - والخلاف يتبعين إذا اصطاده ^(١) بغير أمره ، أو دله عليه بدلالة لا يفقر إليها ، أو أعاره سكيناً ومعه ^(٢) غيرها ، فقتلنا : يجوز ، وعنده : لا يجوز .

٩٦٥٩ - لنا : ما روى نافع مولى أبي قتادة عن أبي قتادة بن ربعي ^(٣) الأنصاري :
 وأنه كان مع رسول الله ﷺ حتى إذا كان ببعض طريق مكة تخلف ^(٤) مع أصحاب له
 محرمين ، وهو غير محرم ، فرأى حمزاً وحشياً ، فاستوى ^(٥) على فرسه ، ثم سأل
 أصحابه أن يناولوه سوطه ، فأبوا ، فسألهم رمحه ، فأبوا ، فأخذته ثم شد على الحمار
 فقتله ، فأكل منه بعض أصحاب رسول الله ﷺ ، وأبى بعضهم ، فلما أدركوا رسول
 الله ﷺ أخبروه ، فقال : إنما هي طعمعة أطعمكموها الله ^(٦) .

٩٦٦ - ولم يسأل ^(٧) عن نية أبي قتادة في الاصطيد ، هو اصطاده ^(٨) لهم أم لا ؟

٩٦٦ - وروى أبو طلحة بن عبد الله رضي الله عنه : « أن النبي ﷺ مثل عن الحلال يصطاد

١ = إن صيد من أجل محرم فلا يخلو أن يصاد قبل إحصاءه أو بعده ، فإن صيد وتحت ذكاته قبل إحصاءه ثم أحرم ،
 فإن أشبه وابن القاسم روي عن مالك : لا بأس أن يأكلوه . وروى عنه ابن القاسم أيضا : أنه كره أكله ، ثم
 قال : فإن صيد بعد إحصاءهم من أجلهم وكانوا معينين أو غير معينين لم يجر لهم أكله ، لأنه صيد للمحرمين ،
 روى ابن الموار عن مالك . وراجع تفصيل المسألة في : للموتة ، كتاب الجمع الثاني (١/٣٣١ ، ٣٣٢) ،
 المغني ، في ما يجوز للمحرم أكله من الصيد (٢/٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩) ، بداية المجتهد ، في القول
 في الترك (١/٣١٣ ، ٣١٤) . وقال أحمد : مثل قول الشافعي ومالك ، لا يجوز للمحرم أكل ما صاده
 الحلال لأجله . قال ابن قدامة في المغني : وإن صاده حلال وذبحه ، وكان من المحرم إتيانه به ، أو ذلقة صبه ،
 أو إشارته إليه لم يصح أيضا . راجع تفصيل المسألة في : الإيضاح (١/٢٩٦) ، المغني (٣/٣١١-٣١٣) .
 الكافي لابن قدامة (١/٢٩٦) .
 (١) في (م) ، (ع) : [اصطلاح له] .
 (٢) في (م) ، (ع) : [روى عن] ، بالياء ، وهو خطأ .
 (٣) في (م) ، (ع) : [يخلع] .

(٥) في سائر النسخ : [فاصنين] ، والصواب ما أثبتناه من كتب الحديث .
 (٦) في (ص) : [أظلموها لله] . أخرجه البحاري ، في الصحيح ، في الجهاد ، باب ما قيل في فرمخ
 (١٥٥/٢ ، ١٥٦) ، وسلم في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب تحريم الصيد للمحرم (١٥٦/٢) ،
 الحديث (١٩٦/٥٧) ، وأبو داود في السنن ، في كتاب التناكس ، باب لحم الصيد للمحرم (٤٦٧/١) ،
 والترمذي في السنن ، في كتاب الحج ، باب ما جاء في أكل الصيد (١٩٦/٣ ، ١٩٦) ، الحديث (٨٤٧) ،
 والسياتي في السنن ، في كتاب مساكك الحج في ما يجوز للمحرم أكله من الصيد (١٨٢/٥) ، وأبو
 في السنن ، في كتاب المفاسد ، باب الرخصة في ذلك إذا لم يصد له (١٠٣٣/٢) ، الحديث (٢٠٣٩) .
 (٧) [لم] : ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستندرك الباقى في الهاشم ، وفي (م) ،
 (ع) : [لم] : ساقط من (م) ، (ع) ، (ح) ، (ع) : [أضفناه] .

الصيد أبأكله المحرم ؟ ، فقال : نعم ^(١) .

٩٦٦٦ - ولأنه صيد مذكى لم يوجد من المحرم فيه ولا في سببه صنع محل له أكله ، كما لو أخذه الحلال لنفسه .

٩٦٦٣ - ولا يلزم ما لا يؤكل لحمه ؛ لأن الأصل والفرع يستويان فيه .

٩٦٦٤ - ولأن نية الصائد لا تؤثر في تحريم الصيد على المحرم ؛ أصله : إذا صاده له قبل إحرامه / ثم أحرم فأكله .

٩٦٦٥ - احتجوا بحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه : « أن النبي ﷺ قال : صيد البئر حلال لكم ما لم تصيدوه أو يصاد لكم » ^(٢) .

٩٦٦٦ - قلنا : هذا حديث مضطرب الإسناد ، رواه بهذا اللفظ يعقوب بن عبد الرحمن ، ويحيى بن عبد الله بن سالم ، عن عمرو مولى المطلب ، عن المطلب بن عبد الله بن حنطب ، عن جابر بن عبد الله ، باللفظ الذي ^(٣) ذكروه . وروى إبراهيم ابن سويد ، قال : حدثني عمرو بن أبي عمرو ، عن المطلب ^(٤) ، عن أبي موسى ، عن النبي ﷺ فذكر هذا الحديث . ورواه ^(٥) الدراوردي ، فحالف يعقوب ، ويحيى عن إبراهيم ، في إسناده ، فرواه عن عمرو بن أبي عمرو ، عن رجل من الأنصار ، عن جابر بن عبد الله . ثم مداره على عمرو مولى المطلب وهو ضعيف ^(٦) ، ولو ثبت

(١) أخرجه عبد الرزاق من حديث طلحة بن عبيد الله ، بلفظ : « سئل رسول الله ﷺ هل يأكل المحرم لحم الصيد إذا ذبح في الحبل ، قال : نعم » . في المصنف ، في كتاب المناسك ، باب الرخصة للمحرم في أكل الصيد (٤٢٩/٤) ، الحديث (٨٣٣٦) .

(٢) في (ع) : [صيد البئر والبحر] ، بزيادة [البحر] ، وفي (م) : [مالم يصيدوه] . وحديث جابر أخرجه أبو داود في السنن ، في كتاب المناسك ، باب لحم الصيد للمحرم (٤٦٧/١) ، والترمذي في السنن ، في كتاب الحج ، باب ما جاء في أكل الصيد للمحرم (١٩٤/٣ ، ١٩٥) ، الحديث (٨٤٦) ، والشافعي في السنن ، في كتاب مناسك الحج ، في إذا أشار المحرم إلى الصيد فقتله الحلال (١٨٧/٥) ، وأحمد في المسند ، في مسند جابر بن عبد الله (رضى) (٣٦٢/٣) .

(٣) لفظ : [الذي] ساقط من سلب (م) واستدركه الناسخ في الهامش

(٤) في جميع النسخ : [عمرو بن عمرو على المطلب] ، ولثبت من كتب الحديث .

(٥) في (ص) ، (م) : [وحكاه] .

(٦) عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب الخزرجي ، قال يحيى بن معين عن أنس بالغوري ، وقال : كان مالك يروي عنه ، وكان يستضمه ، وقال المعلى : ثقة ، يذكر عليه حديث البهجة ، وقال ابن عدي وهو عدي لا بأس به ؛ لأن مالكاً لا يروي إلا عن ثقة أو صدوق . وراجع ترجمته في : الكامل

كان ^(١) معاه : يصاد بأمركم ، لأن الصيد لا يكون للإنسان إلا أن يصطاده ^(٢) لنفسه ، أو يستأجر من يصطاد له ، وإلا فالصيد لمن صاده وإن نوى أنه لغيره ، وعدنا أنه يحرم عليه بأمره ^(٣) .

٩٦٦٧ - قالوا : روى عبد الله بن عامر بن ربيعة ، قال : رأيت عثمان بن عفان بالمرح ^(٤) ، وهو محرم في يوم صائفت ، قد غطى وجهه بقطيعة أرجوان ^(٥) ، ثم أتى بلحم صيد ، فقال لأصحابه : كلوا ، قالوا : أفلا تأكل أنت ، قال : إني لست كهيتكم ، إنه صيد من أجلي ^(٦) ، قالوا : ولا يعرف ^(٧) له مخالف .

٩٦٦٨ - قلنا : روي عن عبد الله بن شماس : قال : أتيت عائشة رضي الله عنها ، فسألتها عن لحم الصيد يصيده الحلال ثم يهديه للمحرم ، فقالت : اختف أصحاب رسول الله ﷺ ، فمنهم من أكله ، ومنهم من حرمه ، وما أرى بشيء منه بأشأ ^(٨) ، ولم تفصل ^(٩) . وروى إبراهيم ، عن الأسود ^(١٠) : أن كعباً سأل عمر رضي الله عنه عن الصيد يذبحه الحلال ، فيأكله المحرم ؟ فقال عمر : لو تركته لرأيتك لا تفقه شيئاً ^(١١) ، ولم يفصل .

= (١١٦/٥ ، ١١٧) ، الترجمة (١٢٨٢/٣١٥) ، تاريخ الثقات ص ٢٦٧ ، الترجمة (١٢٧٦) ، ميزان

الاعتدال (٢٨١/٣ ، ٢٨٢) ، الترجمة (٦٤١٤) ، تقريب التهذيب (٧٥/٢) ، الترجمة (٦٤٢) .

(١) في (م) : [كل] ، مكان : [كان] .

(٢) في (م) ، (ع) : [أن يصطاد] بدون الهاء .

(٣) في (م) ، (ع) : [بالأمر] . (٤) في (م) ، (ع) : [بالمرح] .

(٥) في (م) : [بقطيعة] ، وفي (ع) : [أرجوانة] . والأرجوان : الصبغ الأحمر القاني .

(٦) أخرجه مالك في الموطأ ، في كتاب الحج ، باب ما لا يحل للمحرم أكله من الصيد (٣٥٤/١) ،

الحدث (٨٤) ، والبيهقي في الكبرى ، في كتاب الحج ، باب ما لا يأكل المحرم من الصيد (١٩١/٥)

وسمجد في موافقه ، في كتاب الحج ، باب المحرم يغطي وجهه ص ١٤٤ ، الحديث (٤١٧) ، والشافعي في

اللسن ، في كتاب الحج ، الباب الخامس فيما يباح للمحرم وما يحرم (٣٢٤/١) ، الحديث (٨٤٣) .

(٧) في (م) ، (ع) : [ولا تعرف] . (٨) الزيادة من (م) ، (ع) .

(٩) والبيهقي ، باختلاف يسير ، في الكبرى ، في كتاب الحج ، باب المحرم لا يقبل ما يهدي له من الصيد

حيا (١٩٤/٥) أخرجه الطحاوي ، بغير هذا اللفظ ، في المعاني ، في كتاب مناسك الحج ، باب الصيد

بذبحه الحلال في الحل هل للمحرم أن يأكل منه أم لا ، (١٦٩/٢) .

(١٠) قوله : [ولم يفصل] ساقط من (ع) وفي (م) : [ولم يفصل] .

(١١) في سائر النسخ : إبراهيم بن الأسود ، والمثبت من مصنف عبد الرزاق ، ومعاني الآثار للطحاوي .

(١٢) في (م) : [لا تفقه شيئاً] . والأثر أخرجه الطحاوي بلفظه ، في المعاني ، (١٧٤/٢) . وعبد فراف

بمعاه ، في المصنف ، في كتاب المناسك ، باب الرحلة للمحرم في أكل الصيد (٤٣٢/٤) ، أخر (٨٣٤١) .

٩٦٦٩ - ثم اختلف الصحابة في هذه ^(١) المسألة ، فقال علي عليه السلام ^(٢) : لا يحل أكله بكل حال ، وقالت عائشة ^(٣) وعمر ، وأبو هريرة رضي الله عنه : يحل أكله ، وقال عثمان رضي الله عنه : أما إذا صيد له لم يحل ^(٤) ، فلم يكن الرجوع إلى بعض هذه الأقوال أولى من الرجوع إلى الآخر .

٩٦٧٠ - قالوا : صيد برقي صيد للمحرم ، فلا يحل له أكله ، أصله : إذا دل عليه .
٩٦٧١ - قلنا : إذا دل عليه - فقد فعل - فلا يختص بالقتل ، وفي مسائلنا لم يوجد من المحرم في إتلافه صنع ، وإنما وجد قصد الحلال ونيته ، ولا تعلق للمحرم بذلك ، فلم يجز أن يحرم به عليه .

(١) لفظ : [هذه] ساقط من (م) ، (ع) . (٢) في (م) ، (ع) : [قلنا] .

(٣) في (ص) : [وقال] .

(٤) في (م) ، (ع) : [أصعب] ، مكان : [صيد] . وأخرجه البيهقي ، في الكبرى ، في كتاب الحج ، باب ما يأكل المحرم من الصيد (١٨٩/٥) وأخرجه عبد الرزاق مطولاً بالمعنى ، (٤٣٧/٤) ، الأثر (٨٣٤٢) ، وأثر علي رضي الله عنه أخرجه عبد الرزاق ، بمعناه مطولاً ، في المصنف ، (٤٣٤/٤) ، الأثر (٨٣٤٧) ، وفي باب ما ينهى عنه المحرم من أكل الصيد (٤٢٧/٤) ، الأثر (٨٣٢٧) ، والطحاوي (١٧٥/٢) . وأثر عائشة : قد تقدم تخريجه في هذه المسألة ، وأما أثر عمر ، وأبي هريرة رضي الله عنه : وأثر عثمان رضي الله عنه : قد سبق تخريجه بالمعنى ، في هذه المسألة .



حكم العود في الأكل بعد أداء الجزاء

٩٦٧٢ - قال أبو حنيفة : إذا أدى المحرم جزاء الصيد المأكول ، ثم عاد فأكل من لحمه : لزمه جزاء ما أكل منه ^(١) ، وإن كان قبل إخراج الجزاء ، ففيه الجزاء .
 وذكر ذلك الطحاوي عن أبي يوسف ، عن أبي حنيفة قال : إذا ذبح المحرم الصيد ^(٢) ، ثم أكل منه ، فعليه جزاء . ولا تعرف ^(٣) الرواية في التداخل ، فيجوز أن يقال : يجب الجزاء ، ويدخل في ضمان الأصل ، ويجوز أن يقال : يخرج مع جزاء الصيد ^(٤) .
 ٩٦٧٣ - وقال الشافعي : لا جزاء عليه ^(٥) .

٩٦٧٤ - لنا : أن كل ما لو انفصل من الصيد حال حياته ضمنه المحرم بالجزاء . فإذا انفصل بعد الذبح [بفعله ، جاز أن يضمن بالجزاء ، كالجنين إذا انفصل بعد الذبح] ^(٦) حتى يموت .
 ٩٦٧٥ - ولأن كلاً من الصيد [والذبح وتيسير سببه] يحظره الإحرام ، وكل ما ^(٧) يحظره الإحرام في الصيد جاز أن يجب الجزاء على مُخْرِجِ اصطاده ، وبقي في

(١) لفظ : [منه] ساقط من (ع) .
 (٢) في (ع) : [فعليه] مكان : [فعليه] ، وفي (م) : [ولا يعرف] ، مكان : [ولا تعرف] .
 (٣) قال الكاساني في بدائع الصالحات : فإن أكل المحرم الذابح منه أي : [الصيد] ، فعليه الجزاء ، وهو قيمة في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي : ليس عليه إلا التوبة والاستغفار ، ثم قال : هذا إذا أدى الجزاء ثم أكل ، فأما إذا أكل قبل أداء الجزاء : فقد ذكر القاضي في شرحه مختصر الصحاوي : أن عليه جزاء واحد ، ويدخل ضمان ما أكل في الجزاء ، وذكر القدوري في شرحه مختصر الكرخي : أنه لا رواية في هذه المسألة ، فيجوز أن يقال : يلزمه جزاء آخر ، ويجوز أن يقال : يتدخلان . راجع تفصيل المسألة في الأصل ، (٤٤١/٢ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣) ، أحكام القرآن ، باب ما يقتله المحرم (٤٧٦/٢) ، المبسوط ، (٨٦/٤) ، بدائع الصنائع ، (٢٠٣/٢ ، ٢٠٤) ، مجمع الأنهر ، (٢٠٠/١) .

(٥) راجع المسألة في : مختصر المزني ، باب كيفية الجزاء ص ٧١ ، حلية العلماء ، (٢٥٣/٣) . وقال المالكية والحنابلة : مثل قول الشافعي ، إذا أكل المحرم من الصيد بعد أداء الجزاء ، فليس عليه شيء آخر . راجع تفصيل المسألة في : المدونة ، (٣٣٢/١) ، نلتقي ، في ما لا يحل للمحرم أكله من الصيد (٢٥٠/٢) ، الكافي لأبي عبد الله ، (٣٩٢/١) ، بداية المجتهد ، في القول في أحكام جزاء الصيد (٣٧٣/١ ، ٣٧٤) ، والمبسوط ، (٣١٤/٢) .
 (٦) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) ، وكلنا من صلب (ص) واستدركه السبع في الواش .
 (٧) في (م) : (ك) كما [بدون المطفئ ، والمبارة قبلها مضطربة ، وما بين المعكوفين ليس في الأصول ، وفي هامش (م)] كلمات غير واضحة القراءة وتشبه ما أثبتناه .

يده ^(١) . أصله : القتل .

٩٦٧٩ - قالوا : نقول بموجبه إذا اصطاده محرم وحلّاه ^(٢) واصطاده حلال له ، فأكل منه لم يصبح ؛ لأنه لم يبق في يده .

٩٦٧٧ - ولأن القتل معنى يخرج الصيد من كونه صيداً ، فجاز أن يجب بعده جزاء آخر على من وجب عليه بإيقاع ذلك فيه . أصله : قطع الأعضاء والجرح . والتموز يجعل للقتل معنى ، فوجب الجزاء على المحرم ، فجاز أن يجب بعده جزاء آخر على من وجب عليه بإيقاعه فيه ؛ أصله : قطع الأعضاء وتنف الريش .

٩٦٧٨ - ولأن القتل المحظور يحمل المقتول في حق القاتل في حكم المحمي من وجه ، وفي حكم الميت من وجه ^(٣) ؛ بدلالة : أنه إذا قتل قاتل أبيه لا نورثه ، وأم الولد إذا قتل مولاه عتق ، ومن له دين مؤجل على غيره قتلته حل ^(٤) دينه . وإذا صار الصيد في حكم المحمي من وجه والميت من وجه ، لزمه ضمانه ، كالمقطوع الأعضاء .

٩٦٧٩ - احتجوا : بأنه ضمه بإتلافه ، فلا يضمه بأكله . أصله : إذا قتل الحلال صيداً في الحرم ، ثم أكله أو كسر يميناً من الصيد ، ثم أكله .

٩٦٨٠ - قلنا : ضمان الصيد لا يجمع من وجوب ضمانه بالإتلاف ، أو بما هو في حكم الإتلاف . فأما ضمان صيد الحرم فإن الحلال يجوز أن يملك الصيد بالشراء ^(٥) ، فملكه بالضمان ، فلا يجب عليه بأكل شيء . والمحرم لا يملك الصيد بأسباب التملك ، فلا يملكه بالذبح ؛ فصار كما لو لم يضمه في وجوب ضمان ما أكل منه .

٩٦٨١ - ولأن صيد الحرم مضمون لمعنى في غير الضامن ، وهو حرمة البقعة ^(٦) ، فهو كالمضمون لحق الآدمي ، فإذا ضمته من وجه لم يضمه من وجه آخر ^(٧) . والمحرم ممنوع

(١) في (م) ، (ع) : [مدة] ، مكان : [يده] .

(٢) في (م) ، (ع) : [رجلاً] بالجمع المصغرة . ورجلاً : أي حال كونه ساكناً وماضيّاً في رحلة الحج ورجلاً أي حال كونه من العرب المؤجل لدين لا يستقرون في مكان ويحلون بمأثنتهم حيث يسقط الفث فينت الحرم وقد أثبتنا : [وحلّاه] بدلاً من ذلك لضرورة المعنى .

(٣) قوله : [وفي حكم الميت من وجه] ساقط من (م) ، (ع) ، وكذلك من صلب (ص) . واستتركه الناسج في الهامش .

(٤) لفظ : [حل] ساقط من صلب (ص) ، واستتركه المصنف في الهامش .

(٥) في (م) ، (ع) : [بالجرأه] ، مكان : [بالشراء] ، وكذا في صلب (ص) ، وما أثبتناه من هامش (ص) .

(٦) في (م) ، (ع) : [المنفعة] ، مكان : [بقعة] .

(٧) لفظ : [آخر] ساقط من صلب (ص) ، واستتركه المصنف في الهامش .

لمعنى فيه ، وهو حرمة العبادة ، فثلث الحرمة تمنع القتل والأكل ، فجاز ^(١) أن يتعلق بكل واحد من الأمرين الضمان .

٩٦٨٢ - فإن جعلوا أصل العلة البيض إذا كسره المحرم ثم أكله ، قلنا : البيض لا ذكاة له ؛ بدلالة : أن كسر الجوسي له وأخذته وأخذ المسلم سواء ، وفعل المحرم لا يكون بأذن ^(٢) من فعل الجوسي . وإن كان مباحا بالكسر ولم يحل أكله ^(٣) ، لم يلزمه بأكله جزاء ، والصيد مما جعل له ذكاة ^(٤) فاحتلف فيه فعل المحرم وفعل غيره ، فلم يتحلل الذبح ، فلذلك وجب عليه الجزاء .

٩٦٨٣ - فإن قيل : المقتول ميتة ، وأكله الميتة لا يوجب الجزاء .

٩٦٨٤ - قلنا : تحريمه على المحرم لحرمة الإحرام ، لا لكونه ميتة ، بدلالة : أن الناس اختلفوا في كونه ميتة واتفقوا على تحريمه ، فلا يجوز أن نعمل ^(٥) موضع الإجماع بعة محتلف فيها ^(٦) .

٩٦٨٥ - ولا يقال : إن الميتة لا قيمة لها فلا تضمن ؛ لأن عندهم الصيد مذكي يجوز أكله .

٩٦٨٦ - فأقل الأحوال أن يكون مختلفاً في جواز أكله ، ثم ضمان المحرم لا يقف على كون التلف مقوفاً ، بدلالة : أنه يضمن في القتل وإن لم يكن لها قيمة .

٩٦٨٧ - وقد قاسوا على المحرم يطعم ^(٧) اللحم برأيه وكلامه ، وهذا عندنا يتعلق ^(٨) به الضمان ؛ لأنه انتفاع به ، فإن ألزموا إذا أحرقه ^(٩) .

٩٦٨٨ - قلنا : يجوز أن يضمن بالانتفاع ، ولا يضمن بالإحراق ، كالطبيب .

(١) في (م) : [ينع] ، مكان : [تمع] . وقوله : [مجاز] ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٢) أي : بأقل .

(٣) قوله : [لم يحل أكله] ساقط من (ع) . (٤) في (م) : [ذكاة] .

(٥) في (م) : [أن تمل] ، بالناء .

(٦) في (م) ، (ع) : [مختلفاً فله فيها] ، مكان : [بعة مختلف فيها] ، قاعدة : لا يجوز التبديل

(٧) في (م) : [يطعم] بالياء .

لوضع الإجماع بعة مختلف فيها .

(٨) في (م) ، (ع) : [أخرجه] .

(٩) في (ع) : [يتعلق] بالياء .



حكم المحرم الدال على صيد فقتل

٩٩٨٩ - قال أصحابنا : إذا دل المحرم حلالا ، أو محرما على صيد فقتله ، فمضى الدال المحرم الجزاء ^(١) .

٩٩٩٠ - وقال الشافعي : لا شيء عليه ^(٢) .

٩٩٩١ - وإن ^(٣) دل الحلال في الحرم ، فمن أصحابنا من قال : المسألة اختلف فيها أبو يوسف وزفر ، فقال أبو يوسف : لا ضمان فيه . وأما أبو حنيفة ، فليس عنه رواية .
٩٩٩٢ - وقد ذكر أبو الحسن ^(٤) أنه لا ضمان على الدال الحلال في الحرم عند أبي

(١) قال العيني في الناية : القسمة العقلية في الدلالة على الصيد أربعة أقسام : إما أن يكون الدال والمدلول حلالين أو محرمين ، أو الدال حلالا والمدلول محرما ، أو بالعكس من ذلك . الأول ليس مما نحن فيه ، والثاني : على كل واحد جزاء عدنا ، والثالث : على المدلول الجزاء دون الدال ، وفي الرابع : عكسه . راجع تفصيل المسألة في : كتاب الأصل (٤٣٧/٢) ، كتاب الحج ، باب المحرم يقتل الصيد أو يدل عليه أو يضطر إلى الميتة فيأكلها (١٧٨-١٧٥/٢) ، الجامع الصغير ، باب في جزاء الصيد ص ١٥٢ ، المبسوط (٧٩/٤) ، ٨٠) ، بذائع الصنائع (٢٠٣/٢ ، ٢٠٤) ، فتح القدير مع الهداية ، وبزيله العناية (٦٨-٧١) ، الناية مع الهداية (٣٠٦/٤ - ٣٠٩) ، مجمع الأنهر (٢٩٧/١) .

(٢) قال الشافعي في الأم : ولو دل محرم حلالا على صيد ، أو أعطاه سلاحا أو حمله على دابة ليقتله فقتله ، لم يكن عليه جزاء ، وكان مسيئا . راجع تفصيل المسألة في : الأم (٢٠٨/٢) ، مختصر المزني ص ٧١ ، حذية الصلابة (٢٥٣/٣) ، المجموع مع المذهب (٢٩٤/٧ ، ٣٣٠) . وقال مالك في المشهور عنه : مثل قول الشافعي ، لا يجب الجزاء على المحرم الدال . قال الباجي في المتقى : فإن دل المحرم حلالا أو حرما على صيد فقتله ، حرم أكل ذلك الصيد ، حكى ذلك القاضي أبو الحسن ، وهل عليه جزاء أو لا ، حكى القاضي أبو الحسن والقاضي أبو محمد : أنه إن لم يأكل منه فلا قضاء عليه ، وبه قال الشافعي . وحكى ابن اللزاح : أشبه : إن دل المحرم حرما أو حلالا على صيد فقتله ، فعلى كل واحد منهما الجزاء . فإن دل حلالا على جزاء على الدال ، وليستغفر الله تعالى ، وكذلك إن تناوله سوطا ، وابن القاسم : لا يرى في ذلك شيئا على الدال ، وهو المشهور عن مالك . راجع تفصيل المسألة في : المدونة ، كتاب الحج الثاني (٣٣٠/١) ، المتقى ، ما يجوز للمحرم أكله من الصيد (٢٤١/٢) ، الكافي لابن عبد البر (٣٩٠/١) . وقال الحنبلي : إذا دل المحرم حلالا على الصيد فقتله ، فالجزاء كله على المحرم ، وإن كان المدلول محررا ، فالجزاء بينهما . راجع تفصيل المسألة في : المتقى (٣٠٩/٣ ، ٣١٠) ، الكافي لابن قدامة (٤٠٩/١) .

(٣) في (م) ، (ع) : [وإذا] .

(٤) هو عبيد الله بن الحسين الكرخي . تقدمت ترجمته في مسألة (١٠٠) وتكرر ذكره في مسائل عديدة

حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ^(١) .

٩٦٩٣ - لنا : إجماع الصحابة . وروى محمد بن الحسن ، عن يعقوب بن إبراهيم ^(٢) ، عن داود بن أبي هند ، عن بكر بن عبد الله المزني ، قال : « أتى عمر بن الخطاب ، قال : إني أشرت إلى ظبي ، [وأنا محرم] ^(٣) ، فقتله رجل ، فقال عمر لعبد الرحمن بن عوف : ما ترى ؟ ، قال : شاة ، فقال : أنا أرى ذلك » ^(٤) .

وعن عكرمة ، عن ابن عباس رضي الله عنه : أن محرماً أشار إلى حلال بيض نعام ، فجمع عليه علي بن أبي طالب ، وابن عباس رضي الله عنه جزاء ^(٥) . وعن أبي عبيدة بن الجراح مثله ^(٦) .

٩٦٩٤ - وعن عطاء قال : أجمع الناس على أن على الدال الجزاء ^(٧) . قال الطحاوي : ولم يؤو ^(٨) عن أحد من الصحابة خلاف ذلك ، فصار إجماعاً .

٩٦٩٥ - ويمكن أن يستدل به من وجه آخر ، وهو : أن القياس لا يدل عليه ، فإذا قاله ^(٩) الصحابي فالظاهر : أنه قاله توقيفاً .

٩٦٩٦ - قالوا : روي عن ابن عمر : أنه قال : ليس على الدال جزاء ^(١٠) .

٩٦٩٧ - قلنا : لو صح هذا لم يخف على الطحاوي على أنه محمول على دلالة لم يتصل بها ^(١١) التلف حتى لا يحمل قوله على خلاف الجماعة .

٩٦٩٨ - على أنه قال ما يوافق القياس ، والصحابي إذا قال ما يخالف القياس لا

(١) راجع في المصادر التي تقدمت في هامش (١) ، الأصل (٤٣٧/٢) ، فتح القدير مع الهداية ، والنهاية (٧١/٣) ، البداية مع الهداية (٣٠٨/٤ ، ٣٠٩) .

(٢) في جميع النسخ : [عن أبيه] ، مكان : [عن يعقوب بن إبراهيم] ، ولثبت من كتاب الحجة لمحمد بن الحسن .

(٣) أخرجه محمد بهذا اللفظ ، في كتاب الحجة ، باب الحرم يقتل الصيد أو يدل عليه أو يضطر إلى الميت يأكلها (١٧٨-١٧٦/٢) .

(٤) ذكره محمد ، في كتاب الحجة (١٧٦/٢) ، وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ، في كتاب المحج ، في المشير إلى الصيد من قال عليه الجزاء (٥١٦/٤) ، الأثر (٣) .

(٥) لفظ : [أبي] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستفركه السبع في الهامش

(٦) قال الزيلعي بعد أن ذكره بهذا اللفظ : [غريب] ، في نصب الرأية ، كتاب المحج ، باب الجنائز (١٣٢/٣) .

(٧) في (ص) : [قال] بدون انهاء .

(٨) ذكره ابن الهيثم ، في فتح القدير (٧٠/٣) ، والبارقي في العناية ، وبذلح القدير .

(٩) في جميع النسخ : [به] ، والصواب ما أثبتناه .

يقوله ^(١) إلا توقيفا .

٩٦٩٩ - ولأنه فعل حظره الإحرام بمنع ^(٢) أكل الصيد ، فجاز أن يجب بهنـ
الجزاء ، [كالقتل] .

٩٧٠٠ - ولأنه سبب يختص بتحريم أكل الصيد ، فجاز أن يجب بهنـ
الجزاء ^(٣) ، كالرمي ونصب الشبكة .

٩٧٠١ - فبين ذلك : أن الدلالة تحرم ^(٤) الصيد مع كونه مذكى .

٩٧٠٢ - ولا يلزم إذا مات الصيد حتف أنفه ؛ لأن هذا لا يختص بتحريم الصيد .

٩٧٠٣ - ولا يلزم إذا صال عليه صيد وقتله ؛ لأن هذا السبب يجوز أن يتعلق به
الضمان ؛ لأنه مباشرة .

٩٧٠٤ - ولا يلزم إذا ذبح شاته فلم يستوف شرائط الذكاة ؛ لأن هذا / سبب تحريم
لا يختص بالصيد ^(٥) .

٩٧٠٥ - ولا يلزم الأمر ؛ لأن من قاله : لا يُحْرَمُ الأكل ، وعلى أنه من جنس
الدلالة ، ونحن طلبنا وجوب الجزاء بالجنس .

٩٧٠٦ - فإن قيل : ذبح المحرم الصيد يتعلق به التحريم على جميع الناس ، ولا يتعلق
به الجزاء .

٩٧٠٧ - قلنا : تحريمه على جميع الناس ؛ لأنه ليس بمذكى ، وهذا حكم لا يختص
بالصيد .

٩٧٠٨ - ولأننا تعني بالسبب : أن يوجد من الإنسان سبب يختص بالتحريم ، وسائر
الناس لم يوجد منهم سبب .

٩٧٠٩ - ولأنه معنى لا يتوصل إلى إتلاف الصيد إلا به ، فجاز أن يتعلق به الجزاء ،
كالإمساك .

(١) قوله : [القياس لا يقوله] ساقط من (م) ، (ع) .

(٢) في (م) ، (ع) : [بمنع] بالياء .

(٣) ما بين للمكوفين ساقط من (م) ، (ع) .

(٤) في (م) : [يحرم] .

(٥) قوله : [لا يختص] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (م) واستدركه الصغ في الهامش ، وفي

(م) ، (ع) : [الصيد] بدون الياء .

٩٧١ - فإن قيل : المعنى في الناسي : أنه يضمن به الآدمي ، والدلالة لا يضمن بها الآدمي ، فلم يضمن بها الصيد .

٩٧١١ - قلنا : قد يضمن الصيد بما لا يضمن به الآدمي ؛ بدلالة : أن من حبس خراً حتى مات : لم يضمنه ، ولو حبس صيداً حتى مات : ضمنه ، وكذلك ^(١) يضمن بما لا يضمن به المال ، بدلالة : أن من غصب طائراً فتلقت فراخه ، ضمنها عند الشافعي ، ولا يضمن الصيد بالإمساك ، ولا يضمن الآدمي بالإمساك .

٩٧١٢ - فإن قيل : المعنى في الأصل وهو القتل : أنه مهلك ^(٢) متلف ، فلهذا وجب به الجزاء ، والدلالة لا تفضي ^(٣) إلى التلف ، [فلما لم يتعقبا الضمان ، لم يتعلق بها الضمان .

٩٧١٣ - قلنا : عنة الأصل تبطل بما إذا صال عليه ، وأما علة الفرع ؛ فلا نسلم أن الدلالة لا تفضي إلى التلف ^(٤) ؛ لأن فعل المدلول ينضم إليها ، فيتعلق ^(٥) التلف بفعل المباشر صادراً عن الدلالة ، كحفر البئر الذي يقع التلف بوقوع ^(٦) الواقع في البئر . ثم الضمان لا يتعقب الحفر ، ويتعلق بسببه عند الوقوع فيه ، كذلك نصب الشُّبْكَة . ولأنه عقد على نفسه عقداً خاصاً التزم به صيانة الصيد عن ^(٧) الإتلاف ، فإذا دل عليه جاز أن يضمنه بالدلالة ؛ أصله : المودع إذا دل على الوديعة من أتلّفها .

٩٧١٤ - فإن قيل : المودع لزمه الحفظ بصنعه ، وبالدلالة عليه ترك الحفظ فلذلك ^(٨) ضمنه ، والمحرم لم يلزمه الحفظ ، فلم يضمن بالدلالة .

٩٧١٥ - قلنا المحرم لزمه الحفظ للصيد من أفعاله المؤدية إلى تلفه ، فإذا دل عليه ، لم يحفظه ^(٩) الحفظ الذي لزمه ، فهو كالمودع الذي لزمه الحفظ من فعله ^(١٠) وفعل سائر الناس .

٩٧١٦ - ولأنه فعل محظور في الإحرام لم يتوصل إلى أخذ الصيد إلا به ، فجاز أن يتعلق بسببه الضمان ، كنصب الشبكة .

-
- (١) في (ص) : [ولذلك] .
 (٢) في (م) : [يهلك] .
 (٣) في (م) : [لا يفضي] .
 (٤) ما بين المكونين ساقط من (م) ، (ع) .
 (٥) في (م) ، (ع) : [فيتعلق] .
 (٦) في (م) : [يوقع] بالياء . وهو مصدر الفعل (وَقَعَ) فصدره وَقَعًا ووقوعًا .
 (٧) لفظ : [الصيد] ساقط من صلب (م) واستلركه الناسخ في الهامش ، وفي (م) ، (ع) : [على] .
 (٨) في (م) : [فكل ذلك] .
 (٩) في (م) ، (ع) : [فلم يحفظ] وفي (ص) : لم يحفظ والهاء زائدة من عندنا لتيسر النجاة .
 (١٠) في (م) ، (ع) : [فعل] بدون الهاء .

٩٧١٧ - احتجوا بقوله تعالى : ﴿ وَرَمَى قَتْلَهُ بِكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ ﴾ ^(١) ؛ دليله : أن من لم يقتل فلا جزاء عليه . وهذا غلط ؛ لأن دليل الخطاب هو الحكم إذا علق بوصف دل على نفي ما عداه ، فيقتضي : أن من فعله خطأ وجب عليه الجزاء ، فأما الذي قالوه وهو الحكم المتعلق بالآدمي فلا يدل على نفي ما عداه على قول محتمل ، ألا ترى : أنا إذا قلنا : زيد عدل ، لم يدل ذلك على أن غير زيد ليس بعدل .

٩٧١٨ - قالوا : بأنه صفة توالت عليه دلالة وجناية ، فوجب أن يتعلق الضمان بالجناية ، لا بالدلالة ، كما لو دل حلال حلالا على صيد في الحرم .

٩٧١٩ - قلنا : لا يمنع أن يستوي تحريم الدلالة في الحرم وفي حق الحرم ، ويتعلق الضمان بأحدهما دون الآخر ، كما أن تحريم الطيب يستوي فيه الإحرام والعدة ، ويتعلق الضمان باستعمال الطيب في حال الإحرام ، ولا يتعلق به ^(٢) في العدة ، على أن الدلالة في الحرم قد بينا أن من أصحابنا من التزم بها ، وقال : لا تعرف الرواية فيها .

٩٧٢٠ - ولأن ضمان الحرم يجب ^(٣) بالأفعال المجردة ^(٤) عن الإلتلاف ، بدلالة : استعمال الطيب ، وليس الخيط . والدلالة فعل مجرد ^(٥) عن الإلتلاف ، وليس استمتاعا ^(٦) ، فهي أضعف من هذه الأفعال وأولى أن لا يتعلق بها ضمان ، وليس كذلك الضمان الواجب في الإحرام ، فيجوز أن يجب بأفعال تنجر عن إلتلاف ، فيجوز أن يجب بالدلالة أيضا .

٩٧٢١ - ولأن من أصلنا : أن ضمان الحرم يجري مجرى ضمان الأموال ؛ لأنه يجب لا لمعنى في الفاعل ، والأموال لا تضمن ^(٧) بالدلالة ^(٨) .

٩٧٢٢ - قالوا : ولأنه سبب لا يضمن به الآدمي ^(٩) بحال ، فلم يضمن به الصيد ، كالدلالة الظاهرة .

وربما قالوا : سبب لا يضمن به صيد الحرم ، فكذلك الصيد في حق الحرم .

(١) سورة المائدة : الآية ٩٥ . (٢) لفظ : [به] ساقط من (م) ، (ع) .

(٣) في (م) ، (ع) : [فلان] ، مكان : [ولأن] ، وقوله : [لا يجب] ساقط من (م) ، (ع) .

(٤) في جميع النسخ : [المجرد] ، والصواب ما أثبتنا .

(٥) في (م) : [مجرد] .

(٦) في سائر النسخ : [استمتع] ، وصوابه ما أثبتناه .

(٧) في (م) ، (ع) : [لا يضمن] . (٨) قاعدة : « الأموال لا تضمن بالدلالة » .

(٩) في (م) ، (ع) : [آدمي] بدون إلا .

٩٧٢٣ - قلنا : ضمان الصيد أكد من ضمان الآدمي ؛ بدلالة : أن من قرع عبداً حتى أبق ؛ لم يضمنه ^(١) ، فلو نقر صيداً فخرج ^(٢) من الحرم أو تلف ، يضمنه . فذلك ^(٣) لا يمنع أن يجب ضمان الصيد بالدلالة وإن لم يُضمن الآدمي ^(٤) بالدلالة .

٩٧٢٤ - والمعنى في الدلالة الظاهرة : أنها لا تختص ^(٥) بالإتلاف ، بدلالة : أن من دل ^(٦) رجلاً على ما يعلم به المدلول ويستفيد بالدلالة فائدة ، ويتوصل بها إلى الإتلاف ، [بخلاف من دل على ما لا يعلم به المدلول ولم يستفد بالدلالة فائدة ؛ فالدلالة توصل إلى الإتلاف] ^(٧) في موضع دون موضع ، فلهذا ضمن في أحد الموضعين دون الآخر .

٩٧٢٥ - ولأن ^(٨) الدلالة الظاهرة لا يضمن بها المدوع الوديعة ، والدلالة الحفية يضمن بها المدوع الوديعة ، فجاز أن يضمن بها الصيد .

٩٧٢٦ - قالوا : سبب يقضي إلى التلف ، فإذا لم يتعقبه ضمان لم يجب به الجزاء ، كالدلالة الظاهرة .

٩٧٢٧ - قلنا : يبطل بدلالة المدوع على الوديعة ، فإنه سبب لا يقضي إلى التلف ، ولا يتعقبه ضمان . ويتعلق به الضمان إذا انضم إلى الدلالة الإتلاف ، والمعنى في الدلالة الظاهرة ما ذكرنا .

٩٧٢٨ - قالوا : نفس مضمونة ؛ فوجب أن لا يضمن بالدلالة ، كالأدمي .

٩٧٢٩ - ولأن الآدمي أعظم حرمة ، بدلالة : أنه يُضمن بالقود وبماة من الإبل ، والصيد يضمن بالقيمة أو بمثله ، ثم ثبت أن الآدمي لا يضمن بالدلالة ، فلأن لا يضمن الصيد بها ^(٩) أولى .

٩٧٣٠ - قلنا : قد بينا أن الصيد أكد في باب الضمان من نفس الآدمي ؟ ؛ بدلالة : أنه لا يُقتصر بالتنفير ^(١٠) الآدمي ، ويُقتصر الصيد بالتنفير ^(١١) . وكذلك إذا حفر بئراً

(١) في (م) ، (ع) : [يضمنه] ، بحذف [م] .

(٢) في (ع) : [حتى غرم] ، مكان : [فخرج] .

(٣) في (م) ، (ع) : [أتلف] ، مكان : [تلف] ، وفي (ص) : [فذلك] ، مكان التبت .

(٤) في (م) ، (ع) : [للآدمي] . (٥) في (م) : [لا يختص] .

(٦) لفظ : [دل] ساقط من صلب (ص) واستدرك الناسخ في الهامش .

(٧) - ير المكوفين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدرك النسخ في الهامش .

(٨) في (م) ، (ع) : [فلان] . (٩) في (ع) . [بها الصيد] بالتقديم والتأخير .

(١٠ ، ١١) في (م) ، (ع) : [بالسبي] ، مكان التبت في المكانين .

في ملك نفسه فوقع فيها صيد ، ضمن ^(١) . ولو وقع فيها آدمي لم يضمن .

٩٧٣١ - وقولهم : إن من أصحابنا من قال لا يضمن الصيد إذا حفر له في ملكه لا يلتفت إليه ؛ لأن ابن القاص ^(٢) قال في التلخيص : نص الشافعي ^(٣) في هذا على وجوب ^(٤) الضمان ، وليس إذا كان ما يضمن به الآدمي أكثر مما ^(٥) يضمن به الصيد ، دل على أن ضمانه أكد ، ألا ترى : أن العبد عندهم يضمن بأضعاف ما يضمن به الحر ، ولم يدل ذلك على تأكيد حرمة ^(٦) العبد وضمانه على الحر . [ثم الدلالة على قتل ^(٧) الآدمي لم يتعلق بالمال ، فيها حكم المتلفين ، فلم يجب عليه ضمان] ^(٨) ، وقد تعلق على الدال على الصيد ، بدلالة حكم المتلفين ، فلذلك تعلق به وجوب الضمان .

٩٧٣٢ - قالوا : موضوع الأصول : أنه متى اجتمع مباشرة وسبب غير ملجئ ، فإذا تعلق الضمان بالمباشرة لم يتعلق بالسبب ، كالخافر ، والدافع ، والممسك ، والدابح ^(٩) .

٩٧٣٣ - قلنا : هذا فرض نسله ^(١٠) في محرم دل محرماً على صيد ، فأما إذا دل حلالاً ، فلم يتعلق بالمباشرة ضمان ، فلا يتعلق بالسبب عندهم ، وكان الواجب إذا لم يجب ضمان على المباشر أن يضمن فاعل السبب عندهم ، كالخمر إذا أمسك صيد الحلال فقتله .

٩٧٣٤ - قالوا : الضمان على المسك ؛ لأن المباشر لم يضمن ، فكذلك كان يجب في مسألتنا إذا دل حلالاً ، فالضمان لم يتعلق بالمباشر ، فيجب أن يتعلق بالسبب .

٩٧٣٥ - وقد قالوا : لو أمسك المحرم صيداً فقتله مُخَرِّمٌ ، فالصحيح من المذهب : أن الضمان عليهما ، فقد اجتمع هاهنا سبب غير ^(١١) ملجئ ومباشرة ، فتعلق الضمان

(١) في (م) : [ضمنه] ، بريادة الهاء .

(٢) هو : أحمد بن أبي أحمد الطبري ، أبو العباس ، المعروف بابن القاص . توفي بطرسوس ، سنة خمس وثلاثين ولاثمان ، ومن مؤلفاته : التلخيص ، وأدب القضاء ، والفتاح . راجع ترجمته في طبقات الشافعية (١٤٦/٢) ، الترجمة (٩١٦) .

(٣) قوله : [نص الشافعي] ساقط من صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٤) في (م) ، (ع) : [وجود] بالدال لهجمة . (٥) في (م) ، (ع) : [ما] ، مكان : [ما] .

(٦) في (م) ، (ع) : [حرية] . (٧) في (ص) : [أن قتل] ، بزيادة : [أن] .

(٨) ما بين اقترعين ساقط من صلب (ص) واستدركه في الهامش .

(٩) قاعدة : متى اجتمع مباشرة وسبب غير ملجئ فإذا تعلق الضمان بالمباشرة لم يتعلق بالسبب كالخافر والدابح والممسك والدابح .

(١٠) في (ص) : [ملة] ، مكان : [نسله] .

(١١) في (م) ، (ع) : [عن] ، مكان : [غير] .

بالمباشرة والسبب .

٩٧٣٦ - وقولهم : إن الضمان يتعلق بهما ، فكذلك نقول في مسألة الدال المحرم إذا دل محرماً ، ويطلق ما قالوه [بالمودع إذا دل سارقاً على الوديعة فأتلفها ، ضمن مع وجودها] ^(١) . ثم السبب والمباشرة إذا اجتماعا فتعلق الضمان بالمباشرة لم يتعلق ضمان الإيتلاف بالسبب . وعدنا في مسألة الصيد لا يجب على الدال ضمان الإيتلاف ^(٢) ، وإنما يجب ذلك ^(٣) على المثلث ، ولزم الدال ضمان آخر يسند إلى الدالة ، ليس هو ضمان الإيتلاف ^(٤) .

٩٧٣٧ - ولأن الأنفس والأموال لا تضمن ^(٥) من وجهين ، فإذا ضمنت بالمباشرة ، لم تضمن ^(٦) بالدالة ، والصيد يجوز أن يضمن من وجهين ، فلذلك جاز أن يجب على المثلث ضمان وعلى الدال ضمان آخر .

٩٧٣٨ - قالوا : دلالة مضمونة على محظور إحرامه ، فلم يتعلق بها ضمان على الدال ، كمن دل محرماً على طيب قطط به ، أو مخيط فلبس .

٩٧٣٩ - قلنا : الكفارة في الطيب واللبس لا تجب إلا باستمتاع ، والدلالة غير مستمتع ^(٧) بها ، والصيد يضمن بالإيتلاف وبالأشياء المؤدية إليه ، والدلالة سبب يفضي إلى الإيتلاف . ولأن الدال في مسألة الطيب والمخيط لا يتعلق به حكم يختص باستعماله ، فلم يلزمه الكفارة ، والدال في مسألة الصيد / قد عاد إليه ^(٨) حكم يختص بالإيتلاف ، وهو تحريم الأكل ، فلذلك تعلق به الضمان ، فإن قاسوا على إعاة السكين ، قلنا : إن كان لا يتوصل إلى إيتلاف الصيد إلا بها ضمنه ، وإن كان يقدر على إيتلافه بغيرها ، فهذا السبب يختص بالإيتلاف ؛ لأنه لا يتوصل إلى إيتلاف الصيد إلا به ، فلذلك تعلق به الضمان .

(١) ما بين المكونين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه التاسع في الهامش .

(٢) في (م) ، (ع) : [بالسبب وعدنا في قتله الصيد لا يجب على الدال ضمان الإيتلاف] ، مكان :

[ضمان الإيتلاف] ، وهو سهو ، وتكرار . (٣) لفظ : [ذلك] ساقط من (م) ، (ع) .

(٤) قاعدة : لزوم الدال ضمان آخر يسند إلى الدالة ليس هو ضمان الإيتلاف .

(٥) في (م) ، (ع) : [لا يضمن] . (٦) في (م) ، (ع) : [لم يضمن] .

(٧) في (م) ، (ع) : [متنع] . (٨) في (م) ، (ع) : [إلى] ، مكان : [إليه] .



إذا اصطاد الحلال صيدًا في الحل وأدخل الحرم

٩٧٤٠ - قال أصحابنا : إذا اصطاد الحلال صيدًا في الحل وأدخله الحرم : وجب عليه إرساله ، فإن قتل أو هلك في يده : لزمه جزاؤه ^(١) .

٩٧٤١ - وقال الشافعي : يجوز له ذبحه والتصرف فيه ^(٢) .

٩٧٤٢ - لنا : أن دخول الحرم يمنع الاصطياد ؛ فوجب أن يمنع إتلاف الصيد بكل حال . أصله : الإحرام .

٩٧٤٣ - ولأنه معنى يوجب تحريم الاصطياد ، فلزمه إرسال ما في يده مما اصطاده قبله ، أصله : [الإحرام] .

٩٧٤٤ - ولأنه صيد في الإحرام ؛ فوجب الجزاء بقتله ، أصله [^(٣)] : ما دخل بنفسه .

٩٧٤٥ - ولأنه مسلم مكلف أمسك صيدًا في الحرم ؛ فلزمه إرساله ، والجزاء بالإتلاف ، كما لو ^(٤) اصطاده في الحرم .

٩٧٤٦ - ولأنه ممنوع من ابتداء الإمساك ؛ فمنع من استدامة الإمساك ، كالحرم .

٩٧٤٧ - احتجوا : بأن كل من جاز له الأمر بالاصطياد لنفسه ، جاز له قتل الصيد بحال ، كالحمل .

٩٧٤٨ - قلنا : الحمل يجوز أن يتدبى بالاصطياد ، فجاز له القتل . ومن في الحرم لا

(١) راجع المسألة في : الأصل ، (٤٥٢/٢) ، لليسوط ، (٩٨/٤) ، فتح القدير مع الهداية ، وبهية

الغاية ، (٩٨/٣) ، البناء مع الهداية ، (٣٥٠/٤ ، ٣٥١) ، مجمع الأنهر ، (١/٣٠٠ ، ٣٠١) .

(٢) راجع المسألة في : المجموع مع المذهب ، باب ما يجب في محظورات الإحرام من كفارة وغيرها (٤٤١/٧) ،

٤٤٢ ، ٤٩٤-٤٩١) . قال الزرقاني في شرحه : وأما الحلال إذا اصطاد في الحل ودخل به الحرم : فإن كان

من أهل الآفاق وجب عليه إرساله ، ولو أقام بمكة إقامة تقطع حكم السفر ، فإن ذبحه حرم عليه ، سواء ذبحه

وهو بمكة أو خرج به عن الحرم ، وإن كان من أهل مكة جاز له ذبحه وأكله . راجع : شرح الزرقاني ، فصل

حرم بالإحرام (٣١١/٢) . وقال أحمد : مثل قول الحنفية ، إذا أدخل الحلال صيدًا من الحل إلى الحرم ،

وجب عليه إرساله ، فإن أثلغه في يده أو تلغه ، فعليه ضمانه . راجع المسألة في : الإفضاح ، (٢٩٣/١) ،

المحيط ، (٣٤٥/٣ ، ٣٤٦) ، الكافي لابن قدامة ، باب جوار الصيد (٤٢٤/١) .

(٣) ما بين المتكوفين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه الساجي في الهامش .

(٤) لفظ : [لو] ساقط من (م) ، (ع) .

يحوز له الاصطياد ، فلا يجوز له قتل الصيد .

٩٧٤٩ - قالوا : أدخل مملوكًا إلى الحرم وغرسها فيه وعلقت فأنلفها .

٩٧٥٠ - قلنا : الشجرة إذا غرسها مملوكها ، وشجر الحرم المملوك لا يجب بقطعه شيء . أصله : ما يبتت ، والصيد ملكه ، وما يؤثر في تحريم الصيد لا فرق فيه بين ملكه وغير ملكه كالإحرام .

٩٧٥١ - ولأن جنس ما ينته الناس لا يجب به الجزاء وإن لم يملك . وحنس ما يملك من الصيد إذا كان في الحرم تعلق به الجزاء ، فدل على مفارقة أحد الأمرين للآخر .

٩٧٥٢ - قالوا : تحريم ما أدخله الحرم من الصيد يؤدي إلى الإضرار بأهل الحرم على التأييد ؛ لأنهم لا يتوصلون ^(١) إلى لحم صيد طري أبدًا ، والمحرم إذا حرم عليه دبح الصيد بكل حال لم يضره ذلك ؛ لأن الإحرام لا يتأبد في حقه .

٩٧٥٣ - قلنا : قد منع أهل الحرم من الاصطياد على التأييد ، وهو من بلدة الناس وتطلبه ^(٢) نفوسهم ، كما يطلب أكل لحم الصيد ، وعوضوا عن ذلك الأمر بالتسكين في الحرم ، كذلك لا يمنع أن يمنعوا من لحم الصيد ، ويعوضوا عنه الفضلة ^(٣) كتسكين الحرم .

٩٧٥٤ - ولأن بين الحل والحرم [متقاربًا] ^(٤) ، فإذا ذُبح الصيد أدنى الحل ^(٥) ؛ أمكنهم أكله طريا ، كما ^(٦) لو ذبحوه في الحرم .

(١) في (ص) : [لا يتوصلون] . (٢) في (م) : [يتطلبه] .

(٣) [الفضلة] : ما بقي من الشيء وهو هنا حل السكنى والإقامة في الحرم .

(٤) في (ص) وسائل النسخ [متقارب] وهو من سهو النسخ .

(٥) لعط : [الحل] ساقط من (م) ، (ع) .

(٦) لعط : [كما] ساقط من صلب (ص) واستدركه النسخ في الهامش .



حكم الصوم عدلاً عن جزاء الصيد

٩٧٥٥ - قال أصحابنا : لا يجزئ الصوم في جزاء صيد الحرم ، وفي الهدي روايتان ^(١) .

٩٧٥٦ - وقال الشافعي : يجزئ ^(٢) .

٩٧٥٧ - لنا : أنه ضمان لا يجب إلا [في متقوم ، كالثقات .

٩٧٥٨ - ولا يلزم الجزاء في حق الحرم ؛ لأن كفارة الإحرام تجب بإتلاف ^(٣) ما ليس بمتقوم كالثقل ، والشعر ، والظفر ، فجاز أن يجزئ منهما ^(٤) ما ليس بمتقوم .

٩٧٥٩ - ولأنه ضمان وجب لحرمة الحرم ^(٥) ، فلا يجزئ فيه الصوم ، كضمان الشجر .

٩٧٦٠ - ولأنه نوع ضمان يتبعض ^(٦) ؛ فلا يدخله الصوم ، كحقوق الآدميين .

(١) قال الطحاوي في مختصره : وإذا قتل حلال صيداً كان في الحرم كان عليه في ذلك مثل الذي على الحرم إذا قتل في الحرم إلا أنه لا يجزيه عن ذلك صوم . وقال الكاسبي في بدائع الصنائع : وذكر القدوري في شرحه مختصر الكرخي : أن الإطعام يجزي في صيد الحرم ، ولا يجزئ الصوم عند أصحابنا الثلاثة ، وعند زفر : يجزئ . راجع تفصيل المسألة في : الأصل ، (٤٥٢/٢) ، كتاب الحج ، باب الحلال يقتل الصيد في الحرم (١٨١/٢) ، مختصر الطحاوي ، باب القذية وجزاء الصيد ص ٧١ ، للبسوط : (٩٧/٤) ، (٩٨) ، بدائع الصنائع ، فصل : ويتصل بهذا ما يعم الحرم والحلال (٢٠٧/٢) ، فتح القدير مع الهداية ، وبذيل العناية ، (٩٦/٣ - ٩٨) ، البناية مع الهداية ، (٣٤٨/٤ - ٣٥٠) .

(٢) وقال المالكية والحنابلة مثل قول الشافعي ، وعدمه : يجزئ الصوم والهدي في جزاء صيد الحرم . قال مالك في الموطأ : سمعت أنه يحكم على من قتل الصيد في الحرم وهو حلال بمثل ما يحكم به على الحرم الذي يقتل الصيد في الحرم وهو محرم . قال ابن قدامة في المغني : وفيه أي في صيد الحرم الجزاء على من يقتله ، ويجزئ بمثل ما يجزئ به الصيد في الإحرام . راجع المسألة في : الموطأ ، في الحكم في الصيد (٢٥٨/١) ، المغني ، في الحكم في الصيد (٢٦٠/٢) ، والمغني ، (٣٤٥/٣) .

(٣) ما بين الفوسين ساقط من صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٤) في (م) ، (ع) : [فيما ليس بمتقوم] ، كالثقل ، والشعر ، والظفر ؛ فجاز أن يجزئ منهما ما هو متقوم ، كالثقات . ولا يلزم الجزاء في حق الحرم ؛ لأن كفارة الإحرام تجب بإتلاف ، سكان من قوله : [في متقوم] : إلى قوله : [أن يجزئ منهما] . (٥) لفظ : [الحرم] ساقط من (م) ، (ع) .

(٦) في (م) ، (ع) : [يتبعض] .

حكم الصوم عدلاً عن جزاء الصيد ٢٠٨٣/٤

٩٧٦١ - ولأنه ضمان وجب لحرمه الحرم ، فلا يجزئ فيه الهدي . أصله : ما لا نظير له [؛ لأنه] ^(١) صيد لا يدخل في ضمانه الهدي ، فلا يدخل في ضمانه الصوم . كصيد الآدمي .

٩٧٦٢ - احتجوا : بأنه ممنوع من قتل الصيد لحق الله تعالى ، قد جاز في جزائه الصوم ؛ أصله : ما أتلفه المحرم .

٩٧٦٣ - قلنا : هناك وجب الضمان بهتك حرمة الفعل ، وزكاته الصوم ، ككفارة البين ، وفي مسائلتنا : وجب الضمان لحرمه المكان ، قصار كقطع الشجر .

٩٧٦٤ - قالوا : ضمان الصيد يجب بإتلاف ملكه ، فلو كان حق الآدمي ^(٢) ، لم يجب في ملك نفسه .

٩٧٦٥ - قالوا : ولو كان من حقوق الآدميين لتحتم ولا يتخير فيه ، ولكان لا يجوز فيه ^(٣) الإطعام .

٩٧٦٦ - قلنا : لسنا نقول : إنه حق آدمي ، وهو عندنا حق الله تعالى ؛ لأنه أجرى مجرى حقوق الآدميين ، بدلالة : أن وجوبه لا لمعنى في الفاعل ، كما يجب ضمان الأموال لحرمه مالكها ؛ وبدلالة : أن الضمان يسقط عنه إذا أخرجه من الحرم ، ثم رده إليه ، كما يسقط الضمان برد المفصوب إلى يد مالكه .

٩٧٦٧ - فإن قيل : لا نسلم أن ضمانه لمعنى في غير الضامن ؛ لأن ^(٤) الضامن حرم عليه إتلافه ، وهذا معنى فيه . وكذلك ضمان الأموال منع منها لمعنى في الفاعل ، وهو التحريم ، فيكفي في مالكها . ولهذا لا يجب على الحربي إتلاف أموال ^(٥) الناس ؛ لأنه لم يوجد فيه معنى التحريم ، وهو التزام الضمان .

٩٧٦٨ - قلنا : تحريم الإتلاف حكم ، وعلمته حرمة المكان ، فقولنا : إنه منع منه لمعنى في غيره إنما هو أن علة التحريم في غيره ، وتحريم الإتلاف عليه حكم هذه العلة ،

(١) إدراج القضاء البيان وحرياً على منهج المصنف ويجوز أن يكون (صيداً) على الحلية . وفي (ص) [صيداً] وكلنا سائر النسخ وهو صواب أيضاً مع تقدير حذف مبتدأ ، فأقرنا الإيضاح والبيان بزيادة [لأنه] .

(٢) في (م) ، (ع) : [آدمي] بدون الألف واللام .

(٣) قوله [ولكان لا يجوز فيه] ساقط من (م) ، (ع) .

(٤) في (ص) ، (م) : [لا] ، وما أثبتناه من (ع) وهو الصواب .

(٥) في (ص) ، (م) : [أم] ، مكان : [أموال] .

فلا يجوز أن يكون الحكم علة ، وكذلك مال الغير محرم ^(١) تناوله حتى ماله ،
والتحريم المتعلق بالملف ^(٢) حكم هذه العلة .

٩٧٦٩ - فأما قولهم : كان يجب أن يتحتم ولا يتخير فيه ؛ فكل ذلك نقول في
إحدى الروايتين : إنه لا يحزى فيه إلا ^(٣) الإطعام . وقولهم : كان يجب أن لا يجوز فيه
الإطعام ؛ لأنه وجب لسد خلة ^(٤) الفقير ، فاعتبر ما يتعجل به إزالة الحاجة عنهم ^(٥) ،
والمثلقات وجب ضمانها لتحصيل المال ، فاعتبر ^(٦) الأثمان التي بها يتحصل ^(٧) المال .

(١) في (م) ، (ع) : [بحر] . (٢) في (م) ، (ع) : [بالملف] .

(٣) لفظ : [إلا] ساقط من (ع) .

(٤) في (م) ، (ع) : [ليس له] ، وهو تصحييف . الحلة : يفتح الحاء المعجمة وتشديد اللام وحدها ،
الحاجة والفقر ، والنيل : الفقير المحتاج ، يقال : خيل الرجل ، إذا احتاج ، ويقال في الثمن : الحلة تدعوا إلى
السلة ، أي : الحاجة تدعوا إلى السرقة . راجع في لسان العرب ، مادة : حنل (١٢٥١/٢) ، نهذب
الأسماء واللغات (٩٧/٣ ، ٩٨) ، المصباح المنير (١٧١/١) .

(٥) في (ص) : [عندهم] . (٦) في (م) ، (ع) : [عتير] .

(٧) في (ع) : [يتحصل بها] بالتقديم والتأخير .

**جواز قطع شجر الحرم بضوابط**

٩٧٧ - قال أصحابنا : يجوز قطع شجر الحرم إذا كان من جنس ما يئته الناس ، سواء أنبت مننت أو لم يئته . وإن كان مما لا يئته الناس ، فأنبت مننت : لم يجب قطعه الجزاء ، وإن نبت بنفسه : وجب فيه الجزاء ^(١) .

٩٧٧١ - قال الشافعي : يجب بإتلافه الجزاء وإن أنبت ^(٢) الناس ، إلا الشجر المؤذي ، كالتوسخ ^(٣) ، قال : ويجوز أخذ ورقه والانتفاع به إذا أخذ أخذاً رقيقاً لا يضر بأصله ^(٤) .

٩٧٧٢ - لنا : أنه غرس أنبته آدمي ، فكان له قلعه ، كالشجر المشمر والزرع .

(١) راجع تفصيل المسألة في : الأصل ، (٤٥٨/٢) ، مختصر الطحاوي ، باب ما بهتته الحرم ص ٦٩ ، ٧٠ ، من القدوري ، باب الجنابات ص ٣١ ، الميسوط ، (١٠٣/٤ ، ١٠٤) ، تحفة الفقهاء ، باب آخر (٤٢٥/١) ، بدائع الصنائع ، فصل : ولما الذي يرجع إلى النبات (٢١٠/٢ ، ٢١١) ، فتح القدير مع الهداية ، وبذله العناية ، (١٠٣-١٠١/٣) ، النية مع الهداية ، (٣٥٦-٣٥٩/٤) ، مجمع الأنهر ، (٣٠١/١ ، ٣٠٢) ، حاشية ابن عابدين ، باب الجنابات (٢٢٢/٢ ، ٢٢٣) .

(٢) في (م) ، (ع) : [أتلفه] ، مكان : [أنبت] .

(٣) في (م) : [كالعوج] ، وهو تصحيف . قال ابن منظور : العوسج شجر من شجر الشوك ، وله ثمر أحمر مدور كأنه خرز العقيق . قال الأزهري : هو شجر كثير الشوك ، وهو ضروب ، منه : ما شجر لثماً أحمر ، يقال له : المتقع ، فيه حموضة ، واحدته : عوسجة . راجع في المغرب باب العين مع السين المهملة ص ٣١٥ ، لسان العرب مادة : [عسج] (٢٩٣٧/٤) ، المصباح المير (٢٨٦/٢) .

(٤) لفظ : [أخذاً] ساقط من (م) ، (ع) . راجع تفصيل المسألة في : الأم ، في قطع شجر الحرم (٢٠٨/٢) ، مختصر الرني ، ص ٧١ ، حلية العلماء ، باب ما يجب بمحظورات الإحرام من كمارة وغيرها (٢٧٦/٣) ، المجموع مع المذهب ، (٤٤٧/٧ - ٤٥٢ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥) ، معالم السنن ، وس باب حرم مكة (٢٢٠/٢) . وقال مالك في الموطأ : ليس على الحرم فيما قطع من الشجر في الحرم من الشجر مثل النخل والرمان وما أشبههما ، ولا يش ما صنع . وقال في المدونة : كل شيء أنبت الناس في الحرم من الشجر مثل النخل والرمان وما أشبههما ، فلا بأس بقطعه ذلك كله . راجع تفصيل المسألة في : الموطأ ، في جامع القدية (٢٩١/١) ، المدونة ، كتاب الخلع فتاني (٣٣٦/١ ، ٣٣٩) ، المنتقى ، في جامع القدية (٧٥/٣) ، الكافي لابن عبد البر ، (٣٩٢/١) ، قال ابن هبيرة في الإصاح : وقال أحمد : ما غرسه الآدميون من الشجر يجوز قطعه ، ولا حسان على قطعه ، وما بنت بلا كس آدمي ، فلا يجوز قطعه ، وإن قطعه ضمه ، سواء كان من جنس ما يحرسه الآدميون أو لم يكن . راجع تفصيل المسألة في : الإصاح ، (٢٩٤/١ ، ٢٩٥) ، الكافي لابن قدامة ، (٤٢٥/١ ، ٤٢٦) ، المنها ، (٣٤٩/٣ ، ٣٥٠) .

٩٧٧٣ - ولأن ما أنبتة الآدمي ^(١) لم يحجب عليه بقطعه الجزاء ، كالموسج .

٩٧٧٤ - ولأن ما يجوز الانتفاع به من أذى ^(٢) ، يجوز أخذ أصله من غير الجزاء ، كالموسج .

٩٧٧٥ - احتجوا : بما روى أبو سلمة ^(٣) ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « خطب رسول الله ﷺ فقال : إني حرمت المدينة كما حرم إبراهيم مكة ، لا يعضد شجرها ، ولا يفر صيدها ، ولا يختلى خلاها إلا لعلف الدواب » ^(٤) ، فأجراها [على] ^(٥) مكة في المنع من قلع الشجر ، فدل على أن شجر مكة لا يجوز قلمه .

٩٧٧٦ - قلنا : منع من قطع شجر ^(٦) الحرم . وشجر الحرم ما أضيف إليه ، وهو الذي لا يملكه أحد . فأما المملوك فهو شجر مالكه فيضاف إليه لا إلى الحرم ، فلا يتناوله الحد .

٩٧٧٧ - قالوا : لأنه نام غير مؤذ ^(٧) ثبت أصله في الحرم ؛ فوجب أن يكون مموعا من إيلافه ، أو فوجب إيلافه الجزاء ، أصله : ما نبت بنفسه .

٩٧٧٨ - قلنا : المعنى فيما نبت بنفسه : أنه ليس من جنس المملوك ؛ فوجب إيلافه الجزاء ، وما أئلفه الناس مملوك ، فلم يحجب به الجزاء ، كالزروع .

(١) في (م) ، (ع) : [ولا] ، مكان : [ولأن] ، وفي (ع) : [آدمي] بدلون الألف واللام .

(٢) في (م) ، (ع) : [به الانتفاع من غير آدمي] ، مكان : [الانتفاع به من أذى] .

(٣) في (م) ، (ع) : [أبو سلمة] ، وهو تصحيف .

(٤) في (م) ، (ع) : [ولا يحل حلالها] ، مكان : [ولا يختلى خلاها] ، ذكره الشرازي في المذهب بنحو هذا اللفظ ، وقال النووي في الشرح : حدثني أبي هريرة ليس بمعروف عن أبي هريرة ، لكن في الصحيح أحاديث عن غير أبي هريرة يحصل بها مقصود المصنف في الدلالة هنا ، راجع المذهب مع المجموع كتاب الحج ، باب ما يجب في محظورات الإحرام من كفارة وغيرها (٤٧٦/٧ - ٤٧٩) .

(٥) الزيادة أثبتناها لمقتضى السياق .

(٦) لفظ : [الشجر] ساقط من صلب (ص) واستدركه التاسع في الهامش .

(٧) في (ص) : [غير دموي] .



لا يجوز أن يرعى حشيش الحرم

- ٩٧٧٩ - قال أبو حنيفة ومحمد : لا يجوز أن يرعى حشيش الحرم .
- ٩٧٨٠ - وقال أبو يوسف : يجوز ذلك ^(١) ، وبه قال الشافعي ^(٢) .
- ٩٧٨١ - لنا : أن ما ضُيِّنَ بالقطع ضُيِّنَ بإرسال البهيمة عليه إذا قطعت ، أصه : زرع الآدمي .
- ٩٧٨٢ - ولأنه ممنوع من إتلافه ، فمنع من إرسال البهيمة عليه ، أصله : الصيد .
- ٩٧٨٣ - ولأن الرعي يؤدي إلى إتلاف حشيش الحرم ، فمنع منه ، كالقطع .
- ٩٧٨٤ - احتجوا بقوله عليه الصلاة والسلام : « ولا يخلى خلاها إلا لعلف الدواب » ^(٣) .
- ٩٧٨٥ - قلنا : هذا لم يذكره ^(٤) النبي ﷺ في حشيش مكة ، وإنما ذكره ^(٥) في المدينة ، وذلك عندنا يجوز رعيه وقطعه .
- ٩٧٨٦ - قالوا : الناس يرون البهائم في الحرم من لدن النبي ﷺ إلى ^(٦) يومنا هذا
- (١) راجع للمسألة في : الأصل (٤٥٩/٢ ، ٤٦٠) ، مختصر الطحاوي ص ٦٩ ، ٧٠ ، لمبسط ، (١٠٤/٤) ، (١٠٥) ، بدائع الصنائع (٢١٠/٢) ، فتح القدير مع الهداية ، وبذيله العناية (١٠٣/٣ ، ١٠٤) ، الناية مع الهداية ، (٣٥٩/٤ ، ٣٦٠) ، مجمع الأنهر (٣٠٦/١) ، حاشية ابن عابدين (٢٢٤/٢) .
- (٢) راجع حلية العلماء (٢٧٦/٣) ، المجموع مع المذهب (٤٤٧/٧ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦) ، معالم السنن (٢٢١/٢) . وقال مالك في المدونة ، مثل قول الشافعي ، ولا بأس بالرعي في حرم مكة وحرم المدينة في الحشيش والشجر . راجع تفصيل للمسألة في : المدونة ، كتاب الحج الثاني (٣٣٩/١) ، المنتقى ، في جامع الحج (٨٢/٣) ، الكافي لابن عبد البر ، (٣٩٢/١) . وقال أحمد في أظهر روايته : مثل قول أبي حنيفة ومحمد : ولا يجوز الرعي في حشيش الحرم ، وقال في الأخرى : مثل قول أبي يوسف والشافعي ومالك . يجوز ذلك . راجع تفصيل للمسألة في : الإفتاح ، (٢٩٥/١) ، المنهاج ، (٣٥١/٣) ، الكافي لابن قدامة ، (٤٢٧/١) .
- (٣) في (م) ، (ع) : ولا يخل خللها ، مكان : ولا يخلخل خللاها . هذا جزء من حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) الذي تقدم تخرجه في مسألة (٥٢٦) وله شاهد من حديث عبيد الله بن عمرو بن دودج ، في السنن ، في كتاب المناسك ، باب في تحريم المدينة (٥١٠/١) . أخرجه أحمد في المسند ، في سند عبيد بن أبي طالب (رضي الله عنه) (١١٩/١) .
- (٤) في (م) ، (ع) : لم يرد .
- (٥) في (م) ، (ع) : لا يلى ، برامة [قرا] .
- (٦) في (م) ، (ع) : لا يلى ، برامة [قرا] .

ولا ينكر ذلك .

٩٧٨٧ - قلنا : الناس يدخلون البهائم لحوائجهم ، فترعى ^(١) ، ولا يجب برعيها ضمان ؛ لأن ماليتها ما أُلِف ذلك ولا قصد إتلافه ، فأما أن يدخلوها الحرم ويرسلوها إلى الرعي فلا ، وحكم الأمرين مختلف ؛ بدلالة : أنه لو أدخل كلنا إلى الحرم فأخذ صيداً ، لم يجب على مدخله شيء ، ولو أرسله على الصيد أو أغراه ^(٢) ضمه ، فكذلك الحشيش [مثله] ^(٣) .

• • •

(١) في (م) : [فيرعى] .

(٢) في (م) ، (ع) : [وأغراه] ، مكان : [أو أغراه] .

(٣) الزيادة من (م) ، (ع) .



حكم قتل القارن صيدًا

٩٧٨٨ - قال أصحابنا : إذا قتل القارن صيدًا ^(١) ، فعليه جزاءان ^(٢) .

٩٧٨٩ - وقال الشافعي : جزاء واحد ^(٣) .

٩٧٩٠ - لنا : أنه جنى على عبادتين ، لو انفردت كل واحدة منهما أوجبت كفارة على حدة ، فإذا اجتمعتا وجب أن توجبا ^(٤) كفارتين ، كاللحن في يمينين ، وهذا فرض فيمن أحرم بالعمرة من الميقات ، ثم أضاف إليها حجة .

٩٧٩١ - ولأنه أدخل النقص على الحج والعمرة بقتل ^(٥) ما يسمى صيدًا ؛ فوجب أن يلزمه جزاءان ، كالمتنع ^(٦) إذا ساق الهدي فقتل صيدًا في عمرته ثم قتل صيدًا في حجه .

٩٧٩٢ - قالوا : لا تأثير لقولكم : أدخل النقص / على الحج والعمرة في الأصل .

٩٧٩٣ - ولأن الصيدين لو قتلتهما في أحد الإحرامين ، وجب بقتلهما جزاءان .

(١) في (م) ، (ع) : [الصيد] .

(٢) راجع المسألة في : الأصل ، (٤٣٨/٢) ، كتاب الآثار ، باب الصيد في الإحرام ص ٧٣ ، حديث رقم (٣٥٧) ، الجامع صغير ، باب في جراء الصيد ص ١٥١ ، مختصر الطحاوي ، باب العدة وجزاء الصيد ص ٧١ ، المبسوط ، (٨١/٤) ، تحفة الفقهاء ، (٤٢٥/١) ، بدائع الصانع ، فصل : وأما بيان حكم ما يحرم على المحرم اصطفاؤه (٢٠٦/٢) ، فتح القدير مع الهداية ، وبذيله الصاية ، (١٠٤/٣) ، (١٠٥) ، البناية مع الهداية ، (٣٦٠/٤) ، (٣٦١) ، حاشية ابن عابدين ، (٢٢٩/٢) .

(٣) راجع المسألة في : مختصر المرئي ، ص ٧٢ ، حلية العلماء ، (٢٧٤/٣) ، المجموع ، باب الإحرام وما يحرم فيه ، (٤٤٠) ، (٤٣٧) ، (٣٣١/٧) . وقال مالك وأحمد . مثل قول الشافعي ، إن قتل القارن صيدًا ؛ لزمه جزاء واحد ، وقال القاضي أبو يعلى من الختابة . وتضرح رواية أخرى : عليه جزاءان ، على الرواية التي نقول : عليه طوافان وسعيان . راجع تفصيل المسألة في المسنونة ، كتاب الحج الثاني (٣٣٠/١) ، الكافي لآب عبد البر ، باب الأفراد والتمتع والقران (٣٨٥/١) ، المسائل الفقهية ، كتاب الحج (٣٠٠/١) ، مسألة (٤٣) ، المعني ، باب صفة الحج (٤٦٧/٣) ، الكافي لآب قدامة ، باب صفة الحج (٤٣١/١) ، (٤٥٦) . (٤) في (م) ، (ع) : (م) : أن يوجب ، وفي صائر السنج : أوجب كفارة على حدة فإذا اجتمعا وجب ، وتصويبه ما أثبتناه .

(٥) في (ع) : [بالقتل] .

(٦) في (م) ، (ع) : [كان كالمتنع] ، بزيادة : [كان] .

٩٧٩٤ - قلنا : الصيدان يجوز أن يتعلق بقتلهما في أحد^(١) الإحرامين جزء واحد ، [و]^(٢) إذا قتلها على وجه القص في الحج والعمرة ، لم يجر أن يجب عندا إلا جزاءين^(٣) ، فهذا هو التأثير .

٩٧٩٥ - قالوا : نقلب ، فنقول : وجب أن يكون الجزء بعدد المقتول .

٩٧٩٦ - قلنا : لا يحتاج في^(٤) القلب إلى قولنا : أدخل النقص^(٥) في الخع والعمرة ، ولا نسلم أن الجزء بعدد المقتول ؛ لأن عندنا يجب عليه الجزء^(٦) بقتل الصيد في العمرة ، وجزاء آخر بقتل الصيد في الحج . ثم هذا فاسد ؛ لأن الضمان يجب لحزمة العبادة ، فاعتبار عدد ما وجب الضمان للنقص فيه أولى من اعتبار المقتول وعدده .

٩٧٩٧ - قالوا : لا يجوز اعتبار حال الأفراد بحال الإقتران ، كما لا يعتبر انفراد الإحرام عن الحرم باجتماعهما .

٩٧٩٨ - قلنا : هذا غلط ؛ لأن الأصل : أن الحكم إذا وجب بمعنى فاجتمعت الأسباب الموجبة تعلق بها عدد الاجتماع ما يتعلق بكل واحد منهما^(٧) حال الانفراد^(٨) ، [والتداخل معنى يثبت ، بدلالة : والاعتبار الذي ذكرناه هو الأصل]^(٩) ، والتداخل الذي يحصل في حرمة الإحرام والحرم عدول عن الأصل ، والاعتبار يجب أن يكون بالأصل لا بالنادر .

٩٧٩٩ - قالوا : المعنى في الأصل : أن المنفرد لو قتلها وجب عليه جزاءان ، كذلك القارن ، وليس كذلك الصيد الواحد ؛ لأنه نقص لو فعله المفرد لم يلزمه إلا جزء واحد ، فكذلك القارن مثله .

(١) في (م) : [إحدى] . (٢) الزيادة اقتضاها مقتضى السياق .

(٣) وهي (ع) ، و (ن) : جزاءان وما أثبت صواب وهو جاز على مقتضى القواعد الحيوية والتفسير : لم يجر وجوب جزاءين عندنا ، لاجتماع أي إلا وجوب جزاءين أو إلا وجوب جزاءين ، وحذف المضاعف وحل المضاعف إليه محله اراجع مجالس ثعلب (٤٩/١) وراجع : النحو الوافي للأستاذ عباس حسن (٣٣٠/٢) .

(٤) في (م) ، (ع) : [إلى] ، مكان : [في] .

(٥) في (م) ، (ع) : [النقص نقصاً] ، بزيادة : [نقصاً] .

(٦) في (م) ، (ع) : [جزاء] بدون ال .

(٧) لفظ : [منها] ساقط من (م) ، (ع) ، وس صلب (ص) واستدركه التام في الهامش .

(٨) قاعدة : ه الحكم ، إذا وجب بمعنى فاجتمعت الأسباب الموجبة تعلق بها عدد الاجتماع ما يتعلق بكل واحد منهما حال الانفراد .

(٩) ما يره القوسين ساقط من (ع) .

٩٨٠٠ - قلنا : المفرد يكون منه الهتك لإحرامه بقتل الصيدين ، فكرر الجزاء ، وفي الصيد الواحد لم يتكرر الهتك ، فلم يتكرر الجزاء . وأما القارن فهو بقتل الصيد يكرر الهتك ^(١) ؛ لأنه هتك حرمة عبادتين ، فهو أكد من تكرار الهتك في عبادة واحدة . ألا ترى : أن تكرار الطيب واللبس في إحرام واحد يتعلق به ^(٢) كعادة واحدة عدنا في مجلس واحد ، وعندهم بكل حال ، ولو تكرر ذلك في إحرامين وجب بكل واحد جزاء .

٩٨٠١ - فإن قيل : المعنى في الأصل : أن المقتول اثنان ، فلزمه جزاءان ، وليس كذلك في مسائلتنا ، فإن المقتول واحد ، فلم يلزمه ^(٣) بقتله إلا جزاء واحد .

٩٨٠٢ - قلنا : قد بينا أن الضمان يجب لحزمة الإحرام ، لا لحزمة الصيد ، فلا معنى لاعتبار غدي الصيد ، وعلة الفرع تبطل ^(٤) بمن تنف ريش طائر ثم قتله ، أو قطع قوائمه ثم قتله ، فالمتقول واحد [والجزاء أكثر من واحد ، وينعكس ^(٥) بالصيد المملوك إذا قتله ، فالمتقول واحد] ^(٦) ويلزمه جزاءان .

٩٨٠٣ - وقولهم : إن القيمة ليست جزاء : غلط ؛ لأن الجزاء ما وجب بالفعل ، وسد مسد الجنابة .

٩٨٠٤ - فإن ^(٧) ألزم على ما ذكرنا : المعتز إذا جرح صيداً ثم تحلل وأحرم بالحج فجرحه ومات من الجراحتين .

٩٨٠٥ - قلنا : يلزمه جزاءان ، ذكره محمد في جامعه الكبير ^(٨) .

٩٨٠٦ - ولأنه نسك يجب بقتل الصيد فيه الجزاء بحال الانفراد ؛ فوجب الجزاء الكامل لأجله حال القران ، أصله : إحرام الحج .

٩٨٠٧ - ولأنه نسك يجب بإفساده القضاء ، فوجب بقتل الصيد فيه جزاء واحد كامل لأجله ، أصله : العمرة المفردة ، وهي المسألة .

(١) في (م) ، (ع) : [تكرر] ، مكان : [يكرر] ، وفي (ع) : [للهتك] بزيادة لام .

(٢) في (م) ، (ع) : [بها] .

(٣) في (م) ، (ع) : [لم يلزمه] بدون الفاء .

(٤) في (م) ، (ع) : [يبطل] . (٥) في (م) ، (ع) : [وينعكس] .

(٦) ما بين القوسين ساقط من صلب (ص) واستتركه التاسع في الهامش .

(٧) في (ص) : [فإنه] ، مكان : [فإن] .

(٨) راجع نص محمد في الجامع الكبير ، كتاب المساك ، باب الحرم يحرم الصيد ثم يضيف إحراماً إلى إحرام أو يحل ثم يحرم ص ١٩١ .

على أنه محرم بإحرامين ، بدلالة : أنه يسمى قارناً عقيب الإحرام ، ولما جمع بين الأفعال ، فدل [على] ^(١) أنه شئ قارناً لجمعه بين الإحرامين .

٩٨٠٨ - ولأنه يحتاج إلى تبين ، فصار كالتمتع ، وهذا إلزام ^(٢) على أصلهم ؛ لأن عددهم الإحرام هو مجرد التبة ، وهما نيتان ^(٣) ، فدل : أنه محرم بإحرامين .

٩٨٠٩ - ولأنه لو كان محرماً بإحرام واحد لم يلزمه دم القران ؛ لأنه يلزم الجمع من الإحرامين .

٩٨١٠ - ولأنهما عبادتان مختلفتان ؛ بدلالة اختلاف أفعالهما ، والعبادات المختلفة لا يدخل فيها بتحرمة ^(٤) واحدة ، كالفجر والظهر .

٩٨١١ - فإن قيل : إنه إحرام واحد جمع فيه بينهما ، كما يجمع بنية ^(٥) واحدة بين ^(٦) الحج والعمرة .

٩٨١٢ - قلنا : يجوز أن يجب بنذر واحد ما لا يجتمع بتحرمة واحدة ، كالخج ، والصوم ، والصلاة .

٩٨١٣ - ولأنه إذا نذرهما فهو عندنا في حكم نذرين ؛ لأن تقدير الكلام : لله على حجة ، ولله ^(٧) على عمرة .

٩٨١٤ - قالوا : قد يشتمل البيع ^(٨) الواحد على مبيعين .

٩٨١٥ - قلنا : معنى قولنا أنه مبيع واحد : أن الصفقة في القبول واحدة حتى لا يتفرق الإيجاب على البائع ، فليس هذا من أحكام العادات في شيء . ثم يدل على : أن المنع من قتل الصيد لحمة الإحرام ، لا لحرمة في نفسه ، بدلالة : أنه قبل الإحرام يجوز قتله ^(٩) ، وكذلك بعد التحلل ، وفي حال الإحرام لا يجوز ، فدل على أن المنع لحمة الإحرام .

٩٨١٦ - ولأنه يجوز لسائر الناس قتل هذا الصيد ، ولا يجوز للمحرم ، فدل : أنه لا حرمة للصيد في نفسه .

(١) الريادة من (م) ، (ع) .

(٢) في (م) ، (ع) .

(٣) في (م) : [نيتين] ، وفي (م) ، (ع) : [شئتين] ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٤) في (م) ، (ع) : [تحريم] بدون الباء . (٥) في (م) ، (ع) : [بده] ، مكان : [بية] .

(٦) في (م) ، (ع) : [من] ، مكان : [بين] .

(٧) في (ع) : [لله] بدون المطف . (٨) في (م) : [المبيع] .

(٩) في (م) : [قبلة] .

حكم قتل القرون صبيًا ٢٠٩٣/٤

٩٨١٧ - ولأن محظورات الإحرام كلها يجمع فيها حرمة الإحرام لا نفسها . كذلك الصيد ، وإذا ثبت أنه محرم بإحرامين ، وثبت أن المص للحرمة الإحرام ، ومعلوم أنه ممنوع لحرمة كل واحد من الحج والعمرة بانفرادهما ^(١) ، فوجب الخفاء الكامل لحرمة كل واحد منهما ، كما لو أفردهما ^(٢)

٩٨١٨ - احتجوا بقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعِدًا فَمِجْرَءٌ ﴾ ^(٣) ، ولم يفصل بين ^(٤) المحرم بإحرام واحد أو إحرامين .

٩٨١٩ - قلنا : قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ ﴾ ^(٥) حال من الإحرام ، مكانه قال : لا تقتلوا في حال إحرامكم ، وهذا يقضي كل حال للمحرم .

٩٨٢٠ - وقوله : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعِدًا ﴾ لا يرجع إلى الأول باللفظ ، وإنما هو شرط وجزاء يرجع إلى قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٦) ، وإنما شرطنا الإحرام فيه بدليل لا بالظاهر ، فوجب أن يثبت مقدار ما دل الدلالة عليه .

٩٨٢١ - احتجوا بحديث جابر رضي الله عنه : أن النبي ﷺ قال : « في الضبع كبش إذا أصابه المحرم » ^(٧) .

٩٨٢٢ - قلنا : إطلاق المحرم يقتضي أدنى ما يتناوله الاسم ، وهو المحرم بالشئ الواحد ، وهذا كفولنا : على الخالف إذا حثت كفارة ، فيفيد ذلك : الخالف على بين واحدة ^(٨) .

٩٨٢٣ - قالوا : روي عن عمر ^(٩) ، وابن عباس رضي الله عنهما أوجبا في انضبع كبشًا ، وفي الغزال عتيرًا ، وفي الأرنب عناقًا ^(١٠) .

(١) في (م) : [بانفرادها] .

(٢) سورة المائدة الآية ٩٥ .

(٣) في (م) ، (ع) : [ولم يبين] ، مكان : [ولم يفصل بين] .

(٤) نفس الآية السابقة .

(٥) تقدم تخريجه في مسألة (٥٢٢) .

(٦) في (م) ، (ع) : [الخالف ميتًا واحدًا] ، مكان المثلث .

(٧) في (ص) : [ابن عمر] .

(٨) أثر عمر رضي الله عنه : تقدم تخريجه في مسألة (٥٢٢) ، وفي مسألة (٥٢٤) ، وقد أخرجنا أيضًا محمد ،

في موطنه كتاب الحج ، باب جواز الصيد ص ١٦٩ ، الأثر (٥٠٣) ، والشامي في المسند كتاب الحج ،

الباب الخامس فيما يباح للمحرم وما يحرم (١/٣٣٠ ، ٣٣١) ، ذكر (٨٥٧) ، وعبد الغفار في النصف

كتاب انسابك ، باب الضبع والضبع (٤/٤٠٣) ، الأثر (٨٢٤٤) ، والبيهقي في الكبرى ، كتاب الحج ،

باب فدية الضبع (٥/١٨٣) .

٩٨٢٤ - قلنا : هذا قالوه ^(١) جواباً لسائل سألهم عن الحرم إذا صاد ذلك ^(٢) ، وإطلاق الحرم يقتضي الشُّرْة ، فبينوا للسائل حكم الإحرام الواحد ، ولو بين لهم إحراماً ثانياً لبينوا له ^(٣) جزاءً ثانياً ، كما أن من سأل عن كفارة اليمين يشأ له ^(٤) كفارة واحدة ، فإن بين أنه حلف بميبييٍّ بينا له ^(٥) كفارة أخرى .

٩٨٢٥ - قالوا : هتك الحرمتين بقتل صيد واحد ، كالمفرد إذا قتل صيداً في الحرم ، وربما قالوا : حرمتان تجب بهتك كل واحدة منهما كفارة ، فإذا اجتمعتا ^(٦) تداخلت . أصله : حرمة الإحرام ، وحرمة الحرم .

٩٨٢٦ - قلنا : قولكم يلزمه جزاء واحد : لا يخلو إما أن تقولوا ^(٧) لهما ، أو لأحدهما ، أو تهما ^(٨) . فإن قتمت لهما ، لم تسلم الحكم في الأصل ، لأن عندنا يجب الجزاء لحرمة الإحرام خاصة ، وإن قلتم : لأحدهما ، لم يكن قولكم ، وإن أبهتتم : بطل بالصيد المملوك ^(٩) ، فإنه يجب بقتله جزاءان . وحكم العبادة الثانية غير مسلم ؛ لأن عندنا لا تداخل حرمة الإحرام وحرمة الحرم ، وإنما تسقط إحداها وتثبت الأخرى .

٩٨٢٧ - ثم موضوع هتك الحرمتين أن يتعلق بكل هتك حكم ، بدلالة الحنف في يمينين ^(١٠) والمجامع في الصوم والعمرة .

٩٨٢٨ - ثم المعنى في الصوم ^(١١) : أن حرمة الإحرام أعم من حرمة الحرم ، بدلالة : أن سائر البقاع في حق الحرم كبقعة الحرم ، وبدلالة : أن الإحرام يحظر ما لا يحظره

(١) في (م) : [قالوا] ، مكان : [قالوه] .

(٢) لفظ : [ذلك] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه التاسع في الهامش .

(٣) لفظ : [له] ساقط من (م) ، (ع) .

(٤) في (ع) : [يمين] بدون [آل] ، وفي (م) ، (ع) : [يتناول] ، مكان : [يشأ له] .

(٥) في (ص) : [فإننا] ، مكان : [فإن] ، وفي (م) ، (ع) : [يتناول] ، بدل : [يشأ له] .

(٦) في جميع النسخ : [اجتمعا] ، والصواب ما أثبتناه .

(٧) في (م) : [واحداً لا يخلو إما أن يقولوا] .

(٨) في (م) : [أو تهما] بالثون ، مكان الباء .

(٩) في (م) ، (ع) : [طان] .

(١٠) في (م) ، (ع) : [أبهتتم] ، مكان : [أبهتتم] ، وفي هامش (ص) : [الأصل] مكان :

[للملوك] .

(١١) في (م) ، (ع) : [في الصوم] ساقط من (م) ، (ع) .

الحرم ، والحرم يحظر بعض ما يحظره الإحرام ، فبعض (١) أضعفُ الحرمتين أنواهما .
وأما الحج والصرة ، فحرمتها في الحرمات سواء ، بدلالة : أن كل شيء يحظره أحدهما
يحظره (٢) الآخر ، فتساويا في حرمة النفس ، ولا تدخل (٣) حرمة النفس في حرمة
الأطراف .

٩٨٢٩ - ولأن (٤) حرمة النفس أعم ، ويتعلق بها من الحرمة ما لا يتعلق بالأطراف .
٩٨٣٠ - قالوا : قد يحرم الحرم ما لا يحرمه الإحرام ، وهو قطع الحشيش والشجر .
٩٨٣١ - قلنا : ذلك (٥) التحريم لحمة الصيد ؛ لأن الصيد يكره رعيه ، وكذلك
الحشيش علفه .

٩٨٣٢ - فإن قيل : حرمة الإحرام أضعف من حرمة الحرم ؛ لأنه يزول بالتحلل
وحرمة الحرم تتأبد .

٩٨٣٣ - قلنا : لا يمتنع أن يتأكد حرمة ما لا / يتأبد على ما يتأبد ، بدلالة : أن
حرمة دم الآدمي لا تتأبد ؛ لأنه (٦) يستباح بالزنا والردة ، ودية (٧) شجر الحرم متأبدة ،
ثم حرمة الآدمي أكد من حرمة الشجر .

٩٨٣٤ - فإن قيل : حرمة الحرم قد تمتنع من صيد الحل ، كما تمتنع (٨) حرمة الإحرام ،
بدلالة : أن [كل] من (٩) كان في الحرم لا يجوز أن يرمى إلى صيد في الحل .

٩٨٣٥ - قلنا : صيد الحل غير ممنوع (١٠) منه لأهل الحرم ، بدلالة : أنهم يأمرؤن
بقتله . وأما (١١) حرمة الحرم : فمتنع فيه أن يرمى الصيد بكل حال ؛ لجواز أن ينتج
ذلك الصيد إلى الحرم فيصيبه السهم فيه ، أو يصيبه السهم في الحل ، فيتحامل ويدخل
الحرم ، فيحصل ابتداء الجنابة وانتهاؤها في الحرم .

(١) في (ص) : [تمت] . (٢) في (م) : [يخطر] ، مكان : [يحظره] .

(٣) في (م) ، (ع) : [ولا يدخل] . (٤) في (م) ، (ع) : [ملان] .

(٥) في (ع) : [كذلك] .

(٦) في (ع) : [على أنه] ، مكان : [لأنه] .

(٧) في (ص) : [ودية] ، مكان : [ودية] ، ولعل المصواب : [وحرمة] .

(٨) في (م) ، (ع) : [يمتنع] .

(٩) في (م) : [و] ، (ع) : [أن كل شيء] بزيادة [كل] .

(١٠) في (م) ، (ع) : [ممنون] .

(١١) في (ص) : [بدله أنهم يأمرؤن بقتله وإنما] مكان المكتب .

٩٨٣٦ - فإن قيل : فحرمه العمرة لا تساوي ^(١) حرمة الحج ، بدلالة الاختلاف في وجوبها ونقصان أعمالها .

٩٨٣٧ - قلنا : لم نقل : إن الحج والعمرة يتساويان في الوجوب ولا في الأفعال ^(٢) . وإنما يتساويان في تحريم المحرمات ، وهذا الاختلاف الذي ذكروه لا يمنع التساوي في تحريم المحرمات .

٩٨٣٨ - وجواب آخر ، وهو : أن حرمة الحرم إنما تثبت لأجل الإحرام ^(٣) وأداء المناسك فيه ، فلهذا منعت حرمة الحرم لحرمة الإحرام ^(٤) ، وحرمة العمرة لم تثبت ^(٥) لأجل حرمة الحج ، فلم تتبعه ، فثبت ^(٦) كل واحد من المحرمتين على حالها .

٩٨٣٩ - وقد قيل : إن حرمة الحرم تستدعي ^(٧) حرمة الإحرام ؛ لأنه يجب الإحرام لدخول الحرم ، وحرمة الإحرام تستدعي ^(٨) حرمة الحرم ، فصارا كالشيء الواحد ، فلذلك ^(٩) وجب الجزاء بإحدى المحرمتين وسقطت الأخرى ، والحج والعمرة كل واحد منهما حرمة لا تستدعي الحرمة الأخرى ، فلم يتداخل ^(١٠) .

٩٨٤٠ - وجواب آخر ، وهو : أن حكم ضمان القتل يتعلق بالبقعة إذا لم يوجد ما يتعلق به الحكم سواها . وإن كان هناك ما يتعلق به حكم الضمان غير البقعة ، لم يتعلق بها ^(١١) ، كالقتل يوجد في المحلة ، فيجب على أهلها ^(١٢) الضمان ما لم يكن هناك قاتل معروف يتعلق حكم الضمان به . كذلك في مسألتنا ضمان الحرم يعود إلى حرمة البقعة ، ويتعلق بها ما لم يكن ، ما لم يوجد هناك ضمان آخر غيرها ، فإذا وجد

(١) في (م) : [لا تساوي] .

(٢) في (م) ، (ع) : [وفي الأفعال] ، بدون [لا] .

(٣) في (م) ، (ع) : [الحرم] ، مكان : [الإحرام] .

(٤) في سائر النسخ : [فلها منعت] إلى آخره ، ولعل الصواب : [فلها ثبت حرمة الحرم حرمة الإحرام] .

(٥) في (م) : [لم تثبت] .

(٦) في (م) ، (ع) : [فلم تبعه] ، ولفظ : [ثبت] ساقط من (م) ، (ع) .

(٧) في (م) : [يستدعي] .

(٨) في (م) : [يستدعي] .

(٩) في (م) ، (ع) : [فكذلك] .

(١٠) قوله : [فلم يتداخل] ساقط من صلب (م) واستدركه السرخ في الهامش .

(١١) في (م) ، (ع) : [بها] ، مكان : [به] .

(١٢) في (ع) : [كالقتل يوجد في الحل فيجب على أمنائها] ، مكان المكتب .

الإحرام ، تعلق به الضمان وسقط حكم البقعة .

٩٨٤١ - قالوا : حرمة الحرم تخالف ^(١) حرمة الإحرام في الواجب ؛ لأن الإحرام يحرم ما لا يُحرّم [و] ^(٢) الحج والعمرة يتفان في الحرمة ، والتداخل يحصل في المتفق لا في المختلف ، بدلالة الحدود ، فإذا ثبت التداخل في الحرمتين المختلفتين ، فالمتفقتان ^(٣) أولى .

٩٨٤٢ - قلنا : هذا الاختلاف يؤدي إلى ضعف إحدى الحرمتين عن الأخرى ، وقد يدخل الضعيف ^(٤) في القوي ، ولا يتداخل المساوي ^(٥) ؛ ألا ترى : أن ضمان الأطراف يدخل في ضمان النفس ، ولا يتداخل ضمان الأطراف بعضها في بعض ^(٦) ؟ فجاز أن يدخل ههنا أيضاً أضعف الحرمتين في أقواهما ^(٧) وإن لم يدخل المتماثل في مثله .

٩٨٤٣ - ولأن الإحرام يَحْتَوِلُ من اجتماع المختلف ما لا يحتمل في ^(٨) المتفق ، بدلالة الماضي : يجوز في حجة وعمرة ^(٩) ، ولا يجوز في حجتين وعمرتين ، واتفق على انعقاد الحج والعمرة معاً ، واختلف في انعقاد حجتين ، كذلك يجوز أن يقع التداخل في مسائلتنا مع اختلاف الحرمة ، ولا يقع مع اتفاقها اعتباراً لصحة الجمع والانعقاد .

٩٨٤٤ - قالوا : المقتول واحد ، فلا يجب بقتله إلا جزء واحد . أصله ^(١٠) : إذا قتل للمفرد . ولا يزم إذا تنف ريش طائر وقته آخر ؛ لأن بالقتل لا يجب ^(١١) أكثر من جزء واحد ، وإنما وجب بغير القتل .

٩٨٤٥ - قلنا : لا نسلم أن ضمان الصيد يجب بالقتل ، وإنما يجب بهتك حرمة الإحرام على ما بينا ، فإذا سقط هذا الوصف لا ينقض بمن ^(١٢) تنف ريش طائر وهو معتصر ، ثم أحرم بالحج فقتله به .

(١) في (م) : [حرمة الحرمة يخالف] ، مكان المبت .

(٢) ما بين المعكوفتين زيادة أكتنه لاقضاء السياق .

(٣) في (م) ، (ع) : [المختلفين فالمتفقين] ، وفي (ح) : [فالمتفقين] ، والصواب ما أكتنه بالرفع .

(٤) في (م) ، (ع) : [الضعيف] .

(٥) في (م) ، (ع) : [المساوي] .

(٦) قاعدة : يدخل الضعيف في القوي ولا يتداخل المساوي . ألا ترى أن ضمان الأطراف يدخل في ضمان النفس .

(٧) في (م) ، (ع) : [أقواهما] .

(٨) في (ع) : [س] ، مكان [في] .

(٩) في (م) ، (ع) : [حجه وعمرته] .

(١٠) قوله : [أصله] ساقط من (ع) .

(١١) في (م) ، (ع) : [لم يجب] .

(١٢) لفظ [إذا] ساقط من (ع) ، ولا ينقض [بالصاد المهملة] ، وفي (م) ، (ع) : [ح] ، مكان [بمن] .

٩٨٤٦ - والمعنى في المفرد : أنه لا يلزمه بالإفساد قضاء نسك واحد ، فلما لزمه بالإفساد في مسائلتنا قضاء نسكين لزمه بقتل الصيد جزاءً .

٩٨٤٧ - أو نقول : المعنى في المفرد : أنه يلزمه نية واحدة ، فلم يلزمه بالقتل إلا جزاء واحد ، والقارن يلزمه نيتان فلزمه بقتل الصيد جزاءً .

٩٨٤٨ - قالوا : نقص لا يجب به على القارن إلا جزاء واحد ، أصله : إذا جاوز الميقات فقرن دونه .

٩٨٤٩ - قلنا : القارن إنما ترك حرمة الميقات لأحد الإحرامين ؛ لأنه لا يجب بحكم الشرع لحرمة الميقات أكثر من إحرام واحد ، فإذا تجاوز فقرن ، دخل النقص في أحد^(١) الإحرامين ، وهو الذي كان يجب عليه بحكم الشرع أن يأتي به من الوقت ، فكذا وجب دم واحد من الحج والعمرة ، فلزمه لكل واحد منهما ما لزمه للآخر^(٢) .

٩٨٥٠ - فإن قيل : إنما لزمه أن يأتي [بإحرام واحد من الميقات إذا أراد نسكاً واحداً ، فلما إذا أراد نسكين ، لزمه أن يحرم بهما جميعاً .

٩٨٥١ - قلنا [(٣) : لما كان في الأصل مخيراً^(٤) بين فعل إحرام واحد أو إحرامين ، فإذا أراد إحرامين ثم لم يأت بهما ، لزمه النقص في أدنى ما كان يجزئه في الأصل ؛ ألا ترى : أن المكفر الخبير لو اختار الكفارة بالعتق ، ثم لم يعتق ، ثم يترك^(٥) أدنى الكفارات ؛ لأن الوجوب كان يسقط بذلك ، فإذا كان اختياره^(٦) حصل بالأعلى ، كذلك في مسائلتنا مثله .

(١) في (م) : [إحدى] .

(٢) في (م) ، (ع) : [الآخر] ، مكان : [للآخر] .

(٣) ما بين المسكوتين سابق من صلب (م) واستترك التاسع في الهامش .

(٤) في (م) ، (ع) : [مخير بالرفع] .

(٥) في (ص) : [ترك] باباء .

(٦) في (م) ، (ع) : [فإن كان اختاره] .



حكم اشتراك مخرجين أو أكثر في قتل صيد

٩٨٥٦ - قال أصحابنا : إذا اشترك محرمان أو أكثر في قتل صيد ، فعلى كل واحد منهم الخزاء ^(١) .

٩٨٥٧ - وقال الشافعي : يجب على جماعتهم جزاء واحد ^(٢) .

٩٨٥٨ - لنا : قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مِثْمَلًا فَأَجْرُهُ ﴾ ^(٣) ، وهذا شرط وجزاء ، فكل واحد ممن دخل تحت الشرط يلزمه الجزاء بكماله ، كمن قال : من دخل دراري فله درهم ، استحق كل داخل درهمًا ^(٤) بكماله .

٩٨٥٩ - فإن قيل : هناك كل واحد سهم داخل ، وههنا ليس كل واحد منهم قاتلاً ، بدلالة : أنه يستحيل أن يكونوا قاتلين ، ولا يكون المقتول بعددهم .

٩٨٥٦ - قلنا : القاتل من فعل فعلاً يجوز أن يكون خروج الروح اتفق ^(٥) عنده ، ففعل كل واحد منهم قد وجد فيه هذا المعنى ، ولهذا يجب على جماعتهم القصاص .

٩٨٥٧ - قالوا : القصاص لا يتبعض ، فلما وجب على كل واحد منهم بعضه

(١) في (ص) : [منها] ، مكان : سهم . وفي (م) ، (ع) : [جزء] بدون ألف واللام . راجع تفصيل المسألة في : الأصل ، (٤٣٨/٢) ، كتاب الآثار ، ص ٧٤ ، الحديث (٣٦٢) . الجامع الصغير ، ص ١٥٢ ، مختصر الطحاوي ، ص ٧١ ، أحكام القرآن للحصاص ، باب ما يقتله المحرم (٤٧٦/٢) ، (٤٧٧) ، لمبسط ، (٨٠/٤ ، ٨١) ، تحفة المقهاء ، (٤٢٥/١) ، بدائع الصنائع ، (٢٠٢/٢ ، ٢٠٣) ، حج القدر مع الهباية ، وبذله العناية ، (١٠٥/٣ ، ١٠٦) ، البناية مع الهباية ، (٣٦٦/٤) ، مجمع الأنهر مع ملقى الأبحر ، (٣٠٣/١) ، حاشية ابن عابدين ، (٢٢٠/٢) .

(٢) راجع المسألة في : الأم ، باب الصيد للمحرم (٢٠٧/٢) ، مختصر الخزي ، ص ٧٢ ، الكت ، حلية العلماء ، (٢٧١/٣) ، المجموع مع المذهب ، باب ما يجب في محظورات الإحرام من كفارة وغيرها (٤٢١/٧) ، (٤٢٩ ، ٤٤٠) ، المدونة . كتاب الجمع الثاني ، (٣٣٠/١) ، المنتقى ، في جامع القندية (٧٤/٣) ، الكافي لآل عبد البر ، باب الحكم في جزاء الصيد (٣٩٣/١) ، بداية المجتهد ، في القول في أحكام جزاء الصيد (٣٧٢/١) ، لجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣١٣/٣ ، ٣١٤) ، الإفصاح (٢٩٢/١) ، نسبي ، باب العدة وجزاء الصيد (٥٢٣/٣ ، ٥٢٤) ، الكافي لآل قدامة ، باب جزاء الصيد (٤٢٢/١) .

(٣) سورة لقمان : الآية ٩٥ . (٤) في (م) ، (ع) : [اتفق] ، وفي (ص) : بدون نطق .

(٥) في (م) : [خروج] ، مكان : [الروح] ، وفي (م) ، (ع) : [اتفق] ، وفي (ص) : بدون نطق . ولعل الصواب ما أثبتناه .

وجب كله .

٩٨٥٨ - قلنا : القصاص إذا لم يتبعض لا يغير الوجوب ، وإنما يغلب ^(١) الإسقاط .
ألا ترى : أن بعض الشركاء في الدم إذا عفا سقط القصاص ، ولا يصح أن يقال : ففي
حق من لم يعف في بعض القصاص يثبت له القصاص .

٩٨٥٩ - فإن قيل : القتل يقع مشتركاً ؛ فيصير كمن قال : من جاء بعبدى الآتين
فله درهم ، فجاء به جماعة لم يستحقوا أكثر من درهم .

٩٨٦٠ - قلنا : لأن كل العبد يتبعض ، وكل واحد منهم جاء به ، فلم يوجد فيه
الشرط ، والقتل لا يتبعض ، فكل واحد منهم قاتل ، فيجب عليه الجزاء .

٩٨٦١ - ولأنها كفارة تجب ^(٢) بالقتل ، فمن وجب عليه بعضها وجب عليه
جميعها ، ككفارة القتل ؛ دليل الوصف : أن الله تعالى سماها كفارة .

٩٨٦٢ - ولا يلزم على هذا إذا قتل في الحرم ؛ لأن الله تعالى لم يسمها كفارة .
وإن شئت قلت : معنى يدخله الصوم ، فلا يتبعض ، ككفارة اليمين ، ولا يلزم قتل
الصيد في الحرم ؛ لأنه لا يدخله الصوم .

٩٨٦٣ - فإن قيل ^(٣) : ذكر أبو علي الطبري في الإفضاح قولاً ^(٤) آخر للشافعي في
كفارة القتل : أنه يجزئ الجماعة عتق رقبة واحدة .

٩٨٦٤ - قلنا : هذا القول مخالف للإجماع ، وندل ^(٥) عليه فنقول : العتق في
الكفارة لا يتبعض ، بدلالة كفارة الظهار واليمين .

٩٨٦٥ - ولأنه معنى يتعلق بالقتل لا يتبعض ، فوجب بكماله على كل واحد من

(١) في سائر النسخ : [يلب] ، بالعين المهملة ، والصواب بالعين المعجمة .

(٢) في (م) : [يجب] .

(٣) في (م) : [فإن قلنا] ، وفي (ع) : [فإن قالوا] .

(٤) في (م) : [قول] بالرفع . أبو علي الطبري : هو الفقيه الحسين بن القاسم ، صاحب المجرى ، والإصحاح .
شيخ الشافعية ينفذ ، مات فيها سنة خمس وثلاثمائة . وفي سير أعلام النبلاء ، وشذرات الذهب : أحسن
ابن القاسم ، وهو أول من صنف في الخلاف [المجرى] . راجع ترجمته في : سير أعلام النبلاء (٦٢/١٦) ، ٦٣ ،
الترجمة (٤٣) ، طبقات الشافعية للإسوي (٥٥/٢) ، الترجمة (٧٥٥) ، المعجم الزاهرة (٣٩٨/٣) ،
البداءة والنهاية (٢٣٨/١١) ، ٢٣٩ ، شذرات الذهب (٣/٣) .

(٥) في (م) : [الإجماع] ، وفي (م) ، (ع) : [ويدل] بالياء .

حكم لشارك مكرمين أو أكثر في قتل صيد = ٢١٠٩/٤
المشاركين ^(١) ، كالمصاص .

٩٨٦٦ - قالوا : المعنى في كرامة القتل : أنها لم تختلف ^(٢) بالصغر والكبر ، فجار أن يجب على كل واحد منهم ^(٣) كرامة كاملة ، ولما اختلف حكم الصغير والكبير ، جاز ^(٤) أن لا يجب على الجماعة إلا ما يجب بقتل الواحد .

٩٨٦٧ - قلنا : علة الأصل تعكس ^(٥) بالدية ، فإنها لا تختلف بالصغر والكبر ، ولا يجب على كل واحد منهم ^(٦) دية كاملة ، أما دية الفرع فإن الضمان وإن احتلف بالصغر والكبر فلا يوجب البعض الداخل في الإحرام على ما قدمناه ^(٧) ، وقد دخل في إحرام كل واحد منهم النقص على إحرامه بقتل ما يُسمى صيداً ، فوجب أن يلزمه الجزء ، أصله : إذا انفرد .

٩٨٦٨ - ولأن كل من لزمه جزء بعض الصيد لحزمة الإحرام ، لزمه جميعه ^(٨) ، أصله : المنفرد .

٩٨٦٩ - قالوا : المعنى في المنفرد : أنه لو قتله في الحرم لزمه جزء واحد ، ولما ^(٩) كان الجماعة لو قتلوا صيداً في الحرم ؛ لم يجب عليهم إلا جزء واحد ، كذلك في حال الإحرام .

٩٨٧٠ - قلنا : ما يجب لحزمة الحرم لا يجب إلا في مقوم ، فلم يجوز أن يجب بإتلافه أكثر من قيمة واحدة ، وكفارات الإحرام يجب ^(١٠) في غير مقوم ، بدلالة وجوبها في قص الظفر ، وحلق الشعر ، وقتل القمل ، فلم يُقتَرِز الوجوب بمقدار المقوم . ونبي ^(١١) هذه المسألة على الدالّ فنقول : إن كل متلف لبعض الصيد ومعين على إتلاف باقيه ، فيجب بالأمرين كمال الجزء .

٩٨٧١ - احتجوا : بالآية ^(١٢) ، وقد بينا أنها دلالة لنا .

-
- (١) في (م) : [المشاركين] .
(٢) في (م) : [ع] ، وفي (ع) : [جميعه] .
(٣) في (م) : [جميع] ، وفي (ع) : [جميع الصيد] ، مكان : [جميعه] .
(٤) في (م) : [بمنكس] .
(٥) في (م) : [ع] ، [قدمنا] بدون الهاء .
(٦) في (م) : [مكرّر في (ص)] .
(٧) في (م) : [م] ، وفي (ع) : [ومنى] .
(٨) في (م) : [م] ، وفي (ع) : [م] ، وفي (ع) : [م] ، وفي (ع) : [م] .
(٩) في (م) : [م] ، وفي (ع) : [م] ، وفي (ع) : [م] ، وفي (ع) : [م] .
(١٠) في (م) : [م] ، وفي (ع) : [م] ، وفي (ع) : [م] ، وفي (ع) : [م] .
(١١) في (م) : [م] ، وفي (ع) : [م] ، وفي (ع) : [م] ، وفي (ع) : [م] .
(١٢) في (م) : [م] ، وفي (ع) : [م] ، وفي (ع) : [م] ، وفي (ع) : [م] .

٩٨٧٢ - قالوا : روي « أن شُعْرَبَيْنِ أوطئا فرسيهما على صيد فقتله ، فسألا عمر عن ذلك ، فقال عمر لعبد الرحمن بن عوف : ما يحب عليهما ؟ ، قال : شاة ^(١) .
وعن ابن عمر رضي الله عنه : « أنه أوجب على جماعة قتلوا ضيقا شاة ^(٢) .

٩٨٧٣ - قلنا : يجوز أن يكون بلغت قيمة الصيد نصف شاة ^(٣) ، فأوجب عليهما شاة على طريق القيمة ، وكذلك الجواب عن خير ابن عمر ، وإذا احتمل الخبر هنا سقط التعلق به .

٩٨٧٤ - وعلى أنه ^(٤) روي : أن عثمان دخل مكة فأمر أن يرش له بيتا ليقيل فيه ، ففرت حمامة فلتفت فأمره ^(٥) أن يخرج عنها جزاء ، وعلى الخادم ^(٦) جزاء ، فأوجب على نفسه بالأمر ، فالإشارة أولى .

٩٨٧٥ - قالوا : المقتول واحد ، فلم يجب بقتله إلا جزاء واحد ، أصله : إذا كان القاتل واحداً ^(٧) .

٩٨٧٦ - قلنا : قد يبا أن يقتله لا يجب شيء لأجل الصيد ، وإنما يجب بالقص ^(٨) الذي

(١) أخرجه مالك بلقذ : أن رجلا جاء إلى عمر بن الخطاب ، فقال : إني أجريت أنا وصاحب لي فرسين ، نستقي إلى ثغرة ثنية ، فأصبا ظبيًا ونحن محرمان ، فصادا ترى ، فقال عمر لرجل إلى جنبه : تمال حتى أسكم أنا وأنت ، قال : فعكسا عليه بهن ، فولى الرجل وهو يقول : هذا أمير المؤمنين لا يستطيع أن يحكم في ظني ، حتى دعا رجلاً يحكم معه ، فسمع عمر قول الرجل ، فدعاه فسأله : هل تقرأ سورة المائدة ؟ ، قال : لا . قال : فهل تعرف هذا الرجل الذي حكم معي ؟ ، فقال : لا فقال لو أجبرتني أنك تقرأ سورة المائدة لأرجحك ضرباً ، ثم قال : إن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه : ﴿ يَمْشِكُمْ بِرِدَّةٍ مَعْلَى يَمْشِكُمْ قَدْ يَكْفَى أَفْكَرَ ﴾ وهذا عبد الرحمن بن عوف ، في الموطأ كتاب الحج ، باب فدية ما أصيب من الطير والوحش (٤١٥ ، ٤١٥) ، الأثر (٢٣١) والشافعي باللفاظ متقاربة ، في الأم كتاب الحج ، باب الصيد للمحرم (٢٠٧/٢) .

(٢) أثر ابن عمر رضي الله عنه : أخرجه الدارقطني في السنن ، كتاب الحج ، باب المواقيت (٢٥٠/٢) ، وابن حزم في المحلى ، كتاب الحج (٢٦٦/٥) ، المسألة (٨٨٧) .

(٣) من قوله : فلما [يجوز] إلى قوله [نصف شاة] مكرر في (م) .

(٤) قوله : وعلى أنه [ساقط من (م) ، (ع)] .

(٥) في (م) ، (ع) : [ليقل] ، وفي (ع) : [فأمر] بدون الهاء .

(٦) في (م) ، (ع) : [الخادم] ، مكان : [الخادم] . وهذا الأثر أخرجه ترمذ ابن أبي شيبة في المصنف ، كتاب الحج ، في الرجل يعيب الطير من حمام مكة (٢٥٤/٤) ، والأثر (١٠) .

(٧) في (م) ، (ع) : [واحد بالرفع] .

(٨) في (م) ، (ع) : [لأجل النقص] ، مكان : [بالنقص] .

حكم اشراك محرمين أو أكثر في قتل صيد ٢١٠٣/٤

أدخله في الإحرام ، والمفرد أدخل النقص في إحرام واحد ، والجماعة أدخل كل واحد منهم النقص في إحرامه .

٩٨٧٧ - ولأن المعنى في المفرد : أنه لو فعل ذلك في آدمي عمدًا لم يجب إلا قصاص واحد ، والجماعة لو قتلوا آدميًا وجب على جماعتهم القصاص ، كذلك إذا قتلوا الصيد وجب على كل واحد منهم جزاء .

٩٨٧٨ - قالوا : بدلٌ مُثَلَّف يحتمل التبعيض ، فوجب أن يجب على الجماعة ما يجب على ^(١) الواحد إذا انفرد بإتلافه . أصله : بدل النفس والمالك وصيد الحرم .

٩٨٧٩ - قلنا : لا نسلم أن الواجب بدل المثل ، وإنما يجب لحيوان الآخر ، فلم يتقدر ذلك الحيوان بقيمة المقتول ، كما أن الواجب بقتل القمل ، وبحلق الشعر ، وقص الأظفار جبراً الإحرام ، وإن كان يختلف بقدر المتلف فيحب في الصغير خلاف ما يجب في الكبير ، وفي النظر الواحد خلاف ^(٢) ما يجب في الاثنين ، ثم لم يكن ^(٣) الواجب بدلاً عنهما ، فإن أسقطوا ذكر البدل لتبعيض الكفارة ، فإنها تحتمل ^(٤) التبعيض ولا تبعيض .

٩٨٨٠ - ولأن ^(٥) ضمان المال والدية المقصود ^(٦) منهما عوض الآدمي ، فإذا سلم له ذلك من وجه ، لم يجوز أن يأخذه ^(٧) من وجه آخر . وفي مسائلنا : المقصود جبران العادة ، وكل واحد يفتقر لإحرامه إلى جبران ، كما يفتقر إحرام الآخر .

٩٨٨١ - فأما ضمان الصيد لحزمة الحرم ، فالمعنى فيه : أنه لا يجب إلا في مقوم ، فحرى مجرى ضمان الخلفات ، ولما كان الضمان في مسائلنا لحزمة الإحرام يجب في مقوم [في] ^(٨) غير مقوم على ما قدمنا ، جاز أن ^(٩) يجب في المقوم أكثر من قيمته .

(١) في (م) ، (ع) : [وعلى] ، مكان : [ما يجب على] .

(٢) في (م) : [الطفر] ، مكان : [الطفر] ، ولفظ : [خلاف] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه السابغ في الهامش .

(٣) في (م) ، (ع) : [لم يجب] ، مكان : [لم يكن] .

(٤) في (م) : [يحتمل] .

(٥) في (م) ، (ع) : [ولا تبعيض ولا] ، مكان المثلث .

(٦) في (م) : [المقصودة] .

(٧) في (م) ، (ع) : [] .

(٨) في (م) ، (ع) : [جاز أن] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه السابغ في الهامش .

(٩) قوله : [جاز أن] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه السابغ في الهامش .

٩٨٨٢ - قالوا : ضمان الصيد يجري مجرى ضمان ^(١) حقوق آدميين ، بدلالة : أنه يختلف بصغر المقتول وكبره ، كما تختلف حقوق آدميين . ولو كان كفارة لم يختلف .

٩٨٨٣ - ولأنه يضمن بالنذر ، ولو كان كفارة لم يضمن بالنذر .

٩٨٨٤ - ولأنه يجب إتلاف الأجزاء ، ولو كان كفارة لم يجب إتلاف الأجزاء .

٩٨٨٥ - قلنا : سماء الله تعالى كفارة ، وهذه التسمية تغني عن الاستدلال ^(٢) . ويدخله الصوم ، والصوم يدخل ^(٣) الكفارات دون الأعواض والأبدال . ويجب لنفس أدخله بفعله في عبادة ، فهو كالتقص الذي يدخل هذه العبادة يسائر محظوراتها ^(٤) ، فإذا كان جميع ما يجب بذلك ^(٥) ، كذلك هذا .

٩٨٨٦ - فأما اختلافه بصغر المقتول وكبره ، فكما تختلف كفارة الحلق وقص الأظفار بقلة التلف وكثرته .

٩٨٨٧ - وأما ضمانه بالبدل ^(٦) ، فلأن الكفارة تتعلق بالأفعال ^(٧) المحظورة ، وحسب الصيد وإمساكه محظور .

٩٨٨٨ - وأما الكفارة بقتل آدمي ، فيجب ضمان نفسه بالجناية ، وإمساكه وحسبه ليس من الجنائيات ، وإنما هو ضمان المنصوب .

٩٨٨٩ - وأما قولهم : إنه يجب في الأجزاء فكفارة الحلق تجب ^(٨) في أجزاء الشعر وجملته ، وإن كان ذلك كفارة .

(١) لفظ : [ضمان] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه التاسع في الهامش .

(٢) في (م) ، (ع) : [الاستدلال] .

(٣) قوله : [والصوم] ساقط من صلب (م) واستدركه النسخ في الهامش ، وفي (م) ، (ع) : [يدخل] .

في [، زيادة :] في [.

(٤) في (ع) : [لذلك] .

(٥) في (م) : [بتعلق] ، وقوله : [بالأفعال] ساقط من (ع) .

(٦) في (م) ، (ع) : [يجب]



حكم ملك الحرم للصيد

- ٩٨٩٠ - قال أصحابنا : إذا أُحرِمَ وفي ملكه صيد ، لم يُزَلْ ملكه عنه ^(١) .
- ٩٨٩١ - وهو أحد قولَي الشافعي في الإملاء ، وقال في الإملاء - أيضًا - : يزول ملكه عنه ^(٢) .
- ٩٨٩٢ - لنا : أنه مُلكه قبل الإحرام ، فلا يزول ملكه عن الصيد ، كسائر العبادات ؛ ولأنه معنى يمنع من قتل الصيد ، فلا ينافي بقاء ملكه فيه . أصله : دخول الحرم .
- ٩٨٩٣ - احتجوا بقوله تعالى : ﴿ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمَّتْ حُرُمَاتُ ﴾ ^(٣) ، والتحريم لا يتعلق بالأعيان ثبت أن الحرم فعل فيه ، وهو عام .
- ٩٨٩٤ - قلنا : التحريم يقتضي المنع من إيقاع الفعل ^(٤) فيه ، والبقاء على الملك ليس بإيقاع فعل .
- ٩٨٩٥ - قالوا : كل البقاء والاستدامة إذا منع الإحرام ابتداءه منع استدامته ، كالطيب واللباس .
- ٩٨٩٦ - قلنا : يبطل بالخلق .
- ٩٨٩٧ - ولأنه لا يراد للاستدامة ، ويمنع الإحرام ^(٥) ابتداءه ، ولا يمنع البقاء عليه ،

(١) راجع تفصيل المسألة في المراجع التي ستأتي في مسألة (٥٣٩) ، هامش (٢) .

(٢) قال الشيرازي في المهذب : إن كان في ملكه صيد فأحرِمَ ، ففيه قولان : أحدهما : لا يزول ملكه عنه ؛ لأنه ملك فلا يزول بالإحرام ، كملك البضع ، والثاني : يزول ملكه عنه ، قال الفقهاء : وهو الأصح . راجع المسألة في المهذب مع المجموع ، باب الإحرام وما يحرم فيه (٣٠٦/٧ ، ٣١٠) ، حلية النساء ، باب الإحرام وما يحرمه فيه (٢٥٤/٣) . وقال مالك ، وأحمد : مثل قول الحنفية ، من أحرِمَ وفي ملكه صيد ، فلا يزول ملكه عنه . راجع للمسألة في : المدونة ، كتاب الحج الثاني (٣٣٣/١) ، الكافي لابن عبد البر ، باب ما ينهى عنه الحرم من الصيد (٣٩٠/١) ، المتقى ، في ما يجوز للحرم أكله من الصيد (٢٤٦/٢) ، الكافي لابن قدامة ، باب محظورات الإحرام ، فصل : ويحرم عليه شراء الصيد واتهابه (٤١٠/١) ، المغني ، باب المدينة وحراء الصيد ، فصل : إذا أحرِمَ الرجل وفي ملكه صيد (٥٢٤/٣ ، ٥٢٥) .

(٣) سورة المائدة : الآية ٩٦ .

(٤) لفظ : [الفعل] ساقط من (م) ، (ع) .

(٥) في (ص) : [الحرم] .

كالطيب يمنع الإحرام ابتداءه^(١) ولا يحرم البقاء عليه . ثم الطيب واللباس دليل على أن^(٢) الإحرام أمر شتّع من إيقاع الفعل فيه ، فلا يمنع من بقاء ملكه .

٩٨٩٨ - قالوا : صيد لو اصطاده ضمنه بالجزاء ، فوجب أن لا يثبت ملكه عليه ، كما لو اصطاده في حال إحرامه .

٩٨٩٩ - قلنا : ما اصطاده يريد أن يبتدئ بملكه ، وليس إذا منع من ابتداء التعليل منع^(٣) من الاستدامة ، كالنكاح عند مخالفتنا في حال الإحرام ، وعلى الأصلين في حال العدة .

• • •

(١) في (٢) ، (ع) : [ابتداء] .

(٢) في (مس) ، (ع) : [لأن] .

(٣) في (ع) : [يمنع] .



حكم من أحرم وفي يده صيد

- ٩٩٠ - قال أصحابنا : إذا أحرم وفي يده صيد ، لزمه إزالة يده عنه ^(١) .
- ٩٩١ - وقال الشافعي على القول الذي قال : لا يزول ^(٢) ملكه عنه : [إنه] ^(٣) لا يلزمه إزالة يده عنه ، وله التصرف فيه بالبيع والهبة . وإن لم يرسله فمات ^(٤) حنف أنه : فلا شيء عليه ، فإن قتله : ضمنه ^(٥) .
- ٩٩٢ - ل : قوله تعالى : ﴿ وَنُحَرِّمُ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ ^(٦) ، والتحريم يعود إلى أفعالنا ، فاقضى ذلك تحريم فعلنا في الصيد .
- ٩٩٣ - ولأنه إيقاع فعل في الصيد فمنع منه حال الإحرام ، أصله : ذبحه ، وتنف ريشه .
- ٩٩٤ - ولأن كل ما مئع الحرم من إيقاعه في صيد غير مملوك منع في صيد مملوك ، أصله : قتله .
- ٩٩٥ - ولأنه عقد على الصيد ؟ فلا يصح حال الإحرام ، كالشراء .

(١) وفي الأصل : رجل أحرم وفي يده صيد ، قال : عليه أن يرسله . راجع المسألة في : الأصل ، كتاب الناسك ، باب جزاء الصيد (٤٤٩ ، ٤٤٣/٢) ، الجامع الصغير ، كتاب الحج ، باب في جزاء الصيد ص ١٥٢ ، المبسوط (٨٩ ، ٩٨) ، تحفة الفقهاء ، كتاب الناسك ، حكم صيد الحج (٤٢٦/١) ، بدائع الصنائع ، فصل : وأما بيان حكم ما يحرم على الحرم (٢٠٦/٢) ، الهداية مع فتح القدير ، وبذيله العاية ، باب الجنائيات ، فصل في جزاء الصيد (٩٨/٣) ، مجمع الأنهر ، وبهائمه در اللغتي ، باب الجنائيات ، فصل لجنائيات على الإحرام في الصيد (٣٠٦ ، ٣٠٠/١) ، حاشية ابن عابدين ، وبهائمه للفر المختار ، باب الجنائيات (٢٢٦/٢) .

(٢) نطق : [يزول] ساقط من صلب (ص) واستدركه الساسع في الهامش .

(٣) الريادة من (م) ، (ع) .

(٤) في (م) ، (ع) : [ومات] .

(٥) قال الشيرازي : فإن قلنا : لا يزول ملكه جاز له يمه وهبته ، ولا يجوز له قتله ، وإن قتله وجب عليه الجزاء لأن الجزاء كفارة تجب لله تعالى ، فجواز أن تجب على مالكه ، ككفارة القتل راجع المسألة في : المهذب مع المجموع (٣٠٦/٧ ، ٣١٠) ، حلية العلماء ، (٢٥٤/٣) ، راجع تفصيل المسألة للدودة (٣٣٣/١) ، الكافي لابن عبد البر (٣٩٠/١) ، للفتي (٢٤٦/٢) ، الكافي لابن قدامة (٤١٠/١) ، للمص (٥٢٥/٣) .

(٦) سورة المائدة : الآية ٩٦ .

٩٩٠٦ - ولأن كل ما منع ^(١) الإحرام من قتله مُنِعَ العقْدُ عليه ، كالصيد الذي اتاعه له وكيّله .

٩٩٠٧ - احتجوا : بأن ما لا يلزم إزالة اليد الحكمية عنه ، لا يلزم لإزالة اليد المشاهدة عنه ^(٢) .

٩٩٠٨ - قلنا : يطل بالصيد الذي وَكُرَهُ ^(٣) في داره لا يؤمر بإزالة اليد الحكمية عنه ، ويؤمر بإزالة يده من طريق المشاهدة لو أخذه وأمسكه .

(١) في (ص) : [فسنع] .

(٢) لفظ : [عنه] ساقط من (ج) ، (ح) ، ومن صلبه (ص) واستلزمه التماسخ في الهامش .

(٣) في (ح) : ذكروه ، مكان ، وكره وهو تصحيف الوُكْر : يفتح الواو ، وسكون الكاف ، عش الطائر ، وقال أبو عمرو . الوكر ، العش حيثما كان ، في جبل ، أو شجر ، وقال الأزهري في التهذيب : موضع الطائر الذي يبيض فيه ويفرخ . و (وَكُرَهُ) : أي : حبسه ، راجع في المغرب : الراو مع الكاف ص ٤٩٢ ، لسان العرب ، مادة : وكر (٤٩٠٦/٦) ، المصباح المنير ، الراو مع الكاف وما يتلوهما (٦٤٠/٢) .



حكم الصيد تكون في بيت الحرم

- ٩٩٠٩ - قال أصحابنا : إذا أحرم وفي بيته صيد : لم يلزمه إرسالها ^(١) .
- ٩٩١٠ - وقال الشافعي على القول الذي يقول بزوال ملكه عنه : يلزمه إرسالها ، فإن مات وقد تمكن من إرساله ضمنه ، وإن قتله ضمنه .
- ٩٩١١ - قالوا : وعليه إرساله بحيث يمتنع ، وإن لم يرسله حتى تحلل ، ففيه وجهان : أحدهما : يلزمه إرساله ، والآخر : لا يلزمه إرساله ^(٢) .
- ٩٩١٢ - لنا : أنها بهيمة ملكها قبل الإحرام ؛ فلا يلزمه إخراجها من بيته إذا أحرم . أصله : ما لا يؤكل لحمه .
- ٩٩١٣ - ولأنه غير موقع الفعل فيه ، فلا يلزمه إخراجها من منزله . أصله : إذا كان في داره لابنه الصغير ، أو فرخ في داره ، أو في شجرته .
- ٩٩١٤ - ولأن إرسال الصيد إتلاف للملك فيه ، فلا يجب عليه بالإحرام ، أصله : سائر أملاكه .
- ٩٩١٥ - احتجوا : بأن كل ما يوجب رفع اليد المشاهدة ، أوجب ^(٣) رفع اليد الحكمية ، كالذي اصطفاه ^(٤) حال الإحرام .

(١) في (م) ، (ع) وفي صلب (ص) : [يده] ، وهو خطأ ، والصواب ما آتته من هامش (ص) من نسخة أخرى . قال محمد في الجامع الصغير : رجل أحرم ومعه قفص فيه صيد ، أو في بيته صيد ، فليس عليه أن يرسله ، وإن كان في يده أرسله . راجع المسألة في : الأصل ، (٤٤٩/٢) ، الجامع الصغير ، ص ١٥٢ ، للوسط (٩٤/٤ ، ٩٨) ، بدائع الصنائع (٢٠٦/٢) ، الهداية مع فتح القدير ، وبذيله العناية (٩٩/٣) ، مجمع الأنهر ، وبهامشه در المنتقى (٣٠١/١) ، حاشية ابن عابدين ، وبهامشه الدر المختار (٢٢٧/٢) .

(٢) قال الشيرازي وإن قلنا : يزول منك وجب عليه إرساله ، فإن لم يرسله حتى مات صممه بالجزاء ، وإن لم يرسله حتى تحلل ، ففيه وجهان ، أحدهما : يعود إلى ملكه ويسقط عنه فرض الإرسال ؛ لأن علة زوال الملك هو الإحرام ، وقد زال ، فعاد الملك ، كالصير إذا صار خمرا ، ثم صار خلأ . والثاني : إنه لا يعود إلى ملكه ، ويلزمه إرساله ؛ لأن يده متعدي فوجب أن يرسلها . راجع المسألة في : المذهب مع المجموع ، (٣٠٦/٧ ، ٣١٠) ، حلية العلماء ، (٢٥٤/٣) . راجع تفصيل المسألة في : المدونة (٣٣٣/١) ، المنتقى (٢٤٦/٢) .

(٣) في (م) ، (ع) : [وجب] .

(٤) في (م) ، (ع) : [اصطفا] ، بدون الهاء .

٩٩١٦ - قلنا : إنما يمنع عندنا من اليد المشاهدة ؛ لأنها إيقاع فعل فيه ، وليس إذا منع من إيقاع فعل في الشيء مع من بقاء ^(١) اليد فيه ، بدلالة الطيب والنساء .

٩٩١٧ - ولأن ما اصطاده في حال الإحرام فقد تعدى بأخذه ، فلا يزول التعدي إلا ^(٢) برفع يده لا على وجه التعدي ، وإنما حرمت العادة إيقاع الفعل فيه ، كما حرمت / إيقاع الفعل في النساء والطيب .

٩٩١٨ - وقولهم : إنه في يده في الوجهين .

٩٩١٩ - قلنا : لو كان كذلك لم يجوز دفع ^(٣) الزكاة إلى ابن السبيل .

• • •

(١) في (م) ، (ع) : [إيقاع] .

(٢) لمط : [إلا] ساقط من صلب (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستتركة الناسخ في الهامش

(٣) في (م) ، (ع) : [دفعه] بزيادة الهاء .



حكم من أرسل صيد الحرم

- ٩٩٢٠ - قال أبو حنيفة : إذا أحرِمَ وفي يده أو قفصه ^(١) صيد ، فأرسله من يده حلال أو محرم : ضمن قيمته ^(٢) .
- ٩٩٢١ - وقال الشافعي : لا ضمان عليه ^(٣) .
- ٩٩٢٢ - لنا : أنها عين ملكها قبل الإحرام ، فإذا أزال يده عنها من لا ولاية له عليها ^(٤) : ضمنها ، أصله : سائر الأعيان المملوكة .
- ٩٩٢٣ - ولأنها عين لو أزال ^(٥) يده عنها قبل الإحرام ضمنها ؛ فإذا أزالها حال الإحرام : لزمه ضمانها ، كسائر أملاكه .
- ٩٩٢٤ - ولأن كل ماله [كذلك] ؛ فلو أزال يده عن الطيب ضمن ، فإذا أزال ^(٦) يده عما ملكه بالاصطياد ضمن ، أصله : بعد التحلل .

(١) لفظ : [أو] ساقط من (ع) ولفظ : [قفصه] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٢) وفي الأصل : [فإن أرسله من يده] ، قال : عليه قيمته للذي كان في يده ، في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد : لا شيء عليه استحصانا . وإن أرسله الذي كان في يده ، ثم حل فوجده في يد رجل آخر ، أخذه منه ، وكان أحق به . راجع المسألة في : الأصل ، كتاب الناسك ، باب جزاء الصيد (٤٤٣/٢) . الجامع الصغير ، كتاب الحج ، باب في جزاء الصيد ص ١٥٢ ، كتاب الآثار ، كتاب الناسك ، باب الصيد في الإحرام ص ٧٤ ، المبسوط (٨٩/٤ ، ٩٨) ، بدائع الصنائع ، فصل . ولما بيان حكم ما يهرم على الفرم (٣٠٩/٢) ، الهداية مع فتح القدير ، وبذيله النهاية ، باب الجنائيات ، فصل في جزاء الصيد (٩٩/٣) ، (١٠٠) ، مجمع الأنهر مع مفتي الأبحر ، وبهاشيه در الفتوى ، باب الجنائيات ، فصل الجنائيات على الإحرام في الصيد (٣٠١/١) ، حاشية أبي عابدين ، وبهاشيه الدر المختار ، باب الجنائيات (٢٩٨/٢) .

(٣) قال النووي : إن أوجبنا إرساله ، فهل يبرول ملكه عنه ، فيه قولان ، أحدهما : يبرول . فطى هذا لو أرسله غيره ، أو قتله غلا شيء عليه ، ولو أرسله الحرم ، فأخذه غيره تنكح ؛ لأنه صر صابحا كما كان قبل اصطفاه . راجع المسألة في : المجموع ، (٣١١/٧) ، راجع تفصيل المسألة في النوبة (٣٣٣/١) ، للفتى (٢٤٤/٢) ، الكافي لابن قدامة (٤١٠/١) ، للفتى (٥٢٥/٣) ، المحلى بالآثر ، كتاب الطبع (٢٨١/٥ - ٢٨٩) ، سائده (٨٩٢) .

(٤) في (ع) : [عليه] .

(٥) في (ع) : [زال] .

٩٩٢٥ - احتجوا : بأن ما كان إرساله مُسْتَحَقًّا ^(١) ، فإذا أرسله غيره لم يضمنه ، أصله : الصيد الذي اصطاده في حال إحرامه .

٩٩٢٦ - قلنا : لا نسلم أن إرساله مستحق على وجه يلحق بالوحش . فإذا فعل ذلك فقد زاد على المستحق ، ثم ليس يمتنع ^(٢) أن يستحق عليه الإرسال ، ولا يجوز لغيره فعله . كما أن من نذر أن يتصدق بقبض من ماله فجاء رجل وتصدق به ضمنه وإن فعل المستحق .

٩٩٢٧ - فإن قيل : قد كان المالك يجتهد في الفقراء .

٩٩٢٨ - قلنا : إذا نذر أن يتصدق بها على فقراء بأعيانهم أو قفيز بعينه : ضمن ^(٣) مع عدم هذا المعنى ، وكذلك إذا ذبح أضحية ^(٤) غيره .

٩٩٢٩ - قال الشافعي : يضمن وإن فعل الذبيح المستحق على المالك .

٩٩٣٠ - قالوا : الإرسال مستحق ، فصار بمنزلة رد المصوب على صاحبه ، والمضى أنها إزالة قد تستحقه ^(٥) بعينها .

٩٩٣١ - قلنا يطل بالصدقة ^(٦) المنذورة لمعين .

٩٩٣٢ - والمعنى في الغصب : أن الآخذ له صار غاصباً ؛ بدلالة : أنه لو تلف في يده ضمنه الغاصب ، فإذا رده فقد أبرأ نفسه والغاصب من الضمان من غير ضرر عليه ، فكذلك ^(٧) لم يضمن .

٩٩٣٣ - وفي مسائلنا : الحلال إذا أرسل الصيد لم يكن ^(٨) ضامناً حتى يسقط عن نفسه بتخليته ضامناً ^(٩) قد وجب عليه ، وإنما أتلف على غيره ما ثبت يده عليه ، وقد كان ملكه بالاصطيداد ، فصار كمن أتلف العين الموصولة في يد الغاصب .

(١) م (م) ، (ع) : [مستحق] .

(٢) م (م) ، (ع) : [ضمنه] .

(٣) م (م) : [يستحقه] .

(٤) م (م) : [فذللك] .

(٥) م (م) ، (ع) : [تجعله] ، وفي (ع) : [صان] ، مكان المكت .

(٦) م (م) ، (ع) : [ضامن] ، مكان المكت .

(٧) م (م) ، (ع) : [ضامن] ، مكان المكت .

(٨) م (م) ، (ع) : [ضامن] ، مكان المكت .

(٩) م (م) ، (ع) : [ضامن] ، مكان المكت .



كسر الحرم لبض فرخه ميت

- ٩٩٣٤ - قال أصحابنا : إذا كسر يضاً فيه فرخ ميت ، لا يعلم أنه مات قبل الكسر : [ضمن قيمة بض فيه فرخ ^(١)] .
- ٩٩٣٥ - وقال الشافعي : لا ضمان عليه ^(٢) .
- ٩٩٣٦ - لنا : أن الكسر ^(٣) سبب الإتلاف في الظاهر ^(٤) ، فلزمه الضمان ، كما لو ضرب بطن طليعة فألقت جنيناً ميتاً .
- ٩٩٣٧ - ولأنه ^(٥) كسر بيضة فيها فرخ لا يعلم ^(٦) موته ، فصار كما لو علم أنه لم ينفخ فيه الروح .
- ٩٩٣٨ - احتجوا : بأن الفرخ الميت لا قيمة له ، فلا يجوز أن يضمنه ، كما لو أتلف سائر الميتات .
- ٩٩٣٩ - قالوا : لو علمنا أن الفرخ كان ميتاً لم يضمنه ، وإنما الخلاف إذا لم يعلم هل مات من الضرب أو غيره ، كما لا يعلم هل تلف الجنين من الضرب أو غيره .

• • •

- (١) راجع تفصيل المسألة في : الأصل ، (١٤٢/٢) ، البسيط ، (٨٨ ، ٨٧/٤) ، بدائع الصنائع ، (٢٠٣/٢) ، فتح القدير مع الهداية ، وبذيله العناية ، (٨١ ، ٨٠/٣) ، النجاة مع الهداية ، (٣٢٨ ، ٣٢٧/٤) ، مجمع الأنهر ، (٢٩٩/١) ، حاشية ابن عابدين ، (٢٢٢/٢) .
- (٢) قال النووي في المجموع : قال الشافعي والأصحاب : كل صيد حرم على الحرم ، حرم عليه بيضه ، وإذا كسره لزمه قيمته ، هذا ملحقنا ، وبه قال العلماء كافة إلا المزني وداود راجع تفصيل المسألة في الأم ، باب بيض النعامة يصيبه الحرم (١٩١/٢) ، للمذهب مع المجموع ، (٣١٧/٧ - ٣١٩) ، راجع تفصيل المسألة في اللدنة ، (٣٣٢/١) ، بداية المجتهد ، كتاب الحج ، القول في أحكام جزاء الصيد (٣٧٧/١) ، المحلى باب القنطرة وجزاء الصيد (٥١٦/٣) ، الكافي لأمن قدامة ، باب محظورات الإحرام (٤١٧/١) ، المحلى بالآثار ، كتاب الحج ، (٢٥٩/٥ - ٢٦٢) ، مسألة (٨٨٠) .
- (٣) ما بين المعكوتين ساقط من (م) ، (ع) .
- (٤) في (م) ، (ع) : [الجواب في الظاهر] ، بزيادة : [الجواب] .
- (٥) في (ص) : [ولا] ، مكان : [ولأن] .
- (٦) في (م) ، (ع) : [لا يعلم بغير] ، بزيادة : [بغير] .

**حكم قتله ما لا يؤكل لحمة**

٩٩٤ - قال أصحابنا : إذا قتل الخنزير ما لا يؤكل لحمة من الصيد مبتدئاً بقتله : فعليه الجزاء إلا الأشياء الخمسة التي ورد الشرع بإباحة قتلها للمحرم ^(١) .

٩٩٤١ - وقال الشافعي : كل مُحَرَّم الأكل غير ^(٢) متولد من مباح : فلا جزاء في قتله ، فأما المحرم المتولد من مباح ومحرم ، كالشئع ، والمتولد ^(٣) من الحمار الوحشي والأهلي : فقيه الجزاء ^(٤) .

٩٩٤٢ - لنا : قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾ ^(٥) ، ولسم الصيد في اللغة : ما كان من جنسه ممتنعاً متوحشاً ، وهذا موجود في المأكول وغيره .

- (١) استخلصت الروايات في تحديد الأشياء الخمسة التي يجوز للمحرم قتلها دون جزاء ، قال الحنفية : وهي المبتدئات بالأذى ، كالكلب المقور وما في معناه : كالثب ، والحية ، والمغرب ، والحلدة ، والقراب . وفي رواية : الفأر . راجع تفصيل المسألة في : أحكام القرآن للجصاص ، سورة المائدة باب ما يقتله المحرم (٤٦٨/٢ ، ٤٦٩) ، للمسوط ، (٩٠-٩٢) ، تحفة الفقهاء ، باب آخر (٤٢٢/١ ، ٤٢٤) ، فتح القدير مع الهداية ، وبذيله العنابة ، (٨٥-٨٩) ، الباية مع الهداية ، (٣٤٠-٣٣٦/٤) ، مجمع الأنهر ، (٢٩٩/١ ، ٣٠٠) .
- (٢) قوله : [محرم الأكل غير] ساقط من صلب (ص) واستدركه التاسع في الهامش .
- (٣) في (م) ، (ع) : [كالسبع المتولد] ، مكان الميت ، هو تصحيف . الشئع : بكسر السين المهملة وسكون الميم ، ولد الذئب من الضبع . قال ابن العربي ، والقرطبي : وهو المتولد بين الذئب والضبع ، وقال ابن قدامة : هو ولد الضع من الذئب . راجع في : أحكام القرآن لابن العربي (٦٦٦/٢) ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣٠٤/٦) ، الكافي لابن قدامة (٤١١/١) ، المصباح للنير ، مادة : سمع (٢٧٢/١) .
- (٤) في (م) ، (ع) : [والوحش والأهل] ، مكان : [الوحش والأهلي] . راجع تفصيل المسألة في : الأم ، في ما لا يؤكل من الصيد (٢٠٨/٢ ، ٢٠٩) ، مختصر الزني ، باب ما يحل للمحرم قتله ص ٧٣ ، حلية العلماء ، باب الإحرام وما يحرم فيه (٢٥٤/٣ ، ٢٥٥) ، المجموع مع الملهذب ، باب الإحرام وما يحرم فيه (٣١٤-٣١٤/٧ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤) ، راجع المدونة ، كتاب الحج الثاني (٣٢٤/١) ، المتقى ، في ما يقتل المحرم من الدواب (٢٦٠/٢ ، ٢٦١) ، الكافي لابن عبد البر ، باب ما لا حناح على المحرم من صله (٣٨٦/١) ، بداية المجتهد ، في القول في جزاء الصيد (٣٧٨/١ ، ٣٧٩) ، أحكام القرآن لابن العربي ، سورة المائدة ، الآية السادسة والعشرون ، (٦٦٢/٢ ، ٦٦٧) ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، نسر السورة ، الآية (٩٥) (٣٠٣-٣٠٣/٦) ، الكافي لابن قدامة ، باب محظورات الإحرام (٤١١/١) ، المتقى ، باب ما يتوقى وما أبيح له (٣٤١-٣٤١/٣ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧) .
- (٥) سورة المائدة : الآية ٩٥ .

٩٩٤٢ - ولأن العرب إن كانت وضعت الاسم لما نقوله ^(١) فالآية عامة ، وإن كانت وضعت الاسم للمأكول ، فقد كانوا يعتقدون إباحة كل الحيوان إلا أم حبيبي ^(٢) ، فيحت أن يكون الاسم موضوعاً عندهم للسباع .

٩٩٤٤ - فإن قيل : الآية تقتضي الصيد الذي يضمن بمثله ، والسبع لا يضمن بمثله ، فلم تناوله ^(٣) الآية .

٩٩٤٥ - قلنا : المثل عندنا هو القيمة ، وقيمة السبع للحم لا تتجاوز شاة ؛ لأن لحم الشاة خير من لحمة ، فإذا قد تناوله ^(٤) الآية في ضمانه بالمثل الذي هو القيمة وإن قصرنا قيمته على الشاة لما ذكرناه من المعنى .

٩٩٤٦ - قالوا : الآية تناولت صيداً حرم بالإحرام ؛ لأنه قال : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾ ، وما لا يؤكل لحمة مُحَرَّمٌ قبل الإحرام ، فكان اصطياده وقتله لدفع ضرره ، والانتفاع بجلده وقطع لحمة بخلافه ، ويدل عليه : قوله عليه الصلاة والسلام : « خمس يقتلن المحرم في الحل والحرم » ^(٥) ، والمحصور بمدد يدل على نفي ما سواه على قول كثير من أصحابنا ، ولو ألحقنا بالخمس غيرها ، سقط فائدة الحصر وبطل ذكر العدد . ولأنه من جنس السبع ^(٦) المتوحش لا يتدنى بالأذى ^(٧) غالباً ، كالضبع .

(١) في (م) : [يقول] .

(٢) في (ص) : [أم حنين] ، وفي (م) ، (ع) : [أم حنين] . وأم حنين : فؤيدة على خلقه الخرباء عريضة الصدر عظيمة البطن وتشكيل الجاء قد تكون مثقلة كما أشار لذلك في المخطوط أو مثقلة : تنطق بالهاء والحيم والحاء وباطر اللسان مادة حين (٧٦٤/٢) .

(٣) في (م) : [قسم يتناوله] .

(٤) في (م) ، (ع) : [تناول] ، مكان : [تناوله] .

(٥) أخرجه البخاري في الصحيح كتاب الحج ، باب ما يقتل المحرم من الدواب (٣١٤/١) ، وسلم في الصحيح كتاب الحج ، باب ما يذهب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم (٨٥٦/٢ - ٨٥٩) ، الحديث (٦٧-١١٩٨/٧١) ، (١١٩٩/٢٧) ، (١٢٠٠/٧٣) ، (٧٦-١١٩٩/٧٩) ، والترمذي من حديث عائشة ، في السنن كتاب الحج ، باب ما يقتل المحرم من الدواب (١٨٨/٣) ، الحديث (٨٣٧) ، والنسائي في السنن كتاب مساكك الحج ، في ما يقتل المحرم من الدواب قتل الكلب العقور ، وفي قتل الحية (١٨٧/٥ ، ١٨٨) ، وفي قتل الفأرة في الحرم (٢١٠/٥) ، وأبو داود من حديث ابن عمر ، وأبي هريرة () ، في السنن كتاب المناسك ، باب ما يقتل المحرم من الدواب (٤٦٦/١) ، وابن ماجه من حديث عائشة ، وابن عمر () ، في السنن كتاب المناسك ، باب ما يقتل المحرم (١٠٣١/٢) ، الحديث (٣٠٨٧ ، ٣٠٨٨) .

(٦) في (ص) : [المنتع] .

(٧) في (م) ، (ع) : [بالأذى] .

٩٩٤٧ - ولأن كل ضمان يتعلق بالضع يتعلق بالتمر والازي ؛ أصله : الضمان لحق الآدمي .

٩٩٤٨ - ولأن المحرم من الصيد على ضربين : متولد ، وغير متولد ، فإذا كان في أحدهما ما يجب به الجزاء كذلك الآخر .

٩٩٤٩ - ولأن الطير أحد نوعي الصيد ، فجاز أن يجزى الجزاء ^(١) يقتل ما لا يؤكل منه . أصله : الدواب .

٩٩٥٠ - احتجوا بقوله تعالى : ﴿ وَنَرَمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ ^(٢) ، فحصل للمحرم بحال الإحرام ، والذي يتخصص تحريمه هو المأكول ، فأما ما لا يؤكل فحرام بكل حال .

٩٩٥١ - قلنا : التحريم لا يجوز أن يتعلق بالعين ، وإنما يتعلق بأفعالنا ، فتحريم الصيد إنما [هو] ^(٣) تحريم الاصطياد ؛ لأن ذلك فعل الصائد ، يقال : ^(٤) صاد بصيد صيًّا ، واصطاد يصطاد اصطيدًا ^(٥) .

٩٩٥٢ - فإن قيل : قوله [صيد البر] يدل على أن ^(٦) المراد به : الصيد ^(٧) دون الاصطياد ؛ لأن الصيد الذي هو الفعل لا يضاف إلى البر .

٩٩٥٣ - قلنا : العرب تضيف ^(٨) بأدنى ملايسة ، فلما كان البر موضع الصيد أضافوا الصيد إليه ، قال الله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ الْبَيْلِ وَالْأَنْهَارِ ﴾ ^(٩) والمكر لا يتقى حتى يضاف ^(١٠) إلى الزمان ، لكنه لما وقع فيه أضافه إليه .

٩٩٥٤ - قال الشاعر ، وهو أبو ذؤيب ^(١١) :

(١) في (م) ، (ع) : [بالجزاء] بزيادة الباء .

(٢) الزيادة من (م) ، (ع) .

(٣) سورة المائدة : الآية ٩٦ .

(٤) في (م) : [يقال] .

(٥) في (م) : [على] ساقط من (م) ، (ع) ، ولفظ : [أن] ساقط من صلب (م) واستدركه الناسخ في الهش .

(٦) في (م) : [يضيف] .

(٧) في (م) : [للصيد] .

(٨) في (م) : [يضاف] .

(٩) سورة سبأ : الآية ٣٣ .

(١٠) في (م) ، (ع) : أبو ذؤيب شعر ، بزيادة : شعر لأن في (م) : ذؤيب ، مكان : ذؤيب ، وهو تصحيف . أبو

ذؤيب : هو حنبل بن خالد بن محرز ، أبو ذؤيب الهذلي ، شاعر مشهور ، أدرك الجاهلية والإسلام ، قدم لخدمة عبد

وفاة النبي ﷺ فأسلم وحسن إسلامه ، وسكن بالمدينة ، وعاش إلى أيام عثمان . مات مصر ، وقيل : بأفريقية في سنة

سبع وعشرين . راجع ترجمته في : معجم الأدباء ، لياقوت (٨٩/١١) ، الأعلام ، للزركلي (٣٠١/١ ، ٣٠٢/١) .

وكنت كمظم العاجمات اكتفنه بأطرافها حتى استدق نحولها (١)
إذا كوكب الخرقاء (٢) لاح بسحرة شهبيل أساحت عزلتها في العراب (٣)
٩٩٥٥ - ومعلوم : أن المظم لا يلبس المعجم إلا في حال القتل ، ثم أضافه إليه
لفس الملايسة .

٩٩٥٦ - فأما قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ ﴾ ، فإنما حملناه (١) على
الصيد ، بدلالة : وهو أن القتل لا يقع في الفعل ، وإنما يقع في الحيوان .

٩٩٥٧ - قالوا : روي أن النبي ﷺ قال : « خمس يقتلن المحرم في الحل والحرم » (٢) ،
فخص على الأذن (٣) من كل نوع لينبه به على الأعلى منه ، كما قال تعالى : ﴿ فَلَا تَقْتُلْ
نَفْسًا آتَىٰهَا ﴾ (٤) ، ثم ذكر الكلب ، وهو مشتق من التكلب ، وهو العدوان .

وروي : أن النبي ﷺ دعا على عتبة بن أبي لهب ، وقال : « اللهم سلط عليه » (٥)
كلبًا من كلابك ، فسلط الله عليه الأسد فقتله (٦) ، فثبت أن السبع يسمى كلبًا ،
والتكلب موجود في كل السباع ، فاقضى الخبر جواز قتلها .

٩٩٥٨ - قلنا : لو أراد التنبيه (١) بها على غيرها لم يحصرها بعدد ، وكيف يقال :
إنه (٢) ذكر الأذن لينبه على الأعلى ، وقد ذكر الحية وهي أعلى نوعها ، وذكر
الغراب ، والفأرة ، وهما دون النوع ؛ فسقط ما قالوه .

٩٩٥٩ - فأما قولهم : إن الكلب مأخوذ من التكلب ، إطلاق الاسم يتناول الكلب
المعروف ، ولهذا يكذب من قال : رأيت كلبًا ، إذا رأى أسدًا (١) ، وهذا المفهوم من قوله

(١) في (ص) ، (م) ، (ع) : [الكاحجات السبع] ، مكان : [العاجمات اكتفنه] . وهذا البيت :
ذكره ابن منظور ، في لسان العرب ، في مادة : [عجم] (٢٨٢٧/٤) .

(٢) في (م) : [الخرقاء] ، وفي (ع) : [الخرقا] .

(٣) وبلاحظ اختلاف القافية في البيتين واتفاق الوزن ، وهو بحر (الطويل) .

(٤) في (م) ، (ع) : [حملنا] بدلون الهاء .

(٥) تقدم تخريجها في هذه المسألة .

(٦) في (ص) : [الأذى] .

(٧) سورة الإسراء : الآية ٢٣ .

(٨) في (م) : [التثنية] ، وفي (ع) : [التشبيه] .

(٩) هذا الحديث ذكره البيهقي في الكبرى كتاب الحج ، باب ما للحرم قتله من دواب البر في الحل والحرم .

(١٠) في (م) : [التثنية] ، وفي (ع) : [التشبيه] .

(١١) الخبت من (م) ، (ع) : [الخبت] .

(١٢) في (م) ، (ع) : [الأسد] .

عليه الصلاة والسلام : « طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يفضله سبقاً »^(١) .
وقال الله تعالى : ﴿ وَكَتَبْنَا لَهُمْ بِسْمِ اللَّهِ ذُرِّيَّتَهُ بِالْوَحْيِ ﴾^(٢) .

٩٩٦ - فأما دعاء النبي ﷺ على عُثْبَةَ فَإِنَّمَا^(٣) سَأَلَ اللَّهُ كَفَاتِهِ عَلَى أَهْوَنِ الْوَجْهِ .
فَكَفَاهُ مَا هُوَ أَوْحَى^(٤) ، وَأَعْجَلَ .

٩٩٦١ - احتجوا : بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : « سئل رسول الله ﷺ ما يقتل الحرم ؟ » فقال . الحية والعقرب والغراب والخذأة^(٥) والقويسقة ، والكلب المعرور والسبع العادي^(٦) .

٩٩٦٢ - قلنا : هذا رواه أبو داود ، عن أحمد ، عن هشيم ، عن يزيد بن أبي زياد ، عن^(٧) عبد الرحمن بن أبي نعم البجلي^(٨) ، عن أبي سعيد الخدري .

٩٩٦٣ - ويزيد بن أبي زياد طعن عليه^(٩) مخالفونا حين رَوَى عنه [خبر]^(١٠) رفع

(١) أخرجه مسلم في الصحيح ، كتاب الطهارة ، باب حكم ولوغ الكلب (٢٣٤/١) ، الحديث (٢٧٩/٩٢) .
وأبو داود في سننه ، كتاب الطهارة ، باب الوضوء بسور الكلب رقم (٧١) - والإمام أحمد في المسند (٤٢٧/٢) كلهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه . وانظر : تحفة الطالب بمعرفة أحاديث أبي الحاجب لآين كبير ، تحقيق عن الفتي بن حميد بن محمود الكبيسي ص ٣٦٨ دار حرارة بمكة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - المنبر في تخریج أحاديث النهاج والمختصر للزركشي ، تحقيق حمدي السنفي ص ١٩٩ دار الأرقم للطباعة الأولى ١٩٨٤ م - تحفة المحتاج إلى أدلة النهاج لآين الملحق ، تحقيق عبد الله بن سباف الليثاني (٢١٤/١) دار حرارة ، الطبعة الأولى ١٩٨٦ م .

(٢) في (م) : [فضا] ، وفي (ع) : [فلما] ، مكان : [فإِذَا] .

(٣) في (م) : [فكفارة] ، مكان : [فكفاه] ، وهو تصحيف . وأوحى بمعنى أسرع ، الوحي : بالتصريح وللد : السرعة ، يقال : موت وحي . أي سريع ، وشئ وحي : عجل مسرع . واجع في المغرب ، مادة الإيحاء ص ٤٧٨ ، وفي لسان العرب ، مادة : وحي (٤٧٨٨/٦) ، للمصباح المنير (٦٢٢/٢) .

(٤) قوله : والغراب ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهاشم ، وقوله [والخذأة] ساقط من (ع) .

(٥) أخرجه أبو داود في السنن كتاب المناسك ، باب ما يقتل الحرم من الدواب (٤٩٦/١) ، والترمذي في السنن كتاب الحج باب ما يقتل الحرم من الدواب (١٨٩/٣) ، الحديث (٨٣٨) ، وابن ماجه في السنن ، كتاب المناسك ، باب ما يقتل الحرم (١٠٣٢/٢) الحديث (٣٠٨٩) .

(٦) في (ع) : [وعن] بالطف .

(٨) في جميع النسخ : أبي نعيم البجلي ، وهو تصحيف ، والصواب ما أثبتناه من كتب الحديث .

(٩) لفظ : [عليه] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهاشم .

(١٠) في (م) : (ع) : [رويت] ، مكان : [روى] ، والزيادة من (م) .

أيدى ، وذكروا عن سفيان ابن عيينة : أن أهل الكوفة لقنوه فلقن^(١) ، ومن يلقن إذا لقن كيف يروى بخبره^(٢) ؟ ، فما بالهم يطعنون على من روى ما يخالف مذهبهم ، ثم يسكتون^(٣) عن الطعن فيه إذا / ما روى ما يوافقهم ؟ ثم هذا الخبر قد رواه ابن عمر من طريق صحيح ، وذكر فيه خمستا ، ولم يذكر السبع ، وكذلك رواه هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة^(٤) فالرجوع إليه أولى ، ولو ثبت احتمال أن يكون المراد به السبع الذي وجد منه العدوان ، وعندنا إذا عدا جاز قتله .

٩٩٦٤ - قالوا : السبع عاد^(٥) في حال عدوه وفي غير حال عدوه^(٦) ، كما يقال : فرس جموح ، وسيف قطوع .

٩٩٦٥ - قلنا : حقيقة الاسم المشتق تقضي كمال^(٧) وجود الفعل ، وتناول الاسم له بعد مقتضى الفعل يحتاج إلى دليل .

٩٩٦٦ - فإن قيل : لو كان المراد ما يوجد منه العدوان ، لم يكن لتخصيص السبع معنى .

٩٩٦٧ - قلنا : إنما خصه ؛ لأن الغالب أن ذلك يوجد من السبع دون غيره ، فذكر ما يوجد منه غالباً .

٩٩٦٨ - قالوا : لأنه متولد من بين ما لا يحل أكل شيء من جنسه ؛ فوجب أن لا يجب الجزاء بقتله ، أصله : الذئب .

(١) في (م) ، (ع) : [لقنوه] ، مكان : [لقنوه] ، ولفظ : [فلقن] ساقط من (م) ، (ع) .
(٢) هو : يزيد بن أبي زياد الكوفي ، مولى بني هاشم ، قال يحيى بن معين : هو ضعيف الحديث ، ولا يصح به ، وقال النسائي : ليس بقوي ، وقال ابن المبارك : لم به ، وقال شعبة : كان يزيد بن أبي زياد رفاقاً ، توفي بكوفة على الصحيح في سنة ست وثلاثين ومائة . نظر ترجمته في : كتاب الصفاء والمفروكين ص ٢٥٦ ، الترجمة (٦٨٢) ، كتاب الجرح والتعديل (٢٦٥/٩) ، الترجمة (١١١٤) ، الطبرجيين (٩١/٣ - ١٠١) ، الكامل (٢٧٥/٧) ، الترجمة (٢١٦٨/١٥) ، ميزان الاعتدال (٢٢٣/٤ - ٢٢٥) ، تقريب التهذيب (٣٦٥/٢) ، الترجمة (٢٥٤) .

(٣) في (م) : [يسكتون] ، وفي (ع) : [يسيلون] ، مكان : [يسكتون] .

(٤) تقدم تخريجه من وجه ابن عمر وعائشة ، ومن وجوه أخرى في هذه المسألة .

(٥) في (ص) ، (م) : [عادياً] بالنصب .

(٦) في (م) ، (ع) : [عدده] ، بدل : [عدوه] في الموضعين .

(٧) في (م) ، (ع) : [الأثر المشتق يقتضي حال] ، مكان المكتب .

٩٩٦٩ - قلنا : إن كان الحكم يتعلق بتحريم الأكل والتولد ^(١) محرم ، كذا أن الأصل تحريم ^(٢) ، فهذا التخصص لا معنى له ، والمعنى في الذئب : أنه يسكن بقرب القرى والبلدان ، ويتبدى بالأذى غالباً ، فيعم الضرر به ، وهذا المعنى لا يوجد في غيره ؛ لأنها تأوي الغفار ^(٣) والجبال ، فيقل ^(٤) الضرر بها .

٩٩٧٠ - ولأن الذئب ورد النص بإباحة قتله ؛ لأنه روي عن ابن عمر أنه قال ^(٥) : « الكلب العقور الذئب » ، وليس كذلك ما سواه ، فإن النص لم يرد بإباحة قتله ، وهو من جملة صيد البر .

٩٩٧١ - فإن قيل : فقد روي عن أبي هريرة رضي الله عنه : أنه قال : « الكلب العقور الأسد » ^(٦) .

٩٩٧٢ - قلنا : هذا الحديث لم يثبت عند أصحابنا ؛ لأن زيد بن أسلم رواه عن ابن سيلان ^(٧) ، عن أبي هريرة ، وليس يثبت عندهم .

٩٩٧٣ - قالوا : أجمعنا : أن الذئب لا يجب الجزاء بقتله ، فلا يخلو أن يكون سقوط الجزاء لأنه غير مأكول ، وهذا يطل بالتولد ، أو يكون لوجود العدوان منه ، وهذا باطل ؛ لأنه إذا قُتِل بالعدوان ، لا شيء فيه ^(٨) ، فلم يبق إلا أن يكون سقوط الضمان لأنه بما فيه عدوان ، وهذا ^(٩) موجود في كل السباع .

(١) في (ع) : « الحكم يقتضي بحريم الأكل والتولد » ، مكان المثلث .

(٢) في (ص) : « يحرم » .

(٣) الغفار : بكسر الغاف ، جمع الغفر ، وهو الحلاء من الأرض ، لا ماء بها ، ولا ناس ولا نبات ، أرض قفر ، وقفار : خالية ، ويجمع أيضاً : قفور . راجع في لسان العرب ، مادة : قفر (٣٧٠٠/٥) ، المصباح اللئير (٤٨٥/٢) ، المعجم الوسيط (٧٥٦/٢ ، ٧٥٧) .

(٤) في (م) ، (ع) : « يقلب » .

(٥) لفظ : [قال] ساقط من صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٦) في (م) ، (ع) : « الكلب العقور الذئب وليس كذلك ما سواه » ، فإن النص لم يرد بإباحة قتل الأسد مكان قوله : « الكلب العقور الأسد » وأثر أبي هريرة (رضي الله عنه) : أخرجه الطحاوي في المعاني ، في كتاب مناسك الحج ، باب ما يقتل المحرم من الدواب (١٦٤/٢) .

(٧) زيد بن أسلم : هو زيد بن أسلم العلوي ، مولى عمر ، ثقة ، وكان يرسل ، مات سنة ست وثلاثين . راجع ترجمته في : تقريب التهذيب (٢٧٢/١) ، الترجمة (١٥٧) . وابن سيلان : هو جابر بن سيلان ، مقبول ، من الثالثة . راجع ترجمته في التقريب (١٢٢/١) ، الترجمة (٦) .

(٨) لفظ : [قيل] الثاني ، ساقط من (م) ، (ع) و [عليه] ، مكان : [فيه] .

(٩) لفظ : « عدوان » ساقط من صلب (م) ، واستدركه الناسخ في الهامش ، وفي (م) ، (ع) : « وهو » ، مكان : « وهذا » .

٩٩٧ - قنا : هذا قسم رابع ، وهو أُل (١) يتدنى بالعدوان غالباً ، وهذا لا يوجد في سائر السباع .

٩٩٧٥ - ثم القسم الثالث يبطل بالضعف ؛ لأن فيه عدواناً ، والتأذي به أكثر من التأذي ^(٢) بالغراب وهو أشد عدواناً ^(٣) ، ومع هذا قد أوجبوا فيه الجزاء .

٩٩٧٦ - قالوا : لو ضمن السبع لضمن بئله أو قيمته ، فلما لم يضمن بواحد منها ، دل على أنه ليس بمضمون ، وتحريمه : أن كل صيد لا يصنه ، لا بئله ^(١) ولا بقيته ، [لم يجب الجزاء بقتله ، أصله : الأشياء الخمسة .

٩٩٧٧ - قلنا : هو عندنا مضمون بقيته ^(٢) ، إلا أنه يضمن بجهة اللحم من غيرها ، وذلك في الغالب لا يزيد على شاة ، وإنما يزيد قيمة السبع لما يقصد به من التفاضر بإسماكه أو التزين ، وهذا المعنى لا يضمن ، وهذا كما نقول في الجارية المغنية إذا غصبت : إنها تضمن ^(٣) غير مغنية ، لأن الزيادة في ضمنها للغناء جهة محظورة ، فلا يعتد بزيادة القيمة لأجلها .

(١) في (م) : [أنه] ، مكان : [أن] .

(٢) في (م) : [البادي] ، وفي (ع) : [البازي] ، مكان : [التأدي] .

(٧) في (م) : [البأدى] ، وفي (ع) : [البري] ، معانٍ : [الضيق] .
 (٨) في (ص) : [أشد موت] بدون القطعة الثانية ، وفي (م) ، (ع) : [أشد موت] ، ولا يستقيم المعنى ، فـ [كلتا الحالتين] ، لعل المراد : [أشد ضرراً] وإذناه ، وهو ما أثبتناه .

(٤) لعل: [صيد] صاقت من (ع) ، وفي (م) ، (ع) : [بئله] ، مكان : [لا بئله] ، بحذف [لا] .

(٥) ما بين المكونين ساخط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستقره الناسخ في الهامش .

(٦) في (م) : [إذا غضب] ، وفي (م) ، (ع) : [إنها ضمن] ، سكان المثلث .



حكم صيد المدينة وشجرها

- ٩٩٧٨ - قال أصحابنا : ليس للمدينة حرم يمنع الصيد وقطع الشجر ^(١) .
- ٩٩٧٩ - وقال الشافعي : لا يقطع شجرها ولا يتعرض لصيدها ، وهل يجب فيه الجزاء ؟ ، فيه قولان ، قال في القديم : يضمه . وقال في الجديد : لا شيء فيه .
- ٩٩٨٠ - وما هو الجزاء ؟ قال : سلب القتلى ^(٢) ، وما الذي يصنع بالسلب ؟ فيه قولان . أحدهما : يكون للذي سلبه ^(٣) ، والثاني : يتصدق به على مساكن المدينة .
- ٩٩٨١ - قالوا : وكذلك وجب الطائفت يمنع ^(٤) من الاصطياد منه ، وقتل الصيد ، وهل يجب فيه الجزاء ؟ قولان ^(٥) .

- (١) راجع تفصيل المسألة في : المبسوط ، (١٠٥/٤) ، حاشية ابن عابدين ، باب الهدي (٢٦٣/٢) .
- (٢) سلب القتلى : أي ما على القتلى من اللباس ، قال ابن الأثير : وهو ما يأخذه أحد القترين في الحرب من قرنه مما يكون عليه ومعه من سلاح وثياب ودابة وغيرها . راجع في : النهاية باب السين مع اللام (٣٨٧/٢) ، لسان العرب ، مادة سلب (٢٠٥٧/٣) .
- (٣) في سائر النسخ : يكون الذي سلبه ، والصواب ما أثبتناه . أي يكون للذي أخذ ثيابه ، وقد ذكر النووي فيه ثلاثة أوجه ، أصحها : أنه للسلب كالقتل ، والثاني : أنه لفقره للمدينة ، والثالث : أنه لبيت المال . في شرح المهذب (٤٨١/٧ - ٤٨٢) .
- (٤) في (م) ، (ع) [وكذلك فرخ في الطائفت ممنوع] ، مكان الميث . قال ابن الأثير : وج : موضع بأحبة الطائفت ، وقال القوي : وج الطائفت : بلد بالطائف ، وقيل : هو الطائف ، وقيل : واد بينه وبين مكة . راجع في النهاية : مادة : وجع (١٥٤/٥ ، ١٥٥) ، لسان العرب (٤٧٦٨/٦) ، المصباح المير (٦١٩/٢) .
- (٥) قال النووي في شرح المهذب : قال الشافعي في الإجماع : أكره صيد وج ، ولأصحاب فيه طرفتان ، أحسهما : عندهم القطع تحريره راجع تفصيل المسألة في : حلية العلماء ، باب ما يجب بمحظورات الإحرام من كفارة وغيرها (٢٧٧/٣) ، المجموع مع المهذب ، باب ما يجب في محظورات الإحرام من كفارة وغيرها (٢٧٦/٧ - ٢٨٩ ، ٢٩٧) ، فتح العزيز مع الوجيز بذييل المجموع (٥١٣/٧ - ٥٢٠) ، شرح السنة للبغوي كتاب المحرم ، باب حرم المدينة (٣٠٩/٧ ، ٣١٠) . للفتى ، في أمر الصيد في الحرم (٢٥٢/٢) ، غرناين الأحكام الشرعية ، الباب العاشر في زيارة قبر النبي ﷺ وذكر الحرم ونواضع المقدسة ص ١٢٩ ، الإنصاف ، (٢٩٥/١ ، ٢٩٦) ، المنى ، باب ما يتوفى الحرم وما أبيح له (٣٥٣/٣ - ٣٥٥) ، الكافي لابن قدامة ، باب جزاء الصيد (٤٢٧/١) .

- ٩٩٨٢ - لما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ فَاسْتَأْذِنًا ﴾ ^(١) ، وهو عام .
- ٩٩٨٣ - ولأنها بقعة ^(٢) يجوز دخولها بغير إحرام ، فلم يمنع من قتل صيدها وتقطع شجرها ، كسائر البلاد .
- ٩٩٨٤ - ولأنها بقعة لا تصلح ^(٣) لأداء نسك ، كسائر البقاع .
- ٩٩٨٥ - ولأن كل موضع لا يجوز ذبح الهدى فيه لا يمنع من أخذ صيده .
- ٩٩٨٦ - ولأنه موضع لا يمنع من قتل الأسد والنمر فيه ^(٤) ، فلا يمنع من قتل الضع والسبع ^(٥) فيه . أصله : بيت المقدس .
- ٩٩٨٧ - ولأنه نوع حيوان يحكم اصطاده في المدينة وبيت المقدس سواء . أصله : ما لا يؤكل .
- ٩٩٨٨ - وأما الدليل على أنه لا جزاء فيه : فلأنها بقعة لا يضمن صيدها بالقيمة ، فلا يجب بقتله شيء ^(٦) ، كسائر البلاد .
- ٩٩٨٩ - [ولأن كل موضع لا يضمن سباعه بالجزاء ، لا يضمن سائر صيده بالجزاء . كسائر البلاد] ^(٧) . وبهذه الدلائل يسقط ما قلناه في وادي وج ^(٨) .
- ٩٩٩٠ - احتجوا : بما روى علي بن أبي طالب عليه السلام أن النبي ﷺ قال : « المدينة حرام من عاثر إلى ثور ^(٩) ، لا يختلئ خلاها ، ولا ينفر صيدها ، ولا تحل لقطنها إلا لمن يشدها ، ولا يصلح فيها حمل السلاح ولا قطع الشجر إلا لرجل » [يغلف بعيره] ^(١٠) .
- ٩٩٩١ - وفي حديث جابر بن عبد الله : « أن النبي ﷺ قال : إن إبراهيم حرم مكة ، وإني

(١) سورة المائدة : الآية ٢ ، في (ع) : [فإذا] ، مكان : [وإذا] .

(٢) في (م) ، (ع) : [ولا بقعة بها] ، مكان : [ولأنها بقعة] .

(٣) في (م) : [لا يصلح] .

(٤) في (م) : (ع) ، (م) : [سم] .

(٥) قوله [والسبع] ساقط من (ص) واستدركه النسخ في الهامش .

(٦) في (م) ، (ع) : [صيد] ، مكان : [شيء] .

(٧) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه النسخ في الهامش .

(٨) في (م) ، (ع) : [وادي فرخ] .

(٩) في (م) ، (ع) : [للمدينة من عذير إلى ثور] ، مكان : [المدينة حرام من عاثر إلى ثور] .

(١٠) أخرجه البخاري في الصحيح كتاب المرائض ، باب إثم من تراءس مواله (١٦٨/٤) ، وبمسلم في الصحيح كتاب الحج باب فضل المدينة (٩٩٨-٩٩٤/٢) ، الحديث (٣٧٠/٤٦٧) ، وأبو داود في السنن كتاب المناقب ، باب في تحريم المدينة (٥٠٩/١ ، ٥١٠) . وما بين القوسين ساقط من الأصل وازداد من كتب هـ

حرمت المدينة [ما بين لائحتها] ، لا بعضد ^(١) عِصَاهُهَا ولا يصاد صيدها ^(٢) .

٩٩٩٢ - قلنا : هذه أخبار آحاد ، وإثبات الحرم أمر تعم به البلوى ، فلا بد أن يبينه النبي ﷺ يائناً عائلاً ، ولو فعل ذلك لقل سبب البيان ^(٣) ، فلما لم ينقل إلا من جهة الآحاد لم يجز إثبات التحريم بها .

٩٩٩٣ - ويجوز أن يكون عليه الصلاة والسلام منع ذلك عن ^(٤) أهل المدينة حتى لا يضيق عليهم معاشهم ، ويشازكون في مباحاتهم ، نظراً لهم ورقفاً بهم . وكذلك الجواب عن حديث عروة بن الزبير ^(٥) ، عن أبيه : « أن النبي ﷺ لما نزل بوج ^(٦) قال : « عِصَاهُهَا وصيدها حرام محرّم » ^(٧) ، ألا ترى : أن هذا الخبر يقتضي التسوية بين الطائف وبين حرم الله تعالى الذي خصه بالتعظيم ، وجعله آمناً ، وعظم حرمة ، وأوجب على جميع الناس قصده ، ومثل هذا لا يثبت بأخبار الآحاد .

٩٩٩٤ - احتجوا ^(٨) في وحوب الجزاء : بما روي أن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه رأى رجلاً يصيد في حرم المدينة الذي حرمه رسول الله ﷺ فسلبه ثيابه ، فأتى مواليه يكلمونه في ردها ، فقال سعد : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من رأى رجلاً يصيد في حرم المدينة فليسلبه ثيابه ، ولا أرد طعمة أطعمتها رسول الله ﷺ فإن أردتم ثمنها فخذوه » ^(٩) .

(١) الزيادة من صحيح مسلم ، وفي (م) : [ولا بعضد] بالعطف .

(٢) أخرجه مسلم بهذا اللفظ ، في الصحيح في كتاب الحج ، باب فضل المدينة (٩٩٢/٢) ، الحديث

(١٣٦٢/٤٥٨) ، والبيهقي في الكبرى كتاب الحج ، باب ما جاء في حرم المدينة (١٩٨/٥)

(٣) ما بين المعرفتين ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستدركه التاسخ في الهامش .

(٤) في (م) ، (ع) : [من] وما أثبتاه من (ص) وهو الصواب .

(٥) في (م) ، (ع) : [عروة عن الزبير] .

(٦) في (م) ، (ع) : [فرخ] ، مكان : [بوج] .

(٧) أخرجه أبو داود في السنن كتاب المساك ، باب بعد باب في مال الكعبة (٥٠٩/١) ، وأحمد في

المسند ، في مسند الزبير بن العوام (١٦٥/١) ، والبيهقي في الكبرى كتاب الحج ، باب كرامة قل نصعد

وقطع الشجر بوج من الطائف (٢٠٠/٥) .

(٨) في (ص) : [بخبر الآحاد] ، مكان : [بأخبار الآحاد] ، وفي (م) ، (ع) : [احتجوا بما روى عن

أن النبي ﷺ قال] ، بزيادة ما بعد [احتجوا] . (٩) لفظ : [أي] ساقط من (م) ، (ع)

(١٠) أخرجه مسلم وأبو داود باللفاظ متقاربة ، في السنن كتاب المساك ، باب تحريم المدينة (٥١٠/١) ، والبيهقي في

الكبرى كتاب الحج ، باب ما ورد في سلب من قطع من شجر حرم المدينة أو أملاك به صيداً (١٠٠/١) ، وفي

الصحيح كتاب الحج ، باب فصل المدينة (٩٩٣/٢) ، الحديث (١٣٦٤/٤٦١) .

٩٩٩٥ - قلنا : هذا يجوز أن يكون قاله عليه الصلاة والسلام في الحال ^(١) التي كانت العقوبات تتعلق [فيها] ^(٢) بالأموال ، فأوجب في حرمة الجبل ^(٣) عن أمر مثله ، وأوجب على السارق أن يتنازع ^(٤) . وقد نسخت هذه الأحكام ، واستقر الضمان في المتلفات بقيمتها أو مثلها ، فسقط الاحتجاج .

• • •

(١) في (م) ، (ع) : [الجبال] .

(٢) في (م) : [يتعلق] ، والزيادة : أئتمناها لقتضى السياق .

(٣) في (ع) : [حرمة الجبل] ، وهو تصحيف . وحرمة الجبل : هي الشاة التي يدركها الليل قبل أن تصل إلى مأواها ، فتسرق من الجبل . راجع في : مقاييس اللغة باب الحاء والراء وما يتلوهما (٣٨/٢) ، المغرب في الحاء مع الراء ص ١١١ ، للمصباح المنير (١٢٤/١ ، ١٢٥) ، النهاية (٣٦٧/١) ، لسان العرب مادة حرس (٨٣٣/٢) .

(٤) ويؤيد هذا ، ما رواه النسائي باللفظ : سئل رسول الله ﷺ : في كم قطع اليد ، قال : لا تقطع اليد في ثمر ملق ، فإذا ضمه الجرين قطعت في ثمر الجبن ، ولا تقطع في حرمة الجبل ، فإذا أوى المراح ، قطعت في ثمر الجبن ، في انتهى [كتاب قطع السارق] ، في الثمر الملحق يسرق (٨٤/٨ ، ٨٥) .



حكم المحرم المضطر

٩٩٩٦ - قال أصحابنا : إذا اضطر المحرم إلى أكل الميتة أو قتل الصيد للأكل : فإنه يأكل الميتة ولا يذبح الصيد .

٩٩٩٧ - وروى الحسن عن أبي حنيفة : إذا اضطر إلى ذبيحة محرم أو أكل^(١) ميتة فإنه يأكل أيهما شاء .

٩٩٩٨ - وذكر أبو الحسن في « الجامع » عن محمد : أنه يأكل ذبيحة المحرم .

٩٩٩٩ - وفي المتنقي عن أبي حنيفة : أنه يأكل ذبيحة المحرم من الصيد ولا يأكل الميتة^(٢) .

١٠٠٠٠ - وقال الشافعي في أحد قوله : يأكل الصيد^(٣) .

١٠٠٠١ - لنا : أن الصيد محظور من وجهين ، أحدهما : الإحرام ، والثاني : أنه ميتة ، والميتة محرمة^(٤) من جهة واحدة ، ومن دفع إلى تناول أحد^(٥) المحرمين ، كان تناول ما حظر^(٦) من جهة واحدة أولى مما حظر من جهتين^(٧) ، كما لو وجد ميتة^(٨) وخنزيراً للذمي ، لا يؤمر بذبحه ، أو ميتة وكلب صيد لغيره .

(١) في (ص) ، (م) : [وأكل] .

(٢) قال العمري في النهاية : ولو وجد المحرم صيداً أو ميتة يأكل الميتة ، وبه قال مالك وأحمد والثوري ، وقال أبو يوسف والشعبي : يأكل الصيد ويؤذي الجزاء . راجع تفصيل المسألة في : كتاب الحج ، باب انحرمت بقتل الصيد أو يدل عليه أو يضطر إلى الميتة فيأكلها (١٧٤/٢) ، المبسوط ، (١٠٥/٤ ، ١٠٦) ، النهاية في شرح الهداية ، (٣٤١/٤) ، درالمتنقى بهاشم مجمع الأنهر ، باب الجنائيات (٣٠٠/١) ، حاشية ابن عابدين ، (٢١٩/٢) ، (٣) راجع المسألة في : حلية العلماء ، (٢٧٥/٣) ، المتنقي في ما لا يهل للمحرم أكله من الصيد (٢٤٩/٢) ، انكفي لأن عبد البر ، باب ما ينهى عنه انحراف من الصيد (٣٩١/١) ، بداية المجتهد ، في القول في التروك (٣٤٤/١) ، الإنصاف ، (٢٩٣/١) ، المتنقي ، (٣١٥/٣) .

(٤) في (ع) : [محظورة] .

(٥) في (م) ، (ع) : [أئده] ، مكان : [أحد] ، وهو تصحيف

(٦) قوله : [ما حظر] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه الساسخ في الهاشم .

(٧) قاعدة : تناول المحظور من جهة واحدة أولى مما حظر من جهتين .

(٨) لفظ : [ميتة] ساقط من صلب (م) واستدركه الساسخ في الهاشم .

- ١٠٠٠٢ - ولأنه لو اضطر إلى أكل ميتة أو قتل حيوان يجب بقتله كفارة ، وأكله ، فكان أكل الميتة أولى . أصله : إذا اضطر إلى أكل الميتة أو قتل الآدمي .
- ١٠٠٠٣ - ولأنه واجد لما يسد^(١) به رمقه ، فلم يجوز له قتل الصيد حال إحرامه للأكل^(٢) ، أصله : إذا وجد شاة تركت التسمية عليها عمدًا .
- ١٠٠٠٤ - ولأن الله تعالى حرم الصيد ولم يبين حال الضرورة ، وخزيم الميتة واستثنى^(٣) حال الضرورة ، فالذي أطلق تحريمه أولى بالترك .
- ١٠٠٠٥ - ولأن الصيد منع من أخذه ومن قتله ومن أكله ، والميتة ممنوع من أكلها ، فتناول ما يحظر من وجه واحد أولى .
- ١٠٠٠٦ - فإن قيل : إن^(٤) ذبيحة المحرم مختلف في تحريمها .
- ١٠٠٠٧ - قلنا : قد اتفق على تحريمها في حق المحرم وأخذه وقتله ، فيتفق على تحريمه أيضًا .

(١) في (م) : [لما يمسك] -
 (٢) قرنه : [للأكل] ساقط من صلب (م) واستنكره الناسخ في الهامش ، وفي (م) : (ع)
 [للقتل] ، مكان : [للأكل]
 (٣) في (ع) : [وأبان] ، مكان : [واستثنى] .
 (٤) لفظ : [إن] ساقط من صلب (م) واستنكره الناسخ في الهامش .



إحصار المحرم بعد الوقوف

- ١٠٠٠٨ - قال أصحابنا : إذا أحصر بعد الوقوف ، فليس بمحصر ^(١) .
- ١٠٠٠٩ - وقال الشافعي : هو محصر ^(٢) .
- ١٠٠١٠ - لنا قوله عليه الصلاة والسلام : « من وقف بعرفة ساعة من ليل أو نهار ، فقد تم حجه » ^(٣) ، وقام الحج بمنع الإحصار والفوات / .
- ١٠٠١١ - ولأنه سبب للتحلل قبل استيفاء موجباته فوجب أن لا يثبت بعد الوقوف ، أصله : الفوات .
- ١٠٠١٢ - ولأنها حالة لا يثبت الإحصار فيها ^(٤) بالمرض ، فلا يثبت بالعذر ، أصله : إذا طاف قبل الرمي .
- ١٠٠١٣ - ولأنه عذر صله ^(٥) عن البيت فلا يثبت به إحصار بعد الوقوف ، كالمرض .
- ١٠٠١٤ - احتجوا : بقوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ ^(٦) ، ولم يفصل بين أن يحصر قبل الوقوف أو بعده .

(١) راجع المسألة في : الأصل ، باب المحصر (٤٦٨/٢) ، الجامع الصغير ، باب في الإحصار ص ١٥٧ ، مختصر الطحاوي ، باب الفدية وجزاه الصيد ص ٧٢ ، المبسوط ، باب المحصر (١١٤/٤) ، بدائع الصنائع ، فصل : وأما بيان حكم المحرم إذا منع عن المضي في الإحرام (١٧٦/٢) ، فتح القدير مع الهداية وبذيله العاية : باب الإحصار (١٣٤/٣) ، البناية مع الهداية ، باب الإحصار (٤١٠/٤ ، ٤١١) . شاشة ابن عابدين ، باب الإحصار (٢٤١/٢) .

(٢) لفظ : [هو] ساقط من (م) ، (ع) . راجع المسألة في : الأم ، باب الإحصار بالعدو (١٦٢/٢) ، المجموع مع المذهب . باب الفوات والإحصار (٢٩٨/٨ ، ٣٠١ ، ٣٥٥) ، فتح العزيز ، في القسم الثالث من كتاب الحج في الفرائض ، دليل المجموع (٦٠/٨ ، ٦١) ، راجع المدونة في كتاب الحج الثاني (٣٤٠/١) ، المنتقى ، في ما جاء فيه من أحصر بعدو (٢٧٢/٢) ، الإقصاص (٢٩٧/١ - ٢٩٩) ، للنهي (٣٥٩/٣) . (٣) هذا جزء من حديث عروة بن المضرس ، الذي تقدم تحريره في مسألة (٤٨٠) ، وله شاهد من حديث عبد الرحمن بن بصر الدبلي وقد سبق نشرجه في مسألة (٥١٦) .

(٤) لفظ : [فيها] ساقط من (ع) .

(٥) لفظ : [عذر] ساقط من صلب (ص) واستدركه السامع في الهامش ، وفي (م) ، (ع) : [قصده] ، مكان : [صده] .

(٦) سورة البقرة : الآية ١٩٦ .

١٠٠١٥ - قلنا : قال الله تعالى : ﴿ وَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا اللَّهَ وَالْعَمْرَةَ يَقُولُ ﴾^(١) ، ثم قال : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ وَالْعَمْرَةَ يَقُولُ ﴾^(٢) ، فكانه قال : عن إتمامهما . ومن وقف بعرفة ثم حججه ، فلا تتناوله الآية .

١٠٠١٦ - قالوا : الآية خرجت على سبب ، وهو حصر المشركين رسول الله ﷺ عن البيت وكان معتمرا ، والحاج بعد وقوفه بعرفة^(٣) في معناه .

١٠٠١٧ - قلنا : لا تسلم أن الحاج بعد الوقوف في حكم المعتمر ؛ لأن المعتمر تلحقه مشقة يمكن الصبر عليها ، وهو الامتناع من الطيب واللبس^(٤) ، ويمكن الصبر عنهما على وجه لا يلحقه فيه ضرر لا صبر عليه فلذلك^(٥) لم يجر له التحلل .

١٠٠١٨ - قالوا : لأنه مصدود عن البيت بخير حق ، فوجب أن يجوز له التحلل ، أصله : إذا صد^(٦) قبل الوقوف ، وأصله : للمعتمر .

١٠٠١٩ - قلنا : للمعنى في الأصل : أنه يلحقه المشقة بالبقاء على الإحرام للصبر على محظوراته ، فجاء أن يتحلل ، وبعد الوقوف يجوز له التحلل إذا مضت أيام الرمي ، فلم يبق من المحظورات إلا النساء ، وليس في الصبر عن ذلك مشقة لا تحتمل^(٧) ، فلم يجر له التحلل .
بين^(٨) ذلك : أن الله تعالى أباح للمعتمر الطيب والخلق واللبس خشية^(٩) الضرورة ، ولم يحل الوطء لذلك ، فدل على الفرق بينهما .

١٠٠٢٠ - قالوا : إذا وقف بعرفة لم يستفد إلا الأمن من القوات ، وهذا المعنى موجود في العمرة ، فإنه يأمن من قواتها ، ومع ذلك لو أحصر عن العمرة تحلل ، كذلك الحاج ، وإذا أحصر عن البيت مثله .

١٠٠٢١ - قلنا : قد بينا أنه يستفيد بعد الوقوف معنى زائداً على الأمن^(١٠) من القوات ، وهو إمكان التحلل من المحظورات التي لا يمكن الصبر عليها إلا بضرر ، وهذا

(١) سورة البقرة : الآية ١٩٦ . (٢) قوله : [بعرفة] ساقط من (م) . (ع) .

(٣) في النسخ جميعها : [والضرورة تقع في ذلك لا بدعى الضرورة] وقد سمعناها تيسير النجاة .

(٤) في (م) ، (ع) : [ضرورة لا صبر عليه فكذا] .

(٥) في (م) ، (ع) : [لأنه مصدود عن البيت بخير حق ، فيجوز أن يجوز له التحلل ، أصه إذا صد ، مكان البيت] .

(٦) في (م) ، (ع) : [المشقة لا يحتمل] .

(٧) في (م) ، (ع) : [بين] .

(٨) في (م) . [بخشة] ، وفي (ع) : [حشة] ، مكان : [لخشية] .

(٩) في (م) : [الأمر] ، مكان : [الأمن] .

المعنى لا يوجد في المصرة ، ولا في الحج ^(١) قبل الوقوف .
 ١٠٠٢٢ - قالوا : أجمعنا على أن من أحصر قبل الوقوف بعرفة يجوز له التحلل ،
 فمن أقل الأفعال أولى وأخرى .

١٠٠٢٣ - قلنا : إنما جاز له التحلل عن أكثر الأفعال ؛ لأنها لم تتم ^(٢) ، وبعد
 الوقوف الإحرام في حكم التام ، ويجوز أن يباح له الرخص قبل تأكد عبادة ، ولا يجوز
 بعد تأكدها ، ولهذا يجوز عندهم للزوج أن يحلل امرأته قبل الوقوف ، ولا يجوز بعده .
 ويجزئ الإحرام عن حجة الإسلام إذا بلغ قبل ^(٣) الوقوف ولا يجوز إذا بلغ بعده .

• • •

(١) في (م) ، (ع) : [ولأن الحج] ، مكان : [ولا في الحج] .

(٢) في (م) : (لم يتم) .
 (٣) لفظ : [قبل] سقط من (م) .



موضع ذبح هدي الإحصار

- ١٠٠٢٤ - قال أصحابنا : لا يجوز ذبح هدي الإحصار إلا في الحرم ^(١)
- ١٠٠٢٥ - وقال الشافعي : إذا أحصر في الحل : جاز أن ينحر فيه ، فإن أحصر في الحرم : لم يجز أن ينحر في غيره ، وإن أحصر في الحل ، وله طريق إلى الحرم يمش بالهدي : فهو بالخيار .
- ١٠٠٢٦ - ومن أصحابنا من قال : يجب أن يمش به ^(٢) .
- ١٠٠٢٧ - لنا قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أُضْهِرْتُمْ فَلَا تَشْتَرُوا مِنْهُ لَكُمُ الْعَذَابُ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ^(٣) ، فسماه الله تعالى هدياً ، والهدي يختص بالحرم ، بدلالة : أن من أوجب هدي ^(٤) شاة لزمه ذبحه في الحرم .
- ١٠٠٢٨ - ثم قال : ﴿ وَلَا تَحْمِلُوا رُءُوسَكُمْ عَلَىٰ بُيُوتِكُمْ لَكُمْ الْعَذَابُ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ، والمجمل عبارة عن ^(٥) المكان ، أو عن الوقت ، كما يقال : بمحل .
- ١٠٠٢٩ - وقد وافقنا الشافعي أن ذبحه لا يتوقف ، فلم يبق إلا أن يكون المراد بالحل : المكان .

- (١) راجع المسألة في : الأصل ، (٤٦٧/٢) ، كتاب الحجة ، باب الإحصار بالعدو (١٩٥/٢ ، ١٩٦) ، مختصر الطحاوي ، ص ٧٢ ، أحكام القرآن للجصاص ، في باب المحصر أين يذبح الهدي ، (٢٧٢/١ - ٢٧٤) ، متن القندوري باب الإحصار ص ٣٢ ، البسيط ، (١٠٦/٤ ، ١٠٧) ، تحفة الفقهاء باب آخر (٤١٧/١) ، بدائع الصنائع فصل : وأما حكم الإحصار (١٧٩/٢ ، ١٨٠) ، فتح القدير مع الهداية ، ونبطه النابت ، (١٢٦/٣ - ١٢٩) ، السابعة مع الهداية ، (٣٩٨/٤ - ٤٠٠ - ٤٠٣) .
- (٢) راجع تفصيل المسألة في : الأم ، باب الإحصار بالعدو (١٥٩/٢) ، مختصر الرمي ، باب الإحصار ص ٢٢ ، حية العلماء ، باب الفوات والإحصار (٣٠٧/٣) ، المجموع مع المذهب ، (٢٩٨/٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٣ ، ٣٥٥) ، المدونة كتاب الحج الثاني (٣٢٢/١) ، الكافي لابن عبد البر ، باب فيمن قاته الحج ينحصر مرض أو عمو أو حصاً في عدة أيام العشر (٤٠٠/١) . الإنصاف ، (٣٠٠/١) ، للفتي ، (٣٥٨/٣) ، الكافي لابن قدامة باب ما يفسد الحج وحكم الموات والإحصار (٤٦٧/١) ، العدة مع العدة ، باب العدة ص ١٨١ ، ١٨٢ .
- (٣) سورة البقرة : الآية ١٩٦ .
- (٤) لفظ : [هدي] ساقط من (م) ، (ع) .
- (٥) لفظ : [عن] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ح) واستفركه السلب في الهامش .

١٠٠٣٠ - ولأنه ذكر محلاً محملاً ، وبين ذلك بقوله تعالى ^(١) : ﴿ ثُمَّ جَاءَهَا إِلَى الْبَيْتِ الْقَدِيمِ ﴾ ^(٢) .

١٠٠٣١ - فإن قيل : قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ ، الفاء ^(٣) للتعقيب ، فهذا يدل على ^(٤) : أنه يلزمه الهدى عقيب الإحصار ، وهذا يمنع اختصاصه بالحرم .

١٠٠٣٢ - قلنا : معنى الآية : فإن أحصرتم وأردتم التحلل فعليكم ما استيسر من الهدى ^(٥) ، فهذا يدل على وجوب الهدى عقيب الإحصار إذا أراد التحلل ، وليس الوجوب من الذبح في شيء .

١٠٠٣٣ - فإن قيل : قوله : ﴿ حَتَّى يَبْلُغَ الْفَتْحَ يَحِلُّ ﴾ ^(٦) ، أي حتى يذبح ويصل إلى مستحقه ، بدلالة : أن المحصر في الحرم مراد ^(٧) بالآية والمحل فيه هذا .

١٠٠٣٤ - قلنا : بلوغ المحل الظاهر : أنه عبارة عن المكان ، فأما الذبح فلا يكون محلاً للهدى ، والمحل هو المكان أو الزمان على ما قدمنا .

١٠٠٣٥ - فإن قيل : روي ^(٨) أن بركة كانت تهدى إلى رسول الله ﷺ ما تصدق عليها ، فذكرت عائشة ذلك للنبي ﷺ فقال : بركة ، فقد بلغ محله ^(٩) ، أي وصل إلى يدها ، وتمت الصدقة ، فيجوز أن يأكله على وجه آخر .

١٠٠٣٦ - ولأنه سبب يتحلل به من الإحرام قبل استيفاء موجب ، فاختص كأقوال العمرة ^(١٠) التي يتحلل بها فائت الحج .

١٠٠٣٧ - ولأنه ^(١١) دم يختص بالإحرام ، فاختص بالحرم ، كدم المتعة والقران .

١٠٠٣٨ - ولأن كل موضع لا يجوز ذبح المتعة والقران فيه ، لا يجوز ذبح دم

(١) في (م) : [كقرله] ، ولفظ : [تعالى] ساقط من (م) ، (ع) .

(٢) سورة الحج : الآية ٢٣ . (٣) في (م) : [عاكفاً] ، مكان : [الفاء] .

(٤) لفظ : [على] ساقط من (م) ، (ع) . (٥) قوله : [من الهدى] ساقط من (م) ، (ع) .

(٦) قوله : [محله] ساقط من (ع) . (٧) في (م) : [مراداً] بالنصب .

(٨) لفظ : [أن] ساقط من (م) ، (ع) . (٩) في (ع) : [لرسول الله] ، مكان : [للنبي] .

(١٠) لم تلق على هذا الحديث .

(١١) في جميع النسخ : كأقوال العمرة ، ولا يستقيم المعنى هكذا ، ولعل الصواب كأمان العمرة .

(١٢) في (م) ، (ع) : [فلائنه] .

الإحصار [فيه] ^(١) ، أصله : الحل في حق المحصر في الحرم .

١٠٠٣٩ - احتجوا : بحديث جابر ، قال : « أحصرنا مع رسول الله ﷺ بالحديبية ، فنحرقنا البئنة عن سبعة ، والبقرة عن سبعة » ^(٢) .

١٠٠٤٠ - قلنا : الحديبية بعضها من الحرم ، روى الزهري ، عن عروة ، عن المسور : « أن رسول الله ﷺ كان بالحديبية ، خبأؤه في الحل ، ومصلاه في الحرم » ^(٣) . ويستحيل ^(٤) أن يقدر على الذبح في الحرم فيذبح في الحل .

١٠٠٤١ - فإن قيل : الخلاف يخالف القرآن ، قال الله تعالى : ﴿ هُمْ أَلَيْسَ كَقَوْمِا وَسَدُّكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ^(٥) .

١٠٠٤٢ - قلنا : هذا محمول على الصد عن نفس المسجد ؛ ولأن المشركين ضربوا وجهه اليذل وردوها في طرف الحرم ، وهذا معنى قوله ^(٦) تعالى : ﴿ أَكَلْتُم مَّا كُنَّا لَكُمْ سَبِيلًا يَحْكُمُ ﴾ ^(٧) ، فلما وقع الصلح لم يمنعهم من الحرم وإن معوهم من دخول مكة .

١٠٠٤٣ - قالوا : روى للمسور بن مخزومة ، ومروان بن الحكم في قصة الحديبية : أن النبي ﷺ لما فرغ من قضية الكتاب قال لأصحابه : « قوموا فانحروا واحلقوا ولا تفرقوا » ^(٨) .

١٠٠٤٤ - قلنا : لأن الهدايا بعد الصلح دخلت الحرم ، فأمرهم بالهدي مطلقاً ؛ لأن الهدايا كانت هناك .

١٠٠٤٥ - قالوا : روي أن الصحابة كلهم توقفوا عن التحر ، فقالت له أم سلمة : « لا تكلم أحداً حتى تنحر هديك حيث وجدت » ^(٩) ، ولم ينكر عليها .

(١) زيادة اقتضاهما البيان .

(٢) قوله : [والبقرة عن سبعة] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (هـ) واستدركه الطاسع في الهامش . وحديث جابر (ر) : أخرجه مسلم في الصحيح كتاب الحج ، باب الاشتراك في الهدي (٢ / ١٥٥) ، الحديث (١٣١٨ / ٣٥٠) .

(٣) قوله : [كان بالحديبية] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (هـ) ، واستدركه النصف في الهامش . وحديث المسور : أخرجه الطحاوي بهذا اللفظ ، في المعاني كتاب مناسك الحج ، باب الهدي بعد من الحرم (٢٤٢ / ٢) .

(٤) في (ع) : [ويستحيل] . (٥) سورة الفتح : الآية ٢٥ .

(٦) لفظ : [قوله] ساقط من (ع) . (٧) نفس الآية السابقة .

(٨) في سائر النسخ : [ولم تفرقوا] ، ولعل الصواب ما أبتناه ، والحديث تقدم نخرجه في مسأله (٤٧٢) ، والكتاب هو عهد صلح الحديبية .

(٩) هذا جزء من حديث المسور بن مخزومة ومروان بن الحكم الذي تقدم نخرجه في مسأله (٤٧٢) . وأخرجه البخاري في الصحيح كتاب الشروط ، باب الشروط في الجهاد (١٩٢ / ٢) .

١٠٠٤٦ - قلنا : أراد تعجيل النحر ، ولم يقصد عموم الأماكن ، فلهذا لم ينكر عليها ، على أنه قد عارض هذا ما روي عن ناجية بن جندب الأسلمي ، عن أبيه ^(١) قال : « أتيت رسول الله ﷺ حين صد الهدي ، فقلت : يا رسول الله ، ابعت معي بالهدي لأنحره في الحرم ، قال : [وكيف] ^(٢) تأخذ به ؟ ، قلت : أحذ به في أودية لا يقدرون على فيها ، فبعته معي حتى نحرته في الحرم » ^(٣) ، وهذا يدل على ^(٤) أنه لم ينحر في الحديبية ، وقوله : « حين صد الهدي » يدل على اختصاصهم بمكان .

١٠٠٤٧ - قالوا : محل الحصر ؟ فكان ^(٥) متجلاً لهديه ، أصله : إذا أحصر في الحرم .
١٠٠٤٨ - قلنا : المعنى في المحصر في الحرم : أنه لما كان متجلاً لهديه ^(٦) : لم يجوز ذبحه في غيره ، ولما كان المحصر في الحل ^(٧) يجوز له الذبح في غير الحل ، لم يجوز له الذبح فيه .
١٠٠٤٩ - أو نقول ^(٨) : المعنى في الحرم : أنه محل لسائر الدماء المتعلقة بالإحرام ، فكان متجلاً لدم الإحصار ، والحل لما [لم] ^(٩) يكن محلاً لسائر الدماء المتعلقة بالإحرام ؛ لم يكن محلاً لدم الإحصار .

١٠٠٥٠ - قالوا : محل التحلل في غير الإحصار الحرم ، ثم كان التحلل للعذر في الحل ، كذلك مكان الذبح أيضاً . بين ذلك : أنه لما جاز التحلل في الحل للمشقة التي تلحقه ^(١٠) بالوصول إلى الحرم ، كذلك ^(١١) تلحقه المشقة بإيصال الهدي إلى الحرم .
١٠٠٥١ - قلنا : ليس من حيث يخفف عنه حتى سقط المعنى عن الإحرام ، وجوز له التحلل ليسقط ^(١٢) عنه كل حكم يشق عليه ، بل لا يمتنع أن يخفف عنه بعض ما وجب عليه ، [ولا يخففُ عنه جميعه] ^(١٣) ؛ ألا ترى : أن المريض تخفف عنه ،

(١) ، (٢) الرائدان من معاني الآثار للطحاوي .

(٣) أخرجه الطحاوي بهذا اللفظ ، في المعاني كتاب مسالك الحج ، باب الهدي يصد عن الحرم (٢٤٢/٢) .

(٤) لفظ : [على] ساقط من (م) .

(٥) في (م) ، (ع) : [مكان] بالمهم ، بدل الماء ، وهو تصحيف .

(٦) ما بين القوسين : ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش ، ولفظ :

[لهديه] غير واضح ، يبدو كأنه [لديه] ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٧) في (م) ، (ع) : [للحل] . (٨) في (م) : [أو يقول] .

(٩) الزيادة من (م) ، (ع) . (١٠) في (م) : [يذبحه] .

(١١) في (ص) : [لذلك] . (١٢) في (م) : [لتسقط] .

(١٣) ما بين المعكوفين ساقط من صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

يسقط عنه الصوم ، وسقطت صفات الصلاة ، ثم لم تسقط ^(١) عنه الصلاة ، كما سقط الصوم وخفف عنه ، وفي مسألتنا : يجوز له ^(٢) التحلل ، ولم يخفف عنه في إسقاط الهدي وإن تعذر عليه عندنا ، وهو أحد القولين لهم ، كذلك لا يمتنع أن يخفف عنه ^(٣) اعتبار الحرم في الهدي / وإن شق ذلك عليه .

١٠٥٢ - وقد ارتكب بعضهم [خطأ] ^(٤) ، فقال : كل دم وجب على المحرم ثم أحصر ، جاز أن يذبحه في غير الحرم . وهذا ^(٥) خطأ ؛ لأن دم الإحصار عندهم إنما جاز في الحل ^(٦) للحاجة إليه ، وبقيّة الدماء لا ضرورة به إلى تمجيلها ، فحكم المحصر ^(٧) فيها وغير المحصر سواء .

• • •

(١) في (م) : [لم يسقط] .

(٢) في (م) ، (ع) : [في مسألتنا فجوز] ، مكان الميث بحذف الواو .

(٣) قوله : [أن يخفف] ساقط من (ع) وفي (م) : [عند] ، مكان : [عنه] .

(٤) زيادة اقتضاها السياق .

(٥) في (م) ، (ع) : [وهذا] ، مكان : [وهذا] .

(٦) في (ع) : [في للحل] .

(٧) قوله : [فحكم المحصر] ساقط من (م) ، (ع) .



حكم المحصر في تطوع

١٠٠٥٣ - قال أصحابنا : إذا أحصر في حجة تطوع ، أو عمرة تطوع : ، تحل وعليه القضاء ^(١) .

١٠٠٥٤ - وقال الشافعي : إذا كان الإحصار عائلاً : فلا قضاء . وإن كان الإحصار ^(٢) غرضاً للواحد والاثنين ^(٣) : ففي وجوب القضاء قولان ، وإن كانت حجة منذورة أوجبها في تلك السنة : فلا قضاء عليه ^(٤) .

١٠٠٥٥ - لنا : حديث عكرمة ، عن الحجاج بن عمرو الأنصاري : « أن النبي ﷺ قال : من كُيِّرَ أو عُرِجَ فقد حل وعليه الحج من قابل » ، قال عكرمة : فسألت ابن عباس وأبا هريرة عما قال حجاج ، فقالا : صدق ^(٥) .

(١) راجع تفصيل المسألة في : كتاب الحجة ، (٢٠١-١٩٣/٢) ، مختصر الطحاوي ، ص ٧١ ، ٧٢ ، أحكام القرآن للجصاص باب ما يجب على المحصر بعد إحلاله من الحج بالهدي (٢٧٩/١ ، ٢٨٠) ، المبسوط ، (١٠٧/٤) ، تحفة الفقهاء ، (٤١٨/١) ، مجمع الأنهر ، باب الإحصار والقوات (٣٠٦/١) ، حاشية ابن عابدين ، (٢٤٠/٢) .

(٢) في (ج) ، (ع) : [لإحصار] بدون الألف واللام .

(٣) في (ع) : [وللاثنين] .

(٤) في (ع) : [عليها] . اتفق الشافعية على أن من أحصر في نسك التطوع ، فلا قضاء عليه ، قال النووي في المجموع : إذا تحلل المحصر ، قال الشافعي ، والمصنف ، والأصحاب : إن كان نسكه تطوعاً ، فلا قضاء وإن لم يكن تطوعاً نظر ، إن كان واجباً مستقراً ، كالتقضاء والنذر وحجة الإسلام التي استقر وجوبها قبل حده السنة ، بقي الوجوب في ذمته . راجع تفصيل المسألة في : الأمل ، (١٥٩/٢ ، ١٦٢) ، مختصر المزني ، ص ٧٢ ، اختلاف العلماء ، باب الحج ص ٨٥ ، حلية المسلم (٣٠٩/٣) ، المجموع مع المذهب ، (٢٠٠/٨ ، ٣٠٦ ، ٣٥٥) ، فتح العزيز ، في القسم السابق ، بذي المجموع (٥٩-٥٦/٨) ، معالم السنن ، في ومن باب هدي المحصر (١٨٩/٢) ، في رفع اليدين عند استلام الحجر الأسود ، (٢٩٧/١ ، ٣٢٧) ، التتقى ، (٢٧١/٢ ، ٢٧٤) ، الكافي لابن عبد البر ، (٤٠٠/١) ، بداية المجتهد ، في القول في الإحصار (٣٧٠/١) ، شرح الزرقاني ، فصل في ذكر موانع الحج والعمرة بعد الإحصار (٣٣٩/٢) ، قوانين الأحكام الشرعية ، كتاب الثامن في موانع الحج ص ١٣٤ ، ١٣٥ ، المسائل الفقهية ، كتاب الحج (٢٩٧/١) ، مسألة (٣٩) ، الإنصاح ، (٣٠١/١) ، للمعني ، (٣٥٧/٣) ، الكافي لابن قدامة ، (٤٦٢/١ ، ٤٦٣) .

(٥) تقدم تخريجه في مسألة (٤١٧) .

١٠٠٥٦ - فإن قيل : في الخبر إضمار باتفاق ، فعندكم : من كسر فتحل ، فعليه القضاء ، وعندنا : من كبر فقد فاته الحج ، وعليه القضاء .

١٠٠٥٧ - قلنا : قوله : « فقد حل » معناه : فله التحلل وعليه القضاء ، فنحن نضم إضمارًا واحدًا ، وأنتم مضمرون ذلك أيضًا مع إضمار الفوات ، ومتى استقل اللفظ الواحد ^(١) بإضمار واحد : لم يجوز ضم غيره .

١٠٠٥٨ - ولأنه سبب التحلل قبل استيفاء موجبات الإحرام ، فأوجب القضاء حجة النفل ، كالفوات .

١٠٠٥٩ - فإن قيل : المعنى في الفوات : أنه تخلل الإحرام ما أوجب القضاء والمحصر لم يتخلل لإحرامه ما يوجب القضاء .

١٠٠٦٠ - قلنا : الفوات ليس هو الموجب للقضاء ، والمحصر لم يتحلل لكن وجب الحج بالإحرام ، فإذا تعذر فعل الواجب بالفوات لزمه القضاء ، كذلك في الإحصار ^(٢) وجب الحج بالدخول ، والإحصار يمنع من أداء الأفعال الواجبة ، فوجب القضاء .

١٠٠٦١ - فإن قيل : الفوات يكون يصنع ^(٣) منه ، إما بتفريط ، أو غلط في الوقت ، فلذلك ^(٤) وجب القضاء ، والإحصار لا صنع له فيه ، فإذا أباح الحل لم يجب القضاء .

١٠٠٦٢ - قلنا : ما وجب على الإنسان إذا لم يفعله ، لم يسقط بمرضه ، سواء كان امتناع ^(٥) الفعل بأمر له فيه صنع ، أو لا صنع له فيه ، كالحاجة الواجبة إذا فانت لو أحصر فيها لزمه مثلها في الوجهين .

١٠٠٦٣ - ولأنه تحلل من عمرته بإحصار ، فلزمه مثلها . أصله : إذا أحرم ينوي ^(٦) عمرة الإسلام .

(١) لفظ : [الواحد] ساقط من (م) ، (ع) .

(٢) قوله : فأوجب ساقط من صلب (م) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٣) قوله : [في الإحصار] ساقط من صلب (م) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٤) في (م) : [يصنع] بالياء ، وهو تصحيف

(٥) في (م) ، (ع) : [فكتلك] .

(٦) في (م) : [امتاع] ، مكان : [امتاع] ، وهو تصحيف .

(٧) في (م) ، (ع) : [سوى] .

١٠٠٦٤ - ولأن كل إحرام لو ^(١) أفسده ، لزمه قضاؤه ، وإذا تحلل منه بالإحصار لزمه منه ، أصله : الفرض .

١٠٠٦٥ - ولأنه لو أفسد حجة النفل لزمه قضاؤها . ومعلوم : أنه قد أتى بجميع أفعالها ، وأخل بصفة ^(٢) من صفاتها ، وهي الصحة . والمحصَر ترك أصل ^(٣) الأفعال . فإذا وجب على المقصد القضاء فالمحصَر أولى .

١٠٠٦٦ - ولأنه تحلل من إحرامه بعد وجوب المضي فيه قبل المضي ^(٤) ، فلزمه مثل ما شرع فيه . أصله : حجة الفرض .

١٠٠٦٧ - فإن قيل : حجة الفرض كانت واجبة عليه قبل الوجوب ، وإذا تحلل صار كأن لم يفعل شيئاً ؛ فبقى الوجوب في ذمته ، وفي مسألتنا لم يتقدم دخوله وجوب ، فإذا تحلل صار كمن لم يدخل ^(٥) في الإحرام .

١٠٠٦٨ - قلنا : هذا غلط ؛ لأن الإحرام أوجب عليه المضي في ^(٦) الأفعال باتفاق ، وإذا تحلل قبل أن يفعلها بقي ^(٧) الوحوب الذي تضمنه الإحرام ، كما بقي ^(٨) الوحوب إذا أفسده ، أو فاتته .

١٠٠٦٩ - احتجوا بقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَتَيْتُمْ قَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ ^(٩) ، ولم يذكر القضاء . فلو وجب لم يجز ترك ذكره مع الحاجة إليه . ألا ترى : أنه تعالى لما أباح للمريض والمسافر الغطر في رمضان ذكر وجوب القضاء .

١٠٠٧٠ - الجواب : أن القضاء عندنا مذكور بقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَتَيْتُمْ مِّن تَمَعَّ بِأَنْفَرِهِ إِلَى الْكَنْعِ قَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ ^(١٠) وهذه هي العمرة التي تجب على المحصر مع الحجة ، ولهذا عقها بالأمر ليبين أنها التي تركت للخوف .

١٠٠٧١ - ولأن الله تعالى بين ما يلزم المحصر من الأحكام ، وحكم الإحصار هو

(١) لعط : [لو] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه التاسع في الهاشم .

(٢) في (م) ، (ع) : [وأصل لصفة] .

(٣) لعط : [أصل] ساقط من (م) ، (ع) .

(٤) في (م) ، (ع) : [قبل المضي فيه] ، بريادة : [فيه] ، وهو مشطوب في (ص) .

(٥) في (م) ، (ع) : [كمن يدخل] بدون [لم] .

(٦) في (م) ، (ع) : [من] ، مكان : [في] .

(٧ ، ٨) في (م) ، (ع) : [نفي] بالون ، مكان الفاء .

(٩ ، ١٠) سورة البقرة : الآية ١٩٦ .

الهدى والتحلل والقضاء . والقضاء ^(١) يلزم في الثاني لا بحكم الإحصار ، لكن بالرجوع الذي اقتضاه ^(٢) الدخول ، وليس حال الإحصار حال الحاجة إلى القضاء ، وإنما يكون القضاء في الثاني ، وتأخير ذكره لا يؤدي إلى تأخير البيان ^(٣) عن وقت الحاجة .

١٠٠٧٦ - قالوا : حصر النبي ﷺ في عام الحديبية عن العمرة ، ومعه أصحابه ، ولم يأمرهم بالقضاء ، ثم اعتمر في سنة سبع ولم يرجع معه من كان من أصحابه في الحديبية ، وإنما رجع عدد يسير معروفون بأسمائهم ^(٤) ، فدل ذلك على أن القضاء غير واجب ^(٥) عليهم .

١٠٠٧٣ - قلنا : النبي ﷺ اعتمر [في] سنة سبع ^(٦) بدل عمرة الحديبية ^(٧) ، وسُميت عمرة القضاء ، فدل ذلك على وجوب القضاء الذي هو مقاضاة النبي ﷺ مع سهيل بن عمرو ^(٨) .

١٠٠٧٤ - وقلنا : المقاضاة كانت في سنة ست ، فكيف تسمى عمرة سنة سبع بذلك ؟ ولأن إطلاق القضاء إذا ذكر في العبادات فيما يراد به ما قام مقام المقضى ، وحمله على غير ذلك ترك للظاهر ، وإنما يقال : قاضى يقاضى مقاضاة .

١٠٠٧٥ - فإن قيل : ليس [معناه] ^(٩) أن النبي ﷺ سماها بذلك ، وإنما هذا شيء سماها به الفقهاء .

(١) قوله : [والقضاء] الثاني ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٢) في (م) ، (ع) : [اقتضى] بدون الهاء . (٣) في (م) ، (ع) : [للبيان] .

(٤) لم نعر على هذا الحديث بهذا اللفظ وقد ذكره ابن حجر بالملأط متقاربة من غير أن ينسب إلى أحد من تلخيص الحبير ، باب الإحصار والفوات (٢٩١/٢) ، وأخرجه مالك بمعناه في الموطأ ، في كتاب الحج ، باب ما جاء فيه من أحصر بعدد (٣٦٠/١) ، الحديث (٩٨) .

(٥) لفظ : [أن] ساقط من (م) ، وفي (م) ، (ع) : [غير واجب عليهم] ، بزيادة : [عليهم] .

(٦) الزيادة من (م) ، (ع) ، وفي جميع النسخ : [تسع] ، والمثبت من كتب التاريخ .

(٧) أخرجه الرازي في المغازي ، في غزوة القضية (٧٣١/٢) ، وابن سعد في الطبقات ، في عمرة رسول الله ﷺ القضية (٨٧/٢) من القسم الأول .

(٨) انظر مقاضاة النبي ﷺ مع سهيل بن عمرو ، في سيرة ابن هشام (٣١٨/٢) ، للمغازي للواقدي ، في غزوة الحديبية (٦١١/٢) ، (٦١٢) ، الطبقات لابن سعد ، في غزوة رسول الله ﷺ الحديبية (٧١/٢) ، من

القسم الأول ، تاريخ الطبري (٧٩/٣) ، البداية والنهاية (١٦٩/٤) .

(٩) في (م) : [معنى] ولعل الصواب ما ادرجه .

١٠٠٧٦ - قلنا : روي ذلك ^(١) عن عائشة وابن عباس (رضي الله عنهما) حين عدد عمره النبي ﷺ ^(٢) ، وهي مذكورة في كتب المغازي في عمرة القضاء .

١٠٠٧٧ - فإن قيل : إنما قضاها لأنها كانت عمرة الإسلام .

١٠٠٧٨ - قلنا : عمرة الإسلام لا تختص بوقت ، فإذا دخل فيها وتحلل ثم أعادها في وقتها لم يسم ذلك قضاء ، [كمن دخل في الظهر ، ثم أفسدها ثم أعادها في الوقت ، لم يسم ذلك قضاء] ^(٣) ؛ لأنه فعل العبادة في وقتها ، وإنما يقال قضاء فيما فات وقته .

١٠٠٧٩ - قالوا : تحلل من إحرام لم يتخلله ما يوجب القضاء ، فلم يجب عليه القضاء . أصله : إذا أكمل ^(٤) الأفعال ، وعكسه الفأث .

١٠٠٨٠ - قلنا : المعنى ^(٥) في إكمال الأفعال : أن ذلك لو كان في حجة الإسلام لم يلزمه مثلها ، فإذا كان في التطوع لم يجب القضاء ، والتحلل بالإحصار لو حصل في حجة الإسلام لزمه مثلها ، فإذا حصل في حجة التطوع لزمه القضاء .

١٠٠٨١ - قالوا : الهدي الذي يأتي به المحصر قائم مقام إكمال الأفعال ؛ لأنه يتحلل به كما يستبيح التحلل بالأفعال ، ثم لو أكمل الأفعال لا قضاء عليه ، كذلك إذا أتى بالهدي مثله .

١٠٠٨٢ - قلنا : الهدي ^(٦) يقوم مقام توابع الإحرام ، فأما أن يقوم مقام الأركان فلا . ولو قام مقام الأفعال لا يسقط الفرض في حجة الإسلام ، كما يسقط الأفعال ، ثم ليس من حيث جاز التحلل بالدم ما قام مقام الأفعال ؛ [لأن الطواف والسعي يتحلل به فائت الحج ، ولا يقوم مقام الأفعال] ^(٧) في إسقاط القضاء .

١٠٠٨٣ - قالوا : فعل أباح التحلل منه صلاح ^(٨) الوقت له ، فوجب أن لا يجب

(١) في (م) ، (ع) : [بل روى] ، مكان : [وروى ذلك] .

(٢) الترمذي نحوه ، في السنن كتاب الحج ، باب ما جاءكم أصغر النبي ﷺ (١٧١/٣) ، الحديث (٨١٦) ، وابن ماجه في السنن ، كتاب المناسك ، باب كم أصغر النبي ﷺ (٩٩٩/٢) ، الحديث (٣٠٠٣) .

أخرجه أحمد في المسند ، في مسند عبد الله بن عباس (٢٤٦/١) ،

(٣) ما بين المكرفين ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهامش .

(٤) في (ص) : [إذاكمل] . (٥) لفظ : [المعنى] ساقط من (م) ، (ع) .

(٦) في (م) ، (ع) : [الذي] ، مكان : [الهدي] .

(٧) ما بين المكرفين ساقط من (م) ، (ع) .

(٨) في (م) ، (ع) : [صلاة] .

القضاء . أصله : إذا دخل في صوم يظن أنه عليه ، ثم بان ^(١) أن لا صوم عليه .
 ١٠٠٨٤ - قلنا المعنى في الصوم : أن المضي لم يجب عليه ظاهراً ولا باطناً ، فإذا
 تحلل منه لزومه القضاء ، والحج كان وجب عليه المضي ظاهراً وباطناً ، فلذلك ^(٢) إذا
 تحلل قبل لزومه القضاء .

(١) في (م) ، (ع) : [صوم نظراً عليه ثم مال] ، مكث التبت .
 (٢) في (م) ، (ع) : [فكل ذلك] -



فقدان المحصر للهدي

١٠٠٨٥ - قال أصحابنا : إذا لم يجد المحصر الهدي : لم ينتقل إلى الصوم ، وبقي على إحرامه ^(١) .

١٠٠٨٦ - وهو أحد قولي ^(٢) الشافعي ، إلا أنه كيف يتحلل ؟ على قولين : أحدهما : يقيم على إحرامه حتى يجد الدم مثل قولنا . والقول الثاني : يتحلل ويبقى الهدي في دمه .

١٠٠٨٧ - وقال في القول الآخر : له بدل .

١٠٠٨٨ - واختلف في قوله في البذل ، فقال في مختصر الحج : ينتقل إلى الإطعام .

١٠٠٨٩ - وقال في مختصر الأوسط : ينتقل إلى الصيام ، وقال في موضع آخر : هو مخير بين الصوم والإطعام .

١٠٠٩٠ - فإذا قالوا : ينتقل إلى الإطعام ، ففي كفيته وجهان ، أحدهما : على وجه التعديل ، كجزاء الصيد يخرج به بقيمة الدم . والثاني : كالإطعام في فدية الأذى إطعام ستة مساكين .

١٠٠٩١ - وإذا قالوا : ينتقل إلى الصوم ، ففي كفيته ثلاثة أقوال ، أحدها : صوم التعديل ، والثاني : صوم التمتع ثلاثة أيام وسبعة إذا رجع ، والثالث : صوم فدية الأذى ^(٣) .

(١) قال السرخسي في المبسوط : كان عطاء يقول : إذا عجز - أي المحصر - عن الهدي ، نظر إلى قيمة الهدي ، فجعل ذلك طعاماً يطعم به المساكين ، كل مسكين نصف صاع ، أو يصوم مكان طعام كل مسكين يوماً ، فيتحلل به بمزلة الهدي في جزاء الصيد ، قال أبو يوسف في الأمالي : وهذا أحب إلينا . راجع تفصيل المسألة في : الأصول ، (٤٦٤/٢) ، أحكام القرآن للجصاص ، باب المحصر لا يجد هدياً (٢٨٠/١) ، المبسوط ، (١١٣/٤) ، تحفة الفقهاء ، (٤١٧/١) ، (٤١٨) ، بدائع الصنائع ، (١٨٠/٢) ، حاشية صر عابدين ، (٢٣٩/٢) .

(٢) في (م) ، (ع) : الأدنى ، مكان : الأذى ، في المكائين ، راجع تفصيل المسألة في : الأم ، (١٦١/٢) ، مختصر المزني ، ص ٧٢ ، ٧٣ ، حلية العباد ، (٣٠٧/٣ - ٣٠٩) ، المجموع مع المذهب ، (٢٩٩/٨) ، (٣٠٠ - ٣٠٣) ، للبدونة كتاب الحج الثاني (٣٢٨/١) ، المنقذ ، (٢٧٣/٢) ، بداية التمهيد ، (٣٦٩/١ - ٣٧٠) ، الإفتاح (٣٠٠/١) ، المغني ، و باب الهدية وجزاء الصيد (٣٦١/٣ - ٤١٣) ، الكافي لاين قدامه (٤٦٢/١) ، العدة مع الصفة ، باب الفدية ص ١٨٠ .

١٠٠٩٦ - لنا : قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْلِلُوا زِينَتَكُمْ عَلَىٰ بَيْنِكُم مَّا بَيْنَكُمْ ﴾ (١) ، فعلق التحلل بفاية ، فلا يجوز (٢) قبل وجودها .

١٠٠٩٧ - ولأن الله تعالى ذكر في الآية دم الإحصار ، ولم يذكر له (٣) بدلا ، وذكر بعده فدية الأذى وذكر لها بدلا على التخيير ، ثم ذكر هدي التمتع وجعل له بدلا على الترتيب ، فلو كان لدم الإحصار بدل لذكره أيضا .

١٠٠٩٨ - ولا يجوز أن يكون البديل في غيره تنبيها عليه ؛ لأن ذكره بعده أبدا لا يختلف ، وليس رده إلى / أحدهما أولى من الآخر .

١٠٠٩٩ - ولأن قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْلِلُوا زِينَتَكُمْ ﴾ تحريم تعلق بفاية منصوص عليها ، فلا يرتفع (٤) قبل دخولها ، كتحريم المطلقة ثلاثا على زوجها الأول .

١٠١٠٠ - ولأنه دم لم يجب بالجمع (٥) بين الإحرامين ، فلا يكون له بدل هو صوم ، كالدّم الذي يجب بالوطء ، والأضحية المنذورة .

١٠١٠١ - ولأنه نسك (٦) يتحلل به قبل استيفاء موجبات الإحرام ، لا يجوز (٧) الأكل منه ، فلا يكون له بدل هو الصوم (٨) ، أصله : الصوم المنذور .

١٠١٠٢ - احتجوا : بأنه دم يتعلق بالإحرام ، فجاز أن يقوم غيره مقامه ، أصله : دم الضمخ وجزاء (٩) الصيد .

١٠١٠٣ - قلنا : هذا يبطل بالدم الواجب بالوطء .

١٠١٠٤ - ولأن المعنى في دم الممتع : أنه نسك أوجبه الجمع بين الإحرامين ، والمناسك (١٠) التي ليست بأركان لها أبدال ، كالوقوف بمزدلفة والرمي .

١٠١٠٥ - فأما دم الإحصار : فإنه أقيم مقام نفس العبادة ، فلا ينتقل عند العجز إلى بدل ، كلفدية التي تازم (١١) الشيخ الفاني في الصوم .

(١) سورة البقرة : الآية ١٩٦ . (٢) في (ص) : (ولا يجوز) .

(٣) لفظ : [له] ساقط من (م) ، (ع) . (٤) في (ص) : [ترتفع] .

(٥) في (م) ، (ع) : [الجمع] بدون الباء . (٦) في (م) ، (ع) : [ولا نسك] ، مكان الملتصق .

(٧) قوله : (لا يجوز) ساقط من صلب (م) واستفردك الناسخ في الهامش .

(٨) في (م) ، (ع) : [صوم] بدون الألف واللام . (٩) في (م) ، (ع) : [جزاء] بدون العطف .

(١٠) في (م) ، (ع) : [ولما كن] ، مكان : [والمناسك] ، وكذا في صلب (ص) وما أتبعه من

عاش (ص) . (١١) في (م) : [تازم] .

١٠١٠٢ - والمعنى في جزاء الصيد : أنه وجب على طريق العوض فجاز أن يقوم غيره مقامه ، وهذا الدم وجب قرية لترك العبادة تُقَسِّمُها فصار كالقديّة في الصوم ، ولهذا نقول ^(١) : إن القديّة التي تجب لترك ^(٢) الوقوف والرمي لا يقوم غيرها مقامها .

(١) في (م) : [يقول] .

(٢) في (م) : (ع) : [يجب كترك] .



المتحلل بعد إحصاره بالحج

١٠٩٠٣ - قال أصحابنا في المحصر بحجة : إذا تحلل ولم يحج من عامه ، فعليه حجة وعمرة ^(١) .

١٠٩٠٤ - وقال الشافعي : ليس عليه عمره ^(٢) .

١٠٩٠٥ - لنا : ما روى الأعمش ، عن إبراهيم ، أنه قال في المحصر بالحج : « يعث بهدي يذبح عنه وقد حل ، وعليه حجة وعمرة » .

١٠٩٠٦ - قال إبراهيم : وذكرت ذلك لسعيد بن جبير ، فقال : هكذا قال ابن عباس ^(٣) .

١٠٩٠٧ - وعن معبد الخزومي أنه شج ^(٤) رأسه وهو محرم ، فسأل ابن عباس ، وابن مسعود ، ومروان بن الحكم عن ذلك .

١٠٩٠٨ - فقالوا : « يعث بالهدي يُحر عنه ، فإذا ذبح ، فقد حل وعليه حجة وعمرة » ^(٥) .

١٠٩٠٩ - فإن قيل : روي عن ابن عمر مثل قولنا ^(٦) .

١٠٩١٠ - قلنا : لم يقلوا لفظه ، فيحتمل أن يكون ذلك فيمن زال إحصاره بحج

(١) راجع تفصيل المسألة في : مختصر الطحاوي ، ص ٧٢ ، أحكام القرآن للمصنف ، باب ما يجب على المحصر بعد إحصائه من الحج بالهدي (٢٧٧/١ ، ٢٧٨) ، تحفة الفقهاء (٤١٨/١) ، بدائع الصنائع (١٨٢/٢) ، فتح القدير مع الهداية ، وبتبنيه العناية (١٣٠/٣ ، ١٣١) ، النهاية مع الهداية (٤٠٥/٤) ، مجمع الأنهر (٣٠٦/١) ، حاشية ابن عابدين (٢٤٠/٢) .

(٢) راجع نفس المصادر السابقة للمذهب المالكي في مسألة (٥٤١) ، والإيضاح (٣٠١/١) .

(٣) أخرجه محمد في كتاب الحجّة كتاب المناكح ، باب المحصر في غير عدو (١٨٨/٢ ، ١٩١) .

(٤) في (ص) : شج بهلاء المسئلة ، وهو تصحيف . والشج : كسر الرأس ، وهو أن يضربه بشيء فيجرحه ويشقه ، ويستعمل في غيره من الأعضاء ، وقال أبو الهيثم : الشج أن يبلو رأس الشيء بالعرب ، كما يُشج رأس الرّجل ، ولا يكون الشج إلا في الرأس . راجع في لسان العرب ، مادة شجع (٢١٩٧/٤) .

(٥) أخرجه مالك بهيئته المقتضى ، في الموطأ كتاب الحج ، باب ما جاء فيمن أحصر بغير عدو (٣٦٢/١) .

واللهي في الكبرى كتاب الحج ، باب من لم ير الإحصاء بالإحصاء بالمرض (٢٢٠/٥) .

(٦) لم تقف على هذا الأمر من وجه ابن عمر () .

من سنته ؛ ولأن من مذهب ابن عمر : أن المحصر يتحلل ، من كل شيء إلا من النساء ، ويبقى تحريم النساء حتى يطوف ويسعى من تحمله بعمره .

١٠١١١ - ولا يلزمه عمرة أخرى عندنا .

١٠١١٢ - ولأنه تحلل من إحرامه قبل الوقوف ، فلزمه طواف وسعي عن ^(١) قضاء الحج ، أصله : فائت الحج .

١٠١١٣ - ولأنه سبب للتحلل قبل ^(٢) استيفاء موجباته ، فوجب أن يلزمه طواف وسعي عن الحج ، كالفائت ؛ ولأن مقتضى الإحرام أن يتحلل عنه بأحد موجبيه ^(٣) : إما بأفعال الحج ، أو بعمل العمرة ، فإذا أحرم فقد ألزم ذلك ، فمن تحلل بغير طواف فلم يأت بالحج في الوقت الذي أوجبه التحريم بقي الوجوب الآخر في ذمته . فلزمه أن يأتي به ، كالمحصر بعمره .

١٠١١٤ - احتجوا بقوله عليه الصلاة والسلام : « من كُتِبَ أو عرج فقد حل ، وعليه الحج من قابل » ^(٤) .

١٠١١٥ - قلنا : عندكم المرض ليس بإحصار ، ولا يصح التحلل منه ، وإنما يحملون الخبر على من كُتِبَ نفاته ^(٥) الحج ، فكيف يصح تعلقكم به ؟ فأما عندنا ، فهو نقل قضاء الحج ^(٦) ، والعمرة مفهومة بدليل آخر .

١٠١١٦ - قالوا : تحلل من حج ، فإذا قضى حجاً كفاه ؛ أصله : إذا تحلل ثم زال المنع فأحرم وحج من عامه ذلك .

١٠١١٧ - قلنا : هذا قد أتى بموجب إحرامه الأول على ما أوجبه ، فلم يلزمه غيره ، وفي مسائلنا لم يأت بأحد موجبي الإحرام في سنته ^(٧) ، فلزمه الحج للدخول ولزمته العمرة للتحلل بغير طواف ، وصار كمن أحرم بالعمرة ثم أحصر فيها .

(١) في (م) ، (ع) : [غير] ، مكان : [عن] .

(٢) في (م) ، (ع) : [ولأنه سبب للتحلل قبل قضاء الحج أصله فائت الحج إلى] ، بزيادة : [ما بعد ولأنه سبب للتحلل] .

(٣) في (م) ، (ع) : [منه بإحدى موجبه] ، مكان للثبوت .

(٤) تقدم تخريجه في مسألة (٤١٧) .

(٥) في (م) : [فقالت] ، وفي (ع) : [بقالت] .

(٦) في (م) : [عد] ، مكان : [عندنا] ، في (م) ، (ع) : [فهو نفل قضاء للحج] ، مكان للثبوت .

(٧) في (ع) : [موجب] ، مكان : [موجب] ، وفي (م) : [سنة] ، مكان : [سنة] .

١٠١١٨ - قالوا . محرم لأحرام واحد ، فإذا تحلل منه قبل إتمامه لم يجب عليه أن يقضي أكثر منه ، أصله : إذا تحلل للقوات بعمل غيره .

١٠١١٩ - قلنا : هناك تحلل بأحد موجبي^(١) الإحرام ، بدلالة : أن الإحرام المشبه يؤدي به إما حجة أو عمرة ، فإذا تحلل بأحد الموجبين لم يلزمه أكثر مما اقتضته التحريمة من الحج . وفي مسائلنا : لم يتحلل بأحد موجبيه ، فبقى^(٢) عمل العمرة في ذمته ، وكان عليه أن يقضيه .

١٠١٢٠ - قالوا : أحرم بشيء واحد ؛ فلم يلزمه قضاء شيئين ، كالحصر بعمرة .

١٠١٢١ - قلنا : العمرة إذا تعذرت أفعالها ؛ لم يؤمر بالخروج منها بفعل^(٣) عبادة أخرى فلذلك^(٤) لا يلزمه القضاء أكثر منها . والحج إذا تعذر المضي فيه له أن يتحلل بعمل عمرة ، فإذا لم يتحلل ولم يأت بها كان عليه قضاؤها .

١٠١٢٢ - قالوا : لا نسلم أن فائت الحج يتحلل بعمل عمرة ، بل يتحلل بطواف الحج ، وإنما قيل : يتحلل بمثل عمل عمرة .

١٠١٢٣ - والدليل على ذلك : أن الوقوف بقوت ، ويسقط توابعه ، ويبقى الطواف والسعي بحكم إحرام الحج على ما كان عليه .

١٠١٢٤ - قلنا : لو كان كذلك لجاز أن يتحلل بالخلق ثم يطوف ، ولكن من سعى عقيب طواف القدوم لا يلزمه السعي بعد القوات ، كما كان لا يلزمه أن لو وقف^(٥) ، فلما لزمه إعادة السعي ، دلّ على أن ما يتحلل به هو طواف وسعي على الموجب كان بإحرام الحج .

...

(١) في (م) : [لأحدى] ، مكان : [أحد] ، وفي (ع) : [موجب] ، مكان : [موجبي] .

(٢) في (م) ، (ع) : [موجب] ، مكان : [موجبه] ، ولقط : [فبقى] ساقط من (ع) .

(٣) في (م) : [بفعل بالياء] ، وهو تصحيف .

(٤) في (م) ، (ع) : [فكنذلك] .

(٥) في سائر النسخ : [أن لو وقف] ، بزيادة : [لو] ، وصوابه : [بجلدها] .



حكم الحلق على المحصر

- ١٠١٢٥ - قال أبو حنيفة ومحمد : ليس على المحصر حلق ^(١)
- ١٠١٢٦ - وقال الشافعي : إذا ^(٢) قلت : إن الحلق نسك ، لم يتحلل إلا بالحلق والذبح ^(٣) .
- ١٠١٢٧ - لنا : أنه نسك من توابع الإحرام ؛ فاختص بالحرم ، كالرمي .
- ١٠١٢٨ - ولأنه معنى يقع به في التحلل ؛ فاختص بالحرم كالطواف .
- ١٠١٢٩ - ولأنه نسك ؛ كذلك ^(٤) يتنأ في الإحرامين ؛ فاختص بالحرم ، كالطواف .
- ١٠١٣٠ - احتجوا : بأن النبي ﷺ أحصر بالحديبية ، فأمرهم بالحلق ^(٥) .
- ١٠١٣١ - قلنا : قد بينا أن بعض الحديبية من الحرم ، وهي قدر الحرم من الحرم تحلل الحلق عدنا .

- (١) قال الطحاوي في محصره : وقال أبو يوسف فيما بعد ذلك فيما روى عنه محمد بن سماع : لا بد له من حلقه ، وبه تأخذ . راجع تفصيل المسألة في الأصل ، باب الحلق (٤٣١/٢) ، مختصر الطحاوي ، ص ٧٢ ، أحكام القرآن للجصاص ، باب وقت ذبح هدي الإحصار (٢٧٥/١ - ٢٧٧) ، البسيط ، باب الحلق (٧١/٢ ، ٧٢ ، ١٠٧) ، تحفة الفقهاء (٤١٧/١) ، بدائع الصنائع (١٨٠/٢) ، فتح القدر مع الهداية ، وبنياله العناية (١٢٨/٣) ، البناية مع الهداية (٤٠١/٢ ، ٤٠٢) ، مجمع الأنهر (٣٠٦/١) ، حاشية ابن عابدين (٢٤٠/٢) .
- (٢) في (ص) : [إن]
- (٣) راجع تفصيل المسألة في المراجع السابقة في مسألة (٤٦٦) ، والمجموع مع المذهب ، باب الفوات والإحصار (٢٩٩/٨ ، ٣٠٢) ، للموتة ، في رفع اليدين عند استلام الحجر الأسود (٢٩٧/١) ، الكمي لابن عبد البر (٤٠٠/١) ، بداية المجتهد ، في القول في فدية الأذى وحكم الحلق رأسه قبل محل الحلق (٣٨٣/١) للمسائل الفقهية كتاب الحج (٢٩٦/١ ، ٢٩٧) ، مسألة (٣٨) ، للنسي ، باب ما يتوعد المحصر وما لم يح له (٣٦١/٣) ، الكافي لابن قدامة (٤٦٢/١) .
- (٤) في (ص) : [لذلك] .
- (٥) تقدم تخريجه من حديث المسور بن مخرمة ، وسروان بن الحكم ، في مسألة (٤٧٢) ، وتكرر ذكره في مسألة (٥٤٥) .



وقت الحلق

- ١٠١٣٢ - قال أبو حنيفة ^(١) : الحلق مختص بأيام النحر ، فإن أخره : لزمه دم ^(٢) .
- ١٠١٣٣ - وقال الشافعي : لا يجب تأخير شيء ^(٣) .
- ١٠١٣٤ - لنا : أنه نسلك يجب فعله في إحرار الحج ، فوجب أن يكون مؤقتاً ، كالرمي .
- ١٠١٣٥ - ولأنه نسلك غير مرتب ^(٤) على الطواف ، فيوقت في الحج كالوقوف ، فإذا ثبت أنه مؤقت فإذا أخره ^(٥) : لزمه دم ؛ لحديث ابن عباس : أنه قال : « من أخر نكساً عن وقته ؛ فعليه دم » ^(٦) .
- ١٠١٣٦ - ولأنه نسلك يجب فعله ^(٧) في إحرار الحج ؛ فيجب تأخيرها دم ، كالرمي .
- ١٠١٣٧ - احتجوا بما روي : أن النبي ﷺ ما سئل عن شيء قُدِّم ولا أخر إلا قال : « افعل ولا حرج » ^(٨) .
- ١٠١٣٨ - قلنا : ليس [معناه] ^(٩) أن في جملة ما سئل عنه تأخير الحلق ^(١٠) عن أيامه حتى يصح الرجوع إليه ، ولا لكان بهم حاجة إلى نقل ذلك .
-
- (١) في (ع) : [قال أبو حنيفة ومحمد] ، زيادة : [ومحمد] .
- (٢) في الأصل : وأكره له أن يؤخر الحلق حتى تذهب أيام النحر ، فإن أخره فعليه دم في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : لا شيء عليه . راجع تفصيل المسألة في : الأصل ، (٤٣١/٢) ، المبسوط ، باب الحلق (٧٠/٤ ، ٧١) ، بدائع الصالحات ، فصل : وأما بيان زمانه ومكانه (١١١/٢) ، صغ القدر مع الهداية ، وبذيله العناية ، باب الجنائيات (٦١/١ - ٦٣) ، الثانية مع الهداية ، باب الجنائيات (٢٩٤/٤ - ٢٩٦) ، مجمع الأنهر ، باب الجنائيات (٢٩٦/١) .
- (٣) راجع المسألة في المجموع ، باب صفة الحج (٢٠٩/٨ ، ٢١٠) ، للمدونة كتاب الحج الثاني (٣٢٨/١ ، ٣٤٠) ، المشتق ، في الحلاق (٣٠/٣) ، المسائل النفعية ، كتاب الحج (٢٨٩/١) ، مسألة (٢٤) .
- (٤) للنسب ، باب صفة الحج (٣٤١/٣ ، ٤٣٥) ، الكافي لابن قدامة ، باب صفة الحج (٤٤٨/١) .
- (٥) في (ص) : [موجب] ، بالباء مكان القاف ، وهو تصحيف .
- (٦) في (م) : [أحرم] ، مكان : [أخره] . (٦) تقدم تخريجه في مسألة (٤٨٣) .
- (٧) في (م) : [فعله] . (٨) تقدم تخريجه في مسألة (٤٨٣) .
- (٩) في الأصل [معنى] ولو تأولنا المعنى لكان بعيداً فأثبتنا ما هو أولى بالصواب وبخاصة أن هنا وتعمده قد نكر من التاسع الأصلي - غفر الله له - .
- (١٠) في (١٠) : (٢) : [بتأخير الحلق] .



مرض المحرم مرضاً يمنعه من المضي إلى مكة إلا بمشقة

١٠١٣٩ - قال أصحابنا : إذا مرض المحرم مرضاً يمنعه من المضي إلى مكة إلا بمشقة ،
جاز له أن يتحلل ^(١) .

١٠١٤٠ - وقال الشافعي : الإحصار العام : [العدو] ^(٢) الذي يمنع كل الناس ،
والخاص ، مثل : السلطان ^(٣) ، أو متطلب حبه بغير حق ، وإن حبسه صاحب ^(٤)
الدين ، فلا .

١٠١٤١ - وقال : لو بالدين كان محصراً ، والعدو إذا كان ^(٥) من الجواهر
الأربعة ، ليس فيه نص ^(٦) .

١٠١٤٢ - قالوا : والذي يجيء على مذهبه : أنه لا يتحلل .

(١) راجع تفصيل المسألة في : الأصل ، باب المحصر (٤٦٣/٢) ، كتاب الحج ، باب المحصر في غير عدو
(١٨٢/٢ - ١٩١) ، أحكام القرآن للجصاص ، باب الممرة هي فرض أم تطوع (٢٦٨/١ - ٢٧١) ،
المبسوط ، باب المحصر (١٠٧/٤ - ١٠٨) ، تحفة الفقهاء ، (٤١٥/١) ، فتح القدير مع الهداية ، باب
الإحصار (١٢٤/٣ - ١٢٦) ، النباهة مع الهداية ، باب الإحصار (٣٩٥/٤ - ٣٩٨) ، مجمع الأبرار ، باب
الإحصار والقوات (٣٠٥/١) .

(٢) الزيادة من (م) ، (ع) .

(٣) في (م) ، (ع) : [سلطان] بدون الألف واللام .

(٤) في (م) : [صار] بالصاد والراء المهملين ، وفي (ع) : [صار] بالصاد المعجمة ، وهو تصحيف .

(٥) في سائر النسخ : [وقال] بالدين كان محصراً ، لعل المراد به : قال الشافعي أيضاً : يكون بالنسبة
محصراً ، وقوله : [إذا كان] ساقط من (ع) .

(٦) في سائر النسخ : [ليس فيه نص] ، والأصوب بزيادة ف أي فليس . قال الشيرازي في المهذب : وإن أحرم
وأحصره المرض لم يجز له أن يتحلل ، لأنه لا يتحلل بالتحلل من الأذى الذي هو فيه ، فهو كمن صل الطريق .
راجع تفصيل المسألة في : الأم ، باب الإحصار بالمرض (١٦٣/٢ ، ١٦٤) ، المجموع مع المهذب ، باب
القوات والإحصار (٣٠٨/٨ - ٣١٠ ، ٣٥٥) ، فتح الميزان ، في القسم السابق ، بذيل المجموع (٣/٨ - ٩) ،
ومعالم السنن ، في ومن باب هدي المحصر (١٨٨/٢ ، ١٨٩) ، للفتوة في رفع اليدين عند استلام الحجر
الأسود (٢٩٧/١ ، ٣٤٠) ، المتقى ، في ما جاء فيمن أحصر بغير عدو ، وفي جامع الهادي (٢٧١/٢) ،
(١٥/٣) ، بداية الجتهد ، في القول في الإحصار (٣٧١/١) ، قرائن الأحكام الشرعية لباب الناس في مواع
الحج من ١٣٥ ، والإفصاح ، (٣٠٠/١) ، المنى باب ما يتولى المحرم وما أكره له (٣٦٤/٣ ، ٣٦٤) .

مرض ، هزم مرضًا يمنعه من المضي إلى مكة إلا بمشقة ٢١٥١/٤

٩٠١٤٣ - ومن أصحابنا من قال : إنه يتحلل ، فأما المرض فليس لإحصار ، ولا يصح التحلل ، لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَضِرْتُمْ مَا لَا سَبِيلَ لَكُمْ فَافْتَدُوا بِهِ ﴾ (١) .

٩٠١٤٤ - قال أحمد بن يحيى (٢) : من فصيح الكلام : حصرته الرجل في منزله (٣) ، إذا حبسته ، وأحصره المرض ، إذا منعه من السير .

٩٠١٤٥ - وقال صاحب الجمهرة (٤) : وأحصر الرجل إذا معه من التصرف مرض أو عائق .

٩٠١٤٦ - وذكر أحمد بن يحيى ، عن أبي الحسن الأثرم ، عن أبي عبيدة ، قال : أَخْصِرْتُمْ وَخَصِرْتُمْ ، أي مرضتم أو ذهب بعضكم ، فهذا مُخَصَّر .

٩٠١٤٧ - والمحصور الذي يجعل في بيته أو داره (٥) أو سجن .

٩٠١٤٨ - قال أبو الحسن الأصفهاني (٦) . كل ما كان من حبس الناس (٧) فهو

(١) سورة البقرة : الآية ١٩٦ .

(٢) هو أبو العباس ، أحمد بن يحيى بن زيد بن يسار الشيباني ، البغدادي ، الملقب بـ «عَلْب» ، كان إمامًا في اللغة ، والنحو ، والعربية ، ومن مصنفاته : كتاب التصحيح ، قال ابن كثير ، وغيره : هو صغير الحجم كثير الفائدة ، وكتاب اختلاف النحويين ، وكتاب القراءات ، وكتاب معاني القرآن ، قال الذهبي وغيره : ولد ثلثة سنة مائتين ، وتوفي سنة إحدى وتسعين ومائتين . راجع ترجمته في : سير أعلام النبلاء (١٤/٥-٧) ، الترجمة (١) ، البداية والنهاية (٩٨/١١) ، النجوم الزاهرة (١٣٣/٣) ، شذرات الذهب (٢٠٧/٢) .

(٣) في (م) ، (ع) : [من منزلة] ، مكان الملبث .

(٤) هو العلامة ، محمد بن الحسن بن فريد بن عتابة ، أبو بكر الأزدي البصري ، اللعوي الحوي ، كان رأسًا في الأدب واللغة ، وفي أشعار العرب ، ومن مصنفاته : كتاب الجمهرة في اللغة ، وكتاب الأمالي ، وكتاب اشتقاق أسماء القبائل ، وكتاب المجتبى ، وكتاب الخيل ، وكتاب السلاح ، وكتاب غريب القرآن ، وكتاب أدب الكاتب . ولد ثلثة بالبصرة في سنة ثلاث وعشرين ومائتين ، ومات في سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة وله ثمان وتسعون سنة . راجع ترجمته في : سير أعلام النبلاء (٩٦/١٥ ، ٩٧) ، الترجمة (٦) ، ميراث الإصطلاح (٢٠٣/٥) ، الترجمة (٧٤٠٥) ، البداية والنهاية (١٧٦/١١ ، ١٧٧) ، النجوم الزاهرة (٢٤٠/٣) ، (٢٤١) ، شذرات الذهب (٢٨٩/٢) .

(٥) في (م) ، (ع) : [أودار] بدون الهاء .

(٦) لعل المراد بأبي الحسن الأصفهاني : هو سعيد بن مسعدة البليخي ، البصري ، وأبو الحسن الأصفهاني الأوسط الشحري ، أخذ عن الغليل وسيبويه ، ومن مصنفاته : كتاب في معاني القرآن ، وكتاب الأوسط في النحو ، ومد اختلط للزورخون في سنة وفاته . قال الذهبي : مات الأصفهاني سنة ثمان مائة ومائتين ، وقيل سنة عشر ، وذكره ابن كثير في سنة خمس وعشرين ومائتين ، وابن الصمد : في سنة خمس عشرة ومائتين . راجع ترجمته في : سير أعلام النبلاء (٢٠٨-٢٠٦/١٠) ، الترجمة (٤٨) ، البداية والنهاية (٢٩٣/١٠) ، شذرات الذهب (٣٦٢/٢) .

(٧) في (م) ، (ع) : [حبس الناس] .

محصور ، وما حبسه شيء من الأشياء من غير الأدمي فهو محصر ، فقال : ما أحصرنك .
يريد أي شيء أحصرنك ، ومن خصرني ؟ إذا عينت الناس ، تقول : أحصرني زمار^(١) ، أو
أحصرني مرضي ، وتقول : خصرنك الرجل ، فهو شخصر ، أي حبسته^(٢) .

١٠٩٤٩ - قال المفصل^(٣) : قال أبو الحسن^(٤) ، ومجاهد ، وقادة^(٥) ، والكلي^(٦) :
الإحصار ، ما منع من عدو ، أو مرض ، أو ملل كل داء خلاه^(٧) ، وأشباه ذلك .

١٠٩٥٠ - قال المفصل : وقال بعض الفقهاء : لا يكون الإحصار إلا بعدو ، فأما
المرض فليس بإحصار ، وهذا مخالف لقول متقدمي الفقهاء ، ولغة العرب ، لأنها
تريد^(٨) الإحصار : ما منع من جنس مال .

١٠٩٥١ - وقال القراء : العرب تقول للذي^(٩) منعه خوف ، أو مرض ، وأشباه

(١) بي (ص) : [مرارا] ، وي (م) ، (ع) [مرار] ، وفي (ن) [عوار] وتكرر اسم رجل .

(٢) بي (ص) : وحبسته ، مكان : أي حبسته .

(٣) المفصل : هو العلامة ، الفصل بن سبعة بن عاصم ، أبو طالب اللقوي ، الأديب ، قال الذهبي : له
تصانيف في معاني القرآن ، والأدب ، أخذ عن ابن الأعرابي وغيره من مشاهير العلماء ، أخذ عنه الصوري
وغيره ، ومات بعد التسعين ومائتين . انظر : سير أعلام النبلاء (٣٦٢/١٤) ، الترجمة (٢١٢) .

(٤) وأبو الحسن : هو الأخفش الأوسط ، الذي تقدمت ترجمته آنفا . ومجاهد : هو الإمام ، ومجاهد بن
جبير ، أبو الحجاج للمكي القرشي الخزومي ، أحد أئمة التابعين ، والمفسرين ، والقراء . مات ثلثة سنة مائة ،
وتوفي بعد المائة . راجع ترجمته في سير أعلام النبلاء (٤٥٧-٤٤٩/٤) ، الترجمة (١٧٥) ، البداية
والنهاية (٢٢٤/٩) ، شذرات الذهب (١٢٥/١) .

(٥) وقادة : هو قادة بن دعامة السلويسي ، أبو الخطاب البصري ، الضرير ، أحد علماء التابعين ، حافظ العصر ،
قدوة المفسرين والمحدثين ، ولد ثلثة سنة ستين ، ومات سنة سبع عشرة ومائة ، وتوفي ثمان عشرة ومائة . راجع
ترجمته في : المرح والتعديل (١٣٣٦-١٣٥٠) ، الترجمة (٧٥٣) ، ميزان الاعتدال (٣٨٥/٣) ، الترجمة
(٦٨٦٤) ، سير أعلام النبلاء (٢٦٩/٥-٢٨٣) ، الترجمة (١٣٢) ، البداية والنهاية (٣١٣/٩) ، (٣١٤) .

(٦) الكلي : هو العلامة محمد بن السائب بن بشر الكلي ، أبو النضر الكوفي ، الشيعي ، صاحب تفسير ،
والأخبار والألسان ، ومات ثلثة سنة ست وأربعين ومائة . راجع ترجمته في المرح والتعديل (٢٧٠/٧) ،
(٢٧١) ، الترجمة (١٤٧٨) ، ميزان الاعتدال (٥٥٦-٥٥٩) ، الترجمة (٧٥٧٤) ، سير أعلام
النبلاء (٢٤٨/٦ ، ٢٤٩) ، الترجمة (١١١) ، شذرات الذهب (٢١٧/١ ، ٢١٨) .

(٧) بي (ص) : [أو تلال كل حله] في باقي النسخ : [أو صلال كل حله] ، وفي هامش (ص) : [ص] .
مشار إليها بعد مكان : [كل] ، لعل الصواب ما أثبتناه .

(٨) بي (م) ، (ع) : [مذهب العرب] ، مكان : [لغة العرب] ، وفي (م) : [يربه] .

(٩) بي (م) ، (ع) : [حلا الدي] ، مكان : [للذي] . تقدمت ترجمة القراء في مسأله (٤١٨) .

ذلك ، أحصر فهو محصر ، والذي حبس وأشباهه : حصر فهو محصور .

١٠١٥٢ - قال الفراء : ويستقيم أن يقال : هذا وهذا ^(١) من غير التأول من كل واحد منهما .

١٠١٥٣ - قال المفضل : والأول أحب إلى لأنه كلام العرب ، وهذا اختيار لو جاء في الشعر لحاز ، فأما في القرآن ومجاز الكلام : فالأول واضح .

١٠١٥٤ - فقد ثبت ما حكينا عن ^(٢) أهل اللغة : أن حقيقة « أُخْصِرَ » تفيد المرض ، فعلى هذا : الآية خاصة من الإحصار ^(٣) بالمرض ، فدلّت على جواز التحلل به ، وعلى مذهب الفراء هي عامة في المرض والعدو ، فاقضت على مذهبه جواز التحلل بالأمرين ، كل واحد من الطريقتين دلالة على مخالفتنا ^(٤) .

١٠١٥٥ - فإن قيل : الآية نزلت علي سبب ، / وهو اختيار الذي بالمدينة ، وقد كانوا أحصروا بعدو ^(٥) ، فكيف يجوز أن يترك بيان المحصر بالمرض ^(٦) ولم يتفق ، ويترك بيان المحصر بالعدو ، والحاجة إليه واقعة ؟ .

١٠١٥٦ - قيل له : أما على طريقة ^(٧) الفراء : فالآية عامة في الأمرين ، فقد بين الله تعالى ما وقعت الحاجة إليه وما لم يقع .

١٠١٥٧ - وعلى الطريقة الأخرى : بين الله تعالى الحكم في المستقبل ، فإن الإحصار تقدم الآية بقوله : ﴿ كَإِنْ تُنْصِرْتُمْ ﴾ ، ثم بين حكم الإحصار في المستقبل ، ويستفاد به حكم الحال . كذلك ^(٨) يجوز أن الله تعالى حكم للمرض في المستقبل ، ليعلم به حكم العدو من ^(٩) الحال ، والله تعالى يبين ^(١٠) الأحكام نكحاً وتبهيها ، بحسب ما يعلم من المصلحة للمكلفين .

^١ راجع قول الفراء ، في لسان العرب ، في مادة حصر (٨٩٦/٢ ، ٨٩٧) .

(١) في (ص) : [هذا وهذا] . (٢) في (م) : (ع) : [من] .

(٣) في (م) : (ع) : [هذه الآية خاصة من الإحصار] ، مكان المكتب ، وفي (ص) : [من الإحصار] .

ولعل الصواب : في الإحصار بالمرض . (٤) في (م) : (ع) : [مخالفتنا] .

(٥) في (م) : (ع) : [بعد] ، مكان : [بعدو] .

(٦) قوله : [بالمرض] ساقط من (م) : (ع) .

(٧) في (م) : (ع) : [قيل له أما على طريق] ، مكان المكتب .

(٨) في (م) : (ع) : [منه] ، مكان : [به] ، وفي (ص) : [لذلك] ، مكان : [كذلك] .

(٩) في (م) : [ومن] بالمطع . (١٠) في (م) : (ع) : [من] .

١٠٩٥٨ - فإن قيل : قد اقترن بهذه الآية قرينة دلت على أن المراد بها : الخوف ^(١) من العدو ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَأَيُّهَا قُلُوبُ الْمُؤْمِنِينَ لَا تَأْخُذْ بِلِحْظِكُمْ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا ، وَاتَّقُوا اللَّهَ . إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ۝١٠٩٥٨ ﴾ .
والأمن من العدو لم يستعمل ^(٢) في المرض ، ولم يسمع من أهل اللغة أمن من المرض ، وإنما يقال : صح ، وبرأ ، وبل ، وأبل ^(٣) ، فدل على أن الآية من الخوف من العدو دون المرض .

١٠٩٥٩ - قلنا : قد يستعمل الأمن في المرض أيضًا ، قال النبي ﷺ ^(٤) : « الزكاة أمان من الجذام والرمم ، أمان من الطاعون » ^(٥) .

١٠٩٦٠ - ويقال : أئمن مرض كذا ^(٦) ، أي تخلص منه ، فأما على قول الغراء معنى الآية : فإذا أنتم من الخوف وبرحم من المرض ، إلا أنه اقتصر على لفظ الأمن طلبًا للإيجاز ، كما قال تعالى : ﴿ سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ وَسَرَّيْلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ ۝١٠٩٦٠ ﴾ ، والمراد بالآية : سرايل تقيكم الحر والبرد ، فاحتصر طلبًا للتخفيف .

١٠٩٦١ - فإن قيل : قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ سُرُورًا وَلَا نَحْزَنُ لَهُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝١٠٩٦١ ﴾ ، وهذا إما يكون في العدو ، وأما المريض فيجوز له الخلق لأجل المرض قبل بلوغ الهدي ^(٧) .

١٠٩٦٢ - قلنا : المريض الذي لا ضرر عليه في تأخير الخلق لا يجوز له الخلق حتى يبلغ الهدي مجله ، والمراد بهذا الخلق : الذي يقع به التحلل ، وذلك لا يجوز للمريض حتى يبلغ الهدي محله ، وإما يجوز أن يحلق المريض حلقًا لا يتحلل به ، وليس هذا هو الخلق الذي أوقفه الله تعالى على العامة .

١٠٩٦٣ - فإن قيل : لو كانت الآية تناولت المريض ، لم يكن لإعادة ذكر المرض وإباحة الخلق له فائدة .

١٠٩٦٤ - قلنا : المرض ضربان ، أحدهما : يمنع النفوذ إلى البيت ، فثبت به

(١) قوله : [أن] المراد مكرر في (ص) وفي (م) : [الخواف] ، مكان : [الخوف] .

(٢) سورة البقرة : الآية ١٩٦ .

(٣) في (ع) ، (ن) : [ولم يستعمل] .

(٤) أي : بل من مرضه ، وأبل : برأ وصح . راجع في لسان العرب ، مادة بلى (٣٤٩/١) . للمعجم الوسيط (٧٠ ، ٦٩/١) .

(٥) في (ص) : [قال ﷺ] مكان المكتب .

(٦) لم نشر على هذا الحديث .

(٧) في سائر النسخ : [أس مرض كذا] ، وصوابه بزيادة : [من] ، أي : [أمن من مرض كذا] .

(٨) سورة النحل : الآية ٨١ .

(٩) سورة البقرة : الآية ١٩٦ .

(١٠) لفظ : [الهدي] ساقط من (م) ، (ع) .

الإحصار ، فآزنة أذى ^(١) أو لم يقارنه .

١٠١٦٥ - والضرب الثاني : لا يمنع الفوز إلى البيت ، ولا يثبت به حكم الإحصار ، ومقارنة ^(٢) الأذى تبيح الحلق ، فعدا الله تعالى في الآية بالمرض الذي [يمنع النفوذ ، وبين حكمه ، وثنى بالمرض الذي] ^(٣) لا يثبت به الإحصار وبين حكمه ، وفي بيان ذلك فائدة لا يتناولها أول الآية .

١٠١٦٦ - ولأن قوله تعالى : ﴿ قَن كَانَ يَنْكُحُ ﴾ ^(٤) مريضاً مبني على أول الآية ، لتقدمها : ﴿ وَأَيُّهَا الْمَخْ وَالْمَرْءُ يَدُ ﴾ ، ثم قال ^(٥) : ﴿ قَن كَانَ يَنْكُحُ مَرْيَسًا أَوْ يَدُ أَذَى يَنْ زَلِيدَ فُؤَيْدِيَّةً ﴾ ، ثم بين حكم الإحصار بقوله تعالى ^(٦) : ﴿ فَإِنْ أَشِيرْتُمْ مَا أَتَسْتَسِرُّ مِنَ الْمَذَى ﴾ ^(٧) .

١٠١٦٧ - فإن قيل : في الآية لإيجاب الهدي على المحصر ، وليس فيها ^(٨) إثبات التحلل .

١٠١٦٨ - قلنا : التحلل مراد بالإجماع ، والهدي وجب لأجله وإن لم يذكر ، وهذا كقوله تعالى في الآية : ﴿ قَن كَانَ يَنْكُحُ مَرْيَسًا أَوْ يَدُ أَذَى يَنْ زَلِيدَ فُؤَيْدِيَّةً ﴾ ، تقديره ^(٩) : فحلق أو لبس ففدية ، وكذلك قوله تعالى ^(١٠) : ﴿ قَمَنَّ كَانَتْ يَنْكُحُ مَرْيَسًا أَوْ عَلَّ سَفَرُ فَيْدَةٍ يَنْ أَيَّارِ أَمَرُ ﴾ ^(١١) ، تقديره : فأفطر فعدة ^(١٢) .

١٠١٦٩ - فإن قيل : قوله تعالى : ﴿ وَأَيُّهَا الْمَخْ وَالْمَرْءُ يَدُ ﴾ يقتضي وجوب المضي إلا أن يمنع منه مانع ، دل الإجماع على جواز التحلل بالمعدو ، وما سواه على أصل الظاهر .

١٠١٧٠ - قلنا : قوله تعالى : ﴿ وَأَيُّهَا الْمَخْ وَالْمَرْءُ يَدُ ﴾ ، يتناول القادر على الإتمام

(١) في (ص) : [آدمي] ، مكان : [أذى] .

(٢) في سائر النسخ : [ويقارنه] ، والصواب ما أثبتناه .

(٣) في (م) : [من] ، مكان : [وبين] ، وما بين القوسين ساقط من (ع) .

(٤) في سائر النسخ : [فمن كان مريضاً يحلف منك] ، والصواب ما أثبتناه .

(٥) الرادة أثبتناها لمقتضى السياق ، وبدونها لا يستقيم المعنى .

(٦) الرادة من (م) ، (ع) .

(٧) في (م) : [فيهما] ، مكان : [فيها] .

(٨) لمط : [تقديره] ساقط من (م) ، (ع) ، وس صلب (ص) واستفركه نسخ في الهامش .

(٩) لمط : [تعالى] ساقط من (م) ، (ع) . (١٠) سورة البقرة : الآية ١٨٤ .

(١١) في (م) ، (ع) : [فدية] ، مكان : [فعلة] .

- دون العاشر عنه ، والمرضى عاجز عن الإتمام ، فلم تتناولهُ (١) الآية .
- ١٠١٧١ - ويدل عليه : ما روى عكرمة عن الحجاج بن عمرو الأنصاري : « أن النبي ﷺ قال : من كُسر أو عرج ، فقد حل ، وعليه الحج من قابل » (٢) .
- ١٠١٧٢ - فإن قيل : في الخبر إضمار ؛ لأن عندكم لا يتحمل بالعرج ، فتقدم الخبر عندكم : من كُسر أو عرج [فتحلل ، فقد حل ، وعندنا المراد : من كسر أو عرج] (٣) . وقد كان شرط ، فقد حل .
- ١٠١٧٣ - قلنا : عندنا إذا كسر جاز له التحلل ، وكلنا (٤) نضمر : أنه يتحمل بالتحلل ، ويقي لكم زيادة إضمار وهو الاشتراط ، ومن أضمر إضماراً واحداً فهو أولى .
- ١٠١٧٤ - ولأن كل عبادة جاز الخروج منها بسبب (٥) العذر ؛ جاز الخروج منها بسبب المرض (٦) قبل أيامها من غير اشتراط ، كالصوم ، والصلاة ، وعكسه الإتيان .
- ١٠١٧٥ - فإن قيل : المرض لا يبيح التحلل من الصوم ، ولا يستبيح (٧) محظوراته بالمرض ، وتلك المحظورات توجب الخروج منه ، والمرض في الحج أيقباً يبيح محظوراته إلا أنها لا توجب (٨) الخروج منه .
- ١٠١٧٦ - قلنا : لا فرق بينهما ؛ لأنه أُنحى له الخروج من الصوم بفعل المحظورات ، وكذلك يباح له الخروج من الحج بفعل المحظورات ، فأباحة (٩) الخروج حاصلة ، فصح القياس عليه .
- ١٠١٧٧ - فإن قيل : الصائم أُنحى له الخروج ؛ لأنه يتخلص بالخروج من الأذى .
- ١٠١٧٨ - قلنا (١٠) : هو بالقطر لا يتخلص من أذى المرض ، بل يتخلص من مشقة الصوم ، كذلك ههنا إذا تحلل تحلص من مشقة البقاء على الإحرام ، وتكلف السير من حالة المرض .

(١) في (م) : [فلم تتناولهُ] .

(٢) سبق تحريم هذا الحديث في مسأله (٤١٧) .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) . - (٤) في (ص) : [وكلتا] .

(٥) في (م) : [سبب] بدون الباء .

(٦) قاعدة : كل عبادة جاز الخروج منها لعذر منها بسبب المرض .

(٧) في (م) ، (ع) : [ولأن يستبيح] . - (٨) في (م) : [لا يوجب] .

(٩) في (ص) : [لينحل] ، مكان : [بفعل] ، وقوله : [بفعل المحظورات] ساقط من (ع) وفي (م) ، (ع) : [وكذلك فأباحة] بزيادة : [وكذلك] .

(١٠) في (م) : [الأذى] ، مكان : [الأذى] ، والزيادة من (م) ، (ع) .

مرض الحرم مرضاً يمنه من المضي إلى مكة إلا بمسقة ٢١٥٧/١

١٠١٧٩ - ولأنه مصدود عن الحرم قادر على بعث الهدى ؛ فكان له التملك ، كالحبوس ، ومن شرط .

١٠١٨٠ - ولا يلزم الضال^(١) ؛ لأنه لا يقدر على بعث الهدى ، ولا يباح له التحلل ، إن لبثه إلى بعث الهدى ، وقد يُهْدَى^(٢) للطريق ؛ فوجب عليه المضي .

١٠١٨١ - ولأنها عبادة تجب بإفسادها^(٣) الكفارة ؛ فجاز الخروج منها لمرض ، كالصوم ، وإن اشترط .

١٠١٨٢ - ولأن كل عبادة جاز الخروج [منها]^(٤) لعذر من جهة آدمي ، جاز بعذر من جهة الله تعالى^(٥) ، كالصلاة ، وإن شرط .

١٠١٨٣ - فإن قيل : بالتحلل من الصلاة يتخلص من الأذى ، والحج بخلافه .

١٠١٨٤ - قلنا : الحبوس عندكم يتحلل وهو لا يملك بالتحلل من الأذى .

١٠١٨٥ - ولأن كل عبادة جاز التحلل منها قبل أيامها استوى المنع من جهة الله تعالى ومن جهة آدمي ، كالصلاة والصوم .

١٠١٨٦ - ولأن التحلل معنى بمعه الإحرام ، فجاز أن يباح بسبب^(٦) من جهة الله تعالى من غير اشتراط ، كالطيب ، وليس الخيط ، وقتل الصيد .

١٠١٨٧ - احتجوا : بما روي ، « أن النبي ﷺ مؤ بضياعة ، وهي شاكية^(٧) ، فقال : أتريدن الحج ؟ ، قالت : نعم ، قال : « فحجي واشترطي ، وقولي : محلي حيث حبستني »^(٨) .

(١) في (ص) : [الصاد] ، وفي (م) ، (ع) : [الصاد] ، مكان : [الضال] ، ولعل الصواب ما أتته .

(٢) في (ص) : [بالطريق] .

(٣) في (ص) : [بإفسادها] .

(٤) زيادة اقتضائها السياق .

(٥) قاعدة : « كل عبادة جاز الخروج منها لعذر من جهة آدمي جاز بعذر من جهة الله تعالى » .

(٦) في (م) : [لسبب] .

(٧) في (م) ، (ع) : [بضياعة] ، وفي (ص) : [شاكية] وبإني السخ ساكنة .

(٨) في (م) : [واشترطي] ، مكان : [واشترطي] . والحديث متفق عليه ، أخرجه البخاري في الصحيح كتاب النكاح ، باب الأكلء في الدين ٢٤١/٣ ، ٢٤٢ ، وسلم في الصحيح كتاب الحج ، باب حوله اشترط الحرم التحلل بعذر المرض ونحوه ٨٦٧/٢ ، ٨٦٨ ، الحديث ١٢٠٧/١٠٤ ، ١٢٠٨/١٠٦ ، وأخرجه أبو داود في السنن كتاب المناسك ، باب الاشراف في الحج (٤٤٨/١) ، والترمذي في السنن كتاب الحج ، باب ما جاء في الاشراف في الحج (٢٦٩/٣ ، ٢٧٠) ، الحديث (٩٤١) ، والبيهقي في السنن كتاب مناسك الحج ، في كيف يقول إذا اشترط (١٦٨/٥) .

١٠١٨٨ - قالوا^(١) : ولو كان المرض مبيحاً للتحلل ، لم تحتج ضاعاً إلى الاشتراط ؛ لأن الاشتراط [حينئذ ثابت حكماً]^(٢) فكان وجود الاشتراط وعدمه سواء .

١٠١٨٩ - قلنا : لا يمنع أن يأمرها باشتراط ما يقتضيها الحكم [ولو]^(٣) لم تشترط ، كما يشترط في القرض رد العوض ، وكما يشترط رد العارية وإن كان حكماً ثابتاً^(٤) قبل الاشتراط ، وكما قال عليه الصلاة والسلام لماثئة : « اشترطى الولاء لهم »^(٥) ، بمعنى : عليهم ، ومعلوم : أن الولاء لمن أعنت وإن لم يُشترط .

١٠١٩٠ - معناه : اشترطى مقتضى الإحرام من التحلل بالمرض ، وشرط مقتضى العقود غير مجموع مه ، بل هو بيان لأحكامها .

١٠١٩١ - وقد قيل : فائدة الاشتراط : أنه يجوز لها التحلل حين تمس ، ومتى لم تشترط^(٦) [لم]^(٧) يؤذن بإحلالها إلى حين^(٨) بلوغ الهدي محلّه ، وفي تعجيل التحلل فائدة مستفادة بالشرط لا توجد^(٩) عند عدمه .

١٠١٩٢ - فإن قيل : فعندكم لا يفيد هذا الشرط إباحة التحلل قبل بلوغ الهدي ، فكيف يحمل الخبر عليه ؟

١٠١٩٣ - قلنا : لما^(١٠) كان هذا من أحكام فسخ الإحرام بالأعذار ، وفسخ ذلك ، فليصح^(١١) هذا ، ولهذا أنكر ابن عمر الاشتراط^(١٢) .

١٠١٩٤ - وقد قال أصحابنا : إن^(١٣) خير الاشتراط ضعيف ، ولهذا وقف الشافعي

(١) في (م) ، (ع) : [فقال] .

(٢) زيادة اقتضاها السياق .

(٣) الزيادة من (م) ، (ع) .

(٤) في (م) : [ثانياً] ، مكان : [ثانياً] .

(٥) في (م) ، (ع) : [اشترطن] ، وفي (ص) ، (ن) ، وللتب أنسب للسياق . وهذا جزء من حديث عائشة أخرجه البخاري بطوله ، في الصحيح ، في كتاب البيوع ، باب إذا اشترط شروطاً لا تحمل (٢٠/٢) ، وسلم في الصحيح كتاب العتق ، باب إذا الولاء لمن أعنت (١١٤٢/٢) ، (١١٤٣) ، الحديث (١٥٠/٨) (٦) في (م) : [مجلس] ، وفي (ع) : [تجلس] ، مكان : [تجلس] ، وفي (م) ، (ع) : [لم يشترط] .

(٧) زيادة اقتضاها السياق .

(٨) في جميع النسخ : [يؤذن بإحلالها] . والصواب ما أثبتناه .

(٩) في (م) : [لا يوجد] .

(١٠) في (م) ، (ع) : [ولما] ، مكان : [قلنا لما] .

(١١) في (ع) : [فليصح] .

(١٢) أخر ابن عمر : أخرجه البيهقي في الكبرى ، في كتاب الحج ، باب من أنكر الاشتراط في الحج

(١٣) (٢٢٣/٥) .

(١٤) لفظ : [إن] ساقط من (ع) .

مرض الحرم مرضًا يمتنع من المضي إلى مكة إلا بمسقة ٢١٥٩/٤

فيه ولم يقطع به ، وهذا ليس بصحيح ، لأنه خبر صحيح ، وإنما وقع أن الشامي قال .
هو مقطوع ، وهو متصل لا شك في اتصاله .

١٠١٩٥ - قالوا : روي عن ابن عباس أنه قال : « لا حصر إلا حصر العدو » ^(١) .
وروي : « أن رجلاً رمي به بعيره » ^(٢) ، فسأل ابن عمر ، وابن الزبير ، ومروان ، فقالوا : لا
يحل له إلا البيت » ^(٣) . وروي : « الحرم كميز » قال : فيعث ^(٤) إلى مكة وبها ابن عباس وابن
عمر ، فلم يرخصوا في التحلل ، فبقي تسعة أشهر على ماتم ، ثم تحلل بعمل عمرة » ^(٥) .

١٠١٩٦ - قلنا : قد روي عن ابن عباس ، وابن عمر مثل قولنا ، أما ابن عباس ،
فروي عنه عكرمة : « أن المرض إحصار » ^(٦) . وروي : أنه أفتى معبدًا المخزومي ، وقد
بدع « أن يتحلل بالهدي » ^(٧) . وروي عن ابن مسعود : أنه قال في المحصر بالمرض :
« إنه يبعث بالهدي على يد صاحبه ، ويؤاعده يومًا يذبح فيه عنه ، فتحلل به » ^(٨) . وروي :
أنه قال في المندوغ مثل ذلك ^(٩) .

(١) أثر ابن عباس (رضي الله عنه) : أخرجه البيهقي في الكبرى كتاب الحج ، باب من لم ير الإحلال بالإحصار بالمرض
(٢١٩/٥) ، وفي المسند ، كتاب الحج ، الباب التاسع في أحكام المحصر ومن ماته لحيج (٣٨١/١) ، الأثر
(٩٨٣) ، وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف كتاب الحج ، في الإحصار في الحج ما يكون (٢٩٣/٤) ، الأثر
(٣) ، والطحاوي في المعاني ، كتاب مناسك الحج ، باب حكم المحصر بالحج (٢٥٢/٢) ، الشامي في الأم
كتاب الحج ، باب الإحصار بالمرض (١٦٣/٢) .

(٢) في (م) ، (ح) : وروي روى به لغيره ، مكان المثلث ، وهو تحريف .
(٣) أخرجه مالك بلفظ : أن سعيد بن حريزة المخزومي شرع يمشي طريق مكة ، وهو محرم ، فسأل من يلي
على الماء الذي كان عليه ، فوجد عبد الله بن عمر ، وعبد الله بن الزبير ، ومروان بن الحكم ، فذكر لهم الذي
عرض له ، فكنههم أمره أن يتناووا بما لا يدع منه ، ويفتدي ، فإذا صبح أعصر محل من إحرامه ، ثم عيه حج
قابل ، وبهدي ما استيسر من الهدي . في الموطأ كتاب الحج ، باب ما جاء فيمن أحصر بغير عدو (٣٦٢/١) ،
الحديث (١٠٣) ، والبيهقي في الكبرى ، (٢٢٠/٥) . والشافعي نحوه ، في المسند ، (٣٨٢/١) ، (٣٨٤) ،
الحديث (٩٨٨) .

(٤) في (ص) : [فيعث] .
(٥) أخرجه مالك بألفاظ متقاربة في الموطأ (٣٦١/١) الحديث (١٠٢) ، والبيهقي في الكبرى
(٢١٩/٥) .

(٦) لم نقف على هذا الأثر .

(٧) أخرجه محمد بن حماد ، في كتاب الحجة كتاب المناسك ، باب المحصر في غير عدو (١٨٤/٢) ، (١٨٥) .
(٨) لم ندر على أثر ابن مسعود (رضي الله عنه) في المحصر بالمرض . وأما ما روى عنه في المندوغ فقد أخرجه محمد ،
في كتاب الحجة ، (٧/١٨/٢) ، والطحاوي في المعاني ، في كتاب مناسك الحج ، باب حكم المحصر بالحج
(٢٥١/٢) ، والبيهقي في الكبرى كتاب الحج ، باب من رأى الإحلال بالإحصار بالمرض (٢٩١/٥) .

١٠١٩٧ - قالوا : لا يتخلص بتحليله عن سبيله عن شيء من الأذى الذي هو فيه ، فلم يجوز له التحلل ، أصله : إذا ضل عن الطريق / .

١/٢٢

١٠١٩٨ - قلنا : يبطل بالخبوس .

١٠١٩٩ - ولأنه إذا تحلل [وتخلص من الأذى ؛ لأن ^(١) تكلف المسير مع المرض فيه مشقة ، فإذا تحلل] ^(٢) أقام وتخلص من الأذى ، واستقر في ^(٣) مكان واحد ، وهو التخلص من السفر .

١٠٢٠٠ - ولأن الضال لا رواية فيه ^(٤) ، فمن أصحابنا من قال : يجوز له التحلل ، ومنهم من ^(٥) قال : لا يتحلل المحصر عندنا إلا بإيقاد ^(٦) الهدي ، فإن قدر على إيقاده فقد عرف الطريق ، ورأى الضلال عنه .

١٠٢٠١ - قالوا : لأنه غير مصدود عن مواضع نسكه ، فوجب أن لا يجوز له التحلل ، أصله : المرض ^(٧) اليسر .

١٠٢٠٢ - قلنا : الوصف غير مسلم ؛ لأنه مصدود من جهة الله تعالى ، والصد من [جهته كالصد من] ^(٨) جهة الآدمي وأكد ؛ بدلالة :

١٠٢٠٣ - أن الآدمي يغالب ، والمرض لا يدفع ولا يغالب ، فلهذا يجوز أن يترك الصيام والصلاة ^(٩) بالمرض ، ولا يترك بالإكراه .

١٠٢٠٤ - فإن قيل : صلاة الخوف تستباح بالعدو ، ولا تستباح بالمرض .

١٠٢٠٥ - قلنا : لصلاة الخوف تأثير من مفارقة العدو ، وليس له تأثير في ^(١٠)

(١) في (م) ، (ع) : [ولأن] بالعطف .

(٢) ما بين المكوئين ساقط من صلب (ص) واستدركه التاسع في الهامش .

(٣) في (م) : [من] .

(٤) قوله : [الضال] لا رواية فيه مكرر في هامش (ص) .

(٥) الزيادة من (م) ، (ع) .

(٦) قوله : [عندنا] ساقط من (ع) وفي (م) : [بإيقاده] .

(٧) في (ص) : [المرض] .

(٨) ما بين المكوئين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه التاسع في الهامش .

(٩) لفظ : [أن] ساقط من (م) ، (ع) .

(١٠) في (م) ، (ع) : [من الصلاة] ، مكان : [والصلاة] .

(١١) في (م) : [فليس] ، مكان : [وليس] ، وقوله : [تأثير في] ساقط من صلب (ص) واستدركه التاسع في الهامش .

مرض المحرم مرضاً يمنه من المضي إلى مكة إلا بمسقة ٢١١١/٤

تخفيف المرض ، ثم المرض اليسير أن لا يحدقه مشقة في السير ^(١) فهو والصحيح سواء ، وإن كان يستتضر بالسير ^(٢) ، فهو مسألتنا .

١٠٢٠٦ - قالوا : كل معنى لو وجد قبل الإحرام لم يمنع وجوب الحج ، وإذا ^(٣) طرأ بعد الإحرام لم يبح التحلل ؛ أصله : إذا لسمته حية أو عقرب .

١٠٢٠٧ - قلنا : المرض عندنا يمنع وجوب الحج عليه بنفسه ، فإذا طرأ أسقط عنه وجوب المضي بنفسه أيضاً ، وإنما لا يسقط المرض وجوب الحج من ماله ، كذلك إذا طرأ لا يسقط الوجوب من ماله .

١٠٢٠٨ - وأصلهم المندوغ ، وهو غير مسلم ، إذا كان يلحقه ضرر بالمسير ، فإن قدر على المسير من غير ضرر فهو كالصحيح .

١٠٢٠٩ - قالوا : ما لا يبيح التحلل بعد الوقوف بعرة لا يبيحه قبله ، كالحيض والنفاس .

١٠٢١٠ - قلنا : إذا أحرمت المرأة بغير إذن زوجها حللها قبل الوقوف ، ولم يحللها بعد الوقوف ، والمعنى في الحيض : أنه لا يمنع المضي في الحج ، فلم يبح التحلل ، والمرض يمنع المضي إلا بمسقة ^(٤) ، فلذلك أباح التحلل .

١٠٢١١ - قالوا : مصدود عن البيت لمعنى في نفسه ، فلا يجوز له التحلل ، كالحائض .

١٠٢١٢ - قلنا : الحائض مصدودة عن البيت ، غير مصدودة عن الوقوف فلذلك لم تتحلل ^(٥) . والمرضى مصدود عن البيت والوقوف ، فصار كمن صده العدو .

١٠٢١٣ - قالوا : المرض لا يمنع وجوب الحج ، فلا يبيح التحلل ، كالحيض .

١٠٢١٤ - قلنا : لا نسلم أن المرض لا يمنع الوجوب ؛ لأن المريض لا يجب عليه الحج بنفسه وإن حصلت شرائط الوجوب ، وإنما يجب عليه عبادة أخرى في ماله .

١٠٢١٥ - والمعنى في الحائض : أنها غير ممنوعة من الوقوف ، فلم يجز لها أن تتحلل ^(٦) ، وليس كذلك المريض ؛ لأنه ممنوع من الوقوف والطواف ، فجاز له التحلل ^(٧) .

(١) في (م) : [اليسير] ، مكان : [اليسير] . (٢) في (م) ، (ع) : [إن بدون الراو ، في (م) :] بالسر

(٣) في (م) ، (ع) : [وإن] ، مكان : [وإذا] .

(٤) في (م) ، (ع) : [لا بمسقة] ، مكان : [إلا بمسقة] .

(٥) في (م) ، (ع) : [فكذلك] ، وفي (م) : [لم يتحلل] .

(٦) في (م) : [أن يتحلل] .

(٧) في صلب (ص) : الحج ، مكان : التحلل ، والمثبت من (م) ، (ع) ، ومن هامش (ص) من نسخة أخرى .



شرطه عند الإحرام أن يحله حيث مرض

١٠٢١٦ - قال أصحابنا : إذا شرط من الإحرام ^(١) أن يحله حيث مرض ، أو ضل ^(٢) تحلل ، فإن فاته الحج فهو محرم بعمره ^(٣) .

١٠٢١٧ - وقال الشافعي يحلل بغير هدي ^(١) ، وعلى القول في الجديد بصحة
الحليم .

١٠٢١٨ - وأصحابه يقولون : فيها قولان ، ومنهم من ^(٥) قال : فيها قول واحد ؛ لأن الحديث صحيح ^(٦) .

١٠٢١٩ - لا : قوله تعالى : ﴿ وَأَبْنُوا بُيُوتَ اللَّهِ وَالْأَيْمَانَ ﴾ فَإِنْ أَحْبَبْتُمْ مَا اسْتَبْرَأْتُمْ مِنْ
الْفِتَنِ ۖ (١) ، وهو عام في الاشتراط وغيره .

١٠٢٢٠ - ولأنها عبادة شرع لها تحلل ، فلا يتحلل منها بالشرط ، كالصلاة .

١٠٢٢١ - ولأنه شرط انتهى إلى ^(٨) موجب الإحرام أن يسقط ، أصله : إذا شرط أن لا يقضى ، إذا أنسد ، وفاته الحج .

(١) أي : إذا شرط ابتداء الإحرام ، أو عند الإحرام .

(٢) المأخوذ من النسخة (ص ١) .

(٣) لم نقف على هذه المسألة بهذه الصورة في كتب الحنفية ، ويظهر أن المصنف مرعيا من المسألة السابقة ، وجعلها مسألة مستقلة لتوضيح الخلاف في إسقاط الهدى بالشروط .

(٤) فی (م) ، (ع) : [ھلے] .

(٥) الرهانة من (م) ، (ع) .

(٦) قال الشافعي في الأم: إذا اشترط مفسر يملو، أو مرض، أو ذهاب مال، أو خفق على البلوغ، حل في الموضع الذي سرس فيه بلا حدي، ولا كتمرة غيره وانصرف إلى بلاده، ولا قضاء عليه، إلا أن يكون لم يبع حصة الإسلام فحجبها. راجع تفصيل المسألة في: الأم، باب الاستفتاء في الحج (١٥٨/٢)، حلية الطعام، (٣١٢، ٣١١/٣)، المجموع مع المذهب، (٨/٣١٠، ٣١٠، ٣٥٣، ٣٥٤)، فتح العزيز مع الوجيز، بذيّل المجموع (٢/٨، ١١-٩)، الإصباح، (١٦٩/٣٠٠)، الفضي، باب ذكر الإحرام (٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤)، الفلحة مع الفلحة، باب الإحرام، (٦٨).

(٧) صورة البقرة : الآية ١٩٦ .

(٨) في (٢) : (٢) : [هي] ، مكان : [التي] ، وهو مفعول في (ص) ، وإما الصواب ما أخرجه .

شرطه عند الإحرام أن يحله حيث مرض ٢١٦٣/٤

١٠٢٢٢ - ولأنه ابتدأ يتحلل به ، فلا يسقط بالشرط ، كعمل العمرة حال القوأت .

١٠٢٢٣ - احتجوا : بحديث أبي هريرة ، عن عروة ، عن عائشة ^(١) : « أن طباخة قالت : يا رسول الله ، أصرم فأشروط ؟ » فقال : نعم . وقالت : كيف أقول ، فقال : قولي ليبيك اللهم ليبيك فجللي حيث حبستني من الأرض ^(٢) .

١٠٢٢٤ - قلنا : يحتمل أن يكون هذا في حال جواز الفسخ بشرط ، فإذا شرطت كان أولى ، ويكون فائدة الشرط سقوط الهدي عنها حتى يتحلل لها التحلل من حال حدوث المرض .

١٠٢٢٥ - قالوا : الشرط فائت في العبادة ^(٣) ، بدليل : أنه لو قال : إن شفا الله مريضى صمت ، لزمه الصوم ، مريضاً كان الناذر أو صحيحاً ، ولو قيد نذره ، فقال : إن شفا الله مريضى وأنا صحيح صمت ، لزمه مع الصحة ، ولم يلزمه إن كان مريضاً ، كذلك ههنا .

١٠٢٢٦ - قلنا : هناك على الوجوب بشرطين : بصحة مريضه ، وأن يكون ^(٤) هو صحيحاً ، فإذا لم يوجد أحد الشرطين لم يلزمه ، وههنا أدخل في العادة ، وشرط الصحة في وجوب المضى لينفي ^(٥) بذلك ما لزمه بالدخول ، فلا يعمل الشرط فيه ، كمن قال : لله علي أن أصوم ، فإن مرضت لم أقض ^(٦) .

• • •

(١) أخرجه مسلم في الصحيح (٨٦٨/٢) ، إحدوث (١٢٠٧/١٠٥) .

(٢) في (م) ، (ع) : [محل] ، مكان [محلي] . تقدم تخريجه من طريق الهرمزي ، وهشام بن عروة ،

عن أبيه ، عن عائشة بمعناه ، ومن حديث ابن عباس ، بالمعاط متقاربة في مسلك (٥٥١) .

(٣) في (م) : [العادة] . (٤) في (م) ، (ع) : [إذا كان] .

(٥) في (م) : [لينفى] ، وفي (م) : [لينفى] .

(٦) في (م) ، (ع) : [لم أقصر] .



موضع الإحصار

- ١٠٢٢٧ - قال أصحابنا : لا يكون الإحصار في الحرم .
 ١٠٢٢٨ - ومن أصحابنا من قال : إن فُتِحَ من الوقوف والبيت ، كان محصراً ^(١) ، وإن تمكن من أحدهما ، لم يكن محصراً ^(٢) .
 ١٠٢٢٩ - وقال الشافعي : يكون محصراً ^(٣) .
 ١٠٢٣٠ - لما : أنه متمكن من الطواف ، فلا يتحلل بالهدي ^(٤) ، كفأت الحج .
 ١٠٢٣١ - ولأن التحلل بالطواف هو الأصل ، وإنما أقيم الهدي مقامه عند المعجز ، والقدرة [علي الأصل تنفع ^(٥)] ثبوت البدل .
 ١٠٢٣٢ - ولأنه سبب للتحلل مثل استيفاء موجب الإحرام ، فلا ثبت حكمه مع التمكن [^(٦)] من الوقوف بعرفة ، أصله : القوات .
 ١٠٢٣٣ - ولأنه غير ممنوع من البيت أو غير ممنوع من الوقوف ، فلا يكون محصوراً ^(٧) ، كالمرضى .

- (١) في (م) ، (ع) : [فهو محصر] ، مكان : [كان محصراً] .
 (٢) قال السرخسي في البسيط : قال أبو يوسف : وإنما أنا أقول : إذا غلب العدو على مكة حتى حالوا به وبين البيت ، فهو محضّر ، والأصح أن يقول : إذا كان محصراً بالحج ، فإن منع من الوقوف وطراف الزيارة جميعاً ، فهو محصر ، وإن لم يمنع من أحدهما ، لا يكون محصراً . راجع تفصيل المسألة في : الأصل ، (٤٦٨/٢) ، مختصر الطحاوي ، ص ٧٢ ، أحكام القرآن للحصص ، باب إحصار أهل مكة (٢٨٠/١) ، البسيط (١١٥ ، ١١٤/٤) ، بدائع الصنائع ، في فصل : وأما بيان حكم الحرم إذا منع عن المضي في الإحرام (١٧٧/٢) ، فتح القدير مع الهداية ، وبذية العناية ، (١٣٤/٣ ، ١٣٥) ، الناية مع الهداية ، (٤١١/٤) ، (٤١٢) ، مجمع الأنهر ، (٣٠٧/١) ، حاشية ابن عابدين ، باب الإحصار (٢٤١/٢) .
 (٣) راجع تفصيل المسألة في : الأم ، باب الإحصار بالعدو (١٦٢/٢) ، المجموع مع المذهب ، (٣٠٩/٨) ، (٣٥٥) ، للرد المحتار كتاب الحج الثاني (٣٤٠/١) ، للفتي ، في ما جاء من أحصر بعدو (٢٧٧/٢) ، الكافي لابن عبد البر (٤٠١/١) ، الإنصاف ، (٢٩٨/١ ، ٢٩٩) ، للفتي ، باب ما يتوقى الحرم وما أبيع له (٣٦٠/٣) ، الكافي لابن قدامة ، باب ما يفسد الحج وحكم القوات والإحصار (٤٦٣/١) .
 (٤) في (م) ، (ع) : [بالهدي] ، مكان : [بالهدي] ، وكذا في هامش (ص) من نسخة أخرى .
 (٥) في (م) : [ينع] .
 (٦) ما بين القوسين ساقط من (ع) .
 (٧) في (م) ، (ع) ، (٥) : [محصوراً] .

- ١٠٢٣٤ - احتجوا : بقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ ﴾ ^(١) .
- ١٠٢٣٥ - قلنا : عطفه على قوله : ﴿ وَأَيُّهَا الْمَلَأَ الْبَرَاءَ يُؤْثِرُ ﴾ ^(٢) .
تقديره : عن أيامهما ^(٣) ، ومن يقدر على الوقوف لم يمنع من أيام الحج ^(٤) . ومن قدر على الطواف لم يمنع من إتمام العمرة ، فلم يجز أن تتضمنه الآية .
- ١٠٢٣٦ - قالوا : ممنوع من إتمام النسكين ، كالمحصر بغير مكة .
- ١٠٢٣٧ - قلنا : إذا أحصر بغير مكة لم يتمكن من إتمام الحج ولا من التحلل ^(٥) بالطواف ، وهذا المعنى لا يوجد إذا قدر على أحد الركنين .
- ١٠٢٣٨ - ولأن المحصر بغير مكة ممنوع في موضع المنع ، والمحصر بمكة ممنوع في غير موضع المنع ، وحكم الأمرين مختلف ؛ ألا ترى : أن من عدم الماء في غير المصر يتم ، وإن عدمه في المصر لم يتم ؛ لأن عدمه في غير موضع [المنع] ^(٦) ، كذلك ^(٧) في مسألتنا .
- ١٠٢٣٩ - قالوا : إذا منع من الوقوف وقدر على الطواف لم يجز له التحلل للطواف في الحال حتى يفوت وقت الوقوف ، فقدرته على الطواف في الثاني لا يمنعه التحلل بالهدي ، كمن أحصر في غير مكة .
- ١٠٢٤٠ - قلنا : الطواف أصل في التحلل وهو قادر عليه ، والمرء لا يتمكن من فعله في الحال ، فلا يجوز أن ينتقل إلى بدله ، كالمظاهر إذا لم يجد الرقية وهو قادر علي الصوم ، لم يجز له الإطعام [وإن كان يقدر على الإطعام] ^(٨) كله في الحال ، ولا يقدر على جميع الصيام في الحال حتى يأتي أوقاته ، كذلك في مسألتنا .

• • •

(١) سورة البقرة : الآية ١٩٦ .

(٢) في (م) ، (ع) : [بقوله فإن أحصرتم] ، زيادة : [بقوله] .

(٣) في (ح) ، (ن) : [أيامها] .

(٤) في (ص) ، (م) : [أيام الحج] .

(٥) في (م) : [التملك] ، وفي (ع) : [التمكن] .

(٦) زيادة اقتضاها السياق .

(٧) في (ص) : [لذلك] .

(٨) ما بين المكونين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) وأصركه الساقط في الهامش .



حكم منع الزوج زوجته من حجة الإسلام

- ١٠٢٤١ - قال أصحابنا يجب على المرأة الخروج إلى حجة الإسلام بغير إذن زوجها ، وليس له أن يمنعه ^(١) .
- ١٠٢٤٢ - وهو قول الشافعي في اختلاف الحديث . وقال في التقديم والجديد : له منها ، وإن أحرمت حلها ، وصارت بمنزلة المحصر في أحد القولين ^(٢) .
- ١٠٢٤٣ - لما قوله تعالى : ﴿ وَيَقَرِّعُ عَلَى النَّاسِ جِبَّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ^(٣) .
- ١٠٢٤٤ - وقال عليه الصلاة والسلام : « الاستطاعة - الزاد الراحلة » ^(٤) ، ولا راد ^(٥) إلا للأداء ، فدل على وجوب الأداء عليها بكل حال ، أذن زوجها أو لم يأذن ^(٦) .
- ١٠٢٤٥ - ولأنها من فروض الأعيان ، فلم يكن للزوج المنع من أدائها ، كالصلاة ، والصوم .
- ١٠٢٤٦ - فإن قيل : وقت الصلاة يقصر ويقدر على جماعها بالليل ، ووقت الحج

يعد .

- (١) في (م) ، (ع) : [أن يمنع] بدون الهاء . قال محمد في الأصل : وإذا أملت المرأة بحجة الإسلام ، لم يكن لزوجها أن يمنعه إذا كان لها ذورحم محرم معها ، وإن لم يكن لها محرم فله أن يمنعه ، وهي بمنزلة المحصر . راجع تفصيل المسألة في : الأصل ، باب الحج عن الميت وغيره (٥١٤/٢) ، المسوط ، و باب الحج عن الميت وغيره (١١١/٤ ، ١١٢ ، ١٦٣) ، تحفة الفقهاء ، كتاب المناسك (٣٨٨/١) ، بدائع الصنائع ، فصل : وأما شرائط مرضيته (١٢٤/٢) ، فتح القدير مع الهداية ، كتاب الحج (٤٦١/٢ ، ٤٦٢) ، مجمع الأثر ، في كتاب الحج (٢٦٣/١) .
- (٢) قال النووي في المجموع : قال البديهي : نص الشافعي في علته كونه أن له منها . وانفقوا على أن الصحيح من هذين القولين : أن له منها . وبه قطع الشيخ أبو حامد والمصلي وآخرون . قال القاضي أبو الطيب في كتابه المجرد والروائي وغيرهما : هذا القول هو الصحيح المشهور . راجع تفصيل المسألة في : الأم ، باب حج المرأة والميت (١١٧/٢) ، مختصر لازمي ، باب إحرام الميت والمرأة ص ٧٣ حلية العلماء (٢١٠/٣) ، (٣١١) ، المجموع مع المنهذب (٣٣١-٣٣٣/٨) ، فتح العزيز مع الرجيز ، بذيل المجموع (٣٥/٨ - ٣٨) ، قوانين الأحكام الشرعية ، ص ١٣٤ ، شرح الرقائي ، فصل في ذكر مواضع الحج والعمرة بعد الإحرام (٣٣٩/٢) . الإنصاف ، (٢٨٧/١) ، المغني ، كتاب الحج و باب الغفمة وجرأ الصيد (٢٤٠/٣) .
- (٣) ، فكاني لابن قدامة ، فصل في حج المرأة (٣٨٥/١) .
- (٤) سورة آل عمران : الآية ٩٧ .
- (٥) (٤) تقدم ترجمته في مسألة (٤٠٨) .
- (٦) في (م) ، (ع) : [ولأن زاد] .
- (٧) في (م) ، (ع) : [أذن الزوج لم يأذن] .

حكم مع الزوج زوجته من حجة الإسلام ٢١٦٧/٤

١٠٢٤٧ - قلنا : فوقت الحج لأهل مكة يقصر ، ومع هذا يحتاج إلى الإذن عديم .

١٠٢٤٨ - قالوا : الصلاة والصوم يجب عليه كما يجب عليها ، والوقت لهما واحد ، فلا يستقر بتشاكلهما بالعبادة .

١٠٢٤٩ - قلنا : قد تختار ^(١) أن تصلي في أول الوقت ، ولا يجوز له معها وإن لم يتغير الصلاة عليه فيه .

١٠٢٥٠ - ولأن استقراره بخروجها إذا كان ذلك فرضاً ^(٢) عليها لم يؤثر أن يستعسر بحبسها في الدين ، وتحبس ^(٣) لوجوب الدين عليها . ولأنه أحد الأركان الخمسة ، كالإيمان ، والزكاة .

١٠٢٥١ - ولأن كل من لزمه الحج فإنه لا يعتذر في أدائه إذن غيره . أصله : إذن الأب .

١٠٢٥٢ - ولأن من لا يحتاج إلى إذنه ^(٤) أداء صلاة الفرض لا يحتاج إلى إذنه في ^(٥) أداء حجة الإسلام ، كالأب .

١٠٢٥٣ - والدليل على أنه لا يحللها : أنها أحرمت بفرض من فروض الأعيان ، فلم يجوز للزوج أن يحللها ، كالصلاة .

١٠٢٥٤ - ولأنها عبادة ، فلم يجوز للزوج أن يحللها من ^(٦) فرضها ، كالصلاة .

١٠٢٥٥ - احتجوا : بحديث ابن عمر : « أن النبي ﷺ قال في امرأة لها مال ، ولها ^(٧) زوج ، ولا يأذن لها في الحج : ليس ^(٨) لها أن تنطلق إلا بإذن زوجها » ^(٩) .

١٠٢٥٦ - قلنا : هذا حديث لا يعرف ، ذكره الدارقطني عن إبراهيم بن أحمد

(١) في (م) ، (ع) : [يختار] .

(٢) في (م) ، (ع) : [عرض] .

(٣) في (م) ، (ع) : [من] ، مكان : [في] .

(٤) في (م) ، (ع) : [من] ، مكان : [في] .

(٥) وردت عبارة في هامش (ص) بعد قوله : [أن يحللها من] ، إلا أنها غير واضحة .

(٦) في (م) ، (ع) : [ولا] ، مكان : [ولها] .

(٧) في (م) : [ليست] .

(٨) أخرجه الدارقطني في السنن كتاب الحج (٢٢٣/٢) ، الحديث (٣١) والبيهقي من وجه آخر نحوه ، في الكبرى كتاب الحج ، باب حصر المرأة محرم بفرض زوجها (٢٢٣/٥) ، (٢٢٤) . قوله الطبراني في

المعجم الصغير باب من اسمه المباس (٢٢٦/١) ، الحديث (٥٧٣) .

القرميسيني ، عن العباس بن محمد بن محاشع ، عن محمد بن أبي يعقوب ، عن حسان بن إبراهيم الصائغ ، عن نافع ، عن / ابن عمر .

١٠٢٥٧ - والعباس بن محمد ، ومحمد بن أبي يعقوب مجهولان ، لا يعرف واحد منهما ^(١) ، ولا يثبت بقولهما حجة ، فإذا روي ما لم يروه أحد من الفقهاء ولا يكن في كتاب لم يلتفت إلى روايتهما .

١٠٢٥٨ - على أنه محمول على الحجة المنذورة ، بدلالة : ما ذكرنا .

١٠٢٥٩ - فإن قيل : المال إنما يشترط في ^(٢) حجة الفرض .

١٠٢٦٠ - قلنا : ويشترط أيضا ^(٣) في أداء الحجة للمنذورة ، وإنما لا يشترط في وجوبها .

١٠٢٦١ - فإن قالوا : الألف واللام للتعريف .

١٠٢٦٢ - قلنا : حجة المنذورة معرفة بالنشر .

١٠٢٦٣ - قالوا : قد دللنا على أن الحج علي التراخي ^(٤) ، وحق الزوج من الاستمتاع على الفور ، فلا يجوز ترك الحق للمعجل لأجل ما هو على التراخي .

١٠٢٦٤ - قلنا : هذا أصل نحالفكم ^(٥) فيه ، ولو سلمناه بطل بالصلاة في أول الوقت ، وبالحج في السنة التي يغلب على ظنها أنها تعجز ^(٦) ، فإن الحج عندهم بصير ، وتحتاج ^(٧) إلى إذه فيه .

١٠٢٦٥ - قالوا : نوع ملك يتعلق به وجوب النفقة ، فوجب ^(٨) أن يستحق به المنع

(١) لم نثر على ترجمة العباس بن محمد في كتب التراجم . ومحمد بن أبي يعقوب : هو محمد بن إسحاق بن منصور ، أبو عبد الله بن أبي يعقوب الكرمانى ، قال أبو حاتم : هو مجهول ، وقال الذهبي : بل هو صدوق مشهور ، من شيوخ البخاري ، توفي **قحلا** في سنة أربع وأربعين ومائتين . انظر ترجمته في : الجرح والتعديل (١٢٢/٨) ، الترجمة (٥٤٧) ، حيران الاعتدال (٧٠/٤) ، الترجمة (٨٢٣٧) ، تقريب التهذيب (١٤٤/٢) ، الترجمة (٣٩) . (٢) في (ص) ، (م) : [من] ، مكان : [في] .

(٣) لفظ : [أيضا] ورد في (م) ، (ع) بعد قوله : [الحجة المنذورة] .

(٤) في (ع) : [للتراخي] . (٥) في (م) : [بخالفكم] .

(٦) في (م) : [يعجز] .

(٧) في (ص) : [نصير] ، وفي (م) : [بصير] ، مكان : [بصير] ، وفي (م) : [يحتاج] .

(٨) في (م) ، (ع) : [موجه] .

من الحج ، أصله : ملك اليمين .

١٠٢٦٦ - قلنا : فنقول لا يثبت به المنع من فرض أوجبه الله ابتداء ، كالملك .

١٠٢٦٧ - ولأن العبد لم يوجب الله عليه الحج ، وإنما يوجبه على نفسه ، فكان للمولى المنع منه ، كما يمنع الزوج من الحجة المنذورة التي ^(١) دخلت فيها ، فأما الزوجة ^(٢) ، فقد فرض الله عليها الحج ، فصار كالصلاة التي فرضها الله عليها .

١٠٢٦٨ - قالوا : حجة واجبة وكان لزوجها منعها من الفروج ، كالمنذورة .

١٠٢٦٩ - قلنا : المنذورة وجبت بسبب من جهتها ، وليس لها أن تسقط ^(٣) حق الروح بفعلها ، ألا ترى : أنه ^(٤) ليس له منعها من الصلاة المفروضة ولا من صوم رمضان ، وله أن يمنعها من المنذور من جنسها ، كذلك ثبوت حق المنع من الحجة للمنذورة لا يدل على ثبوت المنع فيما أوجبه الله تعالى ابتداء .

١٠٢٧٠ - قالوا : للمتدة لا تخرج إلى الحج ؛ لأن حق العدة مضيق ، كذلك حق الزوج أيضاً .

١٠٢٧١ - قلنا : لأن العدة لا تستدرك في غير هذا ^(٥) الحال ، والحج يستدرك فأمرت بالجمع بين الأمرين ، وليس كذلك حق الزوج من الاستمتاع ؛ لأنه لم يستدركه ^(٦) في سائر الأوقات ، وهو غير منقطع ، فلو قدم على الحج أدى إلى سقوط الحج .

• • •

(١) في (م) ، (ع) : [والتي] بالمطف .
(٢) في (م) : [أن يسقط] .
(٣) في (م) : [لا يستدرك] ، وفي (م) ، (ع) : [منه] .
(٤) في (ع) : [لم يستدرك] بدون الهاء .
(٥) في (م) : [(م)] ، (ع) : [(م)] ، (ع) : [(م)] ، (ع) : [(م)] .
(٦) في (ع) : [(م)] ، (ع) : [(م)] ، (ع) : [(م)] ، (ع) : [(م)] .



المرأة لا تخرج للحج إلا مع محرم

١٠٢٧٢ - قال أصحابنا : لا يجوز للمرأة الخروج إلى حجة الإسلام إلا مع محرم إذا كان بينها وبين مكة ثلاثة أيام .

١٠٢٧٣ - واختلف أصحابنا هل ذلك من شرائط الوجوب أو الأداء ؟ فقال أبو جعفر الكبير ، وأبو الحسن ^(١) : إنه من شرائط الوجوب . ومن أصحابنا من قال : إنه من شرائط الأداء ^(٢) .

١٠٢٧٤ - وقال الشافعي : يجب عليها الحج بما يجب على الرجل ، إلا أنه لا يجوز لها الخروج إلا مع محرم ، أو نساء ثقات ، أو امرأة مأمونة ، هذا الذي نص عليه الشافعي .

١٠٢٧٥ - قالوا : وهو المذهب .

١٠٢٧٦ - ومن أصحابه من قال : يعتبر أمن الطريق والصحية ^(٣) ، ولا يعتبر النساء . وظاهر المذهب : أنها لا تخرج في حجة التطوع وسفر التجارة بغير محرم ^(٤) .

(١) في سائر النسخ : أبو جعفر الكبير ، ولعل العرواب : أبو حفص الكبير ، وهو : أحمد بن حفص ، أبو حفص الكبير البجلي ، من كبار تلاميذ محمد بن الحسن ، توفي بـ ١٢٢ سنة أربع وستين ومائتين . وراجع ترجمته في : الجواهر المنيرة (١/١٦٦ ، ١٦٧) ، الفرجة (١٠٤) ، الفوائد البهية ص ١٨ ، ١٩ . وأبو الحسن : هو عبد الله ، أبو الحسن الكرخي ، وقد تقدمت ترجمته في مسألة (١٠٠) ، وتكرر ذكره في أماكن أخرى .

(٢) راجع تفصيل المسألة في : مختصر الطحاوي ، باب وجوب الحج ص ٥٩ ، من القدوري ، كتاب الحج ص ٢٦ ، المبسوط ، باب المختصر (١١٠/٤ ، ١١١/١) ، تحفة الفقهاء ، كتاب المناسك (٣٨٨ ، ٣٨٧/١) ، بدائع الصنائع (١٢٣/٢ ، ١٢٤) ، فتح القدير مع الهداية ، وبذيله العناية ، كتاب الحج (٤١٩/٢ - ٤٢٢) ، البداية مع الهداية ، كتاب الحج (١٧/٤ - ٢٤) ، الاختيار ، كتاب الحج (١٤٠/١ ، ١٤١) ، مجمع الأنهر ، كتاب الحج (٢٦٢/١) .

(٣) في (ع) : [الصفحة] .

(٤) راجع تفصيل المسألة في الأم : (١١٧/٢) ، اختلاف العلماء ، باب الحج ص ١٠٠ ، ١٠١ ، حلية العلماء ، كتاب الحج (٢٠٠/٣ ، ٢٠١) ، المجموع مع المذهب ، كتاب الحج (٨٦/٧ - ٨٨) ، (٣٤٠/٨ - ٣٤٧) ، فتح العزيز ، في كتاب الحج ، بذيل المجموع (٢٢٦/٧ - ٢٤) المدونة كتاب الحج الثاني (٣٤٠/١) ، المنقذ ، في حج المرأة بغير ذي محرم (٨٢/٣) ، بداية الجهاد ، في الجنس الأول (٣٣٤/١) ، كتاب الحج (٣٠٤ ، ٣٠٢/١) ، مسألة (٤٨) ، الإنصاح ، كتاب الحج (٢٦٢/١ ، ٢٦٣) ، الفهي ، كتاب الحج (٢٢٨ ، ٢٢٦/٣) ، الكافي لابن قدامة ، (٣٨٤/١) .

المرأة لا تحرج للحج إلا مع محرم ٢١٧١/٤

١٠٢٧٧ - لنا : ما روى نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : لا يحل لامرأة أن تسافر ثلاثة أيام إلا مع محرم ^(١) .

١٠٢٧٨ - وروى الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي سعيد الخدري ، قال : قال رسول الله ﷺ : لا [تسافر المرأة إلا ومعها زوج أو محرم منها] ^(٢) .

١٠٢٧٩ - وروى سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ^(٣) ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : لا [لا ^(٤)] يحل لامرأة أن تسافر مسيرة ثلاثة أيام إلا مع رجل يحرم عليه نكاحها ^(٥) .

١٠٢٨٠ - وروى ^(٦) يوما .

١٠٢٨١ - وروى ^(٧) ليلة .

١٠٢٨٢ - وروى ^(٨) يوما وليلة .

١٠٢٨٣ - وروى ^(٩) أكثر من ثلاثة أيام ^(١٠) .

١٠٢٨٤ - وإذا تعارضت الأخبار سقطت ^(١١) الاحتجاج بها .

١٠٢٨٥ - قلنا : النهي عن سفر ثلاثة أيام يستقر بهذه الأخبار ؛ لأن ذكر الثلاث إما أن يتقدم ، ويتأخر ^(١٢) عنه خبر اليوم والليلة ، فإن تأخر فقد ضم خبر الثلاث حكما ^(١٣) آخر ،

(١) أخرجه البخاري بألفاظ متقاربة ، في الصحيح ، في تفسير الصلاة باب في كم يقصر الصلاة (١٩٢/١) ، وسلم في الصحيح كتاب الحج ، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره (٩٧٥/٢) ، الحديث (٤١٣) .

(٢) وأبو داود في السنن كتاب المناسك ، باب في المرأة تحج بغير محرم (٤٣٧/١) .

(٣) أخرجه مسلم في الصحيح ، (٩٧٧/٢) ، الحديث (١٣٤٠/٤٣) ، وأبو داود في السنن كتاب المناسك ، باب في المرأة تحج بغير محرم (٤٣٧/١) والطحاوي في المعاني ، (١١٤/٢) .

(٤) الزيادة من صحيح مسلم ، ومعاني الآثار للطحاوي .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ح) واستفركه الناسخ في الهامش ، وتوجد فيه كلمة بعد قوله : لا تسافر المرأة [مكان النقط . غير واضحة .

(٦) أخرجه البخاري في الصحيح ، في تفسير الصلاة ، باب كم يقصر الصلاة (١٩٢/١) أخرجه مسلم في الصحيح ، في (٩٧٧/٢) ، الحديث (٤١٩ - ١٣٣٩/٤٢٢) ، وأبو داود في السنن كتاب المناسك ، باب في المرأة تحج بغير محرم (٤٣٧/١) .

(٧) لم نثر على هذا الحديث بلفظ : أكثر من ثلاثة أيام بعد ، وقد تقدم بلفظ : ثلاثة أيام صاعدا ، ولفظ .

فرك ثلاث ليال ، ولفظ : مسيرة ليلة ، ومسيرة يوم ، ومسيرة يوم وليلة في هذه المسألة

(٨) في (م) ، (ع) : [لم يصح] . (٩) في (ع) : [أو بأخر] .

(١٠) في سائر النسخ : [حكم بالرفع] ، والصواب ما أثبتنا .

وإن تقدم ذكر اليوم فخير ^(١) الثلاث ناسخ له ، وإذا التحريم في الثلاث ثابت باق ^(٢) .
 ١٠٢٨٦ - ولأننا نجمع بين الخبرين فقول ^(٣) : هي ممنوعة من ثلاثة أيام ، وممنوعة من سفر يوم إذا قصدت به ^(٤) ثلاثة أيام .

١٠٢٨٧ - فإن قيل : المراد به : حجة التطوع أو سفر التجارة .

١٠٢٨٨ - قلنا : بل أراد به السفر الظاهر ، لأن ظاهره يقتضي السفر الذي يجوز لها الخروج فيه بوجود الحرم ، أذن الزوج لها ^(٥) أو لم يأذن ، وهذا لا يجوز إلا في ^(٦) سفر الغرض . ويدل عليه حديث سفيان ، عن عمرو ، سمع أبا معبد مولى ابن عباس ^(٧) يقول : « قال ابن عباس : خطب رسول الله ﷺ الناس ، فقال : لا تسافر امرأة إلا ومعهما ذو محرم ، ولا يدخل عليها رجل إلا ومعهما ذو محرم ، فقام رجل ^(٨) ، فقال : يا رسول الله ، إني اكتتبت في غزوة كذا وكذا ، وقد أردت أن أحج بامرأتي ^(٩) ، فقال رسول الله ﷺ : أحجج مع امرأتك ^(١٠) . »

١٠٢٨٩ - فقد فهم الرجل من الخبر سفر الحج ، ولم ينكر النبي عليه الصلاة والسلام ذلك ، ويقول له ما أردت سفر الحج ، ثم أمر الزوج أن يترك الجهاد ويحج بها ، فلو جاز أن تحج وحدها لم يكن لأمره بترك الجهاد معنى .

١٠٢٩٠ - ويدل عليه : حديث أبي عياض : « أن النبي ﷺ قال : لا تحج امرأة إلا ومعهما ذو محرم ^(١١) » ، ذكره الدارقطني في سننه .

(١) قوله : [اليوم فخير] صاقط من صلب (ح) واستفركه الناسخ في الهامش .

(٢) في (م) ، (ع) : [باتفاق] . (٣) الزيادة من (م) ، (ع) .

(٤) في (م) ، (ع) : [قصد بها] . (٥) في (ع) : [لها الزوج] بتقديم والتأخير .

(٦) في (ح) ، (م) : [لا يكون] ، مكان : [لا يجوز] ، والزيادة أختصاصا لاستفادة للمنى ولتقتضى السياق . (٧) في (م) ، (ع) : [مولى ابن عمر] -

(٨) قوله : [فقام رجل] صاقط من صلب (م) واستفركه الناسخ في الهامش .

(٩) في سائر النسخ : [امرأتي] بدون الباء للثبوت من المعاني للطحطاوي .

(١٠) أخرجه البخاري بمعناه ، في الصحيح كتاب الحج ، باب حج النساء (٣١٩/١) ، وفي الجهاد ، باب من اكتب في جهل (١٧٠/٢) ، وسلم في الصحيح ، كتاب الحج باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره (٩٧٨/٢) ، الحديث (١٣٤١/٤٢٤) ، والشافعي في المسند ، كتاب الحج الباب الأول فيما جاء في فرض الحج وشروطه (٢٨٦/١) ، الحديث (٧٤٨) .

(١١) الزيادة من (م) ، (ع) . لم نثر على هذا الحديث من هذا الوجه وقد أخرجه الدارقطني بهذا اللفظ ، في السنن ، في كتاب الحج (٢٢٢/٢ ، ٢٢٣ ، الحديث (٣٠) .

١٠٢٩١ - ولأنه إنشاء سفر صحيح في دار الإسلام ، فلا يجوز من المرأة بغير محرم أو زوج ، كسفر التجارة ، وسفر حجة الفل .

١٠٢٩٢ - ^(١) ؛ لأنه إنشاء سفر مسافة يستوفى فيه مدة مسح المسافر . ولأن كل سفر يمنع ^(٢) منه عدم المحرم والزوج ، كسفر التجارة وسفر الجهاد ، وعكسه الهجرة . فإن نارعونا في هذا الأصل على حكاية الكرايسي ^(٣) لم يلتفت إلى ذلك ؛ لأنه غير المذهب ، وخلاف النص ، ويستدل بالخبر .

١٠٢٩٣ - ولا يقال : إنه لا يجوز اعتبار السفر الواجب بسفر التجارة ، ألا ترى : أن الزوج يمنعها من صوم التطوع ولا يمنعها من صوم الفرض .

١٠٢٩٤ - قلنا : لا نسلم وجوب الحج مع فقد الحرم والسفر غير واجب . ثم المائدة قد منعت من سفر الحج ، كما منعت من سفر التجارة . وإذا اختلفنا في ذلك لا يمنع ^(٤) أن تختلف في مسائلنا .

١٠٢٩٥ - ولأن المرأة ممنوعة من السفر وحدها ، فلأن يقع حال المنع بانضمام ممنوعة أخرى إليها ، أصله : الخلوة والأحاديث ، والسفر المباح يعتبر بإذن الزوج .

١٠٢٩٦ - ولأن ما يمنعها من الخروج إلى حجة التطوع لحق الله تعالى ، فإنه يمنعها من الخروج .

١٠٢٩٧ - قلنا ^(٥) : وفي مسائلنا ترك الحلق بالإباحة فرض مضيق ، فوجب أن يقدم ^(٦) على الحج الموسع ، بل تفرد قولهم .

(١) قوله : [لا يلزم الهجرة] زيادة في هاشم (ص) .

(٢) لفظ : [من] ساقط من (ع) .

(٣) الكرايسي : هو الحسين بن علي بن يزيد ، أبو علي البغدادي ، تلميذ الشافعي . كان قتيها ، وسعدنا ، وأصوليا ، وعالما في معرفة الرجال ، توفي بكثرة في سنة خمس وأربعين ومائتين ، وقيل : في سنة ثمان وأربعين ومائتين . راجع ترجمته في : الأنساب باب الكاف والراء (٤٢/٥) ، سير أعلام النبلاء (٧٩/١٢ - ٨٢) ، الترجمة (٢٣) ، طبقات الشافعية (٢٦/١) ، الترجمة (١١) ، النجوم الزاهرة (٣٢١/٢) ، شذرات الذهب (١١٧/٢) ، المجموع للسبكي (١١٠/١١) .

(٤) في (ص) : [لا يمنع] .

(٥) في (م) ، (ع) : [أحجموا قلنا] ، بزيادة : [أحجموا] .

(٦) في (ع) : [أن يتقدم] .

١٠٢٩٨ - احتجوا على ^(١) أن عدم الحرم لا يمنع الوجوب بقوله تعالى : ﴿ وَفَرَّ عَلَى الْثَّانِ حِجَّ أَلْبَسَ مِنْ اسْتِطَاعَ لِكَيْ سَبِيلاً ﴾ ^(٢) .

١٠٢٩٩ - وسئل النبي ﷺ عن الاستطاعة ، فقال : « الزاد والراحلة » ^(٣) . وظاهر الآية يقتضي : أن المرأة إذا وجدت الزاد والراحلة وجب عليها الحج .

١٠٣٠٠ - قلنا : بين النبي ﷺ الشرط الذي بهم جميع الناس ، ولم يبين الشرط الذي يخصها ^(٤) . ألا ترى : أن الذي ^(٥) بينه وبين مكة بحر لا يجب عليه الحج مع وجود الزاد ^(٦) والراحلة ، ولهذا لم يشترط في وجوب الأداء عنه ما لغيره ^(٧) وإن كان شرطاً باتفاق ، وكذلك النسوة الثقات عنده .

١٠٣٠١ - فعلم أن ^(٨) التي سئل بين ^(٩) الاستطاعة التي يحتاج إليها عمره الناس دون الخصوص ^(١٠) ، أو نقول : إنه عليه الصلاة والسلام بين الشرط الذي يحتاج إليه في سفر الحج ، والحرم يعتبر في كل سفر ^(١١) ، لا اختصاص له بسفر الحج . ولهذا لم يذكر على أصلهم النسوة الثقات .

١٠٣٠٢ - احتجوا : بقوله عليه الصلاة والسلام : « لا تمتنعوا إماء الله مساجد الله » ^(١٢) .

١٠٣٠٣ - قلنا : نحن نمنعها الخروج إذا كانت على صفة ، ونبيحها ^(١٣) بصفة أخرى ، وليس هذا منعا من المسجد كما نمنعها ^(١٤) من دخوله حائضا ، ولا يكون ذلك منعا لها إذا كانت طاهرة ، أو كما ^(١٥) نمنع من الصلاة في الدار المغصوبة ، وليس

(١) الزيادة لمقتضى السياق .

(٢) تقدم تخريجه في مسألة (٤٠٨) .

(٣) في (ص) : [حص] ، وفي (م) : [حصه] ، مكان : [يحصها] .

(٤) في (م) ، (ع) : [من] ، بدل : [الذي] .

(٥) لفظ : [الزاد] ساقط من (م) ، (ع) . - (٦) في (ع) : [بالغير] ، مكان : [ما لغيره] .

(٨) لفظ : [أن] ساقط من (م) ، (ع) . - (٩) في (ص) : [بين] .

(١٠) في (م) ، (ع) : [الخصوص] .

(١١) في (م) ، (ع) : [في كل سفر من كل سفر] ، بزيادة : [من كل سفر] .

(١٢) أخرجه البخاري في الصحيح كتاب الجمعة ، باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل ، (١٦٠/١) ،

ومسلم في الصحيح كتاب الصلاة ، باب خروج النساء إلى المساجد (٣٢٧/٢) الحديث (٤٤٢/١٣٩) .

(١٣) في (م) : [ويبيحها] . - (١٤) في (م) : [يمتنعها] .

(١٥) في (ص) ، (م) : [طاهرا] ، وفي (م) ، (ع) : [أو كذا] ، مكان : [كما] .

المرأة لا تخرج للحج إلا مع محرم ٢١٧٥/٤

ذلك معنا ^(١) من الصلاة ، ولكنه منع من دخول ملك غيره بغير إذنه .

١٠٣٠٤ - احتجوا : بما روي : « أن النبي ﷺ قال لعدي بن حاتم ، وهو برغيه في الإسلام : يوشك أن تخرج الطغينة ^(٢) من الكوفة بغير جوار أحد حتى تخرج البيت . » وروي : « حتى تطوف بالكعبة » ^(٣) .

١٠٣٠٥ - قلنا : هذا اختصار ، وتماث : « لا تخاف إلا الله » ^(٤) ، وهذا دليلنا ؛ لأن النبي ﷺ بين أن الإسلام ميسر ، ويظهر الأمر حتى تتمكن ^(٥) المرأة من الحج بغير جوار لا تخاف ^(٦) إلا الله ، فذكر خوفا يختصر الخروج ، وكذلك الخوف ^(٧) ؛ لأنها خالفت الواجب وحجت بغير محرم . بين ذلك : أن الإنسان يجب أن يخاف الله في كل أحواله ، وهناك ذكر النبي ﷺ خوفا يختص ^(٨) الخروج ، / وما ذلك إلا لما ذكرنا . ١/١٢

١٠٣٠٦ - فإن قيل : النبي عليه الصلاة والسلام قال للمخنمية : « حجي عن أبيك » ^(٩) .

١٠٣٠٧ - قلنا : يجوز أن يكون علم أنها من أهل الموضوع ولا يحتاج ^(١٠) في الخروج إلى محرم ؛ ولأنه ليس بسفر .

١٠٣٠٨ - قالوا : سفر واجب ، فلم يكن من شرطه المحرم ، كالهجرة .

١٠٣٠٩ - قلنا : عندنا المهاجرة لا تسافر بغير محرم ، وإنما تقصد بخروجها أن تصير ^(١١) بحيث تأمن ، ويجوز أن يكون بمسيرة ساعة ، ثم تجتمع ^(١٢) مع سرية من

(١) في (م) ، (ع) : [كذلك مع] ، مكان : [وليس ذلك معنا] .

(٢) في (س) : [نوشك] ، وفي (م) : [أن يخرج الطغينة] .

(٣) في (م) : [جواز] بالزاي للمعجمة ، مكان : [جوار] بالراء للمهمل ، وهو تصحيف . وهذا جزء من حديث عدي بن حاتم ، أخرجه الدارقطني في السنن كتاب الحج (٢٩١/٢ ، ٢٩٢) ، الحديث (٢٦) -

(٢٩) ، وأحمد مطولا في المسند (٢٥٧/٤ ، ٣٧٨) .

(٤) في (م) ، (ع) : [لا يخاف] ، مكان : [لا تخاف] . وهذا جزء من حديث عدي بن حاتم أخرجه البخاري مطولا في الصحيح ، في المناقب ، باب علامات النبوة في الإسلام (٢٧٨/٢) .

(٥) في (م) : [يتسكن] .

(٦) في (م) ، (ع) : [الحرب] ، مكان : [الحرف] ، ولعل عبارة ما سقطت بعد هذه الكلمة ؛ لأن

المنى غير مستقيم .

(٨) في (م) ، (ع) : [ذكر الله] ، مكان : [ذكر النبي ﷺ] ، وفي (س) : [يختصر] ، وفي

(ع) : [يختص] ، مكان : [يختصر] .

(٩) تقدم نخرجه في مسألة (٤٠٨) .

(١٠) في (م) : [أن يصير] .

(١١) في (م) : [لا يحتاج] .

(١٢) في (م) : [يجمع] .

المسلمين أو جيش لكل موضع حضر إليه ، ولا يصادف بقصد ما بعده ، وبمثل هذا لا يصير الإنسان مهاجراً .

١٠٣١٠ - ولأن المهاجرة تخاف على نفسها من ^(١) [المقام بين المشركين ، فيجوز لها الخروج ، وهذه تخاف على نفسها من] ^(٢) الخروج ؛ لأنها تصير معرضة للأجانب وليس معها من يدفع عنها .

١٠٣١١ - ولأن المتدة إذا خافت من المقام في منزل زوجها ، جاز لها الانتقال ، ثم لا يجوز أن تنتقل ^(٣) مع عدم الخوف ، وكذلك في مسألتنا .

١٠٣١٢ - قالوا : مسافة يجب قطعها ، فلم يكن من شرط قطعها مع المحرم ، أصله : إذا كان بينها وبين مكة ستة عشر فرسخاً ^(٤) .

١٠٣١٣ - قلنا : لا نسلم وجوب ^(٥) قطع المسافة مع عدم المحرم ، والمعنى في الأصل : أنها مسافة لا يستوفى مسح المسافر فيها ^(٦) ، وفي مسألتنا بخلافه .

١٠٣١٤ - فإن قالوا : أداء عبادة ، فلم يكن من ^(٧) شرطه المحرم ، كسائر العبادات .

١٠٣١٥ - قلنا : سائر العبادات لا يتعلق المحرم بأدائها ، فلم يشترط فيها . وهذه العبادة المحرم تعلق بأدائها ؛ لأنها تخاف على نفسها متى انفردت ^(٨) في السفر ، فلذلك شرط فيها .

١٠٣١٦ - ولأن المحرم لا يشترط ^(٩) في أداء العبادة ، وإنما يشترط في فعل السفر ،

(١) في (م) : [يخافه] ، ولفظ من ساقط من (ع) .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستفركه التاسع في الهامش .

(٣) في (م) : [أن تنتقل] .

(٤) الفرسخ : فرسوس مغرب ، ثلاثة أميال . قال المطرزي : الفرسخ ثمان : خمس وعشرون غلوة ، وذكر عن ابن شجاع : الغلوة قدر ثلاثمائة ذراع إلى أربعمائة ، والميل ثلاثة آلاف ذراع إلى أربعة آلاف ، وقال القمي : الفرسخة : السعة ، ومنها اشتق الفرسخ ، وهو ثلاثة أميال بالهاشمي ، وجسم الفرسخ : فراسخ . راجع في كتاب العين ، مادة فرسخ (٣٣٢/٤) ، وفي المنرب ، مادة : الغلوة ص ٣٤٤ ، وفي لسان العرب ، مادة : فرسخ (٣٣٨١/٥) ، انصباح المنير (٤٤٣/٢) .

(٥) القراءة من (م) ، (ع) .

(٦) في (ص) ، (م) : [أبأنه من غير نقط] ، مكان : [أداء] ، وقراءة من (م) ، (ع) .

(٨) في (م) : [يخاف على نفسها متى انفردت] ، مكان الفيت .

(٩) قوله : [لا يشترط] ساقط من (م) ، (ع) .

بملائة : أن المكبة تؤدي ^(١) الحج بغير محرم .

١٠٣١٧ - قالوا : لا يخلو أن يكون الاعتبار الأمن أو المحرم ^(٢) ، وبطل اعتبار المحرم خاصة ؛ لأنها لو ظفرت بالمحرم والطريق غير ^(٣) آمن ، لم يجب عليها الحج .

١٠٣١٨ - قلنا : الاعتبار الأمن ^(٤) عندنا ؛ لأن المرأة لا تأمن الاستقامة للطريق ، وبوجود زوج أو محرم تأمن به الفتنة بالخلوة ^(٥) مع الأجانب ، وليس يمنع أن يختلف صفة الأمن باختلاف الناس ^(٦) ، كما أن الطريق الأمن يجب سلوكه للحج لعامة الناس ، وإن كان فيهم من يخاف ليس بخصه ، لم يجب عليه حتى يروى نحوه ، كذلك النساء والرجال .

(١) في سائر النسخ : [المكبة تؤدي] ، والمصواب ما أثبتنا

(٢) في (ص) ، (م) : [الأمن إذ المحرم] .

(٣) في (م) ، (ع) : [في الطريق] ، مكان : [والطريق] ، وفي (ع) . [الغير] ، بزيادة الألف واللام .

(٤) في (م) ، (ع) : [المتع] ، مكان : [الأمن] .

(٥) في (م) ، (ع) : [تأمن] ، مكان : [في الخلوة] ، مكان : [بالخلوة] .

(٦) في (م) ، (ع) : [الأمن] ، مكان : [الناس] .



حكم من حج ثم ارتد ثم أسلم

١٠٣١٩ - قال أصحابنا : إذا حج ، ثم ارتد ، ثم أسلم : فعليه حجة الإسلام ، ولا يعتد بما كان قبله ^(١) .

١٠٣٢٠ - وقال الشافعي : لا حج عليه ، وإن ارتد في حال الإحرام ثم أسلم ، ففيه وجهان : أحدهما : بطل الحج وخرج منه ، والآخر : لا يبطل ويبنى عليه ^(٢) .

١٠٣٢١ - لنا : أن هذه الحجة سميت في الشريعة حجة الإسلام وعلفت به ، وقد يجدد له الإسلام ، فسميت « حجة » ^(٣) ، ولا توبة من كفر ، فوجب أن يلزمه بعدها بوجود ^(٤) الزاد والراحلة حج الإسلام ، كالكافر الأصلي .

١٠٣٢٢ - ولأنها عادة يجوز أن تلزمه بعد الإسلام الأول ، فجاز أن تلزمه في الإسلام الثاني بعد أدائها في الأول ، كالصوم ، والصلاة ، والزكاة .

١٠٣٢٣ - ولأنها عبادة لا تفعل في العمر مع استمرار الإسلام إلا مرة واحدة ^(٥) ، فوجب إعادتها بعد الردة ، كالإيمان .

١٠٣٢٤ - وهذا فرع على أن الردة تحبط ^(٦) الأعمال وإن لم يوجد الموت ، وقد دللنا على هذا الأصل فيما مضى ، وإذا أحبطت العمل صار كأن لم يحج .

١٠٣٢٥ - احتجوا : بقوله [عليه الصلاة والسلام : « الإسلام يُجِبُّ ما قبله » ^(٧) .

(١) راجع المسألة في : مختصر الطحاوي ، « كتاب المرتد » ص ٢٦١ ، وحاشية ابن عابدين ، « باب المرتد » (٣٣٧/٣) .

(٢) حلية العلماء ، « كتاب الحج » (١٩٥/٣) ، المجموع ، « كتاب الحج » (٩/٧) ، فتح العزيز ، في « كتاب الحج » ، بذيل المجموع (٥/٧) ، شرح الزرقاني ، « باب الردة » (٦٨/٨) ، الإفصاح ، « باب العمرة » (٣٠٤/١) .

(٣) في (م) ، (ع) : [يجدد إسلام] ، مكان : [يجدد له الإسلام] ، ولفظ : [حجة] ساقط من (ع) .
(٤) في (م) . « بوجوب » ، مكان : [بوجود] .

(٥) في (م) : [لا يفعل] ، مكان : [لا تفعل] ، وفي سائر النسخ : [الاستمرار] بالألف واللام ، والصواب ما أثبتنا ، ولفظ : [الإسلام] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستفركه الناسخ في الهامش ، والزائدة من (م) ، (ع) .
(٦) في (م) : [يحبط] .

(٧) تقدم ترجمته في مسألة (١٦١) .

حكم من حج ثم ارتد ثم أسلم ————— ٢١٧٩/٤

١٠٣٢٦ - قلنا : هذا هو الدليل عليكم ؛ لأنه يقتضي قطعه لما تقدمه من كل شيء ،
نبصر كمن لم يحج .

١٠٣٢٧ - احتجوا : بقوله [(١) تعالى : ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوَظِعَةٌ مِّنْ رَبِّهِ فَآتَاهَا فَلَهُ مَا سَلَفَ ﴾ (٢)] .

١٠٣٢٨ - قلنا : هذا من الربا ، من أسلم فله ما قبضت يمينه (٣) ، وسقط ما لم
يقبض ، وروي ذلك عن السدي (٤) وغيره ، وأول الآية شاهد (٥) على ذلك .

١٠٣٢٩ - قالوا : روي عن الأفرع بن حابس ، قال : يا رسول الله الحج مرة أو
أكثر ؟ قال : بل مرة (٦) .

١٠٣٣٠ - قلنا : كذلك نقول : إن الحج المعتد به مرة ، وما تقدم الردة لا يعتد به
عندنا ، كالحجة التي جامع فيها .

١٠٣٣١ - قالوا : سقط فرض حجة الإسلام عن نفسه ، فلم يلزمه إعادتها ثانياً ،
أصله : إذا لم يرتد .

١٠٣٣٢ - قلنا : لا نشلم أن الفرض يسقط ، بل هو مراعى عندنا ؛ لأن الردة تؤثر
بعد الفراغ من العبادات ، كما تؤثر (٧) إذا تحللها . والمعنى (٨) فمن لم يرتد : أنه لا
يلزمه تجديد الإسلام ، فلم يلزمه إعادة الحج ، ولما كان المرتد مأموراً بفعل الإسلام لزمه
الحج بعده بوجود الزاد والراحلة ، كما يلزمه في الإسلام الأول .

• • •

(١) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه السامع في الهامش .

(٢) سورة البقرة : الآية ٢٧٥ . (٣) في (م) ، (ع) : [لكنه] .

(٤) السدي : بضم السين المهملة وتشديد الدال المهملة ، له : إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي ذئب .

وقيل : ابن أبي كريمة السدي الأعور ، أبو محمد ، حجازي الأصل ، سكن الكوفة ، صاحب التفسير ، تابعي

ثقة مأمون ، أدرك جماعة من أصحاب النبي ﷺ ، توفي سنة سبع وعشرين ومائة في ولاية بني مروان . وراجع

ترجمته في : الأنساب (٢٣٨/٣ ، ٢٣٩) ، تقريب التهذيب (٧١/١ ، ٧٢) ، الشريعة (٥٣١) ، وأما

ما روي عن السدي وغيره في تفسير هذه الآية في : أحكام القرآن للخصاص ، باب البيع (١٧٠/١) .

(٥) في (م) : [شاعلة] .

(٦) تقدم تخريجه في مسألة (٤٢٢) ، وتكرر ذكره في مسألة (٥١٢) .

(٧) في (م) ، (ع) : [فلاثر] .

(٨) قوله : [والمعنى] ساقط من صلب (ص) واستدركه السامع في الهامش .



حكم من نذر هدياً

١٠٣٣٣ - قال أصحابنا : إذا نذر هدياً : لرمه شاة ، وإن أخرج جزوراً أو بقرة كان أفضل ، ولا يجزئ منه إلا ما يجرى في الأضحية ^(١) .

١٠٣٣٤ - وهو قول الشافعي في الجديد .

١٠٣٣٥ - وقال في القديم والإملاء : يجب أى ماله : بيضة ، أو لقمة ، أو كف من طعام ، وهل يختص بمساكين الحرم ؟ ، فيه وجهان ^(٢) .

١٠٣٣٦ - لنا : أن النذور محمولة على أصولها في الفروض ، وقد ذكر الله تعالى الهدي في مواضع ، والمراد بجميعها الخيرات ، وكذلك النذور . وروى ابن عمران : « أن النبي ﷺ سئل عن الهدي ، فقال : أدناه شاة » ^(٣) .

١٠٣٣٧ - ولأنه حق ^(٤) وجب بلفظ الهدي المطلق ، فلا يجزئ فيه أقل من شاة ، كهدي المتعة والإحصار .

١٠٣٣٨ - ولأن ما لا يجزئ في الأضحية لا يجزئ في مطلق هدى الهدي ؟

(١) راجع تفصيل المسألة في : الأصل ، « باب النسر » (٤٩٠/٢) ، المسوط ، « باب النسر » (١٣٦/٤) ، بدائع الصنائع ، « فصل ثم الحج كما هو واجب لإيجاب الله تعالى » (٢٢٤/٢) ، فتح القدير مع الهداية ، « باب الهدي » (٩٦١/٣) ، التبصرة مع الهداية ، « باب الهدي » (٤٤٤ ، ٤٤٣/٤) ، حاشية ابن عابدين ، « باب الهدي » (٢٥٦ ، ٢٥٥/٢) .

(٢) قال الشيرازي في المذهب : « وإن أطلق الهدي ، ففيه قولان : قال في الإملاء والقديم : يهدي ما شاء ، ثم قال : « وقال في الجديد : لا يجزئه إلا الجذعة من الضأن والثنية من المعز والإبل والبقرة » ، قال النووي : « وهو الأصح » . راجع تفصيل المسألة في : الأم ، في « الهدي » (٢١٦/٢) ، مختصر للزني ، « باب الهدي » ص ٧٢ ، حلية العلماء ، « باب النذر » (٣٣٧/٣) ، ٣٣٨ ، ٣٤٠ ، المجموع مع المذهب ، « باب النذر » (٤٦٥/٨) ، ٤٦٦ ، ٤٩٩ ، ٤٧٢ ، « للذئبة » ، في « تفسير ما يجوز منه الأكل من الهدي بعد محلها أو قبل محلها إذا عطي وما لا يجوز » (٣٠٨/١) ، الكافي لأبي عبد الله ، « باب النذور » (٤٥٩/١) ، « قوانين الأحكام الشرعية » ، « الكتاب الثامن في الأيمان والنذور » ، « الباب الخامس في أحكام النذر » ص ١٦٥ ، الإفصاح ، (٣٠٤/١) ، المغني ، « باب النذرية وجزاء الصيد » ، « و « باب النذور » (٤٧٢/٣ - ١٨/٩) . الكافي لأبي قدامة ، « باب الهدي » ، « و « باب النذر » (٤٦٩/١ - ٤٢٣/٤) .

(٣) تقدم ترجمته في مسألة (٥٢٤) .

(٤) في (م) ، (ح) : « هدي » مكان : « حق » .

أصله : الكلب (١) .

١٠٣٣٩ - احتجوا : بقوله عليه الصلاة والسلام : « المبكر إلى الجمعة كالمهدي بدنة » (٢) ، إلى أن قال : « ثم كالمهدي بيضة » (٣) .

١٠٣٤٠ - قلنا : هذا هدي معتد به ، ومثله يجزئ في النذر ؛ لأنه لو قال : لله على أن أهدي بيضة أجزأه ، والكلام إذا أطلق .

-
- (١) لفظ : [الكلب] ساقط من (ع) .
 (٢) في (م) ، (ع) : [المسير] ، مكان : [المبكر] ، وفي (م) : [كالمهدي] ، مكان : [كالمهدي] ،
 ولفظ : [بدنة] ساقط من (م) ، (ع) .
 (٣) متفق عليه أخرجه البخاري في الصحيح ، كتاب الجمعة ، باب الاستماع إلى الخطبة ، (١٦٥/١) ،
 (١٦٦) ، وسلم بنحوه ، في الصحيح ، كتاب الجمعة ، باب فضل التهجير يوم الجمعة ، (٥٨٧/٢) ،
 الحديث (٨٥٠/٢٤) .



حكم إشعار البدن

١٠٣٤١ - قال أبو حنيفة : يكره الإشعار ^(١) .

١٠٣٤٢ - وقال الشافعي : هو سنة في ستها الأيمن ^(٢) .

١٠٣٤٣ - لنا : نهيه عليه الصلاة والسلام عن تعذيب الحيوان ، وعن إيلاء الحيوان ^(٣) . وروي ^(٤) أنه عليه [الصلاة] والسلام نهى عن لثلة ^(٥) ، وهو أن

(١) الإشعار : الإعلام ، والعلامة ، وإشعار الثوب . هو أن يشق أحد جني ستام البدن حتى يسيل منها دم ، ليعلم أنه هدي . راجع في : المغرب ، مادة : شعر ، ص ٢٥١ ، مختار الصحاح ص ٣٣٩ ، النهاية ٥ باب الشين مع العين ، (٤٧٩/٢) ، المصباح المير (٢٩٧/١) . قال الطحاوي في مختصره : « وكان أبو حنيفة يكره الإشعار ، وكان أبو يوسف ومحمد لا يريان به بأساً ، وبه تأخذ » . راجع تفصيل المسألة في : الأصل ، (٤٩٢/٢) ، الجامع الصغير ، ٥ باب في تقليد البدن ، ص ١٤٩ ، مختصر الطحاوي ، ٥ باب الإشعار ، ص ٧٣ ، لليسوط ، (١٣٨/٤) ، بآلح الصنائع ، ٥ فصل : وأما ياد ما يصير به محرماً ، (١٦٢/٢) ، (١٦٣) ، النهاية مع الهداية ، ٥ باب الإحرام ، (١٧٨/٤) ، (١٧٩) .

(٢) قال الشافعي في مختصر المزني . « وإن كان الهدي بدنة أو بقرة ، قلدها بطين وأشعرها وضرب شقها الأيمن من موضع السنام بخدمية حتى يدميها ، وهي مستقبلة القبلة » . راجع تفصيل المسألة في : الأم ، (٢١٦/٢) ، مختصر المزني ، ص ٧٣ ، ٧٤ ، حلية العلماء ، ٥ باب الهدي ، (٢١٣/٣) ، المجموع مع المذهب ، ٥ باب الهدي ، (٣٥٧/٨ - ٣٦٠) ، للمؤنة ، ٥ كتاب الحج الثاني ، (٣٢٩/١) ، المنتقى ، في : العمل في الهدي حين يساق ، (٣١٢/٢ ، ٣١٣) ، الكافي لابن عبد البر ، ٥ باب الهدي ، (٤٠٢/١) ، غواين الأحكام الشرعية ، ٥ الباب السابع في الفدية والتسك والهدي ، ص ١٢٣ ، بداية المجتهد ، في : القول في الهدي ، (٣٩٢/١ ، ٣٩٣) ، الإيضاح ، (٣٠٢/١) ، المغني ، ٥ باب الفدية وجزاء الصيد ، (٥٤٩/٣) ، (٥٥٠) .

(٣) أخرجه أبو داود في السنن ، كتاب الأدب ، ٥ ، باب في حق المملوك ، (٦٨٦/٢) .

(٤) في (م) ، (ع) : [وما روى] ، بزيادة : [ما] .

(٥) في (م) ، (ع) : [روى] ، مكان : [نهى] . روي حديث النبي عن لثلة من وجوه منها حديث العمرة بن شعبة أخرجه أحمد في المسند ، في : حديث المغيرة بن شعبة (رضى) ، (٢٤٦/٤) ، وحديث عبد الله بن يزيد الأنصاري أخرجه البخاري في الصحيح في : كتاب المظالم ، ٥ ، باب الهدي بغير إذن صاحبه ، (٧٢/٢) ، وأحمد في المسند (٢٠٧/٤) ، وحديث سمره بن جندب أخرجه أبو داود في السنن ، كتاب الجهاد ، ٥ ، باب في النهي عن لثلة ، (٥٤/٢) ، وحديث عمران بن حصين : أخرجه أحمد في المسند ، في : حديث عمران بن حصين ، (٤٤٠/٤) ، وحديث ابن عمر : أخرجه البخاري في الصحيح ، كتاب الذبائح ، ٥ ، باب ما يكره من لثلة ، (٣١٢/٣) ، والتساقي في السنن ، كتاب الضحايا ، في : النهي عن الجبهة ، (٢٣٨/٧) .

يصنع بالحيوان ما يصير به ^(١) مثلاً .

١٠٣٤٤ - فإن قيل : انتهى عن المثلة كان أولاً ، وقد أشعر بعده .

١٠٣٤٥ - قلنا ، قال جابر : « ما خطبنا رسول الله ﷺ إلا نهانا فيها عن المثلة » ^(٢) ، وقد خطب بعد حجة الوداع .

١٠٣٤٦ - ولأن ما لا يجوز ^(٣) أن يفعل بالحيوان قبل الإحرام لم يجوز فيه ، كقطع الأعضاء .

١٠٣٤٧ - ولأن الإحرام ما يبيح في تحريم ما كان مباحاً ، فأما أن يبيح ما كان محظوراً قبله ؟ فلا .

١٠٣٤٨ - ولأنها إيلام ^(٤) لا يسن في الأضحية ، أصله : الجرح في غير سنم ^(٥) .

١٠٣٤٩ - احتجوا : بحديث ابن عباس ، « أن النبي ﷺ صلى الظهر بذي الحليفة ، ثم دعا يبدنه ^(٦) فأشعرها في صفحة سنامها الأيمن ، ثم سلب الدم ^(٧) عنها يديه وقلدتها ^(٨) » .

١٠٣٥٠ - قلنا : خبرنا ^(٩) عموم متفق على استعماله ، وهذا خصوص مختلف في استعماله ، فكان أولى ^(١٠) .

(١) في (م) ، (ع) : [ما لا يصير] ، مكان : [ما يصير به] .

(٢) لم نشر علي هذا الحديث من وجه جابر وقد أخرجه أحمد من حديث عمران بن حصين ، بنحو هذا اللفظ ، في السنن ، في حديث عمران بن حصين (رض) : (٤/٢٩٩ ، ٤٣٦) ، والدارمي في السنن وكتاب الزكاة ، « باب الحث على الصدقة » (١/٣٩٠) .

(٣) في (م) ، (ع) : [ما يجوز] ، بحذف [لا] .

(٤) لفظ : [إيلام] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن سلب (ص) واستتركه النسخ في الهامش ، وفي (م) ، (ع) : [ولحمها] ، مكان : [ولأنها] .

(٥) في (م) ، (ع) : [المروح من غير السنم] .

(٦) في (م) : [يبدنه] .

(٧) في (م) : [الدم] ، بالذال المسجمة ، وهو تصحيف .

(٨) أخرجه مسلم في الصحيح وكتاب الحج ، « باب تقليد الهدي وإشعاره عند الإحرام » (٢/٩١٢) ، الحديث (٢٤٣/٢٠٥) ، وأبو داود في السنن وكتاب المناسك ، « باب في الإشعار » (١/٤٤٣) ،

والترمذي في السنن وكتاب الحج ، « باب من جاء في إشعار البدن » (٣/٢٤٠) ، الحديث (٩٠٦) ، والسائي في السنن وكتاب مناسك الحج ، « باب سلب الدم عن البدن » (٥/١٧٠ ، ١٧١) .

(٩) في (م) ، (ع) : [قلت] ، مكان : [قلنا] ، وفي (م) : [أخبرنا] ، مكان : [خبرنا] .

(١٠) في (م) ، (ع) : [مختلف] ، مكان : [مختلف] ، وفي (م) : [وكان] ، مكان : [مكان] ، وقوله . [فكان أولى] ساقط من (ع) . يعني : [فكان الأبعد بخبرنا أولى] .

- ١٠٣٥١ - ولأن معنا قولاً ، ومعهم فعل ، ومعنا نهى ، ومعهم إباحة .
- ١٠٣٥٢ - ولأنه يحتمل أن يكون فعل ذلك لعارض عرض لها فاستصلحها .
- ١٠٣٥٣ - ولا يقال : لو كان كذلك لزعها في صدرها ؛ لأن مصالح الحيوان في ذلك مختلفة ^(١) .
- ١٠٣٥٤ - ولا يقال : لو كان كذلك لم يتوله ^(٢) بيده ، وإنما تولاه لأنه نكس .
- ١٠٣٥٥ - قلنا : واستصلاح النذر قرية ، فيجوز .
- ١٠٣٥٦ - وقد قيل : إن الإشعار كان من علامات الجاهلية في البدن ، فَيَقِيلُ ذلك ^(٣) ليعرفوها ، والآن قد قام التقليد مقامه .
- ١٠٣٥٧ - وقد قيل : إن أبا حنيفة رأى الناس يتجاوزون فيه الحد ولا يتعاهدون البدن فقص ، فسمع منه ^(٤) ، كما منع محمد عن الطيب لما رأى منه شيئاً شقياً ^(٥) .
- ١٠٣٥٨ - قالوا : روى الإشعار عن ابن عمر [وأبي بن كعب] ^(٦) ، ولا مخالف لهما .
- ١٠٣٥٩ - قلنا : روى الأسود عن عائشة أنها قالت : « إن شئت فأشعر ، وإن شئت فلا » ^(٧) . وروى عطاء عن ابن عباس ، قال : من شاء قلد ، ومن شاء لم يقلد ، ومن شاء أشعر ، ومن شاء لم يشعر ^(٨) .

- (١) في (م) ، (ع) : [مصالحة إخباران في ذلك مختلف] ، مكان المكتبة .
- (٢) في (م) ، (ع) : [لم يتولها] .
- (٣) لفظ : [ذلك] ساقط من (م) ، (ع) .
- (٤) في (م) ، (ع) : [لنع فيه] ، مكان : [فسمع منه] .
- (٥) في (م) : [سمعاً] ، وفي (ع) : [بشعاً] ، اشتغاف : [الفصح] ، يعني : [شيئاً قبيحاً] .
- (٦) ما بين المنكرتين بإس في (ص) ، ولعل الساقط هو : [أبي بن كعب] كما ألتناه مما ذكره ابن حزم في المحلى (١٠٤/٥) المسألة (٨٣٣) ، وأثر ابن عمر (ع) أخرجه مالك في الموطأ وكتاب الحج ، باب العمل في الهدي حين يساق ، (٣٧٩/١) ، الأثر (١٤٦ ، ١٤٥) ، والبيهقي في الكبرى وكتاب الحج ، باب الاحتمار في التقليد والإشعار ، (٢٣٢/٥) ، وابن أبي شبة في المصنف وكتاب الحج ، « في الإشعار لأوجب هو أم لا » ، (٢٥٣/٤) ، الأثر (٦) .
- (٧) أخرجه ابن أبي شبة في المصنف وكتاب الحج ، « في الأشعار لأوجب هو أم لا » (٢٥٣/٤) ، الأثر (٥) ، وابن حزم في المحلى وكتاب الحج ، « المسألة (٨٣٣) .
- (٨) أثر ابن عباس (ع) أخرجه ابن أبي شبة في المصنف وكتاب الحج ، « في الأشعار لأوجب هو أم لا » (٢٥٣/٤) ، الأثر (١٠) ، وابن حزم في المحلى (١٠٢/٥) .

١٠٣٦٠ - قالوا : روى الإشعار عن ابن عمر ، وهذا فعل ^(١) لفرض صحيح ، وهو العلامة ، كما ذكرنا ^(٢) .

١٠٣٦١ - قلنا : لكن يقوم ^(٣) غيره مقامه ، والتقليد .

١٠٣٦٢ - [قالوا : التقليد يذهب بحل القلادة ويسقط .

١٠٣٦٣ - قلنا : بل التقليد أثبت ^(٤) ؛ لأن الدم يذهب أثره ، والقلادة تبقى ^(٥)

بحالها .

• • •

(١) في (م) ، (ع) : [قالوا روى الإشعار عن ابن عمر هذا فعل] ، وفي (ص) : [قالوا هذا الفعل]
والتبت من جميع ذلك .

(٢) في (م) ، (ع) : [ذكر] ، مكان : [ذكرنا] .

(٣) في (ع) : [يقوم] ، مكان : [لا يقوم] .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه الناسخ في الهائش .

(٥) في (م) : [يبقى] .



تقليد الغنم

- ١٠٣٦٤ - قال أصحابنا : تقليد الغنم ليس بسنة ^(١) .
- ١٠٣٦٥ - وقال الشافعي : سنة ^(٢) ، لما روت عائشة : « أن النبي ﷺ أهدى مرة غنماً مقلداً » ^(٣) .
- ١٠٣٦٦ - قلنا : لو كان سنة لقلدها أبداً .
- ١٠٣٦٧ - فإن قيل : البيهقي ^(٤) كان يهدي الإبل ^(٥) ، فقولها : أهدى مرة ، أي لم يهد الغنم إلا مرة ، ليس أنه لم يقلده إلا مرة .
- ١٠٣٦٨ - قلنا : قد كان يهدي الإبل ، ويهدي معها البقر ^(٦) والغنم .
- ١٠٣٦٩ - ولأنه هدي لا يصير بتقليده محرماً ؛ فلا يسن تقليده بحجر الصيد .
- ١٠٣٧٠ - ولأن التقليد علامة للهدى لكل [إذا ضل عرّفه ^(٧)] ، والغنم ليس من عادتها التفرّب ، فلا معنى / لتقليدها .

١٢٢

(١) القلادة : ما يضع في العنق من حلي ونحوه ، تكون للإنسان وللحيوانات الأليفة ، يقال : قلدت المرأة تقليداً ، أي : وضعت القلادة في عنقها ، ومنه : تقليد الهدى ، وهو أن يعلق بمنق البير قطعة جلد ، أو مرّة نعل ، كملامة يعلم بها أنه هدي ، فيكف الناس عنه . راجع في : المغرب ، « القاف مع اللام » ص ٣٩١ ، لسان العرب ، مادة « قد » (٣٧١٨/٥) ، المصباح المنير (١٨٧/٢) وراجع لمسألة في : الأصل ، (٤٩١/٢) ، المبسوط ، (١٣٧/٤) ، بدائع الصنائع ، (١٦٢/٢) ، الثبابة مع النهاية ، (١٧٩/٤) ، (١٨٠) ، مجمع الأنهر ، « كتاب المحرم » (٢٨٦/١) .

(٢) راجع تفصيل المسألة في : الأم ، (٢١٦/٢) ، مختصر الزني ، ص ٧٤ ، المجموع مع المذهب ، (٣٥٧/٨) ، (٣٦٠) ، اللبوة (٣٣٩/١) ، للفتى (٣١٢/٢) ، الكافي لابن عبد البر (٤٠٢/١) ، بداية المجتهد (٣٩٢/١) ، قوانين الأحكام الشرعية ص ١٣٣ ، الإنصاف (٣٠٢/١) ، المعنى (٥٤٩/٣) .

(٣) سيأتي تخريجه في هذه المسألة .

- (٤) في (م) ، (ع) : [النبي ﷺ] ، مكان الحديث .
- (٥) أخرجه أبو داود في السنن « كتاب المناسك » ، « باب في الهدى » ، (٤٤٢/١) ، ومالك في الموطأ « كتاب المحرم » ، « باب ما يجوز من الهدى » (٣٧٧/١) ، الحديث (١٣٨) .
- (٦) أخرجه مسلم في الصحيح ، « باب الاشتراك في الهدى » (٩٥٦/٢) ، الحديث (١٣١٩/٣٥٧) .
- (٧) في (ص) : [لكل] ، وفي (م) : [لكن] ، مكان : [لكن] ، وفي (ص) : [حرفت] ، مكان : [حرفه]

١٠٣٧١ - ولأن ما لا يسن فيه التحليل ^(١) لا يسن فيه التقليد ، أصله : الدم الذي يجب بالوطء .

١٠٣٧٢ - احتجوا : بما روى إبراهيم عن الأسود ، عن عائشة ^(٢) : أن رسول الله ﷺ أهدى غنماً مقلدة ^(٣) . وروى : « أنها قالت : كنت أفلد ^(٤) فلأهدى رسول الله ﷺ من الغنم بيدي » ^(٥) . روى جابر : « أنه كان في هدايا النبي عليه الصلاة والسلام غنم مقلدة » ^(٦) . وقال عطاء : « أشهد أنني رأيت العرب تهدي الغنم مقلدة ، والناس متواترون ، ولا ينكر ذلك أحد » ^(٧) .

١٠٣٧٣ - قلنا : أما تقليد النبي ﷺ ^(٨) للغنم ، فيجوز أن يكون ليسهل سوقها ، لا على وجه العلامة .

١٠٣٧٤ - ولأن عائشة روت أنه فعل ذلك مرة ، ولو كان سنة لدام عليه .

١٠٣٧٥ - ولأننا لا ننكر فعله ، وإنما نمنع أن يكون سنة كسنة تقليد الإبل .

١٠٣٧٦ - والذي ذكر عن عطاء : أن العرب كانت تفعله ولا ينكره الناس ، فليس بأمر منكر عندنا ، وإنما هو جائز إلا أنه ليس من ^(٩) السنة ، كالسنة في الإبل ، فترك

(١) في (م) ، (ع) : [التحليل] .

(٢) قوله : [عن عائشة] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستلركه الناس في الهامش .

(٣) أخرجه البخاري بمعه ، في الصحيح « كتاب الحج » ، « باب تقليد الغنم » (٢٩٥/١) ، وسلم في

الصحيح « كتاب الحج » ، « باب بعث الهدي إلى الحرم » (٩٥٨/٢) ، الحديث (١٣٢١/٣٦٧) ، وأبو

داود في السنن « كتاب المناسك » ، « باب الإشعار » (٤٤٣/١) ، والسنن ، في السنن « كتاب مناسك

الحج » في « تقليد الغنم » (١٧٣/٥) ، وابن ماجه في السنن « كتاب المناسك » ، « باب تقليد الغنم »

(١٠٣٤/٢) ، الحديث (٣٠٩٦) .

(٤) في (م) ، (ع) : [أقبل] بالقاف ، والياء ، وهو تصحيف ، والفعل : لي الشئ ، ومنه : فتل الحمل وغيره

فلا : لواء وبرب . راجع في لسان العرب ، مادة (فتل) (٣٣٤٣/٥ ، ٣٣٤٤) ، المعجم الوسيط (٦٧٩/٢) .

(٥) أخرجه البخاري في الصحيح « كتاب الحج » ، « باب تقليد الغنم » (٢٩٥/١) ، وسلم في الصحيح ،

« كتاب الحج » ، « باب بعث الهدي إلى الحرم » (٩٥٨ ، ٩٥٧/٢) ، الحديث (١٣٢١/٣٦٥ ، ٣٦١) ، الحديث

(٦) في (م) ، (ع) : [غنماً] بالنصب . لم تقف على هذا الحديث .

(٧) أخرجه ابن أبي شبة في المصنف ، في الباب السابق (٢١٩/٤) ، ومثله ابن حزم في المحلى بالاختار ،

« كتاب الحج » (١٠٣/٥) ، المسألة (٨٢٣)

(٨) في (م) ، (ع) : [إنما تقليد النبي ﷺ] ، مكان المثبت

(٩) أداة الجر ساقطة من (م) ، (ع) .

النكر^(١) لأمر جائز لا دلالة له فيه .

١٠٣٧٧ - قالوا : نوع هدي كالإبل .

١٠٣٧٨ - قلنا : المعني في الإبل^(٢) : أنها تنفر وتند من البادية^(٣) ، فاحتاجت إلى

علامة ، وهذا المعنى لا يوجد في الغنم .

١٠٣٧٩ - ولأن الإبل من فيها التحليل ، ولم يمس في^(٤) الغنم ، وعند مخالفنا :

سن^(٥) فيها الإشعار ، ولم يمس ذلك في الغنم ، فدل^(٦) على افتراقهما .

(١) في (م) ، (ع) : [من الإبل] ، مكان : [في الإبل] ، وفي (م) : [النكر] ، مكان : [النكر] .

(٢) في (م) ، (ع) : [من الإبل] .

(٣) في سائر النسخ : [النادة] ، مكان : [البادية] ، ولعل الصواب ما أبتنا .

(٤) في (ص) : [من] ، مكان : [في] .

(٥) في (ص) : [يمس] .

(٦) قوله : [فدل] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستفركه الناسخ في الباش .



الاشتراك في البدنة

١٠٣٨٠ - قال أصحابنا : إذا اشتركوا في البدنة ، وأحدهم يريد اللحم : لم يُجزى للباقيين عن الفدية ^(١) .

١٠٣٨١ - وقال الشافعي : يجزيهم ^(٢) .

١٠٣٨٢ - لنا : أن كون الذبيحة للحم ^(٣) عبارة عن بطلان القرية في المشروع ، بدلالة : قوله عليه الصلاة والسلام في حديث أبي بردة بن نيار ^(٤) : تلك شاة لحم ، أَيْذُ أَضْحِيَّتِكَ ^(٥) ، وأبطل القرية منها وسماها لحماً ، وبطلان القرية في ذبح البدنة يمنع من جوازها .

١٠٣٨٣ - ولأن إلتلاف الروح في حق الآدمي إذا اجتمع فيه الأدنى والأعلى فالحكم للأدنى أصله : المجوسي والمسلم إذا اجتمعا في الذبح ، والحاطي والعامد في القتل .

١٠٣٨٤ - ولأنه دم لم يقع بعضه عن القرية فلم يقع باقيه عنها ، كالمجوسي والمسلم إذا اجتمعا في الذبح .

١٠٣٨٥ - احتجوا : بأن كل ما جاز للسبعة الاشتراك فيه إذا كانوا مفترقين جاز وإن

(١) راجع تفصيل المسألة في : الأصل (٤٩٧/٢) ، من القدروري ، باب الهدي ، ص ٣٧ ، الميسوط ، (١٣١/٤) ، (١٣٢ ، ١٤٤) ، فتح القدير ، باب الهدي (١٦٨/٣) .

(٢) راجع تفصيل المسألة في المجموع ، باب ما يجب في محظورات الإحرام من كفارة وغيرها (٥٠٦/٧) ، فتح العزيز ، في باب الثاني في الدماء ، بذيل المجموع (٦٥/٨ ، ٦٦) ، للفتوة ، في « الشركة في الهدي والضحايا » (٣٤٨/١) ، الكافي لابن عبد البر ، (٤٠٤/١) ، الإنصاف ، (٣٠٣/١) ، المنى ، (٥٥٢/٣)

(٣) في (٢) ، (٤) : [للذبيحة] ، مكان : [الذبيحة] ، وقوله : [للحم] ساقط من (٢) ، (٤) ، ومن صلب (ص) واستدركه التاسع في الهامش .

(٤) في جميع النسخ : [أبي بردة بن رباب] ، ولثبت من كتب الحديث .

(٥) هذا جزم من حديث البراء بن عازب (رضى الله عنه) ، أخرجه البخاري مطولاً في الصحيح ، في « الهدي » ، باب كلام الإمام والناس في تعطية العيد (١٧٥/١) ، ومسلم نحوه ، في الصحيح « كتاب الأضاحي » ، باب وقتها (١٥٥٢/٣) ، الحديث (٤ ، ١٩٦١/٥) ، وأبو داود في السنن « كتاب الضحايا » ، باب ما يجوز في الضحايا من السنن (٩٦/٢) ، والسنائي ، في السنن ، « كتاب الضحايا » ، في « ذبح الضحية قبل الإمام » ، (٢٢٣/٧) .

كان بعضهم غير متفرق ، كسبعة من الغنم .

١٠٣٨٦ - قلنا : الغنم إذا وقع فيها الاشتراك لم تجزئ^(١) عن الهدى بحال ، سواء أرادوا جميعاً القرية أو بعضهم ، فإن كانوا يريدون إذا ذبح كل واحد^(٢) شاة ، فذلك ليس باشتراك ، وكل واحد حكمه^(٣) معتبر بنفسه ، وإنما الاشتراك يحصل في الدنة ، والقرية تقع^(٤) فيها بفعل واحد وهو الذبح ، فإذا بطل معنى القرية من وجه بطلت في الباقي ؛ لأنها لا تنعص .

١٠٣٨٧ - قالوا : إرادة بعضهم اللحم ؛ ليس فيه أكثر من أن^(٥) اختلاف النية غير مؤثر ، إذ المقصود في الجميع^(٦) لله تعالى ، ويصير ذلك كالحرمة الواحدة ، وإنما المؤثر عندنا بطلان معنى القرية في الذبح ؛ فيؤثر في الباقي ، كما يؤثر إذا اجتمع المخطئ والعامد .

(١) في (م) ، (ع) : [الشركة لم يجز] ، مكان الميث .

(٢) في (م) ، (ع) : [كل واحد منهم] ، زيادة : [منهم] .

(٣) في (م) ، (ع) : [كل واحد منهم] ، زيادة : [منهم] .

(٤) في (م) ، (ع) : [يقع] .

(٥) لفظ : [أن] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (م) واستفركه السامع في الهامش .

(٦) في (م) : [مؤثراً] بالنصب ، وفي (م) ، (ع) : [الجميع] ، مكان : [الجميع] .



الأكل من دم المتعة والقران

- ١٠٣٨٨ - قال أصحابنا : يجوز الأكل من دم المتعة والقران ^(١) .
- ١٠٣٨٩ - وقال الشافعي : لا يجوز الأكل منها ^(٢) ، ولا من البدن المتعلق بشرط ، و ^(٣) في البدن المطلق وجهان .
- ١٠٣٩٠ - قالوا : وإن أكل من لحم عذّي المتعة فالذي يلزمه فيه ثلاثة أوجه . أحدها : عليه قيمته ، والثاني : عليه مثله لحماً ، والثالث : يشارك غيره في جزء من بدنة أو شاة ^(٤) .
- ١٠٣٩١ - لنا : قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا رَجَعْتَ إِلَىٰ بُيُوتِكُمْ فَكُلُوا مِن مَّا رِزَقْتُمْ وَأَطِيعُوا أَمْرَ اللَّهِ وَالْمَعْلُومَ ﴾ ^(٥) ، والدم الذي يترتب عليه ^(٦) قضاء النفث هو دم المتعة والقران .

(١) راجع تفصيل المسألة في : الأصل ، باب الحلق ، (٤٣٤/٢) ، الميسر ، باب الحلق ، (٧٦/٤) ، (١٤٩) ، تحفة الفقهاء ، باب الأحرار ، (٤١٢/١) ، بدائع الصانع ، فصل : وأما بيان ما يجب على المتع والمقران ، وفصل ثم الحلق كما هو واجب بإيجاب الله ، (١٧٤/٢) ، (٢٢٦) ، من القشوري ، الباب السابق ، ص ٣٦ ، فتح القدير مع الهداية ، الباب السابق (١٦١/٣) ، (١٦٢) ، البناء مع الهداية ، باب الهدي ، (٤٤٥/٤) ، الاختيار ، باب الهدي ، (١٧٣/١) ، مجمع الأنهر ، باب الهدي ، (٣١٠/١) .

(٢) في (ص) : [منها] . (٣) الزيادة لمقتضى السياق ، واستقامة المعنى .

(٤) قال الشافعي في الأم : والهدي هديان واجب ، وعطوع ، مكل ما كان أصله واجباً على إنسان ليس له حبه ، فلا يأكل منه شيئاً ، وذلك مثل : هدي الضاد والطيب وجزء الصيد والذرة والتمعة ، وإن أكل من هدي الواجب تصدق بقيمة ما أكل منه . وكل ما أصله تطوعاً مثل : الصالحات والهدايا تطوعاً ، أكل منه وأطعم وأهدي وأدحر وتصدق . العنوان السابق (٢١٧/٢) ، مختصر الرني ، الباب السابق ص ٧٤ ، حلية الطهارة ، باب الهدي ، (٣١٤/٣) . للمدونة ، في تفسير ما يجوز منه الأكل من الهدي بعد مصلحتها أو قبل مصلحتها إذا عطيت وما يجوز ، وفي كتاب الحج الثاني ، (٣٠٦/١) ، (٣٣٧) ، للمفتي ، في الفصل في الهدي ، عتب أبو صل ، (٣١٨/٢) ، الكافي لأن فقهنا ، الباب السابق (٤٠٣/١) ، بداية المجتهد ، العنوان السابق (٣٩٥/١) ، الإصباح ، الباب السابق (٣٠٣/١) ، (٣٠٤) ، المغني ، الباب السابق (٥٤١/٣) ، (٥٤٢) ، الكافي لأن فقهنا ، باب الهدي ، (٤٦٨/١) .

(٥) في سائر النسخ . فإذا رجعت بيوتكم فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير ، وهذا تحريف ، الصواب ما كتبنا من سورة الحج ، الآية (٦٣) ، والملفظ : البائس الفقير آية أسري ، وهي قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا رَجَعْتَ إِلَىٰ بُيُوتِكُمْ فَكُلُوا مِنْهُ وَأَطِيعُوا أَمْرَ اللَّهِ وَالْمَعْلُومَ ﴾ ، الآية (٢٨) من نفس السورة . لعنه التيسر على المصنف ، أو على الساجد لفظ الآيتين ، فضاء الله المذكور على هذا النحو .

(٦) في (م) ، (ع) : [عليها] .

١٠٣٩٢ - فإن قيل : المراد به : التطوع ، بدلالة : قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ جَعَلْنَا

لَكَرَّ ۝ (١) .

١٠٣٩٣ - قلنا : هي لنا بمعنى استحقاقا للثواب بها وإن كانت علينا (٢) .

١٠٣٩٤ - قالوا : قوله : فكلوا أسر ، وأقل أحواله أن يحمل علي الندب ، وليس مندوب إلي الأكل إلا من التطوع .

١٠٣٩٥ - قلنا : هو مندوب إلي الأكل من دم لمتعة والأضحية والتطوع ؛ ولأننا قد دللنا علي أن النبي ﷺ كان قارئاً ونحر الميذن ، وأمر علياً (٣) : يأخذ من كل بدنة بضعة (٤) فأكل عليه الصلاة والسلام من لحمها وحسا من مرقها (٥) .

١٠٣٩٦ - ولا يقال : بأن الواجب سبع بدنة ، والباقي (٦) تطوع ، فقد أكل من التطوع ، وذلك لأن الواجب شاة ، وإذا أخرج بدنة فقد تطوع بالإحرام ، ووقع الجميع عن الواجب ، كمن أحرم ، وكمن أخرج في الزكاة جذعة عن حقة علي قولهم ، وكمن أخرج شاة سمينية عن شاة وسط . ولأننا لو سلمنا لهم ما قالوه ؛ فالتطوع (٧) مختلط بالواجب ، فلو لم يكن الأكل من الواجب لم يأكل من الجميع ؛ لأن ما لا يجوز غير متميز لا يجوز من الجانب . ولأنه دم لم يجب بإيجابه ولا بأمر الإحرام جنسه ، فجاز الأكل منه ، كالأضحية . ولأن من جاز له أكل الأضحية جاز له أكل دم المتعة ، كالفقير وزوجه (٨) .

١٠٣٩٧ - احتجوا : بأنه دم وجب بحرمه الإحرام ، أو دم واجب فصار كفدية الأذى .

١٠٣٩٨ - قلنا : المعنى فيه : أنه وجب لارتكاب أمر لا يباح من غير عذر (٩) ،

(١) سورة الحج : الآية ٣٦ .

(٢) في (م) : [عليا] .

(٣) لعط : [عليا] ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستفركه في الهامش .

(٤) في (م) ، (ع) : [نصفه] ، مكان : [بضعة] .

(٥) تقدم تخريجه في مسألة (٤٢٣) ومن قوله : [نحر الميذن] إلى آخره ، أخرجه مسلم في الصحيح وكتاب الحج ، باب حبة النبي ﷺ (٨٩٢/٢) ، الحديث (١٢١٨/١٤٧) ، وأبو داود ، في السنن وكتاب المناسك ، باب صفة حبة النبي ﷺ (٤٨٢/١) ، والدارمي ، في السنن وكتاب المناسك ، باب في سعة الحاج (٤٩/٢) .

(٦) في (م) ، (ع) : [والثاني] ، مكان : [والباقي] .

(٧) في (ص) : [لتطوع] ، مكان : [فالتطوع] .

(٨) في (م) ، (ع) : [وكزوجته] . (٩) في (ص) ، (م) : [عدمه] ، مكان : [عذر] .

وليس كذلك دم المتعة ؛ لأنه لم يجب بإيجابه ولا ارتكابه أمر تحظر الإحرام جنسه .
قالوا : هدي له بدل ، أو هو كصوم لحجر الصيد .

١٠٣٩٩ - قلنا : المعني فيه : أنه وجب على طريق العوض عن المقتول ، فلم يجز له الانتفاع به . وفي مسألتنا : دم لم يجب بإيجابه ولا ارتكابه ما حظر الإحرام جنسه .
١٠٤٠٠ - قالوا : تكفير ، ولا يجوز الأكل منه ^(١) ، كالإطعام . قلنا : لا نسلم أنه تكفير ؛ لأنه عندنا دم نسلك ، فالتمتع فضيلة ^(٢) ولا يجب بفعلها كفارة .

(١) قوله : [الأكل منه] ساقط من صلب (ص) واستدرك في الهامش .
(٢) في (م) ، (ع) : [كالتمتع فضله] ، مكان الميث .



حكم بيع الهدى المعين

- ١٠٤٠١ - قال أبو حنيفة : إذا أوجب هدنياً معيناً جاز له بيعه وبكره ^(١) .
- ١٠٤٠٢ - وقال الشافعي : زال ملكه عنه ولا يجوز بيعه ^(٢) .
- ١٠٤٠٣ - لنا : ما روي : « أن النبي ﷺ ساق الهدى ، فلما أحصر جعلها للأنصار » ^(٣) ، ومعلوم أنه ساقها تطوعاً ، ثم صرفها إلي غير ذلك ، فلولا أنها باقية علي ملكه ، ويجوز تصرفه فيها ^(٤) لم يجر ذلك . ولأنه حق الله تعالى تعلق بالغير ، فلا يزول الملك ما لم يتدبر كالتدبير . ولأنه عينه ليقيمه ^(٥) مقام فرض في ذمته فلا يزول ملكه بالتعيين ، كما لو قال : لله علي أن أعتق هذا العبد في كفارة عييتي ؛ ولأنه حيوان جعله هدنياً ، فجاز بيعه ، كما لو ساقه للنافلة .
- ١٠٤٠٤ - احتجوا : بما روي سالم بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه « أن عمر بن الخطاب قال : يا رسول الله ، إني أهديت بختياً وأعطيت به ثلاثمائة دينار ، أفأبيعه وأشتري مكانه ؟ قال : لا ، انحره » ^(٦) .
- ١٠٤٠٥ - قالوا : ومعلوم أن البخت يقصد به الركوب ، ولحم البدن أنفع للمساكين منه ، ومع هذا أمره النبي ﷺ بنحره .
- ١٠٤٠٦ - قلنا : عندنا بكره له فسخ التعيين وإقامه غيره مقامه ، فمنعه الشرع من ذلك لأجل الكراهة .

(١) في (م) ، (ع) : [بيعها] ، مكان : [بيعه] . راجع المسألة في مختصر الطحاوي باب حكم المنع في سياقه الهدى عند إحرامه ولي تركه سياقه ٢ ص ٧٤ .

(٢) حلية العلماء ، الباب السابق (٣١٤/٣) ، المجموع مع المذهب ، الباب السابق (٣٦٢/٨) ، ٣٦٤ ، ٣٦٧ . راجع المسألة في الكافي لابن عبد البر ، الباب السابق (٤٠٢/١) . الإفضاح ، الباب السابق (٣٠٤/١) ، المغني ، الباب السابق (٥٣٩/٣) ، الكافي لابن قدامة ، الباب السابق (٤٦٧/١) .

(٣) لم يُقتر علي هذا الحديث بعد .

(٤) في (ص) : [تصرفها] ، مكان : [تصرفه فيها] .

(٥) في (م) ، (ع) : [لقيمة] .

(٦) أخرجه أبو داود في السنن « كتاب الماشك » ، باب تبديل الهدى « (٤٤٢ ، ٤٤٣/١) » والبيهقي في الكبرى « كتاب الحج » ، باب لا يبدل ما أوجبه من الهدايا بكلامه بغير ولا شر منه « (٢٤٢ ، ٢٤١/٥) » .

١٠٤٠٧ - قالوا : اعتبر نذر ^(١) لإخراجها علي وجه القرية ، فإذا ألزم النذر لم يحز البيع . أصله : إذ نذر عتق عبد بعينه .

١٠٤٠٨ - قلنا : لا نسلم ؛ لأنه ممنوع من بيعه ، فإن باعه جاز ، كما أنه ممنوع من بيع الهدى ، فإن باعه جاز .

١٠٤٠٩ - قالوا : الهدى معني يحصل بها السراية من الأم إلى الولد ، فوجب إذا صح أن يمنع البيع ، كالاستيلاد .

١٠٤١٠ - قلنا : لا نسلم أن الهدى يسري إلى الولد ، ولهذا لا يجب عن الولد ، وإنما يتصدق به ؛ لأنه متعلق بها بجلالها وقلادتها . والمعني في الاستيلاد : أنه حق ، ومتى تعلق برقيبتها واستقر منع البيع كالرهن . وفي مسائلنا : حق الله ^(٢) تعالى تعلق بالرؤية ، وإذا تم لم يمنع المبيع ، كمن نذر أن يتصدق بما يعينه .

• • •

(١) في (م) ، (ع) : [بدر] ، مكان : [نذر] .

(٢) في (م) ، (ع) : [حق لله] .



حكم عمرة القارن إذا وقف بعرفة قبل الطواف

١٠٤١١ - قال أصحابنا : إذا وقف القارن بعرفة قبل أن يطوف للعمرة صار رافضاً^(١) .

١٠٤١٢ - وقال الشافعي : لا يصير رافضاً ، ويطوف لها طوافاً واحداً^(٢) .

١٠٤١٣ - لما روي أن عائشة رضي الله عنها لما دخلت مكة حاضت ، وأمرها النبي ﷺ بالرفض^(٣) ، فلو جاز بقاء أفعال العمرة مع الوقوف لم يكن لأمرها بالرفض معنى ، ولا يجوز أن يحمل ذلك علي تأخير الأفعال لئلا دُلَّنا عليه فيما مضى .

١٠٤١٤ - فإن قيل : عندكم نصير^(٤) رافضة بالوقوف ، فلمَ أمرها بتعميل الرفض ؟ .

١٠٤١٥ - قلنا : حتي لا يقع رفض لعبادة^(٥) أخرى ، فيوجب نقضاً في الوقوف . لأنه يقع^(٦) بغير ما وضع له . ولا يجوز له الخلق يوم النحر ، وكل من جوز^(٧) له الخلق من غير عذر لم يكن ماضياً في العمرة ، كمن طاف . ولأن الوقوف ركن من أركان الحج ، فإذا أتى به القارن قبل أن يفرد^(٨) العمرة بطواف لم يبق للعمرة أصله . طواف

(١) قال الطحاوي في مختصره ٥٠ : وإذا توجه القارن إلى عرفة قبل أن يطوف لعمرته ، فإن أبا حنيفة كان يقول : قد صار بذلك رافضاً لعمرته حين توجه إلى عرفة ، وعليه لرفضه دم ، وعسرة مكانتها ، وبعضي في حجة . وقال أبو يوسف وسحمد : لا يكون رافضاً لعمرته حتي يقف بعرفة لحجته بعد زوال الشمس ، وبه نأخذ . راجع تفصيل المسألة في الأصل ، « باب الخروج إلى مني » (٤١٦/٢) ، مختصر الطحاوي ، « باب ذكر الحج » ص ٦٦ ، المبسوط ، « باب الخروج إلى مني » (٥٦/٤) ، متن القدوري ، « باب القران » ص ٢٩ ، بذائع الصنائع ، فصل . وأما بيان ما يحرم به ، « ١٦٧/٢ ، ٨/١٦ » ، فتح القدير مع الهداية وبذيلة الصناية ، « باب القران » (٥٣٢/٢) ، « ٥٣٣ » ، البناء مع الهداية ، « باب القران » (٢٠٤-٢٠٦) ، الاختيار ، « باب القران » (١٦٠/١ ، ١٦١) ، مجمع الأنهر ، « باب القران والتصنع » و « باب إضافة الإحرام إلى الإحرام » (٢٨٩/١ ، ٣٠٥) ، حاشية ابن عابدين ، « باب القران » (١٩٩/٢) .

(٢) للنبوت (٢٩٨/١) .

(٣) تقدم تخريجه في مسألة (٥٠٥) .

(٤) في (م) ، (ع) : [يصير] .

(٥) في (ص) ، (م) : [العبادة] .

(٦) قوله : [لأنه يقع] ساقط من (م) ، (ع) .

(٧) في (م) ، (ع) : [حرر] ، مكان : [جوز] .

(٨) في (م) : [أن يفرد] .

حكم عمرة القارذ إذا وقف بعرفة قبل الطواف ٢١٩٧/٤

الزيارة والسعي . ولأنه جمع بين إحرامين ، فإذا وقف بعرفة لم يكن ماضيًا فيهما ، كمن أحرم بحجتين .

١٠٤١٦ - احتجوا : بأن الوقوف فعل من أفعال الحج أو نسك لا يتم الحج إلا به ، فوجب أن لا يتعلق به رفض العمرة قياسًا على الإحرام .

١٠٤١٧ - قلنا : الإحرام إذا فعله فقد فعل ما لا يمنع لأن إدخال الحج علي إحرام العمرة غير ممنوع منه ، فلم يصح بذلك رافضًا . وأما الوقوف فهو ^(١) فعله قبل الطواف / فصارت ^(٢) العمرة داخلة علي الحججة ، ومضافة إليها ، وهذا معني ممنوع منه ، فجاز أن يقع به الرفض .

١٠٤١٨ - قالوا : عبادة لا تبطل ^(٣) بفعل محظوراتها ، ولا تبطل ^(٤) بفعل نسك فيها قياسا علي الحج .

١٠٤١٩ - قلنا : النسك الذي يفعله في الحج إن كان من جملة أفعالها فأفعال العبادة لا تنافيها . وإن كان من أفعال العمرة فلا يخلو أن يكون قبل أن يأتي بعمل الحج أو بعد العمل ، فإن كان قبل العمل لم يصح رافضًا ؛ لأنه يقدم ^(٥) أفعال العمرة ويتبعها الحج ، وذلك غير ممنوع منه . وإن كان بعد أن عمل للحج عملًا ، فإنه منهي عن أعمال ^(٦) العمرة ، فيصير رافضًا ^(٧) للعمرة ، كما يصير رافضًا في مسائلتنا . والله أعلم ^(٨) .

• • •

(١) في (ص) ، (م) : [غفهي] .

(٢) في جميع النسخ : [صارت] بدون الفاء ، الأصوب ما أثبتنا .

(٣) في (م) : [لا يبطل] .

(٤) في (م) : [لا يبطل] .

(٥) في (ع) : [تقدم] .

(٦) في (م) ، (ع) : [نافضًا] .

(٧) في (م) ، (ع) : [نافضًا] .

(٨) قوله : [والله أعلم] ساقط من (م) ، (ع) .

فهرس المجلد الرابع

الصفحة

الموضوع

كتاب الحج

- مسألة ٤٠٨ الزمن الميسر لا يجب عليه الحج يبذل غيره له الطاعة ١٦٢٩
- مسألة ٤٠٩ إذا كان المريض لا يقدر على أداء الحج فأحج عن نفسه جاز ١٦٣٥
- مسألة ٤١٠ إذا حج المعضوب عن نفسه أو الصحيح حجة نافلة أو أوصى بذلك جاز ١٦٣٧
- مسألة ٤١١ لا يجب الحج على الأعشى بنفسه ١٦٣٩
- مسألة ٤١٢ الحج يسقط بالموت ١٦٤١
- مسألة ٤١٣ إذا كان البحر بينه وبين مكة والغالب عليه السلامة فعليه الحج ١٦٤٧
- مسألة ٤١٤ الحاج إذا حج عن غيره يقع الحج عن نفسه ١٦٤٩
- مسألة ٤١٥ يجوز حج الصرورة عن غيره ومن حج أولاً ١٦٥٣
- مسألة ٤١٦ إذا نوى الحجة النافلة قبل أن يحج حجة الإسلام وقع إحرامه ١٦٦٤
- عن النفل ١٦٦٤
- مسألة ٤١٧ الحج يجب على الفور ١٦٦٨
- مسألة ٤١٨ إذا أحرم بالحج قبل أشهر الحج انعقد إحرامه حجة ١٦٧٧
- مسألة ٤١٩ أشهر الحج شوال وذو القعدة والعشر الأول من ذي الحجة ١٦٨٦
- مسألة ٤٢٠ يكره الإحرام بالعمرة يوم عرفة ويوم النحر ، وأيام التشريق ١٦٨٨
- مسألة ٤٢١ يجوز إدخال العمرة على الحج ويكره ١٦٩١
- مسألة ٤٢٢ العمرة مئة ١٦٩٢
- مسألة ٤٢٣ القرآن أفضل من التمتع والإفراد ١٧٠٤

- مسألة ٤٢٤ إذا جمع بين أكثر طواف العمرة وإحرام الحج في أشهر الحج
 من غير الماء بأهله ، فهو متمتع ١٧٣٦
- مسألة ٤٢٥ إذا قرغ من العمرة ثم خرج ، فأهل من الميقات بالحج كان متمتعاً ١٧٣٨
- مسألة ٤٢٦ حاضرو المسجد الحرام أهل المواقيت ١٧٣٠
- مسألة ٤٢٧ ليس لأهل مكة وأهل المواقيت تمتع ولا قران ١٧٣٢
- مسألة ٤٢٨ لا يجوز له هدي المتعة والقران قبل يوم النحر . ١٧٣٦
- مسألة ٤٢٩ إذا أحرم بالعمرة ، جاز أن يصوم للمتعة وإن لم يحرم بالحج ١٧٤١
- مسألة ٤٣٠ صوم السعة ليس ببدل عن الهدي ١٧٤٥
- مسألة ٤٣١ سقط صوم الثلاثة إذا وجد الهدي ولزم الهدي متى وجده ١٧٤٧
- مسألة ٤٣٢ إذا لم يصم حتى حضره يوم النحر ، عاد فرضه إلى الهدي ١٧٤٩
- مسألة ٤٣٣ إذا قرغ من أفعال الحج ، كان له صوم السعة بمكة ١٧٥٢
- مسألة ٤٣٤ الأفضل للمتمتع تقديم الإحرام على يوم التروية ١٧٥٥
- مسألة ٤٣٥ يستحب للمتمتع أن يصوم قبل التروية يوم ويوم التروية ويوم عرفة .. ١٧٥٧
- مسألة ٤٣٦ المتمتع إذا ساق الهدي ، لم يتحلل من العمرة إلى يوم المحر ١٧٥٩
- مسألة ٤٣٧ إذا قدم الإحرام على الميقات كان أفضل ١٧٦١
- مسألة ٤٣٨ الأفضل أن يلبي عقب الصلاة ١٧٦٤
- مسألة ٤٣٩ لا يتعد الإحرام بمجرد النية حتى ينضم إليها التلبية أو سوق الهدي ١٧٦٨
- مسألة ٤٤٠ لا تكره الزيادة على تلبية رسول الله ﷺ .. ١٧٧٣
- مسألة ٤٤١ يجوز للمحرمة لبس القفازين ١٧٧٦
- مسألة ٤٤٢ إذا لم يجد الحرم لزلزلاً ، وأمكنه فني السراويل وأن يتر به وجب نقه ١٧٧٩

- مسألة ٤٤٣ حكم دخول المنكبين في القباء دون الكُمَيْن ١٧٨٤
- مسألة ٤٤٤ إذا اختضت المحرمة أو المحرم بالخناء فعليهما الفدية ١٧٨٦
- مسألة ٤٤٥ وإذا لبس الميخر ، لا يلزمه الفدية ١٧٨٨
- مسألة ٤٤٦ يجب على الرجل كشف وجهه ١٧٩٠
- مسألة ٤٤٧ إذا كرر الجنابة من جنس واحد في مجلس واحد فعليه كفارة واحدة إلا في قتل الصيد ١٧٩٢
- مسألة ٤٤٨ إذا تطيب ناسيًا أو جاهلًا أو لبس ، فعليه الفدية ١٧٩٥
- مسألة ٤٤٩ إذا لبس الميخر يومًا أو ليلة فعليه دم ١٨٠١
- مسألة ٤٥٠ إذا طيب عضوًا كاملاً ، فعليه دم ١٨٠٤
- مسألة ٤٥١ يكره للمحرم شم الريحان والخيري والورد ١٨٠٦
- مسألة ٤٥٢ حكم ذفن المحرم ١٨٠٩
- مسألة ٤٥٣ لا يجوز للمحرم أن يلبس ثوبًا مصبوغًا بعصفر ١٨١٢
- مسألة ٤٥٤ إذا حلق أقل من ربع الرأس لم يجب عليه دم ١٨١٧
- مسألة ٤٥٥ إذا قص ثلاثة أطراف لم يجب عليه بها دم ١٨٢١
- مسألة ٤٥٦ لا يجوز للمحرم حلق رأس حلال ، وإن فعل فعليه صدقة ١٨٢٤
- مسألة ٤٥٧ إذا حلق شعر محرم مكرهًا أو نائمًا ، فعلى المكره الجزاء ١٨٢٧
- مسألة ٤٥٨ إذا وجبت الفدية على المحرم المكره على الحلق لم يرجع بها على المكره ١٨٢٩
- مسألة ٤٥٩ إذا حلق المحرم رأس محرم ، فعلى المخالف صدقة ١٨٣٠
- مسألة ٤٦٠ إذا غسل المحرم رأسه بالخطمي : فعليه الفدية ١٨٣١
- مسألة ٤٦١ يجوز للمحرم أن يزوج ، ويتزوج ١٨٣٣

- ١٨٤٨ مسألة ٤٦٢ حكم استلام الركن اليماني
- مسألة ٤٦٣ إذا طاف مجتنباً ، أو على غير وضوء ، أو عليه نجاسة أو عرياناً ،
أحرأه ١٨٥٢
- مسألة ٤٦٤ إذا سلك في الطواف الحجر ، فالأولى أن يستأنف الطواف ١٨٥٩
- مسألة ٤٦٥ إذا طاف منكوشاً ، جاز وعليه دم ١٨٦١
- مسألة ٤٦٦ إذا طاف أربعة أشواط و تحلل ، وقع التحلل ، ويقوم الدم
مقام الباقي ١٨٦٥
- مسألة ٤٦٧ إذا طاف طواف الفرض راكباً من غير عذر لزمه الإعادة ١٨٧٠
- مسألة ٤٦٨ إذا طاف حاملاً لغيره ونوى كل واحد منهما الطواف ، أجزأهما . . . ١٨٧٤
- مسألة ٤٦٩ ركعتا الطواف واجبتان ١٨٧٦
- مسألة ٤٧٠ السعي بين الصفا والمروة ليس بركن بل هو واجب ١٨٧٩
- مسألة ٤٧١ الحلق نسك يقع به التحلل ١٨٨٧
- مسألة ٤٧٢ مقدار الحلق الذي يقع به التحليل ١٨٩٠
- مسألة ٤٧٣ ١٨٩٢
- مسألة ٤٧٤ طواف القارن وسعيه ١٨٩٥
- مسألة ٤٧٥ لا يجوز الجمع بين الظهر والعصر بهرفة إلا مع الإمام ١٩٠٦
- مسألة ٤٧٦ لا يجوز الجمع إلا بغير الحرج ١٩٠٩
- مسألة ٤٧٧ إذا أفاض من عرفة قبل غروب الشمس فعليه دم ١٩١٠
- مسألة ٤٧٨ يجمع بين المغرب والمشاء بأذان وإقامة ١٩١٤
- مسألة ٤٧٩ إذا صلى المغرب بهرفة أو في طريق المزدلفة لم يجز ١٩١٨

- مسألة ٤٨٠ الوقوف بالمزدلفة واجب ١٩٢١
- مسألة ٤٨١ يجوز الرمي بما كان من جنس الأرض ١٩٢٤
- مسألة ٤٨٢ وقت الرمي من طلوع الفجر إلى غروب الشمس ١٩٢٧
- مسألة ٤٨٣ لا يجوز للقارن والمتمتع أن يخلق حتى يدهج ١٩٣٠
- مسألة ٤٨٤ إذا خلق المفرد حل له كل شيء إلا النساء ١٩٣٤
- مسألة ٤٨٥ ليس في يوم النحر خطية تختص بالحج ١٩٣٧
- مسألة ٤٨٦ آخر وقت الطواف آخر أيام النحر ١٩٤٠
- مسألة ٤٨٧ حكم رمي الجمار يوم الرابع قبل الزوال ١٩٤٣
- مسألة ٤٨٨ حكم تقديم الجمرة الأخيرة على الأولى ١٩٤٦
- مسألة ٤٨٩ حكم تأخير رمي يوم لى الليل ١٩٤٩
- مسألة ٤٩٠ إذا ترك حصاة واحدة فعليه إطعام مسكين ، نصف صاع من حنطة ١٩٥٢
- مسألة ٤٩١ خطية الإمام ثاني (أيام) النحر ١٩٥٥
- مسألة ٤٩٢ حكم من ترك المبيت بمنى من غير عذر ١٩٥٧
- مسألة ٤٩٣ حكم تعجيل النفر حتى غروب اليوم الثالث ١٩٦٠
- مسألة ٤٩٤ حكم نزول الخصب ١٩٦٢
- مسألة ٤٩٥ حكم طواف الصدر ١٩٦٥
- مسألة ٤٩٦ حكم من طاف بعد الإفاضة ١٩٦٨
- مسألة ٤٩٧ إذا أحرم الصبي أو أحرم عنه وليه ١٩٧٠
- مسألة ٤٩٨ حكم المنى عليه في الميقات ١٩٧٨
- مسألة ٤٩٩ إذا جامع امراته قبل الوقوف بعرفة ١٩٨٠

- مسألة ٥٠٠ حكم من وطئ بعد الوقوف بعرفة ١٩٨٤
- مسألة ٥٠١ حكم تعدد الوطء ، بعد الوقوف بعرفة ١٩٨٩
- مسألة ٥٠٢ إذا جامع امرأته ففسد حجها ١٩٩١
- مسألة ٥٠٣ وطء الناسي والجاهل والمكروه ١٩٩٣
- مسألة ٥٠٤ إذا وطئ في العمرة فأفسدها ١٩٩٥
- مسألة ٥٠٥ إذا وطئ الحاج في الموضع المكروه أو ذكرًا أو بهيمة ١٩٩٧
- مسألة ٥٠٦ إذا وطئ القارن وجب عليه دمان ١٩٩٩
- مسألة ٥٠٧ حكم الكفارة إن كانت لعدم عذر ٢٠٠٠
- مسألة ٥٠٨ يجوز تفريق لحم الهدايا على غير فقراء الحرم ٢٠٠٢
- مسألة ٥٠٩ ما يعرض للهدى بعد ذبحه ٢٠٠٦
- مسألة ٥١٠ حكم من أنسد حجته أو عمرته ٢٠٠٨
- مسألة ٥١١ حكم من يفوته الحج بعد الشروع ٢٠١١
- مسألة ٥١٢ من أراد دخول مكة لم يجز أن يجاوز الميقات إلا بالإحرام ٢٠١٥
- مسألة ٥١٣ حكم من جاوز الميقات دون إحرام ٢٠٢٠
- مسألة ٥١٤ حكم مجاوزة النصراني للميقات ثم أسلم ٢٠٢٤
- مسألة ٥١٥ حكم بلوغ الصبي وإحرامه بعد مجاوزة الميقات ٢٠٢٦
- مسألة ٥١٦ حكم إحرام الصبي ثم يبلغ ٢٠٢٧
- مسألة ٥١٧ إذا أحرم العيد بإذن سيده ٢٠٣١
- مسألة ٥١٨ إذا دخل العيد مكة بغير إحرام ثم أعتق فأحرم ٢٠٣٣
- مسألة ٥١٩ إذا أحرم بحجتين أو عمرتين ٢٠٣٤

- مسألة ٥٢٠ من أحرم بحجة فأدخل عليها عمرة ٢٠٣٩
- مسألة ٥٢١ حكم الاستنجار على الحج ٢٠٤١
- مسألة ٥٢٢ حكم اغرم إذا قتل صيدا ٢٠٤٥
- مسألة ٥٢٣ إذا اختار إخراج الإطعام أو اختار الصيد ٢٠٥٤
- مسألة ٥٢٤ جزاء الصيد من الهدي ٢٠٥٦
- مسألة ٥٢٥ حكم غنل الصيام بالطعام ٢٠٥٨
- مسألة ٥٢٦ حكم ذبيحة المحرم للصنود ٢٠٦٠
- مسألة ٥٢٧ حكم الحلال إذا ذبح صيدا ٢٠٦٤
- مسألة ٥٢٨ حكم العود في الأكل بعد أداء الجزاء ٢٠٦٩
- مسألة ٥٢٩ حكم المحرم الدال على صيد فقتل ٢٠٧٢
- مسألة ٥٣٠ إذا اصطاد الحلال صيدا في الحل وأدخل الحرم ٢٠٨٠
- مسألة ٥٣١ حكم الصوم عدلا عن جزاء الصيد ٢٠٨٢
- مسألة ٥٣٢ جواز قطع شجر الحرم بضوابط ٢٠٨٥
- مسألة ٥٣٣ لا يجوز أن يرعى حشيش الحرم ٢٠٨٧
- مسألة ٥٣٤ حكم قتل القارن صيدا ٢٠٨٩
- مسألة ٥٣٥ حكم اشتراك مُخْرَمَيْنِ أو أكثر في قتل صيد ٢٠٩٩
- مسألة ٥٣٦ حكم ملك المحرم للصيد ٢١٠٥
- مسألة ٥٣٧ حكم من أحرم وفي يده صيد ٢١٠٧
- مسألة ٥٣٨ حكم الصيد تكون في بيت المحرم ٢١٠٩
- مسألة ٥٣٩ حكم من أرسل صيد المحرم ٢١١١

- مسألة ٥٤٠ كسر المحرم ليض فرسخه ميت ٢١١٣
- مسألة ٥٤١ حكم قتله مالا يؤكل لحمه ٢١١٤
- مسألة ٥٤٢ حكم صيد المدينة وشجرها ٢١٢٢
- مسألة ٥٤٣ حكم المحرم المضطر ٢١٢٦
- مسألة ٥٤٤ إحصار الحرم بعد الوقوف ٢١٢٨
- مسألة ٥٤٥ موضع ذبح هدي الإحصار ٢١٣١
- مسألة ٥٤٦ حكم المحصر في تطوع ٢١٣٦
- مسألة ٥٤٧ فقدان المحصر للمهدي ٢١٤٢
- مسألة ٥٤٨ للتخلل بعد إحصاره بالحج ٢١٤٥
- مسألة ٥٤٩ حكم الحلق على المحصر ٢١٤٨
- مسألة ٥٥٠ وقت الحلق ٢١٤٩
- مسألة ٥٥١ مرض المحرم مرضاً يمنعه من المضى إلى مكة إلا بمشفقة ٢١٥٠
- مسألة ٥٥٢ شرطه عند الإحرام أن يحله حيث مرض ٢١٦٢
- مسألة ٥٥٣ موضع الإحصار ٢١٦٤
- مسألة ٥٥٤ حكم منع الزوج زوجته من حجة الإسلام ٢١٦٦
- مسألة ٥٥٥ المرأة لا تخرج للحج إلا مع محرم ٢١٧٠
- مسألة ٥٥٦ حكم من حج ثم ارتد ثم أسلم ٢١٧٨
- مسألة ٥٥٧ حكم من نذر هدنياً ٢١٨٠
- مسألة ٥٥٨ حكم إشعار البدن ٢١٨٢
- مسألة ٥٥٩ تقليد الغنم ٢١٨٦

٢١٨٩ مسألة ٥٦٠ الاشتراك في البدنة

٢١٩١ مسألة ٥٦١ الأكل من دم النحلة والقران

٢١٩٤ مسألة ٥٦٢ حكم بيع الهدي المبرور

٢١٩٦ مسألة ٥٦٣ حكم عمرة القارن إذا وقف بعرفة قبل الطواف

٢١٩٩ فهرس المجلد الخامس

• • •